

كتاب شامية العالم العلامة والخبر الفهامة الشيخ
أحمد الطحطاوى على مراقى الفلاح

شرح نور الابضاح فى مذهب

الامام الاعظم أبى حنيفة

النعمان رضى

الله عنه

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله الذي أيد الشريعة برزائها ورفع بهم منارها وبسط مطوى آياتها والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل مخلوق وعلى آله وصحبه القائمين بالحقوق (أما بعد) فهذه تقييدات الطائفة على شرح نور الإيضاح المسمى بمرآة الفلاح أسأل الله تعالى أن يعين يتقاه وحسن اختتامها بجمعها لمن هو قاصر مثلي واجياق بولها من الله تعالى الولي الأعلى مأخوذة مما كتبه المرحوم عبد الرحمن أفندي خلوات ومن شرح المواقف الكبير وشرح السيد محمد أبي السعود رحم الله تعالى الجميع وشكرهم السعي والصنيع مع فوائد أخرى من غيرها وفرائد فخر الله تعالى بها إنما كان فيها من صواب فن المنقولات ومن خطا فن كثير الزلات وعلى الله أعتمد في كل حال واسأله الرضا والسعة في المال والمآل قال المواقف (بسم الله الرحمن الرحيم) لما كان من الواجب صناعة على كل مصنف ثلاثة أشياء البسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن اجاز أربعة مدح الفن وذكر لباعث له وتسمية الكتاب وبيان كيفية من التبويب والتفصيل افتتح المصنف كتابه بواقد منها على غيرها القوة حديثها وله افتة اسلوب القرآن قال المحققون ينبغي لكل شارح في أن يتكلم على البسملة بحسب ذلك الفن الذي ذكر فيه وهذا الفن هو الفقه الذي موضعه فعل المكاتب من حيث ما تعرض له من الأحكام الخمسة وهي الوجوب والنسب والإباحة والحرم والكره والائتيان بالبسملة عمل يصدر من المكلف فلا بد أن يتصف بحكم فتارة يكون فرضا كما عند الذبح وإن كان لا يشترط هذا اللفظ بتمامه بل لا يسن وإنما المنقول بسم الله الله أكبر ويكفي كل ذكر خالص لله تعالى ولا يرد حل ذبيحة ناسي التسمية لأن الشئ أعظم كونه مسلما مقام الذكركم للجزء تارة يكون واجبا على القول بأنها آية من الفاتحة وإن كان خذف المذهب لأن الأخبار الواردة فيها مع المواظبة بتقيد الوجوب وتارة يكون سنة كما في الوضوء وأقول كل أمر ذي بال ومنه الأكل

والجماع ونحوهما وتارة يكون مباحا كما هي بين الفاسحة والسورة على الرابع وفي ابتداء المنى
والقعود مثلا لانها انما تطلب لما فيه شرف صونا عن اقتران اسمه تعالى بالمحقرات وتيسير على
العباد فان أتى بهم في محقرات الامور كلبس النعال على وجه التعظيم والتبرك فهو حسن وتارة
يكون الاتيان به احراما كما عند الزنا ووطء الحائض وشرب الخمر وكل مغصوب أو مسروق
قبل الاستحلال أو أداء الضمان والصحيح انه ان استحل ذلك عند فعل المعصية كفر والا لا يلزمه
التوبة الا اذا كان على وجه الاستخفاف فيكفر ايضا مما نزع على القول الضعيف ما في آخر
كتاب الصبيد من الدرا مختار أن السارق لو ذبح اشارة المسروقة ووجد لها صاحبا لا تؤكل
لكفر السارق بتسميته على المحرم القطعي بالاعتكاف ولا اذن شرعي واعلم أن المستحل لا يكفر الا
اذا كان المحرم حراما لعينه وثبت حرمة بدليل قطعي والا فلا صرح به في الدرر عن الفتاوى
في آخر كتاب الحظر فينبغي أن تؤكل كل هذا الشاة ويؤيده قوله هم تصح التضحية بشاة الغصب
لكنه لا يحل له التناول والاتقاع على المفتي به وان ملكها قبل أداء الضمان أو رضامالها
بأدائه أو براهه أم تضحى القاضي لان الحل قضية أخرى غير الملك وتارة يكون الاتيان بها
مكروها كما في اول سورة براءة دون اثنتا عشرة فيستحب وعند تعاطى الشبهات ومنه عند شرب
الدخان وفي محل انجاسات فان قيل الابتداء بالياء والفظ اسم ليس ابتداء باسم الله تعالى لانهم ما
ليس من أسمائه تعالى أجيب عن الثاني بأن التصدير باسم الله تعالى اما أن يكون بذكر اسم
خاص كلفظ الله مثلا أو بذكر اسم عام كلفظ اسم مضاف اليه تعالى فانه يراد به جميع أسمائه
تعالى لعموم الاضافة ويستفاد منه التبرك بالجميع وهو أولى وعن الاول بأن الباء من تسمية
ذكره على الوجه المطلوب قال القبط عبد القادر الجليلاني الاسم الاعظم هو الله لكن بشرط
أن تقول الله ونيس في قلبك سواء كذا في شرح المشكاة والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان
ببيتة للمبالغة أي يفيدانها بحسب المادة والاستعمال لا بحسب الصيغة والوضع لان صيغ
المبالغة منحصرة في الخمسة المشهورة ومنها فاعل بشرط أن يكون عاملا لل نصب ورحيم هناليس
عاملا له وبشرط أن يكون محولا عن فاعل ولذا قالوا ان كرى ماو ظر بقا ليسا منها لعدم
تحويلهما واختلاف في الرحمن والرحيم هل هما بمعنى واحد كندمان ونديم ذكر أحد مما بعد
الاخر تأكيذا قيل نعم وقيل بينهما فرق فالرحمن أبلغ من الرحيم اما بحسب شمول الرحمن
للداءين واختصاص الرحيم بالآخرة فانه المعافى والعفو يختص بالمؤمنين في الآخرة ويؤيده
حديث الرحمة المسلسل بالاولية واما باعتبار جلال النعم ودقائدها فالابلية على الاول من
حيث السكوت وعلى الثاني من حيث السكف وقيل فعلا ان المبالغة النعم فيفيد جلالة الفعل
وفعيل المبالغة الفاعل فيفيد التكرار مرة بعد أخرى ففي كل منهما مبالغة ليست في الآخر
* (تمة) * ورد في الحديث ان الله خلق يوم خلق السموات والارض مائة رحمة كل رحمة طباق
ما بين السماء والارض فجعل في الارض منها واحدة فيها تعطف الوالدة على ولدها والوحوش
والطيور بعضها على بعض وأخرى معاوية فاذا كان يوم القيامة أكلها هذه الرحمة رواء
احمد وروى البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه عن أبي هريرة فيما يرويه رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ربه عز وجل ان حتى سبقت غضبي وفي رواية تغلب غضبي والمراد بيان سعة

الحمد لله الذي شرف خلاصة
عباده بورائه صفوته خير
عباده وأمتهم بالعناية
فأحسنوا لذاته العبادة

الرحمة وشعولها للخلق حتى كأنها السابق والغالب كما في شرح المشكاة والمراد السابق والغلبة
باعتبار التعلق أي تعلق الرحمة غالب على تعلق الغضب لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة
والغضب متوقف على صدور ذنب من العبد (قوله الحمد لله) قال بعضهم إن الأحكام المذكورة
في السئلة تنقل في الجملة فتارة يكون الاتيان بها واجبا أي فرضا كما في خطبة الجمعة وتارة
يكون مندوبا كما في خطبة التكاح ونحوها وفي ابتداء الدعاء والامر ذي البال وبعد ذلك
وشرب ونحو ذلك وتارة يكون مكروها كما في الاماكن المستقدرة وتارة يكون حراما كما في حال
الفرح بالعصية وبعد ذلك حرام إلا أن يتصدد الحمد على حصول الغذاء من حيث هو المستلزم
لقوة البدن اهـ وذكر في الهندي من الخطر والاباحة أن الجملة بعد كل الحرام لا تحرم
فينزل على هذا وقوله كما في خطبة الجمعة يعني إذا اقتصر عليها فأنها تجزئ وتقع فرضا لأن
اقتطاعتها من لانه لواقترع على تسبيحة أو تهليله تجزئ وتقع فرضا وتارة يكون سنة مؤكدة
كما في الجملة بعد العطاس (قوله شرف خلاصة عباده) أي المختارين من عباده الذين
استخلصهم لحفظ الشريعة وهم العلماء غير الانبياء (قوله بورائه صفوته) الباء السببية والمراد
بالصفوة الانبياء والاضافة فيه وفي عباده وعباده لتشريف المضاف وقوله خير عباده بدل من
صفوته وعباد جمع عابد من العبادة والاول جمع عبد والمراد بالعلماء هم أهل السنة والجماعة وهم
أتباع أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي رضي الله تعالى عنهما قال صلى الله عليه
وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم
على ذلك وهؤلاء هم أهل العلوم الشرعية والالهية من أهل السنة والجماعة لأن الناس مع
وجودهم آمنون من كل محنة وضلالة دينية وقال صلى الله عليه وسلم العلماء ورثة الانبياء
ان الانبياء لا يورثون درهما ولا دينارا وانما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر رحمه جماعة
وفي رواية يحجبهم أهل السماء ويستغفر لهم الحيتان في البحر وانما العالم من عمل بعلمه وفي رواية
أخرى اقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد وفي رواية أخرى كاد حلة القرآن
أن يكونوا انبياء الا أنهم لا يوحى اليهم وفي رواية أخرى من حفظ القرآن فقد أدرجت النبوة
بين جنبيه الا أنه لا يوحى اليه وفي رواية أخرى علماء أمتي كانوا بنينا بني اسرائيل قال بعضهم
هذا الحديث لأصل لهم فلو كان معكم صحيح لما تقرروا أن العلماء ورثة الانبياء قاله ابن حجر في شرح
الهمزية (قوله وأمتهم بالعناية) أي قواهم بالعناية أي بعناية بهم يعني أنه اعتنى بهم أهل
الهم أفعال الخير والبر فتيسرت لهم (قوله فأحسنوا لذاته العبادة) اعلم أن العبادة أعلاها
ان تكون لذاته لا لطمع في الجنة ولا خوف من نار حتى لو لم يكونا كان مستحقا للعبادة وحى رتبة
الكاملين من العباد وهم وان أرادوا الجنة فأنما يريدونها ليكونها محل المشاهدة والزيارة
لأن الدنيا المستلذات فان ذلك عادة من ألفتها في الدنيا وأوسطها أن يعبد للطمع في الجنة والخوف
من النار وأدناها أن يعبد لتيسير أمور معاشه مثلا في دنياه فالمراد حينئذ من خلاصة العباد
ليس مطلق العلماء لأن هذه الرتبة لا تثبت لجميعهم بل المراد الكاملون وقوله فأحسنوا عطف
على أمتهم مع افادة التفريع والعبادة هي مطلق الطاعات وقرئ شيخ الاسلام بين العبادة
والطاعة والقربة فالاولى ما تتوقف على معرفة المعبود ومع النية والثانية امتثال الامر والنهي

عرف الامر والناهي أم لم يعرف والثالثة ما توقف على معرفة المتقرب اليه وان لم توقف
 على نية كاعتق فأخصها العبادة وأعمها الطاعة لا تفردها في النظر الموصل الى معرفة الله تعالى
 (قوله وحفظوا شريعته) أي من كلام المبطلين والرائعين فهي مسورة بهم لا يتدرا أحدا على
 خرق منيع حجابها وحفظوها أيضا بتقريرها والعمل بها والشريعة فعلية بمعنى مفعولة وهي
 الاحكام المشروعة وهي النسب الساقمة المتعلقة بكيفية الاعمال قلبية وجوارحية كنبوت
 الوجوب للنية في نحو الصلاة وثبوت السنية للمفوضة وثبوت الحرمة لبيع الغرر ونحو ذلك
 (قوله وبلغوها عبادته) عطف مغاير فانه لا يلزم من الحفظ التبليغ أو من عطاء الخاص ان
 ارى بالحفظ ما يعم الحفظ بالتقرير كما هو خصه لمزيد نفعه لقيام الاحر به وقالوا ان العالم لا يجب
 عليه السعي الى الجاهل لازالة جهله وانما يجب على الجاهل ان يسعى ويسأل العالم فاذا سأل
 وجبت اجابته ووجب ارشاده (قوله وأشهد أن لا اله الا الله) أي أصداق بقاى وأقر بلساني مع
 الاذعان والانتفاء أنه لا اله الا الله والايان بها في الخطب مطلوب للبرأى راود والترمذى
 والبيهقي وصححه رفوعا كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء أي قليلة البركة كذا في
 شرح المواهب والقول الجامع المنافع عنه المواضع في معناها انه لا معبود مستحق للعبادة الا
 الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد في الواقع كما قاله العصام في الاصول قال السنوسي
 وان شئت قلت لا مستغنى على العموم ولا مفتقر اليه على العموم الا الله عز وجل قال وهذا
 المعنى أظهر من القول وأقرب منه وهو أصل له اذ لا يستحق أن يعبد أي يذل له كل شيء الا من كان
 مستغنيا عن كل شيء ومفتقرا اليه كل شيء فظهر أن العبارة الثانية أحسن من الاولى لانها
 تستلزم اندراج جميع عقائد الايمان تحت هذه الكلمة الشريفة وينبغي أن لا يطيل متألف
 لا جذا وأن يقطع الهمزة من اله ومن الا وأن يشدد اللام وأن يفخم اللفظ المعظم اه وينبغي أن
 يظهر الهاء من انقضاء الجلالة وفي شرح الجوهرة تأولها باختلاف هل الافضل للمكلف عند التلفظ
 بـ لا اله الا الله متألف لا النافية يعني متأزأ تدعى المتأطبيعي اذ هو لا بد منه أو القصر يعني
 الاقتصار على المتأطبيعي فمنهم من اختار المتأستشعر المتلفظ بها في الألوهية عن كل ما سواه
 تعالى ومنهم من اختار القصر لما لا تحتزمه المنية قبل التلظ بكثرة تعالى وقرق الفخرين أن
 يكون أول كلام يعنى عند دخوله في الاسلام فتقصر والامتد ومن الواجب أن يستحضر
 اذا كرر ذهنه عند النفي وجود القرد المعبود الواجب الوجود والا فالتنفي مطلقا كقوله والعباد
 بالله تعالى وروى مالك وغيره أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ويتفرع عليه
 أنه لو حلف بـ لا اله الا الله تعالى بأفضل الذكر بـ لا اله الا الله (قوله الملك) أخص من الملك لانه من ملك
 الاشياء وتصرف بالامر والنهي ولا يلزم في الملك أن يكون متصرفا بهما (قوله البر) الحسن
 والبار التقي والطائع (قوله وأشهد أن سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة من باب كتب
 والاسم السوود بالضم وهو المجد والشرف والسيد الرئيس والكريم والمالك واختلاف في أصله
 فقيل سيود بوزن فيعل بسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين اجتمع فيه الواو والياء
 وسبقت احدهما بالساكون فقلت الواو اذ غمت الياء في الياء لاجتماع المثلين والقاعدة
 أن المدغم هو الذي يتقلب ويرد من جنس المدغم فيه لكن لما كانت الياء اخف من الواو قلبت

وحفظوا شريعته وبلغوها
 عبادته وأشهد أن لا اله
 الا الله الملك البر الرحيم
 وأشهد أن سيدنا

محمد عبده ورسوله النبي

الواو ياء مطلقا وقيل يفتح العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فيه عمل بكسر العين في الصحيح
فتعين الفتح قياسا على عيطل ونحوه ثم أبدت القصة كسرة لما سبب الياء وقيل أصله سويد كما مر
فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فاجتمع سا كان الواو والياء فقلبت الواو ياء وادغمت في
الياء كما في الصحاح والمصباح وغيرهما قال القاسمي في شرح الدلائل والاول اشهر اراه (قوله
محمد) قيل هو في التسمية سابق على أحمد فانه ابن القيم وذهب القاسمي عياض الى أن أحمد كان
قبل محمد لان تسميته بأحمد وقعت في الكتب السابقة وتسميته بمحمد وقعت في القرآن قال
ابن العربي وأسماءه صلى الله عليه وسلم ألف كاسمائه تعالى وهي توقيفية كاسمائه تعالى على
الختار ومحمد أشهر وأفضل من أحمد على الأصح كذا في حاشية الجوى على الاشياء وأحمد فعل
تفضيل يحول عن الفاعل كعلم أو من المفعول كاشهر لكن الاول لا فعل التفضيل اكثر
أفاده المتأخر في شرح الشهاب ومن عجائب خصائصه صلى الله عليه وسلم أن حكي الله هذين
الاسمين أن يسمى بأحدهما أحد قبل زمانه صلى الله عليه وسلم مع ذكرهما في الكتب القديمة
والامم السابقة ومع أنهم مامن الاعلام المنقولة فلم يقع ذلك لاحد قبله أصلا أما أحمد فبالإتفاق
وأما محمد فعلى الأصح كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء وقيل لما قرب زمانه ونشر أهل الكتاب
نعمته سمي بعض العرب أبناءهم بمحمد رجاء أن يكون أحدهم هو والله أعلم حيث يجعل رسالته
وكنيته صلى الله عليه وسلم أبو القاسم لانه كبر أولاده وأولهم وقيل لانه يقسم الجنة بين أهلها
ويشترط لخدمة الايمان به صلى الله عليه وسلم معرفة اسمه اذ لا تتم المعرفة الابية وكونه بشرا من
العرب وكونه خاتم النبيين اتفقا فالورود ذلك بالقواطع المتواترة ولا يشترط معرفة اسم أبيه
عندنا كما قاله العلامة زين في كتاب السير من الاشياء وتبعه الجوى واشترط ذلك جمع من المحدثين
كما في تحواف الموالى شرح بدء الامالى (تنبيه) لا يشترط عندنا في اسلام الكافر ان يلفظ
الشهادتين ولا تقيم ما لانهم نصوا على أن من أنكر الصانع جل وعلا اسلامه بلا اله الا الله ومن
اقر بالوحدانية وأنكر الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم يدخل في الاسلام بمحمد رسول الله وقالوا
ان من سلب في الوقت مقتديا وعم صلاته يحكم عليه بالاسلام وفي القهستاني من بحث المرتبة
اذا مال الكافر لاله الا الله محمد رسول الله صار مسلما ولا يشترط أن يعرف معنى هذه الكلمات
اذا علم انه الاسلام ومن كان اسمه محمد الاباس أن يكنى أبا القاسم وما رواه البخاري وغيره من
قوله صلى الله عليه وسلم هو ابا سمي ولا تكنوا بكنيتي منسوخ لان عليا رضي الله عنه كنى ابنه محمد
ابن الحنفية أبا القاسم ولولا علمه بالنسخ لما كناه بها أو يقال كان النبي مخصوصا بزمانه صلى الله
عليه وسلم لدفع الالتباس كما ذكره الفقهاء في كتاب الاستحسان (قوله عبده) من الصفات
التي غلبت عليها الاسمية مشتق من العبودية التي هي التذلل والخضوع لامن العبادات التي هي
غايتها قاله الشهاب القليوبي وتبقى العبودية في الجنة دون العبادات فهي أفضل من العبادات على
الصحيح وهو اشرف أوصافه وأحبها اليه صلى الله عليه وسلم لانه احبها الى الله تعالى ومن ثم
وصفه به في اشرف المقامات (قوله ورسوله) فقول بمعنى مفعول وهو انسان حرز ذكر أو حى اليه
بشرع وأمر بتبليغه فان لم يؤمر بتبليغه فهو نبي فقط كما هو المشهور وعندهم وقيل مترادفان
(قوله النبي) فاعمل بمعنى فاعل من النبوة وهو الخبر لانه مخبر عن الله عز وجل أو بمعنى مفعول لانه

مخبر فهو من المهموز عند المحققين منهم سيبويه وهو الجوق كما قاله الزمخشري والرضي وغيرهما
قال في الصحاح نقلا عن سيبويه غير أنهم لم يتركوا الله عز في النبي كما تركوه في الذرية والبرية
وانحائية الا اهل مكة فانهم هم مزون هذه الاحرف يعني هذه الكلمات ولا هم مزون في غيرها
ويحذفون العرب في ذلك وفي المصباح والابدال والادغام لغة فاشمية وقيل من النبوة بمعنى
الرفعة لانه رفيع الرتبة فأبدلت الواو ياء لسببها وسكونها وروى أبو داود ومروان الانبياء
مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا والرسول منهم ثلثمائة وثلاثة عشر وفي بعض الاخبار ان الانبياء
ألف ألف أو مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا قال النسفي في بحر الكلام والسلامة في هذا
المقام أن تقول آمنت بالله وبجميع ما جاء من عند الله لي ما أراد الله تعالى به وبجميع الانبياء
والرسول حتى لا يعتقد نبييا من ليس نبييا أو عكسه (قوله الكريم) فعيل بمعنى مفعول لانه أكرمه
الله تعالى على جميع خلقه حتى الرؤساء الاربعة من الملائكة خلافا لمرشد من المعتزلة وخرق
الاجماع ويحتمل أن يكون كريم بمعنى مكرم اسم فاعل وكرمه صلى الله عليه وسلم لما هو بل انتهى
كلمة الله صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة (قوله القائل تعلموا العلم) فيه براعة استهلال
كقوله اتفاقا حسنا والذات العباد وقوله وحفظوا شريعته والعلم والمعرفة بمعنى واحد وانما
لا يطلق عليه تعالى عارف لعدم ورود الشرع به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم خير من
العمل ملاك الدين الورع والعالم من يعمل بعلمه وعنه صلى الله عليه وسلم أن العمل التليل مع
العلم ينفع وان العمل الكثر مع الجهل لا ينفع رواه ابن عبد البر والعلم نفعه متعدد بخلاف
العمل ومن أعظم الأدلة على شرف العلم أن الله تعالى جعل العلماء في المرتبة الثالثة في قوله
تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم الآية وقال ابن عباس درجات العلماء فوق
المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين خمسمائة عام وقال صلى الله عليه وسلم فضل العالم
على العابد كفضلي على أدناكم قال حجة الاسلام فانظر كيف جعل العلم متارنا لدرجة النبوة
وعنه صلى الله عليه وسلم العلم حياة الاسلام وعماد الايمان ومن علم علما أتم الله له أجره ومن
تعلم فعمل به علمه الله علم ما لم يعلم وأوحى الله تعالى الى ابراهيم عليه السلام يا ابراهيم أنا علي أحب
كل علمي وورد يشنع الانبياء ثم العلماء ثم الشهداء وورد يوزن يوم القيامة مداد العلماء ومد
الشهداء فيرجح مداد العلماء على دم الشهداء وورد من تقى في دين الله عز وجل كفاه الله
همه ورزقه من حيث لا يحتسب وورد ان طالب العلم اذا مات وهو في طلبه مات شهيدا وانه اذا
خرج من بينة لطلبه فهو في سبيل الله حتى يرجع وروى الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بسنده
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم طالب العلم فريضة على كل مسلم وورد اطلبوا العلم ولو بالطين
وهو دلائل تغدو فاعلم يا ابا من العلم خير من أن تصلي مائة ركعة وورد العلم خزان ومفاتيحها
السؤال ألقاها لوانه يؤجر فيه أربعة السائل والعالم والمستمع والمحبة لهم وورد لا ينبغي
للجاهل أن يسكت على جهله ولا للعالم أن يسكت على علمه واعلم أن كل علم يتوصل به الى فرض
عين فتحصيله فرض عين كالعالم المتعلق بعرفة الله تعالى والصلاة والزكاة والصوم والحج ومعرفة
الحلال والحرام ونحو ذلك وما يتوصل به الى فرض الكفاية فتحصيله فرض كفاية وقامه في
خطبة الدرا المختار وتعليم المتعلم (قوله وتعلموا له السكينة والحلم) أي تعلموا لتعليمه وتعلمه

الكريم القائل تعلموا العلم
وتعلموا له السكينة والحلم

السكينة وهي سكون الاعضاء والوقار والحلم صفة راء نعمة لا يستقر صاحبها الغضب قال صلى
الله عليه وسلم انما العلم بالتعلم والحلم بالتحلم ومن يتخير الخبز يعطه ومن يتوق الشرب يوقه وقال صلى
الله عليه وسلم اطلبوا العلم واطلبوا مع العلم السكينة والحلم اينوا لمن تعلمون ولمن تعلمون منه ولا
تكونوا جبابرة العلماء فيغلب جهلكم عليكم (قوله وعلى آله واصحابه) كذا في النسخ والظاهر
ان المصنف سقط من قلمه صلى الله عليه وسلم فتوهم ذكره فعطف عليه أو من الناسخ الاول
والصلاة هنا هي المأمور به في خبرنا ان نصلى عليك فكيف نصلي فقال قولوا اللهم صل على
محمد الخ لا مطلق الصلاة والفرق بينهما ان مطلق الصلاة معناه الرحمة والصلاة المأمور به معناها
طلب الرحمة لانهم من مخلوق فيلاحظ كونهم مأمور بها ليحصل بها امتثال الامر فتكون أتم
من غيرها وقيل معناها العطف وهي فرض في العمر مرة واحدة وتقوم مقامها الصلاة الواقعة
في مكتوبة أو غيرها بعد البلوغ وتجب كلما ذكر على أحد قولين وتسن في كل تشهد آخر من
القرض وفي كل تشهد نقل الا في سنة الظهر القبالية والجمعة القبالية والبعديّة وتندب في أوقات
الامكان وتحرم على الحرام وتكره عند فتح التاجر متاعه ولا يكره افرادها عن السلام على
الاصح عندنا وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم أما في حق غيره من الانبياء فلا
خلاف في عدم كراهة الافراد لاحد من العلماء ذكره الجوهري محشى الاشياء وظاهر ما في انهاية
من كتاب الصلاة انه لا يجب السلام لانه جعل الوجوب قول الشافعي وأما قوله تعالى وسلموا
فالمراد منه سلموا القضاء كذا في مبسوط شيخ الاسلام والظاهر ان ذكر الآل والاصحاب مندوب
أما الاصحاب فظاهر لانهم سلفنا وقد أمرنا بالتزوي عنهم ونهينا عن لعنهم وأما الآل فلقوله
صلى الله عليه وسلم لا تصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يا رسول الله قال تقولون
اللهم صل على محمد وتسلمون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ذكره النفاي وغيره والمراد
بالآل هنا سائر أمة الاجابة مطلقة وقوله صلى الله عليه وسلم آل محمد كل تقى جعل على التقوى
من الشرك لان المقام للدعاء ونقل اللقائي في شرح جوهرته انه يطلق على مؤمن بنى هاشم
أشراف والواحد شريف كما هو مصطلح السلف وانما حدث تخصيص الشريفة بآل محمد الحسين
والحسين في مصر خاصة في عهد القاطمين قال ويجب اكرام الاشراف ولو تحقق فسدتهم لان
فروع الشجرة منها ولومال وقوله واصحابه جمع صاحب بمعنى صحابي لان فاء لايجب جمع على أفعال
صريح به سيمويه ومنسله بصاحب واصحاب وارتضاء الرخصى والرضي وأبو حيان وهو عند
جمهور الاصوليين من طالت صحبة متبعهامة ثبت معها الطلاق صاحب فلان عرفا بالتحديد في
الاصح ولذا صح نفيه عن الوافدة اتفاقا اذ يقال ليس صحابيا بل وفداً وانما محل من ساعته وقيل
لا يشترط قال في التحرير وينبني عليه ثبوت عدم التغير لا لزم فلا يحتاج الى التزكية أو يحتاج
وعلى هذا المذهب جرى الحنفية ولو لا اختصاص الصحابي بحكم لا يمكن جعل الخلاف في مجرّد
الاصطلاح ولا مشاحة فيه اه وحاصله ان غير الملامم يحتاج الى التعديل ولا يقبل ارساله عند
من لا يقبل المرسل ومن هنا يعلم اشتراط طول الصحبة في حق التابعي بالاولى وأما من مات على
الاسلام من الصحابة وقد تخلت منه ردة كالعثم بن قيس فان أحد لم يخلف عن ذكره في
الصحابة ولا عن تخرجه أحاديثه في المسانيد وكان ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فأقرب به

وعلى آله واصحابه

أسيرا إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه عاد إلى الإسلام فقبل أبو بكر منه ذلك وفرجه أخته
 لكن يعود له اسم الصعبة فقط مجزأ عن ثوابها وذكر الأصحاب بعد ذلك تخصيص بعد تعميم
 أن أريد بالآل جميع الأمة لعلهم يشارف الصعبة أو بالعكس أن أريد بهم أقرباءه صلى الله
 عليه وسلم (قوله القائمين بنصرة الدين) يحتمل قصره على الأصحاب ويحتمل حذف تطهيره
 من الآل وهو يرشد إلى أن المراد بالآل المتقون والدين تقدم المراد به (قوله في الحرب
 والسلم) يقال رجل حرب أي عدو ومحارب للذكر والآنق والجمع والواحد أفاده في القاموس
 ويطلق على مقابل الصلح وهو المراد هنا والسلم ~~بفتح السين~~ السلم المسالم والصلح ويفتح ويؤنث
 والسلم بفتح السين أيضا هو الدلو بعروة واحدة كدلو السقايتين قاموس والمعنى أنهم نصروا
 الدين في حالة القتال والصلح والمراد أنهم في جميع أحوالهم ناصرون للحق في رضاهم
 وغضبهم ومخاضهم ومصلحتهم سواء كان ذلك مع القريب أم الغريب ولا يخطئون الله تعالى
 برضا الخلق ورد في صحيح ابن حبان عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من التمر رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه واسخط عليه الناس وفيه أيضا عنها
 رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد سخط الله ورضا الناس عاد
 حامده من الناس ذاقا وأخرج الطبراني بسند جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسخط الله في رضا الناس سخط الله عليه واسخط عليه من
 أَرْضاه في سخطه ومن أَرْضَى الله في سخط الناس رضي الله عنه وأرضى عنه من أسخطه في رضاه
 حتى يزين قوله وعمله في عينه اهـ (قوله وبعد) الكلام فيها شهير والذي يفيد منه
 صلى الله عليه وسلم في خطبه ومراسلاته سنية الايمان بها لكن بصيغة أما بعد والظاهر أن قواهم
 وبعد لتأديته معنى أما بعد يقوم مقامها في تحصيل المندوب وقد فشا التعبير بها (قوله العبد)
 هو أشرف أوصاف الشخص وهو أحب أوصافه إليه صلى الله عليه وسلم لكونه أحبها إليه تعالى
 وقد مر (قوله عفوره) العفو الصفح وتلغ عقوبة المستحق والهو والاحماء والطبيب المال
 وخيار الشيء فعلة يعتدي بنفسه وباللام وبين كذا في القاموس والرجاء هو الطمع في المطلوب مع
 الاخذ في الأسباب وامام تركه والتمادي على الغفلات فهو مذموم ومن كلام العارف يحيى بن
 معاذ أعمال كالشراب وقلوب من القهري خراب وذنوب بعدد التراب وتطمع مع هذا في
 السكراءب الاتراب هيئات هيئات انت سكران من غير شراب اهـ (قوله الجليل) هو العظيم
 كما في القاموس وبين الذليل والجليل الطبائ (قوله الشربلالي) قال المؤلف في آخر رسالته
 در الكنوز هذا هو الشائع والاصل الشربلالي نسبة لقري بن حزام من أهل باداية المذوقية
 يسواد مصر المحروسة يقال لها شربل بلول واشتهرت النسبة اليها بالنظر الشربلالي اهـ وفي
 القاموس شربل كسرى ثلاثة وخمسون موضعا كلها هم من عشيرة بالشرقية وخمسة
 بالمرتاجية وستة بجزيرة قوسفيا وحدى عشرة بالغربية وسبعة بالسمنودية وثلاثة بالمذوقية وثلاثة
 بجزيرة بني نصر واربعة بالبصرة واثنان برميس واثنان بالجزيرة (قوله غفر الله لذنوبه) اصل
 الغفر السترو منه سمي المغفر لانه يستر الرأس عند الحرب وغفر الذنوب سترها بعدم المواخذة بها
 وقيل محوها من الصحيفة بالكلمة لقوله عز وجل يعفو الله ما يشاء ويثبت (قوله ذنوبه) أي

القائم بين بنصرة الدين في
 الحرب والسلم (وبعد)
 فبقول العبد الذليل الراجي
 عفوره الجليل حسن بن
 عمار بن علي الشربلالي
 الحنفى غفر الله لذنوبه

معاصيه صغيرها وكبيرها (قوله واسترعيوبه) أي ما يعيبه ويشينه وإن لم يكن معصية فإن العور
مثلا عيب وليس بذنب فالعطف للمغايرة أو من عطف العام (قوله واطفبه) أي أوصل إليه به
واحسانه (قوله في جميع أموره) أي بليها وأحقيرها (قوله ما ظهر منها وما خفي) يحتمل أن
المراد ما يعم الأحوال الباطنية والظاهرية أي ما يتعلق بالقلب وما يتعلق بالجوارح أو المراد
بالباطنية ما لا يطلع عليه الاخاصية كالأمور المتعلقة بالخلقة والاولاد وبالظاهرية ما تصدر مع
غيرهؤلاء كاخوان الدرس والمعاملة ويحتملها معاً (قوله واحسن لوالديه) أي انعم عليهما
بأنواع النعم فإن الاحسان لفظ يعم كل خير ثم يحتمل أن يقرأ والديه بالثنائية والجمع والدعاء لهم ما
مطلوب قال تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا وهو مفتاح الرزق وليعضهم أقل الدعاء
للوالدين في اليوم والليلة خمس مرات كأنه يريد عقب كل مكتوبة لأن الله قرن الاحسان اليهما
بعبادته واعظم العبادات الصلوات بعد الايمان وهي خمس في اليوم والليلة (قوله لما شايخه)
بالياء من غيرهم من جمع شيخ والدعاء لهم مطلوب لأنهم آباء الارواح كان الوالدين آباء الاشباح
(قوله وذريته) أي نسله من الذر يعني الخلق أي الجماعة المخلوقين منه (قونه ومحبته) المراد
بهم المحبون له حباً ايمانياً كأن يحبوه لعلمه وطاعته وإن لم يكن للنفس ميل لذلك (قوله واليه)
ان قلت ان المطلوب تقديم نفسه في الدعاء كما قال الخليل عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي
وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وقال نوح عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
فكيف قدم من ذكر عليه اجيب بأنه لما قدم نفسه أولاً بقوله غفر الله لذنوبه سهل عليه تقديم
غيره عليه ثانياً ولمراعاة السجع (قوله وادام النعم مسبعة) أي عامة تامة فالسابعة العامة
كالاربع السابقة والثوب والمراد انه يحيط من ذكر بالنعم واعلم انه يجب الايمان بأن الله تعالى
يستجيب الدعاء ويعطي به الرضا ويرد به القضاء ويتقبحه الاحياء والاموات دل على ذلك
الآيات القاطعة والاحاديث المنوارة أخرج الطبراني والخطيب من حديث ابن مسعود
رفعه حصوا اموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم بالصدقة واعتدوا بالبلايا الدعاء فان قيل نرى
الداعي يبالغ في الدعاء والتضرع ولا يستجاب له قلنا ان للدعاء آداباً وشروطاً فمن اتى بها كان من
اهل الاجابة ومن اخطأها اعتدى فلا يستحق الاجابة وايضا قد تأخر الى وقتها فان لكل شيئ
وقتها على ان الاجابة ليست منحصرة في الاسعاف بالمطلوب بل هي حصول واحد من الثلاثة
المذكورة في قولنا صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها اثم ولا قطيعة رحم
الا اعطاه الله بها إحدى ثلاث اما ان يجعل له دعوته واما ان يدرهاله في الآخرة واما ان
يصرف عنه من السوء مثلها رزاه الامام احمد وصححه الحاكم وقد يمنع العبد الاجابة لرفعة مقامه
وقد يجاب كراهة سؤاله ومن شروط الاجابة اخلاص النية ومنها ان لا يستجمل الاجابة لحديث
يستجاب لاحدكم ما لم يقل دعوت فلم يستجب لي وحضور القلب وان لا يدعوا بحرم ومنها طيب
المطعم والمشرب والملبس وان يوقن بالاجابة وان لا يتعلق بالمشيئة وفي شرح الاربعين النووية
لشبرخيتي ان من التعليق قوله اللهم لما بما أنت أهله كأنه والله تعالى أعلم يقول ان عاملتنا
فعاملتنا بما أنت أهله ومنها أن لا يدعو بمسح (قوله ان هذا كتاب) مقول القول (قوله صغير
حججه) أي جسمه أي بالنسبة للشرح الكبير ونحوه (قوله غزير علمه) بالغين والزاي المجتمعتين

واسترعيوبه واطفبه في
جميع أموره ما ظهر منها
وما خفي واحسن لوالديه
ولشايخه وذريته ومحبته
واليه وادام النعم مسبعة
في الباطن والظاهر عليهم
وعليه ان هذا كتاب صغير
حججه غزير علمه

أى كثير قال فى القاموس الغزير الكثير من كل شئ وغزر ككرم غزارة وغزرا وغزرا بالضم
 (قوله صحيح حكمه) مفرد مضاف فيعم كل حكم فيه والاضافة فيه وفيما قبله لادنى ملازمة
 لتحقيقه ما فيه واعلم ان الاحكام الصحيحة غالبها من كتب ظاهري الرواية المسماة بالاصول وهى
 الجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير والسير الصغير والمبسوط والزيادات
 والسير الكبير والصغير آخر مصنفات محمد بعد انصرافه من العراق ولذا لم يروها عنه ابو
 حنبل وكلاهما محمد ويعبر عن المبسوط بالاصل وبعضهم لم يعد السير بتسميته من الاصول وما عدا
 تلك فهو رواية النوادير كالامالى لابي يوسف والرقيات مسائل جمعها محمد حين كان قاضيا بالرقعة
 بفتح الراء المهملة وتشديد القاف مدينة على جانب الفرات رواها عنه محمد بن سماعة
 والكيسانيات مسائل أملاها محمد على أبى عمرو سليمان بن شعيب الكيساني نسبة الى كيسان
 بفتح الكاف فثبت اليه والهارونيات مسائل جمعها محمد فى زمن هرون الرشيد والخرجانيات
 مسائل جمعها محمد بجرجان كل ما كان كبير افهوم من رواية محمد عن الامام والصغير روايته عن
 الامام بواسطة أبى يوسف (روى) أن الشافعى استحسّن مبسوط الامام محمد حفظه وأسلم حكمه
 من كفار أهل الكتاب بسبب مطالعته وقال هذا كتاب محمد كم الاصغر فكيف كتاب محمد كم
 الاكبر وفى النهاية وابن أمير حاج أن محمد قرأ كثيرا لكتب على أبى يوسف الا ما كان فيه اسم
 الكبير كالمضاربة الكبير والمزارة الكبير والماذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير اه
 ولم يذكر اسم أبى يوسف فى شئ من السير الكبير لانه صنفه بعدما استحكمت الفكرة بينهما وما وكل
 المحتاج الى رواية عنه قال أخبرني الثقة اه (قوله احتوى) أى اشتمل هذا الكتاب (قوله على
 ما به) أى على مسائل والمراد اله او هو النقوش وهو من احتوا الشئ على جزئه لان الكتاب اسم
 للانفاذ الدالة على المعانى وقوله به أى بعرفة تلك المسائل تصحيح العبادات الخمس أراد الطهارة
 والصلاة والصوم والزكاة والحج وعدا الطهارة عبادة لانه يشاب علمه بالنية وان كانت لا تشترط
 فيها (قوله بعبارة) حال من ما يعنى أن الذى احتوى عليه هذا الكتاب كان بعبارة منيرة أى
 واضحة ظاهرة أو موضحة للمقصود للواقف عليها أو أخبر عن الكتاب بعد الاخبار بما تقدم عنه
 ويحتمل انه ظرف لغو ومتعلق باحتوى ونسبة الانارة الى العبارة مجاز عقلى (قوله كالبدور) على
 جذف مضاف أى كناية البدر سمى بدر القامه كتمام البدر التى هى عشرة آلاف درم أولانه
 يادر طلوعه غروب الشمس وثلاثة أيام من أول الشهر هلال وبعده قرالى ستة وعشرين وهذه
 احدى طوقد كره بعض مشايخى فيما كتب على مواد المداغى وذكر الشمس بعد القمر من باب
 الترفى (قوله دليله الخ) لم يذكر القياس لانه لم يخرج عنها (قوله تسريه قلوب المؤمنين) أى لما
 فيه من تصحيح عباداتهم (قوله رتالذبه الاعين والاسماع) أى اصحاب الاعين والاسماع فما كاه
 يرجع الى ما قبله (قوله شرحى للمقدمة) يعنى شرحه الكبير والكلام فى المقدمة شهر (قوله
 بالتماس افاضل اعيان) عبر به اشار الى مساواة الطالب له بأن يكون من أقرانه ويحتمل انه
 تلامذته وعبر به تواسعا وهو متعلق بجمعت وقوله أفاضل اعيان المراد بالاعيان العلماء
 أفاضل أعلمهم (قوله للخيرات مقدمة) المجزوء متعلق بما بعده يعنى أن هؤلاء الجماعة
 لا يقدمون الا الخير والخير اسم عام لانواع البر (قوله تقريرا) على جمعت الخ المقيد للاختصار

صحيح حكمه احتوى
 على ما به تصحيح العبادات
 الخمس بعبارة منيرة كالبدور
 والشمس دليله من الكتاب
 العزيز والسنة الشريفة
 والاجماع تسريه قلوب
 المؤمنين وتلذبه الاعين
 والاسماع جمعت فيه
 ما احتوى عليه شرحى
 المقدمة بالتماس افاضل
 اعيان للخيرات مقدمة
 تقريرا للطلاب

(قوله وتسهيلا) أي على الطلاب (قوله للمباهة الفوز) أي الظفر ومباهة الفوز هو تصحيح العبادات الذي أحتمى عليه هذا الكتاب (قوله في المآب) أي المرجع وهو يوم القيامة (قوله مراقى القلاح) المراقى جمع مراقاة وهو السلم والقلاح الظفر بالمقصود شبه القلاح بمنزل مراقاة تشبهها مضمر في النفس والمراقى تخييل وفي القاموس والمرقاة وتكسر الدرجة (قوله بامداد الفتاح) متعلق بمحذوف تقديره مراقاة بامداد ولا يصح تعليقه بمراقى لأن الذي بامداد الفتاح هنا هو الرقى والمراد بالامداد الاستعداد والتحصين أي أن الرقى يتحصين الفتاح وذكر في القاموس معاني كثيرة للمادة (قوله نورا لايضاح) قال في القاموس وضع الأمر يوضح وضوحا وضحة وضحة وهو واضح ووضاح وأوضح وتوضح بان ووضحة وأوضحة فأفاد أن الايضاح الابانة ومعنى المصنف على هذا نورا لايانة أي الابانة التي كالنور في الظهور والاهتداء (قوله ونجاة الارواح) أي من العذاب فإن العذاب يقع على الروح كما يقع على الجسم وإنما كان بهذا المتن نجاة الارواح لأن فيه تصحيح العبادة والغالب أن من سمحت عبادته لاسيما الصلاة انتهى عن الفحشاء والمنكر فينجو من العذاب (قوله والله الكريم أسأل) أي لأطلب النفع والقبول وحفظ هذا الكتاب الامن الله تعالى (قوله وبجيبه المصطفى الخ) أي لا أتوسل إليه في اتمام هذه المرادات الا بجيبه محمد صلى الله عليه وسلم وردت سلاويجا هي فان جابى عند الله عظيم (قوله أن يتق به جميع الامة) المراد بالجميع المجموع فانه لا يتعبد كله - م على مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه والنفع ايصال الخير الى الغير (قوله وان يتقبله بنضله) بأن يجعله خالصا للرياء ولا سمعة فان العلم اذا صاحبه نحو الرياء كان سببا للعذاب فقد روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد فأتى به فعرفه نعمته فعرفها قال فما فعلت فيها قال قاتلت فلان حتى استشهدت قال كذبت واسكنك كذا قال جرى فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى أتى في النار ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتى به فعرفه نعمته فعرفها قال فإني علمت فيها قال تعلمت العلم وعلمت فيك القرآن قال كذبت ولكنك تعلمت العلم ليقال عالم وقرأت القرآن ليقال هو قارئ فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى أتى في النار الحديث وقوله هو الرضا به والابانة عليه وقوله بفضله أشار به الى الرد على فرقة من المستزلة أو جبت عليه تعالى الصلاح والاصح (قوله من ليس من أهله) كالحاسد الذي يحمل بعض تراكيبه على غير المراد منها أو يدخل فيه ما ليس منه أو يتعلمه ليمباهي به العلماء أو يماري به السفهاء أو يصرف به وجوه الناس إليه (قوله اذهو من أجل النعمة) علمه للجمال الثلاثة أي من أجل النعمة على الامة أن نفعهم الله به لأن فيه تصحيح عباداتهم ومن أجل النعمة على المؤمنين أن يتقبله منهم ومن أجل النعمة التي يتنافس في مثلها أو يحسد عليها فادع بحفظه من شر من ذكر (قوله وأعظم المنه) هي النعمة قال في القاموس من عليه من أنتم واصطنع عنده صنيعه فالعطف عطف مرادف (قوله والله أسأل أن يتق به عبادته) أعاده ثانيا لشدته رغبته في ذلك وحرصه عليه (قوله انه على ما يشاء قدير) ومن جلته نفع العباد بهذا الكتاب وادامة الافادة به (قوله وبالأجابة جدير) قال في القاموس الجدير مكان بني حوالية والخلق والجمع جديرون وجندراء والمراد هنا المعفو

وتسهيلا للمباهة الفوز في المآب وهو يومته مراقى القلاح بامداد الفتاح شرح نورا لايضاح ونجاة الارواح والله الكريم أسأل وبجيبه المصطفى اليه أتوسل أن يتق به جميع الامة وأن يتقبله بفضله ويحفظه من سر من ليس من أهله اذهو من أجل النعمة وأعظم المنه والله أسأل أن يتق به عبادته ويديم به الافادة انه على ما يشاء قدير وبالأجابة جدير آمين

الثاني (قوله كتاب الطهارة) قال في المصباح كتب من باب قنصل كتباً وكتبة بالكسر وكتاباً
والاسم الكتابية لانها صناعة كالتجارة والعطارة قال وتطلق الكتبة والكتاب على المكتوب
(قوله الجمع) ومنه يقال كتب البغلة أو الناقة اذا جمع بين شقيرها بفتح الشين جانبي فرجها
بجاجة أو سير لمنع الوئوب وسعت الجماعة من الجيش كقيمة لاجتماعهم وأطلق الكتاب على
هذه النقوش لما فيه من جمع حروفها بعضها الى بعض (قوله الفقهية) مثله في العناية والتقيد
به لخصوص المقام (قوله اعتبرت مستقلة) أي اعتبرها المعبر به مستقلة بحيث لا يتوقف تصور
ما فيه على شيء قبله أو بعده وانما زاد اعتبرت ليدخل نحو الطهارة قائماً من توابع الصلاة لانها
اعتبرت مستقلة بالمعنى السابق فأفردت بكتاب على حدة (قوله شملت أنواعاً) كهذا الكتاب
فان فيه طهارة الوضوء وطهارة الغسل والطهارة بالماء والطهارة بالتراب الى غير ذلك (قوله
للمشمل) بأن لم يكن تحتها باب ولا فصل ككتاب الاقطة والقيط والابق والمقعود (قوله طهر
الشيء) بفتح الهاء أفصح من ضمها (قوله وبكسرهما الآلة) كالماء والتراب (قوله فضل ما يطهر
ب) أي اسم لما فضل بعد التطهير (قوله حكم يظهر بالمحل) الذي في كبره أثر يظهر بالمحل
حكماء هي أظهر (قوله بالمحل الذي يتعلق به الصلاة) قال في كبره ما معناه انما عبرت بالمحل أي
بالبدن ليشمل الثوب والمكان وعرفها في البحر بأنها زوال حدث أو خبث قال السيد
شرح هذا الكتاب وهو المراد بالسيد حديث أطلق كما ان المراد بالشرح عند الاطلاق كبر
وأف عرف صاحب البحر الطهارة شرعاً بأنها زوال حدث أو خبث وهو تعريف صحيح لصدقه
بوضوء وغيره كالغسل من الجنابة أو الحيض أو النكاح بل وبالتييم ايضاً لكن لو عبر في البحر بدل
توالياً بالازالة لان الفن باحث عن فعل المكلف وهو الازالة لكان أولى وفيه ان التعريف
الطهارة هي الزوال واما الازالة فلا تناسب تعريفها بالازالة (قوله لاستعمال الماء الطاهر)
حذفه كما في الشرح لكان أولى لعدم شموله التيمم اللهم الا أن يقال المراد لاستعمال الماء
طهره فليس المراد ان تقيد وهو لعله لقوله يظهر بالمحل وفي نسخة لاستعمال الطهر وهي أولى
وله والاضافة بمعنى اللام) وهو على تقدير مضافين والتقدير هذا كتاب لبيان أحكام الطهارة
كما في الشرح ويبعد كونها بمعنى من لان ضابطها صحة الاخبار عن الأول والثاني كخاتم فضة
ومنفقود هذا اذ لا يصح أن يقال الكتاب طهارة (قوله وقدمت الطهارة) جواب سؤال
هل أن الصلاة هي المقصود الا هم فلم تقدمت الطهارة عليها (قوله وهو مقدم) أي شرعاً فان
صلاة يتوقف عليها شرعاً فقدمتها ووضعا أي ذكرها والمراد أنها شرط لصحة الدخول فيها فلا ترد
تقدمها لآخرية بناء على ما هو التحقيق انها شرط لانها شرط الخروج لكن يرد عليه المستتر
سنة، والقبلة أجيب بأنه سؤال دوري أو أن الطهارة ألزم وأهم ولم يبين حكمة تقديم
بها على سائر أحكام الطهارة وبينها بعض الحذاق فقال وبدانها ببيان المياه لانها آلة وآلة
شيء مقدمة عليه اذ لا وجود له بدونها (قوله والمزبل للحدث الخ) أخرج المصنف مثله عن
أبيه ولكن حيث كان الكلام له فله التصرف فيه (قوله اتفاقاً) وأما غير الماء من المائعات
فقد من المذهب أنها مزيله للاخبات وقال محمد والشافعي رضي الله تعالى عنهم ما يشترط
لها زوال الماء المطلق ايضاً (قوله المياه) أصله مواد فعل به ما فعل غيران (قوله جمع كثرة وجمع

• (كتاب الطهارة) •

الكتاب والكتابة لغة الجمع
وامسلاحاً طائفة من
المسائل الفقهية اعتبرت
مستقلة شملت أنواعاً ولم
تشمّل والطهارة بفتح الطاء
مصدر طهر الشيء بمعنى
النظافة وبكسرهما الآلة
وبضءها فضل ما يطهر به
وشرعاً حكم يظهر بالمحل
الذي تتعلق به الصلاة
لاستعمال الماء الطاهر
والاضافة بمعنى اللام
وقدمت الطهارة على
الصلاة لكونها شرطاً وهو
مقدم (والمزبل للحدث
والخبث) اتفاقاً (المياه)
جمع كثرة وجمع

القلة أمواه) والفرق بينهما ما ان جمع القلة يدل حقيقة بالوضع على ثلاثة فأكثر الى عشرة فقط
 وجمع السكينة يدل كذلك على ما فوق العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر
 مجازا فان قيل كان الاولى التعبير بجمع القلة لطابق المبتدأ الخبر وتزاعن ارتكاب المجاز
 بغير ضرورة فالجواب أن جمعي القلة والسكينة انما يعقبران في تكررات الجموع أمافي المعارف
 كما هنا فلا فرق بينهما ما (قوله شفاف) قال في القاموس شف الثوب يشف بشق وشقفا وشقفا
 خلا ما تحتها اه فعناء الرقيق الذي لا يحجب ما تحته أي حيث خلا عن العوارض زاد في
 الشرح الذي يملكون بلون الاناء (قوله والعذب منه الخ) خرج به الخ فانه لا يحيا الناس به
 وهذا يقيده أن قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي خاص بالعذب (قوله وهو محدود) وأصله
 موه قلبت الواو والفاء لانتفاخ ما قبلها والهاء مزة لتناسب الالف و جعل الشارح ابدال الهمزة
 همزة ابدال الشاذ (قوله وقد يقصر) أفاد ان التقصير قليل (قوله أي يصح) فسر الجواز بالصحة
 ولم يقصره بالحل لان الكلام في بيان ما يصح به التطهير وان كان لا يحل كماء الغير المحرز في نحو
 جب وصهر يج (قوله أصلها ماء السماء) اعترض بأن هذه العبارة تفيد ان السبعة غيره لانهم
 فروعه مع انه معدود منها وأجيب بأن المراد الذي هو أحد ما فالتقدير أصلها ماء السماء الذي
 هو أحد ما قال السبعة فان قيل الكل ماء السماء لقوله تعالى الم تر أن الله أنزل من السماء ماء
 الآية وهذه العبارة أي عبارة المصنف التي فيها العطف تفيد المغايرة فالجواب كما ذكره العيني
 ان القسمة بحسب ما تشهد به العادة انتهى (قوله لقوله تعالى) علة للاصالة قيل كن ماء من
 السماء ينزل الى حفرة بيت المقدس ثم يقسمه الله تعالى (قوله من السماء ماء) ان قيل ليس في
 الآية ما يدل على أن جميع المياه من السماء لان ماء منكرة وهي في الاثبات تخص فلا تفيد
 العموم فالجواب أن ذلك عند عدم قرينة تدل عليه والقرينة ذكره في مقام الامتنان فلم يرد
 على العموم اثبات المطلوب كما في السراج وفي البداية والنهاية والنسكرة في الاثبات تفيد العموم بشرط
 تدل عليه كما في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت (قوله فساكنك ينابيع في الأرض) أي أدخ
 أما كن منها ينبوع فيها (قوله ليظهركم به) صدر الآية وينزل عليكم من السماء ماء ليظهركم
 (قوله وهو ماء المطر) لوقال وهو ماء السحاب لكان أولى ليتجه الكلام الآتي واعلم ان الماء
 نارة يكن من السحاب والسحاب يلبثه من البحر فتسحقه الرياح فيحلوه وهذا المطر لا ينبت
 وتارة ينزل من خزائنه تحت العرش فطما بكارا ونزلات يحملها لا فسدت فتنزل على السحاب
 وهو كالغربال فينزل منه القطر الخفيف وهو الذي به الاثبات كذا ذكره بعضهم وظاهر
 كلام المصنف انه لا ينزل الا من السحاب (قوله لان السماء كل ماء لك) فاطلاق السماء
 على السحاب حقيقة لغوية (قوله فاطلاك) ظاهر تقييده أنه لا يقال ان نحو المائري
 لانه لا يطل (قوله وسقف البيت) من طائف الخاص وعبارة الشرح ومنه قيل لسقف البيت
 سماء وهي أولى مما هنا (قوله في الصحيح) وقيل هو نفس دابة فلا يجوز التطهير به والصحيح
 انه مطر خفيف (قوله وكذا ماء البحر) تكلف الشارح لجعله مبتدأ وخبرا ولا يفهم العلم
 منه وانما دعاه الى ذلك تقدير أصاها في قوله سابقا أصاها ماء السماء قال الجوهرى هو موضع
 البر قيل سمي به لعمقه واتساعه وكل نهر عظيم بحر اه قال في البداية ومنه قيل انه رم مصر

القلة أمواه والماء جوهر
 شفاف لطيف سبال والعذب
 منه به حياة كل نام وهو
 محدود وقد يقصر وأقسام
 المياه (التي يجوز) أي يصح
 (التطهير به سبعة مياه)
 أصلها (ماء السماء) لقوله
 تعالى الم تر أن الله أنزل من
 السماء ماء فساكنك ينابيع
 في الأرض وهو الطهور
 لقوله تعالى ليظهركم به وهو
 وهو ماء المطر لان السماء كل
 ماء لك فاطلاك وسقف
 البيت سماء وماء الطل وهو
 الندى مطهر في الصحيح
 (و) كذا (ماء البحر) الملح

النبيل اه قال ابن سبويه في المحكم البحر الماء الكثير طمحا كان أو عذبا وقد غلب على الملح
فيكون التخصيص عليه دفعا لمظنة توهم عدم جواز التطهير به لانه من منتهى كماله ثم ذلك بعض
الاصحاب وفي الخبر من لم يطهر بماء البحر فلا طهره الله ومن الناس من كره الوضوء من البحر الملح
لحديث ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال لا يركب البحر الا حيا أو معقرا أو غار في سبيل الله
فان تحت البحر نار او تحت النار بحرا تفرد به أبو داود وكان ابن عمر لا يرى جواز الوضوء به ولا
التسل عن جنابه وكذا روى عن أبي هريرة وكذا ماء الحمام عنده وعن أبي العالية انه كان يتوضأ
بالنيذ ويكره الوضوء بماء البحر لانه طبق جهنم وما كان طبق سخط لا يكون طريقا للطهارة
ورجمة والجهور على عام الكراهة (قوله هو الطهور ماء الخ) قاله عليه الصلاة والسلام لمن
جاءه وقال يا رسول الله اننا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا أفنتوضأ
به (قوله الـ ميمته) قاصر عندنا على السمك غير الطافي وغير الجريت والمارماهي وهو ثعبان
البحر والجريت سمك أسود يشبه الترس (قوله وكذا ماء النهر) قال في القاموس النهر ويجزئ
مجرى الماء (قوله كسيحون) نهر خند وجيحون نهر ترمذ والقرات نهر الكوفة (قوله ويل
مصر) هو أفضل المياه بعد الكوثر ويلي به بقية الانهر وورد أن القران ينزل فيه كل يوم بعض
من ماء الجنة قال بعض الحذاق فائدة كون بعض المياه أفضل من بعض انما تظهر في كثرة ثواب
الافضل كما أن الماء المكروه أقل ثوابا من غيره (قوله وكذا ماء البئر) به من عينا وقد تختلف
معرفة (قوله وكذا ماذاب من الثلج والبرد) أي بحيث يتقاطرون عن الشئ يجوز مطلقا
والاقل أصح وانما جاز التطهير به ما لان ماء هما ماء حقيقة لكنه جدم من شدة البرد ويذوب بالحر
والبرد شئ ينزل من السماء يشبه الحصى ويسمى حب الغمام وحب المزن كما في المصباح (قوله
واحتز به) أي بماذاب من الثلج والبرد (قوله لانه لا يطهر) أي الاحداث فقط (قوله يذوب
في الشتاء) جملة قصد بها التعليل لقوله لانه لا يطهر (قوله عكس الماء) أي فليس حينئذ بماء
(قوله وقبل انعتاده لمطاهور) لانه على طبيعته الاصلية (قوله اذ لا يصح أن يقال الماء الورد)
أي لغة وعرفا (قوله بخلاف ماء البئر) أي مثلا (قوله ثم المياه) ثم للترتيب الذكري (قوله
من حيث هي) أي باعتبار ذاتها بقطع النظر عن \equiv ونها ماء سماء ونحوه (قوله على خمسة
أقسام) من حيث الاوصاف كما أشار اليه بقوله لكل منها وصف الخ وليس التقسيم للحقيقة
(قوله طاهر) أي في نفسه مطهر لغيره حدثا وخبثا (قوله غير مكروه) أي استعماله (قوله الذي
لم يخالطه الخ) فهو الباقي على أوصاف خلقته الاصلية * (فائدة) يجوز الوضوء والغسل بماء
زهرم عندنا من غير كراهة بل ثوابه أكثر وفصل صاحب باب المناسك آخر الكتاب فقال يجوز
الاعتسال والتوضوء بماء زهرم ان كان على طهارة للتبرك فلا يفتى أن يقتسل به جنب ولا
محدث ولا في مكان نجس ولا يستفتى به ولا يزال به نجاسة حقيقية وعن بعض العلماء فحرم ذلك
وقيل ان بعض الناس استنجى به فحصل له بأسور انتهى (قوله تنزيها على الاصح) هو ما ذهب
اليه الكرخي مع الابعد من تمامها النجاسة وعلل الطحاوي الكراهة بجرمة لحها وهذا يقتضي
التحريم ثم الكراهة انما هي عند وجود المطلق غيره والا فلا كراهة أصلا كما في غاية البيان
والتبين (قوله حيوان مثل الهرة) الاولى ابتداء المصنف على حاله كما فعل في كبره لان لفظ

لقوله صلى الله عليه وسلم
هو الطهور ماء الخ ميمته
(و) كذا (ماء النهر)
كسيحون وجيحون والقرات
ويل مصر وهي من الجنة
(و) كذا (ماء البئر) كذا
(ما ذاب من الثلج والبرد)
بفتح الباء الموحدة والراء
المهمله واحتز به عن الذي
يذوب من الملح لانه لا يطهر
يذوب في الشتاء ويجمد في
الصيف عكس الماء وقبل
انعتاده لمطاهور (و) كذا
(ماء العين) الجاردي
على الارض من ينوع
والاضافة في هذه المياه
للتعريف لا للتقسيم والفرق
بين الاضافتين صحة اطلاق
الماء على الاول دون الثاني
اذ لا يصح أن يقال ماء
الورد هذا ماء من غير قيد
بالورد بخلاف ماء البئر
لصحة اطلاقه فيه (ثم المياه)
من حيث هي (على خمسة
أقسام) لكل منها وصف
يختص به أولها (طاهر)
مطهر غير مكروه وهو الماء
المطلق الذي لم يخالطه
ما يصير به مقيدا (و) الثاني
(طاهر مطهر مكروه)
استعماله تنزيها على الاصح
(وهو ما شرب منه) حيوان
مثل (الهرة) الاهلية

أذالوحشية سورها نجس الطير والحية والفأرة لأنها لا تنجس عن النجاسة واصفاه النبي صلى الله عليه وسلم الأنا للهرة كان حاله بزوال ما يقتضي الكراهة منها اذ ذلك (و) الذي يصير مكرها بشره منه ما (كان قليلا) وسأني تقديره (و) الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر) للحدث بخلاف الخبث (وهو ما يستعمل) في الجسد أو لاقاه بغير قصد (رفع حدث أو) قصد استعماله (القربة) وهي (كالوضوء) في مجلس آخر (على الوضوء) فيتمه (أي الوضوء) تقر بالصير عبادة فان كان في مجلس واحد كره ويكون الثاني غير مستعمل ومن القربة غسل اليد للطعام أو منه لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء قبل الطعام بركعة وبعد ينفي الامم أي الجنون وقوله ينفي الفقر فلو غسلها الوسخ وهو متوضئ ولم يقصد القربة لا يصير مستعملا كغسل ثوب ودابة ما كولة (ويصير الماء مستعملا بمجرد انفصاله عن الجسد) وان لم يستقر عمل على الصحيح وسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة التطهير ولا ضرورة بعد انفصاله

مثل يعني عنه لفظ ونحوها الآتي في المتن (قوله نجس) أي اتفاقا لما ورد السور سبع فان المراد به البرى (قوله ونحوها) مبتدأ خبره قوله الدجاجة فقير عراب منته (قوله الدجاجة) وكل ما له دم سائل وأما ما ليس له دم سائل فلا كراهة في استعمال ما مات فيه فضلا عن سورها واعلم أن الكراهة في سورها للهرة قول الامام ومحمد وقال أبو يوسف لا كراهة فيه لحديث الاصغاء (قوله واصغاه النبي صلى الله عليه وسلم الأنا) أي أماته قال في القاموس وأصغى اسقع واليه مال بسمعه والأنا أماله (قوله كان حاله الخ) أي بوحى أو كشف فلوزال التوهم في حقه فلا كراهة في سورها لان الكراهة ما ثبتت الا من ذلك التوهم فتسقط بسقوطه قال في الفتح فعلى هذا لا ينبغي اطلاق كراهة كل أو شرب فضلها أو الصلاة اذا جلست عضوا قبل غسله كما أطلقه شمس الأئمة وغيره بل يقيد بنبوت ذلك التوهم فأما لو كان زائلا كما قلنا فلا كراهة اه (قوله اذ ذلك) أي وقت الاصغاء (قوله وسأني تقديره) ظاهر المذهب انه ما يعتد الناظر قليلا (قوله وهو ما يستعمل في الجسد الخ) ظاهره انه اذا غسل عضوا من جسده لغير جنابة ونجاسة يكون مستعملا ولا يصح انه لا يكون مستعملا لعدم اسقاط الفرض كما في البحر (قوله رفع حدث) وان لم يتوب ذلك قربة كوضوء المحدث بلانية اجماعا على الصحيح ولم يذكر المصنف ما يستعمل لاسقاط فرض بأن غسل بعض أعضاء وضوئه فانه يصير مستعملا لسقوط الفرض اتفاقا وان لم يزل به حدث عضو لماعرف انه لا يتجزأ زالوا وثبوتها ولا تلازم بين سقوط الفرض وزوال الحدث لان مفاد السقوط عدم وجوب الاعادة ورفع الحدث موقوف على التمام (قوله لقربة) هي فعل ما يثاب عليه ولا ثواب الا بالنية فان قيل المتوضئ ليس على أعضائه نجاسة لاحقيقة ولا حكم فكيف يصير الماء مستعملا بنية القربة قلت لماعمل في تحصيل النور كالمرارة الاولى أوجب ذلك تغير وصفه والا كان وجوده كعدمه (قوله تقر بالصير عبادة) أما اذا توضأ في مجلس آخر ولم ينو القربة كان اسرافا فلا يعتبه الماء مستعملا (قوله فان كان في مجلس واحد) أي ولم يؤد بالاول عبادة فشرع التطهير لها والا فلا يكره (قوله كره) أي ولو نوى القربة ويكون اسرافا والاسراف حرام ولو على شط نهر قاله السيد ومفاد أن الكراهة تحريرية (قوله غسل اليد للطعام أو منه) أي بقصد السعة والا لا يستعمل (قوله لا يصير مستعملا) لعدم اسقاط فرض أو إقامة قربة وكذا لو توضأ بنية التعليم لان التعليم وان كان قربة الا انه لم يتعين بالاعمال بل يصح بالقول أيضا والاصح ان غسالة الميت اذا لم يكن عليه نجاسة مستعملة كوضوء الخائض بقصد إقامة المستحب فان الماء يصير به مستعملا (قوله كغسل ثوب ودابة ما كولة) أي طاهرين وقد قالوا ان عرق الجمار طاهر والمكلب انما اتفق من الماء فأصاب انسانا لا ينجسه لانه طاهر العين ومقتضى هذا انه اذا غسلهما تكون غسالتهما طاهرة وهي مطهرة لعدم موجب الاستعمال (قوله على الصحيح) هو ما عليه الفسحة وصح في الهداية وكثير من الكتب انه المذهب كما في البحر ووجهه ما ذكره المصنف بقوله وسقوط الخ واختار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ انه لا يستعمل الا اذا استقر وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا انفصل ولم يستقر فسقط على عضو آخر وجرى عليه من غير أن يأخذه يده فبلى الاول لا يصح غسل ذلك العضو بذلك الماء وعلى الثاني يصح واعلم ان صفة الماء المستعمل حكمي بعضهم فيها خلافا

(ولا يجوز) أي لا يصح
الوضوء (بماء شجر وغيره)
لكمال امتزاجه فلم يكن
مطلقا (ولو خرج بنفسه
من غير عصر) كإقاطر
من الكرم (في الظاهر)
استزبه عما قبل بأنه يجوز
بما يقطر بنفسه لأنه ليس
لخروجه بلا عصر تأثير في
نقي القيد وصحة نفي الاسم
عنه وإنما صح الحاق
المائعات المزيلة بالماء
المطلق لتطهير النجاسة
الحقيقية لوجود شرط الحاق
وهي تنهى أجزاء النجاسة
بمخروجها مع الغسلات
وهو منعدم في الحكمية لعدم
نجاسة محسوسة بأعضاء
المحدث والمحدث أمر شرعي
له حكم النجاسة لمنع الصلاة
معه وعين الشارع لازالته
آلة مخصوصة فلا يمكن
الحاق غيرها بها (ولا) يجوز
الوضوء (بماء زال طبعه)
وهو الرقة والسيلان
والارواء والانبث (بالطبخ)
بمخرج حص وعذس لأنه إذا
برد تخنن كما إذا طبخ بما يتصد
به النظافة كالسدر وصار
به تخينا وان بقي على الرقة
جازبه الوضوء ولما كان
تقييد الماء بمحصل بأحد
الأمريين كمال الامتزاج

على ثلاث روايات وقال مشايخ العراق لم يثبت في ذلك اختلاف أصلا بل هو طاهر غير طهور
عند أصحابنا جميعا قال شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير وهو المختار عندنا وهو المذكور
في عامة كتب محدثي أصحابنا واختاره المحققون من مشايخ ما وراء النهر وقال في المجتبى
وقد صححت الروايات عن الكل أنه طاهر غير طهور إلا الحسن وروايته شاذة غير مأخوذة بها كفاي
مجمع الانهر لكن يكره شربه والعجن به تنزيه الاستعذار لنفسه (قوله أي لا يصح) أي
فسره بذلك لأنه لو أبقاه على حقيقة لا يقيد عدم الصحة وإنما يقيد عدم الحل وقد يجامع الصحة
والمقصود الأول (قوله بماء شجر) المراد به مطلق النبات كالكرم وورق الهندباء (قوله وغيره)
بالمائعات ما يثمر النبات فيشمل جميع الفواكه والأزهار كفاي القهستانى (قوله لكمال امتزاجه)
فيه رد على الزيلعي حيث علم جواز رفع الحدث به بأنه لم يكمل امتزاجه ونظر فيه صاحب
البحر (قوله فلم يكن مطلقا) إذ لا يعلق عليه اسم الماء بدون قيد (قوله احتزبه عما قبل بأنه
الخ) قاله صاحب الهداية ومشى عليه الزيلعي وتبعهما صاحب التنوير (قوله لأنه ليس
لخروجه) أنه لقوله ولا يجوز الخ وقد علمه سابقا بقوله لكمال امتزاجه وهو في المآل يرجع إلى
ما هنا (قوله وصحة نفي الاسم) أي اسم الماء المطلق حيث لا يقال له ماء بدون قيد وهو لازم لما
قبله لأنه إذا كان لا ينتفى قيده لا يصح إطلاق اسم الماء عليه (قوله وإنما صح الخ) جواب
سؤال حاصله أن الإمام رضى الله تعالى عنه ألحق المائعات بالمطلق في إزالة النجاسة الحقيقية
فقد مضاه أن يلحق المقييد بالمطلق في إزالة الحكمية إذ لا فرق وحاصل الجواب بالمنع وإثبات
الفرق (قوله لتطهير النجاسة) متعلق بالحاق والاولى التمييز بين (قوله لوجود شرط
الحاق) متعلق بصح وهو عاتمه (قوله وهي تنهى) الاولى تذكرة الضمير كما هو في نسخ
(قوله بمخروجها) الباء للسببية وهو متعلق بتنهى (قوله وهو منعدم في الحكمية) أي
شرط الحاق الذي هو التناهى (قوله لعدم نجاسة محسوسة) أي حتى يحكم عليه بالتناهى
(قوله والمحدث أمر شرعي) يصلح جوابا ثانيا (قوله حكم النجاسة) أي الحقيقية بل
هو أعظم لأنه لا يعنى عن قلبه (قوله آلة مخصوصة) وهي أمّا الماء المطلق أو خذله وهو
التراب (قوله ولا يجوز الوضوء الخ) الغسل مثل الوضوء في جميع أحكام المياه فلما لم يصرح به
(قوله وهو الرقة والسيلان) اقتصر عليهم ما في الشرح وهو الظاهر لأن الأخيرين لا يكونان
في ماء البحر الملح ثم هذا من المصنف ليس على ما ينبغي فإنه متى طبخ بما لا يتصد به النظافة لا يرفع
الحدث وان بقي رقة ساء لا كمال الامتزاج بخلاف ما يتصد به النظافة فإنه لا يتنع به رفعه لا
إذا خرج من رفته رسيلانه فالفرق بينهما ثابت ونسوبة المصنف بينهما ممنوعة أفاده السيد
وغيره (قوله بالطبخ) قيده لأنه لو تغير وصف الماء بنحو الحصى أو الباق لا بد من طبخ بأن ألقى فيه
ليقبل ولم تذهب رقة الماء فإنه يجوز التوضؤ به كالألقى فيه زاج وهو رقيق كفاي الخاتمة (قوله
لأنه إذا برد تخنن) قد علمت أنه لا يرفع ولو بقي رقيقا (قوله وان بقي على الرقة جازبه الوضوء) وان
غير أو صافه الثلاثة لأنه مقصود للمبالغة في الغرض المطالب وهو النظافة واسم الماء بقر
وازداد معناه وهو التطهير ولذا جرت السنة في غسل الميت بالماء المغلى بالسدر والحرض
(قوله كمال الامتزاج الخ) الاولى في التمهيد أن يقول ولما كان تقييد الماء بمحصل بأحد

يشترى النبات أو الطبخ بما ذكرناه من الثاني وهو غلبة المتزج بقوله (أو بغلبة غيره) أي غير الماء (عليه) أي على الماء ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف المخالط بغير طبخ ذكر مخلص ما جاء له المحققون ضابطا في ذلك فقال (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء لشيء من (الجامدات) الطاهرة (بإخراج الماء عن رقيقته) فلا ينصرف عن الثوب (و) إخراجها عن (سيلانه) فلا يسيل على الأعضاء سيلان الماء (و) أما إذا بقي على وقته وسيلانه فإنه (لا يضر) أي لا يمنع جواز الوضوء به (تغير أو صافه كما يجب) خالطه بدون طبخ (كزعفران وفاكهة وورق شجر) لما في البخاري ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل الذي وقصته ناقته وهو محرم

١٨

بماء وسدر وأمر قيس بن عاصم حين أسلم أن يغسل بماء وسدر واغتسل النبي صلى الله عليه وسلم بماء فيه أثر العجين وكان صلى الله عليه وسلم يغسل ويغسل رأسه بالخطمي وهو جنب ويجتزئ بذلك (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء بأن يظهر وصف واحد) كلون فقط أو طعم (من مائع له وصفان فقط) أي لا ثالث له ومثل ذلك بقوله (كالبن له اللون والطعم) فإن لم يوجد جازبه الوضوء وإن وجد أحدهما لم يجز كالماء كان المخالط له وصف واحد فظهر وصفه كبعض البطيخ ليس له الا وصف واحد (و) قوله (لارائحة له) زيادة إيضاح لعلمه من بيان الوصفين (و) الغلبة توجد (بظهور وصفين من مائع له) أو صاف (ثلاثة) وذلك (كالخل) له لون وطعم وريح فأى وصفين منها ظهر أمنع صحة الوضوء والواحد منها لا يضر لقائه

الامر من الاول كمال الامتزاج بشرى النبات أو الطبخ بما ذكرناه والثاني غلبة المتزج فلما بين الاول شرع في بيان الثاني وهو غلبة المتزج فقال الخ (قوله كمال الامتزاج) من قبيل إضافة الصفة الى الموصوف وقوله يشترى النبات متعلق بكال وقوله أو الطبخ عطف عليه وقوله بما ذكرناه مراده به نحو المحص والعدس مطلقا وما يقصده به التطهير إذا صار الماء به نجسا (قوله باختلاف المخالط) فإنه تارة يكون جامدا وتارة يكون مائعا موافقا للماء في أوصافه أو مخالفا كما يأتي توضيحه (قوله بغير طبخ) الاولى حذفه لانه الإقل المقروء منه (قوله في ذلك) أي في الغلبة (قوله الطاهرة) أما النجسة فتجبر القليل منه مطلقا والكثيران ظهر أحد أوصافها (قوله وأما إذا بقي الخ) عبارة المتن في ذاتها أعذب وأخصر (قوله لا يضر تغير أو صافه) محله ما لم يصبغ به كماء الزعفران إذا كان يصبغ به وما لم يحدث له اسم آخر قال في القنية ولو وقع الزعفران في الماء وأمكن الصبغ به منع والا لا اه وقال في الدر المختار فلو جامدا قبضته ما لم يزل الاسم كنيذعرا اه (قوله بدون طبخ) الاولى حذفه لانه الموضوع (قوله بماء وسدر) قديقال غير نحو السدر لا يقاس عليه لان المقصود به التطهير فاعترض فيه تغير الاوصاف ولا كذلك غيره ويقال في الحديث الذي بعده كذلك (قوله بماء فيه أثر العجين) قديقال انه لا ينتج الدعوى لعدم الدلالة على تغير جميع الاوصاف وكذا يقال فيما بعده والخكم مسلم (قوله كبعض البطيخ) مثله القرع فان ماءهما لا يخالف الا في الطعم وكما لو ردها لانه لا يخالف الا في الريح (قوله لارائحة له) فيه انه يشم من بعضه رائحة الدسومة (قوله تكون الغلبة بالوزن) وهذا الاعتبار يجري فيما لو ألقى الماء المستعمل في المطلق أو انغمس الرجل فيه على ما هو الحق وأما في كثير من الكتب من أن الجنب إذا أدخل يده أو ربه في الماء فسد الماء فبني على رواية تفجاسة الماء المستعمل وهي رواية شاذة وأما على المختار للفتوى فلا قال في البحر فإذا عرفت هذا فلا تأخر عن الحكم بصحة الوضوء أي والغسل من القساق الصغار الكائنة في المدارس والبيوت إذا لفرق بين استعمال الماء خارجا ثم صبه في الماء المطلق وبين ما إذا انغمس فيه فإنه لا يستعمل منه الا ما تقاطع عن الأعضاء أولا في الجسد فقط وهو بالنسبة لباقي الماء قليل ويتعين عليك حل كلام من يقول بعدم الجواز على القول الضعيف لا الصحيح فالجواب انه يجوز الوضوء والغسل من القساق الصغار ما لم يغاب على ظنه أن الماء المستعمل

أكثر

(والغلبة في مخالطة) المائع الذي لا وصف له يخالف الماء بلون أو طعم أو ربح (كالماء المستعمل) فإنه بالاستعمال لم يتغير له طعم ولا لون ولا ربح وهو ظاهر في الصحيح (و) مثله (ماء الورد المنقطع الرائحة تكون) الغلبة (بالوزن) لعدم التمييز بالوصف تقدم (فان اختلط رطلان) مثلا (من الماء المستعمل) أو ماء الورد الذي انقطع رائحته (برطل من الماء) المطلق لا يجوز به الوضوء لغلبة المقيّد

(وبمكسه) وهو لو كان الاكثر المطلق (جاز) به الوضوء وان استويا لم يذ كر حكمه ٩ في ظاهر الرواية وقال المشايخ حكمه حكم

المغلوب احتياطا (و) القسم
(الرابع) من المياه (ماء
نجس وهو الذي حلت) أى
وقعت (فيه نجاسة) وعلم
وقوعها يقينا وبغلبة الظن
وهذا في غير قليل الارواث
لانه معفو عنه كما سنذكره
(وكان) الماء (را كدا)
أى ليس جاريا وكان (قلبلا
والقليل) هو (ما) مساحة
محله (دون عشر في عشر)
بذراع العامة والذراع يذكر
ويؤث وان كان قلبلا
وأصابته نجاسة (فينجس
وان لم يظهر أثرها) أى
النجاسة (فيه) وأما اذا
كان عشر فى عشر بحوض
مربع أو ستة وثلاثين فى
مدور وعقه أن يكون
بحال لا تنكشف أرضه
بالغرف منه على الصحيح وقيل
يقدر عقه بذراع أو شبر فلا
ينجس الا بظهور وصف
للنجاسة فيه حتى موضع
الوقوع وبه أخذ مشايخ
بلخ نوسعة على الناس
والقدير بعشر فى عشر هو
المفتى به ولا بأس بالوضوء
والشرب من حب يوضع
كونه فى نواحي الدار ما لم يعلم
تنجسه ومن حوض يخاف أن
يكون فيه قدر ولا يتيقن ولا
يجب أن يسأل عنه ومن البئر
التي تدلى فيها الدلاء والحرار
الذنسة ونحوها الصغار

أكثر أو مساو ولم يغلب على ظنه وقوع نجاسة فيه وغلبه فيه (قوله جاز به الوضوء) ظاهره انه
يجوز بالكل ويجعل المستعمل مستعمل كالقلته (قوله حلت فيه نجاسة) قيد به لانه لو تغيرت
أوصافه بطول المكث وكان باقيا على طبعه فهو مطهر لانه باق على خلقته الأصلية ولو صار
نخبنا لا (قوله وعلم وقوعها يقينا الخ) ولو شك يجوز ولو وجد منقلا لانه قد يكون بسبب طاهر
ناظره أو بطول المكث والأصل الظهارة ولا يلزمه السؤال لقول عمر لما سأل ابن العاص عن
حوض أنواع عليه فقال يا صاحب الحوض هل ترد حوضك اليه قال أمير المؤمنين عمر رضى
الله تعالى عنه يا صاحب الحوض لا تخبرنا وعلى هذا الضيف اذا قدم اليه طمأمن ليس له أن يسأل
من أين لك هذا (قوله وهذا في غير قليل الارواث) أى نجاسة الماء بوقوع النجاسة فيه محله فى غير
قليل الارواث اذا وقع فى الآبار (قوله كما سنذكره) أى فى فصل البئر (قوله بذراع العامة)
صحيح قاضى خات ذراع المساحة لان المكان من المسوحات وقال فى الهداية الفتوى على
اعتبار ذراع الكرياس توسعة للامر على الناس وذراع المساحة سبع قبضات مع كل قبضة
اصبع قائمة وأما ذراع الكرياس فى الكافى ومن لا مسلمة كين انه سبع قبضات فقط ونقل
صاحب الدر أن المفتى به ذراع المساحة وانه أكبر من ذراعنا اليوم فالعشر فى العشر بذراعنا
اليوم ثمان فى ثمان بالمساحة (قوله والذراع يذكر ويؤث) اقتصر فى المغرب على التائيت
(قوله وان كان قليلا الخ) لاجابة الى هذه الزيادة (قوله أوسنة وثلاثين فى مدور) هذا التقدير
اذا ربع يكون عشر فى عشر وفى المثلث كل جانب منه يكون ذرعه خمسة عشر ذراعا ورعا
وخسا قال الزيلعي وغيره والعبرة بوقت الوقوع فان نقص بعده لا ينجس وعلى العكس لا يظهر
وفى البحر عن السراج الهندى الاشبه أنه يظهر (قوله بالغرف منه) أى بالـ كـ فى كفى
القسمين وفى الجوهرية وعليه الفتوى (قوله وبه أخذ مشايخ بلخ) ولو كان للنجاسة جرم فلا
فرق بين موضع الوقوع وغيره وبين نجاسة ونجاسة وينبغي تصحيحه كما فى الفتح وهو المختار كما قاله
العلامة قاسم وعليه الفتوى كما فى النصاب (قوله هو المفتى به) وهو قول عامة المشايخ خاتية
وهو قول الاكثر وبه نأخذ نوازل وعليه الفتوى كما فى شرح الطحاوى وحقق فى البحر ان هذا
التقدير لا يرجع الى أصل يعتمد عليه وأن ظاهر الرواية عن الامام بل عن الثلاثة كما قاله الامام
الرازي التقويض الى رأى المستعمل فان غلب على ظنه انه كثير لا تؤثر فيه النجاسة فهو كثير
والافه وقليل كما ظن له خاصة فيتميم ان لم يجد غيره فيه اعتبر فى كل مكلف ظنه اذا العقول مختلفة
وكل مستعمل مأثور بالتحرى وليس هذا من الامور التي يجب فيها على العاى تقليد المجتهد كما فى
الفتح فان توافق آراؤهم فيها ويؤمهم أحدهم والا فلا (قوله ولا بأس بالوضوء) هذا مما فرغ
على أن الماء لا ينجس الا بالعلم بوقوع النجاسة أو غلبة الظن (قوله من حب) بالحاء المهملة
الحامية والكرامة غطاؤها فيقال لك عندى حب وكرامة بهذا المعنى (قوله ومن حوض
يخاف أن يكون فيه قدر) ولو كان متعبرا منقلا لان ذلك قد يكون بطاهر وقد يكون بالمكث
(قوله وتعملها الصغار والاماء) خصهم لانهم لا يعلمون الاحكام فغيرهم ممن يعلم أولى (قوله
الرسماقيون) أى أهل القرى وفى القاموس الرستاق الرزداق كالرستاق اه ولم يذكر
غير ذلك * (تنبيه) * لاجرة بالعق وحده على الاوجه لان الاستعمال يقع من السطح لا من العمق

والاماء وبمسرها الرسماقيون بأيدى دنسة ما لم تتيقن النجاسة (أو) كان (جاريا) عطف على را كدا (وظهر فيه) أى الجارى (أثرها)

7.

* (فصل) في بيان أ- كلام السور *

له شرف في الجملة والله أعلم وأسْتَغْفِرُ اللهَ الْعَظِيمَ

(العدوه) بدسرا لال ولا اسدن عالط بي ادم و

نکته

بعدمطاعة النجاسة بالزناق عنده (أو) شرب منه (فرس) فان سوز القرس طاهر بالاتفاق على

في الأصل المعرة وقد يكفيهم عن العذبة فان كانت جلالة فسورها من القسم الثالث مكرره

(و) القسم (الثاني) (سور (نجس) نجاسة غليظة وقيل خفيفة (لا يجوز استعماله) أي لا يصح التطهير به بحال ولا يشربه الا مضطراً
كالميتة (وهو) أي السور (نجس) ما شرب منه الكلب) سواء فيه كلب صيد وماشية وغيره لما روى الدارقطني عن ابي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب يبلغ في الاناء انه يغسل ثلاثاً وخمساً أو سبعاً (أو) شرب منه (الخنزير) نجاسة عينه لقوله
تعالى فانه رجس (أو) شرب منه (شيء) وهو حيوان (من سباع البهائم) احتزبه ٢١ عن سباع الطير وسباعها
والسبع حيوان مختطف

فسميت باسم ظرفها (قوله وقيل خفيفة) محل الخلاف في غير الكلب والخنزير أما ما في غايات
اتفاقاً ثم التغليظ والتخفيف انما يظهران في غير الماءات (قوله أي لا يصح التطهير به) دفع
به توهم ارادة عدم الحل وهو يجمع الصحة كما مر (قوله ولا يشربه الا مضطراً كالميتة) لكن
لا يشرب منه ولا يأكل منها الا قدر ما يقيم به البنية كما أفاده العلامة نوح (قوله انه يغسل ثلاثاً
الح) وما ذاك الا لنجاسته ويندب عندنا التسبيح وكونه حداث بالتراب (قوله لنجاسة عينه)
لم يقل نظيره في الكلب لما ان المعتقد فيه انه طاهر العين (قوله من سباع البهائم) سميت بهائم
لانها مأمورة عليها ولا نبهها أمرها علينا (قوله وسباعها) أي في القسم الثالث (قوله
مختطف) لفظه يقفه السرعة بخلاف المتنبه (قوله في الطهارة) تقيده بما يقيد أنه لا يكره في
شرب وطبخ وليس كذلك (قوله كراهة تنزيه) ما ذكره هو الصحيح وذهب أبو يوسف الى أن سور
الهرة يجوز شربه والوضوء به من غير كراهة (قوله ولا يكره عند عدم الماء) الانسب الضمير
(قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الكراهة فان ابا يوسف لا يقول بها كما مر (قوله بعلة
الطواف) الاضافة للبيان (قوله المنصوص عليه) ذكر باعتبار المضاف اليه (قوله
انها من الطوافين) بيان للضرورة المسقطه حكم النجاسة والتأنيث باعتبار لفظ الهرة وهو
اسم جنس يعم الذكر والانثى والطوافين جميع الذكور والطوافات جميع الاناث وجمعه جمع
من يعقل لمجاورته ان يعقل قال في القاموس الطواف الخادم يخدم برفق وعناية اه
فالكلام على التشبيه فانما يحفظها بنى آدم من الهوام كأنهم اخادعة لهم (قوله حسن
صحيح) على حذف العاطف أي انه من احدى الرتبين (قوله ولكن يكره سورها تنزيهاً)
عند عدم العلم بحالها أما اذا علم حالها من نجاسة وغيره ما ثبت حكمه (قوله كما غمس
صغير الخ) فانه مكره وظاهره انه اذا علم طهارته يديه يقيناً تنفي الكراهة (قوله ويكره أن
تلمس الهرة كف انسان الخ) مقيد بحال التوهم فأما لو كان زائلاً فلا كراهة وكذا يقال
في كل سورها وشربه كما يحتمل الكمال (قوله للضرورة) أفاده أنه لم يجد غيره والا كرهه
كالغني فاذن لا فرق ذكره بعض الخذاق (قوله والدجاج مشترك) ويشترك بينه وبين واحد
بالتاء كقر وقر وبيض وبيضة (قوله والدجاجة الانثى خاصة) هذا اصطلاح الفقهاء
بدليل ما بعده وهذا من المصنف خطأ اصطلاح بلغة فأوقع في الوهم (قوله ويكره سور المخلاة)
لا حاجة الى هذه الزيادة والمخلاة بالحاء المعجمة وتشديد اللام المرسله قول شيخ الاسلام في
مبسوطه هي التي لاتعلق في البيوت فلا تصحى النجاسات بواسطة التقاط الحب فنعقارها
لا يخلو عن قدر ثبتت الكراهة للاحتمال حتى لو ثبت ذلك عند شربها كان سورها نجساً اتفاقاً
وانما محل الكراهة عند جهالة الحال برهان وكذا الحكم في ابل وبقرو غنم جلاله فالاولى

منتهب عادي عادة) كالغمد
والذئب) والضبع والغور
والسبع والقرود لتولداعابها
من لحمها وهو نجس كلبها
(و) القسم (الثالث) سور
مكره استعماله) في الطهارة
كراهة تنزيه (مع وجود غيره)
مما لا كراهة فيه ولا يكره
عند عدم الماء لانه طاهر
لا يجوز المصير الى التيمم مع
وجوده (وهو سور الهرة)
الالهية لسقوط حكم النجاسة
اتفاقاً بعلة الطواف
المنصوص عليه بقوله صلى
الله عليه وسلم انها ليست
بنجاسة انها من الطوافين
عليكم والطوافات قال
الترمذي حديث حسن
صحيح ولكن يكره سورها
تنزيهاً على الاصح لانها
لا تصحى عن النجاسة كما
غمس صغيره فيه وسجل
اصغاه النبي صلى الله عليه
وسلم لها الاناء على زوال
ذلك الوهم بعلمه بحالها في
زمان لا يتوهم نجاسة فيها
بنجس تناولته والهرة البرية
سورها نجس انقد علة

الطواف فيها ويكره أن تلمس الهرة كف انسان ثم يصلى قبل غسله أولاً كل بقية ما كانت منه ان كانت غنياً يجد غيره ولا يكره
اكاه للفقير للضرورة (و) سور (الدجاجة) بتثنية الدال وتأوؤها للوحدة لا للتأنيث والدجاج مشترك بين الذكر والانثى والدجاجة
الانثى خاصة ولهذا لو حلف لا يأكل لحم دجاجة لا يحنث بلحم الديك ويكره سور (المخلدة)

التي تجول في القادورات
ولم يعلم طهارة منقارها من
نجاسته فذكره سورها الشك
فان لم يكن كذلك فلا كراهة
فيه بأن حبست فلا يصل
منقارها القذر (و) سور
(سباع الطير كالصقر
والشاهيز والحدأة) والرخم
والغرباب مكرره لانها
مخالط الميتات والنجاسات
فأشبهت الدجاجة المخلاة
حتى لو ثبت ان لا نجاسة
على منقارها لا يكره سورها
وكان القياس نجاسته لحرمه
لجها كسباع البهائم لكن
طهارته استحسان لانها
تشرب بمنقارها وهو عظم
طاهر وسباع البهائم تشرب
بلسانها وهو مبتل بالعباب
النجس (و) سور (سواكن
السيوت) مما له دم سائل
(كالقارة) والحية والورعة
مكرره للزوم طوافها وحرمه
لجها النجس و (لا) كذلك
سور (العتوب) والخنفس
والصرصر لعدم نجاستها
فلا كراهة فيه (و) القسم
(الرابع) سور (مشكوك)
أي متوقف (في) حكم
(طهوريته) فلم يحكم بكونه
مطهرا جزمًا ولم يتوقف عنه
الطهورية (وهو سور البغل)
الذي أمه اتان (والجار) وهو
يصدق على الذكر والأنثى
لان أمه طاهر على الصحيح
والشك تعارض الخبرين
في إباحة لحمه وسرته والبغل
متولد من الجار فأخذ حكمه

حذف دجاجة وعرق الجلالة طاهر على الطاهر خائفة وكره لبن الجلالة ولحمها اذا انتن وتحبس
لتزول الكراهة حتى يذهب تنه وقد بثلاثة أيام للدجاجة وللشاة بأربعة وللابل والبقر بعشرة
در في الاستحسان قال الجوى والدجاج لا بأس به لان لحمه لا يتغير اه (قوله التي تجول) أي
تطوف أو تدور أفاده في القاموس في جملة معان (قوله ولم يعلم طهارة منقارها) أما اذا علمت أو
ضدّها فالحكم طاهر (قوله بأن حبست الخ) الحبس كما قال شيخ الاسلام أن تحبس في بيت
وتعاف هناك فلا تجدد عذرات غيرها حتى تفتش فيها الحب وهي لا تفتش في عذرات نفسها إعادة
فأمن تفتيش النجاسة اه (قوله للزوم طوافها) أي والطواف الذي هو العلة في هذا الباب
اسقوط النجاسة في حقها الزم (قوله بمرمة لحمها النجس) الواو بمعنى مع (قوله فلا كراهة فيه)
ولو ماتت في الماء (قوله سور مشكوك) قال ابن أمير حاج هذه التسمية لم تر وعن سلفنا أصلاً
وانما وقعت لكثير من المتأخرين فمما بعضهم مشكوكا وبعضهم مشكالا ومما ادهم بذلك
التوقف في كونه يزيل الحدث فقالوا يجب استعماله مع التيمم عند عدم الماء المطلق احتياطاً
ليخرج عن العهدة بيقين وليس معناه الجهل بحكم الشرع كما فهمه أبو طاهر الدياس فأنكر
هذا التعبير لان الحكم فيه معلوم وهو ما ذكرنا والقول بالتوقف في مثل هذا التعارض الأدلة
دليل العلم وغاية الورع قال الحلبي وأما النجاسة الحقيقية فانه ينيلها عند الامام وأبي يوسف
لقائه اياها حقيقة فصارت كمثل بخلاف الحكمية (قوله أي متوقف في حكم طهوريته) قال
شيخ الاسلام خواهر زاده الاصح أن دليل الاشكال هو التردد في الضرورة والبلوى المسقطين
للنجاسة فان الجار يربط في الدور ويشرب من الاواني المستعملة ويخالط الناس في ركوبه فأشبهه
الهرة في عدم امكان مجانبته فسقطت نجاسته لعابه للعرج لكن ليست فيه كالضرورة في الهرة
لانها أشد مخالطة منه لدخولها في المضائق دون الجار فلم يكن فيه ضرورة أصلاً كان كالكلب
في حكم النجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة فيه كضرورة الهرة كان منها في سقوط
النجاسة لذلك وحيث ثبتت الضرورة من وجه دون وجه قيل بالشك في طهورية سورها للاحتياط
وعدم الجرح في ذلك عملاً بالدليلين بقدر الامكان واعمال الداليلين أولى من اهما لما عند عدم
المرجع قال في البحر والمعتمد أن كلام من عرق الجار ولعابه طاهر واذا أصاب النوب أو البدن
لا ينجسه واذا وقع في الماء القليل صار مشكوكا وان الشك في جانب اللعاب والعرق أي
في ذاتهما متعلق بالمهارة وفي جانب السور متعلق بالطهورية فقط ولا شك في الطهارة لان الماء
طاهر ييقن وقد خالطه مشكوك في طهارته وهو اللعاب أو العرق فلا ينجس بالشك ولكن
أورث شكاً في طهوريته للاحتياط حتى لو اختلط هذا السور بعاء قليل جاز الوضوء به من غير شك
ما لم يساوه كافي في مخالطة الماء المستعمل اه (قوله فلم يحكم الخ) أي فاحتجنا معه الى التيمم لتحقيق
الرفع بطهريتنا (قوله الذي أمه اتان) ولا يكره سور ما أمه ما كولة كبقرة وأتان وحش
وفرس ولا اكاه الا لثالث على قول الامام (قوله لان أمه طاهر) اهله لقوله مشكوك
في طهوريته (قوله والشك) أي في طهوريته (قوله في إباحة لحمه) روى ان أمير قال
يا رسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مالى ما أطعم أهلي الا سمان حروانك حرمت الجار
الاهلية فقال أطعم أهلك من سمين حرك (قوله وحرمة) أخرج البخاري في غزوة خيبر

(فان لم يجد) المحدث (غيره) أى غير سور البقل والحمار (توضا به ونعيم) والافضل تقديم الوضوء لقول زفر يلزوم تقديمه والاحوط
أن ينوى للاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسور الحمار (ثم صلى) فتكون ٢٣ صلاته صحيحة بيقين لان الوضوء به لو صح
لم يضره التعمم وكذا عكسه

عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه فقال يا رسول الله أكلت الحرف فسكت ثم أتته
الثانية فقال أكلت الحرف فسكت ثم أتته الثالثة فقال أفنيت الحرف فأمر مناديا بنادي
في الناس أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية وفي رواية فأنه أخرجس فأكثفت
القدور وانما التقور بالعلم والجهور وعلى أن التحريم أعينها وقيل لكونها كانت جلالة وقيل
لأنها كانت حولة القوم وقيل لأنها أفنيت قبل قسه بالمنع واعترض شيخ الإسلام هذا
التعارض بأنه يقتضي التحريم لا الشك لأن العمل بالحرم حينئذ وصح توجيهه التعارض بما
قدمناه عنه (قوله فان لم يجد غيره) ولو الغير مكروه أفاقناه طه وريقنا (قوله تؤذيه ويتم)
عطف بالواو المقيدة لمطلق الاجتماع ليفيد التضييق في التقييم (قوله بلزوم تقديمه) لأنه لما وجب

(قصہ) فی الثوری *

ليكون عادماً لما وقت التيمم (قوله والاحوط أن ينوي) لضعف التطهير به عن المطلق فيقتوى بالنية (قوله ثم صلي) أي يتم لينتد أن الصلاة بعد فعلهما وهو الأفضل فلوصلي بعد كل طهارة الصلاة صح مع الكراهة ولا يلزم الكفر لانه لم يصل بغير طهارة من كل وجه بل من وجه دون وجه فهو كصلاة حنفي بعد افتصاده فانه لا يكفر فان الطهارة باقية بالنظر الى قول الامام مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما (قوله ولا يؤثر في ازالة الثابت) أي يتيقن وهو طهارة الماء

(قوله فصـ ل في التحري) هو تفرغ الوسع والجهد لتمييز المظاهر عن غيره وفي أوائل شرح مسلم للنووي توخى وتأخى وتحري به في ثلث ما كان الاختلاط نوعين اختلاط ممازجة واختلاط مجاورة وكان الأول أباح قدمه وآخر الثاني وذكره بفصل على حدة لتغير حكمه بالنسبة للأول (قوله أو ان) مرفوع بالفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الماء المحذوفة لالتقاء الساكنين وأصله أو اني يفعل به يحوار (قوله والافضل الخ) يقال مثله فيما اذا كان الطاهر أنل (قوله أن يزجها) أي عند الطحاوي أو يريقها أي عند عامة العلماء فأول حكاية الخلاف (قوله وان وجد ثلاثة رجال) التقييد بالثلاثة والرجال اتفاق (قوله جازت صلاتهم وحدثنا) ولا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان كلاً لا يجوز الوضوء بتحرأ الآخر لكونه نجساً في حقه بحسب تحريه فكان الامام غير متطهر من حق المأموم (قوله ولم يتحرأ)

أى لفقة بشرطه وهو كثرة الطاهر فلا مفهوم له (قوله ان مسح في موضعين من رأسه) كل موضع قدر الربع وانما كان هذا التفصيل في الرأس لان باقى الأعضاء يغسل فاذا قدم النجس فبالغسل ثانيا بالظاهر تطهر ويرتفع به الحدث وان قدم الطاهر ارتفع الحدث من أول الامر فتصح صلاته ولا يضرمه نجس الأعضاء بالغسل ثانيا بالنجس لانه حينئذ فاقد لما يزيل به النجاسة وفاقد يصلى بالنجاسة ولا يعيد (قوله لان تقديم الطاهر) أى على سبيل النرض (قوله وقد تنجس بالثاني) أى وهو فاقد المطهر (قوله ان قدم النجس) أى فرضا (قوله لو قدم الطاهر) لانه تنجس بالثاني بعد رفع الحدث عن جميع الأعضاء وهو فاقد للمطهر ومن فقدته صلى بنجاسته ولا اعادة عليه (قوله لتنجس البلال) علة اقوله وعدم الجواز وقوله بأول ملاقاته متعلق بقوله لتنجس أى فلم يزل حدث الرأس فلم يتم الوضوء (قوله فلا يجوز للشك احتياطا) فينتقل الى

الجواز لو قدم الطاهر وعدم الجواز لتجسس البالي بأقول ملاقة لو أخر الطاهر فلا يجوز لاشك احتياطاً

(وان كان اكثرها) أى المختلطة بالمسورة (محبس لا يتحرى الا للشرب) نجاسة كاهكبالغالب فبريقها عند فائتة المشايخ
 وعزجه السقى الدواب عند الطعاوى ٢٤ ثم يتيمم (وفى) وجود (التياب المختلطة يتحرى) مطلقا أى (سواء كان اكثرها طاهرا

أو نجسا) لانه لا خلف للثوب
 فى ستر المسورة والماء يخلقه
 التراب وان صلى فى أحد
 ثوبين يتحرى بالنجاسة أحدهما
 ثم أراد صلاة أخرى فوقع
 بحويه على غير الذى صلى فيه
 لم يصح لان امضاء الاجتهاد
 لا ينقض مثله الا فى القبلة
 لانها تحتل الالاتقال الى
 جهة أخرى بالتحرى لانه
 أمر شرعى والنجاسة أمر
 حسى لا يصيرها ظاهرة
 بالتحرى للزوم الاعادة بظهور
 النجاسة بعد التحرى فى الثياب
 والا وانى فتنى جعلنا الثوب
 طاهرا بالاجتهاد للضرورة
 لا يجوز جعله نجسا باجتهاد
 مثله فنفى كل صلاة يصليها
 بالذى يتحرى نجاسته أولا
 ونصح بالذى يتحرى طهارته
 ولو تعارض عدلان فى الحل
 والحرمة بأن أخبر عدل بأن
 هذا اللحم ذبحه مجوسى
 وعدل آخر أنه ذكاه مسلم
 لا يحل لبقائه على الحرمة بتأثر
 الخبرين ولو اختلفا عن ماء
 وتم اترا بقى على أصل الطهارة

* (فصل فى مسائل الأبارى)
 والواقع فيها روث أو حيوان
 أو قطرة من دم ونحوه
 وحكمها أن (تنزح البئر)

التيتم لفقد المطهر (قوله لا يتحرى الا للشرب) ولو اختلطت أواني أصحابه فى السفر
 وهم غيب أو اختلط رغبته بأرغفتهم قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم ينتظر حتى ينجى أصحابه
 وهذا فى حال الاختيار أما فى حال الاضطرار فإنه يتحرى مطلقا وبقوانما قال مالك وقال
 الشافعى رضى الله تعالى عنه يتحرى لانه واجد الماء (قوله وان صلى فى أحد ثوبين الخ) وكذا
 لو تحرى اناء ثم تبدل اجتهاده الى طهارة غيره فالعبرة بالاجتهاد الاول ولا يعتبر الثانى (قوله
 لان امضاء الاجتهاد لا ينقض) أى باجتهاده مثله والا لادى الى عدم استمارة حكم وفيه حرج
 عظيم كفى الاشياء (قوله لانها تحتل الالاتقال الى جهة أخرى بالتحرى) لان المكلف به عند
 الاشتباه جهة التحرى لتعذر اصابة الجهة حقيقة فببطلان الاجتهاد تبدل الجهة لا محالة
 (قوله لانه أمر شرعى) أى التحرى الذى تنتقل به القبلة (قوله للزوم الاعادة الخ) بخلاف
 القبلة فإنه لو ظهر لم يظفر بعد تحريه لا بعيد (قوله لبقائه) أى اللحم على الحرمة أى التى هى
 الاصل اذ حل الاكل متوقف على تحقق الذكاة الشرعية وبمعارض الخبرين لم يتحقق الحل
 فبقيت الذبيحة على الحرمة (قوله بتأثر الخبرين) أى تساقطهما بالاستوائ فى الصدق قال فى
 الهداية ولو كان الخبر بنجاسة الماء ذكيا لا يقبل قوله كالصبي والمعتوه ولا يجب التحرى ولكن
 يستحب بخلاف الفاسق لان خبره يسقطوى فيه الصدق والكذب فيجب التحرى طلبا للترجيح
 قال فى القاموس الهتمز فى العرض هتريه تهره وبالكسر الكذب والداية والامر المحجب
 والسقط من الكلام والخطا فيه والنعف الاول من الليل اه * (تنبيه) * مثل تعارض الخبرين
 الشك وقالوا ان الشك على ثلاثة أضرب شك طرأ على أصل حرام وشك طرأ على أصل مباح
 وشك لا يعرف أصله فالاول مثل أن يجرد شاة مذبوحة فى بلد فيه مسلمون ومجوس فلا تحل حتى
 يعلم أنها ذكاه مسلم لان الاصل فيها الحرمة اذ حل الاكل يتوقف على تحقق الذكاة الشرعية وصغار
 حل الاكل مشكوكا فلو كان الغالب فيها المسلمين جازا لا كل علما بالغالب المقيد للعلل والناهى
 أن يجرد ما به متغيرا واحتمل أن يكون تغييره بنجاسة أو طول مكثه يجوز التطهير به علما بأصل
 الطهارة والثالث مثل معاملة من أكثر ما له حرام لا تحرم مبايعته حيث لم يتحقق حرمة ما أخذ
 منه ولكن يكره خوفا من الوقوع فى الحرام كذا فى دفع القدير قاله أبو السعود فى حاشية الاشياء
 * (فصل فى مسائل الأبارى) * هى كأصحاب فهو به مزقة بعداء ساكنة ومن
 العرب من يقدمهم على الباء فتجتمع همزتان فتقلب الثانية ألفا ووزنه أعفان وعلى الاول
 أفعال من بأرياء بأرا من باب قطع اذا حفر البؤرة بالضم الحفرة ومناسبة هذا الفصل
 لما قبله ظاهرة لانه من جملة المياه (قوله والواقع فيها الخ) يصح قراءته بالجزء عطف على مسائل
 وقوله روث بدل منه وبالرفع مبتدأ وروث الخ خبره وعلى الاقوال فاعطت نفسى لان مسائل
 الأبارى هى أحكام ما فيها اذا وقع فيها شئ مما ذكر (قوله ونحوه) من كل نجس ولو مخففا
 لان الغليظ والخفيف فى المياه سواء (قوله لانه من اسناد الفعل الى البئر) قصد للمبالغة
 فى اخراج جميع الماء وقوله وارادة الماء الحلال بالبئر أشار به الى انه من اطلاق اسم الحلال

أى ماؤها لانه من اسناد الفعل الى البئر وارادة الماء الحلال بالبئر (الصغيرة) وهى ما دون عشر فى عشر وارادة
 (بوقوع نجاسة فيها) (وان قلت) النجاسة التى (من غير الارواث) وقدر القليل (كقطرة دم أو قطرة) (نحوه) لان قليل النجاسة
 نجس قليل المياه وان لم يظهر أثره فيه (و) تنزح (بوقوع خنزير ولو خرج حيا و) الحلال أنه (لم يصب فيه الماء) نجاسة عينه

(و) تنزح (موت كلب) قبل دعوته فيها لانه غير نجس العين على الصحيح فاذا لم يت وخرج حيا ولم يصل فيه الماء لا ينجس (أو) موت (شاة أو) موت (أدى فيها) تنزح ماء زمزم بموت زنجي وأمر ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم به يحضرون الصلاة من غير نكير (و) تنزح (بانتفاخ حيوان ولو) كان (صغيرا) لا انتشار النجاسة ٢٥ (و) تنزح وجوبا (ما تادلوا)

وسط وهو المستعمل كثيرا في تلك البئر ويستحب زيادة مائة ولو نزح الواجب في أيام أو غسل الثوب النجس في أيام طهر وتطهر البئر بانفصال الدلو الأخير عن غيرها عندهما وعند محمد بانفصاله عن الماء ولو قطر في البئر للضرورة وقها لا يشترط الانفصال ابقاء الاتصال بالقاطر بها وقد روي محمد رحمه الله الواجب بماتى دلو (لوم) يمكن نزحها) وأفتى به لما شاهد آبار بغداد كثيرة المياه مجاورة دجلة والاشبه أن يقدّر ما فيها بشهادة رجلين إماما خبره بأمر الماء وهو الأصح (وان مات فيها) أي البئر (دباجة أو هرة أو نحوهما) في الجنة ولم تنفخ (لزم نزح أربعين دلو) بعد إخراج الواقع منها روى التقدير بالأربعين عن أبي سعيد الخدري في الدباجة وما قاربها يعطى حكمها وتستحب الزيادة إلى خمسين أو ستين لما روى عن عطاء والشعمي (وان مات فيها فأرة) بالهمز (أو

وارادة الحال فيه) (قوله لانه غير نجس العين على الصحيح) هو قول الامام رضي الله عنه وعندهما نجس العين كالخنزير والفتوى على قول الامام وأن رجح قولهما كما في الدر عن ابن الشحنة (قوله أو موت شاة) هي اسم جنس يطلق على الضأن والمعز كما في المصباح والمراد أن تكون كبيرة في الجملة حتى لو كان ولدا الشاة صغيرا جدا كان حكمه حكم الهرة (قوله أو موت أدى فيها) مبنى على غالب حال الميت من عدم خلوه عن نجاسة والافتقار أن غسل الميت الغظيف مستعمل فقط على الأصح فاذا كان نظيفا لا ينزح به شيء ولو قبل الغسل روى ذلك عن أبي القاسم الصنار كما في التهستاني عن المحيط فاستثناه صاحب الدرا الشهد النظيف فقط فيه قصور وما ذكره من التقصير في المسلم اذا وقع قبل الغسل ينجس وبه لا مبنى على الغالب أيضا وذكر بعض الأفاضل قلت أو ذلك مبنى على القول بأن نجاسة الميت نجاسة خفية وصحح أيضا وقد فرغ أهل المذهب فروعا على كل منهما (قوله وتنزح بانتفاخ حيوان) أي دموى غير مائي وكذا لو تنفس أو غط شعره أو ريشه (قوله ولو صغيرا) كلمة وقال بعضهم ينزح عشرة دلاء وليس بقوى (قوله وهو المستعمل كثيرا في تلك البئر) هو ظاهر الرواية ويكفي ملء أكثر الدلو ونزح ما وجد وان قل (قوله ولو نزح الواجب الخ) وكذا لو نزح القدر الواجب مرة واحدة (قوله وقها لا يشترط الخ) أعاده لذكر دليله وغرة الخلاف تظهر فيمن استبقى منها قبل انفصاله عن غيرها يكون نجسا عندهما طاهرا عنده (قوله وقد روي محمد رحمه الله الواجب بماتى دلو) هو الأيسر وحزم به في المكنوز والمتقى وفي الخلاصة وعليه الفتوى وهو المختار كما في الاختيار وروجه في النهروية مع الجوى ويستحب زيادة مائة لزيادة النزاهة (قوله لوم يمكن نزحها) لغلبة نبع الماء حتى لو أمكن سد منابع الماء من غير عسر لزم ثم ينزح كما فعل في زمزم كذا في غاية البيان (قوله وأفتى به لما شاهد آبار بغداد كثيرة المياه) يعني وكانت مع كثرتها لا تزيد على هذا القدر قال الحلبي فعلى هذا لا ينبغي أن يفتى بالمائتين مطا بقا بل ينظر إلى غالب آبار البلد ليكن في النهر أن التقدير بالمائتين مخزج على الغالب فليكن هو المعتمد لا يضابطه تطميننا وقطع الوسوسة كما اعتبروا في ذلك العشر في العشر (قوله والاشبه) أي بقواعد الفقه لكونها نصاب الشهادة الملزمة ذكره البيهقي (قوله إلى خمسين) هو المذكور في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الظاهر اه لان الجامع الصغير آخر التصنيفين فالمدكور فيه هو المرجوع إليه (قوله أرستين) هي رواية الأصل قال في شرح الجمع وهو الاحوط (قوله بعد إخراجهم) راجع إلى الواقع من حيث هو لان النزح قبله لا يقيده لانه سبب النجاسة الا اذا تعذر إخراجها كخشبة أو خرقة نجسة تعذر إخراجها أو تغيبت فينزح القدر الواجب وتطهر الخشبة والطريقة متبعة الطهارة البئر كما في السراج (قوله لاحتمال زيادة الخ) روى الاكل الحديث المذكور بلفظ في الفأرة اذا وقعت في البئر ينزح عشرون دلو أو ثلاثون

ط نحوها) كمنه ضرور ولم ينفخ (لزم نزح عشرين دلو) بعد إخراجهم لقول أنس رضي الله عنه في فأرة ماتت في البئر وأخرجت من ساعتها ينزح عشرون دلو ويستحب الزيادة إلى ثلاثين لاحتمال زيادة الدلو المذكور في الأثر على ما قدر به من الوسط (وكان ذلك) المنزوح (طهارة للبئر والدلو والرشاء) والبكرة (ويذكر المستق) روى ذلك عن أبي يوسف والحسن لان نجاسة

هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون طهارتها بطهارة نفسيا للعرج كطهارة دن الخمر بتخلها وطهارة عسرة
 الابريق بطهارة اليد اذا أخذها كلما غسل يده وروى عن أبي يوسف أن الاربع من الفترن كشاة واحدة والخمس
 كالدجاجة الى التسع والعشر كاشاة وقال محمد الثالث الى الخمس كالهرة والست كالكلب وهو ظاهر الرواية وما كان
 بين الفأرة والهرة فحكمه حكم الفأرة وما كان بين الهرة والكلب فحكمه حكم الهرة وان وقع فأرة وهرة فهما كهرة
 ويدخل الاقل في الاكثر (ولا تجس البئر بالبعر) وهو اللابل والغنم وبعر يعبر من حد منحد (والروث) للقرس
 والبغل والحمار من حد نص ٢٦ (والخني) بكسر الخاء واحدا الاختاء للبقرة من باب ضرب ولا فرق بين آبار

الامصار والقنوات في
 الصحيح ولا فرق بين الرطب
 واليابس والصحيح والمنكسر
 في ظاهر الرواية لشمول
 الضرورة فلا تجس (الا
 أن) يكون كذا وهو ما
 (يستكثره المناظر)
 والقليل ما يستقله وعليه
 الاعتماد (أو أن لا يخلو دلو
 عن بعرة) ونحوها كما صححه
 في المبسوط (ولا يفسد) أي
 لا يجس (الماء بجرة حمام)
 الخمر بالفتح واحد الخمر
 بالضم مثل قره وقره وعن
 الجوهري بالضم كفسد
 وجنود والواو بعد الراء
 غلط (و) لا يجس بجرة
 (عصفور) ونحوها مما
 يؤكل من الطيور غير
 الدجاج والاوز والحكم
 بطهارته استحسن لان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 شكر الحمامة وقال انها
 اوكت على باب الغار حتى

رواه السمرقندي بالشك وأول أحد الشيئين فكان الاقل وهو العشر وثبت
 الشك في الاكثر فكان مستحباً للتأثير في اللفظ المروي اه * فروع * في الخاتمة جلد الاذى
 أو لجه اذا وقع في الماء ان كان مقدارا الظفر يفسده وان كان دونه لا يفسده ولو سقط الظفر
 نفسه في الماء لا يفسد وفيها بول الهرة والفأرة وخرؤه ما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء
 والنوب وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد لانه عذر الاحتراز عنه اه وفي الشرب لا يفسد عن الفيض
 الاصح أن البئر لا تجس ببول الفأرة (قوله في ظاهر الرواية) الاولى أن يقول في الصحيح فانه
 ظاهر الرواية كما ذكره السرخسي أن الروث والمتننت من البعر مفسد مطلقا (قوله ونحوها)
 الاولى التذكير لأن البعور على المذكور كما (قوله غير الدجاج والاوز) مثلهما البط (قوله)
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينجس (ولان المصدر الاول ومن بعدهم اجمعوا على اقتناء الحمامات
 في المساجد حتى في المسجد الحرام مع الامر بتطهيرها فدل ظاهره على عدم نجاسته) (قوله)
 ومسح ابن مسعود) وكذلك ابن عمر الا انه مسح بمسحة (قوله واختلف التصحيح الخ)
 قال في الخاتمة وزرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عند محمد لتعذر
 الاحتراز عنه ثم قال بعد ذلك وزرق سباع الطيور يفسد الثرب اذا خش ويفسد ماء الاواني
 ولا يفسد ماء البئر اه (تنبيه) قال في النهاية الاستحالة الى فساد لا توجب نجاسة فان
 سائر الاطعمة تفسد بطول المكث ولا تجس اه لكن يحرم الاكل في هذه المسألة للايذاء
 للنجاسة كاللحم اذا اتن يحرم أكله ولا يصير نجسا بخلاف السمن واللبن والدهن والزيت اذا
 اتن لا يحرم وكذا الاشربة لا تحرم بالتغير كذا في البحر ويتنزع على حرمة أكل اللحم اذا اتن
 للايذاء للنجاسة حرمة أكل الفسيخ المعروف في الديار المصرية لما ذكره ولم أر صريحا في تذكرة
 الحكيم داود عند ذكر السمك قال والمقدد الشهير بالفسيخ ردى يولد السدد والبول والخصا
 والبلغم الجصى وربما وقع في الحيات الربمية والسل ويمزأ اه (قوله على الاصح)
 الخلاف في غير السمك أما هو فلا يفسد المانع اجماعا (قوله لادمله) أي سائن فالمتبر عدم
 السيلان لا عدم أصل الدم حتى لو مات في الماء حيوان له دم جامد غير سائن لا ينجسه قهستاني
 (قوله فيه) قيد اتفاق حتى لو مات خارجيه وأتى فيه يكون الحكم كذلك (قوله والبري

سلمت لجازها الله تعالى المسجد ما واهها فهو دليل على طهارة ما يكون منه ومسح ابن مسعود رضي الله عنه بخره بفسده
 الحمامة عنه بأصبعه والاختيار في كثير من كتب المذهب طهارته عندنا واختلاف التصحيح في طهارة خره ما لا يؤكل من الطيور
 ونجاسته محققا (ولا) يجس الماء ولا الماءات على الاصح (بموت ما) بمعنى حيوان (لادمله) سواء البري والبصري (فيه)
 أي الماء أو المائع وهو (كسمك وضدع) بكسر الدال اقصم والفتح لغة ضعيفه والاشئ ضد دعة والبري قوله الخمر
 بالفتح الخ في الناموس والخمر بالضم العذرة ج خر وخرآن وكذا في الصحاح كما ذكره وقوله والواو بعد الراء الخ أي كابتها
 بعد الراء في المفرد

يفسده ان كان له دم سائل (وحیوان الماء) كالسرطان وکلب الماء وخنزیرة لا یفسده (وبقی) هو بکار البهوض واحدة بقعة وقد
یسمى به النفس فی بعض الجهات وهو حیوان کأثر اشد شید النتن (وذباب) سمي به لانه کما ٢٧ ذب آب أى کما طرد رجوع

(وزنبور) بالضم (وعقرب)
وخنفس وجراد وبرغوث
وقل لقوله صلى الله عليه
وسلم اذا وقع الذباب فی
شراب احدکم فلیغمسه ثم
لینزعه فان فی أحد جناحيه
داء وفى الآخر شفاء رواه
الجاری زاد أبو داود وانه
یتقی بجماعه الذی فی
الداء وقوله صلى الله عليه
وسلم یا سلمان کل طعام
وشراب وقعت فیہ دابة
لیس له ادم فسات فیہ فهو
حلال اكله وشربه ووضوه
(ولا) ینجس الماء (بوقوع
آدمی) ولا یوقوع (ما یؤکل
لحمه) کالابل والبقرة والغنم
(اذا خرج حیوا ولم یکن علی
بدنه نجاسة) متینة ولا ینتظر
الی ظاهر اشتغال أبو الهی
علی أخذها (ولا) یفسد
الماء (بوقوع بغل وحمار
وسباع طیر) کصقر
وشاهین وحمأة (و)
لا یفسد بوقوع (وحش)
کسبع وفرد (فی الصحیح)
لطهارة بدنهم اوقبل یمجب
نزع کل الماء الحاقا
لرطوبتها بلعابها (وان
وصل لعاب الواقع الی الماء
أخذ الماء حکمه) طهارة
ونجاسة وکراهة وقد علمته فی

یفسده) هو ما لاسترة له بین أصابعه (قوله وحیوان الماء) الحد الفاصل بین الماء والبری
أن الماء ما لا یعیش فی غیر الماء والبری ما لا یعیش فی غیر البر واختلاف فیما یعیش فیهما فقال
قاضی خان فی شرح الجامع الصغیر انه یفسد فی المجتبى طیر الماء کالبط والاوز اذا مات فیہ
لا ینجسه والاوجه الاول (قوله لا یفسده) لکن یحرم شربه لان النفوس تعافیه (قوله وقد
یسمى به النفس) هو البقی بلفظة مصر (قوله فی بعض الجهات) أى الاقالیم وهو الشام
(قوله لانه کما ذب آب) ربما یتوهم أن الاسم مر کب من الفعلین والذی ذکره بعض المحققین
انه مشتق من الذب وهو الطرد لانه یطرد (قوله وزنبور) بضم الزای والباء أنواع شتى
یجمعها حکم واحد (قوله وعقرب) یقال للذکر والاتی والد کرع قربان وانه عقربة عیناها
فی وسط ظهرها ولا تضر متباولا نأثم حتى یتحرك روى أبو هريرة عن النبی صلی الله علیه وسلم
قال من قال حین یصبح اعوذ بکلمات الله التامات من شر ما خلق ثلاث مرات لم تضره عقرب
حتى یسی ومن قالها حین یسی لم تضره حتى یصبح (قوله اذا وقع الذباب الخ) وجه الدلالة
منه انه لو کان موته ینجس ما وقع فیہ لم یأمر صلی الله علیه وسلم بغمسه لانه یفنى الی موته فیہ
لا محالة لاسیما اذا کان الشراب حاراً فیموت من ساعته وفى تنجسه آلاف والشارع لا یأمر
به بل صح النهی عنه (قوله وانه یتقی بجماعه الذی فیہ الداء) قال بعض الفضلاء تأملت
ذلک الجناح فوجدته الایسر * فرع لا ینجس المائع وقوع بیضة طریقة من بطن دجاجة
ولا وقوع مخلة من بطن أمها ولو كانت رطبة ما لم یعلم أن علیها ما قدر الان رطوبة المخرج لیست
بنجاسة وقیل تنجسه الرطبة نظرونها من مخرج نجس والاول قیاس قول الامام والثانی
قیاس قوالهما ومنی علی الاول قاضی خان وعلى الثانی صاحب الخلاصة (قوله بوقوع
آدمی) ولوجنبا أو حائضا ونفساء انقطع دمها أو کافرا (قوله ولا یظن الخ) لاحوال طهارتها
بورودها ماء کثیر اقل ذلک فهذا مع الاصل وهو الطهارة تظافر علی عدم النزع کذا فی الفتح
(قوله ولا یفسد الماء بوقوع بغل وحمار) ولا یصیر مشکوکا لان بدن هذه الحیوانات طاهر
لانها مخلوقة لنا استعمالا وانما تصیر نجاسة بالموت کذا فی الدرر وهذا کله عدم وصول
لعاب ما ذکر الی الماء وأما اذا وصل الیه فعد ذکر حکمه بعد (قوله وان وصل لعاب الواقع
الخ) وعرق کل شیء کعابه فیاخذ الماء حکمه أیضا علی المذهب کذا فی الدر المنسق (قوله
والمشکوک) صرح به المحققون من أهل المذهب وعلاه الحلبي باشتراك المشکوک والنجس فی
عدم الطهورة وان افرقا من حیث الطهارة فاذا لم تنزع ربما تطهر به والصلاة به وحده
لا تجزى فینزع کله (قوله ویستحب فی المکره عدد) أى من غیر تقدير فی الاصل أى نزع عدد
وکذا یقال فیما بعد (قوله وقیل عشرين) عن محمد کل موضع فیہ نزع لا ینزع اقل من العشرین
لانه اقل ما جاء به الشرع من المقادیر اه وهذا النزع اتسکین القلب لا لتطهير حتی لو قوضاً
منها من غیر نزع جاز (قوله ووجود حیوان الخ) قید بالحیوان لان غیره من من التباسات
لا یتأتی فیہ التفصیل ولا الخلاف بل ینجس من وقت الوجدان فقط والمراد بالحیوان الدموی

الاسار فینزع بالنجس والمشکوک ولو جوبوا ویستحب فی المکره عدد من الدلاء لو طاهر اوقیل عشرين (ووجود حیوان
میت فیها) أى البسم (ینجسها من یوم وليلة) عند الامام احتیاطا

(ومستفح) نجسها (من)
اعادة صلوات تلك المدة
اذا توضأ ومنها وهم محدثون
او اغتسلوا من جنابة وان
كانوا متوضئين أو غسلوا
النياب لا عن نجاسة فلا
اعادة اجماعا وان غسلوا
النياب من نجاسة ولم
يتوضأ منها فلا يلزمهم
الاغسلها في الصحيح لانه من
قبيل وجود النجاسة في
الثوب ولم يدروا وقت اصابتها
ولا يعيد صلاته انفا قاهر
الصحيح وقال أبو يوسف
ومحمد يحكم بنجاستها من
وقت العلم بها ولا يلزمهم
اعادة شيء من الصلوات ولا
غسل ما أصابه ماؤها في
الزمان الماضي حتى يتحققوا
متى وقعت فان عجن الآن
بمائها قيل ياتي للكلاب
أو يعلق به الموانى وقال
بعضهم يباع لشافعي وان
وجد بشوبه منيا أعاد من
آخر نومة وفي الدم لا يعيد
شيأ لانه يصيبه من الخارج
(فصل في الاستنجاء) هو قلع
النجاسة بنحو الماء ومنه
القلع التقليل بنحو الحجر
(يلزم الرجل الاستبراء)
عبر باللازم لانه أقوى من
الواجب افوات العصاة
بقوته لا بقوت الواجب
والمراد طلب برائة المخرج
عن أثر الرشح

غير الماني كما مر (قوله ومستفح) وبالأولى اذا كان مقعطا أو متفسخا (قوله ان لم يعلم وقت
وقوعه) عبارة غيره موبته بدل وقوعه وهي الأولى وقيد بعدم العلم لانه ان علم أو ظن فلا اشكال
ويعتبر الحكم من وقته بالاخلاف (قوله لان الانتفاخ دليل تقادم العهد) وادنى حد
التقادم في الانتفاخ وشحوه ثلاثة أيام لحصول ذلك في مثلها غالبا ألا ترى ان من دفن بغير صلاة
يصلى على قبره الى ثلاثة ايام بعد موته عدم الانتفاخ دليل على قرب عهده فقدر يوم وليله لان
مادون ذلك ساعات لا تنضب وأما العبادة فيحتاج فيه (قوله فيلزم اعادة صلوات تلك المدة) لان
المانع قد ثبت بيقين وهو الحدث ومثله نجاسة الشب ووقع الشك في المنزل واليقين لا يزول
بالشك (قوله فلا اعادة اجماعا) لوجود المقتضي للصحة وهو الطهارة من الحدث والنجس
ورقع الشك في المانع وهو اصابة ذلك الماء والصلاة لا تبطل بالشك (قوله ولا يعيد صلاته
اتفاقا) لا يتجه على قول الامام لان قياسه أن يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانهما
لا يوجبان غسل الشب أصلا (قوله وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها من وقت العلم)
لخوارز أنه سقط فيها ففات في الحال أو ألقته الريح أو بعض السفهاء أو الصبيان أو الطيور
حكى عن أبي يوسف أنه قال كان قولي كقول الامام الى أن كنت جالسا في بستان فرأيت حداثة
في منقارها جيفة فطهرتها في البئر فرجعت الى قول محمد (قوله فان عجن الآن بمائها) أى بعد
العلم بالنجاسة (قوله يباع لشافعي) لان الماء اذا بلغ قلته لا ينجم عنده بدون ظهور أثر (قوله
لانه يصيبه من الخارج) بخلاف المني حتى ان الثوب ان كان مماسا لبدنه هو وغيره يستوى فيه
حكم الدم والمني قال البرهان الحلبي الحكم بالاقتصار فيما للورأى على توبه نجاسة انما تأتي في
الرطوبة أما اليابسة فينبغي أن يتحرى وقت اصابتها عنده وكذلك عند ما اذ لا يتأتى أن يقال انها
أصابته تلك الساعة بعد يسرها الا أن يكون الزمان محتملا ليس بها بعد الاصابة وهو
تفصيل حسن (قوله فصل في الاستنجاء) لا ينبغي حسن تقديمه على الوضوء وهو من أقوى سنته
كافي العناية وهو في اللغة مسح موضع النجوة وغسله بمعنى مطلقا والنجوة ما يخرج من البطن
يقال نجوا ونجي اذا أحدث أه مغرب وقال الازهرى مشتق من النجوة بمعنى القطع يقال
نجوت الشجرة وأنجيتها واستنجيتها اذا قطعها لانه يقطع عنه الاذى بالماء أو الحجر أو قيل من
النجوة وهي الارض المرتفعة لاستئثارهم بها أو لارتفاعهم وتجايفهم عن ذلك الموضع والفرق
بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء ما قاله في المقدمة الغزنوية من أن الاستنجاء استعمال
الحجر أو الماء والاستبراء نقل الاقدام والركض بها ونحو ذلك حتى يستيقن بزوال اثر البول
والاستنقاء هو انقاؤه وهو أن يدل بالاجار حال الاستجمار أو بلا صابغ حال الاستنجاء بالماء
حتى تذهب الرائحة الكريهة وهذا هو الاصح في الفرق بينها (قوله بنحو الماء) ظاهره انه يكفي
فيه المائعات وهو الذي يفيد كلامه الاتي والظاهر خلافه ويحترز (قوله التقليل بنحو
الحجر) أقاديد كالتقليل أن حكم النجاسة بعد الحجر باق حتى لو دخل الماء القليل نجسه (قوله
الاستبراء) بالهـ مزودونه (قوله عبر باللازم) أى المقادير يلزم وفي الشرح باللازم وهو أولى
وان كان الماء واحدا كما قاله السيد (قوله لانه أقوى من الواجب) حتى كان تركه من البكائر
(قوله والمراد طلب الخ) أفاد أن السين والتاء فيه للطلب ويصح جعلهما للمبالغة وهو الابلغ

(حتى يزول أثر البول) بزوال البول الذي يظهر على الحجر بوضعه على الخرج (و) حنق (بما من قلبه) أي الرجل ولا يحتاج المرأة إلى ذلك بل تصبر قليلا ثم تستحي واستبرأ الرجل (على حسب عادته إما بالمشي أو التثخن أو الاضطجاع) على شقه الأيسر (أو غيره) ينقل أقدامه وركض وعصر ذكوه برفق لا ختلاف عادات الناس فلا يقيده بشئ (ولا يجوز) أي لا يصح (له الشرع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول) لأن ظهور رشح البول السيل مثل تقاطره

٢٩

يمنع صحة الوضوء (و) صفة (الاستنجاء) ليس الاقساما واحدا وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم يكن واجبا لتركه عليه السلام له في بعض الاوقات وقال عليه السلام من استحجر قلبه وتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكره بعضهم من تقسيمه إلى فرض وغيره فهو توسع وانما قيدناه (من نجس) لأن الرشح طاهر على الصحيح والاستنجاء منه بدعة وقولنا (يخرج من السيلين) جرى على الغالب اذ لو اصاب الخرج نجاسة من غيره يظهر بالاستنجاء كالمخرج قال في موضع الكبري موضع الاستنجاء اذا اصابه نجاسة قدر الدرهم فاستحجر بالاجار ولم يقضه يجزيه هو المختار لانه ليس في الحديث المروي فصل فصار هذا الموضع مخصوصا من سائر مواضع البدن حيث يظهر من غير غسل اه (قوله ولو كان قيصا أو دما) أشار به إلى انه لا فرق بين المعتاد وغيره في الصحيح حتى لو خرج من السيلين دم أو قيح يظهر بالاجار كما ذكره الزيلعي وهذا الكلام انما يحسن ذكره عند ذكر الاستنجاء بالحجر والكلام هنا في الاعم فيخصر بأحد القسمين (قوله واذا جلس في ماء قليل نجسه) هو الصحيح والمختار وقيل انه مانع فلا نجس (قوله ما لم يتجاوز المخرج) يعني به المخرج وما حوله من الشرج ذكره ابن أمير حاج عن الزاهد في الشرج بفحصتين ويجمع على أشراج كسبب وأسباب مجمع حاققة الدبر الذي ينطبق مصباح (قوله وكان المتجاوز قدر الدرهم) أي المتجاوز واحد عندهما وعند محمد يعتبر مع ما في الخرج وكذا فيما إذا تفرض والحاصل أن الخرج له حكم الباطن عندهما حتى لا يعتبر ما فيه من النجاسة أصلا ولا يضم وعنه محمد له حكم الظاهر حتى إذا كان ما فيه زائدا على قدر الدرهم يمنع ويضم ما فيه إلى ما في جسده لا اتحادهما في الحكم وبقوله ما يؤخذ كافي التبيين وصحة في المضمرات وذكر ابن أمير حاج من الاختيار أن الأخوط قول محمد (قوله فلا يكفي الحجر

(قوله حتى يزول أثر البول) خصه لأن الغالب أن يتأخر أثر البول والافالغائط كذلك اذ لا فرق (قوله ولا يحتاج المرأة إلى ذلك) أي الاستبراء المذكور في الرجل لا تناسع محلها أو قصره (قوله وعصر ذكوه برفق) وما قيل انه يجذب الذكر بهنفا مرة بعد أخرى فيه نظر لانه يورث الوسواس ويضر بالذكور كافي شريح المشكاة (قوله فلا يقيده بشئ) قال في المضمرات ومتى وقع في قلبه انه صار طاهرا جازله ان يستحي لان كل أحد أعلم بحاله اه ولو عرض له الشيطان كثيرا لا ياتفت اليه بل ينضع فرجه وسراويله بالماء حتى اذا شك حل البول على ذلك النضع ما لم يتيقن خلافه كذا في الفتح (قوله وهو انه سنة مؤكدة) وقيل يستحب في القبول (قوله لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم) أي في غالب الاوقات بدليل ما بعده (قوله ومن فعله هذا فقد أحسن) ظاهر كلامه أن اسم الإشارة في الحديث يعود إلى أصل الاستنجاء لانه لا يتم الاستدلال بالنبذ وبعارضه انهم ذكروه دليل على استحباب الايتار فاسم الإشارة يعود إلى الايتار (قوله وما ذكره بعضهم الخ) وهو صاحب السراج فانه جعله أقساما خمسة أربعة فريضة من الخيض والنفاس والجنابة والرابع اذا تجاوزت النجاسة مخرجها وكان المتجاوزا أكثر من قدر الدرهم والخامس مسنون اذا كانت مقدار الخرج في محله ذكره السيد (قوله فهو توسع) أي زيادة على المقام (قوله يخرج من السيلين) خرج به حدث من غيرهما كالنوم والفصد فلا يستنجاء منه بدعة كافي الفهستاني (قوله اذ لو اصاب الخرج نجاسة من غيره يظهر بالاستنجاء كالمخرج) قال في المضمرات نقلا عن الكبري موضع الاستنجاء اذا اصابه نجاسة قدر الدرهم فاستحجر بالاجار ولم يقضه يجزيه هو المختار لانه ليس في الحديث المروي فصل فصار هذا الموضع مخصوصا من سائر مواضع البدن حيث يظهر من غير غسل اه (قوله ولو كان قيصا أو دما) أشار به إلى انه لا فرق بين المعتاد وغيره في الصحيح حتى لو خرج من السيلين دم أو قيح يظهر بالاجار كما ذكره الزيلعي وهذا الكلام انما يحسن ذكره عند ذكر الاستنجاء بالحجر والكلام هنا في الاعم فيخصر بأحد القسمين (قوله واذا جلس في ماء قليل نجسه) هو الصحيح والمختار وقيل انه مانع فلا نجس (قوله ما لم يتجاوز المخرج) يعني به المخرج وما حوله من الشرج ذكره ابن أمير حاج عن الزاهد في الشرج بفحصتين ويجمع على أشراج كسبب وأسباب مجمع حاققة الدبر الذي ينطبق مصباح (قوله وكان المتجاوز قدر الدرهم) أي المتجاوز واحد عندهما وعند محمد يعتبر مع ما في الخرج وكذا فيما إذا تفرض والحاصل أن الخرج له حكم الباطن عندهما حتى لا يعتبر ما فيه من النجاسة أصلا ولا يضم وعنه محمد له حكم الظاهر حتى إذا كان ما فيه زائدا على قدر الدرهم يمنع ويضم ما فيه إلى ما في جسده لا اتحادهما في الحكم وبقوله ما يؤخذ كافي التبيين وصحة في المضمرات وذكر ابن أمير حاج من الاختيار أن الأخوط قول محمد (قوله فلا يكفي الحجر

يقاها والخرج) قيد لتسمية استنجاء ولا يكونه مسنونا (وان تجاوز) المخرج (وكان) المتجاوز (قدر الدرهم) لا يهي استنجاء (و) وجب ازالته بالماء او المائع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي الحجر

بجسمه (وان زاد) التجاوز (على) قدر (الدرهم) المتقالي وهو عشرون قيراطا في المتجسدة أو على قدره مساحة في المائة (افترض غسله) بالماء أو الماء (ويقتض غسلا ما في المخرج عند الاغتسال من الجنابة والحض والنفاس) بالماء المطلق (وان كان ما في المخرج قليلا) بسقط ٣٠ فرضية غسله للحدث (و) يس (ان يستنجى بحجر منق) بأن لا يكون خشنا كالآجر ولا

أملس كالعقيق لان الانقاء هو المقصود ولا يكون الا بالنقي (ونحوه) من كل ظاهر من يلبس بلا ضرر وليس متقوما ولا محترما (والغسل بالماء المطلق) (أحب) لحصول الطهارة المتفق عليها واقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقل والمائع غير الماء مختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع بين) استعمال (الماء والحجر) مرتبا (فيمسح) الخارج (ثم يغسل) المخرج لان الله اثنى على أهل قبايات اتباعهم الاحجار الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى (ويجوز) أى يصح (ان يقتصر على الماء) فقط وهو يلى الجمع بين الماء والحجر في الفضل (او الحجر) وهو دونهما ما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة انقاء المحل) لانه المقصود (والعددي) جعل (الاحجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استنجم فليوتر

بجسمه (الاظهر فلا يكفي مسحه بالحجر) (قوله ويقتض غسلا ما في المخرج) أى ازالة ما في المخرج بغسله (قوله بسقط فرضية غسله) علة لقوله يفترض وهذا يفيد افتراض غسله في هذه الاغتسالات وان لم يكن عليه شيء وهو كذلك ولا ينافيه ذكرهم له في سنن الغسل لان المسنون تقديمه لانفسه (قوله ونحوه من كل ظاهر الخ) كالدرو وهو الطين اليابس والتراب والحلقة البالية والجلد الممتن قال في المفيد وكل شيء عاظم غير متقوم بعمل عمل الحجر اه ومنه العود ولو اثنى به حائطا فتمسح به أو مسه الارض اجزاء كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه والمراد حائطه المملوك له أو المستأجرة ولو وقفا كما أثاده السيد (قوله أحب) أى أفضل من الحجر وحده روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت للنسوة من ازواجه كن أن يستطيبوا بالماء فاني استحيهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله رواه الترمذي وقال حسن صحيح (قوله) والمائع غير الماء مختلف في تطهيره ظاهره أن من يقول بتطهيره وهو الشيخان يقولان يجوز الاستنجاء به وهو الذي يشبهه كلامه أقول الفصل (قوله في كل زمان) وقيل الجمع انما هو سنة في زمانا أما في الزمان الاقل فأدب لانهم كانوا يعرفون (قوله لان الله اثنى الخ) هكذا ذكره الاصحاح وهو مروي عن ابن عباس وسنده ضعيف والذي رواه ابو ايوب وجابر بن عبد الله وانس بن مالك المنزلات فيه رجال يحبون ان يتطهروا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يامعشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم في الطهور وغطا طهوركم قالوا توضحا للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجى بالماء قال هوذا انتم فعليكم به وسنده حسن قال في الفتح وأخرج به الحاكم وصححه اه وليس في هذه الرواية ذكر الجمع كما لا يخفى (قوله فكان الجمع سنة) تفرع على ما فهم مما قبله انه ممدوح شرعا والافضلية ترجع الى كثرة الثواب (تنبيه) * محل كون الماء أحب أو استئان الجمع بينهما وبين الحجر قبل الاصابة اما بعد اصابة الماء فلا بد من شيوع نجاسة فيكون فرضا من باب ازالة النجاسة كما اذا اصابه نجاسة أقل من الدرهم كان غسلها سنة فاذا باشر الغسل صار فرضا لانها اتسع بأقل اصابة الماء (قوله في كل زمان) بيان لما قبله (قوله) والسنة انقاء المحل) فالول يحصل الانقاء بثلاثين ادا عليها اجماعا لكونه هو المقصود ولو حصل الانقاء بواحد واقتصر عليه جاز ما ذكر (قوله في جعل الاحجار ثلاثة متعلق بمحذوف صفة العدد اي العدد الكائن وأشار به الى ان ال في العدد ثلاثة وهو الثلاثة والا فمطلقه يصدق بالاثنتين (قوله فيكون العدد مندوبا) لا يظهر تفرعه على ما قبله الا بعونة من المقام ويكون تقدير الكلام لانه يحتمل الاباحة والوجوب فيتركب حالة وسطى وهو الاستحباب ولو قال لانه يحتمل التنبه لكان اظهر (قوله فانه محكم في التخيير) أى لا يصح التاويل فيدل على نفي وجوب الاستنجاء وعلى نفي وجوب العددي (قوله يعني باكمال عددها بثلاثة) لا حاجة الى هذه العنابة (قوله ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل) قال الشيخ كمال الدين بن الهمام عند

لانه يحتمل الاباحة فيكون العدد مندوبا (لا سنة) وكذا لما ورد من التخيير لقوله صلى الله عليه وسلم من استنجم قول فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا يخرج فانه محكم في التخيير (فيستنجى) مراد الفضل (بثلاثة احجار) يعني باكمال عددها بثلاثة (ندبان) اي الانقاء (يدونها) وما كان المقصود هو الانقاء ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل فقال

(وكيفية الاستنجاء) بالاجار (أن يمسح بالجر الاول) بادئا (من جهة المقدم) الى القبل (الى خلف) والثاني من خلف الى قدام) ويسمى ادبارا (وبالثالث من قدام الى خلف) وهذا الترتيب (اذا كانت الخصى مدلاة) ٣١ سواء كان صيفا أو شتاء

خشية تلويها وان كانت غير مدلاة يتدنى من خلف الى قدام) لكونه أبلغ في التنظيف (والمرأة تتدنى من قدام الى خلف خشية تلوي فرجها ثم بعد المسح يغسل يده أولا) أي ابتداء بالماء) اتقاء عن تشرب جسده الماء النجس بأول الاستنجاء (ثم يذ لك المحل بالماء يياطن اصبع او اصبعين) في الابتداء (او ثلاث ان احتاج) اليها فيه (ويصعد الرجل اصبعه الوسطى على غيرها) تصعيدا قليلا (في ابتداء الاستنجاء) ليتعدى الماء النجس من غير شروع على جسده (ثم اذا غسل قليلا) يصعد بنصره ثم خفصره ثم السبابة ان احتاج ليتكمن من التنظيف (ولا يقتصر على اصبع واحدة) لانه يورث مرضا ولا يحصل به كمال النظافة (والمرأة تصعد بنصرها وأوسط اصابعها معا ابتداء خشية حصول اللذة) لو ابتدأت باصبع واحدة فربما وجب عليها الغسل ولم تشعر والعذراء لا تستنجي بأصابعها بل براحة كفها خوفا من

قول الهداية لان المقصود هو الانقاء فيبدأ به لا حاجة الى التقييد بكيفية من المذكور في الكتب نحو اقباله بالجر الاول في الشتاء وادباره في الصيف وفي المجتبى المقصود الانقاء فيختار ما هو الابلغ والاسلم عن زيادة التلويث كما في الحلبي وقال السرخسي لا كيفية والقصد الانقاء كما في السراج قال ابن أمير حاج وهو الاوجه في السك (قوله وكيفية الاستنجاء الخ) أي في الرجل قال ابن أمير حاج ينبغي أن يستثنى من الرجل الجبوب والخصى فيلحقا بالمرأة وينبغي أن يكون الخنثى في حكم الرجل اه (قوله وبالثالث من قدام الى خلف) ذكر ابن أمير حاج عن المقدمة الغزوية أنه يمسح بالثالث الجوانب يبتدئ بالجانب الايمن ثم اليسر وهذه الكيفية في محل الغائط وأما كيفية في القبل فهو ان يأخذ كره بشفاهه مارا به على نحو الحجر ولا يأخذ واحدا منهم ما بين يمينه فان اضطر جعل الحجر بين عقبيه وأمر المذكور بشفاهه فان تعذر تحريك الحجر بين يمينه ولا يجوز كلاله آهون من العكس نهر وتعقبه الزاهدي بعد نقله بأن في امساك الحجر بين عقبيه مثلا حرجاوة كفا بل يستحب مجدار أو فحود والافياخذ الحجر بين يمينه ويستحب يساره يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (٣) (قوله خشية تلويث فرجها) قال ابن أمير حاج هذا الغاية في حق من لها فرج نافر اه (قوله يغسل يده أولا) هكذا وقع هنا والذي فيها شرح عليه السيد يديه بالتنبيه وجرى على كل طائفة من المذهب وورد في حديث ميمونة بم ما والمراد أنه يغسلهما الى الرسغين (قوله ثم يذ لك المحل بالماء) الذي في المضمرات انه يمسح موضع الاستنجاء يياطن اصبع مرارا ويغسل الاصبع كل مرة حتى يزول النجاسة أي عينا عن المحل ولا يذ لك بالاصابع من اول الادراك لا يتلوث المحل ثم يصب الماء فيلحقظ ويصب الماء على المحل برفق ولا يضرب بعنف كما في المضمرات ولا يشترط عدد الاصباع على ما هو الصحيح من تفويض ذلك اليه ويصب الماء قليلا ثم يذ ليكون أظهر كما في الخلاصة (قوله ان احتاج اليها) وان لم يحتم فلا تخترع من زيادة التلويث ولا يزيد على الثلاث لان الضرورة تندفع بها وتنجس الطاهر بغير ضرورة لا يجوز كما في المحيط والاختيار وفي المقدمة الغزوية ويغسل بالكف والاصابع ان كانت النجاسة قاحشة أو بالاصابع ان كانت قدرا للمعدة أو اقل ذكره ابن أمير حاج وحاصله أنه يعمد ما يحتاج اليه ولا يزيد على قدر الحاجة قالوا ولا يدخل اصبعه في دبره تخترع عن تكاح اليد ولانه يورث الباسور وما قيل انه يدخلها فليس بشئ كما في القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويصعد الرجل الخ) هي طريقة لبعض المشايخ والذي عليه عامتهم انه لا يصعد بل يرفعها جملة كما في القهستاني والسراج (قوله ثم السبابة ان احتاج) اليها علم هذا الشرط مما قدمه قريبا (قوله ولا يقتصر على اصبع واحدة) ولا يستحب ظهور الاصابع أو برؤسها لانه يورث الباسور كما في القهستاني ولثلاثا تركن النجاسة في شقوق الاظفار كما في الايضاح (قوله والمرأة تصعد بنصرها الخ) ذكر القرماني في شرح المقدمة الاثنية عن المرغينة اني أنه يكفيه ان تغسل براحتها والصحيح وفي الهندية هو المختار وفي السراج هو قول العامة وفيه لا يستحب برؤس اصابعها لانها تحتاج الى تطهير فرجها الخارج ولا يحصل ذلك الا برؤس الاصابع

ازالة العذرة (ويبلغ المستنجي في التنظيف (٣) يوجد زيادة في بعض النسخ ونصها قال ابن أمير حاج ولم أولهم في حق المرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالاجار وفي الدبر اه

حتى يتطاع الرائحة الكريهة) ولم يقدر بعدد لان الصحيح تفويضه الى الراى حتى يطمئن القلب بالظاهرة ييتين أو غلبة الظن وقيل يقدر في حق الموسوس بسمع ٣٢ أو ثلاث وقيل في الاحليل بثلاث وفي المقعدة بخمس وقيل بتسع وقيل بعشر (و) يبالغ

(في ارتقاء المقعدة) ليزيل
ما في الشرج بقدر الامكان
(ان لم يكن صائماً) والصائم
لا يبالغ حفظاً للصوم عن
الفساد ويحترز أيضاً من
ادخال الاصبع مبتلة لانه
يقصد الصوم (فاذا فرغ)
من الاستنجاء بالماء (غسل
يده ثانياً ونشف مقعده
قبل القيام) لئلا تجذب
المقعدة شيئاً من الماء (اذا
كان صائماً) ويستحب لغير
الصائم حفظاً للثوب عن
الماء المستعمل

* (فصل) * فيما يجوز به
 الاستنجاء وما يكره به وما يكره
 قوله (لا يجوز كشف العورة
 للاستنجاء) لحرمته والنسق
 به فلا يرتكبه لأقامة السنة
 ويمسح بالخروج من تحت
 الثياب بنحو حجر وان تركه
 صححت الصلاة بدونه (وان
 تجاوزت النجاسة مخرجها
 وزاد المتجاوز) بانفراد
 (على قدر الدرهم) وزنا في
 المتسدة ومساحة في
 المائة (لا تصح معه
 الصلاة) لزيادة على القدر
 المأمور عنه (اذا وجد
 ما يزيله) من مائع أو ماء
 (ويحتمل لازالة من غير
 كشف العورة عند من يراه)
 ثم راعى ارتكاب الحرم

بالبقدر الممكن واما اذا لم يزد
وروث لقوله عليه الصلاة و

وروي ابن أمير حاج قال والاستمتاع موهوم لانه فيما يظهر انما يكون بالادخال في الفرج
الداخل * (تمت) * اختلف في القبل والدبر بأيهما يبدأ فقال الامام الاعظم رضى الله تعالى عنه
يبدأ بالدبر لانه أهم ولانه بواسطة المدخل في الدبر وما حوله يقطر البول كما هو مشاهد فلا فائدة في
تقديم القبل وعندهما بالقبل لانه اسبق والفتوى على الاول (قوله حتى يقطع الرائحة
الكريهة) أى عن المحل وعن أصبعه التي استنجى بها لان الرائحة اثر النجاسة فلا طهارة مع
بقائها الا أن يشق والناس عنه غافلون قالوا ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في
الصيف اصلابة المحل في الشتاء الا أن يستنجى بما حار لانه يريح المحل ويسرع بالازالة فلا يحتاج
الى شدة المبالغة لكن لا يبلغ ثواب المستنجى بما بارد لانه أفضل وأنفع كما في الفتاوى وغيره
وأفضليته لمشتقبه وإنفعيته لقطع الباسور (قوله وقيل يقدر في جق الموسوس) بفتح الواو جملة
المصنف مقابلا للصحيح والذي ذكره غيره أن الصحيح محله في غير الموسوس فهو استثناء من القائل
به لا مقابلة افاده السيد وغيره (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله يبالغ (قوله حفظ الصوم
عن الفساد) في الخلاصة من كتاب الصوم انما يقصد اذا وصل الماء الى موضع الحقنة وقاما
يكون ذلك اه وفي القهسب ثمانى من كتاب الصوم ومع هذا في افساد الصوم بذلك خلاف اه
وما قيل انه لا يتنفس شديدا حفظا للصوم فخرج ولا فائدة فيه فانه لا يصل بالتنفس شئ الى
الداخل اصلا افاده العلامة نوح وفي السراج وغيره اذا خرج دبره وهو صائم فغسله لا يقوم
حتى ينشفه قبل رده فان رجع قبل التنشيف مبتلا فطر اه (قوله ونشف مقعدته) بخرقه
او يده اليسرى مرة بعد أخرى ان لم تكن خرقه * (فرع) * في الخاية مريض يحجز عن الاستنجاء
ولم يكن له من يحل له جماعه سقط عنه الاستنجاء لانه لا يحل مس فرجه الا ذلك والله اعلم اه
* (قصه ———) في ما يجوز به الاستنجاء * (قوله وما يكره فعله) اى حال قضاء الحاجة (قوله
فلا يرتكبه لا قامة السنة لان درء المفسد مقدم على جلب المصالح غالبا واعتناء الشرع بالممنهات
اشد من اعتناؤه بالمأمورات ولذا قال عليه الصلاة والسلام ما من يتكلم عنه فاجتنبوه
وما امر تكلم به فافعلوا منه ما استطعتم وروى ترك ذرة عمنهى الله عنه افضل من عبادة النقلين
رواه صاحب الكشف قال العلامة نوح المستنجى لا يكشف عورته عند احد للاستنجاء فان
كشفها صار فاسقا لان كشف العورة حرام وهو تركب الحرام فاسق سواء كان الجنس مجاوزا
للمخرج اولا وسواء زاد على الدرهم اولا ومن فهم من عبارتهم غير هذا فقد سدوها اه (قوله
وزاد المتجاوز بانفراده) هو المعتقد (قوله اذا وجد ما يزيله) والاصل على معها ولا إعادة كما في
الهداية (قوله ويحتمل الخ) اى ان امكنه والا فلا لان كشف العورة حرام يعذوبه في ترك
طهارة النجاسة اذا لم يمكنه ازالته من غير كشف قاله البرهان الحلبي (قوله عند من يراه) المراد
به من يحرم عليه جماعه ولو امنه المجوسية والتي زوجها للغير لانه لما حرم عليه وطؤه ما حرم عليه
نظره الى عورتها وكذا نظرها اليه اذ متى حرم الوطء حرمت الدواعى الا ما استثنى كما مر أنه
الحائض والنفساء ونحوهما في حاشية الدر (قوله لان ما في المخرج ساقط الاعتبار) أى على

بالقدر الممكن وأما إذا لم يزد إلا بالضم لم يفي المخرج فلا يضر تركه لأن ما في المخرج ساقط الاعتبار (ويكره الاستنجاء بعظم) المعتمد
وروث لقوله عليه الصلاة والسلام لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانهم ما زادوا إخوانكم من الجن فإذا وجدوهما

صار العظم كأن لم يؤكل فبأكلونه وصار الزوث شعيراً وبث الدواب هم معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم وأنه يقتضى كراهة التحريم (وطعام لا دعى أو بهيمة) للآهانة والاسراف وقد نسي عنه عليه ٣٣ الصلاة والسلام (وآخر) عند الهزيمة

وضم الجيم وتشديد الراء
المهملة فارسي معرب وهو
الطوب بلفظة أهل مصر
ويقال آجور على وزن
فاعول اللين المحرق فلا ينقى
المهل ويؤذيه فيكره (ونحرف)
صغار الحصار فلا ينقى ويلوث
اليد (ونحرف) التلويشه (وزجاج
وجص) لأنه يفسد المحل
(وشئ محترم) لتقومه
(كخزقة ديباج وقطن)
لاتلاف المالبسة والاستنجاء
بها يورث الفقر (و) يكره
الاستنجاء (باليد اليمنى)
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
بال أحدكم فلا يمسح ذكراه
بيمينه وإذا أتى الخلاء فلا
يتمسح بيمينه وإذا شرب فلا
يشرب نفساً واحداً
(الامن عذر) باليسرى
فيستنجي بصب خادماً أو من
ما جاز (ويدخل الخلاء)
مدود المتوضأ والمراد بـ
التغوط (برجله اليسرى)
ابتداء مستور الرأس
استحباً بذكرمة لليمنى لأنه
مستقر بمحضرة الشيطان
(و) لهذا (بستعينه) أى
يعتصم بالله من الشيطان
الرحيم قبل دخوله وقبل
كشف عورته وبه تم تسمية
الله تعالى على الاستعاذة
لقوله عليه السلام ستر ما بين
أعين الجن وهورات بنى آدم

المعقد خلافاً لمن حكى عليه الاتفاق (قوله صار العظم كأن لم يؤكل) أى العظم الذى ذكر اسم
الله عليه لما فى الحديث كل عظم يذكّر اسم الله عليه يقع فى أيديكم أو فرما كان لجواهر هذا
متحقق ولو تقدم عهداً وتكرراً وقاصر على قريب العهد الذى لم يطعمه أحد من الجن
والظاهر الثانى وان كانت الكراهة فى الجميع لأن العلة تعتبر فى الجنس وأفاد الحديث
الشريف أن الجن يأكلون وقيل رزقهم السم ولا خلاف أنهم مكلفون وانما الخلاف فى
الثابت فروى عن الامام التوقف وروى عنه أن اثباتهم اجازتهم من العذاب لقوله تعالى
ويجزيكم من عذاب اليم وهو لا يستلزم الاثابة وقالوا مالاً وابن ابى ليلى لهم ثواب كما عليهم عقاب
(قوله ونحرف التلويشه) ولما روى انه لما قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول
الله انه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روث أو حمة فان الله تعالى جعل لنا فيها رزقا فنسى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك والحمة كـ رطبة القمح وما احترق من الخشب أو العظام
ونحوهما وقوله رزقا أى اتقاعا لهم بالطبخ والدفا والاضاءة فيكره الاستنجاء بذلك لافساده
ولا ينافى هذا الحديث ما تقرّر ان ذلك كان يجعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يقتضى ثبوته
لهم قبله فان المعنى جعل لنا فيها رزقا بسبب جعلك اياها لنا فانه عن الله عز وجل (قوله فلا
يتصحح بيمينه) قال العيني فى شرح البخارى والنهي للتزينة عند الجهور لانه لمعين أحدهما
رفع قدر اليمين والاخر أنه لو باشر به التماسه رعباً يذكّر عند منأولة الطعام ما باشرت بيمينه
فمنع رطبه عن ذلك خلافاً للظاهر والكراهة فى الاستنجاء بقسيمه (قوله فيستنجي بصب خادماً)
هذا خلاف ما يعطيه الاستثناء فانه يفيد عدم الكراهة باليمين حال العذر وهو كذلك فان حصل
عذر باليمين سقط الاستنجاء كما فى الجوى عن المحيط * (تنبيه) * لو استنجى بيمه المكروهات فقال
فى غاية البيان عن الاقطع فان ارتكب النهى واستنجى بذلك هل يجوز له فعندنا نعم وعند الشافعى
لا لئان المقصود التسمية وقد حصلت وانما ورد النهى له فى غيره اه فصار كما لو صلى السنة
فى ارض مغصوبة كان آتيا بها مع ارتكاب النهى ثم سر وهو مخالف لما يحشمه أخوه (قوله
ويدخل الخلاء) معنى به الاختلاء فيه وأصله المكان الخالى الذى لا شئ فيه ثم كثر استعماله
حتى تجاوز به عن ذلك واماً بالقصر فهو الخشيش الرطب الواحد - دة خلاة مثل حصاة وفى
الحديث لا يحتلى خلاها وبكسر الخاء والمدعيب فى الابل كالخران فى الخيل (قوله المتوضأ)
أى محل الوضوء اللغوى وهو النظافة ولو اقتصر على قوله والمراد الخ كغيره لكان أولى (قوله
برجله اليسرى) أى ويخرج باليمن عكس المسجد فيهما (قوله بمحضرة الشيطان) الاولى جعله
تعليلاً آخر كما فعل السيد (قوله ولهذا يستعين) أى لاجل حضور الشيطان قال فى المصباح
استعدت بالله وعدت به معاذاً وعيذاً اعتصمت وتحصنت واستعرت به والتجأت اليه اه (قوله
قبل دخوله) الاولى التضميل وهو ان كان المكان معدياً لذلك يقول قبل الدخول وان كان غير
معدياً كالصحن فنى أو ان الشروع كشتم الثياب مثلاً قبل كشف العورة وان نسي ذلك أتى
به فى نفسه لا بلسانه (قوله ويقدّم تسمية الله تعالى الخ) ما ذكره لا يقدّم التقديم فلاولى
ما قاله ابن حجر السنة هنا تقديم التسمية على التعوذ كـ من المهود فى التلاوة لحديث

اذا دخل أحدكم الخلاء أن يقول بسم الله ولقوله عليه السلام ان الحشوش بمحضرة فاذ أتى فليقل أعوذ بالله

كل مقر من الجن والانس والدواب لبعده غوره في الشر وقيل من شاطن يشطن اذا هلك فالمقردها لك بقرده ويجوز أن يكون مسمى بفعلان لما لفته في اهلاك غيره والرجيم مطرود باللعن والحشوش جمع الحش بالفتح والضم يستأن الخيل في الاصل ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة واحتضارها وصديقي آدم بالاذى والقضاء بصيرما واهم بخروج الخارج (ويجلس معقدا على يساره) لانه أسهل لخروج الخارج ويوسع فيما بين رجليه ولا يتكلم الا ضرورة) لانه يعقت به (ويكره تحريم الاستقبال القبلة) بالفتح حال قضاء الحاجة واختلفوا في استقبالها للتطهير واختار القرطبي عدم الكراهة (ويكره استنباها) اقوله عليه السلام اذا أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها وليكن شرفوا أو غربوا وهو باطلاقة منه (ولو في البنين) واذا جلس مستقبلا ناسيا فتذكر وانحرف اجلا لا الهالم يقم من مجاه حتى يغفر له كما أخرجه الطبراني مرفوعا ويكره امساك الصبي نحو القبلة للبول (و) يكره (استقبال عين الشمس والقمر)

اليعمري اذا دخلتم الخلاه فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبيث والخبيثات واسئله على شرط مسلم اه قال بعض الفضلاء وبالا كقضاء بأحدهما يحصل أصل السنة والجمع أفضل (قوله من الخبيث) جمع خبيث وهو المؤذي من الجن والشياطين يروى بضم الميم وسكونه الخبيثا ولا وجه لانكار الخطابي التيسين وان اشتبه لفظه حينئذ يلفظ المصدر (قوله والخبيثات) عن أناتهم (قوله لبعده غوره في الشر) المراد لشدة قبحه في الشر (قوله بالفتح) هو الاكثر (قوله يستأن الخيل في الاصل) وكانوا يتغوطون بين الخيل قبل اتخاذ الكنف في البيوت ثم كنى به عن موضع قضاء الحاجة مطلقا (قوله وصديقي آدم بالاذى) أي انتظارهم وترقبهم فهو مصدر مضاف الى مفعوله هذا اذا قرئ بالسكون أو بالفتح وأريد المصدر قال في القاموس من مصدر رصدا ورصد اترقبه ويحتمل على الفتح انه جمع راصد قال في القاموس والراصدون واغما كان ذلك لانه موضع تكشف فيه العورة ولا يذ كرفه اسم الله تعالى (قوله ويكره تحريم استقبال القبلة) تعددت الرواية عن الامام في هذا المبحث فروى عنه المنع مطلقا وهو ظاهر الرواية كما في الفتح والثانية الاباحة مطلقا والثالثة كراهة الاستقبال فقط والرابعة كراهة الاستدبار أيضا الا اذا كان ذيله مرنخي ويستثنى من المنع على ظاهر الرواية ما لو كانت الریح تهب عن عین القبلة أو شمالها فانهم لا يكرهان للضرورة واذا اضطر الى أحدهما ينبغي أن يختار الاستدبار لان الاستقبال اقبح فتركه ادل على التعظيم أفاده القسطلاني والمذلا على في شرح المشكاة (قوله حال قضاء الحاجة) خرج حال الجماع لما نقله ابن أمير حاج عن النووي في شرح مسلم يجوز الجماع مستقبلا القبلة في الصحراء والبنين هذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد ودادوا واختلف فيه أصحاب مالك فجوزوا ابن القاسم وكرهه ابن حبيب والصواب الجواز فان التحريم انما يثبت بالنزع ولم يرد فيه نهى والاولى أن يقال انه خلاف الاولى لما سبأني (قوله واختار القرطبي عدم الكراهة) أي التحريمية والافهوترك ادب كذا الرجل اليها كما في الحلبي (قوله وهو باطلاقة منه) أي الحديث مطلق فيفي هذا الكراهة في البنين فالاولى له موافق أن يقول وهو باطلاقة يقتضي النهي ولو في البنين قال في غاية البيان لان النهي لتعظيم الجهة وهو موجود فيها ما فالجواز في البنين ان كان لوجود الحائل فالحائل موجود ايضا في الصحراء كالجبال والادوية ولان المصلي في البيت يعتبر مستقبلا القبلة ولا تجعل الحائط حائلا فكذا اذا كشف العورة في اليب لا تجعل الحائط حائلا اه (قوله وانحرف اجلا لا اله) قيد الاجلال لا بد منه في المغفرة ويبحث في النهرو جوبه وقال في النهاية فان لم يفعل لم يكن به بأس اه قال الحلبي وكأنه لم يجب لانه وقع معفو عنه للسهو وهو فعل واحد اه ويظهر أن المراد الانحراف عن الجهة لانه متى كان فيها عدم استقباله رأيت في الزيلعي ما يفيد أنه يكفي في ذلك الانحراف اليسير (قوله ويكره امساك الصبي الخ) كل ما كرهه لما بلغ فعله كرهه أن يفعله بصغير فيكره امساك كمال قضاء حاجته نحو القبلة وعين القمرين ولحموز ذلك ويحرم اطعامه والباسه محترما والاشتم على الباطل الفاعل به ذلك (قوله ويكره استقبال عين الشمس والقمر) اطلاق الكراهة يقتضي التحريم وقيد بالعين اشارة الى انه لو كان في مكان مستور ولم تكن عينهما

بحر أي منه لا يكره بخلاف القبلة وعليه نص العلامة جبريل في شرح مقدمة أبي الليث وذكره
 الاستقبال فيقيد أنه لا يكره استدبارهما (قوله لأنهما آيتان عظيمتان) وقيل لأجل الملائكة
 الذين معهما كما في السراج وغيره (قوله ومهب الريح) ظاهر في الاستقبال ومثله الاستدبار
 أن كان سلطه ما تعاجد الوجود على البول فيه بخلاف ما إذا كان جامدا (قوله ولو جازيا)
 ينبغي أن يكون في الرا كدمكروها فتعريما لأنه غاية ما يفيد حديث لا يولن أحدكم في الماء
 الدائم وفي الجاري مكروها تنزيها لفرقا بينهما مجر من بحث المياه قال بعض الحذاق والظاهر
 التفصيل في الرا كدفي القليل منه يحرّم لانه ينجسه وتنجيس الطاهر حرام وفي الكثير يكره
 تعريما والتغوط فيه كالبول بل أقبح وعن ابن حجر يكره قضاء الحاجة في الماء بالليل مطلقا
 خشية أن يؤذيه الجن لما قيل أن الماء بالليل مأواهم (قوله وبقرّب بئروهم وحوض) ومضى
 عيّد وفافله وخيمة وبين الدواب كما في الدر وغيره لانه يكون سبيلا للجن وينبغي أن يلحق بذلك
 على الجنّارة كذا يحشم بعضهم وهو ظاهر (قوله والظل) قال الأجرى موضع الشمس
 في الشتاء كالظل في الصيف وهذا إذا كان مباحا أو ما إذا كان مملوكا فيحرّم فيه قضاء الحاجة
 غير أن ما ذكره كما في شرح المشكاة وتقييده بالذي يجلس فيه يفيد أنه لا كراهة فيما لا حاجة
 إليه (قوله والجحر) بضم الجيم واسكان الحاء الحرق في الأرض والجدار قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يولن أحدكم في جحر رواه أبو داود والقساي (قوله لاذية ما فيه) يصح اعتباره مصدرا
 مضافا إلى فعوله وإلى فاعله وقيل أنه مساكين الجن فقد نقل أن سعد بن عبادَةَ الخزرجي قال
 في جحر بأرض حوران فقتله الجن (قوله والطريق) ولو في ناحية منها (قوله اتقوا اللاعنين)
 أي الذين هم سبب اللعن والسم غالبا فكانهم حلالا عنان من باب تسمية الحال فاعلا مجازا
 وقيل اللاعن بمعنى الملعون (قوله لاتلاف الثمر) ولانه ظل منتفع به إذا كان يستظل بها
 (قوله ويكره البول قائما) قال في شرح المشكاة قيل النهي للتنزيه وقيل للتحريم وفي البناية
 قال الطحاوي لا بأس بالبول قائما اهـ (قوله لتجنبه غالبا) أي لتجنب الشخص به ولانه من
 الجفاء كما ورد (قوله الأمن عذر) روى أنه عليه الصلاة والسلام بال قائما الجرح في باطن
 ركبته لم يكن معه من القعود وقيل لانه لم يجد مكانا طاهرا للقعود لا متلاءا لموضع بالخصاسات
 وقيل لوجع كان يصيبه الشريف فان العرب تستشفي لوجع الصلب بالبول قائما كما قاله الشافعي
 وقال الغزالي في الاحياء قال زين العرب أجمع أربعون طيبة على أن البول في الحمام قائما دواء
 من سبعين داء (قوله ويكره في محل التوضؤ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يولن أحدكم
 في مستحمة ثم يغتسل فيه أو يتوضأ فان عامة الوسواس منه قال ابن مالك لأن ذلك الموضع يصير
 نجسا فيقع في قلبه وسوسة بأنه هل أصابه منه رشاش أم لا اهـ حتى لو كان بحيث لا يعود منه
 رشاش أو كان فيه منقذ بحيث لا يثبت فيه شيء من البول لم يكره البول فيه إذ لا يجزئه إلى الوسوسة
 حينئذ لا منه من عود الرشاش إليه في الاقل ولطهر أرضه في الثاني بأدنى ماء طهور غير علمها
 كذا في شرح المشكاة (قوله ويستحب دخول الخلا بنبوب الخ) هذا ما في السراج لكن قد
 ذكر في باب الانجاس عن النهاية مانعه ولا يحسن لانه عدد أعدد ثوب لدخول الخلا وروى أن
 محمد بن علي زين العابدين تكلف لبث الخلا ثوبا ثم تركه وقال لم يتكلف لهذا من هو خير مني

لأنهما آيتان عظيمتان (ومهب
 الريح) لعوده به فينجسه
 (ويكره أن يول أو يتغوط
 في الماء) ولو جازيا وبقرّب
 بئروهم وحوض (والظل)
 الذي يجلس فيه (والجحر) لاذية
 ما فيه (والطريق) والمقبرة
 لقوله عليه السلام اتقوا
 اللاعنين قالوا وما اللاعنان
 يا رسول الله قال الذي يتخلى
 في طريق الناس أو يظلمهم
 (وتحت شجرة مثمرة) لاتلاف
 الثمر (و) يكره البول قائما
 لتجنبه غالبا (الأمن عذر)
 كوجع بصلبه ويكره في محل
 اتوضؤ لانه يورث الوسوسة
 ويستحب دخول الخلا
 بنبوب غير الذي يصلي فيه
 ولا يحسن أن يدخله
 النجاسة

ويكره الدخول للخلاء
ومعه شيء مكتوب فيه
اسم الله أو قرآن ونهى
عن كشف عورته قائما أو ذكرا
الله فلا يحمد إذا عطس ولا
يشمت عاطسا ولا يرذلا
ولا يجيب مؤذنا ولا ينظر
لعورته ولا إلى الخارج منها
ولا يئسق ولا يتخط ولا
يتفخ ولا يكثر الالتفات ولا
يعبث بيده ولا يرفع بصره
إلى السماء ولا يطيل الجلوس
لأنه يورث الباسور ووجع
الكبد (ويخرج من الخلاء
برجله اليمنى) لأنها أحق
بالتقدم لنعمة الانصراف
عن الأذى ومحل الشياطين
(ثم يقول) بعد الخروج
(الحمد لله الذي أذهب عني
الأذى) بخروج الفضلات
المرضة بحبسها (وعافاني)
بإبقاء خاصية الغذاء الذي
لأأمسك كذا أو خرج لكان
مظنة الهلاك وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم عند
خروجه غفرانك وهو كناية
عن الاعتراف بالقصور عن
بلوغ حق شكر نعمته
الاطعام وتصريف خاصية
الغذاء

يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلق ما رضى الله تعالى عنهم اه ومثله في غاية البيان (قوله
ويكره الدخول للخلاء ومعه شيء مكتوب الخ) لما روى أبو داود والترمذي عن أنس قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء نزع خاتمه أي لأن نقشه محمد رسول الله قال الطيبي
فيه دليل على وجوب تحمية المستحي اسم الله تعالى واسم رسوله والقرآن اه وقال الأبهري
وكذا سائر الرسل اه وقال ابن حجر استقيمه منه أنه يندب لمريد التبرز أن ينحى كل ما عليه
معظم من اسم الله تعالى أو نبي أو ملك فان خالف كره لترك التعظيم اه وهو الموافق لمذهبنا
كما في شرح المشكاة قال بعض الحذاق ومنه يعلم كراهة استعمال نحو ابريق في خلاء مكتوب
عليه شيء من ذلك اه وطشت تغسل فيه الأيدي ثم محل الكراهة أن لم يكن مستورا فان كان
في جيبه فانه حينئذ لا بأس به وفي القهستاني عن المنية الأفضل أن لا يدخل الخلاء وفي كنه
مصحف الأإذا اضطر ونرجوان لا يأثم بلا اضطرار اه وأقره الجوى وفي الحاشي الخاتم
المكتوب فيه شيء من ذلك إذا جعل فسه إلى باطن كفه قبل لا يكره والتحرز إلى اه (قوله ونهى
عن كشف عورته قائما) أي اقضاء الحاجة حتى يدن من الأرض فتحترز عن كشف العورة بغير
ضرورة لقول أنس رضى الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة
لم يرفع ثوبه حتى يدن من الأرض رواه الترمذي بسند حسن قال الأبياري في شرح الجامع
الصغير محل ما لم يخف التخبر والارفع بفرد الحاجة اه وقال الطيبي يستوى فيه العصراء
والبيان لأن كشف العورة لا يجوز إلا عند الحاجة يعنى الضرورة ولا ضرورة قبل القرب من
الأرض وعدم الجوارأ حد قوانين في الخلوة عندنا وشمل كلام المصنف كشفها بعد الفراغ
فيكره أما تحريرا أو تنزيها على الخلاف في كشف العورة في الخلوة ويستحب غسل يديه بعد
الفراغ وإن طهرت بطهارة محل مبالغة في التطهير (قوله وذكر الله الخ) بل يكره مطلق
الكلام حال قضاء الحاجة والجماعة الحاجة تقوت بالتمأخير كتهذيب نحو أهى من سقوط
(قوله فلا يحمد إذا عطس الخ) وله أن يفعل ذلك في نفسه من غير تلفظ بلسانه (قوله ولا ينظر
لعورته) فانه خلاف الأدب وكذا الأولى عدم نظر أحد الزوجين إلى عورة الآخر وكما يندب له
الستر يندب تغطية رأسه وخفض صوته قال علي رضى الله عنه من أكثر النظر إلى سوانه
عوقب بالنسيان اه وقيل من أكثر مسها بئلى بالزنا (قوله ولا إلى الخارج) فانه يورث
النسيان وهو مستقدر شرعا ولا داعية له (قوله ولا يئسق) لانه يصفر الاسنان (قوله
ولا يتفخ) لامتلاء أنفه بالرائحة الكريمة (قوله ولا يكثر الالتفات الخ) لانه محل حضور
الشياطين فلا يفعل فيه ما لا حاجة اليه (قوله ولا يرفع بصره إلى السماء) لانه محل التفكير
في آياتها وأيسر هذا محله (قوله لانه يورث الباسور ووجع الكبد) روى ذلك عن لقمان الحكيم
ولانه محل الشياطين فيستحب الاسراع بالخروج منه (قوله عن الأذى) أي عن محل إخراج
(قوله بخروج الفضلات) متعلق بأذهب وقوله بحبسها متعلق بالمرضة (قوله غفرانك)
منصوب بمحذوف أي أطلب منك غفرانك إلى أي ستر ذنبي أو محو وهو من باب حسنات الأبرار
سبئات المقربين (قوله وهو كناية عن الاعتراف) فكانه يقول يا رب اغفر لي ما قصرت فيه من
الوفاء بشكر هذه النعمة (قوله نعمة الاطعام) اضافته للبيان (قوله وتصريف خاصية

(الغذاء) أى فى البدن (قوله وتسهيل خروج الأذى) عطف على الاطعام (قوله لسلامة البدن) علة لخروج (قوله أو عن عدم الخ) عطف على عن بلوغ أى أو الاعتراف بالقصور الناشئ عن عدم الذكرا وعن معنى الباء أى القصور الثابت بسبب عدم الذكرا فى تلك الحالة * (فصل فى أحكام الوضوء) * الصحيح أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة وإنما الذى اختصت به هو الفرة والتججيل ذكره العلامة نوح وفى شرح المشكاة ينبغى أن يقتصر الفرة والتججيل بالانبياء وبهذه الأمة من بين سائر الأمم اه وفرض بمكة ونزات آيته بالمدينة تا كيدا بالوحى المستقر على توالى الأزمان وليتأتى خلاف العلماء الذى هو رخصة (قوله مصدر) لوضوء وأهم مصدر لوضوء كجاءه عليه ابن هشام فى التوضيح (قوله وبقتها فقط ما يتوضأ به) فالفتوح مشترك بين المصدر والالة (قوله والحسن والنظافة) الأولى أن يقول وهى الحسن والنظافة كما فعل السيد (قوله نظافة مخصوصة) الحسن ما قاله العيني أنه فى الشرع غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس اه لأن النظافة لا تظهر فى مسح الرأس (قوله وفى الآخرة بالتججيل) فى الأيدي والأرجل والأولى زيادة الفرة (قوله للقيام بخدمة المولى) علة للطرفين (قوله لأن الله قدّمه عليه) ولأنه جزم منه ولكثرة الاحتياج إليه قاله السيد (قوله وله سبب) بينه بقوله وسببه استباحة ما لا يجل إلا به الخ والحل حكمه وأما شرطه فسيأتى تقسيمه إلى شرط وجوب وشرط صحة (قوله وصفة) عقدها فصولا على حدة وقسمه ثلاثة أقسام فرضا وواجبا ومنه (قوله وهى فرائضه) الفرض قسمان قطعى وهو ما ثبت بدليل قطعى موجب للعالم بالدينى ويكفر جاحده وظنى وهو ما ثبت بدليل قطعى لكن فيه شبهة ويسمى عمليا وهو ما يقوت الجواز بفواته وحكمه كالقول غير أنه لا يكفر جاحده فان نظريه إلى أصل المغسل والمسح كان من الأول وان نظر إلى التقدير كان من الثانى واعلم أن الأدلة أربعة أنواع * الأول قطعى الثبوت والدلالة كالآيات القرآنية والأحاديث المتواترة الصريحة التى لا تحتمل التأويل من وجهه * الثانى قطعى الثبوت ظنى الدلالة كالآيات والأحاديث المؤولة * الثالث ظنى الثبوت قطعى الدلالة كإخبار الآحاد الصريحة * الرابع ظنى الثبوت والدلالة معا كإخبار الآحاد المحققة معانى فالأول يفيد القطع والثانى يفيد الظن والثالث يفيد الواجب والمذكور محرمين والرابع يفيد السنة والاستحباب وقد يطلق الفرض ويراد به ما يشهل القطعى والعملى ويطلق الواجب ويراد به الفرض العملى أيضا ولهذا قال بعض المحققين أنه أقوى نوعى الواجب وأنه نوعى الفرض ثم الفرض من حيث هو قسمان أيضا فرض عين وفرض كفاية فالأول ما يلزم كل فرد ولا يسقط بفعل البعض كالوضوء مثلا والثانى ما يلزم جملة المفروض عليهم دون كل فرد بخصوصه فيسقط عن الجميع بفعل البعض كاستماع القرآن وحفظه ورد السلام وتشميت العاطس وغسل الميت والصلاة عليه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ان لم يكن النفي عاما والافه وفرض عين ثم جميع فروض الكفاية ثوابها للمباشرة وحده وان لم تتركها على الجميع ومقتضى ترك الفرض عدم الصحة مطلقا والاثم ان كان عمدا ومقتضى ترك الواجب كراهة التصريم مع العمد والافسحود السهو ان كان فى الصلاة ومقتضى ترك السنة والمسئوب كراهة التنزيه مع العمد والافلا (قوله

وتسهيل خروج الأذى
لسلامة البدن من الآلام
أو عن عدم الذكرا باللسان
حال التخلي

(فصل فى أحكام الوضوء)
وهو بضم الواو فتحها مصدر
وبفتحها فقط ما يتوضأ به
وهو لغة مأخوذ من الوضوء
والحسن والنظافة يقال
وضوء الرجل أى صار وضيا
وشرعا نظافة مخصوصة ففيه
المعنى اللغوى لأنه يحسن
أعضاء الوضوء فى الدنيا
بالتنظيف وفى الآخرة
بالتججيل للقيام بخدمة المولى
وقدّم على الغسل لأن الله
قدّمه عليه وله سبب وشرط
وحكم وركن وصفة (أركان
الوضوء أربعة وهى فرائضه
الأول منها) غسل الوجه
لقوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم والغسل بفتح
الغين مصدر غسله

وبالضم الاسم) أى اسم المصدر والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر ما دل على الحدث مباشرة واسمه ما دل عليه بواسطة ويطلق على غسل تمام الجسد واسم الماء الذى يغتسل به أيضا (قوله اسالة الماء على المحل) أما المسح فهو الاصابة كما فى الهداية (قوله بحيث يتقاطر) المراد أنه يقطر بالفعل أو كان بحيث يقطر لولا بحقيقته وهذا قوله ما وعند أبي يوسف يكفى مجتزأ الاجراء على العضو وان لم يقطر (قوله فى الاصح) وظاهر الفتح انه يكفى القطرة الواحدة (قوله ما يواجه به الانسان) أى ما يقع عليه النظر عند المواجهة وهى تقابل الوجهين (قوله وحده) أى الوجه لغة وشراعه ستان وحده الشئ منتهاه صحاح (قوله من مبدأ سطح الجبهة) أى من أول أعلى الجبهة (قوله سواء كان به شعرا لا) أشار به الى أن الاغم والاصباح والاقرع والازرع فرض غسل الوجه منهم ما ذكر (قوله والجبهة) فى القاموس هى ما يضيف الارض حال السجود ومستوى ما بين الحاجبين اه (قوله الذقن) بالتحريك كعقل (قوله واللحي) بفتح اللام (قوله منبت اللحية) بكسر الباء واللحية بكسر اللام شعر الخدين والذقن قاموس (قوله فوق عظم الاسنان) أى المنبت هو بعض الخدأى الذى هو فوق عظم الاسنان وفى الخطيب واللحيان بفتح اللام على المشهور والعظامان اللذان تنبت عليهما الاسنان السفلى (قوله لمن ليست له لحية) هذا مرتبط بقوله الى أسفل الذقن أى انما يفترض ذلك لمن ليست له لحية كثيفة بأن لا يكون له لحية أصلا وله وهى خفيفة ترى بشرتها (قوله الى مالا فى البشرة) أى الذى لا ترى منه فلا يجب عليه اتصال الماء الى المنابت السفلى (قوله بفتح العين مقابل الطول) وما ليس بنقد وبفتحين حطام الدنيا وما قابل الجوهر وبضمها ناحية الشئ وبكسرهما محل المدح والذم من الانسان وأصله الجسد وقد يطلق على عرقه يقال رائحة عرقه ذكية أو منتنة اه (قوله بضمين) الاولى حذفه ليصح له قوله بعد وتحقق فاق المراد به تسكين الذال كما أن المراد بالتثقيل تحريكه بالضمين (قوله ويدخل فى الغايتين جزء منهما) انما ذكره لان الاستعاب غالبا لا يحصل بدون ذلك وليس المراد أن ذلك فرض لانه لو وضع نحو شمع على حدود الفرائض لكفاه قطعها وادعاه بعضهم انه لا يتم الفرض الا بدخول جزء من الغاية غير مسلم لما ذكرنا أفاده السيد ولم يذكرها فيما رأيت حكم الشعر الذى بين الاذن والنزعة الذى يؤخذ بالمقظ وله كره الشافعية صريحاً قال الخطيب فى شرح أبي شعاع أما موضع التخصيف فن الرأس لاتصال شعره بشعر الرأس وهو ما ينبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والنزعة معنى بذلك لان الاشراف والتسليم ينفذون الشعر عنه ليتسع الوجه وضابطه كما قاله الامام أن يضع طرف خيط على رأس الاذن ولطرف الثانى على أعلى الجبهة ويفرض هذا الخيط مستقيماً فانزل عنه الى جانب الوجه فهو موضع التخصيف اه بالحرف قال محشييه المدائني عن الأجهورى المراد برأس الاذن الجزء الهادى لاعلى العذار قريباً من الوتد وليس المراد به أعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذياً لمبدأ العذار اه وظاهر أن المذهب كذلك لان التخصيد التام بما ذكرنا فاذ اغسل ما من أعلى الجبهة على استقامة ووصل الى رأس الاذن الاعلى هه الغسل (قوله وعن أبي يوسف الخ) قال المصنف فى حاشية المعبر ظاهر النقول أن ذلك خلاف مذهبه (قوله بعبارة النص) هى ما سبق من الكلام لاثبات

وبالضم الاسم وبالكسر ما يغسل به من صابون ونحوه والغسل اسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر وأقله قطرتان فى الاصح ولا تكفى الاسالة بدون التقاطر والوجه ما يواجه به الانسان (وحده) أى جلة الوجه (طولاً من مبدأ سطح الجبهة) سواء كان به شعراً لا وبالجملة ما اكتنفه الجبينان (الى أسفل الذقن) وهى مجمع لحيه واللحي منبت اللحية فوق عظم الاسنان لمن ليست له لحية كثيفة وفى حقه الى مالا فى البشرة من الوجه (وحده) أى الوجه (عرضاً) بفتح العين مقابل الطول (ما بين شحمتى الاذنين) الشحمة معلق القرط والاذن بضمين وتحقق وتنقل ويدخل فى الغايتين جزء منهما لاتصاله بالفرض والبياض الذى بين العذار والاذن فيفترض غسله فى الصحيح وعن أبي يوسف سقوطه بنبات اللحية (و) الركن (الثانى) غسل يديه مع مرفقيه) أحد المرفقين غسله فرض بعبارة النص

الحكم فاثبات الحكم بهائى ظاهر لا يحتاج الى مزيد تأمل (قوله لان مقابلة الجمع الخ)
 قاعدة أغلبية تتبع القرائن والالاتقض بنصوص القوم ثبائهم (قوله والمرفق الثاني)
 لوجعل الكلام في اليد كلها كان أولى وهو الذى في كلام غيره (قوله بدلالته) الثابت
 بالدلالة حكم ثبت بمعنى النص لغة والمراد أنه يثبت بالمعنى الذى يعرفه كل سامع يعرف باللغة من
 غير استنباط بحكمة الضرب المعلومة من حرمة التأنيف للوالدين فإنه حكم استقيد من المعنى
 الذى نهى بسببه عن التأنيف الذى هو الايذاء (قوله وللإجماع) قال فى البحر لا طائل فى هذا
 الكلام بهداهة قناد الإجماع (قوله وقلبه) وبه ما قرئ فى قوله تعالى وبهئى لكم من أمركم
 مرفقا قراءتان سببعتان وبقيت لغة ثالثة فتح الميم والقاء كقعدسمى به لان الانسان يرتفق به
 عند الاتكاء ولو خلق له يدان على المنكب فالتامة هى الاصلية وما حاذى من الزائدة محل
 الفرض غسل وكذا كل ما كان مركبا على اعضاء الوضوء كالاصبع الزائدة والكف الزائدة
 والساعة وما لا فلا بل يندب (قوله وقراءة الجرة للجواردة) قال ابن مالك فى شرحه لكتابه
 المسمى بالعمدة تنفرد الواو ويجوز العطف على الجوار خاصة اهـ فالارجل مغسولة على كلتا
 القراءتين ولا يجوز المسح عليهما الا فى حالة الضعف وفى الكشف انما عطفت الارجل على
 الرأس لالانها تمسح بل للتنبيه على وجوب الاقتصاد فى صب الماء عليهم لانهم انفسل بصب الماء
 عليهم ادون غيرها فكانت مظنة الاسراف وحيى بالكعبين اماطة لظن ظان انهم مسحوا لان
 المسح لم تضرب له غاية فى الشرع اهـ (قوله لدخول الغاية الخ) تعليل لم حذف تقديره انما
 قال مع لدخول الغاية فى المغيا فى الآية المعبر فيها بالى وحاصله انهم ما فى الماكل واحد وانما
 ثنائهم ولم يجمعهما كما رافق لانه لو جمع للزم القسمة على الاتحاد كما رافق فثنائهم ما لا فاداة أن
 لكل رجل كعبين (قوله واشتقاقه من الارتقاع) الاولى أن يقول من التكعب وهو
 الارتقاع ومن سميت الكعبة (قوله مسح ربيع رأسه) الربع بضمين وقد تسكن الباء
 والراس أعلى كل شئ وانما كان الفرض الربع لان الباء للاصاق والبدن تقارب الربع فى
 المقدار فاذا أمرت ادنى امرار بحيث يسمى مسحاً حصل الربع فكان مسح الربع ادنى
 ما يطلق عليه اسم المسح المراد من الآية وايضا قد تقر فى الاصول ان الباء اذا دخلت على الهل
 تعادى الفعل الى الالة والتقدير امسحوا ايديكم برؤسكم فيقتضى استيعاب اليد بالمسح دون
 الراس واستيعاب اليد ملصقة بالرأس على ما ذكرنا لا يستغرق غالباً سوى الربع فتعين مراد
 من الآية المكررة وهو المطلوب (قوله ناصيته) هو المقدم والقذال كصاحب المؤخر
 والقودان مثنى قوم كهود الجانيات (قوله وتقدير الفرض بثلاثة اصابع الخ) اى من اصغر
 اصابع اليد لان الاصابع اصل اليد حتى يجب قطعها دية كل اليد والثلاث اكثرها
 وللاكثر حكم الكل اهـ وبقيت رواية اخرى للكرخى والطحاوى واختارها القدرى وهو
 مقدار الناصية (قوله مردود) لانها غير المنصورة رواية ودراية اما الاقل فلنقل المتقدمين
 رواية الربع وأما الثانى فلان المسح من المقدرات الشرعية وفيها دية برعين ما قدر به كعدد
 ركعات الظهر مثلاً (قوله ومحل المسح ما فوق الاذنين) قال فى الخانية فلو مسح على شعره ان
 وقع على شعر تحت رأسه جاز وان وقع على شعر تحت جبهة أو رقبه لا يجوز لان ما على الرأس يكون

لان مقابلة الجمع بالجمع
 تقتضى مقابلة الفرد بالفرد
 والمرفق الثاني بدلالته
 لتساويهما وللإجماع وهو
 يكسر الميم وفتح القاء وقابه
 لغة ملتقى عظم العضد
 والزرع (و) الركن الثالث
 غسل رجله (قوله تعالى
 وارجلكم ولقوله عليه
 السلام بهد ما غسل رجله
 هذا وضوء لا يقبل الله
 الصلاة الا به وقراءة الجرة
 للجواردة (مع كعبية)
 لدخول الغاية فى المغيا
 والكعبان هما العظمان
 المرتفعان فى جانبي القدم
 واشتقاقه من الارتقاع
 كالكعبة والكعاب التى
 بدائنها (و) الركن
 (الرابع مسح ربيع رأسه)
 لمسحه صلى الله عليه وسلم
 ناصيته وتقدير الفرض
 بثلاثة اصابع مردود وان
 مسح ومحل المسح ما فوق
 الاذنين فيصح مسح ربه
 لا ما نزل عنه ما فلا يصح مسح
 أعلى الذوائب

المشدودة على الرأس وهو لغة امرار اليد على الشيء وشربها أصابة اليد المبتلة بالعضو ولو به غسل عضو لا مسح ولا يبال أخذ
من عضو وان أصابه ماء أو مطر قد راقه وض اجزاء (وسببه) السبب ما أفضى إلى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة) أي إرادة
فعل (ما) يكون من صلاة وممس مصف : وطواف (لا يجل) الإقدام عليه (الابه) أي الوضوء (وهو) أي حل الإقدام على الفعل

متوضئا (حكمه الديني)
المتنص به المقام (وحكمه)
الآخرى الثواب في الآخرة
إذا كان بنيت وهذا حكم
كل عبادة (وشرط وجوبه)
أي التكليف به واقتضاه
ثمانية (العقل) إذا لخطاب
بدونه (والبالوغ) لعدم
تكليف القاصر وتوقف صحة
صلاته عليه لخطاب الوضع
(والإسلام) إذا لا يخاطب
كافر بفروع الشريعة
(وقدرة) المكلف (على)
استعمال الماء الطهور
لأن عدم الماء والحاجة
إليه تنفيه حكما فلا قدرة إلا
بالماء (الكافي) لجميع
الأعضاء مرة مرة وغيره
كعدم (وجود الحدث)
فلا يلزم الوضوء على الوضوء
(وعدم الحيض) عدم
(النقاس) بانقطاعهما
شرعا (وضيق الوقت) لتوجه
الخطاب مضيقا حينئذ
وموسعا في استدائه وقد
اختصرت هذه الشروط في
واحد هو قدرة المكلف
بالطهارة تطهيرا بالماء (وشرط
خصته) أي الوضوء (ثلاثة)
الأول (همم البشرة بالماء
الطهور) حتى لو بقي مقدار
مقرزبرة لم يصبه الماء من

من الرأس ولهذا الحلف لا يضع يده على رأسه إلا أن فوضغ يده على شعره رأسه حث اه
(قوله المشدودة على الرأس) أي التي أديرت ملفوفة على الرأس بحيث لو أرخاها كانت
مسترسلة أما لو كان تحتها رأس فلا شك في الجواز (قوله امرار اليد على الشيء) أي يلطف
(قوله أصابة اليد الخ) الأولى ما ذكره غيره بقوله وشربا أصابة بل لم يستعمل في غيره سواء كان
المصاب عضوا أو غيره كشره وخف وسيف ونحو ذلك وسواء كانت الأصابة باليد أو بغيرها حتى
لو أصاب رأسه أو خفه خرقة مبتلة أو مطر أو ثلج قدر المقروض اجزاء سواء مسح به باليد أم لا اه
(قوله ولو به غسل) هو ما عليه العامة وقال الحاكم الشهيد لا يجوز المسح به أيضا وصححه
في الإيضاح لأنه قد نص الكرخي في جامعته الكبير على الرواية عن الشيخين مفسرا مطلقا فقال
انه إذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز إلا مسح يديه لأنه قد تطهر به مرة واحدة في النهر
وفي نوح أفندي عن المجتبي المخطئون أي لما كم مخطئون اه (قوله لا مسح) يستثنى منه
الأذان فيمسحان بما بقي من بلل الرأس (قوله ولا يبال أخذ من عضو) لأنه يشترط في صحة
المسح أن لا يكون البال مستعملا ولما أخذت البلة من العضو صارت مستعملة بالانفصال
(قوله ما أفضى إلى الشيء) أي وصل إليه (قوله من غير تأثير فيه) خرج به العلة كالعدم فانه
علة مؤثرة في حل النكاح (قوله أي إرادة فعل ما يكون) هذا تفسير باللازم عرفا وأصل
المعنى طلب إباحة ما لا يجل الإبه وأخذ المصنف الإرادة من الطلب (قوله وشرط وجوبه)
أي لزمه على المكلف شرعا والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
(قوله لخطاب الوضع) هو جعل الشارع الشيء شرطا أو سببا أو مانعا أو مهيما أو فاسدا
ولا يلزمه التكليف (قوله إذا لا يخاطب كافر بفروع الشريعة) هذا أحاد أقوال ثلاثة وصحح
الثاني أنهم مخاطبون بها إدا واعتمادا وقلت أصحبه الثالث أنهم مخاطبون بها اعتقادا
لإدعاء وأعداها أو سطها وحينئذ لا خلاف بين المتريدي والاشعري والثمره تظهر في زيادة
العقوبة للكافر على تركها إدا واعتمادا أو اعتقادا فقط وعدم العقوبة أصلا (قوله لأن
عدم الماء) أي ولو حكما بأن لا يقدر على استعماله لعذر أو لا يرى أن يزيد تجسسه ليقابل الطهور
(قوله بانقطاعهما) تصوير لعدم وقوله شرعا يشمل ما إذا انقطع الماء دون العادة فانه ما تغتسل
وتصوم وتصلي ولا يقر بها زوجها احتياطا فقول السيد لا تقطاعهما بتمام المادة ليس على
ما ينبغي إقامه بعض الأفاضل (قوله وضيق الوقت) هذا شرط للوجوب المضيق (قوله هو
قدرة المكلف بالطهارة) دخل فيه القدرة والعقل والبلوغ والإسلام ووجود الحدث وانقطاع
الحيض والنقاس وضيق الوقت فانه لا تكليف إلا بذلك (قوله وشرط صحته) في حاشية
الاشياء الصموى شرط الصحة في العبادات عبارة عن سقوط القضاء بفعله وفيه تأمل وأعله
تفسيره بالمقصود منه (قوله والثاني انقطاع ما ينافيه الخ) قد اجتمع في هذا شرط الوجوب
وشرط الصحة (قوله لتمام العادة) قد علمت ما فيه (قوله لا يصح الوضوء) أي إذا ثبت العذر

المقروض غلبه لم يصح الوضوء (و) الثاني (انقطاع ما ينافيه من نقاس) إتمام العادة (و) انقطاع (حدث) (قوله)
نحو التوضوء لأنه يظهر ويحول ويبلغ (و) الثالث (زوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد) بحرمة الحائض

(كشع وشعم) فيسببه لان بقاء ذسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل وترجع الثلاثة لواحد وهو هموم المطهر شرعا للبشرة
 * (فصل) في تمام أحكام الوضوء * ولما لم يقدم الكلام على اللحية قال (يجب) يعني يفترض (غسل ظاهر اللحية الكثة)
 وهي التي لا ترى بشرتها (في أصح ما يفق به) من التصحيح في حكمها أقسامها مقام البشرة لتحول القرض اليها ورجوعها عما قبل
 من الاكتفاء بثلاثها أو رباعها أو مسح كلها ونحوه (ويجب) يعني يفترض (إيصال الماء إلى بشرة اللحية الخفيفة) في المختار لبقاء
 المواجهة بها وعدم عسر غسلها وقبل يسقط لانعدام كمال المواجهة بالنبات (ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل من الشعر عن
 دائرة الوجه) لانه ليس منه اصل ولا بد لاهنه (ولا) يجب إيصال الماء (إلى ما انكسر ٤١ من الشفتين عند الانضمام)

المعتاد لان المنضم تبع للقم
 في الأصح وما يظهر تبع
 للوجه ولا باطن العينين
 ولو في الغسل للضرر ولا
 داخل قرحة برئت ولم يتصل
 من قشرها سوى مخرج
 القبح للضرورة (ولو انضمت
 الاصابع) بحيث لا يصل
 الماء بنفسه إلى ما بينها (أو
 طال الظفر فغطى الأظفار)
 ومنع وصول الماء إلى ما تحته
 (أو كان فيه) يعني الحمل
 القروض غسله (ما) أي شيء
 يمنع الماء أن يصل إلى
 الجسد (كجبن) وشعم
 ورمص بخارج العين
 بتغميضها (وجب) أي
 افترض (غسل ما تحته)
 بعد إزالة المانع (ولا يمنع
 الدون) أي وسخ الاظفار
 سواء للقروي والمصري
 في الأصح فيصغ الغسل مع
 وجوده (و) لا يمنع (نحو
 البراغيت ونحوها) كونهم

(قوله كشع وشعم) وعجين وطين وما ذكره بعضهم من عدم منع الطين والعجين محمول على
 القليل الرطب وينع جلد السمك والخبز المضغوط الجاف والدرن اليابس في الأنف بخلاف
 الرطب قهستاني وينع الرمص وهو ما جسد في الموق وهو مؤخر العين أو الماق وهو مقدمها
 إذا كان بين خارج العين بعد تغميضها (قوله عموم المطهرة رعا) لا يكون مطهرا إلا عند عدم
 حيض ونفاس وحدث * (نص في تمام أحكام الوضوء) * (قوله على اللحية) المشهور كسر
 اللام وجعل صاحب الكشف الفتح قراءة في لاناخذ بطيقي (قوله غسل ظاهر اللحية الكثة)
 وهي الكثيفة وانما زاد المصنف لفظ ظاهر إشارة إلى انه لا يفترض غسل ما تحت الطبقة
 العليا من منابت الشعر (قوله من الاكتفاء بثلاثها أو رباعها) غسلا أو مسحها برهان (قوله
 ونحوه) من مسح ملاقي البشرة أو عدم المسح أصلا وقال أبو عبد الله الشبي حكمها كالخفيفة
 (قوله ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل) أي لا يجب غسله ولا مسحه بلا خلاف عندنا نهرهم
 سن مسحه كما في منية المصلي قال شارحها ابن أمير حاج والذي يظهر استئذان غسله (قوله
 للضرر) هذه العلة تنتج الحرمة وبها صرح بعضهم وقالوا لا يجب غسلها من كل نجس ولو كان
 أعنى لانه مضر مطلقا ولان العين شعم وهو لا يقبل الماء وفي ابن أمير حاج يجب إيصال الماء إلى
 أهداب العينين وموقعها اه (قوله للضرورة) ولعدم خروجه عن حكم الباطن بهذا القدر
 (قوله أي وسخ الاظفار) وكذا درن سائر الاعضاء بالاجماع كما في الخسائية والدرن لانه متولد
 من البدن كما في الفتح والبرهان (قوله في الأصح) وعليه الفتوى وقيل درن المذني يمنع لانه
 من الودك أي الدهن فلا يتقد الماء منه بخلاف القروي لان درنه من التراب والطين فلا يمنع
 نفوذ الماء (قوله كونهم الذباب) أي ذرقه (قوله لنفوذ فيه لقلته) بل ولو منع دفعا للخرج
 كما في ابن أمير حاج ومثله في الخلاصة والبحر (قوله في المختار من الروايتين) وروى الحسن عن
 الامام انه لا يجب خاتمة (قوله وكذا يجب تحريك القرط في الاذن) أي في الغسل (قوله
 شقوق رجليه) أي مثلا (قوله جازا امرار الماء على الدواء) وان ضربه امرار الماء على الدواء
 مسح عليه وزن ضربه أيضا تركه وان كان لا يضره شيء من ذلك تعين بعده ما لا يضره حتى لو كان
 يضره الماء البارد دون الحار وهو قادر عليه لزمه استعمال الحار ثم محل جواز امرار الماء

الذباب وصول الماء إلى البدن لنفوذ فيه لقلته وعدم لزوجه ولا ماء على ظفر الصباغ من صبغ
 للضرورة وعليه الفتوى (وجب) أي يلزم (تحريك الخاتم الضيق) في المختار من الروايتين لانه يمنع الوصول ظاهرا وكان
 صلى الله عليه وسلم اذا توضأ حرك خاتمه وكذا يجب تحريك القرط في الاذن لضيق محله والمعتبر غلبة الظن لا إيصال الماء ثقبه
 فلا يتكلف لادخال عود في ثقب اللرج والقرط بضم القاف وسكون الراء ما يعلق في شحمة الاذن (ولو ضربه غسل شقوق
 رجليه جاز) أي صح (امرار الماء على الدواء الذي وضعه فيها) أي الشقوق للضرورة (ولا بعد الغسل) ولو من جنابة
 (ولا المسح) في الوضوء (على موضع الشعر بعد حلقه)

وفي العميق على البخاري هل الأفضل الجمع أم التفريق خلاف بين العلماء اهـ (قوله في ابتداء
الوضوء) تقديمه شرط في صحة ميل السنة لانهما آلة التطهير فيبدأ بتنظيفهما كما في الايضاح
وغیره والمراد الطاهران أما المتنجستان ولولقت النجاسة فغسلهما على وجه لا ينجس الماء
فرض فان أفضى الى ذلك تركه حتى لو لم يمكنه الاغتراف بشئ ولو بمذيل أو بقمه تيمم وصلى ولم
يعد كما في القهستاني وغيره قال في الكافي وهذا الغسل سنة تنوب عن القرض وقال في الفتح
بل هو فرض وتقدمه سنة قال في البحر وظاهر كلام المشايخ انه المذهب وأبعد السرخسي
فقال والاصح عندي انه سنة لا تنوب وبه قال الشافعي (قوله وسكون السبب المهمة) وتضم
ويقال بالصاد قاله العلامة قاسم في شرح النقاية واقدأحسن من قال

فعظم على الاجسام كوع وما يلي * نخصره الكرسوع والرسغ ما وسط

وعظم على اجسام رجل ملقب * ييوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط

(قوله وسواء استيقظ من نوم أو لا) فانه صح عنه عليه الصلاة والسلام انه غسل يديه حال
اليقظة قبل ادخالهما الاناء والشرط في الحديث خرج بخروج العادة فلا يعمل بمقهومه (قوله
فانه لا يدري أين باتت يده) أي أين أوتت يده فلا يختص بنوم الليل وجهه الامام أحمد قاسرا على
نوم الليل دون نوم النهار (قوله واذالم يمكن امالة الاناء) كيفية الغسل على ما ذكره أصحاب
المذهب انه اذا كان الاناء صغيرا يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصب على كفه
اليمنى فيغسلها ثلاثا ثم يأخذ الاناء بيمينه ويصب على كفه اليسرى فيغسلها ثلاثا وان كان
الاناء كبيرا بحيث لا يمكن امالته فان كان معه اناء صغير رفع من الماء بذلك الاناء وغسل يديه
كما يتناول لم يكن معه اناء صغير يدخل أصابع يده اليسرى مضغوطة دون الكف ويرفع الماء
ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض يده ذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى
في الاناء بالغاما بالغ ان شاء الله ويقف على اليسرى كذلك اهـ (قوله صار الماء مستعملا) مخالف
لما في الخاتمة ونصها المحدث أو الجذب اذا أدخل يده في الماء للاغتراف وليس عليه النجاسة
لا يفسد الماء وكذا اذا وقع الكوز في الحب وأدخل يده الى المرفق لا يصير الماء مستعملا اهـ
وتقييده في الخاتمة بالاغتراف أي بنيت به يدانه اذا نوى الغسل يصير الماء مستعملا وبه صرح
في الدرر حيث قال فلو أدخل الكف ان أراد الغسل صار الماء مستعملا وان أراد الاغتراف لا
اهـ واعلم أن المحكوم عليه بالاستعمال عند ارادة الغسل هو الملاقاة لا بدلا كل الماء ذكره
السيد ومعنى الاغتراف نقل الماء من نحو الاناء ثم اذا صار في يده نوى به التطهير (قوله
والتسمية ابتداء) عدها من السنن المؤكدة هو ما في المبسوط ومحيط رضى الدين والصفحة
وغیرها واختاره القهستاني والطحاوي وصاحب الكافي وصححه المرحماني لقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه أبو داود والترمذي
والحاكم وهو محمول على نفي الكمال وقال في الهداية الاصح انها مستحبة وكان وجهه ضعف
الحديث والظاهر أنه لا ينزل عن درجة الحسن لاعتضاده بكثرة الطرق والشواهد فكان حجة
حتى ان الكمال أثبت به الوجوب كما أن وجوب الفاشحة ثبت بمثله وأما تعين كونها في الابتداء
فدليلها ما روي عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مضى طهوره مضى الله تعالى ثم

في ابتداء الوضوء الرسغ
بضم الراء وسكون السين
المهمة وبالفين المهمة
المفصل الذي بين الساعد
والكف وبين الساق
والقدم وسواء استيقظ من
نوم أو لا ولكنه أكد في
الذي استيقظ لقوله صلى
الله عليه وسلم اذا استيقظ
أستخم من منامه فلا
يفس يده في الاناء حتى
يغسلها ولقطة مسلم حتى
يغسلها ثلاثا فانه لا يدري
أين باتت يده واذالم يمكن
امالة الاناء يدخل أصابع
يسرا الخالية عن نجاسة
مستحبة ويصب على كفه
اليمنى حتى يقيها ثم يدخل
اليمنى ويغسل يسراه وان
زاد على قدر الضرورة
فأدخل الكف صار الماء
مستعملا (والسمية ابتداء)

حتى لو نسيها قد ذكرها في خلاه ونسي لا تحصل له السنة بخلاف الاكل لان الوضوء هل واحد وكل لقمة فعل مستأنف
 لقوله صلى الله عليه وسلم ٤٤ من توضأ ذكر اسم الله فانه يطهر جسده كله ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهر

الاموضع الوضوء والمنقول
 عن السلف وقيل عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في لفظها
 بسم الله العظيم والحمد لله على
 دين الاسلام وقيل الافضل
 بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم كل امرئ بال
 الحديث ويسمى كذلك قبل
 الاستنجاء وكشف العورة
 في الاصح (والسؤال) بكسر
 السين اسم للاستقبال وللعود
 أيضا والمراد الاول لقوله
 صلى الله عليه وسلم لولا ان
 أشق على أمتي لأمرتهم
 بالسؤال عند كل صلاة أو
 مع كل صلاة ولما ورد أن
 كل صلاة به تفضل سبعين
 صلاة بدونه وينبغي أن يكون
 لنا في حفظ الاصبع طول
 شبر مستويا قليل العقد من
 الاراك وهو من سنن الوضوء
 ووقته المسنون (في ابتدائه)
 لان الابتداء به سنة أيضا
 عند المضمضة على قول
 الاكثر وقال غيرهم قبل
 الوضوء وهو من سنن الوضوء
 عندنا لامن سنن الصلاة
 فتحصل فضيلته اسكل صلاة
 إذاها بوضوء استاك فيه
 ويستحب لتغير القسم
 والقيام من الصوم والى
 الصلاة ودخول البيت

يفرغ الماء على يديه (قوله لا تحصل له السنة) وفي السراج انه يأتي به التلايخلو وضوءه عنها ومثله
 في الجوهره اى ليكون آتيا بالمندوب وان فاتته السنة كما في الدر وقالوا انها عند غسل كل عضو
 مندوبه ذكره السيد (قوله بخلاف الاكل) فانه اذا أتى بها أثناء تحصل السنة في الماضي
 والباقي كما ذكره الحلبي متعبا الكمال في قوله انما تحصل السنة في الباقي فقط (قوله لقوله
 صلى الله عليه وسلم الخ) الاولى في الاستدلال ما ذكرناه آنفا (قوله فانه يطهر جسده كله الخ)
 له على الثمرة تظهر في كثرة الثواب وقلة ولفظ هذا الحديث لا يعين البسطة ولذا قال في المحيط
 لو قال نحو لا اله الا الله يصير مقبولا السنة قال ابن امير حاج ويؤيده حديث كل امرئ لا يبدأ فيه
 يذكر الله اه فلو كبر أو هال أو حمد كان مقبولا السنة أى لأصلها وكما لها بما سبق ذكره السيد (قوله
 بسم الله العظيم الخ) أى بعد اتيانها بالتعوذ قاله الوبرى (قوله والحمد لله على دين الاسلام)
 الذى في الخبازية والحمد لله على الاسلام (قوله وقيل الافضل الخ) في البناية عن المجتبى لو قال
 بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام فحسن لورود الآثار اه أى بعد
 التعوذ (قوله ويسمى كذلك قبل الاستنجاء) أى بالصيغة المتقدمة على الخلاف والذى سبق
 انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلا قال بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث
 اه وانما يسمى قبل الاستنجاء لانه ملحق بالوضوء من حيث انه طهارة وظاهر هذا انه قاصر على
 الاستنجاء بالماء وبه قيد الزيلعي والاطلاق أولى كما لا يخفى ذكره بعض الافاضل وعلة
 التسمية بعده عند الوضوء انه ابتداء الطهارة ذكره السيد (قوله والمراد الاول) أى فلا حاجة
 الى تقدير مضاف (قوله لا أمرتهم بالسؤال عند كل صلاة الخ) هذا لا يدل لمذهبنا بل لمذهب
 الشافعى وانما الذى يدل لمذهبنا رواية النسائي عند كل وضوء وصححها الحاكم وذكرها البخارى
 تعليقا في كتاب الصوم فلو ذكرها المواقف مقتصر عليها لكان أولى (قوله ولما ورد أن كل
 صلاة به الخ) ويحصل هذه الفضيلة في كل صلاة إذاها بوضوء استاك فيه وان لم يستك عند قيامه
 لها لانه من سنن الدين لامن سنن الصلاة على الاصح كما سنذكر ان شاء الله تعالى (قوله وينبغي
 أن يكون لنا الخ) عبارة بعضهم والمستحب بل ان كان يابسوا وغسله بعد الاستاك لئلا يستاك به
 الشيطان وأن يكون من شجر مزيل يكون أقطع للبلغم وأنى للصدر وأهنا للطعام وأفضله الاراك
 ثم الزيتون ويصح بكل عود الارمان والقصب لمضرتهم ما وأن يكون طول شبر مستعملا لان
 الزائد يركب عليه الشيطان اه (قوله لان الابتداء به سنة أيضا عند المضمضة) تكملها لانقاء
 وهو مختار شيخ الاسلام في مبسوطه (قوله والى الصلاة) محل الاستنجاء في ذلك اذا أمن
 خروج الدم والا فلا (قوله لقول الامام انه من سنن الدين) اختلف العلماء فيه هل هو من سنن
 الوضوء أو الصلاة أو الدين والثالث اقوى وهو المنقول عن الامام كما ذكره العيني في شرح
 البخارى وقوله في الهداية الاصح انه مستحب يعنى في الوضوء لا مطلقا وعلة الكمال بأنه لم يرد ما
 يصرح بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه عند الوضوء ثم قال فالحق انه من سنن الدين اه ولا
 يستحب لمن يؤذيه المواظبة عليه بل يفعله أحيانا كما يحسنه ابن امير حاج (قوله وفضله يحصل الخ)

اي

واجتماع الناس وقراءة القرآن والحديث لقول الامام انه من سنن الدين وقال عليه الصلاة والسلام
 السؤال مطهرة للغم مرضاة للرب فيستوى فيه جميع الاحوال وفضله يحصل

أى فيترتب عليه الثواب الموعود (قوله عند فقده) لا عند وجوده كفى الكافي (قوله يجزئ من السؤال الأصابع) من للبذل (قوله التشويص بالمسحجة والابهام سؤال) التشويص بذلك باليد ذكره فى القاموس فى جملة معان وكيفية كفى ابن أمير حاج أن يبدأ بالابهام من الجانب الأيمن يستاك فوقها وتحتاهم بالسبابة من الأيسر كذلك اهـ (قوله ويقوم العلك مقامه للنساء) من المعلوم أنه لا يحصل الثواب لهن إلا بالنية ثم الظاهر أنهن لا يؤمرن بالعلق فى ابتداء الوضوء كالسؤال للرجال ويجزئ (قوله والسنة فى اخذها أن تجعل خنصر عيناك الخ) ناقش ذلك العلامة نوح وقال إن المقادير الأحاديث الابتداء من جهة اليمين وأما كون المسك باليمين فلا فينبغى أن يكون باليسار لأنه من باب إزالة الاقدار وفيه أنه حيث ثبت عن ابن مسعود فلا كلام ويستحب أن يدللك الأسنان ظاهرها وباطنها وأطرافها والحنك وهو باطن وأعلى الفم من داخل والأسفل من طرف مقدم اللعين وأخرج البخارى عن أنس بن موسى الأشعرى أن نبي صلى الله عليه وسلم فوجده يستن بقول أع أع والسؤال فى فيه كأنه يتهوع (قوله ولا يقبضه الخ) ولا يقبضه لأنه يورث العصى ويكره يؤذ ويحرم بذى سم ويشتمع الريق الصافى من الدم فإنه نافع من الجذام والبرص ومن كل داء سوى الموت (قوله وجمع العارف بالله تعالى الخ) من فضائله ما روى الأئمة عن على وابن عباس وعطاء رضى الله تعالى عنهم أجمعين عليكم بالسؤال فلا تغفلوا عنه وأدعيوه فإن فيه رضا الرحمن ونضاعف صلاته إلى تسعة وتسعين ضعفا أو إلى أربعة مائة ضعف وإدامته تورث السعة والغنى وتيسر الرزق ويطيب الفم ويشد اللثة ويسكن الصداع وعروق الرأس حتى لا يضرب عرق ساكن ولا يسكن عرق جاذب ويذهب وجع الرأس والبلغم ويقوى الأسنان ويجلو البصر ويصح المعدة ويقوى البدن ويزيد الرسل فمحاة وحفظا وعقلا ويطهر القلب ويزيد فى الحسنات ويفرح الملائكة وتضاعفه لنور وجهه وتشيعة إذا خرج إلى الصلاة وتستغفر حلة العرش لفاعله إذا خرج من المسجد وتستغفر له الأنبياء والرسل والسؤال مسخطة للشيطان مطردة له مصفاة للذهن مهضمة للطعام مكثرة للولد ويجيز على الصراط كالبرق الخاطف ويعطى الشيب ويعطى الكتاب باليمين ويقوى البدن على طاعة الله عز وجل ويذهب الحرارة من الجسد ويذهب الوجع ويقوى الظهر ويذكر الشهادة ويسرع النزح ويبيض الأسنان ويطيب النكحة ويصفي الخلق ويجلو اللسان ويذكر القنطرة ويقطع الرطوبة ويحده البصر ويضاعف الاجر ويغنى المال والاولاد ويعين على قضاء الحوائج ويوسع عليه فى قبره ويؤتاه فى حله ويكتب له أجر من لم يستاك فى يومه ويفتح له أبواب الجنة وتقول له الملائكة هذا مقبل بالانبياء يقفوا آثارهم ويلتصم هديهم فى كل يوم ويغلق عنه أبواب جهنم ولا يخرج من الدنيا الا وهو طاهر مطهر ولا يأتيه ملك الموت عند قبض روحه الا فى الصورة التى يأتى فيها الاولياء وفى بعض العبارات الانبياء ولا يخرج من الدنيا حتى يستقى شربة من حوض نينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الرقيق المختوم وأعلى هذه أنه مطهرة للفم مرضاة للرب قال بعضهم هذه الفضائل كلها مروية بعضها مرفوعة وبعضها موقوف وان كان فى اسنادها مقال فينبغى العمل بها لما روى من بلغه عن الله ثواب فطلبه أعطاه الله من مثل ذلك وان لم يكن كذلك انتهى وبعض المذكورات يرجع إلى بعض

(ولو) كان الاستيالك
(بالاصبع) أو خرقته
خشنة (عند فقده) أى
السؤال أو فقد أسنانه
أو ضرر بقمه لقوله عليه
السلام يجزئ من السؤال
الأصابع وقال على رضى
الله عنه التشويص بالمسحجة
والابهام سؤال ويقوم
العلق مقامه للنساء لرقته
بشرتهن والسنة فى اخذه
أن تجعل خنصر عيناك أسفله
والبنصر والسبابة فوقه
والابهام أسفله رأسه كما
رواه ابن مسعود رضى الله
عنه ولا يقبضه لأنه يورث
الباسور ويكره مضطجعا
لأنه يورث كبرا الطحال وجمع
العارف بالله تعالى الشيخ
احمد الزاهد فضائله
بمؤلف سماه تحفة السالك
فى فضائل السؤال

(والمضمضة) وهي اصطلاحاً استيعاب الماء جميع القم وفي اللغة التحريك ويسن أن تكون (ثلاثاً) لانه صلى الله عليه وسلم توضأ بمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً بأخذ لكل واحدة ماء جديداً (ولو) تمضمض ثلاثاً (بغرفة) واحدة اقام سنة (والاستنشاق) وهو لغة من الشق جذب الماء وهو مبرح الانف

اليه واصطلاحاً ايصال الماء الى المارن وهو مالان من الانف ويكون (بثلاث غرفات) للتدبث ولا يصح التثليث بواحدة لعدم انطباق الانف على باقي الماء بخلاف المضمضة (و) يسن (المبالغة في المضمضة) وهي ايصال الماء لرأس الحلق (و) المبالغة في (الاستنشاق) وهي ايصاله الى ما فوق المارن (الغيز الصائم) والصائم لا يبالغ فيهما خشية افساد الصوم لقوله عليه الصلاة والسلام بالغ في المضمضة والاستنشاق الا أن تكون صائماً (و) يسن في الاصح (تخليل اللحية الكثة) وهو قول أبي يوسف رواية أبي داود عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته والتخايل تقرييق الشعر من جهة الاسفل الى فوق ويكون بعد غسل الوجه ثلاثاً (بكف من ماء من أسفلها) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ اخذ

(قوله وهي اصطلاحاً الخ) والادارة والمج ليس بشرط فلو شرب الماء عباً أجزاء ولو مصلاً كما في الفتح لكن الافضل أن يجعه لانه ماء مستعمل كما في السراج (قوله وهو لغة من الشق) محذوف من باب نصب الشم (قوله ولصطلاحاً الخ) أفاد أن الجذب بريح الانف ليس شرطاً فيه شرعاً بخلاف لغة نهر (قوله ولا يصح التثليث بواحدة) أي في الاستنشاق قالوا ويكفيه أن يتمضمض ثم يستنشق من كف واحدة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك لكن يقوته اكمال السنة واحسن ما يقال في فعله صلى الله عليه وسلم ذلك انه لبيان الجواز كما في العيني على الضاري ولو عكس لا يجزئه عن السنة ولا عن الفرض في الجنبية بالنظر الى المضمضة والفرق أن القم ينطبق على بعض الماء فلا يصير الباقي مستعملاً بخلاف الانف كما في الجوهرية والشر بلالية وغيرهما (قوله والمبالغة) فيهما هي سنة في الطهارة وقيل على المعتمد وقيل سنة في الوضوء واجبة في الغسل الا أن يكون صائماً نقله القهستاني عن المنية وشارح الشريعة عن صلاة البقالي واعلم أن المضمضة والاستنشاق سنتان مشتملتان على سبع سنن الترتيب والتثليث والتجديد وفعلهما بالعين والمبالغة فيهما والمج والاستنثار والحكمة في تقديمهما على القروض اختياراً ووصاف الماء لان لونه يدرك بالبصر وطعمه بالقم وريحه بالانف فقدما لاختيار حال الماء بعد الرؤية قبل فعل الفرض به وقدمت المضمضة لشرف منافع القم كما في ابن أمير حاج (قوله وهي ايصال الماء لرأس الحلق الخ) هو ما في الخلاصة وقال الامام خواهر زاده هي في المضمضة الغرغرة وهي تردد الماء في الحلق وفي الاستنشاق أن يجذب الماء بنفسه الى ما شتم من أنفه اه قال في البحر وهو الاولى والاستنثار مطلوب والاجاع على عدم وجوبه والمستحب أن يستنثر بيده اليسرى ويكره بغيره لانه يشبه فعل الدابة وقيل لا يكره ذكره البدر العيني والاولى أن يدخل اصبعه في فمه وأنفه قهستاني (قوله والصائم لا يبالغ) أي مطلقاً ولو صوم نفل (قوله خشية افساد الصوم) فهو مكروه كذا في شيء ومضغه (قوله ويسن في الاصح) مقابلة قوله وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه (قوله وهو قول أبي يوسف) وأصح الروايتين عن محمد (قوله كان يخلل لحيته) ولحيته الشريفة كانت كثة غزيرة الشعر صلى الله عليه وسلم (قوله من جهة الاسفل الى فوق) ويكون الكف الى عنقه كما في القهستاني وابن أمير حاج وغيرهما أي حال وضع الماء ويجعل ظهر كفه الى عنقه حال التخليل كما في المحوى وإذا علمت ما ذكر فلا وجه للاعتراض على المؤلف في قوله من جهة الاسفل (قوله بكف ماء) متعلق بيبكون الذي قدره الشارح (قوله وقال بهذا أمرني ربي) قال في الفتح وهو مفعول عن نقل صريح المواظبة لان أمره تعالى حاصل عليها ولم يكن واجبا لعدم تعليمه الاعرابي (قوله ولانه لا كمال الفرض) أي السنة وذكر باعتبار أنهما مأمور به وبعبارة في الشرح أولى حيث قال وتكون السنة لا كمال الفرض في محله ودخلها ليس بمحل لا قامته فلا يكون التخليل أكماً لانه لا يكون سنة اه

(قوله رواية أنس) هي الحديث المتقدم (قوله وفي الرجلين باصبع من يده) بينه الزاهدي في القضية بأن يخلل بخصمه يده اليسرى يتدنى من خصمه رجله اليمنى من أسفل ويختم بخصمه رجله اليسرى كذا ورد ورجح النووي هذه القضية في الروض ولا يكال هنا مناقشة وكذا لابن أمير حاج فليرجع اليهما من رام ذلك (قوله ونحوه) قال في الشرح وما هو في حكمه اه اي وهو الماء الكثير والظاهر أنه في الماء الكثير الا كذا لا يقوم مقام التخليل الا بالتحريك وحينئذ لا فرق بين القليل والكثير بخلاف الجاري لانه بقوة يدخل الانشاء (قوله ويسن تثليث الغسل) أي المستوعب وفي البحر السنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات والمرة الاولى فرض والثنتان بعدها سنتان مؤكدتان على الصحيح كما في السراج واختاره في المبسوط وأيده في النهر بأنه لما توضع على الله عليه وسلم مرتين قال هذا وضوء من توضع أعطاه الله كغسلين من الاجر فجعل للتثنية جزاء مستقلا فهذا يؤذن باستقلاله الا ان اجزاء سنة حتى لا يشاب عليه واحد ها ولواقتصرت على مرة ففيه اقرار بالثبوت انه ان اعتاده أم لا والا واختاره صاحب الخلاصة وحمل في النهر بمالفتح القولين المطلقين عليه والمراد ان يسير فراقين ترك السنة وترك الواجب قاله ابن أمير حاج (قوله فقد تم بقى) يرجع الى الزيادة وقوله وظلم يرجع الى النقصان فالنشر مرتب (قوله الاضروءة) بأن زاد لظما فينة قلبه عند الشك فلا بأس به لما ورد في ما يريك الى ما لا يريك وما قبل انه لو زاد بنية وضوء آخر فلا بأس به أيضا لانه نور على نور منه في البحر بأن تكرار الوضوء في مجلس واحد قبل أن يؤدى بالاول عبادة مقصودة من شرعه كالصلاة وسجدة التلاوة ومس المصحف كما ذكره الحلبي مكرره لانه اسراف محض وقوله في النهر يحمل عدم الكراهة على الاعادة مرة والكراهة على التكرار مرارا بعد جذا ولم يقل به أحد أفاده بعض الأفاضل هذا ضرورة الزيادة وضرورة النقص بان لا يجتمع ما يكفي التثليث وقيد بالغسل لان المسح لا يسن تكراره عندنا كما في الفتح وفي الخاتمة وعندنا لو مسح ثلاث مرات بثلاث مياه لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا أدبا قال في البحر وهو أولى مما في المحيط والبدائع انه يكره ومما في الخلاصة انه بدعة اذ لا دليل على الكراهة (قوله مرة) قال في الهداية وما يروى من التثليث محمول عليه بماء واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه ورجح في البرهان رواية الافراد على التثليث وله كفييات متعددة وردت بها الاحاديث ذكرينة منها في البناية واختار بعض اصحابنا رواية عبد الله بن زيد بن عاصم المتفق عليها وهي بمعنى رواية محمد في موطنه عن مالك مسج من مقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم قدما الى المكان الذي منه بدا ومن ثم قال الزيلعي والظاهر انه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويعدهما الى قفاه على وجهه مستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه بأصبعيه اه واختاره قاضيان وقال الزاهدي هكذا روى عن أبي حنيفة ومحمد اه قال في الخاتمة ولا يكون الماء بهذا مستعملا ضرورة اقامة السنة اه ومما في الخلاصة وغيرهما من انه يضع على مقدم رأسه من كل يد ثلاثة أصابع ويمسك ابهاميه وسبابيه ويجافي بطن كفيه ثم يضع كفيه على جانبي رأسه ففيه تكلف ومشقة كما في الخاتمة بل قال الكمال لا اصل له في السنة (قوله كسح الجبيرة والتيمم) أي وانلف فانه لا يسن فيه التكرار (قوله لان وضعه) أي المسح للتخفيف أي بخلاف الغسل

ورجح في المبسوط قول ابن
يوسف رواية أنس رضي
الله عنه (و) يسن (تخليل
الاصابع) كلها للأصابع
وقوله صلى الله عليه وسلم
من لم يخلل أصابعه بالماء
خللها الله بالنار يوم القيامة
وكيفيته في البيهقي ادخال
بعض يده في بعض وفي الرجلين
باصبع من يده ويكفي عنه
ادخالها في الماء الجاري
ونحوه (و) يسن (تثليث
الغسل) فن زاد أو نقص
فقد تم بقى وظلم كما ورد في
السنة الاضروءة (و) يسن
(استيعاب الرأس بالمسح)
كما فعله النبي صلى الله عليه
وسلم (مرة) كسح الجبيرة
والتيمم لان وضعه للتخفيف

(و) يَسْنُ (مسح الاذنين)
 ولو بقاء الرأس لأنه صلى
 الله عليه وسلم (غرف)
 غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه
 وإن أخذ لهما ماء جديدا
 مع بقاء البله كان حسنا
 (و) يسن (الدلك) لفعله
 صلى الله عليه وسلم بعد
 الغسل بأمر أريده على
 الأعضاء (و) يسن (الولاء)
 لمواظبته صلى الله عليه وسلم
 وهو بكسر الواو والمتابعة
 بغسل الأعضاء قبل جفاف
 السابق مع الاعتدال جسدا
 وزمانا ومكانا (و) يسن
 (النبة) وهي لغة هزم القاب
 على الفعل واصطلاحا توجه
 القلب لايجاد الفعل جرما
 ووقتها قبل الاستحباب ليكون
 جميع فعله قربة وكيفية
 أن ينوي رفع الحدث
 أو إقامة الصلاة أو ينوي
 الوضوء أو امتثال الأمر
 ومحملها القلب فإن نطق
 به يجمع بين فعل القلب
 واللسان استحبيه المشايخ
 والنسبة سنة لتحصيل الثواب
 لأن المأمور به ليس الاغسلا
 ومسحاً في الآية ولم يعلم النبي
 صلى الله عليه وسلم للأمراني
 مع جهله وفرضت في التيمم
 لأنه بالتراب وليس ضرباً
 للحدث بالأصالة (و) يسن
 (الترتيب) سنة مؤكدة في
 الصحيح وهو (كانص الله
 تعالى في كتابه) ولم يكن فرضاً لأن الواو في الأمر ملطقي الجمع والفاء التي في قوله تعالى فاغسلوا تعقيب

فانه يثلث للتطهير (قوله ويسن مسح الاذنين) بان يمسح ظاهرهما بالابهامين ودخلهما
 بالسبابتين وهو المختار كما في المعراج ويدخل الخنصرين في حجرهم ما يحركهما كما في البصر عن
 الحلواني وشيخ الاسلام (قوله مع بقاء البله) أمام فثابها بان رفع العمامة به ما فلا يكون مقبياً
 للسنة الا بالتجديد (قوله ويسن الدلك) هو أمر أريد على العضو مع اسالة المذكرة المحوى
 في بحث الغسل وفي النهر عن منية المصلي هو أمر أريد على الاعضاء المغسولة في المرة الاولى
 اه قال ابن أمير حاج لعل التقيد بالمرة الاولى اتفاق مع انها سابقة في الوجود على ما بعدها
 فهي به أولى لأن السبق من أسباب الترجيح اه وليس الدلك فرضاً الا عند مالك والاوزاعي
 فانهما شرطاه في صحة الوضوء والغسل (قوله لفعله صلى الله عليه وسلم) أي آياه فالمفعول
 محذوف وقوله بأمر أريده تصوير للفعل (قوله قبل جفاف السابق) بأن يغسل الأخير قبل
 جفاف الاول وفي السيد تبيينه للشارح هو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول اه فاعتبر
 الثاني مع الاول لا الآخر مع السابق وهما طريقتان وفي المعراج عن الحلواني تحفيف الاعضاء
 قبل غسل القدمين لا يفعل لأن فيه ترك الولاء قال في البحر أي بخلافه بعد الفراغ فانه لا بأس به
 ويتحقق الولاء في القرائض والسنة كما أفاده السيد معقباً للحموى في افادته قصره على
 القرائض (قوله مع الاعتدال جسدا وزمانا ومكانا) فلو كان بدنه يتشرب الماء أو كان الهواء
 شديداً أو كان المكان حاراً يجفف الماسر به فلا يعتد تاركه ولو كان طرياً لا يجففه الا في مدة
 مستطيلة وتأتي في الوضوء لا يكون آتياً بسنة الولاء (قوله وهي لغة هزم القاب على الفعل)
 كذا قاله الجوهرى وهو خلط اصطلاحاً بآخر كما هو دأبه لانه معناها الشرحى وأمامها لغة
 فليس في كلام أهل اللغة الا انها من نوى الشيء قصده وتوجه اليه والشارح عكس المعنيين
 (قوله لايجاد الفعل جرماً) الفعل أعم من فعل المأمورات وترك المنهيات ومدار الأمرين عليها
 لأن المكلف به في النهى هو كلف النفس على الرجوع لكن اعتبار النية للمتروك انما هو لحصول
 الثواب للخروج عن عهدته النسي فان مجرد الترتيب فيه مكاف فلا يستحق الوعيد (قوله
 أو ينوي الوضوء) ولو نوى الطهارة يكفي به عند البعض اعتباراً له بالتيمم قاله الزيلعي (قوله
 استحبه المشايخ) فالمراد أنهم استحسنوه لجمعه مع القلب ولم يرد التلطف بها عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا عن الصحابة والتابعين والأئمة رضوان الله عليهم أجمعين (قوله والنسبة سنة) وقال
 القدوري انها مستحبة (قوله لأن المأمور به ليس الاغسلا ومسحاً) ربما تفيد هذه العبارة أن
 الوضوء المأمور به لا تشترط له النية قال المحوى والتحقيق أن الوضوء المأمور به يتأدى بغير نية
 لأن المأمور به حصوله لا تحصيله كسائر الشروط وفي الأشباه عن بعض الكتبة الوضوء الذي
 ليس بغير نية ليس بمأمور به ولكنه مفتاح للصلاة اه فان أريد بالمأمور به ما يثاب عليه ارتفع
 التنافي (قوله ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم) الواو حالية والظاهر تأنيده لرجوعه الى النية
 (قوله لانه بالتراب) أي وهو لم يعتبر مطهر شرعاً الا للصلاة وتوابعها الا في نفسه فكان التطهير
 به تعبداً محضاً وفيه يحتاج الى النية كما في الفتح ولأن لفظه ينبئ عن القصد والاصل أن يعتبر
 في الامعاء الشرعية ما تنبئ عنه من المعاني (قوله وهو كانص الله تعالى في كتابه) فيه ان الآية
 خالية عن الدلالة على ذلك وانما جاء التخصيص من فعله عليه الصلاة والسلام (قوله لتعقيب

بجله الاعضاء (و) يسن (البداة باليامن) جمع معبنة خلاف الميسرة في الدين والرجلين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ ثم قابد وأبغى منكم وصرف الامر عن الوجب بالاجماع على استحبابه ٤٩ لشرف النبي (و) يسن البدااة بالفلسل من

(رؤس الاصابع) في الدين والرجلين لان الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الفسل فتكون منتهى الفعل كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن البدااة في المسح من (مقدم الرأس) (و) يسن (مسح الرقبة) لانه صلى الله عليه وسلم توضأ وأومأ بيديه من مقدم رأسه حتى بلغ بهما أسفل عنقه من قبل قفاه (و) لا يسن مسح (الخلقوم) بل هو بدعة (وقيل ان الاربعة الاخيرة) التي أولها البدااة باليامن (مستحبة) وكان وجهه عدم ثبوت المواظبة وليس مسلماً

• (فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شياً) • وزيد عليها وهي جمع أدب وعرف بأنه وضع الاشياء موضعها وقيل الخصلة الجديدة وقيل الورع وفي شرح الهداية هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه وحكمه الثواب بفعله وعدم اليوم على تركه وأما السنة فهي التي واظب عليها النبي صلى الله عليه

بجله الاعضاء) من غيرا فاد تطلب تقديم بعضها على بعض في الوجب وهو وكه ولا تدخل السوق فاشترطنا خبرنا ولما حيث كان المقاد اعقاب الدخول بشرا ما ذكر والدليل انما مرواه البخاري وأبو داود أنه صلى الله عليه وسلم ييم فبدأ بأذرا عيه قبل وجهه فلما ثبت عدم الترتيب في التيم ثبت في الوضوء لان الخلاف فيهما واحد وبهذا تعلم سقوط قول من قال وينبغي أن يكون واجبا للمواظبة الى آخر ما قال (قوله ويسن البدااة باليامن) البدااة بتطيت الباهو المذ والهمز وتبدل يا هو هي لغة الانصار قال ابن رواحة

باسم الاله وبه ديننا • ولوعبدنا غيره شقيننا

وتيل انه صلى الله عليه وسلم أنشد ذلك كما هو عند الحرث بن أسامة من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان (قوله في الدين والرجلين) وهما عضوان مفصولان فخرج العضو الواحد كالوجه فلا يطلب فيه التيامن والعضوان الممسوحان كالاذنين والخفين فالسنة مسههما معا لكونه أسهل قال في السراج الا اذا كان أقطع فانه يبدأ باليمن منها يعني من الاذنين والاذنين والخفين (قوله فتكون منتهى الفعل) أي والمنتهى لا بد له من مبدأ في العضو وقد فرض غسل جميعه فالبدأ أوله (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) أي البدااة المذكورة والكاف للعله وعبارته في الشرح ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا اه وهي أوضح وأولى (قوله البدااة في المسح) وأما البدااة في الفسل بسب الماء من اعلى سطح الجهة فقال ابن أمير حاج انه أدب (قوله من مقدم الرأس) لما تقدم في الحديث (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) مثله في الشرح والسيد وغيرهما وهو يقتضي ان مسح الرقبة مع مسح الرأس عند ذهاب اليدين الى مؤخر الرأس وهو خلاف المتداول بين الناس وما في القمع من أنه يستحب مسح الرقبة بظهر اليدين اعدم استعمال بلغم ما فوهم لان مفهومه ان بله باطنهما مستعملة وليس كذلك أفاده المحوى وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالاغلال يوم القيامة (قوله وليس مسلماً) أي بل المواظبة ثابتة قال في الشرح وعند اختلاف الاقوال كان فعله اولى من تركه اه وفيه انه لم يقل أحد بتركه وانما الخلاف في تأكده واستحبابه فكان الاولى حذفها

• (فصل من آداب الوضوء الخ) • (قوله وزيد عليها) أوصلها في الخرائن الى ثقب ومستبر قاله السيد (قوله وقيل الورع) وقيل ما فعله خير من تركه وقيل ما يدح به المكلف ولا يذم على تركه وقيل المطلوب فعله شرعاً من غير ذم على تركه اه من الشرح وكما هو متقاربة (قوله هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم الخ) ويسمى بالنفل لانه زائد على الفرض وبما استحب لان الشارع يحبه وبالمندوب لان الشارع بين ثوابه وبالتطوع لان فاعله متبرع به قاله السيد (قوله وأما السنة) أي المؤكدة (قوله لا العقاب) لكن اذا اعتاد الترك فعليه ان يمسح يردون ان ترك الواجب وقدم (قوله الجلوس في مكان مرتفع) المراد حفظ الثياب عن الماء المستعمل كما ذكره الكمال لا بقيد الجلوس في مكان مرتفع قاله السيد (قوله لانه حاله أرحى

ط ٧ وسلم مع الترك بلا عذر مرة أو مرتين وحكمها الثواب وفي تركها العتاب لا اله عقاب فآداب الوضوء (الجلوس في مكان مرتفع) تحترز من الفسالة (واسم مقبال القبلة) في غير حالة الاستحباب لانها حالة أرحى

الامارة بنفسه من غير
اعانة غيره عليه بلا عذر
(وعدم التكلم بكلام
الناس) لانه يشقه من
الدعاء المأثور بالضرورة
(والجمع بينية القلب
وفصل اللسان) لتسهيل
المزجية (والدعاء بالمأثور)
اي المنقول عن النبي صلى
الله عليه وسلم والعصاية
والتابيعين (والقسمة)
والنية (عند غسل كل
عضو) او معهما فيقول
ناويا هذا المضمضة بسم الله
اللهم اعني على تلاوة
القرآن وذكرك وشكرك
وحسن عبادتك وعند
الاستنشاق بسم الله اللهم
أرني رائحة الجنة ولا
ترحمي رائحة النار وهكذا
في سائرهما ويصلي على النبي
صلى الله عليه وسلم أيضا كما
في التوضيع (و) من آدابه
(ادخال خنصره في صماخ
اذنيه) مبالغة في المسح
(وتحريك خاتمه الواسع)
للمبالغة في الغسل (و) كون
(المضمضة والاستنشاق
باليد اليمنى) لشرفها
(والامضاط باليسرى)
لامتها (و) تقديم (التوضؤ
قبل دخول الوقت) مبادرة
للمطاعة (لغير المأثور)
لان وضوءه ينتقض بخروج

القبول المدعاه فيها) أي وهو مشغل على الادعية ولما روى مرفوعاً أكرم المجالس ما استقبل به
القبلة (قوله وعدم الاستعانة بغيره) قال الأكرمان لا كراهة في الصب ولا يقال انه خلاف
الأولى وساق عدة أحاديث دالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وضعف ما يدل على
الكراهة ومن كان يستعين على وضوءه بغيره عثمان وفعله ناس من كبار التابعين كما في العميق
على البخاري (قوله لتسهيل المزجية) مراده بها الشيء الأقوى وليس مراد بها الحكم الذي
لم يبين على اعداء العباد فان التلطف بهم لم يرد عن الشارع (قوله أي المنقول عن النبي صلى الله
عليه وسلم والعصاية والتابيعين) قال ابن أمير حاج سئل شيخنا حافظ عصره شهاب الدين بن حجر
العسقلاني عن الأحاديث التي ذكرت في مقدمة أبي الليث في أدعية الأعضاء فأجاب بأنها
ضعيفة والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في الفضائل ولم يثبت منها شيء
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لامن قوله ولا من فعله اه وطرقها كلها لا تخلو عن متهم
بوضع ونسبة هذه الادعية الى السلف الصالح أولى من نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حذر من الوقوع في مصداق من كذب على مته مدافلية وأما مقدمه من النار وعن هذا قالوا كما
في التقريب وشرحه اذا أردت رواية حديث ضعيف بغير اسناد فلا تقبل قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وما أشبه ذلك من صبيغ الحزم بل قل روى عنه كذا أو بلغنا أو ورد أو جاء أو
نقل وما أشبهه من صبيغ الترييض وكذا فيما تشك في صحته وضعفه أما الصحيح فاذكره بصيغة
الحزم ويقع فيه صيغة الترييض كما يقع في الضعيف صيغة الحزم قال الهندي وغيره ولم يثبت
منه الا الشهادتان بهذا الفراغ منه قاله السيد عن النهر (قوله والنية) أي استحسانها كما في
الفق وأشار بقوله استحسانها الى ان المنوى واحد وهو امتثال الامر مثلاً (قوله وهكذا في
سائرهما) فيقول عند غسل الوجه بسم الله اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وذود جوه
وعند غسل اليمنى بسم الله اللهم اعطني كافي يميني وحاسبي حساباً يسيراً وعند غسل اليسرى
بسم الله اللهم لاتعطني كافي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه بسم الله اللهم أعطني
تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك وعند مسح اذنيه بسم الله اللهم اجعلني من الذين
يسمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه بسم الله اللهم أضق رقبي من النار وعند
غسل رجله اليمنى بسم الله اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاقدام وعند غسل اليسرى
بسم الله اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجاري ان تبور اه من الشرح (قوله
أي بعد كل دعاء) (قوله وادخل خنصره) أي اذنه خنصره وهو بكسر الخاء والصاد وقال
الفارسي الصحيح فتح الصاد قال في المحيط ويدخل خنصره في صماخ اذنيه ويحركه وهو مروي
عن أبي يوسف والصحاحان مثني صماخ بكسر الصاد ويقال بالـ بين المهملة (قوله وتحريك
خاتمه الواسع) اما الضيق فان علم وصول الماء استحب تحريكه والا افترض قاله السيد
(قوله والامضاط) مثله الاستنثار (قوله لان وضوءه ينتقض الخ) أي وهو اذا توضأ في زمن
قبل الوقت فلا يجزئ ما أن يكون بين الوقتين وقت مهمل أو لا فان كان بينهما وقت مهمل وتوضأ
فبـ لا وقت الثاني جائز ذلك عندهما وقال أبو يوسف وزفر لا يجوز فتدب له إعادة الوضوء
في الوقت خروجاً من الخلاف وان لم يكن بينهما وقت مهمل وتوضأ في آخر الوقت للوقت الثاني

وبهما عند أبي يوسف (والإيمان بالشهادتين بعده) فأما مسألة بطلان قوله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد يشوعا

فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وفي رواية أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلا ففتله أبواب الجنة الثمانية يدخلها من أي باب شاء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال إذا توضأ سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك طبع بطابع ثم جعل تحت العرش حتى يؤتى بها يوم القيامة (وان يشرب من فضل الوضوء فأغما مستقبل القبلة أو فاعدا لأنه صلى الله عليه وسلم شرب فأغما من فضل وضوء وماء زمزم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشرب من أحدكم فأغما من نسي فليستغفر وأجمع العلماء على كراهته تنزيها لأمير طي لاديق (وان يقول اللهم اجعلني من التوابين) أي الراجعين عن كل ذنب والتوابين بالغة وقيل هو الذي كل أذنب يادر بالتوبة والتوا من صفات الله تعالى أيضا لأنه يرجع بالانعام على كل صذنب بقبول توبته

لا يجوز أجماعا فوجب إعادة الوضوء وجبت فلا فائدة في وضوئه قبل الوقت قال السيد وهذه إحدى المسائل الثلاث التي انفصل فيها أفضل من القرض الثانية إيراد المعسر أفضل من إظهاره الثالثة البدء بالسلام أفضل من رده (قوله وبه ما عند أبي يوسف) أي بأبيهما وجد (قوله والإيمان بالشهادتين بعده) ذكر الغزنوي أنه يشير بسببنا به حين النظر إلى السماء وسبب سبابة لأنه يسبب بها الأولى تسميته بعبده كما نص عليه في شرح الشريعة وخصت بذلك لأنه كره شراح المولد أن الله تعالى لما خلق آدم جعل نور محمد صلى الله عليه وسلم في صلبه فكانت الملائكة تنفخ خلفه تعظم هذا النور فسأل آدم ربه عز وجل أن يحوله أمامه حتى تستقبله الملائكة فجعله في جبهته ثم قال آدم اللهم اجعل لي من هذا النور نصيبا فجعله الله تعالى في مسجته فصار ينظر إليه وكان كذلك إلى أن نزل الدنيا واشتغل بأمر المماش فجعل في ظهره كما كان أولا فاعطيت المسجحة الشرف من وقتئذ وهذا أولى مما في السيد (قوله فيسبغ الوضوء) أي يعم الأعضاء بالماء من قواهم درع سابعة أي شاملة للبدن والمراد هنا الاحسان (قوله وفي رواية) هي لمسلم (قوله يدخلها من أي باب شاء) وذلك لتعظيمه وتكريمه (قوله طبع بطابع) أي ختم عليه بخاتم والمقصود بحجته تعظيمه ويترب عليه كثرة الثواب (قوله من فضل الوضوء) يقع الواو والماء الذي يتوضأ به أي ما لم يكن صائغا (قوله أو فاعدا) أو لتخسير قالوا ويقول عند شربه اللهم اشقي بشفتائك وناولي بدوائك واحصني من الوهن والأمراض والأوجاع وفي الهندية يشرب قطرة من فضل وضوئه (قوله لا يشرب من أحدكم فأغما) محمول على غير الحالتين السابقتين والمراد بالمبالغة في النهي عن هذا الفعل قال قتادة لرواية أنس قال لا كل شيء أشرب وأخبت وفي العنابية ولا بأس بالشرب فأغما ولا يشرب ما شيا ورخص للمسافر ذكره الحلي (قوله وأجمع العلماء على كراهته تنزيها الخ) لأن مسلم حكاية الإجماع فانه لما تعارضت الأحاديث الدالة على النهي والأحاديث الدالة على الفعل اختلف العلماء في الخاص من التعارض فمن قائل أن النهي ناسخ للفعل ومن قائل بالعكس ومن قائل أن النهي ليس للتعريم بل للتنزيه لأنه لا مرطي لاديق وقوله ليان الجوافذ كرا أمير حلي (قوله أي الراجعين عن كل ذنب) فالمبالغة فيه من حيث الأعراض عن كل ذنب (قوله وقيل هو الذي الخ) في هذا المعنى زيادة المبالغة (قوله بقبول توبته) متعلق بالانعام والاباء للتصوير والسلبية ولوزاد واو وعطفه على الانعام لمكان أولى وأقرب بعضهم أن التواب في حقه تعالى بمعنى الموفق لها والذي يقبلها (قوله أي المتزهي من الفواحش) وقيل الذين لم يذنبوا وخبر صاحب المنية بين أن يقوله بعد تمام الوضوء أو في خلاله وكلا الأمرين حسن كما قاله ابن أمير حاج قال خير أن الوارد أن يتوب بعد الفراغ متصلا بالشهادتين (قوله لدفع القنوط) أي من المذنب (قوله والحب) أي من المتطهر فان قلت أن جعله من أحدهما ينافي الآخر أجيب عنه بأن الواو بمعنى أو ولما قائل أن يقول أن القنوط لا يتوهم مع طلبه أن يكون منهم فهو مندفع بالدعاء بالتقديم والحب لا يتأتى من المتطهر لأنه من الكفار وهو لم يذنب أصلا ومن الفواحش وهو متزهد عنها على أن مقام الدعاء لا يقال فيه ذلك فتدبر ويحتمل أن الضمير في قنوط يرجع إلى الله تعالى أي في قوله تعالى أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين

(واجماع من المتطهرين) أي المتزهي من الفواحش وقدم المذنب على المتطهر لدفع القنوط والحب

ومن الادب انه لا يتوضأ به
 مسمى لانه يورث البرص
 ولا يستخلص لنفسه اياه
 دون غيره لان الشريعة
 حذيفة سهلة سمجة ومنه
 صب الماء برفق على وجهه
 وترك التجفيف وان مسح
 لا يبالغ فيه وان تكون آنيته
 من خرف وغسل عروتهما
 ثلاثا ووضع على يساره
 ووضع اليد على الفخذ على
 عروته لارأسه وتعاود
 موقيه وماتحت الخاتم
 ومجاورة حدود القروض
 اطالة للفترة وسيل آنيته
 استعداد الوقت آخر وقراءة
 سورة القدر ثلاثا لقوله
 صلى الله عليه وسلم من قرأ
 في أثر وضوئه انا اترأسه في
 ليلة القدر مرة واحدة كال
 من الصديقين ومن قرأها
 مرتين كتب في ديوان
 الشهادة ومن قرأها ثلاثا
 حشره الله محشر الانبياء
 اخرجته الديلى ولما ذكره
 الفقيه ابو اللبث في مقدمته
 (فصل في المكروهات

(قوله انه لا يتوضأ به مسمى) لقوله عليه السلام لعائشة حين سحنت الماء لا تفعل يا حبيبة
 فانه يورث البرص اه من الشرح (قوله ولا يستخلص لنفسه اياه الخ) اي لا يجعله لنفسه
 خلاصا من الشركة فقد سئل محمد بن واسع اي الوضوء ابرأ اليك أم من ماء عذرا ومن متوضأ
 العامة قال من متوضأ العامة قال عليه السلام ان أحب الاديان الى الله تعالى السمعة
 الخفيفة اه من الشرح (قوله خفيفة) اي مائلة عن الاديان الباطلة (قوله سمعة) يرجع
 الى معنى سهل او معناه مقبولة مرغوب فيها اي ومن سهولتها عدم الاستخلاص (قوله وترك
 التجفيف) في انار محمد اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يتوضأ فيمسح وجهه
 بالشوب قال لا بأس به قال محمد بن وهب ناخذ ولا ترى بذلك بأسا وهو قول ابو حنيفة اه وفي الخاتمة
 لا بأس للمتوضئ والمغتسل ان يمسح بالتمديد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان
 يفعل ذلك وهو العيصم الا انه ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقصي فيبقى أثر الوضوء على الاعضاء اه
 ملخصه او وردت عدة أحاديث تدل على انه فعله عليه الصلاة والسلام وهذا كله اذا لم يكن حاجة
 الى التنشيف فان كانت فالظاهر انه لا يحتلف في جواز من غير كراهة بل في استحبابه أو وجوبه
 بحسب تلك الحاجة العارضة المتدفقة به قاله ابن امير حاج ثم قال وهذا في الحى أما الميت
 فقتضى كلام مشايخنا انه مسح ثلاثا قبل كفايته فيصير مثله اه (قوله وان تكون آنيته
 من خرف) فانه روى ان الملائكة تزور بيت من آنيته من خرف من المسلمين (قوله وغسل عروتهما
 ثلاثا) ليتقن الطهارة (قوله ووضع على يساره) ليصب منه على عيونه وتقدم اما يفيد ذلك
 (قوله لارأسه) تحاميا عن تقاطر الماء المستعمل وقوله حالة الغسل أى حالة ارادة الصب
 للغسل ولا يظن حال الغسل الحقيقي لان اليدين مشغولتان بنسب الاعضاء (قوله وماتحت
 الخاتم) تقدم ما يفيد (قوله اطالة للفترة) المراد بها ما يعجز التحجيل واطالة الفترة تكون بالزيادة
 على الحد المحدود كما في البحر وأما التحجيل فقال في شرح الشريعة انه يغسل الذراعين لنصف
 العضدين والرجلين لنصف الساقين اه (قوله استعداد الوقت آخر) لو قال لوضوء آخر لكان
 أولى ايم الوضوء على الوضوء في وقت واحد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) اخرجته الديلى
 في مسند الفردوس (قوله كتب في ديوان الشهادة) الديوان بالكسر ويفتح مجمع الصحف
 والكتاب يكتب فيه اهل الجيش واهل العلية واقل من وضعه عمر رضى الله عنه قاموس
 فالمراد انه يكتب اسمه مع اسمائهم في سجل كتابتهم والمراد منه وبما قبله ان يعطى نوابهم وان
 تفاوتت الكيفيات (قوله حشره الله محشر الانبياء) بكسر الشين وتفتح هـ لاجتماع اى
 واذا اجتمع معهم في مجدهم لا يضام لان مصاحب الكرام لا يضام (قوله ولما ذكره الفقيه ابو
 اللبث في مقدمته) ذكره المصنف في كبره قال في المقاصد الحسنة حديث قراءة انا نزلنا عقب
 الوضوء لا أصل له انتهى ويعنى به ما ذكر في المقدمة ولغظه يدل على وضعه
 (فصل في المكروهات) يقال كره الشيء يكرهه من باب جمع كرها ويضم وكراهية بالتخفيف
 والتثنية ديداذا لم يحبه قاموس والمكروه عند الفقهاء نوعان مكروه تصريحا وهو المنجل عند
 اطلاقهم الكراهة وهو مترك واجب ويثبت بما يثبت به الواجب كما في الفتح ومكروه تنزيها
 وهو مترك أولى من فعله وكثيرا ما يطعنونه فلا بد من النظر في الدليل فان كان نهيًا ظنيًا يحكم

بكرهة التحريم مالم يوجد صارف عنه الى التنزيه وان لم يكن الدليل غيا بل كان مفيدا للترك
 الغير الجازم فهي تنزيهية قاله صاحب البحر ثم المكروه تنزيها الى الحل اقرب اتفاقا كما
 في استحسان البرهان وأما المكروه ومحرما فعند محمد هو حرام ولم يطلقه عليه لعدم النص
 الصريح فيه والمشهور عنهما انه الى الحرام اقرب بمعنى انه ليس فيه عقوبة بالنار بل بغيرها
 كحرمان الشفاعة وفي التلويح من بحث القسوة المكروه ومحرما يستحق فاعله محذور دون
 العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة والواجب في رتبة المكروه ومحرما اه وقال الزيلعي من
 بحث حرمة الخيل القريب من الحرام ما تعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار بل
 العتاب كترك السنة المؤكدة فانه لا يعلق به عقوبة النار ولا يكتفى به الحرمان من شفاعة
 النبي المختار صلى الله عليه وسلم (قوله ضد المحبوب) مراده ما يميم المحبوب الواجب التدخل
 كراهة التحريم (قوله والادب) فيه منافاة لما قدمه اول الآداب من أن الادب لا يلام على
 تركه ومن جملة عدم التكلم والاستعانة وجعل الكراهة هنا تقابله وفيها اللوم وجعل الاستعانة
 والتكلم بكلام الناس مكروهاين فليتنامل (قوله فلا حصرها) تفريع على قوله فيكره
 للموضي وقوله سنة أشياء بالنصب بالنظر للشرح لانه معمول بقوله بهذا (قوله لانه
 للتقريب) اي عذاه سنة للتقريب للمبتدى (قوله الاسراف في صب الماء) الاسراف العمل
 فوق الحاجة الشرعية في فتاوى اللجنة يكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد المستنون
 والقدر المأمور به في الخبر شرار أمي الذين يسرفون في صب الماء اه وفي الدرر ويكره
 الاسراف فيه تحريم ما لوجاء النهر او الماء لولاه اما الموقوف على من يتطهر به ومنه ماء المدارس
 فحرام اه (قوله فقال في الوضوء سرف) الذي في رواية أحمد وأبي يعلى والبيهقي في شعبه
 وابن ماجه في سننه فقال أوفى الوضوء بزيادة الواو العاطقة على مقدار تقديره أنقول هذا وفي
 الوضوء سرف (قوله والتقير) هو عدم بلوغ الحدة المستنون فلو اقتصر على ما دون الثلاث
 قيل بأنهم وقيل لا وقيل بأنهم بالاعتقاد واعلم انه نقل غير واحد الاجماع على عدم التقدير في ماء
 الوضوء والغسل بل هو بقدر الكفاية لاختلاف طباع الناس وعن عائشة جرت السنة عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع ثمانية أرتال وفي الوضوء رطلان اه
 وهما مقداران ربع الصاع (قوله يجعل الغسل مثل المسح) بأن يقرب الغسل الى حد الدهن
 لكن لا بد من أن يقطر ولو قطرتين حتى يكون غلا ولا فلا يصح الوضوء أم لا (قوله ويكره
 ضرب الوجه) أي تنزيها ومثله غيره من بقية الأعضاء كما في الدرر (قوله لمنافاته شرف
 الوجه) ولان فيه انتضاح غسل الماء المستعمل فاتحز عنها أولى ولا يغمس عينيه ولا يقبض
 فيه شديدا بحيث تشكك حرة الشفتين ومحاجر العينين أي أطراف الاجفان ومنايات الهلب
 لوجوب اتصال الماء الى ذلك المحل حتى لو بقيت منه لمعة لم يصبها الماء لا يصح الوضوء كما في
 الحلبي (قوله فيلقبه برفق عليه) أي يرسل الماء على الوجه من أعلى الجهة برفق ثم يدلك به
 (قوله ويكره التكلم بكلام الناس) مالم يكن الحاجة تفوته بتركه قاله ابن امير طاج (قوله لانه
 يشغله عن الادعية) ولاجل تخصيص الوضوء من شوائب الدنيا لانه مقدمة العبادة وذكربعض
 العارفين ان الاستحضار في الصلاة يتبع الاستحضار في الوضوء وعدمه في عدمه (قوله ويكره

(و) بما يكره المكروه
 ضد المحبوب والادب
 فيكره (للمتوضي) ضد
 ما استحب من الآداب
 فلا حصر لها بعدها (سنة
 أشياء) لانه للتقريب فتمها
 (الاسراف في صب الماء)
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تسرفوا في الماء وهو يتوضأ
 ما هذا السرف يابسه فقال
 في الوضوء سرف قال نعم
 وان كنت على نهر جار
 ومنه ثابث المسح بماء
 جسيدي (وللتقير) يجعل
 الغسل مثل المسح فيه لان
 فيه تقويت السنة وقال
 عليه السلام خير الامور
 اوساطها (و) يكره ضرب
 الوجه به لمنافاته شرف
 الوجه فيلقبه برفق عليه
 (و) يكره التكلم بكلام
 الناس لانه يشغله عن
 الادعية (و) يكره

(الاستعانة بغيره) لقول عمر رضي الله عنه رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماء لوضوئه فبادرت ان اسقي له فقال ما
 يا عمر فاني لا اريد ان يعينني على صلاتي احد (من غير عذر) لان الضرورات تنبيح لمخطورات فكيف بما لا يحظر فيه وعن الامام
 الويرى انه لا بأس به فان الخادم كان يصب على النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) في أوصاف الوضوء وقد ذكرها بعد بيان
 سببه وشروطه وحكمه ورصده ففان (الوضوء على ثلاثة أقسام الاول) منها انه (فرض) كما قدمنا من قبله والمراد
 بالقرض هنا الثابت بالقطعي وأما المحدث والمقتدرة وما يقوت الجواز بقوته ليشمل القرض الاجتهادي كربع الرأس
 ونزات آيته بالمدينة وقد فرض ٥٤ بمكة (على المحدث) اذا اراد القيام (للصلاة) كما أمر الله تعالى (ولو كانت) الصلاة

(نقلا) لان الله لا يقبل
 صلاة من غير طهور كما تقدم
 وهو بفتح الطاء وقال بعضهم
 الاجودضه (و) كذا
 (الصلاة الجنازة) لانها صلاة
 وان لم تكن كاملة (و) مثلها
 سجدة التلاوة (و) كذا الوضوء
 فرض (لمس القرآن ولو آية)
 مكتوبة على درهم او حائط
 لقوله تعالى لا يمسه الا
 المطهرون وسواء المكتوبة
 والبياض وقال بعض
 مشايخنا انما يكره للمحدث
 من الموضع المكتوب دون
 الحوائث لانه لم يمس القرآن
 حقيقة والصحيح ان مسها
 كس المكتوب ولو بالفارسية
 يحرم مسه اتفاقا على الصحيح
 (و) القسم (الثاني) وضوء
 (واجب) وهو الوضوء
 (للطواف بالكعبة) لقوله
 عليه السلام الطواف
 حول الكعبة مثل الصلاة
 الا انكم تسلمون فيه
 فن تكلم فيه فلا يتكلم
 الا بغيره ولم يكن صلاة

(الاستعانة الخ) تقدم ما فيه وانه لا بأس به او اما حديث عمر فضعيف ولا يقاوى غيره مما يدل على
 ثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم أفاده بعض الحقين
 (فصل) في أوصاف الوضوء (قوله الوضوء على ثلاثة أقسام) العدد لا يقيد الحصر فلا ينافي
 انه قد يكون مكروها كالوضوء على الوضوء قبل تبدل الجلس الاول او ادائه عبادة لا تصح بدونه
 به وقد يكون حراما كما اذا كان ذلك من ماء الوقف والمدامس (قوله والمراد بالقرض هنا
 الثابت بالقطعي) فالمراد بالوضوء من حيث هو بقطع النظر عن اجزائه (قوله والمقتدرة) عطف
 تفسير (قوله فهو ما يقوت الجواز بقوته) اي فالمراد بالقرض بالنظر الى به القرض الاصح وهو
 ما يقوت صحة الشيء اذا عدم قيم القطعي بالنظر الى اصل الفعل والمسح والعمل بالنظر الى
 المقدار ولذا قال المصنف ليشمل الخ (قوله اذا اراد القيام) اي الشروع فليس المراد به ضد
 القعود فان المراد بالصلاة ما يعم النافلة وهي تصح من قعود (قوله وهو بفتح الطاء) الطهور
 المصدر واسم ما يطهر به او الطاهر المطهر قادموس (قوله ومثلها سجدة التلاوة) لقراءتهم يشترط
 لها ما يشترط للصلاة (قوله ولم يكن صلاة حقيقة) يعني انه لما أشبه الصلاة من وجه دون وجه
 قلنا وجوب الطهارة وعدم توقف صحته عليها (قوله فيجب بتركه دم في الواجب) اعلم انه اذا
 طاف القرض محدثا فوجب دم وان كان جنبا فبدنه واذا طاف الواجب كالوداع والنفل محدثا
 فصدقة وجنبا قدم فقوله فيجب بتركه اي الوضوء في الواجب دم لا يتم فليتنامل (قوله كس
 الكتب الشرعية) فهو الفقه والحديث والمقائد في تطهرها تعظيما طال الحلو الى اغناها هذا
 العلم بالتعظيم فاني ما أخذت الكاغدا لبطهارة والسرخصي حصل في ليلة داء البطن وهو
 يكرر درس كتابه فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة اه من الشرح (قوله الا التفسير) اي فلا
 يرخس ولو كان التفسير اكثر وهو صادق بان يكون فرضا او واجبا لان عدم الرخصة بهما معهما
 فقول المصنف وهو يقتضي الخ فيه تأمل ونقل العلامة فوح عن الجوهر والسراج ان كتب
 التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها وله ان يمس غيرها بخلاف المصحف لان جميع ذلك تبع
 له اه (قوله للنوم على طهارة) ظاهره انه لا يأتي بذلك المكتوب الا اذا أخذ النوم وهو متطهر
 ولو تطهر ثم اضطجع را حداث فنام لا يكون آتيا به (قوله واذا استيقظ منه) مبادرة للطهارة
 (قوله لحديث بلال) حاصل معناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى مناما انه دخل الجنة
 وبلال امامه يسبح خشعة فعاله فسأله عن ذلك فقال اني كلما حدثت أوضأ واصلي ركعتين

حقيقة لم توقف صحته على الطهارة فيجب بتركه دم في الواجب وبدنه في القرض للنجاسة وصدقة في النفل وسئل

بترك الوضوء كما ذكر في محله (و) القسم (الثالث) وضوء (منسوب) في أحوال كثيرة كس الكتب الشرعية ورخس مسها
 للمحدث الا للتفسير كذا في الدرر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم الثاني ونسب الوضوء (للتوضوء على
 طهارة و) ايضا (اذا استيقظ منه) اي النوم (و) عهده (للمداومة عليه) لحديث بلال رضي الله عنه (والوضوء على الوضوء)

وسئل بعض الافاضل هل يلبيس في الجنة نعال فأجاب نعم مستدلاً بهذا الحديث (قوله اذا
تبدل مجلسه) او أدى بالاول هبادة مقصودة من مشروعية الوضوء (قوله وبعد كلام غيبة)
لا حاجة الى تقدير مضاف لان الغيبة حقيقة في ذكر الاخ وقوله بذ كراخ تصوير للغيبة وقوله
في غيبته الاولى حذفه لانها كذلك في الحضور ولا تسمى غيبة الا اذا كان صادقا فيها واما اذا
كانت كذبا فبها تان قال الخافن وهو اشتد من الغيبة وكما تكون بالقول تكون بغيره من كل
ما يفهم منه المقصود وكما يحرم ذكرها بالاسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها وتباح عند
الشكوى من الظالم لمن له قدرة على انصافه وعند الاستعانة به على تغيير المنكر ورد العاصي
الى الصواب وعند الاستقانة بان يقول للمعتق ظلمي فلان يكذب أو زوجي يفعل كذا وكذا وعند
تحذير المسلمين من الشر كبيان جرح المروجين من الرواة والشيوخ وكالاخبار عن العيب
عند المشاورة في مصاهرة انسان أو معاملته أو المسافرة معه وكالاخبار بعيب ما يشتريه وهو
لا يعلم به بل يجب وعند ذكر الفاسق بما يجاهر به لا بغيره وعند التعريف بما اشتبه به من الالقاب
كالاغش والاعرج وعند الشفقة على المخطأ وعند عدم التعيين فهي غائية (قوله وكذب
الخ) وأما التعريض بالكذب لغير ضرورة فيل يحرم لان اللفظ ظاهره الكذب وان احتمل
الصدق وقيل لا يحرم لانه ليس بكذب لانه مما يحتمل اللفظ واعلم ان الاستعارة تفارق الكذب
من وجهين أحدهما البناء على التأويل والثاني نصب القرائن على ارادة خلاف الظاهر فهو
وأيت أسدافي الحمام بخلاف الكذب كذا في شرح شريعة الاسلام (قوله اختلاق ما لم يكن)
أي افتراؤه يقال خلق الافك واختلقه وتخلقه افتراه وتخلق الكلام صنفه أفاده في القاموس
(قوله واصلاح ذات البين) وأما منع الظالم من المظلوم ففي معنى الصلح بين اثنين وبعضهم جعله
رابعا (قوله تمام المضرب) لم يذكر هذا المعنى الجدي في القاموس وانما قال الترمذي رفع الحديث
اشاعله وافسادا وذكره معنى آخر اه (قوله وبعد كل خطيئة) منها الشتمية والنفاق
والتماق والشتيمة هي السب في الوجه كما في فتح الباري والنفاق ترك المحافظة على أمور الدين
سرا ومراعاتها علنا وأما التماق فهو الود واللفظ وان يعطى باللسان ما ليس في القلب قاموس
وفي شرح التحفة للعيني هو اللطف الشديد الخارج عن العادة وقال المناوي هو الزيادة
في التودد وما ينبغي ليستخرج ما عند الانسان وفي مجمع الانهر التماق مذموم بخلاف التواضع
فانه محمود ومن الخطايا المداينة وهي ترك الدين لاصلاح الدنيا وأما المداينة فهي بذل الدنيا
ومنه حسن المعاشرة والرفق لاصلاح الدين والدنيا أوهما معا وهي مباحة وربما استجبت اه
(قوله اقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا الخ) فيه نظر فانه يدل على ان المندوب لا يغسل
الفصل لا الوضوء وبه ربح الحلبي في الشرح الكبير على المنية قاله السيد (قوله ومن حمله
فليتوضأ) أخذه الامام أحمد فأوجبه فينبى الوضوء خروجاً من الخلاف وعمل بالحديث (قوله
وقبل غسل الجنابة) الظاهر أن الحوض والنقاس كالجنابة كذا بحثه بعض الافاضل (قوله
وليجنب عند ارادة كل الخ) اما الوضوء بين الجاهلين وعند النوم فالمراد به الشرعي في قول
أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور وكما في شرح البخاري للبدر العيني والمحافظة ابن
عمر لما رواه البخاري عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب

اذا تبدل مجلسه لانه نور
على نور واذا لم يتبدل فهو
اسراف وقيد بالوضوء لان
الفصل على الفصل والتميم
على التيمم يكون مبنيا
(وبعد) كلام (غيبة)
بذكر كذا حال بما يكره في
غيبة (وكذب) اختلاق
ما لم يكن ولا يجوز الا في
نحو الحرب واصلاح ذات
البين وارضاء الاهل (ونجاسة)
التمام المضرب والتيمم
والنجاسة السبابة بنقل
الحديث من قوم الى قوم
على جهة الافساد (و) بعد
(كل خطيئة وانشاد شعر)
فيسح لان الوضوء يكفر
الذنوب الصغار (وقهقهة
خارج الصلاة) لانها حدث
صورة (وغسل ميت وجهه)
اقوله صلى الله عليه وسلم
من غسل ميتا فليغسل ومن
حمله فليتوضأ (ولو قتل
كل صلاة) لانه أكل
لشأنها (وقبل غسل
الجنابة) لورود السنة به

(والجنب عند) ارادة (الكل وشرب ونوم و) معاودة (وطاء والغضب) لانه يطفئه (و) لقراءة (قرآن و) قراءة (حديث وزوايته)
تعظيم الشرفهما (و دراسة علم) شرعي ٥٦ (واذان واقامة خطبة) ولو خطبة نكاح (وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيما

لحضرته ودخول مسجده
(ورقوف بعرفة) لشرف
المكان ومباهاة الله تعالى
الملائكة بالواقفين بها (والاسمي
بين الصفا والمروة) لاداء
للعباداة وشرف المكانين
(و) بعد (أكل لحم جزور)
للقول بالوضوء منه خروجا
من الخلاف ولذا عممه فقال
(وللخروج من خلاف)
سائر (العلماء) كما اذا مس
امرأة (أو فرجه يطن كنهه
لتكون عبادة صحيحة
بالاتفاق عليها استبراء
لدينه هكذا جعت وان
ذكر بعضها بصفة السنة
في محله للفائدة التامة
بتوفيق الله تعالى وكرمه
(فصل) هو طائفة من
المسائل تغيرت احكامها
بالنسبة لما قبلها (ينقض
الوضوء) النقص اذا اضيف
الى الاجسام كنقض الحائض
براديه ابطال تأليهها واذا
اضيف الى المعاني كالوضوء
براديه اخراجها عن اقامة
المطلوب بها والنواقض جمع
ناقضة (اثنا عشر شياً) منها
(ما خرج من السيلين) وان
قل سعى القبل والدبر سيلاً
لكونه طريقاً للخارج وسواء
المعتاد وغيره كالودودة والحصاة
(الاربع القبل) الذي ذكر

غسل فرجه وتوضأ للصلاة ولا جدوسم والاربعة وابن حبان والحاكم والبيهقي في السنن
الكبرى اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً زاد ابن حبان ومن بعده فانه
أنشط للعود وقال أبو يوسف لا يستحب بينهما وله على ذلك دلائل حلت على بيان الجواز جمعاً بين
الروايات وصحى الطحاوى على ان الامر بالوضوء في كل من معاودة الاهل والتوم منسوخ
واما الوضوء عند ارادة كل أو شرب فالمراد به اللغوي لما روى الطحاوى وأبو داود وابن ماجه
عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد ان يأكل وهو جنب
غسل يديه قال في شرح المشكاة وعليه جمهور العلماء وفي الخاتمة الجنب اذا أراد ان يأكل
أو يشرب المستحب له أن يغسل يديه وفاه وان ترك لأبأس به ولفظ خزائن الاكل وان ترك
لا يضرة وفي منية المصلي اذا أراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل يديه وفاه ثم يأكل
أو يشرب لانه يورث الفقرا هـ اى لان الاكل والشرب بدون ما ذكر سبب للفقر قال ابن امير حاج
(قوله والغضب) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خاق من النار
وانما اطينا النار بالماء فاذا غضب أحدكم فليتوضأ رواه الامام احمد وابوداود في الادب اى ولو
كان متوضئاً فان اشتد الغضب ندب له الغسل قاله في مواهب القدير (قوله وقراءة حديث)
هى المتعارفة الآن من التسليم على ما فيه من فقه وغريب ومشكل واختلاف ولغة واعراب
(قوله وروايته) هى مجرد ذكر الاسناد والمقت (قوله وشرف المكانين) الصفا والمروة (قوله
للقول بالوضوء منه) هو قول الامام احمد (قوله وللخروج من خلاف سائر العلماء) ظاهره ولو
غير الاربعة (قوله كما اذا مس امرأة) اى مشتتة غير محرمة فانه مس المحرم وغير المشتهة لا ينقض
اتفاقاً (قوله استبراء لدينه) اى طلباً لبراءة دينه من القول بالافساد

* (فصل) بمعنى فاصل او مفصول او ذو فصل مبتدأ او خبر (قوله هو طائفة من المسائل) اى
مطلقاً وتقييده في الشرح بالفقهية بخصوص المقام وزاد غير مترجمة بكتاب ولا باب (قوله
النقض الخ) فهو حقيقة في الاول مجاز في الثانى بجامع الابطال وقيل مشترك قاله السيد واصله
للاتفاق (قوله عن اقامة المطلوب بها) والمطلوب من الوضوء استبراء الصلاة ونحوها (قوله
منها ما خرج من السيلين) افاد ان الناقض الخارج لان الضده هو المؤثر في رفع ضده
وانما الخروج عنه لتحقيق الوصف الذى هو النجاسة لذات الخارج وشروط في هل الضد في ضده
لانه هو العامل لانه لا يوصف بطهارة ولا نجاسة لانه معفى من المعاني وازافة النقص اليه
ازافة الى عمله الهلة والاولى اضافة الحكم الى نفس الهلة (قوله وان كان ريحاً لا نجاسة فيه)
الاولى ان يقول وان كان ريحاً فليس منه نجاسة لانه يفيد عفو فيه ان ريح الدبر نجاسة
وليس كذلك كما افاده بعد ويحتمل ان المراد لا نجاسة فيه اى في القبل يريحه عليه اى يريحه حتى يكون
ناقضاً وهو الذى يفيد كلامه بعد (قوله فلا ينجس مبتل الثياب) والاستبراء منه بدعة (قوله
فينقض ريح المفضاة احتياطاً) الاولى الواو والمراد بهما من اختلطت لثبولها وغاها بخلاف
من اختلطت لثبولها ووطئها فلانقض بالريح الخارج من امامها على العصم وتحتص الاولى

والفرج (في الاصح) لانه اختلاج لاربع وان كان ريحاً لا نجاسة فيه وريح الدبر ناقضة بمرورها على النجاسة لان حكمين
عنها طاهرة فلا ينجس مبتل الثياب عند العلماء فينبقض ريح المفضاة احتياطاً والخروج يصدق بظهور البلية على رأس الفرج

ويحكمين آخرين أحدهما انه لا تحل ان طائفتها ثلاثا بوط. الثاني ما لم تحبل لاحتمال الوطء في
 الدبر والثاني حرمة جماعها الا ان يمكنه الوطء في القبل بلا تعدي في الهندية عن المحيط. قد من
 النواقض سقوطه من أعلى اه قال بعض الفضلاء واهله لعدم خلوه عن خروج خارج غالبيا
 وهو لا يشعر والخنفى غير المشكل فرجه الاخر كالجرح وهو المعول عليه والمشكل ينتقض
 وضوءه بمجرد الظهور من كل (قوله ولوا الى القلفة) بقصات وبوزن غرته وهي ما يقطع في الختان
 (قوله لعدم خلوه) اي المولود المعلوم من المقام واحال الولادة (قوله ظاهرا) اي في الظاهر اي
 ان الغالب ان لا يخلوا النفاس عنه فنزل الغالب منزلة المتحقق (تنبيه) * ما سال من السبيلين
 انما بعد ناقض الطهارة الحي اما الخارج من الميت بعد تغسيله في غسل ولا يعاد الغسل (قوله وفي
 غير السبيلين) تجا وزا نجاسة الى محل الخ والمراد ان تجا وزه ولو بالعصر وما شأنه أن يتجا وز لولا
 المانع كالموت علقته فامثلة ثلاث بحيث لو شقت اسال منها الدم كذا في الحلبي (قوله الى محل)
 اعم من العضو والثوب والمكان (قوله يطلب تطهيره) بالغسل او المسح فينظم الموضع الذي
 سقط عنه حكم التطهير بعد ذكره ابن الكمال (قوله ولونديا) فاذا نزل الدم الى قصبة
 الانف نقض صرح به في المخرج وغيره لان المبالغة بايضال الماء اليها في الاستنشاق اغبر
 الصائم مسنونة وفي البدائع اذا نزل الدم الى صماخ الاذن يكون حدثا اه وليس ذلك
 الا لكونه يشدب مسجبه في الوضوء ويجب غسله في الغسل (قوله فلا ينقض دم سال في
 داخل العين الخ) وهذا ما سال في باطن الجرح الى الجانب الاخر وحقيقة التطهير
 فيها ممكنة وانما سقط حكمه للخرج (قوله كما الشدي والسرة الخ) قال في البحر
 الجرح والنقطة وماء السرة والشدي والاذن والعين اذا كان له سواه في الاصح أي في النقض
 والظاهر ان القيد راجع الى الاربعة الاخيرة وعن الحسن ان ماء النقطة لا ينقض قال الحلواني
 وفيه توسعة لمن به جرب أو جدرى أو مجمل بالجلم وهو ما يكون بين الجلمد والاعم وفي الجوهره
 عن ابننا يسع الماء الصافي اذا خرج من النقطة لا ينقض وفي المغرب هي بفتح النون وكسر
 الفاء وزن كلمة الجدرى وبكسر النون وهو كون الفاء القرحة التي امتلأت وحن قشرها
 والتحريك لفة فيم اذ كره العلامة نوح وفي التبيين ولو كان بعينه رمدا وعش يسيل منها
 الدموع قالوا يؤخر بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون صديدا أو قححا قال العلامة
 الشافعي في حاشيته عليه قال الشيخ كمال الدين في فصل المستحاضة وأقول هذا التعليل يقتضي
 أنه امر استحباب فان الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض اذا اليقين
 لا يزول بالشك والله تعالى اعلم نعم اذا علم انه صديد او قحج من طريق غلبة الظن باخبار الاطباء
 او علامة تعاقب على ظن المبتلي يجب وفي المنية روى عن محمد أنه قال الشيخ اذا كان في عينه
 رمدا ونسيل الدموع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلاة لاني أخاف أن يكون ما يسيل منها
 صديدا فيكون صاحب عذراه ونقل شارحها عن الكمال ما نقله عنه الشافعي ثم قال شارحها
 ومما يشهد لهذا اي لكونه امر استحباب ما في شرح الزايد عقيب هذه المسئلة وعن هشام
 في جامعه ان كان قححا فيك المستحاضة والاف كالعصاة وأما قواهم ماء الجرح والنقطة وماء
 السرة والشدي والعين والاذن ان كان له سواه ينبغي أن يحمل على ما اذا كان الخارج من

(و) يتقضه (في طعام أو ماء)
 و ان لم يتغير (أو علق)
 هو سوداء محترقة (أو مorte) أي
 صفراء والنقض باحده هذه
 الاشياء (إذا ملا القم)
 لتجسه بما في قعر المعدة وهو
 مذهب العشرة المبشرين
 بالجنة ولان النبي صلى الله
 عليه وسلم فاقنوضا قال
 الترمذي وهو أصح شيء في
 الباب واقوله صلى الله عليه
 وسلم بعد الوضوء من سبغ
 من اقطار البول والدم
 السائل والقيء ومن دسعة
 قمل القم ونوم مضطجع
 وقهقهة الرجل في الصلاة
 وخروج الدم (وهو) أي
 حذمل القم (ما لا يطبق
 عليه القم لا يتكلف على
 الاصح) من التفاسير فيه
 وقيل ما يمنع الكلام
 (ويجمع) تقديرا (متفرقا
 التي

العين . تغيرا بسبب ذلك اه وفي الفتح عن التجميع القرب في العين اذا سال منه ماء نقض لانه
 كالجرح وليس يدمع وهو بالتصريك ورم في الما قاه وضبطه في الدر بفتح فسكون قال وهو عرق
 في العين يسقي ولا ينقطع اه قلت وهل يجري في دمع العين الصافي ما جرى في ماء النقطة من
 الخلاف والظاهر نعم لعدم الفرق قال العارف باقعه سيدى عبد الفى التالبسى وينبغي أن يحكم
 برواية عدم النقض بالصافي الذي يخرج من النقطة في كى الحصة وأن ما يخرج منها لا ينقض
 وان تجاوزه الى محل يلحقه حكم التطهير اذا كان ماء صافيا أما غير الصافي بأن كان مختلوطا بدم
 او قيح او صديد فانه ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوزه العصابة والالم ينقض مادامت الورقة
 في موضع الكى معضبة بالعصابة وان امتلأت دما او قيما لم يسئل من حول العصابة أو ينفذ
 منهم ادم او قيح سائل وأما ظهوره من غير أن يجاوزها فذلك من الجر ح نفسه وهو غير ناقض
 ولو حل العصابة فخرج الورقة والخارقة فوجد دما او قيما لولا الرباط لسال في غالب ظنه
 اتقض وضوءه في الحال لا قبل ذلك لكون النجاسة انقصت عن موضعها أما قبل حلها
 فالنجاسة في موضعها لم تنفصل ولولم يكن قطع السيلان حقيقة او حكما كقطعه بالربط فهو
 معذور والا لا حق لو كان لا يتنجس العذر الا بالربط أو الحشو وجب ذلك نقله السيد (قوله وان لم
 يتغير) أشار به الى أنه لا فرق بين انواع التي سواء قام من ساعتها ام لا وقال الحسن اذا تناول
 طعاما او ماء ثم قام من ساعتها لا ينقض وضوءه لانه طاهر حيث لم يستحل والذي اتصل به قليل
 فيه فلا يكون حذما فلا يكون نجسا وكذا الصبي اذا ارتضع وقام من ساعتها لا يكون نجسا
 والصحيح انه حدث ونجس في السك كما في الحلبي قبل وقول الحسن هو المختار كما في الفتح قال
 الرازي وحمل الاختلاف اذا وصل الى معدته ولم يستقر أمالوقاه قبل الوصول وهو في المرىء
 فانه لا ينقض اتفاقا (قوله هو سوداء محترقة) قال في الشرح تفسير للعالم هو ما اشتدت حرته
 وجدوهى سوداء محترقة اه قال السيد وان كان ما تمس النقض وان لم يلا القم عند الامام خلافا
 لمحمد هذا اذا كان صاعدا من الجوف وأما اذا كان نازلا من الرأس نقض قل أو كثر باتفاق
 اصحابنا اه عني (قوله اذا ملا القم) انما اشترط مل القم في التي واعتبر السيلان في غيره
 لان القم يجاذب فيه دليلان أحدهما يقتضي كونه ظاهرا والآخر يقتضي كونه باطنا حقيقة
 وحكما أما الحقيقة فلا نه اذا فتح فاه يظهر واذا ضم يطن وأما الحكم فلا نه يفترض غسله في
 الغسل بخرى عليه حكم الظاهر واذا ابتلع الصائم ريقه لا يفسد وضوءه بخرى عليه حكم الباطن
 فوفرنا على الدليلين حكمهم ما قلنا اذا كثر نقض فاعتبر خارجا وان قل لا ينقض فاعتبر باطنا
 فيه يرتفع الريق (قوله بما في قعر المعدة) بفتح الميم واسكان العين قاله في الشرح (قوله ومن
 دسعة قمل القم) قال في القاموس الدسع كالتع كالتع والقيء والدم والدمعة ايضا
 الطبيعة والحقنة والمائدة الكريمة والقوة اه مختصرا فحينئذ يكون معنى الدسعة التي هو وصفه
 بكونه يلا القم احترازا عن القليل أو بمعنى الدفعة وانما ذكره بعد التي لادفع توهم انه لا ينقض
 الا ما كان كثيرا فاحشا (قوله وقهقهة الرجل في الصلاة) قيد الرجل اتفاقا لان المرأة كذلك
 بخلاف الصبي (قوله وخروج الدم) اهل المراد منه خروجه من السيلان فيغير قوله في صدر
 الحديث والدم السائل فان المراد به أن يكون من غير ما يكون دليلا على ان الخارج غير

(إذا اتحدت سببه) عند محمد وهو الاصح فينقض ان كان قد رمل القم وقال أبو يوسف ان اتحد المكان وما فهم النائم ان نزل من الرأس فهو ظاهر اتفقا وكذا الصاعد من الجوف على المقتضى به وقيل ان كان أصفر أو متنافه ونجس (و) ينقضه (دم) من جرح بقمه (غلب على البزاق) أي الريق (أو ساواه) احتياطاً ويعلم باللون فالأصفر مغلوب وقيل الحمرية مساو وشديد ها غالب

والنازل من الرأس ناقض يسيلانه وان قل بالاجماع وكذا الصاعد من الجوف رقيقا وبه أخذ عامة المشايخ (و) ينقضه (نوم) وهو فترة طبيعية تحدث فتنزع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل بسلامتها وعن استعمال العقل مع قيامه وهذا اذا (لم يتمكن فيه المقعدة) يعنى المخرج (من الارض) باضطجاع وتورث واستلقاء على القفا ولو كان هريضا يصلى بالاعياء على الصحيح وانقلاب على الوجه لزوال المسكة والناقض الحدث للإشارة اليه بقوله صلى الله عليه وسلم العيان وكاء الله فاذا نامت العيان انطلق الو كاء وبه التنبيه على أن الناقض ليس النوم لانه ليس حدثا وانما الحدث ما لا يتخلو عنه النائم فأقيم السبب الظاهر مقامه والنعاس الخفيف الذى يسمح به ما يقال عنه لا ينقض والا فهو الثقيل ناقض (و) ينقضه (ارتفاع مقعدة) قاعد (نائم) على الارض (قبل اتبائه وان لم يسقط) على الارض (في

المعتاد ينقض ويراجع (قوله اذا اتحدت سببه) وهو الغشيان مصدر غشت نفسه بالثلثة اذا جاشت وهاجت (قوله وهو الاصح) هو قول محمد (قوله وقال أبو يوسف الخ) اعتبر أبو يوسف اتحد المجلس لان المجلس أثر في جمع المتفرقات ولم يذ كر حكم الفرع في ظاهر الرواية واتفقا انهما لو اتحد انقض أو اختلفا لم ينقض (قوله وما فهم النائم الخ) احتزر به عن ما فهم الميت فانه نجس (قوله وكذا الصاعد من الجوف على المقتضى به) ظاهره ولو كان بحيث لو جمع للام القم (قوله العيان وكاء الله) قال في النهاية اصله ستة بوزن فرس وجمعه استاء كافر اس فحذفت الهاء وعوضت عنها الهمزة فقل است فاذا ردت الهاء وهى لامها وحذفت العين التى هى التاء فحذفت الهمزة التى جى بماء عوضا عن الهاء فقبل سه بفتح السين ويرى في الحديث وكاء الله اه وفي قوله العيان وكاء الله تشبيهه بليغ بقم الزق على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الو كاءه تحصيل واستعمال العينين في البقطة مجاز هزل علاقته التلازم لانه يلزم من انقضاءهما البقطة وحل الو كاء على العينين من التشبيه بالمليخ سواء كانا مع البقطة أو باقيا على معناه ما أو من باب الكناية أى البقطة أو العيان كرباط الدبر اه مدابغى في حاشيته على الخطيب واعرابه بالحركات على الهاء لان الام الكلمة (قوله وانما الحدث ما لا يتخلو عنه النائم) صححه في السراج واختاره الزيلعي مقتصر عليه وحكى في التوشيح الاتفاق عليه وتفرع على الخلاف ما ذكره العلامة الشلبى في حاشية الزيلعي ونصه سئلت عن شيخه انقلات ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح أن النوم نفسه ليس بناقض وأن الناقض ما يخرج ومن ذهب الى أن النوم نفسه ناقض لزمه نقض وضوءه من به انقلات ربح بالنوم والله تعالى أعلم اه (قوله الذى يسمع به) الباب ٥٥٠ فى مع وقوله ما يقال أى أكثر ما يقال قال في الحاشية النعاس لا ينقض الوضوء وهو قيل نوم لا يشبهه عليه أكثر ما يقال ويجرى عنده اه وظاهر المصنف كالحاشية انه لا يشترط الفهم والذى في الفتح عن الدقاق والرائت ان كان لا يفهم عاقبة ما قيل عنده كان حدثا وان كان لا يفهم حرفاً وحرفين يعنى كلمة أو كلمتين لا اه ويظهر الفرق بين العبارتين في سماع غير لفظه والظاهر اعتبار السماع فقط (تنبيه) لانقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلا يحتاج أن يقال نومهم غير ناقض كما في القهستاني فانه يقتضى تخصيص عدم النقص به فوضوهم تشريع للام لكن ينبغي أن يستثنى اغماؤهم وغشيهم فانهم ناقضان على ما في المبسوط أفاده السيد وغيره ويبحث فيه بعض الحذاق بأنه اذا كان الناقض الحقيقي المتحقق غير ناقض فالحكمى المتوهم أولى على أن ما في المبسوط ليس بصريح ولو سلم فيعمل على أنه رواية (قوله وينقضه ارتفاع مقعدة الخ) فقيل ان اتبته كما سقط فلا ينافى نقض وان استقر نائما ثم اتبته انقض لوجود النوم مضطجعا هذا قول الامام قال في التبيين وهو الظاهر وفي الفتح وعليه الفتوى وفي المصمرات عن الزاد وهو الصحيح في رواية الحسن وبه جزم في السراج (قوله وهو مرض يزيل القوى) بسبب امتلاء

الظاهر من المذهب لزوال المقعدة (و) ينقضه (اغماؤهم) وهو مرض يزيل القوى ويستعمل العقل (و) ينقضه (جنون) وهو مرض يزيل العقل ويزيد القوى (و) ينقضه (سكر)

وهو خفة يظهر أثرها بالتأجيل
وتعتمد الكلام لزوال القوة
الماسكة بظلمة الصدر وعدم
انتفاع القلب بالعقل
(و) ينقضه (قهقهة) مصل
(بالغ) عداؤهم وادوى
ما يكون مسموعا لجيرانه
والضحك ما يسمعه هودون
جيرانه يبطل الصلاة خاصة
والتبسم لا يبطل شيئا وهو
ما لا صوت فيه ولو بدت به
الاسنان وقهقهة الصبي
لا تبطل وضوءه لأنه ليس
من أهل الزجر وقيل تبطله
(يقظان) لأنهم على الأصح
(في صلاة) كاملة (ذات
ركوع وسجود) بالاصالة
ولو وجدت بالإيماء سواء كان
متوضئا أو متيمما أو مفتلا
في الصحيح لكونها عقوبة فلا
يلزم القول بتجزئة الطهارة
واحترزنا بالكاملة عن صلاة
الجنائز وتعبدة التلاوة
ما ورد النص فلا ينقض فيها
وان بطلنا (و) تنقض
القهقهة في الكاملة (و) لو
تعمد فاعلمها (الخروج بها
من الصلاة) بعد الجلوس
الاخير ولم يبق الا السلام
لوجودها في حرمة الصلاة كما في
يهود السهو والصلاة صحيحة
لتمام فروضها وترتبه واجب
السلام لا ينقضه (و) ينقضه
مباشرة فاحشة وهي (مس
فرج) أو دبر (بذكر من نصب

بطون الدماغ من الباطن البارد وتعمل القوى المدركة والمحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوبا
والغشى بفتح فسكون أو بكسر الشين المجبهة مع تشديد الياء نوع منه وكلاهما ناقض وأما القهقهة
فهو غير ناقض لحكمهم على العبادة بالهتة معه وان لم يكن مكلفا بالاطلاقه بالصبي لأن عقله
قد زال أفاده السيد (قوله وهو خفة الخ) قال بعضهم هو سرور يغلب على العقل بمباشرة بعض
الاسباب الموجبة له فيمنع الانسان عن العمل بوجوب عقله من غير أن يزيله ولذا بقي أهلا
للخطاب وقيل يزيله وتكليفه زجره والتحقق الاول كما في الجرح ولا فرق فيه بين السكر من محرم
أو مباح فهو كالانغماء الا انه لا يسقط عنه القضاء وان كان أكثر من يوم وليله لأنه يصنعه
بخلاف الانغماء (قوله يظهر أثرها بالتأجيل) هذا التمرين باتفاق هنا كما في الحلبي كما أنه
باتفاق في الايمان أن يمدى ويخلط في أكثر كلامه كما صرح به الزياحي في كتاب الحدود
واختلف في حقه في باب الحد فقال الامام هو أن لا يعرف الارض من السماء ولا الرجال من
النساء لأن الحد عقوبة يحتمل لدرتها فيه تسمية السكر وقالوا هو أن يمدى في كلامه لأنه هو
السكر في العرف قال في النهر ويقتضي النقض بأكل المشيشة اذا دخل في مشيشة اختلال
(قوله لزوال القوة الماسكة) علمه للغة الموصوفة بما بعده وادها وقوله وعدم انتفاع عطف على
زوال (قوله بالعقل) هو في الرأس وشعاعه في الصدر والقلب أو بالقلب فالقلب يمدى بنوره
لتدبير الامور وتميز الحسن من القبيح قاله في الشرح (قوله وينقضه قهقهة) هي ليست حدثا
حقيقية والالاسية توى فيها جميع الاحوال مع انها مخصوصة ببعضها وهو الموافق للقياس لأنها
ليست بخارج فحسب بل هي صوت كالبكاء والكلام وانما وجب الوضوء منها زجرا وعقوبة
وعليه جماعة منهم الدبوسي وقيل بل حدث وتظهر فائدة الخلاف في جواز من المحضف بعدها
فمن جعلها حدثا منع كسائر الاحداث ومن اوجب الوضوء عقوبة جوز قال في الجرح يذهب
ترجيح موافقة القياس لظاهر الاخبار التي هي الاصل في هذا الباب اذ ليس فيها الا الاصر
بإعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونها من الاحداث اه (قوله أو سهوا) هو فيه احدى
روايتين وبها جزم الزياحي لأن حالة الصلاة مذكرة بخلافها في النوم (قوله وهي ما يكون
مسموعا لجيرانه) ولو قل والمراد جيرانه في الصلاة ونحوهم (قوله وقيل تبطله) دون الصلاة وهو
مروي عن سامة بن شداد وعن أبي قاسم انها تبطلها فاعلم في الثاني له أن يبقى على صلاته وفيه أن
القهقهة ليست حدثا سهوا (قوله لأنهم على الصحيح) لأن قوله لا يوصف بالجنابة كاصبي لكن
تبطل صلاته لما ذكرنا وهو المذهب بجر (قوله في صلاة كاملة) ولو حكى كما اذا قهقهة في السهو
أو من سبقه الحدث بعد الوضوء قبل أن يبقى (قوله أو مفتلا في الصحيح) وعليه الجمهور كما في
الذخائر الاشرقية وقال عامة المشايخ لا تنقضه لأنه ثابت في ضمن الفصل فاذا لم يبطل المتضمن
بالكسر لا يبطل المتضمن بالفتح (قوله لكونه عقوبة) أي لا كونه احد ناقضية فلا يلزم القول
الخ أفاده في الشرح (قوله اورد النص) وهو ما روى مرسلنا ومسندا انه صلى الله عليه وسلم
قال من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة قال الكمال أهل الحديث اعترفوا بصحته
مرسلا وأما روايته مسندا فمن عدة من العصابة كابن عمرو وعبد بن أبي معبد والخزاعي وأبي
موسى الاشعري وأبي هريرة وأنس وجابر وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم أجمعين

بلا حائل يمنع حرارة الجسد وكذا مباشرة الرجاين والمرتين ناقضة * (فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) منها (ظهور دم لم يسيل عن محله) لانه لا ينحس جامدا ولا مائعا على الصحيح فلا يكون ناقضا (و) منها (سقوط لحم من غرسيلان دم) لطهارته وانفصال الطاهر لا يوجب الطهارة (كالعرق المذني الذي يقال له رسته) ٦١ بالفارسية كما في الفتاوى البرازية (و) منها

(خروج دودة من جرح واذن وانف) لعدم نجاستها ولقلة الرطوبة التي معها بخلاف الخارجة من الدبر (و) منها (مس ذكر) ودبر وفرج مطلقا وهو مذهب كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت ومداور التابعين كالحسن وسعيد والثوري رضي الله تعالى عنهم لانه رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه بدوي فقال يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة فقال هل هو الاضعة منك او مضغة منك قال الترمذي وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح (و) منها (مس امرأة) غير محرم لما في السنن الاربعة عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ والممس في الآية المراد به الجماع كفوا تعالى وان طلقوه من قبل أن يغسوه (و) منها (في لا يعلو القم) لانه من أعلى المعدة (و) منها (في) يلم ولو كان (كثيرا) لعدم تخلل النجاسة فيه وهو

والمرسل الصحيح حجة عندنا فلا بد من العمل به كما في البرهان وغيره (قوله بلا حائل يمنع حرارة الجسد) صادق بأن لا يكون حائل أصلا وبأن يكون حائل رقيق لا يمنع الحرارة وكما ينقض وضوءه ينقض وضوءها كما في القضية وقال محمد لا ينقض الوضوء الا بخروج مذى وهو القياس وجه الاستحسان أن المباشرة القاحشة لا تنجز عن خروج مذى غالباً والغالب كالتحقق وفي مجمع الانهر قوله أقيس وقوله ما أحوط

* (فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) * (قوله لانه لا ينحس جامدا ولا مائعا) ينحس بتشديد الجيم من النجس أي لا ينحس ما أصابه جامدا كان أو مائعا عند أبي يوسف وهو الصحيح فلو أخذ بقطن وأقي في الماء القليل لا يفسده وعن محمد في غير رواية الاصول انه نجس قال الحذادي والفتوى على قول الثاني فيما إذا أصاب الجامدات وعلى قول الثالث فيما إذا أصاب المائعات أقامه السيد (قوله فلا يكون ناقضا) لا يحسن ترتيبه على ما قبله بل يترتب ما قبله عليه لانه اذا لم يكن ناقضا فلا يكون نجسا (قوله لطهارته) أي اللجم أي في حق نفسه أما في حق غيره فنحس لان المنفصل من الحي ميتة (قوله كالعرق المذني) نسبة الى المدينة المنيرة لكثرة مياهها وبثرة نظهر في سطح البلدة تنفجر عن عرق يخرج كالدودة شيئا أوسداً فضول غليظة قاله السيد (قوله واقل الرطوبة التي معها) لكنها نجس ما وقعت فيه من المائعات (قوله مطلقا) ولو من غير الممس ولو كان المسوس مشتمس وسواء كان المس بياطن الكف أو بغيره بشهوة او لا وفي السيد ويستحب غسل يده ان كان مستنجيا بغير الماء وحديث بسيرة ضعفه جماعة وهو من مس ذكره فليستوا قال في الفتح والحق أن كلام من الحديثين لا ينزل عن درجة الحسن لكن يترجم حديث طاق وهو الذي ذكره المصنف أن أحاديث الرجال أقوى لانهم أحفظ للعلم واضبط ولذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد وقال ابن أمير حاج يمكن حمل حديث بسيرة على غسل اليدين وقد تقدم انه يستحب الوضوء للخروج من خلاف العلماء فان العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها (قوله والامس في الآية المراد به الجماع) فسميه ترجان القرآن وهو الذي قاله أهل اللغة قال ابن السكيت اللمس اذا قرن بالمرأة يراد به الجماع تقول العرب لمست المرأة أي جاءها فذكره السيد (قوله وهو طاهر) أي عندهم مطلقا لانه براق حقيقة والبراق طاهر لان الرطوبة ترقى أعلى الخلق فتصير براقا وفي أسفله تغلظ فتصير بلغما فلم يخرج من المعدة واثن خرج منها فهو لزج صقيل لا تخلله النجاسة وما يصل به منها قليل وهو في التي عفو ولا يرد ما اذا وقع البلغم في نجاسة حيث يتنجس لان كلامنا فيما اذا كان في الباطن وأما اذا انفصلت نجاته وازدادت رقة فتخلله النجاسة ولو كان مخلوطا بالطعام لا ينقض الا اذا كان الطعام غالبا بحيث لو انفرد ملا القم أما اذا كان مغلوبا أو مساويا فلا وفي صلاة الحسن العبرة للغالب ولو استويا يعتبر كل على حدة (قوله حتى تحقق رؤسهم) أي تحرك قال في القاموس

طاهر (و) منها (تمايل ناظم اجعل زوال مقعده) لما في سنن أبي داود وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء حتى تحقق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضئون (و) منها (نوم ممكن) من الارض (ولو) كان (مستند الى شيء) كحائط وسارية ووسادة بحيث (لو انزل) المستند اليه (سقط) الشخص فلا ينقض وضوءه (على الطاهر) من مذهب أبي حنيفة (فيهما) أي في المستثنين

هذه والتي قبلها الاستقرار بالارض فيما من خروج ناقض منه رواء أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو الصحيح وبه أخذ جماعة المشايخ وقال القدوري ينتقض وهو مروى عن الطحاوي (و) منها (نوم مضى ولو) نام (راكعاً أو ساجداً) إذا كان (على جهة) أي صفة (السنة) في ظاهر المذهب بأن أيدي ضيعه و جاني بطنه عن نخذه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه ٦٢ فإذا اضطجع استرخت مفاصله وإذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينتقض به وضوءه في الصحيح

وان لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض وضوءه (والله) سبحانه (الموفق) بحض فضلته وكرمه * (فصل ما يوجب) أي يلزم (الاغتسال) يعني الغسل وهو بالضم اسم من الاغتسال وهو تمام غسل الجسد واسم للماء الذي يغتسل به أيضا والضم هو الذي اصطلح عليه الفقهاء أو أكثرهم وان كان الفتح اوضح وأشهر في اللغة وخصوصه يغسل البدن من جنباته وجميع ونقاص والجنباية صفة تحصل بخروج المني بشهوة يقال أجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة واعلم انه يحتاج لتفسير الغسل لغة وشريعة وسببه وشروطه وحكمه وركنه وسننه وآدابه وصفته وعلت نفسه وسببه بأنه إرادة ما لا يصلح مع الجنباية أو وجوبه وله شروط وجوب وشروط صحة تقدمت في الوضوء وركنه عموم ما أمكن منه الجسد من غير حرج بالماء الطهور وروحه حكمه حل ما كان ممسكاً قبله والثواب يفعلته تقر بلوا الصفة والسنة

حقق النجم يحقق خفوقاً غاب وفلان حرّك رأسه إذا نهس اه وبعض الصحابة حينئذ كان يضع جانبه فينام ثم يقوم فيصلي كما في سنن البزار بإسناد صحيح وحل على النعاس (قوله ولو نام راكعاً أو ساجداً الخ) لبقاء بعض الاستسكان اذ لو زال كله لسقط فلم يتم الاسترخاء ولا فرق بين أن يتقدم النوم فيها أو خارجها على المختار ونعاسه في الفتح (قوله وان لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض) الاولى حذف الركوع فان بيان صفة السنة كما قدمه قاصر على السجود ولان مجرد اتصاف بنصفه الاسفل والخصاء الاعلى مع عدم السقوط دليل بقاء القوة الماسكة

* (فصل ما يوجب الاغتسال) (قوله اسم من الاغتسال) أو من الغسل بالفتح مصدر غسل من باب ضرب وبالكسر ما يغسل به من نحو صابون والغسالة بالضم ما غسلت به الشيء كما في الصباح وذكر ابن مالك انه إذا أريد بالغسل الاغتسال فالوجه الضم ووجهه أن مضموم الغين اسم مصدر لا غسل ومفتوحها مصدر الثلاث المجرّد (قوله وهو تمام غسل الجسد) أي غسل الجسد التام والذي عبر به غيره غسل تمام الجسد (قوله واسم للماء الذي يغتسل به أيضاً) ومنه ما في حديث ميمونة فوضعت له غسلًا قاله السيد وغيره (قوله وخصوصه يغسل البدن الخ) هو المعنى الاصطلاحي ذكره بعد بيان المعنى اللغوي وظاهره أنه لا يقال للغسل المسنون غسل اصطلاحاً وفيه بعد (قوله والجنباية صفة الخ) أي اغفة كذا في الشرح الا انه عبر فيه بحالة والذي في القاموس والجنباية المني وقد أجنب وجنب وجنب واستجنب وهو جنب يستري فيه الواحد والجمع أو يقال جنبان وأجنب اه (قوله إذا قضى شهوته من المرأة) وذات انزال المني فيوافق ما قبله (قوله وسببه) بالنصب عطف على نفسه وقدم ذلك في الوضوء (قوله حل ما كان ممسكاً قبله) هو الحكم الديني وقوله والثواب بفعله تقر باهوالحكم الاخرى وقوله تقر بما مرتط بقوله بفعله أي انما يشاب اذا فعله متقرباً (قوله خروج المني) بكسر النون مشدداً الباء وقد نسكن مخففاً قهستاني (قوله يشبه رائحة الطلع) أي عند خروجه ورائحة البيض عند بيبه (قوله ومنى المرأة رقيق أصفر) فلما اغتسلت بجنباية ثم خرج منها مني بدون شهوة ان كان أصفر أعادت الغسل والا فلا (قوله وهو الصاب) أي والترائب (قوله وكان خروجه من غير جامع) قيد به ليتصور كون وجوب الغسل مضافاً الى خروج المني اذ في الجماع يضاف الوجوب الى توارى الحشفة وان لم يخرج المني قاله السيد (قوله ولو بأول مرة بلوغ في الاصح) وقيل لا يجب لانه صار مكلفاً بعده وقيد بقوله بلوغ لانه لو تحقق البلوغ أولاً من غير انزال ثم انزل يجب الغسل من غير خلاف ولو كانت اول مرة (قوله وفكر ونظر وعبت) عطف على احتلام (قوله وله ذلك) أي العبت بكزه (قوله ان كان أعزب) يقال فيه عزب

والآداب يأتي بيانها (يفترض الغسل بواحد) يحصل للانسان (من سبعة أشياء) أولها (خروج المني) وهو ماء أبيض ثخين وظاهر ينكسر الذكر بخروجه يشبه رائحة الطلع ومنى المرأة رقيق أصفر (الى ظاهر الجسد) لانه ما لم يظهر لا حكم له (إذا انفصل عن مقتره) وهو الصلب (بشهوة) وكان خروجه (من غير جامع) كاحتلام ولو بأول مرة بلوغ في الاصح وفكر ونظر وعبت بكزه (قوله ذلك ان كان أعزب

الدق للارزمتها لها فاذا لم

توجد الشهوة لا غسل كما اذا لم

حل ثقبلا او ضرب على صلبه

فقل منيه بالاشهوة والشرط

وجودها عند انقضاء المن

المصلب لادوامها حتى يخرج

الى الظاهر خلافا لابي يوسف

سواء المرأة والرجل لقوله

صلى الله عليه وسلم وقد غسل

هل على المرأة من غسل اذا

هي احتلمت فقال نعم اذا رأت

الماء وغرة الخلاف تظهر

بالومسك ذكره حتى سكنت

شهوته فارسل الماء يلزمه

الفصل عند أبي حنيفة ومحمد

لا عند أبي يوسف ويقضى بقول

أبي يوسف لا يضيف شئ

التممة واذا لم يتدارك مسكه

يتستر بايمام صفة المصلي من

غير تحريم وقراءة وتظهر

التممة بما اذا اغتسل في مكانه

وصلى ثم خرج بقية المني

عليه الفصل عندهما لا عند

وصلاته صحبة اتفاقا ولو

خرج بعد ما بال وارثنى

ذكره أو نام أو مشى

خطوات كثيرة لا يجب الفصل

اتفاقا وجعل المني وما

عطف عليه سببا للفصل مجاز

للسهولة في التعليم لانها

شروط (و) منها (و) نوري

حشقة) هي رأس ذكر آدمي

مشتمى حتى

يوجد في هذا النسخ هنا غارة

ونصها قوله مشتمى يقرأ

وظاهر التقييده عدم حله لمزج ولو في مدة منعه عن حملته ببيض أو سفر (قوله وبه ينجو
رأسا برأس) عبارة البصر عن المحيط ولو أن رجلا عزب به فرط شهوته أن يسقى به لاجل تسكينها
ولا يكون مأجورا البتة ينجور رأسا برأس هكذا روى عن أبي حنيفة اه والمراد بقوله رأسا
برأس أنه لا أجبره ولا وزر عليه (قوله ينجس منها) أي الوقوع في لواط أو زنا فيكون هذا
من ارتكاب أخف الضررين (قوله لا جلبها) أي فيحرم لما روى عنه صلى الله عليه وسلم ناكح
اليدملعون وقال ابن جرير سألته عنه عطاء فقال مكره بهت قوم ما يمشرون وأيديهم
حما إلى فأنظروا هؤلاء وقال سعيد بن جبيرة عذب الله أمة كانوا يمشون بهذا كبرهم وورد سبعة
لا ينظر الله إليهم منهم الناكح يده (قوله للارزمتها) الذي في الدر لم يذ كر الدق ليشمل معنى
المرأة لأن الدق فيه غير ظاهر وأما استفاده اليه أيضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق فيجتمل
التغليب اه وبهذا تنفع الملازمة (قوله سواء المرأة الخ) تعميم في قول المصنف خروج المني
الى ظاهر الجسد وقيل يلزمها الفصل من غير رؤية الماء اذا وجدت اللذة (قوله ويقضى بقول أبي
يوسف) عبارة في الشرح أولى وهي الفتوى على قول أبي يوسف في الضيعة اذا استسحب من
أهل الحل أو خاف أن يقع في قلبهم ريبة بان طاف حول بيتهم وعلى قولهما في غير الضيف اه
ونقل بعضهم أنه يقضى بقوله بالنظر الى الصلوات الماضية والمراد بها ما فعلت حال الاستجماء
أو خوف الريبة وبقوله بالنظر الى المستقبل والمراد بها التي اتقى عند أدائها ما ذكر رجوعا
الى قول الامام صاحب المذهب وهو حسن (قوله واذا لم يتدارك مسكه) أي حتى خرج المني
من رأس الذكر بشهوة أي وقد استسحب أو خشي الريبة وفي جعل الحياء المجرد عن خوف
الريبة عذرا تأمل لانه في غير محله (قوله بايمام صفة المصلي) أي بايمام راتبه أنه يصلي (قوله
وقراءة) المنع عنها ظاهر لوجود الحدث الا كبير ولا يظهر في التكبير لانه ذكر يجوز للجنب اللهم
الآن يقال في عدم الاتيان به زيادة ايماد عن فعل الماهية واقتصار على الضرورة ما أمكن
والظاهر أن التسييح والتشهيد والسلام وباقى التكبير في حكم التحريم ولا يجوز (قوله في
مكانه) أو تجاوزا وخطوتين (قوله وارثنى ذكره) أفاد تقييده انه اذا بال ولم يرتج
الذكر حتى خرج المني يجري الخلاف فيه (قوله أو مشى خطوات كثيرة) قال في البحر وقيد
المنى في الجنب بالكثير وأطلقه كثير والتقييد أوجه لان الخطوة والخطوتين لا يكون منهما
ذلك اه أي انقطاع مادة الاقل (قوله لانهما شرط) أي للوجوب فاضافة الوجوب الى
الشرط مجاز كقولهم صدقة الفطر لان السبب يعلق به الوجود والوجوب والشرط يضاف
اليه الوجود فشارك الشرط السبب في الوجود اه من الشرح فالجواز مجاز استعارة علاقته
المشابهة في أن كلا يضاف اليه الوجود (قوله ومنها نوري حشقة) أي تغيب تمام حشقة فلو
غاب اقل منها أو أقل من قدرها من المقتطوع لم يجب الفصل كما في التهستاني (قوله هي
رأس ذكر الخ) هذا التعريف لاحظ المصنف فيه المقام والا فالحشقة كما في القاموس ونحوه
في الدر ما فوق الختان وفي التهستاني هي رأس الذكر الى المقطع وهو غير داخل في مفهومها
اه (قوله مشتمى) بصيغة اسم المفعول يدل عليه قوله في المحترز وذكره في لا يشتمى ولم يعبر
المصنف بالتقاء الختانين ليتناول الابلح في الذكر ولان الثابت في الفرج محاذاته ما
بصيغة اسم الفاعل ان كان المراد الوجوب عليه وبصيغة اسم المفعول ان نظر الى وجوبه عليه والرسم يساعد الثاني ولم يعبر
المصنف الخ اه

احترز به عن ذكر البهائم والميت ٦٤ والمقطوع والمصنوع وذكر صبي لا يشتمى والبالغة يوجب عليها توارى

حشفة المراهق الغسل
(و) توارى (قدرها) أى الحشفة
(من مقطوعها) اذا كان
التوارى (فى أحد سبيلى آدمى
بى) فيلزمهما الغسل لومكلفين
وبؤمر به المراهق تخلفا ويلزم
بوطء صغيرة لا تشتمى ولم يفضها
لانها صارت من يجامع فى
العصم ولو اشد كره بخرقة
وأولجه ولم ينزل فالاصح انه
ان وجد حرارة الفرج
واللذة وجب الغسل والافلا
والاحوط وجوب الغسل
فى الوجهين لقوله صلى الله
عليه وسلم اذا اتى الختانان
وغابت الحشفة وجب الغسل
انزل أو لم ينزل (و) منها (انزال
المنى بوطء مبتة أو بهيمة شرط
الانزال لان مجرد وطئها
لا يوجب الغسل لقصور
اشهوة (و) منها (وجود
ماء رقيق بعد) الانتباه من
(النوم) ولم يتذكر احتلاما
عندهما خلافا لابي يوسف
وبقوله أخذ خلف بن أيوب
وأبو الليث لانه مذى وهو
الاقبس وله ما روى أنه
صلى الله عليه وسلم سئل عن
الرجل يجد البلل ولم يذكر
احتلاما قال يغتسل ولان
النوم راحة تهيج الشهوة وقد
يرق المني لعارض والاحتلام
لازم فى باب العبادات وهذا
(اذا لم يكن ذكره منتشرا

لا التقاؤهما (قوله احترز به عن ذكر البهائم) محترز لا دى وقوله والميت خرج به كراحمى
وقوله والمقطوع خرج بالمشتمى كما خرج به قوله وذو كرم صبي وقوله والمصنوع من جلد
والاصبع خرج بقوله رأس ذكر فهو من النشر المخطب (قوله يوجب عليه الخ) أى لا عليه
لكنه يمنع من الصلاة حتى يغتسل كما يمنع عن الصلاة محمد ثا حى يتوضأ كفى اغتلاصة عن
الاصل وفى الثانية يؤمر به ابن عشر اعتيادا وتخلقا كما يؤمر بالطهارة والصلاة (قوله فى أحد
سبيلى آدمى حى) يجامع مثله خرج غير الا دى والميت والصغيرة التى لا تجامع فلا يجب الغسل
بالجماع فى هذه الاشياء ولا يفتقض الوضوء وانما يلزمه غسل ذكره كفى القهستاني من النواقض
وفى الدررطوبة الفرج طاهرة عند أبى حنيفة اه أى فلا يلزمه غسل الذكرا ايضا (قوله ويلزم
بوطء صغيرة لا تشتمى ولم يفضها) هذا هو الصحيح ومنهم من قال يجب مطاقا ومنهم من قال
لا يجب مطلقا فاده السيد (قوله فالاصح انه ان وجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل)
واللذة بالنصب عطف على حرارة اقترعه فى السراج على وجود الحرارة وفى التنوير وشرحه
على وجود اللذة وجمع بينهما المصنف لان الظاهر تلازمهما غالبا (قوله اذا اتى الختانان
الخ) ذكرهما بناء على عادة العرب من ختن نسائهم وهومن الرجال دون خنة الحشفة ومن
المرأة موضع قطع جمادة كعرف الديك فوق مدخل الذكر وهو مخرج الولد والمني والحبيض
وتحت مخرج البول ويقال له ايضا خفاض قال فى السراج وهو سنة عند نال رجال والنساء
وقال الشافعى واجب عليهما وفى الفتح يجبر عليه ان تركه الا اذا خاف الهلاك وان تركته هى
لا اه وذكر الاتقانى عن الخفاف باسناده الى شدد ابن اوس مرفوعا الختانان لرجال سنة
وللنساء مكرومة قال فى المعراج يعنى مكرومة لرجال لان جماع المختونة الذى وقتسه من جملة
المسائى التى توقف فيها الامام ورعاه لضعف النص ولم يرد عنهما فى شئ واختلف فيه المشايخ
والاشبه اعتبار الطائفة كفى الدر وغيره وهذا الحديث أخرجه الامام ابو عبد الله الحسين بن
محمد بن خسر وفى مسنده عن أبى حنيفة باسناده الى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله لا يوجب
الغسل) أى ولا يفتقض الوضوء (قوله ومنها وجود ماء رقيق بعد النوم) حاصل مسأله النوم
اثنا عشر وجهها كفى البحر لانه اما أن يتيقن انه منى أو مذى أو ودى أو يشك فى الاول مع
الثانى أو فى الاول مع الثالث أو فى الثانى مع الثالث فهذه ستة وفى كل منها اما أن يتذكر
احتلاما أولا فتقت الاثنا عشر فيجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن انه منى تذكر احتلاما أولا
وكذا فيما اذا يتيقن انه مذى وتذكر الاحتلام أو يشك انه منى أو مذى أو يشك انه منى أو ودى
أو يشك انه مذى أو ودى وتذكر الاحتلام فى الكل ولا يجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن انه
ودى مطلقا تذكر الاحتلام أولا أو يشك انه مذى أو ودى ولم يتذكر أو يتيقن انه مذى ولم يتذكر
ويجب الغسل عندهما لا عند أبى يوسف فيما اذا شك انه منى أو مذى أو يشك انه منى أو ودى ولم
يتذكر احتلاما فيما والمراد بالتيقن هنا غلبة الظن لان حقيقة اليقين متعذرة مع النوم (قوله
وقد يرق المني لعارض) كالهواء والغذاء قال فى الخلاصة واسنا فوجب الغسل بالمذى
ولكن المني قد يرق بطول المدة فتصير صورته كصورة المذى اه (قوله اذا لم يكن ذكره منتشرا

قبل النوم) لأن الانتشار سبب للمذي في حال عليه ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون تذكر وميز بلفظ ورققة ويبيض وصفرة وطول وعرض لزمهما الغسل في الصحيح احتياطاً (و) منها (وجود بطل ظنه منياً بعد افاقة من سكر) (و) بعد افاقة من سكر (و) بعد افاقة من سكر (و) بعد افاقة من سكر

من (انغما) احتياطاً (و) يفترض (يبيض) للنفس (ونفاس) بعد الطهر من نجاستهما بالانقطاع اجماعاً (و) يفترض الغسل بالموجبات (لو حصلت الاشياء المذكورة قبل الاسلام في الأصح) لبقه صفة الجنابة ونحوها بعد الاسلام ولا يمكن أداء المشروط من الصلاة ونحوها بزوال الجنابة وما في معناها الآية يفترض عليه لكونه مسلماً مكلفاً بالطهارة عند اداء الصلاة ونحوها بآية الوضوء (ويفترض تفصيل الميت) المسلم الذي لا جنابة منه مسقطاً لغسله (كفاية) وسند كرقاعه في محله ان شاء الله تعالى (فصل عشرة اشياء لا يغتسل منها) (قوله وكسرها) اي الذال مع تحقيق الباء وهو أصح كالاولى وتشديد ها والقسم ثلاثي مخفف ومضغ ورباعي (قوله وهو ماء أبيض كدر تخين) يشبه الحنفي في النجاسة ويخالفه في الكدرة ويخرج قطرة أو قطرتين عقب البول اذا كانت الطبيعة مسككة وعند حل شيء ثقيل وبعد الاعتسالة من الجماع وينقض الوضوء فان قبل ما فائدة وجوب الوضوء من الودي وقد وجب من البول قبله أجيب بأنه قد يخرج بدون البول كما ذكرنا فلا يرد السؤال أو يقال تظهر فائدته فيمن به ساس بول فان وضوءه ينقض البول بالودي دون البول (قوله ومنها استلام الخ) انقضه غلب على ما يراه النائم من الجماع المقترن بالانزال غالباً وهو محال على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه شيطاني وهم معه ومون منه وان كان يوصيهم كذا ذكره بعضهم وفي النجاسة ان منها اسلام قرينه صلى الله عليه وسلم (قوله في ظاهر الرواية) وقال محمد يجب عليه الغسل احتياطاً (قوله لحديث أم سليم) وهو ما في الصحيحين عن أم سلمة رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتات قال نعم اذا رأت الماء قال الكمال والمراد بالرؤية العلم سواء اقبلت به رؤية البصر ام لا فان من تيقنت الانزال بعد الاستمالة ظن ثم لم تر شيئاً بعينها الا يدع أحد القول بعدم الغسل مع انها

قبل النوم) لم يفصل بين النوم مضطجاً وغيره ~~غيره~~ وقال ابن أمير حاج التفرقة المذكورة لبعضهم من أن محل عدم وجوب الغسل اذا نام قائماً او قاعداً أما اذا نام مضطجاً فيجب الغسل سواء كان ذكره منتشر قبل النوم أو لا تفرقة غير ظاهرة الوجه فالكل على الاطلاق اذا لا يظهر بينهما افتراق اه (قوله دون تذكر وميز) أما اذا تذكر أحدهما محمداً دون الآخر فعلى المتذكر فقط او وجدت علامة كونه منه أو مناهة على صاحبها فقط ومحملاً ما يمكن القرض نام عليه غيره ما قبله ما اذا كان ذلك والمف جاف فالظاهر عدم الوجوب على كل منهما كما كذا في البحر (قوله بلفظ) متعلق بميز والاول والثالث والخامس صفة في الذكر والثاني والرابع والسادس صفة في الاتي (قوله ظنه منياً) يميز به عما لو كان مذيافاً لا غسل عليه قاله السيد عن شرح من لا مسلمين (قوله ويفترض ببيض) اي بانقطاعه لان الممدود هنا كما تقدم شروط لأسباب وانما أضيف الوجوب اليها تسهلاً والشروط هو الانقطاع لا الخروج (قوله ونحوها) كتوارى الحشفة والحيض والنفاس والمرا دبقاء الاحكام المترتبة (قوله ونحوها) كسجدة التلاوة وصلاة الجنابة ومشي المصحف (قوله بزوال الجنابة) متعلق بالمشروط وقوله وما في معناها أي الجنابة كالحيض والنفاس وقد مر (قوله الذي لا جنابة منه) كما بنى ولو قال الذي لا وصف له يسقط غسله ليشمل الشهيد لكان أولى ويستثنى من الميت أيضاً الخنثى المشكل فقيل يعم وقيل يغسل في ثيابه والا قول أولى وهل يشترط لهذا الغسل النية الظاهر أن شرط لا سقاط الوجوب عن المكلف لا تحصيل طهارته كما في فتح القدير (فصل عشرة اشياء لا يغتسل منها) (قوله وكسرها) اي الذال مع تحقيق الباء وهو أصح كالاولى وتشديد ها والقسم ثلاثي مخفف ومضغ ورباعي (قوله وهو ماء أبيض كدر تخين) يشبه الحنفي في النجاسة ويخالفه في الكدرة ويخرج قطرة أو قطرتين عقب البول اذا كانت الطبيعة مسككة وعند حل شيء ثقيل وبعد الاعتسالة من الجماع وينقض الوضوء فان قبل ما فائدة وجوب الوضوء من الودي وقد وجب من البول قبله أجيب بأنه قد يخرج بدون البول كما ذكرنا فلا يرد السؤال أو يقال تظهر فائدته فيمن به ساس بول فان وضوءه ينقض البول بالودي دون البول (قوله ومنها استلام الخ) انقضه غلب على ما يراه النائم من الجماع المقترن بالانزال غالباً وهو محال على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه شيطاني وهم معه ومون منه وان كان يوصيهم كذا ذكره بعضهم وفي النجاسة ان منها اسلام قرينه صلى الله عليه وسلم (قوله في ظاهر الرواية) وقال محمد يجب عليه الغسل احتياطاً (قوله لحديث أم سليم) وهو ما في الصحيحين عن أم سلمة رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتات قال نعم اذا رأت الماء قال الكمال والمراد بالرؤية العلم سواء اقبلت به رؤية البصر ام لا فان من تيقنت الانزال بعد الاستمالة ظن ثم لم تر شيئاً بعينها الا يدع أحد القول بعدم الغسل مع انها

فحين لا راحة له يعقب البول وقد سبقه أجمع العلماء على انه لا يجب الغسل بخروج المذي والودي (و) منها (استلام بلبل والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية) لحديث أم سليم كما قدمناه (و) منها (ولادة من غير رؤية دم بعدها في الصحيح) وهو قوله ما العدم النفاس وقال الامام عليها النفس احتياطاً لعدم خلوها عن قليل دم ظاهر كما تقدم

(و) منها (ايلاج بخرقه مائة من وجود اللذة) على الاصح وقد من الزوم القبل به احتياطاً (و) منها (حقنة) لاتها لاخراج الفضلات لا قضاء الشهوة (و) منها (ادخال اصبع ونحوه) كشبهه صكراً مصنوع من نخوجلد (في أحد السيلين) على المختار لقصور الشهوة (و) منها (وطء بمهية او) امرأة (ميتة من غير انزال) متى لعدم كمال سببه ولا يغلب نزوله هنا لقيام مقامه (و) منها (اصابة بكر لم تزل) الاصابة (بكارتهما من غير انزال) لان البكارة تنسخ التقاء الختانين ولو دخل منيه فريحها بلا ايلاج فيه لا غسل عليها ما لم يقبل منه ٦٦ (فصل) * ابيان فرائض الغسل (يفترض في الاغتسال)

لم ترشياً يصرفها (قوله مائة من وجود اللذة) اقتصر على ذكر اللذة هنا وزاد فيما تقدم وجود الحرارة ولعلمهما متلازمان كما مر (قوله احتياطاً) الظاهر انه على الافتراض بدليل التعبير بالزوم وكذلك في المسئلة التي قبلها بدليل التعبير بعلمها المقيدة للوجوب (قوله على المختار) أى في الدبر وقابله ضعيف وأما في القبل فذكر في شرح التنوير أن المختار عدمه أيضاً وحكى العلامة نوح أن المختار فيه الوجوب اذا قصدت الاستمتاع لان الشهوة فيهن غالبية في مقام السبب مقام المسبب فاختلف الترجيح بالنسبة لادخال الاصبع في قبل المرأة افاده السيد رحمه الله تعالى (قوله ما لم يقبل) لانها لا تقبل الا اذا أنزلت وتعيد ما صلت قبل الغسل وهذا أحد قولين وقيل لا غسل عليها ولو ظهر الحبل الا اذا خرج منها الى ظاهر الفرج وهو ظاهر الرواية قال الحلواني وبه أخذنا نظر الزيلعي

(فصل ابيان فرائض الغسل) * (قوله من حيض أو جنابة ونفاس) قال في البحر ظاهره أن المضمضة والاستنشاق ليسا بشرطين في الغسل المسنون حتى يصح بدونهما ولكنهما شرطان في تحصيل السنة كما في الدرر ويكفي وجودهما في الوضوء عن تحصيلهما في أول الغسل وقوله في تحصيل السنة أى سنة الغسل المسنون وليس المراد أنهم شرطان في سنتيه (قوله غسل القدم والانف) أى بدون مبالغته فيها فانها سنة فيه على المعقد وشرب الماء معباً يقوم مقام غسل القدم لأمه ولو كان سنه مجزئاً فبقى فيه طهارة أو بين أسنانه أو كان في انفه درن رطب، اجزاء لأن الماء الطيب يصل الى كل موضع غالباً بخلاف اليابس فانه كالخشب الممضوغ والمجبن يمنع كما في الفتح (قوله لقوله تعالى فاطهروا) ولأنهما يغسلان عادة وعبادة تفلا في الوضوء وفرضا في النجاسة الحقيقية وهذا يدل على انهما من الظاهر (قوله عطف عام على خاص) وانما افردهما الوقوع الخلاف فيهما لانهما سنتان عند الامامين مالك والشافعي رضى الله عنهما ولأنهما لا يكرهان جاحدهما (قوله ومنه الفرج الخارج) ومنه مخرج الغائط (قوله كثره برغوث وونيم ذباب) ولولم يصل الماء الى ما تحته قاله السيد والونيم زرق الذباب (قوله داخل قلقة) هي الجادة الساترة المشبعة والخنان قطعها من الشرح (قوله سواء سري الماء في اصوله اولاً) فيه انه اذا سري في أصوله وجهه الماء كله لا يلزم حله وفسر بعض الاطلاق بقوله سواء كان علوياً او تركياً قال السيد وما في العبي من قوله الا اذا كان علوياً او تركياً كاللخرج

من حيض أو جنابة أو نفاس (أحد عشر شيئاً) وكما ترجع لو أحد هو محوم الماء ما يمكن من الجسد بالخرج ولكن عدت للتعليم منها (غسل القدم والانف) وهو فرض اجتهادي لقوله تعالى فاطهروا وبجلا فهما في الوضوء لان الوجه لا يتناولهما لان المواجهة لا تكون بداخل الانف والقدم وصيغة المبالغة في قوله فاطهروا تتناولهما ولا يخرج فيهما (والبدن) عطف عام على خاص ومنه الفرج الخارج لانه كفهها لا يدخل لانه كالحلق ولا بد من زوال ما يمنع وصول الماء للجسد كشع وجفن لا يصغى بظفر صباغ ولا ما بين الاظفار ولو لم يذنى في الصحيح كثره برغوث وونيم ذباب كما تقدم والقرض الغسل (مرة) واحدة مستوعبة لان الامر لا يقتضى التكرار

(و) يفترض غسل (داخل قلقة لاسرى في فسخها) على الصحيح وان تعسر لا يكاف به كغيب انضم للخرج متعقب (و) يفترض غسل داخل (سرة) مجوفة لانه من خارج الجسد ولا خرج في غده (و) يفترض غسل (نقب غير منضم) لعدم الخرج (و) يفترض غسل (داخل المضفور من شعر الرجل) ويلزمه له (وطاقاً) على الصحيح سواء سري الماء في اصوله اولاً لكونه ليس زينة فلا خرج فيه (و) لا يفترض نقض (المضفور من شعر المرأة ان سري الماء في اصوله) اتفاقاً لحديث ام سلمة رضى الله تعالى عنها انها قالت قلت يا رسول الله انى امرأة اشد ضرراً رأى أفأقتضه لغسل الجنابة قال انما يكفينك أن تهتفى على رأسك ثلاث حثبات من ماء ثم تفيضى على سائر جسدك الماء قطهوين

وامان كان شعرها ملبدا او غزيرا فلا بد من نقضه ولا بد من ترص ايصال الماء الى اثناء ذوائبها على الصحيح بخلاف الرجل فانه يفترض عليه بل ذوائبه كلها والاضحية بالاضداد المجعومة الذؤابة وهي الخصلة من الشعر والضرقة من الشعر وادخال بعضه في بعض وغن الماء على الزوج لها وان كانت غنية ولو انقطع بعضها العشرة ٦٧ (و) يفترض غسل (بشرة اللحية) وشعرها ولو كانت كثيفة

كثنة لقوله تعالى فاطهروا (و) يفترض غسل (بشرة الشارب) (و) بشرة (الحاجب) وشعرهما (والفرج الخارج) لانه كالفم لا يدخل لانه كالحلق كما تقدم

• (فصل) • في سنن الغسل (يسن في الاغتسال اثناء غمر شيئا) الا قول (الابتداء بالتسمية) لعموم الحديث كل امرئ ذى بال (و) ١ بتداء (النية) ليكون فعله تقربا يناب عليه الوضوء والابتداء بالتسمية يصاحب النية تتعلق التسمية باللسان والنية بالقاب (و) يكونان مع (غسل اليدين الى الرسغين) ابتداء كفعله صلى الله عليه وسلم (و) يسن (غسل نجاسة الوكبات) على يده (بانقرادهما) في الابتداء ليطمئن برؤاها قبل ان تشيع على جسده (و) كذا (غسل فرجه) وان لم يكن به نجاسة كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليطمئن بوصول الماء الى الجزء الذي ينضم من فرجه حال القيام ويتفرج حال الجلوس (ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة

متعقب بأن دعوى المخرج متنوعة اه (قوله وامان كان شعرها ملبدا او غزيرا) بحيث يمنع ايصال الماء الى الاصول (قوله ولا بد من ترص ايصال الماء الى اثناء ذوائبها على الصحيح) احتريزه عن قول بعضهم يجب بلها وعا في صلاة البقاء على الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين وغامه في الشرح (قوله والاضحية بالاضداد المجعومة الذؤابة) قال في القاموس الذؤابة الناصية أو منبتها من الراس وشعر في اصل ناصية الفرس اه والمراد الخصلة وهي كافي القاموس بالضم الشعر المجمع أو القليل منه اه (قوله والضرقة من الشعر الخ) وأما القص بجمعه على الرأس (قوله وغن الماء) أى لشرب ووضوء وغسل على الزوج لانه مما لا بد منه اه شرح (قوله ولو انقطع بعضها العشرة) وبعضهم قال اذا كان انقطاع الحيز لقل من عشرة فعلى الزوج لا احتياجه الى وطئ بعد الغسل وان كان لعشرة فعليها لانها هي المحتاجة للصلاة ويعلم منه أن ابخرة الحمام حيث اضطرت اليه عليه وفي الثانية دخول الحمام مشروع للرجال والنساء قال الكمال وحديث جهنمها الخروج للعمام انما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعيا الى نظر الرجال والاستمالة اه أى وبشرط عدم نظرهن الى عورة بعضهن والاحرم كما لا يخفى ولو ضرها غسل رأسها تركته ولا تمنع نفسها عن زوجها

• (فصل في سنن الغسل) • (قوله الابتداء بالتسمية) هي كاللفظ المذكور في الوضوء (قوله لعموم الحديث كل امرئ ذى بال) لفظ كل الخ يدل من الحديث (قوله والابتداء بالنية) هي كما تقدم في الوضوء (قوله تتعلق التسمية باللسان) لا يظهر لان المطلوب من الذي كراستحضر معنى الذكرفلها تتعلق بالقلب أيضا فاما أن يقال ان الابتداء اضافي أو ان القلب يلاحظ أشياء متعددة دفعة (قوله مع غسل اليدين) أى قبل ادخالهما الاناء على ما مر (قوله ويسن غسل نجاسة الخ) أى ان ازالها قبل الوضوء والاغتسال هو السنة لئلا تزداد باضافة الماء فلا ينافي أن مطلق ازالة القدر المانع منها غير مقيده بما ذكر فرض اه كلام السيد لمخصا (قوله وكذا غسل فرجه) هو اسم للقبلي وقد يطلق على الذكر أيضا كما في المغرب (قوله ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة) فيتم صائر أعمال الوضوء من المستحبات والسنة والقراءة (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) روى الجماعة واللفظ مسلم عن ميمونة رضى الله عنه الى عنها قالت ادبني لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل مرتين وثلاثا ثم ادخل يده في الاناء ثم افرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله على الارض فذلكها دل كاشد اذ ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افرغ على رأسه ثلاث حفنات كل حفنة ملاء كفه ثم غسل سائر جسده ثم تهي عن مقامه ذلك فغسل رجله الحديث (قوله ولكنه يؤخر غسل الرجلين) فيه اختلاف المشايخ فقال لا يؤخر لان عائشة رضى الله عنها اطلقت في روايتها صفة غسله صلى الله عليه وسلم فلم تذكر تأخير الرجلين كما أخرجه الشيخان واكثرهم على انه يؤخر الحديث ميمونة فان فيه تنصيصا على التأخير قال في المجتبى والاصح التفصيل وبه يحصل التوفيق (قوله يستوعب الجسد بكل

الرأس) في ظاهر الرواية وقيل لا يمسحها لانه يصب عليها الماء والا قول اصح لانه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل الاغتسال وضوءه للصلاة وهو اسم للغسل والمسح (ولكنه يؤخر غسل الرجلين ان كان يقف) حال الاغتسال (في محل يجمع فيه الماء) لا احتياجه لنفسه ما يناس من الفسيلة (ثم يقبض الماء على يده ثلاثا) يستوعب الجسد بكل

• (فصل يسن الاغتسال لاربعة اشياء) • منها (صلاة الجمعة) على الصحيح لانها افضل من الوقت وقبل انه لليوم وغرته انه لو احدث بعد غسله ثم توضأ لا يكون له فضل على الصحيح وله الفضل على المرجوح ٦٩ وفي معراج الدراية لو اغتسل يوم الخميس

أوليلة الجمعة استن بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الرائحة (و) منها (صلاة العيدين) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر والاضحى وعرفة وقال صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وهو ناسخ اظاهر قوله صلى الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب على كل محتلم والغسل سنة للهالة في قول أبي يوسف

كما في الجمعة (و) يسن (للأحرام) الحج أو العمرة أهله صلى الله عليه وسلم وهو للتنظيف لا للتطهير فتغتسل المرأة ولو كان بها حيض أو نفاس ولهذا لا يتيم مكانه بقصد الماء

(و) يسن الاغتسال (للحاج) لأقربهم ويفعله الحاج (في عرفة) لأخاربها ويكون فعله (بعد الزوال) لفضل زمان الوقوف ولما فرغ من الغسل المسنون شرع في المندوب فقال (ويتنكب الاغتسال في ستة عشر شياً) تنكب بها لأنه يزيد عليها (لأن أسلم طاهراً) عن جنابة وحيض ونفاس للتنظيف من أثر ما كان منه (ولأن بلغ بالسن) وهو خمس عشرة سنة

• (فصل يسن الاغتسال لاربعة اشياء) • (قوله على الصحيح) هو قول أبي يوسف ويشهد له باقي الصحيحين من جاء منكم الجمعة فليغتسل وفي رواية لابن حبان من اتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وفي رواية للبيهقي ومن لم يأتها فليس عليه غسل اه (قوله وقبل انه لليوم) قاله محمد اظهر الفضيلة على سائر الايام لقوله صلى الله عليه وسلم سيد الايام يوم الجمعة ونسبه كثير الى الحسن وقد كثر في المحيط محمد امع الحسن وفي غاية البيان عن شرح الطحاوى انه اهماجيعا عند أبي يوسف (قوله وغرته انه الخ) وتظهر فيه لاجعة عليه أيضاً وأما الغسل بعد الصلاة فليس يعتبر اجاعاً كما في جمعة المحيط والخانيسية (قوله استن بالسنة لحصول المقصود) وقال في التهر كالأهر ينبغي عدم حصول السنة بهذا اتفاقاً ما على قول أبي يوسف فلا شرط الصلاة به والغالب وجود الحدث بينهما في مثل هذا القدر من الزمان وما على قول الحسن فلانه يشترط أن يكون متطهراً بطهارة الاغتسال في اليوم لا قبله والغالب وجود الحدث أيضاً اه ملخصاً (قوله فيها ونعمت) أي في السنة أخذ ونعمت هذه السنة فالصغير راجع الى غير مذكور وهو جائز في المشهور كما في قوله تعالى حتى تواتر بالجاب (قوله وهو ناسخ اظاهر قوله الخ) وقبل معنى الواجب التأكيد كما يقال سقن على واجب (قوله سنة للصلاة في قول أبي يوسف) ولليوم عند الحسن نقله القهسته الى عن التصفه (قوله للحج أو العمرة) أو مائة حلق تجوز الجمع (قوله واهذا لا يتيم مكانه بقصد الماء) أي مثلاً والمراد به ذروا الماء السببية ومثله سائر الاغتسالات المسنونة والمندوبة (قوله ويسن الاغتسال للحاج الخ) قال في البداية نفع يجوز أن يكون غسل عرفة على هذا الاختلاف أيضاً يعني أن يكون للوقوف واليوم أي يوم عرفة إن حضره (قوله افضل زمان الوقوف) وإمكان أن يكون أقرب اليه فيكون ابغ في المقصود كما قالوا في غسل الجمعة الافضل أن يكون بقرب ذهابه اليها إلا أن هذا يقتضي الافضية ففما لا كونه شرطاً في تحصيل السنة قال في الهداية وكون هذه الاغتسالات سنة هو الاصح وقيل انها مستحبة بدليل أن محمداً صلى الله عليه وسلم غسل الجمعة في الأصل - سنا قال في الفتح وهو النظر (قوله إن أسلم طاهراً) بذلك أمر صلى الله عليه وسلم من أسلم واحترزه عن أسلم غير طاهر فانه يفترض عليه الغسل على المعقد كما تقدم (قوله ولأن بلغ بالسن) احترزه عن بلوغ الصبي بالاستلام والاحبال والازال وعن بلوغ الصبية بالاحتلام والحيض والحبل فانه لا بد من الغسل فيها (قوله وهو خمس عشرة سنة على المفقوبه) وهو قولهما ورواية عن الامام اذا العلامة تظهر في هذه المدة غالباً فعملوا المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة وادنى مدة يعتبر فيها ظهور العلامة اثنتا عشرة سنة في حقه وتسع سنين في حقها فاذا بلغها هذا السن واقرأ بالبلوغ كانا بالغين حكماً لان ذلك مما يعرف من جهتهم (قوله ولأن أفاق الخ) لهله للشكر على نعمته الافاقة (قوله وعند الفراغ من حجة) لما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع منها الحجة رواه أبو داود (قوله خروج الخلاف) الاولى ما قاله السيد خروجا من خلاف القائل بلزوم الغسل منها (قوله ونذب في ليلة براءة) سميت بذلك لان الله تعالى يكتب اسكل مؤمن

على المنقبي في الغلام والبدائية (ولأن أفاق من جنون) وسكر وانما (وعند الفراغ من حجة وغسل ميت) خروج الخلاف من لزوم الغسل يوم ما (و) نذب (في ليلة براءة) وهي ليلة النصف من شعبان لحياتها وعظام شأنها اذ فيها تقسم الارزاق والآجال

(و) في (إليه) القدر إذا رآها يقيناً وعلماً باتباع ما ورد في وقتها لأحيائها (و) نذب النفس (للدخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيماً لحرمتها وقدومه ٧٠ على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (و) نذب (للقوف بمزدلفة) لأنه

ثاني الجمعين وحمل اجابة دعاء سيد الكونين بفقران الدماء والمظالم لامته (غداة يوم النحر) بعد طلوع فجره لأن به يدخل وقت الوقوف بالمزدلفة ويخرج قبيل طلوع الشمس (وعند دخول مكة) شرفها الله تعالى (الطواف) ما وطوف (الزيارة) فيؤدي الطواف باكل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمته البيت الشريف (و) نذب (اصلاة كسوف الشمس) وخسوف القمر لاداء سنة صلاتهما (واستسقاء) لطلب استئزال الغيث رحمة لخلق بالاستغفار والتضرع والصلاة باكل الطهارتين (و) اصلاة من (نزع) من مخوف التجاء الى الله تعالى وكرمه لكشف الكرب عنه (و) من (طامة) - صات نهاراً (و) من (ريح شديد) في ليل أو نهاراً لأن الله تعالى أهلك به من طغى كقوم عاد فيلحق المتطهر اليه وينذب للتائب من ذنب وللقادم من سقر وللمستحاضة إذا انقطع دمها لمن يراذله ولرمي الجمار ولمن أصابته نجاسة وخطئ مكانها فيسبيل جميع بدنه وكذا جميع نوبه احتياطاً (تنبه)

براعة من النار اتوفية ما عليه من الحقوق ولما فيه من البراءة من الذنوب بفقرانها قاله العمري (قوله يقيناً) بأن يكون بطريق الكشف مثلاً (قوله أو علماً) كذا هو في ما شرح عليه السيد أيضاً والمناسب لمقابلة اليقين أن يقول أو ظناً بأن يتبع الامارة الواردة بتعيينها وهي كونها ليلة بلجة لاحارة ولا باردة الى غير ذلك مما ذكره والذي فيمارأيته من الشرح أو علماً باتباع ما ورد والمعنى ان الرؤية اما باليقين أو بالعمل بما ورد من الامارات (قوله لأحيائها) يحتمل ارتباطه بالنفس أي أغساندب لأحيائها وفيه ان الأحياء مطلوب آخر ليس له تعلق بالنفس الا ان يقال انه يعين عليه فيطالب به أو يكون الأحياء مؤدى باكل الطهارتين ويحتمل انه مرتبط بقوله ورد والمعنى أن العلامات الواردة بطلب الأحياء هي العلامات التي يطلب عند وجودها النفس (قوله وحمل اجابة دعاء سيد الكونين) أي بعد ان دعا به في جميع عرفة فأنوت عنه الاجابة اليه (قوله وعند دخول مكة) هي أفضل الارض عند فاطمة وفضل مالك المدينة والخلاف في غير البقرة التي دفن بها صلى الله عليه وسلم فانه أفضل حتى من العرش والكرسي بالاجماع كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء ولا يخفى من مكة والمدينة أسماء كثيرة فهو مائة قال النووي ولا يعرف في البلاد اكثر اسماء منها وأكثر الاسماء تدل على شرف المسمى (قوله ولطواف الزيارة) سياقاً انه يغتسل لرمي الجمار وتقدم انه يغتسل لجمع مزدلفة وقد يجتمع الثلاثة في يوم واحد والظاهر ان غسل واحد يكفي لجميعها بالنية (قوله ويقوم بتعظيم حرمته البيت) أي التمهيط الزائد والافاضة يتحقق بالوضوء (قوله لاداء سنة صلاتهما) أي باكل الطهارتين كما ذكره في الذي بعد (قوله لطلب استئزال الغيث) الاولى حذف اللام من طلب لانه تفسير لاستسقاء كما ان الاولى حذف السين والتاء من استئزال والاضافة في استئزال الغيث من اضافة المصدر الى المفعول (قوله بالاستغفار الخ) تصوير للطلب او الباء للسببية (قوله من مخوف) بصيغة اسم الفاعل وهو اشارة الى أن نزع مصدر بمعنى مفزع (قوله التجاء الى الله تعالى) أي وهو متلبس باكل الطهارتين فانه ادعى لازاته (قوله فيلحق المتطهر اليه) أي المتطهر باكل الطهارتين (قوله وينذب للتائب من ذنب) ازالة لاثماً كان فيه وشكر التوفيق الى التوبة (قوله وللقادم من سقر) للتطافة (قوله وللمستحاضة الخ) لاحتمال تحال حيض أثناء المدة (قوله ولمن يراذله) ليعوت على اكل الطهارتين (قوله ولمن أصابته نجاسة الخ) عذره في الجرم من الغسل المفروض وهو الذي تفيد به عبارة السيد قال وهو الصحيح خلافاً لما قال انه يطهر بغسل طرف منه اه (قوله لاتنفع الطهارة الظاهرة) أي التي اشترطت في بعض العبادات والمعنى انها لاتنفع نعماتاً ما اذا لم تكن وجودها ليس كعدمها (قوله بالاخلاص الخ) تصوير للطهارة الباطنة (قوله والتزاهة) أي التباعد (قوله عن الغل) قال في القاموس الغل الحقد كالغل بالكسر والضغن اه وقال في مادة ح قد حقد عليه كضرب وفرح حقد او حقد او حقة امسك عداوته في قلبه وتربص لفرصتها كحقد والحقد والحقود الكثير

عظيم) لاتنفع الطهارة الظاهرة الامع الطهارة الباطنة بالاخلاص والتزاهة عن الغل والغش والحقود والحقود

(قوله وهو اشارة الخ) كأنه فهم ان قول الشارح من مخوف تفسير لقول المتن ونزع والظاهر ان قوله من مخوف صلة لنزع أي لطوف من امر مخوف تأمل اه معجمه

الحقده ومنه يعلم ان الغل والحقده شئ واحد وقال في مادة غ ش ش غشه لم يحضه النص
واظهر خلاف ما يضر والغش بالكسر الاسم منه والغل والحقده والغش بالضم الرجل الغاش
اه قال غش في بعض تقاسيره يرجع الى ما قبله واما الحسد اعادنا الله تعالى منه معلوم (قوله
وتطهير القلب) عطف على اخلاص أى يظهره بقطع العلائق عن جملة الخلائق وما تطمح اليه
النشوص فلا يقصد الا الله تعالى يعبد لا استحقاقه العباد لذاته تعالى واهتمنا لاهله ملاحظا
جلالته وكبرياه لا رغبة في جنة ولا رهبة من نار اه من الشرح (قوله مقترا) أى مظهرا
فقرء اليه بأن بسأله حاجته الا بنية والديوية اظهار اللعاقاة والاضطراب الى المولى الغنى عن
كل شئ بعد تطهير اسائه من الغفوف لاعتن الكذب والغيبة والقيصة واليهتان وتزينة
بالتقديس والتهليل والتسبيح وتلاوة القرآن اه ان يتصف ببعض صفات العبودية اذ هي الوفاء
بالعهود والحفظ للحدود والرضا بالموجود والصبر عن المفقود قاله في الشرح (قوله بالان)
أى الاحسان لا بالوجوب عليه (قوله المضطرب) أى بسببها (قوله عطفاً عليه) بفتح العين
أى رجة وحنوا وبالكسر الجاذب (قوله فتكون عبداً فرداً الخ) أى غير مشترك من كلام
الحلاج نفعنا الله تعالى به من علامات العارف كونه فارغاً من امور الدارين مشغولاً بالله وحده
وقال ايسر لمن يرى أحداً اويذ كراحدان يقول عرفت الاحد الذى ظهرت منه الاحاد وقال
من خاف من شئ سوى الله اورجاسوا ما غاق عليه ابواب كل شئ وسلط عليه الخيانة ووجب
بسبعين سجداً يسرها الشك اه (قوله ولا يستملك) السين والتا زائدتان وأما النهى عن طاب
الميل ابلغ من النهى عن الميل (قوله قال الحسن) فى مقام التعليل لقوله ولا يستملك (قوله رب
مستور) أى كثيراً ما يقع ذلك وهو من الرمل (قوله سبقته شهوته) أى جعلته مسبباً لها وأسيراً
والمقصود انه صار لا يخالفها (قوله قد عرى) بكسر الراء بمعنى نزع ثيابه والباسا كناية للضرورة
(قوله وانتهى) كناية لا لاطلاق وهو عطف لازم على عرى (قوله صاحب الشهوة عبد) أى
ملازمها والمتصف بها كالعبد فى الانقياد الى غيره والذلة (قوله فاذا لك الشهوة) بأن
خالف النفس والشیطان فيما ياهران به (قوله اضحى ملكا) أى فى الدارين وهو بكسر
اللام لذكر العبد اولاً ويحتمل ان يكون بقصها وهو على التشبيه بمعنى انه فى الدرجة كالملائكة
وقد خلق الله تعالى عالم الارواح وقسمه اقساماً ثلاثة فمنهم من جعل فيه العقل دون الشهوة
وهو الملائكة ومنهم من عكسه وهم البهائم ومنهم من جمعها فيه وهم بنو آدم فان غلب عقله
شهوته الحق بالاول بل قد يكون افضل وان غلبت شهوته عقله الحق بالثاني بل قد يكون ارجل
انهم الا كالانعام بل هم اضل (قوله وبما كلفه به) متعلق بتمام (قوله وارضاء) عطف
على كلفه (قوله حفته العناية) أى احاطت به والعناية الاهتمام بالشئ والمعنى ان الله تعالى
يحفظه ويسهل له اموره فيما ماله معاملة من اهم بشأته تعظيمه له (قوله حيثما توجه
وتيمم) أى قصد أى فى أى زمان ومكان توجه فيه وقصد وان كان أصل وضع حيث لا مكان
ولا يفتى حسن ذكره مادة التيمم بالصفة (قوله وعلمه ما لم يكن يعلم) دال على قوله تعالى واتقوا الله
ويعلمكم الله والله تعالى اعلم

وتطهير القلب عما سوى الله
من الكونين فيعبده
لذاته لا لعله مقترا اليه
وهو يفضل بالان بقضاء
حواله المضطرب اعطفا
عليه فتكون عبداً فرداً
للمالك الاحد الفرد
لا يسترق شئ من الاشياء
سواء ولا يستملك هو النفس
خدمته اياه قال الحسن
البصرى رحمه الله تعالى
رب مستور صفة شهوته
قد عرى من ستره وانتهى
صاحب الشهوة عبداً
ملك الشهوة اضحى ملكاً
فاذا اخلص لله وبما كلفه
به وارضاء تمام فاداه حفته
العناية حيثما توجه وتيمم
وعلمه ما لم يكن يعلم

هو من خصائص هذه الأمة وهو لغة التصدي مطلقا والحج افة القصد الى معظم وشرعا صبح الوجبة
واليد من من صعيد مطهر والقصد شرطه لانه النية ولا سبب وشرط وحكم وركن وصفة و^ص كيفية وسائر كفسية كاصلة
ارادة ما لا يجل الابه وشرطه قدمها بقوله ٧٢ (يصح) التيمم (بشرط غائبة الاقوال) منها (النية) لان

* (باب التيمم) *

ذكره بعد طهارة الماء لانه خلف وقد سمي على مسح الخف وان كان طهارة مائية لذات هذا
بالكتاب وذلك بالنسبة وثلاثه تأسي بالكتاب (قوله هو من خصائص هذه الأمة) رخصة لهم
من حيث الالة حيث اكتفى فيه بالصعيد الذي هو ملوث ومن حيث الحمل للاقتصاد فيه على
شطر الاعضاء (قوله وشرعا الخ) قال السكال هذا هو الحق فهذا التعريف اولى من قول بعضهم
في تعريفه قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة فانه جعل القصد وركنا (قوله عن
صعيد) أي الناشئ هذا المسح عن صعيد أي من صعيد (قوله مطهر) احتز به عن الارض
اذا تمسكت وجفت فانه لا يتيمم عليها (قوله وشرط) هو كشرط اصله الا فيما سئل (قوله وحكم)
هو حمل ما كان متمما قبله في الدنيا والثواب في الآخرة كاصلة ايضا (قوله وركن) هو المسح
المستوعب لا محمل (قوله وصفة) هو فرض للصلاة مطلقا ويندب لدخول المسجد محدثا كما
سئل ويوجب فيما يجب فيه الوضوء (قوله وكيفية) هي مسح اليمنى باليسرى وقلبه مستوعبا
(قوله على ايجاد الفعل جرما) دخل فيه الترك لانه لا يتقرب به الا اذا صار كفا وهو المكلف به
في النهي وهو فعل ولا يصح ان يكاف بالترك بمعنى العدم لانه ليس داخلا تحت قدرة العبد
اقاده السيد (قوله او عند مسح اعضائه) الجمع لما فوق الواحد وجعل كل يد عضوا (قوله
اقتهم ما يتكلم به) الاولى أن يقول للمنوي ولا يلزم من التمييز العلم بحقيقة المنوي (قوله يعرف
حقيقة المنوي) فيه مصادرة (قوله والنية معنى وراء العلم) أي حقيقة غير حقيقة العلم (قوله
ولا يشترط تعيين الجنابة من الحدث) بل روى ابن سماعة عن محمد ان الجنب اذا تيمم يريد به
الوضوء أجزأه عن الجنابة في الصحيح (قوله وابايتها) أي اباحة فعلها (قوله فلذا قال)
مرتب على كلام محذوف تقديره وهي تضع نية اباحة الصلاة فلذا قال ولو حذف التعديل
المدكور كما فعله السيد اسكان اولى (قوله أو نية استباحة الصلاة) أي نوى بالتيمم ان تكون
الصلاة مباحة او ضرورة الصلاة مباحة فالسين والتا زائدان او ضرورة ولا يصح الطلب
(قوله لان اباحتها برفع الحدث) تعليل اهمية النية في التيمم بنية الاستباحة يعني انه لما نوى
استباحة الصلاة وهي لا تكون الا برفع الحدث فكانه نوى رفعه أي روى تضع نية رفعه واذا
حقة النظر وجدنا كالتيممين السابقين ترجع الى نية رفع الحدث لان نية الطهارة ترجع الى
نية الاباحة وهي ترجع الى نية الرفع فليأمل (قوله فتصح باطلاق النية) تقرير على قوله اما
نية الطهارة وليس المراد باطلاق النية نية التيمم فان المصنف نص بعد على انها لا تصح بنية (قوله
وبنية رفع الحدث) تقرير على قوله لان اباحتها برفع الحدث ولا بد من صحة قولنا وهي
تصح بنية (قوله واما اذا قيد النية بشئ) عطف على مقدرة تقديره هذا اذا اطلق في النية
وقد نظم صوابين ضرورة نية الطهارة او ضرورة نية استباحة الصلاة وضرورة نية رفع الحدث (قوله

التراب ملوث فلا يصح مطهرا
الا بالنية والماء خلق
مطهرا (و) النية (حقيقتا)
شرعا (عقد القلب على)
ايجاد (الفعل) جرما
(و) وقتها عند ضرب يده على
ما يتيمم به) أو عند مسح
أعضائه بتراب أصابها
(و) النية في حدوداتها
شروط أصح ما بينها بقوله
(شروط صحة النية ثلاثة
الاسلام) لصير الفعل سببا
للثواب والكافر محروم منه
(و) الثاني (التمييز) اقتهم
ما يتكلم به (و) الثالث (العلم
بما ينويه) يعرف حقيقة
المنوي والنية معنى وراء
العلم الذي يسبقها (و) نية
التيمم لها شرط خاص بها ينه
بقوله (يشترط أهمية نية
التيمم) ليكون مفتاحا
(للصلاة) فنصح به احد
ثلاثة اشياء مائية الطهارة
من الحدث القائم به ولا
يشترط تعيين الجنابة من
الحدث فتصح في نية
الطهارة لانها شرعت للصلاة
وشروط لصحتها واباحتها
فكانت نيتها نية اباحة
الصلاة فلذا قال (أو) نية
(استباحة الصلاة) لان

اباحتها برفع الحدث فتصح باطلاق النية ونية رفع الحدث لان التيمم واقع له كالوضوء واما اذا قيد النية
بشئ فلا بد أن يكون خاصا

بينه في الشرط الثالث بقوله (اوتية عباد مقصودة) وهي التي لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء
تقربا الى الله تعالى وتكون ايضا (لا تصح بدون طهارة) فتكون المنوى اما صلاة أو جراً ٧٢ للصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم

للصلاة او صلاة الجنائزة
او سجدة التلاوة والقراءة
القرآن وهو جنب أو نوته
أقراءة القرآن بعد انقطاع
حيضها او نفاسها لان كلا
منها لا بد له من الطهارة
وهو عبادة (فلا يصلي به)
أي التيمم (اذ انوى التيمم
فقط) أي مجرد امن غير
ملاحظة شيء مما تقدم
(او نواه) أي التيمم (أقراءة
القرآن) هو محدث حدثا
اصغرو (لم يكن جنباً) وكذا
المرأة اذا نوته للقراءة ولم تكن
مخاطبة بالظهور من حيض
ونفاس لجواز قراءة المحدث
لا الجنب فلو تيمم الجنب لمس
المصنف أو دخول المصنف
أو تعليم الغير لا تجوز به
صلاته في الاصح وكذا الزيارة
القبور والاذان والاقامة
والسلام وردة او الاسلام
عند عامة المشايخ وقال أبو
يوسف تصح صلاته به لدخوله
في الاسلام لانه رأس القرب
وقال ابو حنيفة ومحمد لا
تصح وهو الاصح ولو تيمم
لسجدة الشكر فهو على
الخلاص كما سنده
وفي رواية النوادر والحسن
جواز مجرد نيته (الثاني)
من شروط صحة التيمم

بينه في الشرط الثالث) الاول بينه في الامر الثالث لان الشرط هو احد الثلاثة المذكورة فتأمل
(قوله وهي التي لا تجب الخ) كالصلاة بخلاف المسرفة وجب له بطريق التبع للتلوة وهو في
حد ذاته ليس عبادة ولا يتقرب به ابتداء (قوله لا تصح بدون طهارة) أي ولا تحل ليشمل قراءة
القرآن وهو الجنب (قوله في حد ذاته) أي بالنظر الى ذاته والمراد أنه جزء في الجملة وان كان
يتحقق غير جزء لسبب آخر كالسجود (قوله كقوله نويت التيمم للصلاة) لا يظهر بل المناسب
لقوله فيكون المنوى اما صلاة ان يكون المنوى عند التيمم الصلاة ونحوها ويكون المعنى على
استباحة هذه العبادة فيرجع الى ما قبله (قوله او صلاة الجنائزة) لو ادخلها في عموم الصلاة
فيقول فيكون المنوى اما صلاة ولو صلاة جنائزة كان أولى لان صلاة من وجه (قوله او سجدة
التلاوة) هذا وما بعده مثال لجزء الصلاة في الجملة (قوله وهو عبادة) أي مقصودة لا تصح بدون
طهارة (قوله فلا يصلي به) تفريع على اشتراط احد هذه الاشياء الثلاثة (قوله ولم يكن جنباً)
تصريح باللازم (قوله ولم تكن مخاطبة بالظهور) أي بان تكون محدثة حدثاً أصغر فقط (قوله
لجواز قراءة المحدث) أي فهي عبادة مقصودة لكنها تحل بدون الطهارة فقد فقد الشرط الثالث
(قوله لا الجنب) أي وما في معناه (قوله فلو تيمم الجنب لمس المصنف) فقد الشرط الاول
فيه وهو كونه عبادة (قوله او دخول المسجد) فقد فيه العبادة وان كان لا يحل بغير طهارة من
الاكبر (قوله أو تعليم الغير) فقد فيه الثالث وهو كونه لا يصح ولا يحل بدون طهارة وان كان
عبادة مقصودة كما قاله الشرح (قوله وكذا الزيارة القبور) فقد فيها الثالث ايضا (قوله والاذان)
اتقى فيه الثاني والثالث وكذا الاقامة (قوله والسلام ورده) اتقى فيه الثالث فقط وكذا
الاسلام (قوله وقال ابو حنيفة ومحمد لا تصح) لانه صلى الله عليه وسلم انما جعل التراب طهوراً
للمسلم فقط بقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور للمسلم (قوله فهو على الخلاف) فعلى قولهما
لا تصح به الصلاة لانها ليست قريبة مقصودة وعلى قول محمد تصح لانها قريبة عنده قاله في البحر
عن الترمذي (قوله وفي رواية النوادر) المراد بالنوادر كتب غير ظاهر الرواية كما تقدم التبعية
عليه في الخطبة لانها اسم كتاب (قوله مجرد نيته) أي التيمم هو مقابل لما في المصنف ولا اعتقاد
على هذه الرواية كما نبه على ذلك السكال (قوله كبعده أي الشخص ميلاً) ضبط بعضهم المييل
والفرسخ والعريض في قوله

ان البريد من القراصم أربع * والفرسخ ثلث اصبال وضعوا
والميل ألف أي من الباعات قل * والباع أربع أذرع فتبعوا
ثم الذراع من الاصابع أربع * من بعدها العشرون ثم الاصبع
ست شعيرات فظهر شعيرة * منها الى بطن لاخرى فوضع
ثم الشعيرة ست شعيرة فقط * من ذيل بغل ليس عن ذا مرجع

قاله في القمح والميل في اللغة منتهى مد البصر (قوله بغلبة الظن) فان لها حكم اليقين في
الفتحيات (قوله هو المختار) أي التقدير بالميل هو المختار وهو المشهور عند الجمهور (قوله

ط (العدر المبيع للتيمم) وهو على أنواع (كبعده) أي الشخص (ميلاً) وهو ثلث فرسخ بغلبة الظن هو المختار للشرح
بالذهب هذه المسافة وما يبرع التيمم الادفع الحرج وثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة

وهي ذراع ونصف) بقوله ذراعاً ستة آلاف وبعضهم ضبطه في سائر القديم بنصف ساعة (قوله
 بذراع العامة) هو المذكور في النظم (قوله عن ماء طهور) أي كاف (قوله ولو كان بعده عنه
 في المصير) أي ولو كان مقيماً فيه (قوله على الصحيح) وفي شرح الطحاوي أنه لا يجوز التيمم
 في المصير الخوف فوت صلاة جنازة أو عيود للجنب الخائف من البرد والحق الأول والمنع بناءً
 على عادة المصارف ليس خلاف حقيقة ما (قوله ومن العذر حصول مرض) أفاد به أن
 الصحيح الذي يخاف المرض باستعمال الماء لا يتيمم والذي في القهستاني والاختيار جواز
 ونقل المصنف في حاشية الدرر الزيلعي من عوارض الصوم مانعه الصحيح الذي يخشى أن
 يمرض بالصوم فهو كالمرضى (هـ) قال فكذلك هنا (هـ) وأعلم أن المريض أربعة أنواع
 من يضطره الماء أو التحرك للاستعمال الثالث من لا يضره شيء من ذلك ولكن لا يقدر على
 الفعل بنفسه فحاله لا يتحول إما أن يجد من يوضئه أو لا فإن لم يجد جازله التيمم إجماعاً ولو في المصير
 على ظاهر المذهب وإن وجد فإما أن يكون من أهل طاعته كعبده وولده وأجير أو لا فإن كان
 من أهل طاعته اختلف فيه المشايخ على قول الإمام بناءً على اختلاف الرواية عنه وإن لم يكن
 من أهل طاعته ولم يعنه بغيره بدل جازله التيمم عنده مطلقاً وقال لا يجوز في الفصول كلها إلا إذا
 كان الأجر كثيراً وهو ما زاد على ربع درهم أفاده في البناء والسراج وغيرهما والرابع من لا
 يقدر على الوضوء ولا على التيمم لأنفسه ولا بغيره قال بعضهم لا يصلي على قياس قول الإمام حتى
 يقدر على أحدهما وقال أبو يوسف يصلي تشبهاً ويعيد وقول محمد مضطرب وفي البحر ولا يجب
 على أحد الزوجين أن يوضئ صاحبه ولأن يتعاهده فيما يتعاق بالصلاة فلا يعتد أحدهما قادراً
 بقدره الآخر بخلاف السيد والعبد حيث يجب على كل منهما ذلك (قوله يخاف منه اشتداد
 المرض) يقيناً أو بغلبة الظن بتجربة أو أخبار طبيب حاذق مسلم عدل وقيل يكفي المستور
 (قوله كالبحر) مثال للأوليين وقوله والمبطون مثال للثالث وهو التحرك أفاده في المشرح
 (قوله ولو القرى) أي ولو كان العمران القرى الموصوفة بما ذكره أما القرى الخالية عنه فهي
 كالبرية (قوله سواء كان حياً أو ميتاً) هذا ما ذكره السرخسي واختاره في الأسرار وقال
 الحلواني لا رخصة للمعدوم بذلك السبب إجماعاً قال في الخاتمة والخاتمي وهو الصحيح أي لعدم
 اعتبار ذلك الخوف بناءً على أنه مجرد وهم إذ لا يتحقق ذلك في الوضوء عادة كما في الفتح والابحاح
 وإنما الخلاف في الجنب الصحيح في المصير إذا خاف بغلبة ظن على نفسه مرضاً لو اغتسل
 بالبارد ولم يقدر على ماء مسخن ولا ما به يسخن فقال الإمام يجوز له التيمم مطلقاً وخصاه بالمسافر
 لأن تحقق هذه الحالة في المصير نادر والفتوى على قول الإمام فيها بل في كل العبادات وإنما
 أطلق المصنف لأن الكلام عند غلبة الظن وهي غير مجرد الوهم (قوله ومنه خوف عدو) أي
 من العذر أن ينشأ من عيود العباد وجبت الاعادة وإن نشأ لغير شيء فلا كذا وفي صاحب
 البحر وابن أمير حاج بين قولين وجوب الاعادة وعدمه أفاده السيد (قوله سواء خافه على نفسه)
 لأن صيانة النفس واجب من صيانة الطهارة بالماء فإن لها بدلاً ولا بد للنفس أولاً لأنه في معنى
 المريض من حيث خوف الحرق الضرراً لحقه كما في النهاية وكذا المال لا خلف له وهو
 الأمانة عنه -كم ماله (قوله أو خاف المديون المقتلس الحبس) أما الموصوف فلا يجوز له التيمم

وهي ذراع ونصف
 بذراع العامة فيقيم بعده
 ميلاً (عن ماء طهور) ولو
 كان بعده عنه (في المصير)
 على الصحيح للخرج (و) من
 العذر (حصول مرض)
 يخاف منه اشتداد
 المرض أو بطل السيرة أو
 تحركه كالبحر والمبطون
 (و) من الاعتذار (برد
 يخاف منه) بغلبة الظن
 (الثلاث) بعض الأعضاء
 (أو المرض) إذا كان خارج
 المصير يعني العمران ولو
 القرى التي يوجد بها الماء
 المسخن أو ما يسخن به سواء
 كان جنباً أو محمداً وإذا
 عدم الماء المسخن أو
 ما يسخن به في المصير فهي
 كالبرية وما جعل عليكم في
 الدين من حرج (و) منه
 (خوف عدو) آدمي أو
 غيره سواء خافه على نفسه
 أو ماله أو أماته أو خاف
 فاسقاً عند المله أو خاف
 المديون المقتلس الحبس
 ولا إعادة عليهم

أظلم بطله (قوله ولا على من حبس في السفر) أي إذا تيمم وصلى لأن الغالب في السفر عدم
الماء وقد انضم إليه عذر الحبس فإنه في الشرح وأما المحبوس في المنصر في مكان طاهر إذا لم
يجد الماء فإنه يتيمم ويصلي ثم يعيد في ظاهر الرواية كما في البدائع (قوله ومنه عطش)
اعلم أن الإنسان إذا عطش وكان عنده ماء فأن كان صاحب الماء محتاجا إليه
أعطشه فهو أولى به والأوجب دفعه للمضطر فإن لم يدفعه أخذه منه قهرا وله أن يقاتله فإن قتل
صاحب الماء فدمه مدمر وإن قتل الآخر كان مضطرا ويغني أن يضمن المضطر قيمة الماء وإن
احتاج الأجنبي للوضوء وكان صاحب الماء مستغنيا عنه لم يلزمه بدله ولا يجوز للأجنبي أخذه
منه قهرا بجرع السراج مزيدا (قوله أو رفيقه في القافلة) فضلا عن رفيق الصعبة كذا
في الشرح (قوله أو دابته) محل اعتبار خوف عطش دابته وكذا إذا تعذر حفظ الفسالة لعدم
الإناء كما في الإيضاح (قوله ومنه احتياج لجن) وكذا إذا احتاجه لازلة فحاجة مائة ما إذا
احتاجه للقهوة فإن كان يلحقه بتركها ضرر تيمم والا لا كذا بجنه السيد ولم يفتوا في المرق
هذا التفصيل بل الآن قول الشرح لا ضرورة إليه يشير إليه (قوله ويتيمم لفقد آلة) أي
طاهرة قاله السيد ولو توبا كما في الشرح لا ضرورة إليه يشير إليه (قوله ويتيمم لفقد آلة) أي
الماء لزمه ادلاؤه لأن كان أكثر وعلى هذا لو كان لا يصل إلى الماء إلا بمشقة كذا في كتب
الشافعية قال في الترشيع وقواعدنا لا تأباه (قوله ونحوها) كالصهاريج (قوله لا يمنع التيمم)
أي على المعتمد (قوله ولا يشبهه فاق الماء والتراب الخ) بل يؤخرها (قوله بحبس) متعلق
بفقد ومثل الحبس الهز عنهما بمرض كما في السيد أو بوضع خشب في يديه (قوله وقال أبو
يوسف يشبهه بالإيماء) إقامة طلق الوقت وهذا هو الصحيح عنده لأنه لو وجد لصار مستعملا
للنجاسة لعدم وجود الطاهر وقيل يركع ويسجد إن وجد مكانا يابسا أفاده في الشرح والذي
في السيد نقلا عن التنوير وشرحه وقال لا يشبهه بالمصليين وجوباً في ركع ويسجد إن وجد مكانا
يابسا والأبوي قائم بغيره يفتي وأبوه صحيح رجوع الإمام ثم قال ومعنى التشبيه بالمصليين
أن لا يقصد بأقسام الصلاة ولا يقرأ شيئا وإذا احتج ظهره لا يقصد الركوع ولا السجود ولا يسبح
أه وتحصل منه أن التشبيه متفق عليه وإنه بالركوع والسجود لا بالإيماء على ما عليه الفتوى
(قوله ولو وجد من يعينه) اعلم أن المعين إما أن يكون كعبده وولده وأجير فلا يجوز له التيمم
اتفقا كما في المحيط بناء على اختيار بعضهم وإن وجد غيرهم ذكره ولو استعان به أعانه فظاهر
المذهب أنه لا يتيمم من غير خلاف لقدرته على الوضوء وعن الإمام أنه يتيمم وعلى هذا إذا عجز عن
التوجه إلى القبلة أو عن التحول عن فراش فحجر (قوله فلا قدرة له عند الإمام) بناء على أن
القدرة بالغير لا تعد قدرة عنده لأن الإنسان بعد قداره إذا اختص بالآلة يتهاوله الفعل به متى
أرادوه فلا يأتى بقدرة غيره وعندهما تثبت القدرة بالغير لأن آله صارت كآله واختار
حسام الدين قواه ما قاله في الشرح وقد أطلق المصنف العبارة في هذا الشرح مع أن فيها
التفصيل كما علمت وقد ضمنا ما يفيد به من ذلك قريبا (قوله ولو جنباً) لأن صلاة الجنابة دعا
في الحقيقة وإنما أوجبنا لها التيمم لكونها مسماة بغير الصلاة قاله السيد (قوله لأنها تفوت
بلا خلف) هذا هو الأصل في هذا الباب وهو أن ما يفوت إلى خلف لا يتيمم له عند خوف فوته

ولا على من حبس في
السفر بخلاف المكره
على ترك الوضوء فتيمم
فإنه يعيد صلاته (و) منه
(عطش) سواء خافه حالا
أو ما لا على نفسه أو رفيقه
في القافلة أو دابته ولو
كأن بالإناء المدة للمحاجة
كأنه يوم (و) منه (احتياج
لجن) للضرورة (لا لطيف
مرق) لا ضرورة إليه
(و) يتيمم (لفقد آلة)
كأنه ولو لولاه يصير البئر
كعدمها والماء الموضوع
لشرب في القلوات ونحوها
لا يمنع التيمم إلا أن يكون
كثيرا يستدل بكثرته على
إطلاق استعماله ولا يشبهه
فقد الماء وانتراب الطهور
بحبس عنده كما قال أبو
يوسف يشبهه بالإيماء
والعاجز الذي لا يجده من
يوضيه يتيمم اتفقا ولو وجد
من يعينه فلا قدرة له عند
الإمام بقدرة الغير خلافا
لهما (و) من العذر
(خوف فوت صلاة جنابة)
ولو جنباً لأنها تفوت بلا
خلف فإن كان يدرك
تكبيرة منها توضأ

والولى لا يخاف الموت هو الصحيح فلا يتيم وإذا حضرت جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها بتيمة الأولى عندهما

وقال محمد عليه الصلاة والسلام لو قدر ثم عجز (أو) خوف فوت صلاة (عيد) لو اشتغل بالوضوء لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا فاجأك صلاة جنازة فخشيت فوتها فصل عليها بالتيمم وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها ونقل عنهما في صلاة العيدين كذلك والوجه فواتهما ما لا إلى بدل (ولو) كان (بناء) فيما بأن سبقه حدث في صلاة الجنازة أو العيدين يتيمم ويتم صلاته لمجزم عنه بالماء برفع الجنازة وطرو المفسد للزحام في العيدين (وليس من العذر خوف) فوت (الجمعة) (و) خوف فوت (الوقت) لو اشتغل بالوضوء لأن الظاهر يصلي بفوت الجمعة وتقضى الفائتة فلهما خلف (الثالث) من الشرط (أن) يكون التيمم بطاهر (طيب) وهو الذي لم يمسسه نجاسة ولو زالت بذهاب أثرها (من جنس الأرض) وهو (كالتراب) المنبت وغيره (والحجر) (الأمس) (والرمل) عندهما خلافاً لابي يوسف فيجوز عندهما بالزرنج والنورة والمفرة والكحل والكبريت والافير وزج والعقيق وسائر آجار المعادن وبالمخ الجبلي في الصحيح وبالأرض المحترقة

وما لا خلف له يتيمم به (قوله والولى لا يخاف الموت) المراد بالولى من لم يحق التقدم كالسلطان ونحوه لأن الولي إذا كان لا يجوز له التيمم وهو مؤخر فمن هو مقدم عليه أولى فيجوز التيمم للولى عند وجود من هو مقدم عليه اتفاقاً لأنه يخاف الموت إذ ليس له حق الإعادة حينئذ (قوله هو الصحيح) صححه في الهداية وظاهر الرواية جواز التيمم للسكك لأن تأخير الجنازة مكروه وصححه السرخسي فتايد الصحيح الثاني بكونه ظاهر الرواية (قوله قبل القدرة على الوضوء) أما بعد القدرة بعينه اتفاقاً (قوله أو خوف فوت صلاة عيد) أي بتمامها فإن كان بحيث لو توشأ يدرك بعضها مع الإمام لا يتيمم قال السيد ناقل عن النهر وخوف فوتها بزوال الشمس إن كان أمماً وبعدم ادراك الشيء منها مع الإمام إن كان مقتدياً به (قوله يتيمم وبينه صلاته الخ) المقام فيه تفهيل وهو أنه في صلاة الجنازة إن خاف رفعها قبل أن يحصل شيئاً من التكبيرات أن اشتغل بالوضوء يتيمم وأما في العيدين خاف الاستواء يتيمم اتفاقاً أمماً كان أو مقتدياً والا فان أمكنه ادراك شيء منها مع الإمام ولو توشأ لا يتيمم اتفاقاً ولا فعند الإمام يتيمم مطلقاً وعنهما إن شرع بالوضوء لا يتيمم لأنه آمن القوت إذا لا لا حتى يصلي بعد فراغ الإمام وإن شرع بالتيمم جاز له البناء لأنه لو توشأ يكون واجداً للماء في صلاته فتفسد وللإمام أن خوف القوت باق لأنه يوم زحمة فيعثر به ما يفسد صلاته فتفوت كما في التبيين وغيره ومعناه إذا شك في عروض المفسد ما إذا غلب على ظنه عدمه لا يتيمم إجماعاً كما في القح ومفتاً للخلاف أن صلاة العيدين إذا قدمت لا تقضى عند الإمام فكانت تفوت لا إلى خلف وعنهما تقضى فيمكنه أدائها مفسدة فكانت تفوت إلى خلف كما في السراج (قوله وخوف فوت الوقت) وقيل يتيمم لخوف فوت الوقت قال الحلبي والاحوط أنه يتيمم ويصلي به ويعيد ذكره السيد (قوله لأن الظاهر يصلي بفوت الجمعة) هذه العبارة أسلم من تعبير بعضهم بالبديلية لأن الظاهر ليس بدل الجمعة بل الأمر بالعكس وإن اجيب عنه بأنه لما نصرت بصورة البديل بحيث يفعل عند فواتها أطلق عليه ذلك (قوله فلهما خلف) أخذ منه الحلبي جواز التيمم للكسوف أي والخسوف لأنهما يفوتان لا إلى بدل وكذا يتيمم لكل ما لا يشترطه الطهارة كالنوم والسلام وردة ودخول مسجد لمحدث ولومع وجود الماء قاله في البحر وأقره صاحب التنوير (قوله طيب) الأولى أن يقدّم على طاهر بأن يقول بطيب طاهر ليكون شارة إلى أن قوله تعالى في تيمم وأصعداً طيباً معناه طاهر وأن معنى طيب طهور وهو الأولى (قوله وهو الذي لم يمسسه نجاسة الخ) تفسير مراد حينئذ يكون الطاهر بمعنى الطهور والطاهر في الأصل يمس بالارض النجاسة التي ذهب أثر النجاسة منها (قوله ولو زالت) عطف على محذوف تقديره وهو الذي لم يمسسه نجاسة لم تزل بذهاب أثرها بل ولو الخ (قوله من جنس الأرض) ويعتبر كونه من جنسها وقت التيمم فلا يجوز على الزجاج وإن كان أصله من الرمل (قوله وهو كالتراب) ولو تيمم بتراب المقبرة إن غلب على ظنه نجاسته لا يجوز كن غلب على ظنه نجاسة الماء أو لا يجوز كما في السراج (قوله والجبر الأمس) وقال محمد لا يجوز به (قوله والمفرة) بفتح الميم وسكون الفين وبحركتين أحر كما في القاموس (قوله وسائر آجار المعادن) دخل فيه المرجان وهو الذي في عامة الكتب وفي القح لا يجوز وأبده صاحب المنع بأنه متوسط بين عالمي الجواهر النبات فاشبهه الأحجار من حيث تجرعه وأشبهه النبات

والطين المحرق الذي ليس به مرقين قبله والارض المحترقة ان لم يقلب عليها الرماد وبالتراب الغالب على مخالط من غير
جنس الارض لانه (لا) يصح التيمم بنحو (الحطب والفضة والذهب) والنحاس والحديد ٧٧ وضابطه ان كل شيء يصير

رمادا او ينطبع بالاحراق
لا يجوز به التيمم والاجاز
لقوله تعالى فقيموا صعيدا
طيبا والصعيد اسم لوجه
الارض ترابا كان او غيره
وتفسر به بالتراب لكونه
اغلب لقوله تعالى صعيدا
زلقا أي جرا أملا (الرابع)
من الشروط (استيعاب)
المحل وهو الوجه واليدان
الى المرفقين (بالمسح) في
ظاهر الرواية وهو الصحيح
المتفق به فيمنزع الخاتم
ويحتمل الاصابع ويمسح
جميع بشرة الوجه والشعر
على الصحيح وما بين العذار
والاذن الحاقا له بأصله
وقيل يكفي مسح أكثر
الوجه واليدين ومسح وروى
الحسن عن أبي حنيفة
انه الى الرسفين وجهه ظاهر
الرواية قوله صلى الله عليه
وسلم التيمم ضربتان ضربة
لوجهه وضربة للذراعين
الى المرفقين وكذا فله عليه
السلام لانه مثل كيف
اصح فضرب به كفيه
الارض ثم رفعهما لوجهه ثم
ضرب ضربة فمسح ذراعيه
باطنهما وظاهرهما حتى
يمس يسيده المرفقين
(الخامس) من الشروط
ان يمسح بجميع البدن
بأكثرها أو

من حيث كونه شجرا بنبت في قعر البحر ذافروع وأغصان خضر متشعبة قاعة فظهر انه ليس من
جنس الارض لانه نبات جدد وصار جرا في الهواء اه (قوله والطين المحرق) ومنه الزيادة الا
أن تكون مطلية بالدهان (قوله ليس به مرقين قبله) أي قبل حرقه فرجع الضمير معلوم من قوله
المحرق (قوله والارض المحترقة) الاولى الاكتفاء به من قوله سابقا وبالارض المحترقة
الا أن يحمل ما سبق على ان الارض أحرق ترابها من غير مخالط (قوله وبالتراب الغالب الخ)
لا يجوز بالمغلوب ولا بالساوي أفاد السيد (قوله لانه لا يصح الخ) علة لمحذوف تقديره وانما
قيدت بجنس الارض لانه الخ ولم يذكره في الشرح ولذا لم يتابعه السيد فيه (قوله والفضة
والذهب) أراد به ما خصوص المسبوك منهم ما اما قبل السبك فيصح التيمم مادام في المعدن
وكذا الحديد والنحاس لانهم ما من جنس الارض كما في شرح الكونز لا يعني ذكره السيد
واما لاق كلام المصنف كغيره يقيده بالمنع مطلقا لوجود الضابط (قوله يصير رمادا) قال في خزائن
الفتاوى مانعه قال العبد الضعيف ان كان الرماد من الحطب لا يجوز وان كان من الحجر
يجوز وقد رأيت في بعض البلاد حطبهم الحجر اه نقله ابن أمير حاج (قوله والصعيد اسم
لوجه الارض) فعيل بمعنى فاعل (قوله وتفسيره بالتراب) هو تفسير ابن عباس (قوله لكونه
اغلب) فلا ينافي التعميم على أن في التخصيص به تقييد المطلق الكتاب وذلك لا يجوز بخبر
الواحد فكيف بقول العصامي (قوله لقوله تعالى) علة لمحذوف تقديره وان لم نقل ان هذا
تفسير بالاغلب لا يصح لقوله الخ يعني أن هذه الآية دالة على أن الصعيد يطلق على الحجر الاملس
فلا يصح قصره على التراب (قوله فيمنزع الخاتم) ويمسح الوتر التي بين الخترين وما بين
الحاجبين والعينين وتنزع المرأة السوار والمراد بتنزع الخاتم والسوار نزعهما عن محلها حتى
يمسحه (قوله ويحتمل الاصابع) قال ابن أمير حاج الظاهر أن التخليل هنا كالتخليل في الوضوء
انتهى وفي الايضاح وما ذكره في الذخيرة من احتياجه الى ضربة ثالثة للتخليل فيه نظر لان
المسح للصحة لا لاصابة الغبار وهو لا يتوقف عليها اه وعن أبي يوسف يمسح وجهه من غير
تخليل للحيية كذا في النهاية (قوله والشعر على الصحيح) أي الشعر الذي يجب غسله في الوضوء
وهو المهادى للبشرة لا المسترسل وعليه يحمل قول صاحب السراج لا يجب عليه مسح اللحية
في التيمم كذا في البحر في الكلام في اللحية الخفيفة هل يبالغ في المسح فيها حتى يصل الى
البشرة كالأصله أو يكفي مسح ظاهره لاقى كالكفة يراجع (قوله الحاقا له بأصله) علة
لاشترط الاستيعاب فيه (قوله ولا يكفي مسح أكثر الوجه واليدين) وعلى هذا الوتر الثالث
من غير مسح يجرته وفي الذخيرة انه لو ترك أقل من الربع يجرته واهله روايتان في المذهب
والوجه فيه رفع الحرج أو أنه مسح والاستيعاب فيه ليس بشرط كسح الخف والراس (قوله
وصح) حتى قال الفقيه أبو جعفر ظاهر الرواية ما رواه الحسن أن المتروك لو كان أقل من
الربع يجرته اه وعلى هذه الرواية لا يجب تخليل الاصابع ولا تنزع الخاتم والسوار لان
ما تحت ذلك أقل من الربع (قوله التيمم ضربتان الخ) قال في السراج ولا يشترط المسح باليدين
حتى لو مسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى يده أجزأه وبعد الضرب لليد الاخرى اه (قوله أو

فيما يقوم مقامه (حتى لو مسح بأصبعين لا يجوز) كما في الخلاصة (ولو كثر حتى استوعب بخلاف مسح الرأس) كذا في السراج الوهاج عن الايضاح (السادس) من الشروط (ان يكون) التيمم (بضربتين ياطن الكفين) لما روينا فان نوى التيمم وأمر به غيره فمعه صح (ولو) كان ٧٨ الضربتان (في مكان واحد) على الاصح لعدم صبر ورثته مستعملا لان

التيمم بما في اليد (ويقوم مقام الضربتين اصابة التراب بجوده اذا مسه بهنية التيمم) حتى لو احدث بعد الضرب أو اصابة التراب فمعه يجوز على ما قاله الاسيحياني كمن احدث وفي كفيه ما يجوز به الطهارة وعلى ما اختاره شمس الأئمة لا يجوز له الضرب ركعا كما لو احدث بعد غسل عضو وقال المحدث ابن الهمام الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب من معنى التيمم شرعا لان المأمورية في الكتاب ليس الا المسح وقوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان خرج مخرج الغالب والله سبحانه وتعالى أعلم (السابع) من الشروط (انقطاع ما في يديه) حالة فعله (من حيز أو نفاس او حدث) كما هو شرط أصله (الثامن) منها (زوال ما يمنع المسح) على البشرة (كشمع وشحم) لانه يصير به المسح عليه لا على الجسد (وسببه) ارادة ما لا يصلح الا بالطهارة (وشروط وجوبه) غائية

بما يقوم مقامه) كغيره أو أكثرها وكثيرين وجهه ويديه في الغبار (قوله ياطن الكفين) موافق لما ذكره الحلبي عن الذخيرة والاصح كما في الشافعي انه يضرب بظاهرهما وباطنهما والمراد بالضرب هنا الوضع استلزم ضرباً بالأول ذكره السيد (قوله لان التيمم بما في اليد) قال في الفتح هذا يفيد تصورا مستعماله وهو مقصور على صورة واحدة وهو ان يمسح الذراعين بالضربة التي مسح بها وجهه لا غيراه (قوله ويقوم مقام الضربتين الخ) فهو اليسار كن ويتفرع عليه ما في الخلاصة من انه لو أدخل رأسه بنية التيمم ووضع الغبار يجوز ولو انهم لم الحائط فظهر الغبار فترك رأسه ونوى التيمم جاز والشروط وجود الفعل منه اهـ (قوله حتى لو احدث الخ) تفريع على قوله ويقوم الخ المفيد عدم اشتراط الضربتين في التيمم (قوله على ما قاله الاسيحياني) في الفهستاني عن المضمرات هو الاصح وعليه مشي في الخاتمة (قوله وعلى ما اختاره شمس الأئمة) الحلواني وهو قول السيد أبي شعاع وصححه صاحب الخلاصة (قوله لان المأمورية الخ) لان الله تعالى قال قيموا صعيدا طيبا فامسحوا الخ فيين التيمم بالمسح (قوله خرج مخرج الغالب) المراد أن ذلك هو الغالب في أحوال التيممين أو انه أراد بالضربتين ما هو الاعم فيهم المسح (قوله أو حدث) كشرح بول (قوله وشروط وجوبه غائية) هي العقل والبلوغ والاسلام ووجود الحدث وعدم الحيض والنفاس وضيق الوقت والقربة على ما يجوز منه التيمم قاله السيد (قوله وكيفية قد علمت من فعله صلى الله عليه وسلم) حين سئل كما تقدم وهذه الكيفية وردت أيضا عن الامام حين سأله أبو يوسف عنها وأما ما ذكره بعضهم من انه يمسح يباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بكفه اليسرى بباطن يده اليمنى من المرفق الى الرسغ ويمسح يباطن يده اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك لم يرد في الاحاديث ما يدل عليه كما قاله في البنائية وان ادعى صاحب العناية أنه وردوا أيضا لم ينقل عن صاحب المذهب وما قاله ابن أمير حاج عن مشايخه ان الاحسن في مسح الذراعين أن يمسح بثلاث أصابع يده اليسرى أصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرفق ويمسح المرفق ثم يمسح بباطنها بالابهام والمسحبة يعني ما بينهما الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك قال في البدائع عن بعض علماء المذهب انه تكلف والاحسن هو الموافق للمنقول ولم يذكروا وقت تحليل الاصابع والذي يظهر من حديث الاسلع انه بالضربة الثانية قبل النفق قبل مسح الذراعين كذا ذكره بعض الافاضل (تنبيه) لو كان الغبار على ظهر حيوان أو نحو ثوب أو نحو حنطة فقيم به جازا بالغبار لا بتلك الاشياء وقيد الاسيحياني بأن يظهر أثر الغبار بمسحه عليه فان كان لا يظهر لا يجوز قال في التهر وهو حسن فليحفظ وفي السراج لو وضع يده على ثوب أو حنطة فلتصق يده غبارا وبان أثر الغبار عليه جاز به التيمم اهـ ولو تيمم بغبار ثوب نجس لا يجوز الا اذا وقع ذلك الغبار عليه بهد ما جف كما في الفتح (قوله

(كما ذكر) بيانها (في الوضوء) فأغنى عن اعادةها (ور كاه مسح اليدين والوجه) لم يقل ضربتان لما علمته من الخلاف من كون الضرب من معنى التيمم وكيفية قد علمت من فعله صلى الله عليه وسلم

(وسنن التيمم سبعة التسمية في قوله) كأصله (والترتيب) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (والمواالة) لحكاية فعله صلى الله عليه وسلم (واقبال اليدين بعد وضعهما في التراب وادبارهما ونفضهما) اتقاء عن تلويث الوجه والمثله ولذا لا يتيمم بطين رطب حتى يجف نفسه الا اذا خاف خروج الوقت وبين الامام الاعظم لماسأله أبو يوسف عن كيفية ٧٩ بأن مال على الصعيد فأقبل

بيديه وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح وجهه ثم أعاد كفيه جميعا فأقبل بهما وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بكل كف ذراع الأخرى وباطنها إلى المرفقين (وتفرج الأصابع) حالة الضرب مما يقع في التطهير (ونذب تأخير التيمم) وعن أبي حنيفة أنه حتم (لمن يرجو) ادراك الماء (بغلبة الظن قبل خروج الوقت) المستحب اذا فائدة في التأخير سوى الاداء باكل الطهارتين كما فعله الامام الاعظم في صلاة المغرب مخافا لاستأذنه جاد وصوبه فيه وهي أول حادثة خالفه فيها وكان خروجهما تشييع الاعمش رجهم الله تعالى (ويجب) أي يلزم (التأخير بالوعد بالماء ولو خاف القضاء) اتفاقا اذا كان الماء موجودا أو قريبا اذا لاشك في جواز التيمم ومنع التأخير لخروج الوقت مع بعد ميسر (ويجب التأخير) عند أبي حنيفة (بالوعد بالثوب) على

كأصله) أي بالنظر المتقدم فيه (قوله ونفضهما) بقدر ما ينثر التراب عن يده ولا يقدر بركة كما عن محمد ولا يترين كما عن أبي يوسف كما في السبابة (قوله اتقاء عن تلويث الوجه) واتباعا للسنة كما في السبابة (قوله وبين الامام الاعظم الخ) هذا يرتما ذكره بعضهم من الكيفيتين السابقتين وهل يسمح الكف اختلفوا فيه والاصح انه لا يمسحه وضرب الكف يكفي كما في ابن أمير حاج (قوله ونذب تأخير التيمم) أي لفقد الماء شرعا في ظاهر الرواية اما اذا كان يظن أن بعد الماء أقل من ميل لا يساح له التيمم لانه ليس بفائدة شرعا (قوله وعن أبي حنيفة) وكذا عن أبي يوسف في غير رواية الاصل انه حتم لان غالب الرأي كالحقق ووجه ظاهر الرواية أن العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا يقين مثله (قوله لمن يرجو ادراك الماء) وأما اذا لم يكن على طمع من وجود الماء في الوقت لا يستحب أن يؤخر ويقيم ويصلي في الوقت المستحب كما في الخاتمة وغيرها (قوله قبل خروج الوقت المستحب) وهو أول النصف الاخير من الوقت في صلاة ينذب تأخيرها كما في النهر بحيث يقع الاداء في وقت الاستحباب وقبل إلى آخر وقت الجواز والاول هو الصحيح كما في الجوهره وعلى الاول فلا يؤخر العصر إلى تغير الشمس وهذا لا يؤخر المغرب عن أول وقتها وقبل لا بأس به إلى قبيل مغيب الشفق وجعله القهستاني قول الاكثر (قوله اذا فائدة الخ) الاظهر في التعديل ما ذكره غيره بقوله يؤتيه ابا كل الطهارتين في أكل الوقتين اه وهو في كلامه تعديل للندب أيضا به في انما كان ذلك مندوبا ولم يكن واجبا لانه لا فائدة فيه الا الاداء باكل الطهارتين فالاداء قبل يكون بطهارة كاملة فليتأمل (قوله كما فعله الامام الخ) الضمير للتأخير (قوله مخافا لاستأذنه جاد) فانه صلى بالتيمم أول الوقت وأخر الامام فوجد الماء فصلاها في آخر الوقت (قوله لتشيع الاعمش) أي توديعه (قوله أي يلزم) فالوجوب بمعنى الافتراض كما في الذي بعده (قوله اذا كان الماء موجودا) أي عند الواعد أو قريبا منه دون ميل أما اذا لم يوجد عنده أو كان بعيدا منه ميسرا فلا يجب التأخير لان الشارع أباح له التيمم - لمي وهذه العبارة لم نرها غيره (قوله ويجب التأخير عند أبي حنيفة) تبع فيه صاحب البرهان والذي في عامة المعنرات كالحائية والفتح ومنية المصلي وشرحيهما والسراج والبحر وعزاه في الخلاصة إلى الاصل أن التأخير مندوب وعلى ذلك ان لم ينتظر فمضى كذا في أول الوقت جاز قلت وهو الذي يقتضيه التأصيل الآتي (قوله وقال يجب التأخير الخ) مبنى الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء هل تثبت بالبذل والاباحة قال الامام لا وانما تثبت بالملك أو بملك يملكه اذا كان يباع وقال لا تثبت بها كما تثبت بها قياسا على الماء واجمعوا انه لو قيل له أجهت لك مالي التحج به لا يجب عليه الحج لان المنة يرفعها الملك وهذا القدرة وكذا لو عرض عليه من الماء لا يجب عليه قبوله لان المال ليس بمندوب في عادة فيدقه الذل بقبوله كذا في حاشية الشافعي عن الشيخ يحيى (قوله ويجب طلب الماء) أي لا تعرض مترج به قاضي خان وان وجد أحد واجب عليه السؤال حتى لو صلى ولم

العماري (أو السقاء) كبل أو دلو (مالم يجف القضاء) فان خافه تيمم لعجزه ولا منة بهما ولا يجب التأخير ولو خاف القضاء كالوعظ بالماء لظهور القدرة بوفاء الوعد فظاهرا (ويجب طلب الماء) غلوة بنفسه

أورسوله وهي ثلثمائة خطوة
 (الى مقدار اربع مائة خطوة)
 من جانب ظنه (ان ظن
 قربه) برؤية طير أو خضرة
 أو خبر (مع الأمن والا)
 بأن لم يظن أو خاف عدوا
 (فلا) يطلبه (ويجب) أى
 يلزم (طلبه) أى الماء (عن
 هو معه) لانه مبذول
 عادة فلا ذل في طلبه (ان
 كان في محل لا تشع به
 النفوس وان لم يعطه الا
 بمن مثله لزمه شراؤه به)
 ويزيادة يسيرة لا يغبى
 فاحش وهو ما لا يدخل تحت
 تقويم المقومين وقيل شطر
 القيمة (ان كان) الثمن
 (معه) وكان (فاضلا عن
 نفقته) واجرة حله فهذه
 شروط ثلاثة للزوم الشراء
 ٣ قوله الجندی فی نسخة
 البرجندی اه

يسأل فأخبر بالماء بعد ذلك أعادوا فلا زيلعى والمراد واحد من أهل المكان أو ممن له معرفة
 به والظاهر أن هذا في غير الظان أما الظان فلا تفصيل في عدم الجواز بالنظر اليه (قوله أو
 رسوله) ويكفيه لو أخبره أحد من غير ارسال كافي عنية المصلى (قوله وهي ثلثمائة الخ) كذا في
 الذخيرة والمغرب والذي في التبيين هي مقدار رمية سهم اه وهو الموافق لما في القاموس
 فانه قال وكل رمية غلوة اه كانه مأخوذ من قولهم غلا السهم ارتفع في ذهابه وجاوز المدى
 والمادة تدل على الارتفاع والظاهر أنه لا خلاف فإن التقدير بالذرعان بيان لمقدار الرمية
 والتقدير بالغلوة اختار م حافظ الدين في الكنز والاصح انه يطلبه مقدار ما لا يضرب بنفسه ورفقته
 بالانتظار كافي البدائع (قوله الى مقدار اربع مائة خطوة) لانها النهاية (قوله من جانب ظنه)
 كافي البرهان وان ظنه في الجهات الاربع وجب الطلب منها على الخلاف وفي السيد انه
 يقسم الغلوة على الاربع جهات (قوله ان ظن قربه) وذلك لان الظن يوجب العمل في
 العمليات بخلاف الشك فانه لا يبنى عليه حكم كافي القهستاني وحد القرب أن يظن أن الذي
 بينه وبين الماء دون ميل ذكره السيد ولو تيمم من غير طاب وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت الاعادة
 عندهم الا ان شرط جواز التيمم لم يوجد خلافا لابي يوسف كذا في السراج ولو أخبره عدل بعدم الماء
 ولو عند غلبة الظن بالوجود جاز له التيمم بالخلاف كذا في الحلبي وموضع المسئلة في المفاضة اما
 اذا كان يقرب الماء ان يجب عليه الطلب مطلقا اتفاقا حتى لو تيمم وصلى ثم ظهر الماء لم تجز
 صلاته لان العمران لا يخلو عن الماء غالبا والغالب ملحق بالمتيقن في الاحكام وان لم يغلب على
 ظنه كافي البدائع والحلبي (قوله طلبه) أى بالسؤال وقوله عن هو معه أى مطلقا والتقدير
 برفيقه أى في بعض الكتب جرى مجرى العادة جوى عن الجندی (٢) واهلم أن النقل في هذه
 المسئلة اختلف فعن الهداية وكثير من الكتب انه لا يجب الطلب أصلا في قول الامام لان العجز
 متحقق والقدرة موهومة اذ الماء من أعز الاشياء في السيرة فظاهر عدم البذل وقال يلزمه
 الطلب ولا يجوز له التيمم قبله لان الماء مبذول عادة ونقل شمس الأئمة في مبسوطه أن لزوم الطلب
 قول الكل على الظاهر قال الحصا ولا خلاف بينهم فرادى حنفية عدم الوجوب اذا غلب
 على ظنه منعه ومراده ما اذا ظن عدم المنع لثبوت القدرة على الماء بالاباحة اتفاقا قال في
 البرهان ولهذا لم يحك في الكافي خلافا واذا وجب طاب الماء على الظاهر وجب طلب الدلو والرشاء
 كافي النهر عن المعراج (قوله فلا ذل في طلبه) وقال الحسن لا يجب الطلب لان السؤال ذل
 وفيه بعض حرج وما شرع التيمم الادفع الحرج قال في غاية البيان وقول الحسن حسن وقد سبق
 عن الامام (قوله ان كان في محل لا تشع به النفوس) اما اذا كان في موضع يعز فيه الماء فالفضل
 أن يسأل وان لم يسأل اجرأه قاله السيد عن شرح العلامة من لا مسكين (قوله وان لم يعطه
 الخ) وان منعه أصلا صريحا بأن قال لأعطيك أو دلالة بأن استعمله كيتيم اتفاقا تحقق العجز
 (قوله لزمه شراؤه به) كالمأري يلزمه شراء الثوب أيضا كافي البرهان (قوله وهو ما لا يدخل
 تحت تقويم المقومين) قال الحلبي هو الاورق لدفع الحرج وقيل ضعف القيمة وهو رواية
 النوادر واقتصر في البدائع والنهاية عليها قال صاحب البصر فكان هو الاولى (قوله وكان
 فاضلا عن نفقته) لو قال كما قال البعض فاضلا عما لا بد منه ليدخل ما اذا احتاجه لنفقة كلبه

فلا يلزم الشراء لو طلب الغبن القاحش أو طلب ثمن المثل وليس معه فلا يستدين الماء واحتاجه لنفقته (و) يجوز أن (يصل بالتييم الواحد ما شاء من الفرائض) كالوضوء للامرية وقوله صلى الله عليه وسلم اترا ب طهورا لمسلم ولو الى غير هيج مالم يجد الماء والاوى اعادته لكل فرض خروجا من خلاف الشافعي (و) يصل بالتييم الواحد ٨١ ما شاء من (النوافل) اتفاقا (ومع تقديمه على الوقت) لانه شرط

فيسبق المشروط والارادة سبب وقد حصلت (ولو كان أكثر البدن) جريها تيم والكثرة تعبر من حيث عدد الاعضاء في المختار فاذا كان بالرأس والوجه واليدين جراحة ولو قلت وليس بالرجلين جراحة تيم ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو فان كان أكثر كل عضو منها جريها تيم والا فلا (أو) كان (نصفه) أى البدن (جريها تيم) في الاصح ولو جنى لان أحدا لم يقل بغسل ما بين كل جدرتين (وان كان أكثره جميعا غسله) أى الصحيح (ومسح الجرح) بمروءه على الجسد وان لم يستطع فعلى خرقة وان ضره تركه واذا كانت الجراحة قليلة يطنه أو ظهره ويضربه الماء صار كفاب الجراحة حكما للضرورة (ولا) يصح أن (يجمع بين الغسل والتييم) اذ لا تطهره في الشرع للجمع بين البدل والمبدل والجمع بين التيم وسؤرا الجراح لا دا القرض بأحدهما لا بهما كما

كما في الحلبي لكان أولى (قوله فلا يلزم الشراء لو طلب الغبن القاحش) لان ما زاد عن ثمن المثل اتلاف للمال لانه لا يقابلته ثمن من العوض وحرمة مال السلم كحرمة دمه (قوله فلا يستدين الماء) الاولى أن يقول فلا يستدين للماء أى لا يلزمه الاستدانة للشراء أو بالشراء كما يبيده اطلاق الشرح وظاهره ولوله مال غائب لان الجهل متحقق في الحال يؤيده دفع الزكاة لابن السبيل الغنى في موطنه وقال ابن أمير حاج يلزمه الشراء نسيئة ووافقه في الجبر والنهر (قوله للامر) أى في قوله تعالى فلم يجدوا ماء فتييموا بشرط عدم الماسقط وجعله في حال العدم كالوضوء قاله في الشرح (قوله واقوله صلى الله عليه وسلم) رواه أصحاب السنن من حديث أبي ذر (قوله خروجا من خلاف الشافعي) رضى الله عنه فانه لا يصلح به عنده أكثر من فريضة واحدة ويصلح به ما شاء من النوافل تبعها ومبنى الخلاف أن التيم يدل ضروري عنده وبطل مطلق عندنا ثم البدلية بين الماء والتراب عندهما والطهارة فيهما مستوية وقال محمد بن التيم والوضوء فالطهارة بالماء أعلى من الطهارة بالتراب فجاز اقتداء المتوضي بالتييم عندهما لان التيم طهارة مطلقة لا عنده لان تيم الامام لم يكن طهارة في حق المأموم لوجود الاصل في حقه فكان مقتديا بمن لا طهارة له في حقه فلا يجوز كالصحيح اذا اقتدى بالمعذور (قوله والارادة سبب) أى ارادة ما يصلح الابه قاله في الشرح (قوله ولو كان أكثر البدن) الاولى للمصنف حذف البدن ويقول ولو كان أكثر من الاعضاء أو النصف منها جريها تيم ليكون كلامه متناولا للطهارة الصغرى والكبرى قاله السيد (قوله والكثرة الخ) لا يخفى أن هذا الخلاف انما هو في الوضوء وأما في الغسل فالظاهر اعتبار الكثرة من حيث المساحة كما في البحر (قوله تيم في الاصح) وقيل بغسل الصحيح ومسح الجرح ومسحه في المحيط والخائبة قال في البحر ولا يخفى انه أحوط فكان أولى قال المؤلف في حاشية الدور والحاصل أن التصحيح اختلف (قوله لان أحدا الخ) قد يقال ان الغسل سقط هنا للخرج أولانه يضر ما حاذاه من الجدرى (قوله بمروءه) أى الماء يعنى بلسه والاوى ان يقول بامراه (قوله فعلى خرقة) في كلام الحلبي ما يفيد انه يشدها عند ارادة المسح ان لم تكن مشدودة (قوله صار كفاب الجراحة) أى تيم ولو قيل انه يمسح الاعلى ويفعل الاسفل لكان حسنا قال في الشرح ولم ار من تكلم عليه (قوله ويسقط مسح الرأس الخ) وظاهره انه لا يؤمر بالمسح على الخرقة بخلاف الغسل كما تقدم وسيأتى انه احد قواين (قوله ما ان به) أى قدر وقوله من الداء بيان مقدم على مبيته والضمير في به يرجع الى ما القسر بقدر والكلام فيه حذف أى ان يل محل هذا القدر من الداء يضر (قوله وكذا يسقط غسله) أى وينقل الحكم لمسحه فان ضره مسح على الخرقة فان ضره تركه كما تقدم فتأمل قلت وسيأتى ما يفيد (قوله ناقض الوضوء) لو قال ناقض الاصل ليم الغسل والوضوء لكان احسن واجاب الجوى بأن المراد بالوضوء الطهارة اعلم ان تكون

١١ ط لا يجتمع قطع وضمن وحدومهر ووصية وميراث الى غير ذلك من المعدودات هنا (مهمة) نظمها ابن الشحنة بقوله ويسقط مسح الرأس من برأسه من الداء ما ان به يضر وبه أفق قاضي الهداية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والحض والنفاس للمساواة في العذر (وتتضمنه) أى التيم (ناقض الوضوء) لان ناقض الاصل ناقض لغيره

(و) ينقضه (الفردرة على استعمال الماء الكافي) ولو مرة مرة فلو ثلث الغسل وفق الماء قبل اكمال الوضوء بطلت به - منه في المختار لانتهاء طهورة التراب بالحديث (ومقطوع اليدين والرجلين) اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة ولا يبعد وهو الاصح وقال بعضهم سقطت هذه الصلاة ويصح الاشلاء وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة ويصح الاقطع ما بقي من الفروض كغسله وبقية طهارة يتجوز الاقطع محل الفرض

• (باب المسح على الخفين) •

ثبت بالسنة قولاً وفعلًا والخلف السائر ~~للمسح~~ ما خرد من الخلف لان الحكم به خفف من الغسل الى المسح وسببه ليس الخلف بشرطه كونه ساتراً محل الفرض ~~المسح~~ مع بقا المدة وحكمه حل الصلاة به في ماله وركنه مسح القدمين المقروض وصفته انه شرع رخصة وكيفيته الابتداء من اصابع القدم خطوطاً باصابع اليد الى الساق (صح) ان جاز (المسح على الخفين) الطهارة من (الحديث الاصغر) لما ورد فيه من الاخبار المستقيمة

• (باب المسح على الخفين) •

عن حدث او حناية بطريق استعمال الخاص في العام مجازاً ذكر السيد (قوله) ينقضه زوال الفرد (المسح) الموثق بعد زوال المرض مرضاً يبيحه انتقض الاقل ويقيم للشار لتغير الاسباب واعلم ان الناقض في الحقيقة الحدث السابق (قوله بالحديث) اي بدلالة الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور للمسلم ولو الى عشرة حج ما لم يجد الماء اه (قوله) ومقطوع اليدين (الخ) لم يتكلم على الراس لان اكثر الاعضاء جريح والوظيفة حينئذ التيمم ولكنه سقط لانه قد آتته وهي البدان قاله في حاشية الدرر (قوله) ويصح الاشلاء (الخ) اما على رواية الاكتفاء باكثر الاعضاء في التيمم فظاهر واما على الاخرى فلا ضرورة والاجتياط في العبادة واهل هذا عند عدم القدرة على استعمال الماء (قوله) ويصح الاقطع (الخ) اعتبار الجزم بالكل قاله في الشرح والمراد ان ذلك في التيمم وقوله كغسله في التطهير بالماء

عذاه بهلى اشارة الى موضعه وهو فوق الخلف دون داخله واسفله وانما في لان المسح لا يجوز على أحدهما دون الآخر (قوله) ثبت بالسنة) رذان قال انه ثبت بالكتاب على قراءة الجز قال في البحر ويذبح أن يجب في صورته لو غسل رجله لا يكفيه الماء ولو مسح بكفيه فانه يلزمه المسح ومنها لو غسل يافته الوقت أو الوقوف بعرفة فانه يمسح لزوماً وهو من خصائص هذه الامة اه (قوله) حل الصلاة (الخ) بأن يمكن متابعة المشي فيه فربما وأن لا يكون شغراً وطريقاً مانع (قوله) وحكمه حل الصلاة (الخ) هذا الحكم الذي هو وأما حكمه الاخرى فهو الثواب ان قصد فعل السنة (قوله) وصفته انه شرع رخصة) اختلف هل هو من رخصة الاسقاط أى السقطة للعزيمة كقصر الصلاة للمساكين أو من قبيل رخصة الترفيه بمعنى التخييف دفعا للرجح مع بقاء العزيمة كقطار المسافر جرى على الاول بعضهم وعلى الثاني أكثر الاصوليين (قوله) صح (المسح على الخفين) الصحة في العبادات كونها توجب تفرغ الذمة وهو المقصود الذي يولي ويلزمه الثواب عند القبول وهو المقصود الاخرى والوجوب كون الفعل لو أتى به يثاب ولو تركه يعاقب ويلزمه تفرغ الذمة اه من الشرح ملخصا (قوله) من الحدث الاصغر) أما الجناية ونحوها لا يصح فيها المسح لورود النص بذلك ولان الرخصة للرجح فيما يتكرر ولا خرج في الجناية ونحوها لعدم التكرار وصورة حافظ الدين في الكافي صورة مسح الخشب تقريرا للمنه لم بأن توثا وليس جور بين مجادلين ثم أجاب ليس له أن يشده ما وبغسل ساثر جده مضطجما به في أو ما إذا رجا عليه على شيء مرتفع ويصح عليه اه من الشرح ملخصا (قوله) لما ورد فيه من الاخبار المستقيمة) حتى قال يرجع من الحفاظ ان خبر المسح متواتر كافي فتح الباري وقال الحسن البصري حدثني سبعون رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم انهم رأوه يمسح على الخفين كافي البدائع وذكر الحفاظ في فتح الباري عن بعضهم انه روى المسح اكثر من الثمانين منهم العشرة المبشرون رضي الله تعالى عنهم اه وما روى عن العصابة كابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم من افكاره فقد صح رجوعهم الى جواره كافي النهاية وغيرها (قوله) يثاب بالعمية) الاولى أن يقول كان أفضل لان الخلاف في الافضية بدليل التعميل لافي حصول الثواب وما ذكره هو ما عليه الجمهور قالوا الآن يكون بمحضرة منكزه فالمسح

والمسافر اذا اثم بجنابة ثم أحدث حدثا أصغروا وجب الماء كافي لعضائه ٨٣ الوضوء يلزمه قلع الخف وغسل رجله ولا

يصح له مسح الجنابة (للرجال والنساء) سفر او حضرا الحاجة وبدونهم الاطلاق النصوص الشامل للنساء (ولو كانا) أي الخفان متخذين (من ثقب ثخين غير الجليلي) كلبه وجوخ وكراس يستمكن على الساق من غير شد لا يشف الماء وهو قولهما واليه رجع الامام وعليه الفتوى لانه في معنى المتخذ من الجليلي (سواء كانا هما نعل من جلد) ويقال له جورب من نعل بوضع الجلد أسفله كأنه نعل للقدم واذا جعل أعلاه وأسفله يقال له مجلد (أولا) جلد بهما أصلا وهو الثخين ويشترط لجوانب المسح على الخفين سبعة شرائط (الاول) منها (لبسهما بعد غسل الرجلين) ولو حكما بكبيرة بالرجلين أو باحدهما معهما ولبس الخف مع خفه لان مسح الكبيرة كالغسل (ولو) كان اللبس (قبل كمال الوضوء اذا انقضى) أي الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء) لوجود الشرط والخف مانع سرية الحدث لارتفاعه واذا توضأ المذور ولبس مع انقطاع هذه فقد تم مثل غير المذور والاعتقاد بوقته فلا يمسح خفه بعده (و) الشرط

أفضل ترغيب له وقال أبو الحسن الرستقي من أصحابنا المسح أفضل مطلقا وهو أصح الروايتين من أحدثني التهمة عن نفسه قلنا هي تزول بالمسح أحيانا (قوله والمسافر الخ) خصي المسافر لأن الغالب في السفر عدم الماء والا فلهذا راعى عدم الماء (قوله للجنابة سرت الى القدم وهو على لقوله لا يصح) (قوله لا إطلاق النصوص الخ) ولأن الخطاب الوارد لاسدهما يكون واردا في حق الآخر ما لم يخص على التخصيص (قوله من ثقب ثخين) لم أن المسئلة على ثلاثة وجوه ان كانتا قين غير متعينين لا يجوز المسح عليهما اتفاقا وان كانا ثخينين متعينين جاز اتفاقا وان كانا ثخينين غير متعينين فهو محل الاختلاف كما في الخمانية وفي شرح الزاهدي للكتاب يجوز المسح على الجرموف المشقوق على ظهر القدم وله أثر اروسير يثبت عليه فيستر لانه حينئذ كغير المشقوق وان ظهر من القدم ثقب فهو كخروج الخف اه ملخصا (قوله وكراس) هو الثوب الأبيض من القطر كما في القياموس وظاهر كلام الحلبي عن الحلواني والخلاصة انه لا يصح المسح عليه الا اذا كان مجلدا فليراجع (قوله لا يشف الماء) أي لا يتجاوز منه الماء الى القدم ذكره في الخمانية وهو من ثقب يشف من باب ضرب اذا رقى حتى يرى ما تحتها كما في مصباح والمصباح (قوله واليه رجع الامام) أي قدر موته بثلاثة أيام وقيل بسبعة وذلك أنه مسح على جوربيه ورضه ثم قال امواته فملت ما كنت أصنع الناس عنه فاستدلوا بذلك على رجوعه كما في البدائع والتبيين (قوله لانه في معنى المتخذ من الجلد) ولما أخرجه الاربعة وابن حبان من حديث المغيرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على جوربيه اه (قوله ويقال له جورب من نعل) بسكون الذون وفتح العين مخففا كما في المعراج يقال انعل الخف ونعله جعل له نعل كذا في المستمعي ونعل بالتخفيف كما في التبر (قوله لبسهما بعد غسل الرجلين) اللبس على الوجه المذكور بشرط وبقائه سبب كما مر (قوله لان مسح الكبيرة كالغسل) فلو مسح كبيرة إحدى رجله ولبس الخف في إحدى رجله لا يجوز المسح عليه لانه يصير جامعا بين الغسل والمسح (قوله قبل كمال الوضوء) ولو لبسهما بعد الغسل جاز المسح لانه وضوء زيادة الا اذا كان متبعا لما لا يثبت من نزعهما اذا وجد الماء (قوله ناقض للوضوء) اظهار في محل الاضمار (قوله لو جرد الشرط) وهو لبسهما على وضوء تام قبل الحدث (قوله والخف مانع سرية الحدث) يعني أنه اذا حدث بعد لبسهما على وضوء تام لا يسري الحدث الى الرجل بل يحل ظاهر الخف وليس برافع يعني أنه لو غسل رجله ولبس خفه وأحدث قبل تمام وضوءه لا يثبت من نزعها ما ولا يكون لبسهما مانعا من نزعها لانه لا يرفع الحدث الا بتمام الوضوء ولم يوجب جده لعدم تجزئ الحدث زوالا وثبوتا (قوله واذا توضأ المذور الخ) عبارته في الشرح وأما أصحاب الاعتذار اذا توضأ مع العذر أو وجد بعد تمام الوضوء قبل لبس الخف فاتهم بمسحون مادام الوقت باقيا وأما اذا توضأ المذور ولبس قبل طرقة عذر فانه يمسح كالأصحاء الى تمام المقدار هاتين (قوله فلا يمسح خفه بعده) لان وضوء المذور يطلى بخروج الوقت اظهروا الحدث السابق فلو جاز المسح به ذلك لكان الخف رافعا للحدث لا مانعا منه من الشرح (قوله والذي لا يغطي الكعبين) وذلك كالزبول وهو في مرفأ أهل الشام ما يسمى مركوبا في مرفأ أهل مصر كلفه تحفة الاخبار وقوامهم في سبب الرقي زربون تحريف (قوله

(الثاني سترهما) أي الخفين (للكعبين) من الجمر التي فلا يضر قطار الكعبين من أهل خف قصير الساق والذي لا يغطي الكعبين

إذا خيط به ثخين بكوخ يصح المسح عليه (و) الشرط (الثالث) إمكان متابعة المشى فيهما (أي الخفين) تسعدهم الرخصة لانعدام شرطها وهو متابعة المشى (فلا يجوز) المسح (على خف) صنع (من زجاج أو خشب أو حديد) لما قلنا (و) الشرط (الرابع) خلق كل منهما (أي الخفين) عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم) لانه محل المشى واختلف في اعتباره مضمومة أم مفرجة فإذا انكشفت الأصابع اعتبر بذاتها فلا يضرك كشف الأجزاء مع جاره وإن بلغ قدر ثلاث هي أصغر ما على الأصح والخرق طولا يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند المشى لصلابته لا يمنع ولا يضم مادون ثلاثة من رجل لثله من الأخرى وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ٨٤ ولا يعتبر مادونه (و) الشرط (الخامس) اسقاطا كونهما على الرجلين من غير شد (اختاره) إذا

الرقب لا يصلح لقطع المسافة (و) الشرط (السادس) منعهما وصول الماء إلى الجسد فلا يشقان الماء (و) الشرط (السابع) أن يبقى بكل رجل (من مقدم القدم) قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع البدن أي وجد المقدار المفروض من محل المسح فإذا قطعت رجل فوق الكعب جاز مسح خف الباقية وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يصح لافتراض غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف العصبة (فلو كان فاقد إمامة قدمه لا يصح على خفه ولو كان عقب القدم موجودا) لانه ليس محل لفرض المسح ويفترض غسله (و) يصح المقيم يوما وليلة (و) يصح (المسافر ثلاثة أيام بلياليها) كما روى التوقيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) ابتدء المدة (للمقيم والمسافر) (من وقت الحدث)

إذا خيط به ثخين) التخييل بالثخين هو المذهب خلافا لما عليه أهل سمرقند من جواز المسح إذا ستر الكعبين باللقافة (قوله) إمكان متابعة المشى (أي المعتاد فرضا فاقا) ثم كما في حاشية الهداية أو المراد قطع مسافة السفر كما في المحيط كذا في التمهيدات وبالاول جزم في انفراد (قوله) من أصغر أصابع القدم وفي رواية الحسن يعتبر قدرها من أصابع البدن واختاره الرازي اعتبارا بالمسح اه وتعتبر الثلاثة أصابع في أي موضع كان بعد أن يكون أسفل من الكعبين وهو ظاهر إطلاق المتن واختاره السمرخسي والكمال ولو تحت القدم أو في العقب وقيل الخرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ أكثر القدم وقيل إن كان يخرج أقل من نصف العقب لا يمنع والامنع (قوله) لا يمنع (و) المانع هو المنفرج الذي يرى ما تحته من الرجل أو المنضم الذي يتفرج عند المشى فالعبرة بانفرجه حالة المشى دون حالة الوضع كما في الحلبي (قوله) ولا يضم مادون ثلاثة بخلاف النجاسة المتفرقة في خفيه أو ثوبه أو مكانه أو بدنه أو في الجموع وبخلاف انكشاف الأمور فانها يجمعان (قوله) وأقل خرق يجمع الخ) هذا هو المشهور في المذهب وذكر في خزانة الفتاوى والتوشيح عن أبي يوسف انه لا يجمع الخرق سواء كانت في خف أو خفين وارتضاء الكمال وقوام ابن أمير حاج واستظهره في البحر وردده في النهر فلم يردعهما من رماها (قوله) ولا يعتبر مادونه) الحاقه بموضع الخرز (قوله) من وقت الحدث) سواء مسح بعده أم لا فلا يصح بعد المدة ولو ناسيا على ما يظهر من كلامهم أقاده السيد (قوله) على طهر) أي ما في الخرج التيم كما مر (قوله) وقيل من وقت اللبس) به قال الأوزاعي (قوله) وقيل من وقت المسح) به قال احمد (قوله) لأن العبرة لا بآخر الوقت) وذلك لأن المسح حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره (قوله) وفرض المسح) الفرض اعتقادي من حيث أصل المسح وعلى من حيث المقدار (قوله) من أصغر أصابع اليد) وإن لم تكن أصابعه (قوله) هو الأصح) وعليه نص محمد والفرض هو ذلك المقدار من كل رجل فلو مسح على واحدة مقدار أصبعين وعلى الأخرى اربعا لم يهز ولو يجاوزها اربع فبقي أن يجوز ولو باصبع واحدة ثلاث مرات أن أخذ لكل مرة ماء جديدا وقد مسح ثانيا غير ما مسح أولا يجرأه والا لا ذكره السيد وإنما اشترط تجديد الماء في الأخيرة لانه بالرفع الأول صار الببل مستعملا فلا يصح به ثانيا وأيضا البلة فيه إنما بقيت بعد مسح فلا يجوز بها المسح المسح يلبس بقيت بعد الرأس بخلاف البلة بعد الغسل لأن الاستعمال إنما يوصف به الماء السائل بعد الانفصال لا البلة وإذا علمت ذلك تعلم أن ما ذكره

الحاصل (بعد لبس الخفين) على طهر هو الأصح لانه ابتداء صنع الخلف سرياً بالحدث وما قبله طهارة غسل وقيل من السيد وقت اللبس وقيل من وقت المسح (وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدته أتم مدة المسافر) لأن العبرة لا بآخر الوقت كالصلاة (وإن أقام المسافر بعد ما مسح يوما وليلة نزع) خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (والا) بأن مسح دون يوم وليلة (بتم يوما وليلة) لأنهما مدة المقيم (وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) هو الأصح لأنها آلة المسح والثلاث أكثر ما يجرأه وردت السنة

واحدة فلا يصح على باطن
القدم ولا عقبه وجوانبه
وساقه ولا يستكرار
(وسننه مذكرا لاصابع مفرجة)
يبدأ (من رؤس أصابع
القدم إلى الساق) لأن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم مزمع بتوضأ وهو
يفعل خفيه فتخصه يده
وقال انما امرنا بالمسح هكذا
وأراد من مقدم الخفين إلى
أصل الساق مرة وفرج
بين أصابعه فإن بدأ من
الساق أو مسح عرضا صح
وخالف السنة (وينقض
مسح الخف) أحد (أربعة
أشياء) أولها (كل شيء
ينقض الوضوء) لأنه بدل
فينقضه ناقض الأصل وقد
عنه (و) الثاني (نزاع خف)
لسراية الحدث السابق إلى
القدم وهو الناقض في
الحقيقة وإضافة النقص
إلى النزاع مجاز وينزع خف
يلزم قلع الآخر لسراية
الحدث ولزوم غسلهما
(ولو) كان النزاع (بمخرج
أكثر القدم إلى ساق الخف)
في الصحيح لمخارقة محل المسح
مكانه ولذا كثر حكم الكل
في الصحيح (و) الثالث
(إصابة الماء أكثر إحدى
القدمين في الخف على الصحيح)
كما لو ابتل جميع القدم فيجب
قلع الخف وغسلهما تحريزا عن الجمع بين الغسل والمسح

السيد في شرحه من السؤال والجواب ساقط وكلامه في التفتة بنا في ما ذكره قبلها وما ذكره من
أن الأذنين يمسحان برأس فذلك لقوله صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس ولا وجه
للسؤال الذي أورده فيهما لأن الحديث محل على صحة مسحهما برأس لأن المعنى انهما من
حقيقة الرأس وقد طنى قلبه في هذا المحل فليقتضيه (قوله) فإن ابتل قدرها الخ) لكن لا يحصل به
السنة كالصورتين السابقتين قريبا (قوله) والاصبع بذكر ويؤث وفيه عشر لغات تثليث
هم زعم تثليث الباء واصبوع كصفر (قوله) على ظاهر مقدم كل رجل) ولو مسح على ما يلي
الساق أو ما يلي مقدم ظاهر الخف أو على الأصابع وحدها جازان بلغ قدر القرض ولا يستحب
عندنا مسح أسفله كما في غاية البيان والدراية وفي نسخة صحيحة في البدائع والسنة عند مالئ
والزهري والشافعي مسح أعلى الخف وأسفله إلا أن يكون على أسفله نجاسة كذا في الدراية
ونسبه في الغاية للآئمة الثلاثة واهنق والاحسن أن يكون يباطن الكف والأصابع كما في البحر
عن الخلاصة ويشترط أن يقع المسح على خف تحته قدم حتى لو كان الخف واسعا وبعضه خال
عن القدم فمسح على الخالي لا يجوز قال الامام علي كرم الله وجهه لو كان الدين بالرأي لكان
أسفل الخف أولى من أعلاه بالمسح والمراد الأسفل الذي يلاقي الأرض لكونه محل إصابة
الآوساخ كما قاله البرهان الخافي وشارح المشكاة لما قاله الكمال أن المراد الوجه الذي يلاقي
البشرة فعلى العاقل اتباع الشرع تعبدًا وتسليما للجزء من ادراك الحكم الإلهية وقد قال الامام
لوقلت بالرأي لا وجبت الغسل بالبول لأنه نجس متفق عليه والوضوء بالماء لأنه نجس مختلف فيه
ولا عطيت الذكرك في الاوث نصف الاثني لكونها أضغف منه اه (قوله) ولا يستكرار (وقال
عطاء يمسح ثلاثا سراج (قوله) إلى الساق) فوق الكعبين لأن الكعبين يلحقهما فافرض الغسل
وسنة المسح قاله في الشرح (قوله) فتخصه يده (الذي في) أوسط الطيراني من طريق جرير بن يزيد
عن ابن المنكدر عن جابر قال مزمع رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ يغسل خفيه فتخصه
برجله وقال ليس هكذا السنة انما امرنا الخ (قوله) لأنه بدل الخ) فيه أن البدل ما لا يجوز مع
القدرة على الأصل وهذا يجوز مع القدرة على الأصل بل التحقيق أن التيميدل والمسح خلف
بحر (قوله) لسراية الحدث السابق إلى القدم) أي جنس القدم وهو صادق بالقدمين معا
وانما سري اليهما الزوال المانع وهما في حكم الطهارة كعضو واحد فاذا وجب غسل احدهما
وجب غسل الاخرى كما في البدائع (قوله) مجاز) لغوى أو عفى من الاسناد إلى السبب (قوله)
ولزوم غسلهما) أي الرجلين المعلومين من المقام وهو عطف على السراية (قوله) بمخرج أكثر
القدم) القدم ما يطأ عليه الانسان من الرسغ إلى مادونه وعبراً ولا بالنزع ثم بالخروج للاشعار
بعدم الفرق بين خروجه بنفسه وبين الانخارج كما في التبيين وعن محمد بن بقي من القدم في الخف
ما يجوز المسح عليه لا ينقض والانتقض قال في الكافي وعليه أكثر المشايخ ونحوه في شرح
العلامة مسكين وفي البحر عن النصاب وهو الصحيح وفي الكافي وان كان صدرا القدم في موضعه
والعقب بمخرج ويدخل لم يطل منه (قوله) في الصحيح) مقابلة رواية محمد السابقة وقد علمت
تخصها (قوله) والثالث إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف) هذا بناء على أن المسح
رخصة ترفيه تكون العزيمة معها مشروعة وجري عليه الزيلعي ونقله عن عامة الكتب وقواه

ولو تكاف ففعل وجليه من غير نزاع الخلف اجزاء من الغسل فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة (و) الرابع (مضى المدة) للمقيم والمسافر واطرافه النقض مجاز هنا والناقض ٨٦ حقيقة الحدث السابق بظهوره الآن فان غت وهو في الصلاة بطالت ويتم لفقد

الماء (ان لم يصف ذهاب رجليه) او بعضها او عطبها (من البرد) فيجوز له المسح حتى يأمن وظاهر المتون بقائه صحة المسح وفي معراج الدراية يستوعبه بالمسح كالجبائر (وبعد الثلاثة الاخيرة) وهي نزاع الخلف وابتلال اكثر القدم ومضى المدة (غسل رجليه فقط) وليس عليه إعادة بقية الوضوء اذا كان متوضئا لم يزل الحدث السابق بقدميه (ولا يجوز) اي لا يصح (المسح على حمامة) وقلنسوة وبرقع وقفازين) لان المسح ثبت بخلاف القياس فلا يلحق به غيره والفقهاء بالضم والتشديد يعمل للبدن محشوا بطن له أزرار يزعل الساعدين من البرد تلبسه النساء ويتخذ الصياد من جلده اتقاء محال الصقور والقلنسوة بفتح القاف وضم السين المهملة مكان الجوزة والبرقع بضم الباء الموحدة وصكون الراء المهملة وضم القاف وفصحها خرقة تنقب للعينين تلبسها الدواب ونساء الاعراب على وجوههن

(فصل) في الجبيرة ونحوها (اذا اقتصد أو جرح أو كسر عضوه فشدته بخرقه او جبيرة) لا يستطيع غسل العضو بما بارد ولا حار وقيل لا يجب استعمال الحار

البرهان الحلبي والفاضل نوح أفندي في - واشي الدرر وأما على القول بأنه رخصة اسقاط فلا ينتقض المسح ولا يفتقر بذلك غسل لأن استقرار القدم بالخلف يمنع سرية الحدث الى الرجل بالاجماع فتبقى الرجل على طهارتها ويحل الحدث بالخلف ويؤثر بالمسح فلا يقع هذا الغسل معتبرا لكونه لم يزل به حدث لكونه في غير محله حتى لو نزاع خفيه أو غت المدة وهو غير محدث لزومه غسل رجليه ثانيا قال في السراج وهو الاظهر واليه جنى الكمال والحاصل أن في هذا الفرع اختلافا ولذا لم يقدّم في المتون من النواقض (قوله ولو تكلف الخ) مما يجري على الخلاف السابق (قوله بأنه مضى المدة) أي التي أولها الحدث الذي قبل هذا الغسل بعد اللبس على وضوء تام وتعتبر المدة من حدث بعده هذا الغسل فتدبر (قوله الحدث السابق بظهوره الآن) لأن الشارع جعل ارتفاعه مقيدا بمدة فاذا غت - كما في التيمم أقاده في النهر (قوله بطالت ويتمم) قال الزيلعي هو الاشبه وقبل يضي على صلاته قال في السراج وهو الاصح لانه لو قطعها وهو عاجز عن غسل رجليه يتم ولا حظ للرجلين في التيمم لكن يلزم على هذا أداء الصلاة بوضوء غير تام لسرية الحدث الى القدمين حينئذ لان عدم الماء لا يمنع سرية الحدث ولا يجوز أداء الصلاة الا يتم عند فقد الماء كما لو بني في أعضائه لمعة ولم يجد ما يغسلها به فانه يتم (قوله ان لم يصف ذهاب رجليه الخ) ظاهره أنه لا يفتقر المسح وليس ذلك لازوم منه كالجبيرة ودفع هذا بأنه مرتبط بحذف تقديره فيجب عليه نزاع خفيه وغسل رجليه ان لم يصف الخ (قوله حتى يأمن الخ) أشار به الى عدم التوقيت بمدة (قوله وفي معراج الدراية) هو المعول عليه (قوله يستوعبه) وقيل يكفي مسح الاكثر على الخلاف في الجبيرة (قوله غسل رجليه فقط) وفاته الموالاة وهي ليست بشرط في الوضوء فانه في الشرح وبقي من النواقض الخرق الكبير وخروج الوقت للمعذورة قاله السيد والخرق الكبير الحادث بعد المسح داخل في حكم النزاع وخروج الوقت للمعذورة داخل في انقضاء المدة فلذا أوقفه أعلم لم يذكرهما المصنف (قوله أي لا يصح) دفع به ما يؤولهم أنه يصح مع الحرمة (قوله المسح على حمامة) الا اذا نفذت البلة منها الى الرأس وأصابت مقدار الفرض وعليه حمل ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته كما في السراج (قوله وقفازين) ويتصور مسحهما بأن يأمره بغيره وهو لا يجوز (قوله مكان الجوزة) وفي شرح السيد هي ما تلف عليه العمامة كطربوش وطاقيّة وأهل مراد الشرح بالجوزة ما يسمى بالمقلة التي يلبسها أهل الفضل (قوله ونساء الاعراب) الاولى ماتت بغير المرأة وجهها فانه لا يخص نساء الاعراب وأهل انما يخص نساء الاعراب لكونهن اللاتي ابتدأن لبسه ويجعل للدواب اتقاء لاذياب

(فصل في الجبيرة ونحوها) من كل ما يوضع على موضع الضرورة كخرقة وعكاز ودواء وجلدة مرارة بشرطه الا أن الجبيرة فعملية من الجبيرة على الاصلاح كما في المصباح سميت بذلك تفاؤلا كما سمى موضع الهلاك مغارة (قوله تلف بوق) أي مثلا (قوله وقيل لا يجب استعمال الحار) جزم به في السراج دفعا للمشقة قال في البحر والظاهر الاول (قوله

ولا يستطيع مسحه) قال في البدائع ان كان المسح على عين الجراحة لا يضر بها الا يجوز المسح الا
على عين الجراحة ولا يجوز المسح على الجبهة لان جوارحه العذر ولا عذر اه (قوله على الصحيح)
أي من الامام فقصور الصلاة بدونه لان الفرض انما يثبت بدليل قطعي والمروي خبر آحاد وهو
انما يفيد العمل دون العلم لحكمنا بوجوب المسح عملا ولم نثبت بحكم بفساد الصلاة بتركه لغير عذر
لان الحكم بالفساد يرجع الى العلم وهذا الدليل لا يفيد واختاره في الفتح وفي الشرح وعليه
الاعتقاد (قوله وقيل يكترر الا في الرأس) فانه لا يكترر مسحه اتفاقا والاولى أن يزيد الشرح
لفظ مرة ليعادل قوله وقيل يكترر وان بقي من الرأس قدر الربع مسحه والا مسح على العصابة
أفاده السيد وقد يقال لماذا لم يبين مسح الصحيح وان قل ويتم الفرض بالمسح على العصابة
(قوله وقيل فرض) هو قوله ما وفي الايضاح الفتوى على قوله ما احتياطا وفي البحر وحاصله
انه اختلف الصحيح في اقتضاه ووجوبه ولم أر من صحح استحبابه على قوله وفصل الرازي فقال
ان كان ماتحت الجبهة لو ظهر أمكن غسله فالمسح واجب لان الفرض متعلق بالاصل فيمتنع
بما قام مقامه كسح الخف وان كان ماتحت الوظهر لا يمكن غسله فالمسح عليها غير واجب لان فرض
الاصل قد سقط فلا يتعلق بما قام مقامه كقطوع القدم اذا لبس الخف وهذا يفيد أن المراد بقوله
فالمسح واجب الفرض لا الواجب المصطلح عليه اه وقال الصيرفي هذا أحسن الاقوال اه
واذا علمت ما ذكرته لم أن نسبة الوجوب الى الصالحين ليست على ما ينبغي (قوله لان النبي الخ)
دليل لاصل المسح كما في الشرح (قوله كان يصح على عصابته) حين رماه ابن قتيبة يوم أحد
وما ورد في هذا الباب من الاخبار ضعيف يستأنس به وفي الحلبي ولا يضر ضعف الحديث
بالنسبة اليه بما أجمع عليه المهتمدون رحمهم الله تعالى بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يريد
الله ليعمل عليكم من حرج اه (قوله هو الصحيح) وفي التمهيد به يفتى وفي الخلاصة وعليه الفتوى
واليه جف صاحب الهداية واختاره في الكنز الاستيعاب (قوله لئلا يؤدي الى فساد الجراحة)
لانه يحتاج الى الاستقصاء في اتصال البلال الى جميع أجزاء الخرقه ونحوها فيؤدي الى نفوذ
البلة الى الجراحة فيفسدها (قوله وكفى المسح الخ) هو الاصح كما في الذخيرة وغيرها وعليه
مشي في مختارات النوازل لانه لو كلف غسل ذلك الموضع وبما قبل العصابة وتفتد البلة الى
موضع الفصد فيضرر وقيل يفتقر اتصال الماء الى الموضع الذي لم تستره العصابة لانه باد أي
ظاهر (قوله ونحوه) كخرقة الجراحة والقرحة والكي والكسر لان الضرورة تشمل الكل
(قوله ان ضره - لها) قال في هداية الناطق ليس عليه أن يغسل ماتحت العصابة من غير موضع
الجراحة ان كان حل العصابة يضر بالجراحة وان كان لا يضر حلها ولكن نزعه عن موضع
الجراحة يضر بالجراحة فان عليه أن يحلها ويغسل ماتحتها الى أن يلغ موضعها يضر بالجراحة
ثم يشد العصابة ويمسح على موضع الجراحة اه (قوله وان ضره المسح تركه) اتفاقا فدفع اللعرج
لان الغسل سقط بالعذر فالمسح اولى وفي المبتغي بالخير ومن كان جميع رأسه مجروحا لا يجب
المسح عليه لان المسح بدل عن الغسل ولا بدله وقيل يجب اه قال في البحر والصواب هو
الوجوب وقوله المسح بدل عن الغسل غير صحيح بل المسح على الرأس أصل بنفسه لا بدل كما لا يخفى
اه وهو مخالف لما في الوهبانية والقنية من سقوطه وقد يقال في التوفيق ان كان الواجب

(ولا يستطيع مسحه)
(وجب المسح) على الصحيح
مرة واحدة في الصحيح وقيل
يكترر الا في الرأس واستحبابه
رواية وقيل فرض لان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يصح
على عصابته ولما كسر زندي
على رضى الله تعالى عنه يوم
أحد أو يوم خيبر أمره
النبي صلى الله عليه وسلم أن
يمسح على الجبائر ويمسح
(على أكثر ما شدة العضو)
هو الصحيح لئلا يؤدي الى
فساد الجراحة بالاستيعاب
(وكفى المسح على ما ظهر من
الجسد بين عصابة المقصد)
ونحوه ان ضره حلها تبعا
للضرورة لئلا يسرى الماء
فيضر الجراحة وان لم يضر
الحل حلها وغسل الصحيح
ومسح الجرح وان ضره
المسح تركه (والمسح) على
الجبهة ونحوها (كالغسل)
لما تقتضيهما

وليس بذلك بخلاف الخلف لانه يدل محض (فلا يتوقت) مسح الجبيرة (جمدة) لكونه أصلا (ولا يشترط) إعادة المسح (شد الجبيرة) ونحوها (على طهر) دفع العرج ٨٨ (ويجوز مسح جبيرة احدى الرجلين مع غسل الاخرى) لكونه أصلا (ولا

يسطل المسح بسقوطها قبل البرء) لقيام العذر والجنبانية والحدث سواء فيها ويجوز مسح العصابة العليا بعد مسح السفلى ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا ولا يطل مسحها بتسلل ما تحتها بخلاف الخلف (ويجوز تبديلها بغيرها) بعد مسحها (ولا يجب إعادة المسح عليها) أي الموضوعة بدلا (والأفضل إعادة) على الثمانية لشبهة البدلية (واذا برئ أو أمر) أي أمره طبيب مسلم حاذق (ان لا يغسل عينه) أو غلب على ظنه ضرر الغسل تركه (او انكسر ظفره) او حصل به داء (وجعل عليه دواء او ملحا) لمنع ضرر الماء ونحوه (او) جعل عليه (جلدة مرارة) ونحوها (وضره نزعها جازله المسح) للضرورة (وان ضره المسح تركه) لان الضرورة تقتدر بقدرها (ولا يفتقر الى النية في مسح الخلف) في الاظهر وقيل تشترط فيه كالتييم للبدلية (و) مسح (الجبيرة و) مسح (الرأس) فهي سواء في عدم اشتراط النية لانه طهارة بالماء (باب الحيض والنفاس)

والاستحاضة (يخرج من الفرج) أي بالمرور منه ثلاثة دماء (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة) وفيها بقوله (فالحيض) من فواصل الابواب واعظم المهمات مقرها

غسل الرأس كافي الغسل وضرمه المسح سقط وان كان الواجب المسح كافي الوضوء وضرمه لا يسقط ويمسح على العصابة لان المسح في الاقل بدل وفي الثاني أصل ويحذر ثم رأيت في التنوير وشرحه من به وجع رأس لا يستطيع معه مسحه محدثا ولا غسله جنباً في القيض عن غريب الرواية يتيم وأفق قارى الهداية انه يسقط عنه فرض مسحه ولو عليه جبيرة في مسحها قولان وكذا يسقط غسله فيمسحه ولو على جبيرة ان لم يضره والا سقط أصلا وجعل عادما لذلك العضو حكما كافي المعلوم حقيقة اهـ (قوله وليس بدلا) أي محض ابل نزل منزلة الاصل لعدم القدرة عليه وان كان في نفسه بدلا بدليل انه لا يجوز عند القدرة على الغسل (قوله فلا يتوقت جمدة) أي معلومة بل بالبرء (قوله دفع العرج) أي الحاصل بغسلها المضمر (قوله لكونه أصلا) أي فلا يصير جامعا بين الاصل والبدل (قوله بسقوطها قبل البرء) ولو في الصلاة وبرأ من باب نفع وتعبد ويأتي في الفقه كقرب واذا وجد البرء ولم تسقط ذكر الكرايسى أن المسح يسطل قال في النهر ويضيئ ان يقيد بما اذا لم يضره ازالة الجبيرة اما اذا ضره لشدته لصوقها فلا واذا سقطت من برء في الصلاة قبل القعود قد رآه في التمهيد فسدت وبعدته تكون من الاثني عشرية (قوله ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا) أي لا يطالب بمسحها بل يكفي عنه مسح العليا (قوله بخلاف الخلف) أي في المسائل الثمانية اربعة في المتن واربعة في الشرح (قوله ولا يجب إعادة المسح عليها) لانه كالغسل لما تمها وقد سقط بالمسح الاول كما اذا مسح راسه ثم حلقه (قوله واذا رمد) بكسر العين أي حاجت عينه (قوله ارجعل عليه جلدة مرارة) ولو تجاوزت موضع القرحة كافي الخاتمة (قوله جازله المسح) مثله في البناءة والفتح والبرهان وذكر الحلبي انه يجب عليه امرار الماء ولا يكفي المسح اعدم الضرورة قال في المنع وهو المصريح به في عامة الكتب المعتمدة وجرى عليه في الدرر وفي الشربلالية عن التتارخانية معزي الى الاصل انه اذا ضره نزع الدواء لا يشترط المسح ولا امرار الماء على الدواء من غير ذلك خلاف ثم قال وشرط شمس الأئمة الحلواني امرار الماء على الدواء ولا يكفي المسح اهـ قال بعض الافاضل والظاهر ان فيه اختلافا والاشتراط فيه احتياط (قوله ومسح الجبيرة ومسح الرأس) عدم النية فيهما متفق عليه (قوله لانه طهارة بالماء) أي فلا يفتقر الى النية كالوضوء ولانه بعض الوضوء

(باب الحيض والنفاس والاستحاضة)

ما ذكر الاحداث التي يكثر وقوعها ذكر أحد انما يقل وقوعها وقدم ذكر الحيض لانه أكثر وقوعها مما بعده وليس لاحداث يقول ان الحيض من قسبل الانقباض لانه قول ان ازالة النجاسة تبيح الدخول في الصلاة واعتقال الحائض مادامت مصفوفة به لا يبيح ذلك فله لم بهذ انه ليس نجسا حقيقيا واطهارة منه طهارة حدث لا طهارة نجس ولان الاحكام المتعلقة به من حرمة القراءة ونحوها هي الاحكام المختصة بالاحداث وسببه الابتدائي ما قيل ان أمناء حواء لما كسرت شجرة الخنطة وأدمتها قال الله تعالى لادمينك كما أدميتها وابتلاها بالحيض هي وجميع بناتها الى الساعة اهـ وأصابعها بعد أن أهبطت من الجنة (قوله أي بالمرور منه) أشار به الى أن الفرج لم يكن مقر هذه الدماء وانما أضيفت اليه باعتبار المرور منه لان الحيض والنفاس

دماء (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة) وفيها بقوله (فالحيض) من فواصل الابواب واعظم المهمات مقرها

مقره ما الرحم والاستحاضة دم عرق (قوله لاحكام كثيرة) علة لكونه من أعظم المهمات
 (قوله كاطلاق) وجه الاحتياج اليه فيه انه ان أوقعه فيه كان بدعيًا وفي طهر بعده لاوطء
 فيه سفي (قوله والعناق) فان أم الولد اذا اعتقت تعدد بعده بثلاث حيض (قوله والاستبراء)
 فتستبرئ الحائض بحبضة (قوله والعدة) لذات الحيض فانها للعدة ثلاث حيض وللامنة ثقتان
 (قوله والنسب) فانها اذا اطلقت واعتدت بثلاث حيض ثم أتت بولد بعدها ستة أشهر لا يلحق
 وان لم ترد ما يلحق الى الستين (قوله وحل الوطء) اذا ظهرت منه وله أن يصدقها في حيضها
 وطهرها فيمتنع عنها في الاول ويقربها في الثاني ومن اعتقد حل وطئها كفر كما جزم به في المبسوط
 والاختيار والفتح وصح صاحب الخلاصة عدم ككفره وقال في الفصل الثاني من ألفاظ
 الكفران من اعتقد الحلال حراما أو على القلب يكفر اذا كان حراما لعينه وثبت حرمة
 بدليل قطعي أما اذا كان حراما لغيره بدليل قطعي أو حراما لعينه بخبر لا حاد لا يكفر اذا اعتقده
 حلالا اه فعلى هذا لا يفتي بكفر من تحله لان حرمة غيره وهو الاذى (قوله والصلاة والصوم)
 فلا تقع لهم افيه وتقع له ما بعده فاذا لم تعلمه وبما ترك الصلاة والصوم في وقت وجوبهما وتأتى
 بهما في وقت وجوب الترك وكلاهما أمر حرام وضرر عظيم (قوله ومسه) يشترك مع الحيض
 الحدث الاصغريه (قوله وطواف الحج) كذلك يشاركه الحدث الاصغريه وان اختلف
 الواجب بالجنابة (قوله وحقيقته دم الخ) هذان بناء على انه من الانجاس والتحقيق انه من
 الاحداث فيعرف عليه بانه ما فيه شرعية غتمت مدة معلومة أقلها ثلاثة أيام والباقي (قوله من
 نطفة) لبيان الواقع (قوله بالغة تسع سنين) هو ما عليه الفتوى وقبل يتأتى حيضها فيما بين
 الخمس الى التسع وأما بنت خمس فلا تحيض بالاجماع (قوله يقتضي خروج دم بسببه) أشار به
 الى انه ليس المراد مطلق داء فان مرض السليمة الرحم لا يمنع الحيض (قوله وأما لغة فأصله
 السيلان) كان الاولى ذكر المعنى اللغوي قبل الشرعي كما هو دأب المؤلفين قاله السيد (قوله
 يقال حاض الوادى اذا سال) ويقال حاضت الشجرة اذا خرج منها الصمغ الاجر وحاضت
 الارنية اذا خرج من رحمها دم وحاضت المرأة فهى حائض بغير تاتى في الفصح لانه وصف لازم
 للمؤنث فلا لبس وحكى الفراهيدي حائضه وفي القاموس قيل ومنه الحوض لانه يسيل اليه الماء
 وجمع بعضهم من يبيض من الحيوانات وهى عشرة بقوله

الحيض يأتي للنساء وتسعة * وهى النياق وضبعها والارنب
 والوزغ الخفاش حجرة كلبه * والمرس والحيات منها تحسب
 والبعض زاد سمكة ترعاشة * فاحفظ في حفظ النظائر يرغب

والحيض المنسوب الى هذه الحيوانات بعنى السيلان (قوله وأقل الحيض) أى زمن أقله
 ليصح الاخبار (قوله بلياليها) الاضافة ليست للاختصاص فلا يلزم أن تكون الليالي الى
 تلك الايام كما في مجمع الانهر فالمدار على اثنتين وسبعين ساعة كما في القهسمة تاتى وهذا ظاهر
 الرواية واعلم انه لا يشترط أن يستغرق نزول الدم ثلاثة أو عشرة لان ذلك نادر فرؤيته كل يوم
 ولو شيئا قليلا تنكفى كفى السراج بل المعتبر وجوده في اول المدة وآخرها ولو تخطل بينهما طهر
 ويجعل الكل حيضا (قوله وهذه شروطه) أى ما تقدم من كونه من رحم بالغة لادامها ولا

لاحكام كثيرة كاطلاق
 والعناق والاستبراء والعدة
 والنسب وحل الوطء والصلاة
 والصوم وقراءة القرآن ومسه
 والاعتكاف ودخول
 المسجد وطواف الحج
 والبلوغ وحقيقته (دم
 يفضه) أى يدفعه بقوة
 (رحم) هو محل تربية الولد
 من نطفة (بالغة) تسع سنين
 (لاداء بها) يقتضى خروج
 دم بسببه (ولا حبل) لأن الله
 تعالى أجرى عادته بانسداد
 فم الرحم بالحبل فلا يخرج
 منه شئ حتى يخرج الولد
 أو أكثره (ولم تبلغ سن
 الاياس) وهو خمس وخمسون
 سنة على المفتى به وهذا
 تعريفه شرعا وأما لغة
 فأصله السيلان يقال
 حاض الوادى اذا سال
 (وأقل الحيض ثلاثة ايام)
 بلياليها وهذه شروطه

وركنه بروز الدم المخصوص وصفته دم الى السواد أقرب لذاع كربة الراححة (وأوسطه خمسة) ايام (وأكثره عشرة) بلباها للنس في عدده وقبل خمسة عشر ٩٠ يوما وليس الشرط دوامه فانه طاعه في مدته كزوله (والنفاس) لغة مصدر

نفس المرأة بضم النون وقصها اذا ولدت فهي نفساء وشرعا (هو الدم) الخارج (عقب الولادة) او خروج الدم الولد ولو سقطا استبان بعض خلقه فان نزل مستقيما قاله برة بصدرة وان نزل منكوسا برجله فاعبره بسرته فباعد نفاس وتقتضي بوضعه العدة وتصير أم ولد ويخت في عينه بولاده ولكن لا يرث ولا يصلي عليه الا اذا خرج أكثره حيا واذ لم يرد ما بعده لا تكون نفساء في الصحيح ولا يلزمها الا الوضوء عندهما وقد دمنا لزوم غسلها احتياطاً عند الامام (وأكثره) اي النفاس (اربعون يوما) لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء اربعين يوما الا أن ترى الطهر قبل ذلك (ولا حد لاقله) اي النفاس اذا الحاجة الى أماره زائدة على الولادة ولادليل للحيض سوى امتداده ثلاثة ايام (والاستحاضة دم نقص عن ثلاثة ايام او زاد على عشرة في الحيض) لما روينا (و) دم زاد (على اربعين في

حبل وبقي منها أن ينفذ منه نصاب الطهر (قوله وركنه بروز الدم المخصوص) هو من اضافة ما كان صفة أي الدم البارز وأما البروز فشرطه الثبوت وهو ما كان من الالوان الستة وهي السواد والحرة والصفرة والكدرية والخضرة والتريبة ووقت ثبوته بالبروز وهو انما يعلم بمجاوزة موضع البهارة وهي بالخروج الى الفرج الظاهر اعتبارا بنواقض الوضوء والاختناء يسر للثيب ويستحب للبكر حالة الحيض وأما في حالة الطهر فيستحب للثيب دون البكر (قوله وصفته دم الى السواد أقرب) هذا باعتبار غالب احواله فلا ينافي عدل الالوان السابقة منه (قوله لذاع) بالذال والعين المجعوتين يعني أنه لو وضع على اللسان من لا يتأثر به لحرافته وقوله كربة الراححة يخرج الاستحاضة فانه لا راححة لدمها (قوله والنفاس) سمي به لخروج النفس بسكون النفساء يعني الولد أو بمعنى الدم فانه يسمى نفسا أيضا لان به قوام النفس التي هي اسم الجملة الحيوان أو مأخوذ من تنفس الرحم يعني تشققه وانصداعه (قوله اذا ولدت) واذا حاضت أيضا لكن الضم أفصح في الولادة والفتح أفصح في الحيض كما في النهر (قوله فهي نفساء) بضم النون وفتح الفاء ويقع النون وسكون الفاء وبفتحهما وبالمدفيتين (قوله هو الدم الخارج) هذا على انه من الانقباض وأما على انه من الاحداث فهو مانعية شرعية بخروج دم عقب الولد من فرج (قوله الخارج) اي من الفرج فلو ولدت من سرتها مثلا وسال منها دم لانه يكون نفساء بل هي صاحبة جرح مالم يدل من فرجها اكن يتعلق بالولد سائر أحكام الولادة كما في الفتح (قوله أو خروج أكثر الولد) واشترط محمد وزفر خروج كل الحبل (قوله ولو سقطا) بتثنية السين لغة الولد الساقط قبل تمامه فانه في الشرح (قوله فان نزل مستقيما) اي على العادة بأن نزل برأسه (قوله وتصير أم ولد) أي ان اتعاه المولى (قوله ولكن لا يرث) ولا يستحق وصية ولا يعتق ولا يسمى ولا يغسل على وجه السنة (قوله لا تكون نفساء) ولا غسل عليها ولا يطل صومها المتعلقة بالنفاس حقيقة ولم يوجد وهو القياس (قوله وقد دمنا لزوم غسلها احتياطاً) وان لم تكن نفساء ويطل صومها وقيل بل هي نفساء عنده لعدم خاؤ الولد عن قلبه دم غالباً ولان نفس خروج النفس نفاس واكثر المشايخ على قول الامام ومحمد أيضا في الفتاوى (قوله اذا الحاجة الى أماره زائدة) تدل على انه من الرحم لان قد تم الولد دليل على انه منه (قوله ولادليل للحيض) أي لا دليل يدل على أن ذلك الدم حيض نازل من الرحم سوى امتداده هذه المدة فاعتبر بالثلاثة أيام ليكن ترك الصلاة والصوم بمجرد رؤية الدم ولو مبتدأ عندا كثر ما يخرج بخاري بحر وهو قول أصحابنا فاستأنى لان الاسم للصحة والحيض دم حمة شقي وكذا لا يقربها تزوجها بالاولى (قوله والاستحاضة) هي لغة مصدر استحيضت المرأة اذا سقرت الدم واستعماله بالبناء للمجهول لانه لا اختياراها في ذلك يكن وانما في الصحيح (قوله دم نقص الخ) هذا على انه انقباض وأما على انه حدث فهي حدث بدم الخ ومنه دم الآيسة والحامل والصغيرة أو هو في الصغيرة دم فساد لا استحاضة (قوله أو زاد على عادتها ونجاوز الخ) وذلك لان ما برأته على العادة حيض او نفاس يقيين وما جاوزا لا أكثر

استحاضة يمين وشكك فيهما يمين ما فالخضاه بما جاوز الاكثر لانه يجانس من حيث ان كلا منهما مخالف للمعهود فكان الحاقه به أولى اذا اصل الجري على وفق العادة ثم قيل صلى وتصور في الزائد على العادة لاحتمال أن يجاوز الاكثر فيكون استحاضة وقيل لا لان الأصل هو العضة ودم الحيض دم صحة والاستحاضة دم علة وأشار الشرح الى أن هذا هو الصحيح (قوله بين الحيضتين) أو بين النفاس والحيض كما في الدرر (قوله فيقدر بعضها بعشرة) من أول ما رأت سواء كان في أول الشهر أو وسطه أو آخره وترك الصلاة بمجرد رؤية الدم على الصحيح هذا قوله ما وقال أبو يوسف يوقت لها في الصلاة والصوم والرجعة بالأقل وفي الوطء والتزويج بالأكثر (قوله) فانها تبقى على عاداتها (الخ) وتكون هكذا أبدا حتى يزول عنها العارض أو غوت وهو قول أبي عصمة وأبي حازم وقال محمد بن شعاع يقدري بعضها بعشرة وظهرها بعشرين كما لو بلغت استحاضة وتنقضي عذتها بتسعين يوما وقال الحاكم الشهيد طهرها شهران قيل وعليه القنوي لانه أيسر على المفتي والنساء وفي المسئلة أقوال أخر تركتها مخافة الاطئاب (قوله وأما اذا نسيت عاداتها فهي الحيرة) بصيغة اسم الفاعل لانها تحير المفتي وبصيغة اسم المفعول لانها حيرت بسبب نسيانها وهي التي كان لها زمن معلوم في وقت معلوم وهي على ثلاثة أوجه اما أن تضل عددا أيامها فقط أو وقته فقط أو هاهما فالكلام عليها في ثلاثة فصول الأول وهو ما اذا نسيت عدد أيام عاداتها وتعلم أن حيضها في كل شهر مرتين فأنها تدع الصلاة ثلاثة أيام من أول الاستقرار لتيقنها بالحيض فيها ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر والخروج من الحيض ثم توضع عشرين يوما لوقت كل صلاة لتيقنها فيها بالطهر ويأتيها زوجها الثاني وهو ما اذا ضلت في المكان فان علمت أن أيامها كانت ثلاثة ولم تعلم موضعها من الشهر تصلي ثلاثة أيام من أول الشهر بالوضوء لتردد بين الحيض والطهر ثم تغتسل سبعة وعشرين لكل صلاة لتوهمن خروجها من الحيض كل ساعة * الثالث الاضلال به ما عفى العدد والمكان فالأصل فيه أنها متى تيقنت بالطهر في وقت صلت فيه بالوضوء وصامت وتوطأ ومتى تيقنت بالحيض تركت ذلك وان شكت في وقت أنه حيض أو طهر تحررت فان لم يكن لها تحرر صلت فيه بالغسل لكل صلاة لجواز أن يكون وقت الخروج من الحيض وان شكت دائما ولم يكن لها رأى اغتسلت لكل صلاة دائما على الصحيح وقيل لوقت كل صلاة ولا توطأ بالتحري على الأربع ولا يحكم لها بشئ من حيض أو طهر على التعيين بل تأخذ بالأحوط في حق الأحكام فتصلي الفرائض والواجبات والسنن المؤكدة لا تطوعا كالصوم وتقرأ القدر المقر وض والواجب وتقرأ في الأخيرتين على الأربع لانها سنة ولا تدخل مسجدا ولا تقرأ آتيا خارج الصلاة ولا تنسه وتصوم رمضان ثم تنقضي عشرين يوما ان علمت أن ابتداء حيضها بالليل وان علمت أنه بالنهار قضت اثنين وعشرين يوما لان أكثر ما قد من صومها أحد عشر يوما فنقصي ضعف ذلك احتياطاً وان لم تعلم شيئا فعاتمة المشايخ على العشرين والمقتضي به في عاداتها التقدير بشهرين للطهر وبعشرة أيام للحيض ومن أراد تمام تفاريع صورها وتوضيح أحكامها فعليه بالمطولات فان ذلك نبذة يسيرة منه (قوله الصلاة والصوم) اعلم انهما ينعان وجوبهما وجوازهما وهما يعنعان صحة الصوم وجوازه لا وجوبه (قوله ولا يصحان) لما كان لا يلزم من الحرمة عدم

(وأقل الطهر الفاضل بين الحيضتين خمسة عشر يوما) لقوله صلى الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما (ولا حد لا كثره) لانه قد يمتد الى أكثر من سنة (الامن بالغت استحاضة) فيقدر بعضها بعشرة وظهرها بخمسة عشر يوما ونفاسها بأربعين وأما اذا كان لها عادة ونجاست عاداتها حتى زادت على أكثر الحيض والنفاس فانها تبقى على عاداتها والزائد استحاضة وأما اذا نسيت عاداتها فهي الحيرة (ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية أشياء الصلاة والصوم) ولا يصحان لقوات شرط العضة

(و) يحرم (قراءة آية من القرآن) الا بقصد الذكر اذا اشتقت عليه لاعلى حكم أو خبر وقال الهندواني لا آفة في مجوازه على قصد الذكر وان روى عن أبي حنيفة واختلف التعصيع فيما دون الآية واطلاق المذبح هو المختار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئا من القرآن والنفساء الحائض (و) يحرم (مسما) أي الآية لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون سواء كتب على قرطاس أو درهم أو حائط (الابغلاف) متجاف عن القرآن والحائل كالنريضة في الصحيح ويكره باليكن تحريما تتبعته للابس ويرخص لاهل كتب الشريعة أخذها باليكن وباليد للضرورة الا للتفسير فانه يجب الوضوء لمسه

الحصة قال ولا يصحان ولا شأن أن المنع من الشيء يمنع لابعاضه ولهذا منعه من وجود التلاوة والشكر أفاده السيد (قوله) ويحرم قراءة آية من القرآن) وكذا سائر الكتب المنزلة لان السكك كلام الله تعالى وكونها منسوخة لا يخرجهما عن ذلك الحكم كآيات المنسوخة من القرآن كذا في الحلبي لكن قال الزيلعي لا ما يدل منها (قوله) الا بقصد الذكر أي أو الشفاء أو الدعاء ان اشتقت عليه فلا بأس به في أصح الروايات قال في العيون ولو انه قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء أو شيئا من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القرآن فلا بأس به اه واختاره الحلواني وذكر في غاية البيان انه المختار كما في البحر والنهر وحيث صحت الرواية عن الامام فلا يلتفت الى قول الهندواني لا آفة في مجوازه وان روى عن الامام (قوله) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا جنب شيئا من القرآن) أي وشيئا من آياته في سياق النفي فيعم ويؤيده ما أخرجه الدارقطني عن علي رضي الله عنه قال اقرؤا القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة فاذا أصابته فلا ولا حرفا واحدا ولا يصح أنه لا بأس بتعليم الحائض والجنب القرآن اذا كان ياقن كلمة كلمة لا على قصد قراءة القرآن كذا في الخلاصة والبرازية أي على قول الكرخي لانه وان منع مادون الآية لا يمكن ما به يسمى قارئاً لا مطلقاً وهذا قالوا بعدم كراهة التهجى بالقرآن وفي الخاتمة آخر فصل القراءة فذكره قراءة القرآن في مواضع التباينات كالغتسل والخروج والمسلح وما أشبه ذلك وأما في الحمام ان لم يكن فيه أحد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا فلا بأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه لا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته بذلك وأما قراءة الماشي والمهتري ان كان متبها لا يشغله العمل والشيء جاز والافلا قال وتكلموا في قراءته مضطجعا والاولى أن يقرأ على وجهه يكون اقرب الى التعظيم ولا بأس بغير القرآن مضطجعا والقراءة بالنظر اولى من القراءة بالغيب للجمع بين العبادتين (قوله) ويحرم (مسما) أي الا للضرورة كأن يخاف عليه حرفا أو حرفا كافيا في الهوى عن البرجندی ويحرم ولو كتب بالفارسية اجماعا تعلق بجواز الصلاة للعاجز وكذا سائر الكتب السماوية كما في الفهستائي عن الذخيرة نعم ينبغي أن يخص ما لم يبدل منها وفيما عدا المصحف انما يحرم من الكتابة لا الحواشي ويحرم السكك في المصحف لان السكك تسع له كما في الختادي وغيره وقيد بالآية لانه لا يكره من مادونها كما في الفهستائي وفي الخاتمة من بحث القراءة الحربي أو الذي اذا طلب تعلم القرآن والفقهاء والاحكام يعلم رجاء انهم يمدى لكن يمنع من مس المصحف الا اذا غتسل فلا يمنع بعد ذلك (قوله) الابغلاف متجاف (أي متباعد عنه) (قوله) كالنريضة) وكان الخرج الذي فيه المصحف اذا نرسده أو ركب فوقة في السفر يعني اذا كان ذلك لاجل الحفظ والا فيكره مسه باليكن عند الحاجة لان الحرم المس وذلك بالمباشرة باليد لا حائل وهو ما روايتان عن محمد كما في النهاية (قوله) تتبعته للابس) وهذا لا يجوز له أن يقرشه على نجاسة وبسجد عليه ولا أن يقوم في مصلاه متخففا او متعلا على النجاسة (قوله) ويرخص لاهل كتب الشريعة) هو الاصح عند الامام لان ما فيها من القرآن بمنزلة التابيع ويكره عندهما من عن الخلاصة والتفصيل بالاهل يؤذن بمنعه لغير الاهل (قوله) للضرورة) يعني الخرج (قوله) الا للتفسير) في الاشياء وقد

وجوز به بعض اصحابنا من كتب التفسير للحدث ولم يقصدا بين كون الاكثر تفسيراً أو قرأنا ولو
 قيل به اعتبار الغالب اسكان حسنا وفي الجوهرية كتب التفسير وغيرها لا يجوز من مواضع
 القرآن منها وله أن يمس غيرها بخلاف المصحف قلت وذلك هو الموافق لكلامهم لانهم جعلوا
 الحرم في غير المصحف من غير القرآن (قوله والمستحب أن لا يأخذها الا بوضوء) لانهم لا تخلو
 عن آيات القرآن ولا بأس باسمها بالكتم اتفاقا فعموم البسوى كذا في النهاية عن المحبوبي وأما
 كتابة القرآن فلا بأس بها اذا كانت العقيقة على الارض عند ابي يوسف ائس لان العقيقة
 للعقيقة وكره ذلك محمد وبه اخذ مشايخ بخاري قال الكمال وقول ابي يوسف ائس لان العقيقة
 اذا كانت على الارض كان مسما بالقلم وهو واسطة منفصلة فصا وكتب منفصل الا أن يكون
 بمسه يده (قوله بالبزاق) انظر حكم ما اذا كان يلعبه بلسانه (قوله ومثله النبي) أل للجنس
 فيم كل نبي ولذا عممه في الشرح (قوله ويستتر المصحف) الظاهر أنه على وجه الذب (قوله
 ولا يرى برأيه فلم) اي كتب به كما في الشرح وظاهره المنع بخلاف الجدي وفيه ايضا واذا صار
 المصحف عتيقا لا يقرأ فيه وخيف عليه السقوط يجعل في خرقة طاهرة نظيفة ويدفن في محل
 لا يوطأ (قوله دخول مسجد) مثل الكعبة دون ملى عمد وجنازة في الاصح وقيد المنع في الدور
 بان لا يكون ثمة ضرورة فان كانت كان يكون باب البيت الى المسجد فلا قال في البصر ويذبح
 أن يقيد بان لا يمكن تحويل الباب ولا السكنى في غيره والالم تصحق الضرورة ولو أجنب فيه تيمم
 وخرج من ساعته ان لم يقدر على استعمال الماء وكذا لو دخله وهو جنب ناسيا ثم ذكر وان
 خرج مسرعا من غير تيمم جاز وان لم يقدر على الخروج تيمم وابست فيه ولا يجوز لبسه بدونه الا أنه
 لا يصلى ولا يقرأ كما في السراج وخبر من عموم هذا الحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى
 فبصل لهم ما المكت بالجنابة لقوله صلى الله عليه وسلم يا علي لا يحمل لاحد يجنب في هذا المسجد
 غيري وغيرك روى الترمذي وقال حسن غريب وله طرق متعددة (قوله ويحرم بهما الطواف)
 ولو نقل (قوله لان الطهارة) أي من الحديثين شرط كمال المعنى ان العقيقة لا تتوقف عليها فلا
 ينافي وجوبها له فلا يفتوت الجواز بقوتها كما في البرهان وغيره قال الكمال المنظور اليه
 بالذات في منع الطواف وجوب الطهارة فيه لا كونه في المسجد حتى لو لم يكن ثمة مسجد حرم
 عليها الطواف ايضا (قوله وعلى المحدث) أي في طواف الركن والافندقة (قوله الا أن يعاد
 على الطهارة) اي فلا شيء عليه اذا كانت الاعادة في أيام النحر والاوجب تيمم تأخيرها عنها
 (قوله اشرف البيت) أي لا تكونه في المسجد وهو على لقوله ويحرم بهما الطواف قال العلامة
 مسكين: نعم اذا كر الطواف مع ان المنع عن دخول المسجد يفي عنه دفعا لتوهم انه لما جاز
 الوقوف بالطهارة مع انه أقوى اركان الحج فلا يجوز الطواف أولى او توهم دخول المسجد
 اضر ورة الطواف وقد علمت ما قاله الكمال (قوله والاستمتاع بمسحت السرة) أما السرة وما
 فوقها فيصل الاستمتاع به بوطأ وغيره ولو بلا حائل وكذا بما بين السرة والركبة بمائل بغير
 الوطأ ولو تلخ وما واخرتم هو المباشرة والمس ولو بدون شهوة لا المتطاولو بشهوة لانه ليس اعظم
 من تقييدها في وجهها بشهوة قاله في البصر وبصحت فيه صاحب النهر بما لا يتم وكما يحرم عليه
 الفعل يحرم عليها التمسكين وله أن يقبلها وبضاجها ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مسته من

والمستحب أن لا يأخذها
 الا بوضوء ويجوز قلب
 اوراق المصحف بوضوء للقرأة
 وأمر الصبي بحمله ورفعها
 لضرورة التعلم ولا يجوز لف
 شيء في كاهن كتب فيه فقه
 أو اسم الله تعالى أو النبي
 صلى الله عليه وسلم ونحو
 عن محو اسم الله تعالى
 بالبزاق ومثله النبي تعظيما
 ويستتر المصحف لوطأ زوجته
 استحبابا وتعظيما ولا يرى
 برأيه قلم ولا حشيش المسجد
 في محل ممتن (و) يحرم
 باليمض والنفاس (دخول
 مسجد) لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا أحل المسجد لجنب
 ولا حائض وحكم النساء
 كالحائض (و) يحرم بهما
 (الطواف) بالكعبة وان
 صح لان الطهارة فيه شرط
 كمال وتدخل به من الاحرام
 ويلزمها بدنة في طواف
 الركن وعلى المحدث شاء الا
 أن يعاد على الطهارة لشراف
 البيت ولان الطواف به
 مثل الصلاة كما وردت به
 السنة (و) يحرم بالحيفض
 والنفاس (الجماع والاستمتاع
 بمسحت السرة الى تحت
 الركبة) لقوله تعالى ولا
 تقربوهن حتى يطهرن
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 للشافعي الا زار

فان وطئها غير مستحل له يستحب ٩٤ أن يصدق بدينار أو نصفه ويتوب ولا يعود ويحرم في المبسوط وغيره بكفره مستحله

وهصح في الخلاصة عدم كفره
لانه حرام اغيره وحرمه وطئ
النفساء مخرج به ولم أر
الحكم في تكفيره وعدمه
(واذا انقطع الدم لاكثر
الحيض والنفساء حل الوطئ
بلا غسل) لقوله تعالى ولا
تقر بوهن حتى يطهرن
بتحقيق الطاء فانه جعل
الطهر غاية للحرمه ويستحب
أن لا يطأها حتى تغتسل
لقراءة التشديد نحو جامن
الخلاف والنفساء كالحيض
(ولا يحل) الوطئ (ان انقطع)
الحيض والنفساء عن المسئلة
(لذونه) أي دون الاكثر ولو
(لتام عاداتها) بأحد ثلاثة
أشياء إما (أن تغتسل) لأن
زمان الغسل في الاثني
مستحب من الحيض وبالفصل
خاصته منه وإذا انقطع
لدون عاداتها لا يقربها حتى
تغضي عاداتها لان عوده
فيها غالب فلا أثر لغسلها
قبل تمام عاداتها (او تميم)
اعذر (وتصل) على الأصح
ليتم كذا التيمم أصلا ولو فلا
بخلاف الغسل فانه لا يحتاج
لمؤكده الثالث ذكره بقوله
(او تصير الصلاة ديني)
ذمتها وذلك بأن تجدد بعد
الانقطاع (لقيام عاداتها) من
الوقت الذي انقطع الدم فيه
زمانا يسع الغسل والتيمم

يجوز أو ماء أو غيرهما الا اذا توضأت بقصد القرية ولا ينبغي العزل عن فراشها لانه يشبهه فعل
اليهود كما في الجبر والمذكور في المصنف قولهما وعليه الفتوى وخص محمد التميمي بشعار الدم
وهو موضع خروجه كما في الجوهره وفي شرح التأويلات وبقول محمد بن قول ورجحه صاحب
الغاية وقد علمت ما به الفتوى ولا يحل للمرأة أن تسكن الحيض عن زوجها اجماعها غير علم منه
ولا يحل لها ايضا أن تظهر أنها حائض من غير حيض لثبته بحججها لا ينسب عنه وإذا أخبرته
بالحيض قال بعضهم ان كانت فاسقة لا يقبل قولها وان كانت عفيفة قبل وقال بعضهم ان كان
صدقها ممكنا بأن كانت في أو ان الحيض قبل ولو كانت فاسقة وهذا أحوط وأقرب الى الورع
(قوله يستحب أن يصدق بدينار أو نصفه) قيل ان كان الدم اسود تصدق بدينار وان كان
أصفر فبنصفه وبشبهه ما رواه أبو داود وصححه الحاكم اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان
كان دما أحمر فليصدق بدينار وان كان أصفر فبنصف دينار وقيل ان كان في أول الحيض
فبدينار والآخر بنصفه (قوله وصح في الخلاصة عدم كفره) تقدم ما فيه (قوله وإذا انقطع
الدم) ذكر الانقطاع ليس بشرط بل يخرج من خارج العادة أو المأبأة مع ما بعده حتى لو لم ينقطع
فالحكم كذلك كما في المخضرات (قوله لاكثر الحيض) اللام بمعنى بعد على منوال قوله صلى
الله عليه وسلم صوموا لرؤيته (قوله لقوله تعالى الخ) ولأن الحيض لا يزيد على عشرة انقطع
الدم أو لم ينقطع فما زاد يكون استفاضة لا يمنع الوطئ أي فالطهر بعدها تحقق (قوله لقراءة
التشديد) فانما تقتضي التحريم مطلقا ولو لا كثرة الحمل الحاصل بالاجتهاد على العشرة لا يمنع
الاحتمال (قوله ولو لقيام عاداتها) الأولى حذف ولولانه اذا انقطع لدون العادة وان زاد على
أقله لا يطؤها ولو اغتسلت كما يأتى قريبا (قوله لأن زمان الغسل في الأقل الخ) اعلم أن زمن
الاجتهاد معتبر من الحيض في الانقطاع لا قبله ومن الطهر في الانقطاع لا كثره ثلاثين المدة
على العشرة وهذا في حق وجوب صلاة وصوم وانقطاع رجعة وحل تزوج فاذا انقطع لا كثره
انقطعت الرجعة وحل لها التزوج بآخر وان لم تغتسل بخلاف انقطاعه لا قبله في شرط لذلك
الغسل أو ما يقوم مقامه (قوله وبالفصل خلصت منه) هو مدار اللفظ فتأخذ حكم الطاهرات
من وجوب الصلاة وحل القراءة ومن الأحكام حل الوطئ (قوله وإذا انقطع لدون عاداتها)
أي وقد تجاوز ثلاثة أيام لا يقربها وان اغتسلت حتى تغضي عاداتها ولكن تصلي وتصوم احتياطاً
ويجب عليها تأخير الغسل الى قبيل آخر الوقت المستحب ويستحب تأخيرها اليه اذا انقطع لتمام
العادة قاله في الشرح (قوله اعذر) أي من الاعتذار بالمبيحة للتيمم (قوله وتصل على الأصح)
فجبر التيمم لا يقوم مقام الغسل في هذا الباب اجماعاً على الأصح كذا في البحر لما ذكره المؤلف
(قوله من الوقت الذي انقطع الدم فيه الخ) أي الذي هو من الاوقات الخمس فلو انقطع في وقت
النهي ولم تغتسل بعده ولم تقيم لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر لثبوت صلاته في ذمتها
بخروجه لأن ما قبل الزوال وقت مهم لا عبرة بخروجه وكذا اذا انقطع قبيل طلوع الشمس
بأقل من تمكنها من الغسل والتيمم لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر فأداه في الشرح
(قوله يسع الغسل والتيمم) قال في المجتبى والصحيح انه يعتبر مع الغسل لبس الثياب وهكذا
جواب صومها اذا طهرت قبل الفجر لكن الأصح أن لا تعتبر التحريم في حق الصوم وزمن

تفاوتهما و) لكن (لم تغسل) فيه (ولم تتيم حتى خرج الوقت) فبعد دخوله محل وطؤها لترتب صلاة ذلك الوقت في ذمتها وهو حكم من أحكام الطهارات فان كان الوقت يسيرا لا يسع الغسل والتحرية لا يحكم بطهارتها بخروج وجه مجردا عن الطهارة بالماء أو التيمم حتى لا يلزمها الغسل ولا يصح صوم اليوم كلها أصبحت وبها الحيض قبلنا ٩٥ بالمسئلة لان الكفاية يحل وطؤها

ينقسم انقطاع دمها
لتمام عادت قبل العشرة
لعدم خطابها بالغسل وانما
اشتراطنا الموقد لانه لا ينقطع
لدون الاكثر توفيقا بين
القراءتين (وتنقض الحائض
والنفساء الصوم دون
الصلاة) لحديث عائشة رضي
الله عنها كان يصيبنا ذلك
فتؤمر بقضاء الصوم ولا
تؤمر بقضاء الصلاة وعليه
الاجماع (ويحرم بالجنابة
خسة اشياء الصلاة) للامر
بالطهارة في الآية (وقراءة
آية من القرآن) لثبته عنه
صلى الله عليه وسلم (ومسها
الابغلاف) لثبته عنه
بالنص (ودخول مسجد
والطواف) للنص المتقدم
(ويحرم على المحدث ثلاثة
اشياء الصلاة والطواف)
لما تقدم (ومس المصحف)
القرآن ولو آية (الابغلاف)
لثبته عنه في الآية (ودم
الاستحاضة) وهو دم عرق
انفجر ليس من الرحم
وعلامته انه لا رائحة له
وحكمه (كراف دائم لا يمنع
صلاة) أي لا يسقط الخطاب
به او لا يمنع صحتها اذا استقر
نازلا وقتا كاملا كما سنده

التحرية من الطهر على كل حال (قوله فافوقهما) حكمه معلوم بالاولى بما قبله (قوله وهو حكم
من أحكام الطهارات) أي فبعبه سائر الاحكام ومن جعلها حل الوطء (قوله أو التيمم) أي
مع شرطه (قوله لعدم خطابها بالغسل) هذا أقوال معصية منها القول بالخطاب اداء
واعتمادا فيكون حكمها حكم المسئلة (قوله توفيقا بين القراءتين) فان قراءة التخفيف تبيح
الوطء بعد الانقطاع قبل الغسل وقراءة التشديد تنعته قبل الغسل فحملنا التشديد على ما دون
العشرة والتخفيف على العشرة غير أن قراءة التشديد لما كان ظاهرا يحتمل الاطلاق قلنا
باحتجاب الغسل ويلزم من قال بعدم الحل أصلا اقراءة التشديد ترك الاخذ بأحد الدليلين
وعملنا بما لان الاصل في الدلائل الاعمال دون الاهمال (قوله ولا تؤمر بقضاء الصلاة)
للخرج في قضائها ان تكرار الحيض كل شهر غالبا بخلاف الصوم وفي الظهيرية لما رأيت حواء
الدم أول مرة سألت آدم عن حكم الصلاة فيه كما يؤخذ مما بعده فقال لا أعلم فأوحى الله اليه أن
تترك الصلاة فلما ظهرت سألته عن قضائها فقال لا أعلم فأوحى الله تعالى اليه أن لا قضاء عليها ثم
رأته في وقت الصوم فسألته فأمرها بترك الصوم وعدم قضائه قياسا على الصلاة فأمر الله
سبحانه وتعالى بقضاء الصوم لاستقلال آدم بالامر وقيل ان حواء هي التي قاست كفاي معراج
الدراية أفاده السيد (قوله ومس المصحف القرآن ولو آية) واختاف في مس المصحف بما عدا
أعضاء الطهارة وبما غسل منها قبل كمال الطهارة والمنع أصح (فروع) * يكره كتابة قرآن
أو اسم الله تعالى على ما يفرش لمافي به من ترك التعظيم وكذا على درهم ومحراب وجدار لما
يخاف من سقوط الكتابة * تابوت وضع فيه كتب فالأدب أن لا يضع عليه الثياب * وفي الخلاصة
مذاخر جلين الى جانب المصحف اذا لم يكن بمحذاة لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا بالوتد وهو
مذاخر جلين الى جانب المصحف لا يكره ولا بأس بوضع مقالة على كتاب أو مصحف لأجل الكتابة
والاكره * وضع شيئا مكتوبا فيه اسم الله تعالى تحت طنفسة كره الجلسوس عليه وقال صاحب
الهداية لا يكره أمالوجه المصحف في الجوالق وهو يركب عليه لا بأس به للحفظ ولغير الحفظ
يكره اه (قوله ولا يحترم وطأ) أي ولو في حال نزوله لانه ليس أذى وأما تأويله بأنه يجامعها في
حال انقطاعه فيه من اطلاق عباراتهم اه وروى أبو داود وغيره باسناد صحيح من حديث
عكرمة عن حمزة بنت جحش انها كانت مستحاضة وكان زوجها يفتشها وهو طلمة بن عبيد الله
كذا في البناية وقال احمد والبخاري وابن سيرين لا يجوز وطء المستحاضة الا أن يخاف العنت
كذا في السراج (قوله ضرورية) يعني أنه الميت طهارة حقيقية لمقارنة الحدث مثلا أو طرده
(قوله وهي ذات دم) بقی منها الآية ومنهم من زاد المريضة لكن التحقيق أن المرض لا يمنع
الحيض (قوله كسلس بول) أي استرساله وصاحبه هو الذي لا ينقطع تقاطر بوله اضمح في
مثالته أو غلبة البرودة عتيق قبل السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسرهما من به هذا المرض
نهرهما من السيد (قوله أو استطلاق بطن) أي جريان مافي به من اطلاق اسم المحل على الحال

(ولا يمنع أداها) (صوما) مرضا كان أو نفلا (ولا يحترم وطأ) لانه ليس أذى (و) طهارة ذوى الاعذار ضرورية بينهما بقوله
(توضأ المستحاضة) وهي ذات دم نقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره أو أكثره فاس أو زاد على عادتهم في أقلها ما يجاوز
أكثره أو الحيلي والتي لم تبلغ تسع سنين (ومن به عذر كسلس بول أو استطلاق بطن)

وانقلاط ربيع ورفاع دائم وتجرخ لا يراة ولا يمكن حبسه بمشقة ولا يجالس ولا بالايما في الصلاة فهذا يتوضون
(لوقت كل فرض) لالسكل فرض ولا نقل اقوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة رواه سبط ابن الجوزي عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فساندوى ٩٦ الاعذار في حكم المستحاضة فالادلة يشملهم (وبصلون به) أى بوضوئهم في الوقت

(ماشاؤا من الفرائض)
اداء للوقية وقضاء لغيرها
ولولزم الدقة زمان العصة
(و) ماشاؤا من (النوافل)
والواجبات كالوتر والعبد
وصلاة جنازة وطواف
ومس مصحف (ويبطل
وضوء المعذورين) اذالم يطرأ
ناقض غير العذر (بمخرج
الوقت) كطلوع الشمس
في الفجر عند أبي حنيفة
ومحمد (فقط) وعند زفر
بدخوله فقط وقال أبو يوسف
بهما واطافة النقص
للخروج مجاز وفي الحقيقة
ظهور الحدث السابق به
فيصلى الظهر بوضوء
الضحى والعبد على الصحيح
سلافا لابي يوسف وزفر
ولا يصلى العبد بوضوء
الصبح خلافا لزفر (ولا
يصير) من ابتلى بنقض
(معذورا حتى يستوعبه
العذر وقتا كاملا ليس
فيه انقطاع) لهذره (بقدر
الوضوء والصلاة) اذ لو وجد
لا يكون معذورا (وهذا)
الاستيعاب الحقيقي بوجود
العذر في جميع الوقت
والاستيعاب الحكمي

فيه كسأل الوادى (قوله وانقلاط ربيع) الانقلاط خروج الشئ فلقته أى بقعة (قوله ورفاع
دائم) أى مستقر لا يتقطع وهو بضم الراء الدم الخارج من الانف يقال رفاع برعف من بابي نصر
ونقع وأما رفاع كحسن فلغة ضعيفة كما في الصحاح (قوله لا يرقا) أى لا يسكن يقال رقا رقا من
باب فتح يفتح وكذا من به رمداً وعش أو غرب ويسيل منه الدمع وكذا كل ما يخرج بوجع ولو
من اذن أو ندى أو مسرة لانه ناقض للوضوء لخروجه عن جرح كذا في الدرر (قوله ولا يمكن حبسه
الخ) فيتعين عليه رده متى قدر عليه بعلاج من غير مشقة وفي المضمرات عن النصاب به ساس بول
فجعل المقطنة في ذكره ومنعه من الخروج وهو يعلم انه لو لم يحس ظهر البول فخرج المقطنة وعليها
بله فهو محدث ساعة اخراج المقطنة فقط وعليه الفتوى واذا لم يمنع العذر بذلك هل يفعله تقليدا
للنجاسة بقدر الامكان قالوا لا ينبغي قال ابن أمير حاج أى يستحب لما في الخلاصة لو لم يفعل لا بأس به
وقال الحلبي أى يجب واختلاف في المستحاضة اذا احتشت فقيل هى كصاحبة الجرح وقيل
كالخائض لأن ما يخرج من السيلين اشدهم الخارج من غيرهما كذا في السراج وبحث بعضهم
الحاق السلس والاستطلاق بالاستحاضة للعلة المذكورة (قوله ولا يجالس) اما اذا كان يمكنه
رده يجالس في الفرض ونحوه وجب رده به وخروج عن ان يكون ملحق بعذر اه من الشرح
بزيادة (قوله ولا بالايما في الصلاة) فان امتنع به عذره تعين فعله لان ترك السجود أهون من
الصلاة مع الحدث قاله في الشرح (قوله اقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولانه لو بطل اقامت الرخصة
ولزم الجرح بخلاف طر وحدث آخر فان الوضوء ينقض به ولو في الوقت لعدم الضرورة (قوله
توضأ لوقت كل صلاة) وهو محكم بالنسبة للحديث الاخر الوارد بلفظ لكل صلاة لان الصلاة
تطلق على الافعال وعلى الوقت عرفا وشرعا والمراد بالوقت وقت الفريضة (قوله اذلم يطرأ ناقض
غير العذر) فان طرأ ولو كان نظيره عذره نقضه حتى لو كان به دما ميل أو جدرى فتوضأ وبعضها
سائل ثم سأل الذى لم يكن سائلا اتقضى وضوءه لان هذا حدث جديد فصار كالسؤال أحد
منخريه فتوضأ مع سيلانه صلى ثم سأل المنخر الاخر في الوقت اتقضى وضوءه لان هذا حدث
جديد كما في الفتح (قوله عند أبي حنيفة ومحمد) متعلق بقوله يبطل بعد تعاقب قوله بخروجه به
(فرع) اذا اصاب ثوب المعذور بنجاسة عذره هل يجب غسله قيل لا لان الوضوء عرف
بالنقص والنجاسة ليست في معناه لان قليلها يعنى فالحق به الكثير للضرورة ولانه غير ناقض
للوضوء فلم يكن نجسا حكما ولان أمر الثوب ليس بأحد من البدن وهو قول ابن سامة كما في
القهستاني وغيره وفي البدائع يجب غسل الزائد عن الدرهم ان كان مفيدا بان لا يصيبه مرة بعد
اخرى حتى لو لم يغسل وصلى لا يجزئه وان لم يكن مفيدا لا يجب مادام العذر قائما وهو اختيار
مشايخنا اه وكان محمد بن مقاتل الرازى يقول يجب غسله في كل وقت قياسا على الوضوء
والصحيح قول مشايخنا لان حكم الحدث عرف بالنقص والنجاسة ليست في معناه ألا ترى أن

بالانقطاع القابل الذى لا يسع الطهارة والصلاة (شرط ثبوته) أى العذر (وشرط دوامه) أى
العذر (وجوده) أى العذر (في كل وقت بعد ذلك) الاستيعاب الحقيقي أو الحكمي (ولو) كان وجوده (مرة) واحدة ليغفل
بها بقاؤه

القليل منها عفو فلا تطيقه وفي النوازل ان كان لو غسله تجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة
 جاز ان لا يغسله والا فلا قال وهو المختار اه قال ابن امير حاج ويشكل عليه ما قدمناه عن
 البدائع وفي المضمرات في فصل الاستنجاء عن النوازل ايضا المستحاضة اذا توشأت لوقت كل
 صلاة لا يجب عليها الاستنجاء اذا لم يكن منها غائط لانه سقط اعتبار نجاسة دمه المكان العذر اه
 فهو - هذا ايضا يشكل على ما اختاره اذ سقط اعتبار نجاسة دمه اعمام في البدن والثوب دفعا
 للرجح اذ لم يأمرها صلى الله عليه وسلم بغسله وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (قوله
 خلو وقت كامل عنه بانقطاعه) فلو انقطع العذر في خلال الوقت فتوضأ وصلى على الانقطاع
 فيه ما ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة ولا يعيد شيئا ولو توضأ وصلى على السيلان ثم انقطع ودام
 الانقطاع فالصلاة صحيحة ايضا ولا يعيد شيئا لانه معذور صلى صلاة المعذورين ولو توضأ على
 الانقطاع وصلى على السيلان فكذلك لا يعيد شيئا ولو توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع
 ودام الانقطاع حتى خرج الوقت انتقض الوضوء بخروج الوقت على ما يأتي فيتوضأ في الوقت
 الثاني فاذا دام الانقطاع - حتى دخل الثالث اعاد الصلاة الاولى لانه اذاها بطهارة المعذورين
 والعذر زائل ولا يعيد الصلاة الثانية لان فساد الاولى انما يعرف بعد خروج الثانية فلم
 يجب الترتيب ولم يفتقر وضوءه بدخول الوقت الثالث لانه صار صحيحا فاداه صاحب الجرح
 وصاحب المضمرات ولو طرأ العذر في خلال الوقت قال في الظاهر يبريه رجل رعى أو سال جرحه
 ينتظر آخر الوقت فان انقطع الدم فيها وان لم ينقطع توضأ وصلى قبل خروج الوقت فاذا فعل
 ثم دخل وقت صلاة أخرى ثانية وانقطع ودام الانقطاع الى وقت صلاة أخرى ثالثة اعاد الصلاة
 يعنى الاولى التي صلاها مع السيلان لانه بدوام الانقطاع تبين انه صحيح صلى صلاة المعذورين
 وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية - حتى خرج الوقت جازت الصلاة لانه تبين انه معذور كما في
 الجرح والحاصل أن الوقت الثاني هو المعتبر في اثبات العذر وعدمه

• (باب الانجاس والطهارة عنها) •

(قوله وكيفية تطهير محملها) فانما تارة تكون بالذلك وتارة بالمسح وغير ذلك (قوله وقد مت
 الاولى الخ) اعترض بالا قطع اذا كان مجروح الوجه فانه يصلى بغير طهارة وأجيب بانه نادر فلا
 يفتى عليه -كم- واعترض ايضا بان من به نجاسة - وهو محدث اذا وجد ما يكتفى لاداءه ما فقط
 بصرفه للنجاسة دون الحدث فهو - هذا يدل على أن النجاسة أقوى وأجيب بانه انما أمر بصرفه
 للنجاسة لئلا يتيم بعده فيكون محصلا للطهارة تين لالانها اغلظ (قوله بن والها يبقا بعض المحل)
 الحارز الاقل متعلق بالمسح والشأن يبقا المنع وقوله من غير اصابة متعلق ببقا بعض المحل
 (قوله بل الكثير للضرورة) كما اذا كان بعورته نجاسة ولا يمكنه ازالته الا بكشفها عنه من
 لا يجوز كشفها عنه فانه يصلى بها ولو كانت كثيرة (قوله جمع نجس بقصتين) وبأى غير
 كرجس وكنتف وعقد وفلس والفعل من باب فوح وكرم وعلم ونصر (قوله مستندرة شرعا)
 لو حذف قوله شرعا كان أولى لانه يصدق التعريف القوي والذي في المصباح وغيره انه استعمل
 لكل مستندرة (قوله وأصله مصدر) ان قبل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع ويستوى فيه المذكر
 والمؤنث كما في الآية وحديث الهرة انها ليست بنجس بفتح الجيم كإرواء مالك واحمد وأصحاب

(وشرط انقطاعه وخروج
 صاحبه عن كونه معذورا
 خلو وقت كامل - كما -
 عنه) بانقطاعه حقيقة فهذه
 الثلاث شروط الثبوت
 والدوام والانقطاع نسأل
 الله العفو والما يفي بجمعه
 وكرمه

• (باب الانجاس
 والطهارة عنها) •

لما فرغ من بيان النجاسة
 الحكمية والطهارة عنها
 شرع في بيان الحقيقة
 ومن بابها وتقسيمها ومقدار
 المفهوم منها وكيفية تطهير
 محملها وقد مت الاولى
 لبقاء المنع عن المشروط
 بن والها يبقا بعض المحل
 وان قل من غير اصابة
 من بابها بخلاف الثانية فان
 قليلها عفو بل الكثير
 للضرورة والانجاس جمع
 نجس بقصتين اسم لعين
 مستندرة شرعا وأصله مصدر

ثم استعمل اسماء في قوله تعالى
 انما المشركون نجس ويطلق
 على الحكمى والحقيقى
 ويختص الخبث بالحقيقى
 ويختص الحدث بالحكمى
 فالنجس بالفتح اسم ولا تلحقه
 التاء وبالكسر صفة وتلحقه
 التاء والتطهير اما اثبات
 الطهارة بالهـل أو ازالة
 النجاسة عنه ويفترض فيما
 لا يبق منها وقد ورد أن أول
 شئ يستل عنه العبد في قبره
 الطهارة وأن عامة عذاب
 القبر من عدم الاعتناء
 بشأنها والتحرز عن النجاسة
 خصوصا البول وقد شرع
 في بيان حقيقتها فقال
 (تنقسم النجاسة) الحقيقة
 (الى قسمين) أحدهما نجاسة
 (غليظة) باعتبار قلة المفقود
 عنه ملها لافى كـ كيفية
 تطهيرها لانه لا يختلف بالغلط
 وانفة (و) القسم الثانى
 نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة
 المفقود عنه منها بما ليس فى
 الغليظة لافى التطهير واصابة
 الماء والماتعات لانه لا يختلف
 تنجيسها بم (فان الغليظة
 كالنجر) وهى التى من ماء
 الغيب اذا غلى واشتد وقذف
 بالزبد وكانت غليظة له عدم
 معارضة نص بنجاستها كالدم
 المسفوح عند الامام والخليفة
 اثبت العارض كقوله
 صلى الله عليه وسلم استزها
 من البول

السنن والدارمى فكيف ساغ جمعه للمصنف أجيب بان هذا اذا كان المصدر باقيا على مصدرية
 لان حقيقته واحدة لاتعد فيها أما اذا قصد أنواعه كما هنا فيجوز جمعه (قوله ثم استعمل اسما)
 أى العين المستقدرة (قوله انما المشركون نجس) هذا دليل على المصدرية فالاولى تقديمه على
 قوله ثم استعمل اسما (قوله وبطلق) أى اطلاقا لغويا (قوله فالنجس بالفتح اسم الخ) فرق
 الفقهاء بين المقتوح والمكسور بأن الاول ما كان نجسا لذاته ولا يقال لما نجاسته عارضة والثانى
 ما لا يكون طاهرا فهو أعم مطلقا فالعذرة بالوجهين والثوب المتنجس بالكسر فقط (قوله
 والتطهير اما اثبات الطهارة الخ) قال فى الشرح وعلى كلا التعريفين تكون النجاسة ثابتة
 أولا بالهـل سواء كانت حقيقة أو حكمية والالزم اثبات الثابت على الاول أو ازالة المزال
 على الثانى اهـ بالمعنى (قوله من عدم الاعتناء بشأنها) بأن لا يحسن ازالتهما وقوله والتحرز
 عطف على الاعتناء أى ومن عدم التحرز عن النجاسة أى عن اصابتها بأن يسبل ذيله فتصيبه
 النجاسة فالعطف حينئذ من عطف المغاير (قوله خصوصا البول) فانه ورد فيه استزها
 من البول فان عامة عذاب القبر منه ووردان عذاب القبر من أشياء ثلاثة الغيبة والنميمة
 وعدم الاستزها من البول وقوله خصوصا مفعول مطلق والبول مفعول به أى اخص البول
 بأن عامة عذاب القبر منه خصوصا (قوله وقد شرع فى بيان حقيقتها) فيه انه لم يذكرها
 الابعاض أفراد كل وسياق الكلام على الحقيقة عنده وعندهما (قوله بما ليس فى المغالطة)
 متعلق بكثرة أى كثرة المفقود بقدر ليس يعنى فى المغالطة (قوله لافى التطهير) مستدرك بقوله
 قريبا لافى كيفية التطهير (قوله لانه لا يختلف تنجيسها) اعاد ضمير الجمع للماء والماتعات
 باعتبار أفراد الماتعات (قوله كالنجر) هى غليظة باتفاق الروايات لان حرمتها قطعية وسميها
 الله تعالى رجسا وفى باقى الاشرية المحترمة ثلاث روايات التغليظ والتخفيف والطهارة كذا
 فى البدائع وينبغى ترجيح التغليظ كما فى البحر ورجح فى النهر التخفيف (قوله اذا غلى) أى
 غليظا شديدا بأن صار أسفله اعلام وقوله واشتد أى اسكرو قوله وقذف بالزبد أى رمى رغوته
 وأزالها عنه وصار صافيا منها وهذا القيد لاخير اغناه وعند الامام وأما عندهما فلا يشترط
 وعليه الفتوى (قوله وكانت غليظة لعدم معارضة نص الخ) الضمير يرجع الى مطلق غليظة
 لان الفرق لا مقصود التمييز بين الغليظة والخفيفة وحاصله ان الامام رضى الله عنه قال
 ما توافق على نجاسته الادلة تغلظ سواء اختلفت فيه العلماء وكان فيه بلوى أم لا والافهرو
 مخفف وقالوا ما اتفق العلماء على نجاسته ولم يكن فيه بلوى تغلظ والافخفف ولا تغلظ لادلة قال
 فى الكافي وتظهر فائدة الخلاف فى الروث والنخى لوجود الاختلاف فيه مما مع فقد تعارض
 النصين فان قوله صلى الله عليه وسلم فى الروث انه رجس أو ركس لم يعارضه نص آخر فيكون
 عند الامام مغلظا وعندهما مخففا لقول مالك وابن ابي ايملى بطهارته ومن جهة الامام أن النص
 اذا انفرد عن معارضة نص آخر تأكد حكمه فحديث الروث لم يعارضه الاختلاف والنص
 جهة والاختلاف ليس بحجة قال تعالى فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول فأمر برده
 الخلاف الى الكتاب والسنة وهما اعتبار الاجتهاد كالنص قال الله تعالى فاعتبروا يا اولى
 الابصار فكاتب التخفيف بالنص ثبت بالاجتهاد ثم لا فرق عند علماءنا الثلاثة بين روث

ما كول اللحم وغيره فالكل مقلد عند الامام مخفف عندهما وعن محمد أن الروث طاهر لا يمنع
وان فحش رجع الى هذا القول حين قدم الري مع الرشيد وروى بلوى الناس ومن ثم قال
مشايخنا قياسا على هذه الرواية طين بخاري لا يمنع جواز الصلاة وان كره ولو كان مخلوطا
بالعذرات كما في الكافي وغاية البيان (قوله مع خبر العرينين الخ) فان قيل ان هذا الخبر
منسوخ عنه فكيف تحقق المعارضة أجيب بأن قوله بالنسخ اجتهاد وروى ولم يقطع به
فتكون صورة التعارض قائمة أفاده في الشرح (قوله والدم المسفوح) أي السائل من أي
حيوان الى محل يطهقه حكم التطهير ههنا والى والمراد أن يكون من شأنه السيلان فلو وجد
المسفوح ولو على اللحم فهو نجس كما في منية المصلي وكذا ما بقي في المذبح لانه دم مسفوح كما في
ابن أمير حاج (قوله لا الباقي في اللحم الخ) لانه ليس بمسفوح ولمشقة الاحتراز عنه (قوله
ودم الكبدة والطحال) أي فانه طاهر للخبر سراج وظاهر التعليل أن الكلام في نفس الكبدة
والطحال فان خبر اصل لنا ميتتان ودمان انما هو في نفس الكبدة والطحال وأما الدم الذي
فيهما فان لم يكن سائلا فقيه الخلاف الا في (قوله والقلب الخ) في حاشية الاشباه للفرزى
دم قلب الشاة وما لم يسيل من بدن الانسان طاهر على المذهب المختار وهو قول أبي يوسف وقال
محمد بن فضال والحاصل كما في الحلبي أن في نجاسة غير المسفوح اختلافا والذي مشى عليه
قاضي خان وكثير أنه طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الأئمة الثلاثة بل قد تؤخذ الطهارة
من عدم نقض الوضوء بالدم غير السائل وانما ليس يحدث ايس نجس وأمر الاحتياط بعد
ذلك غير خفي اه (قوله ودم السمك في الصحيح) وهو قول الامام ومحمد لانه أبيض كاه بدمه
لانه لا يذكي ولو كان نجسا لما أبيض كاهه الا بعد مسحه على انه ليس بدم حقيقة لانه يبيض بالشمس
والدماء تسود بها وقال أبو يوسف والشافعي انه نجس كما في السراج (قوله ودم الشهيد في
حقه) أي مادام عليه فلو حمله انسان وصلى به جاز لانه طاهر حكاه ضرورة الامر بترك غسله
بخلاف ما اذا انفصل عنه فانه نجس على أصل القياس اهدم الضرورة (قوله لا السمك
والجراد) للخبر الوارد (قوله وما لا نفس له سائلة) أي ما لا دم له كالصرصر والعقرب فان حمله
طاهر وان كان لا يؤكل (قوله وبول ما لا يؤكل لحمه) شمل بول الحية فانه مغاظ كخبرها كما
في الحوى على الاشباه وقالوا امر اربعة كل شئ كبوله وبول الخفاش وخروءه لا يفسد لانه عذر
الاحتراز عنه كما في الحاشية (قوله ولورضيها) لم يطعم سواء كان ذكرا أو أنثى وفصل الامام
الشافعي رضي الله عنه فقال يجزئ الرش في بول الذكر ولا بد في بول الانثى من الغسل (قوله
وبول الفأرة الخ) اختلف المشايخ فيه فذهب بعضهم من اختيار التفصيل الذي ذكره المؤلف وقال
بعضهم لا يفسد أصلا وقال بعضهم يفسد اذا فحش والخلاف يظهر في التخفيف لاني سلب
النجاسة كما في الحاشية فاني الدر عن التواريخ بول الفأرة طاهر لانه عذر الاحتراز عنه وعليه
الفتوى يحمل على العفو وفيه من مسائل شتى آخر الكتاب عن الحاشية خروء الفأرة لا يفسد
الدهن والماء والخفظة الضرورة ما لم يظهر أثره وعزاه في البحر الى الظهيرية واختلف التصحيح
في بول الهرة وقال الشيخ زين في قاعدة المشقة تجلب التيسير من الاشياء الفتوى على أن بول
الهرة عفو في غير أواني الماء وهو قول النقيب أبي جعفر قال في القتح وهو حسن لعادة تخمير

مع خبر العرينين الدال على
طهارة بول الابل (والدم
المسفوح) للآية الشريفة
او دما مسفوحا لا الباقي في
اللحم المهزول والسمين والباقي
في عروق المذكي ودم الكبدة
والطحال والقلب وما لا
يتقض الوضوء في الصحيح
ودم البق والبراغيث والقمل
وان كثروا دم السمك في الصحيح
ودم الشهيد في حقه (ولحم
الميتة) ذات الدم لا السمك
والجراد وما لا نفس له سائلة
(واهاجها) أي جلد الميتة
قبل دبقه (وبول ما لا يؤكل
لحمه) كالآدمي ولورضيها
والذئب وبول النارة بنجس
الماء لا مكان الاحتراز

لانه يخرم ويحق عن القليل منه ومن خرم في الطعام والشراب للضرورة (وتجوز الكلب) بالجيم رجبه (ورجيع السباع)
من البهائم كالفهد والسبع والخنزير (ولعابها) اي سباع البهائم لتولده من لحم نجس (وخر الدجاج) بثلاث الدال (والبط
والاوز) لنتنه (وما ينقض الوضوء بخروجه ١٠٠ من بدن الانسان) كالدمل السائل والمني والمذي والودي والاستماضة والحيض

والنفاس والتي مله القم
ونجاستها خفيفة بالاتفاق
لعدم معارض دليل نجاستها
عنده ولعدم مسامح الاجتماع
في طهارتها عندهما (وأما)
القسم الثاني وهي النجاسة
(الخفيفة فكبول الفرس)
على المأق به لانه ما كول
وان كرمه وعند محمد طاهر
(وكذا بول) كل (ما يؤكل
لحمه) من النعم الاهلية
والوشية كالغنم والغزال
قيد يولها لان روث الخيل
والبغال والخيول وبقي البقر
وبقي الغنم نجاسته مغلطة
هذا لا امام لعدم تعارض
نصين وعندهما خفيفة
لاختلاف العلماء وهو
الاظهر لعموم البلاء
وطهور ما محمد آخر اوقال
لا يمنع الروث وان غرس لبلى
الناس بامتلاء الطرق
والخانات بها وجرة البعير
بكسرقينه وهي ما يصعد
من جوفه الى فيه فكذا
جرة البقر والغنم وأما دم
السمك ولعاب البغل والحمار
فطاهر في ظاهر الرواية وهو
الصحيح (ومن الخفيفة) خرم
طير لا يؤكل (كالصقر
والحداة في الاصح لعموم

الاواني فلا ضرورة في ذلك بخلاف الثياب وهو مروى عن محمد فانه قال في السنن ويعتاد
البول على الفراش بوله طاهر للضرورة وعموم البلاء قال في الفتح والحق صحة هذه الرواية اه
(قوله لانه يخرم) أي يفتى ومنه سمى الخمر خرا والخمار خمد لانها يغسلان العقل والرأس
(قوله من البهائم) قيد به لان رجيع سباع الطيور محقق كما ياتي (قوله والبط) في البحر عن
البراقية البط ان كان يعيش بين الناس ولا يطير في الهواء فكذلك جاسة وان كان بخلاف ذلك
فكالحمامة وهذا يقيد آخر الاوز والعراق طاهر كالجم (قوله والاوز) هي رواية الحسن عن
الامام وفي رواية أبي يوسف عنه طاهر كذا في البدائع وأما ما يروى في الهواء فابن كل
كالجم واليه صفور تخرو طاهر وما لا يؤكل كالصقر والحداة والرخم فخره نجس محقق اه
(قوله وما ينقض الوضوء بخروجه الخ) يستثنى منه الريح فانه طاهر على الصحيح والمراد الناقض
الحقيقي فخرج فهو الذوم والقهقهة فانها لا يوصفان بطهارة ولا نجاسة لكونهما من المعاني
وأما ما لا ينقض كالتي الذي لم يعل القم وما لم يسلم من نحو الدم فطاهر على الصحيح وقيل ينجس
المائعات دون الجامدات ويستثنى في عين الخمر فانه نجس ولو كان قليلا فرغ غسالة
النجاسة في المرات الثلاثة مغلطة في الاصح وان كانت الاواني الاولى تطهر بالغسل ثلاثا والثانية
بمرتبتين والثالثة بواحدة لان الماء يأخذ حكمه عند وضعه فيه كما في البحر (قوله ونجاستها) أي
الاشياء المذكورة من قوله كالمجر الى هنا كما به طيه كلامه في الشرح وفيه أن المني فيه خلاف
الامام الشافعي فانه يقول بطهارته ويستند الى دليل وهو كنفاء النبي صلى الله عليه وسلم بركه
(قوله لانه ما كول) خلاصة الجواب فيه كما كرمه خمر الاسلام في شرح الجامع الصغير أن
الفرس ما كول اللحم في قولهم جميعا يعني عند أبي - نيفة أيضا وانما كرمه لا تنزيه أي الصحاح عن
قطع مادة الجهاد والكرامة لا تمنع الاباحة ككل لحم البقرة الجلالة وقيل لتعارض
الاثار في نجاسته فانه روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال وروى أنه عليه
الصلاة والسلام أذن في لحم الخيل فهذا يوجب قولنا في تخفيف بوله لانه ما كول من وجهه فلا
يكون كبول الكلب والخمار كذا في البناية وأما شرب بوله ففيه اختلاف الذي في بول الابل كما
في البرهان وقيل بكراهة كرهت بما (قوله لان روث الخيل) الروث خرذي حافر الخيل بكسر
الخاء المعجمة وسكون الشاء المثناة خرذي ظلف والبعير خرء ابل وغنم ونحوها (قوله وطورها
محمد آخر) لا تأخذه كذا في القهستاني عن النظم وقد قبلوا اشياء حكموا عليها بالنجاسة
وأطلقوا والظاهر أن المراد التغليب عند الاطلاق كما في البحر (قوله وجرة البعير كسرقينه)
لانه واراها جوفه كما في الفتح (قوله فكذا جرة البقر) الاولى الاتيان بالواو (قوله وأما دم
السمك) مستدر لزيد كره في شرح قوله والدم المسفوح (قوله في الاصح) كذا في الهداية (قوله
وفي رواية طاهر وصححه السرخسي) في مبسوطه وحافظ الدين في الحقائق فلو وقع في الماء
لا يفسده وهو ظاهر الرواية كما في الحلبي عن قاضي خان (قوله وعن قدر الدرهم) أي عفا

الضرورة وفي رواية طاهر وصححه السرخسي ولما بين القسمين بين القدر المعقوف عنه فقال (وعني قدر الدرهم) وزنا الشارع
في المسئلة وهو غير من قدر اطوار مساحقة في المائعة

التجاسة (المغلظة) فلا يعفى عنها اذا زادت على الدرهم مع القدرة على الازالة (و) عفى قدر (مادون ربع الثوب) الكامل (أو البدن كله على الصحيح من الحقيقة اقيام الربع مقام الكل كسح ربع الرأس وحلقه وطهارة ربع الساتر وعن الامام ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلاة كل تزور وقال الامام البغدادى المشهور بالاقطع هذا هو اصح ما روى فيه لكنه فاصر على الثوب وقيل ربع الموضع المصاب كالذيل والكتف قال فى الخفة هو الاصح وفى الحقائق وعليه الفتوى وقيل غير ذلك (وعنى رشاش بول) ولومغظا (كروى الابري) ولو غسل ادخال الخيط للضرورة وان امتلأ منه الثوب والبدن ولا يجب غسله لو أصابه ماء كثير وعن أبي يوسف يجب ولو اتقبت نجاسة فى ماء فأصابه من وقعها لا ينجسه ما لم يظهر اثر النجاسة ويعنى عمالا يمكن الاحتراز عنه من غسالة الميت مادام فى علاجه اعموم البلوى وبعد اجقاعه تنجس ما أصابه واذا انبسط الدهن النجس فزاد عن القدر المعفو عنه لا يمنع فى اختيار المرغى انى وجماعة كثرون كافى السراج الواج

الشارع عن ذلك والمراد اعضاى النجاسة والافكرهة التحريم باقية اجماعا ان بلغت الدرهم وتزيتها ان لم تبلغ وفزعوا على ذلك ما لو علم قليل نجاسة عليه وهو فى الصلاة فى الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة لانها سنة وغسل النجاسة واجب وهو مقدم وفى الثانى يكون ذلك أفضل فقط ما لم يحق فوت الجماعة بان لا يدرك جماعة أخرى والامضى على صلاته لان الجماعة أقوى كما يعنى فى المسئتين اذا خاف فوت الوقت لان التقويت حرام ولا مهرب من الكراهة الى الحرام أفاده الحلبي وغيره (قوله وهو قدر مقرر الكف) أصله أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب سئل عن قائل النجاسة فى الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة - حتى تكون أكرمه وظفرو كان مثل النقال (قوله كما وقفه الهندواني) أى بين قولى من اعتبر الوزن. طلقا ومن اعتبر المساحة طلقا وهما روايتان (قوله وهو الصحيح) صححه الزيلعي وغيره وأقره عليه فى الفتح واختاره العامة لان اعمال الروايتين اذا أمكن أولى خصوصا مع مناسبة هذا التوزيع كذا فى البحر (قوله فذلك عفو الخ) أى فليكون الصحيح ما ذكره فى الدرهم الوزنى من التجاسة المغلظة (قوله وعنى مادون ربع الثوب) لم أر من بين الكراهة فيما اذا كان أقل من الربع هل تكون قصرية أو تنزيهية (قوله ربع الثوب الكامل) هو المختار كما فى الدر عن الحلبي وقال فى المبسوط وهو الاصح (قوله اقيام الربع مقام الكل) علاه مذكوف أى ولا يعنى الربع لقيامه مقام الكل فى مسائل كسح الخ فهو تمثيل لمذكوف (قوله وحلقه) يعنى اذا حلق ربع رأسه وهو محرم وجب عليه دم ويحبل منه بحلقه (قوله وقيل ربع الموضع المصاب) والاول أولى لافادة حكم البدن والثوب ولان ربع المصاب ليس كثيرا فضلا عن أن يكون فاحشا واهف هذا القول لم يعرج عليه فى الفتح كما فى النهر وان قال فى الحقائق وعليه الفتوى كما فى الدر قال السكالي والذى يظهر أن الاول أحسن غير أن ذلك الثوب ان كان شاملا اعتبر ربعه وان كان أدنى ما تجوز فيه الصلاة اعتبر ربعه لانه كثير بالنسبة الى الثوب المصاب اهـ (قوله وعنى رشاش بول) انتضخ على بدن أو ثوب أو مكان كما أفاده مسكين وخارج بذلك الماء القليل فانه يفسده حتى لو سقط ذلك الثوب مثلا فيه نجسه وقيل لانه لما سقط اعتبار هذه النجاسة عم الثوب والماء والاول اصح لان سقوط اعتبارها كان للحرج ولا حرج فى الماء كما فى الحلبي عن الكناية وروى المعلى فى نوادره عن أبي يوسف انه ان كان يرى أثره لا بد من غسله (قوله كروى الابري) بكسر ففتح جمع ابرة كسرة وسدر وفى التقييد بها اشارة الى أنه لو كان مثل رؤس المسال منع بلا خلاف (قوله للضرورة) لانه لا يمكن الاحتراز عنه لاسمى فى مذهب الریح فسقط اعتباره وقد سئل ابن عباس رضى الله عنهم ما عن هذا فقال اننا نرجو من الله تعالى أوسع من هذا كما فى السراج (قوله لا ينجسه) سواء كان الماء جاريا أو را كذا لان الغالب أن الرشاش المتصاعد من مدم حتى للماء انما هو من أجزاء الماء لامن أجزاء ذلك الشئ فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه (قوله من غسالة الميت) أى مطلقا ولو كان على بدنه نجاسة كما فى الفتح (قوله تنجس ما أصابه) هذا بناء على القول بان نجاسته نجاسة خبيث وأما على القول بانها نجاسة حدث وتيقن طهارة بدنه من خبيث فغسلته طاهرة (قوله واذا انبسط الدهن النجس الخ) ولا يعتبر قودا المقدار الى الوجه

بالنظر لوقت الإصابة ومختار غيرهم المنع فان صلى قبل اتساعه صحت وبعده لا يوبه أخذا لا

ولومش في السوق فابتل قدما من مائه رش فيه لم يجز صلاته لغلبة النجاسة فيه وقبل تجزئته وردغة الطين والوحل الذي فيه نجاسة عفو الا اذا علم عين النجاسة للضرورة (ولو ابتل فراش أو تراب نجسان) وكان ابتلاهما (من عرق نائم) عليه ما (أو) كان من (بلل قدم وظهر أثر النجاسة) هو طم أولون أو ريح (في البدن والقدم نجسا) لوجودها بالآثر (والا) أي وان لم يظهر أثرها فيها (فلا) نجسان (كلا) نجس ثوب ١٠٢ جاف طاهر في ثوب نجس رطب لا ينصرف الرطب لو عصر (لعدم انفصال جرم

النجاسة اليه واختلاف المشايخ
 فقالوا كان الثوب الجاف
 الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر
 فذكر الخلواني انه لا نجس
 في الاصح وفيه نظرات
 كثيرا من النجاسة يتشربه
 الجاف ولا يقطر بالعصر كما
 هو شاهد عند ابتداء غسله
 فلا يكون المتصل اليه مجزئ
 نداوة الا اذا كان النجس
 لا يقطر بالعصر فيتعين أن
 يبقى بخلاف ما صحح الخلواني
 ولا نجس ثوب رطب يشربه
 على أرض نجسة) يبول
 أو يسرقين لكنها (بابسة
 فتسقط) الأرض (منه) أي
 من الثوب الرطب ولم يظهر
 أثره فيه (ولا) نجس الثوب
 (بريح) هبت على نجاسة
 قاصيات) الريح (الثوب
 الا أن يظهر أثرها) أي النجاسة
 (فيه) أي الثوب وقيل
 نجس ان كان مبلولا لاتصالها
 به ولو خرج منه ريح ومقعدته
 مبلولة ~~كم~~ نجس الاثمة
 بتنجسه وغيره بعده
 وقد قدم أن الصحيح طهارة
 الريح الخارجية فلا نجس
 الثياب المبتلة (ويطهر

الاخر اذا كان الثوب واحد الان النجاسة من ثوب واحد في الجانبين فلا تعتبر متعددة
 بخلاف ما اذا كان ذائبا قين لتعدد هه افيمع وعلى هذا فترع المنع فيما لو صلى مع درهم متنجس
 الوجهين لعدم نفوذ ما في أحد وجهيه الى الآخر فلم تكن متحدة ثم انما يعتبر المنع اذا كان
 مضافا اليه فلو جلس صبي عليه نجاسة في حجره صل وهو يستمسك أو الحمام المتنجس على رأسه
 جازت صلاته لان الحامل للنجاسة غير بخلاف ما لو حل من لا يستمسك حيث يصير مضافا اليه
 فلا يجوز كما في الفتح (قوله ولومش في السوق الخ) قال في المنع عن أبي نصر الدبوسي طين
 الشوارع هو موطن الكلاب طاهر وكذا الطين المشرق الا اذا رأى عين النجاسة قال رحمه الله
 تعالى وهو الصحيح اه أي من حيث الدراية وقريب من حيث الرواية عن أصحابنا رضي الله
 عنهم وفي الدراية المختار وغيره وعنى طين شارع وموطن كلاب وبها رنجس وبها يسرقين واتضح
 غسالة لا تظهر مواقع قطرها في الماء اه وظاهر ذلك أن العفو صحيح خلافا لما تفقده عبارته
 فانه حكاه بقيل (قوله وردغة الطين) الردغة محركة وتسكن الماء والطين والوحل الشديد
 والجمع ككصب وخدم قاموس وفيه الوحل ويجزئ الطين الرقيق اه فالمراد بالردغة
 في كلامه ما هو بالمعنى الأول وهو الماء والطين فانه أعظم من الوحل لانه الطين الرقيق فلا يقال
 له وحل الا اذا امتزج بخلاف الردغة وليجزئ (قوله من عرق نائم) قيد اتفاقا فالمستيقظ
 كذلك كما يفهم من مسئلة القدم ولو وضع قدمه الجاف الطاهر أو نام على نحو ساط نجس
 رطب ان ابتل ما أصاب ذلك نجس والا فلا ولا عبرة بمجزئ الندوة على المختار كما في السراج عن
 الفتاوى (قوله عليهما) أي على من نام على الفراش أو التراب النجسين (قوله أو كان
 من بلل قدم الخ) أي كان ابتلال الفراش أو التراب الخ (قوله لوجودها بالآثر) أي لوجود
 النجاسة بوجه ودأثرها في جنب النائم أو قدمه (قوله فلا نجسان) أي البدن والقدم (قوله
 كلا لا نجس ثوب جاف طاهر) اعلم أنه اذا لف طاهر في نجس مبتل بماء واكتسب منه شيئا فلا
 يخلو اما أن يكون كل منه ما بحيث لو انصرف قطر وحينئذ نجس الطاهر اتفاقا ولا يكون
 واحد منهما كذلك وحينئذ لا نجس الطاهر اتفاقا ويكون الذي بهذه الحالة الطاهر فقط
 وهو أمر عقلي لا واقعي أو النجس فقط والاصح عند الخلواني فيها أن العبرة بالطاهر المكتسب
 فان كان بحيث لو انصرف قطر تنجس والا لا ويشترط أن لا يكون الاثر ظاهرا في الطاهر
 وأن لا يكون النجس متجسبا بعين نجاسة بل بمتنجس كما في شرح المنية وارتضى المصنف قول
 بعض المشايخ تبعا لصاحب البرهان ان العبرة بالنجس (قوله مرتبة كدم) المرتبة ما يرى بعد
 الخفاف وغير المرتبة ما لا يرى بعده كذا في غاية البيان (قوله بزوال عينها) مقيد بما اذا صاب
 الماء عليها أو غسلها في الماء الجاري فلو غسلها في اجانة يطهر بالثلاث اذا عصر في كل مرة

كذا
 متنجس) سواء كان بدنا أو ثوبا أو آية (بنجاسة) ولو غلظت (مرتبة) كدم (بزوال عينها ولو) كان (بجرة) أي غسلة ~~كذا~~
 واحدة (على الصحيح) ولا يشترط التكرار لأن النجاسة فيه باعتبار عينها فتزول بزوالها وعن الفقيه أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد
 زوال العين الخافاها بغير مرتبة غسلت مرتين وعن غيرنا الاسلام ثلاثا بعده كغير مرتبة لم تغسل ومسمع محل الحطامة ثلاث خرق

وطبائت تظاف مجزئ عن الغسل لانه يعمل عليه (ولا يضر بقاء أثر) ١٠٣ كلون أودح في محالها (شق زواله) والمشقة

أن يحتاج في إزالته لغسل
الماء أو غير المانع كحرض
وصابون لأن الآلة المعتدة
للتطهير الماء فالنوب المصبوغ
بمتنجس يطهر إذا صار الماء
صافيا مع بقاء اللون وقيل
يغسل بعده ثلاثا ولا يضر أثر
دهن متنجس على الأصح
لزوال النجاسة الجاهرة
بالغسل بخلاف شحم الميتة
لأنه عين النجاسة والسمن
والدهن المتنجس يطهر بص
الماء عليه ورفعه عنه ثلاثا
والغسل يصب عليه الماء
ويغليه حتى يعود كما كان
ثلاثا والفخار الجليدي يغسل
ثلاثا بانقطاع ثقافته في
كل منها وقيل يحرق
الجديدي ويغسل القديم
والاواني الصقيلة تطهر
بالمسح والخشب الجديدي
ينخت والقديم يغسل والحم
المطبوخ بنجس حتى ينضج
لا يطهر وقيل يغلي ثلاثا
بالماء الطاهر ومرة نصب
لاخبر فيها وعلى هذا الدجاج
المغلي قبل اخراج أمعائها
وأما وضعها بقدر التحلل
المسام لتنفريشها تطهر
بالغسل وتغويه الحديد بعد
سقيه بالنجس مرات وتغويه
مرة ملحقة وقيل القويه
يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثا
والقويه يطهر باطنها عند

كذا في الخلاصة ذكره السيد واعلم أن ما سبق في اليمين البلة بعد زوال عين النجاسة طاهر
تعا لطهارة اليد في الاستنجاء بطهارة المحل وعروة الأبريق بطهارة اليدين ونحو المستعجب
إذا كان ما استنجى به يجري عليه (قوله رطبات) لعله قيد اتفاق فان اليابس يجذب
الرطوبة أكثر من الرطب وقد يقال إن الرطب يلين بعض ما تجتمع من الدم ويحترق (قوله
والمشقة الخ) أفاد في النهر أن الأثر إذا توقف زواله على تسخين الماء وغايته لا يلزمه ذلك
ويكتفى بالبارد وان بقي الأثر (قوله فالنوب المصبوغ الخ) تفريع على المصنف (قوله
ولا يضر أثر دهن متنجس على الأصح) من هذا القرع يعلم حكم الصابون إذا تنجس فإنه إذا
غسل زالت النجاسة الجاهرة وبقي طاهرا وقال بعض العلماء من غير أهل المذهب أنه لا يطهر
أبدا (قوله ورفعه عنه ثلاثا) أو بوضع في إناء مثقوب ثم يصب عليه الماء فيعول الدهن ويحركه
ثم يفتح الثقب إلى أن يذهب الماء وهذا إذا كان مائعا وأما إذا كان جامدا فيقتور (قوله
والغسل) مثله الدبس كما في الشرح (قوله يصب عليه الماء) أطلقه فشمع ما إذا كان الماء
قدرة أولا وبعضهم قيده بالوال (قوله وقيل يحرق الجديدي) ذكره في النوازل وذكر الأول
صاحب الحاوي قال بعض الأفاضل ولا مناقضة بينهما لأنهما طريقان للتطهير (قوله ويغسل
القديم) أي يطهر بالغسل ثلاثا نجف أولا لأن النجاسة على ظاهره فقط قصار كالبدن قال
الكامل ينبغي تقييد القديم بما إذا كان رطبا وقت تنجسه أما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف
فهو كالجديدي لأنه يشاهد اجتذابه الرطوبة وفي البحر عن الحاوي القديم الأولى ثلاثة أنواع
خرف وخشب وحديد ونحوها وتطهيرها على أربعة أوجه حرق ونخت ومسح وغسل فإذا كان
الإناء من خرف أو حجر أو كان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه يحرق وان كان عتيقا يغسل
وان كان من خشب وكان جديدا ينخت وان كان قديما يغسل وان كان من حديد أو صفر
أو رصاص أو زجاج وكان صقلا يمسح وان كان خشبا يغسل اه من السيد (قوله حتى ينضج
لا يطهر) أي أبدا (قوله وقيل يغلي ثلاثا) هو قول أبي يوسف والفتوى على أنه لا يطهر أبدا
وهو قول أبي حنيفة ذكره الشرح فيما إذا طخت الخنطة بنخم (قوله وعلى هذا الدجاج
الخ) يعني لو أقيمت دجاجة حال غليان الماء قبل أن يشق بطنها لتتفأك وكرش قبل أن يغسل
أن وصل الماء إلى حد الغليان ومكنت فيه بعد ذلك زمانا يقع في مثله التشرب والدخول
في باطن اللحم لا تطهر أبدا الا عند أبي يوسف كما مر في اللحم وان لم يصل الماء إلى حد الغليان
أو لم تترك فيه الامقدار ما تصل الحرارة إلى سطح الجلد لا لفصل مسام السطح عن الريش
والصوف تطهر بالغسل ثلاثا كما حقه الكمال (قوله مرات) متعاقب بتغويه يعني أن السكين
الموهة بالماء النجس تمويه بالماء الطاهر ثلاث مرات اه من الشرح (قوله ويغويه مرة
لحرقه) أي لو قيل يكفي القويه مرة لكان وجها لان النار تزيل أجزاء النجاسة بالكلية
والسكراريزيل الشبهة اه من الشرح (قوله وقيل التغويه بطهر ظاهرها) فيؤكل بطبخ
قطع بها ولا تصح صلاحها اتفاقا ومعنى تغويه بالماء الطاهر ثلاثا إدخالها النار حتى تصير
كالجمر ثم تطفأ في الماء الطاهر ثلاث مرات مع التحفيف (قوله والاستحالة تطهر الاعيان
النجسة) هو قول محمد ورواية عن الامام وعليه أكثر المشايخ وهو المختار للفتوى وقال

أبي يوسف وعليه الفتوى والاستحالة تطهر الاعيان النجسة كالميتة إذا صارت ملحا والعذرة ترابا وأورمادا كما سنفذ ذكره

البلة نجاسة في التنوير بالاحراق ورائحة الشاة اذ ازال عنها الدم به وانجر اذا خللت كالوخللت والزيت النجس صابونا (و) يطهر
 من النجاسة (غير المرتبة بغسلها ثلاثا) وجوبا وبسبب عامع التريب ندباني نجاسة الكلب وخرجا من الخلاف (والعصر كل مرة) تقدير
 لغلبة الظن في استخراجها في ظاهر الرواية ١٠٤ وفي رواية يكتفى بالعصر مرة وهو اوفق ووضعها في الماء الجاري

أبو يوسف لا تكون مطهرة لان الباقي أجزاء النجاسة (قوله والبلة النجاسة الخ) جعل الكمال
 الاحراق بالنار من قسم الاستحالة وتبعه المصنف والمثله مقيدة بأن ما كل حرارة النار بالبلة
 قبل الصاق الخبز بالتنوير والاتجس كافي الخلاصة (قوله به) أي بالاحراق (قوله والزيت
 الخ) مثله ما اذا وقع في المصينة وزالت أجزاؤه (قوله والعصر كل مرة) ويبلغ في المرة الثالثة
 حتى يقطع التقاطر والمعتبرة قوة كل عاصرون غيره كافي الفتح فلو كان بحيث لو عصره غيره
 قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير كافي الدرر ولو لم يصرف قوته لركة الثوب قبل لا يطهر
 وهو اختيار قاضي خان وقيل يطهر للضرورة وهو الاظهر كافي البحر والنهر (قوله تقدير
 لغلبة الظن) أي بالفصل ثلاثا والعصر كذلك لكنه ليس بتقدير لازم عندنا وانما العبرة لغلبة
 الظن ولو بعد دون الثلاث كافي غاية البيان وبه يفتى كافي البحر عن منية المصلي حتى لو جرى
 الماء على ثوب نجس وغلب على ظنه أنه طهر جازا استعماله وان لم يكن ثم غسل ولا عصر كافي
 التبيين والبيان وفي السراج اعتبار غلبة الظن مختارا اعرافيين والتقدير بالثلاث مختار
 البخاريين والظاهر الاقل ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا فالثاني كذا في البحر ثم العبرة
 لغلبة ظن الفاسل لانه هو المباشر الا أن يكون الفاسل غير مميز فيعتبر فيه ظن المستعمل لانه
 هو المحتاج اليه كافي التبيين (قوله في ظاهر الرواية) يرجع الى العصر كل مرة وقوله
 وفي رواية أي عن محمد (قوله ووضعها في الماء الجاري الخ) يعني اشتراط الفصل والعصر ثلاثا
 انما هو اذا غمسه في اجانة اما اذا غمسه في ما جار حتى جرى عليه الماء أو صب عليه ماء كثيرا
 بحيث يخرج ما أصابه من الماء ويخلقه غيره ثلاثا فقد طهر مطلقا بلا اشتراط عصر وتحقيق
 وتكرار غمس هو المختار والمعتبر فيه غلبة الظن هو الصحيح كافي السراج ولا فرق في ذلك بين بساط
 وغيره وقوله لم يوضع البساط في الماء الجاري لبلة انما هو اقطع الوسوسة (قوله اذا وضعه
 فيه) أي في الماء الجاري ومثله ما أطلق به كالكثر كما لا يخفى (قوله وما تصيبه) أي المياه
 (قوله والثانية) أي والائناء الثانية أي وما تصيبه ماؤه وكذا يقال فيما بعده (قوله على المختار)
 وفي الظاهر يفيغله كله قال الكمال وهو الاحتياط وبه جزم المصنف في حاشية الدرر قال في
 النهر وينبغي أن يكون البساط كالثوب (قوله والبدن في الصحيح) وعن أبي يوسف لا يجوز
 في البدن بغير الماء لانها نجاسة يجب ازالته عن البدن فلا تزول بغير الماء كالحدث (قوله
 طاهر على الاصح) فلا يزول بمزيل نجس كالحجر لان الطهارة والنجاسة ضدان والشي لا يثبت
 بضده فإزيد النجس النجس الا حينا خلافا للثمر الثاني في قوله انه لو غسل المغلظة بمخففة يزول
 حكم التخليط (قوله اعدم خروجه بنفسه) أي فكيف يخرج النجاسة (قوله ولو مخفضا)
 أي منزوع الدسم (قوله وروى عن أبي يوسف الخ) هو خلاف ظاهر الرواية عنه كافي البحر
 (قوله ثلاث مرات) متعلق برضعه وقوله بريقه أي بسبب ريقه وهو متعلق بيطهر (قوله
 وفم شارب الحجر) لاشارة اذا كان طويلا انغمس في المسكر (قوله وبلعه) ليس له محترز

يفي عن التثليث والعصر
 كالائناء اذا وضعه فيه فامثلا
 ويخرج منه طهروا اذا غسله
 لئلا وان فهي والمياه متفاوتة
 فالاولى تطهر وما تصيبه
 بالفصل ثلاثا والثانية بشتين
 والثالثة بواحدة واذ انسى
 محل النجاسة ففصل طرفا
 من الثوب بدون تحريكه
 بطهارته على المختار ولكن
 اذا ظهرت في محل آخر أعاد
 الصلاة (وطهر النجاسة)
 الحقيقية مرئية كانت
 أو غير مرئية (عن الثوب
 والبدن بالماء) المطلق
 اتفاقا وبالمستعمل على
 الصحيح لقوة ازالة به
 (و) كذا تطهر عن الثوب
 والبدن في الصحيح (بكل
 مائع) طاهر على الاصح
 (مزيل) لوجود ازالته به
 فلا تطهر به من اعدم
 خروجه بنفسه ولا بالبدن
 ولو مخفضا في الصحيح وروى
 عن أبي يوسف لو غسل الدم
 من الثوب بدهن أو سمن
 أو زيت حتى ذهب أثره جاز
 والمزيل (كأنل وماء الورد)
 والمستخرج من البقول
 لقوة ازالته لاجزاء النجاسة
 المتناهية كالماء بخلاف

الحدث لانه حكمي ونجس بالماء بالنهر وهو اهلون موجود فلا سرج ويطهر التدي اذا وضعه الولد وقد نجس بالقي (قوله
 ثلاث مرات بريقه وفم شارب الحجر بتقدير بريقه وبلعه

والجس الاصبع ثلاثين نجاسة ونقص التطهير محمد بالما وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف (ويظهر الخلف ونحوه) كالتعل
بالما وبالمانع (بالدلك) بالارض أو التراب (من نجاسة لها جرم) ولو مكنتها من غيرها ١٠٥ على الصحيح كتراب أو رماد وضع

(قوله والجس الاصبع ثلاثا) أي مع تردد ريقه في فيه بعد الاولى ثلاثا وبعد الثانية مرتين
ويطهر ريقه بعد الثالثة بمرّة على قياس ما تقدم فيها اذا غسل الجمر في اجنّة (قوله ويظهر
الخلف ونحوه) أي بشرط ذهاب الاثر الا أن يشق (قوله وبالدلك) صرح الامام محمد في الجامع
بأنه لو حكه أو حتم ما يمس طهر قال المشايخ لولا ما في الجامع لشرطنا المسح بالتراب لأن له أثر في
الطهارة (قوله من نجاسة لها جرم) الفاصل بين ذي الجرم وغيره أن ما يرى بعد الجفاف
كالهذرة والدم ذو جرم وما لا فلا كذا في التمييز واحترز به عن غير ذي الجرم فإنه يغسل انتفاها
لأن البلل دخل في أجزائه ولا يجاذب له في ظاهره فلا يخرج الا بالغسل والمق من ذي الجرم ذكره
العمي (قوله على المختار للفتوى) ونسب الامام الجفاف اذا مسح بكثر الرطب ولا يطهره
(قوله الاذى) أي النجس أطلقه عليه لأنه يؤذى فهو من اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل
(قوله فطهورهما التراب) بفتح الطاء ليصح الاخبار (قوله أو قدرا) المراد به فيما يظهر
المستقدر غير النجس كصومخاط (قوله وليصل فيهما) دليل على استحباب الصلاة في النعال
الطاهرة وهو منصوص عليه في المذهب (قوله احتراز عن الثوب) فلا يطهر بالذلك لأن
أجزائه متخلطة فبتدخاله كثير من أجزائها (قوله واحتراز عن البدن) فإن ألبسه ورطوبته
تمنع من اخراج النجاسة بالذلك (قوله الا في المني) فإنه يطهر بالترك (قوله ونحوه) من كل
صقيل لا ماسأله أي لا منافذه يخرج بالاول الحديد اذا كان عليه صدأ أو منقوشا فإنه لا يطهر
الا بالغسل وخارج بالنائي الثوب الصقيل لوجود الماس (قوله ويحصل بالمسح - حقيقة التطهير
الح) أشار به الى الخلاف في طهارة الصقيل بالمسح فقيل مطهر وقيل مقلل وفائدة الخلاف
تظهر فيما ذكره المصنف وهذا الخلاف يجري في المني اذا فرك والارض اذا جفت وجلود الميتة
اذا دبغت دباجة حكمية والبرث اذا غارت ثم عاد ماؤها والا تبرأ المقروش اذا تنجس وجفت
نجاسته ثم قاع كذا في الشرح (قوله واختاره الاسيحي) وهو الاول باعتبار اطلاق
المتون ولا يخفى الاحتياط (قوله على المختار للفتوى) وقيل طريقه أن يمسحه بثوب بلول
ذكره السيد أي يمسح النجس اليابس (قوله واذا ذهب أثر النجاسة عن الارض) المراد بالارض
ما يشمله اسم الارض كالجر والحصى والابن ونحوها اذا كانت متداخلة في الارض غير
منفصلة عنها وان لم تكن كذلك فلا بد من القتل ولا تطهر بالجفاف لأنها حينئذ لا تسمى
ارضاعرفا ولذا لا تدخل في بيع الارض كما عدم اتصالها بها على جهة القرار فلا تلحق بها
كما في القهس - تاني ومنية المصلي وشرحها للعالي وابن أمير حاج الا أنهم أطلقوا في الحصى فلم
يقيدوه بالاتصال وفي الثانية الحجر اذا كان يتشرب النجاسة كجر الرحي يطهر بالجفاف
كالارض وان كان لا يتشرب يمسح كالرخام لا يطهر الا بالغسل وحل المني هذا التفصيل في
الحجر المنفصل الذي ينقل ويحول وعليه مشي صاحب الدر حيث قال فالتفصيل يغسل لا غير
الا جرحنا كرحى فكارض اه (قوله وقد جفت) يقال جف الثوب يجف بالـ كسر
جفوقا ويجف بالفتح لغة اذا كان مبتلا فيمس وفيه ندى فان يمس كل اليسر يقال قف كافي

ط ١٤
والعدرة على المختار للفتوى لأن العصاة رضى الله عنهم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم
يسمونها ويصلون معها (واذا ذهب أثر النجاسة عن الارض) وقد جفت

ولو بغير الشمس على
الصحيح ظهرت و (جارت
المسألة عليها) أقوله صلى
الله عليه وسلم إما أرض
جفت فقد زكت (دون
التيمن منها) في الاظهر لا اشتراط
الطيب نصا وروى جواز
منها (ويطهر ما بها) أى
الأرض (من شجر وكلا)
أى عشب (قائم) أى نابت
فيها (بجفافه) من الجاسة
لا يسه عن رطوبته وذهب
أثرها تبعاً للأرض على المختار
وقيل لا بد من غسله (وتطهر
نجاسة استحالت عينها
كأن صارت ملها) أو تراباً
أو أطروناً (أو احترق
بالنار) فتصير ما طاهراً
على الصحيح لتبدل الحقيقة
كالصير بغير خرا فينجس
ثم يصير خلا فيطهر ويحار
الكثيف والأصطبيل والحام
إذا قطر لا يكون نجاسة استحصانا
والمستقر من النجاسة نجس
كالسمى بالعرق حرام ويبيض
ملا يؤكل قبل نجس كاهمه
وقيل طاهر (ويطهر المني
الجاف) ولو في امرأة على
الصحيح (بفرقه عن الثوب)
ولو جديداً مبطناً (و) عن
(البدن) بفرقه في ظاهر
الرواية أن لم يتنجس بمطبخ
خارج المخرج كبول (ويطهر)
المني (الرطب بفسله)

الصحيح وغيره والمراد هنا الثاني كما يؤخذ مما يأتى عن القهستاني (قوله ولو بغير الشمس) كذا
وريج وظل وتقييد الهداية بالشمس اتفاقاً وإذا أراد تطهيرها عاجلاً ففيه تفصيل إن كانت
رخوة تشرب الماء فإنه يصب عليها الماء حتى يغاب على ظنه أنها طهرت ولا توقفت في ذلك
وإن كانت صلبة إن كانت متخذة حفرة في أسفلها حفرة وصب عليها الماء فإذا اجتمع الماء في تلك
الحفرة كبسها أعنى تلك الحفرة بالتراب وإن كانت مستوية صب عليها الماء ثلاث مرزات
وجفت كل مرة بخرقة طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة وكذا لو
فلها يجعل الأعلى أسفل وعكسه أو كبسها بتراب ألقاه عليها فلم يوجد ريج النجاسة طهرت
(قوله لا اشتراط الطيب نصاً) وهو الظاهر وأى ولم يوجد ذلك لأن قبل التجسس كان الثابت
لها وصفين الظاهرية والظهورية فلما تجست زال عنها لوصفان وبالجفاف ثبت لها الظاهرية
وبقى الآخر على ما كان عليه من زواله فلا يجوز التيمم بها (قوله لا يسه عن رطوبته) ظاهره
أنه يكفي فيها الجفاف مع بقاء الندوة وليس كذلك قال القهستاني والاحسن التعبير بالجفاف
أى ذهاب الندوة فإنه المشروط الآن يقال مراده أنه لا يشترط جفاف رطوبة الشجر بل
جفاف رطوبة النجاسة (قوله وذهب أثرها) عطف على قوله بجفافه (قوله تبعاً للأرض)
يلحق بما ذكر في هذا الحكم كل ما كان ثابتاً فيها كالحيطان والخص بالخاء المعجمة وهو حبيزة
السطح وغير ذلك مادام قائماً عليها فيطهر بالجفاف وذهب الأثر هو المختار اه قلت وهذا
يقضى أن نحو الأبواب المتصلة كذلك كذا يجسه بعض الأفاضل (قوله وتطهر نجاسة
استحالت عينها) فيجوز الاتساع بها وهذا قول محمد وهو المختار والفتوى لأن زوال الحقيقة
يستتبع زوال الوصف وقال أبو يوسف لا تطهر (قوله كالعصير) هذا استدلال بثبوت
النظير المتفق عليه (قوله كالسمى بالعرق) ويحدث شارباً إذا سكر منه وهو نجس نجاسة مغالطة
على ما ذكره العلامة الأسقاطى في كتاب الحظر من حاشيته على من لا مسكين (قوله ويطهر المني)
ولو خالطه مذى لأن كل محل يذى ثم يئى فلا يمكن التحرز عنه فسقط حكمه وأطلق في المني فم
منى الآدمي وغيره وهو المذكور في القبض وشرح النقاية للقهستاني وقبده السمرقندى
بمنى الآدمى كما نقله الجوى وهو المتبادر لأن الرخصة إنما وردت فى منى الآدمى على خلاف
القياس للضرورة ولا ضرورة فى منى غيره فلا يصح الحاقه به مع أنه يدخل فى منى غير الآدمى
منى نحو الكلب (قوله ولو منى امرأة) وقال الفضل منى لا يطهر بالفرق لرقته (قوله بفرقه
عن الثوب) الفرق حكم باليد حتى يتقنت ولا يضر بقاء الأثر بعده فقوله السيد عن الثوب
(قوله ولو جديداً مبطناً) رذبه على الاتفاقى في اشتراطه أن يكون غسلاً ولا على بعضهم في
اشتراطه أن لا يكون مبطناً ومثل الثوب المكان في ظاهر الرواية وعن الإمام أن البدن لا يطهر
منه بالفرق لرتوبته (قوله أن لم يتنجس بمطبخ خارج المخرج كبول) فإن المني حينئذ لا يطهر
بالفرق لعدم الضرورة وقبده بقوله بمطبخ الخ لأنه لو بال ولم يتشرب البول على رأس الذكربان لم
يتجاوز الثقب أو اتشرباً كن خروج المني دفقاً من غير أن يتشرب على رأس الذكربان يطهر
بالفرق لأنه لم يوجد سوى حروبه على البول في مجراه ولا أثر لذلك في الباطن كما في التمييز والبحر
وذكر الشرح والسيد بذلك بقيل فتتالا وقبل لو بال ولم يتشرب بوله على رأس الذكربان الخ (قوله)

أقوله صلى الله عليه وسلم الخ) قال السكال الله أعلم بصحته ومراعاة هذا اللفظ والأقوال تدعى ثابت
بمعناه فقد ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول
الله صلى الله عليه وسلم وتسلم من وجه آخر عنها لقد رأتني وأني لا حكمه من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري وروى البزار والدارقطني عنها أيضاً قالت كنت أفرك المني
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً وبقوانا قال مالك
وأحمد في إحدى الروايتين وقال الشافعي وأحمد في رواية هو طاهر لا يجب غسله ولا يشك كل على
قولنا بنجاسته أنه أصل خلقة الإنسان لأن تكرهه يحمله بعد تطوره الأطوار المعروفة من
المائية والعاقية والمضغية ولأن تخلقه في الأصل من شيء نجس ثم تشريفة بأنواع الكرامات
البلغ في المنية واليه الإشارة بقوله تعالى ألم تخلقهكم من ماء مهين على أنالوقلنا إن النجس مالم
يتخلق منه الإنسان لم يضرنا وتخلص من قبح اللفظ بأن أصل خلقة الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام نجس كما في الحلبي (قوله ونظائره) أي من كل ما حكم بطهارته بغير مانع كما في الدر قال
وقد أنهيت المطهرات إلى ثلث وثلاثين ونظمتم افقات

وغسل ومسح والجفاف مطهر * ونحت وقلب العين والحفر يذكر
ودبغ وتخليل ~~ذكا~~ كالتخليل * وفرك ودلك والدخول والتغور
تسرفه في البعض يندف ونزحها * ونار وغلى غسل بعض تغور

(قوله وملاقاة الطاهر) كلامه وقوله طاهر أمثله كالارض اذا جفت ونظائره وقوله طاهر في
بعض نسخ بالرفع فهو فاعل والاضافة من اضافة المصدر إلى مفعوله وفي نسخ بالنصب مفعول
والاضافة من اضافة المصدر إلى فاعله

(فصل يطهر جلد الميتة) * (قوله ولونملا) هذا قولها ما قال محمد بن نجس العين كالخنزير
لكونه حرام الأكل غير متفع به (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أي فهذا يدل على طهارة
عظمه ولو كان كالخنزير لما امتشط على الله عليه وسلم لم يعظمه قال في الفتح وهذا الحديث يدل
قول محمد بن نجاسة عين القمل (قوله من عاج) قال في المحكم هو آثاب القمل ولا يسمى غير الذاب
عاجاً وقال الجوهرى هو عظم القمل الواحدة عاجة اه وهو ما جرى عليه المواقف ويطلق العاج
على الذبل وهو ظهر السفينة البحرية قاله الأصمعي ونقله صاحب المصباح وحمل عليه الشافعية
ما ورد أنه كان افطامة رضى الله عنها سوار من عاج (قوله لانه ليس نجس العين في الصحيح)
وعليه الفتوى كما في البحر عن الوهبانية لأن ظاهر كل حيوان طاهر لا نجس إلا بالموت وبنجاسة
باطنه في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى نزع عن الهيطة ونسبه بعضهم إلى الامام
والقول بالنجاسة اليه ما أثار اختلاف يظهر فيما لو صلى وفي كراهة جوازت على الاقل لا الثاني
وشرط الهندواني كونه مسدودا قم (قوله بالدباغة) بالكسر هي والدباغ والدبغ بالكسر
ما يدبغ به والدباغة أيضاً الصنعة (قوله كالقرظ) بالظاء المشالة وهو صنف من ثمرات
الواحدة قرظة حب معروف يخرج في غلاف كالعندس من شجر الهضاه (قوله وهو ورق
السلم) فيه تسامح فإن المورق يسمى الخبط عندهم وهو يعلف به ولا يدبغ به (قوله والشب)
بالبيه الموحدة وهو من الجواهر التي أنبت الله تعالى في الارض يشبه الزاج قاله الازهرى

لقوله صلى الله عليه وسلم
اغسله رطباً واره كيه يابساً
فإن أصابه الماء بعد الفرك
فهو ونظائره كالارض اذا
جفت وجلد الميتة المشمس
والبثر اذا غارت

قوله وثلاثين لعل صوابه
وعشرين كما في النظم ويصح
اه صحيحه

وقد اختلف التصحيح
والاولى اعتبار الطهارة في
الكل كما نفيسه المتون
وملاقاة الطاهر طاهر أمثله
لا توجب التنجيس
(فصل يطهر جلد الميتة) *
ولو فيه لانه كسائر السباع
في الاصح لانه صلى الله عليه
وسلم كان يتمشط بمشط من
عاج وهو عظم القمل ويطهر
جلد الكلب لانه ليس نجس
العين في الصحيح (بالدباغة
الحقيقية كالقرظ) وهو ورق
السلم أو غر السنفط والعفص
وقشور الرمان والشب
(وب) بالدباغة (الحكمية
كالتقريب

والتشخيص (والالقاء
في الهواء فنجوز الصلاة
فيه وعليه والوضوء منه
لقوله صلى الله عليه وسلم
أيما هاب دبغ فقد طهر
وأراد صلى الله عليه وسلم
أن يتوضأ من سقاء فقيل له
أنه ميتة فقال دبغه مزيل
خبثه أو نجسه أو رجسه
وقال صلى الله عليه وسلم
استمتعوا بجلود الميتة إذا
هي دبغت زابا كان أو رمادا
أو ملها أو ما كان يعد أن
يزيد صلاحه (الاجلد
الخنزير) نجاسة عينه
والدباغة لأخراج الرطوبة
النجسة من الجلد الطاهر
بالأصالة وهذا نجس العين
(و) جلد (الآدمي) لحرمته
صوناه لكرامته وإن حكم
بطهارته به لا يجوز استعماله
كسائر أجزاء الآدمي
(وتطهر الذكاة الشرعية)
خروج بها ذبح الجوسي شيئا
والهرم صيد أو تارك التسمية
هذا (جلد غير المأكول)
سوى الخنزير لعمل الذكاة
عمل الدباغة في إزالة
الرطوبات النجسة

والثالث بالثاء المنثنة ثبت طيب الرائحة من الطعم يدبغ به قاله الجوهري ومن الدباغ الحقيقي
الملح وشبهه من كل ما يزيل النتن والرطوبة كما في القهستانى زاد في السراج وينفع عود الفساد
الى الجلد عند حصول الماء فيه قال في التبيين لو جف ولم يستعمل أى لم يزل تنه كما فسره الشافعي
لم يطهر ولا فرق في الدباغ بين مسلم وكافر وصبي ومجنون وامرأة إذا حصل المقصود من الدباغ
فإن دبغه كافر وغلب على ظنه أنه دبغه بشئ نجس فإنه يغسل والتشرب عفو كما في الخلاصة وفي
منية المصلى وشرها السحاب إذا خرج من دار الحرب وعلم أنه مدبوغ بودك الميتة لا تجوز به
الصلاة ما لم يغسل لأنه طهر بالدباغ وتنجس بودك الميتة فيطهر بالغسل والعصران أمكن عصره
والأفجيف ثلاثا وإن علم أنه مدبوغ بشئ طاهر جازت معه الصلاة وإن لم يغسل وإن شك
فالأفضل أن يغسل ولو لم يغسل جازت بناء على أن الأصل الطهارة اه وفي القنية الجلود التي
تدبغ في بلادنا ولا يغسل مذبحها ولا تنوى النجاسة في دبغها أو يلقونها على الأرض النجسة
ولا يغسلونها بعد دغهم الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب
والمشط والقرب والدلاء منها رطباً أو يابساً اه (قوله والتشخيص) في حاشية الشافعي عن
الكاكي معزى بالعلية قال أبو نصر سمعت بعض أصحاب أبي حنيفة يقول إنما يطهر بالتشخيص
إذا عات الشمس به عمل الدباغ اه ثم إن الدباغة لا تطهر إلا في محل يقبها أو الأفلا بجلد الحية
والقارة والطيور فإنها لا تطهر بها كاللحم وكذا لا تطهر بالذكاة لأنها اتقام مقام الدباغ فيما
يحتسب له والمراد بالطيور التي لا يطهر جلد هابل الذكاة الطيور التي لا يؤكل لحمها أو المأكولة
فأمرها ظاهر وقص النجاسة طاهر كما في السراج والبحر عن التجميع (قوله فنجوز الصلاة
فيه) أقاديه أنه طهر ظاهر أو باطنا وقال مالك يطهر الظاهر فقط فيصلى عليه لافيه كما في التبيين
واختلفوا في جواز آكله بعد الدبغ إذا كان جلد مأكول والأصح أنه لا يجوز كما في السراج
(قوله أيما هاب الخ) الأهاب الجلد قبل الدبغ سمي به لأنه تهيأ للدبغ يقال فلان تأهب للحرب
إذا تهيأ وجهه أهاب بضمتين كحجاب وحجب وهو بعد الدبغ أديم وجهه آدم بقضتين كما في المغرب
وغيره ويسمى أيضاً صرما وجرا أو شنا كما في النهاية والفتح وهذا الحديث أخرجه الترمذي
والنسائي وابن ماجه والشافعي وأحمد وإسحاق وابن جرير وابن حبان وابن عساق من حديث ابن عباس
(قوله استمتعوا الخ) قال في الفتح فيه معروف بن حسان مجهول (قوله الاجلد الخنزير) رخص
محمد الانتفاع بشعره لثبوت الضرورة عنه في ذلك ومنه ما لم يمتدحها لقيام غيره مقامه كما في
البرهان وعن أبي يوسف في غير ظاهر الرواية أن جلد الخنزير يطهر بالدباغ ويجوز بيعه
والانتفاع به والصلاة فيه وعليه لعموم الحديث والجواب أن المراد غير نجس العين كما في الحلبي
(قوله وجلد الآدمي) ولو كافر كما في القهستانى في طهر ولا يستعمل (قوله لكرامته الخ)
فيه اشعار بأن المراد بنى الطهارة في المصنف المعلوم من الاستثناء لازمه وهو عدم جواز
الانتفاع لأننى الطهارة حقيقة لأنه بنا في التكريم كما أفاده الزيلعي (قوله وتطهر الذكاة) هي
في اللغة الذبح وفي الشرع تسهيل الدم التجميع مطلقا كما في صيد الميسوط وذكاة الضرورة قسم
من الذكاة كما في القهستانى (قوله الشرعية) نقل في البحر من كتاب الطهارة عن الدراية
والهنبى والقنية أن ذبح الجوسي وتارك التسمية عداً يوجب الطهارة على الأصح وإن لم يؤكل

أول (دون لحم) فلا يظهر (على أصح ما يفتى به) من التعصبات المختلفة في طهارة لحم غير المأكول وشخصه بالذكاة الشرعية للاحتياج إلى الجلد (وكل شيء) من أجزاء الحيوان غير الخنزير (لا يسرى فيه الدم لا ينجر بالموت) لأن نجاسة باحتماس الدم وهو مدم فيما هو ١٠٩ (كاشعرو الريش المجزوز) لأن

المتسول جدره نجس (والقرون والحافر والعظم ما لم يكن به) أي العظم (دسم) أي وذلك لأنه نجس من الميتة فإذا زال عن العظم زال عنه النجس والعظم في ذاته طاهر لما أخرج الدارقطني أنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به (والعصب نجس في الصحيح) من الرواية لأن فيه حياة بدليل التألم بقطعه وقيل طاهر لأنه عظم غير صلب (وناخه المسك طاهرة) مطلقا ولو كانت تفسد باصابة الماء كان تقدم في الدباغة الحكيمة (كالمسك) للاتفاق على طهارته (وأكله) أي المسك (حلال) ونص على حلال أكله لأنه لا يلزم من طهارة الشيء حل أكله كاتراب طاهر لا يحل أكله (والزباد) معروف (طاهر تصح صلاة من طيب به) لاستحالة الطيبة مطهرة والله تعالى الموفق

وأفاد في التنوير أن اشتراط الذكاة الشرعية هو الاظهار وان صحح المقابل (قوله بل أول) لأنها تمنع اتصال الرطوبات النجسة والدباغة تزيلها بعد الاتصال لفساد البنية بالموت فاما قبله فكل شيء يجعله الله تعالى بين اللحم والجلد حاجزا كما جعل بين الدم واللبن حاجزا حتى خرج طاهرا أفاده في الشرح (قوله دون لحم) لأن حرمة لحمه لا لكرامته آية نجاسته واللحم نجس حال الحياة فكذا بعد الذكاة (قوله للاحتياج إلى الجلد) أنه طهارة الجلد بالذكاة دون غيره والاولى التعليل بوجود الحاجز بين الجلد واللحم كما قدمناه عنه لأنه قد تقع الحاجة للشحم نحو استصباح (قوله لا يسرى فيه الدم الخ) أفاد المصنف أن الطهارة لعدم وجود الدم في هذه الاشياء وهو الذي في غاية البيان والذي في الهداية أن عدم نجاسة هذه الاشياء بسبب انها ليست بميتة لأن الميتة من الحيوانات في عرف الشرع اسم لما زالت حياته لا يصنع من العباد أو يصنع غير مشروع ولا حياة في هذه الاشياء فلا تكون نجسة اه (قوله كاشعرو الخ) والمذكار والخنازير ويضة ضعيفة القشرة وابن واقعة وهي ما يكون في معدة الجدي ونحوه الرضيع من اجزاء اللبن قبل أن يأكل قال في الفتح لا خلاف بين اصحابنا في ذلك وانما الخلاف من حيث نجسهما فقالانم لمجاورتهم ما الغشاء النجس فان كانت الاقعة جامدة تطهر بالغسل والاتعذر تطهيرها كاللبن وقال أبو حنيفة ليستا بنجستين لان الموت لا يحلها ما وشمل كلامه السن لانها عظم طاهر وهو ظاهر المذهب ورواية نجاستها شاذة كما في المحوى على الاشياء وعدم جواز الاتصاف به حيث قالوا لوطن في دقيق لا يؤكل لتعظيمه لانتجاسته (قوله ما لم يكن به أي العظم) لو أعاد الضمير إلى كل المذكور قبله لكان أولى (قوله لأنه نجس) أي الودك وقوله من الميتة أي من أجزائها فاذا وجد على نحو العظم نجسه ويظهر بآثاره عنه (قوله بدليل التألم بقطعه) رده في مجمع الانهر بأن التألم الحاصل فيه للمجاورة والاتصال باللحم ويلزم هذا القائل أن يقول بنجاسة العظم أيضا لأنه يتألم بكسره ولا قائل به (قوله وناخه المسك) بالجيم والقاء المفتوحة كما في أكثر كتب اللغة الجلدة التي يجمع فيها المسك (قوله ولو كانت تفسد باصابة الماء) الاولى ولا تفسد باصابة الماء وقوله مطلقا يقسم بأنها سواء كانت من ذكية أو ميتة أو انفصلت من حية (قوله كما تقدم في الدباغة الحكيمة) لم يقدمه على أن هذا خلاف المنصوص فانه تقدم عن السراج انه يتطرق عدم عود الفساد إلى الجلد عند حصول الماء فيه والذي في الشرح وقد علت حكم الدباغة الحكيمة وعدم العود إلى النجاسة باصابة الماء على الصحيح اه وهو الاولى وأوقعه في هذا الإيهام الاختصار وتبعه السيد في الشرح (قوله وأكله حلال) ولو من حيوان غير مذكي ولا كلف فأنذركر صاحب القاموس فارجع اليها ان رمها (قوله والزباد) كصاحب كما في القاموس (قوله معروف) هو من يجمع تحت ذنب السمور على المخرج فمسك الدابة

كالمسك منه بعض دم الغزال وقد اتفق على طهارته وليس الا بالاستحالة الطبيعية والاستحالة عنه وكرمه

وتجمع الاضطراب ويسلم ذلك الوسخ المجمع هنالك بليطة أو بجركة قاموس

*(كتاب الصلاة) *

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يحل عنها شريعة مرسل وبما اختص به صلى الله عليه وسلم مجموع الصلوات الخمس ولم يجمع لاحد من الانبياء غيره وخص بالاذان والاقامة وافتتاح الصلاة بالتكبير والتأمين وبالركوع فيما ذكره جماعة من المفسرين وبقول اللهم ربنا وولت الحمد ويهريم الكلام في الصلاة كذا ذكره السيوطي في الانموذج كذا في شرح السيد وانخرج الطحاوي عن عبيد الله بن محمد عن عائشة رضي الله عنها ان آدم لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت صلاة الصبح وقد اصبحت عند الظهر فصلى أربع ركعات فصارت الظهر وبعث هزير فقبل له كم ابنت قال ابنت يوم افرأى الشمس فقال أو بعض يوم فقبل له انك ابنت مائة عام مينا ثم بعث فصلى أربع ركعات فصارت العصر وغفر لداود عند المغرب فقام فصلى أربع ركعات فجهد في الثالثة اى تعب فيها عن الاتيان بالاربعة لشدة ما حصل له من الجوع على ما اقترفه مما هو خلاف الاولى فصارت المغرب ثلاثا وأول من صلى العشاء الاخرة نبينا صلى الله عليه وسلم قال في شرح المشكاة ومعه ان نبينا صلى الله عليه وسلم اقول من صلى العشاء مع ائمة فلا يئس في ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام صلوا دون ائمتهم ويؤيده قول جبريل عليه السلام في حديث الامامة هذا وقت الانبياء من قبلك اه (قوله فهو في اللغة عبارة عن الدعاء) اى حقيقة وتستعمل في غيره مجازا وهو قول الجمهور وبه جزم الجوهري وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل ورود الشرع والقرآن ورد بلغة العرب قال تعالى وصل عليهم اى ادع لهم وفي الحديث في اجابة الدعوة وان كان صائغا فليصل اى فليدع لهم بالخير والبركة ومنه الصلاة على الميت والصلاة اسم مصدر صلى والمصدر التصلية وانما عدلوا عن المصدر الى اسمه لانه خلاف المقصود وهو التصلية بمعنى التعذيب بالنار فانه مصدر مشترك بين صلى بالتشديد بمعنى دعا وصلى بالتخفيف بمعنى احرق وأصل صلاة صلوة كقمة نقلت فحقة الواو الى الساكن قبلها فحزرت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا ان فقلت الواو ألفا بدليل الجمع على صلوات ولا ترسم بالواو والافى القرآن كما في الجوى على الاشياء وغيره (قوله وفي الشريعة عبارة عن الاركان الخ) اى حقيقة وفي الدعاء مجازا فهو في اللغة حقيقة في الدعاء مجازا في العبادة المخصوصة وفي الشرع بالعكس سميت بهذه الافعال المخصوصة لاشتغالها على الدعاء ففي المعنى الشرعى المعنى اللغوى وزيلدة فتسكون من الاسماء المفيدة اه قال في الغاية والظاهر انها من الاسماء المنقولة لوجود الصلاة بدون الدعاء في الامي والاخرى والفرق بين النقل والتغيير ان النقل لا يكون فيه المعنى الاصلى منظورا اليه لان النقل في اللغة كالنسخ في الشرع وفي التغيير يكون منظورا اليه لكن زيد عليه شئ آخر (قوله وفرضت ليلة المعراج) وهى ليلة الاسراء على ما عليه جمهور المحدثين والمفسرين وافقهاء والمتكلمين وهو الحق كما قاله القاضي عياض وكانت بعد البعثة على الصواب قبل الهجرة بسنة كما جرى عليه النووي ونقل ابن حزم فيه الاجماع وقبل غير ذلك وقبل في وسيع الا قبل ليلة سبع وعشرين وجرى عليه جمع وقبل ليلة سبع وعشرين من رجب وعليه العمل في جميع الامصار وجرم

*(كتاب الصلاة) *

لا يد من بيان معناها الفسة
وشريعة ووقت اقتراضها
وعدم أوقاتها وبيانها
وركعاتها وحكمة اقتراضها
وسببها وشروطها وحكمها
وركنها وصفها فهي في اللغة
عبارة عن الدعاء وفي الشريعة
عبارة عن الاركان والافعال
المخصوصة

قوله وصلى بالتخفيف فيه نظر
فانه يقال بالتشديد ايضا كما
في القاموس والتصلية
مصدره كما لا يخفى اه مصححه

وفرضت ليلة المعراج وعدد
أوقاتها خمس

به النور في الروضة تعالى رافعي وقبل غير ذلك وفي فرضها تلك الليلة التنبيه على فضلها حيث
لم تفرض الا في الحضرة المقدسة فوق السموات السبع بعد طهارة باطنه وظاهره بما زعم
وفرضت اولاً وخمس وردت الى خمس بواسطة سيدنا موسى عليه افضل الصلاة والسلام (قوله
للحديث) وهو تعليمه صلى الله عليه وسلم الاعرابي وامامة جبريل (قوله والوتر واجب) أي
لا فرض وبين الفرض والواجب فرق كما بين السماء والارض والمشهور أنه فرض على بقوت
الجواز بقواته ومن أطلق الوجوب أراد به هذا المعنى ومن تأمل تفاربعهم جزم به ولا يرد الوتر
على قوله وعدد الخ لانه في بيان الاوقات لا في تعيين المفروض وأيضا هو فرض على وصلوات
الاوقات اعتقادية (قوله شكر المنعم) أي وتكفير الذنوب كما قال صلى الله عليه وسلم ارايت لو أن
نهر ايباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس اهل يبقى من درنه شيء قالوا الا قال فذلك مثل الصلوات
الخمس يحو الله بين الخطايا (قوله وسببها الاصل في خطاب الله تعالى الا في) أي سبب وجوب
أدائها واعلم أن عندهم وجوبها ووجوب أداءها وسببها حقيقة وسبب
يجازي فالوجوب سببه الحقيقي ايجاب الله تعالى في الازل لان الموجب للاحكام هو الله تعالى
وحده لكن لما كان ايجابه تعالى غيبا عنا لا نطلع عليه جعل لنا سبباً له وتعالى اسباباً مجازية
ظاهرة تيسر اعلمنا وهي الاوقات بدليل تجدد الوجوب بتجددها والسبب من كل وقت جزء
يتصل به الاداء فان لم يتصل الاداء بجزء منه أصلاً فالجزء الاخير منه ينال السببية ولو ناقصاً ووجوب
الاداء سببه الحقيقي خطاب الله تعالى أي طلبه من ذلك وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك
ككافظ أقيموا الصلاة والفرق بين الوجوب ووجوب الاداء أن الوجوب هو شغل الذمة
ووجوب الاداء طلب تفرغها كما في غاية البيان وسبب وجود الاداء الحقيقي خلق الله تعالى له
وسببه الظاهري استطاعة العبد وهي مع الفعل (قوله والاقوات أسباب ظاهراً تيسيراً) اعلم
أن الاوقات لها جهات مختلفة بالحيثيات فمن حيث ان الصلاة لا تجوز قبلها وانما يجب بها
أسباب ومن حيث ان الاداء لا يصح بعدها لا شترائط الوقت له وانما تكون قضاء شروط ومن
حيث انما يجوز فيها أداء الفرض وغيره كالنفل ظروف بخلاف شهر رمضان فانه معيار للعوم
حق لو نوى نفلاً وواجباً آخر يقع عن الفرض (قوله سقوط الواجب) أي في الدنيا (قوله
وتيل الثواب) أي في العقبى ان كان محضاً أما المراتي فلا ثواب له على ما في مختارات التوازل
ويخالفه ما نقله البيري عن الذخيرة من أن الرياء انما يتقى تضاعف الثواب فقط وذكر بعضهم
أن الرياء لا يدخل في القرائض أي في حق سقوط الواجب (تنبيه) المختار أنه صلى الله عليه
وسلم لم يكن قبل بعثته متعبداً بشرع أحد لانه قبل الرسالة في مقام النبوة ولم يكن من أمة نبي
بل كان يعمل بما يظهر له بالكشف الصادق من شريعة ابراهيم وقيل غير ذلك (قوله أي
لتكليف الشخص) تفسير مراد (قوله لانه شرط للخطاب) تقدم أنه أحد أقوال الاصح
التكليف وقائده التعذيب على تركها في الاخرة زيادة على عذاب الكفر (قوله وليكن تؤمر
بها الاولاد) ذكرنا وانما الصوم كالصلاة كما في صوم القهستاني وفي الدر عن حنظلة الاختيار
أنه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى عن شرب الخمر يتألف الخمر ويعرض عن الشر والظاهر منه
أن هذا واجب على الولي (قوله رفقاً به) على قوله لا بخشبة وقوله وزجر بحسب طاقته

للحديث والاجماع والوتر
واجب ليس منها وفرضت في
الاصل ركعتين ركعتين الا
المغرب فأقترت في السفر
وزيدت في الحضرة الا في القبر
وحكمة افتراضها شكر
المنعم وسببها الاصل في خطاب
الله تعالى الا في والاقوات
أسباب ظاهراً تيسيراً
وشروطها ستعلمها وحكمها
سقوط الواجب ونيل
الثواب وأركانها ستعلمها
وصفتها اما فرض او واجب
او سنة ستعلمها مفصلة ان شاء
الله تعالى (يشترط اقرضيتها)
أي لتكليف الشخص بها
(ثلاثة اشياء الاسلام) لانه
شرط للخطاب بقروع
الشريعة (والبلوغ) اذا
خطاب على صغير (والعقل)
لانعدام التكليف دونه
(و) لا يمكن (تؤمر بها
الاولاد) اذا وصلوا في السن
(السبع سنين ونضرب
عليها العشر يداً بخشبة)
أي عما يجزئ رفقاً به
وزجر بحسب طاقته ولا يزيد
على ثلاث ضربات بيده قال
صلى الله عليه وسلم مروا
اولادكم بالصلاة لسبع

لقوله وتضرب عليها العشر يرد (قوله واضرب بوجه عليها العشر) اعترض بأن الدليل أعم من
المتدعي وأجيب بأنه خص الضرب بغير الخشبة لقريئة وهو أن الضرب بها إنما ورد في جنابة
صدرت من مكلف ولا جنابة من الصغير وقد ورد في بعض الآثار ما يدل عليه وهذا الضرب
واجب كما في تنوير الابصار (قوله وفرقوا بينهم في المضاجع) قال في الحظائر والاباحة من
الدور وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب التقريب بينهما وبين أخيه وأخته وأمه وأبيه
في المضجع لقوله عليه السلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر ولعل المراد التقريب
بحيث لا يشعلهما سائر واحد مع التجرد أما النوم بالجماعة مع سائر كل عورته بسائر يخصه ولو
كان الغطاء واحدا فلا مانع ويحذر (قوله وأسبابها أوقاتها) حاشا المشايخ على أن السبب هو
الجزء الذي يتصل به الاداء مطلقا فان اتصل بأول الوقت كان هو السبب والافتيقار إلى ما به
يتصل وإن لم يتصل الاداء بجزء منه أصلا فالجزء الأخير منه عين للسببية ولو ناقصا حتى يجب على
مجنون ومغشى عليه أفاقا وحائض ونفساء طهرتا وصبي بلغ ومرتدا أسلم في آخر الوقت ولو صليا
في أوله وبعد خروجه تضاف السببية إلى جملة الوقت لثبت الواجب بصفة الكمال ولأنه الأصل
حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح كما في الدر (قوله فلا حرج حتى يضيق) أي لا يأثم
بالتأخير عن الجزء الأول والثاني والثالث مثل تأخير تأدية الاداء في الوقت قاله السيد وتارك
الصلاة غير مهال به ما فاسق يجب سرق حتى يصلي وقال المحبوبي يضرب حتى يسيل منه الدم ولا جنابة
فيها أصلا ويحكمه بالسلام فاعلموا بالجماعة في الوقت إذا اقتدى فيها وعندها وكذا بالاذان في الوقت
وبسبب هذه التسللة وبزكاة الساعة لا لوصلي منفردا أو اماما أو في غير الوقت أو فسد صلته
أو فعل غيرها من العبادات (قوله وقت صلاة الصبح) الصبح ياض بخلافه الله تعالى في الوقت
المخصوص ابتداء وليس من تأخير الشمس ولا من جفرت نورها كما في التفسير الكبير فهستاني
(قوله من ابتداء طلوع الفجر) في جميع الروايات ذكر الحلواني في شرحه للأصوم أن العبادة
لاول الطلوع وبه قال بعضهم فادابت له لغة أمسك عن المفطرات وقال بعضهم العبادة
لاستطارته في الاتفاق وهذا القول أيز وأوسع والاول أحوط وروى عن محمد أنه قال اللغة غير
معتبرة في حق الصوم وحق الصلاة وإنما يعتبر الانتشار في الاتفاق قاله في الشرح وقدم وقت
الصبح لأن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ به للسائل بالمدينة كما في البناءة عن الغاية ولأنه أول
المطلوع اقتراضا باتفاق لأنه صبح ليلة الأسراء ولم ينقضه عليه الصلاة والسلام لتوقف وجوب
الاداء على العلم بالكيفية * (حاشا) ذكر بعضهم بين ساعات النهار فأولها الشروق ثم البكور
ثم الغدوة ثم الضحى ثم الهاجرة ثم الظهيرة ثم الرواح ثم العصر ثم العصرية ثم الاصيل ثم العشاء ثم
الغروب وساعات الليل أولها الشفق ثم الفسق ثم القدرة ثم العقة ثم السدقة ثم الخنوخ ثم الروبة
ثم الزلفة ثم الهير ثم السهر ثم القبر ثم الصبح (قوله الصادق) سمي صادقا لأنه صدق عن الصبح
ومنه قاله في الشرح (قوله والكاذب الخ) سمي كاذبا لأنه يضيئ ثم يسود ويذهب النور ويعقبه
الظلام فكانه كاذب قاله في الشرح (قوله وقد اجتمعت الأمة الخ) نوزع الاجماع ما نقلناه في أوله
سابقا عن مجمع الروايات وبأنه قبل أن آخره إلى أن يرى الراي موضع بطله فالتحالف ثابت في أوله

واضرب بوجه عليها العشر
وفرقتوا بينهم في المضاجع
(وأسبابها أوقاتها وتجب)
أي يفترض فعلها (بأول
الوقت وجوباً بموسعا) فلا
تخرج حتى يضيق عن الاداء
ويتوجه الخطاب حتما
وبأنه بالتأخير عنه
(والاوقات) للصلوات
المفروضة (خمس) أولها
(وقت) صلاة (الصبح)
الوقت مقدار من الزمن
مفروض لا مرمما (من)
ابتداء (طلوع الفجر)
لامامة جبريل حين طلع
الفجر (الصادق وهو الذي
يطلع عرضا منتشرا والكاذب
يظهر طولاً ثم يغيب وقد
اجتمعت الأمة على أن أوله
الصبح الصادق وآخره إلى
قبيل طلوع الشمس) لقوله
عليه السلام وقت صلاة الفجر

وآخره وأجيب بأنه لم يعتبر هذا الخلاف اضعافه (قول ما يطلع قرن الشمس) أي مدة عدم طلوع
قرن الشمس وغام الحديث ووقت صلاة الظهر اذا زالت الشمس عن بطن السماء لم يحضر وقت
العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنهما الاول ووقت المغرب اذا غابت
الشمس ما لم يسقط الشفق ووقت العشاء الى نصف الليل رواه مسلم (قوله وقت الظهر من زوال
الشمس عن بطن السماء) ومعرفة الزوال أن يغرز خشبة مستوية في أرض مستوية ويجهل
عند منتهى ظلها علامة فادام اظل ينقص عن العلامة فالشمس لم تزل ومضى وقتها ووقت
الاستواء وقيام الظهيرة فثبت يجعل على رأس اظل خطا علامة لذلك فما يكون من ذلك الخط
الى أصل العود فهو المسمى في الزوال واذا لم يجد ما يغرز به بقامة وقامة كل انسان سبعة
أقدام أو ستة أقدام ونصف بقدمه والاو قول العامة وقد نظم الحافظ السيوطي علامة
الزوال على الشهور القبطية من أول طوبه الى آخرها في بيت واحد فقال

نظمها بقولي المشروح * حروفه طزه جبا ابدوحى

١٠٨٦٤٢١ ١٢٣ ٥٧٩

وهذه الحروف اشارة الى عدد الاقدام التي يعلم بها الزوال في الشهور القبطية فاطا طوبه
والزاي الى أمشير والهاء الى برمهات والليم الى برمودة والباء الى بسنس والإلفان الى بونة
وأبيب والباء الى مسرى والذال الى توت والواو الى بابيه والحاء الى هاوور والياء الى كيمك
ونظمها الشيخ السهيمي على ترتيب الشهور القبطية فقال

ان رمت أقدام الزوال فلذبنا * دوح يط زهج باب المصرا

واذا أراد معرفة دخول وقت العصر يزيد عدد قامة نفسه وهي سبعة أقدام على المأخوذ
من الشهور فاذا بلغ اظل مجموعها فقد دخل وقته ولا بد أن يكون الواقف الذي يريد معرفة
الظل واقفا على أرض مستوية مكشوف الرأس غير منتعل اه شبرا ملسي مختصرا وروى
عن محمد رحمه الله أن حد الزوال أن يستقبل الريح من القبلة فادامت الشمس على حاجبه
الايسر فالشمس لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت (قوله في رواية الى قبل أن
يصير الخ) أي الى اللحظة الاطيفة التي قبل الميرة المذكورة وهذه رواية محمد عن الامام
(قوله تعارض الآثار) بيانه أن قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه بردوا بانظروا
فان شدة الحر من فيح جهنم يقتضى تأخير الظهور الى المثل لأن أشد الحر في ذيارهم وقت المثل
وحديث امامة جبريل في اليوم الاول يقفه في انتهاء وقت الظهور فيروج المثل لانه صلى به صلى
الله عليه وسلم العصر في أول المثل الثاني فصل التعارض بينهم ما فلا يخرج وقت الظهور بالمثل
وعامة في المطولات (قوله وهو الصحيح) صحه جهو ر أهل المذهب وقول الطحاوي وبقوله ما
ناخذيل على أنه المذهب وفي البرهان قوله ما هو الاظهر اه فقد اختلف الترجيح (قوله
والرواية الثانية) هي رواية الحسن عنه (قوله سوى ظل الاستواء) هو الذي عبر عنه سابقا بقوله
الزوال (قوله والاني) سموا فينا لانه قام من جهة المغرب الى جهة المشرق أي رجع رصنه
قوله تعالى سقى تقي الى أمر الله أي ترجع وقد يسمى ما بعد الزوال ظلًا أيضا ولا يسمى ما قبل
الزوال فينا أصلا كذا في السراج (قوله وهو قول صاحبين) أي وزفر والائمة الثلاثة

ما لم يطلع قرن الشمس الاول
(و) نانها (وقت) صلاة
(الظهر من زوال الشمس)
عن بطن السماء بالاتفاق
ويتمد الى وقت العصر وفيه
روايتان عن الامام في رواية
(الى) قبيل (أن يصير ظل
كل شيء مثليه) سوى في
الزوال تعارض الآثار
وهو الصحيح وعليه جـ
المشيخ والمتون والرواية
الثانية أشار اليها بقوله (أو
مثله) مرة واحدة (سوى
ظل الاستواء) فانه مستثنى
على الروايتين والنبي بالهمز
بوزن الشيء ما نسخ الشمس
بالهشي واطل ما نسخته
الشمس بالغداة (واختار
الثاني الطحاوي وهو قول
الصاحبين) أبي يوسف ومحمد

لأمامة جبريل العصر فيه ولكن علمت أن أكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه والاخذ به أحوط لبراءة
الذمة بيقين اذ تقدم الصلاة عن وقتها ١١٤ لا يصح وتصح اذا خرج وقتها وكيف والوقت باق اتفاقا وفي رواية أسدا اذا

خرج وقت الظهر بصيرورة
الظل مثله لا يدخل وقت
العصر حتى يصير ظل كل
شيء مثليه فبينهما وقت
مهم فالاحتياط أن يصلي
الظهر قبل أن يصير الظل
مثله والعصر بعده مثليه
ليكون مؤديا بالاتفاق كذا
في المبسوط (و) أول وقت
العصر من ابتداء الزيادة
على المثل أو المثلين لما
قدمناه من الخلاف (الى غروب
الشمس) على المشهور وقوله
صلى الله عليه وسلم من أدرك
ركعة من العصر قبل أن
تغرب الشمس فقد أدرك
العصر وقال الحسن بن
زياد اذا اصفرت الشمس
خرج وقت العصر وحمل
على وقت الاختيار (و)
أول وقت المغرب منه (الى
غروب الشمس) (الى قبيل
(غروب الشفق الاحمر على
الحق) به) وهو رواية عن
الامام وعليها الفتوى وبها
قال القول ابن عمر الشفق
الحمر وهو مروي عن أكبر
الصحابه وعليه اطباق أهل
اللسان ونقل رجوع الامام
اليه (و) ابتداء وقت صلاة
(العشاء والترنم) اي من
غروب الشفق على الاختلاف

(قوله العصر فيه) الاولى حذف فيه لان الامامة انما هي أول المثل الثاني (قوله لبراءة
الذمة) على الاحوط وقوله اذ تقدم الخ على العلية (قوله اذ تقدم الصلاة عن وقتها) وهي هنا
العصر (قوله فكيف والوقت باق) أي وقت العصر بعد المثل الثاني (قوله وفي رواية أسد)
أي ابن عمر ورواه الحسن أيضا عن الامام (قوله فبينهما وقت مهم) اختاره الكرخي
وقال شيخ الاسلام انه الاحتياط كما في السراج (قوله وأول وقت العصر الخ) سمي عصر لانه
أحد طرفي النهار والعرب تسمي كل طرف من النهار عصر فالفداء والعشي عصران (قوله
الى غروب الشمس) اي جرمها بالكلية عن الافق الحسي أي الظاهري لا الحقيقي لان في
الاطلاع عليه عصر كما في مجمع الانهر والتكليف بحسب الوسع - في قال في الخلاصة لا يقطر من
على المنارة بالاسكندرية وقد رأى الشمس ويقطرون بالاسكندرية وقد غابت عنها وهذا اذا
ظهر الغروب والافاق وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في النصف ولو غربت الشمس ثم عادت هل
يعود الوقت الظاهر نعم كما في الدر المنثور انه صلى الله عليه وسلم نام في حجر علي رضي الله عنه
حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكره أنه فاتته العصرة قال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة
رسولك فارددها عليه فردت حتى صلى العصر أخرجه الطبري الى بسند حسن وصححه الطحاوي
والناضي عياض وأخطأ من جعله موضوعا كابن الجوزي كما في النهر (قوله وحمل) أي قوله
بمخرج وقت العصر (قوله على وقت الاختيار) أي الوقت الذي يختار المكلف في الاداء فيه
من غير كراهة (قوله الى غروب الشفق الاحمر) وقيل هو البياض الذي بعد الحرة وهو قول
الصديق والصديقه وأنس ومعاذ وأبي هريرة ورواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم
أجمعين وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وداود الظاهري وغيرهم واختاره من أهل اللغة
المبرد وتعلب وصحح كل من القوايز وأفتى به ورجح في البحر قول الامام قال ولا يعدل عنه الى
قوله ما ولو بموجب من ضعف أو ضرورة تعامل لانه صاحب المذهب فيجب اتباعه والعمل
بمذهبه حيث كان دليلا واحدا ومذهبه ثابتا ولا يلتفت الى جعل بعض المشايخ الفتوى على
قوله ما وقوى الكمال قول الامام أيضا بما حاصله أن الشفق يطلق على البياض والحرة
وأقرب الامر أنه اذا تردد في أنه الحرة أو البياض لا ينعضى الوقت بالشك ولا صحة لصلاة قبل
وقتها فالاحتياط في التأخير وقال العلامة الزيلعي وما روى عن الخليل أنه قال راعيت البياض
بكرة كثرها الله لي فذهب الابهة ونصف الليل محمول على بياض الجو وذلك يغيب آخر الليل
وأما بياض الشفق وهو رقيق الحرة فلا يتأخر عنها الا قليلا قدر ما يتأخر طلوع الحرة عن البياض
في القبر (قوله وهو مروي عن أكبر الصحابة) قد علمت أن مذهب الامام مروي عن أكبر
الصحابه اجمعين نساه ورجالا (قوله وعليه اطباق أهل اللسان) قد علمت ما اختاره المبرد وتعلب
هما من أكبر اهله (قوله ونقل رجوع الامام) هذه الصيغة للضعف فلا جزم بها (قوله وحديث
امامة جبريل الخ) فانه أمية الليلة الثانية في العشاء ثلث الليل الاول وهذا جوابها وأورد على
قول المصنف والعشاء والترنم الى الصبح وقوله وقال صلى الله عليه وسلم ان الله الخ دليل لوقت

الذي تقدم (الى) قبيل طلوع (الصبح) الصادق لاجماع السلف وحديث امامة جبريل لا ينفي الوتر
ما ورد وقت امامته وقال صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصولها ما بين العشاء الاخيرة الى طلوع الفجر

(قوله لهذا الحديث) فان قوله صلى الله عليه وسلم فصلوا ما بين العشاءين الاخير الى طلوع
 القمر صريح في تعيين وقت صلاته (قوله وواجب الوتر) المراد به الفرض العيني فانه فرض
 على عند الامام كما في الجبر والاول وقت بعد العشاءين على انه سنة مؤكدة عندهما فصار
 ركعتي العشاء والخمسة فقط هي الوتر ناسيا للعشاء او صلاهما فقط هو فداد العشاء دون
 الوتر اجزاء عند الامام لسقوط الترتيب مثل هذا الذي لا عندهما لانه تتبعهما فلا يصح قبلهما
 وفيما لو صلى الفجر قبل الوتر عمدا او كان صاحب ترتيب أعاده بعد صلاة الوتر عنده لا عندهما
 لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنة قاله السيد (قوله كبلغار) قال في انقاموس بالغركرطق
 يعني بضم فسكون والعاء مة قول بلغار مدينة الصفاية ضاربة في الشمال شديدة البرد اه
 (قوله في أقصر ايام السنة) وهو أربعون ليلة في أول الصيف عند حلول الشمس رأس
 السرطان فان الشمس تكثر عندهم على وجه الارض ثلاثا وعشرين ساعة وتغرب ساعة
 واحدة على حسب عرض البلد (قوله وليس مثل اليوم الخ) روى مسلم عن النواص بن سمعان
 قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبسه في الارض أربعين يوما يوم كسنة ويوم
 كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كما يأمكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفيه ما فيه صلاة يوم
 قال لا قدره الله اه قال الاسنوي ويقاس عليه اليومان اتمان واستظهر الكمال
 وجوب القضاء استدلالا بحديث الدجال وتبعه ابن السخنة فصحة في الغار وذكروا في المنع أنه
 المذهب ولا ينوي القضاء لفقد وقت الا اذا مفرق في النهار بان الوقت موجود حقيقة في يوم
 الدجال والمفقود العلامة فقط بخلاف ما نحن فيه فان الوقت لا يوجد له أصلا ورتبان الوقت
 موجود قطعاً والمفقود هو العلامة فقط فاذن لا فرق وتماه في تحفة الاخيار (قوله للامر
 فيه بتقدير الاوقات) أي أوقات الصلاة أي على خلاف القياس فلا يقاس غيره عليه لانالو
 وكلنا الى الاجتهاد لم نصل فيه الا صلاة يوم واحد كما قاله القاضي عياض (قوله وكذا الآجال
 في البيع الخ) ويتقرر ابتداء اليوم في كل فصل من الفصول الأربعة بحسب ما يكون لكل
 يوم من الزيادة والنقص كما في كتب الشافعية وتواعد المذهب لاتأباه (قوله في وقت) احتراز
 عن الجمع بينهما فعلا وكل واحدة منهما في وقتها بان يصلى في الاولى في آخر وقتها والثانية في أول
 وقتها فذلك جائز كما في التيسين (قوله بعذر كفر) أدخلت الكاف المرض وجوزها الامام
 الشافعي رضي الله عنه تقديم وتأخير والافضل الاول للنازل والثاني للسائر بشرط أن يقدم
 الاولى وينوي الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يستفاد من الاعراف هذا في جمع
 التقديم ولم يشترط في جمع التأخير سوى سنة الجمع قبل خروج الاولى وكثيرا ما يتلى المسافر
 بمثله لاسيما الحاج ولا بأس بالتقليد كما في الجبر والنهر امكن بشرط أن يلتزم جميع ما يوجب ذلك
 الامام لان الحكم الملقق باطل بالاجماع كما في ديوانة الدر فيقرأ ان كان مؤتمرا ولا يمر ذكره
 ولا امرأة بعد وضوء ويحترز عن اصابة قليل النجاسة وسكابة الاجماع على بطلان الملقق منظور
 فيها فان الاصح من مذهب الامام مالك رضي الله عنه جواز المنهي عنه تتبع الرخص من
 المذاهب (قوله وحمل المروي في الجمع الخ) الدليل على صحة هذا التأويل ما روى ابن حبان عن
 نافع قال خرجت مع ابن عمر رضي الله عنهما في سفرة وغابت الشمس فلما أبأ قلت الصلاة

(ولاية دم) صلاة (الوتر)
 على (العشاء) لهذا الحديث
 و (الترتيب اللازم) بين
 فرض العشاء وواجب الوتر
 عند الامام (ومن لم يجد
 وقتها) أي العشاء والوتر
 (لم يجبا عليه) بأن كان في
 بلد كبلغار وباقصى المشرق
 يطلع فيها الفجر قبل مغيب
 الشفق في أقصر ايام السنة
 لعدم وجود السبب وهو
 الوقت وليس مثل اليوم
 الذي كسنة من أيام الدجال
 للامر فيه بتقدير الاوقات
 وكذا الآجال في البيع
 والاجارة والصوم والحج
 والعدة كما بسطناه في أصل
 هذا المختصر والله الموفق
 (ولا يجمع بين فرضين في
 وقت) اذ لا تصح التي قدمت
 عن وقتها ولا يحمل تأخير
 الوقتية الى دخول وقت آخر
 (بعذر) كفر ومعار وحمل
 المروي في الجمع على تأخير
 الاولى الى قبيل آخر وقتها

وعند فراغه دخل وقت الثانية فصلاها فيه (الافى عرفة الحاج) لا في غيرهم (بشرط) ان يصلى الحاج مع (الامام الاعظم)
أى السلطان أو نائبه كلامن الظهر والعصر ولو سبق فيه ما (و) بشرط (الاحرام) بحج لا عرفة حال صلاة كل من الظهر والعصر
ولو أحرم به الزوال في الصحيح وصحة ١١٦ الظهر فلو تبين فسادها أعاده ويعيد العصر إذا دخل وقته المعتاد فهدم أربعة بشرط

برحمتك الله فالتفت الى ومضى حتى اذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد
توارى الشفق فصلى بنا ثم اقبل عائفا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جعل به السير
صنع هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق وهذا نص على انه صلى كل واحدة منهما في وقتها
وقال عبد الله بن مسعود والذى لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قط
الاولى منها الاصلتين بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجميع رواه الشيخان
(قوله لا في غيرهم) أعاد الضمير بلفظ الجمع نظرا الى أن المراد بالحاج الجنس المتحقق في أفراد كثيرة
(قوله كلامن الظهر والعصر) فان أدرك احدى الصلاتين لا يجوز له الجمع (قوله فهذه أربعة
شروط) أولها عرفة وثانيها صحة الظهر وثالثها الامام أو نائبه ورابعها الاحرام بالحج
(قوله ولا سنة الظهر) استثنى العلامة مسكين سنة الظهر تبعاً للذخيرة والمحيط والكافي
وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى سنة الظهر فعلى الاول يعاد الاذان للعصر لا على الثانى وظاهر
الرواية هو الاول نهر قاله السيد (قوله ولا يشترط هنا سوى المكان والاحرام) فلا يشترط
الجمعة لهذا الجمع وكذا الامام ليس بشرط لهذا الجمع أيضا ولا يتطوع بينهما ولو اشتغل
بشيء أو تطوع أعاد الإقامة وعند ذكره يعيد الاذان أيضا من لا مسكين ذكره السيد (قوله
ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة) التقييد بالطريق اتفاقا لانه لو صلاها في وقتها في عرفات لم تجز
من لا مسكين (قوله يعنى الطريق المعتاد) لافائدة في التقييد بالمعتاد بل ذكر الطريق
اتفاقا كما عرفت (قوله الصلاة أمامك) بالنصب أى صليها أمامك وبالرفع مبتدأ وخبر أى
موضعها أمامك (قوله فان فعل ولم يده) أى لم يعدهما صلى وهو المغرب أى مع العشاء ولو
قدم العشاء على المغرب يعيدهما على الترتيب فان لم يصل العشاء حتى طلع الفجر أعاد العشاء
الى الجواز ذكره السيد (قوله أو خاف طلوعه) أى لو أعادهما بمجموعة من (قوله وهو
التأخير للاضائة) في المصباح الاسفار الاضائة يقال أسفر الفجر اذا أضاء وأسفر الرجل
بالصلاة اذا صلاها في الاسفار اه (قوله أسفروا بالفجر الخ) رواه أصحاب السنن
وحسنه الترمذى وروى الطحاوى بإسناده الى ابراهيم التميمي ما اجتمع أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير بالفجر واسناده صحيح ويستحب البداءة
بالاسفار وهو ظاهر الرواية وقبل يدخل يغلس ويختم بالاسفار بجموع عن الضاية (قوله ولان
في الاسفار تكثير الجماعة) لما فيه من توسيع الحال على الناس والضعيف فيسدر كان الجماعة
(قوله في جماعة) ظاهره ولو مع أهل بيته (قوله ثم قعدت كرا لله تعالى) أفاد العلامة القارى في
شرح الحصن الحصين ان القعود ليس بشرط وانما المدار على الاشتغال بالذكر وهذا الوقت

لحصة الجمع عند الامام
وعندهما يجمع الحاج ولو
منفردا قال في البرهان وهو
الافاهر (فيجمع) الحاج
(بين الظهر والعصر جمع
تقديم) في ابتداء وقت
الظهر بمسجد غمرة كما هو
العادة فيه باذان واحد
واقامتين ليتنبه للجمع ولا
يفصل بينهما باذنه ولا سنة
الظهر (ويجمع) الحاج
(بين المغرب والعشاء) جمع
تأخير فيصليهما (بمزدلفة)
باذان واحد وإقامة واحدة
لعدم الحاجة للتنبيه بدخول
الوقت ولا يشترط هنا سوى
المكان والاحرام (ولم تجز
المغرب في طريق مزدلفة)
يعنى الطريق المعتاد العامة
لقوله صلى الله عليه وسلم
للذى رأى صلى المغرب في
الطريق الصلاة أمامك فان
فعل ولم يعده حتى طلع الفجر
أو خاف طلوعه صح (و) لما
بين أصل الوقت بين
المتخلف منه بقوله (يستحب
الاسفار) وهو التأخير
للاضائة (بالفجر) بحيث لو

ظهر فسادها أعادها بقرأة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فاه أعظم للأجر وقال عليه (قوله
السلام نوروا بالفجر بيارككم ولان في الاسفار تكثير الجماعة وفي التغليس تقليلها وما يؤدى الى التكثير أفضل وليس هل
تخصيل ما ورد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس

وفي الربيع والخريف لأنه عليه السلام كان يجعل الظاهر بالبرد (الأي يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فتؤخر) استحباً (فيه) أي يوم الغيم ادلاً كراهة في وقته فلا يضرب (١١٨) تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صيفاً وشتاءً لأنه عليه الصلاة والسلام

كان يؤخر العصر مادامت الشمس يضاء نقيبة وليتمكن من النقل قبله (مالم تتغير الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتغير فيه البصر هو الصحيح والتأخير إلى التغير مكرهه صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين إلا أن يجلس أحدكم حتى لو اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان يتحرك نقر الديك لا يذكر الله الا قلباً ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تجهيل) أي العصر (في يوم الغيم) مع يقين دخولها خشية الوقت المكره (و) يستحب (تجهيل) صلاة (المغرب) صيفاً وشتاءً ولا يفصل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جملته خفيفة صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم بأول الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام ان أمي لن يزالوا بغير مالم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة ليلهم ودة كان تأخيرها مكرهاً (الأي يوم غيم) والا من عذر سفر أو مرض وحضور مائة والتأخير قليلاً لا يكره وتقدم المغرب ثم

اصلاً واستحباً في الزمانين ذكره الاستيعاب (قوله وفي الربيع والخريف) كذا في القهستاني وبما صرح في مجمع الروايات في البحر من قوله ينبغي الحاق الخريف بالصيف والربيع بالشتاء وبرى عليه المؤلف في حاشية الدرر بخالف هذا المنقول وفي القهستاني عن المستفيضة في الصلاة أول الوقت أفضل عندنا إلا اذا تضمن التأخير فيه لعل في الخلاصة من آخر الايمان ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف فهو على حسابهم وان لم يكن فالشأن ما اقتضت فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام قال في البحر في قياس هذا الربيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام (قوله فلا يتغير فيه البصر) أفاد بذلك انه ليس المراد مطلق ذهاب الضوء فانه يهتق بعد الزوال فيرجع كلام الشرح الى ما ذكره العلامة مسكين من أن العبارة لتغير القرص (قوله هو الصحيح) وقيل اذا بقي مقدار ربع لم يتغير ووجه تغيرت وقيل بوضع طست في أرض مستوية فان ارتفعت الشمس على جوانبه فقد تغيرت وأز وقعت في جوفه لم يتغير وقيل غير ذلك (قوله والتأخير الخ) أما الاداء فلا يكره لانهم مأوربه ولا يستقيم اثبات الكراهة شيء مع الاصره كذا في العناية وقيل الاداء مكره أيضاً ذكره من لا مسلمين اه من السيد ولو تغيرت وهو فيها لا طائفة اهل الم يكره لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة معذر بفعل عفو كذا في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك اخبار عن المنافقين الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد اتفاق العمل (قوله وكانت بين قرني الشيطان) المراد أنه لازم جرمها اظهار في هذا الحين وحضرها ليدعوا عابدين الى عبادتها وليس المراد الحقيقة فانه كما قبل ان الشمس قدر الدنيا مائة وستين مرة وهي في السماء الرابعة لا ينالها الشيطان (قوله كذا في الديك) أي عند التقاطع الحب وهذا تشبيه في السرعة فهو كتابة عن عدم ايقانها حقه وقها (قوله ولا يفصل بين الاذان والاقامة الخ) ولو عدا صلاة ركعتين كره ككراهة صلاة ركعتين قبلها وما في القضية من استثناء القليل يحتمل على ما هو الاقل من قدرهما وقفاً بين كلامهم كافي التهر عن القمع (قوله بأول الوقت) الباء زائدة (قوله الى اشتباك النجوم) أي كثرتها (قوله والامن عذرا الخ) فلا يكره التأخير حينئذ ليجمع بينها وبين العشاء فخط كافي البناء والحلي (قوله والتأخير قليلاً لا يكره) أي تحريماً بل يكره تنزيهاً والى اشتباك النجوم يكره تحريماً وفي قول لا يكره مالم يغيب الشفق والاصح الاقل (قوله وتقدم المغرب الخ) بيان للافضل كافي البحر وغيره ووجه التقديم أن المغرب فرض عين وهو مقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة الجنائز وفرض الكفاية مقدم على السنة (قوله ويستحب تأخير صلاة العشاء الى ثلث الليل) قيد في الخاتمة والصفة والحيط الرضوى والبداية بالشتاء اما في الصيف فيستحب التجهيل نهراً ثلاثاً قبل الجماعة لقصر الليل فيه (قوله وفي القدوري الى ما قبل الثالث) قال في حاشية الدرر وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين وهو أحسن ما يوفق به اه فعلى ما في الكثر يؤخرها الى أول الثلث الثاني وعلى ما في القدوري يؤخرها الى ما قبل الثلث وعليه

الجنائز ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تجهيلها خشية وقوعها قبل الغروب لشدة الالتباس (فتؤخر) فابقاها فيه حتى يتيقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاقل في رواية الكتوفي القدوري الى ما قبل الثلث

قال صلى الله عليه وسلم لو أن أشق على امتي لأحرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير إلى النصف مباح في الشتاء لمرضة دليل التدب وهو قطع السمر المنهي عنه دليل الكراهة ١١٩ وهو تقليل الجماعة لأنه كلما يقوم

الناس إلى نصف الليل فتعارضت الإباحة والتأخير إلى ما بعد النصف مكره سلامة دليل الكراهة عن المعارض والكراهة تحريمية (و) يستحب (تجمله) العشاء (في) وقت (الغيم) في ظاهر الرواية لما في التأخير من تقليل الجماعة لمظنة المطر والظلمة وقيدنا السمر بالمنهي عنه وهو ما فيه لقوا ويقوت قيام الليل أو يؤدي إلى تقويت الصبح وأما إذا كان السمر لمرضة أو قراءة القرآن وذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة نفسه وحديث مع ضيف فلا بأس به والنهي ليكون ختم الصبيحة بعبادة كما بدت بها يصح ما بينهما من الزلات ان الحسنات يذهبن السيئات (و) يستحب (تأخير) صلاة (الوتر) ضد الشفع بسكون التاء وفتح الواو وكسرها (إلى) قبل (آخر الليل لمن يثق بالانتباه) وأن لا يوتر قبل النوم لقوله

فايقاعها أول الثلث الثاني مباح (قوله قال صلى الله عليه وسلم لم الخ) ورد في التأخير أخبار كثيرة صحاح وهو مذهب أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المنهي عنه على ما رواه الإمام أحمد والجماعة من حديث أبي بردة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وإنما كره الحديث بعدها لأنه ربما يؤدي إلى سهو يقوت به الصبح ورد بما يوقع في كلام لقوا فلا ينبغي ختم اليقظة به أو لأنه يقوت به قيام الليل لمن له به عادة قال الطحاوي وإنما كره النوم قبلها لمن خشى عليه فوت وقتها وفوت الجماعة فيها وأما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فيباح له النوم ذكره العلامة الزيلعي وغيره (قوله وفي مجمع الروايات الخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثالث إلى نصف الليل مباح لأنه من حيث كونه يقضى إلى تقليل الجماعة يكره ومن حيث كونه يقطع به السمر المنهي عنه يندب لأن السمر يقطع بعض نصف الليل غالباً فتعارض دليل التدب والكراهة فتساقطت إباحة وفيه بحث لا يكمل اهـ (قوله ويستحب تجهيله العشاء في وقت الغيم) قال في الكنز كراهية وندب تجهيل ما فيه عين يوم غيم ويؤخر غيره فيه قال شارحه البدر العيني قلت هذا في ديارهم لأن فيه اشتاء أكثر ورعاية الأوقات قليلة وأما في ديارنا المصرية فعكس هذا فينبغي أن يراعى الحكم الأول اهـ وأقره في النهر والدر وفي الدر حكم الأذان كالمصلاة تجهيلاً وتأخيراً (قوله لمهمة) كندب مصلح المسلمين كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل مع أبي بكر (قوله ومذاكرة نفسه) مثلهامطالعة في خاصة نفسه (قوله وحديث مع ضيف) مثله العرس وظاهر أن المراد بالحديث ما لا اثم فيه (قوله فلا بأس به) المراد به أنه يناب عليه لا ما خلافة أولى منه (قوله والنهي) أي عن السمرية وله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد العشاء كره السيد (قوله بعبادة) هي صلاة العشاء (قوله كما بدت بها) أي بعبادة وهي صلاة الصبح (قوله ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضي أن الحسنات انما تكفر اذا تأخرت وبعضهم عم أي سواء تأخرتا أم سبقت احدهما (قوله فليوتر أو له) أي قبل النوم ان لم يشتغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به الوثوق بالانتباه آخره (قوله فان صلاة الليل مشهودة) أي تشهدا للملائكة (قوله وذلك أفضل) من تمة الحديث ورواه مسلم وهو الصارف للأمر عن الوجوب فلو صلى الوتر وانما استيقظ وتنقل بعده لا كراهة وانما فاته الأفضل أي حيث كان يثق بالانتباه كما دل عليه الحديث والا لا وأطلق المصنف في حاشية الدر فوات الفضيلة بالانتباهه آخر الليل كما في البصر والنهر والظاهر ما قلناه

• (فصل في الاوقات المكروهة) •

مراده بالمكروهة ما ييم المفسدة ليشمل أداؤه اقترض فيها كراهة هنا بالمعنى اللغوي ولا يخفى حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبة (قوله لا يصح فيها شيء من الفرائض) أداء وقضاء (قوله والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها) كالوتر والنذر المطلق وركعتي الطواف وما أفسده من نقل شرع فيه في غير وقت مكره ومجدة تلاوة آيات في غيره وفي البصر عن

الليل مشهودة وذلك أفضل وسنذكر الخلاف في وتر رمضان • (فصل في الاوقات المكروهة) • (ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها) أي الاوقات المذكورة أهوا (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع)

وفي الربيع والخريف لانه عليه السلام كان يجعل الظهر بالبرد (الا في يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فتؤخر) استحبابا (فيه) أي
يوم الغيم ادلا كراهة في وقته فلا يضرب (١١٨) تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صفا وشاء لانه عليه الصلاة والسلام

كان يؤخر العصر مادامت الشمس يضاء نقية وليتمكن من النقل قوله (ما لم تتغير الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتغير فيه البصر هو الصحيح والتأخير الى التغير مكروه يحرم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين الا بما يجلس أحدكم حتى لو اصة فزت الشمس وكانت بين قرني الشيطان يتقر كنقر الديك لا يذكر الله الا قلبا ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تجهيل) أي العصر (في يوم الغيم) مع يقين دخولها خشية الوقت المذكور (و) يستحب (تجهيل) صلاة (المغرب) صفا وشاء ولا يوصل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم يا أول الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام ان أمي لن يزالوا بخير ما لم يؤخروا المغرب الى اشتباك النجوم مضاهاة ليلهم ودة كان تأخيرها مكروها (الا في يوم غيم) والا من عذر سفر أو مرض وحضور مائدة والتأخير قليلا لا يكره وتقدم المغرب ثم

اصلا واستحبابا في الزمانين ذكره الا سيحاجي (قوله وفي الربيع والخريف) كذا في القهستاني ويا صرح في مجمع الروايات في البحر من قوله ينبغي الحاق الخريف بالصيف والربيع بالشتاء وجرى عليه المؤلف في حاشية الدرر مخالفا لهذا المنقول وفي القهستاني عن المستفيضة في الصلاة اول الوقت افضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فية اه وفي الخلاصة من آخر الامتحان ان كان عندهم حساب يعرفون به الشتام والصيف فهو على حسابهم وان لم يكن فالشتاء ما اشتد فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام قال في البحر فلي قبال هذا الربيع ما ينكسر فيه البرد على الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام (قوله فلا يتغير فيه البصر) أفاد بذلك انه ليس المراد مطلق ذهاب الضوء فانه يتحقق بعد الزوال فيرجع كلام الشرح الى ما ذكره العلامة مسكين من أن العبارة لتغير القرص (قوله هو الصحيح) وقيل اذا بقي مقدار روح لم يتغير ووجه تغيرت وقيل بوضع طست في أرض مستوية فان ارتفعت الشمس على جوانبها فقد تغيرت وأز وقعت في جوفه لم يتغير وقيل غير ذلك (قوله والتأخير الخ) أما الاداء فلا يكره لانه مأمور به ولا يستقيم اثبات الكراهة شيء مع الاصره كذا في العناية وقيل الاداء مكروه أيضا ذكره ملا مسكين اه من السيد ولو تغيرت وهونها لا طائته اهلالم يكره لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة تهذر بفعل عقوا كذا في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك اخبار عن المنافقين الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد اتفاق العمل (قوله وكانت بين قرني الشيطان) المراد أنه لازم جرمها الظاهر في هذا الحين وحضرها ليدعوا عابدين الى عبادتها وليس المراد الحقيقة فانه كما قيل ان الشمس قدر الدنيا مائة وستين مرة وهي في السماء الرابعة لا يتأهلها الشيطان (قوله كنقر الديك) أي عند التقاطة الحب وهذا تشبيه في السرعة فهو كتابة عن عدم ايقاتها حقاوقها (قوله ولا يوصل بين الاذان والاقامة الخ) ولو عده اربعة ركعتين كره ككراهة صلاة ركعتين قبلها وما في القضية من استثناء القليل يعمل على ما هو الاقل من قدره ما توفى بها بين كلامهم كما في النهر عن القمع (قوله بأول الوقت) الباء زائدة (قوله الى اشتباك النجوم) أي كثرتها (قوله والا من عذر الخ) فلا يكره التأخير حينئذ ليجمع بينها وبين العشاء فلهذا كما في البنابة والحلي (قوله والتأخير قليلا لا يكره) أي تحريما بل يكره تنزيها والى اشتباك النجوم يكره تحريما وفي قول لا يكره ما لم يغيب الشفق والاصح الاقل (قوله وتقدم المغرب الخ) بيان للافضل كما في البحر وغيره ووجه التقديم أن المغرب فرض عين وهو مقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة الجنازة وفرض الكفاية مقدم على السنة (قوله ويستحب تأخير صلاة العشاء الى ثلث الليل) قيده في الخاتمة والصفة والمهبط الرضوى والبداية بالشتاء اما في الصيف فيستحب التججيل نهر ثلاثا قبل الجماعة لقصر الليل فيه (قوله وفي القدوري الى ما قبل الثالث) قال في حاشية الدرر وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين وهو أحسن ما يوفق به اه فعلى ما في الكثرة يؤخرها الى أول الثلث الثاني وعلى ما في القدوري يؤخرها الى ما قبل الثالث وعليه

الجنازة ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تجهيلها خشية وقوعها قبل الغروب اشتد الالتباس (فتؤخر) فابقاعها فيه) حتى يتقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاقل في رواية الكثرة في القدوري الى ما قبل الثلث

قال صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأجرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير إلى النصف
مباح في الشتاء لرضة دليل النذب وهو قطع السمر المنهى عنه دليل الكراهة ١١٩ وهو تقليل الجماعة لأنه كلما يقوم

الناس إلى نصف الليل
فتعارضت الإباحة
والتأخير إلى ما بعد النصف
مكروه أسلامة دليل
الكراهة عن المعارض
والكراهة تحريمية
(و) يستحب (تجيلة)

العشاء (في) وقت (القيم) في
ظاهر الرواية لما في التأخير
من تقليل الجماعة لمظنة المطر
والظلمة وقيدنا السمر بالمنهى
عنه وهو ما فيه لقوا ويقوت
قيام الليل أو يؤدى إلى
تقويت الصبح وأما إذا

كان السمر لهمة أو قراءة
القرآن وذكر وحكايات
الصالحين ومذاكرة نفسه
وحديث مع ضيف فلا
باس به والنهي ليكون ختم
الصيغة بعبادة كما بدت
بها بعض ما بينهم من الزلات

ان الحسنات يذهبن
السيئات (و) يستحب
(تأخير) صلاة (الوتر) ضد
الشفع بسكون التاء وفتح
الواو وكسرها (الى) قيل
(آخر الليل لمن يثق بالانتباه)

وأن لا يؤخر قبل النوم لقوله
صلى الله عليه وسلم من خاف
أن لا يقوم آخر الليل فليوتر
أوله ومن طمع أن يقوم آخر
الليل فليوتر آخره فان صلاة
(ثلاثة) أوقات لا يصح فيها شيء (فصل في الاوقات المكروهة)
من القرائن والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها (أي الاوقات المذكورة أولها) (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع)

فايقاعها أول الثلث الثاني مباح (قوله قال صلى الله عليه وسلم لم الخ) ورد في التأخير أخبار
كثيرة صحاح وهو مذهب أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المنهى
عنه على ما رواه الامام أحمد والجماعة من حديث أبي بردة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وإنما كره الحديث بعدها لأنه
ربما يؤدى إلى سهو يقوت به الصبح وربما يقع في كلام لغو فلا ينبغي ختم اليقظة به أولاته
يقوت به قيام الليل لمن له به عادة قال الطحاوى إنما كره النوم قبلها لمن خشى عليه فوت وقتها
وفوت الجماعة فيها وأما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فيباح له النوم ذكره العلامة
الزيلعي وغيره (قوله وفي مجمع الروايات الخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثالث إلى نصف الليل
مباح لأنه من حيث كونه يقضى إلى تقليل الجماعة يكره ومن حيث كونه يقطع به السمر
المنهى عنه يندب لأن السمر يقطع بعض نصف الليل غالباً فتعارض دليل النذب والكراهة
فتساقطت الإباحة وفيه بحث للكمال اه (قوله ويستحب تجيلة العشاء في وقت القيم)
قال في الكنز كاهداية ونذب تجيل ما فيه عين يوم غنر ويؤخر غيره فيه قال شارحه البدر
العميق قلت هذا في ديارهم لأن فيها الشتاء أكثر ورعاية الاوقات قليلة وأما في ديارنا المصرية
فمكس هذا فينبغي أن يراعى الحكم الأول اه وأقره في النهر والدر وفي الدر حكم الاذان
كأصالة تجيلة وتأخيرا (قوله لهمة) كندبير مصالح المسلمين كما كان صلى الله عليه وسلم
يفعل مع أبي بكر (قوله ومذاكرة نفسه) مثلها مطالعة في خاصة نفسه (قوله وحديث مع
ضيف) مثله العرس وظاهر أن المراد بالحديث ما لا اثم فيه (قوله فلا بأس به) المراد به أنه
يثاب عليه لا ما خلافة أولى منه (قوله والنهي) أي عن السمر بقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر
بعد العشاء ذكره السيد (قوله بعبادة) هي صلاة العشاء (قوله كما بدت بها) أي بعبادة وهي
صلاة الصبح (قوله ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضى أن الحسنات انما تكفر اذا
تأخرت وبعضهم عم أي سواها تقاتلها أم سبقت احداها (قوله فليوتر أوله) أي قبل النوم ان لم
يشغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به الوفاق بالانتباه آخره (قوله فان صلاة الليل مشهودة)
أي تشهد بالملائكة (قوله وذلك أفضل) من تمة الحديث ورواه مسلم وهو الصارف للامر عن
الوجوب فلو صلى الوتر ونام ثم استيقظ وتنقل بعده لا كراهة وإنما فاته الأفضل أي حيث كان
يثق بالانتباه كما دل عليه الحديث والاولا وأطلق المصنف في حاشية الدر فوات الفضيلة بانتباهه
آخر الليل كما في البصر والنهر والظاهر ما قلناه

• (فصل في الاوقات المكروهة) •

مراده بالمكروهة ما ييم المقسدة لبطل أداء القرض فيها كالكرهة هنا بالمعنى اللغوي ولا ينفى
حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبة (قوله لا يصح فيها شيء من القرائن) أداء وقضاء (قوله
والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها) كالوتر والنذر المطلق وركعتي الطواف وما
أفسده من نقل شرع فيه في غير وقت مكره ومجدة تلاوة تلايت آيتي في غيره وفي البصر عن

الليل مشهودة وذلك أفضل وسنذكر الخلاف في وتر رمضان • (فصل في الاوقات المكروهة) • (ثلاثة) أوقات لا يصح فيها شيء
من القرائن والواجبات التي لزم في الذمة قبل دخولها (أي الاوقات المذكورة أولها) (عند طلوع الشمس إلى أن ترتفع)

المغرب (و) الثالث (عند
اصفرارها) وضعتها - ق
تقدرا العين على مقابلتها
(ألى أن تغرب) أقول عقبة
بن عامر رضي الله عنه ثلاثة
أوقات ثم أنار رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن نصلي فيها
وأن نقبر موتانا عند طلوع
الشمس حتى ترتفع وعند
زوالها حتى تزول وحين
تضيف للغروب - ق تغرب
رواه - لم والمراد بقوله أن
تقبر صلاة الجنائز إذا دفن
غير مكروه فكنى به عنها
للملازمة بينهما وقد فسر
بالسنة ثم أنار رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن نصلي على
موتانا عند ثلاث عند طلوع
الشمس الخ وإذا أشرقت
الشمس وهو في صلاة الفجر
بطلت فلا ينقض وضوءه
بالقحة بعد - مد وعلى أنها
تقلب فلا يبطل ولا ينهي
كسالى العوام عن صلاة
الفجر وقت الطلوع لأنهم
قد يتركونها بالمرّة والحصة
على قول مجتهد أولى من
الترك (ويصح أداء ما وجب
فيها) أي الأوقات الثلاثة
لكن (مع الكراهة) في
ظاهر الرواية (بجنازة)
حضرت وسجدة آية تلت
فيها) ونافله شرع فيها أو
نذر أن يصلي فيها فيقطع

الحيط وسجدة السهو وسجدة التلاوة حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو فاته
لا يسجد لله وهو وسقط عنه لانه وجب كما لا فلا يؤذى في الناقص وفي القنية سجدة الشكر
تكروه في وقت يكره النفل فيه لا في غيره وفي المعراج وما يفعل عقب الصلاة من السجدة فمكروه
اجماعا لأن العوام يهتدون دون أنهم أراجية أوسنة (قوله قد روي) قدر به في الأصل وفي
الإيضاح حد الأثر والثالث أن لا تخار العين في العين وهو الصحيح والمراد بالثالث وقت الغروب
(قوله والثاني عند استوائها) وعلامته أن يتنوع الظل عن القصر ولا يأخذ في الطول فإذا
صادف أنه شرع في ذلك الوقت بفرض قضاء أو قبله وقارن هذا الجزء اللطيف شيئا من الصلاة
قبل القعود قدر التشهد فسدت (قوله وان نقبر موتانا) أي فيها (قوله وعند زوالها) أي
قرب زوالها وهو وقت الاستواء فالعين عند استوائها حتى تزول (قوله وسين تضيف للغروب)
معنى تضيف تعيل وهو بالمثناة القوقية والصادا جهة المفتوحتين وبالباء التسمية المشددة وأصله
تضيف حذف إحدى التامين تخففا (قوله والمراد الخ) وحله أبودا ودعى المعنى الحقيقي
والنهي ليس لقصان في الوقت بل هو وقت كسائر الأوقات انما التقص في أداء الأركان
لاستلزام فعلها فيه التشبه بعبادة الكفار وليس هذا أكثر واجب فيها فانه لا يؤثر نقصا
في الأركان ولا كالصلاة في أرض الغبر لأن اتصال الفعل بالزمان أشد بخلاف المكان (قوله
وقد فسر) أي هذا المراد بالسنة والراوى واحد (قوله بطلت) وعن أبي يوسف لا تبطل ولكن
يسير حتى إذا ارتفعت الشمس أتم - حوى - عر كشف الأصول ذكره السيد وروى عن أبي
يوسف أيضا جواز الفجر إذا لم يكن تأخيرها إلى الطلوع قصدا (قوله وعلى أنها تنقلب فلا الخ)
هو قول الإمام وأبي يوسف رضي الله عنهم ما كفى البرهان قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم والدعاء والتسليم في الأوقات المكروهة أفضل من قراءة القرآن وأما لأنه لأن القراءة ركن
الصلاة وهي مكروهة فلا ولي تزلما كان ركائها بحر (قوله مع الكراهة) أي التحريم لما
عرف من أن النبي الطغي الثبوت الغير المصروف عن مقتضاه يقد ذكره التحريم كافي المنع
وفي البحر عن الحصة الأفضل أن يصلى على جنازة - حضرت في تلك الأوقات ولا يؤخرها بل في
الإيضاح والتبيين التأخير مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم لم ثلاث لا يؤخرن جنازة أنت ودين
وسدت ما يقضيه وبكر وجد لها كف (قوله في ظاهر الرواية) لا كما ظنه بعضهم ففها قاله
في الشرح وقد علمت ما في البحر عن الحصة وما في الإيضاح والتبيين (قوله بجنازة الخ) قال في
البحر وظاهر التسوية بين صلاة الجنائز وسجدة التلاوة أنه لو حضرت الجنازة في غير وقت
مكروه تأخرها حتى صلى في الوقت المكروه فأنها لا تنع وتجب أعادتها كسجدة التلاوة وذكر
الاسيحي أن صلاة الجنائز تجوز مع الكراهة ولا يعيدها بخلاف سجدة التلاوة (قوله ونافله
شرع فيها فان أداءها) واجب بسبب الشروع فيها (قوله فيقطع ويقضى في كامل) ظاهره أنه على
على سبيل الوجوب لانه في مقابلة الكراهة التحريمية (قوله لبقامه سببه وهو الجزء الخ) أي
والسبب يثبت بحسب ثبوت السبب ان كان كاملا فكاملا وان كان ناقصا فناقصا (قوله مع
الكراهة للتأخير) وأما الفعل فلا يكره لعدم استقامة اثبات الكراهة للشيء مع كونه مأمورا
به وتظير القضاء لا يكره فعله بعد الوقت وانما يحرم تفويته كما في الدرر وقيل الأداء مكروه أيضا

ويقضى في كامل في ظاهر الرواية فان مضى عليه اصح (كما صرح اليوم) بادائه (عند الغروب) لبقامه سببه وايد
وهو الجزء المتصل به الأداء من الوقت (مع الكراهة) للتأخير انتهى عنه

وأيد في البحر بالنقل والاستدلال فان قلت لم لا يجوز بخبر يومه كما جاز عصر يومه أجاب عنه
 صدور الشريعة بأنه ذكر في الأصول أن الجزء المقارن للأداء هو السبب لوجوب الصلاة وآخر
 وقت العصر ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فإذا أداءه كما وجب فإذا اعترض
 الفساد بالغروب لا تنفسد لانه وقت كمال والفجر كاه وقت كامل لان الشمس لا تعبد قبل وقت
 طلوعها فوجب كاملا فإذا اعترض الفساد بالطولع تنفسد لان وقت الطلوع وقت ناقص
 فلم يؤد بها كما وجبت وقوله الفساد أي ما شأنه الفساد وقوله بالغروب المراد به حال السقوط
 وقوله لانه وقت كمال أي الغروب بمعنى تمامه ففيه استخدام فان قيل هذا تعديل في مقابلة النص
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
 ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه الشيخان والطحاوي
 أجيب بأنه لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين حديث النسي عن الصلاة في الاوقات
 الثلاثة رجعنا الى القياس كما هو حكم التعارض فرجح القياس حكم حديث الشيخين في صلاة
 العصر ورجح حكم الحديث الناهي في صلاة الفجر وترجيح المهرم على المبيح انما هو عند عدم
 ورود القياس أما عنده فالتزجيج له على أنه اجاب في الاسرار بأن حديث النسي متأخر لانه
 أبدا يطرأ على الاصل الثابت ولان العصاية رضى الله عنهم علمت به فعلم أنه لاحق (قوله للذات
 الوقت) فانه وقت كسائر الاوقات انما النقص في أداء الاركان المستلزم فعلها فيه التشبه
 بعبادة الكفار فتح (قوله بخلاف عصر مضى الخ) جواب سؤال حاصله ينبغي أن يجوز زعم
 الاصفرار قضاء عصر أمس مثلا لان الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب ناقصا فإذا
 قضاء في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد أداءه كما وجب (قوله يكره فيها النافلة كراهة تحريم)
 فيجب قطعها والاداء في كامل في ظاهر الرواية وقيل لا يصح التسفل فيها كالفرائض لان الدليل
 يفيد المنع مطلقا دون عدم الصحة في البعض بخصوصه (قوله والسنن الرواتب) كأن يصلي
 سنة الفجر وقت الطلوع ولا يظهر في غيرها لان وقت الاستواء والغروب ليس فيه سنن رواتب
 وان كان الفرض قضاء فلا سنة له ولو أطلق السنن ليشمل الكسوف لكان أولى (قوله وقال
 أبو يوسف الخ) قواه الكمال وفي الحاوي القدسي وعليه الفتوى (قوله لانه استثنى في حديث
 عقبه) الوارد في الاوقات المنهية وقد تقدم والمراد أنه ورد في بعض طرقه استثناء يوم الجمعة
 من المنهيات ولها ما أنها زيادة غريبة فلا يعتد بها اهـ (قوله ويكره التسفل بعد طلوع الفجر)
 أي قصد الحق لشرع في التسفل قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر فالأصح انه لا يقوم عن سنة الفجر
 ولا يقطع لانه الشروع فيه كان لا عن قصد اهـ سيد عن الزياهي ومثل النافلة في هذا الحكم
 ما وجب بإيجاب العبد ويقال له الواجب لغيره كالتذوور وركعتي الطواف وقضاء تسفل نفسه
 أما الواجب لعينه وهو ما كان بإيجاب الله تعالى ولا مدخل للعبد فيه سواء كان مقصودا لنفسه
 كخاتمة المكفار وموافقة الابرار في جهود التسلاوة أو كان مقصودا لغيره كقضاء حق الميت
 في صلاة الجنائز فلا كراهة فيه ومثل ما ذكر بعد صلاته أي الفجر وبعد صلاة العصر (قوله
 شاهد كم) أي حاضر كم قاله السيد (قوله ولذا تخفف الخ) المنقول عنه صلى الله عليه وسلم
 انه كان يقرأ فيهما الكافر ون والاخلاص وروى عن بعض الاكابر كالفزاري أن من واظب

للاذات الوقت بخلاف
 عصر مضى لزمه كاملا
 بخروج وقته فلا يؤدى في
 ناقص (والاوقات الثلاثة)
 المذكورة (يكره فيها النافلة)
 كراهة تحريم ولو كان لها
 سبب كالتذوور وركعتي
 الطواف) وركعتي الوضوء
 وتحتية المسجد والسنن
 الرواتب وفي مكة وقال أبو
 يوسف لا تذكره النافلة سال
 الاستواء يوم الجمعة لانه
 استثنى في حديث عقبة
 (ويكره التسفل بعد طلوع
 الفجر) أكثر من سنته قبل
 اداء الفرض لقوله صلى الله
 عليه وسلم ليبلغ شاهدكم
 غائبكم ألا صلاة بعد الصبح
 الا ركعتين وليكون جميع
 الوقت مشغولا بالفرض
 حكاه ولذا تخفف قراءة سنة
 الفجر (ويكره التسفل)

على قراءة المشرع في الاولى منهما وألم تركب في الثانية كفى شر الاعداء وشر الالم (قوله
بعد صلاته) أى فرض الصبح ولو سنة سواء تركها بعدراً وبدونه (قوله وبعد صلاة فرض
العصر) ولو المجموعة بعرفة كما نقله السكال عن بعضهم ونقله الزاهدى فى القنية عن مجدا لائمة
وظهر الدين المرغينانى (قوله وهو جعل الوقت) الضمير يرجع الى المعنى الذى فى غير الوقت
(قوله كالمشغول فيه) الاولى حذف فيه وقوله ولو حكما مرتبط بقوله جعل يعنى ان الشارع
جعله فى الحكم كالمشغول حقيقة (قوله وهو أفضل) أى الشغل الحكيم بالفرض أولى
من الشغل الحقيقى بالنفل (قوله فلا يظهر فى حق فرض) أى اذا علمت أن الاولوية انما هى
بالنظر الى النفل فلا يظهر الخ (قوله وهو المقادير الممتن) فان المصنف قيد بالنفل
ومفهومه أن الفرض لا يكره أدائه فى هذه الاوقات الثلاثة (قوله ويكره التنفل قبل صلاة
المغرب) لأن فى الاشتغال بذلك تأخير المستحب تجميلاً للمكره وتأخير الإيسر وقولهم
التأخير قبله لا يكره حله السكال على ما هو الاقل من الركنين مما لا يعتد تأخيراً وهو خلاف
ما يحتمل من أن التأخير بقدر ركعتين خفيفتين لا يكره ويؤيد الاول قول ابن عمر رضى الله
عنه ما ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما ما قبل قال النخعي انهما بدعة
(قوله يعنى الاذان والاقامة) فهو من باب التغليب أو المراد بالاذان المعنى اللغوى فان فى
الاقامة اعلاماً (قوله ويكره التنفل عند خروج الخطيب) وهذا الفريضة الفاتية
لصاحب ترتيب كما فى الدرر فلو شرع قبل خروج الامام ثم خرج لا يقطعها لعدم قصد ذلك بل يتمها
ركعتين ان كانت نفلاً وأربعاً ان كانت سنة الجمعة على الاصح لكنه يخفف فيها (قوله عند
خروج الخطيب من خلوته) أو قيامه للصعود ان لم تكن له خلوة أفاده فى الشرح ويمكن
الاستغناء عن هذه الزيادة بقوله وظهوره فان فى قيامه ظهوراً قال بعض الحذاق ان قلت هذا
لا يناسب خطبة النكاح وختم القرآن قلت المراد من خروجه ما يعم تيممته لذلك اهـ (قوله
حتى يفرغ من الصلاة) أى ان كان بعد صلاته والافقه فمما فرغ منها وانما يحرم التنفل
حينئذ لان الاستماع فرض والامر بالمعروف فى وقتها حرام لرواية الصحيحين اذا قلت لصاحبك
نصت والامام يخطب فقد اغوت فكيف بالنفل واليه أشار المؤلف بقوله اللهم عنى (قوله
والكسوف) هو على قول الامام الشافعى والاستسقاء على قول صاحبين رضى الله تعالى
عنهم فانه فى الشرح وما فى القنية من انه لا يكره الكلام فى خطبة الجمعة ضعیف (قوله
ويكره عند الاقامة لكل فريضة) لما فى كتاب الصلاة من الاصل سئل فى المؤذن يأخذ فى
الاقامة أ يكره أن يتطوع قال نعم الاركنى الفجر اهـ وقد ظهر أن المراد بالاقامة هنا اقامة
المؤذن لا الشروع وهذا بخلاف الاقامة المذكورة فى ادراك الفريضة فان المراد بها
الشروع فى الصلاة كما صرحوا به هناك والحاصل أن مصلى السنة أو النافلة ان كان قبل
اقامة المؤذن فله أن يأتى بهم فى أى موضع شاء من المسجد أو غيره الا فى الطريق وان كان وقت
الاقامة يكره له التطوع بغير سنة الفجر على قول العامة وكذا يأتى بها بعد شروعه اذا علم أنه
يدرك ولو فى تشهد الفرض عند اثنتى الثلاثة خلافاً لمن حكى خلاف محمد فيها وبناء على خلافه
فى صلاة الجمعة وهو لا يصح لوجود الفارق لان المدار فى الجمعة على ادراك الجمعة وفى الفجر على

(بعد صلاته) أى فرض الصبح
(و) يكره التنفل (بعد صلاة)
فرض (العصر) وان لم تتغير
الشمس لقوله عليه السلام
لا صلاة بعد صلاة العصر
حتى تغرب الشمس ولا صلاة
بعد صلاة الفجر حتى تطلع
الشمس ورواه الشيخان
والنهي بمعنى فى غير الوقت
وهو جعل الوقت كالمشغول
فيه بفرض الوقت حكماً
وهو أفضل من التنفل
الحقيقى فلا يظهر فى حق
فرض يقضيه وهو المفاد
بمفهوم الممتن (و) يكره
التنفل (قبل صلاة المغرب)
اقوله صلى الله عليه وسلم بين
كل أدنين صلاة ان شاء الا
المغرب قال الخطابي يعنى
الاذان والاقامة (و) يكره
التنفل (عند خروج الخطيب)
من خلوته وظهوره (حتى
يفرغ من الصلاة) اللهم
عنه سواء فيه خطبة الجمعة
والعيد والحج والنكاح
والحتم والكسوف والاستسقاء
(و) يكره (عند الاقامة)
لكل فريضة

(الاسنة الفجر) اذا امن
فوت الجماعة (و) يكره
التسفل (قبل) صلاة
(العبد ولو) تنفل (في المنزل)
(و) كذا (بعده) أى العيد
(في المسجد) أى مصلى
العبد لا في المنزل في اختيار
الجمهور ولأنه صلى الله عليه
وسلم كان لا يصلي قبل العيد
شيأ فاذا رجع الى منزله صلى
ركعتين (و) يكره التسفل
(بين الجمعين في) جمع (عرفة)
ولوبسنة الظهور (و) جمع
(من دلفة) ولوبسنة المغرب
على الصحيح لانه صلى الله
عليه وسلم لم يتطوع بينهما
(و) يكره (عند ضيق وقت
المكتوبة) لتقويته الفرض
عن وقته (و) يكره التسفل
كالفرض حال (مدافعة)
أحد (الاخمين) البول
والغائط وكذا الریح
(و) وقت (حضور طعام
تتوقه نفسه و) عند حضور
كل (ما يشغل البال) عن
استحضار عظمة الله تعالى
والقيام بحق خدمته (ويحذر
بالخشوع) في الصلاة بلا
ضرورة لادخال النقص
في المؤدى والله الموفق بینه

• (باب الاذان) •

لماذا كرا الاوقات التي هي
أسباب ظاهرة واعلام على
نعمة الله تعالى

ادراك فضلها (قوله الاسنة الفجر اذا امن فوت الجماعة) انما خصت سنة الفجر لان لها
فضيلة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى صلوهما وان
طردتكم الخيل أو ان فم ما الرغائب ولكن لما كانت للجماعة فضيلة أيضا يعمل بها بتدر
الامكان عند التعارض فان خشى فوت الجماعة دخل مع الامام لانه لما تعذر احرازهما يجزى
أفضلهما وهو الجماعة لانه ان ورد الوعد في سنة الفجر لم يرد الوعد بدتر كها وقد ورد الوعد
والوعد في الجماعة فعنه صلى الله عليه وسلم يد الله مع الجماعة من شد في النار وسئل ابن
عباس عن رجل يقوم بالليل ويصوم بالنهار ولا يحضر الجماعة قال هو في النار وأيضا الجماعة
مكمله ذاتية والسنة مكمله خارجية واعلم أن السنة في السن التي قبل الفرائض أن يأتي بها
في بيته أو عند باب المسجد وان لم يمكنه ففي المسجد الصفي ان كان الامام في الشبوى وبالعكس
وان كان المسجد واحدا خلف اسطوانة أو نحو ذلك أو في آخر المسجد بعيدا عن الصفوف في
ناحية منه ويكره ان يصلي بها مع المصنف مخالف للجماعة أو خلف الصف من غير حائل والاول
أشد كراهة وأما التي بعدهما فالأفضل فعلها في المنزل الا اذا خاف الاشتغال عنها لو ذهب الى
البيت فيأتي بها في المسجد في أى موضع شاء ولو في مكانه الذي صلى فيه الفرض والاولى أن
يتنهي عنه ويكره للامام أن يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفرض كما في البحر والكافي (قوله
اى مصلى العيد) سواء كان مسجد الجماعة أو الصلاة العيد فقط (قوله كان لا يصلي قبل
العيد شيأ) وجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحرم على الزوافل ما أمكن فعدم
فعله يدل على الكراهة اذ لو لاها الفعل ولو مرة يانا لا لابه كافي الحلي (قوله في جمع عرفة)
الاولى حذف احدى الكلمتين لفظ في أو جمع (قوله لتقويته الفرض الخ) اى لما ليس
بفرض فيترك ما عليه ويفعل ما ليس عليه وهذا ليس من فعل العقلاء بل اذا كان الوقت الذي
بعده وقت فسئل كوقت الطلوع فانه يترك الواجبات ويقتصر على أدنى ما يجزى به الصلاة كما
في المجتبى (قوله حال مدافعة أحد الاخمين) أى الحصر بأحد ما والمقابلة على غير بابها
أو هي على بابها انما تدفع للغروج وهو يدفعها لداخل (قوله تتوقه نفسه) أى تشتاق اليه
فان فيه شغلا والكراهة ان لم يضق الوقت والاقتدسه ولا كراهة عند ذلك (قوله وعند
حضور كل الخ) من عطف العام • (تمة) • مما يتصل بالمكروهات كراهة الكلام بعد
الفجر الى أن يصلى الاخير وفي ابطال السنة اذا فصل به كلام ولا بأس بالمشى لحاجته بعد
الصلاة وقبل يكره الى طلوع الشمس وقبل الى ارتفاعها واتابعه العشاء فأباحه قوم وحظره
آخرون وكان صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها والمراد به ما ليس بخير وانما
يتحقق الخبر في كلام هو عبادة اذ المباح لاخير فيه كالاتم فيه فيكره في هذه الاوقات نفله السيد
عن النهر (قوله لادخال النقص في المؤدى) المراد به فعل العبادات ولو نفلا لا مقابل القضاء
والله أعلم

• (باب الاذان) •

(قوله واصلام على نعمة الله تعالى) بفتح الهمزة جمع علم بمعنى علامة أو بكسرهما أى معلنة
وأذا تاعلام والمراد بالمبالغة ويؤيد الاول التعبير بعلى والمراد بنعمة الله تعالى الصلاة

أو الإيجاب فالعطف للتقرير وكل منهما نعمة لما يترتب عليه من الثواب (قوله الذي هو
اعلام) بكسر الهمزة وقوله بدخولها أي الاوقات (قوله لقريه) وذلك لان العلامة
مجمولة ليعلم بها السبب فهي متأخرة عنه (قوله في حق الخواص) أي العلماء فانهم يعلمون
الاوقات بالعلامات الشرعية من بلوغ الظل المثل وغروب الشفق وطلوع الفجر قال بعضهم
حقيق بالمسلم أن يتنبه بالوقت فان لم يقبض الوقت فينبه الاذان أي فقدم ما يختص بالخواص
لشرف مرتبتهم (قوله وتسميته) المراد به بالقظة فانه يتكلم فيه من جهة اشتقاقه (قوله
وافضلته) أي على الامامة (قوله وسببه) أي بقاء (قوله فنبونه بالكتاب) قال تعالى
واذا ناديتهم الى الصلاة الآية يا أيها الذين آمنوا اذنوا للصلاة من يوم الجمعة وقصد الانتهاء
في الاولى والاختصاص في الثانية أو أن أحد الجارين يعني الآخر (قوله والسنة) هو
ما ساقى (قوله لانه من باب التفعيل) لوجه لهذا التعليل ولوقال من باب التفعيل اي قيد
أنه اسم مصدر لاذن المشتد لكان أولى وهو في الاصل مصدر أذن أي أعلم ثم صار اسما للتأذين
فان فعلا لا بالفتح يأتي اسما للتفعيل مثل وقع ودعا وسلم سلا ما وكم كلاما وبهزها زوا وج
زوا جا والاصل أن لفظ الاذان مصدر أذن كعلم وضرب كما في الصحاح أي سماعا واسما للتأذين
قياسا والمثناة بكسر الميم وسكون الهمزة المارة ويجوز تخفيف الهمزة كما في المصباح وهي
تجلى التأذين ويقال لها مارة والجمع منابر بالياء التسمية وأقول من أحدثها بالمساجد سلمة بن
خلف الصحابي رضي الله تعالى عنه وكان أميرا على مصر في زمن معاوية وكان يبلال يأتي بهجر
لا طول يث حول المسجد لامرأة من بني النجار يؤذن عليه (قوله عندنا الامامة أفضل منه)
وكذا الاقامة أفضل منه كما في التنوير وذلك لما نظبه النبي صلى الله عليه وسلم على الامامة
وكذا الخلفاء الراشدون من بعده وقول عمر رضي الله تعالى عنه لولا الخلافة لأذنت لا يستلزم
تفضيله عليهم بل مراده لأذنت مع الامامة لا مع تركها فانه قيد أن الأفضل كون الامام هو المؤذن
وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رضي الله عنه كذا في فتح القدير انتهى من الشرح (قوله
الاعلام) أي مطلقا (قوله اعلام مخصوص) أي بوقت الصلاة ولا يختص بأول الوقت
بل قد يؤخر عنه مع صلاة يندب تأخيرها وهذا تعريف للغالب فلا يراد أذان الفاتحة وبين
يدى الخطيب يوم الجمعة ولم يكن الا هو حتى احدث عثمان رضي الله عنه الاذان الاول على
دار بسوق المدينة من تنقعة يقال لها الزوراء (قوله وسبب مشروعيته مشاورة الصحابة الخ)
السبب الاصل حصول المشقة بسبب عدم ضبط وقت صلاته عليه الصلاة والسلام وذلك
أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تأخرة ويجعلها أخرى وبعض الصحابة
كان يادر حرا على الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيقوته بعض مقاصده وبعضهم
يشغله ذلك عن المبادرة لظن التأخير فتشاوروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث فواتهم الجماعة فقال بعضهم يضرب الناقوس فقال صلى الله
عليه وسلم هو للنصارى وقال بعضهم الشبور وهو البوق فقال صلى الله عليه وسلم هو لليهود
وقال بعضهم يضرب الدف فقال صلى الله عليه وسلم هو للروم وقال بعضهم نوقد نار فقال
صلى الله عليه وسلم ذلك للجحوش وقال بعضهم تنصب راية فاذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضا

وايجابه الغيبي ذكر الاذان
الذي هو اعلام بدخولها
وقدم السبب على العلامة
لقربه ولان الاوقات اعلام
في حق الخواص والاذان
اعلام في حق العوام والكلام
فيه من جهة ثبوته وتسميته
وافضلته وتفسيره لفظة
وشريعة وسبب مشروعيته
وسببه وشروطه وحكمه
وركنه وصفته وكيفية
ومحل شرع فيه ووقته وما
يطلب من سامعه وما اعتد
من الثواب انداعه فنبونه
بالكتاب والسنة وتسميته
أذانا لانه من باب التفعيل
واختلف في افضلته عندنا
الامامة أفضل منه ومعناه
لفظة الاعلام وشريعة اعلام
مخصوص وسبب مشروعيته
مشاورة الصحابة في علامة
يعرفون بها وقت الصلاة
مع النبي صلى الله عليه وسلم

فلم يجبه صلى الله عليه وسلم ذلك فلم تتفق آراؤهم على شيء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مهتما قال عبد الله بن زيد فبنت مهتما باهقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينما أنا بين النائم
 واليقظان إذا ناني آت وعليه ثوبان أخضران فقام على جد وحائط أي قطعة حائط ويده
 نافوس فقلت أتبعني هذا فقال ما تصنع به فقلت نضرب به عند صلاتنا فقال أفلا أدلك على
 ما هو خير منه فقلت بلى فاستقبل القبلة قائما وقال الله أكبر حتى ختم الأذان ثم مكث هنيهة
 ثم قام فقال مثل مقاتله الأولى وقال في آخره قد قامت الصلاة مرتين قال عبد الله بن زيد فضيت
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فآخبرته بذلك فقال رؤيا حق ألقيها على بلال فإنه أئدى منك
 صوتا فالقيتم عليه فقام على أعلى سطح بالمدينة فجعل يؤذن فسمعه عمر رضي الله عنه وهو في
 بيته فاقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ازدياد يهرول فقال يا رسول الله والذي بعثك
 بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأى إلا أنه سبقني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقله الحمد
 وأنه لا ثبت وروى أن سبعة من الصحابة رأوا تلك الرؤيا في تلك الليلة واختلف في هذا الملك
 فقيل جبريل وقيل غيره وثبت الأذان بأمره صلى الله عليه وسلم وأما الرؤيا فبسبب على أنه يحتمل
 مقارنة الوحي لها ويؤيده ما روى أن عمر لما رأى الأذان جاء لينبئ به النبي صلى الله عليه وسلم
 فوجد الوحي قد سبقه بذلك وقيل انما ثبت بتعليم جبريل إياه الأسرار حين صلى عليه الصلاة
 والسلام بالأنبياء والملائكة أما ما وانما يعمل به صلى الله عليه وسلم لم الأبعد هذه الرؤيا لظن
 أن ذلك مخصوص بتلك الصلاة وهو كالأقامة من خصائص هذه الأمة وما يروى أن آدم لما نزل
 الأرض استوحش فننادى جبريل بالأذان لا ينافي الخصوصية لأن المراد خصوصية الصلاة
 وفي الدرّة المنيفة أول من أحدث أذان اثنين معا بنو أمية وأول ما زيدت الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم بعد الأذان على المنارة في زمن جابي بن الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن
 قلاوون بأمر الخليفة بنجم الدين الطنيدى وذلك في شعبان سنة إحدى وتسعين وسبعمائة
 كذا في الأوائل للسيوطي والصواب من الأقوال أنهم أبدعوا سنة وكذا تسيح المؤذنين في
 الثالث الأخير من الليل وحكي بعض المالكية فيه خلافا وإن بعضهم منع ذلك أفاده في النهر
 (قوله وشرع في السنة الأولى) على الرابع وقبل ذلك كانوا يصلون بالإنشاد في الطرق الصلاة
 الصلاة أو الصلاة جماعة فيجتمع الناس فلما صرفت القبلة أمر بالأذان (قوله في المدينة
 المنورة) بيان لحل مشروعيته (قوله وسببه) أي البقاء كما سبق (قوله ومنه) أي
 من شروطه أي شروطه (قوله صينا) أي حسن الصوت عاليه روى أن عمر بن عبد
 العزيز رضي الله عنه قال لمؤذن أذن حسنا والافاعتلنا (قوله لزوم إجابته) أي وجوبها
 وقبل سنة وقوله بالفعل ضعيف وفيه حرج والمقدندب الإجابة بالقول فقط (قوله والقول)
 الواو يعني أو وهي لحكاية الخلاف (قوله أوقات الصلاة) أي أصلا واستحبها (قوله
 ولوقضاء) فيه أن القضاء لا وقت له اللهم إلا أن يراد بالوقت وقت الفعل (قوله ويطلب الخ)
 مستغنى عنه بقوله وحكمه الخ وإنما ذكره بيانا لقوله أولا وما يطلب من سامعه (قوله كالفعل)
 قد عات ما فيه (قوله فليس بواجب على الأصح) وقيل أنه واجب لقول محمد لو اجتمع أهل
 بلدة على تركه فأنتمهم ولو تركه واحد ضربته وحبسته قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان

وشرع في السنة الأولى من
 الهجرة وقيل في الثانية في
 المدينة المنورة وسببه دخول
 الوقت وهو شرط له ومنه
 كونه باللفظ العربي على
 الصحيح من عاقل وشرط كماله
 كون المؤذن صالحا عالما
 بالوقت طاهرا متفقا لأحوال
 الناس زاجرا من تخلف
 عن الجماعة صيتا بجمكان
 مرتفع مستقبلا وحكمه
 لزوم إجابته بالفعل والقول
 وركنه الانشاد المخصوص
 وصفته سنة مؤكدة وكيفية
 التسلو وقته أوقات الصلاة
 ولو قضاء ويطلب من سامعه
 الإجابة بالقول كالفعل
 وسنذكر بيان أنفاظه
 ومعانيها وثوابه (سن الأذان)
 فليس بواجب على الأصح

لعدم تعليمه الاعرابي (و) كذا
 (الاقامة سنة مؤكدة)
 في قوة الواجب لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا
 حضرت الصلاة فليؤذن
 لكم أحدكم وليؤمكم
 أكبركم ولله ادمه عليهم
 (للقرائض) ومنهم الجمعة
 فلا يؤذن لعبد واستسقاء
 وجنازة ووتر فلا يقع أذان
 العشاء للوتر على الصحيح
 (ولو) صلى القرائض
 (منقردا) بقراءة فانه يصلي
 خلفه جنود من جنود الله
 (أداء) كان (أو قضاء) قرا
 أو حضرا) كما فعله النبي
 صلى الله عليه وسلم (للرجال
 وكرها) أي الاذان والاقامة
 (للنساء) لما روى عن ابن
 عمر من كراهتهما له
 (و) أشار الى ضبط الفاظه
 بقوله (يكبر في قوله أربعا)
 في ظاهر الرواية وروى الحسن
 مرتين ويجزم الراء في التكبير
 ويسكن كلمات الاذان
 والاقامة في الاذان حقيقة
 وينوي الوقف في الاقامة
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 الاذان جزم والاقامة جزم
 والتكبير جزم أي لا يحتاج
 الصلاة

لان السنة المؤكدة لها حكم الواجب في سائر الايام بالترك وان كان الاثم مقولا بالتسكين ثم
 ان محمد لا يخص الحكم المذكور بالواجب بل هو في سائر الايام فلا دليل فيه على الوجوب
 والسنة نوعان سنة هدى كالآذان والاقامة وتر كها يوجب الاساءة وسنة زائدة وتر كها
 لا يوجبها كسنة النبي صلى الله عليه وسلم في عودته وقيامه ولبسه واكله وشربه ونحو ذلك كما
 في السراج ولكن الاولى فعلها لقوله تعالى اقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة (قوله
 لعدم تعليمه الاعرابي) الضمير للاذان من اضافة المصدر الى مفعوله الاول والفاعل هو صلى
 الله عليه وسلم يعني انه لما علم الاعرابي كيف يصلي لم يذكره الاذان (قوله سنة مؤكدة)
 بالنصب مفعول لسن مبين لانوع وقوله وكذا الاقامة مبتدأ وخبر بالنظر للشرح ومعطوف على
 الاذان من عطف المفردات بالنظر الى المتن (قوله اقول النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث
 قاصر على الاذان (قوله على الصحيح) وقيل هولهما لان الوقت لهما (قوله ولو صلى
 القرائض منقردا) اتيان المنقرد به على سبيل الافضلية فلا يسن في حقه مؤكدا والمكروه
 ترك الاذان والاقامة معا حتى لو ترك الاذان وأق بالاقامة لا يكره كما في البحر (قوله فانه يصلي
 خلفه الخ) أخرج عبد الرزاق عن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا كان الرجل يارض غفانت الصلاة فليتم وضأ فان لم يجد ماء فليتميم فان أقام صلى معه لمكان
 وان أذن واقام صلى معه من جنود الله ما لا يرى طرفاه (قوله وكرها للنساء) اعلم أن الاذان
 والاقامة من سنن الجماعة المستحبة فلا يندبان لجماعة النساء والعبيد والعراة لان جماعتهن غير
 مشروعة كما في البحر وكذا جماعة المعذورين يوم الجمعة للظهور في المصرفان أداءه به ما مكروه
 كما في الحلبي (قوله من كراهتهما له) لان معنى حالهن على الستور ورفع صوتهن حرام
 والغالب أن الاقامة تكون برفع صوت الآتة اقل من صوت الاذان (قوله يكبر في قوله
 أربعا) بصوتين واكبر اقامته على اعظم أو اقدم وقيل يعني عظيم فأنزل التفضيل ليس على يابه
 كقوله تعالى وهو اهون عليه أي هين وانما عبر بأهون تقرير العسول المخاطبين اذا إعادة
 عندهم أسهل من الابتداء (قوله وروى الحسن مرتين) وهو رواية عن أبي يوسف وبه قال
 مالك (قوله ويجزم الراء في التكبير) كان أبو العباس المبردي يقول سمع الاذان موقوفا في
 مقاطعة كقولهم حتى على الصلاة حتى على الفلاح والاصل فيه الله اكبر الله اكبر بتسكين الراء
 فخوات فحة الالف من اسم الله الى الراء وهذا يقتضي تعيين التسكين في الراء الثانية وكذا
 الاولى غير أنه تنقل فحة الالف اليها والتحقق أن الراء الأخيرة ساكنة لا محالة وهو مخير فيها
 قبلها بين الضم والفتح فخلصا من الساكنين اذ لا يتعين الفتح في ذلك كما لا يخفى ولفظ الجلالة
 مرفوع في جميع الحالات أفاده بعض الافاضل (قوله ويسكن كلمات الاذان) يعني للوقف
 والاولى ذكره (قوله في الاذان حقيقة) أي الوقف الذي لاجله السكون حقيقة في الاذان
 لاجل الترسل فيه (قوله وينوي الوقف في الاقامة) لانه لم يقف حقيقة لان المطلوب فيها
 الحدرا أفاده في الشرح (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) علمه لقوله ويسكن الخ وبأنى
 بالشهادتين كل واحد مرتين يفصل بينهما ما يسكنه وهكذا الخ وبأنى حتى على الصلاة وهو
 المقصود من الاذان لان المراد نداءهم الى الصلاة بل هو الاذان في الحقيقة الا انه سمي الجموع

(ويثنى تكبير آخره) عودا للتعظيم (كافي الفاظه) وحكمة التكرار تعظيم شأن الصلاة في نقص الصائمين (ولا ترجيع في) كلتي (الشهادتين) لأن بلا لارضى الله عنه لم يرجع وهو أن يجنض صوته بالشهادتين ثم (١٢٧) يرجع نبره بهما (والاقامة مثله) يفعل الملك

النازل (ويزيد) المؤذن
(بعد فلاح الفجر) قوله
(الصلاة خير من النوم)
يكبرها (مرتين) لأن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر به
بلا لارضى الله عنه وخص
به الفجر لأنه وقت نوم
وغفلة (و) يزيد (بعد فلاح
الاقامة قد قامت الصلاة)
ويكررها (مرتين) كما فعله
الملك (وتتمهل) يتزسل
(في الاذان) بالفصل بسكتة
بين كل كلمتين (ويسرع)
أي يحدد (في الاقامة)
للأمر بهما في السنة (ولا
يجزى) الاذان (بالفارسية)
المراد غير العربي (وان علم
أنه اذان في الظاهر) لو رده
بلسان عربي في اذان الملك
النازل (ويستحب أن يكون
المؤذن صالحا) أي متقيا
لأنه أمين في الدين (عالما
بالسنة) في الاذان (و) عالما
بدخول (اوقات الصلاة)
لتصحح العبادة (و) أن يكون
(على وضوء) لقوله صلى الله
عليه وسلم لا يؤذن الا متوضي
(مستقبل القبلة) كما فعله
الملك النازل (الأن يكون
را كبا) لضرورة سفر ووحل
ويكره في الحضر (كافي ظاهر
الرواية) (و) يستحب أن يجعل
(اصبعيه في أذنيه) لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يلال رضى الله
عنه أجعل اصبعيك في أذنيك
الاشهد له يوم القيامة

أذا ناجحاً تسمية للكل باسم الجزء لحصول المقصود بذلك وهو الاعلام بدخول الوقت وتسميت
الاقامة به الاجل قد قامت كافي التبيين وهي هنا معنى أقبلوا لأنه هو الذي يتعدي بهلى ومعنى
حتى على الفلاح أقبلوا على ما فيه فلا يحكم ونجاتكم وهي الصلاة أو أقبلوا على الصلاة عاجلا
وعلى الفلاح آجلا قالوا وليس في كلام العرب كلمة أجمع للخير من افظ الفلاح ويقرب منه
التصحية ذكره النووي في شرح مسلم (قوله عودا للتعظيم) هذا بيان حكمه إعادة التكبير
وحكمة تكريره ذكرها بعد (قوله تعظيم شأن الصلاة) وليكون أدعى الى المسارعة الى
الطاعة والاجابة (قوله لأن بلا لم يرجع) في جميع الحالات وكذا ابن ام مكتوم وقال
الشافعي انه سنة لترجيع أي محذورة بأمره صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه كان تعليمًا فظنه
ترجيعا وبأن أبا محذورة كان مؤذنا بمكة وكان حديث عهد بالاسلام فأخني كلتي الشهادة حياء
من قومه فترك النبي صلى الله عليه وسلم أذنه وأمره أن يعود فيرفع صوته ليعلم أنه لا حياء من
الحق (قوله والاقامة مثله) حسا ومعنى وصفة الاما استثنى واختصاصا وسببا ولا لحن
ولا ترجيع فيها (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة في الخير
لانه قد يكون عبادة اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة أو ترك معصية ولكونه راحة في الدنيا
والصلاة راحة في الآخرة وراحة الآخرة افضل قاله في الشرح وهل يأتي به في اذان الفاتنة
محل توقف (قوله بالفصل الخ) وقيل بتطويل الكلمات كافي البحر عن عقد الفرائد وكل
ذلك مطلوب في الاذان فيطول الكلمات بدون تغن وتطريب كافي العناية (قوله بين كل
كلمتين) أي جملتين الا في التكبير الاول فان السكتة تكون بعد التكبيرتين (قوله أي يحدد)
من باب نصر ولو عكس بان حدد بالاذان وترسل بالاقامة كره قال في الفتح وهو الحق اه والسنة
أن يعاد الاذان اقوات تمام المقصود منه كافي القهستاني وكذا الاقامة كافي الثانية وهذا
على سبيل الافضلية كافي النهرو قيل لانعاد الاقامة لترك الحدرا عدم مشر وعية تكرارها
وصحح (قوله ولا يجزى الاذان بالفارسية) الظاهر أن الاقامة مثله للعلم المذكورة (قوله
ويستحب ان يكون المؤذن صالحا) لانه يكون على المكان المرتفع وبعض النساء في صحن الدار
والسطح وليؤتمن على الاوقات لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن لكم خياركم وليؤتمنكم اقرؤكم
والصالح من يكون فاعلم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ولما كان ذلك قليلا وكان المراد خلافه
بينه بقوله أي متقيا والمراد أن يكون ظاهرا عادلة (قوله بالسنة في الاذان) كترجيع التكبير
والترسل (قوله مستقبل القبلة) والاقامة مثله ولو تركه جاز لحصول المقصود وكره تنزيها
(قوله لضرورة سفر) الظاهر أن المراد به الغوى دون الشرعى لمقابله بالحضر ويدل له
أنهم اباحو التثقل را كبا خارج المصر مطلقا فالاذان اولى أعاده بعض الافاضل (قوله
ويستحب أن يجعل اصبعيه) أي السبابتين والمراد أن غاها وهو ليس بسنة أصلية اذ لم يكن في
أذان الملك النازل من السماء ولم يشرع لاصول الاعلام بل للمبالغة فيه وان جعل يديه على
أذنيه لحسن (قوله لا يسمع مدى صوت المؤذن) المدى كالفق الغاية وهذا شروع في بيان
فضل فاعله وهو علة لقول المصنف وأن يجعل الخ المقيد رفع الصوت بالاذان وفي التسائي له
مثل أجبر من صلى معه اه ويخرج من قبره يؤذن والمؤذنون أطول الناس اعنا قايوم القيامة
فانه ارفع صوتك وقال صلى الله عليه وسلم لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء

وأي كثر الناس رجاء وقبل أكثر الناس اتباعا لانه يتبعهم كل من يصلي بأذانهم يقال جاءني
عنق من الناس أي جماعة وقيل تطول أعناقهم فلا يلحقهم العرق يوم القيامة وضبط بكسر
الهمزة والمعنى أنهم اشتد الناس اسراعا في السير وورد أن المؤذن يجلس يوم القيامة على كتيب
من المسك وأنه لا يهوله الفزع الا كبر وفي الضياء روى أنه صلى الله عليه وسلم أذن في سفر بنفسه
وأقام وصلى الظهر (قوله عينا بالصلاة الخ) صححه الزيلعي وقيل يحول بهم ما جيعا في الجهة
قال السكال وهو الوجه قال في النهر لانه لا خطا في الوقوف في واجههم به واختصاص العيين
بالصلاة واليسار بالفلاح تحكيم بلا دليل (قوله ولو كان وحده في الصحيح) وقال الحلواني أن
أذن انفسه لا يحول لانه لا حاجة اليه (قوله لانه سنة الاذان) ولو لم يولد أو نطوف (قوله
ويستدير في صومعته) بأن يخرج رأسه من الكوة البقية ويقول ما يقول ثم يذهب الى الكوة
اليسرى ويفعل كذلك كافي الدرر من غير استدبار للقبلة لانه مكروه كافي الفتح والصومعة
المنارة وهي في الاصل متعبد الراهب ذكره العيني ويحول في الإقامة اذا كان المكان متساويا
وهو أعدل الاقوال كافي النهر واختلاف في أذان المغرب والظاهر أنه يؤذن في مكان عال أيضا
كافي السراج ويكره أن يؤذن في المسجد كافي القهستاني عن النظم فان لم يكن ثمة مكان
مرتفع للأذان يؤذن في فناء المسجد كافي الفتح (قوله ويفصل بين الاذان والإقامة) لقوله
صلى الله عليه وسلم لبلا لاجل بين أذانك وإقامتك نفسا حتى يقضى المتوضي حاجته في مهل
وحسب يفرغ الا كل من أكل طعامه في مهل اه والنفس يفتحين واحدا لانتفاص وهو
ما يخرج من الحسب حال التنفس ولان المقصود بالاذان اعلام الناس بدخول الوقت ليتجهوا
للاصلاة بالطهارة فيحضروا المسجد وبالوصل ينتفي هذا المقصود (قوله لكرهه وصلهما) في
كل صلاة اجماعا (قوله بقدر ما يحضر المأزومون) الا اذا علم بضعف مستجبل فانه ينتظر
ولا ينتظر رئيس المحلة كافي الفتح وما في المتنبى أن تأخير الإقامة وتطويل القراءة لا درال
بعض الناس حرام جدا معناه اذا كان لاجل الدين تأخيرا وتطويلا يشق على الناس لانه اهانة
لاحكام الشرع والحاصل أن التأخير اليسير للاعانة على الخير غير مكروه ولا بأس أن ينتظر
الامام انتظارا وسطا كافي المضمرة (قوله مع مراعاة الوقت المستحب) فلا يجوز التأخير
عنه الى المكروه مطلقا (قوله أو قدر ثلاث خطوات) هذر واية عن الامام وهذه الاحوال
مقاربة وعندهم ما يفصل بينهم ما يجلس خفيفة بقدر ما تمكن مقعدته ويستقر كل عضو في
مفصله كافي الفصل بين الخطبتين والخلاف كما قال الحلواني في الافضية لافي الجواز (قوله
ويشوب الخ) هو لفظة مطلق العود الى الاعلام بعد الاعلام وشرعا هو العود الى الاعلام
المخصوص (قوله بعد الاذان) على الاصح لانه الإقامة كما هو اختيار علماء الكوفة (قوله
في جميع الاوقات) استخصه المتأخرون وقد روى أحمد في السنن والبخاري وغيرهما باسناد حسن
موقوفا على ابن مسعود ما رآه المسلمون حسنا فاعوذ عند الله حسن ولم يكن في زمنه صلى الله
عليه وسلم ولا في زمن أصحابه الاما أمر به بلال ان يجعله في أذان الفجر (قوله في الاصح)
ويكره عندهما في غير الفجر لانه وقت نوم وغفلة بخلاف غيره (قوله بحسب ما تعارفه
أهلها) ولو بالتصريح لان المقصود الاعلام كافي النهر عن المجتبى (قوله كقوله) أي المؤذن

ويستغفر له كل وطب
ويأبش سمعه (و) يستحب
(ان يحول وجهه عينا
بالصلاة ويسارا بالفلاح)
ولو كان وحده في الصحيح
لانه سنة الاذان (ويستدير
في صومعته) ان لم يتم الاعلام
يقوميل وجهه (ويفصل
بين الاذان والإقامة)
لكرهه وصلهما (بقدر
ما يحضر) القوم (المأزومون
للاصلاة) للامر به (مع
مراعاة الوقت المستحب
(و) يفصل بينهما (في المغرب
بسكتة) هي (قدر قراءة
ثلاث آيات قصار) أو آية
طويلة (أو) قدر (ثلاث
خطوات) أو أربع (ويشوب)
بعد الاذان في جميع الاوقات
تطهروا لتواني في الامور
الدينية في الاصح وتشويب
كل بلد بحسب ما تعارفه
أهلها (كقوله) أي المؤذن
(بعد الاذان الصلاة الصلاة
باصلين)

قيد بكون الموثوب هو المؤذن لانه لا ينبغي لاحد أن يقول ان فوفه في السلم والجماعة ان وقت
 الصلاة سوى المؤذن لانه استفضل لنفسه (قوله قوموا الى الصلاة) اي اوقموا
 (قوله وهو التاريب) اي التغيي به بحيث يؤدى الى تغيي كلمات الاذان وكيفياتها
 بالحركات والسكنات ونقص بعض حروفها أو زيادة فيها فلا يحمل فيه ولا في قراءة القرآن
 ولا يحمل معاه لان فيه تشبها بفعل الفسقة في حال فسقهم فانهم يترغون اه من الشرح
 ببعض تغيير (قوله والخطا في الاعراب) ويقال له لحن ويطلق اللحن على الفطنة والفهم
 لما لا يتفطن له غيره ومنه الحديث اعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض انتمى من
 الشرح (قوله وأما تحسين الصوت بدونه) اي بدون ما ذكر من الترم والخطا في الاعراب
 وأما التخييم للام الجلالة فلا بأس به لانه لغة أهل الحجاز ومن يليهم ولغة أهل البصرة الترقيق
 وعن أبي مجاهد انه يختار تفلظ اللام بعد فقة اوضمة والترقيق بعد الكسر وتعامه
 في الكافي (قوله ويكره اقامة المحدث) للزوم الفصل بين الاقامة والصلاة بالاشتغال
 بالوضوء كما في العناية والسنة وصلها بالصلاة من يقيم ويروي انها لا تكره والاول هو المذهب كما
 في البحر والنهر (قوله وأذانه لما رويانا) من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا بموضي
 (قوله لما لا يجيب) اي لعبادة لا يجيبها بنفسه فعائد الصلاة محذوف (قوله واتبعت هذه
 الرواية) وهي رواية الحسن عن الامام كافي القهستاني عن التحفة الا ان النقص بالجنابة
 أخش كما في السراج (قوله وان صحح الخ) وهو ظاهر الرواية والمذهب كما في الدرر
 (قوله كقامته) لانها اقوى من الاذان كما في البحر والنهر (قوله بل لا يصح اذان صبي
 لا يعقل) لانه لا يلتفت الى أذانه كالمجنون ونحوه فرما ينتظر الناس الاذان المعتبر والحال
 انه معتبر في نفس الامر فيخرج الوقت وهم ينتظرون فيؤدى الى تقويت الصلاة وفساد
 الصوم اذا كان في الفجر والشك في صحة المؤدى او ايقاعها في وقت مكروه كما في البحر والنهر
 (قوله وقيل والذي يعقل أيضا) ظاهر الرواية صحت بدونه كراهة لانه من أهل الجماعة كما في
 السراج والبحر (قوله لما رويانا) من قوله صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لكم خياركم اه
 من الشرح (قوله لنفسه) الاولى حذفه ليم ما لو سكر من مباح ذكره السيد (قوله بالحقيقة)
 الباء زائدة أي اهدم تميزه حقيقة الاذان عن غيرها (قوله وأذان امرأة) قال في السراج
 لاذ لم يعيدوا اذان المرأة فكانهم صلوا بغير اذان وجزم به في البحر والنهر وهذا يفتي بعدم
 الصحة ويمكن ارادته هنا لانهم قد يطلقون يكرهه على عدم الصحة كما في اذان المجنون
 والصبي الغير العاقل (قوله لانه عورة) ضعيف والمعتمد انه فتنة فلا تقصد برفع صوتها اصلاتها
 ومثل المرأة الخنثى المشكل (قوله وأذان فاسق) هو الخارج عن أمر الشرع بارتكاب كبيرة
 كذا في المحوى (قوله لان خبره لا يقبل الخ) فلم يوجد الاعلام المقصود السكامل (قوله
 وأذان قاعد) اي وراكب المسافر اضرورة السير ويعلم حكم اذان المضطرب بالاولى غير
 (قوله الانفسه) لعدم الحاجة الى الاعلام وأما الاقامة فتكره بالاقيام مطلقا (قوله
 ويكره الكلام في خلال الاذان) لانه ذكر معظم كالخطبة والكلام يحل بالتعظيم وبغير
 النظم المسنون وفي المضمرات ويكره التخفيف عند الاقامة والاذان لانه بدعة قال في البرهان

قوموا الى الصلاة (ويكره
 التلحين) وهو التطريب
 والخطا في الاعراب وأما
 تحسين الصوت بدونه فهو
 مطلوب (و) يكره (اقامة
 المحدث وأذانه) لما رويانا
 فيه من الدعاء لما لا يجيب
 بنفسه واتبعت هذه
 الرواية لموافقها نص
 الحديث وان صحح عدم
 كراهة اذان المحدث
 (و) يكره (أذان الجنب)
 رواية واحدة كقامته
 (و) يكره بل لا يصح اذان
 (صبي لا يعقل) وقيل
 والذي يعقل أيضا لما
 رويانا (ومجنون) رمعه
 وسكران) الفسقة وعدم تميزه
 بالحقيقة (و) اذان (امرأة)
 لانها ان خفضت صوتها
 أخش بالاعلام وان رفعت
 ارتكبت معصية لانه عورة
 (و) اذان (فاسق) لان خبره
 لا يقبل في الديانات (و) اذان
 (قاعد) لخالفته صفة
 الملك النازل الانفسه
 (و) يكره (الكلام في خلال
 الاذان)

ولو برد السلام (و) بكره
 الكلام (في الإقامة)
 لتقويت سنة الموالاة
 (ويستحب اعادته) أي
 الاذان بالكلام فيه لان
 تكراره مشروع كافي للجمعة
 (دون الإقامة ويكرهان)
 أي الاذان والإقامة (الظاهر
 يوم الجمعة في المصر) لمن
 فاتتهم الجمعة كجماعتهم مثل
 المسجونين (ويؤذن للفاتئة
 ويقيم) كما فعله النبي صلى
 الله عليه وسلم في الفجر
 الذي قضاء غداة ليلة
 التعريس (وكذا) يؤذن
 ويقيم (لاولى القوائت)
 والاكمل فعاه مافي كل
 منها كما فعله النبي صلى الله
 عليه وسلم حين شغله الكفار
 يوم الاحزاب عن أربع
 صلوات الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء فضاها
 من تباعلى الولاية وأمر بلالا
 أن يؤذن ويقيم لكل
 واحدة منهم (وكره ترك
 الإقامة درن الاذان في
 البواقي) من القوائت فلا
 يكره ترك الاذان في غير
 الاولى

الخطيب كذا اطلقوه ولا يخفى ان المراد اذا لم يكن له ذكر كما نفي عنه من الكلام او تحسين
 الصوت ومن المكر وهات الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الإقامة لانه بدعة
 ولو وقف في الاذان لتخنيح او سعال لا يبيح الا اذا طالت الوقفة كافي القنية (قوله ولو برد
 السلام) ولا يرد في الحال ولا بعد الفراغ ولا في نفسه على المعتد وكذا القارئ والمصل
 والخطيب وأجمعوا على عدم الوجوب على متغوط ومكشوف عورة مطلقا لان السلام
 عليهم ماحرام وكذا لا يجب على قاصر ومدرس ولا يجب رد سلام السائل كافي القرمانى عن
 القنية (قوله بالكلام فيه) أي مطلقا وقيل لا يعاد مطلقا فانها يعاد بالكلام الكثير دون
 اليسير وهو الاشبه كافي البحر عن الخلاصة والكلمة والكلمتان يسير كافي القهيستانى
 (تنبيه) اذا كان المقيم غير الامام أتمها في موضع البداية وان كان اماما فعن أبي يوسف
 يتمها في موضعه وخبره القنية مطلقا وجزم به في الخلاصة وصحح ما روى عن أبي يوسف (قوله
 في المصر) قيد به لان أهل السواد لا يكره اتم ذلك لانه لا جمعة على أهل كافي البحر من باب
 الجمعة وقول السيدان القرية كالمصر اذا كان لها مسجد فيه اذان وإقامة وان لم يكن لها
 مسجد فكالمسافر ومزاه الى البحر ليس في محله لان صاحب البحر ذكرا مذكرا السيد
 في شرح قول الكثر وكره تركها للمسافر لاصل في بيته في المصر (قوله ان فاتتهم الجمعة) سواء
 كان اهذرا أم لا قبل صلاة الجمعة او بعدها بجماعة أم لا (قوله ويؤذن للفاتئة ويقيم) لان
 الاذان والإقامة من سنتي الصلاة لا من سنتي الوقت والقضاء يحكي الاداء قال في الشرح
 والاطلاق يشمل القضاء في المسجد والبيت ولكن في المجتبى من زيا الى الحسواني ان سنة
 القضاء في البيوت دون المساجد فان فيه تشويشا وتغليظا اه قال صاحب البحر اذا كانوا
 صرحوا بأن الفاتئة لا تقضى في المسجد لما فيه من اظهار التسكاس في اخراج الصلاة عن
 وقتها فالأخفاء بالاذان لها أولى بالمنع اه الا اذا كان التقويت لامر عام فلا يكره في المسجد
 لا انتفاء العلة (قوله في الفجر الذي قضاء الخ) عن زيد بن أسلم قال عرض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليلة بطريق مكة ووكل بلالا ان يوقظهم للصلاة فردد بلال ورقدا حتى استيقظوا
 وقد طلعت عليهم الشمس وقد فرغوا فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركبوا حتى
 يخرجوا من ذلك الوادي وقال ان هذا واديه شيطان فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي ثم
 أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزلوا وان يتوضؤا وأمر بلالا ان ينادى للصلاة ويقيم
 فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وقد رأى من فزعهم فقال أيها الناس ان الله قبض
 أرواحنا ولو شاء ردها علينا في حين غير هذا فاذا رقد احدكم عن الصلاة او نسيها ثم فزع اليها
 فليصلها كما كان يصلها في وقتها ثم التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبي بكر الصديق
 فقال ان الشيطان أتى بلالا وهو قائم يصلي فأضجعه ثم لم يزل يهده كما يهدى العصى حتى نام ثم دعا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأخبر بلال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي أخبر به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقال أبو بكر رضى الله عنه أشهد أنك رسول الله رواء
 مالك في موطنه مرسلات التعريس النزول آخر الليل (قوله والاكمل فعاه) لان الأخذ
 برواية الزيادة أولى خصوصاً في باب العبادات كذا في البدائع (قوله يوم الاحزاب) هو يوم

الحندي وكان في السنة الرابعة من الهجرة قاله في الشرح (قوله ان المحمد مجلس القضاء)
 اما ان اختلف في وزن الاول في المجلس الثاني ايضا (قوله لخالفه فعل النبي صلى الله عليه
 وسلم) علمه لقوله وكره ترك الاقامة (قوله وفي بعض الروايات الخ) قد علمت ان الاخذ برواية
 الزيادة أولى (قوله واذا سمع المسنون منه) فلم يسمع بعد اوصافهم لا تشرع له المتابعة ولو علم
 انه اذان كما ذكره النووي في شرح المذهب اي وقوا بعدنا لا تباها وفي شرح الشفاء للشهاب قيل
 لا يشترط سماع الكل ولا فهمه ومفهوم التقييد بالمسنون انه اذا كان على غير وجه السنة
 لا تندب متابعته ومفاهيم الكذب حجة (قوله وهو ما لا يخفى فيه) وان يقع في الوقت كما في
 مواهب الرحمن وفي البرازية يندب القمام عند سماع الاذان اه وهل يستمر الى فراغه أم يجلس
 قال في النهر لم أره ثم اذا لم يجز حتى فرغ سن تدارك ان قصر الفصل وفي الفتح فان سمعهم معا
 اجاب معتبرا كون جوابه لمؤذن مسجده اه (قوله ليجيب المؤذن) اختلاف في الاجابة فقيل
 واجبة وهو ظاهر ما في الخاتمة والخلاصة والتحفة واليه مال السكال قال في الدرقة لا يرد سلاما
 ولا يشترط شئ سوى الاجابة اه والتفريع بنسب الامساك من التلاوة الخ لا يظهر الا على
 القول بالسنة وقيل مندوبة وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجهه والفقهاء واختاره العيني
 في شرح البخاري وقال الشهاب في شرح الشفاء هو الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا
 كبر فقال على الفطرة فسمعته تشهد فقال خرجت من النار وصرح في العميون بأن الامساك
 عن التلاوة والاستماع انما هو افضل وصرح جماعة بنى وجوبه باللسان وانما مستحبة حتى
 قالوا ان فعل نال الثواب والا فلا ثم ولا كراهة وحكى في التبيين الاجماع على عدم كراهة
 الكلام عند سماع الاذان اه اي تحريرا وفي مجمع الانهر عن الجواهر اجابة المؤذن سنة وفي
 الدرقة المنية انما مستحبة على الاظهر والحاصل انه اختلاف التعصيم في وجوب الاجابة
 باللسان والاظهر عدمه وحكى المؤلف القولين فيما يأتي وفي النهر وقول الحسواني الاجابة
 باللسان مندوبة والواجب انما هو الاجابة بالقدم مشكل لانه يلزم عليه وجوب الاذان
 في أول الوقت والصلاة في المسجد اذ لا معنى لاجباب الذهاب دون الصلاة وينبغي ان يقال
 لا يجيب يعني بالقرن بالاجماع للاذان بين يدي الخطيب ويجيب بالقدم بالاتفاق للاذان الاول
 يوم الجمعة لوجوب السعي بالنص وما عدا هذين ففيه الخلاف اه قال في الشرح وفي حديث
 عمر وابي امامة التنصيص على أن لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه اه
 (قوله وهو الافضل) هذا مبنى على ندب الاجابة باللسان (قوله يعصى على قراءته ان كان في
 المسجد) مبنى على وجوب الاجابة بالقدم ومن قال به الا ينبغي ندب الاجابة باللسان (قوله
 ان لم يكن اذان مسجده) أي تندب اجابته (قوله والاصول) اي علم الكلام ويحتمل اصول
 الفقه وهذا مبنى على وجوب الاجابة بالقول (قوله واذا سمع وهو عيشي الخ) لعلمهم جعلوا
 المشي مسقطا للوجوب كالاكل وقضاء الحاجة ويحتمل ان الاولوية راجعة الى الوقوف
 لا للاجابة او هو مبنى على ندب الاجابة (قوله واذا تعدد الاذان يجيب الاول) مطلقا سواء كان
 مؤذن مسجده أم لا لانه حيث سمع الاذان ندبت له الاجابة ثم لا يتكرر عليه في الاصح ذكره
 الشهاب في شرح الشفاء (قوله ولا يجيب في الصلاة) ولو اجاب فسدت (قوله وخطبة)

(ان المحمد مجلس القضاء)
 لخالفه فعل النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم لا اتفاق الروايات
 على انه أتي بالاقامة في جميع
 السقي قضائها وفي بعض
 الروايات اقتصر على ذكر
 الاقامة فيما بعد الاولى
 (واذا سمع المسنون منه)
 أي الاذان وهو ما لا يخفى
 فيه ولا تلحق (امسك) حتى
 من التلاوة ليجيب المؤذن
 ولو في المسجد وهو الافضل
 وفي الفوائد يعصى على قراءته
 ان كان في المسجد وان كان
 في بيته فيمكن ان لم يكن
 اذان مسجده فاذا كان
 يتكلم في الفقه والاصول
 يجب عليه الاجابة واذا
 سمعه وهو عيشي فالاولى ان
 يقف ويجيب واذا تعدد
 الاذان يجيب الاول ولا
 يجيب في الصلاة ولو جنازة
 وخطبة وسماعها

اي خطبة كانت (قوله وتعلم العلم وتعلمه) بنا فيه ما قدمه قريبا من قوله واذا كان يتكلم
 في الفقه او الاصول يجب عليه الاجابة والظاهر ان نفي الاجابة في هذه الصورة منتهى على
 القولين فيها (قوله ليجزهما عن الاجابة بالفعل) اي فسقطت بالقول تبعاً بالفعل (قوله كما قال
 مجيبه) افادانه لا يكون آتيا بالسنة الا اذا قصد الاجابة (قوله ولكن حوقل) السرفي
 اختصاصهم ما يذلل انهما يطلب منهم بالجملة الاولى الاقبال على الصلاة والجمي اليها وطلب منهم
 بقوله حتى على الفلاح الاقبال الى الفوز والنجاة وذلك لا يكون الا بحركة والعبد لا قدرة له على
 شيء ناسب ان يقول لا حول اي لا حركة ولا استطاعة على شيء مما يطلب من الا بقوة الله تعالى
 وهذا اول من قول المؤلف لانه لو قال مثلهما صار كالاستهزى (قوله اي لا حول لنا) هو من
 التحول والمضي ومنه معنى العام حول المضي وبعبارة اخرى لا تحول ولا بعدى عن معصية الله الا
 بمعصية الله ولا قوة على طاعته الا بقوة الله فالعطف للمغايرة وهذا هو ما سرف به صلى الله عليه
 وسلم هاتين الجملتين وقيل ان الحول بالواو وبالياء في اللغة القدرة على التصرف فحذف القوة
 عليه عطف مرادف (قوله الحية لعتين) تنبيه على حيلة مركبة من حتى على كذا قال المنع على في
 شرح الحصن الحصين والعرب اذا كثرت استعمالهم في كلمتين ضموا بعض حروف احدهما الى
 بعض الاخرى مثل البسطة والحمدلة والسجدة والحوقة والهيلة والحية والاجابة بالحوقة
 للبيعة قول الثوري وأصحابنا الثلاثة وأحمد في الاصح عنه ومالك في رواية وقال النخعي
 والشافعي وأحمد في رواية ومالك في رواية يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ من أذانه واختار
 المحقق في الفتح الجمع بين الحية والحوقة عملا بالاحاديث الواردة وجمع بينهما في مسند أبي يعلى
 عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وسلم اذا نادى المنداد للصلاة ففتحت أبواب السماء واستجيب
 الدعاء من نزل به كرب او شدة فليصر المنداد اذا كبر كبروا اذا قسدهم تشهدوا اذا قال حتى على
 الصلاة قال حتى على الصلاة واذا قال حتى على الفلاح قال حتى على الفلاح ثم يقول يعني بعد
 ما يقره متابعا اللهم رب هذه الدعوة الحق المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى أحسنها عليها
 وامتناعا عليها وابعتها عليها واجعلنا من خيارها لمحبا لنا ومعتابا لنا ثم يسأل الله عز وجل حاجته
 رواه الطبراني في كتاب الدعاء وقال الحاشيكم صحيح الاسناد فهذا صريح في أنه يقول مثل
 ما يقول في جميع الكلمات ولا يقال ان ذلك يشبه الاستهزاء لاننا نقول لا مانع من صحة اعتبار
 المجيب بهما آخر انفسه داعيا اياها محر كما منها السواكن مخاطبا لها حاشا وحضاء على الاجابة
 بالفعل ثم يتبرأ من الحول والقوة وقد رأينا من مشايخ السلف من يجمع بينهما (قوله والدعاء
 مستجاب بعد اجابته بمثل ما قال) اي حتى في الحية لعتين ودليله ما في مسند أبي يعلى المتقدم (قوله
 وبررت) عطف تقديري على ما قبله من برتني كلامه اذا صدق وبرتني يمينه اذا حفظه او قيل
 يقول صدقت وبالحق نطقت كما في جميع الانهر ولا خفاء في حسن الجمع قال بعض الفضلاء ويقول
 عند قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الحلبي
 وغيره ومعنى أقامها الله أثبتنا وأبقاها قال في شرح المشكاة واستهزى بقوله وأدامها زيادة
 وجعلني من صالحى أهلها وهذا انما يظهر على قول الصالحين ان الشروع بعد الفراغ منها أما
 على قول الامام ان الشروع افضل عند قد قامت الصلاة وان افضل مقارنة المأموم للامام

وتعلم العلم وتعلمه والا كل
 والجماع وقضاء الحاجة
 ويجيب الجنب لا الحائض
 والنفساء ليجزهما عن
 الاجابة بالفعل (و) صفة
 الاجابة أن يقول كما قال
 مجيبه فيكون قوله (مثله)
 اي مثل الفاظ المؤذن
 (و) لكن (حوقل) اي
 قال لا حول ولا قوة الا بالله
 أي لا حول لنا عن معصية
 ولا قوة لنا على طاعة الا
 بفضل الله (في) معناه
 (الحيه لعتين) هـ ما حتى على
 الصلاة حتى على الفلاح كما
 ورد لانه لو قال مثلهما صار
 كالاستهزى لان من حكي لفظ
 الامر بنفي كان منهم زنا به
 بخلاف باقى الكلمات لانه
 ثناء والدعاء مستجاب بعد
 اجابته بمثل ما قال (و) في
 اذان الفجر (قال) المجيب
 (صدقت وبررت) بفتح
 الراء الاولى وكسرها

(أو) يقول (ما شاء الله)
كان وما لم يشأ لم يكن (عند
قول المؤذن) في أذان التجر
(الصلاة خير من النوم)
فهاشما عما يشبه الاستهزاء
واختلف أئمتنا في حكم
الاجابة بعضهم صرح
بوجوبها وصرح بعضهم
باستصحابها (تمدها) الجيب
والمؤذن (بالوسيلة) بعد
صلاته على النبي صلى الله
عليه وسلم عقب الاجابة
(فيقول) كما رواه جابر رضي
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم من قال حين يسمع
الدعاء (اللهم رب هذه
الدعوة التامة والصلاة
القائمة آت محمد الوسيلة
والفضيلة وابعثه مقاما
محمودا الذي وعدته) حلت
له شفاعتي يوم القيامة وعن
ابن عمر رضي الله عنهما عن
النبي صلى الله عليه وسلم اذا
سمع المؤذن فقولوا مثل
ما يقول ثم صلوا على صلاة
فانه من صلى على صلاة صلى
الله عليه بها عشر اثم سلوا
الله لي الوسيلة فانه منزلة
في الجنة لا تنبني الا لعبد
مؤمن من عباد الله وأرجو
أن أكون أنا هو فن سألني
الوسيلة حلت له الشفاعة

في التخرية لا يظهر (قوله ما شاء الله كان) كان هنا ويكن فيما بعد تامة (قوله والمؤذن)
لتحصل له الفضيلة كذا في الشرح (قوله بالوسيلة) أي بتوسطها (قوله حين يسمع النداء)
هذا يقتضي ان النداء حين يسمع النداء وما سألني يقتضي ان يدعو به بعد فراغه من الاجابة
فاما ان يجمع بينهما واما ان يجعل الاول على الثاني ويكون المراد بقوله حين يسمع الاسراع
والمبادرة أو المراد بكل الاذان (قوله الدعوة) بفتح الدال الداء والتامة الكاملة التي
لا يدخلها نقص ولا عيب ولا تغير هامة ولا تنسخها شريعة وفي هذه الدعوة أفضل الاقوال وهو
لا اله الا الله قال العيني هي الى قول محمد رسول الله (قوله والصلاة القائمة) أي الدائمة الثابتة
(قوله آت محمد الوسيلة) هي فعيلة وتجمع على وسائل ووسل وهي كل أمر يكون موصلا
لأمر بتغييره وحقيقة الوسيلة الى الله عز وجل مراعاة سبيله بالعلم والعبادة وتجرى مكارم
الشريعة فهي كالقربة قاله الراغب وحاصله انها فعل المأمورات واجتناب المنهيات والمراد
هنا منزلة عالية في الجنة فهو مجاز من اطلاق السبب على المسبب (قوله والفضيلة) هي المرتبة
الزائدة على سائر الخلق أو منزلة أخرى أو تفصيل للوسيلة قال السخاوي في المقاصد الحسنة
وزيادة الدرجة الرفيعة كما يفهم من لاخبرته بالسنة لأصل لها في الدعاء الوارد ذكره الشهاب
في شرح الشفاء (قوله مقاما محمودا) مقول ثان لا بعينه بتفصيله معنى أعط أو على
المفعول المطلق أي بعينه يوم القيامة تأقمه مقاما محمودا أو ضمن ابعضه معنى أقم وهو منكر
للمناسبة لفظ القرآن وللتفخيم ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما المقام المحمود
بالتعريف والمراد به الشفاعة العظمى وهو الاشهر وعليه الأكثر وقبله هو ان يسأل
فيعطى ويشفع فيشفع وليس أحد الا تحت لوائه (قوله الذي وعدته) أي في قوله تعالى
عسى ان يبعث الله من ربك مقاما محمودا وهو مفعلة للمقام ان جعل علم ذلك المقام والا فهو بدل
(قوله حلت له شفاعتي) حلت من باب ضرب أي وجبت بمعنى حققت ونبتت او من باب
قعد بمعنى نزل واللام في له بمعنى على والمراد بالشفاعة شفاعة مخصوصة كدخول الجنة
مع السابقين ورفع الدرجات وزيادة العطيات ولا يختص هذا الفضل عن قالها مستحضرا
لاخلاقه صلى الله عليه وسلم بل يكفي فيه مجرد قصد الثواب الا انه ينبغي ان لا يكون
لا هيا لا عياد كره الشهاب في شرح الشفاء وفائدة هذا الدعاء مع تحقق مدلوله عليه الصلاة
والسلام الامتنان او ترتب الثواب الموعود لقائله (قوله صلى الله عليه بها عشر) أي
أنعم عليه بانعامات عشرة بسبب دعائه صلى الله عليه وسلم (قوله وأرجو ان أكون
أنا هو) هذا من الادب مع الله تعالى والتباعد عن التكلم عليه أو قاله قبل ان يطلعه الله
تعالى على انه هو * فائدة * ذكر الله تعالى عن كثرة العباد انه يستحب ان يقول عند
سماع الاولى من الشهادتين للنبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليك يا رسول الله وعند
سماع الثانية قرت عيني بك يا رسول الله اللهم متعني بالسمع والبصر بعد وضع ايها عليه على
عنه فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا له في الجنة وذ كر الدليل في الفردوس من حديث ابي
بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعا من مسح العين ياطن أغله السبايتين بعد تقبيلهما عند قول
المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله وقال أشهد أن محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبالإسلام

اعلم ان من هذه المراتل تنفر ع جميع الجنات وهي جنة عدن دار المقامة ولها شعبة في كل جنة من الجنان من تلك الشعبة يظهر
محمد صلى الله عليه وسلم لاهل تلك الجنة ١٣٤ وهي في كل جنة منهم منزلة فيها جعلنا الله من الفائزين بشفاعته ومجاورته
في دار كرامته

باب شروط الصلاة
(أو كانها)

بعضها بينهما التيقظ لما تصح
به الصلاة الشروط جمع شرط
يسكون الراه والاشراط جمع
شرط بقصها وهما العلامة
وفي الشريعة هو ما يتوقف
على وجوده الشيء وهو
خارج عن ماهيته والاركان
جمع ركن وهو في اللغة
البواب الأقوى وفي
الاصطلاح الجزء الذاتي
الذي تتركب الماهية منه
ومن غيره وقد اردت تنبيه
العابد فقلنا (لا بد لصحة
الصلاة من سبعة وعشرين
شيئا) ولا حصر لوقتها ومن
اقتصر على ذكر الشروط
السنة الخارجة عن الصلاة
وعلى الستة الاركان الداخلة
فيها أراد التقريب والا
فالصلي يحتاج الى ما ذكرناه
بزيادة فأوردناه بيان ما اليه
الحاجة من شرط صحة
الشروع والدوام على
صحتها وكما افروض وعبر
بلفظ الشيء الصادق بالشرط
والركن من الشروط
(الطهارة من الحدث)
الاصغر والاكبر والحيض
والنفاس لآية الوضوء
والحدث لغة الشيء

بقوله كطية ورطب الاولى
ان يقول كغرفة وغرف وكطية لغة قليلة كما هو نص المصباح فليراجع اه معصمه

دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا حلت له شفاعتي اه وكذا روى عن الخضر عليه السلام
ومثله يعمل في القضايل (قوله تنفر ع جميع الجنات) يحتمل ان المعنى انه الاصل لكل جنة
فباقي دورها تبع لها (قوله دار المقامة) بيان لجنه عدن قال ابن كثير الوسيطة اقرب منازل
الجنة الى العرش واعلاها واشرفها وبديل عليه ما رواه الامام أحمد عن أبي سعيد الخدري
مر فوعا الوسيطة درجة عند الله ليس فوقها درجة فاسألو الله ان يؤتيك الوسيطة (قوله
بشفاعته) المراد شفاعته مخصوصة كرفع الدرجات (قوله ومجاورته) المجاورة لكل شخص
بما يناسبه والله تعالى أعلم

باب شروط الصلاة

(قوله للتيقظ) اي لاتنبه (قوله جمع شرط) وهو ثلاثة أنواع عقلي كالقدوم للتباعد وشرعي
كالطهارة للصلاة وجعل كالدخول المطلق به الطلاق كذا في الشرح (قوله وهما العلامة)
مسلم في الثاني ومنه قوله تعالى قد جاء أشرطها اي علاماتها ومنه سمي الحائض صاحب
شرطة بالضم والجمع شرط كطية ورطب اي صاحب علامة لان له علامة تميزه والشرط على
لفظ الجمع اعوان السلطان لانهم جعلوا لا تقسمهم علامات يعرفون بها وأما الاول فأصله مصدر
شرط كنصر وضرب واستعمل لغة في الزام الشيء والتزامه في بيع وغصوه والشر بطة بعناه
هذا ما يدل عليه عبارة أهل اللغة (قوله وفي الشريعة الخ) اعلم ان ما له نطق بالشيء اما ان
يكون داخلا فيه أولا الاول الركن كاركوع في الصلاة والثاني ان كان مؤثرا فيه بحسب
الظاهر فهو العلة كحقد النكاح المحلل للوطء وان لم يكن مؤثرا فيه فان كان مفضيا اليه في
الجله فهو والسبب كالوقت لوجوب الصلاة وان لم يكن مفضيا اليه فان توقف الشيء عليه فهو
الشرط كالطهارة للصلاة وان لم يتوقف عليه الشيء سمي علامة كالأذان للصلاة ذكره الحموي
(قوله وهو في اللغة الجانب الأقوى) قال تعالى أو آوى الى ركن شديد اي عز ومنعة (قوله
الجزء الذاتي) ويطلق القرض عليه كما يطلق على الشرط (قوله أراد التقريب) أي تقريب
الحفظ على المتعلم (قوله بزيادة) الباء بمعنى مع وسيأتي له ذكر الزيادة شرحا (قوله من شرط صحة
الشروع والدوام على صحتها) اعلم ان الشروط من حيث هي اربعة أقسام شرط انعقاد لا غير
كالتيمم والتصريحة والوقت والخطبة للجمعة وشرط انعقاد ودوام كالطهارة وستر العورة
واستقبال القبلة وشرط بقاء لا غير أي ما يشترط وجوده داخل الصلاة وهو نوعان ما يشترط
فيه التعمين كترتيب قائم بشرع مكررا والثاني ما لا يشترط فيه التعمين وهو نوعان أيضا وجودي
وعدمي فالوجودي كالقراءة قائم وان كانت ركعا الا ان ركنا في نفسها شرط لغيرها لوجودها
في كل الاركان تقدير اوله المميز اسه خلاف الاخر ولو بعد اداء فرض القراءة كما في الدور
والعدمي كعدم تقدم المقتدى على امامه وعدم محاذاة مشتمة في صلاة مشتركة وعدم تذكر
صاحب الترتيب فاقامة والقسم الرابع شرط خروج وهو القعدة الاخيرة (قوله من الشروط
الطهارة) قدمها على سائر الشروط لانها أهم اذ هي مفتاح الصلاة ولانها أول مسؤل عنه
في القبر (قوله والنفاس) لاحاجة الى ذكره حالان المراد بالحدث الاكبر
ما أوجب الغسل ويحتمل انه اراد به هنا خصوص الجنابة (قوله والحدث لغة الشيء

الحدث)

لها (و) منها (طهارة الجسد

والثوب والمكان) الذي
يصل عليه فلو بسط شيئا
ورقيا يصلح ساترا لعمورة
وهو ما لا يرى منه الجسد
جازت صلاته وان كانت
النجاسة رطبة فالق عليها
ابدا أو نى ما ليس بخيما
أو كسها بالتراب فلم يجز
ريح النجاسة جازت صلاته
واذا أمسك حبل امرئ بوطا
به نجاسة أو بقي من عمامته
طرف ظاهر ولم يتحرك
الطرف النجس بمركته
صحت والا فلا كالأصابع
وأخيه خفية نجسة وجالوس
صغير يسكن في حجر المصلي
وطير متجسس على رأسه
لا يبطل الصلاة إذا لم تنفصل
منه نجاسة مانعة لأن الشرط
الطهارة (من نجس غير
محقق عنه) وتقدم بيانه
(حق) أنه يشترط طهارة
(موضع القدمين) فتبطل
الصلاة بنجس مانع تحت
أحدهما أو مجموعه فيهما
تقدير في الأصح وقيامه على
قدم صحيح مع المكراهة
وانتقاله عن مكان ظاهر
لنجس ولم يمكث به مقدار
ركن لا تبطل به وإن مكث
قدره بطات على المختار
(و) منها طهارة موضع
(اليدين والركبتين) على
الصحيح

(الحادث) قال في القاموس الحادث محركة الابداء وقال قبله حدث حدثا وحدثا - دأته تقبض
قدم وتضم دأته إذا ذكر مع قدم اه وهذا يقيدان اطلاقه على الشيء الحادث من اطلاق
المصدر على اسم القاعل (قوله وشرا ما نهي شرعية) المانعة الكون مانعا وهذا الابداء
من موصوف يصح اسناده اليه بحيث يقال معنى كون البول حدثا انه مانعة شرعية أى كونه
مانعا الخ والمصنف ذكره مجردا عن هذا الموصوف فلو قال وشرا ما نهي شرعية يقوم الخ أى مانع
عن إباحة الأبرافعه لكان أوضح وفي شرح الخطيب لا يوجب اجتماعه في الشرع بطلق على أمر
اعتبارى يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة وعلى الأسباب التي ينتهي بها الطهر وعلى
الأمر المترتب على ذلك اه والاول هو معنى قوائمه وشرا ما نهي الى آخره (قوله فلو بسط
شيئا ورقيا يصلح ساترا الخ) أى ولم تسم منه رائحة النجاسة قال البرهان الحلبي وكذا الثوب
إذا فرش على النجاسة اليابسة ان كان رقيقا يشف ما تحته أو توجد منه رائحة النجاسة على
تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت اه
(قوله فالق عليها البداء) المراد انه الذى عليها إذا جرم غليظ يصلح للشق نصفين كحجر ولبن وخشب
كافى البدائع والخاتمة ومنية المصلي وقيد النجاسة بالرطوبة لانها ان كانت يابسة جازت على كل
حال لانها لا تتركب بالثوب الملقى عليها بعد كونه يصلح ساترا كذا في الخاتمة وفي القهستانى ينبغي
ان تكون الصلاة أى على الملقى على النجاسة الرطبة تنكره كراهة أهلى نحو الاصطبل
كافى الخزانة (قوله فلم يجز ريح النجاسة) أما إذا وجد ردها واستشمه لا يجوز كافى الخاتمة
(قوله مربوطا به نجاسة) كسفينة نجسة أو كلب بناء على انه نجس العين (قوله ولم يتحرك
الطرف النجس بمركته) أى المتصل بالنجس فيكون راجعا الى المستثنين وذلك لانه بتلك
الحركة ينسب الى محل النجاسة كفى البحر وغيره بخلاف ما لو كانت النجاسة في بعض اطراف
البساط حيث تجوز الصلاة على الطاهر منه ولو تحرك الطرف الآخر بمركته لان البساط
بمنزلة الارض فيشترط فيه طهارة مكان المصلي فقط كافى الخاتمة (قوله خفية نجسة) مثلها
السقف لانه يعد حاملا للنجاسة كما ذكره السيد وغيره بخلاف المس كافى القهستانى يعنى لو مس
فخو حائط نجس يمس في الصلاة لا يضر لانه لا يعد حاملا للنجاسة (قوله وجالوس صغير) أى
متجسس يستمكن فانه لا يعد حاملا بخلاف ما لا يستمكن وعليه نجس مانع فانه لا تصح معه الصلاة
لانه يعد حاملا للنجس (قوله وطير) عطف على صغير (قوله اذا لم تنفصل منه نجاسة) أى
مما ذكر من الصبي والطير (قوله لان الشرط الطهارة) على لعدم البطلان أى وقد وجدت لانه
لا يعد حاملا لها (قوله وتقدم بيانه) وهو انه يعنى في غير الملاحظة عمادون الربع وفي الملاحظة
الدرهم (قوله حتى انه يشترط الخ) تفريع على اشتراط طهارة المكان (قوله أو مجموعه)
معطوف على محذوف معلوم من المقام تقديره بنجس مانع بانفراد تحت أحدهما (قوله
تقدير) أى بالحزرو الظن (قوله لا تبطل به) الصلاة لان المكث اليسير على النجس القليل
كالمكث الكثير مع النجس القليل معفو عنه وحكم الانكشاف مع الزمن بحكم المكث مع
النجس افاده الشرح (قوله وان مكث قدره) أى وان لم يؤده (قوله على المختار) هو قول أبي
يوسف وقال محمد لا تفسد الا اذا اذاه بالقمل (قوله على الصحيح) صحه الحلبي وصاحب

قوله ان تكون الخ اصل
الاولى حذف ان تأمل اه
مصححه

لاقتراض السجود على سبعة
أعظم واختاره الفقيه ابو
الليث وأنكر ما قبل من
عدم اقتراض طهارة
موضعها ولان رواية جواز
الصلاة مع نجاسة موضع
الكفين والركبتين شاذة
(و) منها طهارة موضع
(الجهة على الاصح) من
الروايتين عن أبي حنيفة
وهو قوله ما رجعهم الله
ليحقق السجود عليها لان
الفرض وان كان يتأدى
بقدر الارنية على القول
المرجوح بصير الوضع معدوما
كما بوجوده على النقص
ولو أعاده على طاهر في ظاهر
الرواية ولا يمنع نجاسة في
محل انفه مع طهارة باقي
المال بالاتفاق لان الانف
أقل من الدرهم وبصير كانه
اقصر على الجهة مع
الكراهة وطهارة المكان
الزم من الثوب المشروط
نصا بالدلالة اذ لا وجود
للصلاة بدون مكان وقد
تجددون ثوب ولا يضر
عنوق ثوبه على نجاسة
لاتعلق به حال سجوده
(و) منها (ستر العورة)

العيون (قوله لاقتراض السجود على سبعة أعظم) ظاهره انه اذا لم يضع اليدين او الر كبتين
أو أحدهما أن تكون الصلاة فاسدة وليس كذلك بل العلة في الفساد أن وضع العضو
على النجاسة بمنزلة حملها ففسد وان كان الوضع غير فرض قال في النجاسة اذا كانت النجاسة
في موضع السجود أو الر كبتين أو اليدين فانها تجمع وتنع ولا يجعل كانه لم يضع ذلك العضو
بخلاف ما لو صلى رافعا إحدى قدميه فانه يجوز ولو وضع القدم على نجاسة لا يجوز ولا يجعل
كانه لم يضع اه قال الكمال وهذا بقيد ان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والر كبتين محله اذا
لم يضعهما أما اذا وضعهما أو وضع أحدهما اشترطت في حفظ اه قال الحلبي فاعلم انه لا فرق
بين الر كبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في أن النجاسة المانعة في مواضعها
مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة حملها وان كان وضع ذلك العضو
ليس بفرض اه فهذه النقول تدل على أن وضعها ليس فرضا وانكنا اذا وضعت اشترطت
طهارة مواضعها فليتأمل بقي الكلام فيما اذا وضع ما يكره وضعه كالذراعين هل يقتض
طهارة موضعهما الظاهر نعم لانه بوضعهما على النجاسة بعد سماع لاها (قوله واختاره الفقيه
أبو الليث) الذي ذكره بعد في هذا الباب ان الذي اختاره الفقيه وضع إحدى اليدين وأحدى
الركبتين وثني من اطراف القدمين فليتأمل (قوله وأنكر ما قبل) لا يلزم من انكاره ذلك قوله
بافتراض وضعها (قوله شاذة) ذكر ذلك صاحب العيون وهذا لا يتأني ان وضعها ما غير واجب
أي غير فرض في ظاهر الرواية كما ذكره صاحب البحر (قوله ليحقق السجود عليها) علة
لاشترط طهارة موضعها (قوله لان القرض الخ) علة لحذف ينبغي التصريح به تقديره وهذا
على كلا القواين أي اشتراط طهارة موضعها لازم على القول الرابع باقتراض وضعها وعلى
القول المرجوح بعدم اقتراضه لانه الخ (قوله على القول المرجوح) وهو أن الجمع بين الجهة
والانف واجب وانه يكره الاقتصار على أحدهما (قوله بصير الوضع معدوما) حذف جملة
هذا لا بد من ذكرها وقد ذكرها في الشرح فقال ولكن اذا وضع الجهة مع الارنية يقع الكل
فرضا كما اذا طول القراءة على القدر المقرض بصير الخ اه والمعنى ان اشتراط طهارة موضع
الجهة فرض على القول المرجوح لكن اذا وضعت بالفضل لان وضعها يوصف بعد حقيقة بانه
فرض كالقراءة فانما توصف بالوجوب أو السنية فيما زاد على قدر القرض ولكن اذا وقعت
في الصلاة وصفت بالاقتراض (قوله في ظاهر الرواية) وروى عن أبي يوسف جوازها ان أعاده
على طاهر (قوله مع الكراهة) أي التحريمية لان وضع الانف واجب واذا وضعه على نجاسة
كانه لم يضعه (قوله وطهارة المكان) أي والجسد وهذا منه بيان للدليل على اشتراط طهارة
هذه الاشياء (قوله المشروط نصا) في قوله تعالى وثيابك فطهر (قوله بالدلالة) متعلق بالزم يعني
انه ثبت كون طهارته الزم بدلالة النص ودلالة النص كل معنى يفهمه العالم بالوضع من النص
المذكور لا اشتراط كمنعه في العلة ولكونه أولى بالحكم منه (قوله اذ لا وجود الخ) علة لكونه
الزم بالدلالة (قوله حال سجوده) متعلق بوقوع ثوبه (تنبيه) انما اشترطت الطهارة في الصلاة
لانها اجتماع مع الرب مزوجل فيجب أن يكون المصلي على أحسن الاحوال وذات طهارته
وطهارة ما يتصل به من الثوب والمكان فأقاده الشرح (قوله ومنها ستر العورة) ولو جاء كدر

أورق شجر أو طين وليس استراطلية اعتبار كما في القهستاني كالستر بالزجاج كما في القبلة ولا يضرب تشكّل العورة بالتصاق الساتر الضيق بها كما في الحلبي والعورة في اللغة كل ما يستقيم ظهوره ما خوذ من العور وهو النقص والعيب والقيح ومنه عور العين وكذا عوراء أي قبيحة وسميت السواة عورة لقيح ظهورها وغض الأبصار عنها وكل شيء يستتره الإنسان اتفة أو حياء فهو عورة والنساء عورة كما في كتب اللغة (قوله للإجماع على افتراضه) أي في الصلاة أما السترة في الطلوة فصحيح الحلبي وجوب السترة فيها وصحيح الشارح عدمه فقد اختلف الصحيح (قوله ولا يضرب تطرها من جنبه) لأنه يحمل في مسها والنظر إليها ولكنه خلاف الأدب كما في النهر واختار البرهان الحلبي أن تلك الصلاة مكروهة وإن لم تفسد ومقابل الصحيح ما عن بعض المشايخ من اشتراط ستر عورته عن نفسه وقرع عليه أنها لو كانت لحيته كثيفة وسترها أزيقه صحت والا فلا (قوله لأن التكلف لضعفه) أي لمنع نظر الناظر قال في الشرح لأن ستر العورة على وجه لا يمكن الغير النظر إليها إذا تكلف مما يؤدي إلى المخرج اه (قوله والثوب الحرير الخ) جعل الكلام فيما إذا صلى فيه وأما إذا صلى عليه فقال القهستاني من كتاب الخطر معزيا الصلاة الجواهر مائنه وتجوز الصلاة على السجادة من الأبريسم لأن الحرام هو اللبس أما الاتقاع بسائر الوجوه فليس بحرام اه (قوله والمغصوب) نقل في الفتاوى الهندية عن مختارات النوازل الصلاة في أرض مفسوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين الله تعالى يثاب وما كان بينه وبين العباد يعاقب اه (قوله مع الكراهة) أي التحريمية ذكره السيد وفي السراج والقهستاني تذكره الصلاة في الثوب الحرير والثوب المغصوب وإن صحت والثواب إلى الله تعالى (قوله من أحسن ثيابه) مراعاة للفظ الزينة في الآية ويستحب أن تكون سالمة من الخروق (قوله قميص وازار وعمامة) هذا للرجل وفي المرأة قميص وخمار وسراويل ويكتفي له الصلاة فيما يشعل عامة جسده لما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في شمله قد توشح بها عقد هاتين كتفيه اه ويكتفي للمرأة درع ضيق ومقنعة (قوله ويكره في أزار مع القدرة عليها) وكذلك يكره أن يصلي في السراويل وحده لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل في ثوب ليس على عاتقه منه شيء كذا في الشرح وظاهر التعبير بالنهي أن الكراهة تحريمية (قوله استقبال القبلة) هي بالكسر لغة مطلق الجهة قال الجوهري يقال من أين قبلتك أي من أين جهتك وما الكلام قبلته أي جهة وشرعا كما في القهستاني جهة يصلي نحوها من في الأرض السابعة إلى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة أي أوجهها وخب هذا الاسم على هذه الجهة حتى صار كالعالم لها وصارت معرفة عند الإطلاق وانما سميت بذلك لأن الناس يقابلونها في صلاتهم وتسمى أيضا محرابا لأن مقابلها محراب النفس والشيطان وكانت أول الإسلام إلى بيت المقدس لكن كان صلى الله عليه وسلم وهو بمكة لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس كما صممه الخواكم وغيره وكان صلى الله عليه وسلم يتوقع من ربه عز شأنه أن يوجهه نحو الكعبة لأنها قبلته أيه إبراهيم وأدعى لايمان العرب لأنهم أمفخرهم ومن أدهم ومطافهم نحوه إلى بعد الهجرة ستة عشر شهرا وأيام في يوم الاثنين لئلا يصف رجبا من السنة الثانية على الصحيح وبه جزم

للإجماع على افتراضه ولو في
ظلة والشرط سترها من
جوانبه على الصحيح (ولا يضرب
تطرها من جنبه) في قول
عامة المشايخ (و) لا يضرب
لوتطرها أحدهم (أسفل
ذيله) لأن التكلف لضعفه
فيه حرج والثوب الحرير
والمغصوب وأرض الغير
تصح فيها الصلاة مسح
الكراهة وسند كره
والمستحب أن يصلي في ثلاثة
ثياب من أحسن ثيابه قميص
وازار وعمامة ويكره في
أزار مع القدرة عليها
(و) منها (استقبال القبلة)
الاستقبال

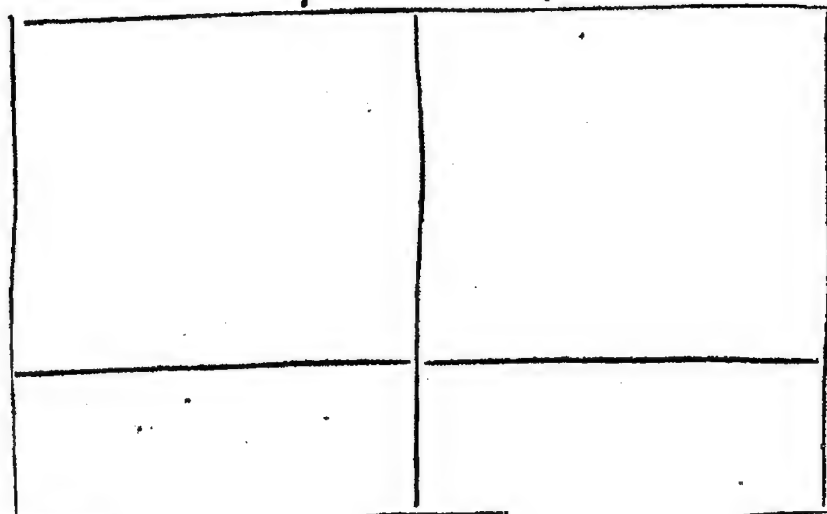
الجمهور وكان في مسجد بني سلمة في صلاة الظهر على التحقيق بعد ان صلى ركعتين باصحابه وحول
الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال فسمى ذلك المسجد مسجد القبلتين (قوله من قبلت)
بأنى من باب علم ونصر وضرب (قوله وليست السين) أى والثاني (قوله لا طلبها) ووجوب
الطلب عند الاشياء لاذاته بل لتحصيل المقابلة (قوله وهو شرط بالكتاب) قال الله تعالى قول
وجهك شطر المسجد الحرام (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة امرئ حتى
يضع الطهور ومواضعه ويستقبل القبلة ويقول الله أكبر (قوله والمراد منها بهما) حتى
لورفت الكعبة عن مكان الزيارة اصحاب الكرامسة اول غير ذلك في تلك الحالة جازت صلاة
المتوجهين الى ارضها (قوله فله كى المشاهد الخ) يلحق به من بالمدينة على ساكنها افضل
الصلاة والسلام ثبوت القبلة في حقهم بالوحى كما في السراج والنهر (قوله فرضه اصابة عينها)
ولو لم يزل منها وباقي اعضائه مسامت للجهة (قوله اصابة جهتها) فالغروب قبله لاهل المشرق
وبالعكس والجنوب قبله لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبله كالعين توسعة على الناس كما في
الفهستانى حتى لو ازيل المانع لا يشترط ان يقع استقباله على عين القبلة كما في الحلبي وهو قول
العامه وهو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع (قوله هو الصحيح) وقال ابو عبد الله عبيد
الكريم الجرجاني القرض اصابة عينها للغائب ايضا بالاجتهاد لانه لا تفصيل في النص وعليه
فيشترط النية لانه لا يمكن اصابة العين للغائب الا من حيث النية فان فرض غنده اصابة عينها نية
لا توجهها كما قاله العلامة الشاذلي وقال بعضهم ان كان يصلى الى الهرب لا يشترط وان كان يصلى
في الضراء يشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز اه (قوله ونية القبلة ليست
بشرط) لانها من الوسائل وهي لا تحتاج الى نية كالوضوء فالشرط حصولها لا تحصيلها (قوله
وجهتها الخ) قالوا جهتها تعرف بالدليل فالدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصبها
الصفاة والتابعون فعلمنا اتباعهم في استقبال المحاريب المنصوبة وان لم تكن فالسؤال من
الاهل اى اهل ذلك الموضع ولو اختلفوا فاسقوا ان صدقة كما في الفهستانى واماني البحار والمفاوز
فدليل القبلة النجوم وقد روى عن عروى عن الله عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدوا به الى
القبلة اه وذلك كالقطب وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى اذا جعله
الواقف خلف اذنه اليمنى كان مستقبلا للقبلة اذا كان بناحية الكوفة وبغداد وهمذان
وقزوين وطبرستان ورجان وما والاها الى نهر الشام ويجعله من عصره على عاتقه الايسر ومن
بالعراق على عاتقه الايمن فيكون مستقبلا باب الكعبة ومن باليمن قبالة المستقبل مما يلي جانبه
الايسر ومن بالشام وراءه ويغنى لمن جهل أدلة القبلة وأراد سفره مثلا الى بلاد لا تختلف
القبلة فيها وليس معه عارف بها أو أراد وضع قبلة في بيته مثلا ان يستقبل قبل سفره مثلا محرابا
صحيحا من محاريب بلاده في وقت معين كطلوع الشمس مثلا ويحرق الشمس في ذلك الوقت على
جزء من يده كعينه أو ظهره ثم يفعل كذلك وقت الاستواء ووقت الغروب فاذا أراد القبلة بعد
سفره أو في بيته فليجعل الشمس في ذلك الوقت قبالة اهل المخصوص يكن مستقبلا فان جعله
خطا في الارض أو كوة في حائط فهو قبلته مادام في ذلك المكان وكذلك يفعل بالنجوم وغيرها
في وقت معين كوقت العشاء ويختص باقليم مصراته اذا وقف ليل مستقبلا للجدى ضام

من قبلت الماشية الوادى
بمعنى قابله وليست السين
للاطلب لان الشرط المقابلة
لا طلبها وهو شرط بالكتاب
والسنة والاجماع والمراد
منها بهما لا البناء حتى
لنوى بناء الكعبة
لا يجوز الا أن يريه جهة
الكعبة وان نوى المحراب
لا يجوز (فله كى المشاهد)
للكعبة (فرضه اصابة عينها)
انفا قال قدرته عليه يقينا
(و) الفرض (غير المشاهد)
اصابة (جهتها) أى الكعبة
هو الصحيح ونية القبلة ليست
بشرط والتوجه اليها يغنيه
عن النية هو الاصح وجهتها
هى التي اذا توجه اليها
الانسان

قوله ما تهتدوا هكذا في
الشمس وفيه حذف نون
الرفع من غير ناصب ولا جازم
وهو لغة قبلية كما لا يخفى اه
معجمه

رجليه وحرك رجله اليمنى الى جهة يمينه بقدر طاقته ثم نقل الاخرى اليها كان مستقبلا وكذا
لو فعل ذلك بعد وقوفه على خط نصف النهار بأن يجعل المشرق عن يمينه والمغرب عن يساره
ويستقبل ظله وقت الاستواء ثم يحرك رجله اليمنى كذلك يكون مستقبلا أيضا (قوله يكون
مسامتا) أى محاذا (قوله للكعبة أو لهوائها) هذا اذا وقعت المهاداة على العين وقوله للكعبة
أى فيما اذا كان فى محل يساوى المحل الذى به القبلة وقوله أو لهوائها هو فيما اذا كان محل
أعلى من محلها ومثله ما اذا كان أسفل وقوله او تقريرا اذا وقعت المهاداة للجهة فان مستقبل
الجهة يحتمل ان يقع استقباله بتمامه على العين او لا وقد بين النوعين المحتملين (قوله بأن يبقى شئ
من سطح الوجه) ولو كان ذلك جزئيا يسيرا وهذه صورته

الكعبة المشرقة



مستقبل

هذا مسامت للكعبة
أو لهوائها تقريبا
وبعض الدائرة يصيب
عين الكعبة

مستقبل

هذا مسامت للكعبة
أو لهوائها تحقيا

مستقبل

هذا مسامت لها أو
لهوائها تقريبا
وبعض دائرة الوجه
يصيب عين الكعبة

يكون مسامتا للكعبة أو
لهوائها تحقيا أو تقريبا
ومعنى التصديق انه لو فرض
خط من تلقاء وجهه على
زاوية قائمة الى الافق يكون
مارة على الكعبة أو لهوائها
ومعنى التقريب أن يكون
ذلك منحرفا عن الكعبة
أو لهوائها انحرافا لا يتولد به
المقابلة بالكلية بأن يبقى شئ
من سطح الوجه مسامتا لها أو
لهوائها وانحرافا لا يتولد به
جهتها البعيد والقريب
سواء (ولو بمكة) وحال بينه
وبين الكعبة بناء أو جبل
(على الصحيح) كما فى الدراية
والجنيس

وفى الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشاوق الى المقارب اه (قوله وحال بينه وبين
الكعبة بناء أو جبل) قال فى مراجع الدراية ومن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع
المشاهدة كائنية فالاصح أن حكمه حكم الغائب ولو كان الحائل أصليا كالجبل فله أن يجتهد
والاولى أن يصعد على الجبل حتى تكون صلاته الى الكعبة يقينا اه قال المحقق الكمال
وعندى فى جواز التمرى مع امكان صعود أى صعود المكى الجبل اشكال لأن المصير الى
الدليل الظنى وترك القاطع مع امكانه لا يجوز فلا يكفيه الاجتهاد حتى لو اجتهد وصلى ثم تبين
خطأه فعليه الاعادة وقد قال فى الهداية الاخبار فوق التمرى فاذا امتنع المصير الى الظنى

(و) من الشروط (الوقت)
 للقسرا ترض الخمس بالكتاب
 والسنة والابجاع وقد نص
 على اشتراطه في عدة من
 المعقيدات وقد ترك ذكر
 الوقت في باب شروط الصلاة
 في عدة من المعقيدات
 كالقدوري والمختار
 والهداية والكنز مع بيانهم
 الاوقات ولا أعلم سراً عدم
 ذكره له وان كان يتصف
 بأنه سبب للاداء وظرف
 للمؤدى وشروط للوجوب
 كما هو مقرر في محله (و) يشترط
 (اعتقاد دخوله) ان يكون
 عبادته بنية جازمة لان
 الشاك ليس يجازم حتى لو
 صلى وعنده ان الوقت لم
 يدخل فظهر أنه كان قد
 دخل لا يجزيه لانه لما حكم
 بفساد صلاته بناء على دليل
 شرعي وهو تهزبه لا يتقلب
 جازماً اذا ظهر خلافه
 ويخاف عليه في دينه (و)
 يشترط (النية) وهي الارادة
 الجازمة لتتميز العبادة عن
 العادة ويتحقق الاخلاص
 فيها لله سبحانه وتعالى

لا مكان ظني أقوى منه فكيف يترك اليقين مع امكانه ويكتفى بالظن (قوله ومن الشروط
 الوقت للقسرا ترض الخ) الاصل في اشتراطه قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً
 أى فرضاً موقوتاً أى محدداً بأوقات لا يجوز تقديمها ولا تأخيرها عنها عند القدرة على فعلها
 فيها بحسب الاستطاعة وحديث امامة جبريل عليه السلام أيضاً (قوله مع بيانهم الاوقات)
 أى في أول كتاب الصلاة ولا يكفي ذلك في بيان الشرطية لاسيما عند المتعلم القاصر لان ذلك
 بيان لتقدير الوقت (قوله بأنه سبب للاداء) من حيث تعلق الوجوب به وافضاؤه اليه (قوله
 وظرف للمؤدى) لانه يسعه ويسع غيره (قوله وشروط للوجوب) من حيث توقف وجوب فعل
 الصلاة على وجوده (قوله ان تكون عبادته بنية جازمة) أفاد بذلك أن المراد باعتقاد دخوله
 جزمه به لان جزم النية انما يكون به ولا يكفي غلبة الظن بالدخول ويتقرر هذا مع قوله لهم ان
 غلبة الظن في القروع تقوم مقام اليقين ويحتمل أن المراد بالاعتقاد والجزم ما يعم غلبة الظن
 ويدل به التعليل بقولهم لان الشاك الخ فالمتضرر أحد شقين اما اعتقاد عدم الدخول واما الشك
 (قوله حتى لو صلى الخ) هذا أولى بالحكم مما فترع عليه لانه جزم بعدم الدخول وهو أولى بالمنع
 من التردد بين الدخول وعدمه (قوله لانه لما حكم بفساد صلاته الخ) نظيره من صلى في ثوب
 وعنده أنه نجس فاذا هو طاهر فانه لا تصح صلاته لما ذكره وهذا التعليل انما يظهر فمن عرف
 الحكم أما لو كان عنده أنه صحيح فلا يظهر اللهم الا أن يقال ان هذا الاعتقاد فاسد بمنزلة العدم
 فينزل شرعاً في هذا الحكم منزلة العارف ففساده صلاته زجره بفساده (قوله ويخاف عليه
 في دينه) أى يخشى عليه الوقوع في الكفر أما اذا اعتقد حل ذلك فالامر طاهر وان اعتقد
 جرمته فيجزيه ذلك الى غيره من وضع الاشياء في غير موضعها كالصلاة بالنجاسة والى غير القبلة
 وقد وقع خلاف في كفر من فعل ذلك (قوله وهي الارادة الجازمة) أى لغة لانها فسرت لغة
 بالعزم والعزم هو الارادة الجازمة القاطعة وفي الشرح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى
 في ايحاد فعل كما في التلويح وهو يم فعل الجوارح وفعل القلب سواء كان ايحاداً أو كفاً
 (قوله تتميز العبادة عن العادة) أو يتميز بعض العبادة عن بعض مثال الاول الامساك عن
 المقطرات فانه يكون لعدم الحاجة اليه أو للحمية فلا يمتاز الصوم عنه بالنية ومثال الثاني
 في الصلاة مثلاً فانها تكون فرضاً واجباً وتنفلاً فشرعت فيها النية لتمييز بعضها عن بعض
 وفي الجهتي وغيره من يحجز عن احضار القلب في النية أو يشك في النية بكيفية اللسان كذا في
 الشرح (قوله ويتحقق الاخلاص فيها) أى في الصلاة والاخلاص سر بينك وبين ربك
 لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ولا هو يعمله ذكره الجوى وذلك بأن يريد تعالى
 بطاعته ولا يريد سواء وفي الاخلاصة لارياة في القرائن اه وفي البرازية شرع بالاخلاص ثم
 خالطه الرياء فاعبره للسابق ولارياة في القرائن في حق سقوط الواجب اه وحقيقة الرياء هو
 أنه ان خلاص الناس لا يصل وان كان عند الناس يصل في هذا الاثواب لانه أشرك بعبادة ربه
 ولو أحسنها لاجلهم فله ثواب الاصل لا الاحسان ثم انه ان جمع بين عبادات الوسائل في النية صح
 كما لو اغتسل بالحنية وغسل بوجهه اجتمعت ونال ثواب الكل وكما لو توضأ النوم وبعد غيبة أو كل
 لهم جزو وكذا يصح لو نوى نافلتين أو أكثر كما لو نوى تحية مسجد ومسنة وضوء وضحي وكسوف

والمعقد أن العبادات ذات الافعال يكتفى بالنية في أولها ولا يحتاج اليها في كل جزءا كتحققها
 بانسحابها عليهم او يشترط لها الاسلام والتمييز والعلم بالمنوى وأن لا ياتي عناف بين النية والمنوى
 (قوله ويشترط التحريم) هو قول الشيخين لقوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى فانه عطف الصلاة
 عليها والعطف يقتضي المخاطبة وليس من عطف الكل على الجزء فانه انما يكون لنسكتة بالغة
 وهي غير ظاهرة هنا (قوله وليست ركنا) أشار به الى خلاف محمده فانه يقول بركنيتها لانها ذكر
 مفروض في القيام فكانت ركنا كالكراهة وتظهر الثمرة فيما اذا كان حاملا لنجاسة مانعة
 فالقاهما عند فراغه منها أو كان مخرقا عن القبلة فاستقبلها أو مكشوف العورة فسترها بعمل
 يسرا أو شرعا في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند الفراغ فعندهما تجوز صلاته لوجود
 الأركان مستجمعة للشروط وتقدم الشرط جائزا بالاجماع وعبارة البرهان وانما اشترط لها
 ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار انصافها بالقيام الذي هو ركنها وقد منع ذلك
 الزيلعي وعند محمد والشافعي لا يجوز لانها ركن وقد أدام مع المشافعي أو قبل الوقت وجاز بناء
 النقل على تحريمه القرض مع الكراهة عندهم لان النقل مطلق صلاة والقرض صلاة
 مخصوصة ففي القرض معنى النقل وزيادة لان الخاص يتضمن العام فكان العقد على القرض
 متضمنا للعقد على النقل ولان الشرط لا يشترط تخصيصه لكل صلاة كالطهارة بل يصح شرط
 القرض للنقل ولا يجوز عند القائل بالركنية أو ما بناء القرض على تحريمه فرض آخر أو على
 تحريمه نقل فظاهر المذهب والجمهور منه وما بناء النقل على تحريمه نقل آخر فلا شك في صحته
 اتفاقا لان الكل صلاة واحدة (قوله وعليه عامة المشايخ) وهو قول المحققين من مشايخنا
 بدائع وهو المعتبر من المذهب منية المصلي (قوله والهاء لتحقيق الاسم) أي انما اتى بالهاء
 لتدل على ان ما دخلت عليه اسم أي للذكر المعلوم فانه لو لا هذه الهاء لتوهم انه المصدر ويحتمل
 انها المبالغة والوحدة للتأنيث (قوله وسمى التكبير للافتتاح) ويضاف التكبير للافتتاح
 لان به افتتاح الصلاة (قوله تحريمه الاشياء المباحة خارج الصلاة) من اكل وشرب وكلام
 واسناد التحريم اليه مجاز لان المحرم حقيقة هو الله تعالى فالتحريم يثبت به الامنها (قوله
 وشرطت بالكتاب) قال الله تعالى وربك فكبر اجمع المفسرون على ان المراد به تكبيرة الافتتاح
 وعليه انعقد الاجماع لان الامر للوجوب وغيره ليس بواجب فتعينت للمراد تحريزا عن
 تعطيل النص (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
 وتحليلها التسليم رواه ابوداود وحسنه الترمذي (قوله اثنا عشر شرطا) قد عدنا خمسة عشر
 شرطا (قوله ان توجد مقارنة للنية حقيقة) مثال المقارنة حقيقة ان ينوى مقارنا للشروع
 بالتكبير وهو الافضل باجماع اصحابنا وانظر هل تكون تلك المقارنة ولو وجدت بعد ذكر بعض
 حروف الامم الكريم أو ذكر كلمة قبل الفراغ من أكبر الظاهر نعم وحوره (قوله اوحكا)
 مثال المقارنة الحكيمية أن يقدم النية على الشروع قالوا لوني عند الوضوء أنه يصلي الظهر
 مثلا ولم يشغل بعد النية بعمل يدل على الاعراض كاكل وشرب وكلام ونحوها ثم اتى الى
 محل الصلاة ولم تحضره النية جازت صلاته بالنية السابقة ويجوز تقديمها على الوقت كسائر
 الشروط ما لم يوجد ما يقطعها ونقل ابن أمير حاج عن أبي هريرة بن هبيرة اشتراط دخول الوقت

(و) يشترط التحريم) وليست
 ركنا وعليه عامة المشايخ
 المحققين على الصحيح والتحريم
 جعل الشيء محرما والهاء
 لتحقيق الاسمية وسمى التكبير
 للافتتاح أو ما قام مقامه
 تحريمه التحريم الاشياء
 المباحة خارج الصلاة
 وشرطت بالكتاب والسنة
 والاجماع ويشترط خمسة
 التحريم اثنا عشر شرطا
 ذكرت منها سبعة متساوا الباقى
 شرطا فالاول من شروط صحة
 التحريم أن توجد مقارنة
 للنية حقيقة أو حكما (بلا
 فاصل) بينها وبين النية
 بأجنبي

يمنع الاتصال للاجماع عليه كالاكل والشرب والكلام فاما المشي للصلاة والوضوء فليس مانعين (و) الثاني من شروط صحة التصرية (الاتيان بالتصريح قائما) أو منحنيا قليلا (قبل وجود المنحناء) بما هو أقرب (للكوع) قال في البرهان لو أدرك الامام راعيا لحفي ظهره ثم كبر ان كان الى القيام أقرب صح الشروع ولو أراد به تكبير الركوع وتلقونه منه لان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبير مرتين خلافا لبعضهم وان كان الى الركوع أقرب لا يصح الشروع (و) الثالث منها (عدم تأخير النية عن التصرية) لان الصلاة عبادة وهي لا تجزأ في حال ينوها لا تقع عبادة ولا حرج في عدم تأخيرها بخلاف الصوم وهو صادق بالمقارنة وبالتقدم والافضل المقارنة الحقيقية للاحتياط خروجا من الخلاف واجبا دها بعد دخول الوقت مراعاة للركنية (و) الرابع منها (التعلق بالتصريح بحيث يسمع نفسه) بدون صمم ولا يلزم الاخرى تحريك لسانه على الصم وغير الاخرى يشترط سماعه نطقه (على الاصح) كما قاله شمس الأئمة الحلواني

للنية المقدمة عن أي حنيفة رحمه الله ويغني أن يكون وقت نية الامامة عند الشروع وأن لم يقتضه أحد لانه قد يقتضى به من لا يراهم الملائكة والجن أفاده الجوى خلافا لما في الاشياء من انه يغني أن يكون وقت اقتداء أحد به لا قبله وأمانية المأموم الاقتداء في التمسك ولا يجوز تقديم نية اقتدائه عن تحريمه الامام عنده بعض أئمة بخارى ومصحح وقيل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله أكبر والذي عليه عامة العلماء انه ينوي حين وقف الامام موقف الامامة وهو احول كافي النظم اهو يطلب الفرق بين صحة تقديم نية الصلاة وهي فرض دون تقديم نية الاقتداء على هذا الوقت وهو كذلك والذي ذكره الشارح في الامامة جواز تقديمها فالحكم فيها واحد ويحمل ما هنا على الاولى (قوله يمنع الاتصال) أخرجه الفاضل الذي لا يمنع كالكوع والمشى للصلاة والوضوء (قوله للاجماع عليه) أي على اشتراط عدم الناصر او على هذا الشرط وهو المقارنة (قوله كالاكل) مثال الاجماع الذي يمنع الاتصال (قوله والوضوء) بالرفع والجزر (قوله فليس مانعين) لانهم ما معتقروا داخلها في سبق الحدث فخارجها أخرى كافي النهر وغيره (قوله بالتصريح قائما) أي فيما يفترض له القيام والمراد بالقيام ما يعم الحكمي ليشمل القعود في نحو القرائن لعذر (قوله أو منحنيا قليلا) تصريح بما تضمنه المصنف فان القيام الذي هو قبل الانحناء القريب الى الركوع صادق بالقيام التام وبالاتخاذ القليل (قوله قبل وجود المنحناء) هذا في مقام البيان للاتخاذ القليل (قوله بما هو أقرب) أي بحال ذلك الحال اقرب للركوع فليس الشرط عدم الانحناء اصلا بل عدم الانحناء المتصف بكونه اقرب الى الركوع من القيام والجلوس والمجرو ومعلق بوجود (قوله ان كان الى القيام اقرب) بان لا تنال يده ركبته (قوله وتلقونه) لان الذي كرفي محله لا يتغير بهزيمته كافي النهر وامانية الصلاة فلا يثبتها (قوله وان كان الى الركوع اقرب) بان تنال يده ركبته (قوله لان الصلاة عبادة) أي بتمامها وقوله وهي لا تجزأ أي ولو جوزنا تأخير النية لوقع البعض الذي لانية فيه غير عبادة وما فيه النية عبادة فيلزم التجزؤ وقوله فما لم ينوها أي من اقل فعلها (قوله ولا حرج في عدم تأخيرها بخلاف الصوم) قال في الجوهر ولا يعتبر بقول الكرخي وقياسه الصلاة على الصوم قياس فاسد لان سقوط القراءة للحرج وهو يندفع بتقديم النية فلا ضرورة الى التأخير وجواز التأخير في الصوم لدفع الحرج والتيسير على الصائم لانه قد لا يشعر بطول العجز بخلاف الصلاة كذا في البحر وفيه ان الحرج في الصوم يندفع بالتقديم وفيه تيسيرا (قوله وهو صادق) الضمير يرجع الى عدم التأخير (قوله خروجا من الخلاف) فان الأئمة الثلاثة لا يجوزونها بنية متقدمة ولا متأخرة كذا في الشرح (قوله واجبا دها بعد دخول الوقت) عطف على المقارنة وقد سبق ما فيه (قوله مراعاة للركنية) أي للقول بها (قوله بدون صمم) أما لو كان به صمم أو كانت جلبة أصوات فالشرط أن يكون بحيث لو أزيل المانع لامكن السماع ولا يشترط أن يسمع نفسه حقيقة في تلك الحالة كما لا يشترط السماع غيره الا في العقود كبسبح وهبسة ونكاح فلا بد من السماع غيره أيضا كافي التمسك (قوله ولا يلزم الاخرى تحريك لسانه) وكذا الاي يل يكتفيان بمجرد النية على الصحيح فينبغي أن يشترطها القيام لقيامها مقام التصرية وأن تقديمها على الشروع لا يصح

وأكثر المشايخ على أن
 الصحيح أن الجهر حقيقة
 أن يسمع غيره والخافقة أن
 يسمع نفسه وقال الهندواني
 لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ومن
 يقربه فالسمع شرط فيما
 يتعلق بالنطق باللسان التعرية
 والقراءة السرية والتشديد
 والادكار والتسمية على
 الذبيحة ووجوب سجدة
 التلاوة والعناق والطلاق
 والاستثناء واليمين والنذر
 والاسلام والايمن حتى لو
 أجرى الطلاق على قلبه
 وحرك لسانه من غير تلفظ
 يسمع لا يقع وان صحح الحروف
 وقال الكرخی القراءة تصحح
 الحروف وان لم يكن صوت
 بحيث يسمع والصحيح خلافه
 قال الحق الكمال بن الهمام
 رحمه الله تعالى اعلم ان
 القراءة وان كانت فعل
 اللسان لكن فعله الذي هو
 كلام والكلام بالحروف
 والحرف كيفية تعرض
 للصوت وهو أخص من
 النفس فان النفس المعروض
 بالقرع فالحرف عارض
 للصوت لا للنفس معجزه
 تصححها أي الحروف بلا
 صوت أياء إلى الحروف
 بعضلات الخارج لالحروف
 فلا كلام انتهى ومن
 متعلقات القلب النية
 للاخلاص فلا يشترط لها
 النطق بالكفر

كالصريحة ولم أر لهم نهر (قوله وأكثر المشايخ) مبتدأ وقوله على أن الخ خبره وليس معطوفا
 على الخواني واللام بحسن ذكره على (قوله وقال الهندواني الخ) ظاهر ما هنا أن الهندواني
 لم يقل بقوله أكثر المشايخ والذي في كبره أن ما عليه أكثر المشايخ هو قول الهندواني إلا أنه
 قال وزاد في المجتبى في النقل عن الهندواني أنه لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ومن يقربه اه ونقل
 في الذخيرة عن شمس الأئمة الخواني أن الأصح هذا اه قلت الظاهر أن ما زاده في المجتبى يرجع
 إلى ما قبله لأن الغالب أنه إذا سمع اذنيه أن يسمع من يقربه عن يكون ملاصقا له ولا يكاد
 يتفك ذلك (قوله فالسمع شرط) تفريع على الأصح الذي في المصنف وعلى قول أكثر المشايخ
 في تفسير الخافقة والمراد أنه شرط التحصيل المنطوق به أن كان فرضا أو واجبا أو سنة (قوله
 التعرية) وما عطف عليه بدل من ما في قوله فيما يتعلق (قوله ووجوب سجدة التلاوة) الأولى
 حذف وجوب وسجدة لأن الكلام في المنطوق به (قوله والايمن) بكسر الهمزة أو رده عليه
 أنه التصديق القلبي ولا لفظ فيه إلا أن يكون مبيها على أنه قول وحمل (قوله حتى لو أجرى) أي
 ذكره لأنه محل الوهم فاذا لم يجزه على قلبه والمسئلة بها لها فعدم الوقوع أولى (قوله يسمع)
 بالبناء للعجهول والجملة محلها جر صفة لتلفظ (قوله وقال الكرخی) مقابل قول الخواني
 وقول الأصم كثرين في تفسير الخافقة فالخافقة عنده تصحح الحروف ويجري في كل ما يتعلق
 بالنطق باللسان (قوله الذي هو كلام) أي لا يجزئ الحركة (قوله والكلام بالحروف) مبتدأ
 وخبر أي لا يتحقق الكلام إلا بالحروف والحاصل أن المراتب ثلاثة حرف وصوت ونفس وكل
 أخص من الذي بعده (قوله والحرف كيفية تعرض للصوت) لأنه هو الصوت المعتمد على
 الخارج فالكيفية هي اعتماد الصوت على الخارج وفيه أن الحرف هو الصوت المعتمد لا الاعتماد
 (قوله وهو أخص من النفس) بفتح الفاء لأن النفس هو الهواء مطلقا اعتمادا ولا (قوله فان
 النفس المعروض بالقرع) أي هو الهواء الذي عرض عليه القرع يعني أن القرع بالعضلات
 يعرض على النفس والصوت هو مجموع النفس مع القرع ومن المعلوم أن المعروض قد يتحقق
 بدون عارضه كتحقق الإنسان بدون صفة الكتابة والمعروض والعارض أخص من المعروض
 وحده **كانسان** وضاحك فان الإنسان فقط أعظم من الإنسان الضاحك والقرع يتحقق
 بالعضلات (قوله عارض للصوت) والصوت عرض يقوم بعمل يخرج من داخل الرئة إلى
 خارجها منع النفس مستطيلا عمدا متصلا بقطع من مقاطع حروف الحلق واللسان والشفقتين
 (قوله فجزأ الخ) هو روح العلة (قوله بلا صوت) أي بل بالنفس الذي هو مطلق الهواء (قوله
 أياء) أي إشارة إليها والذي يوصي بالنفس لا يكون آتيا بحقيقة كالموصي بالصلاة فإنه لم يأت بحقيقة
 الركون والسجود (قوله بعضلات الخارج) العضلات جمع العضلة وكسفيته كل عصبية معها
 لحم غليظ كذا في القاموس والخارج جمع يخرج محل خروج الحروف كذا في الأزهري فالإضافة
 من إضافة العام إلى الخاص (قوله لالحروف) عطف على أياء أي لالحروف حقيقة فلا كلام
 أي إذا اتفقت الحروف اتبني الكلام أي وهو لا بد منه فإنه المطلوب شرعا وإذا اتبني الكلام
 اتبنت القراءة فلا تصح الصلاة (قوله ومن متعلقات القلب النية) قال في الشرح تنبيه
 في اشتراط النطق بالصريحة إشارة إلى أنه لا يشترط النطق بالنية لأنهم من متعلقات القلب التي

بالنية قال الحافظ ابن قيم الجوزي رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول هذا الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة كبر وهذه يدعى انتهت وفي مجمع الروايات التلظ بالنية كرهه البعض لأن عمر رضي الله تعالى عنه أدب من فعله وأباحه بعض لمخفهم من تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسة ١٤٤ وعمر رضي الله تعالى عنه أنما زجر من جهر به فاما المخافة به فلا بأس بها فن قال

من مشايخنا ان التلظ بالنية سنة لم يرد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض المشايخ لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيها بعد زمن التابعين (و) الخادم منها (نية المتابعة) مع نية أصل الصلاة (المقتدى) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهي نية الاقتداء فلما يلحقه من فساد صلاة امامه لانه بالاتزام فينوي فرض الوقت والاقتداء بالامام فيه أو ينوي الشروع في صلاة الامام ولو نوى الاقتداء به لا غير قيل لا يجوز به والاصح انه يجوز لانه جعل نفسه تبعاً للامام مطلقاً والتبعية انما تتحقق اذا صار مصلحاً ماصلاً بالامام وقيل متى انتظر تكبير الامام كفاه عن نية الاقتداء والصحيح انه لا يصح مقتدياً بمجرد الانتظار لانه متردد بين كونه للاقتداء او بحكم العادة وفيبقى أن لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة بظهوره

لا يشترط لها النطق وقد أجمع العلماء على انه لو نوى بقلبه ولم يتكلم بنية فانه يجوز اه (قوله بالنية) متعلق بحذف أي يثبت بالنية (قوله ولا عن أحد من الصحابة والتابعين) زاد ابن أمير حاج ولا عن الأئمة الاربعة (قوله وهذه بدعة) قال في البحر فصر من هذه الاقوال انه بدعة حسنة عند قساص جمع الغزيرة اه قال في الفتح بعد قول الهداية انه حسن لاجتماع عزيمته اه وقد يفهم انه لا يحسن لغير هذا القصد (قوله لم يرد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم) قال العلامة توح وكذا القائل بالاستحباب لعله أراد به الامر المحبوب في نظر المشايخ لا في نظر الشارع لان المستحب قسم من السنة اه وفي القهستاني وينبغي أن تكون النية بلفظ الماضي ولو فارسه لانه الغالب في الانشآت فيقول نويت صلاة كذا اه ملخصاً (قوله أما النية المشتركة) المراد نية أصل الصلاة لان الصلاة المطلقة تصلح للفرض والواجب والسنة والنفل وبه علم أن الاشتراك في النوى لا في النية والمراد انهم اشتركوا بين المقتدى والامام والمنفرد وهو على حذف مضاف تقديره اما اشتراط النية (قوله فلما تقدم) من تمييز العادة عن العيادة وتحقيق الاخلاص (قوله فلما يلحقه) الاوضح أن يقول فلان المتابعة لا توجد الا بينهما وأما ما ذكره فهو الاثر المترتب على المتابعة وقوله من فساد صلاة امامه الاولى زيادة وجهتها (قوله لانه بالاتزام) أي الفساد (قوله فيه) أي في فرض الوقت (قوله أو ينوي الشروع في صلاة الامام) أي مع الامام وهذه النية تضمنت نية أصل الصلاة ونية المتابعة والتعيين والاوان ظاهران ووجه الاخير انه نوى صلاة الامام المعينة عنده وفي الشرح عن الذخيرة وقاضى خان لو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام فانه يجوز لان الجمعة لا تكون الا مع الامام اه (قوله ولو نوى الاقتداء به) أي في الصلاة (قوله مطلقاً) أي في أصل الصلاة ووصفها والمعنى انه لم يقيد اقتداءه بأصلها (قوله ما صلاه الامام) أي أصلاً ووصفاً (قوله لانه متردد الخ) ولانه لا يلزم من الانتظارية المتابعة وهي شرط والضمير في لانه لا منتظر وفي كونه لانه انتظار خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه لان العبرة لما نوى اه (قوله كما لو لم يحضر ياله أنه زيد) فانه يصح اقتداؤه لان العبرة لما نوى وهو نوى الاقتداء بالامام (قوله لانه لا يشترط نية الامامة) لانه منفرد في حق نفسه الا يرى انه لو حلف أن لا يؤم أحد ما صلى خلفه جماعة لم يحث لان شرط الحث أن يقصد الامامة ولم يوجد كذا في الشرح (قوله تعين الفرض) ولو قضاؤه فلا يكفيه أن يقول نويت الفرض كما في العناية لانه متنوع والوقت صالح لكل فلا بد من التعيين اجتناباً ما يؤدبه (قوله فهو فرض مسقط) لان النية المعتبرة ما عارضت الجزاء الاول (قوله وكذا عكسه) الاولى حذف قوله كذا (قوله ولا يشترط نية عدد الدركات) لان الفروض والواجبات محدودة فقصداً تعين بقى عنه حتى لو نوى الفجر اربعاً مثلاً لفت نية الاربع ح ويهـ الى ركعتين فقط لان

خلافه ولو ظنه زيدا فاذا هو حر ولا يضرك كما لو لم يحضر ياله انه زيد أو عمرو وقيدنا بالمقتدى لانه لا يشترط نية الامامة للرجال بل للنساء (و) السادس من شروط صحة التهرية (تعين الفرض) في ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضاً وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعاً فأنه على ظنه فهو فرض مسقط وكذا عكسه يكون تطوعاً ولا يشترط نية عدد الدركات

ولاختلاف تراجم القروض

شرط تعيين ما يصلح كالتحريم
مثلا ولو نوى فرض الوقت
صح الا في الجمعة ولو جمع بين
نية فرض ونقل صح للقروض
اقوته عند أبي يوسف وقال
محمد لا يكون داخل في شيء
منه حاله عارض ولو نوى
نافله وجنائة فهي نافله ولو
نوى مكتوبة وجنائة فهي
مكتوبة (و) السابع منها
(تعيين الواجب) أطلقه
فشمّل قضاءه نقل أفسده
والنذر والوتر وركعتي
الطواف والعبدین لاختلاف
الاسباب وقالوا في العبدین
والوتر ينوي صلاة العبد
والوتر من غير تقييد بالواجب
للاختلاف فيه وفي وجود
السهو لا يجب التعيين في
السجدة وفي التلاوة بعينها
لدفع المزاجعة من سجدة
الشكر والسهو وتبيينه
لتعريف عدد شروط سجدة
التصريح الثامن كونها بلفظ
العربية للقادر على ما في
الصحيح التاسع ان لا يدهمزا
فيها ولا باء اكبر واشباع
حركة الهاء من الجلالة خطأ
لغة ولا تفسد به الصلاة
وكذا تسكينها العاشر ان
يأتي بجملة تامة من مبتدأ
وخبر الحادي عشر ان يكون
بذكر خالص لله الثاني عشر
ان لا يكون بالسمعة كما في

سيأتي

الخطا فيما لا يشترط فيه التعيين لا يضر كافي الاشياء (قوله ولا اختلاف تراجم القروض الخ)
الاولى حذف إحدى الكلمتين وهو علة قدمت على معلولها (قوله شرط تعيين ما يصلح)
سواء كان اماما او مقتديا او منفردا (قوله الا في الجمعة) فلا تصح نية فرض الوقت لان الوقت
الظاهر على المذهب (قوله اقوته) فلا يعارضه الضعيف وهو النقل فتلغويته (قوله فهي
نافله) لان النافله اقوى من صلاة الجنائة من جهة انهم اصالة كاملة ذات ركوع وسجود
يختلف الجنائة فتعداد الصلاة على الجنائة اذا كان اماما ويلزمه قضاء ركعتين فلا لانه ابطله
بسلامة من الجنائة على نية القطع بهما صح شروعه فيه وليس لمبطل النقل الصلاة على الجنائة
لان زيادة مادون الركعة لا يبطلها (قوله فهي مكتوبة) لانها فرض عين ولا نية اصالة كاملة
وانما ذكر ذلك بعد التي قبلها لانه ربما يقال ان الحكم الفساد لكونه ما فرض عين (قوله
والسابع منها تعيين الواجب) ظاهره ان هذه الشروط تجتمع كلها في صلاة واحدة وليس
كذلك فان الصلاة لا تنوي فرضا وواجبا معا وكذلك الوقت واعتقاد دخوله لا يأتي الا في
الفرض وكذا الاتيان قائما بالضرورة والحاصل ان هذه الشروط لا تأتي في كل صلاة (قوله
والنذر) اي المطلق والمقيد وهو بالنصب عطف على قضاء (قوله لا اختلاف الاسباب) علة
لاشترط تعيين الواجب أي ولا يكون مؤثما للسبب سبب الابتعينة (قوله ينوي صلاة العبد
والوتر) اي ويتكون ذلك تعيينا ولو من غير تقييد بالواجب واما المراد انه ممنوع عن نية الواجب
بل انه لا يلزمه ذلك للاختلاف (قوله لا يجب التعيين في السجدة) اهله للاستغناء عنه باتصاله
بالصلاة أو بوقوعه في حرمة الاولى ان يقول لعدم التعيين فيه كما ان الاولى ان يثنى الضمير في
قوله للاختلاف فيه ايعود على العبد والوتر (قوله وفي التلاوة بعينها) اي بعين ان التلاوة ولا
يلزمه تعيين أفراد السجدة لأفراد الآيات وقوله بعينها بالباء التخصيص مضارع عين (قوله
كونها بلفظ العربية) أي كون تكبيرة الاسرار الخ والمراد ما يميز التكبير وغيره من كل ما دل على
التعظيم حتى لو شرع بالتسليم أو التمليل فانه يصح بشرط كونه بالعربية (قوله للقادر عليها)
أما العاجز عنها فلا خلاف في صحة شروعه بما قدر عليه من اللغات (قوله في الصحيح) هو
قوله ما ولا وقال الامام يصح شروعه بغير العربية ولو مع القدرة عليها ووقع للعيني مثل ما وقع
للشرح ونقل في الدر عن التتارخانية أن الشروع بالفارسية كالتلبية يجوز مطلقا اتفاقا قال
وظاهر رجوعهما اليه لا هو اليه ما في الشروع كرجوعه اليه ما في القراءة حيث لا يجوز بغير
العربية الا للعاجز فاده السيد (قوله التاسع ان لا يدهمزا فيها) فبه لا يكون شارعا في الصلاة
وتبطل الصلاة بمصولة في أثناءها لو صحت أولا قاله المؤلف في شرح رسالته در الكنوز (قوله
ان يأتي بجملة تامة من مبتدأ وخبر) هو ظاهر الرواية عن الامام نقله في التجريد وفيه قال ابو
يوسف ومحمد قاله المؤلف في الشرح المذكور ويجب أن تكون البداية بلفظ الله حتى لو قال
أ كبر الله لا تصح عنده بزيادة والاولى حذف قوله من مبتدأ وخبر لانهم لا يشترطون ذلك لصحة
الشروع بلا اله الا الله وبسبحان الله مع الكراهة (قوله ان يكون بذكر خالص لله تعالى)
ف لو شرع بنحو اللهم اغفر لي لا يصح لانه ليس بنماء خالص بل مشوب بمجاخته قاله السيد (قوله
أن لا يكون بالسمعة كما في) من انهم للتبرك فكانه قال بارك الله لي وهو الاصح كما في

الثالث عشر أن لا يهذف الهاء
من الجلالة الرابع عشر أن
يأتي بالهاوى وهو الالف في
اللام الثانية فإذا حذف لم يصح
انضمام عشر أن لا يقرن
التكبير بما يفسده فلا يفسد
مشروعه لو قال الله أكبر
العالم بالمعدوم والموجود
أو العالم بأحوال الخلق
لأنه يشبه كلام الناس ذكر
هذا الأخير في البرازية وهذا
مما من الله سبحانه بالابقاظ
لجمعه ولم أره قبلا مجموعا فله
الحمد إذا نعمه وفضله ليس
محصورا ولا محظورا ولا ممنوعا
(ولا يشترط التعيين في النفل)
ولو سنة الفجر في الأصح
وكذا التراويح عند
عامة المشايخ وهو الصحيح
والاحتياط التعيين فينوي
مراعيها صفتها بالتراويح
أو سنة الوقت (و) يفترض
(القيام) وهو ركن متفق
عليه بالقراءة والواجبات
وحده القيام أن يكون بحيث
إذا مديده لا ينال ركبته
وقوله (في غير النفل) متعلق
بالقيام فلا يلزم في النفل كما
سنذكره إن شاء الله تعالى
(و) يفترض (القراءة)
ولا تكون الإسماعها كما
تقدم

السراج والاشبه كما في شرح المنية قاله السيد (قوله الثالث عشر أن لا يهذف الهاء من
الجلالة) قال في الشرح المذكور ومن تركها والمراد بالهاوى الالف الثاني بالمد الذي في
اللام الثانية من الجلالة فإذا حذفه الخالف أو الذابح أو المكبر الصلاة أو حذف الهاء من
الجلالة اختلف في انعقاديين وحل ذبيحته وضحة فحريمته فلا يترك ذلك احتياطا (قوله ذكر
هذا الأخير) اسم الإشارة راجع إلى الشرط الأخير (قوله إذا نعمه) عليه لقوله من بالابقاظ
لجمعه ولم أره الخ وكأنه في جواب سؤال حاصله كيف جفت هذه الشروط ولم تنسحب بها (قوله
ولا ممنوعا) تكرار مع ما قبله (قوله ولا يشترط التعيين في النفل) مراده به ما يعم السن لان
وقوعها في أوقاتها يغني عن التعيين وبه صارت سنة لأبالتعيين ولا فرق بين أن ينوي الصلاة
أو الصلاة لله تعالى لان المصلي لا يصلي لغير الله تعالى (قوله والاحتياط التعيين) قاله صاحب
المنية وذلك للخروج من خلاف من اشترط في فعل السنة نيتها قال صاحب المفاتيح في التراويح
لا يكفي مطلق النية ولا نية التطوع عند بعض المتأخرين بل يشترط نية التراويح وصحته في
الغاية قاله السيد (قوله أو سنة الوقت) أي سنة فرض الوقت وعليه فينبغي التمييز بين القبليّة
والبعديّة (قوله ويفترض القيام) على قادر عليه وعلى الركون والسجود ولا يقوته بقيامه
شرط طهارة مثلا ولا قدرة القراءة فلو تعسر عليه القيام أو قدر عليه وعجز عن السجود لا يلزمه
لكنه يخفى في الثانية بين الإجماع فأتمأ أو قاعدا كما لو كان معه جرح يسيل إذا صعد قائمه يخير
كذلك ولو كان بحيث لو قام سلس بوله ولو قام شكك في العورة ما يمنع الصلاة أو يعجز عن
القراءة حال القيام وفي القعود لا يحصل شيء من ذلك يجب القعود وكذلك إذا كان بحيث لو صلى
قاعدا قدر على الاقام وقامعلا أو مقروض القيام وواجهه ومسفوفه ومستحبه بقدر القراءة
فيه كما في سكب الانهروية قد در ذلك في فهو الأمل فلا بد أن يقف قدر ثلاث آيات قصار على
قوله ما أو آية طويلة على قول الامام لتحصيل الفرض وعند سقوط القراءة يسقط التمسيد
كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قراءة فيه فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كما
في القهستاني ويكرهه على إحدى الرجلين الأعذر (قوله وهو ركن متفق عليه) أصلي
والقراءة ركن زائد أذهي زينة القيام ولهذا يتصل الامام القراءة دون القيام قاله في
الشرح (قوله والواجبات) ظاهره قبول قضاء النفل الذي افسده وكذا المنذور وأن لم ينص
على القيام فيه على أحد قولين (قوله وحده القيام) أي قد أداناه وتمامه بالانتصاب كالقنأ وهو
بهذه الصفة مما يورث الخشوع في الصلاة كما ذكره العارف بالله تعالى سيدي أحمد زروق في
نصيحته (قوله متعلق بالقيام) أو يفترض الذي قدره الشرح (قوله كما سنذكره) من أن
مبناء على التوسع (قوله ولا تكون الإسماعها) الأمانع كهمهم أو جليلة أصوات أو نحو
ذلك من العوارض المانعة لاهضة الحاسة من السماع واكتفى الكرخي بمجرد تصحيح الحروف
وأن لم يسمع نفسه لان القراءة فعل اللسان والسماع فعل الصماخ دون اللسان فليس من مورد
القراءة قال في البدائع وقول الكرخي أصح وأقرب وبعضهم نسبته إلى أبي يوسف والمعتقد
الأول وخفف صوته ببعض الحروف بحيث لا يسمع نفسه مقتصر الاتصاف به الصلاة على
الصحيح العموم البلوى كما في المصنعات عن الذخيرة ومجملها القيام ولو سلك كالقعود له ذكر وأولى

نافلة فلا قرأ في ركوع أو سجود أو قعود لم يكن بدلا عن قيام لا بسقطها الواجب وبكره غيرها
 لانه تغيير المشروع وان كان ساهبا وجب عليه سجود السهو (قوله لقوله تعالى فافروا ما تيسر
 من القرآن) وجه الدلالة أن الأمر يقتضي الوجوب والقراءة لا يجب خارج الصلاة بالاجماع
 فتعين الأمر في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة رواه مسلم من حديث
 أبي هريرة وعليه انعقد الاجماع ولا عبرة بمن خرق الاجماع كابي بكر الاصم بقوله القراءة في
 الصلاة ليست فرضا أصلا بل سنة اه (قوله وهي ركعتان) زائد على قول الجمهور (وقال
 الغزوي صاحب الحاوي القدسي انها فرض وليست بركن (قوله اسقوطها بلا ضرورة)
 أشار به الى الفرق بين الركن الزائد وغيره وهو الأصلي فانه انما يسقط في بعض الاحوال
 لضرورة لكن الى خلف والزائد ما يسقط لا الى خلف وقال في الشرح الزائد هو الجزء الذي
 اذا انتفى كان الحكم المركب باقيا بحسب اعتبار الشرع وعلى هذا الوجه لا يصلي فأحرم وقام
 وركع وسجد بلا قراءة حدث قال السيد اعترض بأن في تسمية القراءة ركعا زائدا عند افعال واجب
 بأنها ركن باعتبار انتفاء الماهية في حالة وزائد لقيامها الى الماهية بدون القراءة في أخرى فمن
 حيث فساد الصلاة بترك القراءة فيها حالة الانقراض القدرة عليها تكون ركعا ومن حيث صحة
 صلاة المقتدى مع ترك القراءة تكون زائدا اه (قوله وبالنص كانت الخ) النص هو الآية
 المتقدمة لان المراد قراءة القرآن حقيقة وقال بعض المفسرين المراد من الآية الصلاة بدليل
 السياق والاول أولى لان الحل على الحقيقة أولى (قوله ولو قرأ آية) هي لغة العلامة وعرفا
 كل جملة دالة على حكم من أحكام الله تعالى أو كل كلام منفصل عما قبله وبعده بفصل توقيفي
 لفظي اه (قوله في ظاهر الرواية) عن الامام وفي رواية أخرى عنه هو غير مقدر بشئ بل
 يكفي أدنى ما يتناول اسم القرآن وبه جزم القدوري وعنه رواية ثالثة أنه ثلاث آيات قصار
 أو آية طويلة تعدلها وهو قولها ما وجعل في الخلاصة وغيرها قوله الاول اه (قوله وأما الآية
 التي هي كلمة) اعلم أن الكوفيين عدوا الم في مواضعها والمص وكهيعس وطه وطس وبس
 وحم آية وحم عسق آيتين قال البيضاوي كان مختسري وهذا التوقيف لا مجال للرأي فيه وأما
 غير الكوفيين فليس شئ منها عندهم بآية (قوله أو حرف ص) هو وما بعده على حذف كاف
 التثنية (قوله أو حرف حم عسق) قد علمت أن الكوفيين عدوها آيتين (قوله فقد اختلف
 المشايخ) أي على قول الامام (قوله وقال أبو يوسف ومحمد الخ) رجمه في الاسرار والاحتياط
 قولهما وهو مطلوب لاسمي في العبادات (قوله واذا علمت ذلك) أي اقتراض القراءة
 والخلاف فالقراءة الخ أي فاعلم ان ذلك انما هو في ركعتين (قوله في ركعتي الفرض) الثاني
 والثلاثي والرابعي ومحل الاداء ركعتان غير متبعتين كما قاله الشرح قال القهستاني هو قول
 البعض والصحيح أن الاولين متبعتان على سبيل الفرض حتى لو تركهما في الاولين وأتى بها
 في الآخريتين كان قضاء كما في النخبة وقال ابن أبي رباح وهو قول الجمهور وهو الصحيح وعليه
 مشي في النخبة ومحيما رضي الدين وقاضي خان في شرح الجامع الصغير (قوله انشا كلهما
 من كل وجه) فان الثانية من كل وجه الاولى وجوب اسقوطها وجهها وانها لا تقرأ الا
 في غير قائم ما في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقد رها فلا يلحقان بها وأما افتراق الاولى

لقوله تعالى فافروا ما تيسر
 من القرآن وهي ركن زائد
 على قول الجمهور وسقوطها بلا
 ضرورة عن المقتدى عندنا
 وعن المدرك في الركوع اجما
 (و) بالنص كانت القراءة
 (و) لو قرأ (آية) قصيرة مركبة
 من كلمتين كقوله تعالى ثم تقرر
 في ظاهر الرواية وأما الآية
 التي هي كلمة كدهما مكان
 أو حرف ص ن ق أو حرفان
 حم طس أو حرف حم عسق
 كهيعس فقد اختلف
 المشايخ والاصح انه لا تجوز
 بها الصلاة وقال القدوري
 الصحيح الجواز وقال أبو
 يوسف ومحمد الفرض قراءة
 آية طويلة أو ثلاث آيات
 قصار وحفظ ما تجوز به
 الصلاة من القرآن فرض
 عين وحفظ الفاتحة وسورة
 واجب على كل مسلم وحفظ
 جميع القرآن فرض كفاية
 واذا علمت ذلك فالقراءة
 فرض (في ركعتي الفرض)
 أي ركعتين كاتا ولا تصح
 بقراءة في ركعة واحدة فقط
 خلافا للزفر والحسن البصري
 لان الامر لا يقتضي التكرار
 فلانهم لكن لم يمت في الثانية
 لتسا كلهما من كل وجه
 فالاولى بعبارة النص
 والثانية بدلالته

والثانية في حق تكبيرة الاحرام والتعوذ والثناء ما ليس بقادح لان المشاكاة انما تعتبر بما يرجع
الى انفس الصلاة وأركانها أما التكبيرة فمشرط وهو ركنها والتعوذ والثناء زائدان أيضا فلا يضر
الاختلاف فيها فأقاده في التمر (قوله في كل ركعات النقل) المراد به ما زاد على الفرائض ولو كان
مؤكدًا (قوله صلاة على حدة) امتنع من الظهور على رأس الركعتين لان الأصل في
مشروعية الصلاة متفق ولزوم الزيادة انما يظهر في الفرائض فيبقى النقل على أصل المشروعية
(قوله وعلى وجوبه) أي أو فرضيته كذا في الشرح (قوله للاحتياط) لان كونه فرضا
ملا كما هو قول الامام بوجوب القراءة في الاولين فقط وكونه سنة مؤكدة كما هو قوله ما يوجبها
في الجميع فعملنا بالاحتياط لان ترك القراءة في ركعة من السنة يفسدها ولا يؤدي المكلف
ما ليس عليه اولى من تركه ما عليه ذكره ابن أمير حاج (قوله لا تطلق ما تلونا) وهو الآية
السابعة فان المأمور به قراءة ما تيسر والتمهين يتي التيسر (قوله كما نذكره) من قوله صلى
الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة الكتاب ولا تجوز به الزيادة على الكتاب لانه خبر آحاد وهو يثبت
الوجوب دون الركنية (قوله بل يستمع حال جهرا الامام الخ) أشار به الى ان في الآية الاتية
توزيما (قوله لقوله تعالى واذا قرئ القرآن الآية) قال الامام احمد أجمع الناس على ان هذه
الآية في الصلاة وما في شرح الكافي للبرزوي ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط تسن
عند محمد وتكره عندهما وما قاله الشيخ الامام أبو حفص النسفي ان كان في صلاة الجهر نكروه
قراءة المأموم عندهما وقال محمد لا نكروه بل تستحب وبه تأخذ لانه أحوط وهو مذهب الصديق
والفاروق والمرتضى اه فقد صرح الكمال برده وعبارته وما يروى عن محمد أنه يستحب على
سبيل الاحتياط فضعيف والحق أن قول محمد كقولهم ما وصرح محمد في كتبه بعدم القراءة
خلف الامام بعد ما أسند الى علقمة بن قيس انه ما قرأ قط فيما يجهر فيه وفيما لا يجهر قال أي
محمد وبه تأخذ لان القراءة خلف الامام في شيء من الصلاة يجهر فيه أو لا يجهر وقال
السرخسي تفسد صلاته بالقراءة في قول عدة من الصحابة اه وقال في الكافي ومنع المتقدم
عن القراءة ما ثور عن عثمان بن نفوس كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة رضى الله تعالى عنهم
وقد دون اهـ الى الحديث أسامعهم اه ثم قال المحقق ابن الهمام ثم لا يخفى أن الاحتياط في
عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدلائل وليس مقتضى اقواهما
القراءة بل المنع اه ويلزم منه فساد الصلاة عندهم من هو أفضل من محمد فقال به ما بدرجات
كبيرة ولا يجوز الاحتياط على وجه يلزم منه فساد الصلاة عندهم واحد من الصحابة اه أقاده
في الشرح (قوله وقلنا الخ) أي قلنا بذلك مخالفين للامام مالك وأحمد للثوري (قوله كرم ذلك)
تحريما وفي بعض الروايات انما لا تفعل خلف الامام وانما لا يطأوا اسم الحرمه عليهم المأهر
من أصلهم انه اذا لم يكن الدليل قطعا لا يطأون لفظ الحرمه وانما يسمون بالكراهة (قوله
للهي) عنه بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحدكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقرآن
ولا تقول بغيره ومخالفته وبقول زيد بن ثابت لا قراءة مع الامام في شيء وروى من كان له امام
فقرأة الامام لقراءة وروى عن عمر بن الخطاب في قم الذي يقرأ خلف الامام مجرا وروى عنه صلى الله
عليه وسلم من قرأ خلف الامام في فيه جرة وقال من قرأ خلف الامام فقد أخطأ الفطرة وفي

(و) القراءة فرض في (كل)
ركعات (النفل) لان كل شفع
منه صلاة على حدة (و) القراءة
فرض في كل ركعات (الوتر)
أما على كونه سنة فظاهر
وعلى وجوبه الاحتياط
(ولم ينعين شيء من القرآن
لهذه الصلاة) لا تطلق ما تلونا
وقلنا ينعين الفاتحة وجوبا
كما نذكره (ولا يقرأ المأموم
بل يستمع) حال جهرا الامام
(وينصت) حال اسراره
اقوله تعالى واذا قرئ
القرآن فاستمعوا له
وأنتوا وقال صلى الله
عليه وسلم يكف بك قراءة
الامام جهرا - رام خافت
واتفق الامام الاعظم
والصحابه والامام مالك
والامام احمد بن حنبل
على صحة صلاة المأموم
من غير قراءة شيء وقد
بسطه بالاصل (و) قلنا
(ان قرأ) المأموم الفاتحة
او غيرها (كره) ذلك
(تحريما) انتهى

شرح حنية المصلي والدرة المنيعة عن الفينة الاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه
 لا اقامة حقه بان ~~يكون~~ ملتفتا اليه غير مضيع وذلك يحصل بانصات البعض كما في ردة
 السلام حيث كان لرعاية حق المسلم يكنى فيه البعض عن الكل فينبغي أن يحصل لبعض
 المقتدين أن يقرأ أو يترك الاستماع لقيام البعض الاخر به الا ان قلنا حالة الصلاة مخصوصة
 بما قد تمناه من الاحاديث الواردة في النهي عن ذلك مطلقا فيجب الاستماع والانصات على
 الكل كما في غاية البيان وقالوا الواجب على القارئ احدا تمام القرآن بان لا يقرأ في الاسواق
 ومواضع الاشتغال فاذا قرأ فيها كان هو المضيع لحرمته فيكون الاثم عليه دون أهل الاشتغال
 دفع المخرج في الزامهم ترك الاستماع اليه او صرح علماءنا بكرامة الدعاء والاستغفار
 حال قراءة القرآن وكذا كل ما يندفع عنه الاستماع فلا يرد سلاما ولا يشمت عاطسا لماله من
 الاخلال بفرض الاستماع ولا يترك ما عليه لماله من عليه أو لتحصيل فضيلة ولانه يحصل
 بالاستماع والانصات ما هو المقصود للداعي لان الله تعالى وعدهم بالرحمة فقال ~~لهم~~ ~~كم~~
 ترجون ودعائهم في حال الاستماع وبما لا يستجاب لخالفته لامر الله تعالى ومنه يعلم حكم ما يقوله
 بعض الناس من الدعاء عند سماع قوله تعالى ادعوني استجب لكم أجيب دعوة الداع
 اذا دعان وكذا يمنع القارئ من الدعاء اذا كان في صلاة فرض مطلقا او نقل ولو اماما لان الدعاء
 في الفرض لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الائمة بعده فكان بدعة محدثة وبشر الامور
 محدثاتها كما في السراج وأما في النقل للامام فلان فيه تطويلا على القوم وقد نهي عنه كما في
 التبيين وهذا يقتضي انه لو أم من يطلب منه ذلك فله حديث حذيفة رضي الله تعالى عنه
 صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل فامر بآية فيها ذكر الجنة الاوقف
 وسأل الله الجنة وامر بآية فيها ذكر النار الاوقف وتعوذ من النار ويندب ذلك للمنفرد
 في طاب الرحمة ويتعوذ من النار عند ذكرهما ويتكبر في آية المثل كما في النهر وغيره (قوله
 لقوله تعالى اركعوا) ولورود السنة ولا جاع عليه (قوله وهو الانحناء بالظهر والرأس
 جميعا) هذا معناه الشرعي ومعناه لغة مطلق الانحناء والميل يقال ركعت النخلة اذا مال
 وأدناه شرعا انحناء الظهر بحيث لو مديده ينال ركبته وفي البدائع روى الحسن عن أبي حنيفة
 فيمن لم يقم أى يعتدل عليه في الركوع ان كان الى القيام اقرب من تمام الركوع لم يجره وان كان
 اقرب الى تمام الركوع من القيام اجراه اقامة لا كتر مقام الكل اه ومنه في السراج عن
 الكرخي قال المحقق ابن أمير حاج وذلك لان الركوع انحناء الظهر كما تقدم واذا وجد بعض
 الانحناء دون البعض ترجح الاكثر وصارت العبارة اه وانما يكون الى تمام الركوع اقرب
 اذا كان بحيث تنال يده ركبته وقامه هو أن يسط ظهره ويساوي رأسه بجمعه ولا يكون اقرب
 الى هذه الحالة بدون ما ذكرنا وفي شرح المختار الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم لانه عبارة
 عن الانحناء وفي الحاوي فرض الركوع انحناء الظهر وفي الصفة قدر المفروض في الركوع
 هو اصل الانحناء اه وعلى ما في هذه المعتمدين يصح الركوع وان لم تنل يده ركبته
 والاحتياط الاول وفي الحاوي فان ركع جالسا ينبغي أن يتحاذى جهته ركبته ليحصل الركوع
 اه ولعل مراده انحناء الظهر لا الحقيقة لانه يبالغ فيه حتى يكون قريبا من السجود

(و) يفترض (الركوع) لقوله
 تعالى اركعوا وهو الانحناء
 بالظهر والرأس جميعا كاله
 بتسوية الرأس بالهز

وأما التعديل فقال
ابو يوسف والشافعي
بقرضته وقال ابو مطيع
البطني تليد الامام ابي
حنيفة رحمه الله تعالى لو
نقص من ثلاث تسبيحات
الركوع والسجود
لم يجز صلاته والاحد اذا
بلغ حدوته الركوع يشير
برأسه للركوع لانه عاجز
عما هو اعلى (و) يفترض
(السجود) لقوله تعالى
واسجدوا بالسنة والاجماع
والسجدة انما تصحق بوضع
الجهة لا الانف وحده

قوله عن نصير في نسخة
من ابن نصير
مع وضع إحدى اليدين
واحدى الركبتين وثني من
اطراف أصابع إحدى
القدمين على طاهر من
الارض والا فلا وجود لها

(قوله وأما التعديل) أي الطمأنينة بمقدار تسبيحة واحدة وصح قول ابي يوسف بعض أهل
المذهب فالاحتياط في مراعاته كما أن الاحتياط في مراعاة قول أبي مطيع البطني في التسليم
(قوله لم يجز صلاته) فاس الركوع على القيام فوجب أن يجزئ كرم فروض كما أن القراءة تفضل
بالقيام أفاده في الشرح (قوله يشير برأسه للركوع) ولو قبله لا تحققيقا لا انتقالا فانه القدر الممكن
في سقته ولا يلزمه غير ذلك ولا تجزئه حدوته عن الركوع لانه كالقيام ذكره الطحاوي والحاوي
(قوله عما هو اعلى) أي من الإشارة وهو بسط الظهر مع الرأس والاولى في التعليل ما قدمناه
(قوله ويفترض السجود) المراد منه الجنس أي السجدة وان وكونه كذلك ثبت بالسنة
والاجماع وهو امر تعبدي لم يطلع على حكمته كعدد الركعات وذكر بعضهم حكماء عديدة
وستأتي ويحتمل أن المراد السجدة الاولى لما يأتي متسانا قوله ويفترض العود الى السجود
(قوله واسجدوا) قيل كان الناس اول ما أسلوا يسجدون بالركوع ويركعون بلا سجود فتزل
يأتيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا (قوله وبالسنة والاجماع) الاولى التعبير باللام كافي
الشرح (قوله انما تصحق بوضع الجهة) قال في المجتبى ولو سجد على طرف من اطراف الجهة
جاز وفي المراج عن أبي جعفر وضع جميع اطراف الجهة بأسر بشرط اجماعا فاذا اقتصر على
بعض الجهة جاز وان قل كافي الجروماني ان نصير لو سجد على حجر صغير ان كان أكثر
الجهة على الارض جاز والا فلا اه ضعيف بل يكفي وضع أقل جزء منها ثم وضع الاكثر واجب
لمواظبته صلى الله عليه وسلم على تكبير الجهة والانف من الارض ولا بد أن يكون الوضع على
وجه التعظيم فخرج وضع الجهة مع رفع القدمين لانه تلاعب وليس بتعظيم وخرج وضع الخد
والصدغ ومقدم الرأس والذقن لانهم اغيروا اداة الاجماع لان التعظيم لم يشرع بوضعها فلا
يتأدى بذلك فرض السجود مطلقا ولو به قدر بل معه يجب الايمان بالرأس لان جعل غير المسجد
مسجدا يدون اذن الشرع لا يجوز قال شيخ الاسلام مقبوض عن السجود على ما عين محملا
للسجود سقط عنه السجود وينتقل فرضه للايمان (قوله لا الانف وحده) أي بغير عذر وأما
به فيجوز وهذه رواية عن الامام وبها اخذ صاحبان وأما الاقتصار على الجهة فيصح مطلقا
بالاتفاق وفي رواية عن الامام يصح الاقتصار على أدنى جزء من أحدهما مطلقا بغير يدونه
وهو الصحيح من مذهب الامام كافي العيني على الجاري له ما في السنن الاربع من العباس عم
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد العبد سجد
معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبته وقدماه اه قال في الكافي والسجود بكل الوجه متعذر
فكان المراد بعضه والانف وسط الوجه فاذا سجد عليه كان محتلا كما لو سجد على الجهة لانه انما
جاز الاقتصار على الجهة لان بعض الوجه وهو المأمور به والانف بعضه أيضا فجاز الاقتصار
عليه كافي ابن أمير حاج قال في الفتح وجهه من بعض المتأخرين القوي على الرواية الموافقة
لقوله لم يوافقوه دراية ولا القوي من الرواية كما علمته اه ومن ثم قال في الهداية والوجه
ظاهر للامام اه (قوله وثني من أطراف أصابع إحدى القدمين) يصدق ذلك بأصبع واحدة قال
في الخلاصة وأما وضع القدم على الارض في الصلاة السجدة ففرض فلو وضع أحدهما
دون الاخرى فيجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة ووضع القدم موضع أصابعه ويكفي وضع

ومع ذلك البعض تصح على المختار مع الكراهة وتقام السجود باتيانها بالواجب فيه ويتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمتين والجهة والاتق كما ذكره الكمال وغيره ومن شرط صحة السجود كونه (على ما) أي شئ (يهد) الساجد (جبهته) بحيث لو بالغ لا تسفل رأسه أبلغ مما كان حال الوضع فلا يصح السجود على القطن والثلج والتبن ٢٥١ والأرز والذرة وبذر النكاث (و) الخنطة

والشعر (تستقر عليه جبهته) فيصح السجود لان جباتها يستقر بهضمها على بعض خشونة ورخاوة والجهة اسم لما يصيب الارض مما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر حالة السجود (و) يصح السجود (و) لو كان (على كفه) أي الساجد في الصحيح (أو) مكان السجود على (طرف ثوبه) أي الساجد ويكره بغير عذر كالسجود على كور عمامته (ان طهر محل وضعه) أي الكف او الطرف على الاصح لاتصاله به (وسجد وجوبا بما صلب من أنفه) لان ارنفته ليست محل السجود ولما كان شرط كمال لشرط صحة قال (و) بسجد (بجبهته) ولا يصح الاقتصار على الاتق في الاصح الامن عذر بالجهة) لان الاصح ان الامام رجع الى موافقة صاحبيه في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية لغیر العاجز عن العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية وغيره من أي لسان غير عربي لغیر العاجز

اصبع واحدة وفي الفتح عن الوجيز وضع القدمين فرض فان وضع احداهما دون الاخرى جاز ويكره فان وضع ظاهر قدميه أو رؤوس الاصابع لا يصح لعدم الاعتماد على شئ من رجليه وما لا يتوصل للفرض الا به فهو فرض وهذا مما يجب التنبيه له وأكثر الناس عنه غافلون وهذا هو الموافق لما في مختصر الكرخي مع لادان الوضع بدون توجيه وضع لظاهر القدم وهو غير معتبر وفي خزائن المفتين أن ذلك مكروه فقط كافي بجمع الانهر وفي البحر ونص صاحب الهداية في التبيين على أنه لو لم يوجه الاصابع نحو القبلة يكون مكروها (أو) قوله ومع ذلك البعض وهو وضع الجهة مع وضع احدى اليدين واحدى الركبتين وشئ من أطراف الخ (قوله باتيانها) أي المكاف أو السجود فهو من اضافة المصدر الى فاعله والباء في قوله بالواجب للتهدية والى مفعوله والباء للمصاحبة (قوله والقدمين) أي أطراف اصابعهما (قوله والجهة) أي ما أمكن منها (قوله على ما يجدهم) أي يسهه كافي الفتح ولو كان بجم في الارض كسر يروى على الارض (قوله فلا يصح السجود على القطن الخ) أي الا اذا وجد اليبس وكذا كل محشوك فرش ووسادة (قوله والأرز والذرة) لان هذه الاشياء ملاسة لظاهرها وصلابة اجسامها لا يستقر بعضهم على بعض فلا يمكن انهاء التسفل فيها واستقرار الجهة عليها الا اذا كانت في وعاء (قوله لخشونة) أي في جباتها ورخاوة أي في أجسامها (قوله والجهة الخ) وعرفها بعضهم بما كتفه الجبينان كافي الشرح وهما تنبيه جبين وهو ما يحاذي النزعة الى الصدغ عن عين الجهة وشمالها فتكون الجهة بين الجبينين (قوله ويكره بغير عذر) أما بغير عذر فلا يكره لما في الكتب الستة عن انس رضي الله عنه قال تكلم النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف ثوبه في شدة الحر مكان السجود (قوله كالسجود على كور عمامته) أي الكائن على جبهته فانه يصح مع الكراهة بغير عذر ما لو كان على رأسه فقط وسجد عليه مقتضرا ولم يصب الارض شئ من جبهته فلا يصح لعدم السجود على محله والكور يقع الكف كتب أحد أرواد العمامة كافي المغرب (قوله على الاصح) مقابله قول المرغباني الصحيح الجواز اذا كان ما تحتها نجسا قال الكمال وايس بشئ (قوله لاتصاله) أي فأخذ حكمه فكانه وضع جبهته على الارض فيشترط حينئذ الطهارة والظاهر أنه يشترط طهارة مقدار الجهة لاموضع طرف الكعب تمامه ويحذر (قوله لان أرنفته ليست محل السجود) فان اقتصر عليها لا يجوز اجاعا كافي السراج عن المستصفي (قوله في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية) نقل في الدر عن التتارخانية ان الشروع بالفارسية كالتبسية يجوز اتفاقا أي لغیر العاجز فظاهر رجوعهما اليه لاهو اليه ما هو هذا عكس القراءة فانه رجع اليهما (قوله وعدم جواز الاقتصار في السجود على الاتق الخ) قد علمت ما قاله الكمال وصاحب الهداية (قوله الحديث أمرت الخ) روى الحديث بروايات عديدة منها رواية العباس وفيها ذكر الوجه لالجهة وقد سبق (قوله والارتفاع القليل) وهو ما كان نصف

عن العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الاتق بلا عذر في الجهة الحديث أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجهة الحديث (و) من شروط صحة السجود (عدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع) ليتحقق صفة الساجد والارتفاع القليل لا يضر (وان زاد على نصف ذراع لم يجز السجود) أي لم يقع معتداه فان فعل غيره معتبرا

وان الصلوة من صلاته

ولم يسلط بطلت (الا) أن يكون ذلك (الوجه) سجدة فيما على ظهره من صلاته للضرورة فان لم يكن ذلك السجود عليه مصليا أو كان في صلاة أخرى لا يصح السجود (و) من شرط صحة السجود (وضع) السجدة (اليدين و) إحدى الركبتين (في الصحيح) كما تقدمناه (و) وضع (نبي) من اصابع الرجلين (موجها) بباطنه نحو القبلة (حالة) السجود على الأرض ولا يكتفى (لصحة) السجود (وضع) ظاهر القدم لانه ليس محل لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على البهية واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه وهو اختيار الفقيه واختلف في الجواز مع وضع قدم واحدة (و) يشترط لصحة الركوع والسجود تقديم الركوع على السجود كما يشترط تقديم القراءة على ركوع لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة (و) يشترط (الرفع من السجود الى قرب) القدم (على الأصح) عن الإمام لانه يعد جالسا بقربه من السجود فتصحق السجدة بالعود بعده اليها والافلا وذ كر بعض المشايخ انه اذا نزل جهته عن الأرض

ذراع فاقبل (قوله على ظهره من صلاته الخ) وشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على الأرض وشرط في الجسدي سجد السجود عليه على الأرض بجملة الشروط خمسة بل ستة بزيادة الزحام لكن في القهستاني عن الأصل أنه يجوز ولو على ظهر غير المصلي ونقل الزاهد جواز ذلك على ظهر كل ما كثر وفي القهستاني عن صدر القضاة أنه يجوز وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث وفيه أنه في هذه الحالة يكون الساجد الثالث في صفة الركع أو أزيد ونقل عن الحلبي انه يستحب التأخير حتى يزول الزحام اه (قوله وهو اختيار الفقيه) وقيل ان وضع اليدين والركبتين سنة وعليه يقال ان الحديث يقتضي وجوب السجود على الاعضاء السبعة المصريح بها فيه ولم يقلوا به والجواب أن الاستدلال بهذا الحديث انما هو على أن محل السجود هذه الاعضاء لأن وضع جميعها لازم للحالة فوضع اليدين والركبتين سنة عندنا فتصحق السجدة بدونهما لان الساجد أسلم من وضع الوجه على الأرض وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يصلي وهو عاقص شعره كشل الذي يصلي وهو مكتموف فالتشليل يدل على نفى الكمال لا الجواز كما في العناية (قوله واختلف في الجوان) وظاهر ما في مختصر الكرخي والمحيطا والقدوري عدم الجواز قاله الزاهد كذا في الشرح (قوله ويشترط لصحة الركوع والسجود الخ) مقتضاه انه اذا ركع قبل ان يقرأ أو سجد قبل أن يركع فسدت وفي الكافي ما يفيد وفيه من سجود السهو لو قدم ركعا على ركن سجد أسلم وهذا يقتضي وجوب رعاية الترتيب دون فرضيته وفيه تناقض وأجاب صاحب جامع الفصولين العلامة ابن قاضي سماوة في شرح التمهيد بأن معنى فرضية الترتيب توقف صحة الثاني على وجود الاول حتى لو رجع بعد السجود لا يكون السجود معتد به فيلزمه اعادته ومعنى وجوبه أن الاخلال به لا يفسد الصلاة اذا أعاده ذكره السيد (قوله لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة) كما اذا ركع في ثمانية الفجر قبل القراءة ولم يقرأ بعد الرفع فانما تفسد أما اذا ترك القراءة في الاولين من الرباعية وأدأها في الاخيرتين صححت لوجود قيام بعده هذا القيام يصح فيه فرض القراءة وكما اذا قرأ بعد الرفع من الركوع في الصورة السابقة فانما تصح اذا أعاد الركوع لانه انتقض بوجود القراءة بعده فليتأمل (قوله ويشترط الرفع من السجود الخ) نقل السيد في شرحه عن العلامة مسكين أن القومة من الركوع والجلسة بين السجدين فرضان عند أبي يوسف ومقتضاه انه لو ترك القومة أو الجلسة فسدت صلاته عنده خلافا لهما وأما الطمأنينة في الجلسة بين السجدين فواجبة وذكر المصنف في حاشية الدرر من الجهرمانه ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعة اى في الركوع والسجود وفي القومة والجلسة ووجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كما ولا امر به في حديث المسمى صلاته ولما ذكره قاضي خان من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهيا وكذا في المحيط فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو مختار الحق ابن الهمام وتليذه ابن امير حاج حتى قال انه الصواب وتما فيه (قوله لانه يعد جالسا بقربه من القعود) لان ما قرب الشيء يسطى كنه (قوله فتصحق السجدة) اى الثانية وقوله بالعود بعده أى بعد القرب من القعود (قوله وذ كر بعض المشايخ الخ) يقرب

ثم أعادها جازت ولم يعلمه تصح

وذكر القدوري أنه قد روي إطلاق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الإسلام أصح أو ما يعبه الناظر رافعا (و) يفترض (العود
الى السجود) الثاني لان السجود الثاني كالاول فرض باجماع الامة ولا يتحقق كونه كالاول الا بوضع الاعضاء السبعة ولا يوجد
التكرار الا بعد مزايلتها مكانها في السجود الاول قبل زمه ١٥٣ رفعها ثم وضعها ليوجد التكرار

منه ما رواه الحسن أنه اذا رفع رأسه بقدر ما يرفع فيه الريح جاز (قوله وذكر القدوري) فرع
بعضهم عليه أنه لو سجد على مرتفع فزبل فسجد ثانيا بلا رفع اصلا صح عن الثانية وفيه تأمل
(قوله وجعله شيخ الإسلام أصح) أي في أداء الفرض وان تحققت معه الكراهة (قوله
أو ما يعبه الناظر رافعا) هنه رواية رابعة عن الامام وقد علمت الاصح (قوله ويفترض العود
الى السجود) منه يعلم ان مراده بقوله أولا السجود السجدة الواحدة لا الجنس كما قدمناه
(قوله ولا يتحقق كونه كالاول الا بوضع الاعضاء السبعة) أي لا يتحقق كونه فرضا كالاول
الاخ وفيه نظر فان القرينة كما قدمه تتحقق بوضع الجبهة واحدى اليدين والركبتين وشئ
من أطراف أصابع القدمين (قوله الا بعد مزايلتها مكانها في السجود) فيه نظر فان الاصح
كما قدمه اشتراط الرفع الى قرب القعود أو المزايلة فلم يصح الا كفاهم احد وكلامه يفيد
أنه لا بد من مزايلة الاعضاء السبعة مكانها وهو ليس بشرط الا الى الجبهة (قوله وبه وردت
السنة) أي بالرفع ثم الوضع مسلم أن هذا هو السنة وليس ركنا والدليل قاصر على افادة رفع
الرأس واليدين ووضعهما وهو المطلوب ولا يفيد مزايلة جميع اعضاء السجود كما ذكر
(قوله صلوا كما رأيتوني أصلي) لاشك في حل الامر هنا على الذنب وهو غير المذمى (قوله
قبل تعبدى) أي تعبدنا به الحق تعالى ولم نطاع على حكمته كعدد الركعات فنفعه كما أمرنا
ولا نطالب فيه المعنى (قوله وقيل ترغيبا للشيطان) وقيل لما سجد الملائكة لا دم عليه السلام
حين أمروا بالسجود ولم يسجد ابليس فانقلب وجهه الى ظهره وظهر رجليه شعور كشعور
الطواير فسجد الملائكة ثانيا بشكر التوفيق الله تعالى اياهم فامرنا بالسجدة متتابعة لهم
وقبل الاولى لشكر الايمان والثانية لبقائه وقبل الاولى اشارة الى انه خلق من الارض
والثانية اشارة الى انه يعاد فيها (قوله ويفترض القعود الاخير الخ) أي الذي يقع آخر الصلاة
وان لم يقدمه أول فيشمل الصبح والجمعة وصلاة المسافر واختلف فيه فقيل ركن من الاركان
الاصلية واليه مال يوسف بن عاصم وفي البدائع الصحيح أنه ليس بركن أصلي ومفهومه أنه ركن
زائد وهو خلاف الظاهر والظاهر أنه شرط لقوامهم لو حذف لا يصلى فقيد الركعة بالسجدة
يحنث وان لم يوجد قعود فلو كان ركعا لتوقف الماهية عليه لكنهم لم يتوقف عليه شرعا فليس
بركن أصلا ولانه شرع لغيره وهو الخروج من الصلاة ولان الصلاة أفعال وضعت للتعظيم
وأصله في القيام ويزداد بالركوع وينتهي بالسجود والقعود ليس كذلك لانه من باب
الاستراحة فيمكن الخلل في كونه ركنا كافي السراج والبحر والنزوع وغيرها وقوله ولانه شرع
لغيره أي وهو الخروج من الصلاة أي لقراءة التشهد فلا يرد أن ما شرع لغيره لا يكون أكد
من ذلك الغير (قوله باجماع العلماء) الاما لكافاه روى عنه أنه سنة (قوله اذا قلت هذا)
أي التشهد أي وأنت فاعاد فانه لم يبهده تشهد الا في قعود (قوله أن تقم) أن مصدرية وأصل
الرواية بآيات الواو اذا لا وجه لحذفها (قوله وان شئت الخ) لعله فسوخ والتضيق بالنظر

وبه وردت السنة كان صلى
الله عليه وسلم اذا سجد
ورفع رأسه من السجدة
الاولى رفع يديه من الارض
ووضعهما على فخذه وقال
صلى الله عليه وسلم لم صلوا
كما رأيتموني أصلي وقال صلى
الله عليه وسلم ان اليدين
تسجدان كما يسجد الوجه
فاذا وضع أحدكم وجهه
فليضعهما واذا رفعه
فليرفعهما وحكمة تكرار
السجود قبل تعبدى وقيل
ترغيبا للشيطان حيث
لم يسجد مرة وقيل لما أمر
الله بن آدم بالسجود عند
أخذ الميثاق ورفع المسنون
رؤسهم ونظروا الكفار لم
يسجدوا وخروا سجدا ثانيا
شكر النعمة التوفيق
وامتنال الامر (و) يفترض
(القعود الاخير) باجماع
العلماء وان اختلفوا في قدره
والمفروض عندنا الجلووس
(قدر) قراءة (التشهد) في
الاصح لحديث ابن مسعود
رضي الله عنه الى عنه حين
عليه التشم اذا قلت هذا
أو فعلت هذا فقد قضيت
صلواتك ان شئت أن تقم
نقم وان شئت أن تقعد فاقعد

قوله اذا لا وجه لحذفها اللهم الا أن يكون ذلك على لغة من يجزم بأن تأمل اه

علق تمام الصلاة به ولا يتم الفرض الا به فهو فرض وزعم بعض مشايخنا ان المفروض في الفعدة ما ياتي فيه بكلمة الشهادتين
فكان فرضا عمليا (و) يشترط (تاخير) أى القعود الاخير (عن الاركان) لانه شرع خلفها فبعد بسجدة صليبة تذكرها (و) يشترط
لصحة الاركان وغيرها (أو اتمامه استيقظا) فاذا ركع أو قام أو سجدنا تمام بعبادته وان طرأ فيه النوم صح بما قبله منه وفي الفعدة
الاخيرة خلاف قال في منية المصلي اذا لم يعد بها بطلت وفي جامع الفتاوى يعتد بها نائما لانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة
فلا تنها النوم قلت وهو غرة الاختلاف في شرطيتها وركعتيها (و) يشترط لصحة أداء المفروض اما (معرفة كيفية)
يعنى صفة (الصلاة) وذلك بمعرفة حقيقة ١٥٤ (ما فيها) أى ما في جملة الصلوات (من الخصال) أى الصفات القرضية يعنى

كونها فرضا في معتقد افترض
ركعتي الفجر وأربع الظهر
وهكذا باقى الصلوات
(المفروضة) فيكون ذلك (على
وجه يميزها عن اتصال) أى
الصفات (المسنونة) كالسنن
الرواتب وغيرها باعتماد
سنة ما قبل الظهر وما بعده
وهكذا وليس المراد ولا
الشرط أن يميز ما اشتملت
عليه صلاة الصبح من
الفرض والسنة مثل
اعتقاد فرضية القيام وسنة
الثناء والتسبيح (أو اعتقاد)
المصلي (أنها) أى ان ذات
الصلوات التي يفعلها
كأها (فرض) كاعتقاده
أن الأربع في الفجر فرض
ويصلى ~~كل~~ ركعتين
بأفرادهما ويأتى بثلاث
ثم ركعتين في المغرب معتقدا
فرضية الخمس (حق لا يتنقل
بفروض) لأن النقل يتأذى
بنية الفرض أما الفرض

لما سئذ كره (قوله) علق تمام الصلاة به (أى بالقعود) لانه لا يتخير فيه وانما التخيير في التماثل
بالشاهد ومعنى التخيير عدم توقف الماهية عليه وان كان واجبا (قوله) فيما دل بسجدة صليبة
شأها التلاوية لا السهوية فانها ترفع التشهد لا القعود (قوله) تذكرها أى بعد القعود ولو بعد
السلام قبل الكلام كفى الدرر (قوله) وغيرها ظاهرة بعم الواجبات والسنن والآداب
فلا يعتد بها الا بالاختيار وبعم الشرائط وفيه أن القعدة الأخيرة على القول بشرطيتها
لا يشترط لها الاستيقاظ كما ذكره بعد (قوله) أو قام) وكذا الوقوف على الأصح (قوله) اما معرفة
(الخ) هذه العبارة لا توفى بقصوده وهو أن يعتد أن الصلوات الخمس فرض وغيرها نقل بل
صريحها يفيد أنه لا بد من التمييز بين ما يفترض في الصلاة وما يستلزم وليس مراد ما قبله قوله
بعد أو اعتقاد المصلي أنها فرض يعنى أن الشرط أحد الشبطين (قوله) يعنى كونها فرضا (الخ)
هذا التفسير لا تدل عليه عبارة المصنف وكان الأولى للمصنف الاتيان بعبارة تفيد المقصود
(قوله) يميزها عن اتصال أى الصفات المسنونة) فيه أن افراد السنن لا يقال لها عرفا صفات
مسنونة كما لا يقال بلزيمات الصلوات المفروضة خصال مفروضة (قوله) ولا الشرط) عطف
على المراد لكنه يكون بعدم معرفة ذلك فاسقا غير مقبول الشهادة (قوله) ويصلى كل ركعتين
بأفرادهما) فيه أنه اذا وصلهما معا بعدهما يلزم بناء النقل في الواقع على الفرض والثابت
فيه الكراهة لا الفساد (قوله) ثم ركعتين) أى لتفريق فرضه عن غيره ولا يشترط الفصل
لانه عند وصل الجميع يلزم عليه بناء النقل على الفرض والثابت فيه الكراهة أيضا (قوله)
حق لا يتنقل بفروض) معنى هذا التفرع أنه انما حكم بعبادة الفرض في هذه الصورة لانه
نوى الفرض فيه فقط عنه ولا يكون نقلا بل النقل ما زاد وان نواه فرضا لأن النقل يتأذى بنية
الفرض ولو حذف هذا التفرع ماضر (قوله) بأكثر الخ) الصواب حذف الباء لانه
المفعول الثاني لعلم (قوله) وقيل شرط) قدمنا ترجمته قاله السيد (قوله) وقيل التصريفة
ركن أيضا) اشار الى ضعفه بقيل (قوله) وغيره شرط لدوام صحتها) كإيقاع القراءة في القيام
وكون الركوع بعده والسجود بعده والاستيقاظ والله أعلم
(فصل في متعلقات الشروط وفروعها) * عطف الفروع على ما قبله من عطف الخاص على

فلا يتأذى بنية النقل كما في التجنيس والمزيد والخلاصة ثم نبه على الاركان وغيرها فقال (والاركان) المتفق العام
عليها (من المذكورات) التي علم فيها قدمنا بأكثر من سبعة وعشرين (اربعة) وهي (القيام والقراءة والركوع والسجود
وقيل القعود الاخير مقدار التشهد) ركن أيضا وقيل شرط وقد ينأى عن الاختلاف فيه وقيل التصريفة ركن أيضا (وباقها) أى
المذكورات (شرائط بعضها شرط لصحة الشرع في الصلاة وهو ما كان خارجا عنها) وهو الطهارة من الحدث والخبث
وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتصريفة (وغيره شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على
التوفيق لجمعها بهذه التفريق * (فصل في متعلقات الشروط وفروعها) (تخيير الصلاة)

أى تصح (على لبد) بكسر اللام ومكون الباء الموحدة (وجهه الأعلى طاهر) وجهه (الأسفل نجس) نجاسة نافعة لأنه
لثافته كثوبين وكأوح فحين يمكن فصله لوحين وأقبله نجس يجوز الصلاة على ١٥٥ الطاهر منه عندهما خلافاً للإبي يوسف

لأنه كشيئين فوق بعضهما
(و) تصح الصلاة (على ثوب
طاهر وبطائه نجسة إذا
كان غير مضرب) لأنه
كثوبين فوق بعضهما

(و) تصح (على طرف
طاهر) من بساط أو حصير
أو ثوب (وإن تحرك الطرف
النجس بحركته) لأنه ليس
متلبساً به (على الصحيح ولو
نجس أحد طرفي عمامته)
أو ملحقه (فالقائه) أى
الطرف النجس (وأن
الطاهر على رأسه ولم يتحرك
النجس بحركته جازت
صلاته) لعدم تلبسه به (وإن
تحرك) الطرف النجس
بحركته (لا يجوز) صلاته
لأنه حامل لها حكمها إذا

لم يجد غيره للضرورة (وفاقد
ما يزيل به النجاسة) المانعة
(يصلى معها ولا إعادة عليه)
لأن التكليف بحسب الواسع
(ولا) إعادة (على فاقد
ما يستعورته ولو حريراً)
فإنه إن وجد الحرير لمسه
الصلاة فيه لأن فرض السترة
أقوى من منع إسه في هذه
الحالة (أو) كان (حشيشاً
أو طيناً) أو ماء كدراً يصل
داخله بالإيماء لأنه سائر في

العام (قوله أى تصح) لا وجه له من الجواز عن مدلوله لأنه لا حرمة في ذلك (قوله على لبد
الخ) المراد به كل ما كان له جرم غليظ يصلح للشق نصفين كحجر ولينة وبساط كافى البدائع
والحائية ومنية المصلى وغيرها (قوله وكأوح) عطف على لبد والكاف اسم بمعنى مثل ومثل
ما ذكر إذا كان الحشو نجساً والوجهان طاهران وكذا جلدها على صوفها نجاسة فافسدة
كافى البدائع والخلاصة (قوله عندهما خلافاً للإبي يوسف) بالآول أفق الشيخ أبو بكر
الاسكافى والثانى أفق الشيخ أبو حفص الكبير فهما أقولان مرجحان (قوله إذا كان غير
مضرب) هذا التفصيل مشى عليه صاحب الجمع وذكر أنه الصحيح والمراد بالنجس غير المضرب
وبالمضرب ما كان جواربه مخيطاً ووسطه مخيطاً مضرباً فى القهسى تانى ويفيق أن يصل على
ظهاؤه نحو القباء المتنجس البطانة ويقوم على قفاه ساجداً على ذيله اه (قوله لأنه ليس
متلبساً به) ولأن البساط ونحوه بمنزلة الأرض فيستترط فيه طهارة مكان المصلى فقط كذا فى
الحائية (قوله لأنه حامل لها حكمها) قال فى البحر لأنه يتلصق بالحركة ينسب لجل النجاسة بخلاف
مجرد المس كفى القهسى تانى (قوله إلا إذا لم يجد غيره للضرورة) أى فتصح الصلاة فيه للضرورة
وهذا لا يظهر إلا فى سائر العورة لافى العمامة والملحفة (قوله وفاقداً ما يزيل به النجاسة الخ)
بقصر ما يقتناول كل المنعات ومثل ما ذكر فى المصنف إذا كان لا يمكنه إزالتها إلا بظهور
العورة عند غيره من يحمل نظره إليه قال الامام الأبقالى فإن كان على بدن المصلى نجاسة لا يمكن
غسلها إلا بظهور عورته يصل على النجاسة لأن الظاهر العورة منهى عنه والغسل مأور به
والأمر والنهى إذا اجتمعا كان النهى أولى كذا فى الشرح عن النهاية (قوله ولا إعادة عليه)
أى إذا وجد المزيل وإن بقى الوقت لما ذكره المؤلف وسواء كانت النجاسة فى الثوب
أو المكان وعدم الوجود يشمل الحقيقى والحكمى بأن وجد المزيل ولم يقدر على استعماله
لما منع كنجس وعدو كفى القهسى تانى (قوله لزمه الصلاة فيه) ولا ائتم عليه ولا ياتم فيه ويأثم
عند القدرة على غيره مع هذه الصلاة (قوله فى هذه الحالة) وهى حالة الصلاة وظاهره أنه
لا يتعين عليه لبسه خارجاً ويحترق ويحتمل أن المراد بالحالة حالة كونه سراً فىكون الكلام
أعم من كونه فى الصلاة وليس لستر الظلة اعتبار كالستر بالزجاج يصف ما تحتها وثوب رقيق
كذلك وأعلم أن الستر حق الخالق والمخلوق فيجب فى الخلوة على الأصح إذا لم يكن الكشف
لفرض صحيح وقبل لا يجب السترة عن نفسه وصح (قوله أو حشيشاً) مثله ورق الشجر (قوله
أو طيناً) ولا يضر تشكك العورة به كتشككها بالتصاق الثوب بها (قوله أو ماء كدراً) قيد
بالكدراً لأن الصافى لا يصح السترة كفى السراج (قوله يصل داخله بالإيماء) ولا فرق بين
صلاة الجنائز وغيرها (قوله ولو بالإباحة) أما إذا لم يجد لم تثبت قدرته عليه فصلى عرياناً
أعدهم جواز الانتفاع بملك الغير بدون مسوغ شرعى وفى الشلبى عن الغاية أختلف المشايخ
فى لزوم شراء الثوب بخلاف الماء اه ولا تثبت القدرة بالوعده لكنه يجب التأخير ما لم يصف
القضاء عندهما وعند محمد يجب الانتظار مطلقاً (قوله كالماء الذى أبيع للميتيم) أى فيتعين

الجملة (فإن وجده) أى السائر (ولو بالإباحة) الخال ان (ربعه طاهر لأنصح صلاته عارياً) على الأصح كالماء الذى
أبيع للميتيم

اذلا يلحقه المائة وزبع الشيء يقوم مقام كله في واصله منها هذا ولم تقم ثلاثة ارباعه الخمسة مقام كله لازوم الستر وسقوط حكم
التجاسة بطهارة الربع (وخبر ان طهر اقل من ربه) ١٥٦ والاصله فيه افضل للستر واثباته بالكوع والسجود وان صلى عريانا

بالايماء فاعد اصح وهو دون
الاول او قائما جاز وهو
دونهما في الفضل لان من
ابتلى يلبسين يختار اهوتهما
وان تساوت يتخير (وصلاة
في ثوب نجس الكل احب
من صلاته عريانا) لما قلنا
(تبيه) قال في الدراية
لوستر عورته بجلبدة مية غير
مدبوغ وصلى معه لا تجوز
بخلاف الثوب المتنجس
لان نجاسة الجلبدة اغلظ
بدليل أنها لا تزول بالغسل
ثلاثا بخلاف نجاسة الثوب
اه قلت فيه نظرا لانه يطهر
بما هو اهوون من غسله
كتشميسه او جفانه بالهواء
(ولو وجد ما يستتر به
العورة وجب) يعني لزوم
(استعماله) اي الاستتار به
(ويستر القبل والدبر)
اذ لم يستر الا قدمهما (فان
لم يستر الا احدهما قبل
يستر الدبر) لانه اخفش في
حالة الركوع والسجود
(وقيل) يستر (القبل) لانه
يستقبل به القبلة ولانه لا يستتر
بغيره والدبر يستتر باليتين
وفيه تأمل لانه يستتر بالفخذين
ووضع اليدين فوقهما (ونب
صلاة العاري جالس بالاياء
فاذا رجليه نحو القبلة) لمافيه
من الستر (فان صلى) العاري

عليه استعماله (قوله اذلا يلحقه المائة) أي كون المبيع من عليه باباحة الثوب وهو عليه اقوله
ولو بالاباحة (قوله منها هذا) ومنها اقل ربع الرأس أو تقصيره في الاحلال من الاحرام
والجناية عليه (قوله ولم تقم الخ) جواب عن سؤال حاصله لما اذا اعتبرتم الربع الطاهر وقلتم
بطهارة كله - كما لم تعتبروا ثلاثة ارباعه الخمسة وتحكموا بنجاسة جميعه والنظر اعتبار
الاكثر فاجاب عنه بأن الستر لازم وحكم التجاسة ساقط بشرع بطهارة الربع للزوم الستر فلذا
اعتبر الربع (قوله وخبر ان طهر اقل من ربه) حاصله أنه بالخيار بين أن يصلى فيه وهو الافضل
وبير أن يصلى عريانا فاعد ايوى بالكوع والسجود وهو يليه في الفضل لمافيه من ستر العورة
المغلظة او قائما عريانا بالكوع وسجود وهو دونهما في الفضل او موميا وهذا دونهما وظاهر
الهداية منه فانه قال في الذي لا يجسد ثوبا فان صلى قائما اجزا لان في القعود ستر العورة
الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل الى أيهما شاء قال الزياهي ولو كان الايماء جائزا حالة
القيام لما استقام هذا الكلام اه قاله السيد (قوله لان من ابتلى يلبسين) كاصله في ثوب
لنجس ركوع وسجود وصلاته عريانا فاعد ايوى (قوله يختار اهوتهما) كما لو كانت المرأة
اذا صلت قائمة تنكشف ربع عضوها وان صلت جالسة استقرت تصلى جالسة لان ترك القيام
اهون كذا في الشرح وكذا يصلى في الثوب النجس في الصورة السابقة (قوله وان تساوت
تخير) كما في مسئلة المتق فانه لو استتر فاته فرض الطهارة ولو صلى عريانا فاته فرض الستر وكل
منهما من الشر وطخير (قوله لما قلنا) من اثباته بالكوع والسجود وستر العورة (قوله
قات فيه نظرا الخ) في النظر نظرا لان الغسل اهوون من التشميس ووضعه في الهواء لانه ليس
المراد مطاق تشمس ووضع بل هو ما يقيد ان بازالة النتن والفساد وقد يستغرق ذلك اليوم
الكامل والاكثر بخلاف الغسل فتأمل (قوله لانه اخفش) قال في الدرر التعليل بقصد أنه
لو صلى بالاياء تعين ستر القبل ثم بعده الفخذ ثم بطن المرأة وظاهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء
كما في سكب الانهر وغديره (قوله وقيل يستر القبل) قال في النهر والظاهر أن الخلاف
في الاولوية (قوله وفيه تأمل) أي في التعليل الثاني (قوله لانه يستتر بالفخذين الخ) يمكن
أن يقال معنى كونه لا يستتر بغيره أنه لا يستتر بغيره مشقة أي ويستره بالفخذين فيه عسر وسره
باليدين يفوت عبادة أخرى وهي وضعهما حال القيام الحكيم تحت السرّة فتأمل (قوله
ما اذا رجليه نحو القبلة) هذا ما في الذخيرة وفي منية المصلى بقعد كما بقعد في الصلاة حال
الشهد وعليه فيختلف فيه حال الرجل والمرأة قال في البصر والذي يظهر ترجيحه وأنه أولى
لانه يحصل به المبالغة في الستر ما لا يحصل بالهيئة الثانية مع خلوهما عن فعل ما ليس بأولى وهو
مقدّر جليهما الى القبلة من غير ضرورة اه والخلاف في الاولوية (قوله فان صلى العاري
الخ) بقي أمر رابع ذكره في البصر والنهر عن ملتقى الجار وهو الصلاة فاعد اي ركع ويسجد
(قوله ما بين السرّة) أي ما يحاذي ذلك من سائر الجوانب وقيل ابتداءها من السرّة وقيل
من المنبت وفي لفظ الرجل إشارة الى أن الصبي ليس كذلك قال في السراج الصغير جذا

(قائما بالاياء أو) قائما اثباتا (بالركوع والسجود صح) لاثباته بالاركان فيميل الى أيهما شاء والافضل الاول ولو صلى لانه يكون
عاريانا سائرا اختلف في ههنا (وعورة الرجل) حرّا كان أو مبرقا (ما بين السرّة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت عورة

لا تكون له عورة ولا بأصم بالنظر اليها ومسها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ذكرى
الحسن والحسين في صغرهما وكان يأخذ من أحدهما ذكره ويجزؤه والصبي يضحك كذا
في الفتاوى اه وفي الجرح عن الظهيرية وحكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وغرته
أنه لو رأى غيره مكشوف الركبة يشكر عليه برفق ولا ينارعه ان ألح وان رآه مكشوف الفخذ
يشكر عليه بعنف ولا يضربه ان ألح وان رآه مكشوف السواة أمره بسترها وأدبه على ذلك ان
ألح وان رآه مكشوف ما بين السرة الى العانة يشكر عليه برفق وينارعه ان ألح ولا يوقيه فانه
مجهده فيه لقول الفضلي ان ذلك ليس بعورة لتعامل العمال بأبدان ذلك وان كان ضعيفا (قوله
لقبح ظهورها) فهي من العور وهو النقص والقيح والعيب (قوله الى ركبتة) وجه
الاستدلال منه أن كلمة الى للغاية فالركبة غاية والغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع
احتياط فحكمنا بدخولها احتياطا ولأن للغاية تدخل في الغيبا إلى كما هو في آية الوضوء
وهذا قطع النظر عما يؤخذ من الحديث الثاني والافه وصريح في دخولها (قوله
والمستسعاة) يعني معتقة البهض وأما المراهونة اذا أعتقها الرهن وهو معسر فانه حرة
اتفاقا (قوله عند أبي حنيفة) وقالاهي حرة مديونة (قوله البطن والظهر) وأما الجنب
فانه تبع للبطن كذا في القنية والوجه أن ما يلي البطن تبع له كما في الجريح وما يلي الظهر
تبع له كما في تحفة الاخبار والحنفي المشكل الرقيق كالامة والحرة كالحرّة (قوله لان اهما
مزية) أي في الاشتباه والمراد أن اهما ما دخلا في الشهوة وفيه أن الثدين أعظم دخلا من
هذه الحية والاولى في الاستدلال ما في الشرح أن حر كان يضرب الاماء ان تقنعن ويقول
أني عنك الخار ياد فار وكانت جواريه تخدم من الضيقان كاشفات الرأس مضطربات الثدين
قال بعض الفضلاء بجها وظاهر ذلك أنه يكره التقنع للامة وهو كذلك لكن بالنسبة لمن حر
رضي الله تعالى عنه أما في زماننا فبقي أن يجب التقنع لاسيما في الاماء البيض لقلبة الفسق فيه
(قوله للعرج) من حيث انه تابع وتشرى ويخرج لحاجة مولاها في ثياب مهنمة إعادة فاعتبر
حاله بذوات المحارم في حق جميع الرجال (قوله وجميع بدن الحرّة) أي جسدها (قوله
الوجهها) ومنع الشاب من كشفه لخوف الفتنة لانه عورة (قوله وهو المختار) وان كان
خلاف ظاهر الرواية (قوله وعن أبي حنيفة ليس بعورة) واختاره في الاختيار للحاجة
للكشف للخدمة كما في الجرح قال السكّال وجميع بعضهم أنه عورة في الصلاة لا خارجها ولا تلازم
بين كونه ليس بعورة وجواز النظر اليه لان حل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع اتفاق
العورة ولذا جرم النظر الى وجهها ووجه الامر اذا شئت في الشهوة ولا عورة اه وفي الزايد
عن الشيخين أن الذراع لا يمنع جواز الصلاة لكن يكره كشفه ككشف القدم
فهستانى (قوله باطنهما وظاهرهما) أي في الصلاة وخارجها وقال الاقطع في شرحه
الصحيح انهما عورة لظاهر الخبر وفي الاختيار الصحيح أن القدم ليست بعورة في الصلاة وهي
عورة خارجها قال في الشرح والتعقيب أن القدم ليست بعورة في الصلاة كما ذكرنا (قوله
في الاصح) استقر به عن رواية المنتقى انه ليس بعورة وبه قال عبد الله البطني قال في النهر

لقبح ظهورها وغرض الابصار
عنها في اللغة وفي الشريعة
ما اقتضى ستره وحسنه
الشارع صلى الله عليه وسلم
بقوله عورة الرجل ما بين
سرة الى ركبتة وبقوله
عليه السلام الركبة من
العورة (وتزيد عليه) أي
على الرجل (الامة) الفتنة
وأما الولد والمذبة والمكاتب
والمستسعاة عند أبي حنيفة
لوجود الرق (البطن
والظهر) لان اهما مزية
فصدرها ونديها ليسا من
العورة للعرج (وجميع
بدن الحرّة عورة لوجهها
وكفها) باطنهما وظاهرهما
في الاصح وهو المختار وذراع
الحرّة عورة في ظاهر الرواية
وهي الاصح وعن أبي حنيفة
ليس بعورة (و) الا (قدمها)
في الاصح الروايتين باطنهما
وظاهرهما العموم الضرورة
ليس من العورة فشر الحرّة
حتى المسترسل عورة في
الاصح وعليه الفتوى
فكشف ربه يمنع صحة
الصلاة

ولا يحل النظر اليه مقطوعا من في الاصح كغيره غائصة وذ كره المقطوع ونقدم في الاذان أن صوتها عورة وليس المراد مجزئ
كلامها بل ما يحصل من تلبينه وتغطية لا يحل سماعه (وكشف ربيع عضون أعضاء العورة) الغليظة او الخفيفة من الرجل
والمرأة (يمنع صحة الصلاة) مع وجود الساتر ١٥٨ لا مادون ربه والركبة مع الفخذ عضو واحد في الاصح وكعب المرأة مع ساقها

وانتم بانفراد عن رأسها
وتدبيرها المنكسر فان كانت
ناهدا فهو توسع لصدرها
والذ كره بانفراده والاثنين
بلاضهما اليه في الصحيح
وما بين السرة والعانة عضو
كامل بجوانب البدن وكل
الدية عورة والدبر ثلثهما في
الصحيح (ولو تفرق الانكشاف
على أعضاء من العورة وكان
جمله ما تفرق يبلغ ربيع
اصغر الاعضاء المنكشفة)
يعني التي انكشف بعضها
(منع) صحة الصلاة ان طال
زمن الانكشاف بقدر
أداء ركن (والا) أي وان
لم يبلغ ربيع اصفرها او بلغ
ولم يطل زمن الانكشاف
(فلا) يمنع الصحة للضرورة
سواء الغنى والفقير (ومن
يجز عن استقبال القبلة)
بنفسه (المرض) او خشية
فوق وهو على خشبة (أو جمر
عن النزول) بنفسه (عن
دابته) وهي سائرة او كانت
بحرها او كان شيئا كبيرا
لا يمكنه الركوب الا بمعين
(او خاف عدوا) آدميا
أو جمعا على نفسه او دابته
أو ماله أو أماته أو اشتد
الخوف لقتال أو هرب من
عدو راكبا (فقبلته جهة

والاصل أنه اعتبارين فهو من البدن في حق العورة وليس منه في حق الفخذ ١٥٩ يعني
إذا كان مضفورا (قوله ولا يحل النظر اليه مقطوعا من في الاصح) وقيل يحل كما يحل
النظر الى ريقها ودمها (قوله أن صوتها عورة) هو ما في النوازل وجرى عليه في المصط
والكفا في حيث لا عدم بغيرها بالتبعية بأن صوتها عورة قال في الفتح وعلى هذا لو قيل إذا
جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متجهها لكن قال ابن أمير حاج الاشبه أنه ليس بعورة
وانما يؤدي الى الفسنة واعتقد في النهر أفاده السيد وظاهر هذا أن الخلاف في الجهو بالصوت
فقط لا في تغطيته وتلبينه وهو يناق ما قاله المصنف ونقله المقدسي عن أبي العباس القرطبي
في كتابه في السماع ونصه ولا يظن من لا فطنة له اننا اذا قلنا صوت المرأة عورة اننا نريد بذلك
كلامها لان ذلك ليس بصحيح فانا نجيز الكلام من النساء الاجانب ومحاورتهن عند الحاجة
الى ذلك ولا نجيزهن رفع أصواتهن ولا تغطيتها ولا تلبينها وتغطيتها ما في ذلك من استقالة
الرجال اليهن وتحريك الشهوات منهن ومن هذا المجهز أن تؤذن المرأة ١٦٠ (قوله وكشف
ربيع عضو الخ) هذا بالنظر الى الصلاة والافحمة والكشف والنظر لا تنقيد بربيع العضو
بل القليل والكثير سواء كافي فحصة الاخيار (قوله الغليظة او الخفيفة) هذا التقسيم
بالنظر الى النظر والافحمة في الصلاة متحد (قوله يمنع صحة الصلاة) أي اذا كان قدر
أداء ركن عند أبي يوسف ومحمد اعتبار أداء الركن حقيقة واختار قول أبي يوسف للاحتياط
كما في الحلبي زاد في منية المصلي اعتبار أداء الركن مع سنته قال شارحها البرهان الحلبي
وذلك مقدرا لثلاث تسيحات وقال ابن أمير حاج وهذا تنقيد غريب ووجهه قريب وقيد
بعضهم الكشف بكونه بغير صنعه أما لو كشفه بفعله فسدت الحال بخلاف قهستاني عن
منية وعزاه في البصر الى القنية وجرى عليه صاحب الدر قال في البحر وهذا تنقيد غريب
والمذهب الاطلاق واعلم أن الانكشاف الكثير في الزمن القليل لا يمنع كالتفصيل في الكثير
ويمنع الكثير في الكثير واعتبار ربيع العضو قولهما واعتبر أبو يوسف الانكشاف الاكثر
وفي النصف عنه روايتان كما في الملتقى (قوله مع وجود الساتر) قيد به لان فاقده يصلي عاريا
(قوله والركبة مع الفخذ عضو) وليست عضوا على حدة في الحقيقة اذ هي متني عظم الفخذ
والساق قلت وفيه في أن يكون المرفق تبعا للعضد والرسغ تبعا للذراع قاله بعض الفضلاء
(قوله وكعب المرأة مع ساقها) أي عضو وكذا يقال فيما بعده (قوله والاثنين بلاضهما
اليه) فأنهما مع عضو واحد والصواب والاثنين بالآلف (قوله وكل آلية عورة) صوابه
عضو كما قال السيد (قوله أو خشية غرق) أو حصول ضرر شديد عند الاستقبال افاده الشرح
(قوله وهي سائرة) قيد اتفاقا ولذا لم يذكر السيد (قوله لا يمكنه الركوب الا بمعين) راجع
الى المستثنين (قوله أو هرب من عدوا راكبا) قيد بقوله راكبا لانه لو هرب ماشيا لا تجوز
صلاته (قوله فقبلته جهة قدرته) فبوي على الدابة واقفة ان قدره والافسائة ويتوجه
الى القبلة ان قدره والانلا وهذا في القرصن (قوله والقادر الخ) قال في الشرح وقيد تابا للجز

قدرته (ضرورة) (و) قبله (أو) خلفه (أو) منته) (أو) خوف أن يراه العدو ان قصد صلى مضطجعا بالايحاء الى جهة أمنه عن
والقادر بقدرته الغير ليس قادرا عند الامام خلافا لهما إذا لم يجد أحدا فلا خلاف في الصحة

(ومن اشبهت عليه) جهة (القبلة ولم يكن عنده مخير) من أهل المكان ولا من له علم أو سألته فلم يخبره (ولا عراب) بالهمل (تخبري) أي اجتهد وهو بذل الجهود لنيل المقصود ولو سجدت ثلاثة ولا يجوز التخبري مع وضع الحارث لأن وضعها في الأصل يوجب ومن ليس من أهل المكان والعلم لا يلتفت إلى قوله وإن أخبره اثنان ممن هو مسافر ١٥٩ مثله لأنهما يخبران عن اجتهاد ولا يتولوا

عن الاستقبال والنزول بنفسه لأن القادر الخ فهو بمنزلة التعليل لقوله ومن عجز الخ المقيد بقوله بنفسه (قوله ومن اشبهت عليه القبلة) بأن انطمست أعلامها وأما إذا كانت السماء مصحبة مثلاً وهو لا يعرف الأدلة مع ظهورها فهل يجوز له التخبري ويعذر بالجهل قال بعضهم لا ولا وقال ظهير الدين المرغيناني يجوز قال في الجوهرة وظاهر كلام القدوري يشير إليه اه (قوله ولم يكن عنده مخير) قال في الجوهرة وحديث الحضرة أي المعبر عنها هنا بعد أن يكون بحيث لو صاح سمعه ويقبل فيما أقول العدل ذكره ابن أمير حاج ولو كان عبداً أو أمة ويخبرني في خبر القاسق والمستور ثم يعمل بغالب ظنه كما في حظر الدواختار (قوله أو سألته فلم يخبره) الذي هو من أهل المكان أو الذي عنده علم وإن لم يكن من أهله (قوله ولو سجدت ثلاثة) أي ولو كان التخبري فيه سجدة ثلاثة ومثلها صلاة الجنازة كما في الجوهرة ويجب الأخذ بقول الخبر العدل وإن خالف رأيه لأن الأخبار أعلى من التخبري وفي غاية البيان والعناية أنه يستحب الأخبار (قوله ولا يجوز التخبري مع وضع الحارث) لأنها من جهة الأدلة خصوصاً عراب المدينة الشريفة لأنه موضوع بالوحي فيجب اتباع الحارث ولا يجوز له التخبري كما في التبيين وذكر في الخاتمة جوازها معها (قوله وإن أخبره اثنان الخ) أن وصلياً (قوله واقتدى به) الأولى حذفه لأن المقصود إفادة عدم صحة اقتدائه به وقد أفاده بعد (قوله فصلاة الأعمى صحبة) نظيره ما إذا دخل المسجد رجل وهو مظلم وصلى المغرب فلما فرغ من صلاته جيء بالسراج فإذا هو صلى إلى غير القبلة أن صلاها بالتخبري جاز ولا إعادة عليه أفاده في الشرح (قوله اقتدرته في الأولى) فيه أن الأولى مفروضة فيما إذا لم يجد مخبراً عند اقتتاحه فكيف يكون قادراً إذ لو كان قادراً لقدت وقد ذكر أنها صحبة وكلامه في الشرح أحسن من هذا فإنه قال ناقلاً عن التبيين والمزيد الأعمى إذا صلى ركعة إلى غير القبلة فجاو مجل وسواء واقامه إلى القبلة واقتدى به فهذا على وجهين إما أن يجد عند الاقتتاح انساناً يسأله أو لم يجد ففي الوجه الأول لا تجوز صلاته ولا الاقتداء به لأنه قادر على أداء الصلاة إلى جهة الكعبة وفي الوجه الثاني يجوز صلاة الإمام أي الأعمى لأنه عاجز ولا تجوز صلاة المقتدى لأن عنده صلاة إمامه على الخطأ اه وهي عبارة لا غبار عليها (قوله ولا إعادة عليه لو أخطأ) ولو بركة والمدينة على الأصح (قوله عامر بن عقبة) الذي في الشرح ابن ربيعة (قوله على حياله) أي على حديثه (قوله كما حوت عن المقدس) بصيغة اسم المفعول من قدس أو على وزن مجلس وهو على تقدير مضاف أي بيت المقدس (قوله أو تبدل اجتهاده) ولو إلى الجهة الأولى على الوجه كما في سكب الانهر (قوله من جهة اليمين) ينبغي أن يكون ذلك على وجه الاستصحاب لا الوجوب كذا يحسنه بعضهم وماله ما لم يكن العمل من جهة اليمين أكثر والأماكن المنصب التوجه إلى ما هو قبل العمل (قوله كالنسخ) فلا يطل العمل السابق وإنما يمنع العمل به في المستقبل (قوله وأهل قباء) بالضم والمذقريه من قرى المدينة يصرف ولا يصرف كما في

اجتهاده باجتهاد غيره وليس عليه قرع الأبواب للسؤال عن القبلة ولا من الجدران خشية الهوام والاشتباه بطاق غير الحارث وإذا صلى الأعمى ركعة لغير القبلة فجاهد رجل واقامه إليها واقتدى به فإن لم يكن حال اقتتاحه عنده مخبر فصلاة الأعمى صحبة لأنه لا يلزمه من الجدران والأهلي فاسدة ولا يصح اقتداء الرجل به في صورتين لقدرته في الأولى وعلم خطئه في الثانية (ولا إعادة عليه) أي التخبري (لو) علم بعد فراغه أنه (أخطأ) الجهة لقول عامر بن عقبة رضي الله عنه كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم يدر أين القبلة فصلى كل رجل منا على حياله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت فأينما تولوا فثم وجه الله وليس التخبري للقبلة مثل التخبري للتوضؤ والساتر فإنه إذا ظهر نجاسة الماء والثوب أعاد لانه امر لا يحتمل الانتقال والقبلة تحمله كما حوت عن المقدس

إلى الكعبة (وإن علم بخطئه) أو تبدل اجتهاده (في صلاته استدار) من جهة اليمين لا اليسار (وبخ) على ما إذا به التخبري لأن تبدل الاجتهاد كالنسخ وأهل قباء استداروا في الصلاة إلى الكعبة حين بلغهم النسخ واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم

وان تذكر سجدة صليبة بطلت صلاته (وان شرع) من اشتبهت عليه (بلاشعر) كان فعله موقوفا فلما علمها (فعل بعد فراغه)
من الصلاة (انه اصاب صحت) لانه يتبين ١٦٠ الصواب بطل الحكم بالاستصحاب وثبت الجواز من الصلاة (وان علم باصابته

المغرب ومن العرب من يقصره ويصرفه ويجعله مذكرا ومنهم من يؤشبهه فلا يصرفه (قوله)
وان تذكر سجدة صليبة (أي بعد الاستدارة أي أنه تركها) (قوله بطلت) وجهه انه اذا أذاها
في جهة ركعتي التي تحول عنها فقد أذاها الى غير القبلة الآن وان أذاها الى جهة تحريره
الآن أذاها الى غير القبلة التي كانت لركعتي الركعة الواحدة لا تكون قبلتين (قوله لانه
يتبين الصواب الخ) ولان ما قرضه يراعى حصوله لا تخصيصه كالسعي الى الجمعة بيانه أن
جهة التحري وان كانت هي القبلة حال الاشتباه لكن التحري لم يقصد لذاته وانما قصد للاصابة
فاذا حصلت أخذت عنه (قوله بطل الحكم بالاستصحاب) أي استصحاب الحال أي حال
الذي يشتبه عليه القبلة فان حاله عند عدم التحري الفساد لان الصلاة بدون التحري عند
الاشتباه فاسدة (قوله من الصلاة) أي من أول الصلاة (قوله قويت به) أي بالعلم وبقي
من الصور ما اذا علم بخطئه فيها أو بعدها والصلاة فاسدة فيهما (قوله خلافا لابي يوسف) فانه
يقول بالصحة لانه لو قطع استأنف الى غير تلك الجهة فلا يعيد (قوله باستصحاب الحال) هو
الفساد لترك التحري عند الاشتباه (قوله ولم يرتفع دليل) بخلاف ما اذا تبين صوابه كما سبق
(قوله لم يحصل حقيقة) وهو استقباله يقينا (قوله ولا حكا) أي بالتحري والحاصل انه
اما أن لا يشك ولا يتحرى وجوابه ان صلاته على الجواز ما لم يتبين له الخطأ واما أن يشك ولا
يتحرى وهي على الثلاثة اوجه التي ذكرها المصنف واما أن يشك ويتحرى وهو أصل المسئلة
(قوله لا يتحرى) وعن أبي حنيفة يخشى عليه المكفر ولا يكفر وفي الظهيرية ومن صلى الى غير
جهة الكعبة لا يكفر هو الصحيح لان ترك جهة الكعبة جائز في الجملة بخلاف الصلاة بغير طهارة
لعدم الجواز مع عدمها بحال واختاره الصدر الشهيد وفيه انه يجوز افاقد الطهورين الصلاة
مع عدمها (فرع) اذا تحرى ولم يقع تحريه على شيء فقبل يؤخر وفيه لا يخبر وقبل يصلي الى
الجهات الاربع وهو الاحوط كما في الفتح ومع هذا الوصل الى جهة واحدة جاز وان اخطأ فيه
كما في الظهيرية (قوله خلافا لابي يوسف) هو غير ظاهر الرواية عنه كما في القهستاني (قوله)
وعلى هذا) أي على ما تقدم من انه لا عبرة للاصابة اذا صلى الى غير جهة تحريه أو على هذا
الخلافا (قوله وهو فساد فعله ابتداء) الذي في النمرح وهو أن لا يحكم بفساده ابتداء
لانه حينئذ لا تكون نيته صحيحة لعدم الجزم اهـ وهو المناسب (قوله والنسبة) أي نسبة
الطهارة فيه أن النسبة وجودها لا يشترط والذي في الشرح وفي الماء الذي عدل اليه وجد الجزم
بالنسبة والطهارة حقيقة صحت (قوله وجهه واحال امامهم) أما من علم حال امامه لم تجز
صلاته لانه اعتقد أن امامه على الخطأ وهذا لا يشترط في الصلاة في جوف الكعبة فالصلاة
صحيحة مع علم حال الامام لعدم الخطأ لان الكل قبله (قوله كما في جوف الكعبة) فان التقدم
فيه مضمّن (قوله لما قدمناه) من حديث عامر وهو على لقوله تجزئهم
(فصل في بيان واجب الصلاة) (قوله يجزئهم بمعنى اللزوم) لوقال بمعنى اللزوم والساقط
والمضطرب أو قال في الأول الوجوب يجزئهم بمعنى اللزوم الخ لكان انساب (قوله وفي الشرع

فيها) ولو بغيره بالنظر (قصدت) لان حاله قويت
به فلا يفي قويا على ضعف
خلافا لابي يوسف رحمه الله
(كما) فسدت فيما (لوم يعلم
اصابته أصلا) لان الفساد
ثابت باستصحاب الحال ولم
يرتفع بدليل فتقر بالفساد
لان المشرط لم يحصل حقيقة
ولا حكا واذا وقع تحريه الى
جهة فصل الى غيرها لا تجزئ
لترك الكعبة حكا في حقه
وهي الجهة التي يحراها ولو
أصاب خلافا لابي يوسف
في ظهور اصابته هو يجعله
كالتحرى في الاواني اذا عدل
عن تحريه وظهر طهارة
ما نوضابه صحت صلاته وعلى
هذا الوصل في ثوب وهو
يعتقد انه نجس أو أنه محدث
أو عدم دخول الوقت فظهر
بخلافه لا تجزئ به وان وجد
الشرط لعدم شرط آخر وهو
فساد فعله ابتداء لعدم
الجزم وأما في الماء فقد
وجدت الطهارة حقيقة
والنسبة (ولو تحرى قوم
جهات) في ظلمة (وجهه) أو
حال امامهم) في توجهه
(تجزئهم) صلاتهم الامن
تقدم على امامه كما في
جوف الكعبة لما قدمناه

(فصل في بيان واجب الصلاة) الواجب في اللغة يجزئهم بمعنى اللزوم وبمعنى السقوط وبمعنى الاضطراب وفي الشرع اسم
قوله لان الكل قبله يوجد هنا زيادة ونصها وهذه الوردية ممكنة فان كانت الصلاة قضاء وهي مبرية أو معها أصوته وعلموا انه
قد أمهم لكن لم يميزوا انه الى أي جهة اهـ

اسم لما رزنا) روى عن الامام انه قال ما معناه الفرق بين الواجب والقرض كما بين السهام
والارض والبعض يطلق عليه اسم السنة حتى يعبرون في محل بالسنية ثم يعبرون فيه بالوجوب
افاده صاحب البحر (قوله بدليل فيه شبهة) اعلم ان الادلة السنية انواع أربعة قطعي
الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة أى المحكمة وقطعي الثبوت ظني الدلالة كالاتيان
المؤولة وظني الثبوت قطعي الدلالة أخبار الاحاد التي مفهومها قطعي وظني الثبوت
والدلالة كاخبار الاحاد التي مفهومها ظني فالاول يثبت القرض أى والحرام وبالثاني
والثالث يثبت الوجوب أى وكراهة التحريم وبالرابع يثبت السنة والاستحباب أى وكراهة
التنزيه ليكون ثبوت الحكم بقدر دلالته كذا في الكشف اهـ من الشرح مزيدا (قوله
اسكونه ساقطا عن اعلم) أى لا يجب علينا اعتقاد وجوبه (قوله او اسكونه ساقطا عن اعلم)
لو قال او اسكونه لازما علينا لان كان أولى ليكون تنبيها على المعنى الاول وهو اللزوم صريحا
وان كان ما ذكره يفيد به بقرينة على (قوله او اسكونه مضطربا) أى مترددا (قوله وشرعت
الواجبات لا كمال القرائن) فان القراءة فرض وكونها بالقراءة والسورة مثله لا مقام لذلك
الفرض حتى لو ترك ذلك كان مكروها مقترنا بالطمأنينة مقومة للر كوع والسجود وكذا
التمسك في الثانية مقام اقامتها وضم الانف مقام لوضع الجبهة الا ان منها ما يكون مقوما للركن
خاصة ومنها ما يكون مقوما لها من غير نظر الى ركن كالعود الاول وتشهده والسلام فليست اقل
(قوله والسنن لا كمال الواجبات) كالتمسك ثلاثا فانه مقام للطمأنينة والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم مقومة للتمسك والتعوذ والبسلة مقومان لقراءة الفاتحة ولا يظهر هذا التقييم
في جميع السنن (قوله والادب لا كمال السنة) يعنى ان السنة تكون كاملة بالادب فنظر
الرا كع الى القدمين والاسجد الى الارضية مقم للتسبيحات لانها حادثة تكون مستحضرة
اعدام اشتغاله باطلاق النظر والنظر الى حجره مقم لهيئة الجلوس وفيه مامت (قوله ليكون
كل منها حاصلا بالشرع لتكميله) أى حافظة فالواجبات كالسور على القرائن والسنن
كالسور على الواجبات والادب كالسور على السنن فن حفظ السور والادب خير كان
للاسوار اخذ له احفظ ومن ضيعه يضر به الحال الى تضيق باقيها والتمسك بها او نسخ
كلا بالنصب ولا وجه له (قوله استحقاق العقاب) هو دون عقاب ترك الفرض (قوله
والثواب بفعله) هو الحكم الاخرى وأما الحكم الديوى فهو سقوط المطالبة (قوله
واعادتها بتركه عدا) أى مادام الوقت باقيا وكذا في السهو ان لم يسجد له وان لم يسجد له حتى
خرج الوقت تسقط مع النقصان وكراهة التحريم ويكون فاسدا انما وكذا الحكم في كل
صلاة أدت مع كراهة التحريم واختار ان المعادة لترك واجب نقل جابر والفرض سقط بالاولى
لان الفرض لا يتكرر كافي الدرو وغيره ويندب اعادتها لترك السنة (قوله وهو أى الواجب)
أى على ما ذكرنا والافهى تزيد على ما ذكره والتبعية تنفي الحصر (قوله الاول وجوب قراءة
الفاتحة) الصواب حذف وجوب (قوله قراءة الفاتحة) فالوا بترك أكثرها يسجد للسهو
لان ترك أقلها ولم أر ما ذكره النصف من الركن في الجنب يسجد بترك آية منها وهو أولى
قال في الدرر عليه فكل آية واجب ولو قرأ الفاتحة على قصد الدعاء تنوب عن القراءة

اسم لما رزنا بدليل فيه
شبهة قال غير الاسلام
وانما سمى به اما لكونه
ساقطا عن اعلم او لكونه
ساقطا عن اعلم او لكونه
مضطربا بين القرض
والسنة أو بين اللزوم
ومدحه فانه يلزمنا
علا على اهـ وشرعت
الواجبات لا كمال القرائن
والسنن لا كمال الواجبات
والادب لا كمال السنة
ليكون كل منها حاصلا
لما شرع لتكميله وحكم
الواجب استحقاق العقاب
بتركه عدا وعدم اكتفاء
باجده والثواب بفعله
ولزوم سجود السهو لنقص
الصلاة بتركه سهوا واعادتها
بتركه عدا وسقوط الفرض
ناقضا ان لم يسجد ولم يعد
(وهو) أى الواجب (غاية
عشر شيئا) الاول وجوب
(قراءة الفاتحة) لقوله
صلى الله عليه وسلم لا صلاة
لن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

وهو ثلثي الكمال لانه شبر أحاد لا ينسخ قوله تعالى فالرؤا ما يسر فوجب العمل به (و) الثاني (ضم سورة) قصيرة (أو ثلاث آيات) قصار لقوله صلى الله عليه وسلم ١٦٢ - لا صلاة لمن لم يقرأ بفراجه وسورة في فريضة أو غيرها (في ركعتين غير متبعتين من

القرض) غير الثاني وفي جميع الثاني (و) يجب الضم (في جميع ركعات الوتر) لمشاكلة السنة (و) جميع ركعات (النفل) لما رواه فينا لأن كل شفع من التافلة صلاة على حدة (و) يجب (تعيين القراءة) الواجبة (في الأولين) من القرض لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة فيها (و) يجب (تقديم الفاتحة على) قراءة (السورة) للمواظبة حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتذكر يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد للمسحوكا لو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة (و) يجب (ضم الانف) أي ما صلب منه (الجبهة في السجود) للمواظبة عليه ولا تجوز الصلاة بالاقصا على الانف في السجود على الصحيح (و) يجب مراعاة الترتيب فيما بين السجدة وهو (الاتيان بالسجدة الثانية في كل ركعة) من القرض وغيره (فيل) الانتقال (فيها) أي لغبر السجدة من باقي افعال الصلاة للمواظبة فان فات يسجد ها ولو بعد القعود

كافي القناري المصفرى خلا لما في المحيط قاله السيد (قوله ثلثي الكمال) فغاية ما يقيد به الوجوب لا الافتراض لانه وان كان قطعي الثبوت فهو ثلثي الدلالة لان مثله يقال ثلثي الجوار وثلثي الفضيلة فكان محتملا (قوله لا ينسخ قوله تعالى الخ) أي ولو قيد به لكان ناسخا لذلك المطلق لان تقييده نسخ وهو لا يجوز بخبر الواحد (قوله فوجب العمل به) أي بهذا الحديث وهو فريضة على ثبوت الوجوب به وعدم نسخ مطلق الكتاب (قوله أو ثلاث آيات قصار) قدرا قصر سورة أو آية طويلة تعدل ثلاث آيات قصار وهذا الضم سنة عند الثلاثة كافي سكيب الانهر وهل يكره الضم في الاخيرتين المختار لا كافي الدرر وجوب هذا وما قبله مقيد بما اذا كان في الوقت سبعة فان خاف فوت الوقت لو قرأ الفاتحة والسورة أو قرأ الفاتحة أو أزيد من آية قرأ في كل ركعة آية في جميع الصلاة ثم رعن القنية وتقسيم القراءة الى فرض وواجب وسنة بالنسبة لما قبل الايقاع أما بعده لو قرأ القرآن كله في ركعة واحدة لم تقع القراءة الافتراضا ١٥ من السيد بزيادة (قوله لا صلاة لمن لم يقرأ بفراجه وسورة) الدليل أخص من المدهى وقد يقال ان الثلاث آيات الحقت بالسورة بدلالة النص قال بعض الافاضل وهذا يريد على من قال بفرضية الفاتحة فانه يلزمه ان يقول أيضا بفرضية السورة كما لا يخفى ١٥ (قوله غير الثاني) يتم الرباعي والثلاثي (قوله لمشاكلة السنة) بل هو سنة عندهما (قوله لما يدينا) من قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفراجه وسورة في فريضة أو غيرها وانما لم يجب القراءة في الآخرين من القرض كالتفصيل لقول على رضي الله تعالى عنه القراءة في الأولين قراءة في الآخرين وعن ابن مسعود وعائشة رضي الله تعالى عنهما التضييق في الآخرين ان شاء قرأ وان شاء سجد ١٥ من الشرح (قوله وتعيين القراءة الخ) وقيل انه فرض وتكون قضاء اذا وجدت في غير الأولين وصح (قوله حتى لو قرأ من السورة) أي بعض السورة ولو حرفا واحدا كما في السيد وغيره والمراد من السورة ما يميز الآيات ومثل بعض السورة كلها كما سيأتي قريبا (قوله ويسجد للمسحوكا) اذا كان ساهيا والاكراهية لان فيه تأخير الواجب وهو الفاتحة عن محله وهو المله في وجوب السجدة تكرار الفاتحة (قوله أي ما صلب منه) فلواقصر على الارنية لا يكون آتيا بالواجب (قوله ولا تجوز الصلاة بالاقصا على الانف في السجود) ما لم يكن بالجبهة هذا قاله السيد (قوله ولو بعد القعود) ولو بعد السلام قبل الكلام (قوله ثم يعيد القعود) طريق الاتيان به انه اذا تكبرها بعد السلام أو قبله بعد القعود أن يسجد المروكة ثم يعيد القعود والتشهد ثم لم يسجد للمسحوك ثم يهدو يتشهد لان العود الى السجدة الصلبية يرفع القعود والتشهد وكذا السجدة التلاوية فالولم يعد القعود وسلم بمجرد رفعه من السجدة بطلت صلواته ترك القعدة الأخيرة وهي فرض بخلاف عود المسحوك فانه يرفع التشهد فقط حتى لو لم يسجد رفعه منه ولم يهدو صلاته ولكنه يكرهه اتركه التشهد وهو واجب كافي الدرر وغيره (قوله وهو التعديل) أي التقيم والتكميل وهو في اللغة التسوية (قوله حتى تطمئن مفاصله) ويستقر كل عضو في محله بدراسة كافي القه - ثانی هذا القول أي

حقيقة واضحة على تخرج الكرخي وعلى تخرج الجرجاني سنة كتعديل القومة والجلسة
والأول هو الصحيح وانما خص الركوع والسجود لانهما مظنة التخصيف بخلاف القيام لانه
يطول بطول القراءة حتى لو لم يقرأ في الاخرين ووقف ساكنا كان عليه ان يقف بقدر تسيعة
لاجل تعدل الركن كما صرح به في النهاية ولو لم يقف هذا التقدير ثم ولا تقصد صلاته لوجود
أصل القيام فان المقروض من الركن ادنى ما يطلق عليه الاسم (قوله ولا فرض كما قاله
أبو يوسف) أورد عليه انه وافقهما في الاصول على ان الزيادة لا تجوز بغير الواحد على الكتاب
وهو قوله تعالى اركعوا واسجدوا فإنه تعالى أمر بالركوع والسجود فتعلقت الركبة
بالادنى منهما وخبر الواحد وحديث أصل فانك لم تصل فكيف يجوز الزيادة هنا بهذا الخبر
وبهذا جله ابن الهمام على الفرض العملي وهو الواجب فيرفع الخلف قال في البحر ويؤيد
ان هذا الخلاف لم يذكر في ظاهر الرواية اهـ من السيد مختصرا وفي قوله وهو الواجب نظر
(قوله ومقتضى الدليل) وهو الحديث السابق وهو مقتضى المواظبة أيضا (قوله في القومة)
أي من الركوع حتى يستتم قائما (قوله والجلسة) أي بين السجدين حتى يستتم قاعدا وأما
أصل الرفع الى قرب القعود ففرض بخلاف الركوع فان أصل الرفع منه واجب أيضا والفرق
ان المقصود من الركوع تحقيق الانتقال من الركن وهو يحصل من الركوع بدون رفع
بخلاف السجود كما في السراج والكافي ومقتضى الدليل أيضا وجوب نفس الجلسة اقاده في
الشرح (قوله والرفع من الركوع) عطف على الاطمئنان فهو واجب قال في النسخ
ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعة وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين
السجدين الخ (قوله للاصريح) أي بالاطمئنان أي الامر الضمني فان الامر منه صلى الله عليه
وسلم لمن اساء الصلاة بالاجادة انما هو انه كالأطمئنان وذلك يقتضي الامر به والامر للوجوب
وليس المراد من الحديث البطلان فلا ينهض دليلا لمن احتج به يدل لهذا آخر الحديث حيث
قال اذا فعلت هذا فقد قبت صلاتك واذا انتقصت منه شيئا فقد انتقصت من صلاتك فقد صلاها
صلاة والباطلة لانها صلاوة وايضا فقد لقى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أول ركعة حتى أتم
ولو كان عدم الطمأنينة مفسدا للصدقة بأول ركعة وبعد الفساد لا يجوز الخس في الصلاة
وتقريره صلى الله عليه وسلم من الأدلة الشرعية كذا في البحر وغيره (قوله واليه ذهب
المحقق الخ) واختار الكرخي ان التعديل في القومة والجلسة سنة على قولهما وفرق بينهما
وبين تعديل الاركان بانه في الاركان التكميل الفرض في القومة والجلسة لتكميل الواجب
ومكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة اظها بالافتاوت بينهما وهو المشهور وقال
الجرجاني ان التعديل عندهما مطلقة سنة (قوله ويجب القعود الاول) مقصد القراءة
الشهاد بأسرع ما يكون لا فرق في ذلك بين القرائن والواجبات والنوافل استسما فاعندهما
وهو ظاهر الرواية والاصح وقال محمد وزفر والشافعي هو فرض في النوافل وهو القياس كما
في القهستاني وسبب الانهر (قوله في الصحيح) واختار الكرخي والطحاوي استثناءه
وأكثر المشايخ يطلقون عليه اسم السنة اما لان وجوبه ثبت بالسنة أو لان المؤكدة في معنى
الواجب وهذا لا يقتضي رفع الخلاف ولا يرد ما لو سبق الاطام المسافر الحدث واستخلف

ولا فرض كما قاله أبو يوسف
ومقتضى الدليل وجوب
الاطمئنان أيضا في القومة
والجلسة والرفع من
الركوع للاصريح في حديث
الاسي صلاته ولمواظبة
على ذلك كله واليه ذهب
المحقق الكمال بن الهمام
وتليده ابن أمير حاج وقال
انه الصواب (و) يجب
(القعود الاول) في الصحيح

قوله وهذا لا يقتضي الخ
كذا في الاصل المطبوع
وفي نسخة أخرى وهذا
يقتضي بالاثبات ولعلها
اصوب اذ مقتضى قوله
اما لان وجوبه ثبت بالسنة
الخ ان الخلاف أي المضموني
ارتفع وانما الخلاف
في اللفظ والمباراة اللهم
الا أن يكون المراد من
نسخة التي رفع الخلاف
اللفظي فان ذلك لا يقتضي
رفعه تأمل اهـ مصححا

ولو كان حكا هو قعود المسبوق فيما يقضيه ولو جاس الاول تبعاً للامام لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وهو صوره
 له ولم يتركه وقام ساهياً ١٦٤ (و) يجب (قراءة التشميد فيه) أي في الاول وقوله (في الضم) متعلق

بكل من القعود وتشهده
 وهو احتراز عن القول
 بسنيته ما اوسفة التشهد
 وسعد للمواظبة (و) يجب
 (قراءته) أي التشهد (في
 الخلو من الاخير) أيضاً
 للمواظبة (و) يجب
 (القيام الى الركعة
 الثالثة من غير تراخ بعد)
 قراءة (التشهد) حتى لو زاد
 عليه بقدر ارادة ركن
 ساهياً بسجدة واحدة ولناخير
 واجب القيام للثالثة
 (و) يجب (لفظ السلام)
 مرتين في اليمن واليسار
 للمواظبة ولم يكن فرضاً
 لحديث ابن مسعود (دون
 عليكم) لحصول المقصود
 بلفظ السلام دون متعلقه
 ويتجه الوجوب بالمواظبة
 عليه أيضاً (و) يجب قراءة
 (قنوت الوتر) عند أبي
 حنيفة وكذا تكبيرة
 القنوت كما في الجوهرية
 وعندهما هو كالوتر سنة
 (و) يجب (تكميلات
 العبدین) وكل تكبير فمنها
 واجبة يجب بتركها سجود
 السهو (و) يجب (تعين
 لفظ التكبير لاقتراح كل
 صلاة) للمواظبة عليه
 وقال في الاخيرة ويكره
 الشروع بغيره في الاصح

مقياً حيث كانت القعدة الاولى فرضاً في حقه لانه امر من الاستحلاف أفاده السيد ثم ان
 الاولى حذف قوله في الصحيح لتصريح المصنف به بعد (قوله ولو كان حكا) فيه إشارة الى انه
 اراد بالاول ما ليس بآخر فالمسبوق بثلاث في الرابعة بقعدة ثلاث قعدات والواجب منها
 ما عدا الاخير قاله السيد وفيه ان الاول فرض بمقتضى المتابعة وقول الشرح وهو قعود
 المسبوق فيما يقضيه يفيد ان الواجب ما انفرد المسبوق بقضائه فقط فليتامل (قوله ويجب
 قراءة التشهد) فيسجد للسهم بترك بعضه ككله كما في الدر (قوله أي في الاول) المراد به
 كما سبق ما عدا الاخير على ما فيه فانه قد يتكرر مراراً (قوله للمواظبة) على لقوله ويجب
 قراءة التشهد (قوله حتى لو زاد عليه) أي على التشهد (قوله بقدر ارادة ركن الخ) على الصحيح
 وينوب عما اذا قال اللهم صل على محمد ولم يذكر الشرح تباعدا عما يوجب المنع من ذكر الصلاة
 عليه صلى الله عليه وسلم وقوله ساهياً احترازه عن العمد فان الصلاة تكون به مكروهة مخبراً
 (قوله بقدر ارادة ركن ساهياً بسجدة واحدة) وقيل بسجدة بزيادة حرف (قوله مرتين) هو
 الاصح وقيل الثانية سنة كما في الفتح ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العامة وقيل بهما
 كما في جمع الانهر فلما اقتدى به بعد لفظ السلام الاول قبيل عليكم لايصح عند العامة وقيل
 ان أدركه بعد التسليم الاولى قبل الثانية فقد أدرك معه الصلاة كما في السراج واعلم ان السلام
 واجب للصلاة ذات الركوع والسجود فلا يرد صلاة الجنائز ولا سلام سجود السهو والشكر
 على القول به جوى وفي ذكر الشكر نظر لان سجوده لسلام له كسجود التلاوة وفي الزاهدى
 ان سلام الجنائز سنة اه (قوله في اليمن واليسار) يشتر أن الاتفاقات فيهما واجب للمواظبة
 والنصر بخلافه (فرع) لو أتى بلفظ آخر لا يقوم مقام السلام ولو كان بمعناه كما في جمع الانهر
 (قوله لحديث ابن مسعود) وهو اذا قات هذا الخ فلم يذكر السلام فيه ولم يعلم النبي صلى الله
 عليه وسلم للاهرابي حين علم الصلاة ولو كان فرضاً لعله اياه وما رواه الترمذى وأبو داود ومن
 حديث ابن عمر اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل ان يسلم وفي رواية قبل ان يتكلم
 تمت لانه صريح في عدم الافتراض قلت وهو مما يستأنس به لقول من قال ان الخروج بصنعه
 فرض مخير يجاء على قول الامام في الاثني عشرية (قوله دون متعلقه) بكسر اللام المشددة
 (قوله ويتجه الخ) خلاف المنصوص (قوله ويجب قراءة قنوت الوتر) المراد به واجب صلاة
 الوتر لا واجب مطلق الصلاة والمراد مطلق الدعاء وأما خصوص اللهم الخ فسنه حتى لو أتى بغيره
 جاز اجتماعاً والقنوت في اللغة مطلق الدعاء فالإضافة حينئذ للبيان أي دعاء القنوت
 ويطلق أيضاً على طول القيام فالإضافة حينئذ حقيقة أي دعاء القيام وفي الشرع هو الدعاء
 الواقع في قيام ثالثة صلاة الوتر (قوله كما في الجوهرية) وهو في القهستاني عن الزاهدى
 وما ذكره بعضهم من وجوب تكبيرة ركوع ثالثة الوتر معزيا الى الزيلعي فلا أصل له (قوله
 ويجب تكبيرات العبدین) وهي ثلاث في كل ركعة وأما كونها في الاولى قبل القراءة وفي
 الثانية بعدا فقد دوى فقط (قوله يجب بتركها سجود السهو) فيه ان الاولى عدم سجود السهو
 في الجمعة والعبدین (قوله ويكره الشروع بغيره) أي بغيره لانه لترك الواجب الا اذا كان

لا يصح منه بأن كان الشئ يقرب الرأيا ما رغبنا (قوله فلهذا لا يختص الخ) أي فليكون الأصح
وجوب تعيين لفظ التكبير لافتتاح كل صلاة (قوله لاتصالها بها) هذا لا يظهر إلا إذا أُنْزِلَ
التكبيرات عملاً بالمدحوب فاما إذا خالف وقدمها أول الركعة فلا يجب لعدم العلم المذكور
فيما يظهر وسيأتي في محله ان شاء الله تعالى (قوله ويجب جهرا اماما) الواجب منه ادناؤه وهو
ان يسمع غيره ولو واحد او الا كان اسراراً فلو اسمع اثنين كان من اعلى الجهر حوى عن الخزانة
قالوا والاولى ان لا يجهد نفسه بالجهر بل بقدر الطاقة لان اجماع بعض القوم يكفى بغيره
والمستحب ان يجهر بحسب الجماعة فان زاد فوق حاجة الجماعة فقد اساء كالجهر المصلى
بالاذكار قهراً التي عن كشف الاصول وهذا أولى مما في الزاهد عن ابي جعفر انه كلما اراد
الامام او المنفرد في الجهر في صلاة الجهر فهو افضل بعد ان لا يجهد نفسه ولا يؤذي غيره وان
زاد على حاجة المقتدى (قوله اولي العشاءين) بفتح الباء الاولى وكسر الثانية تخلاصا وحذف
النون للاضافة واطلق على الثانية اولى باعتبار انها مشفع اول وغلب العشاء لا المغرب لان
الاصلي تغليب الاكثر (قوله في صلاة الجمعة والعيدين) لكن لو تركه فيها لا يصح له السهو
ل سقوطه في الجمعة والعيدين دفعا للفتنة وقيل هما اي الجهر والاسرار ستان حتى لا يجب
بهمود السهو بتركهما لانهم ليسا بمقصودين وانما المقصود القراءة زياي ويظهر تخريج
ما في القهستاني عن القاعدى على هذا القيل من ان الامام مخير في الجهر وفيما وراء القرائن
ولو وثرا او عيذ الكن الجهر افضل وصرح في الهداية بأنه مخير في نوافل الليل اعتبارا بافترض
في حق المنفرد اه ويحتمل انه قول مفصل (قوله والوتر في رمضان) سواء قدمه على التراويح
او اخره بل ولو تركها كما في الدر من مجمع الانهر وقيد بكونه في رمضان لان صلاته جماعة في غيره
بدعة مكروهة كما في الحلبي اى ولا يطلب الجهر بالبدعة (قوله ويجب الاسرار) قالوا لا يضر
اسماع بعض الكلمات احيانا الحديث ابي قتادة وهو في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب ويسمعنا الآية احيانا ولان اليسير من
الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه لاسيما عند مبادئ التنفسات فاذنه في القتح وفي اواخر
الحلبي عن كفاية الشهي يخاف الامن عذروه وان يكون هنالك من يتحدث او يغلبه النوم
فيجهر لدفع النوم ودفع الكلام اه وفي القهستاني اذا جهر لتبيين الكلمة ليس عليه شيء اه
(قوله ولو في جمعهم مبرقة) اشار به الى خلاف الامام مالك رضى الله تعالى عنه وعنهم اجمعين
فانه يقول بالجهر فيها ولو قال المؤلف ولو الجهر موعتين بمرقة لكان أظهر والاصل في الجهر
والاسرار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها في الابتداء وكان
المشركون يؤذونه ويقولون لاتباعهم اذا سمعوه يقرأ فافزعوا أصواتكم بالاشهاد
والاراجيز وقابلوه بكلام اللغو حتى تغلبوه فيسكت ويسبون من أنزل القرآن ومن أنزل
عليه فأنزل الله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها اى لا تجهر بصلاتك كلها ولا تخافت بها
كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان بعد ذلك
يخافت في صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم بالابتداء فيمحو ويجهر في المغرب لاستغفاله
بالاكل وفي العشاء والفجر فادهم وفي الجمعة والعيدين لانه اقامهما بالمدينة وما كان للكفار

فلهذا (لا) يختص وجوب
الافتتاح بالتكبير في صلاة
(العيدين خاصة) خلافاً لـ
خصه بهما ووجه العموم
مواظبة النبي صلى الله عليه
وسلم على التكبير عند
افتتاح كل صلاة (و) يجب
(تكبيرة الركوع في الثانية)
أي الركعة الثانية من
(العيدين) تبعاً لتكبيرات
الزوائد فيها لاتصالها بها
بخلاف تكبيرة الركوع
في الأولى (و) يجب (جهراً)
الامام بقراءة ركعتي
(الفجر) قراءة (أولي
العشاءين) المغرب والعشاء
(ولو قضاء) فله صلى الله
عليه وسلم (و) يجب الجهر
بالقراءة في صلاة الجمعة
والعيدين والتراويح والوتر
في رمضان على الامام
للمواظبة والجهر اسماع
الفجر (و) يجب (الاسرار)
هو اسماع النفس في الصحيح
وتقدم (في) جميع ركعات
(الظهر والعصر) ولو في
جمعهم مبرقة (و) الاسرار
(فيما بعد اولي العشاءين)
الثالثة من المغرب وهي
والرابعة من العشاء
(و) الاسرار في (تقل النهار)
للمواظبة على ذلك

والمنفرد) بفرض (مخير فيما يجهر) ١٦٦ الامام فيه وقد بيناه وفيما يقضيه محاسبه في الجمعة والعيدين (كتنف بالليل)

فانه مخير ويكتفي بأدنى الجهر فلا يضرب ناقلاً لانه صلى الله عليه وسلم جهر في التهجيد بالليل وكان يوترس اليقظان ولا يوقظ الوسان (ولوترك السورة في ركعة من أولي المغرب أولها جميع (أولي العشاء قراها) أي السورة وجوبا على الأصح (في الآخرين) من العشاء والثالثة من المغرب (مع الفاتحة جهرا) - مع ما على الأصح ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الاشبه وعند بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم يترك الفاتحة لانها غير واجبة ولوترك الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ويعيد السورة في ظاهر المذهب كالوترك السورة في الركوع يأتي بها ويعيده (ولوترك الفاتحة) في الأوليين (لا يكررها في الآخرين) عندهم ويسجد للسهولان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة نقلا وبقراءتها مرة وقع عن الاداء لقوته مكانه و اذا كررها خالف المنبروع الا في النقل بخلاف السورة فانها مشروعة نقلا في الآخرين ولم تكرر

قوة وقوله وفي العشاء والقبر فادهم وجهه في الفجر ظاهر وفي العشاء ان السنة تأخيرها الى ثلث الليل وهذا انما يظهر في زمن الشتاء أما في غيره فالعذر فيها كالمغرب فيما يظهر (قوله والمنفرد بفرض مخير فيما يجهر) فان شاء جهر لانه امام نفسه لكن لا يبالغ في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره وجهه هكذا أفضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة وظاهره ولو قضاه ثم اراد هو ما في الكافي وغيره واختار في الهداية انه يجزئ حقا عدم الجماعة والوقت وتعمقه في غاية البيان (قوله وفيما يقضيه الخ) عطف على قوله فيما يجهر الامام فيه وفيه اشارة الى انه في ذلك يكون منفردا وهو كذلك لانه منفرد في سق ما يقضى وقالوا انه يقضى اول صلاته اقوالا واخرها أفعالا (قوله في الجمعة والعيدين) وكذا فيما سبق به في غيرهما من الجهرية (قوله كتنف بالليل) والجهر أفضل ما لم يؤذنا وهو كريض ومن ينظر في العلم قاله السيد ناقلا عن خط والده (قوله ولا يوقظ الوسان) الوسان النائم (قوله ولوترك السورة في ركعة من أولي المغرب الخ) أي عمدا أو سهوا كافي النهر والتبادر انه اذا تركها في الركعتين معاقضى سورة احدهما فقط لعدم الهل لقضاء الثانية واعلم انه اذا لم يقرأ في الشفع الاول شيئا يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة وجهر به ما في قولهم ويسجد للسهول وكذا في الخاتمة (قوله وجوبا على الأصح) هو ما في التبيين وشروح الهداية وصرح في الاصل بالاستحباب وعول عليه في الفتح والبرهان ثم على القول بالوجوب قيل تجب الفاتحة أيضا وقيل لا قال في البحر والتميز وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها (قوله جهرا به ما على الأصح) اختاره صاحب الهداية لان في الجهر به ما تغيير صفة الفاتحة من المخافة وهي نقل وفي المخافة به ما تغيير صفة السورة من الجهر وهي واجبة وتغيير صفة النقل اخف من تغيير صفة الواجب وروى ابن سماعة عن الشيخين الجهر بالسورة فقط وهو اختار نحر الاسلام قال وهو الصواب وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب وبه جزم في الخاتمة وصححه القرطبي ولا يلزم من ذلك شناعة الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة لان السورة تلحق بموضعها وهو الشفع الاول حكوا وقال أبو يوسف لا تقضى السورة اصلا لان الواجب اذا فات عن محله لا يقضى الا بدليل وهو مفقود هنا (قوله وهو الاشبه) لان السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون العكس كافي الفتح (قوله وعند بعضهم يقدم السورة) لانها تلحق بمحلها (قوله يأتي بها) لانه اذا أتى بها تكون فرضا ككافة السورة فلا يلزم تأخير القرص لما ليس بفرض (قوله كالوترك السورة في الركوع) والظاهر ان ترك الفاتحة مثل السورة لوجوب كل ويعيد السورة بعد الاتيان بها او حرره نقلا (قوله ويعيده) أي افتراضا لان القراءة كما صار فرضا يلزم تقديم الركوع على القراءة ولو لم يعده وهو مفسد ما اذا اعاده فقد وقع بعد كل القراءة المفروضة خلافا (قوله اقوته مكانه) أي لانها اقوى لكونها في محلها (قوله الا في النقل) قال في الشرح ذكر العتاب في تناوئه ان تكرار الفاتحة في التطوع لا يكره لو روي في مثل ذلك (قوله فانها مشروعة نقلا) فهو حقه فله ان يصرفها الى ما عليه (قوله ولم تكرر) لان الشفع الثاني ليس محللا لها فجاز ان تقع قضاء والله تعالى أعلم وقرئ السيد بشرق آخر وهو ان قراءة الفاتحة مشروعة على وجه تترتب عليها السورة فلو قضاها في الآخرين ترتب لها الفاتحة على السورة احدى المقررات

في الاولين وهو خلاف الموضوع بخلاف ما اذا تركه السورة لانه يمكن فضاؤها على الوجه
المشروع اهـ حريدا (تبيينه) من الواجب متباعدة المتقدي امامه في الاركان الفعلية
فلو رفع المتقدي رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام يفتي له ان يعود لتزول مخالفة
بالموافقة ولا يصح ذلك تكرارا وبالعود يجرم الحلبي في آخر الكتاب أما لو قام الامام الى
الثالثة قبل ان يتم المتقدي التشم فانه يتم ثم يقوم لان التشم واجب وان لم يتم وقام
للمتابعة جاز وكذا الواسطي في القعدة الأخيرة قبل ان يتم بخلاف ما اذا رفع رأسه قبل التسليم
او سلم قبل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فانه يتابعه والحاصل ان متابعة الامام في القرائن
والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب آخر لا يفتي ان يفوت ذلك الواجب
بل يأتي به ثم يتابع لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها
نفوت الواجب بالكلية فكان الاتيان بالواجبين مع تأخير أحدهما أولى من ترك أحدهما
بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اخف من تأخير الواجب ولور كع في الوتر
قبل ان يتم المتقدي القنوت تابعه لان القنوت ليس بعين ولا مقداره اما اذا كان لم يقرأ شيئا
منه ينظر ان خاف فوت الركوع بقراءة شيء منه ترك الركوع والاقراء مقدار ما لا يفوته الركوع
مع الامام ثم ركع واختلف الأئمة في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فعندنا لا يتابع
فيها بل يستمع وينصت مطلقا سرية كانت او جهرية ووافقنا مالك وأحمد في الجهرية وقال
الشافعي رضي الله تعالى عنهم أجمعين تلزمه المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة
والاصح انه يأتي بالشاء الا اذا أخذ الامام في القراءة ولو سرية لا تطلق النص وهو قوله تعالى
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية والله أعلم

(فصل في بيان سفها) ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اسامة ولو عارضها غير مستغف

وقالوا الاسامة ادون من الكراهة درأى التهرية وفي السبد عن النهر عن الكشف
الكبير حكم السنة انه يندب الى تحصيلها وبلا م على تركها مع حقوق التمسير اهـ (قوله رفع
اليد للتهرية) مثله في ذلك تكبيرات الاعباد والقنوت كما في التيسين وغاية البيان ومن
اعتماد تركها ثم على المختار كذا في الخلاصة والمراد بالاثم اليسر منه كما هو حكم كل سنة مؤكدة
كما في الحلبي ولا شك ان الائم يقول بالتشكيك بغير (قوله حذاء الاذنين) فيكره الرفع فوق
الرأس فلم يقدّر على الرفع المسنون او قدر على رفع يده دون الاخرى رفع يده مقدور كما في جمع
الائم (قوله حق يحاذي باجمه اذنيه) ومارواه الشافعي من حديث ابن عمر قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه محمول على حالة العذر
(قوله وكالحرة في الركوع والسجود) أي قضم بعضها الى بعض (قوله لان ذراعيها اليسا
بعورة) على نظره وحذاء اذني الامة (قوله ويسن نشر الاصابع) ويكون بطن الكف
والاصابع الى القبلة (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويسن نشر الاصابع الخ
تمة لا ترفع الايدي الا في مواطن منها طائفا وهو انتاح الصلاة ومما التكبيرة للقنوت
في الوتر وفي الميسدين وعند استلام الجروع على الصف والمروءة بجميع مزاياه وعرفاته وعند
المقامين وعند المنبرين الاولى والوسطى كذا ورد في الحديث وفي حديث آخر من ابن عباس

(فصل في بيان سفها)

اي الصلاة (وهي احدي

وخسون) تقريرا فيمن

(رفع اليدين للتحريم حذاء

الاذنين للرجل) لان رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان

اذا افتتح الصلاة كبر ثم

رفع يديه حتى يحاذي

بأجمه اذنيه ثم يقول

سبحانك اللهم وبحمدك

الخ (و حذاء اذني الامة)

لانها كالرجل في الرفع

وكالحرة في الركوع

والسجود لان ذراعيها اليسا

بعورة (و) رفع اليدين

(حذاء المنكبين للسر)

على الصحيح لان ذراعيها

بعورة ومبناه على السر

وروى الحسن انها ترفع

حذاء اذنيها (و) يسن

(نشر الاصابع) وكيفيته

ان لا يضم كل الضم

ولا يخرج كل التخرج بل

يتركها على حالها منشورة

لانه صلى الله عليه وسلم كان

اذا كبر رفع يديه ناشرا

أصابعه

بدل الاستلام الجهر وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وصفة الرفع فيها مختلفة ففي الاقتراح والقنوت والعبد ينرفعهما حذاء اذنيه وفي الاستلام والركن حذاء منكبيه ويجعل باطنهما في الاول نحو الجهر وفي الثاني نحو الكعبة في ظاهر الرواية وفيما عدا ذلك كالأدعى فيرفع يديه حذاء صدره باسطا كقبه نحو السماء ويكون بينهما فرجة وان قلت والاشارة بمسبحة لهذر أو برد يكتفي في الدعاء ومسح الوجه عقبه سنة ويكره الرفع في غير هذه المواطن فلا يرفع يديه عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في تكبيرات الجنازة غير الاولى لحديث مسلم ما لي أياكم رايتي أيدىكم كأنها أذنان فيل شمس أي صعب اسكنوا في الصلاة فلو فعله في الصلاة قيل تفسد والخنازلا كما في النهر وهو الصحيح سراج (قوله ويسن مقارنة احرام المقتدى الخ) لكن يشترط ان لا يكون فراغه من الله أو من أ كبر قبل فراغ الامام منهما فلو فرغ من قوله الله مع الامام أو بعده وفرغ من قوله أ كبر قبل فراغ الامام منه لا يصح شروعه في أظهر الروايات وهو الأصح لانه انما يكون شارها بالجله ولا يدرك فضيلة التبرية مع الامام عند الامام الا بالمقارنة في الاحرام (قوله لان اذا الوقت حقيقة) فتقدير الحديث فكبروا في زمن تكبير الامام والقاء تستعمل للقرآن أيضا كما في قوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأوا نعتوا وكذا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية حيث يجب الاستماع والانصات زمن القراءة لا بعدها (قوله وعندهما بعد احرام الامام) من غير فصل في فصل ألف الله من المقتدى براء أكبر من الامام كذا في القهستاني قال السرخسي وباقي الافعال على هذا الخلاف وأشار شيخ الاسلام الى ان المقارنة قيم أفضل بالاجماع قال بعضهم والمختار للفقوى في الحرمة أفضلية التعقيب واختلف في ادراك الفضل الحرمة على قولها ما فقيل الى الثناء كما في الحقائق وقيل الى نصف الفاقصة كما في النظم وقيل في الفاتحة كلها وهو المختار كما في الخلاصة وقيل الى الركعة الاولى وهو الصحيح كما في المضمرة وقيل بالتأسف على فوت الكبيرة مع الامام ذكره القهستاني والسلام مثل الحرمة من حيث المقارنة على أصح الروايتين عن الامام فلا فرق وفي رواية عنه يسلم بعده وعليها فالفرق بينه وبين الحرمة عنده ان التكبير مشروع في العبادة فيستحب فيه المبادرة والسلام خروج عنها فلا يستحب فيه كما في التبيين (قوله ولا خلاف في الجواز على الصحيح) وقيل الخلاف في الجواز والتمرة تظهر فيما اذا كان احرام المقتدى مقارنا لاحرام امامه حيث يجوز عند الامام لا عندهما وأما الجواز فيما اذا كان احرامه بعد احرام امامه فتفق عليه (قوله مع التيقن بحال الامام) هذا رد لقول صاحبين ان في القرآن احتمال وقوع التكبير سابقا على تكبير الامام قال في الشرح وهذا غير معتبر لان كلامنا فيما اذا تيقن عدم المسبق (قوله ويسن وضع الرجل يده اليمنى) كما فرغ من التكبير للاحرام بلا ارسال ووضع في كل قيام من الصلاة ولو حكمنا فدخل القاعد ولا بد في ذلك القيام ان يكون فيه ذكر مسنون ومالا فلا كما في السراج وغيره وقال محمد لا يضع حتى يشرع في القراءة فهو عندهما سنة قيام فيه ذكر مشروع وعند سنة للقراءة فيرسل عنده حالة الثناء والقنوت وفي صلاة الجنازة وعندهما يعتقد في الكل واجهوا انه يرسل في القومة من الركوع والسجود وبين تكبيرات العبد من عدم الذكر والقراءة في هذه المواضع فان قيل في القومة من الركوع ذكر مشروع وهو التسبيح والتحميد

قوله فلو فرغ من قوله الله الخ في بعض النسخ هنا زيادة ونص الصبارة هكذا (قوله) فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام منه ووقع أكبر بعد قول الامام اياه أو قال الله مع الامام الخ ما هنا اه

(و) يسن (مقارنة احرام المقتدى لاحرام امامه) عند الامام لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كبر فكبروا لان اذا الوقت حقيقة وعندهما بعد احرام الامام جعل القاء التعقيب ولا خلاف في الجواز على الصحيح بل في الاولوية مع التيقن بحال الامام (و) يسن (وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته) لحديث علي رضي الله عنه ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة (وصفة الوضع ان يجعل باطن كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى

قوله ومالا فلا هنا في بعض النسخ زيادة ونصها (ومالا) فلاما لم يطل لطيفتد يضع كما في السراج وغيره اه

المشايع تلك الصفة عملا
بالحديثين وقيل انه يخالف
للسنة والمذهب فينبغي ان
يفعل بصفة احد الحديثين
مرة وبالاخر اخرى فيأتي
بالحقيقة فيهما (و) يسن
(وضع المرأة يديها على
صدرها من غير تحليق) لانه
استرها (و) يسن (النساء)
لما روينا وقوله صلى الله
عليه وسلم اذا قمتم الى الصلاة
فارفعوا ايديكم ولا تصالغ
آذانكم ثم قولوا سبحانك
اللهم وبحمدك وتبارك
اسمك وتعالى جتلك ولا اله
غيرك وان لم تزيد واعلى
التكبير اجزاكم وسنذكر
معانيها ان شاء الله تعالى
(و) يسن (التعوذ) فيقول
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وهو ظاهر المذهب أو استعذ
الح واختاره الهندواني
(القراءة) فيأتي به المسبوق
كالامام والمفرد لا المقتدى
لانه تبع للقراءة عندهما
وقال ابو يوسف تبع للثناء
سنة واحدة دفع وسوسة
الشيطان وفي الخلاصة
والذخيرة قول ابو يوسف
الصحيح (و) تسن (التسمية
اول كل ركعة) قبل الفاتحة
لانه صلى الله عليه وسلم كان
يفتح صلاته بيسم الله الرحمن
الرحيم

فينبغي ان يضع فيها على قوله ما أجيب بأن المراد قيامه قرار وهذا الاقرار اه وهل يضع فيها
في صلاة التساييع ليكون القيام له قرار فيه ذكر سنونيراجع (قوله معلقا بالخبر والاهتمام على الرسغ)
أي ويسط ثلاثة أصابعه على الذراع (قوله فاستحسن كثير من المشايخ) قال في المقيد وهو
المختار وقال ابن أمير حاج ودرجمايشم - له مارواه ابو داود وصححه ابن خزيمة وابن - بيان
ثم وضع يده اليمنى على ظاهر كفة اليسرى والرسغ والساعد اه (قوله فينبغي ان يفعل الخ)
قال في الشرح لان تلك الصفة ليس فيها حقيقة كلا المرويين تمام بل صفة ثالثة فيها جمع
لها الا على وجه القيام لكل منهما اه وقد عانت ما نقلناه عن المقيد (قوله ويسن وضع
المرأة يديها الخ) المرأة تخالف الرجل في مسائل منها هذه ومنها أنهم لا يخرج كفيها من كفيها عند
التكبير وترفع يديها احدا مضكبيها ولا تفرج اصابعها في الركوع وتتحنى في الركوع فليلا
بحيث تبلغ حد الركوع فلا تزيد على ذلك لانه استرها وتلزم حرقها بجانبها فيه وتلزم بطنها
بفخذها في السجود وتجلس متوركة في كل قعود بان تجلس على ألبتها اليسرى وتخرج كلتا
رجليها من الجانب الايمن وتضع فخذيها على بعضها وتجعل الساق الايمن على الساق الايسر كما
في مجمع الانهر ولا تؤم الرجال وتكره جماعتهم ويقف الامام وسطهم ولا يتجهز في موضع الجهر
ولا يستحب في حقها الاسفار بالفجر والتبع ينفي الحصر (قوله لما روينا) في شرح قوله رفع
يديه للتحرية من قوله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه
حتى يحاذي بابها مية اذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ وليس عند الملة قدمين قول
في وجل تناوذك وفي البحر والنهر عن المعراج قال مشايخنا لا يؤمر به ولا ينهى عنه وفي - كسب
الانهر عن الحلي والاولى ترك وجل تناوذك الا في صلاة الجنائز اه ولعل وجه الفرق ان صلاة
الجنائز يطلب فيها الدعاء فهو بحالها أليق ولا يأتي بدعاء التوجه مطلقا لا قبل الشروع ولا بعده
وهو قوله ما هو الصحيح المعتمد كافي البحر وعن أبي يوسف أنه يأتي به قبل التكبير وفي رواية عنه
بعده قال ابن أمير حاج والحق الذي يظهر أن قرأته قبل النية أو بعدهما قبل التكبير لم تثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه فجعله مستحبا أو أدبام آداب الصلاة ليس بظاهر بل
غايته أنه بدعة حسنة ان قصد به المعونة على جمع القلب على النية وحضور القلب في الصلاة
والترك أحسن كما هو ظاهر الرواية عن أصحاب المذهب اسوة بما كان النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه عليه مع أن حضور القلب لا يتوقف على ذلك وما رواه أبو يوسف مما يدل على طلبه
فحصول على التهجيد وكان ونسخ ثم اعلم ان الثناء يأتي به كل مصل فالمقتدى يأتي به ما لم بشرع
الامام في القراءة مطلقا سواء كان مسجوبا ومدر كافي حالة الجهر والسمر (قوله ويسن
التعوذ) ولو اني بغير الفاتحة لانه سنة القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها على الظاهر والى ذلك
مال السعد في شرحه (قوله واختاره الهندواني) لموافقة القرآن واختاره من القراءة حمزة
(قوله فيأتي به المسبوق) اذا قام الى قضاء ما سبق به والامام في صلاة العبد يأتي به بعد
التكبيرات ويتعوذ المسبوق عند الشروع في قول ابو يوسف (قوله لا المقتدى) لانه لا يقرأ
والامر به معلق بارادة القراءة (قوله دفع وسوسة الشيطان) والمصلي احرص اليه من القارئ
فيلحق به دلالة اه من الشرح (قوله وتسن التسمية) اي باللفظ المخصوص لا ما تاتي الذكر كافي

الذبيحة والوضوء وهي آية واحدة من القرآن وقال مالك والاوزاعي وبعض اهل المذهب
انهم ليست من القرآن اه وانزلت للفصل بين السورة فكان صلى الله عليه وسلم يعرف فصل
السور بها وكتبت في الفاتحة لانها ليست اول ما نزل ولم تكتب في سورة براءة لانها نزلت
بالنهي والبعث آية راحة وأمن وليست من الفاتحة ولا من كل سورة ولم تجز بها الصلاة
عنده لان فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسقط بما فيه شبهة ولم يكفر باحد قرآنيها لانها وان
تواتر كتابتها في المصاحف لم يتواتر كونها قرآنا والمكفر الثاني لا الاول وفي القهستاني والاصح
انها آية في حرمه المس لا في جواز الصلاة وفي البحر وتحرم على ذي الحدث الا كبر الا اذا قصد
الذكر والتيمن (قوله والقول بوجوبها ضعيف) حزم الزيلعي في مجود السهو بوجوبها وقدم
القول بسجود السهو فيها ووجهه العلامة المقدسي شارح النظم وفي معراج الدراية عن المعلى
عن الامام وجوبها وهو قولهما وفي رواية الحسن انها لا تجب الا عند افتتاح الصلاة والصحيح
انها تجب في كل ركعة حتى لو سها عنها قبل الفاتحة يلزمه السهو وعليه ابن وهبان اه ملخصا
من الشرح اقول مستعينا بالله تعالى مجود السهو بتركتها هو الا حوط خروجا من هذا
الخلافا (قائدا) يسن ان قرا سورة تامة ان يتعوذ ويسمى قبلها واختلف فيها اذا قرأ آية
والاكثر على انه يتعوذ فقط ذكره المؤلف في شرحه من باب الجمعة ثم اعلم انه لا فرق في الاتيان
بالسنة بين الصلاة الجهرية والسرية وفي حاشية المؤلف على الدرر واتفقوا على عدم
الكراهة في ذكرها بين الفاتحة والسورة بل هو حسن سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية
وينافيه ما في القهستاني انه لا يسمى بين الفاتحة والسورة في قوله ما وفي رواية عن محمد قال
في المضمرات والفتوى على قوله ما وعن محمد أنها تسن في السرية دون الجهرية لئلا يلزم
الاخفاء بين جهرين وهو شنيع واختاره في العناية والمحيط وقال في شرح الضياء لفظ
الفتوى آكد من المختار وما في الحاشية تبع فيه الكمال وتليذه ابن أمير حاج حيث رجح أن
الخلافا في السنة فلا خلاف أنه لو سمى لكان حسنا لشبهة الخلاف في كونها آية من كل
سورة ثم هل يخص هذا بما اذا قرأ السورة من أولها أو يشمل ما اذا قرأ من أوسطها آيات مثلا
وظاهر تعليلهم كون الاتيان بها الشبهة الخلاف في كونها آية من كل سورة فيقول كذا
بجمعه بعض الأفاضل (قوله والمأموم) ولو سمعها في سرية أو من مقدم مثله في صلاة جمعة
أو عيد أو جماعة كثيرة (قوله للامرية في الصلاة) في قوله صلى الله عليه وسلم اذا أمن الامام
قامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه والمراد الموافقة من الجانبين
في الزمان فلا وجه لما في المتن من قوله لم يرد به الموافقة في اللفظ بها في وقت واحد وانما
المراد الموافقة من حيث الاخلاص والثقة بالله تعالى قال الازهري غفر له دعاه وغفره دعاه
عليه لان الغفر هو الاعداد اه قال الرضي ان آمين سرى الى كفايل لانه ليس من أوزان كلام
العرب وهو اسم فعل كنهه للسكوت بمعنى على الفتح خلفته كأمين وكيف لان أسماء الأفعال
مبنية بالاتفاق ووجه السكون حالة الوقوف والتعريف بحركة البناء حالة الوصل لالتقاء
الساكنين (قوله لقنني جبريل الخ) قال الزيلعي المخرج هو بهذا اللفظ غريب (قوله
وليس من القرآن) حكى في الشرح عن المجتبى الخلاف في انه من القرآن (قوله وأفصح لفظه

والقول بوجوبها ضعيف
وان صح لعدم ثبوت
المواظبة عليها (و) يسن
(التأمين) للامام والمأموم
والمنفرد والقارئ خارج
الصلاة للامرية في الصلاة
وقال صلى الله عليه وسلم
لقنني جبريل عليه السلام
عند فراغي من الفاتحة آمين
وقال انه كان يتم على المكاتب
وليس من القرآن وأفصح
لفظه الله والضعيف

(الخ) قال نعلب وغبيره هو بالمد والقصر مع التخفيف فيهما كلاهما فصيح مشهور في المصباح
 القصر لغة أهل الحجاز والمثناة بن عاصم والمثا شباع بدليل انه لا يوجد في العربية كلمة على وزن
 فاعيل اه وحكى الواحدى عن حمزة والكسائي الامالة فيها ولو مدمع التشديد كان مخطئاً في
 المذاهب الاربعة وهو من جن الامام ولا تقسده الصلاة عند الثاني لوجوده في القرآن وعليه
 الفتوى ولو مدمع حذف الباء لا تقسده عند الثاني ايضا لوجوده في القرآن قال تعالى ويك آمن
 ولو قصر وحذف او شذمه عنهما يذنب الفساد لانهم لم يوجد في القرآن افاده في التبيين
 (قوله والمعنى استجب دعاءنا) هذا عند الجمهور وروى النعالي في تفسيره باسناده الى الكلبي
 عن ابي صالح عن ابن عباس قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى آمين فقال افعل
 وقيل لا ينجيب الله رجاءنا وروى عبد الرزاق عن ابي هريرة باسناده ضعيف انه من أسماء الله تعالى
 أى يا آمين استجب غذف منه حرف النداء واقم النداء مقامه فلذلك انكر جماعة القصر
 فيه وقيل كثر من كنوز العرش لا يعلم تاويله الا الله تعالى اه (قوله والمنفرد) اى مع التسميع
 فيأتى بالتسميع حال الارتفاع وبالتحميد حال الانخفاض وقيل حال الاستواء كما في جمع الأنهر
 وجرم به في الفرد وهو ظاهر الجواب وهو الصحيح كما في القهستاني (قوله وللإمام عندهما ايضا)
 لحديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهما متفق عليه ولانه عرض غيره فلا ينسب
 نفسه وله ما رواه انس وابو هريرة رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع
 الله لمن حده فقولوا ربنا لك الحمد متفق عليه قسم بينهما والقسمتان في الشركة (قوله لا تمار
 الواردة بذلك) منها قوله صلى الله عليه وسلم خير الذكرا الخى وخير العباد اخفها وخير الرزق
 ما يكفى (قوله ويسن جهر الامام بالتكبير والتسميع) وكذا السلام والمراد بالتكبير ما يسم
 تكبير العبد والجنابة واعلم ان التكبير عند عدم الحاجة اليه بان يلفهم صوت الامام
 مكروه وفي السيرة الحلبية اتفق الاثمة الاربعة على أن التبليغ في هذه الحالة بدعة منكورة أى
 مكروهة وأما عند الاحتياج اليه بان كانت الجماعة لا يصل اليهم صوت الامام اما ضعفه
 او اكثرهم فاستحب فان لم يسمع يقرهم بالشروع والاتقالات فينبغ لكل صف من
 المقتدين الجهر بذلك الى حد يعلمه الاهمى عن يليم ولا بد لهمة شروع الامام في الصلاة من قصد
 الاحرام بتكبيره الافتتاح لقصد الاعلام فقط لا يصح وان جمع بين الامرين فهو المطلوب منه
 شرعا وينال اجرين وكذا الحكم في المبلغ ان قصد التبليغ فقط فلا صلاة ولا لمن اخذ بقوله
 في هذا الحالة لانه اقتضى من ليس في صلاة كما في فتاوى الغزى وأما التسميع من الامام
 والتحميد من المبلغ وتكبيرات الاتقالات منها فلا يشترط فيها قصد الذكرا لهمة الصلاة بل
 للشواب ولا تقسده صلاة من اخذ بقوله لانه مقتضى في الصلاة بخلاف الاولى اه من السند
 وغيره (قوله ويسن تقديم في القيام قدر أربع أصابع) نص عليه في كتاب الاثر
 عن الامام ولم يحك فيه خلافا في الظهيرية وروى عن الامام التراوح في الصلاة أحب الى من
 أن ينصب قدميه نصبا في منية المصل من كراهة التمايل يمينا ويسارا محمول عن القبايل على
 سبيل التعاقب من غير تخلل سكون كما يفعله بعضهم حال الذكرا الى على احدى القدمين
 بالاعتقاد ساعة ثم الميل على الاخرى كذلك بل هو سنة ذكره ابن أمير حاج وكذا ما في الهندية عن

والمعنى استجب دعاءنا
 (و) يسن (التحميد) لمؤتم
 والمنفرد اتفاقا وللإمام
 عندهما أيضا (و) يسن
 (الاسرار بها) بالثناء وما بعده
 لا تمار الواردة بذلك (و) يسن
 (الاخذ بال عند) ابتداء
 (التحرية) وانها ثابان
 يكون آتيا بها (من غير
 طاعة الرأس) كما ورد
 (و) يسن (جهر الامام بالتكبير
 والتسميع) طائفة الى
 الاعلام بالشروع والاتقال
 ولا حاجة للمنفرد كاللأموم
 (و) يسن (تقديم القدمين
 في القيام قدر أربع أصابع)
 لانه أقرب الى الخشوع
 والتراوح أفضل من نصب
 القدمين وتفسير التراوح
 أن يعدة على قدم مرة وعلى
 الاخر مرة لانه أيسر

وأمكن أطول القيام (و) يسسن (أن تكون السورة المضمومة للفاصلة من طوال المقصّل) الطوال والقصار بكسر أولهما جمع
طويلة وقصيرة والطوال بالضم الرجل الطويل وسمى المقصّل بكثرة فصوله وقيل لقلة المنسوخ فيه وهذا (في صلاة الفجر)
والظهور من أوساطه) جمع وسط ١٧٢ يفتح السين ما بين القصار والطوال (في العصر والعشاء من قصاره في المغرب) وهذا

الظهيرية وما في البناءة عن الكشف من كراهة التراوح محمول على ما تقدم ثم هذا التصديقان
ليس له عذر ما إذا كان به من أو أدرة ويحتاج إلى تقرير واسع فالأمر عليه سهل (قوله)
وأمكن أطول القيام) قال السيد في شرحه وهذا هو محل ما نقل عن الإمام حين دخل الكعبة
فصلى ركعتين بجميع القرآن واقفا على إحدى قدميه في الركعة الأولى وفي الثانية على قدمه
الأخرى اه ثم ان هذا المذهب لا يظهر فيما إذا كان القيام قصيرا (قوله والطوال بالضم الرجل
الطويل) وبالفتح المرأة الطويلة (قوله لكثرة فصوله) أي لكثرة الفصل بين سور بالجملة
(قوله وقيل لقلة المنسوخ فيه) فهو من التفصيل يعني الأحكام وعدم التغيير (قوله وهذا
في صلاة الفجر الخ) مقيد بحال الاختيار أما عند الضرورة بقدر الحال ولو بآدنى القرض إذا
ضاق الوقت ولهذا اكتفى أبو يوسف عندما اقتدى به الإمام عند ضيق وقت الفجر بآيتين من
الفاتحة فلما فرغ قال الإمام يعقوب بن صاصرفها كذا في القهستانى قال في البصر ومشايعنا
استحسنوا قراءة المقصّل ليسمع القوم وامتثلوا اه واختلف الآثار في قدومها يقرأ في كل
صلاة وفي الجامع الصغير أنه يقرأ في الفجر في الركعتين جميعا أربعين أو خمسين آية سوى
الفاتحة وروى الحسن ما بين ستين إلى مائة فمائة أكثر ما يقرأ فيها والاربعون أقل فيوزع
الاربعة عشر مثلاً على الركعتين بأن يقرأ في الأولى خمساً وعشرين مثلاً وفي الثانية ما بقى إلى تمام
الاربعة عشر فيعمل بالجميع بقدر الامكان فقبل الاربعة عشر للكسالى أي الضعفاء وما بين الحسين
إلى الستين للأوساط وما بين الستين إلى المائة للراغبين المهتمين وقيل ذلك بالنظر إلى طول
اللبالي وقصرها وكثرة الاشتغال وقتها وإلى حسن صوت الإمام عند السامعين وعلمه ويقرأ
في العصر والعشاء عشرين آية في الركعتين الأولىين منهما كما في المحيط وأخمس وعشرين كما
في الخلاصة وهو ظاهر الرواية وذكر في الحاوى أن هذا الطويل في المغرب في كل ركعة خمس
آيات أو صورة قصيرة واختار في البدائع أنه ليس في القراءة تقدير يعنى بل يختلف باختلاف
الوقت وحال الإمام والقوم كما في البحر والحاصل أنه يحترز عما ينقر القوم كيلا يؤذى إلى
تقليل الجماعة كما في المحيط والخلاصة والكان وغيرهما كذا في القهستانى (قوله ولم يثقل على
المقتهدين بقراءته) أما إذا علم الثقل فلا يبعد ما تقدم لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ
بالمعوذتين في صلاة الفجر فلما فرغ قالوا له أو جرت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفقن أمه اه
فيلحق بذلك الضعيف والمريض وذو الحاجة لله المذكورة (قوله وأوساطه منها إلى لم يكن)
أفادتها كالأذى بعده أن الغاية الأخيرة غير دخله فالبرج من الوسط ولم تكن من القصار
(قوله لا اشتغال الناس بهماتهم) ولما روى عن حمزة بن عيسى أنه كتب إلى أبي موسى أن
اقرأ في الظهر بأوساط المقصّل (قوله دائماً) راجع إلى القول والملازمة (قوله وللضرورة يقرأ
أي سورة شاه) لقائل أن يقول لا يختص الضعيف بالضرورة وبالسورة فقط بل كذلك الفاتحة
أيضاً فإنه لو اشتد خوفه من عدو مثلاً فقرأ آية مثلاً لا يكون مسبباً كما في الشربلية وهو يجب

التقسيم (لو كان) المصل
(مقيماً) والمنقره والإمام
سواء ولم ينقل على المقتهدين
بقراءته كذلك والمقصّل
هو السبع السابع قبل
أوله عند الأكثرين من
سورة الجبرات وقيل من سورة
محمد صلى الله عليه وسلم أو
من الفتح أو من ق فالطوال
من مبدئه إلى البروج
وأوساطه منها إلى لم يكن
وقصاره منها إلى آخره وقيل
طواله من الجبرات إلى عبس
وأوساطه من كورت إلى
الغنى والباقي قصاره لما
روى عن حمزة بن عيسى أنه تعالى
عنه أنه كان يقرأ في المغرب
بقصار المقصّل وفي العشاء
بوسط المقصّل وفي الصبح
بطوال المقصّل والظهر
كالفجر لمساواتهما في سعة
الوقت وورد أنه كالعصر
لا اشتغال الناس بهماتهم
وروى عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقرأ في الفجر يوم
الجمعة ثم تغزى الكتاب وهل
أتى على الإنسان وقد ترك
الحنفية إلا النادر منهم هذه
السنة ولازم عليها الشافعية
إلا القليل فظن جهلة

المذهبيين بطلان الصلاة بالفعل والترك فلا يفتى بالترك ولا الملازمة دائماً (و) بالضرورة (بقرائى سورة شاه) لقراءة
النبي صلى الله عليه وسلم بالمعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا له أو جرت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفقن أمه كما (لو كان مسافراً)

لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالعزوة ثمر في صلاة الفجر في السجود إذا ألقى في سقوط شارب ١٧٣ الصلاة في تحقيب القراءة الأولى

(و) يسن (اطالة الاولى في
العبادة) اتفاق التوارث من
لدى رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى يومنا هذا بالثلثين
في الاولى والثالث في الثانية
استحبنا وان كثرت تفاوت
الاباء به وقوله (فتطمع)
اشارة الى قول محمد بن حبيب
الى ان يطول الاولى في كل
المصليات وتكره اطالة
الثانية على الاولى اتفاقا بما
فوق آيتين وفي النوافل
الاخر اشهد (و) يسن
(تكميل الركوع) لان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يكبر
عند كل خفض ورفع سوى
الرفع من الركوع فانه كان
يسمع فيه (و) يسن (تسبيحه)
أى الركوع (ثلاثا) لقول
النبي صلى الله عليه وسلم إذا
ركع أحدكم فليقل ثلاث
مرات سبحان ربنا العظيم
وذلك أدناه وإذا سجد فليقل
سبحان ربي الأعلى ثلاث
مرات وذلك أدناه أي ادنى
كلمة المعنوي وهو الجمع المحصل
للسنة لا اللغوي والامن
للاستحباب فيكره ان ينقص
عنها ولو رفع الامام قبل
ان تمام المقتضى ثلاثا فالصحيح
انه يتابعهم ولا يرد الاطماع
على وجهه بل به القوم وكلنا
إذا انصرفوا فهو افضل به
الحكم على وتر

بأن الضرورة مقولة بالتشكيك (قوله لانه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر) ويدعى أنه قرأ فيها قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد اه وسواء في ذلك حال القرار والجملة وما وقع في الهداية وخبر هامن أنه محمول على حالة الجملة والسبب وأما في حالة الأمن والقرار فانه يقرأ بصورة البروج وان شئت فليس له أصل يعتمد عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية قاله في الشرح (قوله للتوارث الخ) وسكته أن الفجر وقت نوم وغفلة فيطيل البدر كالتناس الجماعية (قوله بالناس في الاولى الخ) ويمتنع من حيث الاتي بان كان بينهما مقاربة وان تفاوتت طولاً وقصراف من حيث الكلمات والحروف قاله المرغيناني وهذا في حق الامام اما المنفرد فيقرأ ما شاء وفي النهر عن البحر الافضل أن يفعل هكذا الامام (قوله لا بأس به) لورود الاثر (قوله فقط) قال في الدراية الاولى كون الفتوى على قوله ما لا يخل قوله نعم قال رضى الدين في محبته نقلا عن الفتاوى الامام اذا طول القراءة في الركعة الاولى لكي يدركه الناس لا بأس به اذا كان تطويلاً لا يشغل على القوم اه والجمعة والعيدان على الخلاف كذا في جامع المحبوبي (قوله وتكره ما طالة الثانية على الاولى الخ) أي تنزيها وهذا بالنسبة لغير ما وردت به السنة فلا يشك بما أخرجه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في أولى الجمعة والعيدين بالا على وفي الثانية بالاعاشية وهي أطول من الاولى بالكل من ثلاث ذكره السيد عن خط والده (قوله وفي التوافق الاخر أسهل) قال في الفتاوى هذا كله في القرائن أما السنن والنوافل فلا يكره اه (قوله فليقل ثلاث مرات سبحان رب العظيم الخ) لا يخفى مناسبة تخصيص كل عباد كرفيه فان الركوع تذل وخضوع فناسب أن يجعل مقابله العظمة لله تعالى والسجود غاية التسفل فناسب أن يجعل مقابله العلو لله تعالى وهو القهر والاقتسار لاعلو المكان تعالى الله عن ذلك (قوله أي أدنى كماله المعنوي) الذي في الزيلعي أي أدنى كمال السنة والفضيلة فالضهير راجع الى غير ذلك كورمعلوه من المقام وفي البحر واختلاف في قوله وذلك أدناه قليل أدنى كمال السنة وقيل أدنى كمال التسبيح وقيل أدنى القول المسنون قال والاقول اوجه فينفذ الاولى للشارح ان يقول أي أدنى كمالها ليعود الضمير للسنة والفضيلة والمراد ان الكمال المعنوي له مراتب الثلاث والخمس والسبع مثلاً والثلاث ادناها فهي أدنى العدد المسنون فلواتي بها واحدة لا يثاب ثواب السنة وان كل يحصل الثواب آخر قال في البحر ما ملخصه ان الزيادة افضل بعد ان ينحتم على وتر خمس او سبع او تسع فليحذر المصحفين ان الله وتر يحب الوتر وفي منية المصلي أدناه ثلاث واوسطه خمس واكمله سبع ومثله في الضمير ان عن الزاد (قوله وهو الجمع) أي الكمال الجمع وهو محل مجازي من الاسناد الى السبب لان الجمع هو السبب في الكمال والمراد الجمع الصادق بالثلاث والخمس والسبع (قوله لا القروية) عطف على المعنوي أي ليس المراد أدنى الكمال المعنوي أي أدنى كمال الجمع المعنوي فلان ادناه ثلثان مثلاً فيهما من الاجتماع فليس مراد اوان كان صحيحاً في نفسه لانه صلى الله عليه وسلم فضله الاحكام لا القرائن القروية (قوله فلامعجم انه يتابعه) وقال المرغيناني بتمه (قوله ولا يريده الامام الخ) فلوزاد لادراك الجاني قبل مكرهه وقيل مفسد وكفر وقيل جائز ان كان فقيراً وقيل جائز ان كان لا يعرفه وقيل مأجور ان اراد القرية قهراً عن الزاهد وغيره وفي البحر والنهر ما حاصله انه

وقيل تسميات الركوع والسجود وتكبيرهما ما واجبات ولا يأتي في الركوع والسجود بغير التسميع وقال الشافعي يزيد في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسأت وعليك توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين كما روى عن علي قلناه ومحمول على حالة التهجد (و) يسن (أخذ ركبتيه بيديه) حال الركوع (و) يسن (تفريج أصابعه) ١٧٤ لقوله صلى الله عليه وسلم لانس رضى الله عنه إذا ركعت فضع كفك على

ركبتيك وفتح بين أصابعك وارفع يديك عن جنبيك ولا يطلب تفريج الأصابع إلا هنا ليتك من بسط الظهر (والمرأة لا تفرجها) لأن مبنى حالها على الستر (و) يسن (نصب ساقيه) لأنه المتوارث وأحناؤها ما شبه القوس مكروه (و) يسن (بسط ظهره) حال ركوعه لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يسوى ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر وروى أنه كان إذا ركع لو كان قد ح ماء على ظهره لما تحرك لاستواء ظهره (و) يسن (تسوية راسه بعجزه) العجز بوزن رجل من كل شيء مؤخرة ويذكر ويؤت والبهيمة للمرأة خاصة وللد تستعمل للرجل وأما العجز فعام وهو ما بين الوركين من الرجل والمرأة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لم يشخص راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك أي لم يرفع رأسه ولم يحفضه (و) يسن (الرفع من الركوع) على الصحيح وروى عن أبي حنيفة

أن قصده غير القرية فلا شك في كراهته وإن قصده القرية فلا شك في عدم كراهته بل استحسنه الفقيه أبو الليث لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى (قوله وقيل تسميات الركوع الخ) أي فيجب ترك ذلك سجود السهو وشذابو مطيع البطني تليذا الإمام بقوله تسميع الركوع والسجود ركن تبطل الصلاة بتركه واختلف على قوله فظاهر الذخيرة أن الركن مرة وظاهر البدائع ثلاث قال ابن أمير حاج وكأثر وجهه ظاهر الأمر في الحديث المتقدم (قوله ولك خشعت) انما ذكره بعد الركوع ليشير إلى أن المقصود بالركوع الخشوع فيحصل المعنى اللغوي في الشري (قوله وشق سمعه وبصره) من عطف الخاص على العام لأن ذلك داخل في قوله وصوره وانما خصهما دون الذوق والشم اعظم النعمة بهما (قوله أحسن الخالقين) أي المصورين فيندفع الاشكال والمقدرين فان الخلق يأتي بمعنى التقدير ومجرا أحسن محذوف للعلم به أي أحسن الخالقين خلقا (قوله على حالة التهجد) المراد التنقل أعم من كونه ليلا أو نهارا (قوله ولا يطلب تفريج الأصابع إلا هنا) أي التفريج التام كما أنه لا يطلب الضم التام إلا في السجود وفيما عدا هذين يقيها على خلقتهما (قوله ليتك من بسط الظهر) الأولى أن يقول ليتك من الأخذ فان التفريج لا يدخل له في البسط بالتجربة (قوله وأحناؤها ما شبه القوس مكروه) أي تنزيها لأنه في مقابلة ترك السنة (قوله العجز بوزن رجل) وكف وسكون الجيم مع تثنية العين والفعل كسمع وضرب أفاده في القاموس (قوله وهو ما بين الوركين الخ) الوركان فوق الفخذين وما بينهما ما هو الذكروا الخصيتان أو فرج المرأة وليس العجز لأنه المؤخر وهما الاليتان فلو قال هو الآية لكان أولى (قوله لم يشخص راسه) أي لم يرفعه من الأشخاص وهو الرفع (قوله ولم يصوبه) أي لم يحفضه كما في الصحاح والمصباح فلو خفض رأسه قليلا كان خلاف السنة (قوله أي لم يرفع) التفسير على سبيل النشر المرتب كما علمت وسن إبهاد مر فقيه عن جنبيه والصاق كعبه فيه واستقبال أصابعه القبلة أي أصابع رجله كذا في القهستاني عن الزاهدي (قوله ويسن الرفع من الركوع الخ) في النهر عن المجتبي معزيا لصدرا القضاة اتمام الركوع وإكمال كل ركن واجب عندهما وعند أبي يوسف فرض وكذلك رفع الرأس من الركوع والاتصاف والقيام والطمأنينة فيه فيجب أن يكمل الركوع حتى يطمئن كل عضونه وكذا السجود ولو ترك شيئا من ذلك ساهيا يلزمه سجود السهو وقال ابن أمير حاج وهو الصواب اه ذكره السيد (قوله ثم وجهه) ويبدأ بوضع الاتف در (قوله عند نزوله) مرتبط بكل ما قبله (قوله ويسجد بينهما) أي بين يديه ما لاولى حذفه لتصريح المصنف به بعد (قوله بان يرفع وجهه ثم يديه) أي ويضعهما على ركبتيه وينهض على صدوره قدميه ويكره تقديم إحدى رجله عند النهوض (قوله فيفهل ما استطاع) أي في الهبوط والنهوض (قوله

ان الرفع منه فرض وتقدم (و) يسن (القيام بعده) أي بعد الرفع من الركوع (مطمانا) للتوارث ويستحب (و) يسن (وضع ركبتيه) ابتداء على الأرض (ثم يديه ثم وجهه) عند نزوله (للسجود) ويسجد بينهما (و) يسن (عكسه للنهوض) للقيام بان يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه إذا لم يكن به عذروا ما إذا كان ضعيفا أو لا يس خف فيه عمل ما استطاع

وَيَسْتَعْبِدُ الْهَبْوَطُ بِالْيَمِينِ وَانْهَوْضُ بِالْأَيْمَنِ ارْأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رِجْلَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رِجْلَيْهِ (و) يَسْنُ (تَكْبِيرَ السُّجُودِ) لِأَبِي هُرَيْرَةَ (و) يَسْنُ (تَكْبِيرَ الرَّفْعِ مِنْهُ) لِلْعُرْوِيِّ (و) يَسْنُ (كَوْنِ السُّجُودِ) أَيْ جَعَلَ السُّجُودَ (بَيْنَ كَفَيْهِ) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي الْبُخَارِيِّ لِلْمَسْجِدِ وَضَعَ كَفَيْهِ حَذَّ وَشَكَبَيْهِ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ بَعْضُ ١٧٥ الْمُحَقِّقِينَ بِالْجَمْعِ وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ بِهَذَا مَرَّةً

وبالآخر مرة وان كان بين
الكفين أفضل وهو حسن
(و) يسن (نسيجه) أي
السجود بان يقول سبحان
ربي الاعلى (ثلاثا) لما رواه
(و) يسن (مجاواة الرجل)
أي مباعدته (بأنه عن
نخذه) (و) مجاواة (مرفقيه
عن جنبه) (و) مجاواة
(ذراعيه عن الارض) في
غير رجة حذر عن الاذاء
المحرم لانه صلى الله عليه
وسلم كان اذا سجد جاف
حق لو شامت به ان تمرين
يديه لمزت وكان صلى الله
عليه وسلم يجفح حتى يرى
وضع ابطيه أي يياضهما
وقال عليه السلام لا تبسط
بسط السبع وادعهم على
راحتيك وأبدضبك فانك
اذا فعلت ذلك سجد كل
عضو منك (و) يسن
(الانقباض المرأة ولزقها
بطنها بنخذه) لانه عليه
السلام مر على امرأتين
تصليان فقال اذا سجدتما
فضمي بعض اللحم الى بعض
فان المرأة لست في ذلك

ويستحب الهبوط باليمين) أي بالركبة بأن يقدمها على اليسرى شيئا قليلا وكذا يستحب
النموض باليسار أولا (قوله) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ لا ينهض دليلا على كل
المدعى ويحتمل أنه دليل على ما في المصنف فقط وهو الظاهر (قوله لما روينا) من أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فإنه كان يسمع فيه وقوله
لما روى هو هذا بعينه (قوله) وبه قال الشافعي رضي الله عنه (ونص التبيين) بواقعه وهو على
مأثله الجوى وضع اليدين حذاء المنكبين أدب اه (قوله) وقال بعض المحققين هو الكمال
رضي الله تعالى عنه وقوله وهو أن يفعل تفسير للجمع وفي نسخة وهو قوله وان كان بين الكفين
أفضل لما فيه من تحصيل المجافاة المسنونة ما ليس في شيء غيره ولأن آخر الركعة معتبرا وأما
فكاي جعل رأسه بين كفيه عند الاحرام في أول الركعة فكذا في آخرها برهان (قوله) ويسن
تسبيحه) وتوجيهه أصابع يديه وأصابع رجليه نحو القبلة (قوله في غير زحمة) مرتبط بقوله
ومجافاة مرفقيه عن جنبه وأما مجافاة الذراعين عن الأرض فلا تؤذى في الإزدحام (قوله) حتى
لوشأت بهيمة) بضم الموحدة وفتح الهاء تصغير بهيمة بفتح فسكون وهو الصواب في الرواية ولما
الشاة بعد السجدة فإنه أول ما تضعه أمه سجدة ثم يكون بهيمة (قوله) حتى يرى وضع إبطيه) أي
يراه من خلقه كما جاء النص صريح به في رواية الطحاوي (قوله) وأدغم على راحتك) أي اعتد
(قوله) وأبدض بجمعك) به سمنة قطع والضبعان ثنية ضبع بفتح الصاد المججمة وسكون الباء
الموحدة لا غير والجمع اضباع كقرخ وافرأخ على ما في الصحاح وأصالح العضد كله أو وسطه
أو بطنه وأما بضم الباء فهو الحيوان المقترص والسنة المجدبة وقيل في الأول بالضم أيضا كما في
القهستان وغيره (قوله) فانك إذا فعلت ذلك الخ) بيان لحكمة ما ذكره ذلك لأنه حينئذ يظهر
كل عضو بنفسه ولا يعقد على غيره في أداء العبادة ولأنه أشبه بالتواضع والبلغ في تمكين الجهة
من الأرض وابتعد عن هينات الكسالى (فرع) الصلاة على الأرض أفضل ثم على ما ابتته
ذكره المرغيناني وغيره لأن الصلاة تسرها التواضع والخشوع وذلك في مباشرة الأرض أظهر
وأم الضرورة حر أو برد أو نحوهما ويلحق بها ما ابتته لهذا المعنى ذكره ابن أمير حاج (قوله)
لأن الرفع) في جمع الأنهر عن المطالب التحكيم من مذهب الإمام أن الانتقال فرض والرفع سنة
(قوله) وتسن الجلسة بين السجدين) المراد بها الطمأنينة في القومة وتفترض عند أبي يوسف
ومقدار الجلوس عندنا بين السجدين مقدار تسبيحة وليس فيه ذكر مسنون كما في السراج
وكذا ليس بعد الرفع من الركوع دعاء وما ورد فيه مما يحمل على التمسك كما في جمع الأنهر (قوله)
كأنه الذي صلى الله عليه وسلم) بحيث تكون أطراف أصابعه على حرفي ركبتيه لا مبالغة

كالرجل لانها عورة مستورة (و) تسن (القومة) يعنى اقامتها لان الرفع من السجود فرض الى قرب القعود فاقامه سنة
(و) تسن (الجلسة بين السجدين) يسن (وضع اليدين على الفخذين) حال الجلسة (فيما بين السجدين) فيكون (كحالة
التشهد) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ الركبة هو الاصح (و) يسن (اقتراش) الرجل (وجهه اليسرى
ونصب اليمنى)

توجيه أصابعها نحو القبلة كما ورد ١٧٦ عن ابن عمر رضي الله عنهما (و) بسن (بورك المرأة) بأن تجلس على البها وتضع القدم

عنهما كما في الفتح (قوله وتوجيه أصابعها) أي باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر
الاستطاعة فان توجيه الخنصر لا يتجاوز عن مسرقتها (قوله وتسبب الإشارة) أي من غير
تحريك فانه مكروه عندنا كذا في شرح المشكاة للقاري وكون الإشارة إلى جهة القبلة كما
يؤخذ من كلامهم (قوله فهو خلاف الرواية) لأنه يروى في حديث أنبأ عنهما أنهما خرجا من
السكن في صحبة عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الإشارة بالاصبع أشد على
الشیطان من الحديد والمذكوري كيفية الإشارة قول أصحابنا الثلاثة كما في الفتح وغيره فلا
جرم أن قال الرازي في المجتبى لما اتفقت الروايات عن أصحابنا جميعا في كونها سنة
وكذا عن الكوفيين والمدينيين وكثرة الأخبار والالتزام كان العمل بها أولى كما في الحلبي وابن
أمر حاج (قوله والدراية) لأن الفعل يوافق القول فكان القول فيه التقي والاثبات يكون
الفعل كذلك فرفع الاصبع الثني ووضعه الاثبات (قوله وتكون بالمسجدة) بكسر الباء
الموحدة سميت بذلك لأنه يشار إلى التوحيد وهو تسبيح أي تنزيه عن الشركاء وخصت بذلك
لأن لها اتصالا بالباطن القلب فكانت سبب لحضوره (قوله أي السبابة) سميت بذلك لأنها يشار
بها عند السب وقيل بكرة تسميتها بذلك وردت ابن أمر حاج بأن تسميتها بذلك ثبتت عندهم ولم يرو
من حديث ابن عمر حيث قال وأشار بالسبابة (قوله عند انتهائه إلى الشهادة) الإشارة انما هي
عندها لا عند الانتهاء إليها فلما بقي المصنف على حاله لكان أولى (قوله أقول أبي هريرة) دليل
أقوله من اليمن فقط (قوله يدعو بأصبعيه) أي بكتفهما مسجتيه من يديه (فرع) لا يشترط في
المسجدة حتى لو كانت مقبوعة أو علية لم يشترط فيها من أصابع اليمنى ولا اليسرى كما في النووي
على مسلم (قوله أحد) بتشديد الحاء المهملة المكسورة أي وحداي أقم أصبعها واحدة
وهي اليمنى لأن التيامن يطلب فيماله شرف وكان صلى الله عليه وسلم يحبه في شأنه كما وهذا
الدليل لا ينتج المدعى لأنه في الدعاء لا في التشهد (قوله يرفعها الخ) وعند الشافعية يرفعها
إذا بلغ الهزيمة من قوله لا اله الا الله ويكون قصد من التوحيد والاختصاص عند كلمة الاثبات
والدليل للبعثين في المطولات (قوله وأشارنا إلى أنه لا يبعد شيئا من أصابعه وقيل الخ)
صنيعه يقتضي ضعف العقد وليس كذلك ان قد صرح في النهر بتوجيهه وأنه قول كثير من
مشايخنا حال وعليه الفتوى كما في عامة الفتاوى وكيفية أن يرفع قد انحصروا في تليها محققا
بالوسطى والابهام ومنه يعلم انه اختلف الترجيح ٥١ من السدول على الإشارة عنهم من قوله
سابقا وبسن وضع اليدين على الفخذين فيما بين السجدين كقوله التشهد فانها مبسوطة بين
السجدين فيكون التشهد كذلك يفهم ذلك بطريق الإشارة وقال في الشرح وغيره بسن
اليدين على الفخذين وهو أولى لما في تلك الإشارة من التأمل والعقد وقت التشهد فقط فلا
يعد قبل ولا بعد وعليه الفتوى فالظاهر انه يجعل المقصود إلى جهة الركبة وفي الدرر
ويقولنا بالمسجدة عاقيل يعقد عند الإشارة (قوله وتسبب قراءة الفاتحة فيما بعد الاولين)
يشمل الثلاثة والرباعي (قوله في الصحيح) هو ظاهر الرواية كما في الحلبي (قوله يروى عن
الاحام وجوبها) وجهه الكمال لكنه خلاف المذهب كما في سبب التمر (قوله يروى عنه
التصميم) قال البرهان الحلبي الحاصل ان التصيير يرجع إلى ثني اثنين القراءة في الأخيرين وبسن

الفخذ وتخرج رجلها من
تدويرها اليمنى لأنه استلها
(تسن) (الإشارة في الصحيح)
نه صلى الله عليه وسلم رفع
سببه السبابة وقد اجناها
بها ومن قال انه لا يشترط أصلا
وخلاف الرواية والدراية
فيكون (بالمسجدة) أي
سبابة من اليمنى فقط يشير بها
منه) انتهائه إلى (الشهادة)
في التشهد أقول أبي هريرة
رضي الله عنه ان رجلا
كان يدعو بأصبعيه فقال له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أحدا أحد (يرفعها)
أي المسجدة (عند الثني)
أي ثني الألوهية عما سوى
الله تعالى بقوله لا اله (ويضعها
عند الاثبات) أي اثبات
الألوهية لله وحده بقوله لا
الله ليكون الرفع إشارة إلى
الثني والوضع إلى الاثبات
وبسن الاسرار بقراءة
التشهد وأشارنا إلى أنه لا يبعد
شأن من أصابعه وقيل لا
عند الإشارة بالمسجدة فيما
يروي عنهما (و) تسن
(قراءة الفاتحة فيما بعد
الاولين) في الصحيح وروى
عن الامام وجوبها وروى
عنه التصيير بين قراءة الفاتحة
والتصميم
٢ قوله الإشارة انما هي عندها
الخ في نسخة أخرى ما فيه
الإشارة انما هي في أثباتها
لا عند الانتهاء إليها فلما بقي المصنف على حاله لكان أولى

المراعاة التسوية بين هذه الثلاثة لان القراءة أفضل بلا شك وكذا التسبيح أفضل من السكوت كما لا يخفى ١٥ (قوله والتسبيح) أي بقدر الفاتحة أو ثلاث تسبيحات كما في القهستاني لان القراءة فيها ما انما شرعت على وجه الذكر والثناء فالتسبيح يقوم مقامها كما في البحر (قوله والسكوت) أي بقدر الفاتحة فهستاني عن القنية أو بقدر ثلاث تسبيحات زبلي أو بقدر تسبيحة واحدة نهاية قال الكمال وهو الباقي بالاصول أي لان الواجب من القيام عند سقوط القراءة فيه ادنى ما ينطاق عليه الاسم والاعتدال فيه يكون بقدر تسبيحة كما في سائر الاركان ١٥ ولذا قال القهستاني ولعل المذكور بان السنة أو الادب والا فالفرض على رواية الاصول مطلق القيام كما مر واختلف في الاقتصار على السكوت فقيل يكون به مسبئا للوعدا ولكن لا يلزمه السهول وسهوا كما في المحيط وقيل لا يكون مسبئا وانما القراءة أفضل فقط كما يقتضيه أثر ابن مسعود وهو ظاهر ما في البدائع والذخيرة والخاتمة وبحرى عليه الشارح وهو المذهب وان كان صاحب المحيط على خلافه كما في البحر والدرر (قوله وتسبى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) اعلم أنها على ستة أقسام فرض وواجب وسنة ومسبب ومكروه وحرام فالأول في العمر مرة واحدة لا يـ والذاتى كلما ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم على قول الطحاوى والظاهر أنه على الكفاية لحصول المقصود وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم كما ذكره القرمانى والثالث في القعود والاخير والرابع في جميع أوقات الامكان والخامس في الصلاة مع القعود والاخير والنفوت والسادس عند عمل محرم وعند فتح التاجر متاعه ان قصد بذلك الاعلام بجودته ولا خصوصية للصلاة بل كذلك جميع الاذكار في جميع الاحوال اذ الفة على استعمال الذكر في غير موضعه صرح بذلك علماونا وهل يأتي به المسبق مع الاما قيل نعم وبالذاعوه صرحه في المبسوط وقيل يكرر كلمة الشهادة واختاره ابن شجاع وقيل بسكت واختاره أبو بكر الرازى وقيل يستمر في التشهد وصحة قاضي خان وينبغي الافتاء به كما في البحر وهو الصحيح خلاصة (قوله اللهم صل على محمد) قال في الدرر ويندب السيادة وفي شرح الشفاء للشهاب عن الحافظ ابن حجر أن اتباع الآثار الواردة أرجح ولم تنقل عن العصاية والتابعين ولم تروا لاني حديث ضعيف عن ابن مسعود ولو كان مندوبا لما خفي عليهم قال وهذا يقرب من مسئلة أصولية وهي أن الادب أحسن ام الاتباع والامتنال ورجح الثاني بل قيل انه الادب ١٥ (قوله كما صليت على ابراهيم) لا يقتضى افضلية الخليل على الحبيب عليه الصلاة والسلام لانه قاله قبل أن يبين الله تعالى له منزلته فلما بين أبقى الدعوة وتشبيهه لاصل الصلاة بأصل الصلاة لا للقدرا والتشبيه وقع في الصلاة على الآل لا عليه فكان قوله اللهم صل على محمد منقطع عن التشبيه والمناسبة الصلاة على محمد وآله بالصلاة على ابراهيم وآله ومعظم الانبياء آل ابراهيم فاذا تقابلت الجلالة بالجلالة يقدرون أن يكون آل الرسول كآل ابراهيم كذا في الشرح وفي هذا الاخير نظر أو المشبه به قد يكون أدنى لقوله تعالى مثل قوله كشكاة ١٥ در والحمد المحمود فانه الحمدود بأنواع الحمد والحمد بمعنى الماحد وهو من كل في الحمد والشرف وغامه في الشرح والحمد بمعنى فاعل أي أنت فاعل الحمد أو واهبه كما أن مجيدا يحتمل أن يكون بمعنى المجد وقوله في العالمين أي معهم فهو دعاء لهم معهم داخلة هنا على التابع (قوله فرض في العمر مرة ابتداء)

والسكوت (و) تسن (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الاخير) فيقول مثل ما قال محمد رحمه الله تعالى لما سئل عن كيفية فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جسد مجيد وزيادة في العالمين ثابتة في رواية مسلم وغيره فالمنع منها ضعيف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فرض في العمر مرة ابتداء

وتمت فرض كذا ذكر اسمه لوجود
سببه (و) يسن (الدعاء) بعد
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم لقوله عليه السلام
إذا صلى أحدكم فليبدأ
بصمده الله عز وجل والثناء
عليه ثم ليصل على النبي ثم
ليدع بعد ما شاء لكن لما
ورد عنه صلى الله عليه
وسلم أن صلاتنا هذه لا يصلح
فيها شيء من كلام الناس
قدم هذا المانع على إباحة
الدعاء بما يحب في الصلاة
فلا يدعونها إلا (بما يشبه
الفاظ القرآن) ربنا لا تزغ
قلوبنا (و) (بما يشبه ألفاظ
السنة) ومنها ما روى عن
أبي بكر رضي الله تعالى
عنه أنه قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم عاقب يارول
الله دعاء دعوه في صلاتي
فقال قل اللهم اني ظلمت
نفسى ظلمات كثيرة وانه لا
يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك
وارحمي انك انت الغفور
الرحيم وكان ابن سعد
رضي الله عنه يدعو بكلمات
منها اللهم اني اسألك من الخير
كله ما علمت منه وما لم أعلم
واعوذ بك من الشر كله
ما علمت منه وما لم أعلم (لا)
يجوز أن يدعو في صلاته بما
يشبه (كلام الناس) لانه
يبطلها ان وجد قبل القعود
وقدوا التشهد

أي من غير تقدم ذكر ولو باخ في الصلاة وصلى فيها بعد ما ثبت عن الفرض (قوله) وتمت فرض كذا
ذكر اسمه) هو قول الطحاوي قال بعضهم يتداخل الوجوب اذا اتحد المجلس وتكفي صلاة
واحدة كسجود التسلاوة اذا الوجبت كل مرة لا فاضى الى المخرج حالي وغيره وظاهر تعبيره
بتمت فرض انه فرض عملي والذي في كلام غيره ان المراد الوجوب المصطلح عليه فان الاحاديث
الواردة بطلها عند ذكره احاديث آحاد وهي انما تنفي الوجوب أفاده في البحر قال السرخسي
في شرح الكافي وقول الطحاوي يخالف للاجماع وعامة العلماء على أن ذلك مستحب فقط كما في
غاية البيان وهو المختار للمفتوى كما في النهر وظاهره ولو سمع من مئة مدلان العبرة بمجلس
السامع كالتلاوة بخلاف الثناء عند ادائه الى نحو عز وجل فيجب لكل مرة ثناء على حدة
وان ذكر في المجلس ألف مرة ولو تركه لا يفتى في البناءة عن الجامع الصغير يكفيه
لكل مجلس ثناء واحد وفي المجلسين يجب لكل مجلس ولو تركه لا يبق ديناً عليه وأما تشييت
العاطس فان حديد يجب لكل مرة ٤ وفي التعاريف لا يشمت العاطس أكثر من ثلاث اذا تابع
وان لم يشمت الى ثلاث كفته واحدة سوى على الاشياء لكن يحرم في الفقه تبعاً للكافي بأنه
يكفيه في المجلس الواحد تشييت واحد وفي الزائد ١٥ ولا يجب على النبي صلى الله عليه
وسلم أن يصلي على نفسه بناء على أن ياءهم الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف ياءهم الناس
يا عبادي نهر ويخص من قول الطحاوي التشهد الاول والصلاة في ضمن صلاة فلا يجب
الصلاة لا ارتكاب المكروه في الاول وللتسلسل في الثاني وفيه انه يقال في الاول يتأق فعلها
بالايمان بها بعد الفراغ من الصلاة (قوله لوجود سببه) وهو ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم
(قوله ويسن الدعاء) لنفسه ولو اذ به المؤمن والمؤمنات لما روى عنه صلى الله
عليه وسلم لما قبل له أي الدعاء أسمع قال جوف الليل لا خير ودبر الصلوات المكتوبة والمدير
يطلق على ما قبل الفراغ منها أي الوقت الذي يليه وقت الخروج منها وقدير اذ به ما وراءه
وعقبه أي الوقت الذي يلي وقت الخروج ولا مانع من ارادة الوقتين بحر ويدعو بالعربية
ويحرم بغيرها لانها تنافي جلال الله تعالى نهر ولا يجوز الدعاء للمشركين بالمغفرة وكفره القرافي
والحق خلافه لقول البعض يجوز ازمغفرة الكفر عقلاً ويجوز الدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين
جميع ذنوبهم اقرب الشبهة على اخوانه وهو أمر جائز الوقوع وان لم يكن واقعا ومن المحرم
أن يدعو بالمستحيلات العادية كنزول المائدة الا أن يكون تبيهاً وليا قبل وكذا الشرعية كما
في الدرر أن يسأل العافية مدى الدهر أو خير الدارين ودفع شرهما الا أن يقصده انصوص
اذ لا بد أن يدركه بعض الشر ولو سكرات الموت (قوله اقوله صلى الله عليه وسلم الخ) التبادر منه
ان ذلك خارج الصلاة وهو خلاف مراد المصنف فان مراده أن ذلك قبل السلام لذكر السلام
بعد (قوله لكن لما ورد الخ) استدراك على التعميم المنهوم من قوله ما شاء فانه يفيد جواز
الدعاء ولو بما لا يستعمل طلبه من الخلق مع انه يشبه كلام الناس فنفسه الصلاة لحديث ان
صلاتنا الخ (قوله بما يحب في الصلاة) أي مما يشبه كلام الناس (قوله ربنا لا تزغ قلوبنا)
بدل من ألفاظ القرآن ولا يقصد القرآن بل الدعاء والا كره (قوله ولا يجوز أن يدعو الخ) ولذا
قالوا ينبغي له في الصلاة أن يدعو بدعاء محفوظ لا بما يحضره لانه ربما يجري على لسانه ما يشبه

وفوت الواجب لوجوه
 بعده قبل السلام بخروجه
 به دون السلام وهو مثل
 قوله اللهم زوجني فلاة
 أعطني كذا من الذهب
 والفضة والمناسب لانه
 لا يستحيل حصوله من العباد
 وما يستحيل مثل العقور
 والعانية (و) يس (الالتفات
 عينا ثم يسارا بالتسليتين)
 لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يسلم عن يمينه فيقول السلام
 عليكم ورحمة الله حتى يرى
 بياض خده الايمن وعن يساره
 السلام عليكم ورحمة الله
 حتى يرى بياض خده الايسر
 فان نقص فقال السلام عليكم
 و السلام عليكم اساء بترك السنة
 وصح فرضه ولا يزيد وبركاته
 لانه بدعة وليس فيه شيء
 ثابت وان بدأ يساره ناسيا
 او عامدا يسلم عن يمينه
 ولا يمس يده على يساره ولا
 شيء عليه سوى الاسما في
 العمدة ولو سلم تلقا وجهه
 يسلم عن يساره ولو نسي
 يساره وقام يعود الى المخرج
 من المسجد أو يسلم فيجلس
 ويسلم (و) يس (نية الامام
 الرجال والنساء والصبيان
 والخصائى (و) الملائكة
 (الحفظة) جمع حافظ هو اية
 لحفظهم ما يصدر من الانسان
 من قول وعمل او لحفظهم
 اياه من الجن

كلام الناس ففسد صلاته وأما في غير الصلاة فيما عكس فلا يثبت ظهوره دعاء لان - فظ الدعاء
 يمنع الرقة بجر والمراد بما يشبهه كلام الناس ما لا يستحيل طلبه منهم ثم هل يشترط مع كون
 الدعاء مستحيلا منهم أن يكون بلفظ وارد في الاثر المذهب لا فلو قال اغفر لعمى أو خالى
 أو أقر باقى لاتنفع دخلا فالما في الظهيرية والخلاصة ثم التفصيل بين كونه يستحيل سؤاله من
 المخلوق أولا انما هو في غير المأثور كما هو ظاهر كلام الخاوية قال في سكب الانهر واختار الحلبي
 ان ما هو مأثور لا يفسد مطلقا ويعتبر في غيره الاصل المتقدم اهـ ومثله في الجوى
 عن الظهيرية (قوله ويفوت الواجب) وهو الخروج بلفظ السلام (قوله بجر وجهه)
 متعلق بقوله ويفوت الواجب (قوله مثل العقور والعاقبة) قال صلى الله عليه وسلم ما سئل الله
 تعالى شيئا أحب اليه من أن يسئل العافية رواه الترمذى وجعل في الهداية لفظ الرزق
 مما لا يستحيل طلبه من العباد ونظر فيه صاحب غاية البيان بأن اسناد الرزق الى المخلوق مجاز
 لاحقيقة والرازق هو الله تعالى وحده ولذا جعله خيرا الاسلام في شرحه للجامع الصغیر
 يستحيل وفصل في الخلاصة فقال لو قال اللهم ارزقني فلاة الاصح الفساد ولو قال اللهم
 ارزقني الحج الاصح عدمه قال في النهر وهذا التخصيص ينبغي اعتقاده ولو قال اقض ديني ففسد
 مضمرات واستشكل بأنه ورد في السنة اقض عنا الدين وأغننا من الفقر الا أن يقال المراد
 بالمأثور الذي يدعى به بعد التشهد أن يكون ورد في الصلاة لا مطلقا وهو بعيد كذا في البحر (قوله
 بالتسليتين) هو على سبيل التوزيع (قوله حتى يرى بياض خده) هو في الموضعين بالبناء لا المفعول
 (قوله فقال السلام عليكم) او عليكم السلام (قوله لانه بدعة) كذا قاله النووي وهو مردود بما
 جاء في سنن أبي داود عن علقمة بن وائل عن ابيه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان
 يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وسكت
 عليه هو ثم المنذرى وفي الحلبي عن مختلف القتاوى انه يزيد وبركاته في التسليتين (قوله ما لم
 يخرج من المسجد) والاصح ما لم يستدبر القبلة كما في الدر (قوله والنساء) هذا أولى مما في النهر
 انه لا ينويهن ان حضرن اكراهة حضورهن لان الكراهة عليهن وهذا مطلوب منه اذا صابن
 معه فالحكمة منه فكة (قوله لحفظهم ما يصدر من الانسان من قول وعمل) فمن يمينه رقيب وهو
 كاتب الحسنات وعن يساره عتيد وهو كاتب السيئات وورد انه اذا مات ابن آدم يامر بهما
 الله تعالى بالاقامة على قبره يحمده ويسبحه ويهلل له ويكبره ويكتب ذلك لصاحبهما
 حتى يبعث ويفارقانه عند الغائط والجراح والاصح أن الكافر تكتب أعماله وأن الصبي المميز
 تكتب سنناته وكيفية الكتابة والمكتوب فيه مما استأثر الله به على الاصح واختلف في محل
 الجلس فقول القم والمداد الرقيق والقلم اللسان لخبر نقوا أقوا حكم بالخلاص فانهم اجلس
 الملائكة الحافظين وقيل على اليمين والشمال واختلف فيما يكتبانه قبل ما فيه أجر ووزر لما
 ورد ان كاتب الحسنات امين على كاتب السيئات فاذا عمل حسنة كتبها عسرا وان عمل سيئة
 قاله دعه سبع ساعات لعله يسبح أو يستغفر وفي بعض الكتب ست ساعات وقيل يكتبان
 كل شيء واختلف في وقت محو المباح والاكثر على انه يوم القيامة (قوله أو لحفظهم اياه من الجن

واسباب الخطاب ولا يعنى هذا الاختلاف فيه وعن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد
من يمينه يكتب الحسنات ١٨٠ وواحد من يساره يكتب السيئات وآخر امامه يلقنه الخيرات واخر وراءه يدفع عنه

واسباب الخطاب) اى المهالك وكذا المؤذيات (قوله ستون ماسكا وقيل مائة وستون يذوبون
عنه) أى كايذب من ضعفه القسا في اليوم الصائف والظباب ولو بدوا الكرم رأيتهم - م على كل
سهل وجبل كلهم باسطا يده فاعرفاه ولو وكل العبد الى نفسه لاختطفه الشياطين كذا ويده في
بعض الآثار وقال تعالى له معقبات الآية وفي الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل الخ
وهؤلاء المتعاقبون غير الكرام الكاتبين في الاظهر ذكره القرطبي في شرح مسلم (قوله
كالايمان بالانبياء) فان عددهم ليس معلوما قطعاً فينبغي أن يقول آمنت بالله وملائكته
وجميع الانبياء اقولهم آدم وآخروهم محمد صلى الله عليهم وسلم اجمعين وقيل عددهم مائة وأربعة
وعشرون الفا كذا في شرح * تسمية المختار ان خواص بنى آدم وهم الانبياء والمرسلون
افضل من جملة الملائكة وعوام بنى آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص
الملائكة افضل من عوام بنى آدم والمراد بالاتقياء الاتقياء من الشرك كما في الروضة فان الظاهر
كما في البصر أن فسقة المؤمنين افضل من عوام الملائكة وفي النهر عن الروضة أجمعت الامة على
أن الانبياء افضل الخليقة وأن نبينا صلى الله عليه وسلم افضل افاضاهم وان افضل الخلائق بعد الانبياء
الملائكة الاربعة ووجه العرش والروحانيون وان العصاة والتابعين افضل من سائر الملائكة
وقال سائر الملائكة افضل ذكره السيد وفي ذكر الاجماع في بعض هذه المسائل انظر (قوله
المؤمنين به) اى ولا ينوى من ليس معه وقول الحاكم انه ينوى جميع المؤمنين والمؤمنات ولو
من الجن قال السرخسي هذا عندنا في سلام التشهد لعدم الخطاب فيه أما في سلام التحلل
فيخطب من معه فيخصه بيمينته (قوله وقيل تكفيه الاشارة) اى بالالتفات والخطاب (قوله
بالتزام صلاته) اى صحة صلاته فان الامام ضمن (قوله ونية المنفرد الملائكة فقط) قد تقدم انه
إذا أذن في صلاة وأقام يقتدى به كثير من خلق الله وتقدم أن المنفرد ينوى الامامة لانه
قد يقتدى به من لا يراه وهذا لا يخص الملائكة فلو قال زيادة على ما ذكره وشي من اقتدى
ليوافق ما تقدم لكان أنسب (قوله ويغني التنبه لهذا) اى لما ذكر من السنن (قوله
ويحسن خفض صوته بالتسليم الثانية) خصه الحلبي بالامام وذكره السيد وهو في متن منية
المصلي لان السنة في حقه الجهر بأذكار الانتقال لان الجميع للاعلام بجماله (قوله ويسن
انتظار المسبوق فراغ الامام) أى من تساميه المرتين (قوله لوجوب المتابعة) فان قام قبله
كر تحريم او قد يباح له القيام لضرورة كما لو خشى ان ينتظر فيخرج وقت الفجر أو الجمعة
أو العدا وتغضى مدة مسه أو يخرج الوقت وهو مذكور كذا لو خشى من والناس بين يديه
والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل من آدابها) * اشاهد من التبعضية الى انه لم يستوف افراد الآداب فمنها انتظار
الصلاة والاعتقاد على الركبتين حال النهوض على طريقة والتسمية بين الفاتحة والسورة
على طريقة ايضا والقراءة من طوال الفصل على ما تقدم وقراءة الفاتحة في الاخيرة بين بناء

المكاره وآخر عند ناصيته
يكتب ما يصل على النبي
صلى الله عليه وسلم ويبلغه
الى الرسول عليه السلام
وقيل معه ستون ملكا وقيل
مائة وستون يذوبون عنه
الشياطين فالايان بهم
كالايمان بالانبياء عليهم
السلام من غير حصر بعدد
(و) يمينه (صالح الجن)
المقتدين به فينوى الاصام
الجميع (بالتسليمين في الاصح)
لانه يحاط بهم وقيل ينويهم
بالتسليم الاولى وقيل تكفيه
الاشارة اليهم (و) يسن
(نية المأموم امامه في
جهته) اليمين ان كان فيها
او اليسار ان كان فيها (وان
حاذاه نواه في التسليمين)
لان له حظا من كل جهة
وهو أحق من الحاضرين
لانه احسن الى المأموم
بالتزام صلاته (مع القوم
والحفظة وصالح الجن
(و) يسن (نية المنفرد
الملائكة فقط) اذا يس مع
غيرهم ويغني التنبه لهذا
فانه قل من يتنبه له من أهل
العالم فضلا عن غيرهم
(و) يسن (خفض صوته
بالتسليم الثانية عن الاولى
(و) يسن (مقارنته) اى سلام

المقتدى (سلام الامام) عند الامام موافقة له وبعد تسليمه عندهما للتلاصق بامور الدنيا
(و) يسن (البدل من اليمين) وقد ينه (و) يسن (انتظار المسبوق فراغ الامام) لوجوب المتابعة حتى يعلم ان لاهو عليه
(فصل) * من آدابها

الادب ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسيحات في الركوع والسجود والزيادة على القراءة المستوتة وقد شرع لا كمال السنة فيها (الخارج الرجل كفيه من كبه عند التكبير) للأحرام لقربه من التواضع الاضرورة كبرد المرأة تستر كفيها حذر من كشف ذراعها وعلفها الخفق ١٨١ (و) منها (نظر المصلي) سواء كان

رجلاً أو امرأة إلى موضع سجوده قائماً) حفظه من النظر إلى ما يشغله عن الخشوع (و) نظره إلى ظاهر القدمين كما وإلى أرتبة أنفه ساجداً وإلى حجره جالساً) ملاحظاً قوله صلى الله عليه وسلم اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانهير النوازل يشغل بسواه (و) منها نظره إلى المنكبين مسلماً) وإذا كان بصيراً وفي ظلمة فيلاحظ عظمة الله تعالى (و) من الادب دفع السعال بما استطاع) تحرراً عن المفسداته إذا كان يتخير بحذر نفسه وكذا الجشاء (و) من الادب (كظمه عند التثاؤب) فان لم يقم غطاء يده أو كفه لقوله صلى الله عليه وسلم التثاؤب في الصلاة من الشيطان فإذا تشاءب أحدكم فليكظم ما استطاع (و) من الادب القيام) أي قيام القوم والامام أن كان حاضراً يقرب المهراب (حين قيل) أي وقت قول المقيم (حي على الفلاح) لانه امر به فيصاف وان لم يكن حاضراً يقوم كل

على انما افضل والاشارة في التشهد على ما في المعنى عن الصفة (قوله الادب ما فعله الرسول) وفي اللغة مذكاة تعصم من قامت به عما يشبهه أو هو حسن الاخلاق وفعل المسكارم واطلاقه على علوم العربية مولد حدث في الاسلام وأدب ككرم فهو أدب كضارب (قوله مرة أو مرتين) ومنه المندوب أما المصنف فهو ما فعله مرة وتركه أخرى وهو ما عليه أهل القروع والاولى ما عليه الاصوابون من عدم الفرق بين المصنف والمندوب وتركه لا يوجب اسامة ولا اعتباراً لكن فعله افضل كما في الدر (قوله وقد شرع لا كمال السنة) والسنة لا كمال الواجب والواجب لا كمال الفرض وتقدم ما فيه (قوله للأحرام) فيه) اشعار بأنه لا يندب منه ذلك في غير حالة الاحرام ولكن الاولى اخراجه ما في جميع الاحوال كما في مجمع الانهر (قوله حذر من كشف ذراعها) أي فانه عورة على الصحيح وهذا في الحرمة لا في الامة (قوله قائماً) أي ولو حكماً كالقاعد (قوله إلى ظاهر القدمين كما) وهذا لا يتأتى في المصلي قاعداً (قوله وإلى حجره) هو ما بين يديك من الثوب كما في القاموس وهو المراد هنا ويقول هذا ولو كان مشاهداً للكعبة على المذهب (قوله كأنك تراه) فان العبد اذا رأى سيده احسن طاعته (قوله فان لم تكن تراه) أي الرؤية المعنوية أي فلا تغفل عن عبادته فانه يراد أفاده السعد في شرح الاربعين (قوله وإذا كان بصيراً) أي أعنى فهو من اطلاق اسم الضلع على ضده وقوله فيلاحظ عظمة الله الاولى فيكف به ملاحظة العظمة والافال عظمة لعل مصل (قوله دفع السعال ما استطاع) أي مدة استطاعته اما اذا كان يحصل له منه ضرراً ويشغل قلبه بدفعه فالاولى عدم دفعه كما في تنخم محتاج اليه لدفع بالقوم منه عن القراءة أو عن الجهر وهو امام ذكره البرهان الحاسبي والسعال بالضم كما هو القياس في اسماء الادواء حركة تدفع بها الطبيعة اذى عن الرئحة والاعضاء التي تتصل بها (قوله يفسد) أي اذا حصل به حروف ومنه الجشاء (قوله كظمه عند التثاؤب) أي امساكه وسده ولو يأخذ شفتيه بسننه فان امكنه أخذ شفتيه بسننه فلم يفعل وغطاه يده أو كفه كذا عين الامام خلاصة والتثاؤب انفتاح القوم برح يخرج من المعدة لمرض من الامراض يحدث فيها فيوجب ذلك وقال ابن دوستويه في شرح الصحيح هو ما يوجب الانسان عند الكسل والنعاس والهم من فتح القم والقطي اه والانباء عليهم الصلاة والسلام محفوفون منه بجبهاتهم عن شرح الشماثل لابن حجر (قوله فليكظم ما استطاع) أي دعه عليه قصده ووردان الشيطان يضحك من ابن آدم اذا تشاءب (قوله حي على الفلاح) وقال الحسن وزفر عندي على الصلاة كما في سكب الانهر عن ابن الكمال معزياً إلى الذخيرة (قوله لانه امر به فيصاف) أي لان المقيم أمر بالقيام أي ضمن قوله حي على الفلاح فان المراد بفلاحهم المطلوب منهم حينئذ الصلاة فيبادر اليها بالقيام (قوله يقوم كل صف الخ) وفي عبارة بعضهم فكلاً ما جاوز صفاً قام ذلك الصف اه وان دخل من قدامهم فاموا احين رأوا وإذا أخذ المؤذن في الاقامة ودخل رجل المسجد فانه يقعد ولا ينتظر قائماً فانه مكره مكافى

صف حين يتكلم في الامام في الانهر (و) من الادب (شروع الامام) أي انما هو الذي يقرأ في الصلاة (قد قامت الصلاة) عندهما

المضميرات فهستاني ويفهم منه كراهة القيام ابتداء الاقامة والناس عنه غافلون (قوله اذا فرغ من الاقامة) أي بدون فصل وبه قالت الأئمة الثلاثة وهو اعدل المذهب شرح المجمع وهو الاصح فهستاني عن الخلاصة وهو الحق نهر ولو فصل بينهما هل تعاد قال في القنية لوصلي السنة بعد الاقامة وحضر الامام بعدها ساعة لا يعيدها ومثله في البرازية كما في المنع لما في البخاري عن انس قال اقيمت الصلاة فعر من النبي صلى الله عليه وسلم رجل فحبسه بعدما اقيمت الصلاة زاد هشام في روايته حتى نفض بعض القوم قال الشمني في هذا رد على من قال اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وجب على الامام تكبير الاحرام وفيه دليل على أن اتصال الاقامة بالشروع في الصلاة ليس من أكيد السنن وانما هو من مستحباتها كما ذكره الغني وغيره من شارحي البخاري (قوله فلواخر الخ) فالخلاف في الاستصحاب كما في السراج والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في كيفية تركيب افعال الصلاة) المراد بأفعال الصلاة ما يعم أقوالها والفصل لغة ما بين الشيئين وفي الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية تغيرت أسماءها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجمة بالكتاب والسبب (قوله لتقديمها) من اضافة المصدر الى مفعوله والمضمير الى الاوصاف (قوله حتى يحاذي باهم اميه) منحنى اذنيه ومن الشحمتين لم يذكر في المتداولات الا في قاضي خان والظاهرية كما في القهستاني وعليه صاحب النقاية بانه لتحقيق المحاذاة فظهر منه أن المراد بالاس القرب التام لاحقيةته فلا منافاة كما في تكب الانهر واختلف في حكمة الرفع ف قيل الاشارة الى التوحيد وقيل الاشارة الى طرح أمور الدنيا خلفه والاقبال بكايته على الصلاة وقيل يستقبل بجميع يديه وعن ابن عمر رفع اليدين من زينة الصلاة بكل رفع عشر حركات بكل اصبع حسنة كذا في العيني على البخاري وفي هذا التعبير الاشارة الى انه يرفع يديه اولاً ثم يكبر ويصم في الهداية وفي القدوري يرفع يديه مع التكبير وهو المروي عن أبي يوسف والطحاوي والذي عليه عامة المشايخ الا قول وهو الاصح لان في الرفع في التكبير عن غير الله تعالى وفي قوله الله أكبر انبائها له تعالى والنفي مقدم على الاثبات وقيل يرفع يديه بعد التكبير والسك مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في البصر (قوله واذا كان به عذر يرفع بقدر الامكان) بالزيادة أو النقص عن محله أو باجسادى السيدين دون الاخرى (قوله لا ياتي به لقوات محله) وينبغي أن ياتي به على القول الثالث ما يطل الفصل اه نهر (قوله بلامد) الحاصل أن المقد في التكبير اما أن يكون في لفظ الله او في لفظ أكبر فان كان في لفظ الله فاما ان يكون في اوله او في وسطه أو في آخره فان كان في اوله كان مفسداً لانه في صورة الاستقها م حتى لو نعهده بكفر لا شك في الكبرياء وان كان في وسطه فهو الصواب لانه لا يبالغ فيه فان بالغ زيادة على مده الطبيعي وهو قد در حركتين كره ولا تقسم على المختار كما في ابن امير حاج وفي السراج انه خلاف الاولى اه فالكرهية للتنزيه وان كان في آخره بان أشبع حركة الهاء فهو خطأ من حيث اللغة ولا تقسم عليه الصلاة وكذا نسكينا كذا في الحاشي وان كان في أكبر فان كان في أوله فهو خطأ مفسد للصلاة ولا يصير به شارعا على ما هو وان كان في وسطه حتى صاراً بكار ف قيل تفسد صلته لانه جمع كبير وهو طيل ذوا وجه واحد واسم من أسماء أولاد

وقال أبو يوسف بشرع اذا فرغ من الاقامة فلواخر حتى يقصرغ من الاقامة لا بأس به في قولهم جميعاً (فصل في كيفية تركيب افعال الصلاة) من الابتداء الى الانتهاء من غير بيان اوصافها لتقديمها اذا اراد الرجل الدخول في الصلاة اي صلاة كانت (اخرج كفيه من كبه) بخلاف المرأة وحال الضرورة كما ينه (ثم رفعها محاذاً اذنيه) حتى يحاذي باهم اميه منحنى اذنيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة ولا يفرج اصابعه ولا يضعها واذا كان به عذر يرفع بقدر الامكان والمرأة الحرة تحذو منسكبيها والامة كالرجل كما تقسم (ثم تكبر) هو الاصح فاذا لم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لا ياتي به لقوات محله وان ذكره في اثنا عشر رفع (بلامد) فان مدهمزه لا يكون شارعا في الصلاة وتقسيمه في اثنا عشر

وقوله (ناويا) شرط لصحة التكبير (ويصح الشروع بكل ذكر خالص لله تعالى) عن اختلافه بجملة الطالب وان كره له
الواجب وهو لفظ التكبير وفيه اشارة الى انه لا بد لصحة الشروع

١٨٣

الرواية (كسبحان الله)

أول الله الا الله والحمد لله

(و) يصح الشروع ايضا

(بالفارسية وغيرها من

اللسن) ان يجز عن

العربية وان قد ولا يصح

شروعه بالفارسية وغيرها

(ولا قرأته به في الاصح) في

قولي الامام الاعظم موافقة

لهما لان القرآن اسم للنظم

والمعنى جميعا واما التلبية في

الحج والسلام من الصلاة

والتسمية على الذبيحة

والايمان بخاتمة العرب

مع القدرة عليها اجاعا ثم

وضع عينه على يساره

وتقدم صفته (تحت صرته

عقب الصرعة بالامهلة)

لانه سنة القيام في ظاهر

المذهب وعند محمد سنة

القراءة في سبيل حال الشاء

وعندهما يعتمد في كل قيام فيه

ذكر مسنون بحالة الشاء

والقنوت وصلاة الجنازة

ويرسل بين تكبيرات

العديد اذ ليس فيه ذكر

مسنون (مستقفا وهو ان

يقول سبحانك اللهم وبحمدك

وتبارك اسمك وتعالى جدك

ولا اله غيرك) وان قال

وجعل ثناؤك لم ينفع وان

سكت لا يؤمر ولا ياقبدها

التوجه لاقبل الشروع

الشیطان وفي القنبة لا تقصد لانه اشباع وهو لغة قوم واستبعده الزيلعي بأنه لا يجوز الا في الشروع
ولو فعله المؤذن لا تجب اعادة الاذان لان امر الاذان اوسع كذا في السراج وان تعمده بكفر
أى مع قصد المعنى والا لا ويستغفر ويتوب مضمرات وان كان في اخره فقبل تقصده لانه وقداسه
ان لا يصح الشروع به وقيل لا تقصد كما في العناية وابن امير حاج ولو حذف المعنى أو الحذف
أو الذابح المد الذي في اللام الثانية من الجلالة أو حذف الهاء اختلف في صحة الشروع
وانه قادمين وحل الذبيحة فلا يترك ذلك احتياطا أفاده السيد ومضى (قوله ناويا) اعلم
انه يصير شارعا بالنسبة عند التكبير لانه وحده ولا بهما وحده بل بهما وضح تقديمها عليه حيث
لم يفصل بينهما ما بأجنبي للمقارنة حكما لا تأخيرها ولا يلزم العاجز عن النطق بها كالاخر
تحريل لسانه وكذا في حق القراءة هو الصحيح لانه عذر لو اوجب فلا يلزم غيره الا بدليل در (قوله
بكل ذكر) بكسر الهمزة ما يكون باللسان وهو المراد وبضمة ما يكون بالحنان (قوله خالص
لله تعالى عن اختلافه الخ) فلا يصح باللهم اغفر لي لانه لطلب المغفرة ولا بالحوقلة لانه لطلب
الحول والقوة ولا بما شاء الله كان لانه لطلب دفع السوء ولا بالبسملة لانه لطلب البركة ولا فرق
في صحة الشروع بين الاسماء الخاصة والمشاركة كالكرام والجليل على الاظهر الاصح (قوله
ان كره) أى تحريرا صريحا بقرينة قوله ويصح الشروع الخ (قوله وفيه اشارة) أى فيما ذكره من
قوله ثم كبر فان التكبير الله أكبر وهو وجه اول في قوله بكل ذكر فان الذكر التام لا يكون الا بجملة
(قوله وهو ظاهر الرواية) والخيار در والاشبه كما في ابن امير حاج وروى الحسن عن الامام انه
يصير شارعا بالقرآن في الدر ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافا لمحمد (قوله وغيرها
من الالسن) هو الصحيح وخصه أبو سعيد البراذعي بالفارسية واستدل بحديث موضوع كما
قاله القارى في الموضوعات لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية وعلى قوله ما من
لم يعرفه ما في حكم العاجز وتقدم (قوله ان يجز) الصحيح انه يصح الشروع عنده بغير العربية
ولو كان قادرا عليهم مع الكراهة الصريحة للقادر لان الشروع يتعلق بالذكر الخالص وهو
يحصل بكل لسان وفي بعض الكتب ما يفيد ان صاحبيه رجعا الى قوله هذا كرجوعه الى قوله ما
في القراءة أفاده صاحب الدر ومضى (قوله في الاصح في قولي الامام) الاولى من قولي الامام
كما هو في بعض النسخ وبه عبر في الشرح وهذا ظاهر في القراءة لاني الشروع كما علمت وعلى
هذا القول الفتوى (قوله لان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا) أى ومن قرأ بغير العربية
فانما اتى بالمعنى فقط (قوله والايمان) معنى جواز الايمان بغير العربية ولو مع القدرة عليه انه
اذا حلف بالله بالفارسية تنعقد عينه وتلزمه الكفارة اذا حنث أفاده السيد فالإيمان في كلام
المؤلف بفتح الهمزة جمع عين (قوله بالامهلة) بفتح الميم أى تراخ وبضمة عكارة الزيت (قوله
في كل قيام) أى له قرار (قوله ويضحه في التهجد للاستفتاح) يضد على ما هو المتبادر بتقديم
الاستفتاح عليه (قوله ومعنى سبحانك) سبحان في الاصل مصدر ولا فعل له ومعناه البراءة
والنزهة من سيج في الارض أى ذهب وبعد ثم ضمن معنى التسبيح الذي هو التزنية وقد يستعمل
عليه فيمنع من الصرف للعلية وزيادة الالف والتون ولا يكاد يستعمل الامضا واقتصاب

لا بعده ويضحه في التهجد للاستفتاح ومعنى سبحانك

الاهم وبمحمدك تزهدك عن صفات النفس بالتسليم واثبت صفات الكمال لذاتك بالحمد ودوتبارك اى دام وثبت وقتزه اسمك وتعالى جددك اى ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك بركاتك ولا اله غيرك في الوجود معبود بحق بدأ بالتزهد الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقيا في الشفاء على الله تعالى من ذكر النعوت السلبية والصفات النبوتية الى غاية الكمال في الجلال والجمال وسائر الافعال وهو الانفراد بالالوهية وما يختص به من الاحدية والحمدية (و يستفتح كل مصل) سواء المقتدى وغيره مالم يبدأ الامام ١٨٤ بالقرعة (ثم تعوذ) بالله من ان يشيطان الرجيم لانه مطرود عن

حضوره الله تعالى ويريد ان يجعلك شريكا له في العقاب واذا لاترا من نعمته من راء ليحفظك منه بالتعوذ (سر القراءة) مقدما عليها (فيأتي به المسبوق) في ابتدا ما يقضيه بعد الشاء فانه يثنى حال اقتدائه ولو في سككات الامام على ما قيل ولا يأتي به في الركوع ويأتي فيه بتكبيرات العبدین لوجوبها (لا المقتدى) لانه للقراءة ولا يقرأ المقتدى وقال ابو يوسف هو تبع للشاء فيأتي به (ويؤخر) التعوذ (عن تكبيرات الرواية في العبدین) لانه للقراءة وهي بعد التكبيرات في الركعة الاولى (ثم يسمى سرا) كما تقدم (ويسمى) كل من يقرأ في صلاته (في كل ركعة) سواء صلى فرضا او نفلا (قبل الفاتحة) بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم واما في الوضوء والذبيحة فلا يتقدم بخصوص البسملة بل

جاء بفعل محذوف واجب الحذف امامن لفظه واصل التركيب سبحانه فاما من غير لفظه اى اعتقد سبحانه اى تراحمك من كل ما لا يابق بك فيكون على هذا معولا به لامطابقا (قوله وبمحمدك) متعلق بمحذوف والواو اما لعطف جملة على جملة حذف كالاولى وابق حرف العطف اى اسجدك وابتدئ بحمدك او اوصفك بحمدك ولا ينبغي ان يقال بزيادتها لانها ليست بقياس كما في الفقه ستاني وروى عن الامام انه لو قال سبحانه اللهم بحمدك يحذف الواو جاز والباء على هذا الملازمة اى اسجدك تسبيحا ملتبسا بحمدك اولها صاحبة (قوله وتبارك) فعل لا يتصرف ولا يستعمل الله تعالى من البركة وهو الخير الدائم الكثير اى تكاثرت خيبر اسمائك الحسنى مشتق من برك الماء في الحوض اى دام او من برك الابل وهو الثبوت (قوله وقتزه) ليس هذا من معنى تبارك (قوله وتعالى جددك) الجدد بفتح الجيم يطلق على اب الاب واب الام وعلى شاطئ النهر وعلى العظمة والجلال وهو المراد هنا بهنى ان عظمتك تعالى عظمة غيرك (قوله بدأ بالتزهد) اى التزهد الكمال (قوله من ذكر النعوت الخ) متعلق بقوله ترقيا وكذا قوله الى غاية الكمال (قوله في الجلال والجمال) متعلق بغاية او بكمال (قوله وسائر الافعال) عطف على قوله الجلال اى الى غاية الكمال في سائر الافعال (قوله وهو الانفراد الخ) الضمير يرجع الى الغاية وذكر باعتبار الخبر (قوله وما يختص به) عطف على الانفراد وهو خاص (قوله مالم يبدأ الامام بالقراءة) ولو سرية على المعتذر ان أدركه كما تنحصر ان أكثر رايه أنه ان أتى به أدركه في شيء منه أتى به والا لا نهر (قوله مقدما عليه) وقال بعض اصحاب الظواهر والنسخ وابن سيرين يأتي به بعد القراءة لانه تعالى ذكره بحرف الفاء وانه للتعقيب وهذا ليس بصحيح لان الفاء للحال وتقامه في الشرح (قوله فانه يثنى حال اقتدائه) لوجه لهذا التعليل قال في الشرح ويثنى أيضا حال اقتدائه وان سبقه به امامه مالم يقرأ وقبل يثنى في سكاته وهو اولى مما هنا وكلامه يقتضى ان المسبوق يثنى مرتين وهو خلاف المشهور (قوله ولا يأتي به في الركوع) اى لا يأتي بالتعوذ في الركوع (قوله ويأتي فيه بتكبيرات العبدین) اى يأتي به المسبوق في الركوع (قوله لوجوبها) ظاهرا لتعليل يفيد انه لا فرق بين الركعة الاولى والثانية (قوله ذكره يكنى) افراد الضمير باعتبار المذكور والاضل في الوضوء التسمية على الوجه المتقدم فيه وفي الذبيحة بسم الله الله اكبر (قوله للسورة) تقييده بالسورة يفيد الكراهة اذا أتى بها لا آيات (قوله من المفصل على ما تقدم) اى من الطوال والواسط والقصار (قوله

كل ذكره يكنى (فقط) فلا تنس التسمية بين الفاتحة والسورة ولا كراهة فيها ان فعلها اتفاقا للسورة سواء جهر او خاف بالسورة وغلط من قال لا يسمى الا في الركعة الاولى (ثم قرأ الفاتحة وامن الامام والمأموم سرا) وحقيقة قوله اسمع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من المفصل على ما تقدم (او) قرأ (ثلاث آيات) قصار او آية طويلة وجوبا (ثم كبر) كل مصل (راكعا) فيبتدئ بالتكبير مع ابتداء الانشاء ويحتمل ان يشرع في التسبيح فلا تخلو حالة من حالات الصلاة عن ذكر مطمئنا (مسوقا بأرأسه بجزءه اخذ اركبته بيديه)

ويكون الرجل مقلدًا أصابعه فاصبع الساقية واحناؤه هما شبه القوس مكرره والمرأة لا تفرج أصابعها (وسج فيه) أي الركوع كل مصل فيقول سبحان ربّي العظيم مرات (ثلاثا وذلك) العدد (أدناه) أي أدنى كمال الجمع المستنون ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجتماع الأئمة لقوله صلى الله عليه وسلم ثبت أن أقرأ أقرأ كما أو ساجدا (ثم رفع رأسه وأطمان) فاعلم (فإن الله سمع الله لمن حمده) أي قبل الله حمد من حمده لأن السماع يذكر ويراد به القبول مجازا كما يقال سمع الأمير كلام فلان وفي الحديث أعوذ بك من دعاء لا يسمع أي لا يستجاب والهاء للسكت والاستراحة لا للكتابة (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسبيح والتحميد (لو) كان (أماما) هذا أقوله سما وهو رواية عن الإمام اختارها في الحاوي القدسي وكان الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين يحملون إلى الجمع وهو قول أهل المدينة وقوله (أو منفردا) متفق عليه على الأصح من الإمام موافقة لهما وعنه يكتفى بالتحميد وعنه يكتفى بالتسبيح (والمتقدم يكتفى بالتحميد) اتفاقا فلا امر به في الحديث إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقلوا ربنا لك الحمد رواه الشيخان والأفضل اللهم ربنا ولك الحمد ويليه اللهم ربنا ولك الحمد ويليه ربنا لك الحمد (ثم كبر) كل مصل (خارج السجود) ويختتمه عند وضع جبهته للسجود (ثم وضع ركبتيه ثم يديه) أن لم يكن به عذر يمنعه من هذه الصفة (ثم وضع وجهه بين كفيه) لما روي (وسجد بأفنه وجبهته) وتقدم الحكيم (مطهنا مسجما) بأن يقول سبحان ربّي الأعلى مرات (ثلاثا وذلك أدناه) لما تقدم (وجاف) أي باعد الرجل (بطنه عن تخذيده وعضديه ١٨٥ عن أبيه) لانه أبلغ في السجود بالأعضاء في غير زحمة وينضم فيها حذرا عن اضطراب الجوار (موجها أصابع يديه) وبضمها كل الضم لا يندب الا هنالاق الرحمة تنزل عليه في السجود وبالضم ينال الاكثر (و) يكون موجها أصابع (رجليه نحو القبلة والمرأة تحفض) فتضم عضديها الجنبين (وتلزم بطنها بخذيها) لانه أستر لها ثم رفع رأسه (وجلس كل مصل بين السجدين

ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد) وأما الادعية التي في التشهد بألفاظ القرآن ينوي بها الدعاء لا القراءة والآخر عيا (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) الحديث لم يذكر فيه التشهد (قوله لا للكتابة) وفي المستصفي أنها للضمير لا للسكت وفي الوصول الجلية لو أبدل النون لاما فسدت صلواته كما في سكب الانم روان كان لسانه لا يطاوعه بتركه كما في الشربة لالابة ولو سكن الميم من حمده فسدت صلواته كما في شرح الكيدانية عن عمدة الفتاوى (قوله والأفضل اللهم ربنا ولك الحمد) لزيادة الثناء واختلافوا في هذه الواو فقبل زائدة وقبل عاطفة تقديره ربنا حمدا نالك ولك الحمد كما في التبيين والاول اظهر كما في الدراية كذا في الشرح وترك المرتبة الثالثة وهي ربنا ولك الحمد (قوله وموجها أصابع رجليه نحو القبلة) ولا بد من وضع إحدى القدمين ووضع القدم بوضع أصابعها ويكتفى بوضع اصبع واحدة كذا في السعيد (قوله وجلس كل مصل بين السجدين) وقد ادرع المقرض أن يكون إلى الجلوس اقرب وهو الذي ينبغي التعويل عليه قاله السيد عازي إلى التهر (قوله ثم رفع رأسه مكبرا للتموض) ظاهره ميره أنه في صلاة التسبيح لا يكبر الا عند التموض لا عند مودعه لا لتبيان بالتسبيح واظهار أنه في رفعه من آخر سجدة من الثانية يكبر بمجرد رفعه قبل التسبيح (قوله لا يثنى)

٢٤ ط واضع يديه على تخذيده طمنا) وليس فيه ذكر مستنون والوارد فيه محمول على التمسيد (ثم كبر للسجود وسجد) بعده (مطامنا وسج فيه) أي السجود (ثلاثا وجاف بطنه عن تخذيده وأبدى عضديه) وهما ضبعاه والضبع يسكون الباء لا غير العضد (ثم رفع رأسه مكبرا للتموض) أي القيام للركعة الثانية (بلا اعتقاد على الأرض يديه) أن لم يكن به عذر (وبلا تموض) قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة عند الشافعي سنة (والركعة الثانية) يفعل فيها (كالاولى) وعلمت ما شملته (الأئمة) أي المصلي (لا يثنى) لانه للاستفتاح فقط ولا يعوذ لعدم تبدل المجلس ولا يرفع يديه (اذ لا يسن رفع اليدين) في طاق الركوع وقيامه ولا يفقد الصلاة في الصحيح فلا يسن (الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير القنوت في الوتر وتكبيرات الروايفي المديدن) لاتفاق الاخبار ومدة الرفع فيها (ذوالاذنين) (و) يسن رفعهما بسوطة (حين يرى الكعبة) المشرفة أي وقت ما ينتهاتكون العين في فقعس للعينين ومعاينة البيت للدعاء وهو مستجاب (و) يسن رفعهما (حين يستلم الحجر الاسود) مستقبلا ياطنهما الطهر (و) يسن رفعهما بسوطة (حين يقوم على الصفا والمروة) كذلك (عند الوقوف بعرفة) وقوف (مزدلفة) في الوقوف (بدرجى الحجرة الاولى) (الوسطى) كما ورد بذلك السنة

الشريفة وترفع في دعاء الاستسقاء وهو لان رفع اليد في الدعاء سنة (و) كذلك (عند دعائه بعدد رافعه من التسليم) والحمد والتسبيح الذي سنده (عقب الصلوات) كما عليه المسلمون في سائر البلدان (واذا فرغ الرجل من سجدة الركعة الثانية اقترش وجهه اليسرى وجلس عليها وانصب يمينه ووجهه أصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه) وجعلها منتهية الى رأس ركبته (والمرأة تتورك) وقد مناصفته (وقرأ) المصلي ولو مقتديا (تشهد ابن مسعود رضي الله عنه) ويقصد معانيه مرادة على انه ينشئ القربة وسلامته (وأشار بالمسحاة) من أصابعه اليمنى في الشهادة على الصحيح (يرفعها عند التني ويضعها عند الاثبات ولا يزيد على التشهد في القعود الا قول) لوجوب القيام للثالثة وهو كما قال علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد اخذ كفى بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن فقال اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل (الحيات لله والصلوات والطيبات) بجمع تحية من حيا فلان فلا اذا دعاه عند ملاقاته اقوالهم حيا لك الله أي ابقاك الله والمراد هنا أعز الافاظ التي تدل على الملك والعظمة وكل عبادة قولية لله تعالى والمراد بالصلوات هنا العبادات البدنية ونحوها والطيبات العبادات المالية لله تعالى وهي الصادرة منه ليلة الاسراء فلما قال ذلك ١٨٦ النبي صلى الله عليه وسلم بالهام من الله تعالى رداً لله عليه وحياً بقوله (السلام

عليك أي النبي ورجة الله وبركاته) فقابل التحيات بالسلام الذي هو نتيجة الاسلام وقابل الصلوات بالرجة التي هي معنائها وقابل الطيبات بالبركات المناسبة للمال لكونها الخوق والكثرة فلما أقام سبحانه بانعامه على النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاثة مقابل الثلاثة والنبي أكرم خلق الله وأجودهم عطف باحسانه من ذلك الفيض لاختوانه الانبياء والملائكة وصالح المؤمنين من الانس والجن فقال (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين)

بالضم من أثنى لا غير (قوله التي هي معنائها) فيه نظر فتأمل (قوله بخلاف العبادة) فانها لا تبقى في العقبي أي على سبيل التكليف أما صدورهما من غير مشقة ~~كما انفس~~ فواقع لا ينكر لانه كلما قرب الانسان من حضرة الحق ازداد طاعة (قوله والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد) ولذا قالوا لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شهادة الشرع له به وانما يقول هو صالح فيما أطن خوفاً من الشهادة بما ليس فيه كذا في الشرح (قوله شهد أهل الملوكوت الاعلى) مراده ما فوق السموات السبع بدليل العطف (قوله وجبريل) خصه بالذكر وان دخل في عموم ما قبله لما يزيد كرامته فانه أفضل أهل العلوى على الاصح (قوله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) قال الحافظ ابن حجر ألقاظ التشهد المتواترة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله وأعبده ورسوله اه وما قبل انه كان يقول فيه وأني رسول الله لأصله نعم ورد عنه في غير التشهد (قوله لمقام الجمع) أي لأن المقام للجمع فكما جمع في التحيات الخ وفي السلام عليك الخ بين ثلاث كذلك جعله هنا بين ثلاث أشرف الاسماء وهو محمد وأشرف صفات الانسان وهو العبودية وأشرف وصف مستلزم للنبوة وهو الرسالة (قوله الموضوعه) بالمرصة الافاظ أي الموضوعه هذه الافاظ لهذا المعنى (قوله خلافاً لما قاله بعضهم) مرتبط بقوله فيقصد المصلي انشاء الخ (قوله وقرأ التشهد المتقدم) أي تشهد ابن مسعود وتعيينه مستحب كما أفاده الزيلعي (قوله القوم والحفظة) الاولى حذفه ليعلم كل مصل والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

فهم به كما قال صلى الله عليه وسلم انكم اذا قلقوها أصابت كل عبد صالح في السماء والارض وأشرف من (باب العبودية في صفات المخلوقين وهي الرضا بما يفعل الرب والعبادة ما يرضيه والعبودية أقوى من العبادة لبقائها في العقبي بخلاف العبادة والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد فلما أن قال ذلك صلى الله عليه وسلم أحساناً نامنه شهد أهل الملوكوت الاعلى والسموات وجبريل بوحى والهام بأن قال كل منهم (أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) أي اعلم وأبين وجمع بين أشرف اسمائه وهو محمد وأشرف صفات الانسان وهو العبودية وأشرف وصف مستلزم للنبوة لمقام الجمع فيقصد المصلي انشاء هذه الافاظ مرادة فاصداً معناها الموضوعه من عنده كأنه يحيي الله سبحانه وتعالى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وأولياء الله تعالى خلافاً لما قاله بعضهم انه سكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلي (وقرأ الفاتحة فيما بعد) الركعتين (الاوليين) من الفرائض فشمع المغرب (ثم جلس) مفتراً على اليسرى ناصباً اليمنى وتورك المرأة (وقرأ التشهد) المتقدم (ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا) ليكون مقبولاً بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (بما يشبه) ألقاظ (القرآن

• (باب الامامة) •

هي اتباع الامام في جزء من صلته اي أن يتبع فالاتباع مصدرا للفعل المبني للفعل والامام هو المتبوع (قوله قد مناشيا يدل على فضل الاذان) منه ان المؤذنين أطول الناس أعتاقا يوم القيامة (قوله والصلوة بالجماعة سنة) المراد بها في جماعتها والجمعة والعديد فانها فيها شرط الجواز (قوله سنة في الاصح) وفي البدائع عامة المشايخ على الوجوب وبه جزم في التحفة وغيرها وفي جامع الفقه عدل الاقوال وأقواها الوجوب ومنهم من قال انها فرض كفاية وبه قال الكرخي والطحاوي وجماعة من اصحابنا وقيل انهم افترض عين وهو قول الامام أحمد كذا في الشرح والقائل بالفرضية لا يشترطها الله تعالى فتصح ولو منفردا كما في شرح ابن وهبان والجماعة في اللغة الفرقة المقتضية وشرعا الامام مع واحد سواء كان رجلا أو امرأة حراً أو عبداً أو صيباً - قل أو ماسكاً أو جنيناً في مسجد أو غيره وفي القنية الاصح أن أقامته في البيت كإقامته في المسجد وان تفاوتت الفضيلة وعلى القول بأنها سنة هي آكد من سنة الفجر وهي سنة عين الا في التراخي فانها فيها سنة كفاية وترد رمضان فانها فيه مستحبة وأما وتر غيره ونطقه فمكرهة فيها على سبيل التداعي قال شمس الأئمة الحلواني ان اقتدى به ثلاثة لا يكون تداعياً لا يكره اتفاقاً وان اقتدى به أربعة فالاصح الكراهة وتسحب في الكسوف كما في الدر من بابيه وتكره في السجود بحر وفي النهر والدر اختلاف في حقوق الاثم بالترك مرة بدون عذر فمن قال بالوجوب وهم العراقيون قالوا نعم ومن قال بالسنية وهم الخراسانيون قالوا نعم ايأثم اذا اعتاد الترك وحكي المواقف في شرح الوهبانية عن جوامع الفقه أنهم استحبوا قالوا خمسة وجهور العلماء اتفقوا على أن فضل الجماعة يحصل بادرالجزء من صلاة الامام ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام واختلقوا هل الأفضل مسجد حيه أم جماعة المسجد الجامع وان استوى المسجدان فأقدمهما أفضل فان استويا فأقربهما فان استويا خيراً العاقبة والفقيه يذهب الى إقامته ما جماعه ليكثر والتلميذ يذهب الى مجلس أساتذته (قوله واقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة الخ) ووردانه اذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد لا يخرج به الا الصلاة لم يحط خطوة الارتفاع له بها درجة وحط عنه بها خطيئة فاذا صلى لم تنزل الملائكة تصلي عليه مادام في الصلاة اللهم صل عليه اللهم ارحمه ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة وورد أن من صلى العشاء والصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله وورد صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلته وحده ومع الرجلين أزكى من رجل واحد وما زاد فهو أحب الى الله تعالى وفي المضمرات مكتوب في التوراة صفة أمة محمد وجماعتهم وانه بكل رجل في صفوفهم يزاد في صلاتهم صلاة يعني اذا كانوا ألف رجل يكتب لكل رجل ألف صلاة ومن حكمة مشروعيها قيام نظام الالف بين المسلمين والتعلم من العالم أفاده في الشرح (قوله فلا يسع تركها الا بعذر) المقول محذوف تقديره المكلف وسبأني لاصنف بيان العذر في فصل مستقل (قوله اهل مصر) بالتنوين لان المراد اهل أي مصر كان (قوله ولو صيباً) يفهم منه أن فضيلة الجماعة تحصل بالتمنقل المقدي (قوله أو امرأة) حتى لو صلى في بيته بزوجته أو جاريته أو ولده فقد أتى بفضيلة الجماعة اه كذا في الشرح ولكن فضيلة

والسنة ثم سلم عينا) ابتداء (وبساراً) اتهام (فيقول السلام عليكم ورحمة الله ناوياً من معه) من القوم والحقيقة (كما تقدم) بيانه بحمد الله سبحانه ومنته

• (باب الامامة) •

قد مناشيا يدل على فضل الاذان وعندنا (هي) أي الامامة (أفضل من الاذان) لما خطبته صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين عليها والافضل كون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رحمه الله (والصلوة بالجماعة سنة) في الاصح مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة (للرجال) للمواظبة ولقوله صلى الله عليه وسلم لم صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً وفي رواية درجة فلا يسع تركها الا بعذر ولو تركها اهل مصر لا عذر يؤمرون بها فان قبلوا والا قولوا عليها لانهم من شعائر الاسلام ومن خصائص هذا الدين ويحصل فضل الجماعة بواحد ولو صيباً بعقل أو امرأة ولو في البيت

مع الإمام وأما الجمعة
فبشروط ثلاثة أو اثنان كما
سند كره (الاحرار) لأن
العبد مشغول بخدمته
المولى (بلا عذر) لأنهم انقطع
به (وشروط خمسة الإمامة
للرجال الأصحاء ستة أشياء
الاسلام) وهو شرط عام فلا
تصح إمامة منكر البعث
أو خلافة الصديق أو وصيته
أو يسبب الشيعي أو ينكر
الشفاة أو فهو ذلك ممن
يظهر الاسلام مع ظهور
صفته المكفرة (والبلوغ)
لأن صلاة الصبي تنقل ونقله
لا يلزمه (والعقل) لعدم صحة
صلاته بعدمه كالسكران
(والذكورة) خرج به المرأة
للأمر بتأخيرهن والنسب
امرأة فلا يقتدى به غيرها
(والقراءة) بحفظ آية تصح
بها الصلاة على الخلاف
(و) السادس (السلامة من
الاعذار)

المسجد أتم (قوله مع الإمام) لاجابة الله لعلمه من الكلام السابق (قوله فيشترط ثلاثة)
الاولى زيادة لها (قوله أو اثنان) أي غير الإمام وأولها كفاية الخلاف والمعتقد الاول (قوله
للرجال) أما في النساء فلا تشترط كل الشروط بل يخرج منها الذكورة فإن الاتي تصح امامتها
لأنها (قوله الأصحاء) يخرج ذوي الاعذار فإن امامتهم صحيحة لما عليهم (قوله وهو شرط عام)
فلا وجه لذكره (قوله أو يسبب الشيعي) الاولى أن يقول أو من يسبب أو سبب (قوله
أو فهو ذلك) كمن ينكر الاسراء أو الرؤية أو عذاب القبر أو وجود الكرام الكاتبين أو
من الشرح وفي السيد ما حمله صحة امامة من ينكر الرؤية ولكن يقول لا يرى بل لاله وعظمته
وفي الشرح إذا أمهم زمانهم قال انه كان كافرا أو معي فنجاسة مانعة أو بلا طهارة أي متعمدا
ليس عليهم إعادة لأن خبره غير مقبول في الديانات افسقه باعترافه بخلاف ما اذا صلى فبينه
فساد صلاته بنجاسة أو عدم طهارة فانه قد يغفل عن ذلك فيظن الطهارة فإذا أخبر كان
مقبولا فلزمت إعادة أو ملخصا (قوله مع ظهور صفته) الضمير يرجع الى من (قوله
والبلوغ) فلا يصح اقتداء بالغصبى مطلقا سواء كان في فرض لأن صلاة الصبي ولو نوى الفرض
نقل أو في نقل لأن نقله لا يلزمه أي ونقل المقتضى لازم مضمون عليه فيلزم بناء القوى على
الضعيف وبهذا التقرير تعلم أن في كلام الشرح توثيقا وقال به بعض مشايخ بل يصح اقتداء
البالغ بالصبي في التراخي والسنن المطلقة والنقل واختار عدم الصحة بخلاف بين أصحابنا
نقله السيد عن العلامة مسكين (قوله كالسكران) وكالمجنون المطبق وأما الذي يجنبه ويقتنى
فتصح امامته حال افاقته ولا تصح امامة المعتوه وهو الذي ينسب الى انطراف كما في المعراج
(قوله والذكورة) أي الحقيقة (قوله خرج به المرأة) فلا يصح اقتداء الرجل بها وصلاته في
ذاتها صحيحة (قوله للأمر بتأخيرهن) علة لمحدوف تقديره وانما يصح اقتداء الرجل بالنساء
للأمر الخ والأمر بتأخيرهن نهي عن الصلاة خلفهن والى جانبهن أفاده في الشرح (قوله
وانثنى امرأة) أي في الحكم (قوله فلا يقتدى به غيرها) أي لا رجل لاحتمال أنوثته ولا خنثى
مثله لاحتمال ذكورة المتأخر وأنوثة المتقدم وأما المرأة فيصح اقتداؤها به لصحته سواء كان
ذكرا أم أنثى فاطلاق المصنف ليس على ما ينبغي واقتداؤه صلى الله عليه وسلم يجبر بل مع انه
لا يوصف بذكورة ولا أنوثة لأن المراد بالذكورة عدم الأنوثة أو هذه خصوصية وذكر في
الاشياء أن الاقتداء بالخنثى صحيح (قوله بحفظ آية) ولو قصيرة والاولى أن يقول بحفظ ما تصح
به الصلاة ليظهر قوله بعد على الخلاف (قوله على الخلاف) أي بين الإمام وصاحبيه فقالا
لأنهم الابتناء ثلاث آيات فلا يصح اقتداء القاري بأي أو بأخرى ولا اقتداء الامي بأخرى
لقوة حال الامي عنه بكونه بأي بالحرمة دونه وأما اقتداء أي بأي أو بأخرى بأخرى فصحيح
واعلم انه اذا فسد الاقتداء بأي وجه كان لا يصح شروعه في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة
وهي غير صلاة الانفراد على الصحيح محيط وادعى في البحر أنه المذهب وكلام الخلاصة يقتضيه
كلام محمد خاصة وفصل الزيلعي أنه ان فسدت لفقد شرط كظاهر معدوم لم تنقض الصلاة وان
كان لاختلاف الصلاتين تتعدى فلا غير مضمون وقوته الانتقاض بالقهقهة كذا في التنوير
ومشرحه مختصرا ومقتضاه عدم انعقادها أصلا فيما اذا اقتدى القاري بالامي لأن الاختلاف

فان المحدث ضرورة صلاته
 ضرورة فلا يصح اقتداء
 غيره به (كالغاف) الدائم
 وانقلات الرجوع ولا يصح
 اقتداء من به انقلات رجوع
 - عن به سلس بول لانه ذو
 حذرين والفاقة) بتكرار
 الفاء (والثقة) بتكرار
 التاء - لا يتكلم الا به
 (والشخ) بالثناء الثلاثة
 والتحريك وهو والثقة
 يضم اللام وسكون التاء
 تحرك اللسان من السين
 الى التاء ومن الراء الى الفين
 ونحوه لا يكون اماما لغيره
 واذا لم يجد في القرآن شيئا
 خاليا عن لغة وهجر عن
 اصلاح اسائه آناه الليل
 وأطراف النهار فصلاته
 جائزة لنفسه واذا ترك
 التصحيح والجهد فصلاته
 فاسدة (و) السلامة (من
 فقه - شرط كطهارة) فان
 عدمها يجعل خبث لا يعنى
 لا تصح امامته لظاهر
 (و) كذا حكم (مترعورة)
 لان العارى لا يكون اماما
 لمستور (وشروط صحة
 الاقتداء أربعة عشر شيا)
 تقرى (نية المقتدى المتابعة
 مقارنة لغيره) امامتارئة
 حقيقة أو حكمية كما تقدم
 فينبى الصلاة والمتابعة
 ايضا (نية الرجل الامامة
 شرط صحة اقتداء التمام به)

افقد شرط وعلمه في السيد (قوله صلاته ضرورة) اي انما صحت صلاته لضرورة هذره
 (قوله فلا يصح اقتداء غيره به) أى اذا انضم مع العذر أو طرأ عليه بعده أو ما لو نوا وصلى خاليا
 عنه كان في حكم الصحيح ويصح اقتداء معذوره به ان اتحد العذر (قوله ولا يصح اقتداء من
 به انقلات رجوع الخ) ويصح عكسه وأما المقتصد فان كان بوجه لا يخرج منه دم فتصح امامته
 للاصحاء كذا في الشرح والسيد (قوله بالثناء الثلاثة والتحريك) مصدرا من كتف (قوله
 يضم اللام وسكون التاء) وأما الثقة بالتحريك فالقوله يقال ما أقبح لغته أى فقه كذا في
 المصباح والقاموس (قوله تحرك اللسان) عرفه غيره بأنه حبة في اللسان حتى تغير الحروف
 (قوله ونحوه) كلام والياء والسين تاء واللام نونا (قوله لا يكون اماما لغيره) الاثله وفي
 الثانية ذكر الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل انها تصح امامته لغيره لان ما يقوله صار لغة
 واختاره ابن أمير حاج وحمل قوله لا يؤتم أعلى منه على الاولوية نحو وجان الخ لاف وقواه
 (قوله جائزة لنفسه) ان لم يمكنه الاقتداء وان أمكنه لا يصح كما يؤخذ من الدرر (قوله واذا
 ترك التصحيح والجهد الخ) قال في الخلاصة اذا كان يجهل ناء الليل والنهار في تصحيحه ولا يقدر
 على ذلك فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة الا أن يجعل العسر في تصحيحه ولا يسهه
 أن يترك جهده في باقي عمره اه قال صاحب الذخيرة وهذا الشق الثاني مشكك لان
 ما كان خليفة لا يقدر العبد على تغييره اه وكذا اذا كان اعراض ليس مما يزيل عادة واذا كان
 كذلك فلا يعقل في الفتوى على مقتضى هذا الشرط ومن غصة ذكر في خزنة الاكمل عن
 فتاوى أبي الليث لو قال اللهم دلني على ما يدل على كل هو الله أحد بالكاف بدل القاف جاز
 اذا لم يقدر على غير ذلك أو بلسانه عليه قال الفقيه وان لم يكن بلسانه عليه ولكن جرى ذلك على
 لسانه لا تقصد اه فلم يذكر هذا الشرط وان كان بعد ذكره عن ابراهيم بن يوسف وحسين بن
 مطيع اه كلام ابن أمير حاج قلت كلامه يقيد أن هذا الشرط فيه خلاف والا كثر لم يذكره
 لان فيه سر جاعظيا (قوله كطهارة) أى من حدث أو خبث وان كان كلام الشارح قاصرا
 على الثاني (قوله يجعل خبث) أى بسبب حمله خبثا لا يعنى عنه بأن زاد على قدر درهم أو بلغ
 ربع الثوب (قوله لا تصح امامته لظاهر) ظاهره وان لم يجد المتعبد من يلا أو وجدته ولكن
 حصل مانع ككشف عورة وظاهر التقييد أنه يصح اقتداء حامل نجاسة مانعة به (قوله
 المستور) وتصح امامته لمثله (قوله وشروط صحة الاقتداء) هو في اللغة الملازمة مطلقا كافي
 القاموس وشعار بط شخص صلاته بصلاة الامام (قوله نية المقتدى المتابعة) كأن ينوى
 معه الشروع في صلاته أو الاقتداء به فيها ولو نوى الاقتداء به لا غير الاصح انه يجوز به وتنصرف
 الى صلاة الامام وان لم يكن للمقتدى علم بها لانه جعل نفسه تبع للامام خ لا فان قال لا بد
 للمقتدى من ثلاث نيات أصل الصلاة نية التعيين ونية الاقتداء فأخذه السيد ونية المتابعة
 شرط في غير جهة وعبد على المختار لاختصاصها بالجماعة فلا يحتاج فيها الى نية الاقتداء كذا
 في التمهيد تاني وسكب الانهر وأمانة الامامة فليست بشرط الا في حق النساء ولا يلزم المقتدى
 تعيين الامام بل الأفضل عدمه لانه لو عينه فبان خلافه فسدت صلاته (قوله أو حكمية) بأن
 لا يتصل بينهما فاصل أجني كذا في الشرح (قوله فينبى الصلاة والمتابعة أيضا) لا يحسن

تفريعه على سابقه وقد علمت أن نسبة الاقتداء فقط صحيحة وإن لم يكن له علم بعين صلاة الامام
 (قوله لما يلزم من الفساد بالمهاذاة) أي له أو لم تقدم له ولا يلزم الفساد بدون التزامه وهو بينه
 ولا نصير المراد إذا دخل في صلاة الامام الآن ينوي امامتها والخطي كالآتي ولا فرق بين الواحدة
 والمتعددة (قوله على ما قاله الاكثر) وفي النهر عن الخلاصة ترجيح عدم الاشتراط فيها قال
 وأجمعوا على عدم اشتراطها في حقهم في الجنائز أفاده السيد وفي الكلام اشعار بأن الامام
 ذكر أما الامام الاتي فلا يلزم فيه ما ذكر (قوله حتى لو تقدم أصابعه) أي المقتدى مع تأخر عقبه
 من عقب الامام لطول قدمه أي المقتدى لا يضرب وأعلم أن ما أفاده المصنف من اشتراط التقدم
 خلاف المذهب لأنه لو حاذاه صح الاقتداء والعبرة في الموى بالرأس حتى لو كان رأسه خلف
 رأس الامام ورجله أمام رجليه صح وعلى العكس لا يصح كذا في الزاهدي وفي الدرر يقف
 الواحد محاذيا أي مساويا لليمين أمامه على المذهب وأما الواحدة فتتأخر لا محالة ولا عبرة بالرأس
 بل بالقدم ولو صغيرا في الأصح ما لم يتقدم أكثر قدم المؤتم لا تنفسد اه (قوله وأن لا يكون
 الامام أدنى حال من المأموم) ليس منه ما لو اقتدى من يرى وجوب الترتيب يرى سنته فإن
 ذلك صحيح للاتحاد ولا يختلف باختلاف الاعتقاد وكذا من يصلي سنة بمن يصلي سنة أخرى
 كسنة العشاء خلف من يصلي التراويح أو سنة الظهر البعيدة خلف مصلي القبليّة فإنه يجوز كما
 في البحر وغيره وفي الظهيرية صلى ركعتين من العصر فقربت الشمس فاقته صلى به انسان في
 الآخر بين يجوز وإن كان هذا قضاء لا مقتدى لأن الصلاة واحدة كما في الشلبي عن الزيلعي
 ونقله القهستاني أيضا (قوله للمشاركة) أي لأن المقتدى مشارك للامام فلا بد من الاتحاد
 لتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى اه من الشرح ملخصا (قوله فلا يصح اقتداء
 ناذر) تفريع على ما قبله فلا اتحاد في نذريهما (قوله لم يندرعين نذرا للامام) أما لو نذره بأن
 قال نذرت أن أصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان فيصح للاتحاد أفاده السيد (قوله لعدم
 ولايته الخ) على قوله فلا يصح والضمير للناذر يه في أن الوجوب انما يظهر في حق الناذر لا في
 حق غيره فإذا اقتدى بغيره في غير ما نذره فهو اقتداء مفترض بمنفصل أفاده في الشرح ولو علمه
 بأن اختلاف النذرين كاختلاف الفرضين لكان أظهر (قوله ولا الناذر بالخالف) الخالف
 أن يقول مثلا والله لا صلين كذا مثلا وعكسه يصح كالحالف بالخالف كذا في الشرح (قوله
 لأن المنذورة أقوى) لوجوب قصد أاما المحلوف عاينها فهي نقل جائز الفعل وتركه قوى
 أحد وجهيه بالخلف فوجوب التحقق البر ولا يتشكل عدم صحة اقتداء المفترض بالمنفصل
 باختلاف الامام من جاء بعد الركوع واقتدى به في السجدة فان السجدة تنقل في حق
 الخليفة فرض في حق من أدرك الركوع مع الامام لان المستنع اقتداء المفترض بالمنفصل في
 جميع الافعال لا في بعضها أفاده السيد وفيه نظر لما يأتي في مسئلة اقتداء المسافر بعد
 الوقت بالمقيم فان الفساد فيه انما جاء من اعتبار التنقل ببعض الصلاة وهو القعدة أو القراءة
 (قوله بعد الوقت) أي وكان الاقتداء بعد الوقت أما اذا وقع الاقتداء في الوقت ثم خرج وهما
 في الصلاة فان الاقتداء صحيح ويقتضى الانعام ولو كان الامام المقيم كبر في الوقت واقتدى
 المسافر به خرج لا يصح (قوله في رباعية) أما الثنائية والثلاثية فلا يتغيران سفرا

قوله والمتعددة يوجد هنا
 في بعض النسخ زيادة نصها
 الآن في الواحدة روايتين

اه
 لما يلزم من الفساد بالمهاذاة
 ومثلها مشهورة ولو في
 الجملة والعديد على ما قاله
 الاكثر (وتقدم
 الامام بعقبه عن عقب
 المأموم) حتى لو تقدم
 أصابعه لطول قدمه لا يضرب
 (وأن لا يكون) الامام (أدنى
 حال من المأموم) كافتراضه
 وتنقل الامام (وأن لا يكون
 الامام مصليا فرضا غير
 فرضه) أي فرض المأموم
 كظهور وعصر وظهورين من
 يومين للمشاركة ولا بد فيها
 من الاتحاد فلا يصح اقتداء
 ناذر بناذر لم يندرعين نذر
 الامام لعدم ولايته على
 غيره فيما التزمه ولا الناذر
 بالخالف لأن المنذورة
 أقوى (و) أن (لا) يكون
 الامام (مقيا للمسافر بعد
 الوقت في رباعية)

لما اقتضاه فيه يكون
اقتداء مقتضى يستقل في
حق القعدة أو القراءة (ولا
مسبوقا) لشبهة اقتدائه
وأن لا يفصل بين الامام
والماموم صف من النساء
لقول النبي صلى الله عليه
وسلم من كان بينه وبين
الامام نهر أو طريق أو
صف من النساء فلا صلاة
فان كن ثلاثا فسدت صلاة
ثلاثة خلفهن من كل صف
الى آخر الصفوف وعليه
الفتوى وجاز اقتداء الباقي
وقيل الثلاث صف مانع
من صحة الاقتداء لمن خلف
صفهن جميعا وان كانتا
قتين فسدت صلاة اثنتين
خلفهما فقط وان كانت
واحدة في الصف محاذية
فسدت صلاة من حاذته عن
يمينها ويسارها وآخر
خلفها (وان لا يفصل) بين
الامام والمأموم (نهر يمر
فيه الزورق) في الصحيح
والزورق نوع من السفن
المغار (ولا طريق غزفيه
الجهل) وليس فيه صفوف
متصلة والمنع في الصلاة
فاصل يسع فيه صفين على
المقبح به (و) يشترط أن
(لا) يفصل بينهما (حائط)
كبير (يشبهه معه العلم
باتصالات الامام فان لم
يشبهه العلم باتصالات
الامام

ولا حضرا (قوله لما اقتضاه) من انه يشترط أن لا يكون أدنى حال من المأموم (قوله في حق
القعدة) اذا اقتدى به في الشفع الاول اذ هي فرض على الموم لان فرضه ركعتان لا على الامام
والمراد بقول المؤلف يستقل غير المقتضى فيم الواجب لان القعدة الاولى واجبة عليه (قوله
أو القراءة) أي ان اقتدى به في الشفع الثاني فان القراءة فيه نقل على الامام اذا قرأ في الشفع
الاول فرض في حق المقتدى ولو لم يقرأ الامام في الاول ففي صحة الاقتداء روايتان وسيأتي
تحقيقه في صلاة المسافرين شاء الله تعالى (قوله لشبهة اقتدائه) أي حال تحريره وانما رتبته
القراءة لشبهة الانفراد نعم اذا قضى المسبوقا ملاحظا أحدهما الآخر لم يعد ما عليه من
فعلة فلا بأس به ويشترط أن لا يكون الامام لاحقا لانه خلف الامام كما حتى لا يقرأ (قوله وأن
لا يفصل بين الامام والمأموم) أي الذكر ومثله الفصل بين المأمومين كما في الحلبي (قوله فسدت
صلاة ثلاثة خلفهن) أي وواحدة عن يمينهن وآخر عن يسارهن (قوله وقبل الثلاث صف)
كما اذا كان الصف تاما وأطلق الكلام فمثل ما اذا كان بين النساء والمقتدى حائل أولا كما
يأتي في مسألة الهاذية ان شاء الله تعالى (قوله اثنتين خلفهما فقط) أي ولا يتجاوز الفساد الى
ما بعد فلا ينافي فساد صلاة الهاذي عن يمينها ويسارهما (قوله فسدت صلاة من حاذته الخ)
ولا يفسد أكثر من ذلك لان الذي فسدت صلاته من كل جهة يكون حاذلا بينها وبين الرجال
(قوله في الصحيح) أي هذا القول في الفرق بين النهر الصغير والكبير هو الصحيح وقيل الصغير
ما يخص شراكه وقيل ما يشبه القوى ويمنع النهر ولو كان في المسجد كالطريق كما في الدرر
(قوله غزفيه الجهل) والمراد أن تكون صالحة لذلك لا ممرورها بالفضل والجهل بالتحريك آلة
يجزها النور والمراد بالطريق هو النافذ ذكر السيد (قوله وليس فيه صفوف متصلة) اعلم انه
اذا اتصل المصلون وقاموا في الطريق فان قام واحد في عرض الطريق واقتدى بالامام جاز
وكره أما الجواز فلانه لم يبق بينه وبين الامام طريق غزفيه الجهل وأما الكراهة فللصلاة في عمر
الناس فان قام رجل خلف هذا المقتدى وراء الطريق واقتدى بالامام لا يصح لان صلاة من
قام على الطريق مكروهة مع كونه غير صف فصارت في حق من خلفه كالعدم ولا يعتد هذا اتصالا
ولو كان على الطريق ثلاث جازت صلاة من خلفهم لان الثلاثة صف في بعض الروايات وعند
اتصال الصفوف لا يكون الطريق حائلا ولو كان على الطريق اثنان ففي قياس قول أبي يوسف
تجوز صلاة من خلفهما لانه جعل المثنى كالجمع وعلى قياس قول محمد لا تجوز (قوله يسع فيه
صفين) والفرجة بين الصفين مقدار ذراع أو ذراعين كذا في الخاتمة والظاهر أن هذا يعتبر من
محل السجود ومحل قيام الآخرين من كل صف لان الذراع لا يكفي في التحديد من محل قيام
الصف الى محل قيام الآخر (قوله على المقبح به) وقيل ما يسع صفوا واحدا والفضاء الواسع في
المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه لانه حكم بقعة واحدة كذا في الاشباه من القرن الثاني فلو
اقتدى بالامام في أقصى المسجد والامام في المهراب جاز كما في الهندية قال البرازي المسجد
وان كبير لا يمنع الفاصل فيه الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربعه كان على اربعة آلاف
اسطوانة وجامع القدس الشريف أهني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الاقصى والعصراء
والبيضاء كما في الحلبي والشرح والظاهر أن ذلك لا يشبه حال الامام على المأموم للاختلاف

(السمع أو رؤية) ولم يمكن الوصول اليه (صلح الاقتداء) به (في الصحيح) وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل في حجرة عائشة رضي الله عنها والتاس في المسجد يصلون بصلاته وعلى هذا الاقتداء في المساكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجه صحيح إذا لم يشقه حال الامام عليهم السمع أو رؤية ولم يتخلل الا بالحدار كما ذكره شمس الأئمة فحين صلى على سطح بيته لتصل بالمسجد أو في منزله يجنب المسجد وبينه وبين المسجد حائط مقعد يا امام في المسجد وهو يسمع التكبير من الامام أو من المكبر ١٩٢ تجوز صلاته كذا في التجبين والمزيد ويصح اقتداء الواقف على السطح عن هو

في البيت ولا يفتي عليه حاله (و) يشترط (أن لا يكون الامام راكعا والمقتدى راجلا) أو بالقلب (أو راكبا) دابة (غير دابة امامه) لاختلاف المكان وإذا كان على دابة امامه صح الاقتداء لاتحاد المكان (و) يشترط (أن لا يكون المقتدى) في سفينة والامام (في) سفينة (أخرى غير مقترنة بها) لانها كالدايتن وإذا اقترنا صح للاتحاد الحكمي (و) الرابع عشر من شروط صحة الاقتداء (أن لا يعلم المقتدى من حال امامه) المخالف لمذهبه (مفسدا في زعم المأموم) يعني في مذهب المأموم (كخروج دم) سائل (أو قى) بلاء القم وتيقن أنه (لم يعد بعده وضوءه) حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما بعد الوضوء ولم يعلم حاله فالصحيح جواز الاقتداء مع الكراهة كالوجهل حاله بالمرءة وأما

المكان ومضى العيد كالمسجد وجعل في النوازل والخاصة والخاصة معلى البغلة مثل المسجد أيضا وقضاء المسجد له حكم المسجد يجوز الاقتداء فيه وان لم تكن الصفوف متصلة (قوله لسمع) أى من الامام أو المقتدى ومنه الرؤية وفي حاشية الدرر للمواقف الصحيح اعتبار الاشتباه فقط وقواه في الدرب بالنقل عن المعتبرات خلافا لما في الدرر والبحر وغيرهما من انتراط عدم اختلاف المكان اهـ فلو اقتدى من منزله بمن في المسجد وان انفصل عنه صح ان لم يوجد مانع من نحو طريق ولم يشقه حال الامام وأما إذا السيد جواز الاقتداء في بيت يا امام فيه ولو مع وجود فاصل يسع صفين فان البيت في هذا كالمسجد (قوله أورا بك دابة غير دابة امامه) واستحسن محمد جواز الصلاة إذا قربت دابته من دابة الامام (قوله غير مقترنة بها) لان تخطل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك مانع وظاهر هذا التعليل أن الفاصل إذا كان قابلا لا يمنع لاسيما عند عدم الاشتباه وهم قد أطلقوا المنع (قوله وإذا اقترنا صح) وانظر هل المراد بالاقتران ربطهما بنحو جبل أو امامة بينهما الصلاة ولومن غير ربط والظاهر الثاني (قوله وأن لا يعلم المقتدى من حال امامه مفسدا الخ) هذا على ما هو المعتقد أن المبرق أى المقتدى وعلى القول الآخر وهو ان العبرة لرأى الامام فالأقتداء صحيح وان عاب منفسد بحسب زعمه أى المقتدى ذكره السيد (قوله كخروج دم سائل) وكسح دون ربيع الرأس أو الوضوء من ماء مستعمل أو تحمل قدر مانع من النجاسة (قوله فالصحيح جواز الاقتداء) لانه يحتمل انه توشأ وحسن الظن به أولى (قوله مع الكراهة) ظاهر إطلاقه الكراهة هنا وفيما بعد أنها كراهة تحريم (قوله فلا يصح الاقتداء) هذا محمول على ما إذا علم انه لا يحتاط في الاركان والشروط وأما إذا علم انه يحتاط فيه وما لا يحتاط في الواجبات كما إذا كان يترك السورة أو يزيد في التهنيد الا قول شيأ فان الاقتداء صحيح مع كراهة التحريم وهل الافضل الاقتداء أو الانفراد الظاهر الثاني وأما إذا كان يراعى في الاركان والشروط والواجبات ولا يراعى في السنن بان كان ينقص التسيبات في الركوع والسجود ويجلس للاستراحة فالأقتداء صحيح مع كراهة التنزيه والاقتداء أفضل لانه قبل بوجوبه أو اقتراضه على المكفاية فلا يتركه لذلك ويعلم الحكم فيما إذا كان يراعى في الجميع الا في المستحبات بالاولى فان الاقتداء به صحيح وهو أفضل وعلى كل حال الاقتداء بالموافق عند التعارض أفضل وراجع تحفة الاخبار (قوله أولا) بأن علم انه لا يحتاط بالمادة ولكن في هذه الصلاة المخصوصة جهل حاله في الاحتياط (قوله ويكره كما في المجتبى) قد علمت تفصيله آنفا (قوله على زعم الامام) دون المأموم (قوله أو جعل نجاسة قدرا للدهم)

إذا علم منه أنه لا يحتاط في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء به سواء علم حاله في خصوص ما يقتدى به فيه أو لا وان علم فانه انه يحتاط في مواضع الخلاف يصح الاقتداء به على الأصح ويكره كما في المجتبى وقال الديري في شرحه لا يكره إذا علم منه الاحتياط في مذهب الحنفي وأما إذا علم المقتدى من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كمن المرأة أو الذكر أو جعل نجاسة قدرا للدهم والامام لا يدرى بذلك فانه يجوز اقتداء به على قول الأكثر وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندواني لان الامام يرى بطلان هذه

الصلاة فتقبل صلاة المقتدى به له وجه الاقل وهو الاصح أن المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأي نفسه فوجب القول بجوازها كما في التبيين وفتح القدير وانما يقيد بقوله والامام لا يدري بذلك ليكون جازما بالنية وأمكن حل صحة صلاته على معتقدا امامه وأما اذا علم به وهو على اعتقاد مذهبه ١٩٣ صار كالتلاعب ولا نية له فلا وجه

لحل صحة صلاته (وصح)
اقتداء متوض بتيمم
عندهما وقال محمد لا يصح
والخلاف مبني على ان
الخلافة بين الاثنين التراب
والماء أو الطهارة بين الوضوء
والتيمم فعندهما بين الاثنين
وظاهر النص يدل عليه
فاستوى الطهارة وان وعند
محمد بين الطهارة بين التيمم
والوضوء فيصير بناء القوي
على الضعيف وهو لا يجوز
والخلاف في صحة الاقتداء
بالتيمم في صلاة الجنائز
(وصح اقتداء غاسل بمسح)
على خف او جبيرة او خرقة
قرحة لا يسيل منها شيء
(وصح اقتداء قائم)
بقاعد لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم صلى الظهر يوم
النبأ او الاحد في مرض
موته جالس او الناس خلفه
قياموا وفي آخر صلاة سلاها
اماموا صلى خلف أبي بكر
الركعة الثانية صبح يوم
الاشين ما مومئتم انتم انفسه
ذكره البيهقي في المعرفة
(وصح اقتداء بأحد)
لم يبلغ حد الركوع
اتقاه على الاصح وذا بلغ

فانه مفسد عند الامام الشافعي رضي الله عنه لا عندنا ولو صلى على ظن أنه محدث أو عليه
نجاسة مانعة ثم بين خلاف ذلك لا تجزئه تلك الصلاة لان العبرة لما ظنه لا بما في نفس الامر
ويحتمى عليه الكفر كما في السراج (قوله وهو على اعتقاد مذهبه) أما اذا قلنا مذهب المومئ
فقد اتحد معتقدا ولا كلام فيه (قوله ولا نية له) أي لا تلاعب (قوله فلا وجه لحل صحة
صلاته) الاولى حذف حل ولو علم بفساد صلاة امامه اما بشهادة عدول انه أحدث ثم صلى مثلا
واما بخبر من منه عن نفسه ويقبل قوله ان كان عدلا لم يلزمه الاعادة وان لم يكن عدلا لا يقبل لكن
تسحب الاعادة كما في السراج واذا علم مفسدا في صلاة الامام لا يجوز له الاقتداء به اجاعا (قوله
والخلاف الخ) اعلم ان طهارة التيمم فيها جهة الاطلاق باعتبار عدم توقفها بخلاف طهارة
المستحاضة مثلا وجه الضرورة باعتبار ان المصير اليها للضرورة المحرز من الماء وهذا الخلاف
فيه وانما الخلاف في التعديل فعمل محمد بنهما في جهة الضرورة انفي جواز اقتداء المتوضي بالتيمم
احتياطوا وهما على الصحة بجانب الاطلاق لان طهارته كاطهارته بالماء من حيث ذلك وهذا
الاختلاف مبني على الخلاف الذي ذكره (قوله وظاهر النص يدل عليه) فان الله تعالى قال
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فانه ذكر الاثنين وجعل الخلافة بينهما (قوله وعند محمد
بين الطهارة بين) أي واحداهما ضرورية والاخرى أصلية ولا شك أن من اشقل على الطهارة
الأصلية أقوى حالا من حال من اشقل على الطهارة الضرورية فصار كالمومئ مع المتوضي ماء
فاقتدى بالتيمم فانه لا يجوز له ما أن التيمم طهارة مطلقة أي غير موقوفة بوقت الصلاة ولهذا
لا تتقدر بقدر الحاجة (قوله وصح اقتداء غاسل بمسح) لاستواء حالهما ما تم المسح على
الجبيرة اولى من المسح على الخف لان مسحها كافسلا لمسحها بخلاف الخف (قوله او خرقة
قرحة) أي جراحة (قوله لا يسيل منها شيء) فان سال فهو معذور ان استوفى شروطه فلا يصح
الاقتداء به الا لما نزل له اولين هو اذ في حاله (قوله وصح اقتداء قائم بقاعد) أي بركع ويسجد
وهذا عندهما خلافا لمحمد وقوله أحوط كما في البرهان وغيره والدلائل مستوفاة في المطولات
(قوله وصلى خلف أبي بكر الخ) فائدة زائدة وقوله ثم انتم انفسه أي لانه مسبق (قوله اتفاقا
على الاصح) يعني أن حكاية الاتفاق أصح من حكاية الخلاف ومنه يقال في نظائره (قوله
وفي الظهيرة هو الاصح) محمول على انه الاصح من قول محمد لا الاصح مطلقا لان أكثر العلماء
اخذ بقوله ما وقد اوضحه السيد (قوله وصح اقتداء مومئ) سواء كانا قائمين او قاعدين
او مستلقين او مضطجعين او محتفين وكلها جائزة في الاصح كما في النهاية بل صحح القرطبي
الاجماع عليه (قوله أو الماء موم مضطجعا) أي أو كان الماء موم مضطجعا والامام قاعد اقل
في الشرح لا عكسه قال الزياهي وهو المختار لكن في التمر عن القرطبي الاظهر راجحوا على
قولهما وكذا على قول محمد في الاصح وهو المناسب لاطلاق كلام المصنف ولا ينافيه قوله بمثل

٢٥ ط وهو يخفض للركوع قليلا يجوز عندهما وبه اخذ عامة العلماء وهو الاصح بمنزلة
الاقتداء بالقاعد لاستوائهم في الاسفل ولا يجوز عند محمد قول الزياهي وفي الظهيرة هو الاصح انتهى فقد اختلف الصحاح
فيه (وصح اقتداء موم بمثل) بأن كانا قاعدين او مضطجعين او المومئ مضطجعا والامام قاعد القوة حاله

شرط او دكن (احاد) لزوما
يعني افترض عليه الاتيان
بالفرض وليس المراد الاعادة
الجارية لنقص في المؤدى
لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا قدمت صلاة الامام
فسدت صلاة من خلفه
واذا طرأ المبطل لا اعادة
على المأموم **==** كارتداد
الامام وسعيه للجمعة بعد
ظهوره دونهم وعوده لسجود
تلاوة بعد تفرقة هم (ويلزم
الامام) الذي تبين فساد
صلاته (اعلام القوم باعادة
صلاتهم بالقدر الممكن)
ولو بكتاب أو رسول (في
المختار) لانه صلى الله عليه
وسلم صلى بهم ثم جاء ورأسه
يقطر فأعادهم وعلى رضى
الله عنه صلى بالناس ثم تبين
له أنه **==** كان ثانياً أعاد
وامرهم ان يعيدوا وفي
الدراية لا يلزم الامام الاعلام
اذا كانوا قوماً غير معينين
وفي خزائن الاكمل لانه
سكت عن خطا معفو عنه
وعن الوبرى يخبرهم وان
كان مختلفاً فيه ونظيره اذا
رأى غيره يتوضأ من ماء
فيمس أو على ثوبه نجاسة
== (فصل يسقط حضور
الجمعة بواحد من ثمانية
عشر شيئاً) **==** منها (مطر وبرد)
شديد (وخوف) ظالم (وظلمة)

لان المراد المثلية بالنظر لمطلق الائمة وقامه في السيد (قوله ومتفق على بغيره) الا في التراخي
فان الاراج عدم جواز الاقتداء بكافي الخالية وصححه في غاية البيان لانهم اشترعت على هيئة
مخصوصة فبرأى وصفها الخاص للزوج عن العهدة كافي الدر والمراد أنه لا يحسب من
التراخي لان الاقتداء يقع باطلاً كالايجز لا يقال ان القراءة في الاخرين فرض في حق
المتنقل فقل في حق المفترض لانا نقول صلاة المفترى أخذت حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء
واهذا يلزمه أربع ركعات في الرباعية ولولم يدركه الا في الشفع الثاني واهذا أشاء المؤلف
بقوله وصارته الامامة في القراءة (قوله وليس المراد الاعادة الجارية الخ) لان ذلك يقتضي
صحته الاول والفرض انه باطل (قوله بعد ظهره) أى بعد أداء الظهر بجماعة فسي هو دونهم
(قوله وعوده لسجود تلاوة بعد تفرقهم) أى ولم يعد القعود الاخير فانهم اتفقت صلاة الامام
في هذه المسائل ولا تنفسد صلاة المأموم وفيها يلغز أى صلاة فسدت على الامام ولم تنفسد على
المأموم (قوله صلى بهم ثم جاء ورأسه الخ) الذي في سنن أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل
في صلاة الفجر فأومأ بيده أن مكاتكم ثم جاء ورأسه يقطر ماء فمضى فيهم فلما قضى الصلاة قال انما
أنا بشر مثلكم وانى كنت جنباً وهذا لا يقتضى أن ذلك كان بعد شروعهم لجواز كون الذكر
عقيب تكبيره بلامهله قبل تكبيرهم على أن الذي في مسلم قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
حق قام في صلاة قبل أن يكبر قام فأنصرف فالاولى الاقتصار على أثره (قوله وفي الدراية
الخ) وفي مجمع الفتاوى صحح عدم الاخبار مطلقاً لكونه عن خطا معفو عنه لكن الشروح
مرجحة على الفتاوى كافي الدر (قوله وقطره) أى في وجوب الاخبار ومحل ذلك اذا علم منه
الامتنال والافلا كالايجز والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
== (فصل يسقط حضور الجماعة) * ظاهريه جمعة الجمعة والعديد فيصلى الجمعة
ظاهر وتسقط صلاة العيد ويحذر (قوله منها مطر) في شرح المشكاة صحح كماع رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الحديبية فأصابه مطر لم يبل أسفل نعاله انفاذى منادى رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلوا في رحا لكم (قوله وبرد شديد) الحق به المتل على في شرح موطا الامام محمد
الحرا الشديد (قوله وخوف ظالم) أى على نفسه او ماله او خوف ضياع ماله او خوف ذهاب
قائه لو اشتغل بالصلاة جماعة (قوله وحبس معسر) أى لو فاهدين عليه وقيد بالمعسر لان الموسر
لا يهذر في الترك (قوله ومظالم) أى وحبس مظلوم في عبارة بعضهم التصریح بان خوف
الحبس للمعسر والمظلوم من الاعذار وكلام المصنف يفيد أن الذي يعد عذراً للحبس بالفعل
والاول أظهر وعليه فلا حاجة لذكر المظلوم لقوله من قوله وخوف ظالم فان الذي يحبس
المظلوم ظالم (قوله وعسى) وان وجد الاعشى قائداً عند الامام وقال لا تجب علي قال ابن امير حاج
المسطور في الكتب المشهورة أن الخلاف بينه وبينهم ما فيها اذا وجد قائداً لا اتفاق أى على
سقوطها اذا لم يجد قائداً اه (قوله وفلج) أى لا يستطیع معه المشي (قوله وقطع يدورجل)
أى من خلاف وبالاولى اذا كان من جانب واحد وكذا تسقط بقطع رجل فقط (قوله وسقام)
كسحاب المرض قاموس (قوله واقعاد) أى كساح (قوله بعد انقطاع مطر) انما قاله لان
التسكام على المطر قد تقدم فذكر ذلك ليعلم عذراً مستقلاً وبهذا تعلم ما في شرح السيد (قوله

إذا ابتلت النعال) أي الأراضي الصلاب في المحكم النعل القطعة الصلبة الغامضة من الأرض شبه الأكمة يبرق صاهوا ولا تثبت شيئا ومنه الحديث إذا ابتلت النعال الخ قال ابن الأثير انما خصها بالذكر لأن أدنى بلل يندفع بها بخلاف الرخوة فانها تنشف الماء وقال الأزهري في معنى الحديث يقول إذا ابتلت الأرضون الصلاب فزالت عن عيشي فيها فلهو في منازلكم ولا عليكم أن تشهدوا الجماعة اهـ وهل هذا المحكم مخصوص بما إذا كانوا في أرض صلبة فلا تسقط إذا كانوا في رخوة أو أن المراد بذلك هادئ الخرج بالحضور فكانه يقول إذا نزل المطر ولو قليلا بحيث يتدل منه النعال فالصلاة في الرجال أي المنازل (قوله وزماعة) أي عاهة وزم كفرح زمنا وزمنة بالضم وزماعة فهو زمن وزمين والجمع زمنون وزمى قاموس (قوله وشيخوخة) مصدر شاخ يشيخ إذا استبان منه السن قاموس أي إذا صار شيخا كبيرا لا يستطيع المشي سقطت عنه الجماعة (قوله وتكرار رفته) وكذا مطالعة كتبه كذا في الفتاوى (قوله لا نحو ولغة) ربما يفيد هذا أن المراد بالفقه ما يعم علم العقائد والتفسير والحديث للمقابلة والذي في الدرر عن الباقر عطف على المسقطات وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره (قوله بجماعة نفوته) الأولى حذفه لأن الموضوع الأعذار التي نفوت الجماعة والباقي معنى مع أي تكراره مع جماعة ويفيد أن المكرر وحده لا يعطى هذا الحكم وليس كذلك ولم يذكر في الدرر والضمير في نفوته للجماعة أي لو حضر الجماعة نفوته أخوانه الذين يطالعهم (قوله ولم يداوم على تركها) أما إذا واظب على الترتل فلا يهذو ويعزر ولا تقبل شهادته الابتدأ ويل بدعة الإمام أو عدم مراعاته در (قوله تنوقه نفسه) أي تشاقق إليه سواء كان في العشاء أو غيره (قوله وإرادة سفرهم ياله) أهل المراد التيهو القريب من الفعل وهو منصوب على الظرفية أي وقت التيهو له بأن كان مشغول البال بمصالحه (قوله يستعصر) أي المريض بغيته والافلا (قوله وانما لكل امرئ ما نوى) هو محل الشاهد على أحد ما قيل فيه والمعنى أن له ما نواه وإن لم يعمل به وروى العسكري في الأمثال والبيهقي في الشعب وقال أسناده ضعيف عن أنس برفعه نية المؤمن أباح من عمله كافي المقاصد الحسنة والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في) • بيان (الاحق بالإمامة) وفي بيان (ترتيب الصفوف إذا اجتمع قوم) (لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل) (اجتمعوا فيه ولا فيهم ذو وظيفة) وهو إمام المحل (ولا ذو سلطان) كأمير ووالي وقاض (فلا علم) بأحكام الصلاة

قال صلى الله عليه وسلم إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرجال (وزماعة وشيخوخة وتكرار رفته) لا نحو ولغة (بجماعة نفوته) ولم يداوم على تركها (وحضور طعام تنوقه نفسه) لشغل باله كدافعة أحد الاخبثين والريح (وإرادة سفر) تهيبه (وقيامه بريض) يستعصر بغيته (وشدة ريح أملا لانهارا) للعرج (وإذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها المبيحة للتخلف) وكانت نية حضورها لولا العذر الحاصل (يحصل له ثوابها) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى

• (فصل في) • بيان (الاحق بالإمامة) وفي بيان (ترتيب الصفوف إذا اجتمع قوم) (لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل) (اجتمعوا فيه ولا فيهم ذو وظيفة) وهو إمام المحل (ولا ذو سلطان) كأمير ووالي وقاض (فلا علم) بأحكام الصلاة

الحافظ ما به سنة القراءة
ويجتنب القواحش الظاهرة
وان كان غير متجبر في بقية
العلوم (أحق بالامامة)
واذا اجتمعوا يقدم السلطان
فالامير فالقاضي فصاحب
المنزل ولوم سناجرا يقدم على
المالك ويقدم القاضي
على امام المسجد لما ورد
في الحديث ولا يؤم الرجل
في ساطعانه ولا يقعد في بيته
على تكبره الا باذنه (ثم
الاقراء) اي الاعلم بأحكام
القراءة لا بمجرد كثرة حفظ
دونه (ثم الاورع) الورع
اجتناب الشهوات أرقى من
التقوى لانها اجتناب
المهرمات (ثم الاسن) لقوله
صلى الله عليه وسلم وليؤمكما
أكبركما (ثم الاحسن خلقا)
بضم الخاء واللام اي الفة
بين الناس (ثم الاحسن
وجهها) اي اصبحهم لان
حسن الصورة يدل على حسن
السيرورة لانه مما يزيد الناس
رغبة في الجماعة (ثم الاشرف
نسبا) لاحترامه وتعظيمه
(ثم الاحسن صوتا) للرغبة
في سماعه للخضوع (ثم
الانظاف ثوبا) لبعده عن
الذمير ترغيبا فيه فالاحسن
زوجة لشدة عقته فأكبرهم
رأسا وأصغرهم عضوا

قال أعلمهم بالفقه واحكام الشريعة اذا الزائد على ذلك غير محتاج اليه هنا (قوله الحافظ ما به
(سنة القراءة) وما حفظ مقدار الفرض فعلوم انه من شروط الصحة وهذه شروط كمال وفي الدر
بشروط اجتنابه للقواحش الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة وقدم أبو يوسف
الاقراء الحديث ورد في ذلك والله قول عليه قواهم لان القراءة انما يحتاج اليها إقامة ركن
واحد والفقه يحتاج اليه لجميع الاركان والواجبات والسنة والمسحبات (قوله يقدم
السلطان) الظاهر ان ذلك على سبيل الوجوب لان في تقدم غيره عليه اهانة له وارتكاب المنهي
عنه في الحديث وقد علمت ما في البناية (قوله ولا يؤم الرجل في ساطعانه) أي في مظهر ساطعته
ومحل ولايته (قوله على تكبره) يفتح التاء المثناة فوق وكسر الراء القراءش ونحوه مما يسط
لصاحب المنزل ويختص به وقيل المائدة (قوله اي الاعلم بأحكام القراءة) من الوقف والوصل
والابتداء وكيفية أداء الحروف وما يتعلق بها كذا في مسكين والقهستاني والظاهر ان من
يحكم الاداء وان لم يعلم احكامه في حكم العالم (قوله لا بمجرد كثرة حفظ) يعني جودة حفظ
او لا كثر كما (قوله دونه) أي دون العالم الكامل المأخوذ من قوله أي الاعلم (قوله ثم الاسن)
المراد من الاسن أقدمهم اسلاما بديل ما سبق في الحديث من قوله فان كانوا في الهجرة سواء
فأقدمهم اسلاما فلا يقدم شيخ أسلم على شاب نشأ في الاسلام نهر وفيه انه يفوت التنبيه
على مرتبة الاسن ولذا جعل بعضهم رتبة الاقدم اسلاما مقدمة على رتبة الاسن وجعلهما
مرتبتين وهو حسن (قوله وليؤمكما أكبركما) قال صلى الله عليه وسلم للمالك بن الحويرث
ولصاحب له وهو ابن عمه حين أراد السقر ولقظه اذا حضرت الصلاة فأذنا ثم اقبيا وليؤمكما
أكبركما متفق عليه (قوله أي ألفة بين الناس) هذا تفسير باللازم فان من حسن خلقه ألفته
الناس فكثرت عليه الجماعة والمصنف تبع في تقديم حسن الخلق على حسن الوجه مواهب
الرحمن وفتح القدير وعكس ذلك صاحب الخلاصة والغرر ومسكين لان الظاهر أول ما يدرك
من صفات الكمال اولانه كالدليل عليه لان الظاهر عنوان الباطن (قوله يدل على حسن
السيرورة) أي غالبوا فسر في الكافي بالاكثر صلاة بالليل وحديث من كثرت صلاته بالليل
حسن وجهه بانتم ارم بشبهه المحدثون كحديث من صلى خاف عالم تقي فكا غما صلى خلف نبي
(قوله لانه الخ) الاولى زيادة الواو لاصحبه للتعليل استقلا (قوله ثم الاشرف نسبا) قدم
بعضهم عليه الاكثر نسبا والحسب شرف الآباء والمال والدين أو الكرم أو الشرف
في العقل أو افعال الصالحة والحسب والكرم قد يكونان لمن لا آباء له شرفاء والشرف والحمد
لا يكونان الا بهم (قوله للخضوع) فان الخضوع يكون عند سماع الصوت الحسن فهو مما يزيد
القرآن حسنا (قوله ثم الانظاف ثوبا) ويخط الحوى الافضل ثوبا وهو يرجع الى كثرة ثمنه
(قوله فالاحسن زوجة) أي عنده فيرجع الى كونه أشد حبا فيها وعبر بالاحسن من مراديه
كثرة الحب للتلزام بينهما غالبا فسقط ما في الشرح من قوله ولوقيل أشدهم حبا وزوجته اسكان
أظهر (قوله فأكبرهم رأسا) أي كبرا غير فاحش والا كان منقرا (قوله واصغرهم عضوا)
فدبره بعض المشايخ بالاصغر ذكر الان كبره القاصر يدل غالبا على دناءة الاصل ويحرمه مثل
ذلك لا يعلم غالبا الا بالاطلاع والاختبار وهو نادور ويقال مثله في الاحسن زوجة المتقدم (قوله

فأكثرهم مالا) لأنه لا ينظر إلى مال غيره وتقل اشغاله في الصلاة وذلك لأن اعتبار هذا به
ما تقدم من الاوصاف كالودع فتأمل ومنه يعلم أن المراد المال الحلال (قوله فأكثرهم جاها)
وقدم بعضهم الاكثر حشبا على الاشرف نسباً وهو يوم الاكثر مالا والاكثر جاهاً ويقدم الحذر
الاصلي على العتيق • (قاعدة) • لا يقدم أحد في التزام الايجاع ومنه السابق إلى الدرس
والافتاء والدعوى فان استووا في الجحى أقرب بينهم درج عن الاشياء قال وفي محاسن القراء لابن
وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ مع لوم جاز أن يقدم من شاءوا كثره شايخنا على تقديم الاسبق
واقول من سنها ابن كثير اه (قوله فالعبرة بما اختاره الاكثر) قال في شرح المشكاة اعله
محمول على الاكثر من العلماء اذا وجدوا والا فلا عبرة لكثرة الجاهلين قال تعالى ولكن أكثرهم
لا يعلمون (قوله او كانوا أحق بالامامة منه يكره) قال الحلبي وينبغي ان تكون الكراهة
تحريرية لخبر ابي داود ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة وعدمهم من تقدم قوموا وهم له كارهون
(قوله يكره العالم والصالح) يصح رجوع كل إلى كل (قوله فانهم وفدكم) الوفد مصدر وفد
بمعنى قدم وورد والوفد السابق من الابل قاموس وفي التشرح الوفود القوم يقدون إلى
الملك بالمحاجة والارسال اه فالوفد بمعنى الوفادى السابق والمعنى انهم السابقون
إلى الله تعالى ليحصل لهم ما أربهم فيشفعون لكم اوبعنى الوفود اى الرسل بينكم
وبين ربكم والكلام على التشبيه (قوله وكره امامة العبد) وكذا المعنى كما في الدر
لغلبة الجهل وأفاد الجوى أن كراهة الاقتداء بالعبد وما عطف عليه تنزيهية ان وجد
غيرهم والافلا اه من شرح السيد وسأى ما يقيد ان امامة الفاسق مكروهة تحريماً
(قوله ان لم يكن عالماً تقياً) اشار به إلى أن الكراهة في العبد لا ذاتهم بل لانهم لا شئ تغالهم
يخدمه المولى لا يتفرغون للعلم فيغلب عليهم الجهل ولندرة التقوى في العبد فلواتنى ذلك بأن
كان عالماً تقياً فلا كراهة (قوله لعدم اهتدائه الخ) هذا يقتضى كراهة امامة الاعشى
نهر وهو الذى لا يبصر ليلا (قوله وصون ثيابه) عطف على اهتدائه اى وعدم صونه ثيابه
الخ (قوله فلا كراهة) لاستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ابنه ام مكتوم وعثمان بن مالا
على المدينة حين خرج إلى غزوة تبوك وكانا أعجميين (قوله والاعراب) بفتح الهمزة نسبة إلى
الاعراب وهم سكان البادية من العرب وعم الازهرى والعرب المأربة هم الخلفاء منهم وهم
الذين تكلموا بلغة يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم لأنه أول من تكلم بالعربية والعرب
المستعربة الذين تكلموا بلسان اسمعيل عليه السلام وهو لغة أهل الحجاز وما والاها والمراد
هنا كل من سكن البادية عربياً كان أو عجمياً كان وكان والا كراد لغلبة الجهل عليهم
لبعدهم عن مجامع العلم ومن غلة قبل أهل المكفر وهم أهل القبور وهذا ظاهر في كراهة
العامى الذى لا علم عنده كما في البحر والنهر وحكى أن أعرباً اقتدى بإمام فقرأ الامام آية
الاعراب أشد كتمراً ونقائماً فضربه الاعرابي وشج رأسه ثم اقتدى به بعد مدة فقرأ الامام فقرأ
آية ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر فقال الاعرابي الآن نفعلك العصا كذا في غاية
البيان (قوله وولد الزنا) لأنه ليس له أب يعلمه فيغاب عليه الجهل فلو كان عنده علم لا كراهة
واختار العتيق التعليل بنفرة الناس عنه لكونه منهم ما واقره في النهر وعليه فينبغي ثبوت
تقوى

فأكثرهم مالا فأكثرهم جاهاً
واختلف في المسافر مع
المقيم قيل هما سواء وقيل
المقيم أولى (فان استووا
يقرع) بينهم فمن خرجت
قرعته قدم (او الخيار إلى
القوم فان اختلفوا فالعبرة
بما اختاره الاكثر وان
قدموا غير الاولى فقد
اساؤا) ولكن لا يأتون
كذا في التخصيص وفيه لو أم
قوموا وهم له كارهون فهو
على ثلاثة اوجه ان كانت
الكراهة لفساد فيه او كانوا
أحق بالامامة منه يكره
وان كان هو أحق بهم منهم
ولا فساد فيه ومع هذا
يكرهونه لا يكرهونه التقدم
لان الجاهل والفساق
يكره العالم والصالح وقال
صلى الله عليه وسلم ان سركم
ان تقبل صلاتكم فليؤمكم
علماءكم فانهم وفدكم فيما
بينكم وبين ربكم وفي
رواية فليؤمكم خياركم
(وكره امامة العبد) ان لم
يكن عالماً تقياً (والاعشى)
لعدم اهتدائه إلى القبلة
وصون ثيابه عن الدنس
وان لم يوجد أفضل منه فلا
كراهة (والاعرابي) الجاهل
أو الحضري الجاهل (وولد
الزنا) الذي لا علم عنده ولا
تقوى

حتى اذا كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشد والاعمى من البصير فالحكم بالفساد كذا في الاختيار (و) لذا كره امامة (الفاقد) العالم لعدم اهتنامه بالدين فوجب اهاتمه شرعا فلا يعظم بتقدمه للامامة واذا انذر منه ينقل عنه الى غير مسجد للجمعة وغيرها وان لم يقم الجمعة الا هو تصلى معه (والمبتدع) بارتكابه ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع شبهة او استحصان وروى محمد بن أبي حنيفة وجه الله تعالى وابي يوسف أن الصلاة خلف اهل الاهواء لا تجوز والعصم انها تصح مع الكراهة خلف من لا تكفره بدعته لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر رواه الدارقطني كما في البرهان وقال في مجمع الروايات واذا صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محرزا ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب من يصلي خلف امام تقي (و) كره للامام

الكراهة مطلقا وان لم يكن جاهلا (قوله فلذا أقيده الخ) اي لاجل ما قيد به في العبد من قوله ان لم يكن عالما وفي الاصحى بقوله وان لم يوجد افضل منه فلا كراهة وفي الاعرابي بقوله الجاهل وفي ولد الزنا بقوله الذي لا علم عنده وفيه تأمل بالنظر للاصحى (قوله اذلو كان) اي احدهم ذكر (قوله فالحكم بالفساد) فالكراهة في تقديم الحضري والحر وولد الرشد والبصير لجهلهم لان امامة الجاهل مكروهة كيفما كان اعدام علمه بأحكام الصلاة (قوله ولذا كره امامة الفاسق) اي لما ذكر من قوله حتى اذا كان الاعرابي الخ فكرامته لافضلية غيره عليه والمراد الفاسق بالخارجة لا بالعقيدة لان ذاك سيد كرم بالمبتدع والفسق لغة خروج عن الاستقامة وهو معنى قولهم خروج الشيء عن الشيء على وجه الفساد وشرعا خروج عن طاعة الله تعالى بارتكاب كبيرة قال القهستاني أي او اصرار على صغيرة وبغية ان يزداد بلاتاويل والافيشكل بالبغاة وذلك كغمام ومراء وشارب خمر اه (قوله فوجب اهاتمه شرعا فلا يعظم بتقدمه للامامة) تبين فيه الزيلعي ومفاده كون الكراهة في الفاسق تحريرية (قوله من علم) كمنكر الرؤية او عمل كمن يؤذن بجي على خير العمل او حال كان يسكت مع مقدا أن يطلق السكوت قربة (قوله بنوع شبهة او استحصان) وجعله ديناقويا وصراطا مستقيما وهو متعلق بقوله بارتكاب (قوله والعصم) أي عنهما (قوله خلف من لا تكفره بدعته) فلا تجوز الصلاة خلف من ينكر شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم أو الكرام الكاتبين أو الرؤية لانه كافر وان قال لا يرى لجلاله وعظمته فهو مبتدع والمشبه كان قال للهيدا ورجل كالعباد كافر وان قال هو جسم لا كالجسام فهو مبتدع وان أنكر خلافة الصديق كفر كمن أنكر الامراء لا الميراج والحق في الفتح عريا الصديق في هذا الحكم والحق في البرهان عثمان بهما ايضا ولا تجوز الصلاة خلف منكر المصح على الخلفين أو محبة الصديق أو من يسب الشيعين أو يقذف الصديقة ولا خلف من انكر بعض ما علم من الدين ضرورة انكفره ولا يلتفت الى تأويله واجتهاده وتجاوز خلف من يفضل عليا على غيره (قوله يكون محرزا ثواب الجماعة) أي مع الكراهة ان وجد غيره هم والافلا كراهة كما في البحر بحثا وفي السراج هل الافضل أن يصلي خلف هؤلاء ام الانفراد قبل أماني الفاسق قال الصلاة خلفه أولى وهذا انما يظهر على أن امامته مكروهة تنزيها أم على القول بكراهة التعزيم فلا وأما الآخرون فيمكن أن يقال الانفراد أولى لجهلهم بشروط الصلاة ويمكن اجراؤهم على قياس الصلاة خلف الفاسق وحزم في البحر بأن الاقتداء بهم أفضل من الانفراد وتكره الصلاة خلف أمر دوسفي ومذموم وأبرص شاع برصه ومراء ومنصنع ومجدوم لا خلف من ام باجرة على ما اتفق به المتأخرون أفاده السيد وقال البدر العيني يجوز الاقتداء بالخالف وكل بر وفاجر مالم يكن مبتدعا بدعة يكفر بها ومالم يتحقق من امامته مفسدا للصلاة في اعتقاده اه واذا لم يجد غير الخالف فلا كراهة في الاقتداء به والاقتداء به أولى من الانفراد على ان الكراهة لا تنافي الثواب أفاده العلامة فوج (قوله تطويل الصلاة) بقراءة أو تسبيح أو غيره ما رضى القوم ام لا لاطلاق الامر بالتخفيف (قوله من أم طيخف) ذكر الشيخ في كبره حديث بأنها الناس ان منكم منقر من من صلى بالناس فليخفف فان منهم الكبير والضعيف وذو الحاجة رواء الشيطان وهذا قيد

ان

(تطويل الصلاة) المافية من تنفير الجماعة لقوله عليه السلام من أم طيخف

أن الإمام يترك التدرج المستون مراعاة طال القوم اه يؤيده ما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في الجبر فلما فرغ قالوا له أوجرت قال سمعت بكاء صبي تنفست أن تنفث أمه (قوله وجماعة العراة) أي تكريم جماعة العراة تحريم اللزوم أحد المظهورين وهو ما ترك واجب التقدم أو زيادة الكشف والافضل صلاتهم من غير دين قعودا بالإيمان متباعدين عن بعض ثلاث يقع بصرفهم على عورة بعض كما أن الافضل لهم أن يصلوا جماعة أن يصلوا قعودا بالإيمان (قوله وكريم جماعة النساء) تحريم اللزوم أحد المظهورين قيام الإمام في الصف الأول وهو مكروه أو تقدم الإمام وهو أيضا مكروه في حقهن سيد عن الدرر ولو أمهن رجل فلا كراهة إلا أن يكون في بيت ليس معهن فيه رجل أو يحرم من الإمام أو زوجته فإن كان واحد عن ذكره معهن فلا كراهة كما لو كان في المسجد مطلقا (قوله ولا يحضرن الجماعات) لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرته أو صلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها اه فالأفضل لهما ما كان استرلهما لا فرق بين القرائض وغيرها كالتراويح الصلاة الجنازة فلا تكريم جماعة من فيها إلا أنهم لم تشرع مكررة فلو انقردت تقوت من ولو امت المرأة في صلاة الجنازة رجالا لاتعاد سقوط القرض بصلاتها (قوله والمخالفة) أي مخالفة الأمر لأن الله تعالى أمرهن بالقراءة في البيوت فقال تعالى وقرن في بيتكن وقال صلى الله عليه وسلم يوتن خيراهن لو كن يعلن (قوله يجب أن يقف الخ) والثاني إذا أم يجب تقدمه ونقل الجوى عن الخزانة أن تقدم الإمام منهن جائز (قوله والإمام من يؤتم به) هذا جواب عن عدم تأنيث الإمام في المصنف (قوله ما بين طرفي الشيء) أي فلا يكون إلا إذا كان متوسطا (قوله وبالسكون لما بين بعضه عن بعض) ولا يشترط فيه التوسط والمقابلة في كلامه ليست على ما ينبغي لأن المناسب أن يقول في الثاني وبالسكون لما كان داخل الشيء أو يقول في الأول والوسط بالتصريك اسم لما بين بعضه عن بعض وبالسكون ما بين طرفي الشيء وفي السيد عن الصحاح كل موضع صلح فيه بين فبالتسكين بكسبت وسط القوم والاف بالتصريك بكسبت وسط الدار وبما سكن وليس بالوجه اه وقيل كل منه ما يقع موقع الاختراق قال ابن الأثير وكأنه الأشبه نهر اه (قوله ويد كل منهم رجليه) كذا في الذخيرة والاولى ما في منية المصنف من قوله يقعد كافي الصلاة فعلى هذا الرجل يفتش وهي تتورك لأنه يحصل به من المبالغة في الاستمرار لا يحصل في الهيئة المذكورة مع خلق هذه الهيئة عن مد الرجل إلى القبلة من غير ضرورة بجر ونهرا اه ذكر السيد (قوله ويقف الواحد) اما الواحد فمتأخر الا اذا اقتدت بمتأخر او اذا اقتدت مع رجل أقامه عن عيئته وأقامه خلفه (قوله متأخر ابعقه) في كلامه تعارض والذي في شروح الهداية والقدرى والكنز والبرهان والقسمه تعالى أنه يقف مساوبا لا بدون تقدم وبدون تأخر من غير فرجة في ظاهر الرواية وهذا إذا كان قبل الصلاة فإن كان فيها أشار إليه بيده ليحاذيه (قوله في الصحيح) راجع إلى قوله وكذا خلفه فقط ولذا فصله بقوله وكذا ومن محمد أنه يضع أصابعه عنده عقب الإمام (قوله حديث ابن عباس الخ) في الحديث دلالة على جواز صلاة النافلة بالجماعة وإن لم يل القليل لا يبطل الصلاة وأنه لا يجوز تقدم المأموم على الإمام لأن النبي صلى الله عليه وسلم اداره من وراء ظهره وكانت

(وجماعة العراة) لما فيها من الاطلاع على عورات بعضهم (و) كره جماعة (النساء) بواحدة منهن ولا يحضرن الجماعات لما فيه من الفتنة والمخالفة (فان فعلان) يجب أن يقف الإمام وسطهن مع تقدم عقبها فلو تقدمت كل راجل اغت وسمعت الصلاة والإمام من يؤتم به ذكر كان أو اتى والوسط بالتصريك ما بين طرفي الشيء كما هنا وبالسكون لما بين بعضه عن بعض بكسبت وسط الدار بالسكون (ك) بالإمام العارى (ب) العراة يكون وسطهم لكن جالس ويعد كل منهم رجليه ليستترهما امكن وبالصون بالإيمان وهو الافضل (ويقف الواحد) رجلا كان أو صبيهما (عن عين الإمام) مساويا له متأخرا يعقبه ويكره أن يقف عن يساره وكذا خلفه في الصحيح الحديث ابن عباس أنه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن يمينه

(و) يفت (الاكثر) من واحد (خلفه) لانه عليه الصلوة والسلام تقدم عن انس واليتيم حين صلى بهما وهو دليل الافضية وما ورد من القيام بينهما فهو دليل الاباحة (ويصف الرجال) اقله صلى الله عليه وسلم ليلقي منكم اولو الاحلام والنهي فيامرهم الامام بذلك وقال صلى الله عليه وسلم استوواستووا نلوبكم وتساوا تراحموا وقال صلى الله عليه وسلم اقيموا الصلوة وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل وايئوا بايديكم اخوانكم

ادارته من بين يديه أيسر وأنه يجوز الصلوة خلفه وإن لم ينو الامامة لان النبي صلى الله عليه وسلم شرع في صلواته منفردا ثم اتته به ابن عباس وإن صلواته الصبي صحيحة وأن له موقفا من الامام كالبالغ وأنه ينبغي للامام ارشاد المأموم الى السنة كذا في شروح الحديث (قوله ويقف الاكثر من واحد) صادق بالاثني وكيفية أنه يقف واحد بجذاته والاخر عن يمينه ولو جاء واحد وقف عن يسار الاول الذي هو بجذاته الامام فيصير الامام متوسطا ويقف الرابع عن يمين الواقف الذي هو عن يمين من بجذاته الامام والخامس عن يسار الثالث وهكذا اذا استوى الجانبان يقوم الخلفي عن جهة اليمين وان ترجح اليمين يقوم عن يساره فهو الثاني وفي العتابة لو قام الامام وسط القوم أو قاموا هم عن يمينه أو عن يساره أساوا اه وفي الفتح عن الدراية ولو قام واحد يجنب الامام وخلفه صف كره اجماعا وروى عن الامام أنه قال أكره للامام أن يقوم بين الساريتين أو في زاوية أو ناحية المسجد أو الى سارية لانه خلاف عمل الامة والاهل الاول افضل الا اذا خاف ايذاء احد (قوله واليتيم) هو ضميرة بن أبي ضميرة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل اليتيم اخو أنس لانه واسمه غير بن أبي طلحة (قوله وما ورد من القيام بينهما) اي عن ابن مسعود فانه صلى بعائمة والاسود ووقف بينهما وقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فهو دليل الاباحة) استشكل هذا الجمع بأن الاباحة تقتضي استواء الطرفين وهو يناقض افضلية احدهما ولذا ارتضى الكمال ان حديثه منسوخ ولذا قال الحارثي حديث ابن مسعود منسوخ لانه انما تعلم هذه الصلوة بمكة اذ فيها التطبيق اي تطبيق اليدين وجعلها ما بين نخذه عند القيام وأحكام أخرى هي الآن متروكة وهذا من جعلها ولما قدم صلى الله عليه وسلم المدينة تركه وغاية ما فيه خفاء الناصح على عبد الله بن مسعود وليس يبعد وفي السيد وان كثرة القوم كره قيام الامام وسطهم تحريما لترك الواجب وتعماله فيه ولا تنس ما مر عن العتابة (قوله ويصف الرجال) ولو عبيد احوى (قوله ليلقي الخ) هو بكسر اللامين وتحقيق النون من غير اقبل النون ويجوز اثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد قاله القنوي في شرح مسلم من ولي يلى وياضه هو القرب وأمر الغائب ايل لان الياء تنسقط للاهر وأمر الحاضر ل مثل ق بناية والاحلام جمع لم يضم الحاء واللام وهو ما يراه النائم أريد به البالغون مجازا لان الحلم سبب البلوغ والنهي جمع نهي به يضم النون فيهما وهو العقل الناهي عن القبائح (قوله فيأمرهم الامام بذلك) تفريع على الحديث الدال على طلب الموااة واسم الاشارة راجع اليها وبأمرهم أيضا بأن يتراصوا ويسدوا الخلل ويسدوا منابهم وصدورهم كافي الدرع عن الشفق وفي الفتح ومن سنن الصف التراص فيه والمقاربة بين الصف والصف والاستواء فيه (قوله استووا) أي في الصف (قوله نستو) بجذف الياء جواب الامر وهذا سر علمه الشارع صلى الله عليه وسلم كما علم ان اختلاف الصف يقتضي اختلاف القلوب (قوله اقيموا الصلوة) اي عدلوا (قوله وحاذوا بين المناكب) ورد كان احدا نابلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه (قوله وسدوا الخلل) اي الفرج روى العزاري باسناد حسن عنه صلى الله عليه وسلم من سد فرجة في الصف غفر له (قوله وليئوا بايديكم اخوانكم) هكذا في الشرح وهو يقتضي قراءة وليئوا بالتشديد أمر للداخل في الصف ان يضع

لا تذروا فرجات للشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله وبهذا يعلم جهل من يستسلك عند دخول أحد يجنبه في
الصف فيظن أنه رياء بل هو ائنة على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم واذا وجد فرجة في الصف الاول دون الثاني فله فرجة
اثر كهم سد الاول ولو كان الصف منتظما يشترحجي آخر فان خاف فوت ٢٠١ الركعة جذب عالم بالالحكم لا يتأذى

به والا تمام وحده

قوله اخوانكم بوجده
في بعض النسخ زيادة ونصها
(اولا لاستعانة فهو فقيرت
بالقدم) اه

وهذه ترد القول بفساد من
فسح لا مري داخل يجنبه
وأفضل الصفوف أولها ثم

الا قرب فالاقرب لما روى
ان الله تعالى ينزل الرحمة
أولاً على الامام ثم تجاوز

عنه الى من يحاذيه في الصف
الاول ثم الى الميامن ثم الى
المياسر ثم الى الصف الثاني

وروى عنه صلى الله عليه
وسلم أنه قال تكتب للذي
يصل خلف الامام بهذا

مائة صلاة وللذي في الجانب
اليمين خمسة وسبعون صلاة
وللذي في اليسر خمسة

صلاة وللذي في سائر
الصفوف خمسة وعشرون
صلاة (ثم) يصف (الصبيان)

لقول أبي مالك الاشعري
ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى وأقام الرجال يلونه
وأقام الصبيان خلف ذلك
وأقام النساء خلف ذلك

يده يلين صاحبه والذي في رواية الامام أحمد وأبي داود عن ابن عمر ولينوا بأيدي اخوانكم
وعليه فيقرأ بالخطبة في الصف أن يلين لا خيبه اذا وضع يده على منكبيه ليدخل في
الصف والبالا للسمية أي بسبب وضع أيدي اخوانكم (قوله لا تذروا فرجات للشيطان) روى
ان الشيطان يدخل الفرجة الوسوسة (قوله وصله الله) خبر اودعاه بوجهه بالخبر (قوله ومن
قطع صفا قطعه الله) المراد من قطع الصف كما في المناوي ان يكون فيه فيخرج لغير حاجة
او ياتي الى صف ويتكلم بينه وبين من في الصف فرجة قال ولا يبعد ان يراد بقطع الصف ما يشل
مالوصلي في الثاني مثلاً مع وجود فرجة في الصف الاول اه (قوله وبهذا يعلم الخ) اي بقوله
صلى الله عليه وسلم ولينوا بأيديكم اخوانكم (قوله على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم) اي
من ادراك الفضيلة بسد الفرجات وهذا الكلام للكمال واقره في البحر قال الموفق الكمال
والاحاديث في هذا شهيرة كثيرة اه (قوله اتركهم سد الاول) اي فلا حرمه لهم لتقديرهم
بحر عن القنية (قوله ولو كان الصف منتظماً الخ) الاصح أنه ينتظر الى الركوع فان جازع بل
والاجذب اليه رجلاً أو دخل في الصف والقيام وحده أولى في زماننا الغلبة الجهل فاعله اذا
جزءه تقصد صلته وقبل ان رأى من لا يتأذى يجذبه صداقة أو دين زاحه أو عالم يجذبه قالوا
لوجاه واحد والصف ملائمة يجذب واحداً منه ليكون معه صف آخر وينبغي لذلك الواحد ان
لا يجنبه فتنتي الكراهة عن هذا أي الجاني لانه فعل وسعه (قوله وهذه ترد) أي هذه
المسئلة وهو قوله جذب عالم الخ لان تأخره للعجوز بقدر ما ينف مع الجاذب أقوى وأكثر
فعلم من مجرد تلين منكبه وتفسحه للداخل يجنبه أو تقدمه خطوة أو خطوتين (قوله
القول بفساد الخ) ذكره في جميع الروايات وكأب المتباين من ملاله بأنه امثلة امر غير الله تعالى
في الصلاة قال وينبغي أن يمكث ساعة ثم يتأخر ورد بأنه تعميل في مقابلة النهر وليس فيه عمل
كثير ومجرد الحركة الواحدة كالحركتين لا تقسده الصلاة وانما هو لا راء الله تعالى
وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم فلا يضر وقوله وأفضل الصفوف أولها أي في غير جنازة
لما روى ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول وقال في القنية القيام في الصف الاول
أفضل من الصف الثاني والثالث أفضل من الثالث وهذا أيضاً في حق الرجال
وأما في حق النساء فافضلها آخرها كما ورد في الحديث (قوله ثم الى الميامن ثم الى المياسر)
أي من الصف الاول وجمعه باعتبار أن كل واحد من القائمين في ميمنة وميسرة (قوله وللذي
في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة) الذي في عبارة غير خير بدون تأمنا وفي الذي قبله
وهو الموافق للقواعد النحوية ثم اظهر أنه بان لاقل المضاعفة والافقة تقدم أنه بكل واحد
من الجماعة تزداد صلاة على هذه المضاعفة (قوله ثم يصف الصبيان) بكسر الصاد والضم لغة
(قوله اقول أبي مالك الخ) لم يذكر الخ في نفسه اذ لا ضرورة وجوده (قوله يقوم الصبي الخ)
ولو كان مع رجل تقدمه الامام بخلاف المرأة فلا بد من تأخرها (قوله ثم الخائى) بالفتح

ط ٢٦ وان لم يكن جمع من الصبيان يقوم الصبي بين الرجال (ثم الخائى) جمع خنثى والمراد به المشكل
إحتياطاً

متفرقا اتقاه عن القيام خلف مثله وعن المحاذاة لاحتمال الذكورة والانوثة وهو معامل بالاضرب في احواله (ثم) يصف (النساء) ان حذرهن والافهن ممنوعات عن حضور الجماعات كما تقدم

• (فصل فيما ينفذه المقتدى بعد فراغ امامه من واجب وغيره لوسم الامام) أو تكلم (قبل فراغ المقتدى من) قراءة (التشهد يته) لأنه من الواجبات ثم يسلم لبقاء حرمة الصلاة وأمكن الجمع بالاثنيان بهما وان بقيت الصلوات والدعوات يتركها ويسلم مع الامام لان ترك السنة دون ترك الواجب وأما ان أحدث الامام عدا ولو بتهمة هتته عند السلام لا يقرأ المقتدى التشهد ولا يسلم نلوجه من الصلاة يبطلان الجزء الذي لاقاه حدث الامام فلا يبقى على فاسد ولا يضر في صحة الصلاة لكن يجب اعادة الجهر نقصها بترك السلام واذا لم يجلس قدر التشهد بطلت بالحدث العدا ولو قام الامام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد آتته وان لم يتمه جاز وفي فتاوى الفضلي والتجنيس يته

كبحالي ويجمع على خنثا كانا صاموس وهو ماله آلة الرجال والنساء جميعا قهسا متافيا أرفا قد هما معا (قوله لانه) أي الخنثى في المشي كل على قوله ثم الخنثى المقتضى تأخره عن الصبيان (قوله وهو معامل بالاضرب في احواله) فبقدم على النساء لاحتمال ذكوره ويؤخر عن الرجال لاحتمال انوثته ولا يجبر على صفين لاحتمال انوثة المتقدم وذكورة المتأخر ولا يتهاذرون لاحتمال الذكورة والانوثة وتقدم أنه ينويه الامام والا تصح صلاته (قوله والافهن ممنوعات عن حضور الجماعات) مطلقا ولو كن بجائز قال في زاد الفقير وعلى هذا الترتيب وضع جنازتهم يعني للصلاة عليهم ثم فيكون الافضل مما يلي الامام ومن دونه مما يلي القبلة وفي القبر بالمعنى توضع الرجال مما يلي القبلة ثم سائرهم ويجعل بين كل واحد والاخر حاجز من تراب أو رمل قال شارحه لصير عناية قبرين قال وهذا عند الضرورة والا فالفضل وضع كل في قبر على حدة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل فيما ينفذه المقتدى) اعلم أن المقتدى ثلاثة أقسام مدركة واللاحق ومسبوق فالمدركة من صلى الركعات كلها مع الامام واللاحق هو من دخل معه وقاته كلها أو بعضها بأن عرض له نوم أو غفلة أو زوجة أو سبق حدث أو كان مقبلا خلف مسافرو حكمه كونه حقيقة فلا ياتي فيما يقضي بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرضه أو بما ينفذ الإقامة ويبدأ بقضاء ما فاتته ثم يتبع امامه ان امكنه أن يدركه بعد ذلك فيسلم معه والاتباعه ولا يشغل بالقضاء حتى يشرع الامام من صلاته ولا يسجد مع الامام لسهوا الامام بل يقوم للقضاء ثم يسجد عن ذلك بعد الختم ولا يبعد عن الثانية اذ لم يقعد الامام ولا يتقدم به فان كان مسبوقا أيضا فقام للقضاء فانه يصلي أولا ما قام فيه مثلا بل اقراءة ثم يصلي ما سبق به بها ولو عكس صح عندنا خلافا لفرقوا ثم اترك الترتيب كما في الفتح وغيره والمسبوق هو من سبقه الامام بكلمة أو بعضها وحكمه أنه يقضي اول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق القعدة وهو منفرد فيما يقضي به الا في أربع لا يجوز اقتداؤه ولا الاقتداء به ويأتي في تكبيرات التشريق اجاعا ولو كبر ينوي الاستئناف للصلاة يصير مستأنفا ولو قام للقضاء ما سبق به وسجد امامه لسهوا وتابعه فيه اذ لم يقعد الركعة بسجدة فان لم يتابعه سجد في آخر صلاته (قوله وغيره) عطف على قوله ما ينفذه أي وما لا ينفذه كما لو رفع الامام رأسه قبل تسليح المقتدى ثلاثا فانه لا يتبها ويحتمل غير ذلك (قوله أو تكلم) قال الكلام منه كالسلام بخلاف الحدث العمد ففسد (قوله يته) أي على قولهما وقال محمد لا يته نلوجه من الصلاة بسلام امامه أفاده السيد (قوله لانه حرمة الصلاة) أي في حق الاموم (قوله وأما ان أحدث الامام عدا) احترضا بالعمد عمالو به حدث بعد التشهد فانه يذهب بتوضا ويسلم ويستخلف من يسلم بالقوم (قوله فلا يبقى على فاسد) فليس عليه أن يسلم وان سلم لا يصادف محلا (قوله لكن يجب اعادة) أي مادام الوقت باقيا كما في كثير من الكتب كره السيد (قوله واذا لم يجلس) أفاد به كراهة الجوس ان العبارة لا لقراءة التشهد وان لم يتركه كراهة التحريم (قوله ولو قام الامام الى الثالثة) لما ذكر السلام في الاخيرة ذكر القيام في القعدة الاولى وكان الاولى عكس ما ذكره (قوله وان لم يتمه جاز) لتعارض واجبين فيخير بينهما وهذا هو المشهور في المذهب (قوله يته) أي وجوبا (قوله لا ينفذه

ولا يتبع الامام وان خاف فوت الركوع لان قراءة بعض التشهد لم تعرف قربة والركوع لا ينفذه

في الحقيقة لأنه يدرك فكان خلفه الامام ومعارضه واجب آخر لا يمنع الاتيان بما كان فيه من واجب غيره لانياته به بعده فكان
 تأخير أحسن الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما إذا عارضته سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير
 الواجب أشار إليه بقوله (ولو رفع الامام رأسه قبل تسبيح المقتدى ثلاثا ٢٠٣ في الركوع أو السجود يتابعه) في الصحيح

ومنهم من قال يتبعها ثلاثا
 لأن من أهل العلم من قال
 بعدم جواز الصلاة بتقصير
 عن الثلاث (ولو زاد الامام
 سجدة أو قام بعد القعود
 الأخير ساها لا يتبعه المؤتم)
 فيما ليس من صلاته بل يكث
 فان عاد الامام قبل تقييده
 الزائدة بسجدة سلم معه فان
 جلس عن قبله سلم معه
 (وان قبهها) أي الامام أي
 الركعة الزائدة بسجدة (سلم)
 المقتدى (وحده) ولا يفتقره
 نحو وجهه إلى غير صلاته (وان
 قام الامام قبل القعود الأخير
 ساها انتظره) المأموم وسبح
 ليقبضه امامه (فان سلم المقتدى
 قبل أن يقبضه امامه الزائدة
 بسجدة فسدت فرضه) لان قراره
 بركن القعود حال الاقتداء
 كما تفقد تقييد الامام
 الزائدة بسجدة اتركه القعود
 الأخير في محله (وكره سلام
 المقتدى بعد تشهد الامام)
 لوجود فرض القعود (قبل
 سلامه) لترك المتابعة
 وصحت صلاته حتى لا تطل
 بطول الشمس في الضجر
 ووجد ان الماء للمتيهم
 وبطلت صلاة الامام على

في الحقيقة) أي وانما يفوته مقارنة الامام فيه (قوله ومعارضه واجب آخر) وهو المقارنة
 في المتابعة (قوله لانياته) أي بالواجب الآخر (قوله بعده) أي بعده فعل ما هو فيه من
 الواجب (قوله أشار إليه) أي إلى ما أفاده التعديل من أنه يترك السنة ولا يؤخر واجب
 المتابعة (قوله لأن من أهل العلم الخ) قدم رأيه أبو طابع البطي تليذ الامام ومجته الأمر
 به في الحديث (قوله ولو زاد الامام سجدة) في أي ركة كانت (قوله لا يتبعه المؤتم) المناسب
 أن يزيد هنا ما ذكره بعد من قوله وسبح ليقبضه امامه وكلا يتبعه فيما ذكر لا يتبعه في تكبيرات
 العيد لوزاده على أقاويل الصعابة اذا سمعه من الامام ولو سمع من المقتدى تابعه لاحتمال خطأ
 منه فيما زاده من التكبير ولا يتبعه أيضا لوزاده خامسة في صلاة الجنازة (قوله فيما ليس من
 صلاته) أشار به إلى العلة في عدم الاتباع وهي أن الذي أتى به الامام ليس من الصلاة أي ليس
 من أصل الصلاة وبه صرح في الشرح (قوله ساها) ولو كان عامدا فله أن يعود أيضا
 ما لم يقبض بسجدة ولا تفسد الصلاة مع الكراهة لأن زيادة مادون الركة لا تفسد الصلاة
 (قوله قبل أن يقيد) وكذا اذا سلم بعده وانما نص على المؤتم (قوله بركن القعود) الاضافة
 بيانية (قوله بتقييد الامام الزائدة) فتفسد على الامام والمؤتم (قوله وكره سلام
 المقتدى الخ) أي يحرم ما انتهى عن الاختلاف على الامام إلا أن يكون القيام اضروية (١)
 صون صلاته عن الفساد لخوف حدث لو انتظر السلام وخروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعدور
 وتنام مدة صبح ومرور ما بين يديه فلا يكره حينئذ أن يقوم بعد القعود قدرا لشهده قبل
 السلام (قوله لوجود فرض القعود) الأولى تأخير بعده قوله وصحت صلاته (قوله لتركه
 المتابعة) علة لقوله وكره وأفاد به أن الكراهة تحريمية (قوله وبطلت صلاة الامام) أي
 بوجود ما ذكر (قوله على المرجوح) وهو القول بان الخروج بالصنيع فرض (قوله وعلى
 الصحيح) أي من عدم افتراض الخروج بالصنيع (قوله كما سنده) أي في المسائل الاثنى
 عشرية ان شاء الله تعالى والله عز وجل أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل) في صفة الاذكار (قوله وغيره) أي غير ما ذكرنا وغير الفضل كيان التحول
 ورفع الايدي عند الدعاء ومسح الوجه بهما (قوله متصل بالفرض) المراد بالوصل أن لا يفصل
 بغير ما سبق فلا ينافي قوله غير أنه يستحب الخ ولم يتكلم على الفصل بين السنين كما اذا صلى
 سنة الظهر مثلا البعدية أربعة أو فصل بينهما بسلام والظاهر استحباب عدم الفصل بشئ أصلا
 وحزبه نقلا (قوله كما كان عليه السلام الخ) الكاف للتعليل أي لكونه صلى الله عليه وسلم
 كان يكث الخ (قوله اللهم أنت السلام) أي ذو السلامة من كل نقص فهو اسم مصدر
 اخبر به للمبالغة (قوله ومنك السلام) أي والسلامة من كل شر حاصله منك لا من غيرك
 (قوله واليك يعود السلام) قال في شرح المشكاة عن الجزري وأما ما زاد بعده قوله ومنك

الرجوع وعلى الصحيح صحت كما سنده * (فصل في) صفة (الاذكار الواردة بعد) صلاة (الفرض) وفضلها وغيره (القيام
 إلى) أداء (السنة) التي تلي الفرض (متصلا بالفرض مسنون) غير أنه يستحب الفصل بينهما كما كان عليه السلام اذا سلم يكث
 قد رما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام (١) قوله إلا أن يكون القيام الخ مقتضى هذه العبارة ان لفظ
 المصنف بركه قيام المقتدى الخ لاسلام المقتدى فليست له ويجزى اه

عليه وسلم من الاذكار التي تؤخر عنه السنة ويفصل به بينا وبين القرض اه قلت ولعل المراد غير ما ثبت أيضا بعد المغرب وهو ان رجلا لا اله الا الله الى آخره عشر او بعد الجمعة من قراءة الفاتحة والمعوذات سبعاً سبعاً اه (و) قال الكمال (عن شمس الأئمة الحلواني) انه قال (لاباس بقراءة الاوراد بين القرينة والسنة) فالاولى تأخير الاوراد عن السنة فهذا ينبغي الكراهة ويحالفه ما قال في الاختيار كل صلاة بعد هاتين يكره القعود بعدهما والدعاء بل يشغل بالسنة كيلا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ ما يقول اللهم أنت السلام الخ كما تقدم فلا يزيد عليه أو على قدره ثم قال الكمال ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم الفصل بالاذكار التي يواطى عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات وأحوالها ثلاثاً وثلاثين وغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم

السلام من نحو واليك يرجع السلام فحينئذ بنا بالسلام وأدخلنا دار السلام فلا أصل له بل محتلق ببعض القصاص اه ويؤيد ذلك ما ذكره المؤلف بعد من رواية مسلم (قوله تباركت) أي كثر خبيرك (قوله يا ذا الجلال) أي العظمة وهو جامع لجميع الفضائل (قوله والاكرام) أي الانعام وهو اسداء النعم وهو جامع لجميع القواضل وفي رواية عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام الخ وهي تقيده كالذي ذكره المؤلف انه ليس المراد انه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقرأه وما ييسر ذلك المقدار ونحوه من القول تقريرا فلا ينافي ما في الصحيحين عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجلدة منك الجلدة وهذا لا ينافي ما في مسلم عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من صلاته قال بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا نعبد الاياه وله الفضل وله الشناء الحسن لا اله الا الله محضين له الدين ولو كره الكافرون لان المقدار المذكور من حيث التقريب دون التهديد قد يسع كل واحد من هذه الاذكار لعدم التفاوت الكثير بينهما ويستفاد من الحديث الاخير جواز رفع الصوت بالذكر والتكبير عقب المكتوبات بل من السلف من قال باسقاطه وجزم به ابن حزم من المتأخرين (قوله التي تؤخر عنه السنة) الاولى الاقتصار على الجملة الثانية (قوله قلت ولعل المراد الخ) اقول لعل ذلك لم يتوقو قوة الحديث المتقدم فلذا لم ينص عليه أهل المذهب والخير في الاتباع (قوله بعد المغرب) انما خصه لان السنة تقع بها والاف قد ورد في الفجر مثل ذلك (قوله والمعوذات) فيه تغليب المعوذتين على الصمدية ومن ثمرات ذلك الامن من الفقر والبلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام وتكفي جميع الذنوب كما ذكره الاجهوزي في فضائل رمضان واعلم أن محل الكلام السابق فيما اذا صلى السنة في المسجد مثلاً أما اذا أراد الانتقال الى البيت لفعلا فلا يكره الفصل وان زاد على القدر المستحسنون (قوله ويحالفه الخ) تنفي الخافقة بحمل الكراهة المذكورة في الاختيار على التنزيهية وهي معنى قول الحلواني لاباس لانها تستعمل فيما خلافه أولى منه أو يحمل ما في الاختيار على كراهة التحريم ويحمل على الادعية الطويلة وحينئذ يكون ما قاله الحلواني محمولا على الفصل بنحو اللهم أنت السلام ولا بأس مستعملة في مطابق الجواز (قوله والدعاء) هذا لا ينافي الايتان اللهم أنت السلام الخ لانه ليس دعاء بل ثناء الآن يراد بالدعاء ما يمدح كراؤه والنظر الى قوله خينا الخ دعاء على ما فيه (قوله وعن عائشة الخ) هو من جملة ما في الاختيار كما يفيد كلامه في كبره وحينئذ تفصل الكراهة على الايتان بما هو أزيد من ذلك أو المراد بالدعاء عقيبته وهو أحد الاحتمالين السابقين (قوله بما ليس من نواحي الصلاة) كما كل وشرب (قوله وقد أشرنا الخ) لاتفهم تلك الاشارة مما سبق لأن ما سبق في الفصل بالاوردوه في الفصل بالكلام الكثير ولا يفهم

وسلم لقراءة المهاجرين تسجود وتكبرون ويحمدون دبر كل صلاة الخ لا يقتضي وصلها بالقرض بل كونها عقب الصلاة من غير اشتغال بما ليس من نواحي الصلاة فصح كونها دبرها وقد أشرنا

الى أنه اذا تكلم بكلام كثير أو أكل أو شرب بين الفرض والسنة لا يطل وهو الأصح بل نقص نواحيها والافضل في السن
أداؤها فيما هو أبعد من الرياء وأجمع للخلوص سواء البيت أو غيره ٢٠٥ (ويستحب للامام بعد سلامه أن يقول) الى عين

القبلة وهو الجانب
المقابل (الى جهة يساره)
أي يسار المستقبل لان عين
المقابل جهة يسار المستقبل
فينحول اليه (لتطوع بعد
الفرض) لأن للعين فضلا
ولدفع الاشتباه بطلسه في
الفرض فيقتدى به وكذلك
للقوم ولتكنيز شهوده لما
روى أن مكان المصلي يشهد
له يوم القيامة (و) يستحب
(أن يستقبل بعده) أي بعد
التطوع وعقب الفرض
ان لم يكن بعده نافلة يستقبل
(الناس) ان شاء ان لم يكن
في مقابلة مصل للماني
العهدين كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا صلى أقبل
عليما وجهه وان شاء الامام
انحرف عن يساره وجعل
القبلة عن يمينه وان شاء
انحرف عن يمينه وجعل
القبلة عن يساره وهذا أولى
للماني مسلم كما اذا صلينا
خلف رسول الله صلى الله
عليه وسلم أحببنا أن نكون
عن يمينه حتى يقبل علينا
بوجهه وان شاء ذهب
لخواججه قال تعالى فاذا
قضيت الصلاة فانتشروا في
الارض وابتهوا من فضل الله
والامر للاباحة وفي مجمع

حكم أحدهما من الآخر (قوله الى أنه اذا تكلم الخ) مثل ذلك ما اذا اخر السنة الى آخر
الوقت على الأصح وقيل لا تكون سنة وظاهر كلامه بعم القبلية والبعدية والافضل الوصل
فيهما (قوله أدائها فيما هو أبعد من الرياء) أي ما عدا التراخي فان الافضل فيها المسجد أفاده
الشرح وما عدا تحية المسجد (قوله وأجمع للخلوص) أي أكثر اخلاصا وهو أعم مما قبله
(قوله أو غيره) أو بمعنى الواو لان التسوية لا تقع الا بين متعدداً ولا أحد الشيتين أو الاشياء
وفي نسخ بالواو (قوله لان للعين فضلا) هـ ذاعلة لمخدوف أي وانما اختير عين القبلة عن
يسارها وان كان جائز لان الخ (قوله ولدفع الاشتباه الخ) هذه الالة لاصل التحول لا لكونه
لجهة اليمين فالاولى ذكرها عند قوله أن يقول (قوله وكذلك للقوم) أي وكذلك يستحب
للقوم وهو عطف على قوله ويستحب للامام ودليله ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أبجز أحدكم أن ية قدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة يعني في السجدة
رواه ابو داود وابن ماجه وقال بعض مشايخنا لخرج عليهم في ترك الانتقال لانه دام الاشتباه
على الداخل عنده ما ينة فواغ مكان الامام عنه (قوله لما روى أن مكان المصلي الخ) روى
أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلا يومئذ تحدث أخبارها قال أتدرون ما أخبارها
قالوا الله ورسوله اعلم قال فان أخبارها أن تشهد على كل عبد وأمة بما عمل على ظهرها
تقول عمل كذا في كذا رواه الترمذي وقال حسن صحيح ونقل القرطبي في تفسير قوله تعالى
فما بكت عليهم السماء والارض عن علي وابن عباس رضي الله عنهم أنه يبكي على المؤمن مصلاه
من الارض ومصدق علمه من السماء وتقدير الآية على هذا فما بكت عليهم مصاعداً عما لهم من
السماء ولا مواضع عبادتهم من الارض اهـ ومن هنا قال عطاء الخراساني ما من عبد يعبده
الله تعالى سجدة في بقعة من بقاع الارض الا شهدت له يوم القيامة وبكت عليه يوم يموت اهـ
ابن أمير حاج ملخصاً (قوله ويستحب أن يستقبل بعده الخ) سواء كان الجماعة عشرة أو اقل
خلافاً من فصل وروى في ذلك حديثاً موضوعاً وصحبه كغيره يفيد أن الامام مخير بعد الفراغ
من التطوع أو المكتوبة اذا لم يكن بعدها تطوع ان شاء انحرف عن يمينه وان شاء عن يساره
وان شاء ذهب الى حوائجه وان شاء استقبل الناس بوجهه واعلم أن هذه الاربعة غير التحول
للتطوع لانه يقع لها بعده فتأمل (قوله ان لم يكن في مقابلة مصل) فان كان يكره للماني
العهدين ~~مكره~~ عثمان رضي الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي وحكاه عياض عن
عامة العلماء ولم يفصل بين ما اذا كان المصلي في الصف الاول أو الاخير وهو ظاهر المذهب
وان كان بينهما صفوف لا يجلس الامام مستقبلاً له وان كان بعيداً عنه بمنزلة جلوسه بين يديه
قال ابن أمير حاج والذي يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي سجدة رجل جالس ظهره الى
وجه المصلي أنه لا يكره للامام استقبال القوم لانه في هذه الحالة لا يكره المروءة قد ام المصلي
لجلولة ذلك الرجل بينه وبين المصلي فكذا هنا يكون جائزاً لاستقبال من وراءه قال ولعل محمداً
رحمه الله تعالى انما يذكر هذا الفيد للظلمه (قوله والامر للاباحة) أصل هذا الكلام للعلبي

الروايات اذا فرغ من صلاته ان شاء قرأ وردة جالساً وان شاء قرأ قائماً (ويستغفرون الله) العظيم (ثلاثاً) لقول توبان كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر الله تعالى ثلاثاً وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت

== ياذا الجلال والاكرام ذكره مسلم ٢٠٦ وقال صلى الله عليه وسلم من استغفر الله تعالى في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال

وتمامه فيه وكونه في الجمعة لا ينافي كونه في غيرها بل يثبت بطريق الدلالة (قوله في دبر كل صلاة الخ) صنيع المصنف يقتضي أن المراد كل صلاة من المفروضات (قوله وان كان فزمن الزحف) أي من صف القتال المطلوب شرعا كقتل الكفار وأطاع زحفا على زاحف والمراد به ما تقدم وفي الحديث ما يفيد أن هذا الاستغفار يكفر البكائر لان الفراد من البكائر كما في الحديث وهي طريقة لبعض العلماء (قوله لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت) معناه أنه اذا مات دخل الجنة والمراد أن روحه تستقر فيها والمراد بالدخول التمتع به في أنه بمجرد موته وصل الى تنعمه بنعيم الجنة فان القبر امار وضعة من رياض الجنة واما حفرة من حفرة النار (قوله آمنه الله على داره الخ) أي حفظ الله تعالى ما ذكره ورد أن من قرأها مع خواتيم سورة البقرة في مكان ثلاث ايام لم يقربه شيطان أبدا (قوله ويقرؤون المعوذات) تقدم أن فيه تغليباً والمراد الصمدية والمعوذتان روى الطبراني في بعض طرق حديث آية الكرسي زيادة قل هو الله احد وصنيعه يقيد أن هذه الكيفية المذكورة لم يرد بها حديث واحد وانما جعت من أحاديث متعددة (قوله من سب الله في دبر كل صلاة الخ) يشمل الفرض والنفل ~~لكن~~ من جهة أكثر العلماء على الفرض فانه ورد في حديث كعب بن عجرة عنده مسلم التقييد بالمكتوبة فكانهم حملوا المطلق على المقيد وهذا الترتيب وقع في أكثر الأحاديث وفي بعض الروايات تقديم التكبير على التحيمة خاصة وفي رواية تقديم التحيمة على التسبيح فدل ذلك على أنه لا ترتيب فيها ويمكن أن يقال الأولى البداة بالتسبيح لانه من باب التخليئة ثم التحيمة لانه من باب التخليئة ثم التكبير لانه تعظيم وورد إحدى عشرة من كل وورد عشر او وورد ستة او وورد مرة واحدة وورد سبعين وورد مائة فقد اختلفت الروايات في تعيين هذه الاعداد وكل ذلك لا يكون الا عن حكمة وان خفيت علينا فليجب علينا أن نمثل ذلك قال الحافظ الزين العراقي وكل ذلك حسن وما زاد فهو أحب الى الله تعالى وجمع البغوي بأنه يحتمل صدور ذلك في أوقات متعددة وأن يكون ذلك على سبيل التخيير أو يفتقر بافتراق الاحوال كما ذكره البدر العيني في شرح الجارى والملا على في شرح المشكاة وفي الاثبات بالثلاث والثلاثين اتيان بما هو دون ذلك قال البدر العيني فسقط ما قبل ان هذه الاعداد الواردة عقب الصلوات من الاذكار اذا كان لها عدد مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الا في جماع على عددها عما لا يحصل له ذلك الثواب الوارد في الاثبات بالعدد الناقص فاعل تلك الاعداد حكمة وخاصة نفوت بمجاوزة تلك الاعداد وتعدديها وليس هذا الاتهام فتاوا الصواب ما قلنا لان هذه الاعداد ليست من الحدود التي نهى عن تعددتها ومجاوزة اعدادها بل هي منافسة فيه المتنافسون ويرغب فيه الراغبون والطاعة لا حصر فيها فان قلت هل الشرط في تحصيل السنة والفضل الموعود به أن يقول الذكر المخصوص عليه بالعدد متتابعاً لا وفي مجلس واحد أم لا قلت كل ذلك ليس بشرط لكن الافضل أن يأتي به متتابعاً في الوقت الذي عين فيه اه ملخصاً وصح انه صلى الله عليه وسلم كان يعقد التسبيح بيمينه وورد أنه قال واعقدوه بالانامل فان من مسؤولات مستطقات وجاء بسند ضعيف عن علي مرفوعاً نعم المذكر السجدة قال ابن حجر والروايات بالتسبيح بالنوى والحصى كثيرة من الصحابة وبعض امهات المؤمنين بل رآها صلى الله عليه وسلم

أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه غفرت ذنوبه وان كان فزمن الزحفت (ويقرؤون آية الكرسي) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات وله (و) يقرؤون (المعوذات) لقول عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة (ويسبحون الله تعالى ثلاثاً وثلاثين ويحمدونه كذلك) ثلاثاً وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثاً وثلاثين (ثم يقولون) تمام المائة (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) لقوله صلى الله عليه وسلم من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله تعالى ثلاثاً وثلاثين وكبر الله ثلاثاً وثلاثين فقلت تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل زيد الخير واهم مسلم

وأقرأها عليه وعقد التسميع بالانامل أفضل من السجدة وقيل ان أمن من القاط فهو أولى والا
فهى أولى كذا فى شرح المشكاة (قوله وفيما قدمناه الخ) قدمه قريياً باللفظ وقوله صلى الله
عليه وسلم لقراء المهاجرين تسجئون وتكبرون وتحمدون وبر كل صلاة الخ لا يقتضى
اه (قوله وهو حديث المهاجرين) بيان لما قدمه روى البخارى من حديث أبي هريرة رضى
الله عنه قال جاء الفقراء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور من الاموال
بالدرجات العلا والنعيم المقيم يصـلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ولهم فضل أموال يحجون
ويعتقرون ويجهلون ويتصدقون فقال ألا أحدثكم بما ان أخذتم به أدركتم من سبعة كم
ولم يدر ككم أحد بعد كم كنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم الامن عمل مثله تسجئون وتحمدون
وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين اه (قوله ثم يدعون لانفسهم) يدعون بها قوله
صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك الحديث وهو وان ورد فى الاتفاق فالمحققون بسنة ملونه فى
أمور الاخرة أيضاً حتى قالوا يجب على العالم أن يبدأ بعباده فى التعليم يدل عليه قوله تعالى قوا
أنفسكم وأهلكم ناراً ذكره الايبارى فى شرح الجامع الصغير (قوله بالادعية الماثورة
الجامعة) وينبغى أن يلج بالدعاء مرة بعد أخرى وقتاً بعد وقت وأن يكرره ثلاثاً ويكره أن
يرفع يصره الى السماء لما فيه من ترك الادب وتوهم الجهة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
ذلك كما فى شرح الحصن الحصين وأن يخص صلاة أو وقتاً بالدعاء لانه يقضى القلب وأن يعتدى
فى الدعاء لقوله عز وجل انه لا يجب للمعتدين واختلاف فى تفسيره فقبل هو أن يدعو بمشقة شرع
أو عقلاً وقيل هو طلب ما لا يليق به كراتب الانبياء وقيل هو الصياح به وقيل تكلف السجعة
وقيل الاطناب فيه وقيل طلب أمر لا يعلم حقيقة وأفاد المصنف بقوله وللمسلمين جواز الدعاء
لهم هو ما اقوله تعالى حكاية عن ابراهيم رب اغفرلى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
وقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ولا يلزم من سؤال المغفرة أن يغفروا لهم فقد
لا يستجاب له ويكون فى الدعاء بالاستغفار اظهارة الاقترار الى الله تعالى وعلى تقدير الاجابة
لا يلزم أن يغفروا لهم جميع الذنوب فقد يغفروا لهم البعض دون البعض كما ذكره ابن العماد وبهذا
يسقط ما ذكره العراقي من حرمة الدعاء للمؤمنين بغفران جميع الذنوب (قوله والله انى
لا حب لك الخ) ينبغى العمل بها لان اوصية المحب للصديق ومن الادب فى الدعاء أن يدعو بخشوع
وتذلل وخفض صوت أى بأن يكون بين المخافتة والجهرك كما فى الاذكار عن الاحياء ليكون
أقرب الى الاجابة (قوله حذاء الصدر وبطنها مما يلي الوجه) الذى فى الحصن الحصين وشرحه
ان يرفعهما حذاء منكبيه باسطاً كفيه نحو السماء لانها قبله الدعاء اه قال بعض الافاضل ولا
مناقاة بينهما ما لا ان المراد أن لا يجعل بطونهما جهة الارض والتفاوت فى مقدار الرفع قليل كما
يشير اليه ما فى أبي داود عن ابن عباس قال المسئلة أن ترفع يديك حذاء منكبيك أو دونهما
وأما ما روى انه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطنيه فمحمول على بيان الجواز أو على حالة
الاستسقاء ونحوها من شدة البلاء والمبالغة فى الدعاء وفى النهر من فعل كفيهته المسهبة أن
يكون بين الكفين فرجة وان قلت وأن لا يضع إحدى يديه على الارض فان كان لا يقدر على
رفع يديه لعذر أو برد فاشار بالمسجة اجزاً اه لكن فى شرح الحصن الحصين والظاهر أن من

وفما قدمناه اشارة الى مثله
وهو حديث المهاجرين (ثم
يدعون لانفسهم وللمسلمين)
بالادعية الماثورة الجامعة
اقول أى امانة قبل يارسول الله
أى الدعاء اسمع قال جوف
الليل الاخر ودبر الصلوات
المكتوبات ولقوله صلى الله
عليه وسلم والله انى لا حب لك
أو صديقاً ما عاذ لا تدعن دبر
كل صلاة أن تقول اللهم
أعنى على ذكرك وشكرك
وحسن عبادتك (رافعى
أيديهم) حذاء الصدر
وبطنها مما يلي الوجه
بخشوع وسكون ثم يقتسمون
بقوله تعالى سبحان ربك

رب العزة هما يصفون الآية
 أقول على رضى الله عنه من
 أحب أن يتكلم بالميكال
 لا وفى من الاجر يوم القيامة
 فليكن آخر كلامه اذا قام
 من مجلسه سبحانه ربك
 الآية وقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من قال دبر
 كل صلاة سبحان ربك الآية
 ثلاث مرات فقد اكل
 بالميكال الا وفى من الاجر
 (ثم يمسحون بها) أى بأيديهم
 (وجوههم فى آخره) لقوله
 صلى الله عليه وسلم اذا دعوت
 الله فادع يياطن كفيك
 ولا تدع بظهورهما فاذا
 فرغت فامسح بهما وجهك
 وكان صلى الله عليه وسلم اذا
 رفع يديه فى الدعاء لم يحطهما
 وفى روايه لم يرددهما حتى
 يمسح بهما وجهه والله
 تعالى الموفق

الادب ايضا ضم اليه وتوجيه اصابعهما نحو القبلة وفى شرح المشكاة ورد أنه صلى الله عليه
 وسلم يوم عرفه جمع بين كفيه فى الدعاء وان أريد بالضم فى كلامه القرب التام لا ينافى وجود
 القربة القليلة وأما قوله جمع بين كفيه لا ينافيه أيضا لان المعنى جمع بينهما فى الرفع ولم يفرد
 أحدهما به (قوله رب العزة) أى العظمة وقيل هى حبة عظيمة دائمة بالعرش قريب ذنبها
 من رأسها فاذا اجتمعا قامت القيامة (قوله من أحب أن يتكلم بالميكال الا وفى) المراد به
 تكثير الاجر (قوله ثم يمسحون بها) وجوههم الحكمة فى ذلك عود البركة عليه وسرايتها
 الى باطنه وتقاؤلا بدفع البلا وبصول العطاء ولا يمسح بهما واحدة لانه فعل المتكبرين ودل
 الحديث على أنه اذا لم يرفع يديه فى الدعاء لم يمسح بهما وهو قيد حسن لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يدعو كثيرا كما هو فى الصلاة والطواف وغيرها من الدعوات الماثورة دبر الصلوات وعند
 النوم وبعد الاكل وأما شال ذلك ولم يرفع يديه ولم يمسح بهما وجهه أفاده فى شرح المشكاة
 وشرح الحصن الحصين وغيرها (فروع) اختلف هل الاسرار بالذكر أفضل فتقبل نعم
 لاحاديث كثيرة تدل عليه منها خير الذكر الخفى وخير الرزق ما يكتفى ولان الاسرار أبلغ فى
 الاخلاص وأقرب الى الاجابة وقيل الجهر أفضل لاحاديث كثيرة منها ما رواه ابن الزبير كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من صلاته قال بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له
 وتقدم وقد كان صلى الله عليه وسلم يامر من يقرأ القرآن فى المسجد أن يسمع قراءته وكان ابن
 عمر يامر من يقرأ عليه وعلى أصحابه وهم يستمعون ولانه أكثر غملا وأبلغ فى التدبر وتفعله
 متعة لا يفاظ قلوب الغافلين وجمع بين الاحاديث الواردة بان ذلك يختلف بحسب الاشخاص
 والاحوال ففى خاف الرياء أو تأذى به أحد كان الاسرار أفضل ومضى فقد ما ذكر كان الجهر
 أفضل قال فى الفتاوى لا يمنع من الجهر بالذكر فى المساجد احتراز عن الدخول تحت قوله
 تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه كذا فى البرازية ونص الشعر الى فى
 ذكر اذا كر المذكور والشاكر لله مشكورا ما لفظه وأجمع العلماء سنا وخلفاء على استحباب
 ذكر الله تعالى جماعة فى المساجد وغيرها من غير تكبير الا أن يشوش جهرهم بالذكر على قائم
 أو مصل أو قارئ قرآن كما هو مقرر فى كتب الفقه وفى الحلبي الافضل الجهر بالقراءة ان لم يكن
 عند قوم مشغولين مالم يخالفه رياء اه وفى الدرة المنيفة عن القنية يكره للقوم أن يقرأوا
 القرآن جلسة لتضمنهم اترك الاسقاع والانصات وقيل لا بأس به اه وفيها أيضا قراءة القرآن
 فى الحمام ان لم يكن غة أحد مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا تجوز جهر او خفية وان لم
 يكن كذلك فان قرأ فى نفسه فلا بأس به ويكره الجهر له وفى الدر المنى الكراهة ايضا للجميع
 بالقراءة والاذان بالصوت الطيب طيب مالم يزدحرفا فيكره له ولمستغف وقول القائل بان زاد ذلك
 حين سكت أحسنت ان لسكونه فحسن وان اتمت القراءة يخشى عليه الكفر اه وفيه أيضا
 التغنى بالقرآن اذا لم يخرج بالخانه عن قدر ما هو صحيح فى العربية مستحسن والتغنى حرام اذا
 كان بذكر امرأة معينة حبة او وصف خرم يبيع اليها أو قصد هجو ولولاهى واجاز بعضهم الغناء
 فى العرس كضرب الدف فيه ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا ذكره العيني وتبعه
 الباقيات قلت لكن فى الجهر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه لم

كبيرة ولولت نفسه وهو قول شيخ الاسلام وكذا السامع وحاضره اه من سكب الانهر ملخصا
 وذكرا بن الجزري في الحصن الحصين ان كل ذكر مشروع اى مأمور به في الشرع واجبا كان
 او مستحبيا لا يعتد بشئ منه حتى يتلفظ به ويسمع به نفسه اه والمعنى انه اذا قرأ في قلبه حال
 القراءة اوسج بقلبه في الركوع والسجود لا يكون آتيا بفرض القراءة وسنة التسبيح والافتد
 اخرج ابو يعلى عن عائشة افضل الذكرا لحنى الذى لا يسمع الحفظة سبعة من ضعفها الخ واما
 الرقص والتصفيق والصريح وضرب الاوتار والصنج والبوق الذى يقوله بعض من يدعى
 التصوف فانه حرام بالاجماع لانها زى الكفار كما في سكب الانهر وفي مجمع الانهر عن التسهيل
 الوجودى انب وبعضه يسلب الاختيار فلا وجه لمطلق الانكار وفي التتارخانية ما يدل على
 جوازها للمغلوب الذى حر كاته كحر كات المرتضى اه والمصاحفة سنة في سائر الاوقات لما اخرج
 ابوداود عن ابي ذر ما قيلت النبى صلى الله عليه وسلم الاوصاف في الحديث وفيه اعنته مرة
 وفي القهستانى وغيره هى الصاق الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فأخذ الاصابع ايسر
 بمصاحفة خلا فالر وافض والسنة ان تكون بكتا يديه وبغير حائل من فحوتوب وعند الالقاه بعد
 السلام وان يأخذ الابهام فان فيه عرفات تشعب منه المحبة وفي الهداية ويكره ان يقبل الرجل
 فم الرجل اويده أو شأ منه أو يعانقه في ازار واحد وقال أبو يوسف لا بأس بذلك كله اه وفي
 غاية البيان عن الواقعات تقبيل يد العالم أو السلطان العادل جائز وورد في أحاديث ذكرها
 البدر العيني ما يفيد ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقبل يده ورجله وكان صلى الله عليه وسلم
 يقبل الحسن وفاطمة وقبل صلى الله عليه وسلم عفان بن مظعون بعد موته وكذلك قبل الصديق
 رضى الله تعالى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته وقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابن عمه جعفر بن عبد الله ثم قال البدر العيني فعمل من مجوع ما ذكرنا باحة تقبيل اليد والرجل
 والكشح والرأس والجنب والشفتين وبين العينين ولكن كل ذلك اذا كان على وجه المبرة
 والا كرام وما اذا كان ذلك على وجه الشهوة فلا يجوز الا في حق الزوجين اه أى والسيد
 وأمه وفي رفع العوائق عن البحر الزاخر لا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل وفي غيرهما
 ان أراد شيئا من عرض الدنيا فمكروه وان أراد تعظيم المسلم وكرامه فلا بأس به اه وكان
 عمر يأخذ المصنف كل غداة ويقبله وكان عثمان يقبله ويمسحه على وجهه وتقبيل الخ - بز قال
 أصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنه انه بدعة مباحة وقالوا يكره دوسه لابوسه وقوا عدنا لا تأباه
 وفي رسالة المصاحفة للشرى بلالى عن شيخ مشايخه الخافى التحية بالركوع واسترخاء الرأس
 مكروهة لكل أحد مطلقا ومثله السلام باليد كانت عليه الخنفية اه قال الشرى بلالى بعد
 ومحل كراهة الاشارة باليد اذا اقتصر عليها واذ كرر حديثا يفيد انه صلى الله عليه وسلم جمع بين
 اللفظ والاشارة وفي شرح الوهبانية لابن الشحنة وفي مشكل الا - ثار القيام اغيره ليس بمكروه
 لعينه انما المكروه محبة القيام من الذى يقام له فان لم يحب وقاموا له لا يكره لهم يعنى جميعا قال
 وقال القاضى البديع وقيام قارئ القرآن للقاءم تعظيما لا يكره اذا كان عن يستحق
 التعظيم وقيل له ان يقوم بين يدي العالم تعظيما له أما في غيره فلا يجوز وقال ابن وهبان في شرحه
 والقيام يستحب في زمانه لما يورث تركه من الحقود والبغضاء والوعيد انما هو في حق من يجب

يراجع هذا الحديث ويحذف

القيام بين يديه كما يفعل الترك وفي المشكاة عن أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس معناني المسجد يحدثنا فإذا قام قنأ قنأ ما حتى نراه قد دخل بعض بيوت أزواجه ومن وأثله دخل رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قاعد في المسجد فترجح له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الرجل يا رسول الله إن في المكان سعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله لم يحقر أرواهما البيهقي في الشعب وأما المعانقة وهي كما في القهستاني جعل كل منهما يده على عنق الآخر فقالا بكرهما وأباهما أبو يوسف وظاهر عبارة مواهب الرحمن اختياره حيث قال مقتصر عليه ويبيع أي أبو يوسف للرجل معانقة مثله وقبيله للامعة بلا شهوة كالمصاحفة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل للتبرك اه قالوا الخلاف فيما إذا لم يكن عليه ما غير الأزار وما إذا كان عليه ما قص أو جبة أو رداء مع الأزار فلا بأس به بالإجماع كما في رفع القوائق عن الشنقي والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يفسد الصلاة)

(باب ما يفسد الصلاة)
الفساد ضد الإصلاح
والفساد والبطلان في
العبادة سببان وفي المعاملات
كالبيع مفترقان وحصر
المفسد بالعدو قريبا
لا بعيدا فقال (وهو
ثمانية وستون شيئا) منه
(الكلمة) وان لم تكن
مفيدة ~~كيا~~ (ولو) نطق
بها (سها) يظن كونه ليس
في الصلاة (أو) نطق بها
(خطأ) كما لو أراد أن يقول
يا أيها الناس فقال يا يزيد
ولو جهل كونه مفسدا

يقال فسد كنصر وعقد وكرم ولم يسمع انه قد قاموس ملخصا (قوله مفترقان) فما كان مشروعا بأصله دون وصفه كالبيع بشرط لا يفتضيه العقد فهو فاسد وما ليس مشروعا بأصله ولا وصفه كبيع الميتة والدم فهو باطل (قوله منه الكلمة) ويشترط فيها تصحيح الحروف وسماعها حتى تكون مفيدة فان فقد أحدهما فلا فساد لانه لا يعتبر كلاما اه حلي (قوله وان لم تكن مفيدة كيا) ذكر الامام خواهر زاده انها تفسد بالنفخ المسموع بالحروف وفي السراج والبنية اذا تكلم كلاما يعارف في متفاهم الناس سواء حصل به حروف او لاحق لو قال ما يساق به الجار مثلا فسدت صلاته اه ومن غنة استشكل الشرنبلالي ما ذكره بعضهم من انه لو ساق حمارا لم تفسد لانه صوت لاهجاء له وان كره بأنه عمل كثير يظن من رأى فاعله انه ليس في الصلاة وتغنيها لغير المفيدة يافيه نظرها فاعني أدعوه هي نائمة عن حلة وأما المنادى فهو فضله لانه مفعول في المعنى وقد تأنى للتنبية اللهم الا أن يقال عدله لها غير مفسد نظرا الى عدم تعيين المنادى واعلم انه لا فرق في المفسد اذا كان حرفين بين أن يكون من أحرف الزيادة أو لا وفصل أبو يوسف وتفصيل المقام يعلم من المطولات (قوله ولو نطق بها سها) الفرق بين السهو والنسيان أن الصورة الحاصلة عند العقل ان كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاء تسمى ذهولا وسها ولا أي لا يمكنه الملاحظة الا بعد كسب جديد تسمى نسيانا فظهر وبين الخطأ أن السهو ما يتنبه له صاحبه والخطأ ما لم يتنبه له بالتنبية أو يتنبه به انعاب حوى عن الاكمل وقال الامام الشافعي رضي الله عنه لا تفسد بالكلام ناسيا الا اذا طال واحتج بحديث ذي اليمين ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ولين علي صلاته ما لم يتكلم حيث غاب جواز البناء بالتكلم فيقتضي انتهاء الجواز بالتكلم وعموم قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا تصلح الخذل على أن عدم الكلام من حقها كما جعل وجود الطهارة من حقها فكما لا تجوز مع عدم الطهارة لا تجوز مع وجود الكلام وهو واضح جدا ولو كان النسيان عذرا للاستوى قليله وكثيره وحديث ذي اليمين كل في ابتداء الاسلام قبل تحريم الكلام فان قبل السلام كالكلام في أن كلا منهما قاطع للملاقاة فلم فصلت في السلام بين العمد والنسيان فالجواب أن

السلام له شبهة بالاذكار وانه هو من أسماء الله تعالى ومنه كور في التمشيد فهو من جنس الصلاة
وانما يطبق بالكلام اذا قصد به الخطاب فاذا أتى به ناسيا اعتبرناه بالاذكار وان كان عدا
اعتبرناه بالكلام على ما بالشبهين اه (قوله في المختار) واختار غير الاسلام وغيره أنه لا تقصد
كافي المضررات والمخ (قوله لا يصلح فيها شيء الخ) كذا في رواية الامام أحمد ومسلم والنسائي
وفي رواية أبي داود والطبراني لا يصلح مكان لا يصلح قال في الشرح وما لا يصلح ولا يصلح في
الصلاة بخبرته تقسدها اه (قوله والعمل القليل عفو) هذا جواب عن سؤال حاصله انكم
جعلتم الكلام قليلا وكثيره مقسدا وفصلتم في العمل بين قليلا فلا يفسد وكثيره فيفسد وحاصل
الجواب أنه انما اذا عني عن القليل من العمل لان بدن الخ لا يخلو عن حركة طبعها فلا يمكن
الاحتراز عن قلة ما فمعي ما لم يكن ويدخل في حد ما لا يمكن الاحتراز عنه وليس الكلام
كذلك فانه يمكن الاحتراز عن قلة لانه ليس من طبعه أن يتكلم فلم يعف وعن نحو الاكل
ناسيا في الصوم دون الصلاة لان حالة الصلاة مذكرة دون الصوم اه (قوله أو اقض ديني)
تقدم ان هذا مما ورد في السنة وذكري البحر عن الرغبة ناني ضابطا فقال الحاصل أنه اذا دعا
في الصلاة بما جاء في القرآن أو في المأثور لا تفسد صلاته وان لم يكن في القرآن أو المأثور فان
استحال طلبه من العباد لا يفسد ولا أفسد اه ملخصا من الشرح فجعل التفصيل بين
ما استحال وما لم يستحل فيما لم يرد في القرآن والسنة وانما خص الدعاء مع دخوله في عموم الكلام
لوقوع الخلاف فيه فان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول بعدم الفساد به فان قيل الدعاء
ليس بخطاب الا دعي فكيف يكون من كلام الناس قلنا لا يشترط في ذلك مخاطبة الأتري
ان من قال قرأت الفاتحة مثلا تبطل صلاته وان لم يكن بحضرته أحد يخاطبه كذا في التبيين
(قوله أو ارزقني) أشار به الى الفرق بين طلب الرزق المقيد بنحو فلان فيفسد والمطلق كهذا
فلا يفسد (قوله بنية التحية ولو ساهيا) احتزبه عن سلام التحليل فانه لا يفسدها اذا كان
ساهيا كما لو سلم على رأس الركعتين في الرابعة ساهيا الا اذا سلم على ظن أنه اتروحية أو على ظن
انه اتعبر فانما تفسد كما اذا سلم في حال القيام في غير صلاة الجفازة (قوله لانه خطاب) لا يظهر
فيما اذا لم يقل عليكم أو أن المراد شأنه أن يخاطب به أو أنه لا يشترط في الكلام خطاب (قوله
باسأله) قيد به لانه لو رده بيده لا تفسد لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى قباه فاء
الانصار فسلموا عليه قال عمر قات لبلال كيف النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا يسلمون عليه
وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه وبسط جفون عوف كفه وجعل بطنه أسفل
وظهره الى فوق فان قلت هذا يقتضي عدم الكراهة وقد صرحوا بكراهة الرتبة بالاشارة وهو
في الصلاة أجاب العلامة ابن أمير حاج بانها كراهة تنزيه وفعله صلى الله عليه وسلم انما كان
تعلما للجواز فلا يوصف بالكراهة (قوله لانه كلام معني) أو رده عليه بأن الرتبة كلام معني
وهو لا يفسد فالأولى أن يعال الفساد فيها بأنه عمل كثير بخلاف الرتبة بأفاده السيد (قوله
هو الذي لا يشك الناظر الخ) قال ابن أمير حاج والمراد من الناظر من لا علم له بكونه في الصلاة
والافن المعلوم أنه لو شاهد شروع انسان في الصلاة ثم رأى منه ما يتألفها كأن تناول مشطا
وسرح رأسه أو طيسته مرات متواليات فانه يفسد حقا مع انتفاء التيقن بأنه ليس في الصلاة

ولو ناعما الى المختار لقوله صلى
الله عليه وسلم ان هذه
الصلاة لا يصلح فيها شيء
من كلام الناس والعمل
القليل عفو لعدم الاحتراز
عنه (و) يفسدها (الدعاء
بما يشبه كلامنا) نحو اللهم
ألبسني ثوب كذا وأطعمني
كذا وأقض ديني أو ارزقني
فلانة على الصحيح لانه يمكن
تحصيله من العباد بخلاف
قوله اللهم عافني وعاف عني
وارزقني (و) يفسدها
(السلام بنية التحية)
وان لم يقل عليكم (ولو)
كان (ساهيا) لانه خطاب
(و) يفسدها (رد السلام
بلسانه) ولو سلم والاه من
كلام الناس (أو) رد السلام
(بالمصافحة) لانه كلام معني
(و) يفسدها (العسل
الكثير) لا القليل
والفاصل بينهما ان الكثير
هو الذي لا يشك الناظر
لأعلمه انه ليس في الصلاة

وان اشتبه فهو قليل على
 الاصح وقيل في تفسيره غير
 هذا كالحركات الثلاث
 المتواليات كثير ودونها
 قليل ويكره رفع اليدين
 عند اعادة الركوع والرفع
 عند نال يقصد على الصحيح
 (و) يفسدها (تحويل
 الصدر عن القبلة) لتركة
 فرض التوجه الا لسبق
 حدث اولاً صطفاً
 تحراصة بآراء العدو في صلاة
 الخوف (و) يفسدها
 (أكل شيء من خارج فيه
 ولو قل) كسمامة لا مكان
 الاحتراز عنه (و) يفسدها
 (أكل ما بين أسنانه) ان
 كان كثيراً (وهو) أي
 الكثير (قدرا الحصاة) ولو
 يعمل قليل لا مكان الاحتراز
 عنه بخلاف القليل يعمل
 قليل لانه تبع ليقفه وان
 كان يعمل كثيراً يفسد بالعمل
 (و) يفسدها (شربة) لانه
 يشافي الصلاة ولو رفع رأسه
 الى السماء فوق في حلقه
 برداً ومطر ووصل الى جوفه
 بطلت صلاته

فتنبه اهـ (فرع) يقع لغزاً يقال فيه أي شخص شرب ففسدت صلاة غيره بشره ولم يكن
 مقته يابغره ولا منيماً وجوابه صبي رضع ثدي امرأة ثلاثاً ونزل لبنها فانها تفسد صلاتها على
 الاصح أفاده الشرح (قوله على الاصح) كذا في التبيين وهو قول العامة وهو المختار وهو
 الصواب كما في المضمرات (قوله كالحركات الثلاث المتواليات كثير) حتى لو روجح على نفسه
 بمروحة ثلاث مرات أو حرك موضعاً من جسده كذلك أو روي ثلاثة أحجاراً وتنف ثلاث شعرات
 فان كانت على الولا ففسدت صلاته وان فصل لا تفسد وان كثروا في الخلاصة وان حرك ثلاثاً
 في ركن واحد تفسد صلاته اذ ارفع يده في كل مرة والا فلا تفسد لانه حرك واحد اهـ وقيل
 ما يقام باليدين عادة كثير وان فعله يبدوا واحدة وما يقام بيد واحدة قليل وان فعله يبدون وقيل
 ان الكثير ما يكون مقصود للفاعل والقليل بخلافه وقيل انه موقوف الى رأى المبتلي فان
 استكثره فكثير وان استقله فقليل وهذا أقرب الأقوال الى رأى الامام كما في التبيين قال
 المصنف وفروعه في هذا الباب قد اختلفت ولم تنفرع كلها على قول واحد والظاهر ان
 أكثرها تفرعات من المشايخ لم تكن منقولة عن الامام الاعظم (قوله على الصحيح) وذكر
 في شرح الجامع الصغير رواية مكحول عن الامام انه يفسد (قوله ويفسدها تحويل الصدر
 عن القبلة) الظاهر ان حكم الصدر في الاستقبال الحكم السابق في عدم استقباله بالاستقبال
 جزئ منه ولا تفسد الا بالتحويل الى المغرب أو الى المشرق (قوله الا لسبق حدث) فلا
 تنسده ولا يباشي وفي الحاي اذ امشي في صلاته مشياً غير متدارك بأن مشى قدر نصف
 ووقف قدر ركن ثم مشى قدر نصف آخر هكذا الى أن مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد صلاته
 الا اذا خرج من المسجد ان كان يصلي فيه أو تجاوز الصفوف في العصر ان مشى متلاحقاً
 بأن مشى قدر صفين دفعة واحدة أو خرج من المسجد أو تجاوز الصفوف في العصر ففسدت
 صلاته اهـ وذكر المحقق ابن أمير حاج ما حاصله ان المشي لا يخلو ما أن يكون بلا عذر أو يكون
 بعذر فان كان بلا عذر فان كان كثيراً متواليات تفسد صلاته سواء استدير القبلة مع ذلك أو لا
 لانه يستعمل كثير ليس من أعمال الصلاة ولم تقع الرخصة فيه وان كان كثيراً غير متوال
 بل تفرق في ركعات أو يتخلله مهلات فان استدير معه القبلة ففسدت لوجود المنافي قطعاً من
 غير ضرورة وان لم يستدير معه القبلة لم تفسد ولكن يكره ما عرفت أن ما فسد كثيره كره قليله
 عند عدم الضرورة وان كان بعذر كأن كان لاجل الوضوء لحدث سبقه في الصلاة أو لانصرافه
 الى وجه العدو أو رجوعه منه في صلاة الخوف لا يفسد ولا يكره مطلقاً سواء كان كثيراً
 أو قليلاً استدير القبلة أو لم يستدير اهـ (قوله وهو قدر الحصاة) وقال الامام خواهر زاده
 مادون ملء القم لا يفسده وما في المصنف أولى كما في النهرو في الخلاصة لوأكل شيئاً من الخلوة
 وابتلع عيناها فوجد خلوة في فيه وابتاعها لانه صلاته ولو أدخل الفانيد أو السكر في فيه
 ولم يعضه لم يكن يصلي والخلوة تصل الى جوفه تفسد صلاته ثم قال ولو مضغ على كفا ففسدت
 صلاته اذا كثر اهـ (قوله وان كان يعمل كثير) كأن مضغه مرات (قوله ويفسدها شربة)
 لا فرق بين العمد والتسبيح كذا في الشرح (قوله بطلت صلاته) لو صول شيء من خارج الى
 جوفه كذا في البرازية (قوله بلا عذر) العذر وصف بطراً على المكلف يناسب التسهيل عليه

(قوله لما فيه من الحروف) أفاد بالعليل تقيدا لفساد التصنيح بما اذا حصل به حروف كالجشاء
ان حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه وكذا السهال يفسد اذا حصل به حروف بلا ضرورة
أما الغطاس فلا يفسد وان حصل به كلمة أفاده السيد (قوله وان كان اعذرا الخ) منه التصنيح
لا صلاح الصوت وتحسينه أو لم يتدى أمامه من خطئه أو للاعلام بأنه في الصلاة على الصحيح
كافي الفتح (قوله كنهه البلغم) بالرفع فاعل المنع قال في الخلاصة وبعد جره الذي أضف له
كحل بنصب أو يرفع له (قوله والتأنيف) اذا كان مسموعا والتأنيف أن يقول أف أو تف
انفخ التراب أو التضرع وقيل أف اسم لوسخ الاظفار والاذن وتنف اسم لوسخ البراجم (قوله
والاثنين) يقال أن الرجل يثن بالاكسر أنينا وأننا بالضم صوت فهو أن كفاعل وهي آنة اه
مصباح (قوله بوزن دع) توجع العجم وفي المصباح آه من كذا بالمد وكسر الهاء يقال عند
التوجع ونحوه في القهستاني (قوله والتأوه) واسم الفاعل منه متأوه أما التأوه فهو الموقن
أو كثير الدعاء أو الرخيم الرقيق أو الفقيه أو المؤمن بالحبشية قاموس (قوله وفيها لغات
كثيرة) عذ في البحر تبعا للعلبي فيها ثلاث عشرة لغة (قوله وارتفاع بكائه) البكاء بالمد
الصوت وبالقصر خروج الدمع وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال

بكيت عيني فحق لها بكاءها * وما يغني البكاء ولا العويل

اه مصباح والمراد بكونه مرتفعاً كونه مسموعا فلم يسمع نفسه بالحروف لا تفسد على
قياس ما قدمناه قريبا وأشار اليه المؤلف بقوله مسموعة (قوله وهو أن يحصل به حروف)
كذا قيده في الفتح والسراج وشروح الكثر ومرادهم بالجمع ما فوق الواحد وفيه إشارة إلى
أن مجرد الصوت غير مفسد خلافا لظاهر البحر ومحل الفساد به عند حصول الحروف اذا أمكنه
الامتناع عنه أما اذا لم يمكنه الامتناع عنه فلا تفسد به عند الكل كافي الظهيرية كالمريض
اذا لم يمكنه منع نفسه عن الاثنين والتأوه لانه حينئذ كالغطاس والجشاء اذا حصل بهما حروف
بحر (قوله أو مصيبة) هي ما يصيب الانسان من كل ما يؤذيه من موت أو مرض أو نحو ذلك
فهو من عطف العام على الخاص إلا أن شرط ذلك العطف أن يكون بالواو خاصة أفاده السيد
(قوله لانه كلام معني) كانه يشول انه مريض فاعذروه أو مصاب فعزوه والدلالة تعمل عمل
الصريح ان لم يكن صريح يخالفها ولو أفصح به تفسد فكذا هنا اه من الشرح أولان فيه
اظهار التأسف وهو من جنس كلام الناس كما حققه في الفتح (قوله لدلائم اعلى الخشوع) أي
الخوف من الله الواحد القهار فسكاته من الخوف يمس كالارض الخاشعة قال تعالى وزرى
الارض خاشعة فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفي الحديث من أطاع الله باسكتها
دخل الجنة ضاحكا ومن أذنب ضاحكا دخل النار يا كيا أفاده في الشرح * فروع * لو أعجبت
قراءة الامام فبكى وقال نعم أو بلى لا تفسد ولو وسوسة الشيطان فقول ان لامورا لاخرة
لا تفسد وان لامورا الدنيا فسدت ولولد غته عقرب فقال بسم الله لا تفسد على ما عليه القنوى
كذا في المضمرات والنهر (قوله أفصح من المهملة) لانه أعلى في كلامهم وأكثر جمع الانهر
(قوله خطاب عاطس) بدل من قوله الدعاء بالخير وهو من اضافة المصدر الى مفعوله أي خطاب
المصلى العاطس وانما قيد بالخطاب من المصلى لانه لو قاله العاطس لنفسه لا تفسد لانه بمنزلة

(و) يفسدها (التصنيح) بلا
عذر (لما فيه من الحروف
وان كان لعذر كنهه
البلغم من القراءة لا يفسد
(والتأنيف) كنفخ التراب
والتضرع (والاثنين) وهو آه
بسكون الهاء مقصور بوزن
دع (والتأوه) وهو أن
يقول آه وفيها لغات كثيرة
تد لا تد مع تشديد الواو
المفتوحة وسكون الهاء
وكسرها (وارتفاع بكائه)
وهو أن يحصل به حروف
مسموعة وقوله (من وجع)
يجسده (أو مصيبة) بفقد
حميب أو مال قيد للاثنين
وما بعده لانه كلام معني
(لا) تفسد بحصولها (من
ذكرجنة أو نار) اتفاقا
لدلائم اعلى الخشوع
(و) يفسدها (تسببت)
بالشبن المجتة أفصح من
المهملة الدعاء بالخير خطاب
(عاطس يرحم الله) عندهما

خلافًا لابي يوسف (وجواب
(بلا اله الا الله) يفسد
عندهما خلافًا لابي يوسف
هو يقول انه ثناء لا يتغير
بمزيته وهما يقولان انه
صار جوابا فيكون متكاملا
بالمنافي (وخبر سوء
بالاسترجاع) ان الله واناله
راجعون (وسار بالمجد
لله) (جواب خير) (عجب
بلا اله الا الله او بسبحان
الله) (يفسدها) (كل شيء)
من القرآن (قصده به
الجواب كما يحسب خذ
الكتاب) (لن طلب كتابا ونحوه
وقوله آتيناك انما نسفهم
عن الانيان بشيء وتلك
حدود الله فلا تقربوها
نهي المن استاذن في الاخذ
وهكذا اذا لم يرد به الجواب
يل اداد اعلام انه في
الصلاة لا تفسد بالاتفاق
(و) (يفسدها) (رؤية متيم)
او مقتدي به ولم يره امامه (ما)
قدر على استعماله قبل
قعوده قدر التشهد كما
سند به المسائل التي بعد
هذه أيضا وكذا تبطل
بزوال كل عذر أباح التيمم
(و) كذلك (تمام مدة
ما سمع الخلف) وتقدم بيانها
(و) كذا (نزع) اي الخلف
ولو يعمل به لم يوجد قبل
القعود قدر التشهد

قوله يرجي الله وبه لا تفسد ظهيرة ولو قال الحمد لله في العاطس نفسه لا تفسد وكذا من غيره
ان أراد الثواب اتفاقا كما تفسد اتفاقا اذا أراد به تعليم العاطس أن يقول ذلك ولو أراد به
الجواب للعاطس لا تفسد لانه دعاء لم يعارف جوابا وقيل تفسد (قوله وقال ابو يوسف
لا تفسد) لانه دعاء بالمغفرة والرحمة وجه قول الامام حديث معاوية بن الحكم ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال له حين شمت العاطس ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
وهو غير صالح في الصلاة (قوله ويفسدها كل شيء من القرآن قصده الجواب) انما قيد
بالقرآن ليعلم الحكم في غيره بالاولى فلو ذكر الشهادتين عند ذكر المؤذن لهما ما أوتى مع ذكر الله
فقال جل جلاله اؤذ كر النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم قال عند ختم الامام القراءة
صدق الله العظيم اؤذ في رسوله اؤذ مع الشيطان فلعنه اؤذ اء رجل بأن يجهر بالكبير ففعل
فسدت فان قيل روى انه صلى الله عليه وسلم قال في جواب ابن مسعود حين استأذن عليه
في الدخول وهو في الصلاة ادخلوها بسلام آمين ولم تفسد الصلاة اجاب عنه السر حتى بانه
محمول على أنه انتهى بالقراءة الى هذا الموضع ولم يرد به الخطاب كافي شروح الهداية (قوله
او مقتدي به ولم يره امامه) قال في البحر المتوضي خالف المتيمم اذا رأى الماء فقهقه المؤتم فعليه
الوضوء عندهما خلافا لمحمد وزفر بناء على ان الفريضة متى فسدت لا تقطع الحرمة
عندهما خلافا لمحمد وزفر وحاصله ان هذه المسئلة متفق فيما على بطلان الصلاة غير ان الامام
وابو يوسف يبطلانها وصفا فقط ومحمد وزفر وصفا واصلها ولا يحكم بعدم النقص بالههههه فيها
لانه لم يكن في الصلاة اصلا ولا شك ان هذا الحكم ليس من الاحكام الاثني عشرية فافهم
(قوله قدر على استعماله) الضمير في قدر الامام في صورتين (قوله قبل قعوده قدر التشهد)
انما قيد به ليكون الفساد فيها متققا عليه بخلاف ما اذا قدر التشهد حيث لا تفسد عندهما
وتقدم عنده لهما ان هذه المعاني وان كانت مفسدة كالحديث والكلام الا أن حدودها انما
جاء بعد التمام اذ لم يبق عليه شيء من القرائض والاركان بدليل ما في حديث ابن مسعود اذا
قلت هذا اوقعت هذا فقدمت صلاتك حيث علق التمام بالقعدة في شرط شيئا آخر فقد زاد
على النص وهي نسخ ولم يجز بالرأي واختلاف في الوجه للامام فذهب ابو سعيد البردعي الى أنه
انما قال بالبطلان لان الخروج من الصلاة يمنع المصلي فرض عنده لانها لا تبطل الا بترك
فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصنعه فلو لانه فرض لما فسدت بتركه وتبعه على ذلك العامة
كافي العناية وذهب ابو الحسن الكرخي الى ان البطلان عنده باعتبار ان هذه المعاني مغيرة
للفرض كنية الإقامة فاستوى في حدودها أول الصلاة وآخرها ولا خلاف بينهم في أن الخروج
بصنعه ليس بفرض وانما استنبطه البردعي من هذه المسائل وهو غلط منه لانه لو كان فرضا
كأزعمه لاختص بما هو قربة وهو السلام قال في المجتبى والمحققون من أصحابنا على قول
الكرخي وفي المعراج معزي بالبحر الخواني والصحيح ما قاله الكرخي وقال صاحب التأسيس ما قاله
ابو الحسن أحسن اه (قوله وكذا تبطل بزوال كل عذر أباح التيمم) كرض وخوف من
عدو اذا زال قبل القعود قدر التشهد (قوله وتقدم بيانها) وهي للمقيم يوم وليلة وللمسافر
ثلاثة أيام ولياليها (قوله لو جوده قبل القعود قدر التشهد) ولو كان بعد ما قدر التشهد

(وتعلم الاى اية) ولم يكن
مقتديا بقارئ نسبة الى امة
العرب الخالية عن العلم
والكتابة كانه كما ولدته امه
وسواء تعلمها بالتلقين أو
تذكراها (ووجدان
العاري سائرا) يلزمه
الصلاة فيه فخرج نجس
الكل ومالم يصبه مالكة
(وقدرة الموحى على الركوع
والسجود) لقوة باقية افلا
يبني على ضعيف (وتذكر
فاتنة لذى ترتيب) والفساد
موقوف فان صلى خسا
متذكر الفاتنة وقضاها قبل
خروج وقت الخامسة
بطل وصف ماصلا قبلها
وصار نقلا وان لم يقضها
حتى خرج وقت الخامسة
صحت وارتفع فسادهما
(واستخلاف من لا يصلح
اماما) كأي ومعدور
(وطلوع الشمس في القبر)
لظروا الناقص على الكامل
(وزوالها) اي الشمس (في)
صلاة (العبد) ين (ودخول
وقت العصر في الجمعة)
لقوات شرط صحتها وهو
الوقت (وسقوط الجيرة عن
برء) اظهروا الحدث السابق
(وزوال عذر المعذور)
بناقض ويعلم زواله بخلاف
وقت كامل عنه

فعلى ما سبق من الخلاف في فسادها أيضا عند الامام خلافا لهما وهذا اذا كان واجدا للماء
كافي الزيلعي وان لم يكن واجدا له لا تبطل لان الرجلين لاحظ لهما من التيمم وقيل تبطل لان
الحدث السابق يسرى الى القدم فيتميمه كما اذا بقي امة من عضوه ولم يجدهما وبهذا القيل
جزم في النهر قاله السيد (قوله ولم يكن مقتديا بقارئ) اختلاف فيما لو كان الاى خلف
قارئ اى وقد علم آية والعامة على البطلان لكن صحح في الظهيرية عدمه قال الفقيه ابو الليث
وبه ناخذ (قوله كانه كما ولدته امه) هذا لا يناسب سابقه وانما يناسب لو كان منسوباً الى امه
فيقال في بيان وجه النسبة كانه الخ فتدبر (قوله وسواء تعلمها بالتلقين او تذكراها) قد علمت
ان هذا مقروض فيما اذا حصل أحد هذه الاشياء قبل القعود قدر التشهد اموالو كان بعده فان
التعلم بالتلقين لا يقع - دها اتفاقا لانه عمل كثير (قوله يلزمه الصلاة فيه) بأن كان مالكة
او أبيع له وهو طاهر أو نجس وعنده ما يطهره به اولا الا ان ربه طاهر (قوله وقدرة الموحى
على الركوع والسجود لقوة باقية) هذا يفيد ان القدرة حصلت بعد ركوع وسجود بالاجزاء
فاما اذا حصلت قبل فعلهما اصلا فلا بناء لضعف على قوى في ذلك فلا تقسده ويجوز (قوله
وتذكر فاتنة لذى ترتيب) عليه او على امامه ولو تروا في الوقت سعة (قوله متذكر الفاتنة)
انما قيد به لانه لو كان ناسيا بسقط الترتيب به فيعتبر حينئذ ما تذكر فيه لا مانسى فيه (قوله
صحت وارتفع فسادهما) لصيرورة الفوائت ستا بضميمة المتروكة اولا (قوله واستخلاف من
لا يصلح اماما) اموالو كان ذلك بعد القعود قدر التشهد فاختر ابو جعفر ونحوه الاسلام أنها
تامة اجماعا وصحة صاحب الكافي وغيره قال في الفتح وهو المختار لان الاستخلاف عمل كثير
في نفسه وانما لا يؤثر ضرورة ولا ضرورة هنا لعدم الاحتياج الى امام لا يصلح نهر (قوله
وطلوع الشمس في القبر) ليس المراد ان ينظر الى القرص بل اذا رأى الشعاع الذي لو لم يكن
ثمة جبل بمنعه لرى القرص كما في التبيين وكذا اذا دخل وقت من الثلاثة على مصل للقضاء
(قوله لظروا الناقص) وهو وقت طلوعها لانه وقت عبادة عابديها (قوله على الكامل) وهو
ما قبل الطلوع لعدم حصول ذلك النقص فيه (قوله وزوالها اي الشمس في صلاة العبد) ين
لقوات شرطها وهو وقت الضحى كذا في الشرح والذي في الشرح العيد بالافراد وفيما رايته
من نسخ الصغير ان العيد بالمداد الاحمر والياء والنون علامة التثنية بالمداد الاسود (قوله
ودخول وقت العصر في الجمعة) قد علمت ان موضوع المسائل فيما قبل التشهد فاذا دخل اول
المثل الثاني على قوله - ما او انقضى المثل على قوله فسدت على قولهما في الاول وفي الثاني على
قوله لا الاول واما اذا كان بعد القعود قدر التشهد ففيه الخلاف بين المشايخ وبحث فيه بأنه
كيف يتحقق الخلاف بينهم مع اختلافهم في دخول وقت العصر واجيب بأنه يمكن ان يطيل
الجلوس بعد ما قعد قدر التشهد الى ان يصير الظل مثليه وتماه في شرح السيد وانما قيد بالجمعة
لان الظاهر لا يبطل بدخول وقت العصر وما في جمع الانهر عن السراجية قيد بتخصيص الجمعة
اتفاقا لان الحكم في الظاهر كذلك اه غريب (قوله عن برء) قيد به لانها لو سقطت لاعتبر برء
لا تفسد (قوله بناقض) متعلق بقوله المعذور وصورته توضأت مستحاضة مع السيلان وشرعت
في الظاهر فقبل القعود قدر التشهد انقطع الدم ودام الانقطاع الى غروب الشمس وكذا لو

توضأت على الانقطاع فوجد قبل الشروع في الصلاة وبعده واما لو توضأت وصلت على
الانقطاع فلا تلزمها الاعادة مطلقا تبين زوال عذرهما لا اه من السيد لمخصا (قوله
لا يسبقه) أي لا يفسد بسبقه أي الحدث لانه أي المسبوق به يبيى بالشروط المعلومة في البناء
(قوله أو يصنع غيره) أي أو الحدث يصنع غيره وانما كان مفسدا لانه لا يجوز فيه البناء اذ شرط
الحدث المجوز للبناء أن يكون سماويا (قوله والاغناء والجنون) وان قلا (قوله نائم متمكن)
جواب هـ يقال لا حاجة لاضافة البطلان الى الاحتلام لسبق بطلانها بالنوم وحاصل الجواب
ان هذا محمول على ما اذا نام في صلاته على وجه لا يبطلها فاحتلم (قوله ومحاذاة المشتة) أي
محاذاة الرجل المشتة وانما قيد بالرجل اشارة الى اشتراط كونه مكلفا والافلا فساد كافي سكب
الانهر وقيد بالمشتة احتراز عن محاذاة الامرء فانها لا تفسد وتضمن أفسدتها ولا مفسدتها
في الرواية كما صرح حوايه ولا في الدراية تصريحهم بأن الفساد في المرأة غير معلول بعروض
الشهوة بل بترك فرض المقام كافي الفتح وأطلق فيها فعمت الحرة والامة والاجنبية والزوجة
والعجوز والشوهاة والمشتة هي من تصلح للجماع ولا اعتبار بالسن كما صرحه الشرح وغيره
وعبارة الدرر مشتة حالا كبت تسع مطلقا وثمان وسبع لوضعية أو ماضيا كعجوز اه (قوله
بساقها وكعبها في الاصح) كذا في التبيين قال في النهر ولا دليل عليه والتفسير الصحيح لها
ما في المجتبى وهو أن تقوم المرأة يجنب الرجل او قد امه من غير حائل وفي الدرر المعتبر المحاذاة
بعض واحد وخصه الزيلعي بالساق والكعب وفي الخاتمة لو وصلت المرأة على الصفة والرجل
أسفل منها يجنبها او خلفها ان كان يحاذي عضو من الرجل عضو منها فسدت صلاته لوجود
المحاذاة ببعض بدنهما اه وليس هنا محاذاة بالساق والكعب (قوله في اداء ركن عند محمد)
اختاره في الفتح وجرمه الحلبي كالمؤلف وفي الخاتمة ان قليل المحاذاة وكثيرها مفسد ونسب
الى أبي يوسف (قوله في صلاة) أطلق فيها فشهد مالونوت الظهر خلف من يصلي العصر فانه
يصح نفلا على المذهب والجار والمجور وفي محل نصب على الحال أي حال كونها في صلاة
نخرج محاذاة المجنونة فانما غير مفسدة لعدم انعقاد صلاتها (قوله اذ لا سجود لها) فهي ليست
بصلاة حقيقة وانما هي دعاء للميت وانما لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة فيها شبهها بالصلاة
المطلقة في أشغالها على التحريم والتحليل اه سيد عن العناية وانما خص السجود لانه اعظم
أركان الصلاة والافلا ركوع لها ولا قعود فيها (قوله مشتركة) احتراز به عن محاذاة المصلحة
لمصل ليس هو في صلاتها حيث تكره ولا تفسد كافي الدر قال في العناية والاشترائك انما
يتحقق باتحاد الصلاتين حقيقة كاقتراء مفترض بمثله ومطوع بمثله أو ضمنا كاقتراء مننفل
بمفترض اه (قوله تحريمية) أي من حيث التحريمية ومعناه ما ذكره المؤلف وبعضهم زاد
قيد الاداء ومعناه أن يكون لهما امام فيما يؤتيانه تحميما كالدركين أو تقدير كالا حقيين
وهما شرطان في الشركة أما التحريمية فبإتفاق وأما الاداء فعلى الاصح كافي الايضاح عن شرح
التلخيص حتى لو سبقتهما الحدث فحاذيته وهما ذاهبان للوضوء وعند المجي قبل الاشتغال
بعمل الصلاة فلا فساد لعدم الاشتراك اداء حال المحاذاة لان هذه الحالة ليست حالة اداء وكذا
لو كانا مسبقين فحاذيته بعد سلام الامام فيما يضيانه فلا فساد لان المسبوق منفرد فيما يقضي

(والحدث عدا) لا يسبقه
لانه به يبيى (او يصنع غيره)
كوقوع غيرة ادمته
(والاغناء والجنون
والجنابة) الحاصلة (ينظر
أو احتلام) نائم متمكن
(ومحاذاة المشتة) بساقها
وكعبها في الاصح ولو محرما له
او زوجة اشتهت ولو ماضيا
كعجوز شوهاة في اداء ركن
عند محمد او قدره عند أبي
يوسف (في صلاة) ولو بالايامه
(مطلقة) فلا تبطل صلاة
الجنابة اذ لا سجود لها
(مشتركة تحريمية)
باقترائهما امام أو اقدمائهما به

وان وجد الاشتراط التحريمي في الصورتين وليس من شرط الاشتراط في التحريم ان يحدرك
 اول صلاة الامام على الصحيح بل لو سبقتها بركعة أو أكثر فحاذته فيما أدركت فسدت صلاته
 كما في البحر عن السراج فان قيل ذكر الاشتراط في الاداء يغني عن ذكر الاشتراط في التحريم
 ولذا اكتفى به في تلخيص الجامع أجيب بانهم أفردوا كلامهم بما بالذكر تنصه للحل الخلاف عن
 محل الوفاق كذا في الابيضاح (قوله في مكان مفرد) فلو اختلف المكان بان كانت المرأة على
 مكان عال بحيث لا يجاذى شيء منه شيأ منها لا تفسد (قوله ولو حكم بقيامها الخ) هذا منه جرى
 على الصحيح انه لا يشترط في المحاذاة أن تكون بالساق والقدم وهو مخالف لما اختاره أولا
 فتأمل (قوله قدر ذراع) أي في غلظ أصبع وانما قدر به لانه أدنى أحوال القعود وهو قريب
 من هذا القدر فقد ربه وانظر هل يكنى وضهها في الفراغ الذي يكون بين القدمين ومحل
 السجود أي موضع منه أو لا بد من كونها بين قدميها وقدميه وعليه انما يكون اذا انحازت
 الاقدام فاما لو تقدم عليها هل يعتبر كونها بهذا قدميه أو قدميها وهذه حادثة الفتوى فليراجع
 ولعلمهم أخذوا هذا التقدير من السترة فان هذا القدر اعتبره الشارع حاجزا بين المصلي والمارة
 حتى منع الانتم (قوله أو فرجة) عطف على حائل وهذا التقدير لا يليق وتبعه من بعده (قوله
 ولم يشتر اليها التناحر) وهو ما موربنا خيرا لما روى عن ابن مسعود موقوفا آخره من حيث
 أخر من الله وهو وان كان خبرا أحاد الأئمة يقيس الافتراض لانه وقع بينا بالمجمل الكتاب وهو
 قوله تعالى وللرجال عليهن درجة قال في الفتح وقد يستدل بحديث امامته صلى الله عليه وسلم
 لانس والبيتم حيث قامت المجوز من وراء أنس والبيتم فقد قامت منفردة خلف الصف وهو
 مفسد عند الامام أحمد ومكره عندنا فلو لا أن المحاذاة مفسدة ما أخرها لارتكاب المكروه
 اه فلو لم يشتر اليها لتأخر به ما دخلت في الصلاة فقد ترك فرض المقام فتفسد صلاته دون
 صلاتها الا اذا كان المجاذى الامام وأطلق في الإشارة فشمع ماذا كانت من المؤتم وهو
 المتبادر منه (قوله ولا يكاف الخ) هذا في حق المأموم لان التقدم من الامام عليها مطلوب
 (قوله وتوسع شروط المحاذاة الخ) وأولها المشتمة ثانياها أن يكون بالساق والكعب على
 ما ذكره ثالثها أن تكون في أداء ركن أو قدره رابعها أن تكون في صلاة مطلقة خامسها
 أن تكون في صلاة مشتركة تحريمية سادسها انها المكان سابعها عدم الحائل ثامنها عدم
 الإشارة اليها بالتأخر (قوله أن يكون الامام قد نوى امامتها) هذا القيد مستغنى عنه لعله
 من قيد الاشتراط الا لا اشتراط الابنية الامام امامتها لانه اذا لم ينو امامتها لا يصح اقتداؤها بحج
 ولا فرق في ذلك بين صلاة وصلاة وهو قول الجمهور كما في الكافي والتبيين وانما لا يصح
 اقتداؤها بدون نية امامتها اذا وجدت المحاذاة أما اذا لم تحاذ أستاذ في رواية صحيح اقتداؤها
 بالنية الامام لها لانه لا فساد في الحال واحتماله في المال بان غشي خطوة أو خطوتين قصاذي
 الرجل أمر موهوم والظاهر أن لا تقع له الكراهية فان فعلت وحاذت بطل اقتداؤها بالقوات
 شرطه وهو نية الامام ولم تبطل صلاة من حاذته لعدم صحة اقتدائها وفي رواية لا يصح اقتداؤها
 لانه لما احتمل الفساد من جهتها توقف ذلك على اختيارها بلا اعتبار الاحوال كذا في الكافي
 والتبيين وغاية البيان والحاصل أن محاذاتها لا توجب فساد صلاة أحد بدون نية الامام امامتها

(في مكان مفرد) ولو حكم
 بقيامها على مادون قامة
 (بلا حائل) قدر ذراع أو
 فرجة تسع رجلا ولم يشتر
 اليها التناحر عنه فان لم تتأخر
 بإشارته فسدت صلاتها
 لأصلانه ولا يكلف بالتقدم
 عنها الكراهية (و) توسع
 شروط المحاذاة المفسدة
 أن يكون الامام قد (نوى
 امامتها) فان لم ينوها لا تكون
 في الصلاة فاتفت المحاذاة
 (و) يفسدها (ظهوره وعورة
 من سبقه الحدث) في ظاهر
 الرواية (ولو اضطر اليه)
 للطهارة (ككشف المرأة
 ذراعها للوضوء) أو عورته
 بعد سبق الحدث على الصحيح
 (وقرائته) لا تسببه في
 الاصح أي قراءة

من سبقه الحدث حالة كونه (ذاهبا ٢١٨ أوعائدا للوضوء) وإتمام الصلاة ونشر لانيانه بركن مع الحدث أو المشي ذاهبا

وعائدا (وممكنه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستقطا) بلا عذر فلو مكث لزحام أو لينقطع رعاؤه أو نوم وصف فيه مع كفايته يني ويرفع رأسه من ركوع أو سجود سبقه فيه الحدث بنية التطهير لا بنية إتمام الركن - ذرا عن الإفساد به ويضع يده على أنفه تسترا (ومجاوزه ماء قريبا) بأكثر من صفتين (لغيره) عامدا مع وجود آله وله خردلو وفتح باب وتكرار غسل وسفن طهارة على الأصح وتطهير ثوبه من حدثه وإلقاء الخبس عنه (و) يفسدها (و) خروجه من المسجد يظن الحدث لوجود المنافي بغير عذر لا إذا لم يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو الجبابة أو مصلى العبد استحسن أن تصد الإصلاح (و) يفسدها (ومجاوزه الصفوف) أو سترته (في غيره) أي غير المسجد وما هو في حكمه كما ذكرناه وهو العصراء وان لم يكن أمامه صف أو صلى منفردا وليس بين يديه ستره اغتفر له قدر وضع سجوده من كل جانب في الصحيح فان تجاوز ذلك (بظنه) الحدث ولم يكن أحدث كما إذا نزل

في جميع الصلوات (قوله من سبقه الحدث) سواء كان رجلا أو امرأة (قوله ولو اضطرابه) وفي الخاتمة إذا اضطراب إلى الكشف يني واللا وبه جزم في التنوير وشرحه (قوله لانتسبجه) مثله التمليل والاستغفار فانه لا تقسمه لانه ليس من أجزائها كما في البحر فالمراد بالتسبيح المذكور غير القرآن (قوله اف ونشر) أي مرتب بقوله للوضوء مرتبط بقوله ذاهبا وقوله وإتمام الصلاة مرتبط بقوله أوعائدا (قوله ذاهبا أوعائدا) اف ونشر مرتب كذا أفاده في الشرح وفيه أنه في الذهاب اجتمع الحدث والمشي وهو - إذا انما يظهر إذا سبقه الحدث حال القيام أما إذا كان بعد الركوع أو السجود فلا إلا إذا قلنا انه يشبه أداء الركن وعباراتهم مطلقة (قوله بنية التطهير الخ) وتفسد إذا لم ينوش - بأعلى إحدى الروايتين كما في الدرر ولو رفع قائلا مع الله لمن حمده لا يني لأن الرفع محتاج إليه للانصراف فجزءه لا يمنع فلما اقترب به التسبيح ظهر قصد الأداء كما في الفتح وغيره وفي الشرح ويرفع رأسه فأويا البناء ويتأخر محمدا وبالاستسنة ثم ينصرف للطهارة اه وفي السعيد وإذا توضأ أعاد الركوع أو السجود الذي وجد سبق الحدث فيه حتى لو لم يعد تفسد أماعند محمد فلا إتمام الركن بالانتقال ولم يوجد - وأماعند أبي يوسف فلا إتمام القومة والجاسة فرض عنده اه (قوله بأكثر من صفتين) أما إذا كان قدرهما فلا تفسد أفاده في البحر (قوله عامدا) المراد أنه لا عذر له فلو كان له عذر كان المكان ضيقا أو لا يأتى له الوصول إليه أو جاوزته ناسيا ولا احتياجه إلى الاستقاء من البئر فلا تفسد والتيمم مثل الوضوء في وضع لأماء فيه (قوله مع وجود آله) فلو ذهب للأبعد لو وجود الآلة فيه وفقد ما في القريب فلا فساد (قوله وله خردلو) الذي في البحر أنه لا يني مع خردلو المخرق وليس له طلب الماء بالاشارة ولا شراؤه بالمعاطاة (قوله وتكرار غسل) ثلاثا كذا في الشرح (قوله وسنن طهارة) كاستيعاب الرأس بالمسح والمضغضة والاستنشاق ثلاثا على الأصح كذا في الشرح والاولى أن يقول وفعل سنن (قوله وتطهير ثوبه من حدثه) قيد به لان لم تكن من حدثه لا يني عنده ما خلا فالأبي يوسف والفرق أن هذا غسل لثوبه أو بئنه ابتداء وفي الأولى تبعا للوضوء ولو أصابته نجاسة من خارج ومن سبق الحدث لا يني وان كاتفي موضع واحد كذا في التبيين (قوله وإلقاء الخبس عنه) في البحر عن الظهيرين لو ألقى الثوب المتنجس من غير حدثه وعليه غيره أجزأ اه (قوله لوجود المنافي بغير عذر) وهو المشي (قوله لقصد الإصلاح) أنه لقوله لا إذا لم يخرج أي لا تفسد إذا لم يخرج الخ (قوله كما ذكرناه) وهو الدار والبيت والجبابة ومصلى العبد فان هذه لا يعتبر فيها الصفوف كالمسجد (قوله وهو العصراء) الضمير راجع إلى الغير (قوله وان لم يكن أمامه صف) بفتح همزة أمام واعلم أنه إذا صلى في العصراء فظن أنه أحدث فذهب عن مكانه فعلم أنه لم يحدث فاذا كان يصلي بجماعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو انتهى إلى آخر الصفوف ولم يجاوز الصفوف يني وان جاوزها لا وان تقدم قدما فالحال السترة فان جاوزها بطلت صلاته وان لم يكن بين يديه ستره فقد رآه الصفوف خلقه حتى لو تقدم قدر ما لو أخر لجاوز الصفوف تفسد صلاته وان كان أقل منه لا وان كان منفردا يعتبر بموضع سجوده من كل جانب اه نقله السعيد عن الملا مسكين (قوله كما إذا لم يعد لامامه) اعلم أنه إذا كان منفردا فالعقد أفضل

من اتقه ما فظنه دما فسدت صلاته كما إذا لم يعد لامامه وقد بقي مما إذا فرغ منها فله الخيار ان شاء الله في اتقه

لتقع الصلاة في مكان واحد وقيل الأفضل أن لا يعود لما فيه من تقليل المشى وكذا ان كان مقتديا فرغ امامه فان لم يفرغ وكان بينهما ما يمنع الاقتداء تحتم عليه العود والامام كالمقتدي في تحتم العود ان كان غنة ما يمنع الاقتداء التحول الامامة عنه أفاده السيد فالفساد في عبادة المواقف مقيد بما اذا كان بين المقتدي والامام ما يمنع الاقتداء (قوله عن مقامه) بفتح الميم (قوله ونحوه) كالاربعة السابقة في كلامه (قوله لانصرافه) علة لقوله ويفسدها (قوله لا الاصلاح) بخلاف الانصراف اظن الحدث فانه لا يفسد لانه قصد الاصلاح (قوله لسبق الحدث السماوي) المراد بسبقه أنه لا يقصد به فلا يصح البناء به بل الحدث العمد والسماوي مالا اختيارا للعباد في سببه فانه في البحر وهو المراد بالسبق وعليه فيكون قوله سماوي صفة موصفة لا محض وفي الجوهر فان سبقه الحدث أو غلب عليه الخ وقال فيها السابق بغير علم وقصد والغلبة بعلمه لكن لم يتدر على ضبطه اه ولو عضة زنبور مثلا أو أصابته شجرة فسال منها دم لا يبق لانه يصنع العباد مع ندوته فلا يلحق بالغالب وعند أبي يوسف يبقى لعدم صنع نفسه ولو وقعت طوبى من سطح أو سقر جله من شجرة أو تعثر بشئ موضوع في المسجد فأدماه قيل يبقى اتفاقا لعدم صنع العباد وقيل هو على الخلاف أيضا كافي التبيين وغيره ولو عظم أو تنحصر فسبقه حدث بقوته قيل يبقى وقيل لا وهو الصحيح كافي القهستاني عن الظهيرية واعلم أن البناء عند سبق الحدث مروى عن عائشة وابن عباس وأبي بكر وروى عن ابن عمر وابن مسعود وسلمان الفارسي وهو لا يهمل عن علقمة وطاوس وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير والشعبي وإبراهيم التيمي وعطاء ومعهول وسعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنهم أجمعين وهو لا يهملون وكفى بهم قدوة كافي الفتح وغيره (قوله فأغنى عن افراده ياب) خالف القوم في ذلك ولم يستوف بما ذكره أحكامه المحتاج الى بيانها (قوله والأفضل الاستئناف) مطلقا تحريزا عن شبهة الخلاف وقيل هـ ذافي المنقرد وأما في غيره فالبناء أفضل صيانة لفضيلة الجماعة وقيد في السراج بما اذا كان لا يجتمع جماعة أخرى وهو الصحيح قال في النهر ويغني وجوبه اذا ضاق الوقت اه (قوله خروج من الخلاف) أي خلاف الامام الشافعي رضي الله عنه فانه لا يقول بالبناء (قوله وعلا بالايجاع) أي بالمجموع عليه وهو صحة الصلاة بعد الاستئناف وأما اذا جنى يكون عاملا بقول البعض والعمل بالمجموع عليه أولى وهذا يرجع الى قوله خروج من الخلاف (قوله على غير امامه) سواء كان الغير في الصلاة ام لا هذا اذا قصد تعليمه لانه يقع جوابا من غير ضرورة فكان من كلام الناس وان أراد القراءة دون التعليم لا تنفسد كافي مسكين وغيره وفتح المراهق كالبالغ وتفسد باخذ الامام عن ليس معه ولو جمع المقتدي عن ليس معه في الصلاة فتقصه على امامه يجب أن تبطل صلاة السكك لانه تلقين من خارج كذا في البحر (قوله وفتح على امامه جائز) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة سورة المؤمنین فترك كلمة فلما فرغ قال ألم يكن فيكم أبي قال بلى قال هـ لا فكت على قال ظننت اني انصرفت فقال صلى الله عليه وسلم لم لو نضحت لاعتسكم وقال على اذا استطعمك الامام فأطعمه اي اذا استغصمك الامام فافتح عليه والصحيح أنه ينوي الفتح دون التلاوة لان الفتح مرخص فيه وقراءة المقتدي محظورة ويكره للمقتدي أن يهمل بالفتح لان الامام ربما يثبذ كرفيكون التلقين من

مكانه أوعاد واختلفوا في
الأفضل (و) يفسدها
(انصرافه) عن مقامه
(ظانا أنه غير متوض أو)
ظانا (أن مدة مسحه
انقضت أو) ظانا (ان عليه
قائمة أو) أن عليه (فجاسة
وان لم يخرج) في هذه
المسائل (من المسجد)
ونحوه لانصرافه على سبيل
الترك لا الاصلاح وهو
الفرق بينه وبين ظن
الحدث وعانت بما ذكرناه
شر وط البناء لسبق الحدث
السماوي فأغنى عن افراده
ياب والأفضل الاستئناف
خروج من الخلاف وعلا
بالايجاع (و) يفسدها
(فتحه) أي المصلي (على غير
امامه) لتعليمه بالضرورة
وفتحه على امامه جائز ولو
قرأ المفروض أو اتقيل
لاية أخرى على الصحيح

لاصلاح صلاتهم ما (و) يفسدها (التكبير بنية الانتقال صلاة أخرى غير صلاته) لتحصيل ما نواه وخروجه عما كان فيه
كالمفرد اذا نوى الاقتداء وعكسه كمن انتقل بالتكبير من فرض الى فرض أو نقل وعكسه بنيه وأشرنا الى انه لو كبر يريد
استئناف عين ما هو فيه من غير تلفظ ٢٢٠ بالنية لا يفسد الا أن يكون مسبوقا لاختلاف حكم المفرد والمسبوق واذا لم يفسد

ما مضى يلزمه الجلوس
على ما هو آخر صلاته به فان
تركه معقدا على ما ظنه
بطلت صلاته ولا يفسده
الجلوس في آخر ما ظن أنه
افتتح به وفيه اشارة الى أن
الصائم عن قضاء فرض
لنوى به بدشروعه فيه
الشروع في غيره لا يضره
ثم قد بطلان الصلاة فيما
ذكره بما (اذا حصلت)
واحدة من (هذه) الصور
(المذكورات قبل الجلوس
الاخير مقدار التشهد)
فتبطل بالاتفاق وأما اذا
عرض المنافى قبل السلام
بعد القعود قدر التشهد
فالمختار صحة الصلاة لان
الخروج منها بفعل المصلي
واجب على الصحيح وقبل
تصد بناء على ما قيل أنه
فرض عند الامام ولا نص
عن الامام بل تخريج أبي
سعيد البردعي من الاثنى
عشرية لان الامام لما قال
بفساد الصلاة فيما لا يكون
الابتداء فرض ولم يبق الا
الخروج بالصانع فيحكم بانه
فرض لذلك وعندهم ليس
بفرض لانه لو كان كذلك

غير حاجة ويكره للامام أن يلجئهم اليه بان يقف ساكنا بعد الحصر أو يكثر الاية بل ينتقل الى
آية أخرى أو يركع ان قرأ القدر المستحب وقيل قدرا لفرض والاول هو الظاهر (قوله
لاصلاح صلاتهما) لانه لو لم يفتح رجا يجرى على لسانه ما يكون مفسدا فيكون فيه اصلاح صلاة
الامام وباصلاحها تصلح صلاة اقتدى (قوله ويفسدها التكبير بنية الانتقال) قيد بالتكبير
لانه لو نوى بقاءه فقط لا يكون قاطعا للاولى كافي المنع وغاية البيان (قوله اصلاح صلاة أخرى)
أخرج بالصلاة الصوم وأخرج بانحرى ما اذا كانت عين الاولى والمراد انها أخرى ولومن وجه كما
أفاده الشرح (قوله غير صلاته) مستغنى عنه بقوله أخرى (قوله لتحصيل ما نواه) علة للفساد
(قوله كالمفرد) أشار به الى ما قلنا من أن المراد بالآخرى الاخرى ولومن وجه لان صلاة
الجماعة غير صلاة الواحد في الجملة وكذا لو كبر يتولى امامة النساء أو الواجب (قوله كمن انتقل
بالتكبير من فرض الى فرض) فانه يفسد الاول ثم ان كان صاحب ترتيب وفاته صلاة وكبر
ينوى غير القائمة كان متنفذا ولاصحته فيه الفريضة القائمة (قوله وأشرنا الى) أى بقوله
أخرى (قوله من غير تلفظ بالنية) أم لو تلفظ بها انتقض ما صلى ولا يجزى به (قوله لاختلاف
حكم المفرد والمسبوق) ألا ترى أن الاقتداء بالمسبوق لا يصح وبالمفرد يصح قاله في الشرح
وهو داخل في الاختلاف لان المراد به كما تقدم الاختلاف ولومن وجه (قوله واذا لم يفسد
ما مضى) يفتح الباء وما مضى فاعله وهو مرتب بقوله لا يفسد اه (قوله آخر صلاته به) الجاز
متعلق بالآخر يعنى أنه انما صار آخر بواسطة كونه مضموما الى ما مضى (قوله وفيه اشارة الى)
من حيث ان المتن قيد بالصلاة (قوله عن قضاء فرض) انما مثل بالقضاء دون الاداء لان الاداء
وقته معياره لا يسع غيره فربما يقال انه انما لا يصح فيه غيره لكونه معيارا لفرض المشالي في
القضاء ليتعين أن نية الانتقال لا تعتبر أصلا لعدم اعتبار الشارع اياها لا الوجه المذكور في
الاداء (قوله فيما ذكره) أى من جميع المسائل المتقدمة أفاده السيد (قوله قبل الجلوس
الاخير) المراد به ما يقع آخر الصلاة وان لم يسبقه غيره (قوله بل تخريج أبي سعيد البردعي) أى
أخذه واستنباطه والبردعي نسبة الى بردعة بفتح الباء والادال والعين المهملتين وسكون الراء
بلد بأذرع بيجان كذا قاله السيوطي في اب الباب (قوله لصحة الخروج بالكلام والحدث العمد)
أى وهو ما حرمان (قوله فدل على أنه واجب لفرض) قد يقال ان الواجب لا بد أن يكون
عبادة ولا يصح أن يكون محترما (قوله لعدم تعيين ما هو قرينة) أى للخروج منها (قوله وانما
الوجه فيه) أى في فساد الصلاة (قوله وجود المغير) يعنى أن هذه المعاني مغيرة للفرض كنية
الاقامة فاستوى في حدوثها أول الصلاة وآخرها (قوله وفيه جهت) أى في هذا التغليب ووجهه
ما ذكره المؤلف في رسالته أن الدخول في صلاة فرض آخر فرض عليه وهو لا يتأق الا بغير وجهه من
الاولى وما لا يتأق الفرض الابه فهو فرض ولذا قال السيد وفي قوله وفيه جهت تأييدا لما ذكره

لتعين بما هو قرينة ولم يتعين به لصحة الخروج بالكلام والحدث العمد فدل على أنه واجب لفرض فاذا
عرضت هذه العوارض ولم يبق عليه فرض صار كما بعد السلام وغلط الكرخي البردعي في تخريجه لعدم تعيين ما هو قرينة وهو
السلام وانما الوجه فيه وجود المغير وفيه جهت

(ويفسدها ايضا مد الهمة
 في التكبير) وقسمنا
 الكلام عليه (وقراءة ما لا
 يحفظه من مصحف) وان لم
 يحمله لتلقى من غيره وأما
 اذا كان حافظا ولم يحمله
 فلا تفسد لاتقاء العمل
 والتلقي (و) يفسدها (أداء
 ركن) كركوع (او امكنه)
 أى مضى زمن يسع أداء
 ركن (مع كشف العورة
 أو مع نجاسة مانعة) لوجود
 المنافي فان دفع النجاسة
 بمجرد دفعها ولا أثر لها أو
 ستر عورته بمجرد كشفها
 فلا يضره (و) يفسدها
 (مسابقة المقتدى بركن
 لم يشاركه فيه امامه) كالأول
 ركع ورفع رأسه قبل الامام
 ولم يبعده معه أو بعده وسلم
 واذا لم يسلم مع الامام وسابقه
 بالركوع والسجود
 في كل الركعات قضى
 ركعة بلا قراءة لانه مدرك
 أول صلاة الامام لاحق وهو
 يقضى قبل فراغ الامام
 وقد فاتته الركعة الاولى
 بتركه متابعة الامام في
 الركوع والسجود فيكون
 ركوعه وسجوده في الثانية
 قضاء عن الاولى وبقي الثالثة
 عن الثانية وفي الرابعة عن
 الثالثة قضى بعده ركعة
 بغير قراءة وتقام تفرقة

ابوسعيد البردي من أن الخروج يصنعه فرض عند الامام (قوله ويفسدها ايضا مد الهمة
 في التكبير) ذكر في النهر أنه لو مد همة الاسم او التسمية فسدت ولو في التسمية لا يصير شارها
 وخيف عليه الكفران كان قاصدا الاستفهام قال في المراجع هذا من حيث الظاهر اذا الهمة
 للانكار وضعا أما من حيث انه يجوز أن تكون للتقرير فلا يلزم الكفر وتبعه في العناية ثم قال
 ولو مد باء كبر لا تفسد وقبل تفسد منتقى وقال الحلبي وظاهره ترجيح عدم الفساد ومد الهاء
 خطأ أما مد اللام فحسن ما لم يخرج عن حده وهذه أن لا يبالغ بحيث يحدث من ذلك الاشباع
 ألف بين اللام والهاء فان فعل كره ولا تفسد في المختار أقاده السيد ولو كرر الراءان ارتعد
 طرف لسانه فنشأ منه تكرارها فالظاهر أنه ان كررها مرتين افسدها لان النطق بمرتين
 مفسد وانظر ما لفتح باء كبر ومدها وانظروا عدم الفساد لا غتقارا لخطا في الاعراب في
 القراءة على المقتضى والمد بانفراد لا يفسد وحرره (قوله وقراءة ما لا يحفظه) أى مطلقا سواء
 كان قليلا أو كثيرا وهو ظاهر الرواية عن الامام وقيل لا تفسد ما لم يقرأ قدر الناجحة وقيل
 لا تفسد ما لم يقرأ قدر آية وهو الاظهر كما في الحلبي وتبعه في سكب الانهر وعنده ما صلته تامة
 لان عبادة انصافت الى أخرى وهو النظر في المصحف ولهذا كانت القراءة في المصحف أفضل
 من القراءة غائبا الا أنه يكره في الصلاة لما فيه من التشبه باهل الكتاب كذا قالوا وفيه نظر
 لان التشبه باهل الكتاب لا يكره في كل شئ فتناسا كل كيا كاون ونشرب كما يشربون
 وانما الحرام التشبه بهم فيما كان مذموما وما يقصد به التشبه فانه قاضى خان في شرح الجامع
 الصغير فعلى هذا لم يقصد التشبه لم يكره عندهما كما في البصر ولا يحنيفة في فسادهما وبهان
 أحدهما أن جل المصحف والنظر فيه وتقلب الاوراق عمل كثير وعلى هذا لو كان موضوعا بين
 يديه وهو لا يحمله ولا يقبل الاوراق أو قرأ المکتوب في المهراب لا تفسد والثاني انه تلقن من
 المصحف فصار كالو تلقن من غيره وهو منافي للصلاة وهذا يوجب التسوية بين المحمول وغيره
 فتفسد بكل حال وهو الصحيح كذا في السكافي ولولم يكن قادرا الاعلى القراءة من المصحف لا يجوز
 له ذلك ويصلي بغير قراءة لانه أمي ولا فرق بين الامام والمنفرد وتقييد الهداية بالامام اتفاق
 (قوله من مصحف) اراد به ما كتب فيه شئ من القرآن كذا في النهر فم ما لوقرأ من المهراب
 وهو الصحيح وأشار اليه بقوله وان لم يحمله (قوله لاتثناء العمل والتلقي) أى والقراءة مضافة
 الى حفظه لا الى تلقينه من المصحف (قوله زمن يسع أداء ركن) وان كان في ركن طويل والمراد
 انه يسعه بسنته وهو قدر ثلاث تسبيحات وهذا مذهب الثاني وهو المختار كما في الدرر (قوله مع
 كشف العورة) الحاصل أن الكشف الكثير في الزمن الكثير مضر والقليل في القليل غير
 مضر كالسكن في القليل والقليل في الكثير والمراد بكشف العورة ما يتم كشف ربيع العضو
 منها (قوله أو مع نجاسة مانعة) ولو سهوا وتأتى الصور المذكورة في الكشف هنا (قوله أو ستر
 عورته الخ) كأن ثبت الرمح فكشفت فستر عورته من ساعته فلا يضره (قوله واذا لم يسلم مع
 الامام الخ) أما لو سلم معه فسدت صلاته لانه سلم عند بناء على أنه أقمها (قوله لانه مدرك الخ)
 روح العلة قوله لاحق الخ (قوله وهو يقضى قبل فراغ الامام) أى حقان أمكنه ادراكه
 (قوله فيقضيه بعده ركعة) أى بعد سلام الامام والاولى التصريح به (قوله وتقام تفرقة

بالاصل (و) يفسد (متابعة الامام في سجود السهو والسهو) اذا تأكد انفراد به بان قام بعد سلام الامام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد وقصد ركعة بسجدة فتأكد كرا الامام سجود سهو فتأبى عنه فسدت صلاته لانه اقتدى بعد وجود الافراده ووجوبه ففسد صلاته وقيدنا قيام ٢٢٢ المسبوق بكونه بعد قعود الامام قدر التشهد لانه ان كان قبله لم يجزه لان الامام

بقى عليه فرض لا يفرد به المسبوق ففسد صلاته (و) يفسدها (عدم اعادة الجلوس الاخير بعد أداء سجدة صليبة) أو سجدة تلاوة (تذكرها بعد الجلوس) لانه لا يعتد بالجلوس الاخير الا بعد تمام الاركان لانه نلتزمها ولا نعارض ولا ارتفاع الاخير بسجدة التلاوة على المختار (و) يفسدها (عدم اعادة ركن أداء نائما) لان شرط صحته أدائه مستيقظا كما تقدم (و) يفسدها (قهقهة امام المسبوق) وان لم يتعمدها (وحدته العهد) الحاصل بغير القهقهة اذا وجد (بعد الجلوس الاخير) قدر التشهد عند الامام بفساد الجزء الذي حصلت فيه ويفسد مثله من صلاة المسبوق فلا يمكن بناؤه الفات عليه (و) يفسدها (السلام على رأس ركعتين في غير الثنائية) المقرب ورباعية المقيم (ظانا أنه مسافر) وهو مقيم (أو ظانا أنها الجمعة أو) ظانا أنها التراخي وهي العشاء أو كان قريب عهد

بالاصل (اي في الاصل قال فيه وان ركع مع امامه وسجد قبله لزمه قضاء ركعتين لانه يتحقق سجدة تامة في الثانية بركوعه في الاولى لانه كان معتبرا ويلغور ركوعه في الثانية لوقوعه عقب ركوعه الاول بلا سجود ثم ركوعه في الثالثة مع الامام معتبر دون ركوعه في الرابعة لكونه قبل سجوده فيلحق به سجوده في الرابعة الامام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضيهما وان ركع قبل امامه وسجد معه يقضى أربعاً بالقراءة لان السجود لا يعتد به اذ لم يتقدمه ركوع صحيح وركوعه في كل الركعات قبل الامام يطل سجوده الحاصل معه وأما ان ركع امامه وسجد ثم ركع وسجد بعده جازت صلاته فهذه خمس صورا مأخوذة من فتح القدير والخلاصة والمراد أنها خمسة مما في المصنف (قوله للمسبوق) أي المتابعة الثابتة للمسبوق والاولى كما قاله السيد أن يقول متابعة المسبوق الامام في سجود السهو (قوله وقيد ركعة بسجدة) أما اذا لم يقيد وسجد الامام وجب متابعتها وارتفاع ما أدام وان مضى على صلاته صححت لان المتابعة واجبة لكونها في واجب وترك الواجب لا يوجب فسادا ويسجد للسهو بعد الفراغ من قضائه استحسانا ولو تابع المسبوق امامه في سجود السهو فتبين أنه لاسهو وعليه فصلاة المسبوق جائزة عند المتأخرين وعليه الفتوى ولو سجدا الامام للتلاوة فان لم يتأكدا انفراد المسبوق عاد حتما ولا يعتد بما أدى قبله ولو لم يعد فسدت صلاته لا ارتفاع القعود في حق الامام فيرتفع في حقه وان تأكدا انفراده بتقييد الركعة بسجدة فان عاد فسدت صلاته رواية واحدة وان لم يعد ومضى فقبضه روايتان وظاهر الرواية الفساد وهو أصح الروايتين لان العود الى سجود التلاوة يفرض القعدة فتبين أن المسبوق انفراد في موضع الاقتداء ففسد صلاته اه من الشرح مختصرا (قوله لانه نلتقمها) ولذلك يسمى أخيرا (قوله على المختار) لانها أثر القراءة فيعطى لها حكمها وهو الاصح وقيل لا ترفعها لانها واجبة فلا ترفع الفرض واختاره شمس الآلعة أفاده السيد (قوله عند الامام) وقال لا تفسد صلاة المسبوق بقهقهة الامام بعد ما تعد قدر التشهد لعدم فساد صلاة الامام بها وقيد بقوله بعد الجلوس الاخير لان الحدث العهد لو حصل قبل القعود بطلت صلاة الكل اتفاقا وقيد وفساد صلاة المسبوق عند الامام بما اذا لم يتأكدا انفراده فلو قام قبل سلامه تاركاً للواجب فقط ركعة فسجد لها ثم فعل الامام ذلك لا تفسد صلاته لانه استسكم انفراده ذكره السيد والظاهر أن تصحيح قول صاحبين في الاثنى عشرية ينسحب على هذه الجزئية فتأمل (قوله ويفسدها السلام) وان لم يقل عليكم بحج عن الخلاصة ذكره السيد (قوله المغرب ورباعية المقيم) بدل من غير الثنائية (قوله أو ظانا أنها الجمعة) المناسب أن يزيد وهي الظاهر من لا يساوي ما قبله وما بعده (قوله لانه سلام عمد على جهة القطع) أي بخلاف ما اذا سلم على رأس الركعتين من الرباعية على ظن أنها الرابعة حيث لا تفسد ذكره السيد وبقي من المفسدات الارتداد بالقلب وكل ما أوجب الوضوء والفسل وترك الركن بلا قضاء والشرط بلا عذر كذا في النهر (تكميل) * زلة القارئ

من

بالاسلام) أو ناسأ مسلحاً هـ (ظن الفرض ركعتين) في غير الثنائية لانه سلام عمد على جهة القطع قوله الارتداد بالقلب في نسخة زيادوا الجنون والاعشاء اه

قبل أو انه ففسد الصلاة

من أهم المسائل وهي مبنية على قواعد ناشئة من الاختلافات لا كما توهم انه ليس لها قاعدة
تبقى عليهم اقل اصل فيهما عند الامام ومحمد رحمه الله تعالى تغير المعنى تغيرا فاحشا وعدمه
للفساد وعدمه مطلقا سواء كان اللفظ موجودا في القرآن أو لم يكن وعند أبي يوسف رحمه الله
ان كان اللفظ نظيره موجودا في القرآن لا تفسد مطلقا تغير المعنى تغيرا فاحشا أو لا وان لم يكن
موجودا في القرآن تفسد مطلقا ولا يعتبر الاعراب أصلا ومحل الاختلاف في الخطا والسيان
أما في العمدة فتفسد به مطلقا بالاتفاق اذا كان مما يفسد الصلاة أما اذا كان ثناء فلا يفسد
ولو تعمد ذلك أفاده ابن أمير حاج وفي هذا الفصل مسائل الأولى الخطا في الاعراب ويدخل
فيه تخفيف المشدود وعكسه وقصر الممدود وعكسه وفك المدغم وعكسه فان لم يتغير به المعنى
لا تفسد به صلته بالاجماع كما في المضمرات واذا تغير المعنى لمحو أن يقرأ واذا بتلى ابراهيم ربه
برفع ابراهيم ونصب ربه فالصحيح عنهما الفساد وعلى قياس قول أبي يوسف لا تفسد لانه لا يعتبر
الاعراب وبه يفتي واجمع المتأخرون كعمد بن سلام واسماعيل الزاهد وأبي بكر سعيد البلقيني
والهندواني وابن الفضل والحلواني على أن الخطا في الاعراب لا يفسد مطلقا وان كان مما
اعتقده كقرآن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب وفي اختيار الصواب في الاعراب
ايقاع الناس في الحرج وهو مرفوع شرعا وعلى هذا مشي في الخلاصة فقال وفي النوازل
لا تفسد في الكل وبه يفتي وينبغي أن يكون هذا فيما اذا كان خطأ أو غلطاً وهو لا يعلم أو تعمد
ذلك مع ما لا يغير المعنى كثيرا كنصب الرحمن في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى أما لو
تعمد مع ما يغير المعنى كثيرا أو يكون اعتقاده كقرا فافساد حينئذ أقل الاحوال والمفتي به
قول أبي يوسف وأما تخفيف المشد كالموقر أيا له تعبد أو رب العالمين بالتخفيف فقال المتأخرون
لا تفسد مطلقا من غير استثناء على المختار لان ترك المد والتشديد بمنزلة الخطا في الاعراب كما في
قاضي خان وهو الاصح كما في المضمرات وكذا نهض في الذخيرة على انه الاصح كما في ابن أمير حاج
وحكم تشديد الخفيف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيل وكذا اظهار المدغم وعكسه فالكل
نوع واحد كما في الحلبي * المسئلة الثانية في الوقف والابتداء في غير موضعهما فان لم يتغير به المعنى
لا تفسد بالاجماع من المتقدمين والمتأخرين وان تغير به المعنى ففيه اختلاف والفتوى على
عدم الفساد بكل حال وهو قول عامة علماء المتأخرين لان في مرعاة الوقف والوصل ايقاع
الناس في الحرج لاسيما العوام والحرج مرفوع كما في الذخيرة والسراجية والنصاب
وفيه أيضا لوترن الوقف في جميع القرآن لا تفسد صلته عندنا وأما الحكم في قطع بعض الكلمة
كما لو أراد أن يقول الحمد لله فقال ال فوقف على اللام أو على الحاء أو على الميم أو أراد أن يقرأ
والعاديات فقال والعافوقف على العين لا نقطاع نفسه أو نسيان الباقي ثم عم أو انتقل الى آية
أخرى فالذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقا وان غير المعنى للضرورة وعموم البلوى كما
في الذخيرة وهو الاصح كما ذكره أبو الليث * المسئلة الثالثة وضع حرف موضع حرف آخر فان
كانت الكلمة لا تخرج عن لفظ القرآن ولم يتغير به المعنى المراد لا تفسد كما لو قرأ ان الظالمون
بواو الرفع أو قال والارض وما حاهما مكان طحاهما وان خرجت به عن لفظ القرآن ولم يتغير به
المعنى لا تفسد عندهما خلافا لابي يوسف كما لو قرأ قيامين بالقسط مكان قوامين أو دوارا مكان

ديارا وان لم يخرج به عن افظ القرآن وتغير به المعنى فانخلاف بالعكس كما لو قرأ وأنتم خامدون
مكان سامدون ولما تأخر بن قواعد أخر غير ما ذكرنا وافتصرنا على ما سبق لا طرادها في كل
القروع بخلاف قواعد المتأخرين واعلم انه لا يقيم مسائل زلة القارئ بعضها على بعض
الامن له دراية باللغة والعربية والمعاني وغير ذلك مما يحتاج اليه التفسير كما في منية المصلي وفي
النهر وأحسن من تلخيص من كلامهم في زلة القارئ السكال في زاد الفقير فقال ان كان الخطأ
في الاعراب ولم يتغير به المعنى ككسر قواما مكان فتحها وفتح باء نعبدا مكان ضعهما لا تفسد وان
غير كتب همزة العلماء وضمها الحلافة من قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء تفسد
على قول المتقدمين واختلف المتأخرون فقال ابن الفضل وابن مقاتل وأبو جعفر والحلواني
وابن سلام واسماعيل الزاهدي لا تفسد وقول هؤلاء أوسع وان كان بوضع حرف مكان حرف
ولم يتغير المعنى نحو أيا ب مكان أواب لا تفسد وعن أبي سعيد تفسد وكثيرا ما يقع في قراءة بعض
القرويين والأتراك والسودان وبالك نعبدوا ومكان الهمزة والصراط الذين بزيادة الألف
واللام وصرت حوافي الصورتين بعد دم الفساد وان غير المعنى وتعامه فيه فليراجع واقع سبحانه
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

*(فصل) فيما لا يفسد
الصلاة لو نظر المصلي الى
مكتوب وفهمه (سواء كان
قرأنا أو غيره قصد
الاستفهام أو لأساء الادب
ولم تفسد صلته لعدم
النطق بالكلام) (أو كل
ما بين أسنانه وكان دون
الخصبة بلا عمل كثير) كره
ولا تفسد لعدم الاحتراز
عنه واذا ابتلع ما ذاب من
سكر في فمه فسدت ولو
ابتلعه قبل الصلاة ووجد
حلاوته فيها لا تفسد (أو مر
مار في موضع سجوده
لا تفسد) سواء المرأة
والكلب والجار قوله صلى
الله عليه وسلم لا يقطع
الصلاة نحي وادروا
ما استطعتم فانما هو شيطان
(وان اثم المار)

(فصل فيما لا يفسد الصلاة) لو أدخله مع المكروهات لكان أولى وأخصر (قوله لو نظر
المصلي الى مكتوب الخ) وجه عدم الفساد انه انما يتحقق بالقراءة وبالنظر والفهم لم يحصل
وايه أشارا لما وافى بقوله لعدم النطق (قوله قصد الاستفهام) بهذا علم أن ترك الخشوع لا يخل
بالخصبة بل بالسكال ولذا قال في الخطاية والخصبة اذا تذكر في الصلاة فقد كسر أو خطبة
فقرأها بقاءه ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلته كما في البحر (قوله أساء الادب) لان فيه
اشتغالا عن الصلاة وظاهره أن الكراهة تنزيهية وهذا انما يكون بالقصد وأما لو وقع نظره
عليه من غير قصد وفهمه فلا يكره (قوله أو كل ما بين أسنانه) قيد به لانه لو تناول شيئا من خارج
ولو عسمة أو قطرة مطر فوصلت الى حلقه فسدت صلاته وصومه اذا كان ذا كرا (قوله
وكان دون الخصبة) أما اذا كان قد راخصه فأكثر أفسدها كما يفسد الصوم فبفسدها يفسده
ومالا فلا (قوله بلا عمل كثير) أما اذا كان مضغه كثيرا فلا خلاف في الفساد كما في البحر
بخلاف ابتلاع القليل بمعل قليل لانه تبع لريقه ولا يمكن الاحتراز عنه (قوله كره) هو كافتائه
في المسجد والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى أن يفرغ من صلاته فيلقبه في محل
مباح ولا يأكله فقد ورد كلوا الوغم واطرحوا القغم قال ابن الاثير في نهايته الوغم ما يتساقط
من الطعام والقغم ما يخرج من اللسان اه أي ارموا ما يخرج من اللسان وكذا
ما يخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا لتغيره وان اكلم مع ذلك كره خارجا أيضا (قوله
أو مر مار) عبر بهذا التركيب لهسته لوقوعه في أفصح كلام قال تعالى سأل سائل (قوله سواء
المرأة والكلب) أشار به الى خلاف الظاهرية فقالوا ان ضرورها بين يديه وكذا الكلب
والجار مفسد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولما أخرج أبو داود عن الفضل بن عباس
أنا نارسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا ومعه عباس فصب لي في صحراء ليس بين يديه
سترة وكلبة وحمار فبعثان بين يديه فبابا بذلك (قوله فانما هو شيطان) سواء كان آدميا أو غيره

لأن الشيطان يعم قال تعالى شياطين الانس والجن (قوله المكلف بتعمده) أخرج غير المكلف وغير المتعمد فلا ثم علم ما و علم أن المسئلة على أربعة أوجه كأنه له الشك في البدائع وابن امير حاج عن ابن دقيق العيد أحدها أن يكون للمارة مندوحة عن المرور ولم يتعرض المصلي لذلك فيختص المارة بالآثم الثاني مقابله وهو أن يتعرض المصلي للمرور وليس للمارة مندوحة فيختص المصلي بالآثم دون المارة الثالث أن يتعرض المصلي للمارة مندوحة فيأثم المارة الرابع أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للمارة مندوحة فلا يآثم واحد منهم ما (قوله بين يدي المصلي) أي بقربه وعبرهم الكون أكثر الشغل يقع بهم كما إذا قاله البدر العيني في شرح البضاري (قوله ماذا عليه) قال النووي في رواية رويناه في الأربعين لعبد القاهر الراوي ماذا عليه من الآثم (قوله لكان يقف أربعين خيرا) الذي في الجامع الصغير من رواية مالك والشيخين والأربعة من أبي جهم لكان أن يقف بأبواب وقال المناوي في قوله خيرا له ينصب خيرا على أنه خير كان ورفعته على أنه اسمها ويقف الخبر (قوله أربعين خيرا) أي عامان تسمية الكل باسم جزئه المتوسط في الحسن عن باقي أجزاءه (قوله على الأصح) وقال نحر الاسلام هو موضع يقع عليه بصر خاشع قال القماتاني وهو الأصح لا طارده فانه ما اختار شيئا الا وهو يطرد في الصور كلها والامام الذي حازة نصيبات السبق في ميدان التحقيق كما في العناية وصححه أيضا في النهاية قال المحقق في الفتح والذي يظهر ترجيح ما اختاره نحر الاسلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغیره فان المؤثم هو المرور بين يدي المصلي حقيقة وكون المسجد والبيت اعتبار بقعة واحدة في بعض الاحكام لا يثبت من تغيير الامر الحسي وهو المرور من بعيد يجعل البعيد قريبا اه (قوله في المسجد الكبير) هو أن يكون أربعين فاقترن قبل ستين فأكثر والصغير بعكسه أفاده القهستاني وأفاد أن المختار الأول والبيت والدار ينبغي أن يكونا على هذا التفصيل كما في غاية البيان والقهستاني (قوله وفي الصغير مطلقا) ما لم يكن هناك حائل كسطوانة صلى إليها (قوله وبما دون قامة يصلي عليها) عطف على قوله يجعل السجود (قوله لا فيما وراء ذلك) وهو ما كان قدرا للقامة أو أزيد أو كان المرور في غير محل السجود في المسجد الكبير والعصراء (قوله لمناقيه من التضييق على المارة) على لقوله لا فيما وراء ذلك (قوله يعني فرجها الداخل) نص على المتوهم (قوله شهوة) حد الشهوة أن تنتشر الآلة أو يزداد انتشارها ان كانت منتشرة قبيل وفي المرأة والشيخ القاني مبل القلب وقوله في المختار مقابله القول بالفساد به (قوله وان ثبت به الرجعة) أي في المطلقة رجعا وتثبت به حرمة المصاهرة في الاجنبية (قوله والجماع عمل كثير) أي فكذا ما كان به مناه ففسد واعلم أن هذا قيد تقييد اللبس بالشهوة لانه لا يكون في معنى الجماع الا ما وقوله أو لمسه بالشهوة أي منه لانه في معنى الجماع (قوله لم يفسد صلاته) فان قلت ما الفرق بين تقبيلها باه أو لمسه وهو يصلي بغير شهوة منه وبين تقبيلها باها أو لمسه وهي تصلي بغير شهوة أيضا حيث تفسد صلاتها الاصلانه قلت الفرق أن الشهوة فيمن أبلغ فتقبيله مستلزم لاشتغالها وأيضا تقبيله مطلقا ومسه به شهوة في معنى الجماع يعني والجماع فعل الزوج فتقبله الدواعي كفه حقيقة الجماع ولو جامعها ولو بين الفخذ تفسد صلاتها فكذا هذا بخلاف

المكلف بتعمده لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المارة بين يدي المصلي ماذا عليه لكان يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه رواه الشيخان وفي رواية البرار أربعين خيرا وبها والمكروه المرور بجمل السجود على الأصح في المسجد الكبير والعصراء وفي الصغير مطلقا وبها دون قامة يصلي عليها لانها وراء ذلك في شارع لمناقيه من التضييق على المارة (ولا تبطل) صلاته (بنظاره) الى فرج المطلقة أو الاجنبية يعني فرجها الداخل (شهوة في المختار) لانه عمل قليل (وان ثبت به الرجعة) ولو قبلها أو لمسه ففسدت صلاته لانه في معنى الجماع والجماع عمل كثير ولو كانت تصلي فأولج بين فخذيها وان لم ينزل أو قبلها ولو بدون شهوة أو لمسه ففسدت صلاته وان قبلته ولم يشتمها لم تفسد صلاته

وتعداد استحبها بترك غيره قال في التجنيس كل صلاة أدت مع الكراهة فأنما تعد لعل وجه الكراهة وقوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها تأويله انتهى عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول ٢٢٧ الاعادة بسبب الكراهة ذكره صدر

الاسلام البزدوى في الجامع الصغير (يكراه للمصلي سبعة وسبعون شيئا) تقريرا لا تحديدا (ترك واجب أو سنة عدا) صذر بهذا لانه لمابعده كالامر الكلى المنطبق على جزئيات كثيرة كترك الاطمئنان في الاركان وكسابقة الامام لما فيه امن الوعيد على ما في الصحيحين أما يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة حمار وكجاوزه اليدين الاذنين وجعلهما تحت المنكبين وستر القدمين في السجود عمدا للرجال (كعبته بثوبه وبدنه) لانه ينافي الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكروها وقوله تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وقوله صلى الله عليه وسلم لم ان الله تعالى كره لكم العبث في الصلاة والرفث في الصيام والضحك عند المقابر ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا يعبث بلحيته في الصلاة فقال لو خشع قلبه لخشعت جوارحه والعبث عمل

في الدر أول قضاء القوائت (قوله وتعداد استحبها بترك غيره) أي السنة وظاهرا طلاقه نفيها ولو بعد الوقت دفعا للكراهة (قوله أدت مع الكراهة الخ) وجه الاستدلال انه أطلق الكراهة فمع التعريمية والتنزيهية (قوله تأويله انتهى عن الاعادة الخ) أو انتهى عن المماثلة في القراءة أو عن تكرارها في الجماعة وهذا من تمة كلام صاحب التجنيس لا من كلام المؤلف (قوله لا تحديدا) فهو تزيد عن هذا العدد والمراد بالكراهة ما يعم التحريمية والتنزيهية (قوله أما يخشى أحدكم الخ) يدل من الوعيد أو خبر لم يندم محذوف (قوله أو يجعل الخ) يحتمل أنه شك من الراوي أو رواه أخرى (قوله وكجاوزه اليدين الاذنين الخ) أي من غير عذر ولا بيان كانت لا تطاوعه يدها الا هكذا فلا كراهة (قوله وجعلهما تحت المنكبين) انما قال ذلك ولم يقل حدو المنكبين لانه قد علم أن هذا ورد من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله لانه ينافي الخشوع الخ) الخشوع حضور القلب وتسكين الجوارح والمحافظة على الاركان فاستثنى (قوله فكان مكروها) أي تحريما أفاده السيد وغيره (قوله والرفث في الصيام) الظاهر أن المراد به ذكر الجماع بحضور النساء لا الجماع لانه مقصد (قوله والضحك عند المقابر) ورد أنه من الموبقات لان المحلل للاتعاظ (قوله والعبث الخ) قال بدر الدين الكردي العبث ما لا غرض فيه شرعا والسفه ما لا غرض فيه أصلا وفي الجوهر العبث ما لا لذة فيه وما فيه لذة فهو اللعب اه وبعبارة الصحاح تقيد الترادف بين العبث واللعب (قوله فعل ما ليس من أفعال الصلاة) قال في النهاية والعناية وفتح القدير انما يكره العبث في الصلاة اذا لم تدع الحاجة اليه فان دعت فلا بأس به كسلت العرق عن وجهه أو التراب عند الايداء (قوله وقلب الحصى) باقصر جمع حصاة الحجارة الصغار (قوله الا لا سجود) أي لا يمكن من السجود التام أما اذا لم يمكنه أصل السجود فيجب كافي النهر (قوله قال جابر الخ) وقال ابو ذر سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال واحدة أودع وقال الكردي في ذلك سجدوا وهو سأل ابو ذر خير البشر عن تسوية الحجر فقال يا أبا ذر مرة ولا فذر كافي السراج ونهاية البيان في ما يروى يا أبا ذر مرة ولا فذر من الرواية بالمعنى (قوله ولان تمسك عنها الخ) هذا يدل على أن الترك أولى وصرح به في البدائع والنهاية قال في البحر لانه كان يمكنه التسوية قبل الشروع فكان مقصرا في تركه اه (قوله سود الحديق) كتابة عن العظم وغلاء القيم (فروع) كره مسح جبهته من نحو تراب كشمس أو عرق في خلالها الا الحاجة تدعو الى ذلك فان دعت اليه الحاجة بان ضربه أو شغله عن الخشوع فلا كراهة وأما بعد السلام فلا يكره لما روى ابن السني في كتابه عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى صلاته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال أشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم أذهب عني الهم والحزن قال المحقق ابن أمير حاج حاصل هذه المسئلة أربعة وجوه أحدها أن مسح جبهته من العرق أو التراب بعد السلام فذلك مستحب لانه يخرج من الصلاة وفيه ازالة الاذى عن نفسه الثاني أن مسح بعد الفراغ من أعمال الصلاة قبل السلام قال في البدائع لا بأس به بالاجماع لانه لو قطع الصلاة

لا فائدة فيه ولا حكمة تقتضيه والمراد بالعبث هنا فعل ما ليس من أفعال الصلاة لانه ينافيها (وقلب الحصى الا لا سجود مرة) قال

في هذه الحالة لا يكره فلا ن لا يكره ادخال فعل قليل أولى الثالث أن يسمح بعد ما رفع رأسه من
السجدة الأخيرة قبل أن يقعد قدر التشهد فقال السرخسي لأبأس به وقال الخواص في
اختلاف ألفاظ الكتب ففي بعضها كره ذلك وفي بعضها لا كره ذلك وكل دليل من السنة
الرابع أن يسمح في خلال الصلاة اه وظاهر الرواية كافي الصحة أنه يكره وهو الصحيح (قوله
لا تفرق الخ) اه هذا يفيد التحريم وألحق في المجتبى منتظر الصلاة والمأشئ اليها من فيها وأما
خارج الصلاة ففي القهستاني وتكره خارج الصلاة عند كثيرين اه وعاله في المجتبى كافي
البحر بانها من الشيطان لكن قال للمالم يكن فيها خارجا فهي لم تكن تحريرية اه وعلى في
البرهان الكراهة بأنه نوع من العبث وقال صلى الله عليه وسلم الضاحك في الصلاة والمتمتت
والمشرق أصابعه سواء يعني في الأثم كذا في مجمع الروايات وانما كره لانه عمل قوم لوط فيكره
التشبه بهم قال صلى الله عليه وسلم اعلى الى أحب لك ما أحب لنفسى لا تفرق أصابعك وأنت
تملى كذا في المستصفي (قوله وتشبيكها) ولو حال السعي الى الصلاة لما روى أحد وأبو داود
 وغيرهما مرفوعا إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين
يديه فإنه في صلاة وإذا كان منتظرا لها بالاولى والذي يظهر أنها أيضا تحريرية للنهي المذكور
كافي البحر وأما إذا انصرف من الصلاة فلا بأس به وحكمه النهي عن التشبيك أنه من
الشيطان كافي الحديث وأنه يجلب النوم وهو من مظان الحدث وأن صورة التشبيك تشبه
صورة الاختلاف كما به عليه في حديث ابن عمر فكره ذلك لما هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في
النهي عنه (قوله وهو أن يضع يده على خصرته) وهي ما بين عظم رأس الورك واسفل الاضلاع
أفاده في المقاموس وفي المصباح الاختصار والتخصر في الصلاة وضع اليد على الخصر وهو وسط
الإنسان وهو المستدق فوق الوركين اه وقيل هو أن يتكئ على عصا في الصلاة وتسمى
المحصرة بكسر الميم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا ينأى عنك وقد أعطاه عصا فتخصر بها فان
التخصر ين في الجنة كافي التبيين ولا شك في كراهة الاتكاء في القرض لغير ضرورة كما
صرحوا به لافي النقل مطلقا على الأصح كافي المجتبى وقيل هو أن لا يتم حدود الصلاة فان لزم
منه ترك واجب كرهت حرما وان أخل بسنة كرهت نهيها وقبل ان يختصر القراءة فان أخل بواجب
كرهت حرما والافلا قال في النور وهذه التأويلات بأس في اللفظ ما يمنع واحد منها الآن
الاناسب هو الاول اه (قوله وهو أشهر وأصح تأويلاتها) وبه قال الجمهور من أهل اللغة
والحديث والفقهاء (قوله لما فيه الخ) أي قال الكراهة لها سببان سبب يقتضي كراهة التنزيه
وسبب يقتضي كراهة التحريم قال في البحر والذي يظهر أنها تحريرية للنهي المذكور كذا في
الشرح (قوله والافات بعنقه لابعينه) الالتفات ثلاثة أنواع مكروه وهو ما ذكره مصباح
وهو أن ينظر بغير عينه يمنة ويسرة من غير أن يلوى عنقه ومبطل وهو أن يقول صدره من
القبلة اذا وقف قد رآه ركن مستديرا كما يجتمع في البحر وهذا اذا كان من غير عذر أمابه فلا
اتصم بهم بأنه لو ظن أنه أحدث فاستدبر القبلة ثم علم انه لم يحدث ولم يخرج من المسجد لا يبطل
وفي الشرح والاولى ترك النوع الثاني لانه بنا في الادب لغير حاجة والظاهر أن فعله صلى الله
عليه وسلم أباه كان لحاجة فنهض أحوال المقتدين مع ما فيه من بيان الجواز والافه وصلى الله

(وفرقه الاصابع) ولو
مرة وهو غزها أو مدها
في صوت لقوله صلى
الله عليه وسلم لا تفرق
أصابعك وأنت في الصلاة
(وتشبيكها) اقول ابن عمر
فيه تلك صلاة المغضوب
عليهم (والتخصر) لانه
نهي عنه في الصلاة وهو
أن يضع يده على خصرته
وهو أشهر وأصح تأويلاتها
لما فيه من ترك سنة أخذ
اليدين والتشبه بالجارية
(والالتفات بعنقه) لابعينه

قوله ورغبة في نصفه ورغبة واحله الاوقى الا ان مقتضى صنيع القاموس والاصحاح ان يقال رعن بالضر بك لا رغبة
فليصرا معصية القول عائشة وضى الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٢٩ عن التفات الرجل في الصلاة

عليه وسلم كان ينظر من خلفه كما ينظر من أمامه كما في الصحيحين (قوله عن التفات الرجل في الصلاة) ومثله المرأة والخفي في هذا الحكم (قوله هو اختلاس) أي اختطاف بسرعة والمراد والله أعلم أن الشيطان يشغله حتى يأخذ بعضاً من صلاته فيمنعه من ثواب ذلك إنما أخذ ولما كان ذلك على سبيل الغفلة والغفلة مع تمكن الاستدور رغبة المأخوذ منه في غير ذلك أطلق عليه الاختلاس (قوله مقبلاً على العبد) أي يزيده رغبته واحسانه (قوله انصرف عنه) أي منع عنه ذلك الاحسان (قوله ويكره أن يرى بزاقه) البزاق كغراب ماء الفم اذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق فتسميته بزاقاً باعتبار الماء ويقال بالصاد والسين المهملة (قوله اذا قام أحدكم الى الصلاة) ظاهره أنه يكره حال القيام اليها قبل الدخول فيها الحاقاً له بها (قوله فانما يتأذى الله) أي يتحدث معه ويتكلم بكلامه وهذا على سبيل التمثيل لأن شأن المتأذى أن يواجه من يتأذى به فلا يتأذى به بل يتأذى بالادب لاسيما اذا كان عظيماً فيفضل المصلي حاله في حال صلاته بجمال من يتأذى عظيماً مواجهاً له فلا يأتي بمافيته سوء الادب (قوله فان عن يمينه ملكين) الحديث المتفق عليه ملى بالافراد واستشكل بأن في اليسار أيضاً ملكاً وأجيب بأنه ورد في حديث أبي امامة فإنه يقوم بين يدي الله تعالى وملك عن يمينه وقرينه عن يساره أي فلفل المصلي اذا قفل عن يساره يقع على قرينه وهو الشيطان ولا يصيب الملك منه شيء كما في العيني على البخاري وفي شرح المشكاة عن الحافظ ابن حجر واستثنى بعضهم من بالمسجد النبوي مستقبل القبلة فان بصاقه عن يمينه أولى لانه صلى الله عليه وسلم عن يساره اه قال وهو وجهه وجبهه كالمو كان علي يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فان الظاهر حينئذ أنه عن اليمين أولى اه قلت لاسيما اذا كان المصلي في الروضة (قوله وفي الصحيحين الخ) أو رد أنه يدل على جواز البزاق في المسجد لانه لو كان معصية لم يكفر بالدفن وحده بل بالتوبة أجيب بان التوبة عن كل ذنب لما كانت معلومة الوجوب سكت عنها فيكون معنى قوله صلى الله عليه وسلم وكفارتها دفنها أي مع التوبة بدليل تسميتها خطيئة قاله ابن امير حاج (قوله وكره الاقواء) كراهة تحريم (قوله وينصب ركبتيه) ويضعهما الى صدره ويضع يديه على الارض وقال الكرخي هو أن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه واضعاً يديه على الارض اه قال الزبلي والاول أصح لانه أشبهه باقواء الكلب يعني أن كون الاول هو المراد في الحديث أصح لأن ما قاله الكرخي غير مكره بل يكره ذلك أيضاً كما في الفتح والمضمرات وأفاد الحلبي أن الاقواء خارج الصلاة مكره أيضاً على التفسير الاول (قوله عن نقر كنف الديك) قال في غاية البيان المراد به تخفيف الركوع والسجود كالنقاط الديك الحبة بمنقاره اه (قوله واقتراش ذراعيه) وهو بسطهما على الارض حالة السجود لالامرأة كما في سكب الانهر (قوله عن عقبة الشيطان) العقبة بضم العين وسكون القاف وفتح العين وسكون القاف أفاده الشرح (قوله وتشمركيه عنهما) أي من ذراعيه سواء كان الى المرفقين أو لاء على الظاهر كما في البحر اصدق كف التوب على الكلي ولو شمرهما قبل الصلاة ثم دخل فيها اختلف في الكراهة كذا في

النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن عقبة الشيطان وأن يقرش الرجل ذراعيه اقتراش السبع روى البخاري وعقبة الشيطان الاقواء (وتشمركيه عنهما) للهنسي عنه

لما فيه من الجفاء المنافي للشعور ٢٣٠ (وصلاته في السراويل) وفي ازار (مع قدرته على لبس القميص) لما فيه من التهاون

والتسكاسل وقلة الادب
والمستحب للرجل أن يصلي
في ثلاثة أثواب ازار وقميص
وعمامة والمرأة في قميص
وخمار ومقنعة (ورد السلام
بالإشارة) لانه سلام معني
وفي الذخيرة لا بأس للمصلي
أن يجيب المتكلم برأسه
وردا لانه عن عائشة رضي
الله عنها ولا بأس بان يكلم
الرجل المصلي فتأذنه
الملائكة وهو قائم يصلي
في المحراب الآية (والترجيع
بلا عذر) ترك سنة القعود
وليس بمكروه خارجها لان
جل قعود النبي صلى الله
عليه وسلم كان التربع وكذا
عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وهو ادخل الساقين في
الفخذين فصارت أربعة
(وعقص شعره) وهو شدة
على القفا والرأس لانه صلى
الله عليه وسلم من رجل يصلي
وهو مقصوص الشعر فقال
دع شعرك يسجد معك
(و) يكره (الاعتصار وهو
شد الرأس بالتمديد) أو
تكوين عمامته على رأسه
(وترك وسطها مكشوفاً)
وقيل أن ينتقب به مامته
فيغطي أنفه لنهي النبي
صلى الله عليه وسلم عن
الاعتصار في الصلاة (وكف
توبه) أي رفعه بين يديه أو

النهر (قوله لما فيه من الجفاء) عبر بعضهم بقوله لما فيه من التسكاسل المنافي لموضوع الصلاة اه
(قوله وصلاته في السراويل وفي ازار) قال في الفتح والصلاة متوشحاً لا تنكسر وفي ثوب
واحد ليس على عاتقه بعضه تنكسر الا لضرورة العدم والا زار يذكر ويؤتى يقال هو ازار وهي
ازار وتزر وزن منبر مثله (قوله لما فيه من التهاون) هذا يقيد كراهة التحريم (قوله
ومقنعة) هي بكسر الميم وسكون القاف وفتح النون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك
والقناع أوسع منه لانه يعطف من تحت الحنك ويربط على القفا والحنك كبر من ماله لانه يغطي
به الرأس وترسل أطرافه على الظهر والصدر (قوله لا بأس للمصلي أن يجيب) قال الحلواني
لا بأس أن يتكلم مع المصلي وأن يجيب هو برأسه أو يده ولو سلم على المصلي يرتد في نفسه عنده
وبعد الصلاة عند محمد ولا يرتد مطلقاً عند أبي يوسف اه وذكر الخطابي والطحاوي أن النبي صلى
الله عليه وسلم ردد على ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بعد فراغه من الصلاة كذا في الشرح عن
مجمع الروايات وهو يؤيد قول محمد (قوله فتأذنه الملائكة) أي لقوله تعالى فتأذنه الملائكة وفيه أنه
يمكن أن يقال ان الكلام في الصلاة كان جائزاً في شريعتهم كما كان جائزاً في صدر الاسلام
فثبت جازن نفس الكلام فالمناداة له من غيره أولى فالأولى الاقتصار على الدليل الأول (قوله
بلا عذر) أما بالاعتذار فلا كراهة لان العذر يبيح ترك الواجب فأولى السنة (قوله ترك سنة
القعود) هذا يقيد أنه مكروه تنزيهاً فأداه الشرح (قوله وهو ادخل الساقين في الفخذين)
الأولى تحت الفخذين كما ترشد إليه عبارته في الشرح (قوله وهو شدة على القفا والرأس)
بضبط أو صمغ قال السبكي في شرحه وفيه اشعار بان ضم الشعر مع ارساله لا يمتنع وبه صرح ابن
المرزاه ثم الكراهة اذا فعله قبل الصلاة وصلى به على تلك الهيئة مطلقاً سواء تعمد للصلاة أم لا
وأما لو فعل شيئاً من ذلك وهو في الصلاة فتفسد صلاته لانه عمل كثير بالاجماع كما في الحلبي (قوله
أو تنكسر برعامة على رأسه) أي لف العمامة حول الرأس وابداء الهامة كما في الظهيرية
فتحوله وترك وسطها مكشوفاً راجع الى تفسير الشرح أيضاً والمراد انه مكشوف عن العمامة
لا مكشوف أصلاً لانه فعل ما لا يفعل (قوله لنهي النبي صلى الله عليه وسلم) هذا يقيد كراهة
التحريم (قوله وقيل أن يجمع توبه الخ) لانه منبسط أهل الكتاب كذا لله العتابي وفي الخلاصة
انه لا يكره قال الحلبي وهو المختار (قوله لما فيه من التحريم) قال في منية المصلي ويكره كل
ما كان من أخلاق الجبابرة اه وقيل لا بأس برفعه عن التراب والاصح الاطلاق لانه اذا كان
تترتب الوجه في السجود مندوباً فبأنه لا يكره (قوله وأن لا أكف شعراً) أي أجمعه
(قوله ويكره سده) أي سدل المصلي توبه وهو في اللغة الارخاء والارسال وفي الشرع الارسال
بدون لبس معتاد وهذا اذا كان بغير عذر أما بالاعتذار كبرد وحشدين فلا يكره (قوله وهو أن
يجمع ثوب على رأسه وكفيه) المراد بان ثوب هنا الطيلسان كما في شرح الوفاية (قوله
أو كفيه الخ) هذا في القباء ونحوه والمختار عدم الكراهة كما في الخلاصة لكن ما في الخلاصة
تعبه البرهان الحلبي بانه لم يوافق على هذا أحد سوى البرازي والصحيح الذي عليه قاضي خان
والجمهور انه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كفيه صدق عليه اسم السدل لانه ارخاء للثوب بدون

من خلقه اذا اراد السجود وقيل أن يجمع توبه ويشده في وسطه لما فيه من التحريم المنافي للشعور لقوله صلى الله
عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً تنشق عليه (و) يكره (سده) تنكسراتها وثوباً بالعتذر

لا يكره وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكتفيه أو كتفيه فقط ويرسل جوابه من غير أن يرفعها القول أبي هريرة رضي الله عنه
أنه عليه الصلاة والسلام نسي عن السدل وأن يغطي الرجل فاه فيكره التلثم وتغطية الأنف والقم في الصلاة لأنه يشبه
فعل الجورس حال عبادتهم النيران ولا كراهة في السدل خارج الصلاة على الصحيح (و) يكره (الاندراج فيه) أي الثوب
(بحيث لا) يدع منه هذا (يخرج يديه) منه وهي الاشتقالة الصماء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان لأحدكم ثوبان
فليصل فيهما فان لم يكن له الثوب فليترزبه ولا يشتمل اشتقالة اليهود ٢٣١ (و) يكره (جعل الثوب تحت إبطه

اليمين وطرح جانبه على
خاتمه اليسر) أو عكسه
لأن ستر المسكين مستحب
في الصلاة فيه كره
تركه تنزيها بغير ضرورة
(والقراءة في غير حالة
القيام) كقيام القراءة
حالة الركوع ويكره أن
يأتي بالأذكار المشروعة
في الانتقالات بعد تمام
الانتقال لأن فيه خلل
تركه في موضعه وتخصيله
في غيره (و) يكره (اطالة
الركعة الأولى في) كل شفع
من (التطوع) الآن يكون
مرويا عن النبي صلى الله
عليه وسلم أو مأثورا عن
صحابي كقراءة سبع وقل
يا أيها الكافرون وقل هو
الله أحد في الوتر فإنه من
حيث القراءة ملحق بالتوافل
وقال الإمام أبو اليسر
لا يكره لأن التوافل أمرها
أسهل من الفرض (و) يكره
(تطويل) الركعة (الثانية
على) الركعة (الأولى)
بثلاث آيات فأكثر

ليس معتادا (قوله فيكره التلثم) التلثم ما كان على القم من النقاب والقيام ما كان على أرنبة
الأنف وفي الزيلعي التلثم تغطية الأنف والقم في الصلاة وفي البحر عن فتح القدير أن السدل
يصدق على أن يكون المذيل مرسلا من كتفيه كما يعتاده كثير فيمنعني أن على عنقه منه دليل
أن يضعه عند الصلاة ولا فرق بين أن يكون الثوب محفوفا عن الوقوع أو لا وهو المذيل
فيما يظهر المسمى بالشال الذي يوضع على الأكاف لكنه قد يقال أنه ليس معتادا الآن ولا كبر
في جعله على الكتف (قوله ولا كراهة في السدل الخ) قال ابن أمير حاج في السدل هذا كله عند
عدم العذر وعدم التكبر فان كان له ذر من غير تكبر فلا كراهة مطلقا وان كان مع العذر
متكبرا أو للتكبر فقط كرم مطلقا (قوله بعد تمام الانتقال) كأن يكبر للركوع مثلا بعد
الانتهاء إلى حدث الركوع أو يقول مع الله من حمد بعد تمام القيام والسنة أن يكون ابتداء
الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهائها عند انتهائه وان خالف ترك السنة قال في الأشباه كل
ذكرات محل لا يوثق به في غيره (قوله ويكره اطالة الركعة الأولى الخ) هذا عنده ما واختر
محمد التطويل (قوله في كل شفع من التطوع) أما في الفرض فإنه مسنون إجماعا في صلاة
الفجر وكذا في غير الفجر عند محمد كذا في من لا مسكين وفي النهر عن المصنف وعليه الفتوى
(قوله فإنه من حيث القراءة ملحق بالتوافل) جواب عما يقال أن الوتر فرض على (قوله
وقال الإمام أبو اليسر) وكذا قال المحبوبي وقد علمت أنه قول محمد (قوله بثلاث آيات) إنما
قيد بها لأنه لا كراهة فيما دونها ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر بالمعوذتين والثانية
أطول من الأولى بآية وكراهة الاطالة بالثلاث فأكثر في غير ما وردت به السنة تنزيهية كذا
في السيد (قوله لأنه ابتداء صلاة نقل) أفاد أن اطالة ثالثة الفرض مكروهة (قوله فيما لم يرد
فيه تخصيص من التوسعة) أما ما ورد فيه نص فلا يكره كما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
في أولى الجمعة والعديد بالاعلى وفي الثانية بالعامسية والثانية زادت على الأولى بسبع آيات
وأجاب الزاهد بأن الزيادة تختلف بحسب السور فان كانت السور قصارا فالثلاث آيات
زيادة كثيرة مكروهة وان كانت طوالا فالسبع آيات زيادة يسيرة غير مكروهة (قوله الحلبي
وهو حسن) (قوله في ركعة واحدة) وكذا في الركعتين كما في النهر عن القنية وأما ما ورد
أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أولى المغرب إذا زلزلت وأعادها في الثانية فيجمل على بيان
الجواز والكراهة تنزيهية أفاده السيد (قوله وان نسي لا يترك) فرضه المواقف هنا في
الركعة الواحدة وفي الشرح في الركعة الثانية بان أراد سورة غير ما قرأ أو لا فقرأها بغيره فإنه

لا تطويل الثالثة لأنه ابتداء صلاة نقل (في جميع الصلوات) الفرض بالاتفاق والنقل على الأصح الحاقه بالفرض في عالم
يرد فيه تخصيص من التوسعة (و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض) وكذا تكرارها في الركعتين إن حفظ
غيرها وتعدده لعدم وروده فان لم يحفظه وجب قراءتها الواحدة من الفرض (و) يكره (أن يترك قوله صلى الله
عليه وسلم إن افتتحت سورة فاقراها

على نحوها وقيد بالفرض لأنه لا يكره التكرار في النفل لأن شأنه أوسع لأنه صلى الله عليه وسلم قام إلى الصبح بأية واحدة يكثرها في سجده وجماعة من السلف كانوا يجيئون ليلتهم بأية العذاب أو الرحمة أو الرجاء أو الخوف (و) يكره (قراءة سورة فوق التي قرأها) قال ابن مسعود ٢٣٢ رضي الله عنه من قرأ القرآن من كسوفه من كسوف وما شرع لتعليم الأطفال

الاليتيسر الحقة فاقصر السور وإذا قرأ في الأولى قل أعوذ برب الناس لأن قصديكرها في الثانية ولا كراهة فيه - هذا عن كراهة القراءة من كسوف ولو ختم القرآن في الأولى يقرأ من البقرة في الثانية لقوله صلى الله عليه وسلم خير الناس الحلال المرئيل يعني الخاتم المفتوح (و) يكره (فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين) لما فيه من شبهة التفضيل والهجر وقال بعضهم لا يكره إذا كانت السورة طويلة كما لو كان بينهما ما سورتان قصيرتان ويكره الانتقال لآية من سورتها ولو فصل بآيات والجمع بين سورتين بينهما ما سور أو سورة وفي الخلاصة لا يكره هذا في النفل (و) يكره (شم طيب) قصد لأنه ليس من فعل الصلاة (و) يكره (ترويضه) أي جلب الروح بفتح الراء نسيم الريح (بشوبه أو مروحة) بكسر الميم وفتح الواو (مرة أو مرتين) لأنه يشاق الخشوع وإن كان

لا يترك الحديث (قوله على نحوها) أي قصدها أي قصدك أياها ولا تغيرها (قوله ويكره قراءة سورة) وكذا الآية فوق الآية مطاقا سواء كان في ركعتين أو ركعة واستثنى في الأشياء النافلة فلا يكره فيها ذلك وأقره عليه الغزالي والهجري ونقله عن أبي اليسر وجرم به في البصر والدرر وغيرهما قال بعض الفضلاء وفيه تأمل لأن النكس إذا كره خارج الصلاة كما يشهد به قوله وما شرع لتعليم الأطفال الخ لكون الترتيب من واجبات التلاوة في النافلة أولى وكون باب النفل واسعا لا يستلزم العموم بل في بعض الأحكام اه (قوله لا عن قصد) أما إذا قرأها عن قصد فيكره ولكن يقرؤها في الثانية أيضا ولا يقرأ من فوقها قال البرزلي لأن التكرار أهون من القراءة من كسوف كما في تنوير البصائر (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) أي نقلنا بأنه يتبدى القرآن ويختتم ويتبدى أيضا مرة أخرى ويختتم ليحصل تلك القضية اه (قوله وقال بعضهم لا يكره إذا كانت السورة طويلة) لأنها بمنزلة سورتين قصيرتين بجر (قوله كمالو كان بينهما ما سورتان قصيرتان) هو الأصح كذا في الدرر المنيفة (قوله والجمع بين سورتين الخ) أي في ركعة واحدة لما فيه من شبهة التفضيل والهجر (قوله لا يكره هذا في النفل) يعني القراءة مشكوكا والفصل والجمع كما هو مفاد عبارة الخلاصة حيث قال به - وما ذكر المسائل الثلاث وهذا كله في القرائن أما في النوافل لا يكره اه وفيه الوكيل كوع ثم بدله أن يزيد في القراءة لا بأس به ما لم يركع اه (قوله ويكره شم طيب) كأنه يدل على موضع مجود بطيب أو يضع ذراعه طيبة عند أذنيه في موضع السجود ليستشقه أما إذا أمسكه بيده وشمه فالظاهر الفساد لأن من رآه يجزم أنه في غير الصلاة أو فاد بهض شراح المنية أنها لا تفعل - بذلك أي إذا لم يكن يعمل كثير (قوله قصدا) أما لو دخلت الرائحة أفقه بغير قصد فلا كذا في الشرح (قوله بكسر الميم وفتح الواو) وأما بفتح الميم فهو الممازة والجمع المراءى وجمع الأول مرأوح كذا نقل عن المصنف (قوله أو مرتين) هذا بناء منه على أن العمل الكثير ثلاث حركات والقيل دون ذلك وقد علمت المعتمد والذي في الذخيرة أنها تقصد بالمروحة وإن لم يتكرر بخلاف الحكم ونقله رضي الدين في المحيط عن المنتقى ونصه تروح بطرف كنه لا تفعل - ولوترق بالمروحة فالو انفسد لأن الناظر إليه يتيقن أنه ليس في الصلاة فقد بنى الفرع على ما هو الصحيح في تعريف العمل الكثير وفي الهندية عن التناخية يكره أن يذب بيده الذباب أو البعوض إلا عند الحاجة بعمل قليل اه (قوله عن القبلة) انظر هل المراد عن جهتها فلا يكره إلا إذا وجهه إلى المشرق أو المغرب أو المراد العين فيكره التحويل إلى غير وجه من الخلاف (قوله ما استطاع) أي ما قال صلى الله عليه وسلم ذلك لأن من الأعضاء ما لا يمكن توجيهه أصلا كالأظفار وأعلى الشخص وأسفله (قوله لما فيه الخ) يفيد أن الكراهة تنزيهية كما أن قوله به ذلك أتركه السنة يفيد ذلك (قوله حال القيام) الحقيقي أو الحكمي كالقعود كذا في مجمع الأنهر (قوله وبوضع ظهره بينه) هذا

علاقله لا (و) يكره (تحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم فليوجه من أعضائه أي القبلة ما استطاع (و) في (غيره) أي السجود لما فيه من إذا اتهم عن الموضع المستنون (و) يكره (ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع) وترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حال التشهد وترك وضع اليدين على اليدين حال القيام لترك السنة (و) يكره (التناوب) لأنه من التكاليف والامتناع فان غلبه فليكنظم ما استطاع ولو باخذ شفته بسننه وبوضع ظهره بينه أو كنه

انما يفعل ان لم يمكن منه بأخذ الشقة بالسن حتى لو غطي فيه يده ممتكنا من أخذه شفته كرهه
عن الخلاصة لأن التغطية مكروهة الاضرورة أفاده السيد قال في البحر وضع اليد ثابت في
مسلم والكم قياس عليه كذا في الشرح (قوله في القيام ويساره في غيره) كذا في البحر
وذكر العلامة النخري يرى وقروده ولده عبد الله قال بعض الخذاق وينبغي أن يعقد هذا القيد
لأن العين عنهما الشارع لما شرف واليسار لما خبت والشيطان خبيث فيدفع باليسار كما في
الجواهر النفيسة الآن في تغطية القدم باليسار حالة القيام تكثير عمل فيجانب اهـ وعليه
في غيره يغطي باليسار عدم العلامة المذكورة وفي الدر عطاء على المكروهات والتشاؤب ولو
خارجها ذكره مسكين لأنه من الشيطان والانبياء محفوظون منه اهـ (قوله ان الله يحب
العطاس) أي يثيب عليه لما يعقبه من الجد والدعاء (قوله ويكره التشاؤب) أي لا يثيب عليه
ويحتمل أن يكون المعنى أنه يعاقب عليه باعتبار سببه فانه اختيارى كالامتناء (قوله فاعلموا
ذلكم من الشياطين هذا يقيد النبي عنه فهو مكروه تحريما (قوله وفي رواية فليمسك الخ)
يؤخذ من مجموع الحديثين التحيير بين ردة ووضع اليد في فيه ووزعه المشايخ على الحالتين
السابقتين (قوله فان الشيطان يدخل فيه) لا مانع من حمله على حقيقة فان الشيطان يجري
من الانسان مجرى الدم أو المراد أنه يوسوس اليه (قوله الامصلحة) كما اذا غمضه - الرؤية
ما يمنع خشوعه نهر أو كمال خشوعه درأ وقد قطع النظر عن الاغيار والتوجه الى جانب الملك
الغفار مجمع الانهر وهذا يغني عن قوله فيما يأتي وبرؤية الخ (قوله فلا يغمض عينيه) ظاهره
التحريم قال في البحر وفيه غنى أن تكون الكراهة تنزيهية اذا كان لغرض ضرورة ولا مصلحة اهـ
(قوله لانه يفوت النظر للمحل المندوب) اختلف تعليل المشايخ الكراهة فعمل بعض به - هذا
الحديث وفي سنده ضعف كما في البحر وعلة صاحب البدائع بهذا التعليل وعلة الزياهي بأنه
ينافي الخشوع وفيه نوع عبث وعمل كما في الحلبي بأنه منهيح أهل الكتاب وربما يقيد هذا
التحريم (قوله وطرف الخ) من عطف الخاص (قوله ويفرق الخاطر) أي يشتت القلب فهو
من اطلاق الحال على المحل أو أن نفس ما يخطر به مما يعلق بالحق تعالى يتفرق فيكون على
حقيقته (قوله ما بال أقوام الخ) قال العلماء في هذا الحديث وعيد شديد لفاعله وقد يفيد
التحريم وقام الاجماع على كراهة ذلك في الصلاة لما فاته الخشوع المطلوب وأما خارج الصلاة
فخوزه الجمهور لان السماء قبله الدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة أفاده العلامة نوح (قوله
والتطى) أي التمدد وهو مديديه وابداله صدره والعامية يخطون بابدال يانه عيناه (قوله من
التكاسل) فظاهره أنه مكروه تنزيها (قوله المنافي للصلاة) أما المطلوب فيها فهو منها كتحريك
الاصابع اعدا التبسيع في صلاته (قوله كتف شعرة) أو شعرتين كما في الشرح (قوله كالشي
في صلاته) أي صلاة الخوف ظاهره أنه مكروه وهو مطلوب ويحتمل أن الضمير يرجع الى المصلي
لا بقيد صلاة الخوف ولا شك في كراهته وأفاده في الشرح أن الرمي مرة فيها مباح كالشي فيها
فقال لانه لما أبج له المشي فكذا الرمية لاحتياجه اليها اهـ والموجب له هذا الخلل قصد
الاختصار (قوله ومنه أخذ قلته) أي التعرض لها عند عدم الايذاء (قوله لا يكره الاخذ)
لان تركها يذهب الخشوع ويشغل القلب بالالم وتحمل الاساءة والكراهة المروية عن الامام

ولا يجوز عندنا القاء قشرها
 في المسجد (وتغطية أبقه
 وقه) لما روينا (و) يكره
 (وضع شيء) لا يذوب (في قه)
 وهو (يمنع القراءة المسنونة)
 أو يشغل باله كذهب
 (و) يكره (السجود على
 كور عمامته) من غير
 ضرورة حر أو برد أو خشونة
 أرض والكور دور من
 أدوارها بفتح الكاف إذا
 كان على الجبهة لانه حائل
 لا يمنع السجود أما إذا كان
 على الرأس وسجد عليه ولم
 تصب جبهته الأرض
 لا تصح صلاته وكثير من
 العوام يفعله (و) يكره
 السجود (على صورة) ذي
 روح لانه يشبه عبادتها
 (و) يكره (الاقتصار
 على الجبهة) في السجود
 (بلا عذر بالانف) ترك
 واجب ضم الانف تحريما
 (و) تكره (الصلاة في
 الطريق) لشغل حق العامة
 ومنهم من المروء (و) في
 الحمام وفي المخرج أي
 الكنيف

وأبي يوسف على أخذها قصد أمن غير عذر كما في الخطي وإذا أخذها بعد التعميم بالأيضا فما
 أن يقتلها أو يدفنها والدفن أولى كما أشار إليه المصنف بقوله ويحترز الخ وهذا في غير المسجد أما
 فيه فلا بأس بالقتل بعمل قليل ولا يطرأ حها فيه بطريق الدفن أو غيره مطلقا سواء كان في الصلاة
 أم لا الحسد يثبت إذا وجد أحدكم القملة في ثيابه فليصبرها ولا يطرأ حها في المسجد إلا إذا غاب على
 ظنه أنه يطرأ بها بعد الفراغ من الصلاة فيخرجها (قوله ولا يجوز عندنا القاء قشرها
 في المسجد) للنهي عن تقديره ولو بظاهر قاله السيد (قوله لما روينا) من أنه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن أن يغطي الرجل فاه كذا في الشرح (قوله لا يذوب) احترازه عما يذوب كالسكر
 يكون في فيه إذا ابتلع ذوبه فأنه اتقد ولو بدون مضغ ذكره السيد (قوله المسنونة) أما إذا منع
 أصل القراءة أو لم منه تغيير بما يقصد فسدت وإن منع الواجب كره تحريما (قوله ويكره
 السجود على كور عمامته) الظاهر أن الكراهة تنزيهية لما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من
 السجود على كور العمامة تعليم الجواز فلم تكن تحريمية كذا في الشرح ويكره لو فعه له لدفع
 التراب عن وجهه للتكبر وعن عمامته لانه ماله كما في سكب الأنهر (قوله ويكره السجود على
 صورة ذي روح) الأولى ذكره هذا عند ذكر الصورة فيما يأتي أو بقاء ما يأتي هنا لجمع الكلام
 المتناسب وفي النهر أشدها كراهة أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه بهذا ثم خلفه اه فان
 قلت كون الصلاة امتناع الملائكة من دخول البيت يقتضي ثبوت الكراهة أيضا إذا كان
 التمثال تحت رجله أو في محل جلوسه وقد نصوا على أنه لا كراهة في ذلك وكذا في ثبوتها
 حديث جبريل أنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة أجيب عنه بأنه وجد ما يخطصه وهو ما في صحيح
 ابن حبان استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف
 ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاور فإن كنت لا بدقا علقا قطع رؤسها وأقطعها واسألت وأجعلها
 بساطا انتهى ونوقش بأن هذا يقتضي عدم كراهة الصلاة على بساط فيه تماثيل وإن كانت
 في موضع سجوده الآن يقال إن فيه صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وفيه
 تعظيم لها أن سجد عليها واختلقوا فيما إذا كانت الصورة على دراهم أو دنانير هل تمنع دخول
 الملائكة فذهب القاضي عياض إلى عدم المنع والحاديث مخصوصة وذهب النووي إلى المنع
 للعموم ثم المراد ملائكة الرجة لا الحفظة فأنهم لا يبقار قونه الا عند الجماع والخلا في شرح
 المشكاة للنسائي في ذلك لا عن الخطابي وابن المالك أنها لا تدخل بيتا فيه كلب أو صورة مما يحرم
 اقتناؤه من الكلاب والصور وأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية ومن الصور
 التي تمنع في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة بيته وهذا لا ينافي تحريم
 التصوير اه (قوله ويكره الاقتصار الخ) وكذا عكسه عند الامام ومنعه صاحبان الا اذا
 كان بالجبهة عذرا فاده السيد (قوله تحريما) أي كراهة تحريم وبقيده قوله اترك واجب
 ضم الانف (قوله لشغل حق العامة) ولشغل البال عن الخشوع فيشتغل بالخلق عن الحق
 وعن هذا شرط بعضهم أن يكون في العماران لا في البرية أفاده شارح المشكاة (قوله وفي
 الحمام) مأخوذ من الحميم وهو الماء الحار وكذا المقتسل واختلاف في العلة فيقبل لأن كلا
 منهما محل إزالة النجاسات ومصب الغسلات فعلى هذا لو غسل موضعا في الحمام لا يكره ومنه

عليه قاضيان وبه جزم الكمال في زاد الفقيه وقيل لعلة كونه مأوى الشياطين فقه دروي أن
ابليس لما هبط الى الارض قال يا رب اجعل لي بيتا قال الحمام قال اجعل لي مقعدا قال الاسواق
قال اجعل لي قراء قال الشعراء قال اجعل لي كتابا قال الوشم ويتفرغ على هذا أن الصلاة
تكره داخل الحمام سواء غسل ذلك الموضع أم لا (قوله وفي المقبرة) بتأليب الباء لانه تشبه
باليهود والنصارى قال صلى الله عليه وسلم لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور
أنبيائهم مساجد وسواء كانت فوقه أو خلقه أو تحت ما هو واقع عليه ويستثنى مقابر الانبياء
عليهم الصلاة والسلام فلا تكرر الصلاة فيها مطلقا مشوشة أو لا بعد أن لا يكون القبر في جهة
القبلة لانهم احياء في قبورهم ألا ترى ان من قد اسمعيل عليه السلام في الحجر تحت الميزاب وأن
بين الحجر الاسود وزمن قبر سبعة نبيات ان ذلك المسجد أفضل مكان يصح للصلاة بخلاف
مقابر غيرهم أفاده في شرح المشكاة وفي زاد الفقير وتكره الصلاة في المقبرة الا أن يكون فيها
موضع أعد للصلاة لانجاسة فيه ولا قدر فيه اه قال الحلبي لان الكراهة معللة بالتشبه وهو
منتفح عند وفي القهستاني عن جنائز المضررات لا تكرر الصلاة الى جهة القبر الا اذا كان بين
يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه اه (قوله وأمثالها) هي ما ذكر في الحديث
(قوله في المزاب) بفتح الميم والياء وضمها الغتان وهي موضع الزبل أي السرقة قال شارح
المشكاة ومثله سائر التباسات اه (قوله والمجزرة) لانها تحمل الدماء والاروات وقيل علة
الكراهة خوف لحوق الضرر به من نفور الذبائح وهي بفتح الزاي وضمها وكسرهما
وقال شارح المشكاة الزواية الصحيحة والنسخ المصححة كسر الزاي وهو الذي اقتصر عليه
الجوهري يعني وان جاز غيره أيضا (قوله وقارعة الطريق) أي الطريق القارعة أي المقروعة
بالعمال فاسم القاء ليعني اسم المقعول (قوله ومعاطن الابل) المراد هنا مباركها مطلقا
والعلة كونها من الشياطين وقال يحيى بن آدم جاء النهي من قبل أن الابل يخاف وتوهم فاعتبط
من تلاقيه ومعنى كونها من الشياطين أن خصاها من خصال الشياطين وفي حديث آخر فانها
خلقت من الشياطين وأوله ابن حبان بأنها خلقت معها والمعاطن في اللغة مواضع الابل التي
تبرك فيها اذا شربت الشرية الاولى ثم يلاها الحوض ثانيا فتعود من عطشها الى الحوض
فتشرب الشرية الثانية ولا يكون الا في أيام الحر فاذا برد الزمان فلا عطن للابل وسئل صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة في مريض الغنم فقال صلوا فيها فانها خلقت بركة والنهي عن الصلاة
في معاطن الابل للتنزيه كما أن الامر بها في مريض الغنم للإباحة ومريض البقر لمحققة
بمريض الغنم فلا تكرر الصلاة فيها وتعامه في العيني على البخارى واذا لم تكن الابل في
معاطنها فقال ابن مالك تكره الصلاة فيها أيضا لان هذه المواضع محال التجاسة فان ضلي بغير
السجادة بطلت الا أن يكون المكان طاهرا أو مع السجادة تكره للرائحة الكريهة اه وقال
شارح المشكاة في قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في مريض الغنم أي فوق السجادة اذا
كانت ضرورة أو أن أصحاب الغنم كانوا يظنون المراض فأباحت الصلاة فيها كذلك اه قال
وتكره الصلاة في سائر محال الشياطين ومنها الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم عن
صلاة الصبح ومنها كل محل حل به غضب كارض غود وبابل وديار قوم لوط اه قالت وجه هذا علم

(و) تكره الصلاة في
المقبرة) وأمثالها لان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى أن يصلى في سبعة
مواطن في المزاب والمجزرة
والمقبرة وقارعة الطريق
وفي الحمام ومعاطن الابل
وفوق ظهريت الله

ولا يصلي في الحمام الاضرورة خوفاً من فوت الوقت لاطلاق الحديث ولا بأس بالصلاة في موضع خلع الثياب وجلس الحمامي
(و) تكبره في (أرض الغير بلا رضاه) وإذا ابتلى بالصلاة في أرض الغير وليست من روعة أو الطريق ان كانت لمسلم صلى فيها وان
كانت لكافر صلى في الطريق (و) إذاؤها ٢٣٦ (قريباً من نجاسة) لأن ما قريب من الشيء حكمه وقد أمرنا بنجس النجاسات

ومكانها (ومدافعا لا أحد
الاخمين) البول والغائط
(أو الريح) ولو حدث فيها
لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يحل لأحد يؤمن بالله
واليوم الآخر أن يصلي وهو
حائض حتى يتخفف (ومع
نجاسة غير مائعة) تقام
بينهم أسواء كانت بثوبه أو
بدنه أو مكانه خروجاً من
الخلاف (إذا خاف فوت
الوقت أو) فوت (الجماعة)
حينئذ يصلي بتلك الحال
لأن إخراج الصلاة عن
وقتها حرام والجماعة مؤكدة
أو واجبة (والأى وان
لم يخف الفوت) ندب قطعها
وقضية قوله عليه الصلاة
والسلام لا يحل وجوب
القطع للأكل (و) تكبره
(الصلاة في ثياب البذلة)
يكسر الباء وسكون الذا
المجتمعة ثوب لا يصان عن
الجنس ممن وقيل ما لا يذهب
به إلى الكسبراء ورأى عمر
رضي الله تعالى عنه رجلاً
فعل ذلك فقال رأيت لو كنت
أرسلت إلى بعض الناس
أكنت تترقى ثيابك هذه
فقال لا فقال عمر رضي الله

كراهة الصلاة في البيع والكثائر لما فيها من القمائل فتكون مأوى الشياطين كما أفاده العميق
في شرح البخاري في بحث المساجد من كتاب الصلاة (قوله ولا يصلي في الحمام الاضرورة الخ)
عبارة البرهان الحلي الأولى أن لا يصلي في الحمام الخ (قوله ولا بأس بالصلاة الخ) لأنه لا نجاسة
فيه ~~كذا~~ في فاضلنا ولأنه ليس من الحمام لما من الاشتقاق أفاده بعض الخذاق (قوله
وتكبره في أرض الغير بلا رضاه) بأن كانت لذى مطلقاً لأنه يأتي ذلك أو لمسلم وهي من روعة
أو مكروبة ولم يكن بينهما صداقة ولا مودة أو كان صاحبها يئ الخلق ولو كان في بيت انسان
الاحسن أن يستأذنه والافلا بأس كما في الفتح وفي مختارات الفتاوى الصلاة في أرض مغصوبة
جائزة ولكن يعاقب بظلمه عما كان بينه وبين العباد يعاقب كما في الفتاوى الهندية (قوله صلى
فيها) لأن الظاهر أنه يرضى بها لأنه ينال أجراً من غير اكتساب منه ولا إذن في الطريق لأنه حق
المسلم والكافر كذا في الشرح (قوله صلى في الطريق) لأنه لا يرضى بها ~~كذا~~ في البرهان
والطريق ليست للكافر على الخصوص كذا في الشرح * (فروع) * تكبره الصلاة في الثوب
المغصوب وان لم يجده غيره لعدم جواز الانتفاع بملك الغير قبل الاذن أو أداء الضمان وتكبره في
الثوب الحرير الا اذا لم يجد غيره اذ كل منهما حق الله تعالى والصلاة في الثوب الحرير أخف
منها عريانا ولا تكبره على الحرير (قوله ومدافعا لا أحد الاخمين) على الكراهة المعقولة
ما يحصل من تشويش البال وشغل خاطر لاجل قضاء الحاجة الخلل بالشروع وقالت الظاهرية
انها لا تصح أخذ بظاهر الحديث (قوله ولو حدث فيها الخ) وحينئذ فيقطع ويتخفف ويستأنف
(قوله وهو حائض) من الحائض وهو حبس البول كما ذكره العلامة نوح والمراد ما هو أعم من
البول والغائط والريح لاتحاد العلة (قوله تقدم بيننا) وهو ما دون ربع الثوب في الخنفة
وقدر الدرهم في المغالطة (قوله خروجاً من الخلاف) هذا انما يظهر على لقطع الكراهة (قوله
الا اذا خاف فوت الوقت) ظاهراً أنها تنافي الكراهة عند ذلك والذي يقيد به كلام غيره الكراهة
وارتكابها حينئذ من ارتكاب أخف الضررين والذي في الزيلعي ينبغي أن يقطعها اذا كان
في الوقت ساعة أما اذا ضاق بحيث تقوته الصلاة اذا تحققت وتوضأ فانه يصلي به - هذه الحالة لأن
الادامع الكراهة أولى من القضاء اهـ بالمعنى وحكى أبو سعيد أنه يتخفف ويتوضأ وان خرج
الوقت لأن المقصود من الصلاة الخشوع فلا يقوته (قوله أو فوت الجماعة) قال في الخلاصة
ان كان بحال تقوته الجماعة فان كان بحال يجده جماعة أخرى فانه يقطع الصلاة ويغسل وان كان
لا يجده أو خاف خروج الوقت يعضي على صلاته اهـ (قوله وتكبره الصلاة في ثياب البذلة)
الظاهر أن الكراهة للتزنيه كما في البحر وفي القهستاني ان الكراهة للتعذر في هذه الاشياء أي
إيقاع الصلاة فيها الا الصلاة في الجلابي أنها تكبره بسبب هذه الافعال اهـ (قوله تكاسلاً) وان
فعله استخفافاً كفره فذبح الله الحقيق أفاده الشرح (قوله ويستحب له ذلك) به علم رد قول من

تعالى عنه الله أحق أن تزين له (و) تكبره وهو (مكشوف الرأس) تكاسلاً ترك الوضوء (لالتذلل والتضرع) قال
وقال في التبيين ويستحب له ذلك قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخوف
أو من أعمال الجوارح كالسكون أو هو عبارة عن المجموع قال الرازي الثالث أولى
٣ قوله فلا يقوته يوجد هنا في بعض النسخ زيادة ونصها وقد ظهر ان الاستثناء يرجع إلى المستثنين قبله اهـ

لطعام ولا غيره محمول على
تاخيرها عن وقتها الصريح
قوله صلى الله عليه وسلم
اذا وضع عشاء أحدكم
واقمت الصلاة فابدؤا
بالعشاء ولا يجعل حق
يقرغ منه زوايا الشيطان
وانما أمر بتقديره ثلاثا
يذهب الخشوع باشتغال
فكرهه (و) تذكره بحضرة
كل (ما يشغل البال) كزينة
(و) بحضرة ما (يجعل
بالخشوع) كاهو ولعب ولذا
نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن الاتيان للصلاة
سعيًا بالهرولة ولم يكن ذلك
مرادًا بالامر بالسعي
للجمعة بل الذهاب بالسكينة
والوقار (و) كذا يكره
(عد الاي) جمع آية وهي
الجملة المقدرة من القرآن
وقطاع به في العلامة
(و) عد (التسبيح) وقوله
(بالمد) قبل لكرامة عد
الآتي والتسبيح عندي
حنيفة رحمه الله تعالى
خلافًا لها بان يكون
بقبض الاصابع ولا يكره
الغمز بالانامل في موضعها
ولا الاحصاء بالقلب اتفاقا
كعد تسبحة في صلاة

التسليم وهي معلومة وباللسان مفسدة اتفاقا ولا يكره خارج الصلاة في الصحيح (و) يكره (في الهرب)

الحال على القوم واذا ضاق
المكان فلا كراهة (أو)
قيام الامام (على مكان)
يقدر ذراع على المعقد
وروي عن أبي يوسف قامة
الرجل الوسط واختاره
شمس الأئمة الحلواني (أو)
على (الأرض وحده) قيد
للمسئلين فتتق الكراهة
بقيام واحد معه للنهي
عنهما به ورد الأثر (و) يكره
(القيام خلف صف فيه
فرجة) للأمر بسد فرجات
الشيطان ولقوله صلى الله
عليه وسلم من سد فرجة من
الصف كتب له عشر
حسنات ومحي عنه عشر
سيئات ورفع له عشر درجات
(وأي ثوب فيه تصاوير)
ذي روح لانه يشبه حامل
الصنم (و) يكره (ان يكون
فوق رأسه أو خلفه أو بين
يديه أو بجذائه صورة)
حيوان لانه يشبه عبادتها
وأشدها كراهة أمامه ثم
فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم
خلفه (الآن تكون صغيرة)
يجتنب لا تسد وللقائم ألا
يتأمل كالتي على الدينار
لأنها لا تعبد عادة ولوصلي
ومعه دراهم عليها غنائيل
ملك لا بأس به لأن هذا
يصغر عن البصر (أو)
تكون كبيرة

فصححه ابن خزيمة والحاكم وحسنه جماعة اه وقال هذا حديث حسن وقد أساء ابن الجوزي
بذكره في الموضوعات اه وقال عبد الله بن المبارك صلاة التسبيح مرغ فيها يستحب
أن يعتادها كل حين ولا يتغافل عنها ويدأ في الركوع بسبحان ربي العظيم ثلاثا وفي السجود
بسبحان ربي الأعلى ثلاثا ثم يسبح التسبيحات المذكورة وقيل له ان سهافي هذه الصلاة هل
يسبح في سجدي السهم وعشرا قال لانها هي ثلثمائة تسبيحة اه (قوله لأقامه خارجة)
محمدة قوله بجماعته (قوله لاشبهاء الحال على القوم) فان اتقى الاشتباه انتفت الكراهة وهذا
التمثيل للجماعة منهم الفقيه أبو جعفر الهندي واني وذهب الاكثر الى ان العلة التشبه بأهل
الكتاب لانهم يخصون امامهم بمكان وحده والتشبه بهم مكروه ويبحث فيه الكمال بأن امتياز
الامام مطلوب وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ويكون من اتفاق الملتين في بعض الاحكام
على أن أهل الكتاب انما يخصون الامام بمكان مرتفع (قوله بقدر ذراع) اعتبر بالاسترة
وقيل ما يقع به الامتياز كذا في الشرح (قوله به ورد الأثر) أي بالنهي ورد الأثر فالنهي عن
ارتفاع الامام ورد في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن
يقوم الامام فوق شيء والناس خلفه يعني أسفل منه كذا في الشرح ولم يذكر النهي في الثانية
وظاهره أنه ورد أثره وعلة في الشرح بأن في المسئلة الثانية ازدرأ بالامام فكره على ظاهر
الرواية وروي الطحاوي عدم الانتفاء التشبه قال في الثانية وعليه عامة المشايخ فرع
يكره للانسان ان يخص نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه لانه ان فعل ذلك تصير الصلاة في ذلك
المكان طبعاً والعبادة متى صارت كذلك كان سبيلها الترك ولهذا كره صوم الأبدنقله السيد
عن الحموي (قوله فيه فرجة) أي سعة والافهني كالمدم وهذا اذا قصد الاقتداء أما اذا قصد
الانفراد بالحكم بالعكس والاولى في زماننا عدم الجذب والقيام وحده وفي الخلاصة ان صلى
خلف الصف منفرداً مختاراً من غير ضرورة يجوز وتكره ولو كبر خلف الصف وأراد أن يلحق
بالصف يكره وفي الفتح عن الدراية لو قام واحد بجانب الامام وخلفه صف يكره اجماعاً والافضل
أن يقوم في الصف الأخير اذا خاف ايذاء أحد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكان الوقوف
فيه اختلاف اه وفي الشرح اذا تكامل الصف الاول لا ينبغي أن يتراحم عليه لما فيه من
الايذاء (قوله فيه تصاوير ذي روح) قيد به لان الصورة تكون لذي الروح وغيره والكراهة
ثابتة ولو كانت منقوشة أو منسوجة وما كان معمولاً من خشب أو ذهب أو فضة على
صورة انسان فهو صنم وان كان من حجر فهو وثن (قوله لانه يشبه حامل الصنم) هذه العلة تنج
كراهته ولو في غير الصلاة ونقله في النهر عن الخلاصة (قوله أو بجذائه) أي عن يمينه أو يساره
(قوله كالتي على الدينار) ومثلها الصورة المنقوشة في خاتم غير مستقيمة أعاده في المحيط وقد روي
أن خاتم أبي هريرة كان عليه ذبا بئان وخاتم دانيال كان عليه أسد ولبوة وبينهما صبي يلحسانه
وذلك أن مختصر قيل له يولد مولود يكون هلاًكاً على يديه فجعل يقتل من يولد فلما ولدت
أم دانيال دانيال ألقت في غضة أي أجقر جاء أن بسلم فقبض الله له أسداً يحفظه ولبوة ترضعه
فقبضه على خاتمه ليكون عبراً أي منه ليتذكر نعمة الله عليه ووعد ذلك الخاتم في عهد عمر
رضي الله عنه فدفعه عمر إلى أبيه موسى الأشعري كذا في الشرح والتقييد بغير المستبين فيعيد

(مقطوعة الرأس) لأنها لا تعبد بالرأس (أو) تكون (غير ذي روح) كالشجر لأنها لا تعبد وإذا رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها (و) يكره (أن يكون بين يديه) أي المصلي (توراً أو كان فيه حجر) لأنه يشبه الجحوش في حال عبادتهم إياها لا شمع وقد بيل وسراج في الصحيح لأنه لا يشبهه التعبد (أو) يكون بين يديه (قوم نيام) يحشى خروج ما يضحك أو يتجمل أو يؤذى أو يقابل وجهها أو الأفلا كراهة لأن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل كلها وأنامعة رضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوتر (و) يكره (مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة) لأنه نوع عبث وإذا ضربه لأبأس به في الصلاة وبعد الفراغ وكذا مسح العرق (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة لأنها متعينة وجوباً وكذا المسنون المعين وهذا بحيث (لا يقرأ غيرها) لما فيه من هجر الباقى ٢٣٩ (الأيض عليه أو تتركها بقرآن)

النبي صلى الله عليه وسلم) فلا يكره ويستحب اقتداؤه بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم كالسجدة وهل أتى بقبر الجمعة أحياناً وقد ذكرنا في الأصل جملة من السور التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم مسندة وهذه أصولها فما جاء في الصحيح كان يقرأ في الصحيح ببس كان يقرأ في الصحيح بالواقعة ونحوها من السور قرأ في الصحيح بسورة الروم كان في سفره صلى الغداة فقرأ فيها قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس صلى بهم الفجر بأقصر سورتين من القرآن وأوجزهما قضى الصلاة قال له ما إذا يارسول الله صليت صلاة ما صليت مثلها أخط قال إمامنا بكاء الصبي

ان المستبين في الخاتم تذكر الصلاة معه كذا في المخ (قوله مقطوعة الرأس) لا تزول الكراهة بوضع نحو خيط بين الرأس والحنكة لأنه مثل المطوق من الطيور كذا في الشرح ومثل القطع طامسه بنحو مغرة أو قنطرة أو غسله ونحو الوجه كحوا الرأس بخلاف قطع اليدين والرجلين فإن الكراهة لا تزول بذلك لأن الإنسان قد تقطع أطرافه وهو حي كما في الفتح وأقاده هذا المنهك أن قطع الرأس ليس بقيد بل المراد جعلها على حالة لا تبيس معها مطلقاً (قوله أو تكون لغير ذي روح) لما روى أن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال له أني أصور الصورة فأنتني فيها فقال له ادن مني فدنا منه ثم قال له ادن مني فدنا حتى وضع يده عليه وقال له أنت بك عاصمت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة مصوره ثمانية آلاف عذاب به في جهنم قال ابن عباس فان كنت فاعلا فاصنع الشجر وما لا تنفس له (قوله يجوز له محوها) قال السيد وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصوراً فلا أجر له لأن عمله معصية ولو هدم بيتاً فيه تصاوير ضمن قيمته خاليها عنها اه (قوله لا شمع الخ) في فتاوى اللجنة الأولى ترك ذلك قال الحلبي وكأنه لما فيه من الجزئية وفي النهر عن البحر ينبغي أن الشمع لو كان إلى جانبه كما يفعل في المساجد ليالي رمضان لا كراهة اتفاقاً (قوله أو يكون بين يديه قوم نيام) الظاهر أن الشخص الواحد عند وجود ما ذكر كذلك ويجوز (قوله فأوتر) بضم الهمزة وضمه إلى عائشة (قوله ويكره تعيين سورة) قيد الطحاوي الكراهة بما إذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز بغيرها أما إذا لم يعتقد ذلك فلا كراهة أقاده في الشرح (قوله وكذا المسنون المعين) كقراءة سور التور (قوله أحياناً) يفيد كراهة المداومة (قوله مسندة) أي مذكوراً فيها السند (قوله وهذه) أي المذكورات هنا أصولها أي متونهم من غير ذكر مسند (قوله كان يقرأ في الصحيح ببس) ظاهره أنه في الركعتين جميعاً وكذا يقال في نظائره (قوله بأقصر سورتين من القرآن) هما المعوذتان كما تقدم فالمراد بالأقصر الأقصر مما كان يقرأ في تلك الصلاة لا الأقصر مطلقاً فانه سورة العصر والكوثر (قوله قرأ في الصحيح) أي في الركعتين كليهما أو يحتمل أنه أعادها في الثانية (قوله حتى جاء ذكره هرون وموسى) أو ذكر عيسى فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركع (قوله لا يقرأ في الصحيح)

خاف في صف النساء أردت أن أفرغ له أمة قرأ في الصحيح إذا زلات صلى الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنین حتى جاء ذكر هرون وموسى فركع كان يقرأ في الفجر والقرآن المجيد قال لا يقرأ في الصبح بدون عشر من آية ولا يقرأ في العشاء بدون عشر آيات وما جاء في صلاة الظهر والعصر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والليل إذا غشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك كان يقرأ في الصبح بسبع اسم ربك الأعلى وفي الظهر بأطول من ذلك كان يقرأ في الظهر والعصر بالسما ذات البروج والسما والطارق ونحوها من السور كان يصلي في الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريان صلى الظهر

فوجدنا أنه قرأ تنزيل السجدة كان يقرأ في الظهر والعصر سبع اسم ربك الأعلى وهل أنالك حديث الغاشية صلى بهم الهاجرة
 فرجع صوته وقرأوا الشمس وضحاها والليل اذ يغشى فقال له أبي بن كعب يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة بشئ فقال لا ولكنني
 أردت أن أوقت لكم ومما جاء في المغرب صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في المغرب بالاعراف كان يقرأ في المغرب سورة الانقال
 كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فقرأ في الركعة
 الأولى بسج اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون قرأ في المغرب بالتين والزيتون قرأ في المغرب حم الدخان صلى المغرب
 فقرأ القارعة كان يقرأ في صلاة المغرب ليله الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة ليلة
 الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين ومما جاء في العشاء منه هذا القريب وعن جبير بن مطعم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في العشاء بالتين والزيتون عن أبي رافع ٢٤٠ قال صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ اذا السماء انشقت فسجد فقلت له فقال

سجدت خلف أبي القاسم
 صلى الله عليه وسلم كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في العشاء الآخرة بالسما
 ذات البروج والسماء
 والطارق كان يأمر
 بالتحفيف ويؤمننا بالصافات
 عن ابن عمر قال ما من
 الفصل سورة صغيرة ولا
 كبيرة الا سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يؤم بها
 الناس في الصلاة المكتوبة
 انتهى ما نقلناه عن الجلال
 السيوطي رحمه الله تعالى
 ليقتهدي به من يحافظ على
 ما بلغه من السنة الشريفة
 وقد علمت التفصيل في
 القراءة من الفصل في
 الاوقات عندنا والله تعالى
 الموفق (و) يكره (ترك اتخاذ
 ستره في محل يظن المروفيه

النهي للتنزيه لانه في مقابلة ترك السنة (قوله فسجد) أي للتلاوة (قوله الهاجرة) هي صلاة
 الظهر (قوله والليل اذ يغشى) أي في الركعة الثانية (قوله أمرت في هذه الصلاة بشئ) أي
 وهو الجهر (قوله أن أوقت لكم) أي أقدر لكم مقدار القراءة فيها (قوله هذا القريب) وهو
 سورة الجمعة والمنافقون (قوله كان يقرأ في العشاء بالتين) يحتمل أنه قسمها ويحتمل أنه كررها
 (قوله العتمة) أي العشاء (قوله فقلت له) أي مستفهما عن السبب (قوله في الصلاة
 المكتوبة) يعي الصلوات الخمس (قوله عن الجلال السيوطي) ذكره في كتابه المسمى بالبدوع
 (قوله ويكره ترك اتخاذ ستره) أي تنزيها كما أفاده في البدائع (قوله في محل يظن المروفيه)
 قال في التنوير وشرحه ولو عدم المروج جاز تركها وفعالها أولى اهـ (قوله ولذا عقبناه) أي لما
 ذكر من الحديث الآخر بها ومن كراهة تركها والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
 * (فصل في اتخاذ السترة) بالضم هي في الاصل ما يستتر به مطلقا ثم غلب على ما ينصب قدام
 المصلي فهو ستاني (قوله اذا ظن الخ) الاولى فعلها مطلقا لان فيها كعب بصره عما وراءها
 وجمع خاطره بربط الخيال بها كي لا يتشرب وقت مناه (قوله يستحب له أن يغرز ستره)
 واوجه الامام أحمد لظواهر الامر ولما ردد عن عمر لعلم المصلي ما ينقص من صلاته ما صلى الا الى
 شئ يستتره من الناس وعن ابن مسعود انه ليطع نصف صلاة المرأة المروية بين يديه وتصح بالستره
 المغصوبة عندها وعند احمد تبطل صلاته ومثله الصلاة في الثوب المغصوب عنده (قوله
 لما روينا) من الحديث المذكور قيل الفصل (قوله طول ذراع) في الاعتداد بالاعمال خلاف
 ولا خلاف في الاكثر وشمل كل ما تنصب كانه انسان قائم اوقاعد اودابة كما في القهستاني والحلي
 وجوز في القنية بظهر الرجل ومنع بوجهه وتردد في جعبه ومنع بالمرأة غير المحرم واختلاف
 في المحارم ولا يستتر بنائم ومجنون وما يؤن في دبره وكافر كما في العيني على البخاري (قوله
 وفسرت بأنم اذراع) روى أصحاب السنن عن عطاء قال اخره الرجل اذراع فما فوقه كذا في غاية

بين يدي المصلي) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم فليصل الى ستره ولا يدع أحدا يمر بين يديه وسواء كان
 في الصحراء أو غيرها احترازا عن وقوع المار في الاثم ولذا عقبناه ببيانها فقلنا * (فصل في اتخاذ السترة) ودفع المار بين يدي المصلي *
 اذا ظن أن أي مرید الصلاة (مرويه) أي المار (يستحب له) أي مرید الصلاة (أن يغرز ستره) لما روينا ولقوله صلى الله عليه وسلم
 لا يستتر أحدكم ولو لبسهم وأن (تكون طول ذراع فصاعدا) لانه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ستره المصلي فقال مثل مؤخرة
 الرجل بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الحاء المجهمة العود الذي في آخر الرجل يحاذي رأس الراكب على البعير وتشديد الحاء
 خطا وفسرت بأنم اذراع فما فوقه

(في غلط الاصبع) وذلك أدناه لان مادونه ربما لا يظهر للناظر فلا يحصل المقصود منها (والسنة أن يقرب منها) أقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته (ويجعلها على) جهة (أحد حاجبيه ولا يصعد اليها صعدا) لما روى عن المقداد رضي الله عنه أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبيه الأيمن أو الأيسر لا يصعد صعدا إلى لا يقابلهم مستويا مستقيما ٢٤١ بل كان يميل عنه (وان لم يجد ما ينصبه)

منع جماعة من المتقدمين الخط وأجازه المتأخرون لأن السنة أولى بالاتباع لما روى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان لم يكن معك عصا (فليخط خطا) فيظهر في الجملة إذا المقصود جمع الخطا بربط الخيال كي لا يتشرو ويحمله اما طولاً بعنزة الخشبية المغروزة امامه واما كما قالوا ايضا يحمله (بالعرض مثل الهلال) وإذا كانت الارض صلبة يلقى مامعه طولا كأنه غرز ثم سقط هكذا اختاره الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى وقال هشام هجيت مع ابي يوسف وكان يطرح بين يديه السوط وسترة الامام سترتين خلفه لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالابطح إلى عنزة ركزت ولم يكن للقوم سترة العنزة عصا ذات زج حديد في اسفلها (و) إذا اتخذها أولم يتخذ كان (المستحب ترك دفع المار) لان مبني الصلاة على

البيان (قوله في غلط الاصبع) خلاف المذهب فلا حدة له لما روى الحاكم عن أبي هريرة مرفوعا يجزى من السترة قدر مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة كذا في البحر من البدائع وفي القهستانى والنهر والحوض الصغيرات ليست بسترة في الاصح والكبيرات منها كالطريق اه اى وهى لا تكون سترة لانها مظنة المرووفى المعنى على البخارى وفي غريب الروايات النهر الكبير ليس بسترة كالطريق وكذا الحوض الكبير اه (قوله وذلك أدناه) اى ادنى ما يغرز (قوله والسنة ان يقرب منها) قال ابن امير حاج والسنة في ذلك ان لا يزيد ما بينها وبينه على ثلاثة أذرع اه والظاهر اعتبار هذا القدر من قدمه (قوله لا يقطع) محذوم في جواب شرط مقدرة قدره فان يدن منها لا يقطع الشيطان عليه الصلاة ووجه القاطع أنه اذا بعد منها يظن المار انه لا ستر له فيمر داخلها فيدفعه وربما كان الدفع يعمل كثيرة سد الصلاة (قوله ويجعلها على جهة أحد حاجبيه) والاين افضل قهستانى (قوله منع جماعة من المتقدمين الخط) منهم صاحب الهداية (قوله وأجازه المتأخرون) ورجحه الكمال لورود الاثر والحديث وان جعله في البدائع شاذ اوضحه النووى فقد تعقب بتصحيح الامام احمد وابن حبان وغيرهما له ولو سلم انه غير مقيد فلا ضرر فيه مع ما فيه من العمل الكثير بالحديث الذى يجوز العمل به في مثله كما في الشرح (قوله لما روى) الاولى ان يقول وهى ما روى الخ (قوله فيظهر الخ) الاولى ان يقول فيقبض في الجملة (قوله بربط الخيال) اى خيال المصلى أى قوته المخيلة أى فيقل فكره بخلاف ما اذا عمدت فيتبع البصر فيكثر الفسك (قوله بعنزة الخشبية المغروزة) فيصير شبه ظل السترة (قوله مثل الهلال) وقيل مد ورشبه المهراب كما في القهستانى وفي شرح المشكاة للملا على وقاس الاثمة على الخط المصلى كسجادة مفروشة وهو قياس اولى لان المصلى أبلغ في دفع المار من الخط السابق اه (قوله يلقى مامعه) ظاهرة ولو غير عصا كما يأتي (قوله هكذا اختاره الفقيه ابو جعفر) واختار في التجنيس انه لا يعتبر (قوله زج حديد) قال في الشرح والزج الحديدية في أسفل الرمح اه فالإضافة للبيان واذا قرئ بالتنوين فهو من الوصف الكاشف قال السيد وفي نهاية اللقمة العنزة مثل نصف رمح وكبر سنانه فيها اسنان مثل سنان الرمح قال والعكاز قريب منها اه (قوله ولذا رخص دفعه) أى لكون الامر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة والقول محذوف أى ولذا قلت (قوله أو غيرهما) كالبدقهستانى (قوله كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يولدى أم سلمة) وهما عميرة وزينب حيث كان يصلى في بيتهما فقام ولدها عميرة لير بين يديه فأشار اليه ان قف فوق ثم قامت بنهما زينب لتقرب بين يديه فأشار اليها ان قف فأتت ومرت فلما فرغ صلى الله عليه وسلم

٣١ ط السكون والامر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة كالامر بقتل الاسودين في الصلاة (و) لذا (رخص دفعه) اى المار (بالاشارة) بالرأس او العن أو غيرهما كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يولدى أم سلمة (او) دفعه (بالتمسيع) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نابت أحدكم نابتة في الصلاة فليسج (وكره الجمع بينهما) اى بين الاشارة والتسيع لان بأحدهما كفاية (ويدفعه) الرجل (يرفع الصوت بالقراءة)

بالاشارة او التصفيق بظهر اصابع يدها (التي على صفحة كف اليسرى) لان اهن التصفيق (ولا ترفع صوتها) بالقراءة والتسبيح (لانه فتنه) فلا يطالب منهن الدرجه (ولا يقاتل) المصلي (المات) بين يديه (وما ورد به) من قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر بين يديه ولا يدرك اما استطاع فان أبي فليقاتله انما هو شيطان لانه (مؤول بانه كان) بجوارحه فقاتله في ابتداء الاسلام (والعمل) المتاني لله (مباح) في اذالك (وقد نسخ) بما تقدمناه (فصل فيما لا يكره للمصلي)

من الافعال (لا يكره له شد الوسط) لما فيه من صون العورة والتشمير للعبادة حتى لو كان يصلي في قباء غير مشدود الوسط فهو مسمي وفي غير القباء قيل بكرهته لانه صبيح اهل الكتاب (ولا) يكره (تقار) المصلي (يسيف) ويحوى اذالم يشتغل بركته (وان شغل كره في غير حاله قتل (ولا) يكره (عدم ادخال يديه في فرجيه وثقه على الختان) لعدم شغل البال (ولا) يكره (التوجه لمصنف اوسيف

من صلاته نظرا اليه او قال ناقصات عقل ناقصات دين صواب يوسف صواب كرسف يفلين الكرام ريفلين الشام اه ذكر في كتاب المعجم لابن شاهين قالوا يا رسول الله من كرسف قال رجل كان يعبد الله على ساحل البحر ثلاثين عاما فكفر بالله العظيم بسبب امرأة عسقهها فتداركه سلف منه فتاب عليه كما في غاية البيان (قوله ولو زيادة على جهره الاصل) المتبادر منه ان الجهر للدفع انما يكون في الجهرية لا السرية وهو الذي في البحر ووجهه ان الجهر في صلاة السر مكروه فحرما وره المارخصة فلا يرتكب المكروه لاجلها وتعبه المواقف في حاشية الدر بان في الجهرية العلم حاصل اه أي فلا يحتاج لرفع الصوت والرخصة انما تطهر في الممنوع لا في المشروع ويعلم مما نرد صدر التعقب بأنه قد لا يتأني الدر الا بزيادة الجهر في الجهرية (قوله بظهر اصابع الخ) عبارة الدر والمرأة تصفق لا يبطن على بطن فيصديق بالتصفيق يبطن اليه على ظهر اليسرى وهو الايسر والاقل علاول عبارة المصنف مقبولة عن هذا والاصل والتصفيق بصفحة اصابع اليه على ظهر كف اليسرى (قوله لان اهن التصفيق) وقد يقال التصفيق فهو ما جمع في واحد ولو سبحت وصفقت لا تفسد وقد ر كالا سنة در (قوله والتسبيح) الواو جمع في او وهو كذلك في نسخ (قوله لانه فتنه) قد مر ان الفتنه انما تكون بما فيه تحطيط وتبيين لامطاق الصوت (قوله ولا يقاتل المصلي الخ) الحاصل انه اذا قصد المرور بين يديه ان كان قريبا منه يمكنه مدافعة بدون مشي اشار اليه أولا يرجع أو يسبح فان لم يرجع دفعه مرة باطاف فان لم يرجع تركه ولا يقاتله وان كان بعيد اعنه ان شاء اشار اليه وان شاء سجد فقط واذا مر بين يديه ما لا تؤثر فيه الاشارة كهرة دفعه بركله أو أصقه الى السترة كذا في العيني على البخاري وعزاه للمالكية وقواعد التأييد وفيه أيضا ولا يجوز له المشي من موضعه ليردّه وانما يدافعه ويرده من موضعه لان مقسدة المشي أعظم من ضروره بين يديه وانما أبيع له قدر ما يناله من موقفه ولا ينتهي بذلك الى ما يقصد صلاته فان دفعه بما يجوز له فمات فلا اثم عليه باتفاق العلماء وهل تجب دينته أو يكون هدا فيه مذهب ان للعلماء والديعة عليه في ماله كاله وقيل هي على العاقلة اه وفي الدر عن الباقي انه يجب الضمان على مقتضى كتبنا ودر عند الشافعي اه (قوله انما هو شيطان) قال الخطابي معناه ان الشيطان هو الذي حمله على ذلك ويجوز ان يراد بالشيطان نفس المار لان الشيطان هو المارد الخبيث من الانس ومن الجن (قوله مؤول بانه الخ) وأوله الامام محمد بن المدا فقه بعنف وأما جعلها على ظاهرها فغير ماعله العامة (قوله بما تقدمناه) من قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة شغلا والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل فيما لا يكره للمصلي)

(قوله من الافعال) أي والاقوال كتكراد السورة في الركعتين من النفل (قوله في قباء غير مشدود الوسط) القباء كل منفرج من امام كالقفاز وأول من لبسه نبي الله سليمان عليه السلام واما ارادته جمع طرفيه عليه من غير شد ولا تكون العورة مكشوفة اذالم يلبس غيره تحته (قوله وفي غير القباء قيل بكرهته) أشار بقيل الى ضعفه لما فيه من المخرج (قوله ولا يكره عدم ادخال يديه في فرجيه) هو ما في الخلاصة وقد تقدم ما فيه (قوله وشقه)

معلق) لانهم جالوا يعبدان وقال تعالى وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم (اوظهر فاعديتحدث) في المختار ادم التشبه بعبادة السور وصلى ابن عمر الى ظهر نافع (أو شمع أو سراج على الصميم) لانه لا يشبه بعبادة الجوس (و) لا يكره (السجود على بساط فيه تصاوير) ذي روح (ليسجد عليها) ٢٤٣

قتل حية بجميع أنواعها لذات الصلاة وأما النظر لخشية الجان فليس من عن الحية البيضاء التي غشي متعوية لانه انقضت عهد النبي الذي عاهد به الجان أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهروا أنفسهم وناقض العهد خائن فيغشى منه أو من هو مثله من أهله الضرر بقتله أو ضربه وقال صلى الله عليه وسلم اقتلوا إذا الطنيتين والابتروا يا كم والحية البيضاء فانهم من الجن (و) لا يكره (قتل حية وعقرب خاف) المصلي (أذاهما) أي الحية والعقرب (ولو) قتلها (بضربتين وانحراف عن القبلة في الاظهر) قيد يخوف الاذى لانه مع الامن يكره العمل الكثير في السجودات لابي الشرحه الله تعالى سبعة آذاراتها المصلي لا بأس بقتلها الحية والعقرب والوزغة والزبور والقراد والبرغوث والقمل ويراد البق والبعوض والنمل المؤذي بالعض ولكن التعرض عن اصابة

أي شق القرى كالعباءة الجازي (قوله معلق) قيد اتفاق (قوله وليأخذوا الخ) أي وإذا كان السيف بين يديه كان أمكن لاخذ هذه إذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهة (قوله أوظهر فاعديتحدث) أي سراج حيث لا يضاف منه الغلط وقيد بالظاهر لانها إلى الوجه مكرهة والكراهة على المتعدي وقيد بالتحدث بقيد عدم الكراهة حال عدمه بالاولى (قوله أو شمع) قال ابن قتيبة في باب ما جاف فيه اغتنان استعمال الناس أضعفها ما الشمع بالسكون والالوجه فتح الميم اه من الشرح (قوله لانه لا يشبه عبادة الجوس) لان الجوس يعبدون الجمر لا النار الموقدة قاله السيد (قوله ولا يكره السجود على بساط الخ) هذا ما في الجامع الصغير وصححه في البدائع وتاج الشريعة وأطلق الكراهة في الاصل قال في النهر ولو حمل المطلق على المقيد لارتفع الخلاف ولم يلح ما المانع من ذلك اه وتكره الكتابة على البسطة ونحوها ولو بالحروف المفرقة ولو حرفا واحدا أفاده السيد (قوله وأما بالنظر لخشية الجان الخ) قال صدر الاسلام الصحيح من الجواب أن يحتاط في قتل الحيات حتى لا يقتل جنبا فانهم يؤذونه أذى كثيرا بل إذا رأى حية وشك أنه جن فيقول خل طريق المسلمين ومرفان مرتزك فان واحدا من اخوتي وهو أكبر سنما نى قتل حية كبيرة بسيف في دارنا فضر به الجن حتى جعلناه زمنا لا تحرك رجلا قريبا من الشهر ثم عالجناه ودأبناه بارضاء الجن حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني اه وفي القهستاني عن شرح التأويلات أنهم أضعف من الانس حتى لا يقدر على اتلاف أحد من الانس وعلى سلب أموالهم وافساد طعامهم وشرابهم اه وفيه تأمل (قوله أو من هو مثله) أي في الحيانة كبنى آدم الذين انصفوا بذلك وهذا يغنى عنه قوله وناقض العهد لانها في مقام الكلية وقوله من أهله يعني من أهل نقض العهد ويغنى عنه قوله مثله وقوله الضرر نائب فاعل يحشى ويحتمل ان المراد المماثلة في الصورة (قوله بقتله أو ضربه) الباء متعلقة بقوله فيغشى وهي للسببية (قوله اقتلوا إذا الطنيتين والابتروا) قال في القاموس الطنيتين بالضم خصوص المقل وحية ٣ خبيثة لها على ظهرها طفتان أي خوصتان والابتروا قطوع الذنب وحية خبيثة اه (قوله لانه مع الامن يكره العمل الكثير) أما إذا كان يعمل قليل كأن وطئهم ابتغله وهو في الصلاة فلا كراهة ثم الكراهة عند الامن مع عدم الفساد رواية الحسن عن الامام وكذا قال السرخسي انه لا تقصد بقتلها ولو بعمل كثير ولو بانحراف عن القبلة وصحح الحلبي الفساد وهو ما عليه عامة شروح الجامع الصغير ورواية مبسوط شيخ الاسلام قال الكمال الحق الفساد فيما يظهر امكن لانهم عبادته في الصلاة بغير ملخص (قوله والنمل المؤذي بالعض) أما ما لا يؤذى فلا يباح قتله (قوله عن اصابة دم القمل) أي ونحوه (قوله وقدمنا كراهة أخذ القملة) محمول على عدم تعرضها بالاذى كما مر (قوله ولا بأس بصونه عن التراب) أي بدون رفع لما مر

دم القمل أولى لثلاث يحمل نجاسة تمنع عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى وقدمنا كراهة أخذ القملة وقتلها في الصلاة عند الامام وقال دفعها أحب من قتلها وقال أبو يوسف بكرهاهما (ولا بأس بنقض ثوبه) بعمل قليل (و) لا يلتصق بجسده في الركوع) تخاف من ظهور صورة الاعضاء ولا بأس بصونه عن التراب بعض التمسك زيادة ونصها وهو بالقائه كما يدل عليه صنيع المحدث في القاموس اه

(ولا بأس بجمع جهته من التراب أو ما شئت بعد الفراغ من الصلاة) تنظيها عن صفة المثلثة والملوث (ولا بأس بمسحة) قبل الفراغ من الصلاة إذا ضربه أو شغله عن خشوع الصلاة مثل العرق (ولا بأس بالنظر بعوف عينيه) بمنة ويسرة (من غير تحويل الوجه) والاولى تركه ٢٤٤ لغير حاجة لما فيه من ترك الادب بالنظر الى محل السجود وضوءه كما تقدم

(ولا بأس بالصلاة على الفرس والبسط واللبود) اذا وجد حجم الارض ولا يوضع خرقة يسجد عليها اتقاء الحرو والبرد والخشونة الضارة (والافضل الصلاة على الارض) بلا حائل (او على ما تنبته) كالخشب والحشيش في المساجد وهو اولى من البسط اقربه من التواضع (ولا بأس بتكرار السورة في الركعتين من التفل) لان باب النقل اوسع وقد ورد انه صلى الله عليه وسلم قام بآية واحدة يكررها في سجده وفقنا الله تعالى لمثله بمنه وكرمه

• (فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجزئها) من تأخير الصلاة وتركها (يجب قطع الصلاة) ولو فرضا (باستقانة) شخص (ملهوف) لم يصابه كما لو تعلق به ظالم أو وقع في ماء أو صال عليه حيوان فاستغاث (بالمصلي) أو بغيره وقد روي دفع عنه ولا يجب قطع الصلاة (بنداء أحد أبيه) من غير استقانة

أن رفع الثوب عنه مكروه (قوله ولا بأس بجمع جهته من التراب) يفيد كراهة التزيه لان الملائكة تستغفر له مادام عليه آفاده السيد وهذا ما يفيد الاثر ولكن قول الشرح تنظيها عن صفة المثلثة يفيد ان الاولى ازالته (قوله من غير تحويل الوجه) اما اذا حوله بان لوى عنقه حتى أخرج وجهه عن أن يكون الى جهة القبلة فانه مكروه وحكم قاضيان بفساد الصلاة (قوله ولا يوضع خرقة يسجد عليها) وعن أبي حنيفة رحمه الله انه فعل ذلك فحربه رجل فقال يا شيخ لا تفعل مثل هذا فانه مكروه فقال له الامام من أين أنت فقال من خوارزم فقال الله أكبر جاء التكبير من وراءه يعني من الصف الاخير أي على العكس يعني يحمل علم الشريعة من هنا الى خوارزم لامن خوارزم الى هنا ثم قال له أي مسجد كم حشيش قال نعم قال يجوز على الحشيش ولا يجوز على الخرقه كذا في التجنيس والظاهر أن محل عدم الكراهة اذا لم يتشبه بها الاعضاء من الماء المستعمل والا كره نظر الى الرواية بخاصته وان كانت غير معتمدة (قوله اتقاء الحراخ) ظاهره انه يكره وضعها القير ذلك (قوله لقربه من التواضع) وفيه خروج عن خلاف الامام مالك فانه يقول بكرهية السجود على ما كان من نحو الصوف والقطن والكتان كذا في الشرح (قوله من النقل) أما في الفرض فيكره الامن عذر والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يجزئها) لما فرغ من المفسدات المحرمة شرعا في المفسدات الجائرة ووسط بينهما المكروهات لانها مرتبة متوسطة بين الفساد والصحة الكاملة (قوله أو صال عليه حيوان) أي وثب عليه (قوله وقد روي دفع) والاحرم القطع لعدم القاطنة قال بعض الفضلاء وظاهره وجوب القطع ولو خاف خروج الوقت أخذ من مسئلة القابلة (قوله من غير استقانة) فحكم الابوين حينئذ كغيرهما (قوله لان قطع الصلاة لا يجوز) أفهم هذا ان قول المصنف ولا يجب قطع الصلاة المراد منه أنه يحرم عليه القطع (قوله لا بأس بأن لا يجيبه) أفاد بلا بأس ان الاولى الاجابة عند العلم (قوله يجيبه) أي وجوبا • (فرع) يفترض على المصلي اجابة النبي صلى الله عليه وسلم واختلف في بطلانها حينئذ كذا ذكره البدر العيني وكذا أبو السعود في نفسه سورة الانتقال (قوله تخشى على ما يباوئ درهمها) الاولى حذف تخشى لانه يقتضي ان الحكم غير ذلك عند تحقق السرقة مع أنه كذلك ولذا لم يأت به - هذه الزيادة في الشرح والسيد (قوله لانه يجبس في دائق) ظاهر التقييد انه لا يباح قطع الصلاة ولا الحبس لمادون الدائق لحقارته أفاده بعض الافاضل وفي الصباح الدائق معرب وهو سدس الدرهم والدرهم الاسلامي ست عشرة حبة خروب والدائق حبتا خروب وثلاث حبة وكسر النون أفصح من قصها اه (قوله وكذا لو فارت قدرها) لو قال القدر ليسم ما اذا كان ما قبله لزوجها المكان أعم فان الظاهر ان الحكم واحد

لان قطع الصلاة لا يجوز الا للضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وان كان في نافله ان علم أحد أبيه أنه في الصلاة وناداه لا بأس بأن لا يجيبه وان لم يعلم يجيبه (ويجوز طعنها) ولو كانت فرضا (بسرقة) تخشى على (ما يباوئ درهمها) لانه مال وقال عليه السلام قاتل دون مالك وكذا فيما دونه في الاصح لانه يجبس في دائق وكذا لو فارت قدرها

أَوْخَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا وَأَطْلَبَ مِنْهُ كَافِرٌ عَرَضَ الْإِسْلَامَ عَلَيْهِ (وَلَوْ) كَانَ الْمَسْرُوقُ (الْفَرِيقُ) أَيْ غَيْرَ الْمَصْلِيِّ لَدَفَعَ الظُّلْمَ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ (و) بِحُورَةِ طَعْمِهَا الْخَشْيَةَ (خَوْفٌ) مِنْ (ذَنْبٍ) وَضَعُوهُ (عَلَى غَنَمٍ) وَفُخِّهَ (أَوْ خُوفٌ تَرْدِي) أَيْ سَقُوطُ (أَهْمِي) أَوْ غَيْرُهُ بِمَالٍ أَعْلَمَ عِنْدَهُ (فِي بَرٍّ وَفُخٍّ) كَافِرٌ وَسَطٌ وَإِذَا غَلِبَ عَلَى الظَّنِّ سَقُوطُهُ وَجِبَ طَعْمُ الصَّلَاةِ وَلَوْ فَرْضًا (و) هُوَ كَمَا (إِذَا خَافَ الْقَابِلَةَ) وَهِيَ الْمَرَأَةُ الَّتِي يُقَالُ لَهَا دَايَةٌ تَتَلَقَّى الْوَلَدَ حَالِ خُرُوجِهِ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ أَنْ غَلِبَ عَلَى ظَنِّهَا (مَوْتَ الْوَلَدِ) أَوْ تَقَفَ عَضُوضُهُ أَوْ أُمُّهُ يَتَرَكُهَا وَجِبَ عَلَيْهَا تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا وَقَطْعُهَا لَوْ كَانَتْ فِيهَا (وَالْأَفْلَا بِأَسْ) بِتَأْخِيرِهَا الصَّلَاةَ وَتَقْبُلُ عَلَى الْوَلَدِ لِلْمَذَرِ كَمَا أَخْرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ (وَكَذَا الْمَسَافِرُ) ٢٤٥ أَيْ السَّائِرُ فِي فُضَاءٍ (إِذَا خَافَ

من اللصوص أو قطاع الطريق) أو من سبع أو سبعيل (جازه تأخير الوقتية) كالمقاتلين إذا لم يقدرُوا على الإيحاء ركبًا للمذمر وكذا يجوز تأخير قضاء الفوائت للمذمر كالسبي على العيال وإن وجب قضاءها على الفور وأما قضاء الصوم فعلى التراخي ما لم يقرب رمضان الثاني وأما سبغة التلاوة والنذر المطلق فلهما الخلاف قيل موسع وقيل مضيق (وتارك الصلاة عمدًا كسلا يضرب ضربًا شديدًا حتى يسيل منه الدم) بعده (يجب) ولا يترك هملًا بل يتفقد حاله بالوعظ والزجر والضرب أيضًا (حتى يصلها) أو يموت بحبسها وهذا جزاؤه الديني وأما في الآخرة إدامات على الإسلام فاصيا بتركها فله عذاب طويل يوادى

أو الإضافة لادنى ملايسة ويجوز (قوله أو خافت على ولدها) أي أن يحصل له ألم من نحو صياح (قوله أو طلب منه كافر الخ) إنما أيجب له البقاء في الصلاة لتعارض عبادتين ولا يذهب ذلك راضيًا بما يقاؤه على الكفر بخلاف ما إذا أخره عن الإسلام وهو في غير الصلاة (قوله وضوء) كاسد (قوله ونحوها) كبقر (قوله وهو كما إذا خافت الخ) أي الوجوب عند غلبة السقوط كالوجوب فيما إذا خافت القابلة الخ (قوله تتلقى الولد) وتقبله فن هنا سميت القابلة (قوله والأفلا بأس بتأخيرها الصلاة) أي أن لا يغلب على ظنهما ماذكر فلا بأس بتأخيرها الصلاة (قوله وتقبل على الولد) ومثلها الأم فلا وجه لمن أوجب عليها الصلاة ولو يتيم ولو يجهر فغيره تضع فيها رأس المولود النازل لأن الأم أولى بالتأخير من القابلة وتعامه في الشرح (قوله كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة) أي جنسها فإن المشركين شغلوه عن أربع صلوات فقضاهن مرتبة الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء (قوله أي السائر في فضاء أفاد به أن المراد السفر للغوى ومثله فيما يظهر ليس بقيد بل كذلك المقيم (قوله كالمقاتلين إذا لم يقدرُوا الخ) لأنهم إذا قاتلوا بالاشتغال بالصلاة لا يمكنهم تداركه والصلاة يمكنهم تداركه ما فات منها (قوله قيل موسع) فأنه الطحاوي (قوله وقيل مضيق) فأنه الحارثي والعامري وهذا الخلاف يجزى في قضاء رمضان كما في الدرر (قوله وتارك الصلاة عمدًا كسلا) استعزبه عن الترك سهواً أو لهذراً وليس عليه شيء مما ذكر (قوله وآبار الخ) الواو بمعنى أو وهي لحكاية الخلاف فانهم اختلفوا في تفسير التي في قوله تعالى فسوف يلقون غيا فقيل الضلال وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل آبار في جهنم الخ أفاده في الشرح (قوله وحديث جابر) ميمد أخبره قوله فيه صفته أي صفة تارك الصلاة (قوله ولا يقتل) وفات الشافعية يقتل حدا وقال الإمام أحمد يقتل كفرا كما نقله صاحب المواهب عنه ونقله ابن تيمية عن أكثر السلف في الرسالة المتعلقة بالسياسة (قوله نهاونا) وأما إذا كان اضرورة فلا (قوله أو نطق عايدل عليه) أي على الاستخفاف كما إذا قال رمضان ثقيل أو ساج (قوله ويجب) حبس المرتد مندوب وكذا كشف شبهته والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الوتر)

جهنم أشدها حر أو أبعدا قعرافيه بئر يقال له الهيب وآبار يسيل اليها الصديد والقيح أعدت لتارك الصلاة وحديث جابر فيه صفته بقوله بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ (وَكَذَا تَارِكُ صَوْمِ رَمَضَانَ) كَسَلًا يَضْرِبُ كَذَلِكَ وَيَجْبِسُ حَقِيصُومٌ (وَلَا يَقْتُلُ) بِمَجْدَرْتِكَ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ مَعَ الْإِقْرَارِ بِفَرْضِهِمَا (إِلَّا إِذَا جَدَّ) اقْتِرَاضُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ لِانْتِكَارِهِ مَا كَانَ مِنْهُمَا مَنِ الدِّينَ إِبْجَاعًا (أَوْ اسْتَنْفَ بِأَحَدِهِمَا) كَالْوَاطِرِ الْإِفْطَارِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِلَا هَذَرٍ هَاوِنًا وَنُطْقَ عَايِدِلَ عَلَيْهِ فَيَكُونُ حَكْمُهُ حَكْمُ الْمَرْتَدِّ كَشَفِّ شَبْهَتِهِ وَيَجْبِسُ ثُمَّ يَقْتُلُ إِنْ أَمَرَ (بَابُ الْوَتْرِ) وَأَحْكَامُهُ

في العمل وهو في اللغة
الفرد خلاف الشفع بالفتح
والكسر وفي الشرع صلاة
مخصوصة وصفه بقوله
(الوتر واجب) في الاصح
وهو آخر أقوال الامام
وروى عنه انه سنة وهو
قوله ما روى عنه انه فرض
ووفق المشايخ بين الروايات
بأنه فرض علا وهو الذي
لا يترك واجب اعتقادا فلا
يكفر جاحده سنة دليلا
لثبوتيه به اوجه الوجوب
قوله صلى الله عليه وسلم الوتر
حق فمن لم يوتر فليس مني
الوتر حق فمن لم يوتر فليس
مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس
مني رواء أبو داود والحاكم
وصححه والامر وكلمة حق
وعلى الوجوب (و) كنيته
(هو) أي الوتر (ثلاث
ركعات) يشترط فعلها
(بتسليم) لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
يوتر بثلاث لا يسلم الا في
آخرهن صححه الحاكم وقال
على شرط الشيخين (ويقرأ)
وجوبا (في كل ركعة منه
الفاتحة وسورة) لما روى
انه عليه السلام قرأ في الاولى
منه أي بعد الفاتحة بسج
اسم بك الاعلى وفي الثانية
بقل بأيها الكافرون وفي
الثالثة بقل هو الله أحد
وقنت قبل الركوع

(قوله لما فرغ من بيان الفرض العلي) أي الاعتقاد الذي يكفر جاحده شرع في العمل
أي فيما يقتضيه عمله لا اعتقاده (قوله صلاة مخصوصة) وهي ثلاث ركعات بتسليم واحدة
وقد وثق في الثالثة وبه فاروق المغرب كما فادتها بوجوب قراءة الفاتحة والسورة في الثالثة
(قوله وروى عنه انه سنة) وهي الرواية الثانية (قوله وروى عنه انه فرض) وهي الرواية
الاولى عنه وبها قال الشيخ علم الدين السهراوي المقرئ وعمل فيه جراً وساق الاحاديث الدالة
على فرضيته ثم قال ولا يرتاب ذوقهم بهذا كذا في الشرح (قوله ووفق المشايخ الخ) هذا
التوفيق لبعضهم وأما من لم يوفق به هذا التوفيق وحمل الوجوب على حقيقته المصطلح عليها
فقد علبه افساد صلاة الفجر بتذكرة الواجب ليس كذلك ويمكن دفع الاشكال بما ذكره
صاحب الكشف في التحقق أن الواجب نوعان واجب في قوة الفرض كالوتر عنه والامام
حق منع تذكرة صلاة الفجر كتذكرة العشاء وواجب دون الفرض في العمل فوق السنة كتعين
الفاتحة حق وجب سجود السهو بتركه ولكن لا يفسد الصلاة اهـ وذكر الكمال ان الفرض
العملی أعلى قسمی الواجب وبه يظهر جمع آخر وهو ان المراد بالواجب الفرض العملی
ويكون هو المراد لمن عبر بالوجوب مقتصر او اندفع الاشكال وأما القول بالسنة فهو مرجوح
ان لم يحتمل على الحل المذكور واعلم ان وجوبه لا يختص بالبعث دون البعض بل يعم الناس
كاهم من رقيق وأتقى وغيرهما بعد كونهم أهلاً للوجوب وحديث الاعرابي حيث قال هل على
غيرها أي الخمس فقال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع لا يدل على عدم وجوب الوتر لانه كان
أول الاسلام ثم وجب الوتر بعده (قوله واجب اعتقاداً) يناقيه ما في البحر من قوله واعتقاد
الوجوب لا يجب على الخنفي ويجب بان المراد أنه يجري عليه حكم الواجب في الاعتقاد بحيث
اذا انكر اقتراضه لا يكفر (قوله والامر) أي الضمى المأخوذ من الحديث المذكور والامر
الذي في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلاً لها بين العشاء إلى
صلاة الصبح (قوله وعلى) أي في قوله صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم واجمعوا
على انه لا يصلي بدون نية الوتر وانه لا يصح من قعود ولا على الدابة الا من عذر وعلى وجوب
القراءة في جميع ركعاته ولو اجتمع قوم على تركه أقيم الامام وجبهم فان لم يصلا وقتلهم
كذا في النهر عن التجنيس والمراد بوجوب القراءة اقتراضها ويحمل على خصوص الفاتحة
والسورة افاده السيد (قوله وكنيته الخ) لا حاجة الى التصريح بها العلم بما ذكره المصنف
(قوله ثلاث ركعات) بالتحريك وقد نسكن (قوله كان يوتر بثلاث) وهذا مذهب الفقهاء
السبعة وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن البصري قال أجمع السلف على ان الوتر
ثلاث لا يسلم الا في آخرهن وهو مذهب أبي بكر وعمر والعبادلة وابي هريرة روى ان عمر رضي
الله تعالى عنه رأى سعيداً يوتر بركعة فقال ما هذه البتراء تنفعها ولا تؤذيها اهـ وروى
ان سعيد بن ابي وقاص اوتر بركعة فقال له عبد الله بن مسعود ما هذه البتراء ما أجزأت
ركعة قط وروى انه حلف على ذلك اهـ كذا في الشرح (قوله وقال على شرط الشيخين)
شرط البخاري انه لا بد من تحقق اللق بين الراوي ومن روى عنه بشرط مسلم امكان اللق
فكلما تحقق شرط البخاري تحقق شرط مسلم ولا عكس ومسلم تأيد البخاري قال الدارقطني

وفي حديث عائشة رضي الله عنها قرأت في الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين فيجعل به في بعض الاوقات عملا بالحدِيثين لاعلى وجبة
الوجوب (ويجلس) وجوبا (على رأس) الركعتين (الاوليين منه) للمأثور (ويقتصر على التشهد) لشبهة القرضية (ولا ينسحق)
اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح (عند قيامه للثالثة) لانه ليس ابتداء من صلاة اخرى (واذا فرغ من قراءة السورة فيها) اي الركعة
الثالثة (رفع يديه حذاء اذنيه) كما قدمناه الا اذا قضاه حتى لا يرى تم او نه فيه برفعه يديه عند من يراه (ثم كبر) لانتقاله الى حالة
الدعاء (وبعد التكبير ٢٤٧) (قنت قائما) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وعند الامام يضع

يمينه على يساره وعن ابي
يوسف يرفعه - ما كما كان
ابن مسعود يرفعه - الى
صدره وبطونه - الى السماء
روى فرج مولى ابي يوسف
قال رايت مولاي ابا يوسف
اذا دخل في القنوت لاوتر
رفع يديه في الدعاء قال ابن
ابى عمران كان فرج ثقة
قال الكمال ووجهه عموم
دليل الرفع للدعاء ويحجب
بأنه مخصوص باليس في
الصلاة للاجماع على انه
لارفع في دعاء التشهد اه
قلت وفيه نظر لاثر ابن
مسعود الذي تقدم قريبا
وفي المبسوط عن محمد بن
الحنفية قال الدعاء اربعة
دعاء مرغبة فقيه يجعل دعاء
كفيه الى السماء ودعاء رهبة
فقيه يجعل ظهر كفيه الى
وجهه كالمستغيث من
الشيء ودعاء تضرع فقيه
يعقد الخنصر والبنصر
ويحلق الابهام والوسطى
ويشير بالسبابة ودعاء خفية

لولا البصري ما راح مسلم ولا جاء (قوله وفي حديث عائشة) رواه اصحاب السنن الاربعة
وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه من طريق عبد العزيز بن جريح عنها (قوله فيعمل
به في بعض الاوقات) اصله للكمال ونعمام كلامه كما في الشرح ولكن قال اسحق اصح شيء ورد
في قراءته صلى الله عليه وسلم في الوتر سبع وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله أحد وزيادة
المعوذتين انكرها الامام احمد ويحيى بن معين اه فهذا سراقتصارا تمتنع على الاخلاص
في الثالثة (قوله الا اذا قضاه) اي عند الناس بدليل ما بعده (قوله برفعه) متعلق بيري
(قوله عند من يراه) اي سواء كان في مسجد ام في غيره واذا لم يكن احد عنده يرفع وفيه ان
صلاته ثلاث ركعات تؤذن بالنهاون وقد يقال ان الرفع اشدي اذنا في ذلك (قوله ثم كبر)
التكبير المذكور مروي عن علي وابن عمر والبراء بن عازب وابن مسعود والحكمة في الجمع
بين رفع اليدين والتكبير اعلام المعذورين من الاصم والاهمي (قوله وبعد التكبير قنت
قائما) مرة واحدة فذكر الامام في ثالثة لا يقنت في قضاء ما سبق به لانه اول صلاته ولو ادرك
المسبوق امامه في ركوع الثالثة كان مدر كالقنوت فلا يقنت فيما يقضى كذا في الفتح (قوله
وعند الامام) اي ابي يوسف وهو الاصح وقال محمد بن سيرين لما صرف في فصل الكيفية واختاره
الطحاوي والكرخي كما في النهر وغيره (قوله وعن ابي يوسف يرفعهما) في جوامع الفقه
لوسط يديه بعد الفراغ منه ومسح بهما وجهه قيل تفسد صلاته اه (قوله ووجهه)
اي وجهه فعل ابي يوسف (قوله للاجماع الخ) الدليل اخص من الدعوى وكيف لا والشافعي
رضي الله عنه يقول برفع اليدين في قنوت الصبح ولا اجماع الا به (قوله وفيه) اي في الجواب
بالخصيص (قوله دعاء مرغبة) اي دال عليها وكذا يقال فيما بعده (قوله ودعاء رهبة) كقوله
ربنا اكشف عنا العذاب اننا مؤمنون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم (قوله كالمستغيث من
الشيء) كانه يدفعه من نفسه (قوله ودعاء تضرع) كان يقول اللهم اني عبدك الذليل
الحقير المنكسر خاطره الخائف الوجيل (قوله ودعاء خفية) هذا انما تحسن مقابله لما سبق من
جهة النطق وعدمه والافداء السر لا يخرج عن الثلاثة قبله (قوله لما قنت على الخ) روى
انه قنت في محاربة معاوية ومعاوية قنت في محاربة (قوله انما استنصرنا على عدونا) اي
انما نطلب بقتلنا في الصبح النصرة على عدونا اي كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قنت
الامام في صلاة الجهر) الذي في البصر عن الشافعي في شرح النقاية معز بالغاية اذا نزل بالمسلمين

وهو ما يفعله المرفي نفسه كذا في غرارج الدرابة ولما روي بناء يقنت (قبل الركوع في جميع السنة ولا يقنت في غير الوتر) وهو
الصحيح اقول انس قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يده على احياء من العرب وعمل وذ كوان وعصية
حين قتلوا القاء وهم سبعون او ثمانون رجلا ثم ترك كما يظهر عليهم فدل على نفسه وروى ابن ابي شيبة لما قنت على رضي الله عنه
في الصبح أنكر الناس عليه ذلك فقال انما استنصرنا على عدونا وفي القاية ان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر
وهو قول الثوري واحد

في الفجر بعد ظفّره بأولئك
لعدم حصول نازلة تستدعي
القنوت بعدها فتكون
مشرّوعة ومستمرة وهو
محمل قنوت من قنوت من
الصلاة رضي الله عنهم بعد
وقائه صلى الله عليه وسلم
وهو مذهبنا وعليه اجماعنا
وقال الامام ابو جعفر
الطحاوي رحمه الله تعالى
انما لا يقنّت عندنا في الفجر
من غير بليّة فان وقعت
قنّة او بليّة فلا بأس به فعله
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اي بعد الركوع كما
تقدّم (والقنوت من
معناه الدعاء) في الوتر
(وهو) باللفظ الذي روى
عن ابن مسعود (ان
يقول اللهم) اي يا الله (انا
نستعينك) اي نطلب منك
الاعانة على طاعتك
(ونستهديك) اي نطلب
منك الهداية لما يرضيك
(ونستغفرُك) نطلب منك
ستر عيوبنا فلا تقضضنا بها
(وتتوب اليك) التوبة
الرجوع عن الذنب وشرعا
الندم على ما مضى من
الذنب والاقلاع عنه في
الحال والعزم على ترك العود
في المستقبل تعظيها الامر
الله تعالى فان تعلق به حق
لا دمي فلا بد من مسامحته

وارضائه (ونؤمن) اي نصدق معتقدين بقلوبنا

نازلة قنّت في صلاة الفجر وهو قول الثوري واحمد (قوله وقال جمهور اهل الحديث الخ) وهذه
هي الموافقة لما نقله بعد عن الطحاوي واما القنوت في الصلوات كلها عند النوازل فلم يقل به
الا الشافعي وليس مذهبنا كما صرح به العلامة نوح قال الجوى وينبغي ان يكون القنوت
قبل الركوع في الركعة الاخيرة ويكبره وفي الاشياء يقنّت للطاعون لانه من اشد النوازل بل
ذكر انه يصلي لركعتان فرادى وينوي ركعتا رفع الطاعون والطاعون مصيبة وان كان سببا
للمشاهدة كدلالة العدو ومحاربة الكفار فانه قد ثبت سؤال العافية منها مع انها يفسأ عنها
الشهادة قال صلى الله عليه وسلم لا تقنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية ولا يباح الدعاء على
احد من المسلمين بالموت بالطاعون ولا بشئ من الامراض ولو كان في ضمنه الشهادة ويجوز
الدعاء بطول العمر لانه صلى الله عليه وسلم دعا لانس به بل يتدب وينبغي ان يقيّد عن بقائه
منفعة للمسلمين وفائدة الدعاء به انه يجوز ان يقنّ الله تعالى عمر يزيد من ثلاثين سنة أي
في اللوح المحفوظ فاذا دعى له يزداد له وعلى هذا ينزل جميع أنواع الدعاء أقاده الجوى في حاشية
الاشياء (قوله بعد ظفّره) بفتح الظاء والفاء (قوله فتكون مشرّوعة مستمرة) هذا رد لقوله
سابقا فدل على نفيه (قوله وهو محمل الخ) اي حصول نازلة (قوله وهو مذهبنا وعليه
الجمهور) اي القنوت للعادة وان خصصناه بالفجر لعله صلى الله عليه وسلم وعمه الجمهور
في كل الصلوات (قوله أي بعد الركوع) هذا يخالف ما قدّمناه عن الجوى (قوله كما تقدّم)
أي من قول أنس قنّت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على احياء
من العرب (قوله من معناه الدعاء) فالإضافة فيه للبيان ويطلق على العبادة والطاعة
واقامة الطاعة والاقرار بالعبودية والسكون والصلاة والقيام وطوله أقاده البدر العيني
تقلا عن الحافظ العراقي (قوله الذي روى عن ابن مسعود) أشار به الى ان فيه روايات أخر
وهو كذلك ذكرها الجلال السيوطي في الدر المنثور بالفاظ مختلفة (قوله أن يقول اللهم الخ)
ذكر السيوطي ان دعاء القنوت من جملة الذي أنزله الله على النبي صلى الله عليه وسلم وكان
سورتين كل سورة بيسملة وفواصل احدهما تسمى سورة النخل وهي بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم انا نستعينك الى قوله من يكفر بك والاخرى تسمى سورة الحقد وهي بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم اياك نعبد الى ملحق وقد اختلفت الصحابة في نفيها وكتبها أبي في مصحفه فعدة
سور القرآن عنده مائة وست عشرة سورة (قوله أي نطلب الهداية لما يرضيك) المراد من
الهداية الوصول لا الدلالة فقط (قوله سترعيوبنا) الاولى سترذنونا لان الغيب قد لا يكون
ذنبا كالغور والشل اللهم الا ان يقال المراد ما يعيب الشارع عليه والستر اما بالجور
والصيفة أو بعدم المؤاخذ به وان بقى فيها الاول أرجح (قوله فلا تقضضنا) بفتح التاء
والحاء المهملة (قوله وشرعا الندم) وهو أعظم أركانها (قوله والاقلاع عنه في الحال)
أي ان كانت آلة الفعل حاضرة كأن تاب عن السكر وآلته بين يديه فيريه ويهدأ آله عنه
(قوله والعزم على ترك العود) أقاد العارف ابن عربي ان هذا الشرط لا يلزم لانه غيب
فالاولى فيه التسليم وفيه ان الغيب هو العود فلا ينافي طلب العزم على عدمه في التوبة (قوله
فلا بد من مسامحته وارضائه) أي برّد الظلامة اليه ان أمكنه وان لم يمكنه تصدّق بقدرها

ناطقين بلساننا آمنا (بك) وبما جاء من عندك وبما تشكك وكتبك ورسلك وباليوم الآخر وبالقد وخيره وشره (وتشكك) اي نعمد (عليك) بتقويض أمورنا اليك لهجرتنا (ونثني عليك الخير كله) اي عندك بكل خير مقررين بجميع آلائك افضالنا منك (نشكرك) بصرف جميع ما انعمت به من الجوارح الى ما خافته لاجله سبحانه ٢٤٩ لك الحمد لا تحصى ثناء عليك ائت كما ائنت على نفسك

(ولا تكفر) اي لا نعمد
نعمتك علينا ولا نضعفها
الى غيرك الكفر تقويض
الشكر وأصله الستر يقال
كفر النعمة اذ لم يشكرها
كانه سترها بجوده وقوله
كفرت فلانا على حذف
مضاف والاصل كفرت
بنعمته ومنه ولا تكفر
(وتخلع) بثبوت حرف
العطف اي نافي ونطرح
ونزيل رتبة الكفر من
اعتقاد وربة كل
مالا يرضيك يقال خلع
الفرس رسته القاه (ونترك)
اي نفارق (من يفرك)
بجوده نعمتك وعبادته غيرك
تخاشي عنه وعن صفته بان
نقرضه عما تنزى به الخائبك
اذ كل ذرة في الوجود
شاهدة بانك المنعم المتفضل
الموجود المستحق لجميع
الحامد الفرد المعبود
والخائف لهذا هو الشقي
المطروء (اللهم اياك نعبد)
عود للثناء وتخصيص لذاته
بالعبادة اي لا نعبد الا اياك
اذ نعبد المفعول للحصر
(ولا نصلي) أفردت الصلاة
بالذكر اشرافها بتضمنها جميع

ان كانت من الاموال وقال بعضهم ان التوبة تصح عنها في المستقبل ويكون ما عليه كالديون
(قوله ناطقين بلساننا) هذا جرى فيه على ان الايمان قول وعمل ونسب الى الامام وهو بيان
لشرطه الديني الذي تجرى عليه الاحكام الظاهرة (قوله فقلنا آمنا بك الخ) لما كان الايمان
به تعالى لا يتم الا بالايمان بما ذكر بعد قال ذلك (قوله وبما جاء من عندك) فيه انه لا يخرج
عن الكتب والقدر وقد ذكره ما بعد (قوله ورسلك) المراد به ما يعم الانبياء فان الايمان
بهم لازم (قوله وباليوم الآخر) اي بوقوعه (قوله وبالقد وخيره وشره) القدر ايجابا دافعه
تعالى الاشياء على وفق ما اراده تعالى وكلامه من الله تعالى وهو من هذه الجهة جميل وانما يقع
باكتساب العبد ونسبته اليه (قوله بتقويض) الباء للتصوير (قوله لهجرتنا) أي عن جاب
نعمنا ودفع ضرنا (قوله ونثني عليك الخير كله) قال في المغرب والخير منصوب على المصدر أي
ثناء الخير فيفيد نوعا من التأكيد اهـ أو على انه مفعول ثننى أو على نزاع الخافض أي بالخير
(قوله افضالنا منك) اي حال كونها افضالا ولا جمل الافضال أي وليست بطريق الايجاب
ولا الوجوب (قوله بصرف جميع ما انعمت به الخ) أشار به الا أنه ليس تاكيدا لثنى بل تأسيس
فتدبر (قوله أنت كما أثبتت على نفسك) أنت مبتدأ والكاف بمعنى على أي أنت على الوجه
الذي أثبتت به على نفسك أو الكاف زائدة أي أنت الذي أثبتت على نفسك أو هو تأكيدي
للضمير المجرور بعلى أي لا نطيق ثناء عليك كثنائك على نفسك أو المعنى أنت كالذي أثبتته على
نفسك اي شأوك المعتبر هو كالثناء الذي أثبتت به على نفسك (قوله ونزيل رتبة الكفر) أي
الكفر الشبيه بالربة أي عروة الحبل وظاهره أن مفعول تخلع محذوف والذي يقتضيه اللفظ
أن مفعوله قوله من يفرك (قوله وربة كل مالا يرضيك) شبهه مالا يرضيه تعالى بشخص له جبل
يضعه في العنق واسناد الربة تخييل (قوله تخاشي عنه) عطف على قوله نفارق (قوله بأن
نقرضه عدما) الباء للاستيئة (قوله المتفضل) اخبر من المنعم لان المنعم قد ينعم بمقابلته نعم عليه
(قوله الموجود) اي وجودا كاملا وهو الواجب (قوله المستحق) اي الذي كل الحامد
حقه (قوله والخائف لهذا الخ) اي فنتركه ولا نعمد اليه من جهة الدين وأما التمسك فم
قبيل المعاملات فليس في تزج الكتابة ميل اليها من هذه الجهة قال في الذخيرة اذ ادخل
يهودي الحمام هل يباح للخادم المسلم ان يخدمه ان خدمه طمعه في فلو به فلا بأس به وان فعل
ذلك تعظيما له ان كان يميل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوي
شيئا اذ كراهه كرهه ذلك وكذا اذ ادخل ذي على مسلم فقام له ان قام طمعه في ميله الى الاسلام
فلا بأس وان فعل ذلك تعظيما من غير ان ينوي شيئا اذ كراهه او قام تعظيما لغيره كرهه
ذلك اهـ (قوله اذ نعبد المفعول للحصر) كتقديم الظرف فيما بعد (قوله بتضمنها جميع
العبادات) من قيام وركوع وسجود وقعود وتكبير وثناء ودعاء وقراءة وتسبيح وتهليل وصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ودعاء للمؤمنين وخشوع (قوله اذ هو أقرب الخ) اي قرب مكانة

ط العبادات (ونعبد) بتخصيص بعد تخصيص اذ هو اقرب حالات العبد من الرب المعبود (واليك نسبي) وهو اشارة
الى قوله في الحديث يحكيه عنه تعالى

لأن اتاني سبحانه هرولة والمعنى فجهدي في العمل لتحصيل ما يقربنا إليك (ونحن قد) نسرع في تحصيل عبادتك بنشاط لأن الخلد
بمعنى السرعة ولذا سميت الخلد خدمة لسرعتهم في خدمة ساداتهم وهو فتح النون ويجوز ضمها وبالهاء المهملة وكسر القاء
وبالدال المهملة يقال خدمه وأخدمه ٢٥٠ لغة فيه ولوايدل الدال ذال المهملة فمدت صلاته لأنه كلام اجنبي لامعنى له (نرجو)

اي تؤمل (رحمتك) اي
دوامها وامتدادها وسعة
عطائك بالقيام لخدمتك
والعمل في طاعتك وانت
كريم فلا تخيب راجعك
(وتخشي عذابك) مع
احتسابنا من يتناغمه فلا
تأمن مكره فخن بين الرجا
والخوف وهو اشارة الى
المذهب الحق فان امن
المكر كفر كالقنوط من
الرحمة وجع بين الرجا
والخوف لان شأن القادر
أن يرجي نواله ويخاف
نكاله وفي الحديث
لا يجتمعان في قلب عبد
مؤمن الا اطاء الله ما يرجو
وأمنه مما يخاف فلا نعماء
عليها بالايان وتوفيقك
للعمل بالاركان مختارين
لا مكر لا مقتصرين على
القلب واللسان اذ هو طمع
الكاذبين ذوى البهتان
نعقد ونقول (ان عذابك
الجلد) اي الحق وهو بكسر
الجيم اتفاقا بمعنى الحق
وهو ثابت في مراسيل ابي
داود فلا يلتفت لمن قال
انه لا يقول الجلد بالكفار
ملحق اي لا حق بهم بكسر
الحاء اوضح وقيل بقصها

لا مكان وهذا مما يدل على ان الله تعالى ليس في جهة (قوله من اتاني سبحانه هرولة) اي
من اجتهد في طاعتك قابلية بأعظم منها (قوله والمعنى فجهدي في العمل) اي وليس المراد السعي
بسرعة لانه منهي عنه (قوله نسرع في تحصيل عبادتك) فالعطف من عطف المرادف (قوله
بنشاط) اخذ من المقام (قوله ولذا سميت الخلد خدمة) ويسمى اولاد الاولاد خدمة
لانهم كالخدم في الصغر كما في المصباح (قوله ويجوز ضمها) فيكون من الرابعي (قوله وأخدم
لغة فيه) وبعضهم يجعله لازما مختارا للعصا (قوله لامعنى له) فيه انه ورد في صفة البراقلة
جناحان يحضنهما أي يستعين بهما على السير ويسرع (قوله نرجو رحمتك) أي انعامك
واحسانك (قوله وامتدادها) أي ازديادها (قوله وسعة عطائك) اي عطاياك الواسع
واخذ ذلك من اسناد الرحمة اليه تعالى (قوله بالقيام الخ) اي مع القيام وانما قال ذلك لان
الرجاء تعالى القلب بمغروب فيجمع الاخذ في الاسباب والافه والطمع (قوله فخن بين الرجا
والخوف) قال الغزالي والعمل مع الرجاء أعلى منه مع الخوف والجهور على أن الافضل
تكثير الخوف مع الصلة وتكثير الرجاء مع الضعف والرجاء بالمدوام بالقصر فهو ناجية البئر
وقديم (قوله فان أمن المكر) اي انقلب الحال وأمن المكر اطمئنان القلب بحيث
يجزم بالنجاة (قوله كفر) حله بعضهم على الحقيقة وبعضهم قال معناه أنه يوصل اليه بسبب
استرساله في المعاصي قال تعالى فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون (قوله كالقنوط من
الرحمة) أي اليأس منهم والجزم بأنه من اهل العذاب فانه يؤدي الى تقليل العمل وانكار
الرحمة وفيه ما تقدم في الامن قال تعالى انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون
(قوله ان يرجي نواله) أي انعامه ونكاله عقابه (قوله لا يجتمعان الخ) قد علمت ان الرجاء
لا يتحقق الا مع الاعمال الصالحة والافه وطمع (قوله بالاركان) أي الاعضاء (قوله
مختارين لا مكر) حال مؤكدة (قوله لا مقتصرين على القلب واللسان) بأن يرجو بقلبه
أو ينطق باللسان من غير عمل الاركان (قوله ذوى البهتان) هو الكذب وفسره في القاموس
بأن يقول على الشخص ما لم يفعل (قوله نعقد ونقول) معلول مؤخر عن عطيه وهو قوله
فلا نعماءك علينا بالايان ولا شك أن هذا الاعتقاد والقول عطيه الانعام بالايان (قوله بكسر
الحاء) قال النووي هذا هو المشهور وقال الجزري هكذا رويانا (قوله وقيل بقصها) قال ابن
قتيبة وغيره ونص الجوهرى على انه صواب (قوله وصلى الله على النبي) هذا هو الذي رواه
النسائي فقط بدون وعلى آله وسلم كما يفهم من الشرح (قوله صلينا) معلول لقوله ولما روى
النسائي (قوله وعلى آله وسلم) في الوقعات بعد ما ذكر اختيار الفقيه أبي الليث أنه صلى قال
والمنصب في كل دعاء أن يكون فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد اه فهذا يفيد ان كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت بهذه
الكيفية ويشهد له ما أخرجه النسائي بسند صحيح عن زيد بن خزيمة قال سألت رسول الله

يعنى ان الله سبحانه وتعالى ملحقهم ولما روى النسائي باسناد حسن ان في حديث القنوت (وصلى الله على النبي) صلى
صلينا عليه صلى الله عليه (و) على (آله وسلم) ٣ قوله فيه انه ورد في صفة البراق الخ فيه ان الوارد فيها محض بالزاي
لا بالدال المهملة ولا وجود لما ذكره في القاموس ولا في المصباح ولا في الجراح اه معجمه

٣ قوله والغمر بكسر الغين الخ الذي في القاموس والصاح بضم الغين وفق الميم كسر دليمر ١٥ مصححه
كما اختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يصلي في القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم (والمؤتم يقرأ القنوت كالإمام) على
الأصح ويحكي الإمام والقوم هو الأصح لكن استحب للإمام الجهرية في بلاد الجهم ليعلموه كما جهر هررضي الله عنه بالثناء
حين قدم عليه وفد العراق ولذا فصل بعضهم أن لم يعلم القوم فالأفضل للإمام الجهر ليعلموا والأفلاخفاء أفضل (وإذا شرع
الإمام في الدعاء) وهو اللهم اهدنا الخ كما سنذكره (بعد ما تقدم) من قوله اللهم ٢٥١ أنا نستعينك الخ (قال أبو يوسف رحمه الله

يتابعونه ويقرؤنه معه)
أيضا (وقال محمد لا يتابعونه)
فيه ولا في القنوت الذي
هو اللهم أنا نستعينك
ونستغفرك (واحد)
يؤمنون) على دعائه
(والدعاء) قال طائفة من
المشايخ أنه لا توقيت فيه
والأولى أن يقرأ بعد
التقدم قنوت الحسن بن
علي رضي الله عنه ما قال
علي رسول الله صلى الله
عليه وسلم كلمات أقولهن
في الوتر وفي لفظ في قنوت
الوتر ورواه الحاكم وقال
فيه إذا رفعت رأبي ولم يبق
إلا السجود اللهم اهدني
قنين هديت وعافني فمين
عافيت وتولني فمين توليت
وبارك لي فيما أعطيت وفق
شر ما قضيت أنك تقضي
ولا يقضي عليك وأنه لا يذل
من واليت تباركت
وتعاليت وحسنه الترمذي
وزاد البيهقي بعد واليت
ولا يعز من عادت وزاد

صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة عليك فقال صلوا على واجتهدوا في الدعاء وقولوا اللهم مل على
محمد وآل محمد وعنه صلى الله عليه وسلم الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يسهل حتى يصل
على فلا يجعلوا في كسر الراكب صلوا على في أول الدعاء وأوسطه وآخره ٣ والغمر بكسر الغين
الجهة القدح الصغير (قوله كما اختار الفقيه أبو الليث) في الحاي عن ابن الهمام لا ينبغي
أن يسهل عن هذا القول وهو الحق كافي البحر وابن أمير حاج (قوله هو الصحيح) والأصح
كافي المحيط واختار كافي الجمع والهداية وفي الذخيرة أن الإمام يتوسط في قراءة القنوت
فلا يجهر بها ولا يهافت بها حتى يتمكن المقدي أن يقرأ خلفه وهو المختار ١٥ (قوله
قال أبو يوسف رحمه الله يتابعونه الخ) من القواعد أن يقدم قول أبي يوسف على قول محمد
عند الإطلاق قال المنلا على في شرح الحصن وينبغي تقديم هذا لأنه أصح وقال ابن الهمام
الأولى أن يؤخر لأن الصلابة اتفقوا على اللهم أنا نستعينك الخ (قوله والدعاء) مبتدأ خبر
قوله قال طائفة الخ وأخرج المصنف عن إعرابه (قوله أنه لا توقيت فيه) الأفضل أن يكون
الدعاء موقتا لأن الدعاء ربما يكون جاهلا قيد عوميا يقطع الصلاة ولا يعلم كذا في غاية البيان
وقول محمد ليس في القنوت دعاء موقت يعني غير اللهم أنا نستعينك الخ اللهم اهدنا بآية وبرحمته
ابن أمير حاج لما تقدم وتبر كما بالماثور (قوله إذا رفعت رأبي الخ) هذا لا يؤيد المذهب إلا أنه
عارضه ما هو أصح منه عند أهل المذهب فتقدموه (قوله فمين هديت) أي معهم (قوله
وقني شر ما قضيت) أي قضاء معلقا أو قفي شره اللهم بحيث يقع بلفظ (قوله من واليت)
من كنت مواليا له (قوله لما كان يفعل) أي في دعائه على أحباب من العرب (قوله من حديث
في حق الإمام عام) هو لا يؤتم عبدا قوما فيضن نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم ورواه
أبو داود وحسنه الترمذي (قوله أصل الهداية الرسالة والبيان) الذي في القاموس الهدى
بضم الهاء وفتح الدال الرشد والدلالة وتذكر والنهار وهداء هدى وهدايا وهداية وهدية
بكسرهما أرشده فهدى واهتدى وهداه الله الطريق واليه وله ١٥ فلم توجد بمعنى الإرسال
والبيان إلا أن البيان لازم الرشد والدلالة (قوله وانك لتهدى) أي لتهدل (قوله انك
لتهدى) أي لا توصل ولكن الله يهدي أي يوصل (قوله فهى من الله تعالى التوفيق)
الأولى حذف قوله من الله لأنها تنفسر بالتوفيق المأمور للإيصال في قوله تعالى انك لتهدى
كما تنفسر به فيما بعد (قوله فطلب المؤمنين) أي إذا علمت أنهم من الله التوفيق والمؤمن موقوف

التساقى بعد وتعاليت وصلى الله على النبي فهو كما ترى بصيغة الافراد فيه وفي المروي عنه صلى الله عليه وسلم حال دعائه في قنوت
الفجر لما كان يفعله قال الكمال بن الإمام الكنتم أي المشايخ لفقوه من حديث في حق الإمام عام لا ينصرف القنوت فقالوه بنون
الجمع اللهم اهدنا نواعفنا وتولنا إلى آخره ١٥ قلت ومنهم صاحب الدرر والفرر والبرهان والدعاء الذي قالوه (هو هذا اللهم
اهدنا) ورواية الحسن اهدني كما نبهنا عليه أصل الهداية الرسالة والبيان كقوله تعالى وانك لتهدى إلى صراط مستقيم فأما
قوله انك لتهدى من أحببت ولا يمكن أن الله يهدي من يشاء فهى من الله تعالى التوفيق والإرشاد فطلب المؤمنين مع كونهم
معتدين بمعنى طلب التثبيت عليها أو معنى المزيد منها

(بفضلك) لا بوجوب عليك وهذه الزيادة ليست في قنوت الحسن اللهم اهدني (فمن هديت) أي مع من هديته (وعافنا) العافية
السلامة من الأسقام والبلايا والهن والمعافة أن يعافيك الله من الناس ويعافهم منك (فمن عافيت) أي مع من عافيته (وتولنا)
من توليت الشيء إذا اعتنيت به وتطرت فيه بالمصلحة كما ينظر الولي في حال اليتيم لأنه سبحانه يتطرق في أمور من تولاه بالعناية (فمن توليت)
أي مع من توليت أمره من عبادك ٢٥٢ المقربين (وبارك لنا فيها أعطيت) البركة الزيادة من الخير فطلبت ترقياً على المقامين

السابقين ثم رجع إلى مقام
الخشية والجلال فقال
(وقنا) من الوقاية وهي
الحفظ بالعناية بدفع (شر
ما قضيت) لا لتجارتنا اليك
(أنك تقضي) بما شئت
(ولا يقضي عليك) لأنك
المالك الواحد لا شريك لك
في الملك فنطلب موالاتك
أنه لا يذل من واليت لعزتك
وسلطان قهرك (ولا يعز من
عاديت) ذلك بأن الله مولى
الذين آمنوا وأن الكافرين
لا مولى لهم ومن بين الله
وخاله من مكرم (تباركت)
تقدس وتزهت فهي
صفة خاصة لا تستعمل إلا لله
(ربنا) أي يا سيدنا وما لكنا
ومعبودنا ومصلحنا وقال
البيضاوي تبارك الله تعالى
شأنه في قدرته وحكمته
فهو معنى (ونعالميت)
ووجهه تقديم تباركت
الاختصاص به سبحانه
(وصلى الله على) النبي
(سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم) لما روي (ومن لم
يحسن) دعاء (القنوت)

فطلبه مع حصوله يحمل على طلب الدوام عليه أو المزيده منه ومنه اللهم اهدنا (قوله بفضلك)
أي يا حسنك والباء للسببية (قوله والبلايا والهن) أي دنيا وأخرى فهي لفظ عام تحته كل
خير والمناة على غير بابها (قوله من الناس) أي من شروهم (قوله ويعافهم منك) هذا
بيان للمناة التي تكون من الجانبين (قوله وتولنا) ولاية الله تعالى لعبده ارادة توفيقه
وتأييده وتقريبه وإكرامه كذا في الشرح (قوله من توليت الشيء) ويجوز أن يكون من وليت
الشيء إذا لم يكن بينك وبينه واسطة والمعنى أنه يقطع الوسائط بينه وبين الله سبحانه وتعالى
حتى يصير في مقام المراقبة والمجاهدة وهو مقام الاحسان كذا في الشرح (قوله الزيادة من
الخير) وقيل حلول الخير الإلهي في الشيء (قوله ترقياً على المقامين السابقين) وهما مقام المعافة
ومقام الموالاة يعني أنه يطلب الزيادة فيه ما أي فإذا عافيتنا وتوليتنا فبارك لنا في ذلك ويدخل
في المقامين كل نعمة وخير (قوله من الوقاية) فو أصله أوق حذفت الواو لوقوعها بين
كسرتين ثم الهمزة للاستغناء عنها (قوله بالعناية) أي مع العناية (قوله بدفع) لاجابة إليه
لأن المعنى اجعل لي بيننا وبين ذلك الشر وقاية وحفظاً (قوله أنك تقضي) أي تحكم وتعمل
أي تجري أفعالا وتبديها على حسب ما سبق في العلم والارادة والمعنى أنك قضيت ويكون
المراد به ارادة الله تعالى المتعلقة بالاشياء أزالا (قوله فنطلب موالاتك) فإدبه أنه تعليل لقوله
وتولنا كما أن قوله أنك تقضي عليه أقوله وقنا شر ما قضيت (قوله وسلطان قهرك) أي قوة قهرك
(قوله وأن الكافرين لا مولى لهم) كولاية المؤمنين بالعناية واللفظ (قوله ومن بين الله)
المفعول محذوف أي من بينه الله (قوله فهو معنى وتعاليت) معنى مضاف وجملة تعاليت
مضاف إليه (قوله ومن لم يحسن الخ) التقييده ليس بشرط بل يجوز لمن يعرف الدعاء
المعروف أن يقتصر على واحد مما ذكر أفاده صاحب البحر (قوله أو يقول ربنا آتنا الخ)
قال صاحب البحر الظاهر أن الاختلاف في الأفضلية لا في الجواز وإن قوله ربنا الخ أفضل
لشموله (قوله وإذا اقتدى بمن يقت الخ) قال في الهداية ودات المسئلة على جواز الاقتداء
بالمخالف يعني شافعيًا كان أو غيره وجه الدلالة أن اختلافهم في أنه يتابعه أو لا فرع صحة
الاقتداء إذا كان محتاطاً في مواضع الاختلاف كأن يجتهد في وضوءه بخروج نحو عدمه وان يسمح
ربح رأسه وان يغسل ثوبه من مقي أو يفركه إذا جف وان لا يقطع وتره بسلام على الصحيح
وان يرتب بين الفوائت والجامع لهذه الأمور أن لا يتحقق منه ما يفسد صلاته بناء على أن
المعتبر رأي المقتدى وهو الصحيح الذي عليه الأكثرون وقيل رأي الامام وعليه الهندواني
وجاعة وقال في النهاية انه لا قياس وعليه فيصح الاقتداء وان لم يحتط نهر وغيره وتظهر الفكرة

المقدم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى (يقول اللهم اغفر لي) ويكرر هذا ثلاث مرات أو يقول (ربنا آتنا في الدنيا عينا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) قال في التبيين وهو اختيار مشايخنا (أو) يقول (يارب يارب يارب) ثلاثا ذكره المصدر
الشهير فهذه ثلاثة أقوال مختارة (وإذا اقتدى بمن يقت في الفجر) كشافعي (قام معه في) حال (قنوته ساكناً في الظهور) لوجوب
تتابعته في القيام ولكن عندهما يقوم ساكناً وقال أبو يوسف يقرؤه معه لأنه تسبّع للامام والقنوت مجتهد فيه فصارت ككبيرات العبد من

والقنوت في الوتر بعد الركوع (ويرسل يديه في جنبه) لانه ذكر ليس مسنوناً (واذا نسي القنوت في) الثالثة (الوتر وتذكر في الركوع أو في) (الرفع منه) أي من الركوع (لا يفت) على الصحيح لاني الركوع الذي تذكر فيه ولا بعد الرفع منه ويسجد للسهو (ولو قننت بعد رفع راسه من الركوع لا يعد الركوع ويسجد للسهو ولو زال القنوت عن محله الأصلي) وتأخير الواجب (ولو ركع الإمام قبل فراغ المقتدى من قراءة القنوت أو قبل شروعه فيه وخاف فوت الركوع) مع الإمام (تابع امامه) لان اشتغاله بذلك يفوت واجب المتابعة فتكون أولى وان لم يحف فوت المشاركة في الركوع يفتت جميعاً بين الواجبين (ولو ترك الإمام القنوت باني به المؤتم ان أمكنه مشاركة الإمام في الركوع) بلجه بين الواجبين بحسب الامكان ٢٥٣ (وان) كان (لا) يمكنه المشاركة

(تابعه) لان متابعتها أولى (ولو أدرك الإمام في الركوع الثالثة من الوتر) **كان** مدر كالقنوت حكماً فلا يأتي به فيما سبق به) كما لو قننت المسبوق معه في الثالثة أجمعوا أنه لا يفتت مرة أخرى فيما يقضيه لانه غير مشروع وعن أبي الفضل نسويته بالشك وسأقي في سجود السهو (ويوتر بجماعة) استحباباً (في رمضان فقط) عليه إجماع المسلمين لانه نفل من وجبه والجماعة في النفل في غير التراويح مكرهة فالاحتياط تركها في الوتر خارج رمضان وعن شمس الأئمة أن هذا فيما كان على سبيل التداخي أما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنان بواحد لا يكره وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقاً (وصلاته) أي الوتر (مع

فيما إذا رأى من امامه ما يفسد الصلاة عند ذلك الإمام دون المقتدى وقد شرع في الصلاة غير عالم به تجوز صلاته على قول الأكثر لا على قول الهندواني وفي شرح السيد وكل من القولين مرجح (قوله والقنوت في الوتر بعد الركوع) بالجر عطف على تكبيرات يهـ في أنه يتابعه فيه ويقرؤه لانه مجتهد فيه فصار كتكبيرات العبدین وله ما أن قنوت الفجر منسوخ على ما تقدم فصار كالأول كبر خسا في الجنازة فانه لا يتابعه ويصح الاقتداء فيه بمن يراه سنة لكن بشرط أن يؤديه بتسليمة واحدة ولا يجمع على ما عليه الأكثر (قوله على الصحيح) هذا مرتبط بقوله وتذكره في الركوع وأما في الصورة الثانية وهي ما بعد الرفع فانه لا يعيده اتفاقاً ولو أخرقوا وتذكره في الركوع ليربطه به لكان أولى أفاده السيد (قوله لا يعد الركوع) ظاهره انه يحرم عليه اعادته لانيانه بما ليس من الصلاة وفي شرح السيد مراده من عدم اعادة الركوع ان همة صلاته لا تتوقف على اعادته وليس المراد انه ممنوع من اعادته اهـ والظاهر ما قلنا (قوله وتأخير الواجب) عطف مرادف (قوله لان اشتغاله الخ) وتغلل المسئلة الاولى بأن القنوت ليس بموقت في ظاهر الرواية فما أتى به منه يكفيه (قوله يفوت واجب المتابعة) أي المتابعة الواجبة قد يقال في المسئلة الثانية ان القنوت واجب أيضاً فقتضاه التخييل بل يدعي ان الايمان بالقنوت أولى لانه لا يمكنه تداركه بخلاف الركوع (قوله لانه غير مشروع) أي الايمان به مرة ثانية (قوله وعن أبي الفضل الخ) راجع الى المصنف للإجماع على الثانية وللثانية والرواية هذه لاتعمد بمرطرها لإجماع (قوله فالاحتياط تركها في الوتر خارج رمضان) ومما في النوازل عن المصنف الاقتداء في الوتر خارج رمضان جائز لا ينافي الكراهة لان معناه صحيح (قوله ان هذا) أي كراهة الجماعة في النفل أو ما في حكمه كالوتر إذا كان على سبيل التداخي أي طريق يدعو الناس لاجتماع عليهم (قوله لا يكره) لان النبي صلى الله عليه وسلم أم ابن عباس في صلاة الليل وكان يوقظ عائشة فتوتر معه ووجه انه صلى الله عليه وسلم أم انس واليتيم والعجوز صلى بهم ركعتين وكانت نافله (قوله اختلف فيه) والاصح عدم الكراهة (قوله قال في النهاية) ومثله في الظهيرية والذخيرة قال في النهر وهو يقتضي ان المذهب خلاف ما في النائية وانه ترجيح منه لا اختيار في المذهب اهـ (قوله وهو خشية ان يكتب علينا) لانه زمن تجدد الفرائض (قوله اذ ذلك) أي آخر الليل (قوله

الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفرداً آخر الليل في اختيار قاضي خان قال) قاضي خان رحمه الله (هو الصحيح) لانه لما جازت الجماعة كانت أفضل ولان عمر رضي الله عنه كان يوقهم في الوتر (ومصح غيره) أي غير قاضي خان (خلافه) قال في النهاية بعد حكاية هذا واختار علماؤنا ان يوتر في منزله لا يجمع جماعة لعدم اجتماع العصاة على الوتر بجماعة في رمضان لان عمر رضي الله تعالى عنه كان يؤتمهم فيه وأبي بن كعب كان لا يؤتمهم وفي الصحيح والبرهان ما يفيد ان قول قاضي خان ارجح لانه صلى الله عليه وسلم أوتر بهم فيه ثم بين عذر التردد وهو خشية أن يكتب علينا قيام رمضان **وكذا** الخلفاء الراشدون صلوا بالجماعة ومن

تأخر عن الجماعة فيه أحب صلواته آخر ٢٥٤ الليل والجماعة اذ ذلك متعذرة فلا يدل على ان الافضل فيه ترك الجماعة اول

الليل اه واذا صلى الوتر قبل النوم ثم سجد لا يعيد الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة

(فصل في بيان التوافل)

عبر بالتوافل دون السنن لان التفل أعم اذ كل سنة نافذة ولا عكس والتفل لغة الزيادة وفي الشرع فعل ما ليس بفرض ولا واجب ولا مستنون من العبادة والسنة لغة مطلق الطريقة مرضية او غير مرضية وفي الشريعة الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب وقال القاضي ابو زيد رحمه الله التوافل شرعت لجبر نقصان تمكّن في الفرض لان العبد وان علت رتبته لا يصلح عن تقصير وقال قاضي خان السنة قبل المكتوبة شرعت لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والسنة مندوبة ومؤكدة وبين المؤكدة بقوله (سن سنة مؤكدة) منها (ركعتان قبل صلاة الفجر) وهي اقوى السنن حتى روى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو صلاها قاعدا من غير عذر

لا وتران في ليلة) لاعاملة على ليس او عمل ان ويجرى على لغة من يلزم المشي الا في جميع احواله والمعنى لا يوتر ليلة وتران فلا ينافي انه يقضى وترين وأ كثر في ليلة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في بيان التوافل) (قوله لان التفل أعم) والتطوع بمعناه وهو خير يأتي به المرطوعا من غير ايجاب (قوله لغة الزيادة) ومنه سميت الغنمة نفلا قال تعالى يستوفون ذلك من الانفال لانها زيادة على أصل موضوع الجهاد وهو اعلاء كلمة الله تعالى وتطابق على ولد الولد ومنه قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافذة أى عطية زائدة على ما طلبه وهو اسحق عليه السلام (قوله ولا مستنون من العبادة) هذا ينافي قوله اذ كل سنة نافذة فانه ظاهر في اطلاقه عليها ويحجب بان للتفل اطلاقين الاول ما قبل الفرض والواجب الثاني ما تبرع به الشخص من غير أمر به خاص فأشارا أولا وآخر اليهما (قوله والسنة الخ) الاولى ما فعله في الشرح حيث آخر الكلام على السنة عند قوله سن الخ (قوله او غير مرضية) منه ومن سن سنة سبعة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة (قوله وفي الشريعة الطريقة الخ) تقدم الكلام عليها مسـ توفي في الطهارة (قوله شرعت لجبر نقصان) يمكن حمله على البعدية فلا ينافي ما بعد أو أنها تكون لجبر نقصان ولو كانت متقدمة ويدل عليه ما في الحديث الصحيح اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته فان هتفت فقد اخطأ وأقبح وان فسدت فقد خاب وأجح وخسر وان اتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه وتعالى انظروا هل لعبدي من تطوع فيكم مل به ما اتقص من الفريضة ثم يكون سائرا على ذلك (قوله تمكّن في الفرض) اى وقع فيه (قوله لان العبد الخ) قال تعالى وما قدروا الله حق قدره قال السيد عازي الى ما في المصنف وهذا بالنسبة لغير الانبياء عليهم السلام فان التوافل في جانبهم لزيادة الدرجات لهم وفي جانب غيرهم لجبر النظم اذ لا خلل في صلاة الانبياء عليهم السلام (قوله منها ركعتان) الاولى حذف منها لانه على هذا الحل لا يكون لمن نائب فاعل (قوله وهي اقوى السنن) لكثرة ما ورد فيها من المرغبات (قوله انها واجبة) اجعوا على انها لا تصح قاعدا من غير عذر كما في الخلاصة ويحتمل على جاحدها الكفر كما في المضمرات وتقضى اذا قامت مع الفرض دون غيرهما والاصح انها تصاب بطلاق النية وفي مسـ لم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد وفي مسند الامام احمد عن ابن عباس في الاولى بجماعة البقرة في الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى آية فتستحب قراءة هاتين السورتين وهذه الآيات على سبيل المناوبة اياما واستحسن الفزالي ان يقرأ في الاولى الم نشرح وفي الثانية الم تر كيف وقال ان ذلك يردشهر اليوم كذا في ابن امير حنج لكنه لم يرد في السنة كما في مقاصد السخاوى والافضل في سنة الفجر اذاؤها في أول الوقت مع التخفيف وقيل يفضل الاسفار وفي البناءة عن المبدوء بذكره الكلام بعد انتطاق الفجر لانها ساعة تشهد بها ملائكة الليل وملائكة النهار كما جاني في نايل ان قرآن الفجر كان مشهودا فلا ينبغي أن يشهدهم الا على خير وفي كتابة الاجماع على أنها لا تصلى من قعود نظرا بل الجمع عليه انما هو ناكدها والمقدح جوازها من قعود كما ياتي في الشرح (قوله

وان طردتكم الخيل وقال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر احب الى من الدنيا وما فيها وفي لفظ خير من الدنيا وما فيها ثم اختلفت في الافضل بعد ركعتي سنة الفجر قال الخلواني ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقبل التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر كذا قال الحسن وهو الاصح وقد ابتدأ في المبسوط بها (و) منها (ركعتان بعد الظهر) ويندب ان يضم اليهما ركعتين فتصير اربعاً (و) منها ركعتان (بعد المغرب) ويستحب ان يطيل القراءة في سنة المغرب لانه ٢٥٥ صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى

منهما الم تنزيل وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كذا في البويرة وعن انس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن ينطق مع احد يقرأ في الاولى بالحمد وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية بالحمد وقل هو الله احد يخرج من ذنوبه كما يخرج الحبة من سلخها (و) منها ركعتان (بعد العشاء واربعة قبل الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الاربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي وكذا ذكر تصحيح العلامة نوح (قوله وقد ابتدأ) أي الامام محمد في المبسوط بها وهو لا يدل على افضليتها لان الظاهر اقل صلاة في الوجود (قوله ويندب أن يضم اليهما ركعتين) وهو مخير ان شاء جعلها بسلام واحد وان شاء جعلها بسلامين والاولى حذفه لانه باقى الكلام على ذلك قريباً (قوله ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوقاية لشيخ زاده مانصه قال صلى الله عليه وسلم افضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين في الله له قصر بن في الجنة ومن صلى بعدها اربع ركعات غفر له ذنوب عشرين أو قال اربعين سنة (قوله كان يقرأ في الاولى منها المالح) يعني أحساناً كما في شرح المشكاة (قوله من سلخها) أي ما سلخ عنها وهو جلدتها (قوله وأربع قبل الظهر) قال في البحر ويقرأ في كل ركعة نحو من عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء (قوله لم تنله شفاعتي) أي الشفاعة الخاصة المقترنة على فعلها (قوله فلذا قيدنا) أي أقوله لا يفصل في شيء منهن وقوله يسلم في آخرهن (قوله لتعلقه) الاولى حذفه لفهمه من قوله في الرباعيات وقال أبو يوسف يصلي اربعاً قبل الجمعة وسبأ بعدها وفي الكرخي محمد مع أبي يوسف وفي المنظومة مع الامام ثم عند أبي يوسف يصلي اربعاً ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو أخر السنة لانه تكون سنة على الصحيح والكلام بين السنة والقرض وكل عمل ينافي الترخية لا يسقطها ولا يمكن ينقص نوابها على الاصح وفي الحلبي لو أراد أن يصلي النوافل ينذرهما ثم يصليهما كما هي ثم نقل عن شرف الأئمة ان أداء النفل بعد النذر افضل من ادائه دون النذر والافضل في السنن القلبية والبعدية اذاؤها في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم واخرج ابو داود وصلاة المرأة في بيته افضل من

وان طردتكم الخيل) المقصود الحث على القيل والافتراء الفرض عند طرد الخيل رباح لعدم التمكن (قوله أحب الى من الدنيا وما فيها) باعتبار ما يترتب على فعلها من الثواب (قوله ثم اختلفت في الافضل) أي من المؤكدات والمستحبات (قوله قال الخلواني ركعتا المغرب) فانه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما مسافراً ولا حضراً كذا في الشرح (قوله ثم التي بعد الظهر) لانها سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لانه قيل انها للفصل بين الاذان والاقامة كذا في الشرح (قوله وهو الاصح) كذا تصحيحه في الدراية والعناية والنهاية وعلمه في البحر بانه ورد فيها وعيد هو قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الاربع التي قبل الظهر لم تنله شفاعتي وكذا ذكر تصحيح العلامة نوح (قوله وقد ابتدأ) أي الامام محمد في المبسوط بها وهو لا يدل على افضليتها لان الظاهر اقل صلاة في الوجود (قوله ويندب أن يضم اليهما ركعتين) وهو مخير ان شاء جعلها بسلام واحد وان شاء جعلها بسلامين والاولى حذفه لانه باقى الكلام على ذلك قريباً (قوله ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوقاية لشيخ زاده مانصه قال صلى الله عليه وسلم افضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين في الله له قصر بن في الجنة ومن صلى بعدها اربع ركعات غفر له ذنوب عشرين أو قال اربعين سنة (قوله كان يقرأ في الاولى منها المالح) يعني أحساناً كما في شرح المشكاة (قوله من سلخها) أي ما سلخ عنها وهو جلدتها (قوله وأربع قبل الظهر) قال في البحر ويقرأ في كل ركعة نحو من عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء (قوله لم تنله شفاعتي) أي الشفاعة الخاصة المقترنة على فعلها (قوله فلذا قيدنا) أي أقوله لا يفصل في شيء منهن وقوله يسلم في آخرهن (قوله لتعلقه) الاولى حذفه لفهمه من قوله في الرباعيات وقال أبو يوسف يصلي اربعاً قبل الجمعة وسبأ بعدها وفي الكرخي محمد مع أبي يوسف وفي المنظومة مع الامام ثم عند أبي يوسف يصلي اربعاً ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو أخر السنة لانه تكون سنة على الصحيح والكلام بين السنة والقرض وكل عمل ينافي الترخية لا يسقطها ولا يمكن ينقص نوابها على الاصح وفي الحلبي لو أراد أن يصلي النوافل ينذرهما ثم يصليهما كما هي ثم نقل عن شرف الأئمة ان أداء النفل بعد النذر افضل من ادائه دون النذر والافضل في السنن القلبية والبعدية اذاؤها في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم واخرج ابو داود وصلاة المرأة في بيته افضل من

بسلام قال لا واقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبده يصلي في كل يوم ثلثي عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة الا بنى الله له بيتاً في الجنة رواه لم زاد الترمذي والنسائي اربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة (و) منها اربع (قبل الجمعة) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع قبل الجمعة اربعاً لا يفصل في شيء منهن (و) منها اربع (بعدها) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة اربع ركعات يسلم في آخرهن فلذا قيدناه في الرباعيات فتدانا (بتسليمه) لتعلقه بقوله واربع وقال الزيلعي حتى لو صلاها بتسليمين لا يعتمد بهما عن السنة اه

والله يدون عذره لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعاً فان عمل بك شي فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت رواه الجماعة الا البخاري والقسم الثاني المستحب من السنن شرع فيه بقوله (ونذوب) أي استحب (اربع) ركعات (قبل) صلاة (العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى اربع ركعات قبل العصر لم تحسه النار وورد انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وورد اربعاً فلذا خيره القدوري بينهما (و) نذوب اربع قبل (العشاء) لما روى عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يصلي قبل العشاء اربعاً ثم يصلي بعدها اربعاً ثم يضطجع (و) نذوب اربع (بعده) أي بعد العشاء لما روى بنا واقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان كائناً ما كان حجة من ليلته ومن صلاه بعد العشاء كان كشأن من امله القدر (و) نذوب (ست) ركعات (بعد المغرب) لقوله صلى الله ٢٥٦ عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلاقوه

تعالى انه كان للاوابين غفوراً والاواب هو الذي اذا اذنب ذنباً بادرا الى التوبة وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة وعن ابن عباس انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يسلكم فيما بينه وبين الله من عبادة ثقي عشرة سنة وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة ومن ابن عباس انه عليه السلام قال من صلى اربع ركعات بعد المغرب قبل ان يكلم أحداً رفعت له في عليين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد

صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة وفي المنية التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن وبه أفتى الفقيه ابو جعفر قال الا ان يخشى أن يشغل عنه اذا رجع الى منزله فان لم يخف قال افضل البيت والحكمة فيه ان لا تخلوا البيوت من الصلاة كاتبه عليه صلى الله عليه وسلم بقوله نوروا بيوتكم بالصلاة ولا تجعلوها قبوراً كذا في الحاشي وغيره (قوله وله الخ) هذا مما تفرده المؤلف بحسنه وكلام أهل المذهب أحق ما يليه يذهب (قوله المستحب من السنن) المستحب والمندوب والمرغب فيه والحسن ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما رجع الشرع فعله على تركه (قوله فلذا خيره القدوري) أي لاختلاف الآثار خيره القدوري وكذا خيره محمد بن الحسن يبين أن يصلي ركعة تين أو اربعاً كما في الفتح (قوله من صلى قبل الظهر الخ) قال في رفع العوائق عن القوائد القرشية والمراد في مثله يعني في مثل ما ذكر من الوعد بالثواب في مقابلة الاعمال الموابية لا الاتيان بهامة وظاهره أن الترتيب في بعض الاحيان لعذر غير مانع اهـ (قوله رفعت له في عليين) هو أعلى مكان في الجنة والمراد آخره ثواب عظيم من أجلها ولا يغيرها من الاعمال متدرج ثوابه في الجنان وقد يقال ان المتدرج في عليين أكثر مما ادخر في غيرها من باقي الجنان (قوله وهو خير له من قيام نصف ليله) قد يقال انه نزل منزلة من أدرك ليلة القدر وهي خير من ألف شهر ولا شك أن قيام نصف ليله أقل من ذلك ويمكن أن يحجب بأنه يكتب له قيام نصف ليله زيادة على ثواب مدرك ليلة القدر أو ان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله غفر له بما ذنوبه خسين سنة) حله أكثر العلماء على الصغار وأطلق بعضهم فعممه للكامل (قوله ولم يقيد فيه بكونه قبل التكلم) فاما أن يحمل المطلق على المقيد لا اتحاد الحادثة أو يقال ان التقيد للسكال لا التحصيل أصل الموعود به (قوله وفي التخصيص الخ) الظاهر أن هذا تقييد على قوله ما وما بعده تقييد على قول الامام من اختلافهم فيها هو الافضل من صلاة الليل وذكر في شرح المشكاة ان الاول فصل المندوبة عن المؤكدة بالتسليم (قوله وفي الدرر بتسليمية) وهو أدوم واشق ولذا اختاره السكال در

الاقصى وهو خير له من قيام نصف ليله وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات (قوله بعد المغرب قبل أن يسلكم غفر له بما ذنوبه خسين سنة) وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر ولم يقيد فيه بكونه قبل التكلم وفي التخصيص الست ثلاث تسليمات وذكر القنوي انها تسليمتين وفي الدرر بتسليمية واحدة وقد عطفنا المندوبات على المؤكدات كما في السكز وغيره من الاعتبار وظاهره المغايرة فتكون الست في المغرب غير الركعتين المؤكدتين وكذا في الاربع بعد الظهر

وقيل بها لما في الدراية أنه عليه السلام قال من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار ومثله في الاختيار (وبقصر) المتفق (في الجلوس الأول من) السنة (الرابعة المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها (على) قراءة (التشهد) فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وإذا تشهد في الأخرى صلى على النبي صلى الله عليه وسلم (و) إذا قام للشفع الثاني من الرابعة المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء (الثالثة بدعاء الاستفتاح) كافي فتح القدير وهو الأصح كافي شرح المنية لأنها التامة كدها شبهت الفرائض فلا تبطل شفعته ولا خيار الخيرة ولا يلزمه كمال المهر بالاستقبال إلى الشفع الثاني منها لعدم صحة الخلوة بدخولها في الشفع الأول ثم أتم الأربع كافي صلاة الظهر (بجلاف) الرباعيات (المندوبة) فيستفتح ويتعوذ ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء كل شفع منها وقال في شرح المنية مسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين من الأئمة وانما هي اختيار بعض المتأخرين (وإذا صلى نافلة أكثر من ركعتين) ٢٥٧ كاربعة فأتمها (ولم يجلس الا في آخرها) فالتقيا سادها وبه قال

زفر وهو رواية عن محمد وفي الاستحسان لا تقصد وهو قوله (صح) نقله (استحسانا) لأنها صارت صلاة واحدة لأن التطوع كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً (وفيها الفرض الجلوس آخرها) لأنها صارت من ذوات الأربع ويجوز ترك القعود على الركعتين ساهياً بالسجود ويجب العود إليه بتذكره بعد القيام مالم يسجد كذا في الفتح وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس الا في الثامنة ثم نهض فصلى التاسعة واذ لم يقعد الا على الثالثة وسلم اختلفت في صحتها وصحح الفساد في الخلاصة (وكره الزيادة على أربع بتسليمه في) نقل

(قوله وقيل بها) اظهر الاحاديث واختاره المحقق في الفتح واستظهره الحلبي (قوله فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) واختلف في وجوب سجدة السهو على من زاد على التشهد فيها كافي الدرر والفرر كذا في الشرح (قوله فلا تبطل شفعته) فهو على شفعته اذا طلب الاخذ بالشفعة على فور خروجه من الصلاة ذكره السيد (قوله ولا يلزمه كمال المهر) مالم توجد الخلوة الصحيحة الخالية عن الموانع بعد سلامه من تلك الصلاة قاله السيد (قوله فيستفتح) ويلزمه كمال المهر بالقيام إلى الشفع الثاني وتسقط شفعته ولا تبقى على خيارها اه سيد قال وبطل القعود على رأس الثانية لا يثنى ولا يعوذ في الثالثة اه (قوله وفي الاستحسان الخ) تطويل من غير فائدة فالاولى الاقتصار على ما في المصنف (قوله لأنها صارت من ذوات الأربع الخ) هذا الكلام صريح في أنها تحسب بتمامها خلافاً لمن قال انها تحسب شفعاً واحداً ولا ينافيه ما ذكره ابن أمير حاج في بحث التراويح لوصلي الكل بسلام واحد ولم يقعد الا في آخرها اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه يجزيه عن تسليمة واحدة كما لو صلى أربعاً بتسليمة واحدة ولم يقعد على رأس الركعتين على ما هو الصحيح اه لانه في التراويح خاصة لكونها شرعت على هيئة مخصوصة فلا تؤدى بغيرها فالعنى أنها تنوب عن ركعتين من التراويح وان كانت تحسب له عشرين نافلة فتدبر (قوله وصحح الفساد في الخلاصة) لان القعدة المشروعة قد تركها والتي فعلها لم تكن في محلها ثم يجب عليه قضاء ركعتين لانه شرع في الشفع الأول ثم أفسده بترك القعود ولا يلزمه بالثالثة شيء مطابقاً لما كان أوسع والآن البناء على الفساد لا يلزمه شيئاً وتمامه في الشرح (قوله وكره الزيادة على أربع بتسليمه في نقل النهار) باتفاق الروايات لانه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولولا الكراهة ل زاد تعليم الجواز كذا قالوا وهذا يقيد بأنها تحريمية اه سيد عن النهر (قوله وعلى ثمان ليلا) ذهب ثمان اعراب قاض وقد تظهر عايتها الحركات (قوله لما في صحيح البخاري الخ) هذا

٢٣ ط (النهار) الزيادة (على ثمان ليلا) بتسليمه واحدة لانه صلى الله عليه وسلم لم يزد عليه وهذا اختيار أكثر المشايخ وفي المعراج والاصح أنه لا يكره لما فيه من وصل العباداة وكذا صحح السرخسي عدم كراهة الزيادة عليها لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فسبق العشر ثلثا اي والثلاث وترا كافي البرهان (والافضل فيهما) أي الليل والنهار (رباع عند أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل أربع ركعات لا تسلم عن حسنهن وطولهن ثم يصلي اربعاً لا تسلم عن حسنهن وطولهن وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى اربعاً ولا يفصل بينهما بسلام وثبت مواظبته صلى الله عليه وسلم على الأربع في الضحى (وعندهما) اي أبي يوسف ومحمد (الافضل) في النهار كما قال الامام (في الليل مثني مثني) قال في الدراية وفي العميون (وبه) أي بقولهما (يفتح)

اتباع الحديث وهو قوة عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثني منفي (وصلاة الليل) خصوصاً في الثلث الأخير منه (أفضل من صلاة النهار) لأنه أشق على النفس وقال تعالى ٢٥٨ تتجافى جنوبهم عن المضاجع (وطول القيام) في الصلاة ليلاً أو نهاراً

(أحب من كثرة السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ولأن القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود يكثر التسبيح والقراءة أفضل منه ونقل في المجتبى عن محمد خلافة وهو أن كثرة الركوع والسجود أفضل وفصل أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال إذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات والأفضل طول القيام أفضل لأن القيام في الأول لا يختلف ويضم إليه زيادة الركوع والسجود

• (فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى وأحياناً الليالي) وغيرها •

(سن تحية المسجد بركعتين) يصلح ما في غير وقت مكرهه (قبل الجلوس) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين (وأداء الفرض ينوب عنها) قاله الزبلي (و) كذا (كل صلاة أداها) أي فعلها (عند الدخول بلانية التحية) لأنها تعظيماً وحرمة وقد

لا ينتج المذعي لأنه لا يفيد أنه جاع بين العشر بتسليمة واحدة (قوله اتباع الحديث الخ) أجاب المحقق ابن الهمام عن هذا الحديث بأن لفظه يحتمل أن يكون المعنى فيه مثني في حق الفضيلة بالنسبة إلى الأربع أو في حق الإباحة بالنسبة إلى الفرد وترجيح أحدهما لا يكون إلا بخرج وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم على كلا الطرفين لكن عقلاً لازمة زيادة فضيلة الأربع بأنها أكثر مشقة على النفس بسبب طول تقيدها في مقام الخدمة ورأى أنه صلى الله عليه وسلم قال إنما أجرك على قدر نصبك وقال صلى الله عليه وسلم أفضل الأعمال أجهدها ولهذا الوذر أن يصلي أربعاً بتسليمة لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج فكيف كنا بأن المراد الثاني وهو الإباحة أي يباح مثني لا واحدة وثلاثاً ووافق الكمال على ذلك تليذه العلامة قاسم وغيره (قوله لأنه أشق على النفس) وأبعد عن الرياء ولكونه وقت التحلي وعرض الاحسان وقال صلى الله عليه وسلم من أطال قيام الليل خفف الله عنه يوم القيامة (قوله وقال تعالى) أي في مدح من قام الليل تتجافى أي تقباعد جنوبهم جميع جنب عن المضاجع أي محل اضطجاعهم واستراحتهم والمناسب للموافاق أن يقول الآية ليفيد أن الكلام متوقف على آخر الآية وهو قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين (قوله لأن القراءة تكثر بطول القيام) واجتماع ركعتي القراءة والقيام أفضل لأنهما من أجزاء الصلاة فكان أفضل من اجتماع ركن السجود مع سنة التسبيح (قوله ونقل في المجتبى عن محمد خلافة) ونقل الطحاوي في شرح الآثار عن محمد موافقته ما وصحه في البدائع وهو ظاهر عبارة البرهان وتوقف الإمام أحمد لتعارض الأدلة وسوى بينهما مالك لتساوي الدليلين ووجه ما في المجتبى قوله صلى الله عليه وسلم لا سائل عليك بكثرة السجود ولا آخر أعني على نفسك بكثرة السجود وقوله صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولأن السجود غاية التواضع والعبودية والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في تحية المسجد) • (قوله وغيرها) كصلاة الليل والاستخارة (قوله سن تحية المسجد) أي تحية رب المسجد لأن التحية إنما تكون لأصاحب المكان لا لله مكان ويستثنى المسجد الحرام فإن تحيته الطواف وصرح المصنف على أن من دخل المسجد الحرام لا يشتغل بتهنئة لأن تحية هذا المسجد الشرب وهو الطواف إن عليه طواف أو أراد بخلاف من لم يرد أو أراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد اهـ (قوله بركعتين) وإن شاء بر أربع والثلثان أفضل قهـ الثاني (قوله في غير وقت مكرهه) في القهستاني إذا دخل المسجد بعد الفجر أو العصر لا يأتي بالتحية بل يسبح ويهمل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه حينئذ يردى حق المسجد كما إذا دخل لا مكتوبة فإنه غير مأور بها كما في القمراشي اهـ وفي الدر عن الضياء عن القوت من لم يتمكن منها الحديث أو غيره يقول كلمات التسبيح الأربع أربعاً اهـ وهي سبحانه الله والمجد لله ولا اله الا الله والله أكبر (قوله قبل الجلوس) هذا بيان للأولى كما يأتي وهذا قول العامة وهو الضحيح وقبل يجلس أو لا ثم يصلي (قوله وإن كان الأفضل فعلها قبله) هذا يدل على أنهم حملوا النهي في حديث فلا يجلس حتى يركع ركعتين على التنزيه (قوله يكفيه ركعتان

• حصل ذلك بالصلاة ولا تقوت بالجلوس عندنا وإن كان الأفضل فعلها قبله وإذا تكرر دخوله يكفيه ركعتان في

في اليوم ونذب أن يقول عند

دخوله المسجد اللهم افتح لي
ابواب رحمتك وعند
خروجه اللهم اني اسألك
من فضلك لأمير النبي
صلى الله عليه وسلم به (ونذب
ركعتان بعد الوضوء قبل
جفاته) لقوله صلى الله
عليه وسلم ما من مسلم يتوضأ
فيحسن وضوءه ثم يقوم
فيه ركعتين يقبل عليهما
بقلبه الا وجبت له الجنة
رواه مسلم (ونذب صلاة
الضحى على الراجح وهي
اربعة ركعات لما روي
قريباً عن عائشة رضي الله
عنها انه عليه السلام كان
يصلي الضحى اربع ركعات
ويزيد ما شاء فلذا نذب
اربعة (فصاعداً في وقت
الضحى) وابسداً من
ارتفاع الشمس الى قبيل
زوالها فيزيد على الاربعة
الى ثلث عشرة ركعة لما روي
الطبراني في الكبير عن أبي
الدرداء قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من صلى
الضحى ركعتين لم يكتب من
الفاسقين ومن صلى اربعا
كتب من العابدين ومن
صلى ستاً كني ذلك اليوم
ومن صلى ثمانياً كتبه الله
تعالى من القانتين ومن
صلى اثنتي عشرة ركعة بنى
الله له بيتاً في الجنة (ونذب
صلاة الليل)

في اليوم) عليه بعضهم بالحرج كما في الموى على الاشياء وقيل لكل دخول تحية لانه معتبر بحية
للانسان فانه يصيبه كماله كمال السراج (قوله ونذب) أي بعد ذكر الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم كما دللت عليه الاحاديث (قوله اللهم افتح لي ابواب رحمتك) أي احسانك
وانعامك بالاخلاص والقبول وغير ذلك (قوله اللهم اني اسألك من فضلك) مأخوذ من
قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله (قوله لقوله صلى
الله عليه وسلم الخ) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال
يا بلال حدثني بأرجح عمل علمته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما علمت
هلاً أرجح عندي من أني لم أتطهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور
ما كتب لي أن أصلي رواء البخاري واللف بفتح الدال المهملة وتشديد القاء صوت النعل حالة
المشي كما في الحلي وفي شرح المشكاة من كتاب الطهارة لو صلى عقب الوضوء فريضة حصلت له
هذه الفضيلة كما تحصل تحية المسجد بذلك اهـ (قوله يقبل عليهما بقلبه) بحيث يستحضر
فيهما عظمة الله تعالى (قوله الا وجبت له الجنة) أي ثبتت (قوله ونذب صلاة الضحى)
الضحوة ارتفاع النهار والضحى بالضم والقصر فوق ذلك وبالفتح والمست اذا علت الشمس الى
ربع السماء (قوله على الراجح) وقيل غير مندوبة (قوله وهي اربع) قال الحاكم هي
جماعة من أئمة الحديث الحفاظ الاثبات فوجدتهم يختارون الاربعة لتواتر الاخبار الصحيحة
فيها واليها أذهب فقد روي في قوله تعالى وابراهيم الذي وفي قال صلى الله عليه وسلم أتدرون
ما وني وفي عمل يومه اربع ركعات الضحى واختلف العلماء هل الافضل المواظبة عليهما أو لا
والظاهر الاول لحديث أحب العمل الى الله تعالى ما دام عليه صاحبه وان قل وروي انه
صلى الله عليه وسلم امر أن يقرأ في صلاة الضحى بالشمس وضحاها والضحى ونعامه في شرح
البدر العيني على البخاري (قوله وابسداً من ارتفاع الشمس) ووقتها المختار اذا مضى
ربع النهار لحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض
الفصال رواء مسلم وترمض بفتح التاء والميم أي تبرأ من شدة الحر في اخفافها (قوله الى ثلثي
عشرة ركعة) وفي الدرر عن المنية أقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشرة وأوسطها ثمان وهو
أفضلها كما في النسخ الاشرافية لثبوته بفعله وقوله صلى الله عليه وسلم وأما أكثرها فبقوله
فقط قال وهذا الوصل الاكثر بسلام واحد أو لو فصل فكما زاد فهو أفضل كما أفاده ابن حجر
في شرح البخاري اهـ ولعل هذا على مذهب الشافعي والافال زيادة على اربع في نقل النهار
مكروهة عندنا (قوله لما روي الطبراني الخ) وروي بقول الله ابن آدم اضمن لي ركعتين من
أول النهار أكتبك آخره وروي يقول الله تعالى يا ابن آدم اكن في أول النهار بربع ركعات
اكتبك بهن آخر يومك وروي أنها تقوم مقام الصلوات التي على كل مفصل من بني آدم وهي
الثمانية وستون مفصلاً (قوله كني ذلك اليوم) أي مع حصول الفضيلتين السابقتين وكذا
يقال فيما بعد (قوله ونذب صلاة الليل الخ) ذهب طائفة من العلماء وعليه الاصوليون من
مشايختنا الى أن قيام الليل فرض عليه صلى الله عليه وسلم تسكوا بقوله تعالى قم الليل الا قليلاً
وعلى هذا فتكون صلاة الليل مندوبة لان الأدلة القولية فيه انما تفيد النذب وقال طائفة

خصوصاً آخره كما ذكرناه
 وقل ما ينبغي ان يتنقل بالليل
 ثمان ركعات كذا في الجوهر
 ونصها لا يحصر قال تعالى
 فلا تعلم نفس ما اخفى لهم
 من قرة عين وفي صحيح مسلم
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عليكم بصلاة الليل
 فانه رآب الصالحين قبلتهم
 وقربة الى ربكم ومكفرة
 للسيئات ومنها عن الاثم
 (و) ندب (صلاة الاستخارة)
 وقد اصبحت السنة عن
 بيانها قال جابر رضى الله
 عنه كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يعلمنا الاستخارة
 في الامور كلها كما يعلمنا
 السورة من القرآن يقول
 اذ هم احدكم بالامر فليركع
 ركعتين من غير الفريضة ثم
 ليقل اللهم اني استخيرك
 بعلمك واستقدرك بقدرتك
 واسألك من فضلك العظيم
 فانك تقدر ولا أقدر وتعلم
 ولا أعلم

كان تطوعاً منه صلى الله عليه وسلم فيكون في حقا سنة لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة
 لك وأجاب الاولون قالوا الامنافاة لان المراد بالنافلة الزائدة أى زائدة على ما فرض على غيرك
 وربما يعطى التقييد بالجهر وذلك وفي تفسير ابن عباس قم الليل يعني كله الا قليلاً فاشتهد ذلك
 على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه وقاموا الليل كله ولم يعرفوا ما حد القليل فانزل الله
 تعالى نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه يعني انقص من النصف الى الثلث أو زد عليه الى
 الثلثين خيره بين هذه المنازل فاشتهد ذلك أيضاً على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه فقاموا
 الليل كله حتى انتفخت أقدامهم مخافة أن لا يحفظوا القدر الواجب فعلا ذلك سنة فانزل الله
 تعالى فاصبرها فصال علم أن ان يحصوه يعني قيام الليل من الثلث والنصف والثلثين وكان هذا
 قبل ان تفرض الصلوات الخمس فلما فرضت الصلوات الخمس نسخت هذه كما نسخت الزكاة كل
 صدقة وصوم ومضان كل صوم اه وفي تفسير الجزري نسخ وجوب التقدير بقوله تعالى علم
 ان ان يحصوه فتأب عليكم فاقروا ما تيسر أى صلوا ما تيسر من الصلاة ولو قدر حلب شاة ثم نسخ
 وجوب قيام الليل بالصلوات الخمس بعد سنة أخرى فكان بين الوجوب والتخفيف سنة وبين
 الوجوب والنسخ سنتان كذا في العيني على البخاري (قوله خصوصاً آخره) وهو السادس
 الخامس من أسداس الليل وهو الوقت الذي ورد فيه النزول الالهي (قوله وأقل ما ينبغي
 أن يتنقل بالليل ثمان ركعات) الذي في الحاوي القدسي أن أقل ركعتان وأكثر ثمان لما روى
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي خمس ركعات منها الوتر ثلاث وروى سبع وروى تسع وروى
 احدى عشرة وثلاث عشرة ~~ركعة~~ والوتر من الجميع (قوله فانه رآب الصالحين) أى عادة
 الصالحين أى معتادهم (قوله وقربة) أى مقربة اليكم من ربكم (قوله ومكفرة للسيئات) أى
 الصفات (قوله ومنها عن الاثم) أى ناهية عنه (قوله وندب صلاة الاستخارة) أى طلب ما فيه
 الخير وهي تكون لامر في المستقبل ليظهر الله تعالى خير الامرين وأما صلاة الحاجة فتارة
 تكون لامر نزل أو سينزل وهذا الامر معنى براد تحصيله أو دفعه وهذا أولى مما في السيد عن
 النهر (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة الخ) وقال صلى الله عليه وسلم من
 سعادة ابن آدم استخارة الله عز وجل زاد الحالك ومن شقاوة ابن آدم ترك استخارة الله عز وجل
 وقد روى باسناد حسن أن داود عليه السلام قال أى عبادك أبغض اليك قال عبد استخارني
 في امر فخرت له فلم يرض (قوله يقول) بدل من قوله يعلمنا (قوله فليركع ركعتين) يقرأ في
 الاولى بالكافرون وفي الثانية بالاخلاص وقال بهضهم يقرأ في الاولى بقوله تعالى وربك يخلق
 ما يشاء ويختار الى يعلمون وفي الثانية بقوله تعالى وما كان امؤمن ولا مؤمنة الى قوله مينا
 وبعضهم يجمع بين ما ذكرنا واذ انعذر عليه الصلاة استخار بالدعاء فقد روى الترمذي باسناد
 ضعيف عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد الامر
 قال اللهم خرنى واخترنى اه (قوله اللهم اني استخيرك) أى أطلب منك تحصيل خير الامرين
 والباء في قوله بعلمك للتسم أو للتعليل أى لاني عالم بذلك وكذا يقال فيما بعد (قوله فانك تقدر
 الخ) لتعليل على اللط والنشر المشقوش (قوله واسألك من فضلك العظيم) يحتمل أن من اسم
 بمعنى بعض مفعول به لا سال والفضل بمعنى المتفضل به ويحتمل أن المفعول به هو تدويره

وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدري
 لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدري

٢٦١

أمرى وآجله فاصرفه عني
 واصرفني عنه واقدر لي
 الخير حيث كان ثم رضني به
 قال ويسمى حاجته رواه
 الجماعة الامسلاويين في أن
 يجمع بين الروايتين فيقول
 وعاقبة أمري وعاجله وآجله
 والاستشارة في الحج والجهاد
 وجميع أبواب الخير تحمل
 على تعيين الوقت لأنفس
 النسل وإذا استخار مضي
 لما يشرح له صدره وينبئ
 ان يكررها سبع مرات لما
 روى عن أنس قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يا أنس إذا هممت بأمر فاستقر
 ربك فيه سبع مرات ثم
 انظر إلى الذي يسبق إلى
 قلبك فان الخير فيه (و) نذب
 صلاة الحاجة) وهي ركعتان
 عن عبد الله بن أبي اوفى
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من كانت له حاجة
 إلى الله تعالى أو إلى أحد
 من بني آدم فليتوضأ وليحسن
 الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم
 ليثن على الله وليصل على
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 ليقول لا اله الا الله الحليم
 الكريم سبحان الله رب
 العرش العظيم الحمد لله رب
 العالمين أسألك موجبات
 رحمتك وعزائم مغفرتك
 والغنية من كل بر والسلامة

بيان الخير (قوله وانت علام الغيوب) أي تعلم الغيبات علماتنا كما تقدمت صيغة المبالغة
 والغيوب جمع غيب بمعنى مغيب وإذا كان يعلم الغيبات فعلم المشاهدات كذلك بل أولى على
 ما تقتضي به العادة (قوله اللهم ان كنت تعلم الخ) الشك بالنسبة إلى الداعي لا إلى علام الغيوب
 (قوله أن هذا الامر) يذكر حاجته بدل لفظ الامر (قوله فاقدري) بضم الدال وكسرهما
 من بابي نصر وضرب أي هيئته ولا يجوز فتحها هنا لان الفتح من قدر رقة ومن باب فتح بمعنى
 اليسار والقوة ولا يناسب هنا (قوله ثم بارك لي فيه) أي اجعل لي منه خيرا زائدا على
 خيره أصله وثم بمعنى الواو والترتيب باعتبار ما يشاهد (قوله وان كنت تعلم) أي علمت (قوله
 فاصرفه عني الخ) لما كان لا يلزم من صرف الاحد المعين عن الآخر صرف الآخر عنه دعا
 بصرف كل منهما عن الآخر (قوله ثم رضني) وفي رواية أرضني (قوله قال ويسمى حاجته)
 أي بدل لفظ الامر كما قدمناه ويستحب افتتاح الدعاء المذكور بالحمد والصلاة على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (قوله والاستشارة في الحج والجهاد الخ) اعلم أن محل نذب الاستشارة إنما
 هو في الأمور التي لا يدري العبد وجه الصواب فيها أما ما هو معروف خيره أو شره كالعبادات
 وصنائع المعروف والمعاصي والمنكرات فلا حاجة إلى الاستشارة فيها نعم قد يستخار فيها بالبيان
 خصوص الوقت كالخمس مثلاً في هذه السنة لاحتمال عدو أو فتنة ولذلك يحسن أن يستخار
 في النهي عن المنكر في شخص مفرد يخشى منه حصول ضرر عظيم عام أو خاص وان جاء
 في الحديث أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر لكن ان خشي ضرراً عاماً للمسلمين فلا
 ينكر وان خشي على نفسه فله الانكار ولكن يسقط الوجوب كذا في العيني على البخاري
 (قوله مضي لما يشرح له صدره) أي قلبه وهو يفيد انه يحصل بعد الاستشارة أحد الأمرين
 لا محالة والمراد أنه يشرح له صدره انشراحاً خالياً عن هوى النفس (قوله وهي ركعتان)
 أو أربع وفي الحاوي أنهما اثنتا عشرة ركعة بسلام واحد قاله السيد (قوله إلى الله) أي من
 غير واسطة بنى آدم وقوله أو إلى أحد من بني آدم المراد به ما كان يجري على أيديهم والافضل
 الخواص من الله تعالى (قوله أسألك موجبات رحمتك) أي الأشياء التي تقتضي الرحمة منك
 والاحسان وقوله وعزائم مغفرتك أي الأشياء التي تقتضي مغفرة الذنوب اقتضاء تاماً كأنها
 تضمن ذلك (قوله والغنية من كل بر) أي خير أي أسألك أن تجعل غنيقي وعطيتي كل خير (قوله
 يا ارحم الراحمين) ثم يسأل من أمر الدنيا والآخرة ما شاء فانه يقدره ذلك كذا في ابن أمير حاج
 (قوله ومن دعائه) أي دعاء قضاء الحاجة بعد الصلاة أو من دعائه صلى الله عليه وسلم الذي علمه
 لرجل ضير البصر أتى الله فقال يا رسول الله ادع الله لي أن يعافيني فقال ان شئت اخرت ذلك
 فهو أعظم لاجرك وان شئت دعوت الله فقال ادع الله فأمره ان يتوضأ فيحسن وضوءه ويصلي
 ركعتين ويدعو بهذا الدعاء وله طرق كثيرة قال الطبراني بعد ذكر طرقه والحديث صحيح (قوله
 اني توجهت بك الخ) يشك كل هذا على ما قالوه انه يكره للرجل أن يقول اللهم إلى أسألك بانه أتاك
 وأجيب بان السمع خص هذا الحق عدم الخصوصية لما ورد في استسقاءهم بالعباس وما قيل
 في وجه السكراته انه لاحق لاحد على الله تعالى فيه نظيران للعباد المؤمنين عليه حقاً فضلاً

من كل انتم لا تدع لي ذنباً الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا حاجة لك فيم ارضا الا قضيت يا ارحم الراحمين ومن دعائه اللهم اني أسألك
 وأوجه اليك نبينا محمد بن عبد الله عليه وسلم يا محمد اني توجهت بك إلى ربك في حاجتي هذه فتقضي لي اللهم فشفعني في

(ونبأ حياء إلى العشر الاخير من رمضان) لما ورد عن عائشة رضي الله عنهن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير من رمضان أسبى الليل وأيقظاه له وشدا المنزروا القصد منه احياء ليلة القدر فان العمل فيه اخير من العمل في الف شهر خالية منها وروى أحمد بن حنبل في مسنده في كل سنة

٢٦٢

بجزو ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان متفق عليه وقال ابن مسعود رضي الله عنه هي في كل السنة وبه قال الامام الاعظم في المشهور عنه انها تدور في السنة وقد تكون في غير رمضان وقد تكون في غيره قاله قاضي خان وفي الميسر ان المذهب عند أبي حنيفة انها تكون في رمضان لكن تتقدم وتتاخر وعندهما لا تتقدم ولا تتأخر (ونبأ احياء ليلتي العيدين) الفطر والاضحى الحديث من احياء ليلة العيد احياء الله قلبه يوم غمرت القلوب ويستحب الاكثار من الاستغفار بالاسحار وسيد الاستغفار اللهم أنت ربي لا اله الا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت ابوء لك بنعمتك علي وابوء بذنبي فأعزني فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت والدعاء فيها مستجاب (ونبأ احياء ليلتي عشر ذي الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام احب إلى

منه وكر ما جعله على نفسه وليس استحقاقا ذاتيا لهم وعامة في ابن أمير حاج (قوله وشدا المنزروا) أي اجتمع في العبادة (قوله فان العمل فيه الخ) روى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا من بني اسرائيل ابن السراح في سبيل الله تعالى ألف شهر فحبب المسلمون فأنزل الله سورة القدر أي ليلة القدر خير من الألف شهر التي لبس فيها ذلك الرجل السراح في سبيل الله وروى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر أربعين من بني اسرائيل فقال عبدوا الله ثمانين عاما لم يعصوا الله طرفة عين فذكر أيوب وزكريا ويونس عليهم السلام فحببت العبادية من ذلك فنزل جبريل وقال يا محمد بحبت أمتك من عبادة هؤلاء الثمانين سنة لم يعصوا الله طرفة عين فقد أنزل الله عليك خيرا من ذلك وقرأ السورة فهذا أفضل مما بحبت أنت وأمتك فسر النبي صلى الله عليه وسلم والناس معه والالف شهر ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر قال النووي وقد خص الله تعالى هذه الامة بها فلم تكن لمن قبلهم على الصحيح المشهور وقد أجمع من يعتد به على وجودها ودوامها إلى آخر الدهر للأحاديث المأثورة وأما ترى حقيقة من شاء الله في كل رمضان كما تظاهرت عليه الأحاديث ويستحب كثرة ما رآها اتباعه صلى الله عليه وسلم والحكمة في اخفائها أن يجتهد يريدها في احياء الليالي الكثيرة طلبا لما وافقها فكثر عبادة له تعالى اه (قوله واحتسابا) أي ادخار الثواب عند الله تعالى (قوله في العشر الاواخر) قال معظم الأئمة انها مختصة بها الوتر والشفع في ذلك سواء وقال بعضهم ليالي الوتر كد وذهب الاكثر إلى أنها ليلة سبع وعشرين وهو قول ابن عباس وجماعة من العصابة ونسبه العيني في شرح البخاري إلى الصحابين (قوله لكن تتقدم وتتاخر) والتمرة تظهر فيمن قال لعيدته أنت حري ليلة القدر وقد مضى بعض من رمضان فعندهما لا يعتق حتى يمضي ذلك البعض من رمضان العاجل وعنده حتى يمضي رمضان القابل كله وعليه الفتوى لاحتمال أنها تكون في آخره في العام القابل (قوله ويستحب الاكثار من الاستغفار بالاسحار) فان الله تعالى مدح المستغفرين فيها فقال وبالاسحار هم يستغفرون (قوله وسيد الاستغفار اللهم الخ) مبتدأ وخبر أي فهو أولى من غيره ويقرب على كونه سيده انه يبريه لو حلف يستغفر الله بسيد الاستغفار (قوله وأنا على عهدك) أي ما عاهدتني عليه من الطاعة (قوله ووعدك) أي وعدى اياك بالامتثال وفي شرح المصابيح أي أنا مقيم على الوفاء بما عاهدتني في الازل برؤيتك وأنا موقن بما وعدتني من البعث والنشور وأحوال القيامة والثواب والعقاب اه (قوله ابوء) على وزن اقول مهموز لا آخر يعني أقر وأعترف (قوله والدعاء فيها مستجاب) الاولى فيه ما ويحتمل رجوعه إلى ليلة العيد المذكورة في الحديث والمراد الجنس (قوله يعدل) بالبناء للجهول (قوله صوم يوم عرفة الخ) فيندب صومه الا للحاج لانه ربما يضاعف بصومه عن المطلوب منه قالوا والحكمة في زيادة صوم عرفة في التكفير عن صوم عاشوراه أنه من شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصوم

الله تعالى ان يتعد في ما من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة عاشوراه القدر وقال صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم عاشوراء يكفر سنة ماضية (ونبأ احياء ليلة النصف من شعبان) لانها تكفر ذنوب السنة وليلة الجمعة تكفر ذنوب الاسبوع

ولاية القدر تكفر ذنوب العبد ولا ينم يا قدر في الارزاق والاحبال والافناء والافتقار والاعزاز والاذلال والاحياء والامانة وعدد الحاج وفيها يسبح الله تعالى الخبر بها وخمس ليل لا يرد فيهن الدعاء ليله الجمعة واول ليله من رجب ويلة النصف من شعبان وليتنا العبد ين وقال صلى الله عليه وسلم اذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فان الله تعالى ينزل فيها الغروب الشمس الى السماء فيقول الامم استغفروا فاعفوا الامم استغفروا فاعفوا ٢٦٣

عليه وسلم من احبها الليالي الخمس وجبت له الجنة ليلة التوبة ويلة عرفة ويلة القدر ويلة القدر ويلة النصف من شعبان وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة النصف من شعبان وليتي العبد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب ومعنى القيام ان يكون مستغلا معظم الليل بطاعة وقيل بساعة منه يقرأ او يسمع القرآن او الحديث او يسمع او يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة كما في احاديث النبي صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله رواه مسلم (ويكره الاجتماع الخ) ولا يخرج بنذر الجماعة في الصلوات التي في تلك الليالي أو غيرها من الغائب عن الكراهة وان كان لا يخرج عنها الا بالجماعة بشرط أن يكون الامام غير ناذر لها والاصح اعدم حجة اقتداء الناذر بالناذر ويدخل في ذلك صلاة التسبيح فان قيل يلزم على ما سبق من أن النذر وجود من المقتدى لامن الامام بناء على القوي على الضعيف قلت بناء القوي على الضعيف انما يمنع حيث كانت القوة ذاتية أما اذا لم تكن كما هنا فلا لانهم عرضوا بالنذر ومن هذا قال الحلبي النذر كالنقل واعلم أن الصلاة في نفسها مشروعة بصفة الاقتراد والاقتراد فيها صحيح مع الكراهة حيث كان على التداخي أفاده السيد واهل بيته وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

عاشوراء من شريعة الحكيم عليه السلام وشرع محمد أفضل (قوله ولا ينم يا قدر في الارزاق) قال تعالى فيها يفرق كل امر حكيم (قوله وفيها يسبح الله تعالى الخبر بها) قال في القاموس السبح الصب والسيلان من فوق كالسبح بالضم اه فشيء الخبر به يصيب من محل عال والمراد كثرة الخير (قوله ينزل فيها) أي ينزل امره أو ملائكته أو النزول صفة له تعالى لا كصفة الحوادث على ما ذكره من الطريقين (قوله الامم استغفروا الخ) الا اذا سئمتناح واغفر له بالرفع لا بالجرم (٢) لانه في جواب العرض مثلاً ولا هنا ليست له لانها تدخل على الافعال (قوله ليلة التوبة) هي ليلة الثامن من ذي الحجة (قوله لم يمت قلبه يوم تموت القلوب) أي بحجة الدنيا حتى نصده عن الآخرة كما جاء لا يجالسوا الموتى يعني أهل الدنيا وقال بعضهم لم يمت قلبه أي لا يصير قلبه عند النزع ولا في القبر ولا في القيامة كذا في الشرح (قوله يقرأ او يسمع) او يدعو واحسن ما يدعو به اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا (خاتمة) من المندوب صلاة القتل فاذا ابتلى به مسلم يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعده ما من ذنوبه لتكون الصلاة والاستغفار آخر أعماله ومنه الصلاة اذا نزل منزلاً فيستحب أن لا يقعد حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا اذا أراد سفراً أو رجوعاً ومنه صلاة الاستغفار لعمية وقعت منه لما عن علي عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يذنب ذنباً فيتوضأ ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الاغفر له كذا في القهستاني (قوله ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله) يحتمل أنه بصلاة الصبح يحصل له ثواب النصف الآخر فالليل كله حصل بمجموع الصلاتين وهو الذي يشير اليه كلام ابن عباس فانه جعل صلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح بها يقوم مقام احياء الليل ويحتمل أنه أشار به الى أن صلاة الصبح أفضل من صلاة العشاء لانه يكون بصلاتها كأنه قام نصف الليل وبصلاته كأنه قام الليل كله (قوله ويكره الاجتماع الخ) ولا يخرج بنذر الجماعة في الصلوات التي في تلك الليالي أو غيرها من الغائب عن الكراهة وان كان لا يخرج عنها الا بالجماعة بشرط أن يكون الامام غير ناذر لها والاصح اعدم حجة اقتداء الناذر بالناذر ويدخل في ذلك صلاة التسبيح فان قيل يلزم على ما سبق من أن النذر وجود من المقتدى لامن الامام بناء على القوي على الضعيف قلت بناء القوي على الضعيف انما يمنع حيث كانت القوة ذاتية أما اذا لم تكن كما هنا فلا لانهم عرضوا بالنذر ومن هذا قال الحلبي النذر كالنقل واعلم أن الصلاة في نفسها مشروعة بصفة الاقتراد والاقتراد فيها صحيح مع الكراهة حيث كان على التداخي أفاده السيد واهل بيته وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

مالات وغيرهم وقالوا ذلك كله بدعة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه احياء ليلتي العید جماعة واختلف علماء الشام في صفة احياء ليلة النصف من شعبان على قولين احدهما انه استحب احياء جماعة في المسجد طائفة من اعيان التابعين كخالد بن معدان ولقمان بن عاصم وروافقهم اصحاب بن زاهر به والقول الثاني انه يكره الاجتماع لها في المساجد للصلاة وهذا قول الاوزاعي امام اهل الشام وفقههم وعالمهم ٢ قوله لا يلزم لعل صوابه لا بالنصب يدل على وجود الفاء تأمل اه مصححه

« (فصل في صلاة النفل جالسا) في (الصلاة على الدابة) وصلاة الماشي * (يجوز النفل) انما يغنيه ليشمل السنن المؤكدة وغيرها فتصح اذا صلاها (قاعد مع القدرة على القيام) وقد حكى فيه اجماع العلماء وعلى غير المعقدي قال الاسنة الفجر لما قيل بوجوبها وقوة نأكد ها والالتزام على غير الصحيح لان الاصح حوازا قاعدا من غير عذر ولا يستثنى من جواز النفل جالسا بلا عذر شئ على الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعدا وكان يجلس في عامة صلواته بالليل تحفة

وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها لما اراد أن يركع قام فقرأ آيات ثم ركع وسجد وعاد الى القعود وقال في مراجع الدراية وهو المستحب في كل تطوع يصليها قاعدا موافقة للسننة ولولم يقرأ حين استوى قائما وركع وسجد أجزاءه ولولم يستوقفا ثم ركع لا يجزيه لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا كما في التبيين (لا يمكن له) أي للمتنقل جالسا (نصف أجزا القائم) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجزا القائم ومن صلى قائما فله نصف اجزا القائم ومن صلى قائما فله نصف اجزا القائم (الا) أنهم قالوا هذا في حق القادر اما العاجز (من عذر) فصلاته بالايام افضل من صلاة القائم الراكع الساجد لانه جهد المقل والاجماع منعقد على ان صلاة القاعد بعذر مساوية لصلاة القائم في الاجز كذا في الدراية قلت بل هو أرق منه لانه ايضا جهد المقل ونية المرء خير من عمله (ويقصد) المتنقل جالسا (كالتشهد) اذا لم يكن به عذر فيفتري وجهه اليسرى ويجلس عليها ونصب يمينه (في الخنزار) وعليه الفتوى ولكن ذكر شيخ الاسلام الافضل له ان السابق يقع في موضع القيام محتملا لان عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان محتملا اي في النفل ولان الهبة التي توجهها لعضائه القبلة توجه

« (فصل في صلاة النفل جالسا) * (قوله يجوز النفل قاعدا) مطلقا من غير كراهة كما في مجمع الانهر (قوله لما قيل بوجوبها) قال في الخلاصة واجمعوا على أن ركعتي الفجر من غير عذر قاعدا لا تجوز كذا روى الحسن عن الامام اه ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على ذلك وليس الاجماع الاعلى نأكد ها كذا في الشرح وما في قوله ما قيل مصدرية (قوله على الصحيح) يفيد أن القول بنصم القيام في سنة الفجر وفي التراويح غير صحيح وليس كذلك أفاده السيد (قوله بعد الوتر) أي غير الوتر لان المقصود الاستدلال على جواز كل النفل قاعدا ويحتمل انه اشارة الى ما كان يفعله صلى الله عليه وسلم من صلاة ركعتين بعد الوتر لبيان الجواز لانه لا ينتج المدعى (قوله ولولم يستوقفا) بان قام قياما تنال يده ركبته وركع وأما اذا وضع ركبته على الارض ونصب نصفه الاعلى فالظاهر أنه لا مانع من الجواز (قوله ولكن له نصف اجزا القائم) يستثنى منه صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم فان أجزا صلاة قاعدا كجزا صلاة قائما فهو من خصوصياته (قوله ومن صلى قائما فله نصف اجزا القائم) صرح في البحر عن المشرق بن جواز قائما فقال ورد في بعض رواياته ومن صلى قائما أي مضطجعا فله نصف اجزا القائم ولا يمكن حمله على النفل مع القدرة اذ لا يصح مضطجعا اللهم الا ان يحكم بشذوذ هذه الرواية انتهى وفهم المؤلف من كلام القوم أن في ذلك خلافا كما هو عند الشافعية ولكن قال الكمال ولا أعلم في فقهنا اه (قوله فصلاته بالايام افضل) أي مضطجعا أو مستلقيا أو قاعدا (قوله لانه جهد المقل) أي اجتهاد المقل يعني انه ليس في وسعه غيره والجهد يعني الجهد (قوله على أن صلاة القاعد) أي الذي يركع ويسجد فان الموى تقدم الكلام عليه (قوله قلت بل هو أرق الخ) هو ظاهر لان الصلاة بالايام أقل رتبة من صلاة القاعد في العمل واذا كانت مع قلة العمل فيها أفضل من صلاة القائم فصلاة القاعد بعذره هي أكثر عملا أفضل منها بالاولى (قوله ونية المرء خير من عمله) هذا انما يظهر اذا خطر بباله أنه لو كان صحيحا لاداءها قائما وانما كانت خيرا لبعدها عن الرياء (قوله وبقية كالتشهد) فيه اشارة الى أنه لا يضيع بيمينه على يسراه تحت سرته لكن صرح في كتاب سياسة الدنيا والدين بأنه يضع يمينه يسيره قولهم ان القعود كالقيام اه من السيد (قوله في الخنزار) هو احدى روايات ثلاث عن الامام وجه الأخذ بفرق في النهر ولا شك في جواز القعود على أي حال وانما الاختلاف في تعيين ما هو الافضل اه (قوله ولكن ذكر شيخ الاسلام) هذه رواية ثالثة عن الامام وجه الأخذ أبو يوسف وعن الامام انه يتربع ويقرأ الحمد كما في مجمع الانهر فاذا اراد أن يركع يعني على الرويتين الاخيرتين افتري وجهه اليسرى ويجلس عليها ليكون أيسر عليه كذا في ابن أبي رباح وهذا الخلاف في غير حال التشهد أما فيه فانه يجلس كما يجلس المشهد بالاجماع سواء سقط القيام له فقام لا اه نهر (قوله اتوجهه

فيفتري وجهه اليسرى ويجلس عليها ونصب يمينه (في الخنزار) وعليه الفتوى ولكن ذكر شيخ الاسلام الافضل له ان السابق يقع في موضع القيام محتملا لان عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان محتملا اي في النفل ولان الهبة التي توجهها لعضائه القبلة توجه

السائقين كالقيام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقعد كيف شاء لانه لما جازله ترك اصل القيام فترك صفة القعود وأولى وأما المريض فلا
تتقدم صفة جلوسه بشئ (وجاز انما هو) أي اتمام القادر وقوله (قاعدًا) سواء كان في الأولى والثانية (بعد افتتاحه قائمًا) عند أبي
حنيفة رحمه الله لان القيام ليس ركناً في النفل فجاز تركه وعندهما لا يجوز لان الشروع ملزم فأشبهه التذرع ولا يبيح حنيفة أن يذره
ملزم صلاة مطلقة وهي الكماله بالقيام مع جميع الأركان والشروع ٢٦٥ لا يلزم الاضيافة النقل وهي

لا توجب القيام فيتمه
جالسا (بلا كراهة على الأصح)
لان البقاء اسهل من الابداء
وايقعداؤه جالسا لا يكره
فالبقاء أولى وكان صلى الله
عليه وسلم يفتح التطوع ثم
ينتقل من القيام الى القعود
ومن القعود الى القيام
روته عائشة رضي الله عنها
(ويقتل) أي جازله التثقل
بل ندب له (راكبا خارج
المصر) يعني خارج العمران
ليسهل خارج القرية
والاخبية بمحل اذا دخله
مسافر قصر القرض وسواء
كان مسافرا او خرج لحاجة
في بعض النواحي على
الأصح وقيل اذا خرج قدر
ميل وقيل اذا خرج قدر
فرسخين جازله والا فلا وعن
أبي يوسف جوازها في المصر
أيضا على الدابة (ومما
الى أي جهة) ويفتح
الصلاة حيث (توجهت به
دابته) لمكان الحاجة ولا
يشترط عزه عن إيقافها
للتحرية في ظاهر الرواية
لقول جابر رأيت رسول الله

السائقين) أي وكل التقدمين وهو لازم لما قبله (قوله) وعندهما لا يجوز) الخلاف في غير الشفع
الثاني اما لو ابتدأ الشفع الأول قائما ثم قعد في الشفع الثاني فهو جائز اتفاقا لان كل شفع
صلاة على حدة (قوله ولا يبيح حنيفة أن يذره ملزم الخ) لا فرق في لزوم القيام فيه بين أن يلتزمه
نصا أو لا واختاره الكمال وفي المحيط انه ان لم يلتزم القيام نصا لا يلزمه قال فخر الاسلام هو
الصحيح أفاده السيد (قوله بالقيام الخ) متعلق بالكاملة (قوله بلا كراهة على الأصح) واختار
صاحب الهداية الكراهة اذا كان من غير عذر كالإعياء والتعب (قوله ثم ينتقل من القيام
الى القعود) أي في الركعة الواحدة فقد ذكر في مجمع الروايات أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتح
التطوع قائما ثم يقعد فاذا بقي من قراءته مقعدا رعين آية أو ثلاثين قام فقرأ ثم يجعد كذا
في الشرح (قوله أي جازله التثقل) لان الصلاة خير مرضوع فلا واشترط ما يشق من نحو
النزول يلزم الانقطاع عن الخير قال في المبسوط لو لم يكن في التثقل على الدابة من المنفعة الاحتفاظ
اللسان من فضول الكلام لمكان كافي في جوازه (قوله بل ندب له) لقوله صلى الله عليه وسلم
كثيرا (قوله اذا دخله) أي وصل اليه (قوله على الأصح) هو قول جمهور العلماء وعند مالك
يشترط كونه مسافرا وذكروا في الذخيرة عن محمد بن أبي يوسف
جوازه في المصر بلا كراهة وعن محمد كذلك وفي رواية أجاز مع الكراهة مخافة الغلط بكثرة
اللفظ واستدل بما روى عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم ركب الجمار في المدينة يعود سهدين
عبادة وكان يصلي وهو راكب وأجيب عن الامام بشذوذ الحديث وتسامي في الشرح (قوله
مومنا الى أي جهة الخ) الخو يجعد على سرجه أو على شئ وضع عنده ليكون عبثا لا فائدة فيه فيكره
ولا تفسد لانه إيماء وزيادة اللهم الآن يكون ذلك الشئ عجباً انتفسد لانصال الجاسة به كما
حققه البرهان الحلي (قوله ويفتح الصلاة الخ) انما زاده لوقوع الخلاف فيه فان الامام
الشافعي رضي الله عنه يشترط الاستقبال عند الافتتاح وفي شرح عمدة الأحكام وعند أبي
حنيفة وأبي ثور يفتح أولا الى القبلة استحباً بان يصلي كيف شاء وبه قال أحمد وهو الاشبه كذا
في ابن أمير حاج (قوله حيث توجهت به دابته) أشار به الى أنه اذا صلى الى غير ما توجهت به
دابته لا يجوز له عدم الضرورة الى ذلك كما في السراج وفي توجيه الضمير في قوله ومما وقوله به
إشارة الى أن الصلاة على الدابة لا تصح بالجماعة فان فعلوا فصلاة الامام صحيحة وصلاة القوم
فاسدة وقيل يجوز اذا كانا على دابة واحدة كما في البحر عن الظهيرية وبه جزم في الدرر (قوله
في ظاهر الرواية) وقال الكاكي يشترط ذلك وان تعذر جاز قال في الشربلالية وينبغي جملة على
صلاة القرض لان باب النفل أوسع اهـ (قوله واذا حرك الخ) أشار به الى أن تغييره لا يضر اذا
كان بعمل قليل وهو المعتمد خلافا لما في الفنية أنه اذا سيرها صاحبها لم يحز النرض ولا التطوع

٢٤ ط صلى الله عليه وسلم يصلي التوافل على راحلته في كل وجه يوى إيماء ولكنه يخفف السجدين
من الركعتين رواه ابن حبان في صحيحه واذا حرك رجليه أو ضرب دابته فلا بأس به اذا لم يصنع شيئا كثيرا (وبني بنزوله)
على ماضى اذا لم يحصل منه عمل كثير

كما اذا نفي رجليه فالحذر لان احرامه انعمد بحجوز الاركوع والسجود عزيمة بنزوله بعده فكان له الابعاء ما را بكارحه ومبهذا
يفرق بين جواز شائه وعدم بناء المريض بالركوع والسجود وكان موميا لان احرام المريض لم يتناولها لعدم قدرته عليها فلذا
(لا) يجوز له البناء بعد (ركوبه) على ٢٦٦ ماضى من صلاته نازلا في ظاهر الرواية عنهم لان افتتاحه على الارض

(قوله لان احرامه انعمد بحجوز الاركوع والسجود) ايضا حقه ان يقال ان بناء المريض الصلاة على
بعض عند الاختلاف انما يجوز اذا تناولته مرة واحدة وما اذا لم يكونا كذلك فلا يجوز
اذا ظهر هذا فصرية الراكب انعمدت بحجوزة للاعيان كما والركوع والسجود بقية التزول
فكان ماضى بالاعياء وهو راكب وما يصلى بعد التزول بركوع وسجود داخل تحت تحريرة
واحدة فجاز بناء احدهما على الآخر واحرام النازل انعمد موجب الركوع والسجود فقط فلم
يتناول الاعياء كما فلا يصح بناؤه عليه كذا في العناية فان قيل ما ذكر فيه بناء القوي على
الضعيف وذلك لا يجوز كما في المريض اذا صح اوجب بان احرام المريض لم يتناول الاركان اى
الاصلية بدون اعياء لعدم قدرته عليها فلا يجوز بناؤه ما لم يتناول احرامه على ما تناوله واجيب
ايضا بان اعياء الراكب ركوعه وسجوده في القوة وليس خلقا عنهم ولذا جاز ابتداء اعياء
مع قدرته على التزول اذ الخلف ما لا يصار اليه الا عند تضرر الاصل ولا يصح الجمع بينهما
بخلاف المريض فان اعياه خلف لا يجوز له ابتداء مع القدرة اى فلا يصح الجمع بينهما وبين
الاصل فلا يصح له البناء قال في النهاية وعلى هذا الفرق يجب ان لا يبنى في المكتوبة فيها اذا
افتتحها را كالعذر ثم نزل لانه ليس له ان يفتتحها على الدابة عند القدرة فكان الاعياء فيها خلافا
فلا يصح البناء لازوم الجمع بين الاصل والخلف ولهذا قيد المسئلة في الهداية بالتطوع اه
(قوله عزيمة) اى امراسه تعالى عليه وهو مفعول مطاق لخدوف اى عزم عليه عزيمة وقوله بنزوله
متعلق به (قوله فكان له الاعياء) الاولى ان يقول ولا اعياء به ما عطف على قوله للركوع (قوله
رخصة) اى جاء على خلاف الحكم الاملى تسهلا (قوله وبهذا) الاشارة ترجع الى التعليل
(قوله فلذا) اى للتعليل بعدم تناول قال في الشرح وعدم بناء المريض اذا قدر على
الركوع والسجود وكان موميا لان احرام المريض لم يتناولها لعدم قدرته عليها فصار
كاحرام النازل الذى افتتح الصلاة على الارض فلا يجوز بناء ما لم يتناول احرامه على ما تناوله
فلذا لا تجوز الخ (قوله في ظاهر الرواية) وقال زفر يجوز له البناء كما اوضحه في الفتح (قوله حق
سنة الفجر) بالجر عطف على التوافل الرابعة (قوله يعنى ان الاولى الخ) اى فيجيب عنه بجوابين
(قوله كرمه في الاظهر) اى تنزيها بدليل التعليل (قوله بخلاف القعود) فانه لا كراهة فيه
على الاصح (قوله للضرورة) ولانه لما سقط اعتبار الاركان الاصلية فلان يسقط شرط
طهارة المكان اولى (قوله ولا تصح صلاة المني) ولا السابح وهو يسبح كما في المضرات
سواء كان بعد زمام لافرضا كانت الصلاة ام لا (قوله لاختلاف المكان) ولان كلام المنى
والسباحة مناف للصلاة واداء الاركان مع المنى لا يصح والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر
الله العظيم

استلزم جميع الشروط
وفي الركوب بقوت شرط
الاستقبال واتحاد المكان
وطهارته وحقيقة الركوع
والسجود (و) جاز الاعياء على
الدابة (ولو كان بالنوافل
الرابعة) المؤكدة وغيرها حتى
سنة الفجر (و) روى (عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
انه ينزل) الراكب (للسنة
الفجر لانها آكد من غيرها)
قول ابن شجاع رحمه الله
يجوز أن يكون هذا البيان
الاولى يعنى ان الاولى ان
ينزل ركعتي الفجر كذا في
العناية وقدمنا أن هذا على
رواية وجوبها (وجاز له تطوع
الاتسكا على شئ) كهصا
وحائط وخدم (ان تعب)
لانه عذر كما جاز أن يقعد
(بلا كراهة وان كان)
الاتسكا (بغير عذر كرمه في
الافهام لاساواة الادب)
بخلاف القعود بغير عذر
بعد القيام كما قدمناه (ولا
يمنع صحة الصلاة على الدابة
لنجاسة) كنية (عليها) اى
الدابة (ولو كانت) التي تزيد
على الدرهم (في السرج
والركابين في الاصح) وهو

قول أئمة مشايخنا للضرورة (ولا تصح صلاة المني بالاجماع) اى اجماع ائمة لاختلاف المكان (قوله
(نصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة) والمحمل (لا يصح على الدابة صلاة الفرائض ولا الواجبات كالوتر
والمندبر) والمعيدين

(و) لا قضاء (ما شرع فيه فلا ناسده ولا صلاة الجنازة و) لا (مسجدة) تلاوة قد (تليت آيتها على الارض بالضرورة) نص عليها في الفرض بقوله تعالى فان خفتهم فرجالاً أو ربكنا والواجب ملحق به (كخوف أص على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل) ولم تقف له رفقة (وخوف سبع) على نفسه أو دابته (و) وجود مطر أو (طين) في (المكان) يغيب فيه الوجه أو يلطخه ويتلف ما يبسط عليه أما مجرد ندوة فلا يبيح ذلك والذي لا دابة له يصلح قائماً في الطين بالإيمان (وجووح الدابة وعدم وجدان من يركبه) دابته ولو كانت غير جوح (الهجرة) بالاتفاق ولا تلزمه الاعادة بزوال العذر والمريض الذي يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض أو بطلان به يجوز له بالإيمان بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان أمكن والا فلا ٢٦٧ وكذا الطين المكان وان وجد العاجز

عن الركوب معينا فهي
مسئلة القادر بقدره الغير
عاجز عنده خلافا لهما
كالرأة اذ لم تقدر على النزول
الاجمركم وزوج ومعادل
زوجته أو محرمة اذ لم يقيم
ولده محله كالرأة (والصلاة
في المحل) وهو (على الدابة
كالصلاة عليها) في الحكم
الذي علمته (سواء كانت
سائرة أو واقفة ولو) أوقتها
(وجعل تحت المحمل خشبة)
أو نحوها (حتى يبق قراره)
أي المحمل (الى الارض)
بواسطة ما جعل تحته (كان)
أي صار المحمل (بمنزلة الارض
فتصح الفريضة فيه قائما)
لا قاعدا بالركوع والسجود
(فصل في الصلاة في السفينة
صلاة الفرض) والواجب (فيها
وهي جارية) حالة كونه (قاعدا
بلا عذر) به وهو يقدر على
الخروج منها (صححة عند)
الامام الاعظم (ابن حنيفة)
رحمه الله تعالى لكن (بالركوع

(قوله ولا قضاء ما شرع فيه نقلا) ولو شرع فيه بقعود أو فاداه السيد (قوله قد تليت آيتها على الارض) أما اذا تليت آيتها علمه فتصح عليها (قوله بالضرورة) قال في الخلاصة أما صلاة الفرض على الدابة بالمعذر بخائفة فيقف عليها أي مستقبل القبلة ويصل بالإيمان أم كونه إيقاف الدابة فان لم يمكنه صلى أي بما توجهت ولو مستقبل القبلة كذا في غاية البيان (قوله كخوف أص) بيم قاطع الطريق (قوله ولم تقف له رفقة) هذا على الغالب ومن غير الغالب أن وقوف الرفقة لا يقيدهم منع الأص فيجوز له حينئذ الصلاة عليها (قوله واقفة مستقبل القبلة) لا يخص المريض بل هو حكم صلاة الفرض وملحق به على الدابة مطابقا (قوله خلافا لهما) تقدم ترجيح قولهما (قوله كالرأة) أي فانها قادرة بقدره الغير (قوله ومعادل زوجته) مبتدأ خبره قوله كالرأة وانما ظاهر أن الزوجة والمحرمة يساقيد (قوله اذ لم يقيم ولده محله) أي لاجل تعادل المحل (قوله كالرأة) أي المعادلة فيجوز له الصلاة على الدابة كذا بجمله صاحب البحر وأقره عليه من بعده (قوله فتصح الفريضة فيه قائما) فان لم يمكنه القيام ولا النزول صلى قاعدا كما هو مفاد كلامهم أفاده بعض الافاضل بحنا وقال السيد بعد عبارة المصنف هذه وهذا وان أطلقه المصنف يحمل على ما اذا أمكنه القيام والله سبحانه وتعالى أعلم رأسه فقرا لله العظيم

• (فصل في الصلاة في السفينة) • مناسبة هذا الفصل لما قبله أن السفينة لها شبهة بالدابة لأنها مركب البحر والدابة مركب البر ولذا سقط القيام كما هو في صلاة الدابة ولها شبهة بالارض من حيث البلوس عليها بقرا ولذا لم يركع والسجود والاستقبال (قوله صلاة الفرض والواجب) وبعلم منه يحكم النقل بالاولى (قوله وهو يقدر) نص على التوهم (قوله صححة عند الامام الاعظم) من غير كراهة عنده كما في حاشية الدرر للمؤلف وفي المضمرة والبحر عن البدائع أن فيه اساءة أدب وهو الذي يقيد كلامه به (قوله والخروج أفضل) أي من الصلاة قائما فيها يعني اذا أمكنه من غير ضرر لنفسه أو ماله (قوله لانه ابعدا الخ) هو على سبيل التلخيص والتشهير المرتب (قوله وقال مثله بلعقر) أي ابن أبي طالب لما بعثه الى الحبشة (قوله نلرجنا الى الجند) بكسر الجيم وتشديد الدال الشاطي وهذا دليل لجواز الصلاة فيها مع امكان الخروج منها وما بعده دليل لجواز الصلاة قاعدا مع امكان الصلاة من قيام (قوله محمول على التندب)

والسجود) لا بالإيمان لان الغالب في القيام دوران الرأس والغالب كالتحقق لكن القيام فيها والخروج افضل ان أمكنه لانه ابعدا عن شبهة الخلاف واسكن لآله (وقالا) أي ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى (لا تصح) جالسا (الامن عذره هو الاظهر) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في السفينة فقال صل فيها قائما إلا أن تخاف الغرق وقال مثله بلعقر ولان القيام ركن فلا يترك الا بعد رجوعه لا وهو ودليل الامام أقرى فيتبع لان ابن سيرين قال صلينا مع انس في السفينة فعودا ولو شقنا نلرجنا الى الجند وقال مجاهد صلينا مع جنادة رضي الله عنه في السفينة فعودا ولو شقنا لقمنا وقال الزاهدي وحديث ابن عمر بغير محمول على التندب قطه برقوة دليله موافقة تابعيين ابن سيرين ومجاهد ومعاوية بن انس وجنادة فتتبع قول الامام رحمه الله تعالى

(وانه ذكر دوران الرأس وعدم القدرة على الخروج ولا يجوز) اي لا تصح الصلاة (فيها بالاياء) ان يقدر على الركوع والسجود (افاقا) لقد المبيع حقيقة وحكما ٢٦٨ (والمربوطة في لغة البحر) بالمراسي والخيال (و) مع ذلك (تحرکہا الریح) تحريكها

(شديدا) هي (كالماتمة) في الحكم الذي قد عاتته والخلاف فيه (والا) اي ان لم تحرکہا شديدا (فكلا واقفة) بالشط (على الاصح و) الواقعة ذكرها مع حكمها بقوله (ان كانت مربوطة بالشط لا تجوز صلاته) فيها (قاعدة) مع قدرته على القيام لانتفاء مقتضى للصحة (بالاجماع) على الصحيح وهو ١- تراز عن قول بعضهم انها أيضا على الخلاف (فان ضل) في المربوطة بالشط قائما وكان شئ من السفينة على قرار الارض صحت الصلاة) بمنزلة الصلاة على السرير (والا) اي وان لم يستقر منها شئ على الارض (فلا تصح) الصلاة فيها (على المختار) كافي المحيط والبدائع لانها حينئذ كالعادة وظاهر الهداية والنهاية جواز الصلاة في المربوطة بالشط قائما مطلقا أي سواء استقرت اولاً الا اذا لم يمكنه الخروج) بلا ضرر فيصلي فيها للخروج (و) اذا كانت سائرة (يتوجه المصلي فيها للقبلة) لقد رتبته على فرض الاستقبال (عند افتتاح الصلاة وكلما استدارت السفينة (عنها) أي القبلة (يتوجه) المصلي باستدارتها (اليها) اي القبلة (في خلال الصلاة) وان يجزى عن

أي الامر فيه وهو وصل فيها قائما بحمل النذب لتوافق الادلة (قوله المبيع حقيقة) هو كاريض وحكما وكالدابة (قوله كافي المحيط والبدائع الخ) اعلم أن ظاهرا الهداية والنهاية والاختيار جواز الصلاة قائما في المربوطة بالشط مطلقا سواء استقرت على الارض ام لا يمكنه الخروج ام لا وقيدته في الايضاح بأحد أمرين بالاستقرار وعدم إمكان الخروج عند عدم الاستقرار كافي الفتح والتبيين واختاره في المحيط والبدائع كافي البحر فاقاله الشيخ شامين في رسالته وما في الايضاح لم أقف على تصحيحه لاحد بل هو ضعيف والمعتمد الاطلاق مردود وقال الحلبي وعلى هذا أي ما ذكر في الايضاح ينبغي ان لا تجوز الصلاة فيها اذا كانت سائرة مع إمكان الخروج الى البر والايضاح هو شرح لتجريد في ثلاث مجلدات كلاهما العبد الرحمن ابي الفضل الكرماني (قوله وان يجزى عن الصلاة) نقله في الشرح عن مجمع الروايات (قوله ولو ترك الاستقبال لا تجزى به في قولهم جميعا) هذا ما أورده الشيخ اكل الدين بقوله وينبغي ان يتوجه الى القبلة كيفما ادوات السفينة سواء كان عند الافتتاح او في خلال الصلاة لان التوجه فرض عند القدرة وهذا قادر اه كذا في الشرح قال بعض الحذاق المتبادر ان لزوم التوجه منوط بالقدرة عليه كما يشير اليه كلام المضمرات والاسباب اذ الاستقبال قد يسقط للعدو ولو عند الامكان كما في المناقب من عدو فعدم الامكان اولى والعلامة الاكلى لم يطلق لزوم الاستقبال بل قيد بالقدرة وعند عدم القدرة على الشئ كيف يتحقق لزومه والى ما ذكرنا يشير كلام الدرر حيث قال لانه يمكنه الاستقبال من غير مشقة اذ مفهومه انه عند عدم الامكان وعند المشقة لا يلزمه الاستقبال ومفاهيم الكتب حجة كما لا يخفى وما في مجمع الروايات انه ان يجزى عن الصلاة يمكن عمله على حالة الرجاء اه أي رجاء زوال العذر قبل الوقت فتأمل اه بتصرف وهو كلام حسن اذ على ما افاده المصنف يلزمه تأخير الصلوات في اسفار البحر الملح عند اشتداد الارباح وتقليلها وفي سفن مصر عند السفر الى العارف بالله تعالى السيد احمد البدوي بحجرا في المراكب العامة وغير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم * (فصل في صلاة التراويح) * (قوله الترويحة الجلسة) فهي المرة الواحدة من الراحة (قوله ثم سميت بها الاربع ركعات الخ) مجاز الاستراحة بعدها غالبا فهو من اطلاق اسم المجاور على ما جاوره وقوله التي آخرها الاولى أن يقول التي بعدها ويمكن ان تكون نفسها راحة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ارحنا بالصلاة يا بلال أي أقفافيكون فعلها راحة لان انتظارها مشقة على النفس ولانها يتوصل بها الى راحة الجنة وهذه العبارة التي للمصنف نقلها في الشرح عن المستصفي والذي فيه عن الفتح ان التراويح جمع ترويحة للنفس أي استراحة وهي في الاصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت بها كل أربع لاستلزامها شرا استراحة بعدها قد رها اه فالعلاقة الزوم (قوله التراويح سنة) باجتماع العصاة ومن بعدهم من الامة منكروها مبتدع ضال مردود الشهادة كافي المضمرات وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة والرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان تفرض عليكم وفي الصحيحين

الصلاة (حتى) يقدر الى ان (بتمها مستقبلا) ولو ترك الاستقبال لا تجزى به في قولهم جميعا * (فصل في صلاة التراويح) * من الترويحة الجلسة في الاصل ثم سميت بها الاربع ركعات التي آخرها الترويحة وروى الحسن عن أبي حنيفة صفتها بقوله (التراويح سنة

التراويح وما فعله عمر
رضي الله عنه فقال التراويح
سنة مؤكدة ولم يخرصه
عمر من تلقاء نفسه ولم يكن
فيه مبتدع ولم يأمربه إلا
عن أصل لديه وعهد من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهي سنة من مؤكدة
على (الرجال والنساء)
ثبتت سنتها بفعل النبي
صلى الله عليه وسلم وقوله
قال عليكم بسنتي وسنة
الخلافة الراشدين من بعدى
وقد واطب عليها عمر وعثمان
وعلى رضي الله عنهم وقال
صلى الله عليه وسلم في حديث
افترض الله عليكم صيامه
وسنت لكم قيامه وفيه رد
لقول بعض الروافض هي
سنة الرجال دون النساء
وقول بعضهم سنة عمر لان
الصحيح أنها سنة النبي صلى
الله عليه وسلم والجماعة سنة
فيها أيضا لكن على الكفاية
بينه بقوله (وصلاتها
بالجماعة سنة كناية)
لما ثبت أنه صلى الله عليه
وسلم صلى بالجماعة إحدى
عشرة ركعة بالوتر على سبيل
التداعي ولم يجزها مجرى
سائر النوافل ثم بين العذر
في الترتيب

٢ قوله قال في القاموس
تخرصه الخ الذي في القاموس
تخرص عليه افتري فليست

بقوله وذكره معان المناسبات معانيه الآن يكون على لغة ربيعة اه صححه

عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيدي في رمضان ولا غيره على
إحدى عشرة ركعة اه منها الوتر كافي يحيى ابن خزيمة وابن حبان وأما مرواه ابن أبي شيبة
والطبراني والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان
عشر بين سوى الوتر فضعيف وانما ثبت العشر من عواظبة الخلفاء الراشدين ما عدا الصديق
رضي الله تعالى عنهم في البخاري فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والا هـ على ذلك في خلافة
أبي بكر ومدر من خلافة عمر حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك
أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان كافي في فتح الباري وبالجملة فهي سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم سنهالنا وندبنا إليها وكيف لا وقد قال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة
الخلافة الراشدين المهديين من بعدى عضو عليهم بالواجب وروى أبو نعيم من حديث عروبة
البيكندی أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ستحدث بعدى أشياء فأحبها إلى أن تلزموا
ما أحدثت عروفي البحر عن الخلاصة اختلف المشايخ في كونها سنة يعني أو مستحبة قال
وانقطع الخلاف برواية الحسن عن الإمام أنها سنة اه وقد ذكر الأصوليون أن السنة
ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو واحد من الصحابة (قوله ولم يخرصه عمر من تلقاء نفسه)
قال في القاموس تخرصه افتري عليه اه وقال قبله انخرص القول بالظن وذكره معان
كثيرة (قوله في حديث) بالتسكيرو قوله افترض الخ في محل نصب مقول القول (قوله وفيه
رد لقول بعض الروافض هي سنة الرجال دون النساء) أقول هكذا قاله حافظ الدين في المكافي
لكن المشهور عنهم أنهم ليسوا بسنة أصلا قال في البرهان قد اجتمعت الأمة على مشروعية
التراويح وجوازها ولم ينكرها أحد من أهل القبلة إلا الروافض ذكر العلامة نوح (قوله
وقول بعضهم سنة عمر الخ) في الفتاوى الهندية عن الجواهر هي سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول أصح وفي حاشية السيد على العلامة مسكين
وما قبل يكفر من يقول أنها سنة عمر رضي الله عنه كما نقوله الروافض من نوع فقد صرح في
كثير من المتداولات بأنها سنة عمر يعني بالنظر لكونها عشر بين ركعة ولا عواظبة عليها وذلك
لا يمنع كونها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا لما ذكرنا اه (قوله وصلاتها بالجماعة
سنة كفاية) فلا لوم على من لم يحضر الجماعة إلا أن يتركها جميعا أو يكون فقيها بقتدي به
وقال المرغباني أنها سنة عين وكره أن يؤتم في التراويح مرتين في ليلة واحدة وعليه الفتوى
لان السنة لا تتكرر في الوقت الواحد فقع الثانية نفلا مضمرات بخلاف ما لو صلاها مأموما
مرتين حيث لا يصح تكرره كالأوم فيها ثم اقتدى بأسخرفي تلك الصلاة وكما لو صلى العشاء اماما
أو مقفيا ثم أقيمت ثانيا فإنه لا يكرهه أن يدخل فيها ثانيا بل يستحب له ذلك كما حققه العمدة ابن
أمير حاج وينظر الجمع بين هـ ذا وبين ما ورد من حديث لا يصلي بعد صلاة مثلها والظاهر أن
الظاهر مثل العشاء بخلاف بقية الفرائض فيكره أعدتها وهذا غير مشهور فأن المشهور وكرهه
الاعادة إلا أن صلى منفردا ثم أقيمت صلاة العشاء أو الظهر ويستفاد من طاب الجماعة في
التراويح أن فضيلتها بالجماعة أكثر من فضيلة الانفراد وهل هي كالجماعة في الفرض فتضاعف
على صلاة الفذ بسبع وعشرين أو خمس وعشرين أو المصنف فيها زيادة ثواب من غير قيد

وهو خشية صلى الله عليه وسلم اقتراضها علمينا وقال الصدر الشهيدي الجماعة سنة كفاية فيها حتى لو أقامها البعض في المسجد
بجماعة وباقي أهل الحلة أقامها منفردا في بيته لا يكون تاركاً السنة لأنه يروى عن أفراد الصحابة الخلاف وقال في الميسر
لوصلي أنساري في بيته لا يأنم فقد فعله ابن عمر وعروة وسالم والقاسم وإبراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة
على سبيل الكفاية إذ لا يظن بابن عمر ٢٧٠ ومن تبعه ترك السنة انتهى وإن صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال

أحدى الفضيلتين فإن
الاداء في المسجد فضيلة
ليس للاداء في البيت ذلك
وكذا الحكم في الفرائض
(و وقتها) ما (بعد صلاة
العشاء) على الصحيح إلى
طالع الفجر (و) تبعيتها
للعشاء (يصح تقديم الوتر
على التراويح وتأخيرها عنها)
وهو أفضل حتى لو تبين
فساد العشاء دون التراويح
والوتر أعادوا العشاء ثم
التراويح دون الوتر عند
أبي حنيفة بوقوعها
نافذة مطلقة بوقوعها في
غير محلها هو الصحيح وقال
بجماعة من أصحابنا منهم
إسماعيل الزاهد إن الليل
كله وقت لها قبل العشاء
وبعد وقبل الوتر وبعده
لأنه أقيام الليل (ويستحب
تأخير التراويح إلى قبيل
ثلث الليل أو قبيل
نصفه) واختلفو في أدائها
بعد النصف فقال بعضهم
يكبرها لأنها تتبع للعشاء
فصارت كسنة العشاء
(و) قال بعضهم (لا يكبر
تأخيرها إلى ما بعده) أي ما

بالعدد ومثل ذلك يقال في صلاة التطوع جماعة إذا كان على غير وجه التداخي بمرور (قوله
وهو خشية صلى الله عليه وسلم اقتراضها علمينا) إن قيل كيف خشى النبي صلى الله عليه وسلم
أن يفترض علمنا مع علمه بأنه لا يراد على الصلوات الخمس لقوله تعالى في حديث الاسراء لما
فرض الصلاة لا يبدل القول لدى أجيب بأن الممنوع زيادة الاوقات ونقصانها لا زيادة عدد
الركعات ونقصانها لا ترى أن الصلاة فرضت ركعتين فافترت في السفر وزيدت في الحضر كما
في حاشية الشافعي على الزياحي أو أن الفرضية قد تكون معلنة على المداومة أو خشية
بداووق علمنا أن تعقدوا فرضيتها اه (قوله وباقي أهل الحلة أقامها منفردا) أفادهم هذا
التعبير أنها سنة كفاية لكل محلة فيها مسجد فأقامتها بمسجد واحد في البلد لا تسقط الجماعة
عن جبهتهم حيث تعددت مساجد الحلة ويجوز مقتضى إطلاقهم أنها سنة كفاية أن المراد
أنها سنة كفاية في البلد لا في الحلة (قوله فالصحيح أنه نال إحدى الفضيلتين) هما صلاتها في
البيت جماعة وصلاتها في المسجد جماعة (قوله فان الاداء الخ) علة لم حذف كان الواجب ذكره
وهو والافضل فيها المسجد فان الاداء الخ قال البرهان الحاشي كل ما شرع بجماعة فالصحيح فيه
أفضل لزيادة فضيلة المسجد وتكثير الجماعة وإظهار شعار الاسلام اه وفي التمرانها في المسجد
افضل على ما عليه الاعتقاد (قوله و وقتها ما بعد صلاة العشاء) أي الوقت الذي هو بعد صلاة
العشاء (قوله يصح تقديم الوتر على التراويح الخ) وقيل وقتها بعد العشاء قبل الوترية قال عامة
مشايخ بخاري وأثر الخلاف يظهر فيما لو فاتته ترويجة لاشتغل بها يفتونه الوتر بالجماعة يشغل
بالترويجة على قول مشايخ بخاري وبالوتر على قول غيرهم (قوله وقال جماعة من أصحابنا الخ)
قال في البحر ولم أر من صححه وإذا فاتت قيل تقضى ما لم يأت وقتها من الليلة المستقبلة وقيل ما لم
يغيب الشهر والصحيح أنها لا تقضى مطلقا فان قضاها كانت نفلا لا تراويح كما في الدر والسراج
(قوله وقال بعضهم لا يكبر الخ) أي تحريمها والاختلاف الأولي نابعة بدليل قوله ولكن لا يجب
أن لا يؤخر التراويح (قوله آخره) يصح قراءته بالرفع ويكون على تقدير مضاف أي صلاة آخره
ويصح قراءته بالنصب على الظرفية أي المكان آخره (قوله في حد ذاتها) أي لا بالنظر للتراويح
(قوله وهي عشرون ركعة) الحكمة في تقديرها بهذا العدد مساواة المكمل وهي السنن
للمكمل وهي الفرائض الاعتقادية والعمالية (قوله فالأصح أنه ان تعمد ذلك كره) مقابل ما في
منية المصلي من عدم الكراهة لأنه أكمل لزيادة المشقة وذيان المكمل لا يحصل بمجرد المشقة
ما لم يكن فيه اتباع السنة اه (قوله وإذا لم يجلس الا في آخر أربع الخ) أي آخر كل أربع
فإذا جلس على آخر كل ركعتين تنوب عن تسليتين على ما عليه العامة ذكره السديد وأدلم يقد
الاف في آخر العشرين فـ على الصحيح تجوز عن تسليتين أي ركعتين بخلاف ما إذا تعد على رأس

بعد نصف الليل (على الصحيح) لأن أفضل صلاة الليل آخر في حد ذاتها ولكن لا يجب أن لا يؤخر التراويح إلى ركعتين
خشية الفوات (وهي عشرون ركعة) بإجماع الصحابة رضي الله عنهم (بشر تسليمت) كما هو المتوارث يسلم على رأس كل ركعتين
فإذا وصلها وجلس على كل شفع فالأصح أنه ان تعمد ذلك كره وصحت وأجزأه عن كلها وإذا لم يجلس الا في آخر أربع

نابت عن تسليمة فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح (ويستحب الجلوس بعد) صلاة (كل أربع) ركعات (بقدرها وكذا)
يستحب الجلوس بقدرها (بين الترويحية والخلاصة والوتر) لأنه المتوارث عن السلف وهو ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله
ولأن اسم التراويح ينبئ عن ذلك وهم مخبرون في الجلوس بين التسييح ٢٧١ والقراءة والصلاة فرادى والسكوت

(وسن ختم القرآن فيها)
أي التراويح (مرة في
الشهر على الصحيح) وهو
قول الأكثر رواء الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله
يقرأ في كل ركعة عشر
آيات أو نحوها وعن أبي
حنيفة رحمه الله أنه كان
يختم في رمضان إحدى
وستين ختمة في كل يوم ختمة
وفي كل ليلة ختمة وفي كل
التراويح ختمة وصلى بالقرآن
في ركعتين وصلى الفجر
بوضوء العشاء أربعين
سنة (وان مل به) أي يختم
القرآن في الشهر (القوم
قرا بقدر ما لا يؤدى إلى
تنبيههم في المختار) لأن
الأفضل في زماننا ما لا يؤدى
إلى تنفير الجماعة كذا في
الاختيار وفي المختار الأفضل
في زماننا أن يقرأ بما لا يؤدى
إلى تنفير القوم عن الجماعة
لأن تكثير القوم أفضل من
تطويل القراءة وبه يقتضى
وقال الزاهد يقرأ كافي
المغرب أي بقصار المفصل
بعد الفاتحة ويكره الاقتصاد
على ما دون ثلاث آيات
أو آية طويلة بعد الفاتحة
ترك الواجب (ولا يترك

ركعتين كافي الخلاصة) قوله نابت عن تسليمة) فيه أنهم قالوا إن القعود الأول في رباعية النقل
واجب يجزى بالسجود ومقتضاه أن تنوب عن تسليمتين ويجب عليه السجود إن كان ساهيا وقد
يجاب بأن المذكور هنا في خصوص التراويح السكونية شرعت على هيئة مخصوصة بالسلام على
رأس الركعتين فلا ينافي أنها في غيرها تجعل أربعاً وفيه أن هذا لا يرد على ما إذا جمع الكل
بتسليمة واحدة مع أنها إنما تنوب عن تسليمة واحدة على المذنبى به كافي الدرر (قوله والصلاة
فرادى) أي بعد كل أربع أم بعد كل شفع فهي مكروهة قال البرهان الحلبي يكره صلاة
ركعتين منفرداً بعد كل ركعتين لأنها بدعة مع مخالفة الإمام اه وفي الكافي وذكره الاستراحة
على خمس تسليمات عند الجهور (قوله مرة في الشهر) ومرتين فضيلة وثلاث في كل عشر
مرة أفضل كافي وإذا كان امام مسجد حرمه لا يمتنع له أن يتركه إلى غيره كافي الفتح وكذا لو كان
الامام لحانا وفي الفتح والتميز ثم إذا ختم مرة قبل آخره قيل لا يكره ترك التراويح فيما بقي
لأنها شرعت لأجل ختم القرآن وقد حصل مرة وقيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء اه وإذا قرأ
بالختم فقلط فترك سورة أو آية وقرأ ما بعدها فاستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقرولة يكون على
الترتيب (قوله يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو نحوها) لأن عدد ركعات التراويح ستمائة
ركعة أو الاثنتين إن كان الشهر ناقصاً فينبغي الزيادة على العشرة ولو كان كاملاً لان الآيات
تزيد على قدرها كاملة بست مائة وستين آية أيضاً في الختم فيه جميع آيات القرآن ستة آلاف
وستمائة وستة وستون آية ألف وعد وألف وعيد وألف أمر وألف نهى وألف قص وألف خبر
ونحوه مائة لال وحرام ومائة دعاء وتسبيح وست وستون ناسخ ومنسوخ كذا في الشعي عن
الكشاف (قوله ما لا يؤدى إلى تنفير الجماعة) من طول قراءة وتسبيح وأدعية تشهد
وقوله في زماننا لا منهوم له لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهى أيما عن تطويل القراءة (قوله
لأن تكثير القوم أفضل من تطويل القراءة) أي أكثرها بالأنه يزاد بكل فرد صلاة وتعلم
جاهلهم من عالمهم وتعود بركة الكامل منهم على الناقص (قوله ويكره الاقتصاد على ما دون
ثلاث آيات أو آية طويلة بعد الفاتحة) أو آيات متوسطة الشرح (قوله لترك
الواجب) إقاديه أنه مكروه تحريراً وما في فضائل رمضان للزاهد من أن أبا الفضل الكرماني
والوبري أفتيا أنه إذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين لا يكره ومن لم يكن عالماً بالاهل زمانه
فهو جاهل انتهى محمول على الآية الطويلة والآيتين المتوسطتين أو هو ضعيف لأن فيه إقراطاً
يؤدى إلى التفريط بترك الواجب (قوله ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
ويكتفى بالله ثم صلى محمد لأنه الفرض عند الشافعي (قوله وفرض على قول بعض المجتهدين)
منهم مولانا الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله ويجوز من الهدرمة) الموجود في النسخ التي
بأيدىنا بالدال المهملة والذي في الدرر بالذال المجهدة ونسرها في القاء وس بسرعة الكلام
والقراءة (قوله وترك الترتيل) في القاء وس نزل الكلام ترتيباً أحسن تأليفه اه والمراد

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها) لأنها سنة وكدة عندنا وفرض على قول بعض المجتهدين فلا يصح
بدونها ويجوز من الهدرمة وترك الترتيل وترك تعديل الأركان

وغيرها كما يفعله من لا خشية له (ولولم القوم) بذلك (على المختار) لانه من الكسل منهم فلا يلتفت اليهم فيه (و) كذا (لا يترك الثناء) في افتتاح كل شفع (و) كذا (تسبيح ٢٧٢ الركوع والسجود) لا يترك لافتراسه عند البعض وتأكيده سنيته عندنا (ولا

يأتي) الامام (بالدعاء) عند السلام (ان مل القوم) به ولا يتركه بالترديد عموما قصر تحصيل السنة (ولا تقضى التراويح) أصلا (بقواتها) عن وقتها (منفردا) ولا بجماعة (على الأصح) لان القضاء من خصائص الواجبات وان قضاها كانت نفلا مستحباً لا تراويح وهي سنة الوقت لاسنة الصوم في الأصح فمن صار أهلا للصلاة في آخر اليوم يسن له التراويح كالحائض اذا طهرت والمسافر والمريض المفطر

(باب الصلاة في الكعبة)

قدمنا من شروط الصلاة استقبال القبلة وهي الكعبة والشرط استقبال جزم من بقعة الكعبة أو هوائها لان القبلة اسم لبقعة الكعبة المهدودة وهوائها الى عنان السماء عندنا كما في العناية وليس بناؤها قبلة ولذا حين أزيل البناء صلى العناية رضى الله عنهم الى البقعة ولم ينقل عنهم انهم اتخذوا ستره فلذا (صح) فرض ونفل فيها) أى في داخلها الى أى جرم منها

توجه لقوله تعالى أن طهرائى الآية لان الامر بالطهيرة للصلاة فيه ظاهر في صحتها فيه (وكذا) صح فرض ونفل (توقها وان لم يتخذ) مصلحها (ستره)

أن لا يعطى التلاوة حقها (قوله وغيرها) كترك التعمد والتسمية وترك الاستراحة فيما بين كل ترويحين والكرامة في الثلاثة المذكورة في كلامه تحريرية وفي غيرها تنزيهية لانها في مقابلة ترك السنن (قوله وكذا لا يترك الثناء) سواء كان اماماً أو مقفياً أو منفرداً أو علة في الجمع بان السنن لا يترك للجماعات (قوله لافتراسه عند البعض) هو أبو مطيع البلخي تلميذ الامام الاعظم رضى الله عنه وقيل بوجوبه (قوله ولا يأتي الامام بالدعاء) أى الدعاء الطويل لقوله في دعوى قصر (قوله ولا تقضى التراويح) لانها ليست آكد من سنة المغرب والعشاء وهما لا يقضيان فهى أولى بعدم القضاء (قوله على الأصح) قد تقدم مقابله (قوله والمسافر والمريض) لا يحسن عطفهما على الحائض لانها قبل آخر اليوم وعبارته في الشرح أولى حيث قال والأصح انها سنة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم وسننت لكم قيام ليلة حتى ان المريض المنطرو والمسافر والحائض والنفساء اذا طهرتا والكافر اذا أسلم في آخر اليوم تسنن لهم التراويح فكيف بعد المقيم الصحيح الصائم في تركها اه وفي القنينة لوتركوا الجماعة في الفرض ليس لهم أن يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع له ولولم يصلها امام له أن يصلى الوتر به كما أن له أن يصلى التراويح بامام والترابا آخر على الصحيح ويكره لانه يستدئى أن يقعد في التراويح فاذا أراد الامام ان يركع يقوم وظاهر عبارة الشرح يقيد بثبوت الكرامة ولو كان داخل في صلاة الامام لانه علة بقوله لما في هذا من مخالفة الامام ولما فيه من القول بلزوم القيام في التراويح وتكرمه مع غلبة النوم فينصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة مع النوم تناءوا وغفلة وترك التدبر ولا خصوصية لها به ذابل كل الصلوات كذلك اه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الصلاة في الكعبة)

وهي البيت الحرام سميت كعبة تربةها أو انتوتها ومنه الكعبة لمن ارتفع عندها واختلف في المضاعفة الحاصلة في الصلاة ف قيل خاصة بالعمل فيها أى في المسجد العتيق وهو ما حوله المحدث بوضع الرخام فيه وقيل تحصل بالعمل في كل بقاع المسجد وقيل بالعمى في كل الحرم (قوله عندنا) وعند الشافعي اسم للبناء والبقعة حوى عن البرجندي (قوله وليس بناؤها قبلة) لانه لو صلى على جبل أبي قبيس لا يكون بين يديه شئ من بناء الكعبة وصحت صلاته كذا في الشرح (قوله ولذا حين أزيل البناء) أى في زمن عبد الله بن الزبير (قوله الآية) أى اقرأ الآية وقامها اللطائفين والاما كفيين والركع السجود (قوله ظاهر في صحتها فيه) اذ لا معنى لتطهير المكان لاجل الصلاة وهي لا يجوز في ذلك المكان كذا في الشرح والدليل على صحة الصلاة فيها ما نقلنا من السنة حديث بلال رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت وصلى فيه وصلاته صلى الله عليه وسلم وان كانت نفلا فالفرض في معناه فيما هو من شرائط الجواز دون الاركان ولانها صلاة استجمعت شرائطها وجود استقبال القبلة أفاده في الشرح ومتى صارت قبلة فاستدبارها في الصلاة من غير ضرورة يكون مفسداً ولو صلى ركعة الى جهته وركعة الى جهة أخرى لا تصح صلاته لانه صار مستدبراً للجهة التي صارت قبلة في حقه ييقن

توجه لقوله تعالى أن طهرائى الآية لان الامر بالطهيرة للصلاة فيه ظاهر في صحتها فيه (وكذا) صح فرض من

لما ذكرنا (لكنه مكروه) له الصلاة فوقها (لإساءة الأدب باستعلانه عليها) وترك تعظيمها (ومن جعل ظهره إلى غير وجهه امامه فيها أو فوقها) بأن كان وجهه إلى ظهر امامه أو إلى جنب امامه أو ظهره إلى جنب امامه ٢٧٣

وجه امامه أو جنبه إلى جنب امامه متوجها إلى غير جهته أو وجهه إلى وجه امامه (صح) اقتداءه في هذه الصور السبع إلا أنه يكره إذا قابل وجهه وجه امامه وليس بينهما حائل لما تقدم من كراهته أشبه بعبادة الصور وكل جانب قبله والتقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقوله (وان جعل ظهره إلى وجهه امامه لا يصح) اقتداءه وتصريح بما علم التزام السابق لا يوضح الحكم وذلك لتقدمه على امامه (وصح الاقتداء) إن كان خارجا بامام فيها أي في جوفها سواء كان معه جماعة فيها أو لم يكن (والباب مفتوح) لأنه كقيامه في المحراب في غيرها من المساجد والقيود يفتح الباب اتفاقا فإذا صح التبليغ والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء كما تقدم (وان تحلقوا حولها والامام يصلي) خارجا (صح) اقتداء جميعهم (إلا أنه لا يصح) (إن كان أقرب إليها)

من غير ضرورة بخلاف المحرم إذا تبدل محرمه أقامه السيد والمراد بالاستدبار ترك الاستقبال والافتقار لثقل من جهة إلى جهة من غير استدبار (قوله لما ذكرنا) أي من أن القبلة اسم لبقعة الكعبة المهدودة وهوائها إلى عنان السماء (قوله لإساءة الأدب) يفيد أن الكراهة للتنزيه (قوله وترك تعظيمها) أي ظاهرها والافهم وعظمها باطنها ولا كفر (قوله متوجها إلى غير جهته) بأن يجتمع في أحد الأركان الأربعة ويستقبل كل جهة واعتقاد بغير الجهة لأنه لو كان في جهته يصح بالاولى (قوله في هذه الصور السبع) وإذا اعتبر في الجنب فالصور التي ذكرها فيها الأيمن والأيسر والامام وعين المأموم تزيد على هذا العدد (قوله إلا أنه يكره إذا قابل الخ) ظاهره كراهة التصريح لما يأتي من التعليل (قوله وليس بينهما حائل) أما إذا وجد فلا كراهة لعدم التشبه بعبادة الصور (قوله وكل جانب قبله الخ) أعلم أنه لا بد في صلاة الجماعة من استقبال الجميع القبلة وأن لا يتقدم المأموم على امامه فإشارته إلى الأول بقوله وكل جانب قبله وأشار إلى الثاني بقوله والتقدم والتأخر الخ (قوله وهي مختلفة في جوف الكعبة) نعم الصلاة فيها وفوقها فان الجوف موجود فيهما (قوله وذلك لتقدمه على امامه) أي في جهته واسم الإشارة راجع إلى عدم الصلة (قوله وصح الاقتداء الخ) أي إذا وجدت الشروط أما إذا فقد بعضها كما إذا خرج عن استقبال العين فإنه لا يصح الاقتداء كالنقود (قوله أولم يكن) وهل يكره ذلك لانفراد الامام في محل عال عن كل المأمومين الظاهر نعم لوجود ما ذكره ولا نفراد من الامام (قوله في غيرها) صفة للمعرب (قوله كما تقدم) من أن الأصح اعتبار الاستبام وعدمه (قوله صح اقتداء جميعهم إلا أنه لا يصح الخ) هذه هي الصورة السابقة بعين الصلة وفسادا إلا أنها ذكرت فيما تقدم فيما إذا كانت الصلاة فيها وفوقها وهذا ذكرت فيما إذا تحلقوا حولها (قوله لا يظهر) الأولى لا يظهر أن أولوا وجهه في أو أن كلا منهما لا يلزم لاخر لانه يلزم من التقدم التأخر وعكسه فلهما بمنزلة شيء واحد فلا أفراد الضمير (قوله المتوجه) بصيغة افعال وكل فاعله والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب صلاة المسافر) *

هو اسم فاعل من المسافرة بمعنى السفر كالكشف وزنا ومعنى لانه يكشف عن أخلاق الرجال يقال سفر الرجل سفر من باب ضرب فهو سافر بمعنى مسافر والجمع سفر مثل راكب وركب وصاحب وصحب فهو لاصدر والجمع لكن استعمال الفعل واسم الفاعل منه هو مجوز مصباح والسفر بفتحين اسم منه ووجهه اسفار يسمى به لانه يسافر أي يكشف عن أخلاق الرجال فالفاعل لا يست على بابها لانها لا تكون إلا بين اثنين وهذا من واحد وقال الراغب هي على بابها باعتبار أنه اسفر أي انكشف عن المكان وهو عنه اه (قوله إلى شرطه) فيه أن الشرط السفر لا المسافر سيد عن الجوى (قوله ويقال إلى محله) كل فاعل محل (قوله والسفر في اللغة قطع المسافة) التعبير بالمسافة يشعر بالامتداد فهو وجهه في قول السعد في

٣٥ ط من امامه وهو (في جهة امامه) لتقدمه على امامه وأما من كان أقرب اليها من امامه وليس في جهته فاقترناه صحيح لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجانب المتوجه اليه كل منهما (باب صلاة المسافر) من باب إضافة الشيء إلى شرطه ويقال إلى محله أو الفعل إلى فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشيراز مسافة مقدرة بسير مخصوص بينه بقوله

(أقل) مدة (سفر) تغير به (أي السفر ٢٧٤) (الاحكام) وهي لزوم قصر الصلاة كرخصة الاسقاط واعلم أن الرخصة على قسمين

ورخصة حقيقية ورخصة مجازية وتسمى رخصة ترفيه مثل القطر واجراء كلمة الكفر بالا كراه الثانية مثل الكره على شرب الخمر وقصر الصلاة في السفر فالاولى العبد مخير بين ارتكاب الرخصة والعمل بالعزيمة فينبأ والثانية لا تخير فيه اتعين الفعل فيها بالرخصة وسقوط العزيمة فلا يتضمن اكمال الصلاة ثوابا لان الثواب في فعل العبد ما عليه ولو بالتخير بينه وبين ما هو ايسر كلاهما اختلف فانه مخير بين ابقائه والمسح وبين قلعه والغسل وأما الصلاة في السفر فليست الاركعتين من الرابعة فاذا صلاههما لم يبق عليه شيء فلا ثواب له في الاكمال اربعا لمخالفته المفروض عليه عينا واساءة بتأخير السلام وظنه فرضية الزائدين ولا ثواب له بالصبر على القتل وعدم شربه الخمر بالا كراه بل يأثم بصبره وتسمية هذه وتسمية القصر في السفر رخصة مجاز لان الرخصة الحقيقية ثبت معها انما يار العبد بين الاقدام على الرخصة وبين الاتيان بالعزيمة كالمسح على الخلف كما ذكرناه والقطر

التلويح هو في اللغة الخروج المديد وشرعا خروج من عمران الوطن مع قصد سير مسافة مخصوصة اه (قوله أقل مدة سفر تغير به الاحكام) السفر على ثلاثة أقسام سفر طاعة كالبيع والجهاد وسفر مباح كالجمعة وسفر معصية كقطع الطريق والاقلان سيان للرخصة اتفاقا وأما الاخير فكذلك عندنا وبه قال الاوزاعي والثوري وداد والمزني وبعض المالكية خلافا للمالك والشافعي وأحمد فانهم قالوا سفر المعصية لا يقصد الرخصة لانها ثابتة تحققا وما كان كذلك لا يتعلق بما يوجب التغليب أعني المعصية ذكره العلامة نوح وفي الطحاوي الكبير وللمسافر أحكام يخالف فيها المقيم كإباحة القطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعديد والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلاة اه (قوله وهي لزوم قصر الصلاة) الضمير للاحكام ولا يحسن هذا التفسير والاولى ما في الشرح حيث قال وهي لزوم قصر الصلاة وإباحة القطر وامتداد مدة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعديد والاضحية وحرمه الخروج على الحرمة بغير محرم وغير ذلك اه (قوله كرخصة الاسقاط) الاولى أن يقول وهو رخصة اسقاط أي مسقطه للعكم أصلا لا الى بدل فان الشفع الثاني سقط عنه حتى لا يقضيه بعد الإقامة فالقصر في حقه ركعتان فلم يوجد التغير من العسر الى اليسر في حقه فظهر به هذا أن رخصة الاسقاط والعزيمة شيء واحد في الماصدق وان اختلفا في المفهوم ومن ثمة قال في الفتح ومن حكى خلافا بين المشايخ في أن القصر عزيمة عندنا أو رخصة فقد غلط لان من قال رخصة عني رخصة الاسقاط وهي العزيمة تسمى رخصة مجاز كما لا يخفى اه (قوله واعلم ان الرخصة على قسمين الخ) الرخصة مقابل العزيمة والعزيمة ما شرع لغير عذر وهو معنى قولهم ما تقرّر على الامر الا قول والرخصة ما تغير من عسر الى يسر بواسطة عذر وهي الرخصة الحقيقية وينال لها رخصة ترفيه أي تخفيف وتيسير مسقطه للوجوب في الحال مع وجوب القضاء فيما يتأق فيه القضاء في المال كإباحة القطر في رمضان (قوله ورخصة مجازية الخ) فان قصر الصلاة مثلا بالنظر لصلاة المقيم فيه تخفيف النصف لكنه في الحقيقة عزيمة لانها لكل صلواته ولا يتضمن الاكمال فضل ثواب لان تمام الثواب في فعل العبد بجميع ما عليه الا في أعداد الركعات والمسافر قد أتى بجميع ما عليه كالمقيم (قوله وتسمى رخصة ترفيه) الضمير في تسمى للرخصة الحقيقية فالاولى تقدّمه (قوله مثل القطر) أي فطر رمضان في السفر فانه رخصة ويتضمن فعل العزيمة فضل ثواب موافقة المسلمين فيها (قوله واجراء كلمة الكفر بالا كراه) أي اجراؤها باللسان والقلب مطمئن بالايان ويتضمن فعل العزيمة وهو الصبر على القتل ثواب الشهادة (قوله والثانية مثل الكره على شرب الخمر) الاولى مثل شرب الخمر بالا كراه (قوله ما عليه ولو بالتخير) وهو الواجب التخير كأحمد الاشياء الثلاثة في كفارة اليمين (قوله بينه) الاولى بين ما هو أشق وبين ما هو ايسر الخ (قوله كلايس الخلف) مثال للواجب التخير (قوله بين ابقائه) أي الخلف (قوله من الرابعة) أي من الصلاة الرابعة في حق المقيم (قوله عينا) أي وايسر من المفروض الترفيه ككفارة اليمين (قوله واساءة بتأخير السلام) المراد بالاساءة كراهة التصريم (قوله وظنه فرضية الزائدين) هذا لا يطرد في كل مكمل فلو قال وخاط القرض بالنقل لسكان مطردا (قوله وتسمية هذه)

وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية ولا تخيير له بين شرب الخمر مكرها وصبره على قتله ولا بين اكمال الصلاة الرباعية وقصره بالسفر (مسيرة ثلاثة ايام من اقصر ايام السنة) وقد روي بالايام دون المراحل والقراخي وهو الاصح (بسير وسط) ثم اذ الان الليل ليس محلا لسير بل للاستراحة ولا بد ان يكون السير نهرا (مع الاستراحات) فينزل ٢٧٥ المسافر فيه لال كل والشرب وقضاء

الضرورة والصلاة ولاكثر
النهار حكمه كما اذا خرج
قاصدا محلا وبكر في اليوم
الاول وسار الى وقت
الزوال حتى بلغ المرحلة
فنزل بها للاستراحة وبات
بها ثم بكر في اليوم الثاني
وسار الى ما بعد الزوال
ونزل ثم بكر في الثالث وسار
الى الزوال فبلغ المقصد قال
شمس الائمة السرخسي
الصحيح انه مسافر (و) اعتبر
السير (الوسط) وهو (سير
الابل ومشى الاقدام في
البر) يعتبر (في الجبل بما
يناسبه) لانه يكون صعودا
وهبوطا ومضيقا وعرا
فيكون مشى الابل والاقدام
فيه دون سيرهما في السهل
فاذا قطع بذلك السير مسافة
ايست بيعدة من ابتداء
اليوم ونزل بعد الزوال
احتسب به على نحو ما قدمناه
يوما فاذا بات ثم أصبح وفعل
كذلك الى ما بعد الزوال ثم
نزل كان يوما ثانيا ولا يعتبر
أجل السير وهو سير البريد
ولا أبطأ السير وهو مشى
الجملة التي تجرها الدواب
فان خير الامور واساطها
وهو سائر الابل والاقدام

اي رخصة الشرب بالاكراه (قوله وسقوط وجوب الجمعة والعيدين) بالجر عطف على المسح فان
المسافر اذا صلى الجمعة والعيدين وضحي صح ذلك منه وأثيب (قوله ولا تخيير له الخ) بل يتعين
عليه الشرب والقصر (قوله مسيرة ثلاثة ايام) هذا التقدير للسفر الذي تقصر فيه الصلاة
ويباح فيه الفطر ويصح فيه أكثر من يوم وليلة وتسقط به الاضحية وأما المبيع لترك الجمعة
والعيدين والجماعة والمبيع للتغفل على الدابة وللتجيم والاستحباب القرعة بين نسائه فلا يقدر
بهذه المدة (قوله دون المراحل والقراخي) روى عن الامام أنها مقدرة بثلاثة مراحل قال في
الهداية وهو قريب من الاول لان المعتاد في السير كل يوم مرحلة (قوله وهو الاصح) قال في
البحر وأنا أتعجب من فتواهم في هذا وامثاله بما يخالف مذهب الامام خصوصا المخالف للنص
الصريح عنه وعن بعض أصحابنا تقديرها بخمسة عشر فرسخا (قوله بسير وسط) فلو أسرع
بريده فقطع ما يقطع بالسير الوسط في ثلاثة ايام في أقل منها أقصر وكما اذا سار فيها سيرا خارقا للعادة
وصرح في التبيين انه يكتفى في تقدير المسافة بالمدة المذكورة بغلبة الظن ولا يشترط البقيان اه
(قوله لان الليل ليس محلا للسير) قال القهستاني الاولى ترك ذكر الابل الى لانها للاستراحة
(قوله ولا بد الخ) محل الاشتراط قوله مع الاستراحات والمسين والتاء فيها زائدان (قوله وسار
الى ما بعد الزوال) الذي في عبارة غيره التسوية بين الايام الثلاثة في اعتبار الزوال واعلم ان
الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر الى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو
من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في أقصر ايام السنة في مصر وما سواها في
العرض سبع ساعات الاربع فجاء مجموع الثلاثة ايام عشرون ساعة وربع اه ذكره صاحب
تحفة الأخيار (قوله وهو سير الابل) أي ابل القافلة بدليل قوله ومشى الاقدام (قوله في
البر) متعلق بقوله اعتبر (قوله ووعرا) أي صعبا شاقا (قوله من ابتداء اليوم) متعلق بقوله
قطع (قوله ونزل بعد الزوال) عبارة غيره عند الزوال بدون بعد (قوله يوما) مرتبط بقوله
احتسب (قوله وهو سير البريد) أي البغل (قوله وفي البحر) يعتبر اعتدال الرمح فيمنظر
الى السفينة ثم نسير في ثلاثة ايام ولياليها عند استواء الرمح بحيث لم تكن عاصفة ولا هادئة
فيجعل ذلك أصلا (قوله فيقصر المسافر الخ) لو قال فيصلي المسافر الفرض الرباعي ركعتين
لكان أولى لان الركعتين تمام فرضه (قوله العلى) أخرج الوتر ولولم يذكره نخرج بالرباعي
(قوله أو خائفا) أي ولو كان قارا في المحطة (قوله وهو المختار) وقيل الافضل المقهمل تقربا
وقيل الترك ترخصا وقيل كذلك السنة الفجر والمغرب (قوله فزيت في الحضر) في الظاهر يوم
الثلاثاء لانه ثلثي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول بعد مقدمة المدينة صلى الله عليه وسلم
بشهر وأقرب صلاة السفر ركعتين كما في العيني على البخاري (قوله فانما وازن النهار) سميت
بهذا الاسم مع أنها تصلى بعد مذهب النهار باعتبار أنها تقع عقب النهار ويطلب فعلها سريعا

كما ذكرناه (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الرمح) على المفق به فاذا سارا أكثر اليوم به كان ككله وان كانت المسافة دون ما في
السهل (فيقصر) المسافر (الفرض) العلى (الرباعي) فلا قصر للثنائي والثلاثي وللوتر فانه فرض على ولا في السنن فان كان في
حال نزول وقرا أو آمن ياتي بالسنن وان كان سائرا أو خائفا فلا ياتي بها وهو المختار قالت عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين

ركعتين فزيدت في الحضر وأقزت في السفر إلا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح أطول قراءتها وعندنا بقصر (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كما بقى من سبيله وقاطع طريق لا طلاق نص الرخصة (إذا جاوز بيوت مقامه) ولو بيوت الأخبية من الجانب ٢٧٦ الذي خرج منه ولو جازاه في أحد جانبيه فقط لا بضره (و) يشترط أن يكون

قد جاوز أيضا ما اتصل به (أي بمقامه (من قنائه) كما يشترط مجاوزة روضه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة برض المصر يشترط مجاوزتها في الصبح (وان انفصل القضاء بمزعة أو قضاء قدر غلوة) وتقدم أنهم من ثمانية خطوة إلى أربعة مائة (لا يشترط مجاوزته) أي القضاء وكذا لو اتصلت القرية بالقضاء لا بالبرض لا يشترط مجاوزته بل بمجاوزة القضاء كذا في قاضي خان ويخالفه ما في النهاية والفتاوى ولو بالجبلية والجهينة والمزبد ونصها يقصر بخروجه عن عمران المصر ولا يلحق قضاء المصر بالمصر في حق السفر ويلحق القضاء بالمصر لجمعة صلاة الجمعة والقصر أن الجمعة من مصالح المصر وقضاء المصر ملحق بالمصر فيما هو من حوائج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يلحق قضاء المصر بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والقضاء المكان المتصل بالمح

فأطلق عليهم وتر النهار لقرينها منه والاضافة تأتي لادنى ملازمة أو لتمييز عن وتر الليل الواقع بعد العشاء فلا مخالفة بين كونها صلاة ليلية وبين هذا الحديث (قوله لمكانها من الخطبة) الأولى لمكان الخطبة أي لوجود الخطبة فيها فانها نازلة منها منزلة ركعتين على ما قاله البعض (قوله والصبح أطول قراءتها) فيه أن الظاهر كذلك (قوله من نوى السفر) أي قصد قصد اجازما كما في القهستانى ولا بد من كون القصد قبل الصلاة حتى لو افتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر فقلها الرياح فنوى السفر يتم صلاة المقيم عنه أبي يوسف لانه اجتمع الموجب للاتمام وما يجتمع فرجنا الموجب احتياطا خلافا لمحمد والمراد القصد المعتبر حتى لو قصد صبي مسافة سفر فبلغ قبل بلوغ المقصد يوم لا يقصر بخلاف الكافر اذا أسلم بناء على أن نية الكافر انشاء السفر معتبرة بخلاف الصبي ولا يعتبر القصد ما لم يصل به عمل السفر ولو لم يقصد لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا جهازا لوقصد السياحة أو ذهب صاحب جيش اطلب عدوا وذهب اطلب أبق أو غريم ولم يعد لم أين يدركه أتم في الذهاب وفي موضع المكث وان طالت المدة أما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر والا (قوله ولو كان عاصيا بسفره) بان سافر اطلب الزنا أو قطع الطريق ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد انشاء السفر فانه يترخص بالاتفاق واعلم أنه يكون عاصيا بقصد فعل المعصية سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا فأفاده السيد (قوله لا طلاق نص الرخصة) قال تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر ألابية وقال صلى الله عليه وسلم يسبح المسافر ثلاثة أيام ولياليها والقمح المجاور لا ينفي الأحكام كالببيع وقت النداء والصلاة في الأرض المقصوبة (قوله اذا جاوز بيوت مقامه) عبر بالجمع ليقيد اشتراط مجاوزة الكل فيدخل فيه محلة منقلة وفي القديم كانت متصلة لانها تعد من المصر كما في الخاتمة (قوله ولو بيوت الأخبية) متصلة أو متفرقة فان نزلا على ماء أو محتطب يعتبر مفارقة الماء والمحتطب قال في الشرح ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جدا اه لا يشترط غيبوبة البيوت عن بصره لما روى عن علي بن ربيعة الأسدي خرجنا مع علي ونحن نتظر إلى الكوفة فصلى ركعتين ثم رجعنا فصلى ركعتين وهو يتظر إلى القرية فقلنا الانصلى أربعا فقال حتى يدخلها (قوله المتصلة برض المصر) قيد بالبرض احتراماً من القرية المتصلة بالقضاء فلا يشترط مجاوزتها على هذا الصحيح الذي صححه الشرح تبعاً للنهاية معزياً بالحديث وأفاد في التمهيد أن الاحتياط عدم اشتراط مجاوزة القرية مطلقا (قوله وتقدم أنهم من ثمانية الخ) فإذا تحقق أقلها لا يشترط مجاوزته وفي البحر الغلوة أربعة مائة ذراع في الأصح ولعله يان نهايتها قال القرطبي ان هذا التفصيل هو الأشبه (قوله ويخالفه الخ) يؤيده ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قصر العصر بذي الحليفة وهو من قضاء المدينة (قوله ويلحق القضاء بالمصر لجمعة صلاة الجمعة) ومن المشايخ من منع الجمعة فيه لاذ كان منقطعاً عن عمران وهو المعول عليه كما سيأتي في الجمعة ان شاء الله تعالى (قوله والابرة اتفاقاً) أي الحارثين (قوله الاستقلال بالحكم) أي الانفراد

البلد كرض الدواب ودفن الموتى والقاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وان كانت متصلة بينها ولوسكنها بحكم أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكن الحفظة والأثرة اتفاقاً (ويشترط لجمعة السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم

والبلوغ) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من لم يجاوز عمران مقامه أو تجاوز) العمران ناويا (و لكن
(كان صيبا أو تابعا لم ينو متبوعه السفر) والتابع (كالرأفة مع زوجها) وقد أضافها مجمل مهرها وان لم يوفها لم تكن تبعا له ولو
دخل بها لانها يجوز لها منعه من الوطء والاخراج لانه مهر عن أبي حنيفة رضي الله عنه (والعبد) غير المكاتب فيشمل أم الولد
والمدبر (مع مولا والجندی مع أميرة) اذا كان يرتزق منه والاجير مع المستأجر ٢٧٧ والتلميذ مع أستاذه والاسير والمكروه مع

من أكرهه على السفر والاعشى
مع المتبرع بقوده وان كان
أجيرا فالعبد لنيسة الاعشى
(أو) كان (ناويا دون
الثلاثة) الايام لان مادونها
لا يصير به مسافرا شرعا
(وتعتبرنية الإقامة والسفر
من الاصل) كالزوج والمولى
والامير (دون التبغ)
كالرأة والعبد والجندی
(ان علم) التبغ (نية المتبوع
في الاصح) فلا يلزمه الاتمام
بنية الاصل الإقامة حتى
يعلم كافي توجهه الخطاب
الشرعي وعزل الوكيل حتى
لوصلي محال له قبل علمه
في الاصح (والقصر عزيمة
عندنا) لما قدمناه (فاذا أتم
الرباعية) والحال أنه (قد
القيود الاول) قد راى تشهد
(صحت صلاته) لوجود
القرض في محله وهو الجلوس
على الركعتين وقصر الاخرين
نافله (مع الكراهة) لتأخير
الواجب وهو السلام عن
محله ان كان عامدا فان كان
ساهيا بسجد السهو (والا)
أي وان لم يكن قد جلس

بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعا لغيره في حكمه (قوله) وأثبات عدم نقصان مدة السفر (أي
السفر الذي تقصر فيه الصلاة) (قوله) فلا يقصر من لم يجاوز (الخ) محترز قوله اذا تجاوز (قوله)
ولكن كان صيبا) محترز التقيد بالبلوغ (قوله) أو تابعا) محترز التقيد بالاستقلال فقيهه ان
ونشر مخاطب (قوله) عند أبي حنيفة رضي الله عنه) وعندهما لا يجوز لها ما ذكر (قوله)
والعبد غير المكاتب) أما هو فقال في الجري فبني أن لا يكون تبعا لان له السفر بغير إذن المولى
(قوله) اذا كان يرتزق منه) كذا في الزبلي أو من بيت المال كافي النهر والاوجه في الذي
ترزق أن يكون مقيما كما اذا تزوجت اتفاقا (قوله) لا يصير به مسافرا شرعا) أي سفراته تقصر
به الصلاة أما في ترك الجمعة والجماعة والتميم والصلاة على الدابة فيصير مسافرا شرعا (قوله) حتى
يعلم (الخ) لم يبين أنه يجب عليه السؤال من المتبوع أو لا والظاهر الاول ويؤيده ما في الدراية
والخاتمة مسلم أسره العدو وان كانت مسيرة العدو مدة سفر يقصر والاوان لم يعلم يسأله وان
سأله ولم يجبه ينظر ان كان العدو مسافرا يقصر والا فلا والظاهر كما قاله أبو السعود في حاشية
الاشباه ان مسافر انى قوله ان كان العدو مسافرا معناه سائرا ووجه التأيد أن التعبير بالفعل
حيث قال يسأله يشعر بالوجوب وأيضاً فإنه يتوصل به لإقامة الواجب على وجهه وما لا يقام
الواجب الا به فهو واجب (قوله) كافي توجهه الخطاب الشرعي) وذلك كما اذا أسلم في دار
الكفر ولم يعلم بالاسلام حتى انتقل الى دار الاسلام فإنه لا يلزمه أن يقضى ما مضى والوكيل
لا يعزل عن مكانه بالعزل القصدي قبل علمه بخلاف الحكمي كوت الموكل وفي التنوير
ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
على الاصح (قوله) لتأخير الواجب) وترك واجب القصر وترك اقتراح النقل وخلطه بالقرض
وكل ذلك لا يجوز تأخيره السيد عن الدت (قوله) لما قام للثالثة) أي قبل أن يقصد هاب جديدة
والاصارث الثلاثة تعلقا فيضم اليها أخرى تحرزا عن التسفل بالبراء ولو أفسده لاشئ عليه لانه
لم يشرع فيه ملتزما ولو نوى الإقامة بعد ذلك وع الثالث قبل التقيد بجدة أهاد اقيام
والركوع لوقوعه ما تعلقا فلا ينوبان عن القرض تأخيره السيد ولا بد أن ينوى الإقامة حقيقة
حتى لو نواها لا جـل الاتمام فقط لا يكون مقيما (قوله) في محل تصح إقامة فيه) شروط اتمام
الصلاة سنة النية والمدة واستقلال الرأى واتحاد الموضع وصلاحيته وترك السير (قوله)
يقصر) جلته يقصر صفة مسافرا (قوله) يعني وطنه الاصل) ومنتهى ذلك بالوصول الى الرض
فان الانتهاء كالاتياد والاطلاق دال على أن الدخول أعظم من أن يكون للإقامة أولا
ولما جنة نسبا وأن يكون في الصلاة كما اذا سبقه الحدث قد دخله لاهما أولا فإنه يتم في هذه الصور

قد راى تشهد على رأس الركعتين الاوليين (فلا تصح) صلاته لتركه فرض الجلوس في محله واختلاط النقل بالفرض قبل كماله
(الاذا نوى الإقامة لما ظم للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقيما بالنسبة فانقلب فرضه أو رجع وترك واجب القيود الاول
لا يفسد وكذا الوتر في ركعة لانه أمكنه تداركه فرض القراءة في الاخر بين نية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره
بعضي ثلاثة أيام مسافرا (يقصر حتى يدخل مصره) يعني وطنه الاصل (أو ينوى إقامته نصف شهر) لمدأ وقربة

ركعتين فزيدت في الحضر وأقوت في السفر إلا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح أطول قراءتها وعندنا بقصر (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كما يبق من سعيه وقاطع طريق لا طلاق نص الرخصة (إذا جاوز بيوت مقامه) ولو بيوت الأحيية من الجانب ٢٧٦ الذي خرج منه ولو جازاه في أحد جانبيه فقط لا بضره (و) يشترط أن يكون

قد (جاوزا أيضا ما اتصل به) أي بمقامه (من فناءه) كما يشترط مجاوزة روضه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة بربض المصر يشترط مجاوزتها في الصبح (و) ان انفصل القضاء بمزعة أو قضاء (قدرة غلوة) وتقدم أنهم من ثلثمائة خطوة إلى أربعة مائة (لا يشترط مجاوزته) أي القضاء وكذا لو اتصلت القرية بالقضاء لا بالربض لا يشترط مجاوزتها بل مجاوزة القضاء كذا في قاضيخان ويخالفه ما في النهاية والفتاوى ولو بالجمعة والنجيس والمزيد ونصها بقصر بخروجه عن عمران المصر ولا يلحق فناء المصر بالمصر في حق السفر ويلحق القضاء بالمصر لصلوة الجمعة والفرق أن الجمعة من مصالح المصر وفناء المصر ملحق بالمصر فيما هو من حوائج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يلحق فناء المصر بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والقضاء المكان المتصل بالمصر)

فأطلق عليه وتر النهار لقرينته والاضافة تأتي لادنى ملازمة أو لتفريق وتر الليل الواقع بعد العشاء فلا مخالفة بين كونها صلاة ليلية وبين هذا الحديث (قوله لمكانها من الخطبة) الأولى لمكان الخطبة أي لوجود الخطبة فيها فانها نازلة منها منزلة ركعتين على ما قاله البعض (قوله والصبح أطول قراءتها) فيه أن الظاهر كذلك (قوله من نوى السفر) أي قصد قصد جازما كما في القهستاني ولا بد من كون القصد قبل الصلاة حتى لو افتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر فنقلها الریح فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف لانه اجتمع الموجب للاتمام وما ينعمه فرجنا الموجب احتياطا خلافا لمحمد والمراد القصد المعتبر حتى لو قصد صبي مسافة سفر قبل بلوغ المقصد يوم لا يقصر بخلاف الكافر إذا أسلم بناء على أن نية الكافر انشاء السفر معتبرة بخلاف الصبي ولا يعتبر القصد ما لم يتصل به عمل السفر ولو لم يقصد لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا جاعا لو قصد السباحة أو ذهب صاحب جيش لطلب عدوا وذهب لطلب آبق أو غريم ولم يعلم أين يدركه أتم في الذهاب وفي موضع المكث وان طالت المدة أمان في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر والا (قوله ولو كان عاصيا بسفره) بان سافر لطلب الزنا أو قطع الطريق ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد انشاء السفر فانه يترخص بالاتفاق وعلم أنه يكون عاصيا بقصد فعل المعصية سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا فأداه السيد (قوله لا طلاق نص الرخصة) قال تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر الآية وقال صلى الله عليه وسلم يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها والقبح الجمار ولا يني الأحكام كالببيع وقت النداء والصلاة في الأرض المغصوبة (قوله إذا جاوز بيوت مقامه) عبر بالجمع ليقيد اشتراط مجاوزة السكك فيدخل فيه محله منفصلة وفي القديم كانت متصلة لانها تعد من المصر كما في الخاتمة (قوله ولو بيوت الأحيية) متصلة أو متفرقة فان زلوا على ماء ومهبط يعتبر مفارقة الماء والمهبط قال في الشرح ولعله ما لم يكن محطبا واسعا جدا اه ولا يشترط غيبوبة البيوت عن بصره لما روى عن علي بن ربيعة الاسدي خرجنا مع علي ونحن ننظر إلى الكوفة فصلى ركعتين ثم رجعنا فصلى ركعتين وهو ينظر إلى القرية فنقلنا الانصلي أربعين حتى يدخلها (قوله المتصلة بربض المصر) قيد بالربض احتراز عن القرية المتصلة بالقضاء فلا يشترط مجاوزته على هذا الصحيح الذي صححه الشرح تبعاً للنهاية معزى بالمحيط وأفاد في النهر عن الولو الجيبة أن المختار عدم اشتراط مجاوزة القرية مطلقا (قوله وتقدم أنهم من ثلثمائة الخ) فإذا تحقق أقلها لا يشترط مجاوزته وفي البحر الفلوة أربعة مائة ذراع في الأصح ولعله يان انها يتها قال القرطبي ان هذا التفصيل هو الأشبه (قوله ويخالفه الخ) يؤيده ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قصر العصر بذي الخليفة وهو من فناء المدينة (قوله ويلحق القضاء بالمصر لصلوة الجمعة) ومن المشايخ من منع الجمعة فيه إذا كان منقطعاً عن عمران وهو المعول عليه كما سيأتي في الجمعة ان شاء الله تعالى (قوله والا كذا اتفاقا) أي المترابطين (قوله الاستقلال بالحكم) أي الانفراد

بالحكم المذكور كض الدواب ودفن الموتى والقاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وان كانت متصلة بينها ولو سكنها بحكم أهل البلدة في جميع السنة وبعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة والا كذا اتفاقا (ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم

والبالوغ) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من ليحيا وزعم ان مقامه أو تجاوز) العمران ناويا (و) لكن
(كان صيبا أو تابعا لم ينوم متبوعه السفر) والتابع (كالرأفة مع زوجها) وقد أوفاهما مجمل مهرها وان لم يوفها لم تكن تبعا له ولو
دخل بها لأنهم يجوز له من الوطء والاخراج للمهر عند أبي حنيفة رضي الله عنه (والعبد) غير المكاتب فيشمل أم الولد
والمدبر (مع مولاه والجندي مع أميره) إذا كان يرتزق منه والاجر مع المستأجر ٢٧٧ والتقليد مع أستاذة والاصير والمكروه مع

من أكرهه على السفر والاعشى
مع المتبرع بقوده وان كان
أجيرا فالعبرة بنية الاعشى
(أو) كان (أو يادون
الثلاثة) الايام لان مادونها
لا يصير به مسافرا شرعا
(وتعتبر نية الإقامة والسفر
من الاصل) كالزوج والمولى
والاصير (دون التبسم)
كالرأفة والعبد والجندي
(ان علم) التبسم (نية المتبوع
في الاصح) فلا يلزمه الاقام
بنية الاصل الإقامة حتى
يعلم كافي توجه الخطاب
الشرعي وعزل الوكيل حتى
لوصلي مخاها قبل علمه
في الاصح (والقصر مزمعة
عندنا) لما قدمناه (فاذا أتم
الرباعية) والحال أنه (قعد
العهود الاول) قد راى تشهد
(صحته صلاته) لوجود
القرض في محله وهو الجلوس
على الركعتين وتغيير الاخرين
نافله (مع الكراهة) لتأخير
الواجب وهو السلام عن
محله ان كان عامدا فان كان
ساهيا يسجد للسهو (والا)
أي وان لم يكن قد جلس

بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعا لغيره في حكمه (قوله) والثالث عدم نقصان مدة السفر أي
السفر الذي تقصر فيه الصلاة (قوله) فلا يقصر من ليحيا وزعم ان مقامه أو تجاوز (قوله)
ولكن كان صيبا) محترز التقييد بالبالوغ (قوله) أو تابعا) محترز التقييد بالاستقلال فقهه لف
ونشر مخاطب (قوله) عند أبي حنيفة رضي الله عنه) وعندهما لا يجوز لها ما ذكر (قوله)
والعبد غير المكاتب) أما هو فقال في البحر فبني أن لا يكون تبعا لأن له السفر بغير إذن المولى
(قوله) إذا كان يرتزق منه) كذا في الزيلعي أو من بيت المال كافي النهر والاربعه في الذي
ترزق أن يكون مقبلا كما اذا تزوجت اتفاقا (قوله) لا يصير به مسافرا شرعا) أي سفره ناقص
به الصلاة أما في ترك الجمعة والجماعة والتميم والصلاة على الداية فيصير مسافرا شرعا (قوله) حتى
يعلم الخ) لم يبين أنه يجب عليه السؤال من المتبوع أولا والظاهر الاول ويؤيده ما في الدراية
والخاتمة مسلم أسره العدو وان كانت مسيرة العدو مدة سفر يقصر والا لا وان لم يسأله وان
سأله ولم يجبه ينظر ان كان العدو مسافرا يقصر والا فلا والظاهر كما قاله أبو السعود في حاشية
الاشباه ان مسافر في قوله ان كان العدو مسافرا معناه سائرا ووجه التأييد أن التعبير بالقول
حيث قال يسأله يشهر بالوجوب وأيضا فإنه يتوصل به لإقامة الواجب على وجهه وما لا يقام
الواجب الا به فهو واجب (قوله) كافي توجه الخطاب الشرعي) وذلك كما اذا أسلم في دار
الكفر ولم يعلم بالاحكام حتى انتقل الى دار الاسلام فإنه لا يلزمه أن يقضي ما مضى والوكيل
لا ينعزل عن مكانه بالعزل القصدي قبل علمه بخلاف الحكمي كوت الموكل وفي التنوير
ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
على الاصح (قوله) لتأخير الواجب) وترك واجب القصر وترك افتتاح النقل ومخاطبه بالقرض
وكل ذلك لا يجوز أفاده السيد عن الدرر (قوله) لما قام للثالثة) أي قبل أن يقصد هاب جديدة
والاصارث الثلاثة تفلا فيضم اليها أخرى فتحرزنا عن النقل بالتيار ولو أفقده لاشئ علمه لانه
لم يشرع فيه ملتزما ولو نوى الإقامة بعد ركوع الثالثة قبل التقييد بجدة أعاد القيام
والركوع لوقوعها نقلا فلا يفوتان عن القرض أفاده السيد ولا بد أن ينوى الإقامة حقيقة
حتى لو نواها لاجل الاتمام فقط لا يكون مقبلا (قوله) في محل تصح إقامة فيه) شروط اتمام
الصلاة ستة النية والمدة واستقلال الرأي واتحاد الموضع وصلاحيته وترك السير در (قوله)
يقصر) جلة يقصر صفة مسافرا (قوله) يعني وطنه الاصل) ومنتهى ذلك بالوصول الى الرض
فان الانتهاء كالاتياد والاطلاق دال على أن الدخول أعم من أن يكون للإقامة أولا
ولحاجة نسيها وأن يكون في الصلاة كما اذا سبقه الحدث قد دخله الماء أولا فإنه يتم في هذه الأمور

قد راى تشهد على رأس الركعتين الاوليين (فلا تصح) صلاته لتركه فرض الجلوس في محله واختلاط النقل بالقرض قبل كماله
(الاذا نوى الإقامة لما قام للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقبلا بالنية فانه قلب فرضه أريما وترك واجب القعود الاول
لا يشهد وكذا الوقوف في ركعة لانه أمكنه تدارك فرض القراءة في الاخرين بنية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره
بعضي ثلاثة أيام مسافرا (يقصر حتى يدخل مصره) يعني وطنه الاصل (أو ينوي إقامته نصف شهر يدا أو قرية)

قدرة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم واذا لم يستحكم سفرهم بان أراد الرجوع لوطنه قبل مضي ثلاثة أيام يتم بمجرّد الرجوع وان لم يصل لوطنه لنقضه السفر لانه ترك بخلاف السفر لا يتم بمجرّد النية حتى يسير لانه فعل (وقصر ان نوى أقل منه) أي من نصف شهر (أولم ينو) شيئا (وبقي) على ذلك (سنتين) وهو ينوي الخروج في غد أو بعد جمعة لان علقمة بن قيس مكث كذلك بخوارزم سنتين يقصر الصلاة (ولا تصح نية الإقامة ببلدين لم يعين المبيت باحدهما) وكل

الآن يكون لاحقا فانه لا يتم لانه خلف الامام حكما (قوله قدرة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم) فانهم ما قالوا اذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك ان تقيم بها خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة فيها وان كنت لا تدري متى تظعن فاقصرها والاثري منه كالتجربة لان المقدرات الشرعية لا مجال للرأى فيها يكفي العناية والفتح وهو حجة على الشافعي في تقديره بأربعة أيام غير يروي الدخول والخروج كذا في التبيين اهـ (قوله لنقضه السفر) أي بإرادة الرجوع (قوله لانه ترك) أي لان نقض السفر ترك والتروك قصصه ليعجزد النية (قوله لان علقمة الخ) وكذا روى عن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وابن عباس رضي الله عنهم (قوله لم يعين المبيت باحدهما) أما اذا عينه بان نوى أن يقيم الليل في احدهما ويخرج بالثاني الى الموضع الآخر فاذا دخل أولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالثاني لم يصير مقيما أي حتى يدخل الموضع الذي نوى المبيت فيه وان دخل أولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالليل صار مقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخر لم يصير مسافرا لان موضع إقامة المرح حيث يبيت فيه فلا ترى أنك اذا قلت لشخص أين تسكن يقول في محله كذا وهو بالثاني يكون بالسوق نقله السيد عن العلامة مسكين (قوله ولا تصح نية الإقامة في مفازة) مثلها الجزيرة والبحر والسفينة والملاح مسافر وسفينة ليست بوطن الا عند الحسن نقله السيد عن البحر (قوله وأما أهل الاخبية فتصح نيتهم الإقامة الخ) أي اذا كان عندهم من الماء والكل ما يكفيهم تلك المدة وأهل الاخبية هم الاعراب والترك والكرد الذين يسكنون المفازة نهر وقيد بهم لان غيرهم لو نوى الإقامة معهم لا يصير مقيما عند الامام وهو الصحيح وعن الثاني روايتان (قوله لعسكرنا دار الحرب) أما من دخلها بأمان ونوى الإقامة في موضعها صحت نيتهم (قوله لخالفه حالهم) أي لعزيمتهم بسبب التردد لان احتمال وصول مدد الى العدو ووجوده كيدة من القلب بل يغلب بها الكثرة قائم وذلك يمنع قطع القصد فلم تكن دار إقامة (قوله في حال محاصرة أهل البغي) ولو في المصر كما أفاده كحل الدين في العناية وصاحب البحر والتقييد بغير المصر في عبارة البعض اتفاقا والبغاة قوم خرجوا عن طاعة الامام الحق طائفتان أنهم على الحق ولا يحكم بفسقهم بالاتفاق لانهم متمسكون بشبهة وان كانت فاسدة فان لم تكن لهم شبهة فهم لموصى أي قطاع طريق قهستاني من بحث البغاة (قوله ولو كانت الشوكة ظاهرة لنا عليهم) لانه السابقة وفصل زفر وتفصيله رواية عن الثاني (قوله يصلي رباعية) الجملة صفة مقسمة قال السيد ولا حاجة اليه لانه من قوله وأنها أربعة (قوله ولو في التشهد) متعلق بقوله اقتدى كقوله في الوقت (قوله في الوقت) ولو قدر تحريمه في الاصح قهستاني (قوله ولو خرج الوقت) مباغاة على قوله صح (قوله أوترك الامام القعود الاول) لان القعدة صارت واجبة في حقه أيضا فلا يطل فرضه بتركها وعليه الفتوى نهر (قوله لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم) مقيد بكونه باقاة في حق الامام

واحدة أصل بنفسها واذا كانت تابعة كقرية يجب على ساكنها الجمعة تصح الإقامة بدخول أيهما وكذا تصح اذا عين المبيت بواحدة من البلدين لان الإقامة تضاف لمحل المبيت (ولا) تصح نية الإقامة (في مفازة لغير أهل الاخبية) لعدم صلاحية المكان في حقه والاخبية جمع خباء بغير همز مثل كساء وأكسيه بيت من وبرأ وصف والمراد ما هو أعم من ذلك وأما أهل الاخبية فتصح نيتهم الإقامة في الاصح في مفازة (ولا) تصح نية الإقامة (اعسكرنا دار الحرب) ولو حاصر وامصر المخالفة حالهم بالتعدد بين القرار والقرار (ولا) تصح نية الإقامة لعسكرنا (بدارنا في حال محاصرة أهل البغي) للتردد كما ذكرنا ولو كانت الشوكة ظاهرة لنا عليهم (وان اقتدى مسافر بتقيم) يصلي رباعية ولو في التشهد الأخير (في الوقت صح) اقتدائه (وأتمها أربعة) تبع الامامه واتصال

المغير بالسبب الذي هو الوقت ولو خرج الوقت قبل اتمامه أو ترك الامام القعود الاول في الصحيح (وبعد) والمأموم أي بعد خروج الوقت (لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان احرام المقيم قبل خروج الوقت

لان فرضه لا يتغير بعد خروجه (وبعكسه) بأن اقتدى بمقيم مسافر (صح) الاقتداء (فيه) ما أي في الوقت وفيما بعد خروجه لانه
صلى الله عليه وسلم صلى بأهل مكة وهو مسافر وقال أتموا صلاتكم فان أقوم سفر وقعوده فرض أقوى من الاول في حق المقيم ويتم
المقيمون منفردين بالقراءة ولا يصحود سهو ولا يصح الاقتداء بهم (ونذب للإمام) ٢٧٩ بعد التسليمين في الاصح وقيل بعد
التسليم الاول (أن يقول

أتموا صلاتكم فالى مسافر)
كما روينا وانما كان مندوبا
لانه لم يتعين مصر فالحال
الامام لجواز السؤال قبل
الصلاة أو بعد انتهاءهم
صلاتهم (وينبغي أن يقول)
لهم الامام (ذلك قبل شروعه
في الصلاة) لدفع الاشتباه
ابناءه (ولا يقرأ) المؤتم
(المقيم فيما يتبعه بعد فراغ
امامه المسافر في الاصح)
لانه أدرك مع الامام أول
صلاته وفرض القراءة قد
تأدى بخلاف المسبوق
(وفاتمة السفر و) فائتة
(الحضر تقضى ركعتين
وأربعاً) فيه لف ونشر
مرتب لان القضاء بحسب
الاداء بخلاف فائتة
المريض والقوى فان
المريض اذا برئ يقضى
بالركوع والسجود واذا
مرض يقضى بالإيماء فائتة
الصحة لسقوط الركوع
والسجود بالعدول ولو هما
بالقدرة حال القضاء (والمعتبر
فيه) أي لزوم الأربع
بالحضر والركعتين بالسفر
(آخر الوقت) فان كان في

والمأموم أمالو كانت فائتة في حق الامام موداة في حق المأموم كما اذا كان المأموم يرى قول
الامام في الظهر والامام يرى قوله ما وقول الشافعي فانه يجوز دخوله معه في الظهر بعد المثل
قبل المثلين كافي السراج (قوله لان فرضه لا يتغير بعد خروجه) فكان اقتداءه المقترض
بالمستقل في حق القعدة ان كان الاقتداء في الشفع الاول أو في حق القراءة ان كان الاقتداء في
الشفع الثاني هداية وفي حق التحريمة كافي السراج عن الحواشي لان تحريمه الامام اشتات
على فرض ونقل وتحريمه المقتدى اشقت على الفرض فقط فكانت أقوى اه وفيه أن
تحريمه المسافر مشتملة على نحو التسييح والتكبير وان أراد من جهة القراءة فيرجع الى ما ذكره
صاحب الهداية (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) ولان صلاة المسافر في الحائض أقوى وبناء
الضعيف على القوى جائز (قوله أتموا صلاتكم) روى أن أبا يوسف لما حج مع هرون الرشيد
وصلى بالناس ركعتين بكه قال أتموا صلاتكم فان أقوم سفر فقال له واحد منهم نحن أعلم بهذا
منك فقال له أبو يوسف لو علمت ما تكلمت في الصلاة فقال هرون لو كان مثل هذا الجواب بدلا
عن الملك الذي أعطانيه الله تعالى لكنت أسرب ذلك كذا في الشرح (قوله فان أقوم سفر)
يستعمل سفر مفردا وجمعا يقال رجل سفر وقوم سفر والمراد هنا الجمع ذكره العلامة نوح
(قوله أقوى من الاول) أي من القعود الاول (قوله بالقراءة) في الاصح لانهم لاحقون
حيث أدركوا أول صلاتهم مع الامام وفرض القراءة قد تأدى فيترك كونها احتياطا كذا في
الهداية والكافي (قوله ولا يصحود سهو) لوسهوا فيما يتون لانهم كاللاحقين (قوله ولا يصح
الاقتداء بهم) لانهم بالاقتداء التزموا الموافقة في الركعتين فينفردون في الباقي الا أنهم
مقتدون بتحريمه لافعل (قوله وقيل بعد التسليم الاول) خوف افسادهم صلاتهم بالتسليم
الثانية لانهم لا يفتظرون شيئا بخلافه بعد التسليم الاول (قوله في الاصح) وقال بعض المشايخ
يقرأ كالمسبوق (قوله لانه أدرك الخ) بيانه أنه لما كان لاحقا كان خلف الامام فكيف كان
مقتديا به من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فبالنظر الى أنه مقتد مد تكمله القراءة تحريما
وبالنظر الى أنه منفرد تسحب له القراءة اذ فرض القراءة قد تأدى في الشفع الاول واذا دار
الامر بين الحرمة والنسب فالاحتياط هو الترك فكان جهله مقتديا أولى من جهله منفردا
بخلاف المسبوق فانه أدرك قراءة نافله فلم يسقط فرض القراءة عنه فدارت قرأته بين أن
تكون مكروهة تحريما أو كنافلة الصلاة بتركه فكان الاحتياط في حقه القراءة فصار جهله
منفردا أولى من جهله مقتديا فكانت قرأته فيما يقضى فرضا (قوله يقضى بالركوع
والسجود) لان الرخصة للجزلاتي بدونه (قوله واذا مرض) أي الصحيح والاولى ذكره (قوله
يقضى بالإيماء) لانه لا يلزم تكليف ما لبس في الوضوء (قوله آخر الوقت) أي بقدر ما يسع ايقاع
التحريمه فيه (قوله لانه المعتبر في السببية) أي آخر الوقت لانه أو ان تقرره دينيا في ذمته

آخره مسافرا صلى ركعتين وان كان مقيما صلى أربعاً لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء فيما قبله من الوقت فتأخره
الصلاة لو صار أهلا لها في آخر الوقت يلوغ واسلام وفاقته من جنون وانما وطهر من حيض نقاس ونسقط يفقد
الاهلية فيه يجنون

واغما محمد ونفاس وحيفض
(و يبطل الوطن الاصلي
بمنه فقط) أي لا يبطل
وطن الإقامة ولا بالسفر
لأن الشيء لا يبطل بمادونه
بل بما هو مثله أو فوقه ولا
يشترط تقدم السفر لثبوت
الوطن الاصلي اجماعا ولا
لوطن الإقامة في ظاهر
الرواية وإذا لم ينقل أهله
بل استحدث أهلا أيضا ببلدة
أخرى فلا يبطل وطنه
الأول وكل منهما وطن
أصلي (و يبطل وطن
الإقامة مثله) يبطل أيضا
(ب) إنشاء (السفر) بعده
(و ب) العود للوطن (الاصلي)
لما ذكرنا (والوطن الاصلي
هو الذي ولد فيه) الانسان
(أو تزوج) فيه (أو لم يتزوج)
ولم يولد فيه (و) لكن (قصد
التعيش لا الارتحال عنه
ووطن الإقامة موضع)
صالح لها على ما قدمناه
وقد نوى الإقامة فيه
نصف شهر فما فوقه)
وفائدة هذا أنه يتم الصلاة
إذا دخله وهو مسافر قبل
بطلانه (ولم يعتبر المحققون
وطن السكنى وهو ما) أي
موضع (ينوي الإقامة فيه
دون نصف شهر وكان
مسافرا فلا يبطل به وطن
الإقامة ولا يبطل السفر

وصفة الدين تعذر طال تفرده وأما اعتياد كل وقت إذا خرج في حقه فيثبت الواجب عليه
بصفة الكمال (قوله واغما محمد) أكثر من خمس سنوات (قوله ويبطل الوطن الخ) الوطن
محرم ويسكن منزل الإقامة قاموس (قوله بئله) أي وإن لم يكن بينهما مسافة سفر أو له بعد
ولا يشترط تقدم السفر لثبوت الوطن الاصلي اجماعا أي لأنه قد يتولد فيه مثلا ولا ينتقل عن
غيره اليه (قوله ولا لوطن الإقامة في ظاهر الرواية) فإذا خرج من مصر فأقام بقلوب مدتها
يسمى وطن إقامة لأنه حينئذ لا يترتب له أحكام (قوله بل استحدث أهلا الخ) وكذا لو
استحدث أهلا في ثلاث مواضع فالسكنى واحد فيا يظهر (قوله بإنشاء السفر بعده) حتى لو
عاد إلى حجة فيه قصر وقوله بعده أي بعد الإقامة فيه سواء أنشأ منه أو بعده في موضع آخر
بعده ولا يشترط كونه منه كما يفهمه كلام صاحب النهر إلا أن في رده على الزيلعي وبقي ما إذا
خرج منه على نية السفر الأولى ثم جاوزه بعدة سفر منه أو من الاصلي ولم يقيم في غيره ثم مر به هل يتم
وظاهر كلامهم نعم لأنه لم يدخل الاصلي ولم يقيم في غيره ولم ينشئ سفرا بعده وحزبه (قوله لما
ذكرنا) من أن الشيء لا يبطل الا بئله أو بما هو فوقه (قوله أو تزوج فيه) ينظر حكم ما إذا تسرى
فيه وعلى فرض اعتبار التسرى فيه يتحقق كون الوطن الاصلي أكثر من أربعة (قوله على
ما قدمناه) من أنه لا بد أن يكون واحدا وأن لا يكون مفارقة ولادار حوب لعسكرنا ولادار بقى
(قوله وفائدة هذا) الأولى ذكره بعد قوله لما ذكرناه فائدة ما قبله (قوله وهو مسافر)
احتزبه عما إذا انقض السفر قبل استحكامه بعد إقامته بعشر يوم فانه يتم إذا
دخله لم يورثه مقيما حينئذ ينقض السفر ومثله المواقف في الشرح لوطن الإقامة والاصل
موضعا فقال مثله مصري اتقل باهله إلى الشام فإذا عاد مسافرا ودخل مصره لم يتم بمجرد
الدخول فلو أبقى أهله وتزوج بالشام أيضا يتم بدخوله في كل من الوطنين وإذا خرج يريد الشام
فتموى الإقامة بانحائها السرى بأقرب مالا خمسة عشر يوما لم يبطل وطنه الاصلي فإذا رجع
اليه لم حاجة يتم الصلاة فيه فإذا خرج ودخل انحائها يقصر بطلان وطن الإقامة به بالاصلي
وكذا لو خرج من انحائها بعدنية الإقامة فيها خمسة عشر يوما ولم يرجع إلى وطنه الاصلي ولم ينو
السفر حتى وصل إلى بلبس مثلا فنوى الإقامة فيها خمسة عشر يوما يبطل وطن الإقامة
بانحائها وكذا إذا خرج منها ونوى السفر حتى لو عاد إلى حجة فيها يقصر كما لو دخلها مسافرا
بعد ذلك اه (قوله وكان مسافرا) ليس بقيد وقال الزيلعي عامتهم على أن وطن السكنى
يقيم وتصور تلك الفائدة فيمن خرج إلى قرية لم حاجة ولم يقصد سفر أو نوى أن يقيم بها أقل من
نصف شهر يتم فلو خرج منها لا سفر ثم بداله أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم أقل
من خمسة عشر يوما في موضع آخر قصر فلو لم يترك القرية أتم لأنه لم يوجد منه ما يبطله مما هو
فوقه أو مثله اه بتغير ما وقوله فلو خرج منها لا السفر فقيده لأنه لو خرج منها لا السفر بطل اتفاقا
وقوله ثم بداله أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم الخ قيد به لأنه لو دخل مصره بطل
بما فوقه وهو الوطن الاصلي ولو أقام بمثل أقل من مدة الإقامة لم يبطل بئله قال في النهر وما في
الزيلعي ممنوع بل يقصر لأنه مسافر وقد مر أن وطن الإقامة يبطل بالسفر فوطن السكنى أولى
(قوله فلا يبطل به وطن الإقامة) والاصلي أولى (قوله ولا يبطل السفر) أي حكم السفر من

• (باب صلاة المريض) • من اضافة الفعل الى فاعله والمرض حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعي (اذ اعتذر
على المريض كل القيام) وهو الحقيق ومثله الحكمي ذكره ٢٨١ فقال (او تعسر) كل القيام (بوجود

قصر الصلاة وغيره واقه سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب صلاة المريض) •

مناسبة هذا لما قبله أن في كل اسقاط او تخفيفا (قوله من اضافة الفعل الى فاعله) كقيام زيد
وقد يضاف الى محله كترك الغصن (قوله من المجرى الطبيعي) اي الجريان والاستقرار
الطبيعي بأن يكون مخالفا لما يقتضيه الطبع المستقر ومرض الحيوان من باب تعيب والمرض
بالسكون لغة قبله في الحركة قال في البحر وحد المرض السقط للقيام والجمعة والمبج للافطار
والتعيم زيادة الفعل او اماندها (قوله وهو الحقيق) أي ما ذكره المصنف أولا وهو الاعتذر
الحقيق وقوله ومثله الحكمي أي ومثل الاعتذر الحقيق الاعتذر الحكمي وهو التعسر (قوله
بوجود الم شديد) كدوران رأس ووجع ضرس أو شقيقة أو رمد كما في التهستني وسواء
حدث ذلك في الصلاة أو قبلها كما في النقاية رقمه بالشديد لانه ان لحقه نوع من المشقة لم يجز
ترك القيام كما في مسكين ومثل الألم خوف طوق الضرر من عداو أو غيره على نفسه أو ماله
لوصلي قائما وكذا لو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم صلبه وان خرج لا يستطيع أن يصلي من
الطين أو المطر فانه يصلي قاعدا كما في البحر وكذا يصلي قاعدا لو أجهزه القيام عن الصوم أو عن
فرض القراءة أو كان به حال لو قام سلس يوله أو سال جرحه (قوله حاذق) غير ظاهر النسق
وقيل عدالة شرط كما في الشربلية (قوله أظهور الحال) عطف على قوله تجربة بان كان
يظهره من حاله انه لو قام زاد مرضه أو يبطئ برؤه ولو قدر على القيام مستكنا أو معقدا على عصا
أو حائط لا يجزيه الا كذلك خصوصا على قوله ما فانه مما يجعله لا قدرة الغير قدرته (قوله زاد
الناسي) فان لم تستطع فاستلقيا أهل المذهب على أنه عند العجز عن الصلاة قاعدا يجزى بين
صلاته على جنبه وصلاته مستلقيا والاستلقاء أفضل وله ثبت عندهم ما هو أقوى من هذا
الحديث فتركوا ظاهره عن الترتيب (قوله أو غيره) كاحتبا أو جلوس على ركبته كالتشهد
لان عذر المرض أسقط عنه الأركان فلان يسقط عنه الهيئات أولى كذا في الشرح (قوله
قام بقدر ما يمكنه) لان البعض معتبر بالكل (قوله وان حصل به الم شديد يقعد ابتداء) الأولى
حذف قوله ابتداء والمعنى أنه يقوم الى أن يتعسر عليه القيام فيقعد وهذه الحالة كحالة العجز
ابتداء وان لم تحمله على هذا المذهب المشبه والمثبته به (قوله والسجود) أي بالجبهة والافتقار
ولو كان يقدر على سجوده بالانف فقط تعين عليه ما في السراج لو كان يجيئه قروح لا يستطيع
السجود عليه ايلزمه السجود على الأنف ولا يجوز له الايماء لانه ترك السجود مع القدرة عليه
وفي الترمذي أنه عند العجز عن السجودية ترض عليه أن يقوم للقراءة فاذا جاءه أو ان الركوع
والسجود يقعد ويؤم بما (قوله صلى قاعدا بالاياء) أو قائما به والاول أفضل لانه اشبه
بالسجود لكونه أقرب الى الأرض وهو المقدر كذا في التبيين وفي البحر ظاهر المذهب
جواز الايماء قائما أو قاعدا كما لا يخفى اه قال الحاشي لو قيل ان الايماء قائما هو الأفضل
خروج من الخلاف يعني خلاف من يشترط القيام عند القدرة عليه لكان موجهها اه

الم شديد أو خاف) بأن
غلب في ظنه بجمرية
سابقة أو اخبار طبيب
مسلم حاذق أو ظهور
الحال (زيادة المرض أو)
خاف (بطأه) أي طول
المرض (به) أي بالقيام
(صلى قاعدا بركوع
وسجود) لما روى عن
هران بن حصين قال كانت
بي بوا سير فأتا النبي
صلى الله عليه وسلم عن
الصلاة فقال صلى قائما
فان لم تستطع فقاعدا
فان لم تستطع فعلى جنب
زاد الناسي فان لم تستطع
فستلقيا لا يكف الله نفسا
الاوسعها (ويقعد كيف
شاء) أي كيف تيسره
بغير ضرر من قريح أو غيره
(في الاصح) من غير كراهة
كذا روى عن الامام للعدر
(والا) بان قدر على بعض
القيام (قام بقدر ما يمكنه)
بلا زيادة مشقة ولو
بالترعية وقراءة آية وان
حصل به الم شديد يقعد
ابتداء كما لو هجز وقعد
ابتداء هو المذهب الصحيح
لان الطاعة بحسب الطاقة

(وان تعذر الركوع والسجود) وقدر على القعود ولو مستندا (صلى قاعدا

بالاياء) للركوع والسجود برأسه ولا يجزيه مضطجعا

(وجعل ايماءه) برأسه للسجود أخفض من ايماءه) برأسه (لاركوع) وكذا الوجه عن السجود وقدر على الركوع يوصي بهما
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضاً فآوى على وسادة فأخذها فركبها فركبها على ركبتيه وقال صلى الله عليه وسلم
 الأرض أناساً سطعت والأفام ايماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك (فان لم يخفضه) أي الأيماء للسجود (عنه)
 أي عن الأيماء لاركوع بان جعله ما على حد سواء (لأنهم) صلاته لقد السجود حقيقة وركوعه (ولا يرفع) بالبناء
 للمجهول (لوجهه شئ) كجبر وخشبة (يسجد عليه) لما قدمناه ولقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن يسجد
 فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه وليكن في ركوعه وسجوده يوصي برأسه رواء الطبراني وقال
 في المجتبى كانت كيفية الأيماء بالركوع والسجود مشتبهاً على أنه يكتفي به في الاختفاء أم أقصى ما يمكن فظفرت على الرواية
 قاته **ذكر شيخ الإسلام المولى** ٢٨٢ اذا خضع رأسه للركوع شيئاً ثم للسجود شيئاً أجاز انتهى

وفي شرح المقدسي مريض
 يجز عن الأيماء لركوعه
 عن أبي حنيفة يجوز وقال
 ابن الفضل لا يجوز لأنه لم
 يوجد منه الفعل انتهى
 حقيقة الأيماء طائفة
 الرأس انتهت عبارته وقال
 أبو بكر إذا كان يجهمته
 وأنه عذري صلى بالأيماء
 ولا يلزمه تقرب الوجه
 إلى الأرض بأقصى ما يمكنه
 وهذا نص في الباب كما
 في معراج الدراية (فان فعل)
 أي وضع شيئاً فسجد عليه
 (وخضع رأسه) للسجود
 عن ايماءه للركوع (صح)
 أي صحت صلاته لوجود
 الأيماء لكن مع الاساءة
 لما روينا قبل هو سجود
 كذا في النهاية وفيه
 المـ يرض في صلاته من
 (قوله وجعل ايماءه للسجود أخفض) غير لازم أن يبلغ في الاختفاء أقصى
 ما يمكنه بل يكفيه أدنى الاختفاء (ما نزع عن المجتبى) (قوله وكذا الوجه عن السجود الخ) قال
 في الفتح رجل بجملته جراح لا يقدر على السجود ويقدر على غيره من الأفعال يصلي قاعداً بالأيماء
 ولو قام وقرا أو ركع ثم قعد أو أوالسجود جاز والاول أولى (قوله ولا يرفع بالبناء للمجهول)
 هذا الضبط وان تعين هذا الرفع شئ بعده لكنه ليس يلزم في الواقع فان رفعه ورفع غيره على
 حد سواء في الحكم وهو كراهة التحريم ويدل عليه لفظ الحديث الآتي بهد والسابق (قوله
 لما قدمناه) من حديث الأيماء (قوله فظفرت على الرواية) أي بأنه يكتفي ببعض الاختفاء بدليل
 تكثيره (قوله لركوعه رأسه) أي من غير طائفة (قوله وقال ابن الفضل لا يجوز) هو
 المذهب (قوله انتهى) أي كلام ابن الفضل (قوله حقيقة) أي إذا علمت أنه
 لا يجوز لعدم وجود الفعل الخموص منه حقيقة الأيماء الخ (قوله انتهت عبارته) أي عبارة
 المقدسي (قوله وهذا نص في الباب) أي على أنه لا يلزمه أقصى ما يمكن من الاختفاء (قوله
 لكن مع الاساءة) المراد بها كراهة التحريم فيما يظهر للنهي عن في الحديثين السابقين (قوله
 فلم يدر الخ) هذا عذر دقيق ومثله الحكمي بأن كان بحال لوقوعه من الماء من عينيه فأمره
 الطبيب بالاستلقاء أياماً ومنها عن القعود والسجود فانه يجزيه أن يستلقي ويصلي بالأيماء لان
 حرمة الأعضاء محرمة النفس كذا في البحر (قوله بلا ضرر) متفق بقوله فلم يدر أما اذا قدر
 على الاتكاء بضرر فلا يلزمه (قوله أو ما استلقيا الخ) اعلم أن في المسئلة ثلاثة أقوال أظهرها
 أنه بالخيار بين الاستلقاء والاضطجاع وهو جواب الكتب المشهورة كاهداية وشروحه
 ثانياً أن الاستلقاء انما يجوز اذا جهر عن الاضطجاع **مذهب الشافعي** ثالثاً أن
 الاضطجاع انما يجوز اذا جهر عن الاستلقاء وفي القنية أنه الاظهر ورد في البحر وقال في التمهيد
 أنه إذا (قوله وسقط الوجه) عطف على جواز الخ وهو من عطف اللازم (قوله

القرأة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان جهر عن ذلك تركه كافي التنازلية عن التحريد (والا) فممتد
 أي وان لم يخفض رأسه للسجود أنزل عن الركوع بان جعله ما سواه (لا) تصح صلاته لترك فرض الأيماء للسجود كما فعل ذلك
 من غير رفع شئ كما تقدم بيانه (وان قعد القعود) فلم يقدر عليه متسكماً ولا مستنداً إلى حائط أو غيره بلا ضرر (أو ما استلقيا)
 على قفاه (أو على جنبه) والابن أفضل من الايسر ورده الأثر (والاول) وهو الاستلقاء على قفاه (أولى) من الخشب الابن
 ان تيسر بلا مشقة الحديث فان لم يستطع فعلى قفاه ولان التوجه للقبلة فيه أكثر ولو قدر على القعود مستنداً فتركه لم يجهز
 على الاختار وقد مناجوا إذا توجه لما قدر عليه بلا عسر وسقوط التوجه إلى القبلة بهذا المرض ونحوه (و) المستلقي (يجعل
 تحت رأسه وسادة) أو نحوها (ليصير وجهه إلى القبلة لا إلى السماء) وليتمكن من الأيماء الحقيقية الاستلقاء تنفع الأعضاء

عن الائمة ما كلف بالرضى (ويبقى) للمريض (نصب ركبته ان قدر حتى لا يثقله) فيمتد برجليه (الى القبلة) وهو مكروه
 للقادر على الامتناع عنه (وان تعذر الائمة) برأسه (أخرت عنه) الصلاة القليلة وهي صلاة يوم وليلة فنادوا بها اذا
 زادت على صلاة يوم وليلة فنز (مادام يفهم) مضمون (الخطاب) فانه يقضي في رواية (قال في الهداية) والمستصحب (هو الصحيح
 و) قد (جزم صاحب الهداية) مخالفا لها (في) كتابه (التجنيب) والمزيد بسقوط القضاء اذا دام هجره عن الائمة برأسه (أكثر من
 خمس صلوات وان كان يفهم) مضمون (الخطاب) كالمقضى عليه انتهى (وصححه) فاضى غنى و (فاضى خان) قال هو الاصح لان
 مجرد العقل لا يكفي اتوجه الخطاب انتهى وقال الكمال (ومثله) أى مثل تصحيح فاضى خان (في الهيوط واختاره شيخ الاسلام)
 خواهرزاده (ونحو الاسلام) السر حتى انتهى (وقال في الظهيرية هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى) كذا في معراج الدراية
 (وفي الاصل لامة هو المختار وصححه في البناية) قال هو الصحيح ٢٨٣ كافي التمار خاتمة (والبدائع وحزم به

الاولوالجى) والقستارى
 الصغرى وفي شرح العلماء
 لو جزم عن الائمة وتحرير
 الرأس سقطت عنه الصلاة
 والهمة في اختلاف الترجيح
 بما عليه الاكثر وهم
 القائلون بالسقوط هنا
 (رسم الله) اجمعي
 وأعاد علينا من بركاتهم
 ومدهم (و) من هجر عن
 الائمة برأسه (لم يوم) أى
 لم يصح ايمانه (بعينه و) لا
 (قلبه و) لا (حاجبه) لان
 السجود يتعلق بالرأس دون
 العين والحاجب والقلب
 فلا يقتل اليها خلفه كاليد
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 يصلى المريض فائما لم
 يستطع فقام فافان لم
 يستطع فعلى قيام يومى

فيتمد برجليه) الاولى - سدقه (قوله أخرت عنه الصلاة القليلة) اعلم أن المسئلة على أربعة
 أوجه ان دام به الهجرت صلوات وهو لا يعقل سقط عنه القضاء اجماعا وان كان أقل وهو يعقل
 قضى اجماعا وان دام صلوات وهو يعقل أو أقل وهو لا يعقل فقيم ما اختلاف المشايخ
 فهم من قال يلزمه القضاء وهو اختيار صاحب الهداية ومنهم من قال لا يلزمه وهو اختيار
 البرزوى الصغرى وفي البحر من القنية مريض لا يمكنه الصلاة الا بصوات مثل أوقه ونحوه يجب
 عليه أن يصلى ولو اعتقل لسانه يوم ما وليه فصل صلاة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة
 (قوله لها) أى لاه - داية أى الرواية المذكورة فيها (قوله في كتابه التجنيب) المنعبر ما صححه
 فيه لانه متأخر (قوله وقال الكمال الخ) هو عن مال الى عدم وجوب القضاء كما في الشرح (قوله
 خواهرزاده) بضم الخاء وفتح الهاء ومعناه ابن الاخت (قوله أى لم يصح ايمانه بعينه الخ)
 وانما ذكر ذلك دفعا لتوهم عدم الحل وهو لا ينافى الصحة وقال زفرى بن يعقوب فان هجره قلبه وما
 قاله زفرى رواية عن أبى يوسف لان الهين في الرأس فيأخذان حكمه ان قدر وان هجره قلبه لان
 النسبة التى لا تصح الصلاة بدونها انما تقام به فتقام به الصلاة عند العجز ولنا أن نصب الابدال
 بالرأى يمنع والنص ورد بالائمة بالرأس على خلاف القيام فلا يقاس عليه أفاده السيد (قوله
 فلا ينتقل اليها) أى الى هذه الاشياء الثلاثة خلفه أى خلف السجود وهو الائمة بالان الابدال
 لا تنصب بالرأى (قوله كاليد) أى كما لا ينتقل خلف السجود الى اليد (قوله صلى قاعدا بالائمة)
 لوقال أو ما قاعدا لكان أولى اذ يفترض عليه أن يقوم فاذا جاء أو ان الركوع والسجود أو ما
 قاعدا وانما يلزمه القيام عند الائمة للركوع والسجود لا مطلقا على ما ذكره في النهر وان
 كان ظاهر الزيلعي يقتضى سقوط ركنية القيام أصلا (قوله واذا استسك عذره بالعود)
 بجره وسلسه (قوله اختلاف الترجيح) والمقتضى به انه يصلى منفردا كافي البحر والاملا

ائمة فان لم يستطع قاله الحق بقبول الصدرة وقد اختلفوا في معنى قوله عليه الصلاة والسلام قاله الحق بقبول الصدرة
 منه فتم - م من فممه بقبول عذرا تباخبر فقال يلزم القضاء ومنهم - م من فممه بقبول عذرا لا فقال بعدم القضاء وهم
 الاكثرون وقد علمتم - م (وان قدر على القيام وهجر عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالائمة) وهو أفضل من ايمانه قائما
 ويقتطرك ركوع عن هجر عن السجود وان قدر على الركوع لان القيام وسبيله الى السجود فاذا فات المقصود بالذات لا يجب
 مادونه واذا استسك عذره بالعود وسبيل القيام أو يستسك بالائمة وسبيل السجود ترك القيام والسجود صلى
 قاعدا ومما يولو هجر عن القيام بخروجه للجماعة وقد عليه في بيته اختلاف الترجيح (وان) افتتح صلاته هجما و (عرض
 له مرض) فيلزمه هجره قدر ولو (أفها) بالائمة

بالايماء (ولو صلى) المريض
(فاعد اركع ويسجد
فصح بن) لان البناء كالاقداء
فصح عندهما خلافا لمحمد
وفي قوله صلى اشابة الى انه
لو قدر قبل الركوع والسجود
بنى انفاطال عدم بناء قوى
على ضعيف (ولو كان) قد
أدى بعضها (موميا) فقدر
على الركوع والسجود
ولو اعدا (لا) بين لما فيه
من بناء القوى على الضعيف
وكذا يستأنف من قدر على
الوقوف للايماء وكان يومئ
مضطجعا على المختار (ومن
جن) بعارض سماوى (أو
أغشى عليه) ولو بفرع من
سبع أو أدى واستقر به
(فمن صلوات قضى) تلك
الصلوات (ولو) كانت
(أكثر) بأن خرج وقت
السادسة (لا) يقضى ما فاته
كذا عن ابن عمر في الاغشاء
والجنون مثله هو الصحيح

• (فصل في اسقاط الصلاة
والصوم وغيرهما) •

(اذا مات المريض ولم يقدر
على) أداء (الصلاة
بالايماء) برأسه (لا يلزمه
الايماء بها وان قلت)
ينقصها عن صلاة يوم وليلة

محمول على ما اذا لم تبصره الجماعة في بيته والام بجزءه الخروج وترك القيام بالاتفاق قاله السيد
(قوله في المشهور وهو الصحيح) روى أبو يوسف عن الامام أنه يستقبل لان تحريره انه قد ثبت
موجبه لركوع والسجود فلا يجوز به ونهما (قوله وادائها) بالجزء عطف على الابطال وقوله
بعده ضميره يعود للابطال (قوله ومن جن) بأفة سماوية) احتزب بالافة السماوية عما لو زال
عقله بالخرقانه يلزمه القضاء وان طال لانه حصل بما هو موصية فلا يوجب التخفيف ولهذا يقع
طلاقه وكذا اذا ذهب عقله بالبيع أو الدوا عند الامام لان سقوط القضاء بحرف بالاثرا حاصل
بأفة سماوية فلا يقام عليه ما حصل به له ولا فرق بين الجنون العارض والاصلى بان بلغ
مجنونا وهو قول محمد وقال أبو يوسف الاصلى كالصبا وفي رواية ان الجنون يسقط مطلقا امتد
أولا كما في البرهان (قوله واستقر به) قيده لانه اذا كان يتيقن في وقت معلوم نحو أن يحض عند
الصبح فيتيقن قليلا ثم يعاوده الاغشاء تعتبر الافاقة فتبطل ما قبلها من حكم الاغشاء اذا كان
أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم الا أنه يتكلم بفترة بكلام الاغشاء ثم يغشى عليه
فلا عبرة بهذه الافاقة كذا في الشرح عن التتارخالية (قوله بان خرج وقت السادسة) هذا
قول محمد وهو الصحيح في أكثر المعبرات بجمع الانهر وقال ابن أمير حاج قول محمد أشبه به لان
المسقط للقضاء وقوعه في الخارج وذلك بدخول الفرائض في حد التكرار وقال في الفتح وقول
محمد أصح فخر يجاء على قضاء الفرائض وعند الامام وأبي يوسف تعتبر بالزيادة على ساعات يوم
وليلة ولو لحظة لانه المأثور عن علي وابن عمر فكان الاخذ به أولى اذا المقادير لا تعرف الا ما عا
وتظهر الثمرة فيما اذا أغشى عليه عند الضهوة ثم أفاق من الغد قبل الزوال بساعة فهذا أكثر
من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه عندهما وعند محمد يقضى امدم مضى ستة
أوقات (قوله والجنون مثله) اعلم أن الاعذار ثلاثة تمتد جدا كالصبا يسقط به جميع العبادات
وقاصر جدا كالنوم فلا يسقط به شيء ومرتد بينهما وهو الاغشاء فاذا امتد ألحق بالامتد جدا
والألحق بالقاصر جدا ذكره الحدادى ولا يعتبر الاغشاء في الصوم والزكاة لانه يندرج وجوده
سنة أو شهر بخلاف الجنون فانه يمتد فاعتبر في سقوط العبادات والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

• (فصل في اسقاط الصلاة والصوم) • لا يخفى حسن ذكر هذا الفصل بعد ذكر أحكام
المريض اعلم انه قد ورد النص في الصوم باسقاطه بالقيدية واتفقت كلمة المشايخ على أن الصلاة
كالصوم استعسانا لكونها أهم منه وانما الخلاف بينهم في أن صلاة يوم كصومه أو كل فريضة
كصوم يوم وهو المعتقد اذا علمت ذلك تعلم بهل من يقول ان اسقاط الصلاة لأصله اذ هذا
ابطال للمتفق عليه بين أهل المذهب وأراد المصنف بقوله والصوم صوم رمضان بدليل قوله
بعد وغيرهما فان المراد بصوم كفارة اليمين وقتل وظهار وجنابة على احرام وقتل محرم صيدا
وصوم مندوبا فاده في الشرح (قوله بالايماء برأسه) قيده لانه لا يعتبر الايماء بنحو الحاجب
فلا يلزمه قادر افلا يلزمه الوصية بقياس قول زفرانه اذا تركها مع قدرته على الايماء بنحو
الحاجب أو صلى (قوله عن صلاة يوم وليلة) اعلم انه لا يمتد في هذه الحالة القليل الذي

لما رويناه لعدم قدرته على القضاء بأدراك الزمن له على قول من يفسر قبول العذر ويجوز التأخير ومن فسره بالسقوط ظاهر
(وكذا) حكم (الصوم) في شهر رمضان (أن أفطرقه المسافر والمريض وما ناقب ل الإقامة) للمسافر (و) قبل (العصاة)
للمريض لعدم ادراكه - مع عدم من أيام أخر فلا يلزمه ما لا يصح به ٢٨٥ (و) لزم (عليه) يعني على من أفطرق في رمضان

ولو بغير عذر (الوصية بما)
أي بفسدية ما (قد روي عليه)
من ادراكه - مع عدم من أيام
أخر أن أفطرقه - ذروا لم
يدركه - مع عدم من أيام أخر أن
أفطردون عذروا لزمه
بجميع ما أفطرقه لان
التقصير منه لكنه يرجع له
العقوبة بفضل الله بقدرة
مالزمه (وبقي بذمته) - حق
أدركه الموت من صوم فرض
وكفارة وظهار وجناية على
احرام ومنذور (فيخرج
عنه وابيه) أي من له
التصرف في ماله لورثته أو
وصاية (من ثلث ماترك)
الوصي لان حقه في ثلث
ماله حال مرضه وتعاق - حق
الوارث بالثلثين فلا يتعد
قهره على الوارث الا في
الثلث ان أوصى به وان
لم يوص لا يلزم الوارث
الأخراج فان تبرع جاز كما
سند كره وعلى هذا دين
صدقة الفطر والنفقة
الواجبة والخراج والحزبة
والكفارات المالية
والوصية بالحلج والصدقة
المنذورة والاعتكاف
المنذور عن صومه لاعتكاف

لا حرج فيه فأولى الكثير الذي فيه الحرج (قوله لما رويناه) من قوله صلى الله عليه وسلم فان
لم يستطع فآله حتى يقبل العذر منه (قوله - مع عدم قدرته) الأولى الايمان بالوالتكون على
ثانية عقوبة بعد النقل ويحتمل أنه عليه للعلة (قوله بأدراك الزمن) متعلق بقوله قدرته والباء
للسببية (قوله على قول من يفسر الخ) فان القائل به لا يقول بلزوم القضاء بأدراك الزمن
يسمعه ولم يوجد لزوم الوصية فخرج لزوم القضاء وبه يندفع ما أورد من أن الوجوب قد تعاقد
بذمته فلماذا لم يلزمه الوصية وان لم يقدر تفرغاً لزمته (قوله ظاهر) الأولى فظاهر بالفاء
(قوله فلا يلزمه ما لا يصح به) لانه - مع عدم في الاداء فلان يعذر في القضاء أولى زياحي
واذا لم يلزمه ما لا يصح به - ما لا يصح به (قوله ولزم عليه) ضمنه معنى فرض فعدها على
والا فلزم يتعدى بنفسه (قوله ولو بغير عذر) الأولى حذفه لانه يندفع ولانه يفيد اشتراط
القدرة فيه وليس كذلك (قوله من ادراك الخ) من التعليل (قوله لزمه بجميع ما أفطرقه)
الضمير في لزمه يرجع الى الايصاء (قوله بفضل الله) الباعية للمصاحبة وفيما بعده
للسببية أو الثاني تعلق بالعمل بعد تعلق القول به (قوله من صوم) لم يذكر رقبته لم يبينه
والأولى ما في الشرح حيث قال وكذا صوم كفارة يمين وقتل خطأ وظهار وجناية على احرام
وقتل محرم صيدا وصوم مندور اه وقال في الدر المختار من العوارض والحاصل أن ما
كان عبادة بدنية فان الوصى بطم عنه بعده وتنه عن كل واجب كالقطرة والمالية كالزكاة
يخرج عنه القدر الواجب والركبة كالحلج يخرج عنه وجلا من مال الميت (قوله وظهار)
فيه أن الصوم في كفارة الظهار يدل عن الاعتقاد وقد قال المصنف معترضاً على صاحب
الدر في ذكره القتل بان الواجب ابتداء عتق رقبة مؤمنة فلا يصح اعتقاد الوارث
كما ذكره والصوم فيها يدل عن الاعتقاد فلا تصح فيه القدية وفيه أن كفارة الافطار كذلك
وكذا اليمين لان كفارته مرتبة اه وفي التوير من عوارض الصوم ولو تبرع عنه وابيه
بكفارة يمين أو قتل جاز (قوله وجناية على احرام) كان ليس عماهته بعذره فانه بخير بين
الذبح واطعام ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام (قوله ومنذور) أي صوم مندور كذا
في الشرح (قوله أو النفقة الواجبة) كنفقة الزوجة اذا قضى بها أو رضاعها (قوله
والجزية) أي بناء على انها لا تسقط بالاسلام اذا أوصى بها وهو ذمي (قوله والكفارات
المالية) كالدماء التي تلزمه بجنايته على احرامه مثل تطيبه ولبسه بغير عذر (قوله والوصية
بالحلج) ويخرج عنه من منزله ان كفى والافن حيث يكفي تنوير (قوله والصدقة المنذورة
كان تدر رهام منسلا يخرج جهاته تعالى (قوله عن صومه) أي يقضى من الثلث عن صومه
(قوله فلا شيء عليه) لعدم قدرته على ادائه واذا لم يقدر لا يجب عليه الايصاء وهل يقال في نذر
الصوم كذلك يحروا ما كفارة الافطار بأن أفطرقه في رمضان ووجبت عليه الكفارة ولم

اللبث في المسجد وقد لزمه وهو صحيح ولم يعتكف حتى أشرف على الموت كان عليه ان يوصي لصوم اعتكاف كل يوم نصف
صاع من ثلث ماله وان كان مريضاً وقت الإيجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه فاذا لم يف به الثلث توقف الزائد على اجازة
الوارث فيعطى (لصوم كل يوم) طعام مسكين لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر

فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا يخرج (الصلاة كل وقت) من فرض اليوم والليله (حق الوتر) لانه فرض على أحد
 الامام وقد ورد النص في الصوم والصلاة كالصيام باحتسان المشايخ لكونهم اهتم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل
 فدية جميع صلاة اليوم الواحد كفدية صوم يوم والصحيح انه لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) أو دقيقه أو سويقه أو صاع
 تمر أو زبيب أو شعير (أو قيمته) وهي افضل لتنوع حاجات الفقير (وان لم يوص وتبرع عنه وليه) أو أجنبي (جاز) ان شاء الله تعالى لأن
 محمد قال في تبرع الوارث بالاطعام في الصوم يجوز به ان شاء الله تعالى من غير حزم وفي ايصاله به حزم بالاجزاء واذ تبرع أحد بالاعتاق
 عنه لا يصح ما فيه من الزام الولاء على الميت بغير رضا بخلاف وصيته به وفي الوصية بالحج يصح من منزله من ثلث ماله والتبرع به من
 حيث شاء سواء الوارث وغيره ٢٨٦ (ولا يصح أن يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (ولا) يصح (أن يصلي) أحد

(عنه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يطعم عنه وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم فصوصي عن امك وقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام صام عنه وليه ففسوخ كذا في البرهان وغيره فما يفعله جهلة الناس الآن من اعطاء دراهم للفقير على أن يصوم أو يصلي عن الميت أو يعطيه شيئا من صلاته أو صومه ليس بشئ وانما الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي قدرها الشارع كما يشاء وان قلنا بأن للعبد أن يجعل ثواب طاعته لغيره فهو غير هذا الحكم فليست به (وان لم يوص ما وصى به) الميت (عما عليه) اولم يكف ثلاث

يتمكن من اداها بأن وجب عليه الصوم فبات في شؤال هل يجب الايصال بهم التحقق سيها في الصحة ويجوز (قوله فليطعم) بالبناء لا الجهور لرفع مسكين (قوله والصحيح) مكر مع قوله هو الصحيح (قوله هي نصف صاع) الاولى ابقاء المصنف من غير تقدير لانه على ما قدره يضيع مفعول قوله سابقا فيخرج (قوله أو زبيب) هو المعنى ودقيل الزبيب كالبر (قوله لتنوع حاجات الفقير) فانه قد يكون مستغنيا عن هذه الاعمال ويحتاج الى الدراهم ليصرفها في حاجاته (قوله لان محمد الخ) علة لذلك المشيئة في التبرع لافي الوصية (قوله في الصوم) أي والصلاة مثله (قوله وفي ايصاله به) أي ايصال الميت بالاطعام عن صومه (قوله حزم بالاجزاء) لانه بالايصال فرغ ذمته بخلاف ما اذا تبرع عنه متبرع وفي الحقيقة الكل معلق بمشيئة الله تعالى (قوله من الزام الولاء على الميت) أي وله أحكام قد يضر بها السيد كالقتل خطأ فانه على عاقلته وعاقلته مولا فلا يثبت الولاء من غير رضا (قوله يجمع من منزله) ان كفى والا فحين يكتفى (قوله والمتبرع به) أي ويجمع المتبرع بالحج عن الميت (قوله وان قلنا الخ) هذا جواب عما ورد عليه في قوله أو يعطيه شيئا من صلاته أو صومه ليس بشئ من انه يقتضي انه ليس له أن يجعل ثواب طاعته لغيره (قوله فهو وغيره) هذا الحكم لانه لا يقيد بالدفع المذكور والكلام فيما اذا دفع ذلك على وجه المعاوضة بعد تقديره بشئ من صيام أو صلاة بأن يكون المدفوع فدية صلاة يوم أو صوم يوم مثلا (قوله فيسقط عن الميت بقدره) في الدر المنثور انهم اذا ارادوا الانحراج عنه بحسب عمره بغلبة الظن ويخرج منه مدة الصبا وهي اثناعشر في الغلام وتسعة في الاثني ويخرج عنه بقدرها ان كان عندهم ما يكفي والاندفع مرارا اه وذلك لاحتمال نقصان صلاته بترك ركن أو شرط فان الكثير من الناس لا يحسن أداءها (قوله ويقبضه) لا بد من تكرار القبض والدفع لما ذكره المصنف ثم لو أخذها أحد هم عند قبضها ولم يدفعها واستقل بها فبوزنها على الظاهر (قوله متبرع به) هو بعد الاولى متبرع مطلقا ولو كانت موصى بها (قوله ونحوها) كالصدقة المذكورة (قوله وكذا

ماله اولم يوص بشئ وأراد أحد التبرع بقليل لا يكفي لحياته لبراءة الميت عن جميع ما عليه أن يدفع ذلك ما نص المقدار) اليسر بعد تقديره لشي من صيام أو صلاة أو نحوه ويعطيه (للفقير) بقصد اسقاط ما برد عن الميت (فيسقط عن الميت بقدره ثم) بعد قبضه (يهبه الفقير للولي) أو لأجنبي (ويقبضه) لستم الهبة وتلك (ثم يدفعه) الموهوبية (للفقير) بجهة الاسقاط متبرع به عن الميت (فيسقط) عن الميت (بقدره) ايضا (ثم يهبه الفقير للولي) أو لأجنبي (ويقبضه ثم يدفعه الولي للفقير) متبرعا عن الميت وهكذا يفعل مرارا (حتى يسقط ما كان) يظنه (على الميت من صلاة وصيام) ونحوهما مما ذكرناه من الواجبات وهذا هو المخلص في ذلك ان شاء الله تعالى بتمه وكرمه (ويجوز اعطاء فدية صلوات) وصيام أيام ونحوها (لواحد) من الفقراء (بجهة بخلاف كفارة البين) حيث لا يجوز أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على الصدقة فيها وكذا

ما نص على عدده في كفارة) ككفارة الظهار على ما ذكره فان الله تعالى قال فمن لم يستطع فاطعام
سنتين مسكينا وهل تكفي الاباحة في القدية قولان المشهور نعم واعتقده الكمال ولو فدى عن
صلاته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب قضاء الفوائت)

لم يقل المتركات ظنا بالموءنين خيرا لان ظاهر حال المسلم أن لا يترك الصلاة وانما تفوته من غير
قصد له ذروا علم أن المأمور به ثلاثة أقسام اداء وقضاء واعادة والاداء انواع كمال كالصلاة
بجماعة وقاصر كالصلاة منفردا الفوائت الوصف المرغوب فيه واداء شبيه بالقضاء وهو فعل
اللاحق بعد فراغ الامام امانه اداء فليبقا الوقت واما انه شبيه بالقضاء فلانه قد التزمه مع
الامام وقد فاته ذلك الملتزم والما نزع المصنف من الاداء بأنواعه شرع في القضاء (قوله
القضاء لغة الاحكام) القضاء بالقصر والمدة وقوله الاحكام الاولى أن يقول المحكم (قوله اسقاط
الواجب بمثل ما عنده) اعلم ان القضاء واجب بالسبب الذي وجب به الاداء فكل من الاداء
والقضاء تسليم عين الواجب الآن الاداء تسليم عين الواجب في وقته والقضاء تسليم عين
الواجب بعد خروج الوقت وهذا هو الراجح وقيل يجب القضاء بسبب جديد وان المؤدى مثل
الواجب وليس لهذا الخلاف ثمة اذا علمت هذا تعلم أن قوله بمثل ما عنده جرى على غير الراجح
والأخير بلا عذر كبره لا تزول بالقضاء بل بالتوبة أو الحج فالقضاء من يل لائم الترك لا لائم التأخير
والاعادة فعل مثله في وقته نخلل غير الفساد لقولهم كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم تعادى
وجوب في الوقت وأما بعده فمندبا وقوله اسقاط الواجب يفيد أن السنة لا توصف بالقضاء واذا
أريد ما هو أعم أبدا الواجب بالعبادة فيقال الاداء فعل العبادة في وقتها والاعادة فعل مثلها
نخلل غير الفساد وغير عدم صحة الشروع والقضاء فعلها بعد وقتها فتكون السنة التي تفعل في
وقتها اداء وما أذن الشارع في فعله منها في غير وقته قضاء كسنة الفجر وأما سنة الظهر القبلية
اذا صليت بعده فاطلاق القضاء عليها محجاز على كل حال لانها مفعولة في وقتها وان قيل ان وقتها
مخصوص بما قبل الفرض فتكون قضاء بعده (قوله التسع وقتها) اما التي ضاق وقتها فتدم على
الفائتة ويسقط الترتيب (قوله مع تذكر الفائتة) قديده لان الترتيب يسقط بالنسيان كما يأتي
ان شاء الله تعالى وأقاد بذكر الترتيب في الفوائت والوقعية لزوم القضاء وهو ما عليه الجمهور
وقال الامام أحمد اذا تركها بعد اغيرة فذرا يلزمه قضاءها لكونه صار مرتدا وارثا لا يؤمر
بقضاء ما تركه اذا تاب وجميع اوقات العمرة وقت للقضاء ما عدا اوقات النهي الثلاثة وفي
القهستاني قضاء الصلاة يجب على التراخي عند محمد وعلى القورن عند أبي يوسف وعن الامام
روايان وفي المجتبى يجوز تأخير الفوائت يعني قضاءها وان وجب فورا عذرا لسي على العيال
والخوارج على الاصح اهـ (قوله الفوائت القليلة) وهي ما لم تدخل في حد التكرار (قوله
مستحق) لم يقل فرض لانصراف المطلق منه الى القطعي ولا شرط كما في المحط لان الشرط
حقيقة لا يسقط بالنسيان وهذا يسقط به ولا واجب كما في المعراج لانه لا يفوت الجواز بفوته
وهذا يفوت به ولما اختلفت عبارة المشايخ أتى المصنف بلفظ المستحق لانه يمكن أن يتمشى على
كل منها (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) رفته سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ورواه مالك عن

ما نص على عدده في كفارة
(والله سبحانه وتعالى أعلم)
وهو الموفق بجمعه وكرمه

(باب قضاء الفوائت)

القضاء لغة الاحكام وشريعة

اسقاط الواجب بمثل

ما عنده (الترتيب بين

الفائتة) القليلة وهي

مادون ست صلوات (و) بين

(الوقعية) التسع وقتها مع

تذكر الفائتة لازم (و) كذا

الترتيب (بين) نفس

(الفوائت) القليلة

(مستحق) أي لازم لانه

فرض على بقوت الجواز

تقوته والاصل في لزوم

الترتيب قوله صلى الله عليه

وسلم من نام عن صلاة او نسيها

فلم يذكرها الا وهو يصلي مع

الامام

فليصل التي هو فيها ثم ليقض
التي تذكر ثم ليعد التي صلى
مع الامام وهو خير مشهور
تلقته الهامة بالقبول فيثبت
به الفرض العدمي ورتب
النبي صلى الله عليه وسلم
قضاء الفرائض يوم الخندق
(ويسقط) الترتيب (بأحد
ثلاثة اشياء) الاول (ضيق
الوقت) عن قضاء كل
الفرائض وأداء الحاضرة
للزوم العمل بالتواتر حينئذ
لان العمل بالمشهور يستلزم
ابطال القطعي وهو لا يعمل
به الا مع امكان الجمع بينهما
بسعة الوقت وليس من
الحكمة اضاعة الموجود في
طلب المفقود بضيق الوقت
(المستحب) لانه يلزم من
مراعاة الترتيب وقوع
الحاضرة ناقصة فيغيره
حكم الكتاب فيسقط بضيق
الوقت المستحب الترتيب
ولا يمد به سد خروجه (في
الاصح) مثاله لو اشتغل
بقضاء الظهر يقع العصر
او بعضه في وقت التغيير
فيسقط الترتيب في الاصح
والغلبة لضيقه عند الشروع
فلو شرع في الوقتية ممتد كرا
للقائفة وأطالها حتى ضاق
الوقت لا تجوز الا ان يقطعها
ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا

نافع عن ابن عمر موقوفا والرفع من الشقة مقبول مطلقا سواء كان أربع عن وقت أم لا (قوله
فليصل التي هو فيها) وتكون له نافلة (قوله وهو خير مشهور) نازع السكال في شهرته (قوله
ورتب النبي صلى الله عليه وسلم الخ) هذا دليل على الترتيب بين الفرائض والحاصل انه لم يثبت
عنه صلى الله عليه وسلم تقديم صلاة على ما قبلها أداء ولا قضاء ولو كان الترتيب مستحبا كما قال
بعض الامة لتركة صلى الله عليه وسلم مرة أو أشار الى تركه مرة بيانا للجواز ولم ينقل ولا نقل أيضا
عن أحمد من الصحابة قول ولا نفع لا يروى أنه صلى الله عليه وسلم لم يشغل المشركون عن أربع
صلوات يوم حفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فامر بلالا فأذن ثم أقام فصلى
الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء (قوله عن قضاء كل
الفرائض) مفهوما يفيد انه اذا لم يضيق الوقت عن جميعها بل كان يسع الوقتية وبعض الفائتة
أنه لا يسقط الترتيب فيما قدر عليه وهو أحد القولين الاتيين في كلامه (قوله لازوم العمل
بالتواتر حينئذ) لان آخر الوقت للوقتية بالتواتر من الاخبار والنصوص ووقت التذكرة للقائفة
ثبت بالخبر السابق فان في بعض رواياته فان ذلك وقتها وهو يفيد وجوب الترتيب ووصف بأنه
خير آحادا وانما يجب العمل به اذا لم يتضمن ترك العمل بالنص اما اذا تضمن فلا لانه يلزم نسخ
الكتاب به وهذا يجوز كذا في الشرح (قوله حينئذ) أي حين اذ ضاق الوقت (قوله وهو
لا يعمل به) أي بالمشهور وهو الحديث السابق فانه يفوت وجوب الترتيب (قوله بسعة الوقت)
الباء السببية وفي نسخة باللام (قوله بضيق الوقت) مرتبط بقوله اضاعة والباء السببية ولو
قدم القائفة ولم يكن وقت كراهة صحت وأتم لتقويت الوقتية بغير موجب فصار كما لو اشتغل
بالتأفلة عند ضيق الوقت بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا تصح لانه
اذا ما قبل وقتها الثابت بالخبر مع امكان الجمع بينهما (قوله المستحب) لم يذكره في ظاهر الرواية
فوقع الاختلاف بين المشايخ فنسب الطحاوي اعتبار اصل الوقت اهـ ما واعتبار الوقت
المستحب لمجدد رجع في المحيط قول محمد ورجحه أيضا في الظهيرية بما في المتن من أنه اذا افتتح
العصر في أول وقتها وهو ناس للظهر ثم اجترت الشمس ثم ذكر الظهر مضى في العصر قال فهذا
نصر على أن العبرة للوقت المستحب وحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لان المسئلة حيث لم تذكر
في ظاهر الرواية وثبتت في رواية أخرى تعين المصير اليها وفترة الخلاف تظهر فيما لو شرع في العصر
وهو ناس للظهر ثم ذكره في وقت لو اشتغل به تقع العصر في الوقت المكروه يقطع العصر عندهما
ويصلى الظهر وعنده يضي في العصر ثم يصلى الظهر بعد غروب الشمس ذكر هذه الثمرة السيد عن
مسكين (قوله فيغيره حكم الكتاب) وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
وتفسير حكم الكتاب بقضاء الوقتية باقاعها في الوقت المكروه كذا في الشرح فان الآية
المذكورة كقوله تعالى أقموا الصلاة تدل على الايمان بالواجب على صفة السكال لانه المطلوب
شرعا وتفسير بضيق الوقت أن يكون الباقي من الوقت ما لا يسع الوقتية والقائفة جميعا في نفس
الامر لا يجب ظنه فالوطن من عليه العشاء بضيق وقت الفجر فصلى الفجر ثم بين أن في الوقت
سعة بطل الفجر ثم يظفر فان كان الوقت يسعهما جميعا بحيث يقع في الفجر قدرا تشهد قبل
الطولع بهذا صلاة العشاء يصلى العشاء ثم يعيد الفجر وان لم تكن فيه سعة كذلك يعيد الفجر فقط

والمسئلة بمجاله افتد كرم مضيق الوقت جازت الوقتية ولوتعددت الفاتنة والوقت بسع بهضمها مع الوقتية سقط الترتيب في الاصح كما أشرنا اليه لانه ليس المصرف الى هذا البعض من الفوات اولى منه لالا نحو كما في الفتح (و) الثاني (النسيان) لانه لا يقدر على الايمان بالفاتنة مع النسيان لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولانه لم يصرف وقتها موجودا بعد ثم ذكرها فلم تجتمع مع الوقتية (و) الثالث (اذا صارت الفوات) الحقيقية والحكمية (سنا) لانه لو وجب الترتيب فيها ٢٨٩ لوتعوا في حرج عظيم وهو مدفوع

بالنص والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح لان الكثرة بالدخول في حرج التكرار وروى بدخول وقت السادسة لان الزائد على الخمس في حكم التكرار ومثال الكثرة الحكمية سندا كراهية لانه خسا منذ كرافاتة لم يقضها حتى خروج وقت السادسة من المؤديات منذ كرا وكما سقط الترتيب فيها بين الكثرة والحاضرة سقط فيها بين أنفسها على الاصح وقيدناها بكونها سنا (غير الترتيب) لانه لا يستعمل في كثرة الفوات بالاجماع أما عندهما فظاهر اقوله ما بأنه سنة ولانه فرض على عنده وهو من تمام وظيفة اليوم والدلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليهما من حيث الاوقات او من حيث الساعات ولا مدخل للوقت في ذلك بوجه (وان لزم ترتيبه) مع العشاء والفجر وغيرهما كما بيناه (ولم يعد الترتيب) بين الفوات التي كانت كثيرة (بهودها الى القليلة) بقضاء

وهكذا يفعل مرة بعد اخرى الى أن تطلع الشمس وفرضه ما يلي الطلوع وما قبله لتطوع وفي المجتبى وان لم يمكنه أداء الوقتية الامع التخفيف من قصر القراءة والافعال يرب ويقتصر على أدنى ما تجوز به الصلاة (قوله والمسئلة بمجالها) أي اطالها حتى ضاق الوقت (قوله جازت الوقتية) ولا يلزمه القطع لان شروعه فيها أولا جاز ولو قطعهما كان له أن يشمرع فيها ثانيا فلم يكن للقطع فائدة فكان البقاء أولى بالجلو لانه أسهل من الابتداء (قوله كما في الفتح) الذي في الفتح ترجيح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض وقيل عند الامام يجوز قال الزاهد وهو الاصح وعلاه بما قاله المصنف (قوله والثاني النسيان) ولا يعتبر الجهل وبعبارة النقاية فرض الترتيب ولو جاهد لابه اه قال شارحها العلامة القهستاني عند اثنتين الثلاثة وعن الحسن منه أنه اذا لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الا كثرون كما في القرائن وما في الزيلعي من أن الظن المعتبر بطي بالنسيان كن صلى الظهر اذا ترك الفرض فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر اذا كان الظهر جاز العصر اذا لافاتة عليه في ظنه حال أداء العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه فالمراد به ظن المجتهد اذا لا يلزمه اجتهاد امام أو جاهل ليس له مذهب معين صلى ثم ذكر ولم يقل مجتهدا ولم يستفت فقهاء فصولاته صحيحة لمصادقتها مجتهدا فيه وأما المقلد لابي حنيفة فلا عبرة برأيه المخالف لمذهب امامه وان كان مقلدا للشافعي فلا فساد في صلاته ولا توقف على شيء أفاده المصنف في حاشيته عن البحر (قوله لانه لو وجب الخ) ولان اشتراط الترتيب اذا دلر بما ينفي الى تفويت الوقتية وهو سرام (قوله وهو مدفوع بالنص) قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (قوله وروى) أي عن محمد (قوله أو من حيث الساعات) على قول الشيخين وتقدم ترجيح اعتبار الاوقات (قوله لا يعود في أصح الروايتين) وقال بعضهم يعود الترتيب وهو أحوط مجتبى وهو الصحيح ذكره المصدر الشهيد وكذا قال في التجنيس والمزيد وفي الهداية وهو الاظهر لان علة السقوط الكثرة وقد زالت (قوله ترجيح بلا مرجح) قد عرفت مرجه وهو زوال الكثرة أفاده السيد (قوله بعد نسيان ست) أراد به الترتيب ولو عبر به لكان أولى لان ما اذا بلغت سنا سقط الترتيب وان لم يكن على وجه النسيان ولان النسيان مسقط في الاقل من هذا العدد أفاده السيد (قوله ثم تذكرها) أي الحديث قاله السيد (قوله على الاصح فيهما) وقيل لا يجوز عند البعض ويجعل الماضي كأن لم يكن زجر الله وجمعه في معراج الدراية وفي المحيط وعليه الفتوى (قوله وعليه) الاشتغال بوجه أن الاشتغال بهذه الفاتنة ليس بأولى من الاشتغال بتلك الفوات وفي الاشتغال بالكل تفويت الفريضة عن وقتها وما قالوه يؤدي الى التهاون لا الى الزجر عنه فان من اعتاد تفويت الصلاة وطلب على نفسه التسكسل لو أتى بعد عدم الجواز يفوت أخرى ولم

بعضها الان الساقط لا يعود في أصح الروايتين وعليه الفتوى وترجح عود الترتيب ترجيح بلا مرجح (ولا) يعود الترتيب ايضا (بفوت) صلاة (حديثه) أي جديدة تر كها (بعد) نسيان (ست قديمة) ثم تذكرها (على الاصح فيهما) أي الصورتين لما ذكرنا وعليه الفتوى ثم فرغ على لزوم الترتيب في اصل الباب بقوله (فلو صلى فريضا اذا كرافاتة

ولو كانت (وإذا فقد فرضه فسادا موقوفا) يحتمل تقرر الفساد ويحتمل رفعه عنه بقوله (فإن) صلى خمس صلوات منذ كرائي كلها تلك المترككة وبقيت في ذمته حتى (خرج وقت الخامسة مما صلاه بعد المترككة ذاكرا لها) أي لا مترككة (صحت جميعها) عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الحكم ٢٩٠ وهو الصحة مع العلة وهي الكثرة يقتربان والكثرة صفة هذا المجموع لأن

الفساد في حكم المترككة فكانت المترككات ستا حكما واستندت الصفة إلى أولها فجازت كلها كتجهيل الزكاة يتوقف كونها فرضا على تمام الحلول وبقاء بعض النصاب فإذا تم على نمائه مكان التجهيل فرضا والا كان دفلا (فلا تبطل) الخمس التي صلاها منذ كرا للفائتة (بقضاء) الفائتة (المترككة) بعده أي بعد خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب مستندا (وإن قضى) الفائتة (المترككة) قبل خروج وقت الخامسة) مما صلاه منذ كرا لها (بطل وصف) لأصل (ما صلاه منذ كرا) للفائتة (قبلها) أي قبل قضائها (و) لا يبقى متصفا بأنه فرض بل (صار) الذي صلاه (دفلا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذه هي التي يقال فيها واحدة تفسد خمسا وواحدة تصح خمسا فالمترككة تفسد الخمس بقضائها في وقت الخامسة من المؤديات بتقرير الفساد والسادسة من المؤديات تصح الخمس قبلها وفي الحقيقة خروج وقت الخامسة هو الصحيح لها ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقتية

جزا حتى يبلغ حد الكثرة أفاده السيد (قوله ولو كانت وترا) أي لأنه فرض على عنده فالوتر يعتبر في الفساد ولا وقت له يخصه بل وقته وقت العشاء فيه معتبر عند فواته قضاءؤه قبل خروج وقت العشاء الآتية أو بعده (قوله يحتمل تقرر الفساد) أي يحتمل الفساد فالضيمر له أو تقرر فاعل يحتمل بتزليه منزلة اللازم (قوله منذ كرائي كلها تلك المترككة) يعني عنه قول المصنف ذاكرا لها إنما قيد بالتذكرا لأن النسب ان يسقط الترتيب فلونسى في البعض وتذكر في البعض فالظاهر اعتبار التي تذكر فيها حتى تبلغ العدد المسقط واعتبار خمس غير المترككة هو الصواب خلافا لما يوهمه ظاهر عبارة بعض القوم من اعتبار ست سواها (قوله صحت جميعها) برفع جميع تأكيد للضمير المستتر في صحت (قوله عند أبي حنيفة) وقالوا تفسد تلك الصلوات فسادا باتا لا يحتمل الصحة بحال ويلزمه قضاء الست كلها المترككة والخمس التي أداها بعدها قبل قضائها وهو ذاكرا وما يصلبه بعد ذلك صحيح وإن كان ذاكرا لفائتة لصيرورة الفوائت ستا (قوله والكثرة) أي كثرة الفوائت ولما ورد عليه أن الفائت واحدة فقط والخمس مؤداة أجاب عنه بقوله لأن الفساد الخ (قوله واستندت الصفة) وهي الكثرة (قوله فجازت كلها) لأنه سقط الترتيب من أول صلاة تركها لوجوب ثبوت الحكم مستندا ليكون مضافا إلى الكثرة التي هي العلة دون الأخيرة التي ليست بعلة (قوله كتجهيل الزكاة) أشار به إلى أن توقف حكمه على أمر حتى يتبين حاله ليس يدعى كتوقف الزكاة الخ وتوقف المغرب المؤداة في طريق المزدلفة فإن أعادها قبل الفجر بطلت فرضيتها والأفلا وصحة صلاة المعذور إذا انقطع العذر بعدها على معاودته في الوقت الثاني فإن عاد صحت والأفلا أفاده في الشرح (قوله وبقاء بعض النصاب) أي أثناء الحلول وأما آخره فلا بد من تمامه (قوله كان التجهيل فرضا) أي كان المجهل فرضا (قوله عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لأن التصرية عقدت لأصل الصلاة بوصف القرصية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل وعند محمد تبطل أصلا لأن التصرية عقدت للفرض فإذا بطلت القرصية بطلت التصرية أيضا واعلم أن أبا يوسف قد وافق الإمام في عدم بطلان أصل الصلاة إذا قضى الفائتة قبل مضي الخمس وخالفه في توقف صحتها على تأخير قضاء المترككة إلى مضي الخمس فقال لا تصح فرضيتها ولو أخرها بعد مضيها (قوله بتقرير الفساد) أي بتقرير الفساد الموقوف فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله والجواز والجور متعلقان بقوله تفسد (قوله والسادسة من المؤديات الخ) أي بذلك جوازا عما وقع في عامة الكتب من أن انقلاب السك إلى الجواز جازم موقوف على أدائها صلوات بعد المترككة فإنه ليس المراد منه إلا تأكيد خروج وقت الخامسة من المؤديات لاشتراط السادسة بل ولادخول وقتها لأنه لا يلزم من خروج الوقت دخول غيره كما لو كان الخامس من المؤديات هو الصبح فطلعت الشمس (قوله ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقتية) الملازمة عنوة لما علمه قريبا الآن يقال للزوم

وتأديتها فيه غالباً اقيم ذكر أداؤها مقام ذلك (واذا كثرت القوائت يحتاج لتعيين كل صلاة) يقتضيها التزام القروض
والاوقات كقوله أصلي ظهر الاثنين ثامن عشر جمادى الثانية سنة أربع وخمسين والف وهذا فيه كلفة (فاذا أراد تسهيل
الامر عليه نوى أول ظهر عليه) أدركه وقته ولم يصله فاذا نواه كذلك ٢٩١ فيما يصله يصبر أو لا فيصنع بقل

ذلك وهكذا (أو) ان شاء
نوى (آخره) فيقول أصلي
آخر ظهر أدركته ولم اصله
بعد فاذا فعل كذلك فيما يليه
يصبر آخره بالنظر لما قبله
فيحصل التعيين ويخالف
هذا ما قاله في الكنز في
مسائل شتى انه لا يحتاج
للتعيين وهو الاصح على ما
قاله في القنية من يقتضي ليس
عليه ان ينوى اول صلاة
كذا أو آخره ينوى ظهره على
أرخصه أو نحوهما على
الاصح انتهى وان خالفه
تصحح الزيلعي فقد اتسع
الامر باختلاف التصحيح
فليرجع للكفر فانه واسع والله
رؤف رحيم واسع عليه
(وكذا الصوم) الذي عليه
(من رمضان) اذا أراد
قضاءه يفعل مثل هذا (على
احد وجهين مختلفين)
صحح الزيلعي لزوم التعيين
وصحح في الخلاصة عدم لزوم
التعيين (وبعد من أسلم
بدار الحرب) لم يصم ولم يصل
ولم يركع ~~كذا~~ بجهله
الشرائع) أي الاحكام
المشروعات مدة جهله لان
الخطاب انما يلزم بالعلم به
أو بدليله ولم يوجد بخلاف

موجود في غالب الاوقات فاعتبر الغالب (قوله وتأديتها فيه غالباً) ان ارتبط قوله غالباً
بالدخول والتأدية نتج الجواب السابق (قوله مقام ذلك) أي خروج وقت الخامسة (قوله
واذا كثرت القوائت) المراد مطلق الكثرة وان لم تقسم على الترتيب أفاده في الشرح (قوله
اتزام القروض والاوقات) التي هي اسباب فاختلفت الاسباب كما اختلفت المسببات (قوله
كقوله أصلي ظهر الاثنين الخ) فيه نكتة وهي التعمية على تاريخ تأليف هذا المحل كذا نبه عليه
المؤلف وقال في الشرح ظهر الخميس عاشر ذي الحجة سنة خمس واربعين والف فيبين التاريخين
ثمانية اعوام واربعة أشهر وخمسة عشر يوماً (قوله وهو الاصح) رجه في الثانية والخلاصة
ويجوز عليه صاحب الفتح (قوله فليرجع للكنز) أي فليرجع المبني بالحادثة الى الحكم
المذكور في الكنز واللام في الكنز يعني الى قال تعالى ارجع اليهم ان لا يرجع اليهم وقوله فانه
واسع أي فان الحكم الذي فيه متسع وفيه اشارة الى اتساع الكنز عن هذا التأليف وفي نسخة
فانه واسع بصيغة الماضي (قوله والله رؤف رحيم) أي شديد الرحمة فلرحمته لم يكلف هذه الامة
الخروج من الامور بل قال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والايق باليسر والرافة ما في
الكنز وهو علم بما عليه فيسقطه عنه ولذا قال واسع عليهم (قوله من رمضان) وأما اذا كان
من رمضان واحد فلا يحتاج الى التعيين اتفاقاً حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد
فقتضى يوماً ولم يبين جازلان السبب في الصوم واحد وهو الشهر فالواجب عليه اكمال العدد
وفي الاشياء عن الفتح من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد الاولي أن ينوى
أول يوم وجب عليه قضاءه من هذا رمضان وان لم يبين جازل ~~كذا~~ لو كان من رمضانين على
المختار حتى لو نوى القضاء لا غير جازاه (قوله وهكذا) اشارة الى جميع الاعمال الفرعية
(قوله مدة جهله) مرتبط بقوله يعذر (قوله أو بدليله) وهو السكون في دار الاسلام (قوله
والزمنه زفرها) وكذا الامام الشافعي واحذر رضي الله عنهم (قوله داليل وجود الصانع الخ)
اعتقاد الوجود لا يكتفي في الايمان اذ من يعتقده الشركة بمقد الوجود وهو كافر فلا بد من
اعتقاد الوحدة والقُدرة والارادة والعلم والحياة فليصرره (خاتمة) من لا يدري كمية القوائت
يعمل بكبراً به فان لم يكن له رأى يقتضي حتى يتيقن انه لم يبق عليه شيء ومن قضى صلاة عمر مع
انه لم يفته شيء منها احتياطاً قيل يكره وقيل لا لان كثيراً من السلف قد فعل ذلك لكن لا يقتضي
في وقت تكره فيه النافلة والافضل أن يقرأ في الاخيرتين السورة مع القاطعة لانها يوافل من
وجهه فلا يقرأ القاطعة والسورة في اربع الفرض على احتمال اولي من ان يدع الواجب في
النقل ويقتن في الوتر ويقعد قبرا للشهد في ثالثه ثم يصلي ركعة رابعة فان كان وثراً فقد آذاه
وان لم يكن فقد صلى التطوع اربعاً ولا يصبر القعود وكذا يصلي المغرب اربعاً بثلث قعدات
والاشتغال بشيء القوائت اولي واهم من النوافل الا السنة المعروفة وصلاة الضحى وصلاة
التسبيح والصلاة التي وردت في الاخبار فتلك بنية النقل وغيرها بنية القضاء كذا في المصنفات

المسلم بدار الاسلام والزمنه زفرها كما يلزمه الايمان فله دلائل وجود الصانع ظاهرة فلا يلزمه ذر بجهله ولا دليل عنده على
وجود فرض الصلاة ونحوها فيه مذكور به

عن الظهيرية وقتاوى الحجة ومراده بالسنة المعروفة المؤكدة وقوله وغيرها بنية القضاء
مراده به ان ينوى القضاء اذا اراد فعل غير ما ذكره الا انه الاول بل المتعين ولو شك انه صلى ام لا
والوقت باق اعاد لان سبب الوجوب قائم والاداء فيه شك وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه
لان سبب الوجوب قد فات وعدم الاداء فيه شك اى والظاهر من حال المسلم اداء الصلاة في وقتها
وفيه تأمل وان شك في نقصان الصلاة انه ترك ركعة ام لا فان لم يقرغ من الصلاة فعليه اتمامها
وبعد في كل ركعة وان شك بعدما فرغ لاشئ عليه كذا في البحر والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

• (باب ادراك الفريضة) •

اي ادراك الشخص الفريضة مع الامام والاصل فيه ان نقص العبادة قصدا بلا عذر حرام
وان النقص لا كمال كمال لانه وان كان نقصا صورة فهو كمال معنى واعتبار المعاني الاولى
من اعتبار الصور كهدم المسجد اتجديده وكنتقص سجود من رفع رأسه لشوك اصاب جبهته
لم يتمكن من السجود ثم وضعه حيث لم يدرك سجدة من واما اذا كان النقص اعراض شرعى
فتارة يجوز تارة يجب وقد تقدم مستوفى (قوله وغيره) عطف على ادراك الحق هذا الباب ان
يلقب بمسائل شتى كما في الفتح (قوله في اداء فرض او قضائه) اخرج به النقل فانه لا يقطع
بالاقامة بل يتمشع لان القطع فيه ابطال لا كمال (قوله او قضائه) اى قضاء الفرض الذى
اقيم لانه كمال لها والتعديل بان القضاء معصية فلا يظهرها لا يطردها ولو كان قضاء فرض غير
المقام فلا يقطع لانه ابطال من كل وجه (قوله او في نقل وحضرت جنازة) فانه يقطع النقل
لانه معقب للقضاء بخلاف الجنازة لو اختار نفويتها كان لا الى خلف كذا في الفتح (قوله
او مندور) هذا يخالف ما في البحر عن الملاصة شرع في قضاء الفوائت ثم اقيمت لا يقطع كالنقل
والمندورة كالفائتة اه الا ان يحمل قوله فاقامت الجماعة اى جماعة اداء الفرض وقضائه
والمندور كما اذا نذر صلاة ركعتين فنذر جماعة هذا النذر بعينه فصلى احدهما منفردا فاقام
الجماعة هذا النذر فله ان يقطع ويقضى لانه كمال وانما صورناه بما ذكره لان النذر المختلف
كالقروض المختلف لا يجوز فيه الاقتداء كما هو قول السيد لا يصح التوزيع في كلام المصنف
بالنظر الى القضاء لانه بالاقتداء اظهر معصية التأخير وينبغي سترها ولانه يلزم استعمال المشترك
في اكثر من معنى واحد وهو لا يجوز من منظور فيه لما قدمناه من ان العلة الاولى غير مطردة وليس
هنا مشترك استعمال في معان بل قوله فاقامت الجماعة تحته جزئيات ثلاثة لامعان ثلاثة وذلك
الجزئيات جماعة الاداء وجماعة القضاء وجماعة النذر فليتم تأمل (قوله في محل ادائه) فلو اقيمت
في المسجد وهو في البيت او كان في مسجد فاقامت في آخر لا يقطع مطلقا كما في الشرح وغيره
وفيه انهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجد ان فاتته فيما هو فيه وان الجماعة واجبة ولم تقيد
بمسجده وان القطع لا كمال فلا يظهر فرق حينئذ (قوله بان احرم الخ) تصوير لقوله فاقامت
(قوله لا مجرد الشروع في الاقامة) فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقبض الركعة
الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بخلاف من لا مسكين وفيه ان مدة الاقامة يسيرة جدا لا يتأني
فيها التقيد والاعتمام الا نادرا (قوله قطع بتسليمه قائما) في القهستانى ويجمع الانهر اطلق في

• (باب ادراك الفريضة) •
مع الامام وغيره (اذا شرع)
المصلى (في) ادائه (فرض)
او قضائه (منفردا) او في نقل
وحضرت جنازة يخشى
فواتها او مندور (فاقامت
الجماعة) في محل ادائه لاني
غيره بان احرم الامام لان
حقيقة اقامة الشئ فعلة
لا مجرد الشروع في الاقامة
فاذا لم يقبض بسجدة (قطع)
بتسليمه قائما (و) بعده
(اقتدى) على الصحيح وقيل
لا يقطع حتى يتم ركعتين

لا يصلي لا يخشى بمادون
الركعة والجنازة لا خلف لها
وبالقضاء يجمع بين المصلتين
(ان لم يسجد لمشرع فيه)
ولو غير رباعية (او سجد)
للمسألة الاولى (في غير
رباعية) بأن كان في الفجر
أو المغرب فيقطع بمدا السجود
بتسليمة لأنه لو اضاف في
الثانية ركعة اخرى تم
الرض وتفتوته الجماعة في
الفجر ولا يتنقل بعدها مطلقا
وفي المغرب للآجال أكثر حكم
الكل فتفتوته الجماعة ولا
يتنقل مع الامام فيها المنع
التنقل بالبتراء ومخالفة
الامام باضافة رابعة (وان
سجد) وهو (في رباعية)
كالظهر (ضم ركعة ثانية)
صيانة للمؤدى عن البطالان
وتشهد (وسلم لتصير
الركعتان نافله) ثم اقتدى
مقترضا) لا حراز فضل
الجماعة (وان صلى ثلاثا)
من رباعية فأقيمت (أتمها)
اربعا منفردا حكى الآلا أكثر
وعن محمد بن قيس التتقلب
تفلا يجمع بين نواب النقل
والرض بالجماعة (ثم بعد
الانجام) اقتدى مستقلا) ان
شاء وهو افضل لعدم
الكراهة (الاق العصر)
والفجر انتهى عن التنقل
بعدها وفي المغرب لمخالفة

القطع فمثل القطع بسلام او غيره سواء كان قائما او راكعا او ساجدا هو الصحيح وقيل لو كان
قائما يسلم تسليمة وقيل تسليمتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يشهد ثم يسلم في صورتين ٨١
والمراد بهما هذه وما ذكر في المصنف بعدها ولم يبين المصنف حكم هذا القطع والاقتداء وعبارة
الدر فقيده الجواز لانه شبهه بالجائز فقال يقطعها العذر احرارا للجماعة كما لو نذر دابته او قار
قدرها الخ ثم قال ويجب القطع نحووا نحواء غريق (قوله من رباعية) اي فريضة رباعية لانه
يمكن الجمع بين الفضيلتين وقيد بها لانها لو كانت ثمانية او ثلاثية لايتم الركعتين لما يأتي (قوله
الذي لا يخشى فوت جنازة) الظاهر ان المراد خشية فوت جميعها فلو كان يسلم ادراك البعض
لا يقطع ويحرر (قوله وهو يعمل الرض) اي مادون الركعة ولذا يتابع المسبوق الامام في
سجود السهو وقيل التقييد بسجدة ولو قام المصلي للخاصة له رفض القيام ويعود الى القعدة فعلم
ان الشرع جعل له ولاية الرض قبل التقييد بسجدة فاقامه في الشرح (قوله لا يخشى بمادون
الركعة) لانه لا يسمى صلاة (قوله والجنازة الخ) هذا مر تبط بقوله وفي نقل وحضرت جنازة
يخشى فواتها وانما ذكره لان الجواب السابق لا يظهر هنا (قوله ولو غير رباعية) الا ليق
بالمبالغة ولو رباعية لان الرباعية اذا أتم ركعتين منها لا تكون فرضا بخلاف غير الرباعية (قوله
مطلقا) سواء كان مع الامام او منفردا (قوله لا أكثر حكم الكل) فقيه شبهة الفراغ
وحقيقته لا تختمل النقض فكذا شبهته ذكره السيد عن الدرر (قوله يمنع التنقل بالبتراء)
يحتمل ان المراد بالمنع عدم العصاة لا الكراهة فقط ويحتمل الكراهة قال صاحب البحر وتصريح
المشايخ هنا بوجوب الاتمام اي اتمام الركعتين فيما اذا سجد في الرباعية صيانة للمؤدى عن
البطالان صريح في ان الركعة الواحدة باطله لا مكروهة فقط وتبعه اخوه في النهر وقال بعض
حنفية عصرهم لا تبطل لان من اقتدى بالامام في المغرب مستقلا وسلم مع الامام لا تنفسد
ووجهه ان الركعة الواحدة موجودة في ضمن الثلاث فاذا صح التنقل بالثلاث فكذا بالواحدة
وقد يقال هذا قياس مع الفارق لان جواز التنقل بثلاث ركعات يشبهه بالوتر وهو نقل عندهما
ولا كذلك الركعة الواحدة اذ لو كانت تصح بالتعدي لما قالوا فيمن صلى ركعة من الرباعي أتم
شفعاء والماعلوم بالبطالان بل كان يكفي أن يقال ومن سجد في رباعي قطع للركعة ثم قطع واقتدى
ولانه يقتضيهما ما لا يقتضيهما اذ يؤيد ما ذكرنا في البرهان عن ابن مسعود رضي الله عنه
ما أجزأت ركعة قط وجعل السيد في شرحه كلام صاحب البحر مبني على القول بفساد الاقتداء
في المغرب مستقلا اذا سلم معه وكلام معاصريه مبني على القول بعدم الفساد وهو مروي عن
بشر المريسي والبتراء تصغير البتراء سميت به لانقطاعها عن الاخرى (قوله باضافة رابعة)
متعلق بمخالفة وفي شرح السيد وان شرع في المغرب أتم اربع الا ان مخالفة الامام اخف من
مخالفة السنة ٨٢ (قوله لتصير الركعتان نافله) بالاجماع وأما قول محمد بطلان الوصف
يستلزم بطلان الاصل فهو فيما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن عهدة المضي كما اذا قيد
خامسة الظهر بسجدة ولم يكن قد عدل لا خيرة أما اذا كان متكاملا من المضي لكن أذن له الشرع
في عدمه فلا يبطل أصلها بل تبقى نفلا اذا ضم الثانية كذا في القم (قوله لتتقلب نفلا) بترك
قيام الرابعة (قوله اقتدى مستقلا ان شاء) قال في البحر عن الخاوي القدسي انه يدرك بهذه

لأنه صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في اهلك ثم ادركت الصلاة فصلها الا الفجر والمغرب وقوله فصلها يعني تفلا

لانه امر به نص الرجلين لم يصليامعه الظهور واخبر ائمتنا بما في رعاها فقال عليه السلام اذا صليتما في رحاكما ثم اتيتا صلاة قوم فصليامعهم واجعلاملا تسكيا معهم سبعة اى نافلة كما في النهاية (وان قام لثلاثة رباعية منفردا) (فاقيمت) الجماعة (قبل مجيود) للثالثة (قطع قاعا) لان القعود للتكامل وهذا قطع (بتسليمية) واحدة او عاد الى القعود (في الاصح) وقال شمس الاثمة السرخسي ان لم يعد للقعود فسدت لانه لا بد من القعود ٢٩٤ ولان المؤداة لم تقع فرضا وقال نحر الاسلام الاصح انه يكبر قائما ينوي الشروع

في صلاة الامام فيحصل الخطم في ضمن شروعه في صلاة الامام وان شاء رفع يديه (وان كان) قد شرع (في سنة الجمعة فخرج الخطيب او) شرع (في سنة الظهور فاقمت) الجماعة (سلم) بعد الجلوس (على رأس ركعتين) كذا روى عن ابي يوسف والامام (وهو الوجه) بلجه بين المصلتين (ثم قضى السنة) أربعة امكنه منه (بعد) أداء (الفرض) مع ما بعده فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على وجه اكل ولا ابطال واليه مال شمس الاثمة السرخسي والبقالي وصحح جماعة من المشايخ انه يثبتها أو بها لانها صلاة واحدة قلت والا كمال حال اشتغال المرقى والمؤذن بالتطمين أولى لانه ليس حالة استماع خطبة واليه يرشد تعليل شمس الاثمة (ومن حضر وكان الامام في صلاة الفرض اقتدى به ولا يشتغل عنه بالسنة) في المسجد ولولم

النافلة فضيلة الجماعة وكراهة التنقل بجماعة خارج رمضان انما هو اذا كان الامام والقوم متنفذين على سبيل التداخي لم يبين ما المراد بالجماعة التي أدرك فضلها هل هي فضيلة الفرض أو النفل وهو الظاهر لانه لم ينو الفرض (قوله لانه امر به) أي بالنفل (قوله نصا) أي نصامعينا انه نفل بقوله واجعلاملا تسكيا معهم سبعة روى انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الظهور أي رجلين في أخريات الصفوف لم يصليا معه فقال علي بهما فأتيا وقرأ نصهم ما ترعد فقال علي رسلكما فأتيا امرأة كانت تاكل القديد ثم قال مال كمال تصليامعنا فقالا لا كمالنا في رحالنا فقال صلى الله عليه وسلم اذا صليتما الخ (قوله ولان المؤداة لم تقع فرضا) أي القعدة المؤداة لم تقع فرضا وركعتا لما انقضت انما لا يمكن لهما بد من القعدة المفروضة ثم على هذا القول قبل يعيد التشهد ثانيا وقل يكفيه التشهد الاول ويسلم تسليمتين وقل واحدة (قوله بلجه بين المصلتين) مصلحة الاستماع ومصلحة أداء السنة بعد أداء الفرض ومصلحة أداء الفرض على الوجه الأكمل والاتبان بالسنة بعده (قوله ثم قضى السنة) اطلاق القضاء عليها مجاز (قوله مع ما بعده) أي من السنة جرى على احد قولين في قضاء السنة القبلية هل هي قبل البعدية أو بعده وصحح كل (قوله والاداء على وجه اكل) فان ادراكه من اوله مع الامام اكل من ادراكه بعده (قوله لانها كصلاة واحدة) وليس القطع لالا كمال بل لا بطلان صورة ومعنى اذ فيه ابطال وصف السنة لا كمالها (قوله قلت والا كمال الخ) استقدم منه ان المراد من قوله نخرج الخطيب خطب الخطيب فأطلق السبب واراد المسبب وهذا البحث لم أره لغيره (قوله لانه ليس حالة استماع خطبة) أي لان حال اشتغال المرقى الخ (قوله واليه يرشد) أي المحمدا البحث (قوله تعليل شمس الاثمة) المشار اليه بقول المؤلف فلا يفوت فرض الاستماع الخ (قوله ولا يشتغل عنه بالسنة) أي عن الاقتداء (قوله ولو في المسجد بعيدا عن الصف) أي يشترط في كونه يأتي بسنة الفجر اذا أخذ المؤذن في الإقامة أن يأتي بها عند باب المسجد فان لم يجد مكانا تركها لان في الاتيان بها في المسجد حيثئذ مخالفة الجماعة فتكره وترك المكره مة قدم على فعل السنة غير ان الكراهة تنقوا فان كان الامام في الصبي فصلاته اياها في السجدة أو أخف من صلاتها في الصبي وأشد كراهة أن يصليها مخالط الصف كذا في الفتح ويذهب في الكراهة أن يكون خلف الصف من غير حائل (قوله لما قدمناه في سنة الفجر) من الاخبار الدالة على فضلها (قوله والافضل فعلهما في البيت) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصليهما في البيت وأنكر على من صلاهما في المسجد كذا في الشرح (قوله أي سنته) بالنصب تفسير للركعتين (قوله ويقل المنازع) كذا في الشيخ التي رأيتها وكذا في الشرح ولعل المراد الامر

بقية شيء وان كان خارج المسجد وخاف فوت ركعة اقتدى والاصل السنة ثم اقتدى لا يمكن جمعه بين المنازع الفضيلتين (الافق الفجر) فانه يصلي سنته ولو في المسجد بعيدا عن الصف (ان أمن فونه) ولو بادراكه في التشهد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة محمول على غير صلاة الفجر لما قدمناه في سنة الفجر والافضل فعلهما في البيت قال صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتي الفجر أي سنته في بيته يوسع له في رزقه ويقلل المنازع بينه وبين أهله ويحتم له بالايامان

والاجب فلهما اقل طلوع الفجر وقبل بقر قرب القريضة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة المرء في بيته افضل من صلته في مسجدى هذا الا المكنوبة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من آلف ٢٩٥ صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام

افضل من مائة صلاة في مسجدى وفي بيت المقدس بخمسمائة صلاة (وان لم يأمن) فوف الامام باشتغاله بسنة الفجر (تركها) واقتدى لان ثواب الجماعة أعظم من فضيلة ركعة في الفجر لان افضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعة عما لا تبلغ ركعتا الفجر ضعة واحدة منها (ولم تقض سنة الفجر لا بقوتها مع الفرض) الى الزوال وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة بعد الشمس قبل الزوال فلا قضاء لها قبل الشمس ولا بعد الزوال اتفاقا وسواء صلى منفردا أو بجماعة (وقضى السنة التي قبل الظهر) في الصحيح (في وقته قبل) صلاة (شفعه) على المفتي به كذا في شرح الكنز للعلامة المقدسي وفي فتاوى العنابي المختار تقديم الثنتين على الاربع وفي مبسوط شيخ الاسلام هو الاصح لحديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين

النازع فيه فهو من الاسناد الى السبب وفي القاموس التنازع التخاصم والتناول (قوله فلهما اول طلوع الفجر) لان السبب قد وجد كذا في الشرح (قوله وقبل بقر قرب القريضة) لانها تتبعها ويقرأ في الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص روى ذلك أبو هريرة عنه صلى الله عليه وسلم وروى عن الغزالي قراءة ألم نشرح في الركعة الاولى وألم تر كيف في الثانية فانه يكنى الالم فلو جمع بين ما ورد وبينه يكون حسنا ولا يكره هذا الجمع لاتساع أمر النقل (قوله صلاة المرء الخ) من ثمة قال في الهداية الافضل في عامة السنن والتوافل المنزل اه الا ان يخشى ان يشتغل عنها اذا رجع وقال بعضهم ان الركعتين بعد الظهر والمغرب يؤتيهما في المسجد لا ما سواه وما به أفتى الفقيه أبو جعفر (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ) مثله قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في المسجد الحرام بمائة آلف صلاة وصلاة في مسجدى بألف صلاة وفي بيت المقدس بخمسمائة صلاة أخرجه البيهقي (قوله وان لم يأمن فوت الامام الخ) قال المؤلف في حاشية الدرر الذي فخر رعدى أنه يأتي بالسنة اذا كان يدركه ولو في التشهد بالاتفاق فيما بين محمد وشيخيه ولا يتقدم بادر الركعة وتقريب الخلاف هنا على خلافهم في مدرك تشهد الجمعة غير ظاهر لان المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وهو حاصل بادر تشهد بالاتفاق نص على الاتفاق الكمال لا كما ظنه بعضهم من انه لم يحرك فضلها عند محمد لقوله في مدرك اقل الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك الجمعة حتى يبني عليها الظهر بل قوله هنا كقولهم ما من أنه يحرك ثوابها وان لم يقل في الجمعة كذلك احتياط لان الجماعة شرطها وهذا اتفاقا على انه لو حالف لا يصل الظهر جماعة فأدرك ركعة لا يحث وان أدرك فضلها نص عليه محمد كذا في الهداية ذكره السيد (قوله تركها) فأدبه انه لم يشرع فيها فلو شرع انما هم طائفة لان القاطع حثه للإبطال (قوله وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة الخ) قيل لاختلاف بينهم في الحقيقة لانهم ما يقولون ليس عليه القضاء وان فعل لا بأس به ومحمد يقول أحب الى ان يقضى وان لم يفعل لاشئ عليه (قوله ولا بعد الزوال اتفاقا) اى على الصحيح وقيل بتضيها تبعاً بعده ولا يضيها مقصودا اجماعا كما في الكافي وغاية البيان (قوله وقضى السنة الخ) اطلاق القضاء على ما ليس بواجب مجازا لما شاكاه وهذا كان الاولى أن ينوى السنة لا القضاء قهستانى (قوله في الصحيح) وقيل لا تقضى أصلا لان المواظبة عليها انما ثبتت قبل الفرض (قوله في وقته) وقال بعض المشايخ انها تقضى بعد أى الوقت اذا فاتت معه لانه كم من شئ ثبت تبعاً وان لم يثبت قصدا كذا في الشرح (قوله قبل صلاة شفعه) لان الاربع متقدمة على الركعتين لتقدمها على الفرض المتقدم عليها وقد تعذر التقديم على الفرض ولم تعذر على السنة فتقدم الاربع كذا في شرح الجمع (قوله لحديث عائشة الخ) ولتلا بقوتها أيضا عن موضعها مقصدا بالضرورة (قوله ولا مانع الخ) قال السيد في شرحه والتقييد بالتى قبل الظهر وكذا الجمعة كما في الدرر للاحتراز من التى قبل العشاء لانها مندوبة فلا تقضى أصلا وكذا التى قبل العصر بل أولى لكرهية النقل بعده اه ولو قال المصنف ولا مانع من

وحكمها لاربع قبل الجمعة كالتى قبل الظهر ولا مانع عن التى قبل العشاء من قضائها بعده (ولم يصل الظهر جماعة بادر الركعة) أو ركعتين اتفاقا حتى لا يترتب في حلقه ليصلينه جماعة

(بل أدرك فضاها) أي نضل الجماعة اتفاقاً ولوقى التشهد (واختلف في مدرك الثلاث) من رباعية أو اثنين من الثلاثية فإذا حلف لا يصلح الظاهر والمغرب جماعة اختار شمس الأئمة أنه يحتمل لأن لا أكثر حكم الكل وعلى ظاهر الجواب لا يحتمل لأن لم يصلها بل بعضها بجماعة ٢٩٦ وبعض الشيء ليس بالشيء وهو الظاهر ولو قال عبده حران أدرك الظهراً

يحتمل بأدراك ركعة لأن أدرك الشيء بأدراك آخره يقال أدرك أيامه أي آخرها كذا في الكافي وفي الخلاصة يحتمل بأدراك في التشهد (ويتطوع قبل الفرض) بمؤكدة وغيره مقبلاً ومسافراً (أن أمن فوت الوقت) ولو منفرداً فأنه شرعت قبله بالقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف بطيعني في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك أحوج وهو أصح والأخذ به أحوط لتكميل نقصها في حقنا أماناً في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات إذ لا خلل في صلاته ولا طمع للشيطان فيها (والأ) أي أن لم يأمن بأن يقوته الوقت أو الجماعة بالتسفل أو إزالة نجس قليل (فلا) يتطوع ولا يغسل لأن الاشتغال بما يقوت الأداء لا يجوز وأن كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل ثوبه واستقبال الصلاة لتكون

قضاء التي قبل العشاء بعدها كان أوضح وأخصر (قوله بل أدرك فضاها) وهو المضاعفة وفي شرح المقدسي عن الاتفاق المسبوق يدرك ثواب الجماعة لكن لا كثواب مدرك أول الصلاة مع الإمام لقوات التكبير الأولى اهـ (قوله فإذا حلف الخ) فرض المثال هنا نفياً وفيما قبله أثباتاً لاشارة إلى أنه لا فرق بين الإثبات والنفي في الحكم (قوله اختار شمس الأئمة الخ) يضعف قوله باتفاقهم في باب الإيمان أنه لو حلف لاياً كل هذا الرغيف لا يحتمل إلا بالكلية وأن لا أكثر لا يقوم مقام الكل (قوله يحتمل بأدراك في التشهد) فذكر الركعة في الكافي وغيره ليس احترازياً واعلم أن ذكر هذه المسئلة بحمل كتاب الإيمان وانما ذكرت هنا لبيان أنه لا تلازم بين أدراك الفضل وأدراك الجماعة (قوله ويتطوع قبل الفرض الخ) هذه العبارة تدل على التحضير في الفعل وهو أن يظهر في غير المؤكدة ما لمؤكدة في بقى به من غير تحضير أن أمن فوت الوقت أفاده السيد وفي البحر وإن لم تكن مؤكدة فإن كانت من المستحبات استحب الاتيان بها والأفوه مخبر وقد يقال إن المراد في كلامه الجواز المطلق لمستوى الطرفين فيلحق المؤكدة والمستحبة (قوله أن أمن فوت الوقت الخ) لو أبدله بقوله أن أمن فوت الجماعة لكان أولى لأنه إذا علم التركة خذ خوف فوت الجماعة فلا بد يعلم عند خوف فوت الوقت بالطريق الأولى أفاده السيد (قوله ولو منفرداً) وصل بقوله ويتطوع وقيل انما يأتي بالمؤكدة أن صلى بجماعة وإن كان منفرداً يخبر فيها لعدم نقل المواظبة عنه صلى الله عليه وسلم في غير الأداء بجماعة والأول أصح قاله السيد (قوله فأنه شرعت) أي فإن السنة كما صرح به في الشرح وهذا لا يظهر في غير المؤكدة (قوله والمنفرد في ذلك أحوج) لفقدان صلاته من وجه واسم الإشارة يرجع إلى قطع طمع الشيطان وفيه أن المنفرد وغيره في ذلك سواء ولا يظهر ذلك إلا في المكمل للنقص (قوله وهو أحوط) أي آتيان المنفرد بالسنن فالضهير يرجع إلى معلوم من المقام (قوله لتكميل نقصها في حقنا) قد يقال إن التكميل انما يكون شيئاً قد نقص وحيث أنه فلا يكون إلا في البعدية فتكمل ما نقص من الفرض ويمكن أن يقال أنه بعد صلاة الفرض ناقصاً يكمل ولو بما فعل قبله والأثر يدل عليه فانه ورد أنه إذا وجد في صلاة الشخص خلل يقول الحق تعالى انظر وأما له من النوافل فأن وجد كمل به خللاً ما هو ذابيم القلبية (قوله فزيادة الدرجات) الأولى زيادة لام التعليل ويحتمل أنه خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام فاعله فيه زيادة الدرجات (قوله بأن يقوته الوقت) الأولى حذف الباء لأن المنسبة من مفعول يأمن وهو يتعدى بنفسه (قوله أو الجماعة) بركعة في غير القبر كذا في الشرح (قوله لأن الاشتغال) بما يقوت الأداء أي أصل الأداء بالنسبة للوقت أو الأداء الكامل بالنظر لقوات الجماعة والمراد بما يقوت الجماعة ما يقوتهم ولم يأذن الشرع بتقويتهم إلا بالقبور كما إذا كانت النجاسة مانعة وكما فعله صلى الله عليه وسلم في حق الخندق (قوله اتفاقاً) فإن

مصلحة اتفاقاً

الامام
قوله وهو أحوط لعل ذلك نسخته التي كتب عليها والافسدة الشرح هنا وهو أصح والأخذ به أحوط كما لا يخفى والخطب سهل اهـ

الامام الشافعي يحكم بقسادهما بقليل التباسه (قوله فكبر) أي قائما ولو كبر مخنيا ان كان
الى الركوع أقرب لا يصح شروعه وظاهر ذلك ولو كان في النقل الذي لا يشترط له القيام كما
تقدمه عبارة الرازي لأنه ليس بافتتاح قائما ولا قاعدا وقوله كما احتريه عمالو أدركه
في القيام ولم يركع معه فإنه يصير مدركا لها فيكون لاحقا فيأتي به اقبل الفراغ سبدا عن الدور
(قوله أولم يقف بل انحط) مجرد احرامه فرفع الامام رأسه بحيث لم تحقق مشاركته فيه فإنه
يصح اقتداؤه ولكنه لم يدرك الركعة حيث لم يدركه في جزء من الركوع قبل رفع رأسه منه
وقبل اذا شرع في الانحطاط وشرع الامام في الرفع فقد أدركه في الركوع أيضا ويعتد بتلك
الركعة وقيل اذا شارك في الرفع قبل ان يستتم قائما يعتد بها وان قل وقيل لا يصير مدركا لتلك
الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله وقيل في مقدر تسيحة قال ابن أمير حاج والاول
اوجه وقال الحلبي هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركوع وان قل والخاص ان
اذا وصل الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع فقد أدركه معه الركعة
والا فلا كما يفيد أثر ابن عمر كذا في الحلبي من صفة الصلاة وانما ذكرناه هذه الاقوال لان
الناس يقع منهم الاقتداء في الركوع كثير من غير ادراك جزء منه ويعتدون به فهم في ذلك
موافقون لبعض أقوال العلماء (قوله فرفع الامام رأسه) مراده انه رفع قبل ان يشاركه
المؤتم في جزء من الركوع والافظاظ التعبير بالفاء ان الرفع تحقق بعد الانحطاط وحينئذ
تحقق المشاركة فتكون الصلاة صحيحة (قوله كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما) واقظه
اذا أدركت الامام راكعا فركعت قبل ان يرفع رأسه فقد أدركت الركعة وان رفع قبل ان
تركع فقد فاتت الركعة اهـ والكافي كما ورد يعني لام التعليل (قوله ولا يشترط
تكبيرتان للاحرام والركوع) الذي في الفتح ومدركا الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين
خلافا لبعضهم اهـ وهي اولى من عبارة المصنف وفي ابن أمير حاج عن القصة والخاتمة والمحيط
هذا بخلاف مدركا في السجود والقعود فإنه يكبر للافتتاح وأخرى للانحطاط اهـ واعلم
وجهه قربه في الاول من الركوع فأغنت تكبيرة الافتتاح التي في القيام عن تكبيرة ما قرب
منه ولا كذلك التكبيرة للانحطاط المذكور (قوله واقت نيته) فتقع للافتتاح لان الركن
في محله لا يتغير بالقصد كذا في الفتح وفي البحر لو أدركه في الركوع تحرى ان كان اكبر رأيه انه
لو أتى بالشاء أدركه في شيء من الركوع أي به فالالا والاصح انه لا يأتي به بعد شروع الامام في
القراءة ولو سرية اهـ (قوله واذا وجد الامام ساجدا تجب مشاركته فيه) ظاهر عبارته
الوجوب وان قصد الركوع ففاته ويؤيده حديث ابي داود عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئتم الى الصلاة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعتدوا شيئا
ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة اهـ وعبارة الشرح يجب على المقتدى اذا فاته
الركوع متابعة الامام في السجود وان لم يحسب له من الصلاة وان لم يتابعه ووقف حتى قام ثم
تابعه في بقية الصلاة وقضى ما فاته من الركعات بعد فراغ الامام بخوض صلاته لانه يصلي
تلك الركعة القائمة بسجديتها اهـ (قوله وان لم يشارك الا في الثانية) أي السجدة الثانية
دون الاولى (قوله وزيادة لا تضر) أي ضرر الفساد وان كان بركه لانه انفراد عن الامام

(ومن أدرك امامه راكعا
فكبر ووقف حتى
رفع الامام رأسه) من
الركوع أولم يقف بل انحط
بمجرد احرامه فرفع الامام
رأسه قبل ركوع المؤتم
(لم يدرك الركعة) كما ورد
عن ابن عمر رضي الله عنهما
فكان الشرط لا يدرك
الركعة اماما مشاركة الامام
في جزء من القيام أو جزء
عماله حكم القيام وهو
الركوع ولا يشترط
تكبيرتان للاحرام
والركوع ولو كبر يثوى
الركوع لا الافتتاح جاز
ولفت نيته واذا وجد
الامام ساجدا تجب
مشاركته فيه فيخبر ساجدا
وان لم يحسب له من صلاته
فلوركع وحده ثم شاركه
في السجدة الثانية لا تقصد
صلاته ولا يحسب له ذلك
وان لم يشاركه الا في
الثانية بطلت صلاته
والفروق أنه في الاولى لم
يزد الا ركعة وعازيادته
لا تضر وفي الثانية زاد
ركعة وهي مفسدة ولو
أدركه جالسا للقعود
الاخير واستقر قائما وقرأ

فما وجد قبل فراغ الامام من التشهد لا يكون معتبرا (وان ركع) المقتدى (قبل امامه) وكان ركوعه (بعد قراءة الامام ما يقبض به الصلاة) وهو آية (فأدركه امامه فيه) أى فى ركوعه (صح) ركوعه وكرهه لوجود المشاركة والمسايق (والا) أى وان لم يدركه الامام أو أدركه لكن لم يكن قرا المقرأ وض قبل ركوع المقتدى (لا) يصح ركوعه لكونه قبل أو أنه قبله أن يركع بعده ثانياً وان لم يفعل وانصرف من صلاته ٢٩٨ بطلت ولو سجد قبل امامه ان كان بعد رفع الامام من الركوع ثم شاركه الامام

بعد الاقتداء به (قوله فواجب) أى من القيام والقراءة من المؤتم (قوله لا يكون معتبرا) لأنه فى حال بقاء الامام فى صلاته مقتديه فلا يعتبر ما فعله حال الاقتداء فى حال انفراده لقضاء ما سبق به (قوله وهو آية) أى عند الامام الاعظم (قوله وكره) أى تحريم باللهى عنه بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبادرونى بالركوع والسجود (قوله لوجود المشاركة والمسايق) لتلبيح للصلاة والكراهة على سبيل التشرى المرتب (قوله فيلزمه ان يركع بعده ثانياً) أى قبل المتابعة له فيما هو فيه لأنه لاحق وان أخره الى ما بعد فراغ الامام صح وكره كما هو حكم اللاحق ومثله يقال فى مثله السجود المذكورة بعد (قوله روى عن أى حنيفة الخ) وقباس ما تقدم أى فى مثله المصنف أنه يجزئه لان ركوع المقتدى اعتبر والحال ان الامام لم يفرغ من قراءته فلم يأت أو أنه فى حقه ولو اعتبرنا هذه الرواية هنا لكانت مبطلة لان صلاته ثم هذا لا يأتى على المشهور ومن مذهب الامام ان الرفع من الركوع سنة فاذا تركه الامام لا تفسد صلاته وان كان قبل أو أنه المسنون فقتضاه ان يقال فى المأموم كذلك (قوله تكون عن الاولى) ترجيحاً لجانب المتابعة فقوله بعد ترجيحاً للمتابعة لتعليل هذه أيضاً (قوله كاللونها) أى الاولى ومثله لو نوى السجدة التى فيها الامام (قوله فان أدركه الامام فيها صحت) والاعادها بعد والافسدت كما تقدم فى الركوع (قوله وعلى قياس المروى عن الامام) أى الذى ذكره قريبا بقوله روى عن الامام أى حنيفة لا يجزئه (قوله قبل رفع الامام) أى من الركوع (قوله يجب ان لا يجوز) أى السجود الثانى من المؤتم ولو أدركه قبله الامام لكون المؤتم فعله قبل أو أنه (قوله وكره خروجه) أى تحريم باللهى بالحديث المذكور (قوله أذن فيه) المراد به دخول الوقت أذن فيه او لا فرق بين ما اذا أذن وهو فيه او دخل بعد الاذان قاله السيد عن النهر لأنه لا يصدق على الأخيرانه خرج من المسجد بعد النداء من غير صلاة فيه أيضاً (قوله كاملاً) قيده فى الكبير وشرح السيد وغيرهما بامام متفرق الناس بغيبته فيصيده لولم يكن به هذه المتابعة لا يخرج والظاهر ان المؤذن اذا كان من يقوم مقامه عند غيبته بكرهه الخروج أيضاً (قوله لأنه تكميل معنى) أى كهذه الصلاة بسبب ما يضاف اليه من زيادة الثواب الذى يخرج لتكميله وان كان تركه كصورة والعبرة للمعنى (قوله لا يكره) أى الخروج وان كره ترك الجماعة لان من صلى وحده ارتكب الكراهة بجر (قوله اذا أقيمت فيكرهه) لمن صلى وحده الخروج المقيم جماعة أخرى فلا يكرهه الخروج عندهما كما فى صدر الشريعة والحوى عن البرجندى (قوله يتم) الذى فى الشرح لأنه وان أجاب الداعى لكن يتم مخالفة الجماعة عياناً أو برحاضاً ان لا يرى جوار الصلاة خلف أهل السنة كما يزعم الشيعة والخوارج وهو الاولى وفى نسخة لا يتم والمعنى عليه وقوله كالخوارج مثال للمتنى (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) أى ايماننا

فى السجود صح وان كان قبل رفع الامام من الركوع روى عن أبى حنيفة رحمه الله لا يجزئه لأنه قبل أو أنه فى حقه الامام وكذا فى حقه لأنه تبع له ولو اطال الامام السجود فرفع المقتدى ثم سجد والامام ساجداً نوى الثانية والمتابعة تكون عن الاولى كما لو نواها أو لم يكن له نية ترجيحاً للمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدركه الامام فيها صحت وعلى قياس المروى عن الامام فى السجود قبل رفع الامام يجب أن لا يجوز لكونه قبل أو أنه كما تقدم (وكره خروجه من مسجد أذن فيه) أو فى غيره (حتى يصلى) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد بعد النداء الامتأق أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع (الا اذا كان مقيم جماعة أخرى) كاملاً ومؤذن لمسجد آخر لأنه

تكميل معنى (وان خرج بعد صلاته منفرداً لا يكرهه) لأنه قد أجاب داعى الله مرة فلا يجب عليه ثانياً (الا) كاملاً انه يكرهه خروجه (اذا أقيمت الجماعة قبل خروجه فى الظهر) (فى العشاء) لأنه يجوزنا النقل فهمامع الامام يتم مخالفة الجماعة كالخوارج والشيعة وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر

فلا يقض ما وقف التهم (فيقتدى فيهما) أي الظهور والعشاء (مستغفلا) لدفع التهمة عنه ٢٩٩ ويكره بلوجه من غير اقتداء

لهذا القصة الجامعة بخلاف
الصبح والعصر والمغرب
لكراهة النقل والمخالفة
في المغرب لأنه لا يتنقل مع
الامام فيها في ظاهر الرواية
واتمامها أربعة أولى من
موافقة مروي في فسادها
بالسلام معه فيقتضى أربعة
كالوذر ثلاثا يلزمه أربع
(ولا يصلي بعد صلاة مثلهما)
هذا لفظ الحديث قبل
معناه لا يصلي ركعتان
بقراءة ركعتان بغير قراءة
وقيل نحو من الاعادة
لطلب الاجر وقيل نهى عن
الاعادة بمجرد توهم الفساد
لدفع الوسوسة وقيل نهى
عن تكرار الجماعة في
المسجد على الهيئة الاولى
أو عن اعادة الفرائض
مخالفة الخلل في المؤدى

(باب سجود السهو)
من اضافة الحكم الى
السبب والسهو الغفلة
(يجب) لأنه نعمان فائت وهو
لا يكون الا واجبا وهو
الصحيح وقيل ليس وجه
الصحيح انه يرفع الواجب من
قراءة التشهد والسلام
ولا يرفع القعدة لأنها ركن
حق لو سلم من غير اعادتها
أو لم يسلم صحت صلاته
مع النقصان وأما السجدة
الصليبية والتلاوة في كل
يرفع القعود

كاملا أي من كان يريد الايمان الكامل (قوله فلا يقض الخ) لأنه أبرأ لدينه ورضه وامنع
لثام من الوقوع في المحرمات (قوله لكراهة النقل) أي بعد الصبح والعصر وفي النهريين
ان يجب نحو وجه لأن كراهة مكنته بالاصلا لاشد (قوله والمخالفة في المغرب) أي باتمام الرابعة
ولم يعرج على التنقل بها لأنه باطل على قول الجمهور والذي يظهر ان ما في الدر عن القهستاني من
ان كراهة النقل بالثلاث تنزيهية وما في المضمرات لواقته في نه لا مبنى على رواية بشر المريسي
من صحة الاقتداء في الثلاث مستغفلا (قوله فيها) أي المغرب من غير اتمام وقوله في ظاهر الرواية
مقابله مروي عن بشر المريسي (قوله واتمامها أربعة أولى من موافقة) لأن مخالفته أهون
من مخالفة السنة لأنها مخالفة بعد الفراغ ويصير كالمقيم اذا اقتدى بمسافر وكالمسبوق كذا في
الشرح (قوله فيقتضى أربعة) لأن الزمة باقتدائه في ثلاث ركعات (قوله قبل معناه لا يصلي
ركعتان بقراءة ركعتان بغير قراءة) فيكون بينا الفرض القراءة في ركعات النقل كلها كذا في
الشرح (قوله وقيل نحو من الاعادة لطلب الاجر) قد تقدم ما يفيد الطلب في غير وقت مكروه
وهو غير المشهور (قوله بمجرد توهم الفساد) بذكر الفساد هنا وانطلق أي التقص غير المفسد
في الاحتقال الأخير يرتفع التكرار (قوله على الهيئة الاولى) أي بأذان واقامة أما مجرد
تكرارها بغير اذان أو بها في المسجد الجامع أو مسجد الحى لاهله فلا كراهة وقد تقدم والله
سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب سجود السهو)

المراد جنس السجود فيقيم السجدة في الاضافة للجنس ويحمل كونه للعهد والمعهود وهو ما ورد
من السجدة في السهو والشك والنسيان واحد عند الفقهاء أي من حيث الحكم والظن
الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح در وفي السراج للنسيان عزوب الشيء عن التمسك
بعد حضوره والسهو وقد يكون عما كان الانسان عالما به وعما لا يكون عالما به كذا في البصروذ كر
بعضهم ان النسيان يكون عما أزيل من الحافظة بحيث لا يتحصل الا يكسب جديدا والسهو
ما يتحصل بالتدكر (قوله من اضافة الحكم الى السبب) الاصل ان الشيء اذا أضيف الى شيء
يكون المضاف اليه سببا للمضاف الا اذا دل الدليل على خلافه كصدقة القطر وحجة الاسلام
فانهم اقيموا من الاضافة الى الشرط فالاضافة في الاول لشرط الوجوب وفي الثاني لشرط الصحة
وشرطه صحة وجوبه أن يكون المتروك واجبا وتأدية السجود بشرائط الصلاة وان لا يسلم
متدكر اذ كان لا يطرأ عليه ما يمنع البناء ومثله طرق الوقت الناقص وايس من شرطه ان يسلم
فاصداله اه (قوله وهو لا يكون الا واجبا) لان الفائت موصوف بالوجوب (قوله انه يرفع
الواجب الخ) أي فيعاد ان بعد فقله أي ولولا أنه واجب لما دفعه (قوله لانها ركن) أي فهي
أقوى منه والشيء لا يرفع ما هو أقوى منه (قوله صحت صلاته مع النقصان) لان الواجب اعادة
السلام والتشهد وتذكر كهما (قوله قبل يرفع القعود) أما السجدة الصليبية فهي أقوى من
القعدة لكونها ركنا والقعدة تنظم الاركان فلا تقصر الا بعد اتمام الاركان وبدون السجدة
الصليبية لانتم وأما سجدة التلاوة لانها أثر القراءة فيعطى لها حكمها وقيل ان سجدة التلاوة
لا ترفع القعدة لانها واجبة فلا ترفع الفرض واختاره شمس الائمة والاول أصح وهو المختار وهو

أصح الروايتين واختلف الترجيح في ارتفاع القعدة بقراءة التشهد بعد ما كان تركه
 ساهيا رقة - قد قدر التشهد على القول بالرفض تكون القعدة التي قرأها التشهد هي الفرض
 وعلى القول بعدمه تكون واجبة لاداء التشهد والصحيح ان الصلاة هي واجبة ويجب سجود
 السهو (قوله يفترض اعادته) ويجب اعادة التشهد والسلام (قوله ويجب) لاجابة اليه
 للاستغناء عنه بكلام المصنف (قوله سجدتان) كسجدتي الصلاة يجلس بينهما مفترشا ويكبر
 في الوضع والرفع وبأني فيه ما يتسبب السجود وكل ذلك مسنون وعن بعضهم يندب أن يقول
 سبحان من لا ينال ولا يسهو وهو لا يثق بالحال فيجمع بينه وبين التسبيح فلما اقتصر على سجدة
 واحدة لا يكون آتيا بالواجب ولا انتهى عليه ان كان ساهيا وان تعمده يأثم وفي الجمل لو سها
 في سجود السهو ولا يسجد لهذا السهو وفي المضمرة لو سها في سجود السهو عمل بالتصريح
 ولا يجب عليه سجود السهو ولئلا يلزم التسلسل ولانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
 وحكي أن محمد بن الحسن قال للكسائي ابن خالته لم لا تشغل بالفقه فقال من أحكم علميه يديه
 الى سائر العلوم فنار محمد أنا الذي عليك شيأ من مسائل الفقه فتخرج لي جوابه من النكاح قال
 نعم فقال محمد ما تقول فيمن سها في سجود السهو وقت نكاحه ثم قال لا سهو عليه فقال من أي
 باب من النكاح خرجت هذا الجواب فقال من باب أن المصغر لا يصغر فتجب من فطنته اه
 (قوله وعمل به الاكابر) أي فلم يكن منسوخا والمقصود اقامة الدليل على من قال بغير ذلك
 (قوله بتشهد وتسليم) هما واجبان بعد سجود السهو ولان الاولين ارتقا بالسهو (قوله
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) الباء للتعدي قال غفر الاسلام انه اختاره عامة اهل
 النظر من مشايخنا وهو المختار عندنا وذكرا قاضيان وظهير الدين ان الاحوط الاتيان بذلك
 في القعدتين واختاره الطحاوي وقيل عندهما يصلي في الاولى وعند محمد في الثانية وفي المفيد
 قولهما أصح (قوله لترك واجب) أي من واجبات الصلاة الاصلية فتخرج واجب ترتيب
 التلاوة واختلف في تأخير سجود التلاوة عن التلاوة وجزم في التجنيس بعدم وجوب السهو
 فيه لانه ليس بواجب أصلي في الصلاة ولا يجب بترك التسمية على ظاهر المذهب وجزم الرباعي
 بوجوب السهو لها ويجب بترك آية من الفاتحة عند الامام وترك أكثر الفاتحة عندهما وبه
 جزم في الفتح تبعاً للمعيط ومن الواجب تقديم الفاتحة على السورة وأن لا يؤخر السورة عنها
 بحداد أراد اركان فلو بدأ آية من السورة ثم تذكراً الفاتحة يقرأها ويعيد السورة ويسجد
 للسهو ولو ترك السورة فتذكرها في الركوع أو بعد الرفع منه قبل السجود فانه يعود ويقرأ
 السورة ويعيد الركوع وعليه السهو ولانه بقراءة السورة وقعت فرضا فيركع الركوع حتى
 لو لم يعد فسدت صلاته وكذا اذا قرأ السورة وسها عن الفاتحة ثم تذكرها فانه يعود ويقرأ الفاتحة
 ويعيد السورة ويعيد الركوع وعليه السهو ولما قلنا بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع
 فانه لا يعود ولا يفت في لفوات محله ولو عاد وقت لم يرتفع ركوعه لان القنوت لا يقع فرضا
 فلا يرتفع به الفرض ولا يسجد للسهو على كل حال لترك الواجب وتأخيره ولو قرأ آية في
 الركوع أو السجود أو القومة فعليه السهو ولو قرأ في القعود ان قرأ قبل التشهد في القعدتين

فيه فترض اعادته ويجب
 (سجدتان) لانه صلى الله
 عليه وسلم سجده سجدتين
 للسهو وهو جالس بعد
 التسليم وعمل به الاكابر
 من العصاة والتابعين
 (بتشهد وتسليم) لما ذكرنا
 ويأتي فيه بالصلاة على
 النبي صلى الله عليه
 وسلم والدعاء على المختار
 (اترك واجب) بتقديم
 أو تأخير أو زيادة أو نقص
 لانه لأن الصلاة لا توصف
 بالنقصان على الإطلاق
 بترك سنة وأما الفرض
 فنقوت بفواته الاصل
 لا توصف فلا ينجس بغيره
 (سهوا) بتقديم أو تأخير
 أو زيادة أو نقص

فعلية السهو وترك واجب الابتداء بالتشهد أول الجلوس وان قرأ بعد التشهد فان كان في الأول
فعلية السهو لناخير واجب وهو وصل القيام بالقرآن من التشهد وان كان في الاخيرة لا سهو
عليه لعدم ترك واجب لانه موسى مع في الدعاء والثناء بعد دمه فيه والقراءة تشتمل عليه ما ولو قرأ
التشهد مرتين في القعدة الاخيرة أو تشهد قائماً أو راكعاً أو ساجداً لا سهو عليه منية المصلي
اكن ان قرأ في قيام الأولى قبل الفاتحة أو في الثانية بعد السورة أو في الاخيرتين مطاقاً لا سهو
عليه وان قرأ في الاولين بعد الفاتحة والسورة أو في الثانية قبل الفاتحة وجب عليه السجود
لانه اخر واجباً وايضا حقه في ابن امير حاج ولو ترك التشهد في القعدتين او بعضه لزمه السجود
في ظاهر الرواية لانه ذكر واحد من ظوم قترك بعضه كترك كله ومنها قنوت الوزن وتكبيره فلو
تركها وجب السهو على ما رجحه في البحر ومنها جهر الامام فيما يجهر فيه والاسرار في محله
مطلقاً واختلاف في القدر الموجب للسهو والاصح انه قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين لان
اليسير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاستراز عنه وما روى من انه صلى الله عليه وسلم كان يسمع
الآية احياناً في السرية فهو وليان ان القراءة مشروعة فيما يسمع فيه ورد في الفتح بان القراءة
مأهولة قبل ذلك لانه كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها حتى نزل قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك
ولا تخافت بها فتمت ان ذلك لبيان الجواز اي بيان جواز الجهر بهذا القدر لان الاحتراز عن
الجهر بالكيفية متعسر لا سيما عند مبادئ التنفسات فانه غالباً يظهر الصوت اه قال شرف
الائمة لا خلاف انه لو جهر بأكثر الفاتحة فيما يخافت ثم ذكرتها مرة ولو خافت بأكثرها فيما
يجهر قال شمس الائمة قياس مسائل الجامع انه يؤمر بالاعادة وقد نصوا ان وجوب الاسرار
مختص بالقراءة ولو جهر بالاذكار والادعية ولو تشهد الاسهو عليه وعلم بما ذكرناه صور
التقديم والتأخير والزيادة والنقص (قوله للماروي) من انه صلى الله عليه وسلم سجدة من سجدي
للسهو (قوله وان تذكر) سواء كان من جنس او من جنسين فلا يجب عليه أكثر من سجديتين
بالاجماع ولا يرد ما لو سجدة للسهو ثم ذكر سجدة تلاوة أو صلابة فانه يسجد للمتركة ثم يعيد
سجود السهو فقد تكررت سجود السهو في صلاة واحدة حقيقة وحكما لانه قول هذا ليس
بتكرار وانما أعيد لرفع العود الى التلاوة أو الصلابة لتبين ان سجوده الاقل لم يكن في محله
كذا في البحر (قوله وجب عليه اعادة الصلاة) فان لم يعدها حتى خرج الوقت سقطت عنه
مع كراهة التصريح هذا هو المعقد (قوله لانه أقوى) أي لان العمد أقوى من السهو ولا يخبر
الا أقوى بجابر الاضعف (قوله الا في ثلاث) يراهم ما وصل الى النبي صلى الله عليه وسلم في القعود
الأول عدا وما اذا ترك الفاتحة عدا (قوله أو تأخير سجدة من الركعة الاولى) الاولى تعبير
بعضهم حيث قال أو آخر احدى سجدي ركعة الى ما بعده عدا (قوله ذلك سجود العذر) أي
السجود الذي يفعل للاعتذار عما وقع منه (قوله وقيل يجب فعله بعد السلام) فعله لا يجوز
قبله لتأديته قبل وقته كذا في الشرح (قوله ما رويناه) من انه صلى الله عليه وسلم سجدة بعد
التسليم وهو لا يقتضي السنية بل يحتمل الوجوب وعبارة الشرح وجه الظاهر ان فعله حصل
في محله تجتهد فيه فلم يحكم بقضائه اذا المعنى المعقول من شرعيته وهو الجهر لا ينتفي بوقوعه
قبل السلام ولكنه خلاف السنة عندنا لما رويناه قال في الهداية والخلاف في الاولوية

بإعادة صلاته لجبر خلتها
(وان تكرر) بالاجماع
ترك الفاتحة والاطمئنان
في الركوع والسجود
والجلوس الاول وتأخير
القيام للثالثة بزيادة قهده
أداه ركن ولو سكتا (وان
كان تركه) الواجب عدا
انتم ووجب عليه (اعادة
الصلاة) تغليظا عليه (لجبر
نقصها) فتكون مكحلة
وسقط الفرض بالاولى
وقيل تكون الثانية فرضا
فهي المسقط (ولا يسجد
في) الترك (العمد للسهو)
لانه أقوى (قيل الا في
ثلاث) مسائل (ترك
السهو الاول) عدا
(أو تأخير سجدة من
الركعة الاولى) عدا (الى
آخر الصلاة) الثالثة
(تفكره عدا حتى شغله
عن) مقدار (ركن) سئل
غفر الاسلام البديعي كيف
يجب بالعمد قال ذلك
سجود العذر لا سجود
السهو (وبسن الاتيان
بسجود السهو) بعد
السلام في ظاهر الرواية
وقيل يجب فعله بعد السلام
وجه الظاهر ما رويته
(ويكنى بتسليم واحدة)
قاله شيخ الاسلام وعامة
المشايخ

وهو الاصح من الاحكام وانه حسن ويعون (عن عيمه) انه السهو وبه يحصل الجليل في حجة ابي عبد الله وصادق
شيخ الاسلام خواهرزاده لا ياتي ٣٠٢ بسجود السهو بعد تسليمين لان ذلك بمنزلة الكلام (في الاصح) وقيل تلقا وجهه

فرقا بين سلام القطع وسلام
السهو قاله غير الاسلام
وفي الهداية وياتي بتسليمين
هو الصحيح ولكن علمت ان
الاحوط بعد تسليمين والمنع
من فعله بعد تسليمين
فكان الاعدل الاصح
(كان سجود قبل السلام
كره تنزيها) ولا يفيد لانه
يجتهد فيه فكان جائزا ولم
يقبل أحد تكراره وان
كان امامه يراه قبل السلام
تابعه كما يتابعه في قنوت
بعضه بعد الركوع
(ويستقط سجود السهو
بطلوع الشمس بعد السلام
في صلاة الفجر) ويجزئ
وقت الجمعة والعيد لقوات
شرط الصلوة (و) كذا يستقط
لو سلم قبل (اجراها) أي
تخير الشمس (في العصر)
تخيرها عن المكره
(و) يستقط (بوجود ما يمنع
البناء بعد السلام) كحدث
عند وعمل مناف لقوات
الشرط (ويستلزم المأموم)
السجود مع الامام (سهو
امامه) لانه صلى الله عليه
وسلم سجود وسجد القوم معه
وان اقتدى به بعد سهوه
وان لم يدرك الا ثانيهما
لا يقضي الاولى كما لو
تركها الامام او اقتدى

به بعدهما لا يقضيها

ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبعده لعمدة الحديث فيها وهو ظاهر الرواية والترجيح
لما قلنا من جهة المعنى وهو ان السلام واجب فيقدم على سجود السهو قياسا على غيره من
الواجبات ولانه لو سها عن السلام يمكنه السجود ولو شك انه صلى ثلاثا أو أربعين فسخه ذلك
حتى آخر السلام وجب عليه سجود السهو فلو قدم السهو وترك واجب آخر ثم سجدا ما ذكر
تكررا للسجود وان لم يسجد بقي نقص لازم غير محبور فاستحب أن يؤخر بعد السلام لهذا
المجوز (قوله وهو الاصح للاحتياط) يعني أن الاحتياط فيه أنه ~~فقال في الشرح~~ عن
الخطابية والفقهاء فيه أن التسليمة الاولى تحليل وتحيية والثانية تحية لانه أي التحليل يقع
بالاولى واهذا الاصح الاقتداء به بعد الاولى ولو فقهه بعد الاولى لا تنقض طهارته فكان
الاحوط السجود قبل السلام الثاني (قوله والا حسن) معطوف على الاضمن ووجه
الاحسن انه المعهود لا السلام تلقاء الوجه (قوله لان ذلك) أي التسليمة الثانية بمنزلة الكلام
أي فلا ياتي بالسهو بعده لوجود المتنافي (قوله وياتي بتسليمين هو الصحيح) أي هذه العلامة
خسرو بما لا مزيد عليه (قوله والمنع) عطف على ان الاحوط أي منع شيخ الاسلام
خواهرزاده (قوله فكان الاعدل الاصح) أي فكان القول بأنه بعد تسليمين واحدة عن عيمه
أعدل الاقوال وأصحها أما كونه أعدل فلانه متوسط بين قولي من قال انه قبل التسليم ومن
قال انه بعد التسليمين وأما كونه أصح فللقوله سابقا لانه المعهود (قوله كره تنزيها) الا اذا
كان تابعا لامام يراه على المعقد (قوله لانه يجتهد فيه) أي لان بعض المجتهدين قال به وهو
الامام الشافعي والامام مالك في الفقهاء والامام أحمد في خصوص ما فعله النبي صلى الله عليه
وسلم فيه (قوله فكان جائزا) والمكره تنزيها من الجائز أي وحيث قال به بعض المجتهدين
وكان جائزا فقد صادف محلا في الجملة (قوله ولم يقل أحد بتكراره) مرتبط بقوله ولا يفيد أي
لانها تؤدي الى تكرار سجود السهو ولم يقل أحد بتكراره (قوله لقوات شرط الصلوة) لانه
بالسجود يعود لحكمة الصلاة وقدرات شرط معهما بخروج الوقت في الجمعة والعيد وطلوع
الشمس في الفجر كذا في الشرح وهذا يقتضي أنه يسجد للسهو في الجمعة والعيد اذا بقي
وقت ما وهو أحد قواين والمصنف فيما ياتي قال ولا ياتي الامام بسجود السهو في الجمعة
والعيدين أفاده السيد (قوله تحرز عن المكره) علة لما قبله فقط (قوله وعمل مناف)
كقصة همة وأكل وكلام وفي القهستان يشترط ان لا يوجد بعد السلام تطاول المدة في المدة
ولو نسي السهو أو سجدة صليبة أو تلاوية يلزم ذلك مادام في المسجد اه يعني ولم يأت بمناف
فان وجد منه مناف أو خروج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلاته ان كان ما عليه سجدة
صليبة (قوله لقوات الشرط) أي شرط صحة الصلاة وهو علة لقوله ويستقط الذي قدره (قوله)
ويستلزم المأموم السجود الخ) عم كلامه المدرك والمسبوق واللاحق فانه يلزمهم السهو امامهم
غير أن اللاحق اذا انقبه لا يتابعه فيه بل يبدأ بما فات ثم يسجد للسهو ولو تابعه فيه لا يعتد
به لانه في غير هذه بخلاف المسبوق والمقيم خلف المسافر حيث يتابعه فيه ثم يستغفر
بالانعام (قوله واقتدى به بعدهما) بان اقتدى به في تشهد السهو وهو عطف على تركهما

(قوله)

(الاسهوه) لانه لو سجد وحده كان مخالفا لامامه ولو تابعه الامام يتعاقب التبع أصلا فلا يسجد أصلا قال صلى الله عليه وسلم
 الامام لكم ضامن يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم (ويسجد المسبوق مع امامه) لا التزام متابعته (ثم يقوم لقضاء ما سبق به)
 واللاحق به اذا علمه وينبغي أن يكف السبوق بقدر ما يعلم انه لاسهوه عليه وله أن يقوم ٣٠٣ قبل دلائله بعدد مائة قدر

التشهد في موضع خوف
 مضى مدة المسح وخروج
 الوقت لذى عذر وجهه
 وعيد وخروج ورور الناس
 بين يديه الى قضاء ما سبق به
 ولا ينتظر سلامه (ولو سجد
 المسبوق فيما يقضيه سجد
 له) أى اسهوه (أيضا)
 ولا يجزئه عنه سجوده مع
 الامام وتكراره وان لم
 يشرع في صلاة واحدة
 باعتبار ان صلاته كصلاتين
 حكما لانه منفرد فيما يقضيه
 ولو لم يكن تابع امامه كفاه
 سجدتان وان سلم مع الامام
 مقارناته أو قبله سجدتين
 سهو عليه لانه في حال
 اقتدائه وان سلم بعده يلزمه
 السهو لانه منفرد (لا)
 أى لا يسجد (اللاحق) وهو
 من ادرك صلاة الامام
 وفاته باقيا به ذكر كنوم
 وغفلة وسبق حدث
 وخوف وهو من الطائفة
 الاولى لانه كالدرك
 لا يسجد عليه لاسهوه ولو
 سجد مع الامام لاسهوه ولم
 يجزه لانه في غير اوانه في
 حقه فعليه اعادته اذا فرغ
 من قضاء ما عليه ولا تقصد
 صلاته لانه لم يرد الا سجدتين

(قوله لاسهوه) في الكلام اشارة الى ان اللاحق اذا سها فيما يقضى لا يسجد ايضا لانه مقتد
 حكما (قوله كان مخالفا لامامه) وهو منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقتلوا على اثمكم
 (قوله يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم) قرن رفع السهو برفع القراءة فبذلك انه كالانتم على
 الموت بترك القراءة فكذلك الانتم عليه بترك السهو بل هو الواجب عليه وقال في الترمذي مقتضى
 كلامهم انه يعيد ما ثبت من الكراهة مع تعذر الجواب وقد عانت مفاد الحديث افاده بعض
 الافاضل (قوله ثم يقوم لقضاء ما سبق به) أى يتم ايقيد تراخي القيام عن سلام الامام (قوله
 واللاحق) عطف على المسبوق أى ويسجد اللاحق بعد ان تمام صلاة نفسه ولو تابعه لابعثه
 لانه في غير محله (قوله بقدر ما يعلم انه لاسهوه عليه) وذلك بتسليم الامام الثانية على الاصح
 او بعده ما بشئ قليل بناء على ما صحه في الهداية فليتأمل (قوله وله ان يقوم الخ) قد يقال
 انه اذا لم يقم نفسه الصلاة في كل الصور الا في ضرورة مرور الناس ومقتضا وجوب القيام
 لاجواز فليحذر (قوله بعد سجوده) أى يعود نفسه قدر التشهد أى قدر قراءة التشهد بأسرع
 لفظ وان لم يتم الامام التشهد بالفعل بأن ترسل فيه (قوله خوف مضى الخ) بدل من مواضع
 والمراد به غلبة الظن (قوله وجعة وعيد وخوف) معطوفات على ذى (قوله وروى) عطف
 على قوله مضى مدة (قوله الى قضاء ما سبق به) مرتبط بقوله ان يقوم وذلك من ارتكاب
 اخف الضررين (قوله وتكراره) مبتدأ وقوله باعتبار ان صلاته الخ خبره وقوله وان لم يشرع
 اعتراض (قوله لانه منفرد فيما يقضيه) أى ومقتد بالامام فيما ادركه فيه فكانت به ذين
 الاعتبارين كصلاتين (قوله كفاه سجدتان) ويتنظم ما كان مع الامام (قوله وان سلم مع
 الامام الخ) سواء في ذلك تسليمة التحليل الاولى وتسليم سجود السهو وظهور العلة في ذلك وقوله
 وان سلم بعده أى بعد سلام الامام من سجود السهو فقط اما سلامه بعد سلام الامام الاول
 من الصلاة فلا يلزم به سهو لانه لما سجد لاسهوه معه عادى الى الاقتداء ولا سهو على المقتدى فتأمل
 فيه كله (قوله أى لا يسجد اللاحق) أى اذا سها فيما يقضيه (قوله وهو من الطائفة الاولى)
 مرتبط بقوله وخوف وأما اذا كان من الطائفة الثانية فانه مسبوق يتابع الامام في سهوه
 واذا سها في القضاء سجد له (فرع) لو تابعه المسبوق ثم تبين ان لاسهوه عليه ان علم ان لاسهوه
 على امامه فسدت وان لم يعلم انه لم يكن عليه فلا تقصد وهو المختار كذا في المحيط (قوله الاصح
 لزوم سجود السهو) وهو اصح الروايتين وصحبه في البدائع (قوله لانه صار منفردا) أى ولم يكن
 مقتديا لا بقدر صلاته معه (قوله عشر مرات) بل اكثر بعدد التلاوة على الامام والمأموم
 (قوله وبسطه في الاصل) قال فيه بأن ادرك الامام في تشهد القرب الاول وتشهد معه
 في الثانية وكان عليه سهو فسجد وتشهد معه في الثالثة وتذكر الامام سجدة تلاوة فسجد معه
 وتشهد الرابعة وسجد لاسهوه وتشهد معه الخامسة فاذا سلم قام الى قضاء ما فاته فصلى ركعة
 وتشهد السادسة وبصلى ركعة اخرى وتشهد السابعة وكان قد سها فيما يقضى فيسجد

حال اقتدائه والمقيم اذا سها في باقي صلاته الاصح لزوم سجود السهو ولو سجد السهو في حال اقتدائه
 ركعات بالسهو وسجود التلاوة وهو ظاهر وبسطه في الاصل

وجوب وصله بما قبله من الركعة فصارت كالواجب فيجب سجود السهو وفي فاضل خان في رواية
إذا قام على ركعتيه لينقض يقعد وعليه السهو ويستوى فيه القعدة الأولى والثانية
وعليه الاعتماد من الشرح والسيد قلت الاحوط وجوب السجود لاختلاف
التصحيح (قوله وأرجحه ما عدم الفساد) قد بالغ في المنتقى في هذا القول بالفساد وجعله
غلطاً لأنه تأخير لا رفض ثم لو عاد بعد القيام قيل يشتمل لأنه عاد إلى ما كان من حقه أن يقعد
والصحيح أنه لا يشتمل بل يقوم في الحال ولا ينتقض قيامه بعوده لم يؤمر به كافي القهستاني
فصار كالوقر ألقاها سورة ثم ركع ثم رفع رأسه وقرأ سورة أخرى حيث لا ينتقض ركوعه
كافي ابن أمير حاج وفي القنية لو عاد الإمام لا يعود معه القوم حقيقة للخلاف في غير الأمور
به وقيل يعودون كافي الحلبي ثم إنه يجب عليه سجود السهو وترك القعود وتأخير القيام
بقدر العود (قوله لأن زيادة مادون ركعة) لأنه لقوله لا يحمل وأما كونه لا يحمل لكونه زاد
فيها ما ليس منها وقوله وقد يقال أراد به نفي عدم الحل كأنه يقول إن هذا النقص للقيام الذي
منه زيادة ليس بمحرم لأن هذا النقص لا كمال (قوله وإن سها عن القعود الأخير) أي كله
أو بعضه والمراد ما كان آخر صلاته سبق بأول أو لا تدخل الثاني قال في السراج لا يخص
هذا الحكم بالسهو بل كذلك لو قام إلى الخامسة مثلاً حامداً لأنه في العمدياً ثم أي وينبغي
إعادتها جبراً في السهو وسجود وسواها في ذلك الفرض والنقل (قوله ما لم يسجد) العبرة بالإمام
حتى لو عاد قبل أن يسجد ولم يعلم به القوم حتى يسجد والم تفسد صلاتهم لأنه لما عاد الإمام ارتفض
ركوعه فيرتفض ركوع القوم أيضاً تبعاً له فبقي أهم زيادة سجدة وهي غير مفسدة ما لم يتعمدوا
السجود وبها يلغز أي مصل ترك القعود الأخير وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه كذا
في الدر وغيره وإن سجد الإمام بطلت صلاة المؤمن أيضاً سواء قد قبل تقصيراً إمامه بالسجود
أو لم يقعد وسواء كان مدركاً أو مسجداً والمراد بقوله ما لم يسجد أي بعد الركوع وأما إذا سجد
بدون ركوع فإنه يعود لعدم الاعتماد بهذا السجود لأن مادون الركعة محمول الرفض (قوله
لا صلاح صلاته) لأنه للمعلول وهو عادم عنه وهي قوله لا استحكام الخ (قوله وبه وردت
السنة) أي بالعود (قوله عاد الخ) بدل من السنة (قوله ثم عاد كذلك) أي فبعد يسيراً وهو
العود الثاني وما بعده العود الثالث (قوله فتم به) أي بالعود الأخير (قوله وسجد للسهو)
سواء كان إلى القيام أقرب أو إلى القعود أقرب بخلاف السهو عن القعود الأول ففيه
التفصيل على أحد قولين (قوله لتأخيره فرض القعود) أي عن اتصاله بالرفع من السجود
(قوله لزائدة عن الفرض) وهي الخامسة في الرابع والرابعة في الثلاث والثالثة في الثاني
(قوله صار فرضه نفلاً عندهما) ولم يبطل أصلاً لأن عدم الوصف لا يستلزم عدم الموضوع
وقال محمد تبطل أصلاً ووصفاً لأن الحرمة عقدت للفرض قصداً أولاً وصل الصلاة ضمناً فإذا
بطل الفرض بطل ما في ضمنه والحاصل أنه إذا رفع رأسه من السجود بطلت صلاته أصلاً
ووصفاً عند محمد وهو غير المقتضى به وإذا لم يرفع رأسه من السجدة وسبقه حدث فيها فعلى قول أبي
يوسف فسدت صلاته فيبقى على أنها نقل وعلى قول محمد عليه أن يتدارك فرضه لرجوعه
إلى القعدة ولا يبطل لعدم الاتيان بركعة عنده إذ لا يتم عنده إلا بالرفع من السجود ولم يحصل

بالصحة لا يحمل لأن زيادة
مادون ركعة لا يفسد وقد
يقال أنه نقص لا كمال
فإنه كمال لأنه لم يقعد إلا
لاحكام صلاته وقال
صاحب البحر والحق عدم
الفساد (وإن سها عن
القعود الأخير عاد ما لم
يسجد) لعدم استحكام
خروجه من الفرض
لاصلاح صلاته وبه وردت
السنة عاد صلى الله عليه
وسلم بعد قيامه إلى الخامسة
وسجد للسهو ولو قد يسيراً
فقام ثم عاد كذلك فقام ثم
عاد فتم به قدر التشهد صح
حتى لو أتى بخلاف صح
صلاته لا يشترط القعود
قدر التشهد مرة واحدة
(وسجد للسهو) لتأخيره
فرض القعود فان لم يعد
حتى (سجد) الزائدة على
الفرض (صار فرضه نفلاً)
برفع رأسه من السجود
عند محمد
قول الشارح صار فرضه
نفلاً برفع رأسه من
السجود عند محمد الخ
هكذا في الشارح الذي
بالحاشية هنا وهو مخالف
لعقيدة الحنفية والذي
يقضيه كلام الحنفية أن
تكون عبارة المصنف
والشارح هكذا صار
فرضه نفلاً عندهما وبطلت برفع رأسه من السجود عند محمد الخ وليس هو

وهو المختار للفتوى لاستحكام دخوله في النفل قبل اكمال الفرض وقال أبو يوسف بوضع الجبهة لانه سجود كامل وجه المختار
أن تمام الركن بالاتصال ٣٠٦ هذه وغرة الخلاف تظهر بسبق الحدث حال الوضع يبقى عند محمد لا عند أبي

يوسف (وضم سادسة ان شاء) لانه لم يشرع في النفل قصد الملزومه امامه بل يتدب (ولو في العصر) لان التنفل قبله قصد الايكراه فباطن أولى (و) ضم (رابعة في الفجر) وسكت عن المغرب لانها تصير أربعا فلا ضم فيها (ولا كراهة في الضم فيهما) أي صلاة الفجر والمغرب لانه تعارض كراهة التنفل بالبراء وكراهة الضم للوقت فتقاوما وصار كالمباح (على الصحيح) لعدم القصد حال الشروع كن صلى ركعة يتعبد اطلع الفجر يتم شفعها بلا كراهة (ولا يسجد للسهو) لترك القعود في هذا الضم (في الاصح) لان التماسا بالفساد لا يجبر بالسجود ولو اقتدى به أحد حال الضم ثم قطع لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية لانه المؤدى به هذه التحريمة وسقوطه عن الامام للظن ولم يوجد في حقه بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود به بعد اقتدائه حيث يلزمه أربع ركعات لانه لم يعاد جعل كأن لم يقم (وان قعد)

وهو المقتضى به هنا تأمل (قوله وهو المختار للفتوى) أي يقتضى به في عدم بطلان الفرض بمجرد الوضع لا مكان صحة صلاته بعوده الى القعدة اذا سبقه الحدث في السجدة ولا يقتضى بطلانه أصلا ووصفا بالرفع (قوله لانه سجود كامل) وذلك لان السجود اسم لوضع الجبهة على الارض وقد حصل فن شرط الرفع فقد زاد على النص بالرأى أي نص بأنها الذين آمنوا اركعوا واجدوا وحكى أن أبا يوسف لما أخبر بجواب محمد قال زه صلاة فسدت يصلحها الحدث وزه بكسر الزاي وسكون الهاء بوزن قف كلمة استجاب لانها هنا لا انكار وانما قال ذلك أبو يوسف لفظ لحقه من محمد بسبب أن محمد أمر بسجدة قد خوب وراثت فيه الدواب وبات فيه الكلاب فقال هذا مسجد أبي يوسف لان مثل هذا يبقى مسجد اعنده الى يوم القيامة ليكون الوقف تحريرا عنه فالعنى هذا ما يقول أبو يوسف بأنه مسجد وعند محمد يعود الى ملك الواقف ان كان حيا والى ورثته كما في السراج (قوله بالاتصال عنه) ولهذا الوسبة به الحدث ينتقض الركن الذي أحدث فيه ويلزمه اعادته اذا بنى ولو تم بالوضع لما انتقض بالحدث وكذا لو سجد المؤتم قبل امامه فأدركه امامه في السجود اجزأه ولو تم بنفس الوضع لما جازت صلاته لان كل ركن سبق به المؤتم امامه لا يعتد به (قوله يبقى) أي يعود الى القعدة ويبقى على الفريضة (قوله لا عند أبي يوسف) أي لا يبقى على أنه افرض فلا ينافى أنه يبقى على أنها نافلة لان أصل الصلاة باق عنده (قوله ان شاء) وان شاء سلم على الخامسة ولا شيء عليه فيصير مستقلا بخمس ركعات وترا وصلاة غير مضمونة عند علماءنا الثلاثة حتى لو أفسدها لا شيء عليه نص عليه غير واحد من أهل المذهب ثم انضم انما يظهر على قولها ما على قول محمد فلا يضم ولا يصح الاقتداء به لبطلان التحريمة مطلقا عنده (قوله قبله) أي قبل أدائه واذا كان يقضى عصرا أو ظهر اربعه العصر فلا يكره لان المكروه به منه النقل القصدى لا الضمى (قوله فباطن أولى) الأولى أن يقول فقير القصدى أولى لانه لم يشرع طائلا للنفل (قوله ولا كراهة في الضم فيهما) بضمير التثنية كما يدل عليه نفس المؤلف ولو أفرد السكأن أولى لان المغرب لا ضم فيها كما قال وسكت عن المغرب الخ أو أنه يعتد ضامنا باعتبار ما به السجدة الأولى فانه في الثانية والتشميد قصد الضم وقال العلامة السيد نعمده الله برحمته لا يحمل لهذه الجملة هنا بل يهين تأخيرها عن قوله وان قعد الاخير أي لانه قال أولا وضم سادسة فدل على انه لا كراهة فيه وكلام المؤلف متنا وشرحا يبيد أن هذا متعلق بما قبل القعود ولا شك أن فيه ضمما (قوله كراهة التنفل بالبراء) تقدم انه أحد قولين (قوله وكراهة الضم للوقت) هذا لانه يكره التنفل بعد طلوع الفجر بغير سنته ويكره التنفل بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب (قوله فتقاوما) أي الكراهتان فتسا قاطعا صار كالمباح (قوله في هذا الضم) في السمية (قوله لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية) وسكت عن غير الرباعية وهي الفجر والمغرب وقياسه أن يلزمه أربع (قوله بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود) أي قبل التشميد بسجدة (قوله كأن لم يقم) أي الى الخامسة (قوله يحمل الرقص) انما زاد الباء لانه قد يرفض وقد

الجلوس (الاخير) قد را تشهد (ثم قام) ولو عدا أو قرأ أو ركع (عاد) للجلوس لان ما دون الركعة يحمل لا يرفض الرقص (وسلم) فلو سلم قائما صح وترك السنة

لان السنة التسليم جالسا (من غير عادة التشهد) لعدم بطلانه بالقيام وقال الناطق بعبده واذ مضى على ناقلة الزائدة
 فالصحيح أن القوم لا يتبعونه لانه لا اتباع في البدعة ولا يتطرونه فهو اذا كان عاقلا قبل تقييده الزائدة بسجدة اتبعوه في السلام
 (فان سجد) سلوا الحال و (لم يطل فرضه) لوجود الجلوس الاخير (وضم) استحبابا وقيل وجوبا (اليها) اي الى الزائدة ركعة
 (اخرى) في المختار (لتصير الزائدة نافلة) ولا تنوب عن سنة القرض ٣٠٧ في الصحيح لان المواظبة عليها بقصرجة

مبتدأة ولو اقتدى به احد
 يصلي صاعدا عند سجدة لانه
 المؤدى بهذه التسمية
 عندهما ركعتين لانه
 استحكم خروجه عن القرض
 ولا قضاء عليه لو أفسده
 سجدة كامما وقضى ركعتين
 عندهما وعليه الفتوى
 لان السقوط بعارض يضمن
 الامام (وسجد للسهو)
 لتأخير سلامه (ولو سجد
 للسهو في شفع التطوع لم ين
 شفع آخر عليه استنبابا)
 لان البناء يبطل سجوده
 للسهو بلا ضرورة لوقوعه
 في وسط الصلاة (فان ين)
 صح لبقاء التسمية و (اعاد
 سجود السهو في المختار)
 وهو الاصح لبطلان الاول
 بما طرأ من البناء وقيدنا
 بالتطوع لان المسافر اذا
 نوى الإقامة بعد سجوده
 للسهو يني تصحيحا لفرضه
 ويعيد سجود السهو لبطلان
 ذلك بالبناء (ولو سلم من
 عليه) سجود (سهو) فاقتدى

لا يرض بخلاف ما لو حذفه فانه يفيد أنهم حمل القرض دائما (قوله لان السنة التسليم جالسا)
 اي في الصلاة المطلقة من غير عذر (قوله وضم) استحبابا بالغ (سواء كان في وقت كراهة أو لا في
 الاصح وما قيل انه لا يضمن في وقت كراهة كوقت العصر والصبح ضعيف ذكره الجوى وفي
 السيد عن التهرى في أن يكون محل الخلاف ما اذا لم يكن وقت كراهة فان كان لم يشدب
 ولم يجب وهل يكره الاصح لا وعليه الفتوى (قوله وقيل وجوبا) الظاهر الاستحباب لانه
 لو قطع لم يلزمه القضاء لانه مطلقون كذا في الشرح (قوله ولا تنوب عن سنة القرض) اي
 البعدية (قوله لانه استحكم خروجه عن القرض) فصار كتحريمه مبتدأة ولو أفسدها على نفسه
 قضى ركعتين فقط (قوله وعليه الفتوى) اي في لزوم الركعتين وأما في لزوم الست فالمصحح
 قول محمد (قوله وسجد للسهو) واجمع للمستلئين جميعا أما الاولى وهي ما اذا عاد وسجد لم قبل
 أن يسجد فظاهر ما ذكره المؤلف وأما الثانية وهي ما اذا لم يعد حتى يسجد فاقسام أن لا يسجد
 لانه في صلاة غير التي سها في صلاة لا يسجد في الاخرى وفي الاستحسان يسجد
 وسببه نقصان تمكن في النقل بالدخول فيه على غير الوجه الواجب اذا الواجب فيه أن يكون
 بتكريرة مبتدأة وهذه للقرض وقد انقطعت بالاتقال الى النقل ومراعاة حدود النقل على
 المباشرة واجبة وان لم يكن النقل واجبا وهذا عند أبي يوسف وعند محمد سببه نقصان تمكن
 في القرض بترك واجب السلام ولا نقصان في النقل لانه بقي على التكريرة الاولى وهي لم تنقطع
 لانها اشتملت على الاصل والوصف والاتقال الى النقل ينقطع الوصف للمنافاة بين وصفين
 القرض والنقل دون الاصل فبقي الاحرام في حق الاصل على ما كان وذهب أبو بكر بن أبي سعيد
 الى أن سبب هذا السجود نقصان تمكن في الاحرام فيقتضي كون لكل من القرض والنقل حفظ
 من النقص والجبر ونص الشيخ أبو منصور الماتريدي على انه الاصح (قوله لم ين شفع آخر عليه
 استنبابا) استظهر صاحب البحر أن البناء مكروه تحريرا لانه لا يبطل سجود السهو
 لوقوعه في وسط الصلاة ولا يبطل وكل ذلك غير مشروع أما الاول لانه ابطال عمل وهو حرام
 بالنص وأما الثاني فللزوم وقوع سجود السهو في خلال الصلاة وهو لم يشرع الا في آخرها اذا
 غلبت ماذ كرمع ظهوره يكون عدم البناء واجبا لاستحبابا (قوله بلا ضرورة) أما اذا وجدت
 الضرورة كسئلة المسافر الالية فيتعين البناء لصحة صلاته وقيد بالنقل لانه في القرض
 مكروه مطلقا بسهو وبدون سهو وفيه حكمه بالطريق الاولى (قوله في المختار) وهو الاصح
 وقيل لا يعيده لانه حين وقع وقع جائزا فيعتد به عنه وبه أخذ الفقهاء أبو جعفر (قوله يني) اي
 لزوما تصحها لفرضه لانه لو لم ين ابطلت صلاته كلها التحول فرضه الى الاربع بنسبة الإقامة
 فابطال السجود أهون من ابطال الصلاة ومن ابتلى بيايتين وجب أن يحتار أقلها محظورا

به غيره صح ان سجد) الساهي للسهو لعوده طرمة الصلاة لان خروجه كان موقفا ويتابعه المقتدى في السجود ولا يعيده في آخر
 صلاته وان وقع في خلالها

لأنه آخر صلاته حكم حقيقة لامامه ٣٠٨ كما تقدم (والا) أي وإن لم يسجد الساهي (فلا يصح) الاقتداء به لتبين خروجه من

الصلاة حين سلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف خلافا للمحذوفين وغيره بجملة اقتداءه عندهما لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي انتقاض الطهارة بجهته (ويسجد للسهم) وجوبا (وان سلم عامدا) مريدا (للقطع) لأن مجرد نية تغيير المشرع لا تبطل ولا تعتبر مع سلام غير مستحق وهو ذكر في سجدة للسهم ولبقاء حرمة الصلاة (مالم يقول عن القبلة أو يتكلم) لابطالهما التحريم وقيل القول لا يضره مالم يخرج من المسجد أو يتكلم وسلام من عليه سجدة صليبة أو فرض متذكرا مبطل لوجوده في حقيقة الصلاة وتفرع عنه مبسوط في الأصل (توهم) الوهم رجحان جهة الخطأ والظن رجحان جهة الصواب (مصل رباعية) فريضة (أو ثلاثية) ولو وثرا (انه أقوا) سلم ثم علم قبل تيانه بخلاف (أنه صلى ركعتين) أو علم أنه ترك سجدة صليبة أو تلاوية (أتمها) بفعل متركه

٢ قوله لأنه آخر الصلاة يوجب دهناني بعض النسخ زيادة ونسها (قوله أي وإن لم يسجد الساهي) بأن أبي

كما في غاية البيان (قوله لأنه آخر صلاته) الأليق بآخر الكلام لأنه آخر الصلاة ٢ (قوله وغيره بجملة) الأولى أن يقول وغيره بجملة الخ بجملة قوله وفي انتقاض الخ (قوله عندهما) أي محمد وزفر فيصح الاقتداء مطلقا عندهما يسجد أو لم يسجد (قوله وفي انتقاض الطهارة بجهته) فتنقض عند محمد وزفر لا عند الشيعين ويسقط سجود السهم وعند الكل لفوات حرمة الصلاة (قوله لا تبطل) أي لا تبطل المشرع (قوله ولا تعتبر مع سلام الخ) جواب عما ورد على قوله لأن مجرد نية تغيير المشرع الخ من أن النية هنا لم تكن مجردة وإنما قارنها عمل وهو السلام وحاصل الجواب أن النية إنما تعتبر مع عمل مستحق عليه وهذا غير مستحق عليه كذا يفاد من الشرح وما أجاب به ابن أمير حاج مباين له وهو أولى منه وحاصله أن النية المقرونة بالعمل إنما تعتبر إذا كان ذلك العمل غير واجب عليه وقت اقتراحه أو السلام ليس كذلك فإنه واجب عليه وقت اقتران النية به فيمكن من سجود السهم ولا يعمل نيته لأن مجردة عن العمل على هذا فكانت لم يوجد عمل أصلا (قوله وهو ذكر) دفع به ما عساه يتوهم من سقوط السجود بطرق مانع الكلام وحاصل جوابه أنه ذكر والذكر غير مانع (قوله أو فرض) من عطف العام (قوله متذكرا) حال من الضمير في عليه (قوله لوجوده في حقيقة الصلاة) أي لوجود السلام العمدة في حقيقة الصلاة لأنه تخلل فرائضها بخلاف المسئلة السابقة فان السلام وجد بعد تمام حقيقة ما وفي شرح السيد ولونسي السهم أو سجدة صليبة أو تلاوية يلزمه ذلك مادام في المسجد أي ولم يوجد منه مناف فان وجد منه مناف أو خرج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلاته إن كان عليه سجدة صليبة اه (قوله وتفرع عنه مبسوط في الأصل) منها لو سلم وعليه تلاوية وسهوية وهو غير ذاك لهما أو ذاك للسهم فقط لا يبعد سلامه قاطعا فيسجد للتلاوة ثم تشهد لرفعها القعود ويسلم ثم يسجد للسهم ويتشهد لرفعها التشهد ويسلم وإن سلم وكان ذاك لهما أو للتلاوية فقط كان قاطعا وسقطت عنه التلاوية والسهم ولا ممانع البناء بسبب القطع إلا إذا تذكر أنه لم يتشهد ويسجد للتلاوة وصلا لأنه نامة اه (قوله الوهم رجحان جهة الخطأ) الذي في القاموس أنه مرجوح طرفي المتردد فيه والظن التردد الرابع بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم اه والمصنف خالفه من جهة أنه جعل الوهم الرجحان وهو جعله المرجوح فعليه يكون رجحان جهة الخطأ ظاهرا لاهما وأما قوله والظن رجحان جهة الصواب ففيه مخالفة أيضا لأن صاحب القاموس جعله التردد الرابع وأراد المتردد فيه بدليل قوله الرابع والمصنف جعله نقيض الرجحان وإذا تأملت تجد تفسير الظن بالطرف الرابع والوهم بالطرف المرجوح على ما هو مشهور تفسيره في الحقيقة للمظنون والموهم لا تفسير له ما عدا المصدر ولعل المصنف عبر بالرجحان في جانب الوهم ليفيد أنه ليس المراد بالوهم الطرف المرجوح بل الطرف الرابع حتى لو لم يترجح عنده ما خطر بباله أنه أتمها وسلم كان بمنزلة السلام للقطع فيكون كالقسم الثاني (قوله أو علم أنه ترك سجدة صليبة) أي وقد سلم ساهيا عنها والافساد لاهمه فسد وأما التلاوية إذا سلم فيها عامدا سقطت ولا يعود إليها ولا فساد (قوله أتمها بفعل متركه) حاصل المسئلة أنه إذا سلم ساهيا على الركعتين مثلا وهو في مكانه ولم يصرف وجهه عن القبلة ولم يأت بخلاف عاد إلى الصلاة من غير تحريم وبقي

بما يمنع البناء قال في النهج روي هذا لم أن مجرد عدم السجود لا يبين به عدم السجود يعني حتى يأتي بخلاف اه على

على ما مضى وأتم ما عليه ولو اقتدى به إنسان في هذه الحالة صرح وأما إذا انصرف وجهه عن القبلة فإن كان في المسجد ولم يأت بمذابف فكذلك لأن المسجد كله في حكم مكان واحد لانه مكان الصلاة وإن كان قد خرج من المسجد ثم نذر لا يعود وصلة صلته وإن كان في الصحراء فإن نذر قبل أن يجاوز المصوف خلفه أو يمنة أو يسرة عاد إلى الاتمام أيضاً والافلا وإن مشى أمامه فالأصح أنه إن جاوز موضع سجوده لا يعود وهو الأصح لأن ذلك التقدير في حكم خروج وجه من المسجد وهذا إذا لم يكن بين يديه سترة فإن كان يعود لم يجاوزها لأن داخل السترة في حكم المسجد ونجاسته في شرح العيني على البخاري (قوله ويجعل السهو) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك في حديث ذي الدين المتفق عليه وسماه به النبي صلى الله عليه وسلم لما أنه كان في يديه طول واسمه الخمر باق بن عمرو وكان سلامه صلى الله عليه وسلم على رأس الركعتين من صلاة الظهر أو العصر شك من الراوي وما قيل إنها العشاء وهم وما حصل في ذلك من الكلام والتحول عن القبلة منسوخ لأن عرب الخطباء رضوا الله عنه عمل في مثل هذه الحادثة بخلاف عمله صلى الله عليه وسلم فأعاد صلاته فلو لا ثبت عنده انتساخ ذلك لما عمل بخلاف عمل النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك بمحض من الأهباب الذين نهى ذلك ولم ينكر عليه أحد نصاراً جامعاً منهم ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث لم أنس ولم تقصراي لم يكن شيء من ذلك في ظني بل ظني أني أكلت الصلاة أربعاً ومن قال ناسياً لم أفعل كذا وكان قد فعل فهو غير كاذب وفي السديد عن شرح المشرق في الحديث ما يدل على جواز السهو على الأنبياء وقالت طائفة لا يجوز لأنه غفلة وهم منزهون عنها والجواب أن السهو يمنع عليهم في الأخبار عن الله تعالى بالأحكام وغيرها لأنه هو الذي قامت عليه المجيزة وفيما ليس سيئ البلاغ يجوز وسهونين صلى الله عليه وسلم كان مقام شغله عن الصلاة بالله وفي هذا ما في قيل يأسأني عن رسول الله كيف سهاها والسهو من كل قلب غافل لا هي قد غاب عن كل شيء سهر نفسها * مما سوى الله فالتعظيم لله

(قوله أو نحوه) بالرفع عطفاً على مسافر فإن من صلى الظهر وظن أنه جمعة فهو المسافر وكذا يقال في باقيها ٢ (قوله كان ظن أن الظهر جمعة) أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن الرباعي ثنائي أو كان في صلاة العشاء فظن أنها التراويح فأنها تبطل في هذه الصور لأنه سلم مع علمه بالقدر المؤدى والسلام العمد يقطع الصلاة بخلاف الأولى فإنه سلم على توهم الاتمام وقيل إن السلام العمد لا يقصد حتى يقصد خطاب آدمي به وعليه فلا تقصد في هذه المسائل وهو ضعيف (قوله زائد عن التشهد) أي الأول أو الثاني سواء كان بعد الفراغ من الصلاة والادعية أو قبلهما (قوله وجب عليه سجود السهو) وكذا إذا شغله التفكير عن أداء واجب بقدر ركن أو شغله عن الوضوء بعد سبق الحدث لشكبه أنه صلى ثلاثاً وأدبها يجب السهو والافلا كذا في الشرح ولم يسنوا قدر الركن وعلى قياس ما تقدم أن يعتبر الركن مع سنته وهو مرة ثلث تسبيحات ثم إن محل وجوب سجود السهو إذا لم يشتغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح أو إذا اشتغل بها فلا سهو عليه وظاهر إطلاقهم عدم الوجوب عند الاشتغال بما ذكر ولو كان غير محل أهمهما ويجوز (قوله لتأخيره واجب القيام) الأولى زيادة أو لتأخيره واجب السلام (قوله ليكون

(وسجد السهو) لبقائه من الصلاة بخلاف السلا على ظن أنه مسافراً ونحوه كما تقدم (وان طال تفكيره لتيقن المتروك) ولم يسلم حق استيقن المتروك (أن كان زمن التفكير زائداً عن التشم) قدراً أو ركن وجب عليه سجود السهو لتأخيره واجب القيام للثالثة (والا) أي إن لم يكن تفكيره قدس أداه ركن (لا) بسجد لكونه حقاً

٢ (قوله قوله كان ظن أن الظهر جمعة) هكذا في الأصل المطبوع ولا وجود لذلك في الشرح كما ترى فالأولى ما في نسخة أخرى ونصه (قوله أو نحوه) كان ظن أن الظهر جمعة أو كان قريب عهد بالخ تأمل اه معجمه

كترده بين ثلاث وثنتين (إذا كان ذلك الشك قبل إكمالها) (وكان أيضا هو) أي الشك (أول ما عرض له في الشك) بعد بلوغه في صلاة ما وهذا قول أكثر المشايخ وقال نفع الإسلام أول ما عرض له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل وذهب الإمام السرخسي إلى أن معناه أن السهو ليس عادة له وليس المراد أنه لم يسه قط فحكمه حكم من ابتدأ الشك فلذا قال (أو كان الشك غير عادة) فتبطل به لقوله صلى الله عليه وسلم إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صلى فليستقبل الصلاة وقد حمل على ما إذا كان أول شك عرض له لماسئد كره من الرواية الأخرى ولقد رنه على إسقاط ما عليه يبين كالأول شك أنه صلى أول يصل والوقت باقى يلزمه أن يصلى (فلو شك بعد سلامه) أو قعوده قدر التشميد قبل السلام في عدد الركعات (لا يعتبر) شكه فلا شيء عليه جلا لئلا على الصلاح (الآن) كان قد (يقين بالتكليف) فباتى بما تركه ولو أخبره عدل بعد السلام أنه نقص ركعة فعند المصلى أنه أتم لا يلتفت إلى أخباره وإن أخبره عدل أن لا يعتبر شك وعليه الأخذ بقوله ما

عقوا) لأن التحرز عن مثله فيه مرجح والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم • (فصل في الشك) ليس المراد به هنا ما هو العرفي من تساوى النقيضين بل الغوى وهو عدم اليقين قهستانى لأن الفصل معقود لما هو أعم ولا ينافيه قوله به وهو تساوى الطرفين لأنه في صورة البطلان والمراد بالشك فيه ما حقيقته (قوله في عدد ركعاتها) احتزبه عما لو شك في غيره كن صلى ركعة من الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك في الثالثة أنه في التطوع ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر ولا عبرة بالشك وفي الفتاوى لو شك في تكبيرة الافتتاح فأعاد التكبير والثناء ثم تذكر كان عليه السهو ولا تكون الثانية استقبالا وقطعا الأولى اه وظاهر التقييد بقوله ثم تذكر أنه إذا لم يذكر أنه كبير أو لا لا سهو عليه (قوله بعد بلوغه) لم يبين حكم شك غير البالغ هل تجرى فيه الصور المذكورة والظاهر نعم ويجوز (قوله في هذه الصلاة) أي بعينها فلوشك في الظهر مثلا استأنف ثم إذا شرع وشك فيها أيضا لا يعيد ويجرى فيها الحكم الآخر (قوله وذهب الإمام السرخسي إلخ) تظهر التمرة فمن شك في صلاة أول مرة واستقبل ثم بعد سنين سها فعلى قول السرخسي يستأنف لأن الشك لم يكن عادة وإنما حصل له مرة واحدة قبل هذه وهي انما ثبت بالمعاودة مرتين فأكثر لانها مشقة منها وكذا على قول ابن الفضل لأنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة وعلى قول أكثر المشايخ لا يستأنف بمر (قوله فحكمه) أي حكم من لم يكن الشك عادة له (قوله فلذا قال) أي لا اتحاد الحكم فيما ذكر (قوله أو كان الشك غير عادة) فيه أنه جع بين قولين متباينين فلم يدر ما الذى اعتمده (قوله فليستقبل الصلاة) الاستقبال لا يتصور إلا بالخروج عن الأولى وذلك بالسلام أو الكلام أو أهل آخر ينال الصلاة والسلام فاعدا أولى لأنه عهد محلا لشرعا ويجوز دلالية يلغو لأنه لم يخرج به من الصلاة سيد عن الزيلعي (قوله وقد حمل) أي الاستقبال (قوله لماسئد كره من الرواية الأخرى) وهي إذا شك أحدكم فليتحز بالصواب فليتم عليه (قوله ولقد رنه) عطف على أقوله (قوله كالأول شك إلخ) وكلاوتيق ترك الصلاة من يوم وليلة وشك في تعيينها قضى صلاة يوم وليلة ليخرج عن العهدة يبين كذا في الفقه (قوله فلوشك بعد سلامه إلخ) محترز قوله إذا كان قبل إكمالها أي قبل إتمام أركانها كما يدل عليه ما هنا (قوله على الصلاح) وهو إتمام الصلاة (قوله لا يلتفت إلى أخباره) لأن يقينه لا يزول يبين غيره خصوصاً ولم يكن قول هذا الغير ملزماً بخلاف ما إذا كان نصاب الشهادة فعليه أن يعمل بما أخبرا لأن قوله ما ملزم في كثير من الأحكام (قوله وإن كان معه بعضهم أخذ بقوله) هذا مقروض فيما لو اختلف القوم والامام مع أحد الفريقين فإنه يعتبر بجانب الامام ولو كان الذى معه واحد أو في الشرح لو اختلف الامام والمؤمنون فقالوا ثلاثا وقال أربعة ان كان على يقين لا يأخذ بقوله هم ولا يأخذون اختلف القوم والامام مع فريق أخذ بقوله ولو كان معه واحد ولو استيقن واحد بالقيام وآخر بالنقص وشك الامام والقوم لا إعادة على أحد الا على متيقن النقص لأن يقينه لا يبطىل يبين غيره ولو كان الامام استيقن أنه صلى ثلاثا كان عليه أن يعيد بالقوم ولا إعادة على متيقن القيام إنا قلنا أمالوا استيقن واحد بالنقصان ولم يستيقن أحد بالقيام بل هم واقفون فان كان ذلك في الوقت أعادوها احتياطاً لعدم المعارضة بخلاف ما قبلها وإن لم يعيدوا لا شيء عليهم الا إذا

(وان كثر الشك) فحري
 (وعمل) اى أخذ (بغالب
 ظنه) لقوله صلى الله عليه
 وسلم اذا شك احدكم فليتحرك
 الصواب فليتم عليه وجل
 على ما اذا كثر الشك للرواية
 السابقة (فان لم يغلب له ظن
 أخذ بالقل) لقوله صلى الله
 عليه وسلم اذا مهابا احدكم في
 صلاته فلم يدروا واحدة صلى
 أو ثنتين فليكن على واحدة
 فان لم يدرك ثنتين صلى أو ثلاثا
 فليكن على ثنتين فان لم يدرك
 ثلاثا صلى أو أربعاً فليكن على
 ثلاث ويسجد سجدة قبل
 أن يسلم يعنى للسجود فثبت
 عندهم كل الروايات الثلاث
 التي رويناها في المسائل
 الثلاث سلكوا فيها طريق
 الجمع بحمل كل منها على
 محل يتجه حله عليه كما في فتح
 القدير (وقعد) وتشهد
 (بعد كل ركعة ظننا آخر صلاته)
 لتلايص تارك فرض القعدة
 مع يسر طريق يوصله الى
 يقين عدم تركها وكذا كل
 قعود ظنه واجبا يشعه
 (تمة) شك في الحدث
 وتيقن الطهارة فهو متطهر
 وبالقلب محدث وشك في بعض
 وضوئه هو أول ما عرض له

استيقن عدلان بالنقص وأخبر بذلك ١١ من الفتح والزاد وقاضي خان (قوله وان كثر الشك
 فحري) وذلك بأن وقع له مرتين قبل هذه عند السرخسي ومرة واحدة قبل هذه عند الاكثر
 أو في تلك الصلاة عند البردوي والفضل قال في الشرح والتحري طلب الاخرى وهو ما يكون
 أكبر رأيه عليه وعبروا عنه تارة بالظن وتارة بغالب الظن ١٢ (قوله اى أخذ بغالب ظنه) اى
 الذى حصل له بعد وقوع الشك له فلا يرد أن الموضوع في الشك لافين غاب ظنه وانما أخذ
 بغالب الظن لزوم الخرج بالاعادة كل مرة لاسيما ان كان موسوسا فلا يجب عليه دفعه للخروج
 فتعين التحري عليه فلم يأخذ بأكثر رأيه بأن غلب على ظنه أنها الرابعة فانما وقع وضعت اليها
 أخرى وقعد احتياطا فهو مسمى (قوله فليتحرك الصواب) اى عنده وقوله فليتم عليه محمول على
 ما اذا وقع تحريه على الأقل ويحتمل أن المراد أنه يتهاول ولو عاين منها كالشهاد والاسلام (قوله
 فان لم يغلب له ظن) بأن لم يترجح عنده شيء بعد الطلب كما في الكافي أو لم يكن له رأى كما في الهداية
 (قوله أخذ بالقل) فلو شك في ذوات الأربع أنها الاولى أم الثانية وبقي على الأقل يجعلها أولى
 ثم يقعد لجواز أنها ثالثة فتكون القعدة فيها واجبة ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لانا
 جعلناها في الحكم ثمانية ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة ثم يقوم فيصلى
 أخرى ويقعد لانا جعلناها في الحكم رابعة والقعدة على الثالثة والرابعة فرض وكذلك لو شك
 أنها الثانية أو الثالثة ولم يغلب على رأيه شيء يقعد في الحال لجواز أنها ثمانية ثم يقوم فيصلى ركعة
 أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لانا جعلناها في الحكم رابعة
 وعلى هذا الثاني والثالث كذا في الذخيرة وتمامه في المطولات (قوله ويسجد سجدة قبل
 أن يسلم) يجوز يسجد وقد تقدم أن السجود للسجود قبل السلام وبعد ثابت من قوله وفعله صلى
 الله عليه وسلم (قوله فثبت) علامة مقدمة على معلولها وهو قوله سلكوا الخ أو شرط وجوابه
 وعليه فلما امتددة (قوله سلكوا فيها طريق الجمع الخ) لان التوفيق بين الأدلة مهما أمكن
 لا يعدل عنه فعملوا كلامها على محل غير محل الآخر جمعاً بينها بآعمال جميعها مع مراعاة مناسبة
 لكل منها في خصوص محل دون الآخر فعملوا الاول على ما اذا كان الشك غير عادة له لعدم
 الخرج والثاني على ما اذا كثر الشك وله رأى وترجح لزوم الخرج بالاعادة كل مرة وفيه الامر
 بالتحري والثالث على ما اذا كان الشك من عادته ولم يقع تحريه على شيء ففيه الامر بطرح الشك
 والبناء على الأقل (قوله بحمل كل منها) تصوير لطريق الجمع (قوله ظننا آخر صلاته) فيه
 أن الموضوع فيمن لا ظن له فلو قال كما قال صاحب التنوير وقعد في كل موضع توهمه موضع
 قعوده لكان أولى وأعم وفي السبل لو قال ظننا موضع قعود لتلايص تارك فرض القعود
 أو واجبه لاستغنى عن قوله بعد وكذا كل قعود ظنه واجبا والمصنف كصاحب الكنز والهداية
 أغفل الكلام على سجود السهو وهو مما لا ينبغي وصرح في البصر عن الفتح بوجوبه في صور
 الشك سواء هل بالتحري أو بغيره على الأقل وفي السراج ان بقي على الأقل يسجد مطلقا وان تحرى
 ان شغله ذلك قدر أداء ركعتين سجداً والاو كانه لحصول النقص مطلقا باحتمال الزيادة في الاول
 ولم يحصل في الثاني الا بطل التفكر قال في البصر وهذا القيد لا بد منه ١٣ (قوله مع تسير
 طريق الخ) اى مع تسير الشارع طريقا الخ والطريق هو الاثبات بالقعود (قوله شك في

غـ لـ ذلك الموضع وان كثرة
شك لا يلتفت اليه وكذلك
شك أنه كبر لا افتتاح وهو
في الصلاة أو أنه أصابته
نجاسة أو أحدث أو مسح
رأسه أم لا فان كان اول ما
عرض استقبل وان كثرة
يعنى وفي العناية لو شك هل
كبر قبل ان كان في الركعة
الاولى يعيده وان كان في
الثانية لا

• (باب سجود التلاوة) •

من اضافة الحكم الى سببه
وهو الاصل في الاضافة لانها
للاختصاص واقرى وجوهه
اختصاص السبب بالسبب
لانه حادث به وشرطها الطهارة
عن الحدث وانطيت ولا يجوز
لها التيمم باعذر واستقبال
القبلة وستر العورة وركنها
وضع الجبهة على الارض
وصفتها الوجوب على الفور
في الصلاة وعلى التراخي ان
كانت غير صلاتية وسكناها
سقوط الواجب في الدنيا ونبيل
الثواب في العقبى ثم شرع في
بيان السبب فقال (سببه
التلاوة على التالى) اتفاقا
(و) على (السامع في الصحيح)
والسمع شرط عمل التلاوة
في حقه فالاصح اذا تلاها
ولم يسمع وجب عليه السجدة
(وهو) اى سجود التلاوة
(واجب) لانه اما مصرح
به او تضمن استنكاف
الكفار عنه

الحديث الخ) حاصله ان العبرة بالمتيقن به ولو تيقن ما وشك في السابق فهو ومظهر كذا في الدرر من
نواقض الوضوء (قوله غسل ذلك الموضع) محله ما لو كان الشك في خلال الوضوء أما بعد غنامه
فلا يعتبر أفاده صاحب الدرر في المحل المذكور وهو قياس ما تقدم في الصلاة وفيه لو شك في
نجاسة ماء أو ثوب أو طلاق أو عتق لم يعتبر اهـ (قوله وهو في الصلاة) التقيد به يقيد أنه
إذا كان بعدها لا يعتبر (قوله أو أنه أصابته نجاسة) هذا لا يقيد بحال الصلاة كما يتبادر من
عبارة الشرح فانه قال وان كان يقع له كثيرا جازله ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب وقوله
أو أنه أصابته نجاسة يصح على ما اذا لم يكثر فلا ينافى في الدرر (قوله أو أحدث) فيه انه تقدم
ان العبرة باليقين الا أن يحمل ما تقدم على ما اذا كثروا يفتى عنه قوله سابقا شك في بعض وضوئه
وهو ظاهر في انه شك في عضو أو شك في تعيينه غسل رجليه اليسرى لانه آخر العمل وانظر
ما لو شك في ترك غير معين وقياس ما تقدم فيمن شك انه ترك صلاة من صلوات يوم وليلة أن يعيد
كل ما شك في غسله كما يعيد صلاة اليوم واليلة اى الاماتيقن فعله منها (قوله أو مسح رأسه)
اى وكان في خلال الوضوء أما لو صدر بعده فلا يعتبر كما يؤخذ مما تقدم قريبا (قوله قيل الخ) أفاده
بذكر قيل ضعه فالا عتماد على ما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب سجود التلاوة) •

هي مصدر تلاجع في قرأ أو أتلا جع في تبع فصدره التلقو كالمعلو وتلاو أيضا بوزن حل ٥١ مصباح
وانما لم يذكر السماع لان المختار أن السبب التلاوة فقط ولان التلاوة تسبب السماع أيضا فكان
ذكرها مستقلا على السماع من وجهه فاكفى به كذا في العناية وفي ذكر التلاوة ايماء الى انه
لو كتبها أو تمجها لم يجب قاله السيد (قوله وهو الاصل) ذكر الضمير نظر الخبر (قوله وأقرى
وجوهه) اى وجوه الاختصاص ووجوه الملك والاستحقاق مثلا (قوله لانه حادث) هذه
العلة تظهر في العلة مع المعلوم بل هي أقوى لتأثيرها بخلاف السبب الموقوف ومن أقوى
وجوهه الخ لكان اولى (قوله وشرطها الخ) لوقال كما قال السيد وشرطها شروط الصلاة
الا التحريم والانية التعيين لكان اخصر واجمع (قوله وانطيت) اى المانع (قوله واستقبال
القبلة) اى حالة الاختيار وجهة القدرة عند الجز (قوله وركنها وضع الجبهة على الارض)
لوقال كما قال السيد وغيره وركنها وضع الجبهة على الارض او الركون او ما يقوم مقامهما من
الايماء للمريض أو التالى على الدابة لكان اولى وظاهره أن وضع الجبهة يكتفى وان لم يكن على
هيئة السجود بان وضعها قائما أو رافعا للقدمين عن الارض والظاهر أنه لا يكتفى عنها الا بالهيئة
المعلومة (قوله على الفور) اى فور التلاوة وظاهره انه لو أخرها الى ركعة ثانية أتم قال في
الشرح واذا أخرها حتى طالت التلاوة تصير قضاء ويأتم ثم قال وكذا كرهه تأخيرها تاخير الصلاة
عن وقت القراءة (قوله وعلى التراخي ان كانت غير صلاتية) لكن يكره تأخيرها تنزيها كما يأتي
قريبا (قوله في الصحيح) وقيل ان السماع هو السبب في حق السامع (قوله وجب عليه
السجدة) المناسب زيادة ولا يجب عليه بتلاوة غيره ولو رأى من يسجد (قوله لانه) اى سجود
التلاوة وهو على حذف مضاف اى دليل سجود التلاوة (قوله استنكاف الكفار عنه) اى

عن السجود (قوله أو امتثال) عطف على استكاف (قوله وكل منها) أي من الأمور أي من
 امتثاله ومن استكاف الكفار أي مخالفته ومن امتثال الانبياء أي من الاقتداء بهم واجب
 ولا يخفى ما في هذه العبارة من الحزافة وما في الشرح أولى حيث قال لأن آيات السجود على
 ثلاثة أقسام قسم فيه الأمر الصحيح وقسم نفيه استكاف الكفرة حيث أمروا به وقسم
 فيه حكاية امتثال الانبياء به وكل من الامتثال والاقتداء ومخالفة الكفرة واجب إلا أن يدل
 دليل على عدم لزومه لكن دلالتها فيه ظنية فكان الثابت الوجوب لا القرض اهـ (قوله على
 التراخي عند محمد الخ) الذي في النهر عكس ما هنا حيث جعل القول بالقورية قول محمد والقول
 بالتراخي قول أبي يوسف قال وينبغي أن تكون غرضه في الإثم وعدمه حتى لو أداها بعد دمه كان
 مؤدياً اتفاقاً لا قاضياً أفاده السيد (قوله ورواية عن الإمام) خبر يبتدأ بمحذوف تقديره وهو
 (قوله وهو المختار) لأن دليل الوجوب مطلق عن تعيين الوقت ومطلق الأمر لا يقتضي الفور
 فيجب في وقت غير معين ويتعين ذلك بتعيينه فعلاً وانما يتضيق الوجوب في آخر عمره كما في سائر
 الواجبات الموسعة ولا يجب فيه تعيين السجدة ولا يجب على المحتضر الإيصاء بها وقيل يجب
 كذا في الشرح (قوله في الصلاة) أي حالة القيام لأنها لو تلاها في ركوع أو سجود أو تشهد أو في
 القومة لا يلزمه سجود لأنه محجور عن القراءة في هذه الأماكن وتصرف المحجور لا حكم له (قوله
 فتجب فوريتها فيها) حتى لو طال التلاوة تصير قضاءً وبأنه في فكره تحريم تأخير الصلاة عنه وقت
 القراءة أفاده في الشرح وهذا في ما إذا في حاشية الدرر من قوله ويجوز أن يقال يجب
 الصلاة موسعاً بالنسبة لمكانها كما لو تلاها في أول صلاته وسجدتها في آخرها اهـ وينافي ما ذكره
 السيد عنه أن تأخير الصلاة مكره وتزيتها وفي الدرر ويقضيها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد
 السلام اهـ وما ذكره المصنف في حاشية الدرر يجب لا يعارض النص (قوله في الأصح) وقيل
 لا يكره أفاده في الشرح (قوله إذا لم يكن مكروهاً) أي إذا لم يكن وقت التلاوة وقتاً مكروهاً بأن
 كان أحد الأوقات الثلاثة فلا يكره تأخيرها عنه أي يؤدى في كامل (قوله وليس مقتدياً) أي ولا
 نائماً (قوله ولو تلاها بالفارسية) المراد به غير العربية فتجب على السامع إذا أخبر بها (قوله
 فهم ولم يفهم) قال في الجوهر ما في حق السامع فإن كانت القراءة بالعربية وجب على السامع
 فهمهم ولم يفهم أجمعاً وإن كانت بالفارسية لم يفهم أيضاً وإن لم يفهم عند الإمام وعندهما
 لا يلزم إلا إذا فهم وروى رجوعه إليهما وعليه الاعتماد اهـ (قوله لكونه قرآناً من وجه) أي
 نظراً للمعنى دون وجهه نظر النظم فباعتبار المعنى توجب السجدة وباعتبار النظم لا توجبها
 فتجب احتياطاً أفاده السيد (قوله وقراءة عرف السجدة) أي الكلمة الدالة على السجدة
 (قوله أو بعده) الذي في الجوهر العجم أنه إذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة أو بعده كلمة وجب
 السجود والافلا اهـ وقيل يشترط قراءة الآية بتمامها وقبل كلمة السجدة وقيل كلمة
 السجدة فقط ههنا (قوله وقبل لا يجب إلا أن يقرأ كثيراً السجدة) سواء كان أكثر
 قبل كلمة السجود أو بعدها أو هي متوسطة وهو رواية عن محمد واختاره الزبلي وجمعه في الدرر
 (قوله وفي مختصر البصريح) قد علمت أن هذا أحد أقوال ولا يجب بكتابة ولا نظر من غير تلفظ
 لأنه لم يقرأ ولم يسمع وكذا التهجي فلا يجب عليه ولا على من سمعه لأنه تعدد الحروف وليس

أو امتثال الانبياء وكل
 منها واجب (على التراخي)
 عند محمد ورواية عن الإمام
 وهو المختار وعند أبي يوسف
 وهو رواية عن الإمام يجب
 على الفور (إن لم تكن)
 وجبت بتلاوته (في الصلاة)
 لأنها صارت جزءاً من الصلاة
 لا يقضى خارجها فتجب
 فوريتها وغيرها فتجب موسعاً
 (و) لكن (كره تأخيرها)
 السجود عن وقت التلاوة
 في الأصح إذا لم يكن مكروهاً
 لأنه بطول الزمان قد ينساها
 فيكره تأخيرها (تفريها)
 ويجب) السجود (على من
 تلاه) مكافأ بالصلاة وليس
 مقتدياً في غير ركوع وسجود
 وتشهد للمعجز فيها عن القراءة
 (ولو) تلاها (بالفارسية)
 اتفاقاً فهم أول يفهم لكونها
 قرآناً من وجه (وقراءة حرف
 السجدة مع كلمة قبله أو بعده
 من أيها) توجب السجود
 (كلاية) المقرأة بتمامها
 في العجم وقيل لا يجب إلا
 أن يقرأ كثيراً السجدة
 وفي مختصر البصريح لو قرأ
 وسجد ومكث ولم يقرأ
 واقترب يلزمه السجدة
 (وآياتها)

أربع عشرة آية) فحب السجدة (في الاعراف) عند قوله تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسجدونه وله يسجدون (وفي الرعد) ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدق والاحمال (والنمل) ولله يسجد مالى السموات وما فى الارض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويسعون مايؤمرون (والاسراء) ان الذين اوتوا العلم من قبله اذا تبلى عليهم يخرون للاذقان سجدا ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويخرون للاذقان يسكون ويريدهم ٣١٤ خشوعا (ومريم) اولئك الذين انعم الله عليهم من النبيين من ذرية ادم وعن

سجدة نوح ومن ذرية
ابراهيم واسرائيل وعن
هدهنا واجتينا اذا تبلى
عليهم آيات الرحمن خروا
سجدا وبكيا (والج) ألم تر ان
الله يسجد له من في السموات
ومن في الارض والشمس
والقمر والنجوم والجبال
والشجر والادواب وكثير
من الناس وكثير حق عليه
العذاب ومن يهن الله فانه
من مسكر من ان الله يفعل
ما يشاء (والفرقان) واذا
قيل لهم اسجدوا للرحمن
قالوا وما الرحمن ان سجدنا
تأمرنا وزادهم تقورا
(والنمل) الا يسجدوا لله الذى
يخرج الغيب فى السموات
والارض ويعلم ما يخفون
وما يعلنون الله لا اله الا هو
رب العرش العظيم وهذا
على قراءة العامة بالتشديد
وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا
على قراءة الكسائي بالتخفيف
وفي المجتبى قال القراء انما
تجب السجدة فى النخل على
قراءة الكسائي أى بالتخفيف
ويبقى أن لا تجب بالتشديد

بقراءة ولذا لا يجزى عن القراءة فى الصلاة ولكن لا تفسد به الصلاة لان تلك الحروف موجودة
فى القرآن كذا فى البحر وفى النهاية رجل يسمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا
ليس عليه أن يسجد لانه لم يسمعها من نال فاه فى الدرر فاقاد ان اتحاد التالى شرط اه قال بعض
الفضلاء لا يحتمل أن يكون معناه أن ذلك ليس بتلاوة اه ويلزم من عدم التلاوة عدم التالى
ففيه اطلاق اللازم على المزموم (قوله أربع عشرة آية) بفتح الشين على الاصل وعن تميم
كسرهما مع المؤنن وتسكينهما فصحا وهو لغة الجاز (قوله فى الاعراف) علم للسورة حكماء
سيديوه وحذف الجزء شائع بلا التباس ولا خلاف فى أن العلم سورة الاعراف وعلى هذا
القياس باقى السور فهاستأنى (قوله عند قوله تعالى ان الذين الخ) الاولى أن يقول عقب
آخرها ان الذين الخ لان السجود بعد الفراغ منها وكذا يقال فى باقىها (قوله والج) أى اولى
الحج لا الثانية وقال الامام الشافعى رضى الله عنه فيها سجدتان ولنا ما عن ابن عباس وابن عمر
انهم اقالا سجدة التلاوة فى الحج هى الاولى والثانية سجدة الصلاة وبعضه قرنها بالركوع
(قوله وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا الخ) حكاه الزيايى بقيل والمعتمد أن السجود عقب الآية
بقامها كما هو على الاول (قوله قال القراء الخ) لانه أمر بالسجود فيجب امتثاله (قوله
لان معناها زين لهم الشيطان) ولا يصح تعلقه بيهتدون لان المعنى عليه فهم لا يهتدون لعدم
السجود وهو لا يظهر لانه انما نفيت هدايتهم للسجود لانه (قوله لانه كتب) أى
السجود من غير تفصيل فليقتضى الوجوب مطلقا ويكون على قراءة التشديد من القسم الذى
تضمن استنكاف الكفار عن السجود فحب مخالفتهم (قوله وص) أخرج البخارى عن
العوام بن حوشب قال سألت مجاهدا عن سجدة من فقال سألت ابن عباس من أين سجدت
فى ص فقال أوما تقرأ أو من ذريته داود وسليمان الى أولئك الذين هدى الله فبهم اقدمه
فكان داود عن أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم أن يفتدى به فسجد داود فسجد هار رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأخرج الامام أحمد عن بكر بن عبد الله المزنى عن أبى سعيد الخدرى قال
رايت رؤيا رأانا كتب سورة ص فلما بلغت السجدة رأيت الدواة والقلم وكل شئ يحضر فى انقلب
ساجدا فقصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يسجد بها كذا فى البرهان وفى رواية
فقال صلى الله عليه وسلم نحن أحق بها من الدواة والقلم فأمر أن تكتب فى مجلسه وسجد هاهم
اهاهيه كذا فى النهاية وقال الشافعى رضى الله تعالى عنه سجدة من است من العزائم أى
المؤكدات وانما هى سجدة شكر تستحب فى غير الصلاة وتحرم فيها على الاصح عندهم (قوله
وظن داود) أى أيقن (قوله انما اقتناه) أى أوقفناه فى قسنة بليغة بمسجة تلك المرأة (قوله

لان معناها زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا والاصح هو الوجوب على القراءتين لانه كتب فى مصحف عثمان
رضى الله عنه كذا فى الدراية (والسجدة) انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا وسجوا بحمديهم وهم
لا يستكبرون (وص) وظن داود انما اقتناه فاستغفر به وخروا كما وأب فغفرنا له ذلك وان له عندنا الزنى وحسن ما ي

وهذا هو الاولى مما قال الزبلي يجب عند قوله تعالى ونحزوا كما وأب وعندهم عند قوله تعالى وحسن ما تبلى
تذكره (وسم السجدة) فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون بالليل والنهار وهم لا يسأمون من قوله تعالى ومن آياته الليل
والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون فان استكبروا فالذين
عند ربك يسجدون بالليل والنهار وهم لا يسأمون وهذا على مذهبه وهو المروي عن ابن عباس ووائل بن حجر وعند الشافعي
رحمته الله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب علي ومروى عن ابن (٢١٥) مسعود بن عمرو ورجحنا الاول اخذنا

بالاحتياط عند اختلاف
مذاهب الصحابة فان السجدة
لو وجبت عند قوله تعالى
تعبدون فالتأخير الى قوله
تعالى لا يسأمون لا يضر
ويخرج عن الواجب ولو
وجبت عند قوله تعالى
لا يسأمون كانت السجدة
المرادة قبله حاصلة قبل
وجوبها ووجود سبب
وجوبها فيوجب نقصا
في الصلاة لو كانت صلاتية
ولا نقص فيما قلناه أصلا
وهذا هو اماره التجريفي
الفقه كذا في البحر عن
البدائع ففما قلته قبله في ص
كذلك والايضا التناقض
وهذا هو الوجه الذي وعدنا
به (و) في (النجم) عند قوله
تعالى أفن هذا الحديث
تجيون وتضعكون ولا
تسكون وأنتم ساعدون
فامجدوا لله واعبدوا
(و) في اذا السماء انشقت
عند قوله تعالى فما لهم
لا يؤمنون واذا قرئ عليهم
القرآن لا يسجدون (و) في

يجب عند قوله) الجمله بدل من ما ولعل هذا مبني على أحد الأقوال السابقة وهو القول بان
الوجوب متعلق بالآية بتمامها والافق قد تم تصحيح انه اذا قرأ كلمة السجدة مع حرف قبلها
وبعدها يكون كقراءة الآية (قوله ونحزوا كما) أي ساجدا كذا في الجلالين (قوله
لما تذكره) أي في فصلت أي لتأثيره وهو أن السجود ولو وجب عند قوله وأب فالتأخير عند
قوله وحسن ما ب لا يضر ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله وحسن ما ب وقدمها
عند قوله وأب لكان السجود حاصلا قبل وجوبها ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصا في
الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص في التأخير وقد علمت أن هذا مبني على أحد الأقوال السابقة
(قوله فالذين عند ربك) عندية تشرىف وهذا مبني على أن الجمله مع ما قبلها آية واحدة (قوله
قبله) أي قبل قوله تعالى لا يسأمون (قوله قبل وجوبها) الاولى الاستغناء عنه بما بعده لانه
اذا لم يوجد سبب الوجوب لا يجب وقد علمت أن هذا على أحد الأقوال (قوله فيما قلناه) أي من
التأخير (قوله وهذا) أي ترجيح الاول للاخذ بالاحتياط (قوله اماره التجريفي الفقه)
أي علامة على اتساع علم قائله وكثرة (قوله في ص) ظرف لغوه متعلق بقوله قلته (قوله
كذلك) أي كسجدة فصلت (قوله والايضا التناقض) أي ان لا نقول في ص كما قلنا في
فصلت بان قلنا انه يسجد عند قوله تعالى وأب يلزمنا التناقض فانه يلزم منه تقديمه على محلهما
فيوجب نقصا في الصلاة ولا احتياط فيه (قوله وهذا هو الوجه) اشارة الى قوله فان السجدة
لو وجبت الخ والمراد أنه نظيره (قوله وعدنا به) بقوله لما تذكره (قوله ونذكر فائدة هذا
الجمع) في الفائدة التي ذكرت في آخر فصل سجدة الشكر وقوله أيضا ان كما ذكرنا فائدة هنا
من الخلاف الواقع في محل السجود في بعض الآيات (قوله فهم أولم يفهم) قال ابن امير حاج
ينبغي أن يستثنى منه مثل الاعجمي الخالص الحديث العهد بالاسلام فلا يجب عليه السجدة
بتلاوة النظم القرآني ولا بسماعه الا بعد العلم بكون المقرء سجدة تلاوة يجب وان لم يفهم لان
التكليف بما لا علم له به محال حتى لو مات قبل الاداء والعلم بالوجوب لا يتم عليه ولا يجب عليه
الوقت العلم اه وبه جزم في الفتح ولونهما من جنس فالظاهر الوجوب أفاده السيد قال بعض
ومثله الملك (قوله فلا يجب عليهما بتلاوتهما) لان السجدة ركن الصلاة وليس بتأبها لها
كذا في التبيين (قوله وسماعهما) أي لانها لا يجب الا على من هو أهل للصلاة أداء وقضاء
وهما ليستا أهلها مطلقا (قوله ويجب بالسماع منهما) لصدر التلاوة الصحيحة منهما
(قوله كما يجب على الجنب) تلا وسمع للأهلية وكافر لانه مخاطب بالصلاة فهو أهل لها (قوله

(اقرأ) باسم ربك عند قوله تعالى كلا لا تطعه واسجد واقترب ونذكر فائدة هذا الجمع أيضا (ويجب السجود على من سمع للتلاوة
العربية) وان لم يسمع السماع فهم أولم يفهم مروي عن اكابر الصحابة (الا) انه استثنى (الخاص والنفساء) فلا يجب
عليهما بتلاوتهما وسماعهما شيئا ويجب بالسماع منهما ومن الجنب وسماعهما من كافر
(قوله كما يجب على الجنب الذي في الشرح هنا ومن الجنب فليراجع اه

ليس في الصلاة بسماعه من
المقتدى على الأصح (ولو
سمعوا) أي المقتدون
والامام (من غيره) أي غير
المؤتم (سجدوا بعد الصلاة)
لتحقق السبب وزوال المانع
من فعلها في الصلاة (ولو
سجدوا فيها لم تجزهم) لفقاصها
(ولم تفسد صلاتهم) لأنها
من جنسها (في ظاهر الرواية)
وهو الصحيح (وتجب) السجدة
(بسماع) القراءة باللغة
(الفارسية) ان فهمها على
المعتمد (وهذا عندنا) هما
وتجب عليه عند أبي حنيفة
وان لم يفهم معناها اذا أخبر
بأنها آية سجدة ومبني الخلاف
على أن الفارسية قرآن من
كل وجه أو من وجه واحد فهم
تجب احتياطاً (واختلف
التخصيص في وجوبها) على
السامع (بالسماع من نائم
أو مجنون) ذكر شيخ الاسلام
انه لا يجب لعدم صحة التلاوة
بفقد التمييز وفي الترخائية
سمعها من نائم قيل تجب
والصحيح انها لا تجب وفي
الخاتمة الصحيح هو الوجوب
وفي الخلاصة سمعها من
طير لا تجب هو المختار ومن
نائم الصحيح انها لا تجب ومثله
في فاضيلان واذا أخبر انه
قرأها في نومه تجب عليه
وهو الأصح وفي الدراية
لا يلزمه هو الصحيح وقراءة السكران موجبة عليه وعلى السامع والابكم والأصم وكاتب السجدة لا تجب

وصي بميز) في الفتح ذكر شيخ الاسلام انها لا تجب بالسماع من مجنون أو نائم لان السبب سماع
تلاوة صحيحة وصحتها بالتمييز ولم يوجد اه قال وهذا التعليل يفيد التفصيل في الصبي ان كان له
تميز وجب بالسماع منه والا فلا فليكن هو المعتبر اه (قوله أو بامام آخر) هذا خلاف
الاصح والأصح الوجوب على من ليس مشاركاً في تلك الصلاة مطلقاً سواء كان السامع في
جماعة أخرى أو منفرداً وخارجاً بالكلية لان الحجر ثبت في حق جماعة معينين فلا يعدوهم كذا
في الهداية (قوله تصح في السبب) وهو التلاوة الصحيحة كذا في السراج (قوله وزوال
المانع) أي بفراغ الصلاة فنقص خارجها الذي ليست صلاتية (قوله من فعلها) بيان
للمانع (قوله لفقاصها) أي سجدة التلاوة بفعلها في الصلاة لمكان النهي فيعيدونها التناذي
بالكامل كذا في الشرح وانما نهى عنها لانها أجنبية عن تلك الصلاة حيث لم تكن من
قراءتها ولا يدخل في الصلاة ما هو أجنبي منها قال في البحر ويستثنى من هذا ما اذا قرأ المصلي
غير المقتدى تلك السجدة التي سمعها من ليس معه في الصلاة وسجد لها فيها فإنه لا إعادة عليه
ونابت تلك السجدة عنهم ما جيعا وتعامه فيه (قوله ولم تفسد صلاتهم) قيده في التخصيص وغيره
بما اذا لم يتابع المصلي التالي في سجوده فان تابعه فسدت ولا تجزيه السجدة عما سمع كما في البحر
والنهر (قوله لانها من جنسها) وزيادة سجدة واحدة لا تبطل الترخية (قوله وهو الصحيح)
وقيل لا تفسد ونسب الى محمد وفي غاية البيان الاصح عدم الفساد اتفاقاً (قوله وهذا عندنا)
وروى رجوعه اليهما وعليه الاعتماد كذا في الجوهرة (قوله وتجب عليه عند أبي حنيفة)
أي على القول المرجوع عنه من جواز الصلاة بها سواء كان يحسن العربية أو لا فتكون قرآناً
من كل وجه فتجب وأما قوله المرجوع اليه فهو كقولهم ما فلا تجب السجدة إلا بالفهم لانها
قرآن من وجه وهو المعنى دون وجه وهو النظم فاذا فهم كان سامعاً للقرآن من وجه دون وجه
فتجب احتياطاً (قوله اذا أخبر بانها آية سجدة) أما اذا لم يخبر فلا تجب لانه لا تكليف بدون
علم أو دليله ويفهم منه انه على قولهم ما يشترط الفهم والاعتراف (قوله أو مجنون) في
الذخيرة ذكر في نوادر الصلاة أن الجنون اذا قصر بان كان يوماً وإسبلة أو أقل فليزمه السجدة
بالتلاوة والسماع حال الجنون فيؤتيهم بعد الافاقة لانه أهل للقضاء قال المحقق ابن امير حاج
وفيه نظر بل الوجه انه لا يجب على المجنون شيء اذا سمع أو تلافى حالة الجنون مطلقاً سواء كان
قصيراً أو مطبقاً لانه ليس بأحسن حال من النائم والمفسى عليه وهما لا تجب عليهما بالامر من
في الخاتمة فكذا هذا اه (قوله سمعها من طير لا تجب) الاولى تأخير هذه الجملة عند قول
المصنف إلا أن لا تجب من سمعها من الطير ويجعلها دليله الأعلى (قوله واذا أخبر الخ)
هذه مسألة زائدة على المصنف قصد بها التنبيه على الحكم في حق النائم اذا تلا (قوله وقراءة
السكران موجبة عليه) قال المحقق ابن امير حاج ويذهب أن يقال على ما يظهر من هذا التعليل
أن الوجوب يختص بسكران من محظور لا من مباح كالأغصن بلقمة ولم يجد ما يستغها به
الا نهر وخاف هلاله نفسه ان لم يشربها فشرب منه ما أساغ فقط فسكر من ذلك أو أكره على
الشرب الا كراه الشرع وتلافى حالة السكر أو سمع وليس عنده مسكة يميز بها ما يقول وما يسمع
حتى انه لا يتذكر ذلك بعد الصلوة فلا تجب عليه السجدة والله تعالى أعلم (قوله والابكم) هو

برؤية من سجدة والكاتب لعدم التلاوة والسمع (ولا تجب) متقدمة التلاوة (بسماعها) (٣١٧) من الطبر على الصحيح وقبل تجب وفي

وما عطف عليه مبتدأ وقوله لا تجب خبر والاولى زيادة عليهم (قوله برؤية من سجدة) يرجع
الى الايكم والاصم وقوله والكاتب بالجر عطف على قوله برؤية وهو يرجع الى كاتب السجدة
(قوله لعدم التلاوة والسمع) على عدم الوجوب عليهم -م (قوله على الصحيح) وهو المختار
لانها كما وليست بقراءة لعدم التمييز وكذا يقال في القرد المعلم كما في الجوهر والمضمرات
(قوله من الصدى) بوزن حصى (قوله وهو ما يجيبك الخ) الاولى قول بعضهم الصوت الذي
يسمعه المصوت عقب صياحه راجعا اليه من جبل أو بناء مرتفع اه فانه لا اجابة في الصدى
وانما هو محكاكة (قوله في الصلاة) هذا القيد بالنسبة الى الركوع فقط فلا يجزى عنها
ركوع في خارجها لان الاثر انما ورد فيها اذ ركع فيه فقط فيقتصر على مورد الاثر لكن في البصر
واختار قاضيان أن الركوع خارج الصلاة ينوب عنها وفي النهر عن السبازية وهو ظاهر
المروي اه فيعمل على اختلاف الرواية (قوله صورة الواجب) وهو السجود (قوله
ومعناه) هو الخضوع كما أفاده بعده (قوله ينبغي أن يقرأ ولو آيتين الخ) قال في القح
فينبغي أن يقرأ ما بقي من السورة ولو آيتين كسورة الاسراء أو ثلاث آيات كأنشئت وان
كانت الآية آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم ركع اه (قوله على السجود) اي أو على
ركوع مثله (قوله كره) أطلق في الكراهة وظاهره التحريم ويجوز (قوله ان نواها) أي
عند الركوع وان نوى في الركوع ففيه قولان وان نوى بعد الرفع منه لا يجوز بالاجماع كما في
البر عن الاسي جاني وفي القهستاني عن الجلابي عن محمد أنه ينوب بدون نية (قوله نص
عليه محمد) اي على اشتراط النية كما يؤخذ من الشرح (قوله فيهما واحد) أي في السجود
والركوع فكما يحصل التعظيم بالسجود كذلك يحصل بالركوع (قوله وينبغي ذلك للامام)
أن يجعلها في ركوع الصلاة ان كانت سرية أو في سجودها ان كانت جهرية أي ولا يجعلها
ركوعاً وسجوداً مستقلة لا خوف الفساد من غيره ولو أخر ذلك بعد قوله وسجودها وان لم ينو
لكان أولى وفي الدر ولو نواها في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم يجزه ويسجد اذا سلم مع الامام وبعد
القعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حله على الجهرية اه وانظر هل الانغاء
للاجوب (قوله حتى لا يؤدي الى التخليط) أي على القوم اذا سجد لها وسجدوا مستقلة
(قوله وان لم ينوها) لاجرازية الصلاة لها الان من نوى الصلاة نوى قراءتها وهي من اتباع
القراءة واعلم أن في اشتراط النية وعدمه في كل من الركوع والسجود اختلافان لم يشترط
قال ينوب كل من الركوع والسجود عن سجدة التلاوة مطلقا لان الحاجة الى تحصيل التعظيم
في هذه الحالة وقد وجد نوى أو لم ينو كالقرض ينوب عن تحية المسجد وان لم ينو ومن اشترط
قال لاختلاف سبب الوجوب فكان يعني بسجدة التلاوة وكلام من ركوع الصلاة وسجودها
جفسين مختلفين فلا بد في اقامة غير الجنس عن الجنس من النية ومن شرطها في الركوع دون
السجود قال هو بالسجود مؤذنا واجب بصورته ومعناه فلا يحتاج الى النية وأما بالركوع
فقد له بمعناه فقط فيحتاج الى النية هذا ما يفيد كلام البدائع وغيرها وهناك اقوال أخر يحكمها
العلامة الشنقي وقد علمت الرابع وهو ما في المصنف (قوله اذا لم ينقطع) مرتبط بالركوع
والسجود جميعا (قوله بان يقرأ أكثر من آيتين) اعلم أن القرد لا ينقطع بآية بعد آيتها

الحجة هو الصحيح لانه سمع كلام
الله وكذا الخلاف بسماعها
من القرد المعلم ولا تجب
بسماعها من الصدى وهو
ما يجيبك مثل صوتك في
الجبال والصدارى ونحوها
(وتؤدى بركوع أو سجود)
كأكثر (في الصلاة غير ركوع
الصلاة) غير (سجودها)
والسجود أفضل لانه تحصيل
قربتين صورة الواجب
ومعناه وبالركوع المعنى
وهو الخضوع واذا كانت
آخر تلاوته ينبغي أن يقرأ
ولو آيتين من سورة أخرى
بعد قيامه منها حتى لا يصير
بانيا للركوع على السجود
ولو ركع بمجرد قيامه منها كره
(ويجزى عنها) أي عن سجدة
التلاوة (ركوع الصلاة
ان نواها) أي نوى أداءها
فيه نص عليه محمد لان معنى
التعظيم فيهما واحد وينبغي
ذلك للامام مع كثرة القوم
أحوال المخافة حتى لا يؤدي
الى التخليط (و) يجزى عنها
أيضا (سجودها) أي سجود
الصلاة (وان لم ينوها) أي
التلاوة (اذا لم ينقطع فور
التلاوة) وانقطاعه (بان
يقرأ أكثر من آيتين) بعد
آية سجدة التلاوة بالاجماع
وقال شمس الأئمة الخلاف في
لا ينقطع القرد ما لم يقرأ

أكثر من ثلاث آيات وقال الكمال ان قوله شمس الأئمة هو الرواية

أو آيتين اتفاقاً وبني قطع بأربع اتفاقاً واختلاف في الثلاث فتعيل ينقطع واختاره خواهر زاده وقيل لا واختاره الحلواني وهو أصح من جهة الرواية كما في الحلبي والاول أصح من جهة الدراية لانه احوط كما ذكره المؤلف وفي البدائع واكثر شائناً لم يقدر وفي ذلك تقدير افكان الظاهر انهم يقوضون ذلك الى رأي الجمهور كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع وهو الوجه أو يعتبر ما يستطويلا اه (قوله تنبيه مهم الخ) الاولى ما فعله السيد من حذفه لان المؤلف وضع للمبتدى وهذا لا يليق به بل محل ايضاحه باب القياس من كتب الاصول (قوله اذا انقطع فوراً التلاوة) اي بتلاوة أربع آيات بعد آيتها اتفاقاً وبالثلث على الخلاف أو بما يستطويلا (قوله فيأتي لها بسجوداً وركوعاً خاص) لقوات المحل والدين بقضي عماله لا بما عليه والركوع والسجود عليه فلا يتأذى بهما الدين بخلاف ما لم تصدر ديناً كما لو ركع أو سجد فوراً التلاوة لان الحاجة هو التعظيم عند تلك التلاوة وقد وجد في ضمنها فيمكن كد اخل المسجد اذا صلى الفرض كفاه عن تحية المسجد لحصول تعظيم المسجد أفاده في الشرح (قوله فان قلت الخ) اختلاف في محل القياس والاستحسان فذكر العامة أنه في اقامة الركوع مقام السجدة في الصلاة فقط وقال بعضهم في اقامته عنها مطلقاً وقد علمت الخلاف في ذلك (قوله هو القياس) وجه القياس أن المقصود من السجود تعظيم الله تعالى اما قد مداه من عظمه وهم أولياؤه تعالى أو تخافه من استكبر وهم أعداؤه تعالى وذلك يحصل بالركوع كما يحصل بالسجود فهما في التعظيم جنس واحد (قوله والاستحسان عدمه) أي عدم تأديتها في ضمنه لان الواجب هو التعظيم بصفة مخصوصة فلا يقوم غيره مقامه (قوله والقياس هنا) اي في هذه المسئلة مقدم على الاستحسان قال محمد وبالقياض نأخذ وان كان الاصل هو العمل بالاستحسان لان القياس ترجح مما روى عن ابي مسعود وابن عمر انهما أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة ولم يرو عن غيره ما خالفه فكان كالا جماع فقدم على الاستحسان لوجود المرجح اه (قوله فأسعفني) بعين مهمل ثم قام وعنه قضاء الحاجة أي اقض حاجتي كما أفاده في القاموس فقوله بكشف هذا المقام يحتمل أن الباء للتصوير أي اقض الحاجة التي هي كشف هذا المقام ويحتمل أن الحاجة التفهيم فتكون الباء التسميية والمراد بيان أنه لا شيء قدّم القياس هنا على الاستحسان وسيأتي في الجواب انه انما قدّم لقوة دليله وما وقع في النسخ من غير هذه المادة فهو تحريف (قوله من المعاني) أي العمل (قوله التي يباط) اي يعاقبها الاحكام سواء كان الاستحسان بالنص أو بالضرورة أو بالقياس (قوله متبادراً) جلياً يدرك بأدنى تأمل (قوله من هذا) أي المراد (قوله لا يقابل بالقياس المحدود في الاصول) اعلم أن القياس في اللغة التقدير يقال قست النعل بالنعل اي قدرتها بها وفي الشرع كما في المنار تقدير الفرع بالاصل في العلة والحكم واختار المحقق في التحرير انه مساواة محل لا خرفي علة حكم شرعي له لا تدرك من نصه بمجرد فهم اللغة فلا يقاس في اللغة وعرفه أبو منصور والمتريدي انه بائنه مثل حكم أحد المذكورين بمثل علة في الآخر والاستحسان في اللغة عند الشيء حسناً وفي التلويح قد استقرت الا راء على أنه اسم لا يسل متفق عليه نصاً كان أو اجماً أو قياساً خفياً اذا وقع في مقابلة قياس تسبق اليه الافهام حتى لا يطلق على نفس الدليل من غير مقابلة فهو وجه عند

تنبيه مهم اذا انقطع فوراً التلاوة صارت ديناً فلا يقمن فعلها بنية فيأتي لها بسجوداً وركوعاً خاص قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى فان قلت قد قالوا ان تأديتها في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس هنا مقدم على الاستحسان فأسعفني بكشف هذا المقام فاجاب أن مرادهم من الاستحسان ما خفى من المعاني التي يباط بها الحكم ومن القياس ما كان ظاهراً متبادراً فظهر من هذا أن الاستحسان لا يقابل بالقياس المحدود في الاصول

الجميع من غيرته ووخلاف ثم انه غلب في اصطلاح الاصول على القياس الخفي خاصة كما غلب
اسم القياس على القياس الجلي تمييزا بين القياسين وأما في القواعد فاطلاق الاستحسان على
النص والاجماع عند وقوعهما في مقابلة القياس الجلي شائع اه من شرح الشيخ زين على
المناظر (قوله بل هو) اي الاستحسان (قوله فقد يكون) في مقام التعليق للاعانة
(قوله بالنص) كما سلم فان القياس يأبى جوازه لعدم المعقود عليه عند العقد الا ان كان
بالنص من أسلم فليسلم الخ وحديث نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وخصص في السلم اه من
شرح المناظر (قوله وقد يكون بالضرورة) كطهيرا لا وافي والا بآبار والحياض فان القياس
يأبى تطهير هذه الاشياء بعد تحميمها لتعذرب الماء على البئر لا تطهير وكذا الماء الذي في الخوض
والذي ينبع من البئر المنحصر بملاحة النجس وتنجس الدلو به أيضا فلا تزال تفور وهي نجسة
وكذا الماء اذا لم يكن في أسفله ثقب لان الماء النجس يجمع في أصله فلا يحكم بطهارته اه من
الشرح المذكور (قوله وقد يكون بالقياس) كطهارة سورسباع الطير كما صغر والبازي
فان القياس الجلي أن سورسبع نجس لما أنه من السباع وفي الاستحسان طاهر لان السبع ليس
بنجس العين بدليل جواز الاتقاء به شرعا وقد ثبتت نجاسته ضرورة تحريم لحمه فأثبتا حكما بين
حكمين وهو النجاسة المجاورة فثبتت صفة النجاسة في رطوبة ولعابه وسباع الطير يشرب بالنقد
على سبيل الاخذ ثم الابتلاع والعظم طاهر بذاته خال عن مجاورة النجس ألا ترى أن عظم الميتة
طاهر فعظم الخبيث أولى فصار له هذا باطنا ينفى عدم ذلك الظاهر في مقابله فسقط حكم الظاهر
اعدمه لكنه مكره لانها لا تحتز عن الميتة فكانت كالدجاجة المخلاة اه من الشرح المذكور
وسكت المؤلف عما استحسن بالاجماع وهو ما فيه تعامل النام المسمى بالاستحسان كخرز الخلف
والقياس يأباه لانه يبيع معدوم (قوله اذا كان قياس آخر متبادر) كسورسباع البهائم
فان القياس الجلي فيه النجاسة كما تقدم وكان هنا تامة (قوله وذلك خفي) اي الاستحسان
الذي بالقياس (قوله وهو القياس الصحيح) اي القياس الخفي المعبر عنه بالاستحسان (قوله
فيسمى الخفي) أي القياس الخفي الصحيح (قوله الى ذلك المتبادر) أي القياس الجلي
الظاهر كالنجاسة في سورسباع الطير مثلا (قوله في بعض الصور) منها سورسباع الطير
(قوله هو القياس الصحيح) وهو القياس الخفي وهو طهارة سورسباع الطير (قوله مقابلة) أي
مقابل الصحيح وهو القياس الجلي (قوله باعتبار الشبه) أي شبهه لقياس في الظهور والا
فهو فاسد خارج عن الاقضية الصحيحة (قوله وبسبب كون القياس) متعلق بظن (قوله
المقابل) بالجر صفة القياس وقوله مظهر هو الخبر ولو قال المصنف وبسبب كون القياس
هو الظاهر والاستحسان ما قبله ظن الخ لكان أوضح (قوله بالنسبة الى الاستحسان) بمعنى
أن الاستحسان هو القياس الخفي الذي يقابل الظاهر فلا يكون القياس مقابلا للظاهر الا اذا
أريد به الاستحسان وأما القياس بالنسبة الى ما غلب عليه عند الأصوليين فهو الجلي (قوله
ظن محمد بن سلة الخ) يعني أنه حكم بتقديم القياس على الاستحسان والقياس الظاهر هنا
أقامة السجدة الصليبية مقام التلاوة والاستحسان عدم الصحة لان الصليبية قائمة مقام نفسها
فلا تقوم مقام غيرها ووجهل تأديتها بالر كوع استحسنانا والقياس يأباه لانه جعل القياس

بل هو أعم منه فقد يكون
الاستحسان بالنص وقد
يكون بالضرورة وقد يكون
بالقياس اذا كان قياس
آخر متبادر وذلك خفي
وهو القياس الصحيح فيسمى
الخفي استحسانا بالنسبة الى
ذلك المتبادر فثبت به أن
مسمى الاستحسان في بعض
الصور هو القياس الصحيح
ويسمى مقابله قياسا باعتبار
الشبه وبسبب كون القياس
المقابل مظهر بالنسبة الى
الاستحسان ظن محمد بن سلة
أن الصليبية هي التي تقوم
مقام سجدة التلاوة
لا الركوع

فكان القياس على قوله أن تقوم الصلوة في الاستحسان لا تقوم بل الركوع لأن سقوط السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لأن السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصح ان القياس وهو الأمر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فان القياس يأبى الجواز لأنه الظاهر وفي الاستحسان ٣٢٠ يجوز وهو الخفي فكان - ينشذ من تقديم الاستحسان لا القياس لكن

عامة المناجيج على أن الركوع هو القائم مقامهما كذا ذكره محمد رحمه الله في الكتاب فانه قال قلت فان اراد أن يركع بالسجدة نفسها هل يجوز به ذلك قال أما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلاة واتم في الاستحسان فينبغي له أن يسجد وبالقياس ما ذكره محمد ان معنى التعظيم فيهما واحد فكان في حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله اما اقتداء بمن عظم واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان أن الواجب هو التعظيم بجهة مخصوصة وهي السجود بدليل أنه لو لم يركع عنى القوم حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع أن يقع عن السجدة لا يجوز ثم أخذوا بالقياس لقوة دليله وذلك لما روي عن ابن مسعود وابن عمر أنهم ما كانوا أجازا أن يركع من السجود وفي الصلاة لم يرو عن غيرهما خلافا فلذا

هو الظاهر ومقابلته هو الاستحسان ولو نظر لما قاله من قوله قلنا الخ يجعل تأديته بالركوع قياسا لاستحسانا (قوله فكان القياس) أي الظاهر وقوله أن تقوم خبر كان (قوله وفي الاستحسان) الأولى حذف في (قوله بل الركوع) أي والقياس هنا مقدم فلا يقوم عنده ويدل على ذلك قوله بعد لكن العامة الخ (قوله لان سقوط الخ) علة لقوله فكان القياس على قوله (قوله وفي الاستحسان لا يجوز) أعاده ليعمل (قوله هنا) أي في تأدية التساوية بالصلية (قوله فان القياس يأبى الجواز) لانه تأدية الواجب بغير صورته (قوله فكان) أي تأديته بالركوع (قوله حينئذ) أي حين اذ كان الاستحسان يجوز والقياس يمنعه أي وقد ذكر وان القياس هنا مقدم على الاستحسان وذلك يقتضي عدم صحة تأديته بالركوع وذلك بسبب ظنه أن القياس هو الظاهر وأن الاستحسان ما قبله ولو نظر الى ما سبى إلى العمل قياسا فيكون مقتضا على الاستحسان (قوله لان كل ذلك صلاة) أي من أفعالها (قوله فينبغي له أن يسجد) لان فيه اداء الواجب بصورته ومعناه (قوله اما اقتداء بمن عظم) وهم الانبياء (قوله واما مخالفة لمن استكبر) وهم الكفار (قوله حتى طالت القراءة) على ثلاث آيات ولقد عكس الخلاف في الطول (قوله وذلك) أي الدليل القوي (قوله ولم يرو عن غيرهما خلافا) فكان اجماعا (قوله فلذا قدم القياس) أي لقوة دليله وهذا هو روح الجواب فاصله انه انما قدم لقوة دليله (قوله الخفي) أي الذي هو الاستحسان (قوله من المعاني) أي العال (قوله غير أن استقرأهم) أي تتبعهم الجزئيات التي اجتمع فيها الخفي والظاهر (قوله فلذا) أي لا يجاب استقراءهم قلة قوة الظاهر (قوله في بضعة عشر موضعا) تعرف في الاصول منها هذا وهو تأدية سجود التلاوة بالركوع اذا كانت صلاتية ومنها اذا قال ان ولدت ولدا فانت طالق وقالت قد ولدت وكذبها الزوج في القياس أن لا تصدق ولا يقع عليه الطلاق وأخذوا فيها بالقياس ومنها رجلا في أيديهما دارا قام كل منهما مائة أن فلانا آخر ههنا عنده وأقبضها أي لا تكون ههنا الواحد منهما في القياس وبه تأخذ والاستحسان يكون لكل منهما نصفها ههنا بنصف الدين ومنها لو قال الطالب أسأت اليك في ثوب هروى طوله ستة أذرع في ثلاثة أذرع وقال المطلوب طوله خمسة أذرع في ثلاثة تحالفا قياسا وبه تأخذ وفي الاستحسان القول للمطالب ومنها لو شهد أربعة على رجل بالزنا وشهد عليه رجلان بالأخصان وأمر القاضي برجه ثم وجد الامام شاهدي الاخصان عبيدين أو رجعا عن الشهادة ولم يمت المرجوم بعد الا انه أصابه جرحات القياس في هذا أن يقام عليه حد الزنا مائة جلدة وهو قولهما لان ما حصل من بعض الرجم لم يكن على وجه الحكم بسبب ظهورهم عبيدا فكان كالحكم وفي الاستحسان يدركه الحد ومنها لو شهدوا على رجل بالزنا فقصى القاضي مجلده

قدم القياس فانه لا ترجح الخفي خلفه ولا الظاهر ظهوره بل يرجع في الترجيح الى ما اقترن به من المعاني ففي قوى مائة الخفي أخذوا به والظاهر أخذوا به غير ان استقرأهم أو جب قلة قوة الظاهر المتبادر بالتسوية الى الخفي المعارض له فلذا حصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعا تعرف في الاصول هذا أحدها

ولا حصر لمقابله انتهى (ولو مع) آية السجدة (من امام فلم يأت به) اصلا (أو انتم) ٣٤٦ به (في ركعة أخرى) غير التي نل

الاية فيها وسجد لها الا لعلم
(مجدد) السامع سجودا
(خارج الصلاة) لثقة في السبب
وهو التلاوة الملزمة أو السماع
من تلاوة صحيحة على اختلاف
المشايع في السبب وقوله
(في الاظهر) متعلق بالمسئلة
الاخيرة صونا لها عن الضياع
وللصلاة عن الزائد وأشار في
بعض النسخ الى أنها تسقط
عنه بالاقتداء في غير ركعتها
بناء على أنها صلووية (وان انتم
السامع قبل سجود امامه
لها سجدة معه) لوجود السبب
وعدم المانع (فان اقتدى
السامع به) أي بالامام (بعد
سجودها) وكان اقتداؤه (في
ركعتها صار) السامع (مدركا
لها) أي للسجدة (حكما)
بادراكه ركعتها فيصير مؤديا
لها (حكما) فلا يسجد لها أصلا
باتفاق الروايات لانه لا يمكنه
أن يسجد لها في الصلاة لما
فيه من مخالفة الامام ولا
بعد فراغها لانها صلووية
(ولم تقض الصلاة خارجها)
لانها امرية فلا تتأدى
بنقص وعلمه التوبة لاغته
بتعمد تركها كالجعة لقوات
الشرط اذ لم تقض الصلاة
لغير حيض ونفاس فإذا
فسدت به فعليه السجدة
خارجها البقاء فيجوز التلاوة
فلم تكن صلووية ولو أداها
فيها فسدت لا يسجد لها سجدة

مائة ثم شهد شاهدان أنه محصن ولم يكمل الجلد فالقياس في هذا الرجم وفي الاستحسان لا يرجح
وبالقياس أخذ ومنها التزويج امرأة على غير مهر مسمى واعطاها رهناء بهر هائم طلقها قبل
الدخول لها المتعة ولو هلك الرهن عندها يذهب بالمتعة في قول محمد استحسانا والقياس
أن لا يذهب بهما وهو قول أبي يوسف والمرأة مطالبة الزوج بالمتعة ومنها لو وكل الحربي المستأمن
مثله بخسومة في دار الاسلام ثم لحق الموكل بدار الحرب وبقي الوكيل في دار الاسلام بطلت
الوكالة في القياس وفي الاستحسان لا وبالقياس تأخذ ومنها رجل له ابن من أمة غير بالنكاح
فاشتري الاب هذه الامسة لابنه المعتوه القياس أن يقع الشراء لاب ولا يقع للمعتوه وفي
الاستحسان يقع وبالقياس أخذ ومنها لو وقع رجل في بئر حفر في طريق فتعلق بأخرو وتعلق
الاخربا آخر فوقعوا جميعا فماتوا فوجدوا في البئر بعضهم على بعض فان حافر البئر يضمن دية
الاول ويضمن الاول دية الثاني ويضمن الثاني دية الثالث فيكون ذلك على عواقلهم فهذا
هو القياس وبه تأخذ وفيها قول آخر هو الاستحسان وليس المقصود حصرها فيما ذكر قال فخر
الاسلام هذا قسم عز وجوده اه وقد أنتمت الى اثنين وعشرين مسئلة فأما القسم الذي يرجح
فيه الاستحسان على القياس فأكثر من أن يحصى اه من شرح المنار للعلامة زين مخلصا قوله
ولا حصر لمقابله) وهو تقديم الاستحسان على القياس والاستحسان من الأدلة عندنا ومن
نظام لم يدبر ما هو كما في التحرير (قوله وهو التلاوة الملزمة) خرج غير الملزمة كتلاوة الذائم على
أحد قوانين صونا لها عن الضياع لو تركها (قوله وللصلاة عن الزائد) لو سجدها فمات وهو
راجع لقوله سجدها خارج الصلاة على سبيل النشر المرتب (قوله وأشار في بعض النسخ الخ)
ظاهرا أن الضمير للمصنف وفيه أن الإشارة تؤخذ من قوله في المتن في الاظهر والذي في كبريه
وقال العتابي أشار في بعض النسخ الى أنها تسقط عنها بالاقتداء في غير ركعتها لان السماع بناء
على التلاوة وقد وجدت في الصلاة فكانت السجدة صلووية فلم تؤد خارجها اه ولعل ضمير أشار
في كلام العتابي الى ما شرح عليه (قوله فيه يصير مؤديا لها حكما) فن أدرك الامام في ركوع
ثالثة التورقانه يكون مدركا لثلاث (قوله فلا يسجد لها أصلا) أي مطلقا لا في الصلاة
ولا خارجها وقد علم المؤلف للوجهين (قوله لان لها امرية) أي امرية الصلاة فلا تتأدى
بالسجود خارجها لانه أنقص من السجود فيها (قوله لاغته بتعمد تركها) لانها واجبة
والواجب يأثم المكلف بتركه (قوله كالجعة) أي كترك الجعة فانه يأثم به ان كان تركها
لاجل تفويته شرطا كان أخرها حتى خرج وقتها أما اذا تركها متهما وناقاه يكفر كما سيأتي
(قوله فاذا فسدت به) أي بغير الحيض والنفاس (قوله والخائض) محترز قوله بغير الحيض
والنفاس (تنبيه) انما قال المصنف خارجها لانها تقضى داخلها بأن أخرها حتى طالت
القراءة فانما اتصرف فيها ولكنه يسجد فيها أما اذا لم تطل القراءة فينبوب عنها بسجود الصلاة
ولو من غير ضرورة وقد منع الداية أنه يقضيها مادام في حرم الصلاة ولو بعد السلام فمات يأت
عننا اه قال في الشرح ونعيب عننا بالصلاة متتابع للهداية والكتوبة ويستعمل
عند الفقهاء كثيرا فهو خير من صواب نادر قال الكمال وصواب النسبية صلووية يرد الله
واو اوجذف التاء واذا كانوا حذفوها في نسبة المذكور الى المؤث كنسبة لرجل الى بصرة

ط لان المقدار الجزاء المقارن فيمنع البناء عليه والخائض تسقط عنها السجدة بالحيض

(ولولا) آية (خارج الصلاة)
 فسجد (لها) ثم دخل في
 الصلاة (أعاد) تلاوتها
 (فيها) أي في الصلاة في
 مجلسه (سجد) سجدة
 (أخرى) لعدم تبعيتها
 للخارجية لقوة الصلوية
 (وان لم يسجد أولا) حين
 تلاو مع خارج الصلاة
 (كفته) سجدة (واحدة)
 وهي الصلابة عن
 التلاوة بين اقوتها (في)
 ظاهر الرواية) وإذا تبدل
 المجلس بنحو أو كل لزم
 سجدتان وكذا إذا سجد
 في الصلاة ثم أعادها بعد
 سلامه بسجدة أخرى في
 ظاهر الرواية لعدم بقاء
 الصلوية حكما (كن كررها)
 أي الآية الواحدة (في)
 مجلس واحد) حيث
 تكفيه سجدة واحدة
 سواء كانت في ابتداء
 التلاوة أو ثنائها أو بعدها
 للتدخل لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يقرأها
 على أصحابه مرارا ويسجد
 مرة وهذا تدخل في
 السبب لا الحكم فتنب
 عما قبلها وبعدها لأنه ألبق
 بالعبادات والتدخل في
 الحكم لا ينوب إلا عن
 السابق لا اللاحق وهو
 ألبق بالعقوبات فالجهد
 الشريب أو الزنا

مثلا فقالوا بصري لا يصرف ~~ك~~ كـ لا يجتمع نا آن في النسبة إلى المؤنث فيقولون بصريته
 فكيف بنسبة المؤنث إلى المؤنث اه (قوله ولولا آية خارج الصلاة) ومثله ما لو جمع كما
 ذكره المصنف ولم يسجد أولا (قوله في مجلسه) بأن شرع في الصلاة في مكانه قبل أن يشتغل
 بعمل آخر (قوله لقوتها) فجعل الخارجية تبعها لاحتق لولم يسجد للصلواتية لم يأت بالخارجية
 أيضا لأنها أخذت حكم الصلوية فستتبعها لاحتق لولم يسجد للنسبة إلى المؤنث (قوله)
 عن الصلوية غير مانع من جعلها تبعها لاحتق لولم يسجد للتلاوة على التدخل قاله السيد (قوله)
 في ظاهر الرواية) وفي رواية النوادر يسجد للاول إذا فرغ من الصلاة لأن السابق لا يكون تبعا
 لللاحق ولأن المكان قد تبدل بالاشتغال بالصلاة فصارت كالوئيل بعمل آخر وجه الظاهر أن
 الدخول في الصلاة عمل قليل وبشأن لا يختلف المجلس كذا في الشرح (قوله وإذا تبدل المجلس)
 محترز قوله في مجلس (قوله بنحو أو كل) كمنى أكثر من خطوتين والمراد كل ما فوق لقمطين
 لأنه الذي يتبدل به المجلس لا بالقل كاسي أي (قوله في ظاهر الرواية) وقيل لا يجب ووفق
 الصرخي بينهم ما يجعل الاول على ما إذا تكلم لان الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على
 ما إذا لم يتكلم وهو الصحيح أي في التوفيق لافي نفس الحكم لتقدم ظاهر الرواية كذا إذا قدم من
 الشرح (قوله لعدم بقاء الصلوية حكما) قال في الشرح لان التلاوة في الصلاة لا وجود لها
 لاحقية ولا حكمها والموجود هو الذي يستتبع دون المعدوم اه أي فلا يقال ان المجلس واحد
 والمتلو متحد ومقتضاه اغناء سجدة واحدة للفرق في المكرر بين أن يكون واحدا ولو تقدمت
 عما تكررت منها (قوله كن كررها في مجلس واحد) لافرق في المكرر بين أن يكون واحدا
 أو متعددا كأن سمع السجدة من رجل ثم سمعها في ذلك المجلس من آخر ثم قرأها فيه فانه يكفيه
 سجدة واحدة (قوله سواء كانت في ابتداء التلاوة الخ) الاولى أن يقول في ابتداء التكرار
 قال في القنية والاولى ان يبادر بسجدة ثم يكرر وتعليقه في الجريان الاولى تأخير السجود لما
 قيل ان التدخل فيها في الحكم لافي السبب فالاحتياط على هذا التأخير كما لا يخفى وفي الشرح
 يستحب تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لاسجود التلاوة (قوله لان النبي صلى
 الله عليه وسلم الخ) ولان تكرار القراءة محتاج إليه للعفظ والتعليم فلون تكرار الوجوب لزم
 الحرج وهو مرفوع بخلاف ما إذا تعدد المجلس أو التلاوة حيث يتكرر الوجوب عملا بالقياس
 لعدم الحرج (قوله وهذا تدخل في السبب) بأن تجعل التلاوات المتعددة حقيقة كتلاوة
 واحدة حكما فتكون الواحدة سببا والباقي تبعها لأنها اجنس واحد فيجب حكم واحد
 ويطبق ما تأخر منها عن السجود بما تقدم عليه (قوله لأنه ألبق بالعبادات) بيان ذلك أن
 التدخل اذا كان في الحكم دون السبب كانت الاسباب باقية على تعددها فيلزم ترك
 العبادة مع وجود سببها الموجب لها وهو شنيع لان فيه ترك الاحتياط فيما يجب فيه الاحتياط
 فقلنا بتدخل الاسباب فيها ليكون جميعها بمنزلة سبب واحد ترتب عليه حكمه اذا وجد دليل
 الجمع وهو اتحاد المجلس فاما العقوبات فابست عما احتاط فيها بل في درتها فيحصل التدخل
 في الحكم أي يكون بعدم الحكم مع وجود موجب مضاعف إلى عقوبته تعالى (قوله والتدخل
 في الحكم الخ) هو جعل الاسباب المتعددة موبة حكما واحدا مع بقاء تعددها فلا يلحق

مرارا كاف لها واذا عا ديعا عليه لانه لا يزجر بالاول (لا) في (مجلسين) لعدم ما يقتضي التداخل (ويبتدل المجلس بالانتقال منه) بخطوات ثلاث في الصبراء والطريق (ولو كان مستديا) في الاصح ٣٢٣ بأن يذهب ويده السدا ويلقيه على

اعواد مضروبة في الحائط والارض لا الذي يدير دولا يا يسمى دارة يلقي عليها السدا وهو جالس او قائم بمجلس (و) يبتدل المجلس (بالانتقال من غصن) شجرة (الى غصن) منها في ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) يبتدل المجلس في (عوم) اى سباحة (في نهر او) سباحة (في حوض كبير) ودياسة ودور حول الرعي لاخلاف المجلس وقوله (في الاصح) يرجع الى المسائل كلها (ولا يبتدل) مجلس السماع والتلاوة (بزوايا البيت) الصغير (و) لا يبتدل مجلس التلاوة (بزوايا) المسجد (ولو) كان (كبيرا) اصة الاقتداء مع اتساع الفضاء فيه (ولا) يبتدل مجلس التلاوة والسماع (بمسقفينة) كالمسكنات واقفة (ولا) يبتدل (بركعة) تكرر فيها التلاوة اتفاقا (و) لا يبتدل (بركعتين) عند أبي يوسف خلافا لمحمد وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض اذا كرر هافيه وبشكر ادها في الشفع الثاني من سنة الظهر يسجد ثانيا (و) لا (ولا ينسكا) وقعود قيام

ما تاخر منها عن الحكم بما تقدم عليه وهو الاصل في التداخل لان التداخل امر حكمي يثبت بخلاف القياس اذا الاصل ان لكل سبب حكما فيلحق بالاحكام لثبوت الاسباب حسا بخلاف الاحكام واعتبار الثابت حسا غير ثابت ابعده من اعتبار الثابت حكما غير ثابت (قوله مرارا) عائد الى الشرب والى الزنا أى لو شرب مرارا في مجلس بحيث تبقى رائحة الشرب من الجميع وحده كفى عنها جميعها ولا يكفي حد واحد عن شرب وزنا لاخلاف الاسباب والمسببات (قوله واذا عا ديعا) ولو في المجلس (قوله لعدم ما يقتضي التداخل) لانه انما يصح عند جامع بجميع الاسباب ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل الايجاب مع القبول مع الفصل حقيقة وتحدد الاقارير المتعددة حقيقة كالمواظبة بالزنا اربع مرات في مجلس واحد يجعل مقره مرة واحدة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو تكرر الحكم بتكرر السبب اه (تنبيه) مما ياسب التداخل مانق له المنال على في شرح موطا الامام محمد عنه انه يجب شتم العاطس مرة واحدة وما زاد فندوب ولو لم يشتمه أولا كفاه واحدة كسجدة التلاوة وفي الشرح وقيل يشتم الى العشر والاصح انه اذا زاد على الثلاث لا يشتم كذا في المبسوط واما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال في تنوير الاذهان والضمائر شرح الاشياء والنظائر قال بعض العلماء تجب الصلاة عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لكل مرة وقال بعضهم تجب في العمر مرة واحدة وقال بعضهم تجب في كل مجلس مرة وهو اوسط الاقوال وخير الامور اوسطها اه (قوله في الصبراء والطريق) قيده لما سجد كرهما ان البيت الصغير لا يبتدل المجلس بالانتقال فيه الى زاوية أخرى منه بغير تسدية فعه بالاولى خصوصا على القول بأنها تنعج اختلاف المكان كذا في الشرح (قوله في الاصح) وقيل لا يختلف المكان بالتسدية (قوله ويده السدا) كالحصان الثوب مائة منه قاموس (قوله في ظاهر الرواية وهو الصحيح) وقيل لا يبتدل لان اصل الشجرة واحد وفي التناحية عن الخطة ان كان لا يمكنه التحول من غصن الى غصن الا بالانزول والصعود يسجد ثانية والالتكفيه واحدة للتلاوتين اه (قوله او في حوض كبير) أطلق فيه وذ كروا في المياه ان الكبير ما كان عشر في عشر والصغير ما دونه ويمكن جريان ما هنا عليه ويراجع وفي الشرح عن محمد اذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول المسجد وعرضه تكفيه سجدة واحدة وفي الخاتمة الصحيح انه يكرر (قوله بزوايا البيت الصغير) اما الكبير كدار السلطان اذا تلافى دار منه ثم تلافى دار أخرى تلزمه سجدة أخرى فيزيم به فاضيان (قوله اصة الاقتداء الخ) أشار به الى ضابط ذكرهما بن امير حاج وحاصله ان كل موضع يصح الاقتداء فيه من يصلي في طرف منه يجعل مكان واحد ولا يشكر الوجوب بالانتقال منه في موضع الى آخر اذا كرر هافيه وما لا فلا اه (قوله ولا يسير سفينة) لان سيرا السفينة لا يضاف اليه (قوله ولا يبتدل بركعتين عند أبي يوسف) هو الاصح لان تحريم الصلاة بجميع الامكنة المتعددة فحصلها مكان واحد (قوله وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض) وظاهر ما في النهر ترجيح قول الثاني (قوله ولا يبتدل بشرب شربة الخ) أشار به الى أن الاختلاف يبتدل بشرب (شربة) وكل لقمتين ومشي خطوتين في الصبراء بخلاف الاكثر منها (ولا ينسكا) وقعود قيام

وزنول) كأن (في محل تلاوته) كما في الخاتمة (و) لا يتبدل المجلس (بغيره) (بغيره) إذا كررها (مصليا) لمحل المجلس متحدا ضرورة جواز الصلاة (و) يتكرر الوجوب على السامع بتبدل مجلسه (و) الحال أنه (قد اتحد مجلس التالى) كأن مع نالها بمكان فذهب السامع ثم عاد فسمعه بكررها تكرر على السامع السجود أجماعا (ولا) يتكرر الوجوب على السامع (بمكسه) وهو اتحاد مجلس السامع واختلاف مجلس التالى بأن تلاوته ثم عاد مكررا فسمعه المجلس أيضا فكفيه سجدة (على الأصح) لأن السبب في حقه السماع ولم يتبدل مجلسه (وكره أن يقرأ سورة ويدع آية السجدة) منها لأنه يشبه الاستسكاف عنها (لا) بكره (عكسه) وهو أن يقرأ آية السجدة بالقراءة لأنه مبادرة إليها (و) (كان) (ندب ضم آية أو) ضم أكثر من آية (إليها) أى إلى آية السجدة لدفع توهم التفضيل (ونذب أخفاؤها) يعنى استنحب المشايخ أخفاؤها (عن غير متأهب

كما يكون حقه كما يكون حكما كأن يشرع في عمل آخر يعرف أنه قاطع للمجلس بأن باع أو اشترى أو شتم أو اضطجع أو أرضعت ولها أو امتشطت أو تكلم بثلاث كلمات أو أكل ثلاث أقمات أو شرب ثلاث جرعات من غير أن يقوم من مكانه فان ذلك يقطع حكم المجلس وكذا كل عمل كثير ما إذا كان العمل قليلا كان لكل أقمة أو لقمة من أو شرب جرعة أو جرعتين أو كلمة أو كلمتين أو خطا خطوة أو خطوتين أو اشتغل بالتسبيح أو التلليل أو قراءة القرآن ولو كثيرا أو قرأها وهو قائم فقهه أو بالعكس ولو خطا خطوتين لأن المعلم ربما يحتاج إلى قليل مشى في حال تعليم الصبيان أو نام قاعدا أو اتكأ أو أطال المجلس فانه لا يقطع حكم المجلس شئ من ذلك كخيار الخسيرة كذا في الجوهر والنهر والشمى وغيرها (قوله بدون مشى) أو بمعنى قليل (قوله وركوب وزنول) سواء تقدم الركوب وأقبله النزول أو بالعكس (قوله إذا كررها مصليا) أما إذا كررها خارج الصلاة تكرر الوجوب لأن سير الدابة يضاف إلى ركبتها وهذا إذا تلاها أما إذا كان يصلى على الدابة فسمعه من آخر ثم سمعها ثانيا تكرر الوجوب على الأصح ويسجد بعد الصلاة (قوله تكرر على السامع السجود أجماعا) أما على قول البعض أن السبب هو السماع فجلس السامع متقدما على قول الجمهور أن السبب التلاوة فلان اتحاد المجلس يبطل التعدد في حق التالى فلم يظهر ذلك في حق غيره كذا في الشرح (قوله على الأصح) وعليه الفتوى ثم واختاره صاحب الهداية وقاضيان قال الخافى وبه تأخذ قال في المنح وهذا يقيد تصحيح القول بأن السبب في حق السامع هو السماع دون التلاوة ويؤيده ما مر من الآثار السجدة على من سمعها هـ وقيل يتكرر على السامع أيضا وهو اختيار الأسيجاني وعليه الفتوى ونقله الأكل بقبيل وعليه الفتوى وهو قول نحر الاسلام إذ مجلس التالى إذا تكرر دون السامع يتكرر الوجوب على السامع لأن الحكم يضاف إلى السبب وهو التلاوة لا إلى الشرط وهو السماع وهذا هو ما عليه الجمهور لأن الصحيح أن السبب في حق السامع هو التلاوة كالتالى والسماع بشرط عمل التلاوة في حق السامع هـ وإيس في الحديث بيان السبب ببيان الوجوب على السامع هـ كذا في الشرح قال السيد فقد اختلف التجميع (قوله وكره أن يقرأ الخ) أى تحريما كما في النهر (قوله سورة) مثلها الآيات التي فيها آية السجدة إذا تركها (قوله لأنه يشبه الاستسكاف عنها) وذلك ليس من اخلاق المؤمنين لأنه كمن فيكون ما يشبهه مكررها كما في البناء ولأنه يوهم القراء من لزوم السجود وهجران بعض القرآن وكل ذلك مكرره زيلجى (قوله ولكن ندب ضم آية الخ) لأنه ابلغ في اظهار الاجازة أدل على مراد الآية (قوله إليها) سواء كان ذلك قبلها أو بعدها (قوله لدفع توهم التفضيل) أى تفضيل آية السجدة على غيرها إذ الكل من حيث أنه كلام الله تعالى في رتبة واحدة وان كان لبعض زيادة فضيلة لاستعماله على ذكر صفات الحق جل جلاله كذا في الفتح (قوله ونذب أخفاؤها الخ) قال في المحيط ان كان التالى وحده يقرأ كيف شاء من جهر وأخفا وان كان معه جماعة قال صاحبنا ان كان القوم متعشقين للسجود ويقع في قلبه أنه لا يشق عليهم أداء السجود ينبغي ان يقرأها جهر حتى يسجد القوم معه لأن في هذا احتمالهم على الطاعة وان كانوا محدثين أو وقع

إيها شفقة على المسلمين ان لم يتبينوا لها

(ونذب القيام) لمن تلا جاسا (ثم السجود لها) روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها (و) نذب ان (لا يرفع السامع) تلاوتها
(رأسه منها) أي السجدة (قبل) رفع رأس (تاليا) لانها الاصل في ايجابها فينبغي في أدائها وليس هو حقيقة اقتداء (و) لذا
(لا يؤمر التالي بالتقدم ولا) يؤمر (السامعون بالاصطاف فيسجدون) معه ٢٥٠ حيث كانوا (كيف كانوا) فانه شيخ

الاسلام (وشريط لصدتها)
ان تكون (شراطة الصلاة)
موجودة في الساجد الطاهر
من الحدث والخبث وسر
العورة واستقبال القبلة
وتحررها عن الاشتباه
والنية (الاتحرمة) فلا
تشرط لان التكبير سنة
فيها وفي التتارخية عن
الحجة ويستحب للتكبير
او السامع اذا لم يمكنه
السجود ان يقول معها
وأطعنا غفر الله لنا
واليك المصير انتهى يعني
ثم يقضيها (وكيفيتها ان
يسجد سجدة واحدة)
كائنة (بين تكبيرتين)
تكبيرة للوضع وتكبيرة
للرفع (هـ) ما سئل (كذا
قال في مبسوط غرر الاسلام
التكبير ليس بواجب
وصححه في البدائع) (لا يرفع
يد) اذا تفرغ لها والتكبير
للاخطا (ولا تشهد)
لعدم وروده (ولا تسليم)
لانه يستدعي سبق التحريم
وهي منعدمة وتسيحها
مثل الصلاة سجدة ربي
الاعلى ثلاثا وهو الاصح
وقال الكمال ينبغي ان يقال
ذلك في غير النفل وفيه

في قلبه انه يشق عليهم ذلك ينبغي ان يقرأها في نفسه ولا يجهر بها - ثم زاعن تائم المسلم وذلك
من دواب اليه كذا في العناية واذ لم يعلم بحالهم ينبغي اخفاؤها حوى والراجح الوجوب
على متشاغل بعمل ولم يسمعها زجر الله عن تشاغله عن كلام الله تعالى فزل ساء ما ذكره
السيد عن الدر (قوله ونذب القيام) كاذب النزول ان تلاها ربا كما يسجد على الارض
(قوله روى ذلك عن عائشة) لان الضرر الذي مديح به اوائله فيه اكمل وفي السيد ونذب
ان يقوم ويخسر ساجدا ولو كان عليه جهات كثيرة ويستحب اذا فرغ منها ان يقوم اه ملخصا
(قوله ونذب ان لا يرفع السامع الخ) وكذا يستحب ان لا يسبقه بالوضع كذا في الشرح
(قوله ولذا لا يؤمر التالي الخ) هذا يخالف ما في الشرح عن النوازل انه يتقدم ويصطف
الناس خلفه اه الا ان يقال هذا على وجه التدب وفي الامر منصب على السنة المؤكدة
وذكر في الدراية ان المرأة تصلح اماما للرجل فيها اه لانها امامة صورية لاحقيقة (قوله حيث
كانوا) ولو متقدمين عليه (قوله وكيف كانوا) اي على أي صفة كانوا (قوله والنية) اي نية ان
هذا السجود للتلاوة وامانة التعمين فلا تشرط وقالوا انه انفسد سجدة الصلاة من نحو
حدث عدم وكلام وقهقهة فعلية اعادتها وفي سبق حدث يتوضأ ويبقى كما لو وجدت هذه الاشياء
في سجدة الصلاة ولا يخفى ان هذا كله على قول محمد لان العبرة تمام الركن وهو انما يحصل
عنده بالرفع ولم يوجد بعد وهو الاصح على ما مر ولا يتصور ثني من ذلك عند أي يوسف لان
السجدة قد غت عنده بمجرد الوضع فينبغي ان لا تفسد على قوله كذا في الحلبي وابن أمير حاج قال
في الشرح وقد يقال الرفع وان لم يكن من تمامها فإدام في الوضع فهو فيها كمن اطال القراءة
والقيام وهو في الفرض فاذا قهقه او عمل المذاني حصل في حقيقة السجود فيبطل الجزء الملاق له
فيبطل الكل يطلانه انتهى (قوله ويستحب للتالي او السامع الخ) تحصيل الا لا متشال بالقدر
الممكن (قوله وصححه في البدائع) مقابله رواية الحسن عن الامام الركن في السجدة وضع
الجبلة والتكبير عند الرفع حتى لو تركه يصيد (قوله لا لخطا) اي للسجود كسجدة الصلاة
(قوله لعدم وروده) لانه لم يشرع الا في صلاة ذات ركوع وسجود ولذا لم يشرع في صلاة
الجنائز (قوله ان يقال ذلك) اي التسبيح في غير النفل احد في صلاة غير النفل وهي صلاة الفرض
لان سجدة الصلاة افضل من سجدة التلاوة ويقال فيها ثلاث (قوله وفيه) اي في النفل وحكم
خارج الصلاة كذلك (قوله يصح وقوته) زاد الحاكم فتبارك الله احسن الخالقين وصح هذه
الزيادة (قوله أو قوله اللهم اكسب) الذي رواه الترمذي من حديث ابن عباس اللهم اجعلها لي
عندك ذخرا وأعظم لي بها اجرا وضع عن يمينه وقرأ ما في كتابه من داود اه
وقوله هو بالنصب عطف على ما شاء (قوله وان كان خارج الصلاة الخ) لو قال المؤلف وفيه
وخارج الصلاة يقول ما شاء مما ورد له كذا (قوله من ذلك) المذكور من الدعاء وغيره
والله سبحانه وتعالى اعلم وأسته فراقه العظيم

يقول ما شاء مما ورد كسجود وجهي الذي خلقه وصوره وثق معه وبصره بجعله وقوته قوله اللهم اكسبني عندك بها اجرا
وضع عن يمينه وقرأ ما في كتابه من عبدنا داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أثر من ذلك

(فصل * سجدة الشكر مكروهة عند أبي حنيفة رحمه الله) قاله القدوري وقال السكالي وعند أبي حنيفة وأبي يوسف مادون
الركعة ليس بقربة شرعا إلا في محل النسي وهو سجدة التلاوة فلا يكون السجود في غيره قربة انتهى وعن محمد بن أبي حنيفة أنه
كرهه وروى عن أبي حنيفة ٣٢٦ أنه قال لا أراه شيئا من قبل أنه لم يرد به في شرعيته اقربة بل أراد في وجوبها شكر العدم

احصاه نعم الله تعالى
تكون مباحة ولا تراها
شكرانا ما ونعم الشكر
في صلاة ركعتين كما فعل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم فتح مكة كذا في السير
الكبير وقال الاكثرون
انها ليست بقربة عنده بل
هي مكروهة لا يثاب عليها
وما روى أنه عليه السلام
كان يسجد اذا رأى مبتلى
فهو منسوخ (وقالا) اي
محمد وأبو يوسف في احدي
الروايتين عنه (هي) اي
سجدة الشكر (قربة يثاب
عليها) لما روى الستة
الاثنى عشر عن أبي بكر
النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا أتاه امرئ يسره او
يشربه خر ساجدا (وهي) اي
ان يكبر مستقبل القبلة
ويسجد فيحمد الله ويشكر
ويسبح ثم يرفع رأسه مكبرا
(مثل سجدة التلاوة)
يشراطها (فائدة مهمة)
لرفع كل نازلة (مهمة)
ينبغي الاهتمام بتعلمها
وتعليمها (قال) الشيخ
(الامام) حافظ الحق والملة
والدين عبد الله بن أحمد بن
محمد (النسفي) كتابه

(فصل سجدة الشكر مكروهة) هـ اي تنزيها (قوله لعدم احصائه نعم الله تعالى) فلو وجبت
لوجبت في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عباده متواترة مترادفة وفيه تكليف مالا يطاق
(قوله وقال الاكثرون) مقابل قوله ثم قيل انه لم يرد (قوله فهو منسوخ) مردود بفعل
اكبر الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم كسجود أبي بكر لفتح اليمامة وقتل مسيلة ومجود
عمر عند فتح اليرموك وهو اذ بناحية الشام وسجود علي عند رؤية ذي العذبة قتيلا بانهر
وروى أنه صلى الله عليه وسلم دعا الله ساعة ثم خر ساجدا فله ثلاث مرات وقال اني سألت
ربي وشفعت لامي فأعطاني ثلث أمقي فخرت ساجدا شكرا لربي ثم رفعت رأسي فسألت ربي
لامتي فأعطاني ثلث أمقي فخرت ساجدا شكرا ثم رفعت رأسي فسألت ربي لامتي فأعطاني
الثلث الاخير فخرت ساجدا لربي رواه أبو داود (قوله قربة يثاب عليها) وعليه الفتوى وفي
الدرويه ينفي وفي ابن أمير حاج وهو الظاهر وكيف لا وقد جاء في غير ما حديث اه وفي الدرر
وسجدة الشكر مستحبة به يفتي لكنها تكرر بعد الصلاة لان الجهلة يعتقدون أنهم اسنة او واجبة
وكل مباح يؤدى اليه فهو مكروه اه (قوله كان اذا أتاه امرئ يسره) اي وشاهده كراس أبي
جهل لعنه الله لما أتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم وأتى بين يديه يسجد لله تعالى خمس سجرات
شكرا (قوله او بشره) اي من غير رؤيته كسجوده حين بشره جبريل عليه الصلاة والسلام
ان الله تعالى يقول لك من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه وفي التتارخانية قال
صاحب الحجة عندي أن قول الامام محمول على الإيجاب وقول محمد علي الجواز والاستصحاب
فيعمل بهما لا يجب بكل نعمة سجدة شكرا كما قال أبو حنيفة ولا يمكن يجوز أن يسجد بسجدة
الشكر في وقت سر نعمة اود كر نعمة فشكرها بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاستصحاب
وفي فروق الاشياء قال سجدة الشكر جائزة عند الامام لا واجبة وهو معنى ما روى أنها ليست
مشروعة وفي القاعدة الاولى من الاشياء والعقد أن الخلاف في سنتها الا في الجواز اه وفي
الهندية وصورتهما أن من تجددت عليه نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى مالا اولدا او وجد
ضالة أو اندفعت عنه نقمة أو شفي له مريض أو قدم له غائب يستحب أن يفعلها كسجدة التلاوة
وأما اذا سجد بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه اه (قوله فائدة مهمة) من الهم بمعنى ما يهتم
به أي ينبغي الاهتمام اي الاعتناء بها (قوله كل نازلة) أي حالة من النزول بمعنى الحلول والنزلة
الزكام قاموس (قوله مهمة) اي موقعة في الهم وهو الحزن قاموس (قوله ينبغي الاهتمام)
الاولى ذكره بقوله فائدة مهمة (قوله وهي التي قصدت جمعها) فيما تقدم عند تعداد محلاتها
(قوله لهذه الفائدة) وهي دفع الهم (قوله وتقريب الامر) عطف على اسم الإشارة (قوله
مع حكم السجود) اي فيما تقدم والظرف متعلق بقوله جمعها (قوله الودود) اي المحبوب
والحبيب (قوله وسجد بتلاوته) كل آية منها سجدة (قال في الدرر وظاهره انه يقرؤها أولا ثم
يسجد ويحتمل ان يسجد لكل بعد قراءتها اه قلت والثاني أولى لما تقدم أن تأخيرها مكروه

الكافي) شرح الوافي (من قرأ أي السجدة كلها) وهي التي قصدت جمعها لهذه الفائدة وتقريب الامر مع تنزيها
بحكم السجود رجا فضل الله الكريم الودود (في مجلس واحد وسجد) بتلاوته (لكل) آية (منها) سجدة (كشاف الله تعالى

تنزيها ولدفع اشكال الكمال بأن فيه تغيير نظم القرآن لان السجود يكون فاصلا فتأمل
(قوله ما أهمه) أي من الامر الذي قصد السجود له ويحتمل التعميم والله سبحانه وتعالى
أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الجمعة)

سميت الجمعة لاجتماع الناس فيها وقيل لان كمال الخلق لا تفرق فيه وقيل لان خلق آدم عليه
السلام جمع فيه قال في فتح الباري وهذا أصح الأقوال وقيل لان أول اجتماع آدم وحواء
عليهما السلام بالارض كان فيه وقيل لان الله تعالى يجمع فيه بين العباد والرحمة ويقال له
عيد المؤمنين ويوم المزيد لزيادة الخيرات فيه وفيه تجتمع الارواح وتزار القبور ويؤمن الميت
من عذاب القبر ومن مات فيه أو في ليلة آمن منه ولا تسجر فيه جهنم وفيه يزور أهل الجنة
رحيمهم وزوجل وخص يومها بقراءة سورة الكهف وقال صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه
الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه اهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما
من دابة الا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس شققا من الساعة الا الجن
والانس وفيه ساعة لا يصاد فيها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه اه والمصينة
المنظرة قال عبد الله بن سلام الساعة المعلومه هي آخر ساعة من يوم الجمعة قال أحمد أكثر
الاحاديث على قول ابن سلام وقيل هي من وقت خروج الامام الى المنبر الى فراغ الصلاة وهذا ان
القولان أصح الاقوال بل فيها وهي تنوف على اربعين وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان يوم الجمعة
سيد الايام واعظمها عند الله من يوم الاضحى والفطر وقال صلى الله عليه وسلم اليوم الموعود
يوم القيامة والمشهد يوم عرفة والشاهد يوم الجمعة وقال ابن المسيب الجمعة احب الى الله تعالى
من حج التطوع وعن ابن عباس مرفوعا الجمعة حج المساكين وفي رواية حج الفقراء (قوله هي من
الاجتماع) وهي اسم مصدر لاجتماع (قوله بسكون الميم) للمفعول لان فعله بالسكون للمفعول
كهمزة أي اليوم المجموع فيه وبها اقرأ الاعمش (قوله والقراء يضمنونها) أي يضمنون الميم
اتباعا للضم الجيم (قوله لغة الحجاز) وهي المشهورة القصوى (قوله وفصحها لغة قميم) بمعنى فاعل
أي اليوم الجامع كضمكة وهمزة ولزلة للمكثرون ذلك وتأوها للمبالغة كما في علامة للتأنيث
والالما وصف به اليوم وبه قرئ كالسكون وهما قراءتان شاذتان وحكي الزجاج الكسر
كما في شرح البضاري وشرح المشكاة والنهر وأنتكر لان فعله بالكسر ليس من الاوزان
العربية ومن قاله بالتسكين جمعه على جمع ومن قاله بالضم جمعه على جمعات وهي بغير السكون
اسم لليوم وبالسكون اسم لايام الاسبوع واولها السبت واول الايام يوم الاحد واختلف
في هذه التسمية مع الاتفاق انه كان يدعى في الجاهلية عروبة بفتح العين المهملة وضم الراء
وبالموحدة فقال الزجاج والقراء أبو عبيدة وأبو عمرو كانت العرب العاربة تقول ليوم السبت
شبا وبلا حد أول وللاثنين أهون وللثلاثاء جبار وللاربعاء دبار وللخميس مؤنس وللجمعة عروبة
أي ثم نقلوها الى تلك الاسماء المشهورة وجرم ابن حزم انه اسم اسلامي ولم يكن في الجاهلية وورد
ان أهل المدينة صلوا قبل ان يقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان الانصار قالوا لليهود
يوم يجمعون فيه كل سبعة أيام وكذلك للانساري فسلم فلنجدل يوما يجتمع فيه وقد كره الله

(ما أهمه) من امر دنياه
وآخرته ونقله عنه أيضا
المحقق ابن الهمام وغيره
من الشراح رحمهم الله

(باب الجمعة)

هي من الاجتماع بسكون
الميم والقراء يضمنونها وفي
المصباح ضم الميم لغة الحجاز
وقصها لغة قميم واسكانها
لغة عقيل (صلاة الجمعة
فرض عين)

قوله وهي تنوف الخ الذي
بفتح نونه صنيح القاموس
وغترة ان ما كان من هذه
المادة بمعنى زاد كما
هنا يقال فيه ناف ينيف
وينف ينيف بالتضعيف
لاناف يتوف فليراجع
اه معجمه

بالكتاب والسنة والاجماع
ونوع من المعنى بكفر
بأحد ما لذلك وقال عليه
السلام في حديث واعلموا
أن الله تعالى فرض عليكم
الجمعة في يوم هذا في
شهرى هذا في مقامى هذا
فمن تركها فإثمها وإثمها
واستخفافا بجمعتها وله امام
عادل أو جائر فلا جع الله
شمله ولا يبارك له في أمره
ألا فلا صلاة له إلا فزكاة
له إلا فاصوم له إلا أن
يتوب فمن تاب تاب الله
عليه وقال صلى الله عليه
وسلم من ترك ثلاث جمع
ماتوا ليات عن غير عذر
طبع الله على قلبه ومن
يطبع الله على قلبه يجهل في
أسفل درك جهنم والجمعة
فرض أكد من الظهور
(على) كل (من اجتمع
فيه سبعة شرائط) وهي
(الذكورة) (خروج به
النساء) (والحرية)

تعالى ونصلى ونشكره فجماعه يوم العروبة وهي أول جمعة في الاسلام وأما أول جمعة جمعتها رسول
الله صلى الله عليه وسلم فكانت في مسجد بنى سالم بن عوف فخطب وصلى فيه (قوله بالكتاب) هو
قوله تعالى إذا أودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع رتب الأمر بالسعي
إلى ذكر الله على النداء للصلاة والظاهر أن المراد بالذكر الصلاة ويجوز أن يراد به الخطبة وعلى
كل تقدير يفيد افتراض الجمعة فالأول ظاهر والثاني كذلك لأن افتراض السعي إلى الشرط
فرع افتراض الشرط ألا ترى أن من لم يجب عليه الصلاة لم يجب عليه السعي إلى الخطبة
بالاجماع والمذكور في التفسير أن المراد بالخطبة والصلاة جميعا وهو الأحق لصداقه عليه ما معناه
أن الله تعالى أكد ذلك بتعريض مباح وهو البيع وهو لا يكون إلا ما رواجب كما هو مقتضى
الحكمة (قوله والاجماع) قال في الشرح أجمع المسلمون من لدن رسول الله صلى الله عليه
وسلم إلى يومنا هذا على فرضيتها من غير أنكار أحد وهي فرض عين الأعداء من كج من أصحاب
الشافعي فإنه يقول فرض كفاية وهو غلط ذكره في الحلبية (قوله ونوع من المعنى) أى ودليل من
المعنى المعقول قال في الشرح وأما المعنى فلا نأمرنا بترك الظهور لأقامة الجمعة والظهور فريضة
ولا يجوز ترك فرض الاقرض هو أكد وأولى منه فدل على أن الجمعة أكد من الظهور في
الفريضة (قوله لذلك) أى لافتراضها بهذه الأدلة (قوله وقال عليه السلام) بيان للسنة
(قوله في حديث) قاله في خطبة (قوله في مقامى هذا) الذى فى ابن ماجه وغيره تقديم هذا
على قوله في شهرى هذا وفيه بعد قوله في شهرى هذا زيادة واقظها فريضة واجبة إلى يوم
القيامة فمن تركها جهودا واستخفافا بجمعتها في حياى وبعد موتى وله امام عادل الخ (قوله
تم وأنها) أى كسلا فالتأويل غير الاستخفاف وعبارة القاموس تفيد الاتحاد (قوله وله
امام عادل أو جائر) انما ذكره ليفيد وجوب إقامتها مع الامام الجائر وأن جوره ليس عذرا
مستطالها والأفلا استخفافا مكفروا لم يكن امام أحدا (قوله فلا جع الله شمله) العمل
بالكسر والفتح العذق أو القليل الخ منه فشيبه أمور الانسان بالعذق بجماع صدوره عن
أصل واحد وأطلق عليهم العمل وجمع العمل كناية عن عدم تفرق أموره واختلافها وانعكاسها
(قوله ولا يبارك له في أمره) الذى فى ابن ماجه ولا تتم له أمره (قوله إلا فلا صلاة له) أى كماله
ومشله يقال فيما بعد أن لم يجهده أو يستخفه والأفلا كلام على حقيقته (قوله طبع الله على
قلبه) طبع عليه كمنع ختم قاموس أى لا يجهل له قابلا للخير فهو كناية عن صرفه عن الخيرات
(قوله يجهل في أسفل درك جهنم) محمول على شدّة العذاب وانما ذكر ذلك لأنه فعل فعل
المتأقن حيث أقربا لوحدانية وتوابعها وترك الجمعة والمنافقون في الدرك الأسفل من النار
أو محمول على من تركها جهودا ومات على هذه العقيدة (قوله أكد من الظهور) قد علمت وجهه
(قوله سبعة شرائط) اعلم أن لوجوب شرائط فائدة على شرائط سائر الصلوات وهي في المصلى
واصلها شروطا كذلك وهي في غير المصلى والتفرق بينهما أنه بانتفاء الأول يصح الأداء بانتفاء
الثاني لا يصح (قوله وهي الذكورة) أى الحقيقة ودرغ الخفى كما استظهره في التبروفيه أنه
يعامل بالأحرى ومقتضاها الوجوب عليه (قوله يخرج به النساء) فلا يجب على امرأة أن تدخل
في عموم الخطاب بطريق التبعية لأنما خصت منه بموم النسي عن الخروج بقوله تعالى ولقرن

خرج به الارقام (والاقامة) خرج به المسافر وان تكون الاقامة (بمصر) خرج به المقيم بقربة ٣٢٩ لقوله عليه السلام الجمعة

حق واجب على كل مسلم في
جماعة الاربعة مملوك
أو امرأة أو صبي أو مريض
وفي البخاري الأعلى صبي
أو مملوك أو مسافر وقوله
عليه السلام لا جمعة
ولا تشريق ولا صلاة فطر
ولا أضحية الا في مصر جامع
أو مدينة عظيمة ولم ينقل
عن الصحابة رضي الله عنهم
أنهم حين فتحوا البلاد
اشتغلوا بنصب المنابر
والجمع الا في الامصار دون
القرى ولو كان لنقل ولو
آحادا فلا بد من الاقامة
بمصر (أو) الاقامة (فيما)
أي في محل (هو داخل في
حد الاقامة بها) أي بالمصر
وهو المكان الذي من قارقه
بنية السفر يصير مسافرا
ومن وصل اليه يصير مقيما
(في الاصح) كرفض المصر
وقائه الذي لم يفصل عنه
بغلاة كما تقدم ولا يجب
على من كان خارجه ولو جمع
النداء من المصر سواء كان
سواء قريبا من المصر أو
بعيدا على الاصح فلا يعمل
بما قبل بخلافه وان صح
(و) الرابع (الصحة) خرج
به المريض لما روينا والشيخ
الكبير الذي ضعف ملحق
بالمريض (و) الخامس
(الامن من ظالم) فلا يجب

في بيوت سكن لاسيما في مجامع الرجال وللعديد الا في (قوله خرج به الارقام) فلا يجب
عليهم اجماعا قال في الفتاوى والمولى ان يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعديد واختلاف
فيما لو أذن له المولى في الجمعة والايق بالوقوع عدانه يقضي ولا يتكتم عليه الاداء ويؤيده انه
لا يجب عليه الحج وان اذن له المولى واذالم يأذن له فيها اجازة الخروج اليها ان كان يعلم
ان مولاه يرضى والا لا والاصح انه ان حضر مع مولاه لحفظ دابته ان يصلي بغير اذن المولى
ان كان لا يحل بالحفظ كما في البصر وغيره وأما الاجير فقال أبو علي الدقاق ليس له استأجر منه
منها ولكن يسقط عنه من الاجرة بقدر اشتغاله بذلك ان كان بهيدا وان كان قريبا لا يسقط
عنه شيء قال في البحر وظاهر المتون تشهد للدقاق (قوله والاقامة) ولو بنيت المكث خمسة
عشر يوما (قوله الاربعة) الا يعني غيره وهذا الحديث يدل على اشتراط الذكورة والحرية
(قوله وفي البخاري) يدل على اشتراط الاقامة (قوله ولا تشريق) أي لا تكبير تشريق
وظاهر ما ذكره ان الحديث مرفوع وهو الذي ذكره أبو يوسف في الاملاء ومحمد في الاصل
ورواه ابن أبي شيبة موقوفا عن علي والموقوف في مثله كالرفوع قال الكمال وكفي بقول
علي قدوة (قوله الا في مصر جامع) هذا دليل اشتراط المصر والمصر بالكسر الحجازيين
الشيبين والحدبين الارضين والوعاء والكورة والطين الاحمر ومصر للمدينة المعروفة سميت به
لتمصرها اولاً لانه بناها المصر بن نوح والمدينة من مدن أقام فعل عات ومدن المدائن فمدينا
مصرها اه قاموس لمخصا فظاهر قوله ومصر للمدينة وقوله ومدن المدائن تمدينا مصرها
أنه مائتي واحد (قوله ولم ينقل عن الصحابة الخ) وكذا لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم أمر
باقامة الجمعة في قرى المدينة على كثرتها (قوله ولو آحادا) خبر الا آحاد هو الذي نقله واحد
عن واحد (قوله فلا بد من الاقامة بمصر) ذكره لي عطف عليه قوله والاقامة فيما هو داخل
الخ (قوله الذي لم يفصل عنه بغلاة) في الفتح هنا وفي صلاة المسافر التقدير في الحد الفاصل
بالغلاة مروي عن محمد وفي النوادر هو المختار وفي النهاية عن القرطبي انه الاشبه وفي
القهستاني وهو الاصح وهي اربعمائة ذراع في الاصح اه (قوله فلا يعمل بما قبل الخ)
قال في الشرح تنبيه قد علمت بنص الحديث والاثار والرواية عن أئمتنا أبي حنيفة
وصاحبيه واختيار المحققين من أهل الترجيح انه لا عبرة بيلوغ النداء ولا بالغلاة والاميال وانه
ليس بشيء فلا علينا من مخالفة غيره وان ذكره تصحيحه فانه ما في البدائع انه ان لم يكن
الجمعة ويبيت باهله من غير تكليف يجب عليه اه اي لان من جاوز هذا الحد بنيت السفر
كان مسافرا ولو وجبت ثمة لوجبت على المسافر وهو خلاف النص (قوله خرج به المريض)
أي الذي لا يقدر على الذهاب الى الجامع أو يقدر ولكن يخاف زيادة مرضه أو بطلانه بسبب
جلى وألحق بالمريض المريض ان بقي المريض ضائعا بخروجه على الاصح جوهره (قوله
لما روينا) أي من قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الاربعة الخ
وعدهم المريض (قوله فلا يجب على من اختفى من ظالم) افاد التعبير بظالم انه مظلوم فان
كان اختفاه لجنابة منه توجب حذرا لا يسقط عنه الوجوب (قوله المنطس) بالتخفيف
الذي لا ديناره ولا درهمه والمراد به هنا من لا يقدر على وفاء دينه (قوله كما جازله التميم) أي

على من اختفى من ظالم ويلحق به المنطس الخائف من الخس كما جازله التميم

(و) السادس (سلامة
العينين) فلا تجب على
الاعشى عند أبي حنيفة
خلافهما اذا وجد فائدا
يوصله وهي مسئلة القادر
بقدره الغير (و) السابع
(سلامة الرجلين) فلا تجب
على المقعد المجزوء عن السبي
اتساقا ومن العذر المطر
العظيم واما البلوغ والعقل
فليس خاصين فلذا لم يذكرهما
(ويستتر احتمالهما) اى
صلاة الجمعة (سنة اشياء)
الاول (المصر او فناءه)
سواء صلى العيد وغيره لانه
بمنزلة المصر في حق حوائج
أهله وتصح إقامة الجمعة في
مواضع كثيرة بالمصر وفنائها
وهو قول أبي حنيفة ومحمد
في الاصح ومن لازم جواز
التعدد سقوط اعتبار
السبق وعلى القول الضعيف
المانع من جواز التعدد قيل
بصلاة أربع بعدها بنية آخر
ظهر عليه وليس الاحتياط
في فعلها لان الاحتياط هو
العمل بأقوى الدليلين
وأقواهما اطلاق جواز
تعدد الجمعة وبفعل الأربع
مفسدة اعتقاد الجهلة
عدم فرض الجمعة أو تعدد
المفروض في وقتها ولا يفتى
بالأربع الا للخواص
ويكون فعلهم اياها في
منزلهم

فيجوز له ترك الجمعة كما جاز له التيمم (قوله فلا تجب على الاعشى عند أبي حنيفة) لافرق
بين ان يجد فائدا او لا سواء كان القائل متبرعا وبأجر وله ما يستأجر به او كان عمولا كاذره
السيد قال في البحر ولم يحكم الاعشى اذا كان مقيما بالجامع الذي يصل فيه الجمعة هل تجب
عليه اعدام المخرج اهـ وتجب على الاعور اعدام المخرج (قوله وهي مسئلة القادر بقدره
الغير) قد تقدم ان المصحح فيها قولهما (قوله فلا تجب على المقعد) ومثله مقطوع الرجلين
وفي الكلام اشارة الى انها تجب على مفالج احدي الرجلين او مقطوعهما اذا كان يمكنه
المشي بلا مشقة والا فلا اشارة اليه القهـ تاتى وبهذا يحصل الجمع بين ما في البحر من الوجوب
وما في الشئ من عدمه افاده بعض الافاضل (قوله ومن العذر المطر العظيم) وكذا الثلج
والوحل قال في الشرح وقد مناه في سطره بالحضور للجماعة اهـ (قوله فليس خاصين)
أى بالجمعة (قوله وغيره) أطلقه فم ما فيه بناء وغيره وقد سبق قريبا بيان القناء (قوله في
الاصح) قال السرخسي وبه نأخذ وعليه الفتوى كافي شرح للمجمع للعيني وكافي الفتح
ومقابل الاصح ما في البدائع أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين فلا تجوز في أكثر من ذلك
وعليه الاعتقاد اهـ فان المذهب الجواز مطلقا وما قاله الشيخ العلامة المقدسي في نور الشريعة
عن الامام لا تجوز الا في موضع واحد في البلد الواحد وما قال الامام الزاهد العنابي ولا يظهر
عنده أنه لا تجوز الا في موضعين ولو فعلوا فالجمعة الاولى وان صليها فاصلا عنهم جها فاسدة
والاصح اطلاق الجواز في مواضع لاطلاق الدليل اهـ افاده الشرح (قوله وعلى القول
الضعيف) هو قول أبي يوسف (قوله المانع من جواز التعدد) فالجمعة عنده للسابق وتفسد
بالمعينة والاشتباه ثم يعتبر السابق بالشروع وقيل بالفراغ وقيل بهما (قوله قيل بصلاة أربع)
أى بوجوب ذلك (قوله بنية آخر ظهر عليه) هو الاحسن لانه لم تجز الجمعة فعليه الظهور وان
أجزأت كانت الأربع عن ظهر عليه فيسقط وان لم يكن عليه ظهر فنقل اهـ وقيل ينوى
السنة وقيل ظهر يومه كافي القضية (قوله وليس الاحتياط في فعلها الخ) قال البرهان الحلبي
الفعل هو الاحتياط لان الخلاف فيه قوى لانه لم تكن تصلى في زمن السلف الا في موضع
واحد من المصر وكون الصحيح جواز التعدد للضرورة لا يمنع شرعية الاحتياط اهـ (قوله
وأقواهما اطلاق جواز تعدد الجمعة) لا إطلاق حديث لا جمعة ولا تشريق الا في مصر جامع
قاله بشرط اقامتها وهو موجود في كل فريق اهـ (قوله وبفعل الأربع) خبر مقدم لقوله
مفسدة اعتقاد الخ (قوله عدم فرض الجمعة) مفعول اعتقاد وقوله أو تعدد عطف عليه قال
في الشرح وفي فعل الأربع مفسدة عظيمة وهي اعتقاد أن الجمعة ليست فرضا لما يشاهدون
من صلاة الظهر فيسكتون عن أداء الجمعة أو اعتقادهم افتراض الجمعة والظهر بعدها اهـ
(قوله ولا يفتى بالأربع الا للخواص) قال العلامة المقدسي بعد نقل ما يفيد النهي عنها نقول
انما نهى عنها اذا اقيمت بعد الجمعة بوصف الجماعة والاشتمال وغيثنا لا نقول به ولا نفق بفعلها
أصلا بل نل عليه الخواص الذين يمتاطون لاهل دينهم ويتبركون ما يريهم الى تمصيل
يقينهم اهـ ثم قيل بقرأة الفاتحة والسورة في كل ركعة فان وقعت فرضا فقرأة السورة
لا تضره وان وقعت نفلا فقرأتها واجبة وقيل في الاولين فقط قال الزاهدى وعلى هذا

الخلاف فمن يقضي الصلوات احتياطاً واختار عندى أن يحكم فيها رأيه كذا فى الحلبي والشعبي
 ويقتصر فى القعدة الأولى على التشهد ولا تقصد بتركها ولا يستفتح فى الشفع الثانى
 والاحوط الترتيب بينهما وبين العصر كذا قاله المقدسى ثم يصلى بعدها أربعاً سنة الجمعة فان
 صحت الجمعة فقد أذى سنتها على وجهها وان لم تكن صحت فقد صلى الظهر مع سنته * (قائدة) *
 قال فى عقد الفرائد قضاء زماناً يحكمون بصحة الجمعة عند تجديدها فى موضع بان يعلق الواقف
 عتق عبده على صحة الجمعة فى هذا الموضع وبهذا قامت اقبية بالشروط يدعى عتقه عليه بأنه علمته
 بصحة الجمعة وقد صحت ورقع العتق فيحكم بعتقه فيتضمن الحكم بصحة الجمعة ويدخل مالم
 يأت من الجماعات تبعاً ١٥ (قوله أن يصلى بهم السلطان) هو من لا والى فوقه قال الحـنـنـ
 أربع الى السلطان وذكر منها الجمعة والعيدين ومثله لا يعرف الاسماء فيحمل عليه وقال
 ابن المنذر مضت السنة أن الذى يقيم الجمعة السلطان أو من به أمره فان لم يكن كذلك صلوا
 الظهر كذا فى الحلبي والمتغاب الذى لا عهد له أى لا منشوره اذا كانت سيرته بين الرعية سيرة
 الامراء ويحكم بينهم بحكم الولاة تجوز اقامته الجمعة ١٥ (قوله يعنى من أمره باقامة الجمعة)
 وهو الامير أو القاضى أو الخلفاء كفى العناية ولو عهد الى عمل ناحية وان لم تجز قضيته
 وانكحته واذا لم يمكن استئذان السلطان لموته أو فتنه واجتمع الناس على رجل فصلى بهم جاز
 للضرورة كما فعل على فى محاصرة عثمان رضى الله عنهما وان فعلوا ذلك لغير ما ذكر لا يجوز لعدم
 الضرورة وروى ذلك عن محمد فى العيون وهو الصحيح وفى مفتاح السعادة عن مجمع الفتاوى
 غلب على المسلمين ولالة الكفار يجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويصير القاضى قاضياً
 بترضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتصقوا واليا مسلماً ١٥ ولومات الخليفة وله ولاية على أمور
 العامة كان لهم أن يقيموا الجمعة لانهم أقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم مالم يعزلوا حاكماً
 وفى البحر والنهر يجوز اقاضى القضاء كقاضى العساكر بصرا اقامة الجمعة وتولية الخطباء
 ولا يتوقف ذلك على اذن كما ان له أن يستخلف للقضاء وان لم يؤذن له مع أن القاضى ليس
 له الاستخلاف الا باذن السلطان لان توليته قاضى القضاء اذن له بذلك دلالة كما صرح به الكمال
 فى باب القضاء ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالباشا ١٥ وفى البحر أيضاً صرح
 العلامة ابن جرير فى التلخيص فى تعداد الجمعة بان اذن السلطان أو نائبه انما هو شرط عند بناء
 المسجد ثم بعد ذلك لا يشترط الاذن لكل خطيب فاذا قرأ الناظر خطيباً فى المسجد قلة اقامتها
 بنفسه وبنائبه وان اذن مستصحب لكل خطيب ١٥ وفى مجمع الانهر والاستخلاف فى
 زماننا جازم طاقالانه وقع فى تاريخ خمس وأربعين وتسعمائة اذن الامام وعلمه الفتوى ١٥ وفى
 القنية واتحاد الخطيب والامام ليس بشرط على المختار نهر وفى الذخيرة لو خطب مسبى عاقل
 وصلى بالغ جاز لكن الاولى الاتحاد كما فى شرح الآثار وفى الجرد قال أبو حنيفة الاذن فى الخطبة
 اذن فى الجمعة والاذن فى الجمعة اذن فى الخطبة ولو قال اخطب لهم ولا تصل بهم أجراً أن يصلى
 بهم (قوله للحرز عن فتاوتها) علة لا اشتراط السلطان أو نائبه فيها (قوله يقطع الاطماع)
 متعلق بقرآن وانما كانت الاطماع مفقودة لوجود التنازع بين الطامعين فى التقدم فيمكن
 أن يفوت الوقت وهم فى النزاع وهذا دليل معقول والمنقول ما قدمناه (قوله وله الاستئناية)

(و) الثانى من شروط الصحة
 أن يصلى بهم (السلطان)
 اماماً فيها (أو نائبه) يعنى
 من أمره باقامة الجمعة
 للحرز عن فتاوتها يقطع
 الاطماع فى التقدم وله
 الاستئناية وان لم يصرح له
 بها السلطان

(الخ) قال في البدائع كل من ملك الجمعة ملكاً إقامة غيره مقامه قال في البحر فهو صريح
أو كأنه صريح في جواز الاستئابة مطلقاً وتقييد الزيلعي الاستخلاف بسبق الحدث لادليل
عليه وما في الدرر من أن الخطيب ليس له الاستئابة الآن يفوق إليه ذلك وقد ابن الكمال
(قوله دلالة) متعلق بعامل له المقدر على أنه تميز أي ثبت له الاستئابة دلالة قال في الشرح
وإذا أذن لأحد بإقامتها ملك الاستخلاف وأن لم يفوض إليه صريحاً لأن الإمام الأعظم لما
فوضها إليه مع علمه بأن العوارض المانعة من إقامتها كالمرض والحدث في الصلاة مع ضيق
الوقت تعتريه ولا يمكن انتظار الإمام الأعظم لانها لا تحتل محل التأخير عن الوقت كان إذا ناله
بالاستخلاف دلالة ولسان الحال أنه أنطق من لسان المقال كذا قاله الشراح (قوله صح
استخلافه) لأن الخليفة بان لا مقتضى والخطبة شرط افتتاح وقد وجد في حق الأصل (قوله
قد شهدنا خطبة أو بعضها) لأن الخطبة شرط انعقاد في حق من ينشئ تحريعة الجمعة وهو الإمام
لا في حق كل مصل فيكون كان النائب خطب بنفسه والافلا يصح شروع هذا النائب فيها أصلاً
الآن يستخلف هذا النائب من شهد الخطبة فانه يصح (قوله أيضاً) أي كما يشترط صلاحيته
للإمامة أو كما يشترط في الإمام ذلك إذا لم يكن خطيباً قال في الشرح واعلم أنه يجوز لأحد
الوظيفة في الخطبة أن يصلي خلف نائبه بغير عذر كما جاز للسلطان أن يصلي خلف ما مورده بإقامة
الجمعة مع قدرة السلطان على الخطبة بنفسه اهـ (قوله والنائب وقت الظهر) وقال مالك
يمتد وقتها إلى الغروب لأن وقت الظهر والعصر واحد عنده (قوله لقوله صلى الله عليه
وسلم الخ) ولأنها شرعت على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الإقامة فيراعى فيها جميع
الخصوصيات التي ورد الشرع بها ولم يرد قط أنه صلى الله عليه وسلم صلاها قبل الوقت ولا بعده
وكذا الخلفاء الراشدون ومن بعدهم إلى يومنا هذا ولو كان جائزاً لعله مرة تعليماً للجواز كذا
في الحلبي وغيره (قوله فلا تصح الجمعة قبله) وقال الإمام أحمد تصح كما قال بصحة وقوف عرفة
قبل الزوال (قوله وتبطل بجروجه) ولو بعد القعود قدر التشهد فانقوت شرطها لأن الوقت
شرط الاداء لشرط الافتتاح كصلاة الفجر وفي الاطلاق إشارة إلى عموم الحكم اللاحق بعذر
كنوم وزحمة على المذهب كما في المنع والدرقان قيل ما فائدة هذه المسئلة هنا وقد تقدمت في
الاثني عشرية فالجواب أن فيه افادة أنها لا تصح بعد الوقت فلا تكرار ونزوفيه افادة أنه لا يتقها
ظهر أو هل يتقها انقلاء عندهما نعم لأنه انما يبطل الأصل دون الوصف وقال محمد لا بطلان الأصل
أيضاً عنده قهستان (قوله والرابع الخطبة) فله تعني مقولة فهي اسم لما يخاطب به عنابة
من الخطب وهو في الأصل كلام بين اثنين قهستان في عن الأزار وهي بالضم في الموعظة والجمع
خطب وبالكسر طاب التزوج والفعل فيهما كقتل وهي شرط بالاجماع خلافاً للإمامية
وقد شدوا (قوله قبلها) أي قبل الصلاة لأنها شرطها وشرط الشيء سابق عليه وقد كانت الخطبة
في صدر الإسلام بعد الصلاة كخطبة العيد ثم نسخ وجعلت قبلها ففي مراسيل أبي داود كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الجمعة قبل الخطبة حتى إذا كان ذات يوم وهو يخاطب
وقد صلى الجمعة فدخل رجل فقال أنت دحية قد قدم وكان إذا قدم تلقوه بالداف فخرج الناس
لم يظنوا إلا أنه لاشئ في ترك الخطبة فأنزل الله تعالى الآية وإذا رأوا أمثالهم بالهوان والافتقار

دلالة بعذر أو بغيره حضر
أو غاب عنه وأما إذا سبقه
حدث فإن كان بعد شروع
في الصلاة فشكل من صلح
أما ما صح استخلافه وإذا
كان قبل إتمامه للصلاة
بعد الخطبة فيشترط أن
يكون الخليفة قد شهد
الخطبة أو بعضها أيضاً
(و) الثالث (وقت الظهر)
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
مالت الشمس فصل بالناس
الجمعة (فلا تصح) الجمعة
(قبله وتبطل بجروجه)
انقوت الشرط (و) الرابع
(الخطبة) ولو بالفارسية
من قادر على العربية
ويشترط صحة الخطبة
فعلها (قبلها) كما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم (بتصديها)
حق لوعظ الخطيب

فحمد اعطاسه لا ينوب عن الخطبة (في وقتها) له أنور (وحضور واحد لسماعها) ولو كان أصم أو ناعا أو عبدا (عن تقديمهم
 الجمعة) فيكنى حضور عبدا أو مريض أو مسافرا ولو كان جنبا فاذا حضر غيره أو ظهر بعد الخطبة نصح الجمعة به لا يصح
 أو امرأة فقط ولا يشترط اجتماع جماعة فتصح الخطبة (ولو) كان ٣٣٣ الحاضر (واحد) وروى عن

الامام وصاحبه ههنا
 وان لم يحضره أحد (في)
 الرواية الثانية عنهم يشترط
 حضور واحد (في الصحيح)
 ويشترط أن لا يفصل بين
 الخطبة والصلاة بأكل
 وعمل قاطع واختلف في
 ههنا لو ذهب لمنزله لفصل
 أو وضوء فلهذه خمس شروط
 أو ست لصحة الخطبة
 فليتنبه لها (و) الخامس
 من شروط صحة الجمعة
 (الاذن العام) كذافي
 الكنز لأنها من شعائر
 الاسلام وخصائص الدين
 فلزم اقامتها على سبيل
 الاشهر والعموم حتى
 لو غلق الامام باب قصره أو
 المحل الذي يصلي فيه بأصحابه
 لم يجوز وان أذن للناس
 بالدخول فيه صحت ولكن
 لم يقض حق المسجد الجامع
 فيكره ولم يذكر في الهداية
 هذا الشرط لانه غير مذكور
 في ظاهر الرواية وانما هو
 رواية النوادر قلت اطلعت
 على رسالة للسلامة ابن
 الشحنة وقد قال فيها بعدم
 صحة الجمعة في قلعة القاهرة
 لانها ثقيل وقت صلاة
 الجمعة وليست مصر على

اليها فقدم النبي صلى الله عليه وسلم الخطبة يوم الجمعة وأخر الصلاة كذا في الشرح (قوله
 فحمد اعطاسه) وكذا اذا سمع نجما (قوله لا ينوب عن الخطبة) هو أحد قولين والثاني انه
 لا يشترط فيها القصد وتقدم ما يفيد ذلك وهو صاحب التصوير في الذبايح (قوله في وقتها) فلو
 خطب قبله وصلى فيه لا تصح لانه من جملة الخصوصيات المقيدة بها حلبي (قوله لا يصح) بالجزر
 عطا على قوله عبد الخ أي لا يكتفى بحضور صبي (قوله ولا يشترط سماع جماعة) وقبل تشترط
 الجماعة ونص في الدراية على انه الصحيح وفي المشتق على انه الاصح ومشي عليه شارح الكنز
 (قوله وروى عن الامام وصاحبه) قال ابن أمير حاج وأفاد شيخنا أن الاعتماد عليه (قوله
 وفي الرواية الثانية الخ) مستغنى عنه بما تقدم (قوله في الصحيح) متعلق بقوله يشترط حضور
 واحد (قوله وعمل قاطع) كما اذا جامع ثم اغتسل وأما اذا لم يكن قاطعا كما اذا نذر كفاتة
 وهو في الجمعة فاشغل بالقضاء أو أفسد الجمعة فاحتاج الى اعادة أو افتتح التطوع بعد الخطبة
 لا تبطل الخطبة بذلك لانه ليس بعمل قاطع ولكن الاولى اعادة كما في البحر عن الخلاصة والمخطط
 والسرراج والفتح وان اتم ذلك يصير مسميا (قوله فهذه خمس شروط أو ست لصحة الخطبة)
 الاول أن تكون قبل الصلاة الثاني أن تكون بقصد الخطبة الثالث أن تكون في الوقت
 الرابع أن يحضرها واحد الخامس أن يكون ذلك الواحد ممن تنفع بهم الجمعة السادس عدم
 الفصل بين الخطبة والصلاة بقاطع وذلك كالبدر العتيق في شرح البخاري أن من السنة اتخاذ
 المنبر عن عين المحراب فان لم يكن منبر فوضع عال والا فالى خشبة أو سارية له صلى الله عليه وسلم
 فانه كان يحطب الى جذع قبل اتخاذ المنبر ويكره المنبر الكبير جدا اذا لم يكن المسجد مقبلا
 (قوله لانها من شعائر الاسلام وخصائص الدين) أي وقد شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها
 والاذن العام والاداء على سبيل الشهرة من تلك الخصوصيات ويكتفى لذلك بفتح ابواب الجامع
 للواردين كذا في الكافي (قوله حق لو غلق الامام الخ) وكذا الواجب جمع الناس في الجامع
 وأغلقوا الابواب وجعلوا الميجز كافي وظاهر عبارته أن غلق ياتي ثلاثا والواقع في عبارة غيره
 الزبايع وفي الآية وهو قوله تعالى وغلقت الابواب للضعيف وهو يأتي بدل الهزيمة وراجع
 (قوله وان أذن للناس بالدخول فيه صحت) سواء دخلوا أم لا كذا في الكافي (قوله ابن
 الشحنة) هو العلامة عبد البر والشحنة حافظ البلد (قوله في قلعة القاهرة) أي ونحوها
 (قوله وليست مصر على حدتها) فانه وإن كان فيها الحوائيت والسكك وغير ذلك إلا أنها لم
 تستوف جميع ما ذكر في حد المهر من القاضى ونحوه (قوله في المنع) أي منع صحة الجمعة
 (قوله اختصاصه بها دون العامة) فيه نظر فان الناس لو أغلقوا باب مسجد وصلوا لا تجوز
 لهم فالعلة عدم الاذن ولذا قال في مجمع الانهر ناقلا عن عيون المذاهب ولا يضر غلق باب القلعة
 اهدأ وأعادة قديمة لان الاذن العام حاصل لاهله وغلق الباب ليس لمنع المصلي ولكن عدم غلقه
 أحسن (قوله لم يختص الحاكم الخ) هو يقول بعدم الصحة وان كان الحاكم يجمع خارجها وما

حدثها وأقول في المنع نظر ظاهر لان وجه القول بعدم صحة صلاة الامام بقوله قصره اختصاصه بها دون العامة والعلة
 مفعودة في هذه القضية فان القلعة وان قفلت لم يختص الحاكم فيها بالجمعة

لان عند باب القاعة عدة جوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من دخول القاعة الجمعة بل لو بقيت القاعة مفتوحة لا يرغب في طوعها الجمعة لوجودها فيما هو أسهل من التكلف بالصعود والهاب في كل محلة من المصر عدة من الخطيب فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقاعة عند قفلها (و) السادس (الجماعة) لان الجمعة مشتقة منها ولان العلماء أجروا على أنها لا تصح من المنفرد (و) اختلفوا في تصدير الجماعة وعندنا (هم ثلاثة رجال) وان لم يحضر والخطبة وقد جاؤا فانصرف من شهادتها وصلى بهم الامام جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهر ٣٣٤ الرواية وهم (غير الامام) عند الامام الاعظم ومحمد وقال أبو يوسف اثنان

سوى الامام لما في المثنى من معنى الاجتماع ولهما ان الجمع الصحيح انما هو الثلاثة (ولو كانوا عبيدا أو مسافرين أو مرضى) أو محتاطين لانهم صلحوا للإمامة فأولى أن يصلحوا للاقتداء (والشرط عند الامام) لان نقاد أدائهم (بقاؤهم) محرمين (مع الامام) ولو كان اقتداؤهم في حال ركوعه قبل رفع رأسه (حق بسجدة) السجدة الاولى (فان نفروا) أى أفسدوا صلاتهم (بعد سجوده) أى الامام (أعطا وحده جمعة) باتفاق أعطنا الثلاثة وقال زكريا شرط دوامهم كالوقت الى عامها (وان نفروا) أو بعضهم ولم يسبق سوى اثنان من الرجال اذ لا يبرق بالنساء والصبيان الباقيين (قبل سجوده) أى الامام (بطلت) عند أبي حنيفة لانه يقول الجماعة شرط انعقاد الاداء وعندهما يقيمها وحده لان

ذال الالعدم الاذن الامام لا الاختصاص فتدبر (قوله لان عند باب القاعة) أى خارجة (قوله لا يفوت من منع الخ) هى لا منع فيها قبل غلقها وانما تغلق للعادة (قوله فيما هو أسهل من التكلف) الاوضح أن يقول فيما هو أسهل منه التكلف بالصعود اليها (قوله وفي كل محلة الخ) أى فلا اختصاص بها بالمكان بالقاعة (قوله لان الجمعة مشتقة منها) أى مأخوذة فان الاشتقاق من المصادر أى والاصل مراعاة المعاني اللغوية اذ لم يتحقق نقل (قوله فانصرف من شهادتها) قد تقدم قول انه لا يشترط حضور أحد اسماءها ومحج (قوله ولهما أن الجمع الصحيح انما هو الثلاثة) وأيضا طالب الحضور في قوله عز وجل فاسعوا الى ذكر الله متعلق بالفظ الجمع وهو الواو والذ كر المسند اليه السعي يستلزم ذا كرا وهو غير الجمع المطلوب حضوره فلزم أن يكون مع الامام جمع ومادون الثلاثة ليس بجمعة متفقة عليه فليس بجمع مطلق والمشروط هنا ظنا جمع مطلق ويبان ما ذكره المصنف أن أقل الجمع ثلاثة حقيقة لخالفه صيغة الدالة عليه صيغة التنفية والواحد والاثنان وان كان جمعا من وجه نظرا الى الاشتقاق فهو مجاز والعمل بالحقيقة هو الاصل وكون المثنى له حكم الجمع في الميراث ونحوه لقيام الدليل ثمة فاعلمنا فيه لا يلزم اطراده (قوله ولو كانوا عبيدا الخ) أو أميين أو خرسا لانهم يصلحون للإمامة فيما بينهم بعد الخطبة من غيرهم (قوله سوى اثنان) الاولى اثنان أو هو على لغة من يلزم المثنى حالة واحدة (قوله شرط انعقاد الاداء) وهو تقييد الركعة بسجدة لان الاداء فعل وفعل الصلاة هو القيام والقراءة والركوع والسجود ولذا لو حالف لا يصلح لا يجنب حتى يقيد بسجدة فاذا لم يقيد بها لم يوجد الاداء كذا في الشرح (قوله شرط انعقاد التحريمة) أى وقد وجد وان لم يقيد بسجدة (قوله مع رجلين) هذا على قولهما ما أجاز ذلك أبو يوسف (قوله ضريحا أو دلالة) راجعان الى قوله أو نياية فالصريح أن ياذن لها بالاستنابة والدلالة عند عدم الاذن (قوله ولما كان حد المصر مختلفا فيه على أقوال كثيرة) الفصل في ذلك أن مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمعة من زمانه صلى الله عليه وسلم الى اليوم فكل موضع كان مثل أحدهما فهو مصر وكل تقسيم لا يصدق على أحدهما فهو غير معتبر كقولهم هو ما لا ينسج أهله أكبر مساجدها وما يعيش فيه كل محترف بحرقته أو يوجد فيه كل محترف وغير ذلك (قوله عند أبي حنيفة) صرح به في التحفة عنه ورواه الحسن عنه في كتاب الصلاة كذا في غلبه البيان وبه أخذ أبو يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية واختاره الكرخي والقنوري وفي العناية هو ظاهر الرواية وعليه أكثر الفقهاء وبما ذكره لم سقط ما في شرح السيد (قوله مفتي) الذي رأيته في النسخ اثبات الباء

الجماعة شرط انعقاد التحريمة (ولا تصح) أى لا تصح الجمعة (بامرأة أو صبي مع رجلين) لعدم صلاحية الصبي والمرأة للإمامة (وجاز للعبد والمريض) والمسافر (أن يؤم فيها) بالاذن أصالة أو نياية صريحا أو دلالة كما تقدم لاهلهم للإمامة وانما سقط عنهم وجوب التحقفا ولما كان حد المصر مختلفا فيه على أقوال كثيرة ذكرنا الأصح منها فقال (والمصر) عند أبي حنيفة (كل موضع) أى بلد (له مفتي) يرجع اليه في الخواص (وأما)

فيه وفي قاضي والاولى حذفها فيه ما لانهم ما منقوصان (قوله ينصف) يضم الياء من أنصف
 (قوله مقيمون بها) قدسها لانه اذا لم تعتبر الاقامة لا توجد قرية أصلاً اذ كل قرية مشمولة
 بحكم كذا في الشرح (قوله ينفذ الاحكام ويقيم الحدود) المراد به القدرة على ذلك كما
 صرح به في التحفة عن الامام تنزيه صدر الشريعة له بظهور الواتى في الاحكام لاسيما في
 اقامة الحدود في الامصار ضرب كفا في الحلبي فالمراد بالاشان لا الحصول بالفعل قال العلامة
 نوح دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصرية بل الشرط في تحققها القدرة على
 الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صلوا خلف الخراج وهو
 أظلم خاق الله تعالى اه وفي الجوى واعلم أن بعض الموالى زعم عدم صحة الجمعة الآن معللاً
 بفقده بعض شرائط الاداء وهو المصرفانها عبارة عن كل بلدة فيها وال وقاض ينفذ الاحكام
 ويقيم الحدود وهم ما منقودان فلا تصح الجمعة وتعين صلاة الظهر وقد تبعه على ذلك كثير
 من الاروام وما قاله هذا البعض ضلال في الدين فان تنفيذ الاحكام واقامة الحدود
 موجودان في الجملة والاولى ما في العلامة نوح فتأمل (قوله احتراز عن المحكم والمرأة)
 فانها ما ينفذ الاحكام ولا يقيم الحدود والاولى النصب (قوله يغني عن القصاص) لان
 من ملأ اقامتها ملأ كذا في الشرح (قوله واذا كان القاضي أو الامير الخ) في شرح السيد
 وقدمنا عن الشيخ قاسم الاكتفاء بالقاضي عن الامير وحينئذ وجود القاضي يغني عن المفق
 والامير حيث كان له معرفة بالاحكام والا فلا بد من المفق اه وفي الشرح ولا يشترط الصلاة
 في البلد بالمسجد فتصح بقضاء فيها اه (قوله يغني) هي بالكسر والتعريف موضع على فرسخين
 من مكة والغالب فيه التذكير فيصرف واذا أنت منع للعلية والتأنيث (قوله في الموسم) فيه
 ايماء الى أنهم لا اتقام فيها في غير ايامه لزوال عصرها بزوال الموسم وقيل يجوز في جميع الايام
 لانهم في قضاء مكة ورتبان بينهم ما فرسخين (قوله أو امير الخ) هو امير مكة (قوله لا امير الموسم)
 أي الا اذا أذن له باقامة الجمعة (قوله وقال لا تصرف في الموسم) وعدم التعبد فيها بالتخفيف على
 الحاج لانهم مشغولون بالمناعك هداية (قوله وصح الاقتصار في الخطبة الخ) بيان لركتها
 (قوله لكن مع الكراهة) أي التنزيهية لقوله لترك السنة (قوله حدود صلاة ودعاء) بدل من
 قوله ذكر طويل في السفتا في الخطبة الاولى فيها أربع فرائض التحميد والصلاة والوصية
 بتقوى الله وقراءة آية وكذا في الثانية الا أن الصحافي الثانية بدل قراءة الآية في الاولى كذا في
 شرح المقدسي وظاهر أن هذا لا يتشكى على قوله وهو ظاهر ولا على قوله ما لانهم لا يشترطان
 الثانية ولا الآية وما ذكره مذهب الشافعي رضي الله عنه (قوله فاسهو الى ذكر الله) وهو
 مطابق فكان الشرط الذكر الاعم بالقاطع وكون المأثور الذي ذكر المسمى خطبة انما يفيد الوجوب
 أو السنة لأنه هو الشرط الذي لا يجزئ غيره (قوله واقضية عثمان الخ) ذكر في المحيط والمبسوط
 وملتي الجار وشرح البضاري لابن بطال وشرح مسلم لاصدر الدين الخلاطى والمؤرخون
 أن عثمان رضي الله عنه أول جهة ولي الخلافة بعد المنذر فقال الحمد لله فأرجع عليه فقال ان
 أبا بكر وعمر كانا بعد ان لهذا المقام مقالا وانكم الى امام فعال أخرج منكم الى امام قوال
 وستأتيكم الخطب بعد وأسئفرا الله العظيم لي ولكم اه قال في النهاية وليعني عثمان بقوله

ينصف المظلوم من الظالم
 (وقاضى) مقيمون بها واغما
 قال (ينفذ الاحكام ويقيم
 الحدود) احتراز عن المحكم
 والمرأة وذكر الحدود يغني
 عن القصاص (و) الحال
 انه موضع (بلغت ابنته)
 قدر (أبنته منى) وهذا (في)
 ظاهر الرواية) قاله فاضلان
 وعليه الاعتقاد (واذا كان
 القاضي أو الامير مقتضياً
 أغنى عن التعدد) لان
 المدار على معرفة الاحكام
 لا على كثرة الأشخاص
 (وجازت الجمعة يغني في الموسم
 للخدمة أو أمير الجواز)
 لا أمير الموسم لانه يلى أمر
 الحاج لا غير عند أي خيفة
 وأبي يوسف وقال محمد
 لا يصح بها الا انها قرية وقال
 تصرف في الموسم (وصح
 الاقتصار في الخطبة على)
 ذكر خالص لله تعالى (وتحو
 نسيئة أو تحميدة) أو
 تهليل أو تكبير أو كن (مع
 الكراهة) ترك السنة
 عند الامام وقال لا بد من
 ذكر طويل يسمى خطبة
 وأقله قدر التشهد الى قوله
 عبده ورسوله حمد وصلاة
 ودعاء المسلمين والتسبيحة
 وتحوها لا تسمى خطبة وله
 قوله تعالى فاسهو الى ذكر الله
 من غير فصل بين كونه ذكر
 طويلاً يسمى خطبة أو لا
 واقضية عثمان رضي الله

فأرجع عليه ثم نزل وصلى بهم ولم يكر عليه أحد منهم فكان أجمعاً منهم (وسنن الخطبة) التي في ذات الخطيب والتي في نفس الخطبة (ثمانية عشر شيئاً) بل يزاد عليها من السنة ٣٣٦ أن يكون جلوس الخطيب في مخدعة عن يمين المنبر أو وجهته لابساً السواد

أو البياض ومنها (الطهارة) حال الخطبة لأنها ليست صلاة ولا كسطرها وتأويل الأثرانها في حكم الثواب كسطر الصلاة هو الصحيح وسر العورة للتوارث (و) كذا (الجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة والاذان بين يديه) جرى به التوارث (كالاتامة) بعد الخطبة (ثم قيامه) بعد الاذان في الخطبتين ولو وقع مدغم ما أوفى أحدهما ما أجزأ أو كره من غير عذر وإن خطب مضطجعا أجزأ (و) إذا قام يكون (السيف يساره) متكئاً عليه في كل بلد فتحت عنوة ليريم -م أنها فتحت بالسيف فإذا رجعت عن الإسلام فذلك باق بإيدي المسلمين بقاؤهم نكمت به حتى ترجعوا إلى الإسلام (و) يخطب (بدونه) أي السيف (في) كل بلدة فتحت صلها) ومدينة الرسول فتحت بالقرآن فيخطب فيها بلا سيف ومكة فتحت بالسيف (و) يسن (استقبال القوم بوجهه) كما استقبل الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن (بداهته بحمد الله) بعد التعوذ في نفسه

وانكم الخ تفضيل نفسه على الشيخين بل على الخلفاء الذين يكونون بعده الراشدين قائم -م يكونون على كثرة في المقال مع قبح الفعل فكانه يقول أنا وإن لم أكن قواً لامثلهم فأنا على الخير دون الشر ١٥ (قوله فأرجع) بضم الهمزة وسكون الراء المهملة وكسر المنة من فوق وبالجميم كإغلاق مبنياً للمفعول وزنا ومعنى أي استتعلق عليه الكلام فلم يقدر على إتمامها (قوله وسنن الخطبة الخ) منها أن تكون خطبتان تشتمل كل منهما على حمد وتشميد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والاولى على تلاوة آية وعلى وعظ والثنائية على دعاء للمؤمنين والمؤمنات عوض الوعظ كما ذكره (قوله بل يزاد عليها الخ) زاد على ما ذكره نحو سنتين والعدد لأمه وم له (قوله أو وجهته) أي المنبر أي أن لم يكن له مخدع كما في الشرح (قوله أو البياض) فهو مخبر ولا يلزمه اختصاص السواد كما في الشرح وتكره صلاته في المحراب قبل الخطبة قه -تاني وغيره ويكره التفاته يمينا وشمالا وما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والترضى عن الصحابة والدعاء للسلطان بالنصر فينبغي أن يكون مكرها اتفاقا (قوله الطهارة) فلو خطب محمداً أو جنباً جاز ويكره ويستحب إعادتها إذا كان جنباً إلا أذانه زياهي وإن لم يعد أجزأ أن لم يطل الفصل باجني (قوله لأنها ليست صلاة) بل ذكر والجنب والمحدث لا ينعان منه (قوله ولا كسطرها) بدليل أنها تؤدي إلى غير جهة القبلة ولا يفسد كلامها (قوله وتأويل الأثرانها الخ) أي بانها الخ فهو على حذف الباء والأثر ظاهره يدل على أنها كسطر الصلاة (قوله هو الصحيح) مقابله ما عن أبي يوسف أن الطهارة شرط (قوله وسر العورة) هو من سنن الخطبة أجمعاً وإن كان فرضاً في حد ذاته حتى لو خطب بدونه أجزأ برهان (قوله وكذا الجلوس الخ) اختلاف فيه هل هو للاذان أو للاستراحة وعلى الأول لا يسن في العبد لأنه لا أذان له ذكره البدر العيني على الجارية (قوله فتحت عنوة) أي قهراً وغلبة (قوله ليريم) هذه العلة إنما تظهر فيمن كان حديث عهد بالإسلام من أهل تلك البلدة ولكن العلة تعتبر في الجنس وقيل الحكمة فيه الإشارة إلى أن هذا الدين قد قام بالسيف وفيه إشارة إلى أنه يكره الاتكاء على غيره كعصا وقوس خلاصة لأنه خلاف السنة محيط وناقش فيه ابن أمير حاج بأنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قام خطيباً بالمدينة متكئاً على عصا أو قوس كما في أبي داود وكذا رواه إبراهيم بن عازب عنه صلى الله عليه وسلم وصححه ابن السكن (قوله فتحت بالقرآن) أي بذكره وتلاوته فيها فكان أهلها يتعلمون القرآن قبل قدومه أياها صلى الله عليه وسلم (قوله بالسيف) هو أحد قولين (قوله واستقبال القوم بوجهه) فإن ولاهم ظهره كره قال شمس الأئمة من كان أمام الإمام استقبل بوجهه ومن كان عن يمين الإمام أو يساره انحرف إلى الإمام وقال السرخسي الرسم في زماننا استقبال القوم القبلة وترك استقبالهم الخطيب لما يلقاهم من الخرج بقسوة الصفوف بعد فراغ الخطيب من خطبته لكثرة الزحام قال وهذا أحسن (قوله كما استقبل الصحابة الخ) فيكون استقبالهم الإمام سنة أيضاً فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب استقبل أصحابه ومن كان

مما وجب مقت الله تعالى ونعاقبه سبحانه (والتذكير) بما به التبعة (وقراءة آية من القرآن) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في خطبته واثقوا يوم ترجعون فيه إلى الله والأكثر على أنه يتعوز قبلها ولا يسمى إلا بقراءة سورة كاملة فيسمى أيضا (و) سنن (خطبتان) للتوارث إلى وقتنا (و) سنن (الجلوس بين الخطبتين) جلسة خفيفة وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات (و) سنن (إعادة الحمد) (الثام) (إعادة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) كاتمة تلك الإعادة (في ابتداء الخطبة الثانية) وذكر الخلفاء الراشدين والعلماء - فخص بذلك جرى التوارث ٢٣٧ (و) سنن (الدعاء فيها) أي الخطبة الثانية

(لله مؤمنين والمؤمنات)
مكان الوعظ (بالاستغفار
أهم) الباء مع في مع أي
يدعون لهم بإجراء النعم ودفع
النقم والنصر على الأعداء
والمعاونة من الأراض
والأدواء مع الاستغفار
(و) سنن (أن يسمع القوم
الخطبة) ويجهري الثانية
دون الأولى وأن لم يسمع
أجراً كافياً للدراسة (و) سنن
(تحقيق الخطبتين) قال
ابن مسعود رضي الله عنه
طول الصلاة وقصر الخطبة
من فقه الرجل (بقدر سورة
من طوال الفصل) كذا
في معراج الدراية ولكن
يراعى الحال بما هو دون
ذلك فإنه إذا جاء يذكر وأن
قل يكون خطبة (ويكره
التطويل) من غير قيد
بزمان في الشتاء لقصر
الزمان وفي الصيف للضرب
بالزحام والحرق (وترك شيء
من السنن) التي بينها

أمامه استقبله بوجهه ومن كان عن يمينه أو يساره انصرف إليه كذا في الشرح (قوله مما
وجب مقت الله) أي من ارتكاب ذلك (قوله قبلها) أي الآية وهو غير التعمود الذي قبل
الخطبة (قوله وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات) وهو المذهب دون تركه أمسي في الأصح
لأنها سنة مستأنى لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً خطبة واحدة فلما
أسن جعلها خطبتين بينهما جلسة خفيفة وفيه دليل على أنها للاستراحة لا لشرط (قوله ومن
إعادة الحمد الخ) الثلاثة سنة واحدة (قوله ومن الدعاء في المؤمنين) وجاز الدعاء للمسلمين
بالحمد والاحسان وكره تحريم وصفه بما ليس فيه وتكلمه بكلام الدنيا إلا أن يشبهه أمراً
معهروف (قوله والنصر على الأعداء) أي الكفار والبهات (قوله قال ابن مسعود الخ) وفي
الفتح من الفقه والسنة تقصر الخطبة وتطويل الصلاة (قوله بما هو دون ذلك) أي يذكر ما هو
دون سورة من قصار المفصل (قوله ويكره التطويل) أي بزيادة على قدر السورة من الطوال كما
في الدر وغيره (قوله في الشتاء) متعلق بالتطويل وقوله وفي الصيف عطف عليه وقوله بالزحام
لا يخص الصيف (قوله بما هو المؤمن) أي كماله (قوله والمشي أفضل) لما كان يتوهم من قوله
أراد الذهاب ماشياً أن المشي واجب دفعه بذلك (قوله وفي العود منها) عطف على محذوف
معلوم من المقام أي في الذهاب إليها وفي العود والحاصل أنهم سموا الخطبة وفي الرجوع فقبل هو
كالذهاب إليها فالمشي أفضل وقبل هو كالخروج إلى سائر الحاجات وهو الأصح (قوله وأنتم
تسمون) أي تسمون (قوله وقال) أي الإمام أحمد وصلة عنه ابن حبان عن ابن عيينة
(قوله فيذهب في الساعة الأولى الخ) لحديث أوس الثقفي رضي الله عنه من غلب يوم الجمعة
واغتسل ثم بكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الإمام واستمع ولم يلبس كان له بكل خطوة عمل
سنة أجر صيامها وقيامها رواه أبو داود وغيره يقال غسل الرجل أمر أنه وغسلها محضها
ومشدها إذا جاءها لأنه أوجب عليها الغسل بجماعه وورداً من فعله كان ممن بظل بظل
العرش كذا ذكره الشبرخيتي في شرح الأربعين والتبكي بسرعة الاتساع أول الوقت أو قبله
لأداء العبادة بنشاط والابتكار هو المسارعة إلى المصلح لينال فضيلته والصف الأول وروى
الإمام مالك في الموطأ قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكل ما
قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكل ما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكل ما
قرب كعباً أقرب ومن راح في الساعة الرابعة فكل ما قرب بجاجة ومن راح في الساعة

(ويجب) به في يفترض (الشيء) أراد الذهاب ماشياً بالسكينة
والوقار لا الهرولة لأنها تذهب بها المؤمن والمشي أفضل لمن يقدّر عليه وفي العود منها وانما ذكر بقية السعي لمطابقة
الأهربية في الآية وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه بقوله إذا قُيِّمَت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها تمشون وعليكم
السكينة فإدركتم فصلها وما فاتكم فكم تأتمروا وأخرج أحمد وقال وما فاتكم فاقضوا فيه في الساعة الأولى وهو الأفضل
تمما عليها وهكذا الجمعة

الخاصة فكما تقرب بيضة اه قال مالك واكثر اصحابه وامام الحرمين والقاضي حسين انها
لحظات لطيفة أو لها زوال الشمس وأخرها قعود الامام على المنبر وقال الجمهور والمراد ساعات
اليوم والليل المنقسمة الى أربعة وعشرين جزءاً فاستحبوا التكبير اليها واختلف في أول الوقت
فقبل من طلوع الشمس ليكون ما قبله من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب قال البرهان الحلبي
وهو الاظهر وذكرا الساعات للبحث على التكبير اليها والترغيب في فضيلة السبق وتخصيل
الصف الاول وانتظارها والاشتغال بالنفل والذكر قبلها وفي الكشف قبل أول بدعة حدثت
في الاسلام ترك البكور الى الجمعة ومعنى راح في الحديث خفف قال في القاموس راح للمعروف
براح راحة أخذته خفة وراحت يده لكذا خفت واستحبوا ان يواقع زوجته ليكون اغض
لبصره وأسكن لنفسه اذا راح الجمعة كما يشهد له حديث اوس السابق (قوله ويجب ترك
البيع) فيكرهه نضر بن عيسى من الطرفين على المذهب ويصح اطلاق الحرام عليه كما وقع في الهداية
ويقع العقد معهما عندنا وهو قول الجمهور حتى يجب الفتن ويثبت الملك قبل القبض وفي الفتح
المكروه دون الفاسد وليس المراد بكونه دونه في حكم المنع الشرعي بل في عدم فساد العقد والا
فهذه المكروهات كلها محرمة لانها خلاف في الاثم اه وقال مالك وأحمد بالبطلان في غير
نكاح رهبة وصدة وفي الكلام اشعار بأن من لم يجب عليه الجمعة مستثنى من الحكم كما في
القهستاني يعني من لم يجب عليهم ما ما اذا اوجبت على أحدهم ما دون الآخر أعما جميعا لان
الاول ارتكب النهي والثاني اعانه عليه كذا في شرح البخاري للعيني (قوله وكذا ترك كل
شيء الخ) منه انشاء السفر عنده (قوله كالبيع ماشيا) وما في النهاية عن أصول الفقه لابي
اليسر انهم ما اذا تباها وهما يعيشان فلا بأس به مشكلا لانه تخصيص لاطلاق الكتاب وهو نسخ
فلا يجوز بالرى وفي المضمرات والبيع على باب المسجد أو فيه اعظم وزرا اه (قوله في الاصح)
وقال الطحاوي المعتبر هو الاذان الثاني عند المنبر لانه الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم
والشيخين بعده قال في البحر وهو ضيف (قوله واذا خرج الامام) اي من هجرته ان كانت والا
فقيامه للصعود قاطع كما في شرح الجمع فيثبت المنع بمجرد ظهوره ولو قبل صعوده المنبر وقبل
اذا صعد وعليه جرى الحال والزيلعي والعيني (قوله فلا صلاة) سواء كانت قضاء فائتة او
صلاة جنازة أو سجدة تلاوة او منذورة ونفلا الا اذا نذر فائتة ولو نذر او هو صاحب ترتيب فلا
يكراه الشروع فيها حينئذ بل يجب الضرورة صحة الجمعة وأقاده لا يكره الشروع قبل الخروج
فيتم ما شرع فيه ولو خطب الامام من غير كراهة مطلقا الا اذا كان في نفل فانه يتم شفعائهم بقطع
ولو كان خروجه بعد القيام للثالثة أتم أيضا لانه وجب عليه الشفع الثاني بالقيام اليه واختلف
في سنة الجمعة فقيل يقطع على رأس الركعتين كالنفل المطلق والصحيح انه يقرأها لانه صلاة
واحدة واجبة بحر ولكن يخفف القراءة دريعي بقدر الواجب لا درالك الواجب وهل يترك
تسبيح الركوع والسجود والصلاة على البشير النذير في القعود الاخير لان سنة والا ستقام
فرض بحر (قوله ولا كلام) ديني اتفاقا كما في السراج وغيره وكذا الاخرى عند الامام
وسبأ في غنامه (قوله لانه نص النبي عليه الصلاة والسلام) وهو كما في الهداية بالقول المذكور في
المصنف قال في الفتح ورفع غريب والمعروف كونه من كلام الزهري اه وفي البحر من

(و) يجب به في يفترض
(ترك البيع) وكذا ترك
كل شيء يؤدى الى الاشتغال
عن السعي اليها أو يخل به
كالبيع ماشيا اليها لاطلاق
الامر (بالاذان الاول)
الواقع بعد الزوال (في الاصح)
لحصول الاعلام به لانه
لوانتظار الاذان الثاني
الذي عند المنبر تفوته
السنة وربما لا يدرك الجمعة
لبعد محله وهو اختيار
شعشع الاثمة (واذا خرج
الامام فلا صلاة ولا كلام)
وهو قول الامام لانه نص
النبي عليه الصلاة والسلام
وقال أبو يوسف ومحمد
لا بأس بالكلام اذا خرج
قبل أن يخطب واذا نزل
قبل ان يكبر واختلفا في
بإي يسه اذا سكت فمدا أبي
يوسف يباح وعند محمد
لا يباح

لان الكراهة للاخلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا وله اطلاق الامر واذا امر الخطيب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي سرا ازا للفضيلتين ويحمد في نفسه اذا عطس على الصحيح وفي التبايع بكرة التسبيح وقرائة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يسمع الخطبة وروى عن نصير بن يحيى ان كان بعد ٣٣٩ من الامام يقرأ القرآن وروى عنه

انه كان يحرك شفتيه ويقرأ القرآن في فعله مثله ولا يشغل غيره بسماع تلاوته لا بأس به كأنظر في الكتاب والكتابة وفيه خلاف وروى عن أبي يوسف انه لا بأس به وقال الحسن بن زياد ما دخل العراق احد أفقه من الحكم بن زهير وان الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم الجمعة ويتأخر في كتابه ويصح بالقلم وقت الخطبة (ولا يرد سلاما ولا يشمت عاطسا) لاشتغاله بسماع واجب قال في الحجة كان أبو حنيفة وجه الله يكره تشمت العاطس ورد السلام اذا خرج الامام (حق يفرغ من صلاته) لما قد مناه وليس منه الانتذار والتسليم لخوف على أمي ولجوه التردى في بئر وأخوف حية وعقرب لان حق الآدمي مقدم على الانصاف حق الله والدعاء المستجاب وقت الإقامة يحصل بالقلب لا باللسان (وكره لما حضر الخطبة الا كل والنسب) وقال الكمال يحرم وان كان أمرا يعرف

العناية والتمية اختلف المشايخ على قول الامام في الكلام قبل الخطبة فقيل انما يكره ما كان من جنس كلام الناس أما التسبيح ونحوه فلا وقبل ذلك مكروه والاول اصح ومن ثمة قال في البرهان وخروجه قاطع للكلام أي كلام الناس عند الامام اه فعلم بهذا انه لا خلاف بينهم في جواز غير الديوى على الاصح ويجعل الكلام الوارد في الاثر على الديوى ويشهد له ما أخرجه البخاري أن معاوية أجاب المؤذن بين يديه فلما ان قضى التأذين قال يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم من مقالتي اه وفي النهر عن البدائع يكره الكلام حال الخطبة وكذا كل عمل يشغله عن سماعها من قراءة قرآن أو صلاة أو تسبيح أو كتابة ونحوها بل يجب عليه ان يستمع ويستك وفي شرح الزاهد يكره لمستمع الخطبة ما يكره في الصلاة من أكل وشرب ومجث والتفات ونحو ذلك اه وفي الخلاصة كل ما حرم في الصلاة حرم حال الخطبة ولو أمرا يعرف وفي السيد استماع الخطبة من أولها الى آخرها واجب وان كان فيما ذكر الولاية وهو الاصح نهر وكذا استماع سائر الخطب كخطبة النكاح والخطبة اه واختلف في الدنوم من الامام والصحيح من الجواب انه أفضل وقال كثير من العلماء التبايع أدولى كي لا يسمع مدح الظلمة والدعاء لهم ويجلس في الصف الاول مما يلي الامام من غير اذناء (قوله لان الكراهة) علمه لاصل الخلاف وقول أبي يوسف بجوازه في المجلس أيضا (قوله يصلي سرا) بحيث يسمع نفسه كذا أفاده القهستاني وفي الشرح عن الحسامي يصلي في نفسه وفي الفتح عن أبي يوسف ينبغي في نفسه لان ذلك مما لا يشغله عن سماع الخطبة فكان احرارا للفضيلتين وهو الصواب (قوله ويحمد في نفسه) واذا فرغ من الخطبة يحمد بلسانه كما لو سمع النداء في الخلا يوجب بقلبه واذا فرغ يوجب بلسانه كما في الهيعة (قوله وفيه خلاف) والمعقد المنع وفي الولاية الجية الثاني عن الخطيب اذا كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل يسكت هو المختار (قوله وقال الحسن الخ) معقد المذهب المنع قال في الكنز بل يستمع وينت والناثي كالقريب (قوله وان الحكم) بكسر ان (قوله ولا يرد سلاما) مطلقا لا بلسانه ولا بقلبه لا قبل الفراغ ولا بعده لان هذا السلام غير مأذون فيه شرعا بل يرتكب بسلامه اعمالانه يشغله بخطر السامع عن القرض (قوله ولا يشمت عاطسا الخ) وهل يحمد اذا عطس الصحيح نعم في نفسه واذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار برأسه أو يده أو بهينه لازالة منكر أو جواب سائل لا يكره على الصحيح كما في المضمرات والفتح (قوله لما قد مناه) من قوله اذا خرج الامام الخ (قوله وليس منه) أي من الكلام المكروه (قوله حق الله) بدل من الانصات (قوله والدعاء المستجاب وقت الإقامة) أي يوم الجمعة أو في ساعة الجمعة المفسرة على الصحيح بأنها من خروج الامام الى فراغه من الصلاة (قوله اذا كان يسمع) بأن كان قريبا (قوله ان كتابة من لا يسمع) أي البعيد (قوله غير معتمعة) المعقد المنع (قوله لانه يلطمهم الى ما نهوا عنه) وهو الكلام وهذا انما يظهر ان لو اطلق في الكلام اما لو قيد

او تسبيحا والا كل والشرب والكتابة انتهى يعني اذا كان يسمع لما قد مناه ان كتابة من لا يسمع الخطبة غير معتمعة (و) كره (العبث والالتفات) ليجنب ما يجنبه في الصلاة (ولا يسمع الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر) لانه يلطمهم الى ما نهوا عنه

والمروى من سلامة عندنا غير مقبول ٣٤٠ (وكره) ان تجب عليه الجمعة (الخرق) من المصير يوم الجمعة (بعد

النداء) اى الاذان الاول
وقبل الثاني (ما يصل)
الجمعة لانه شمله الامر بالسعي
قبل تحققه بالسعي واذ
خرج قبل الزوال فلا بأس
به بخلاف عندنا
وكذا بعد الفراغ منها وان
لم يدركها (ومن لا جمعة
عليه) كريض ومساقر
ورقيب وامرأة وأعى
ومتعد (ان اداها جازعن
فرض الوقت) لان سنة وط
الجمعة عنه للتخفيف عليه
فاذا حصل ما لم يكلفه
وهو الجمعة جازع عن ظهوه
كالمسافر اذ اصام وكلام
الشراح يدل على ان
الافضل اهم الجمعة غير انه
يستثنى منه المرأة لثقتها
عن الجماعات (ومن لا عذر
له) بمنعه من حضور الجمعة
(لوصلى الظهر قبلها) اى
قبل صلاة الجمعة انه قد
ظهر ولو بد وقت الاصل
في حق الكافة وهو
الظهر ولا يكتفى بالامر
بالجمعة (حرم) عليه الظهر
وكان انعقاده موقوفا
(فان سعى) اى سعى (اليها)
اى الجمعة (و) مكان
(الامام فيها) وقت انفصاله
عن داره لم ينتها أو أقيمت
بعد ما سعى اليها (بطل ظهوه)
اى وصفه وصار نفلا

بالدينوى فلا يظهر لان هذا آخرى وهو مما لا خلاف في اباحته كما مر عن العناية وغيره وهذا
المبحث كثير الخلاف جدا (قوله والمروى من سلامة) اى الامام حين يستقر على أعلى المنبر
كما فعله صلى الله عليه وسلم (قوله غير مقبول) لما قاله البيهقي انه ليس بقوى وقال عبد الحق
في الاحكام الكبرى هو مرسل وهو ليس بحجة عند الشافعى رضى الله عنه اى فكيف يستدل
به عنده وقوله عندنا متعلق بقوله أو متعلق بقوله والمروى فان الحدادى وجماعة من مشايخنا
قالوا انه يسلم (قوله وكره ان تجب عليه الجمعة) اطلاق الكراهة فتكون تحريرية وأخرج من
لا تجب عليه فلا كراهة في خروجه (قوله وقيل الثانى) هذا الخلاف مبنى على الخلاف في
وجوب السعى بالاقول أو بالثانى (قوله ما يصل الجمعة) على الصحيح كما في شرح المنية والمسافر
اذا دخل مصرا ولم ينو إقامة نصف شهر لا جمعة عليه وان عزم على أن يمكث فيه يومها بخلاف
القروى العازم فانه يلحق بأهل المصر وان نوى الخروج من يومه ولو بعد الزوال لا تلزمه الجمعة
هكذا قال الفقيه وقيل ان دخل الوقت قبل خروجه من المصر لزمته الجمعة مطلقا ~~كذا~~
في الخلاصة قال البرهان الحلبي ولم يذكر قاضيان الاعداد لزومها اذ نوى الخروج من يومه
قبل الوقت أو بعده كما اختاره الفقيه أبو الليث فعلم انه المختار عنده لانه اذ نوى إقامة ذلك
اليوم في المصر التحق بأهله بخلاف ما اذا لم ينو اهـ (قوله ان اداها جازعن فرض الوقت)
قال القهستاني الكلام مشير الى أن فرض الوقت هو الظهور في حق المعذور وغيره لكنه
ما عورب باسقاطه بأداء الجمعة حتما والمعذور له رخصة فالجمعة ليست بدلا عن الظهور لان حقيقة
البطلان هو ما صار اليه عند تعذر الاصل وليس هذا كذلك وليس الظهور بدلا عنه لانه هو فرض
الوقت بل هي فرض مستقلة في ذلك اليوم يسقط به الظهور قال في الفتح وهذا الوجه يستلزم
وجوب الظهور أو لا ثم ايجاب اسقاطه بالجمعة وفائدة هذا الوجوب جواز المصير اليه عند
العجز عن الجمعة اهـ (قوله وكلام الشراح يدل الخ) لقوله -م ان الظهور اهم يوم الجمعة رخصة
فدل على ان العزيمة صلاة الجمعة كذا في الشرح (قوله غير انه يستثنى منه المرأة) اى فصلاتها
في بيتها أفضل وأصل هذا البحث للامامة زين رجه الله تعالى (قوله في حق الكافة) متعلق
بالاصل اى وأما الجمعة فليست على الكافة (قوله حرم عليه الظهر) اى صلاة الظهر وهذا
بالنسبة لغير المعذور كما هو الموضع اما المعذور اذ صلى الظهر قبل الامام لا يكره بالاتفاق
بحر (قوله فان سعى اليها الخ) قيد بالسعى لانه لو كان جالسا في المسجد بعد ما صلى الظهر
لا يبطل -حق يشرع مع الامام بالاتفاق كما في البحر عن الحقائق لانه اذا لم يشرع معه
تعيين انه لم يرغب في الجمعة تعيين وقيد باليها لانه لو سعى الى غير هذا لا يبطل ظهوه بالاتفاق كما
في غاية البيان (قوله وكان الامام فيها وقت انفصاله) أدرك فيها أو لم يدركه بعد مسافة أو نحوه
لان الادراك ممكن بتقدير الله تعالى عناية قال في الفتح وهذا يخرج أهل الخ عن الامام وهو
الاصح وعلى تخريج أهل العراق عنه لا يبطل الا اذا كان لا يرجو اذرا كما اهـ (قوله وكذا
المعذور) فلا فرق بينه وبين غيره في ان السعى مبطل وانما الفرق من جهة حرمة اداء الظهر قبلها
وعندها وقال زفر والشافعى لا يبطل ظهر المعذور بأداء الجمعة بعده وتقع الجمعة تنفلا (قوله
في الاصح) تعين ان المبطل السعى بقيد الانفصال عن الدار على المختار (قوله وقبل اذا سعى

خطوتين) وان لم يفصل عن الدار (قوله كما بعده) أي كالسعي بعد الفراغ (قوله وقال لا يبطل ظوره الخ) لأن السعي إلى الجمعة دون الظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة فرقته فيبطل بها وللإمام أن السعي إلى الجمعة من خصائصها فصار الاشتغال به كالاشتغال بركن من أركانها فيؤثر في ارتفاع الظهر احتياطا (قوله ويقتصر الفساد عليه الخ) مثلا لو صلى مسافرا الظهر أماما ثم حضر الجمعة فصلاها فهي فرضه وجازت صلاة أو اثنين ولو قدمه الإمام لسبق حدث جازت صلاة القوم لأن ظهره ارتفع في حقه دون أولئك الذين صلى بهم قبل دخول المصير فصار في حق الفريق الثاني كأنه لم يصل الظهر كذا في الشرح وبها يلغز فيقال أي صلاة فسدت على الإمام ولم تفسد على المأموم (قوله أداء الظهر بجماعة) سواء كان قبل الجمعة أو بعدها وإنما قيد بالمعذور ليعلم حكم غيره بالأولى ووجه الكراهة أنه انقضى إلى تقليل جماعة الجمعة لأنه ربما طرق غير المعذور للاقتداء بالمعذور ولأن فيه صورة المعارضة بقائمة غيرها (قوله في المصير) قيد به لإخراج أهل السواد فإنه لا يكره لهم الجماعة لعدم الجمعة على أهلها فلا يلزم ما ذكر (قوله فإنه يكره لصلاتها الخ) كذا في البصر وهذا لا ينافي ما قدمناه عنه من أن ذلك لا يكره اتفاقا لحمل الكراهة المنقبة فيما سبق على التحريم وما هنا على التنزيهية لأنها في مقابلة المسحب أفاده السيد (قوله صلاتها) أي الظهر وأثبت باعتبار أنهما فريضة (قوله أو في صبود السهو) أن قيل إن هذا يشترط بأنه يسجد للسهو في الجمعة والعبد وهو خلاف المختار أجيب بأن المختار عدم الوجوب فيه ما وإن الأولى تركه لا يقع الناس في فتنة لأن المختار عدم جوازه أفاده في الإيضاح (قوله وما فاتكم فاقضوا) فإن معناه اقضوا ما فاتكم من صلاة الإمام والذي فات من صلاة الإمام هو الجمعة وهو بدل من ما في قوله لما روينا (قوله والا ثم ظهرا) لأنه أدرك معه أقلها فلا يعتبر بالكل من وجه وحاصله أنه يادر إلى الأقل تصير جمعة من وجه باعتبار ما وجد من الشرائط فيما أدرك كالحرمة واجتماعه والإمام وظهرا من وجه فتوات بعض الشروط فيما يقضى وهو الجماعة والإمام وهي مشروعة على خلاف القياس فيراعى فيها جميع المصروحيات فبالنظر لكونها ظهرا يصلي أربعين بالنظر لكونها جمعة ينحتم أن يقعد على رأس الركعتين ويقرأ في جميع الركعات لاحتمال النسيئة (قوله ويتطهر) أصل الواو بمعنى أو ويكون المراد به الوضوء لما ورد ما عنهما من توضأ يوم الجمعة فيها وذهمت ومن اغتسل فالغسل أحب (قوله ويدهن من دهنه) لغسل المراد به نحو الزيت فإنه ما موربه في البلاد الحارة كما يدل عليه حديث كلوا الزيت وادهنوا به (قوله ويمس من طيب بيته) الموجود فيه أو المراد أن لم يجد طيب الرجال يمس من طيب أهله بماله رائحة لا لون كسك وكافور (قوله فلا يفرق بين اثنين) أفاده في النهي عنه قال صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس اتخذ جسرا إلى جهنم وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحضر الجمعة ثلاثة نفر رجل حضرها يلقوه فهو حظه منها ورجل حضرها يدعونه ورجل دعا الله عز وجل أن شاء أعطاه وأن شاء منعه ورجل حضرها بائناات وسكوت ولم ينظر رقة مسلم ولم يؤذ أحدا فهو كمارة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام وذلك بأن الله تعالى يقول من جاء بالجمعة سنة فله عشر أمثالها قال الحلبي وينبغي أن يقيد النهي عن الخطي بما إذا وجد بدا

تقسم الجمعة أصلا وقال لا يبطل ظهره حتى يدخل مع القوم وفي رواية حتى يمتدحى لو أفسد الجمعة قبل تمامه لا يبطل ظهره على هذه الرواية ويقتصر الفساد عليه لو كان إماما ولم يحضر الجمعة من اقتدى به في الظهر (وكره له مذور) كريضه ورفيق ومسافر (والمحجور) أداء الظهر بجماعة في المصير يومها أي الجمعة يرى ذلك عن علي رضي الله عنه ويستحب له تأخير الظهر عن الجمعة فإنه يكره لصلاتها منفردا قبل الجمعة في الصبح (ومن أدركها) أي الجمعة في التمهيد أو في (معبود السهو) أو تسميه (أتم جمعة) لما روينا وما فاتكم فاقضوا وهذا عندهما وقال محمدان أدركه قبل رفع رأسه من ركوع الثانية أتم جمعة والأتم ظهره وفي الحديث أنه انتفاها ويتخير في الجهر والاختفاء وقال صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهره ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسكت إذا تكلم الخطيب

الاغفر له ما بينه وبين الجمعة
الانحرى رواه البخاري وقال
صلى الله عليه وسلم ثلاثة
بعضهم اقرب من عذاب القبر
المؤذن والشهيد والتوفي
لليلة الجمعة

أما إذا لم يجد بداً بأن لم يكن في الوراثة وضع وفي المقدم موضع فلا بد أن يتخطى اليه للضرورة
وفي الخلاصة إذا دخل الرجل الجامع وهو لا بأس أن كان خطيبه يؤذي الناس لم يتخط وان كان
لا يؤذي أحد أبان لا يما توباً ولا جسد افلا بأس أن يتخطى ويدن من الامام وروى الفقيه
أبو جعفر عن أصحابنا انه لا بأس بالتخطى ما لم يخرج الامام او يؤذ أحد اه وحاصله ان
التخطى جائز بشرطين عدم الايذاء وعدم خروج الامام لان الايذاء حرام والتخطية عمل
وهو بعد خروج الامام حرام فلا يرتكبه لفضيلة الدنوم من الامام بل يستقر في موضعه من
المسجد وما ذكر في البحر وغيره من أن من وجد درجة في المقدم له ان يخرج الثاني لانه لا حرمة
لهم ان تقصيرهم يحل على الضرورة وعلى عدم الايذاء وعلى الاستئذان قبل خروج الامام
جمعا بين الروايات ومن زحزح رجائين وجلس بينهما مع ضيق الموضع دخل في النهي عن التفرقة
بين اثنين وفي البحر وأما التخطى للسؤال فذكره في جميع الاحوال بالاجماع ويكره اشد كراهة
أن يقيم الرجل أخاه فيجلس في موضعه في الجمعة وغيرها قال الكرماني وظاهر النهي الوارد
فيه التحريم لان من سبق الى مباح فهو احق به بخلاف ما لو قام المجلس باختياره وأجلس
غيره فلا كراهة في جلوس غيره لكن ان انتقل القائم الى مكان اقرب لسماع الخطبة فلا بأس
وان انتقل الى دونه كره ولو آثر مخصصا مكانه لم يجز لغيره ان يسبقه اليه لان الحق للمجلس آثر به
غيره فقام مقامه في استحقاقه ولو بحث من يقعد له في مكانه ليقوم عنه اذا جاء هو جازاً أيضاً
من غير كراهة ولو فرش له نحو سجادة فقيه وجهان فقيل يجوز لغيره تضيئها والجلوس في
موضعها لان السبق بالاجسام لا بما يفرش ولا يجوز الجلوس عليها بغير رضاهنم لا يرفعها
يدها أو غيرها لئلا تدخل في ضمانه وقيل لا يجوز تضيئها لانه ربما يقضي الى الخصومة ولانه
سبق اليه بالجر فصار كجبر الموت ويجوز إقامة الرجل من مكانه في ثلاث صور اذا قعد في موضع
الامام او في طريق يمنع الناس من المرور او بين يدي الصف كما في العميق على البخاري وغيره
(قوله الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى) يعني الماضية او المستقبل والمغفرة تكون
لما سبق كما تكون للماضي وزاد ابن حبان من حديث ابي هريرة وزيادة ثلاثة ايام من التي
بعدها (قوله بعضهم الله) اي يحفظهم الله تعالى (قوله المؤذن) ظاهره ولو غير محاسب
(قوله والشهيد) ظاهره ولو شهيد آخر فقط (قوله والمتوفى ليلة الجمعة) قال ابو المعين في
أصوله قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر وسؤال منكرو ونكير حق لكن ان كان كافراً
فعذابه يدوم في القبر الى يوم القيامة ويرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان لحرمه النبي
صلى الله عليه وسلم ثم المؤمن على ضربين ان كان مطيعاً لا يكون له عذاب القبر ويكون له ضغطة
فيجدها ذلك وخوفه لما انه كان يتنعم بنعمة الله تعالى ولم يشكر النعمة وان كان عاصياً
يكون له عذاب وضغطة القبر لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلة الجمعة ولا يعود العذاب
الى يوم القيامة وان مات ليلة الجمعة او يوم الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة ثم
ينقطع عنه العذاب ولا يعود الى يوم القيامة من مجموع الروايات والتمارخانية كذا في الشرح
وناقش فيه المتأخرين وقال ان ذلك غير ثابت في الاسانيد (تكميل) من كمال النظافة فمن
ظفر وحلق شعره قال في الخاتمة والخلاصة من كتاب الاستمسان رجل وقت لم اظفاره او حلق

رأسه يوم الجمعة قالوا ان اخره الى يوم الجمعة تاخيرا فاحشايه قد جا وزال الحد كره لان من كان
ظفره طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوز الحد واخره تبركا بالاجابة فهو مستحب لما روت
عائشة رضي الله عنها من فروعها من قلم اظافيره يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى
وزيادة ثلاثة ايام وفي استحسان القهستاني عن الزاهدي يستحب ان يقلم اظفاره ويقص
شاربه ويحلق عاتيه ويتظف بدنه في كل اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشرة يوما
والزائد على الاربعين آثم اه وورد من قلم اظفاره يوم الجمعة اخرج الله تعالى منه الداء
وادخل عليه الدواء اه وورد ان من استاك يوم الجمعة وقصر شاربه وقلم اظفاره وتغابطه
واغتسل فقد اوجب ونقل عن الثوري استحباب تقليم الاظفار يوم الخميس وجعله بعض العلماء
سببا للغنى واحديث يوم الجمعة كثرة لا يعارضه هذا وظاهر الاحديث يدل على ان القلم قبل
الصلاة فما في بعض الكتب انه بعدها يشتم له بالصلاة لا يقول عليه لانه تعالى في مقابلة النص
وقول بعضهم لم يثبت في استحباب قص الاظفار يوم معين مراده لم يصح لانه لم يثبت اصلا قال
بعضهم وتقص على ترتيب النظم المشهور

قلوا اظفاركم بالسنة والادب عيها خوايس * يسارها وخب

كذا في شرح السرعة وفي فتح الباري ان الامام احمد قد نص على هذه الكيفية ونقل الشرف
الدمياطي عن بعض مشايخه ان من قص اظفاره مخالفا لا يرمد وانه جرب ذلك مدة طويلة اه
لكن اذكر الهبة المذكورة ابن دقيق العيد فقال كل ذلك لا اصل له واحد ان استحباب
لادليل عليه وهو قبيح عندي بالعالم نعم البداءة بيني اليدين يعني الرجلين لها اصل وهو انه صلى
الله عليه وسلم كان يحبه التيامن في طهوره وترجله وفي شأنه كاه متفق عليه وكذا تقديم اليدين
على الرجلين قياسا على الوضوء وما يعزى من النظم في قص الاظفار له وغيره باطل كظهور
الاكامة في قص يوم السبت وذهاب البركة في الاحد وحصول العز والجلالة في الاثنين والاهمية
في الثلاثاء وسوء الاخلاق في الاربعاء والغنى في الخميس والحلم والعلم في الجمعة ثم قص الاظفار
هو ازالة ما يزيد على ما يلبس رأس الاصبع من الظفر بقص او سكين أو غيره مما يكره
بالاسنان لانه يورث البرص والجنون وفي حالة الجنابة وكذا ازالة الشعر لما روى خالد بن عمرو
من قنور قبل ان يفتل بصل جاتته كل شهرة فتقول يا رب سله لم ضيعني ولم يغسلني كذا في شرح
شرعة الاسلام عن مجمع الفتاوى وغيره والمعنى في قص الاظفار ان الوسخ يجتمع تحتها فيستقدر
وقد ينتهى الى حد يمنع وصول الماء اليها فيجب غسله في الطهارة وتسحب المبالغة في ازالة
الاظفار الى حد لا يضر بالاصبع كذا في فتح الباري وأما حلق الرأس ففي التاتارخانية عن
الطحاوي انه سنة عند أئمتنا الثلاثة اه وفي روضة الزندويستى السنة في شعر الرأس اما
الفرق واما الحلق اه يعني حلق الكل ان اراد التنظيف وترك الكل ليندسه ويرجله
ويقرقه لما في ابى داود والنسائي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى صبيا حلق
بعض رأسه وترك بهضه فقال صلى الله عليه وسلم احلقوه كله واتركوه كله وفي الغرائب
يتحصى حلق الشعر في كل جمعة وفي شرح النقاية عن الامام يكره ان يحلق قفاه الا عند الحاجة
اه قال الطحاوي يستحب احفاء الشوارب ونزاه افضل من قصها وفي شرح شرعة الاسلام

قوله اظافيره في نسخة
أظافيره

قوله قلوا الخ لا يفتي مافي
البيت الاول فلهذا هكذا
وقلوا اظفاركم
ذات سنة وادب

اه معجمه
ومن شاء تنويرا فقالوا ينوره

لكن ذكر ابن وهبان انه
لا بأس به وأشار اليه
بقوله

قال الامام الاحقر برب من الخلق وأما الخلق فلم يرد بل كرهه بعض العلماء ورأى بدعة اه
 وفي الخاتمة وينبغي أن يأخذ من شاربه حتى يوازي الطرف الاعلى من الشفة العليا ويصير مثل
 الحاجب اه وعن الشهي كان يقص شاربه حتى يظهر طرف الشفة العليا وما قارب به من
 اعلاه ويأخذ ما شذم فوق ذلك وينزع ما قارب الشفة من جانبي الفم ولا يزيد على ذلك اه
 قال في فتح الباري وهذا عدل ما وقفت عليه من الاثار وشرع قص السبالين مع الشارب
 لانهم امنه كما استظهره في فتح الباري واستثنى مشايخنا المجاهد فقالوا ينبغي له توفير الظفاره
 لانها سلاح وشاربه لانه أهدب في عين العدو وأما اللحية فذكر محمد في الاثار عن الامام ان
 السنة أن يقطع ما زاد على قبضة يده قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي وكذا يأخذ من
 عرضها ما طال وخرج عن السمعت اقرب من التدوير من جميع الجوانب لان الاعتدال محبوب
 والطول المفرط قد يشوه الخلقة ويطلق السنة المتغاين وأخرج الطبراني عن هراثة اخذ من
 لحية رجل ما زاد على القبضة ثم قال له يترك أحدكم نفسه حتى يكون كأنه سبع من السباع وفي
 الفتاوى الهندية عن الغرائب تنف الفنيكين بدعة وهما جالب العنفة اه قال في المصاح
 والقاموس الفنيك بالقاء والنون كاميرا المثنى فنيكان وهما مجمع اللحيين أو طرفاهما عند
 العنفة وفي الحديث اذا توضأت فلا تنس الفنيكين يعني جانبي العنفة عن يمين وشمال قال
 بعض ويؤخذ مما تقدم مشروعية تنظيف داخل الانف وأخذ شعره اذا طال لان الاذى
 كالمخاط يعاقبه اه وروى الشهاب القليوبي في كتاب البدو والمنورة في معرفة رتبة
 الاحاديث المشتهرة لانه فواشعر الانف فانه يورث الجذام ولكن قصوه قصا وقال ضعيف
 وقيل حسن وروى انه يورث الاكلة وهي بقلات الهمة الحكة ونباته أمان من الجذام وفي
 الخلاصة عن المنتقى كان ابو حنيفة لا يكره تنف الشيب الاعلى وجه التزين اه وينبغي عمله
 على القليل أما الكثير فيكره نظير أبي داود لا تنفوا الشيب فانه نور المسلم يوم القيامة وفي القنية
 حلق شعر الصدر والظفر خلاف الادب وفي المحيط لا يحلق شعر حلقه ولا بأس بأن يأخذ شعر
 الحاجبين وشعر وجهه ما لم يقسمه بالخنثين ومثله في النبا يسج والمضمرات والمراد ما يكون
 مشوها لخبر الله النامصة والمتنصه والسنة في حلق العانة ان يكون بالموسى لانه يقوى
 وأصل السنة يتأدى بكل مزيل لمصود وهو النظافة وانما جاء الحديث باللفظ
 الحلق لانه الاغلب وسواء في ذلك الرجل والمرأة وقال النووي الاولى في حقه الخلق وفي حقها
 التنف والابطاوى فيه التنف لورود الخبر ولان الخلق يغلب الشعر ويزيد الرائحة الكريمة
 بخلاف التنف ثم العانة هي الشعر الذي فوق الذكر وحواليه وحوالي فرجها ويستحب ازالة
 شعر الذبر خوفا من ان يعاقبه شيء من التجاسة الخارجة فلا يتمكن من ازالته بالاستجمار وفي
 الخاتمة ينبغي ان يذف قلامة ظفره ومحلق شعره وان رماه فلا بأس وكره الفأوه في كنيف
 الوصف ل لان ذلك يورث داء وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذف الشعر والظفر وقال
 لا تغلب به محرقة بنى آدم اه ولانهم ما من أجزاء الاذى فتهتم وروى الترمذي عن عائشة
 رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يأمر بذف سبعة أشياء من الانسان الشعر والظفر
 والحبيضة والسن والقلقة والمسحة اه والحبيضة بكسر الحاء المهملة تحرقه الحبيض والجسم

محايض كذا في الصحاح ولعل المسحة المخرقة التي يمسح بها مخرج من الانسان من نحو دم
وأستغفر الله العظيم والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب أحكام العيدين) •

المناسبة بين البابين ظاهرة وهي اشتراكهما في الآداب والشرائط الانطوية والجمعة تسمى
عيداً أيضاً قال صلى الله عليه وسلم لكل مؤمن في كل شهر أربعة أعياد وخمسة أعياد وقدمت
الجمعة لقرضيتها وكثرة وجودها واصل عيد عود لانه من العود بمعنى الرجوع قلبت الواو ياء
لسكونها بعد كسرة كيزان وميقات وقيل من عيد بفتح عين اذا جمع ويجمع على أعياد والقياس
على الأول أعواد لانه من العود الا انه جمع في هذا اللفظ للزوم الياء في المفرد فلم ينظر الى الاصل
وقيل للفرق بينه وبين اعواد جمع عود الله ورواه أعماد الخشب فجمعه عيدان قال في البحر وصلاة
العيد شرعت في السنة الاولى من الهجرة كما رواه أبو داود وعن أنس قال قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة واهم يومان يلعبون فيها فقال ما هذان اليومان قالوا كنا لعب فيهما في
الجمادى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما يوم الاضحى
ويوم الفطر اه (قوله لان الله تعالى فيه عوائد الاحسان) دينية ودنيوية أولاً لانه يعود
ويتكرر بالفرح والسرور وتفاوت بالاعود على من أدركه كما سميت لتفاوتها لا بقفولها اى
رجوعها ولا جتماع الناس فيه ويطلق على كل يوم مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعه • وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة

ومذهب الامام أحمد ان وقت الجمعة يدخل بدخول وقت صلاة العيد قال في متن المنتهى
وشرحه للشيخ منصور الحنبلي واذا وقع عيد في يوم الجمعة سقطت عن حضر العيد ذلك اليوم
سقوط حضوره لا سقوط وجوب لانه صلى الله عليه وسلم صلى العيد وقال من شاء ان يجمع
فليجمع أفاده السيد (قوله وهي الاصح رواية) عن الامام وعليه الجمهور كافي وهو المختار
خلاصة ونص عليه محمد في الاصل (قوله ودراية) لانه ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله
عليه وسلم انه كان يصلي صلاة العيدين من حين شرعتهما الى ان توفاه الله تعالى من غير ترك
وكذا الخلفاء الراشدون والائمة المجتهدون وهذا دليل الوجوب وبشارة الكتاب العزيز
وهو قوله تعالى ولتكبروا لله على ما هداكم وقوله تعالى فصل لربك وانحرفان الاولى اشارة
الى صلاة عيد الفطر والثانية الى صلاة الاضحى (قوله وتسميتهما في الجامع الصغير سنة الحج)
عبارة عيدان اجمعة في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما اه
قال في العناية هذا لا ينافي الوجوب الا ترى الى قوله ولا يترك واحد منهما فانه يتقوى الترتيب
والاخبار في عبارة المشايخ والائمة يقيس الوجوب كذا في الحاشية على ان الوجوب قريب من
السنة لان السنة المؤكدة في قوة الواجب ولهذا كان الاصح انه يأتى بتركها كالواجب بحسب
وقال أبو موسى الضرير في مختصره انها فرض كناية كما في شرح الزايدى ومسكين وهو
رواية عن الامام وفيه قال أحمد كافي البرهان (قوله وشرائط الصحة) ظاهرة لانه لا يتعدى الجماعة
المذكورة في الجمعة على خلاف فيها وليس كذلك فان الواحد من الجماعة كافي فكيف يصح
ان يقال بشرائطها (قوله لم تكن شرطاً لها) لان شرط الشيء يسبقه أو يقارنه (قوله لو قدمت

(باب أحكام العيدين)

من الصلاة وغيرها

عيد لان الله تعالى فيه

عوائد الاحسان الى عباده

(صلاة العيدين واجبة)

وليسست فرضاً ورتنص

الوجوب عن الامام في

رواية وهي الاصح رواية

ودراية وبه قال الاكثرون

وتسميتهما في الجامع الصغير

سنة لانه ثبت الوجوب

بها لمواظبة النبي صلى الله

عليه وسلم على صلاة

العيدين من غير ترك فتجب

(على من تجب عليه الجمعة

بشرائطها) وقد علمت افلا

بذ من شرائط الوجوب

جميعها وشرائط الصحة

(سوى الخطبة) لانها لما

أخرت عن الصلاة لم تكن

شرطاً لها بل سنة (فتصح)

صلاة العيدين (بدونها)

أى الخطبة لكن (مع

الاساءة) ترك السنة (كما

يكون مستبهاً لو قدمت

الخطبة على الصلاة) الخالفة
 فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 (ونذب) أى استحب للمصلي
 العيد (في) يوم (الفطر
 ثلاثة عشر شياً أن يأكل)
 بعد الفجر قبل ذهابه للمصلي
 شياً حلوا كالكسكس (و) نذب
 (أن يكون الماء كولدغرا)
 أن وجد (و) أن يكون عدده
 (وترا) لما روى البخاري
 عن أنس قال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يفقد
 يوم الفطر حتى يأكل تمرات
 يأكلهن وترا ولولم يأكل قبلها
 لا يأثم ولولم يأكل في يومه ذلك
 ربعا يعاقب كذا في الدراية
 (و) نذب أى سن أن (يفتسل)
 وتقدم أنه للصلاة لأنه صلى
 الله عليه وسلم كان يفصل
 يوم الفطر ويوم النحر ويوم
 عرفة وهذا نص على أنه
 يسن لغير الحاج يوم عرفة
 وفيه رد على ابن أمير حاج
 (ويستاك) لأنه مطلوب
 في سائر الصلوات وأعم
 الحالات (ويتطيب) لأنه
 عليه السلام كان يتطيب
 يوم العيد ولومن طيب أهله
 (ويلبس أحسن ثيابه)
 التي يباح لبسها وينذب
 للرجال وكان للنبي صلى الله
 عليه وسلم جبة فمك يلبسها
 في الجمع والاعباد

الخطبة على الصلاة) أعلم أن الخطبة سنة وتأخيرها إلى ما بعد الصلاة سنة أيضاً نهر
 عن الظهيرية وكونه مسيئاً بالتقديم لا يدل على نفي سنيتها أصلها مطلقاً لأن الإساءة لترك سنة
 التأخير وهي غير أصل السنة وفي الدرة المنية لو خطب قبل الصلاة جاز وترك الفضيلة
 ولا تعداد ومثله في مسكين اه (قوله ثلاثة عشر شياً) قد ذكر نحو الخمسة عشر (قوله أن
 يأكل بعد الفجر) الحكمة فيه المبادرة إلى امتثال الأمر به وإعلم نسخ تحريم الفطر قبل
 صلاة العيد فإنه كان محترماً قبلها في أول الإسلام والشرب ~~كالا~~ كل فإن لم يفعل ذلك قبل
 خروجه ينبغي أن يفعله في الطريق أو في المصلى أن تيسر كما في شروح الحديث فإن لم يفعل
 فلا كراهة في الأصح كذا في الحلبي (قوله ويأكلهن وترا) زاد ابن حبان ثلاثاً أو خمساً
 أو سبعاً أو أقل من ذلك أو أكثر بعد أن يكون وترا قال شارحوه الحكمة في تخصيص القرأ
 في الحلون تقوية البصر الذي أضعفه الصوم وترقيق القلب وهو أيسر من غيره ومن ثمة
 استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلوم مطلقاً كالعسل وقيل لأنه يحسن البول وقيل لأن
 الفضة مثلهم المسلم فتمرها أفضل الماء كقول وقيل لأنها الشجرة الطيبة والحكمة في جعلهن
 وترا أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الأيتار في جميع أموره استقهاراً للوحدانية فإن لم تيسر
 القرأ كل حلوا غيره كما ذكرنا فإن لم تيسر أيضاً تناول ما تيسر اه (قوله ربعا يعاقب) قال
 القهستاني وبالترك في اليوم يعاقب اه (قوله وتقدم أنه للصلاة) ذكر السرخسي عن
 الجواهر يغتسل بعد الفجر فإن فعل قبله أجره ويستوى في ذلك الذهاب إلى الصلاة والقاعد
 لأنه يوم زينة واجتماع بخلاف الجمعة قال السرخسي وهذا صحيح وبه قالت المالكية والشافعية
 كما في الحلبي واختار في الدرر أيضاً كون الغسل والنظافة فيه لليوم فقط وعلمه في النهر بأن
 السرور فيه عام فينذب فيه التنظيف لكل قادر عليه صلى أم لا اه وفي السيد عن النهر الأصح
 أنه سنة وسماه مندوباً لا شقال السنة عليه (قوله وهذا نص الخ) اسم الإشارة راجع إلى قوله في
 الحديث يوم عرفة ورعا يقال انما فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وكان لا تفيد الاستقرار
 كما نص عليه بعض الأصوليين وتقدم أنه لا يكون آتياً بالسنة إلا إذا اغتسل في عرفة وعبارته
 مع اتق في فصل الاغتسالات المسنونة ويسن الاغتسال للحاج لا غيرهم ويفعله الحاج في عرفة
 لا خارجها أو يكون فعله بعد الزوال لفضل زمان الوقوف (قوله وأعم الحالات) أى جميع
 حالات الامكان (قوله ويلبس أحسن ثيابه) أى أجملها جديداً كان أو غسلاً لأنه صلى الله
 عليه وسلم كان يلبس بدة حمراء في كل عيد وهذا يقتضي عدم الاختصاص بالايض والحلة
 الحمراء ثوبان من اليمن فيه ما خطوط حمراء وخضر لانها حمراء بحيث نهر والبحت الظاهر لأن
 الأحمر القاني أى شديد الحمرة مكروه كذا في شرح السيد بزيادة (قوله وكان للنبي صلى الله عليه
 وسلم جبة فمك) أخرجه البيهقي في سننه من طريق الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس
 بدة حمراء في كل عيد وأخرجه في المعرفة عن الحاج بن أرطاة عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله
 قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم برد أحمر يلبسه في العيدين والجمعة قال في القاموس البرد بالضم
 ثوب مخطط وفي المصباح البردة كساء صغير مربع اه وفي النهاية الحميرة بكسر الحاء المهملة
 رفع الموحدة بوزن غنبة ما كان موشى مخططاً وهو برد يجاني يقال برد حميرة على الوصف

(ويؤدى صدقة الفطران)
 رجت عليه) لامر النبي صلى
 الله عليه وسلم بادائها قبل
 خروج الناس الى الصلاة
 (ويظهر الفرح) بطاعة
 الله وشكر نعمته ويختم
 (و) يظهر (البشاشة) في
 وجهه من بقاءه من المؤمنين
 (وكثرة الصدقة) النافلة
 (حسب طاقته) زيادة عن
 عادته (والتبكر) وهو سرعة
 الانتباه) أول الوقت أو
 قبله لاداء العباداة بنشاط
 (والابتكار) وهو المسارعة
 الى المصلى لينال فضيلته
 واصف الاول (وصلاة
 الصبح في مسجد حبه)
 لقضاء حقه ويتخصض ذهابه
 لعبادة مخصوصة وفي قوله
 (ثم توجه الى المصلى)
 اشارة الى تقديم ما تقدم
 على الذهاب الى المصلى
 (ماشيا) بسكون ووقار
 وغض بصر روى أنه عليه
 الصلاة والسلام خرج
 ماشيا وكان يقول عند
 خروجه اللهم اني خرجت
 اليك مخرج العبد الذليل
 (مكبرا سرا) قال عليه
 السلام خير الذكرا الخفي
 وخير الرزق ما يكتفي وعندهما
 جهرا وهو رواية عن الامام

والاضافة اه قال القرطبي سميت حبرة لانها تحبر أي تزين والتعبير التحسين قيل ومنه قوله
 تعالى فهم في روضة يصبون والوشى الخطيط اه وقولهم حبرة بفتح الحاء خطأ مشهور وروى
 الشرح القنك حيو ان يشبه النعاب اه (قوله ويؤدى صدقة الفطر) المقصود هنا بيان
 أفضل أوقات الدفع فلا ينافي انما واجبة في ذاتها والحاصل أن لها أحوال أربعة أحدها قبل
 يوم الفطر بشرط رمضان أو قبله على اختلاف في ذلك كما يأتي في محله ان شاء الله تعالى وهو جائز
 ثانيا يومه قبل الصلاة وهو مستحب ثالثا بعد الصلاة في ذلك اليوم وهو جائز أيضا رابعا بعد
 خروج يوم الفطر وفيه اثم لكن يرتفع الاثم بالاداء كن آخر الحج بهد القدرة فانه يأن ثم يزل
 بالاداء كذا في البحر (قوله وشكر نعمته) عطف على الفرح (قوله ويختم) لما روى أن من
 كان لا يختم من الصحابة في سائر الايام يختم يوم العيد كذا في الشرح والتهنئة بقوله تقبل الله
 منا ومنكم لا تتكبر بل مستحبة لورود الاثر بها كما رواه الحافظ ابن حجر عن تحفة عبيد الاضهي
 لابي القاسم المستملى بسند حسن كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التفتوا يوم العيد
 يقول بعضهم لبعض تقبل الله منا ومنكم قال وأخرجه الطبراني أيضا في الدعاء بسند قوى اه
 قال والمتعامل به في البلاد الشامية والمصرية قول الرجل لصاحبه عيد مبارك عليك وقهوه
 ويمكن أن يلحق هذا اللفظ بذلك في الجواز الحسن واستحبابه لما بينه ما من التلازم اه وكذا
 تطاب المصاحفة فهي سنة عقب الصلاة كلها وعند كل اتي (قوله أول الوقت) هو بعد الصبح
 قهستانى (قوله لينال فضيلته) أى فضيلة الابتكار (قوله والصف) بالجر عطف على الضمير في
 فضيلته أى ولينال فضيلة الصف الاول (قوله وصلاة الصبح) أى في جماعة (قوله لقضاء حقه)
 أى بحق مسجد الحى فان الصلاة فيه أفضل من الجامع على أحد قولين (قوله ويتخصض)
 بالنصب عطف على قضاءه واللام مسيطرة عليه اى ويتخلص ذهابه وقوله لعبادة متعاق يتخصض
 (قوله ثم توجه الى المصلى) بالنصب عطف على التدويرات فان خصوص التوجه الى المصلى
 مندوب وان وسعها المسجد عند عامة المشايخ وهو الصحيح وقد كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يخرج في صلاة العيد اليه وهو موضع معروف بالمدينة بينه وبين باب المسجد ألف ذراع
 كما في العتيق على البخارى وأما مطلق التوجه فواجب اه (قوله وغض بصر) أى كفه عما
 لا ينبغي أن يصر (قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم خرج ماشيا) وروى انه ما ركب في عيد
 ولا جنازة ولا بأس بالركوب في الرجوع لانه غير فاصد الى قرية كما في السراج وهذا ان قدر
 والا فالركوب أولى قهستانى (قوله مخرج العبد الذليل) مفعل عفى الحدث لا المكان ولا الزمان
 (قوله مكبرا سرا) قال الطحاوى ذكر ابن أبي عمير ان عن أصحابنا جده ما ان السنة عندهم يوم
 الفطر أن يكبر في طريق المصلى وهو الصحيح لقوله تعالى ولله أكبر والله على ما هداكم (قوله
 وعندهما جهر) قال الحلبي الذي ينبغي أن يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لافى
 كراهته وعدمهما فعندهما يستحب وعنده الاخفاء أفضل وذلك لان الجهر قد نقل عن كثير من
 السلف كابن عمر وعلى وأبي أمامة الباهلى والنخعي وابن جبير وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى
 وأبان بن عثمان والحكم ومجاد ومالك والشافعي وأحمد وأبي ثور وكذا ذكره ابن المنذر في الاشراف اه

وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير (ويقطعه) أي التكبير (إذا انتهى إلى المصلي في رواية) جزمهم في الدراية (وفي رواية إذا افتتح الصلاة) كذا في الكافي وعليه عمل الناس قال أبو جعفر وبه نأخذ (ويرجع من طريق آخر) اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وتكثيرا للشهود (ويكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلي) اتفاقا (و) في (البيت) عند عامتهم وهو الأصح لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج فصلى يوم العيد ٣٤٨ لم يصل قبلها ولا بعدها متفق عليه (و) يكره التنفل (بعدها) أي بعد صلاة العيد

(في المصلي فقط) فلا يكره في البيت (على اختيار الجمهور) لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين (و) ابتداء (وقت) صلاة العيد من ارتفاع الشمس قدر ربح أو ربحين حتى تبيض للنهي عن الصلاة وقت الطلوع إلى أن تبيض لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد حين ترتفع الشمس قدر ربح أو ربحين فلو صلا قبل ذلك لا تكون صلاة عيد بل نقلا محرما (إلى) قبيل (زوالها) أي الشمس كما ورد به الأثر (وكيفية صلاتها) أي العيدين (أن ينوي) عند أداء كل منهما (صلاة العيد) بقلبه ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى المقتدى ينوي المتابعة أيضا (ثم يكبر للتحرية ثم يقرأ) الإمام والمؤتم (النشأ) سبحانك اللهم وبحمدك الخ لأنه شرع في أول الصلاة فيقدم

(قوله) وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير أجيب عنه من طرف الإمام بأنه قول صحابي فلا يعارض به عموم الآية القطعية أعني قوله تعالى وإذا كررتك إلى قوله ودون الجهر (قوله) وتكثيرا للشهود لأن مكان القرية يشهد أصحابه أه سراج ولا بأس ببناء منبر في المصلي ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم لها منبر وإنما كان يخطب وهو واقف وكذا الخلفاء الراشدون بعده وأول من أحدثه حران بن الحكم بالمدينة في خلافة معاوية كذا يعلم من الجعاري وشروحه (قوله في المصلي اتفاقا) في القهستاني عن المضمرات أنه لا تكبر في ناحية المسجد عند ابن مقاتل فكانه لم يعتبر بخلافه والكرامة ثبت مطلقا ولو في صلاة الضحى أو تحية المسجد وسواء من يجب عليه صلاة العيد وغيره حتى يكره للنساء أن يصلين الضحى يوم العيد قبل صلاة الإمام كما في النهرو وغيره عن الخاتبة (قوله) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أي مع حرصه على النوافل فلولا الكراهة لفعل (قوله على اختيار الجمهور) وأطلق قاضي خان وصاحب التحفة إباحة التطوع بعدها بأربع ركعات في الجمانية وذكر في الزاد والخلاصة يستحب أن يصلي بعد صلاة العيد أربع ركعات حديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نيت وبكل ورقة حسنة كذا في الشرح ويحمل على الصلاة في البيت (قوله قدر ربح) هو اثنا عشر شبرا والمراد وقت حل النافلة أه (قوله بل نقلا محرما) لوقوعه في وقت الطلوع وللجماعة في التنفل ويستحب تعجيل الإمام الصلاة في أول وقتها في الأضحية وتأخيرها قليلا عن أول وقتها في الفطر بذلك كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم وهو بنجران يحمل الأضحية وأخر الفطر قبل لم يودى الفطر ويحمل إلى التضحية زاهدي وحاجي وابن أمير حاج (قوله) ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى ولا يشترطنية الواجب للاختلاف فيه (قوله أيضا) أي كما ينوي صلاة العيد وتقدم أن نية الشروع مع الإمام في صلاته صحيحة (قوله) وهو مذهب ابن مسعود وعمر وأبي موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وعبد الله بن الزبير وأبي هريرة وأبي مسعود الانصاري وأبي سعيد الخدري والبراء بن عازب وابن عباس والحسن وابن سيرين والثوري (قوله) ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية قال في المبسوط هذا التقدير ليس بلازم لأن المقصود منه إزالة الاشتباه من القوم وهو يختلف بكثير الزحام وقتله أه (قوله) ولا بأس بأن يقول الخ في القهستاني عن عيين الأئمة أن التسبيح بينهما أولى أه (قوله يرفع يديه) الأفي تكبيرة الركوع ولو صلى خلف إمام لا يرى الرفع فيها يرفع ولا يوافق الإمام في الترك بجهر عن الظهيرية (قوله) ثم يعوذ هو قول محمد وهو المختار كما في مجمع الأنهر وقال أبو يوسف يتعوذ قبل الزوائد لأنه

على تكبيرات الزوائد في ظاهر الرواية (ثم يكبر) الإمام والقوم (تكبيرات الزوائد) سميت بها لزيادة تكبير تتبع الأجرام والركوع يكررها (ثلاثا) وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية من أبي حنيفة لئلا يشتبه على البعيد عن الإمام ولا يسند كروا لا بأس بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر (يرفع يديه) الإمام والقوم (في كل منها) وتقدم أنه سنة (ثم يعوذ) الإمام (ثم يسمي سبعا ثم يقرأ) الإمام (الفاتحة ثم يقرأ) سورة

ونذب أن تكون) سورة (سبح اسم ربك الأعلى) تماماً (ثم ركع) الإمام ويتبعه القوم (فاذا قام للثانية ابتداء بالبسملة
ثم بالقراءة ثم بالسورة ليؤم إلى بين القراءتين وهو الأفضل عندنا (ونذب أن تكون) سورة هل أتاك حديث (الفاشية)
رواه الإمام أبو حنيفة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى
وهل أتاك حديث الفاشية ورواه مرة في العيدين فقط (ثم يكبر) الإمام والقوم (تكبيرات الزوائد ثلاثاً ويرفع
يديه) الإمام والقوم (فيها تكفي) الركعة (الأولى وهذا) الفصل وهو الموالات بين القراءتين والتكبير ثلاثاً في كل ركعة
(أولى) من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة ٣٤٩ (ومن تقديم تكبيرات الزوائد

في الركعة الثانية على القراءة)
لا تراين مسعود رضى الله
عنه وموافقة جمع من الصحابة
له قولاً وفعلًا وسلامته من
الاضطراب وانما اختيار قوله
لقول النبي صلى الله عليه وسلم
رضيت لأمتي ما رضي ابن
أم عبد (فان قدم التكبيرات
في الركعة الثانية (على
القراءة جاز) لان الخلاف
في الأولوية لا الجواز وعدمه
ولذا لو كبر الإمام زائدا عما
عقلناه يتابعه المقتدي إلى
ست عشرة تكبيرة فان زاد
لا يلزمه متابعتها لانه بعدها
محظورين لمجاوزته ما ورد
به الا كما اذا كان مسبوقا
يكبر فيما فاته بقول أبي
حنيفة واذا سبق بركعة
يقتدي في قضائها بالقراءة ثم
يكبر لانه لو بدأ بالتكبير
والى بين التكبيرات ولم
يقبل به احد من الصحابة
فيوافق رأى الإمام على

سبح للثناء عنده (قوله بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك) وروى ق واقتربت جوهره (قوله
وموافقة جمع من الصحابة) قدمنا ذكرهم (قوله وسلامته) أى أتراب مسعود من
الاضطراب أى التردد في بعض الاقاط (قوله وانما اختيار قوله الخ) ولذلك كثرت موافقة
الإمام له (قوله لان الخلاف في الأولوية) قال في الخلاف في الأولوية ولا خلاف
في الجواز لقول محمد في الموطأ بعد ذكر الروايات فما أخذت به فحسن ولو كان فيها نسخ ومنسوخ
لكان محمد أولى بعرفته (قوله ولذا لو كبر الإمام) أى لكون الخلاف في الأولوية (قوله
يتابعه المقتدي الخ) لانه التزم صلاته فيلزمه العمل برأيه (قوله لانه بعدها الخ) أى تخرج عن
عهد الاجتهاد فصار كالعمل بالمنسوخ ثم قالوا هذا اذا جمع من الإمام اما اذا جمع من المبالغ
فقط فانه يتابعه ولو زاد على هذا العدد لم يجز لان الخط من المبالغ فيما سبق فلا يترك الواجب احتياطاً
ولذا قيل يتوى الافتتاح بكل تكبيرة لاحتمال التقدم على الإمام في كل تكبيرة (قوله واذا
كان مسبوقا الخ) قال في السراج المسبوق يكبر فيما يقضى برأى نفسه ويخالف رأى امامه لانه
منفرد بخلاف الا لاحق فانه يكبر برأى امامه ويخالف رأى نفسه لانه خلف الإمام حكماً (قوله
واذا سبق بركعة) أى وكان ممن يرى قول أبي حنيفة (قوله فيوافق رأى الإمام على) أى
بالبداءة في القضاء بالقراءة ثم يكبر (قوله فكان أولى) من الخروج عن أقوالهم جميعاً أى اذا ابتداء
بالتكبير ثم قرأ (قوله بمشاركته) متعلق بأمن (قوله ويكبر للزوائد منخبا) برأى نفسه لانه
مسبوق وقال أبو يوسف يشتغل بتسبيح الركوع لانه محله حقيقة ويسقط عنه التكبير (قوله
لان الفاتت من الذكر الخ) كما اذا أدركه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يبدأ
بالتشهد الذى فاته وكما اذا أدركه في ثالثة الوتر كما فاته يأتي بالقنوت ان أمن فوت الركوع
وكذا يأتي بالثناء كذلك (قوله ويقوت) من التقويت (قوله سقط عن المقتدي ما بقى) أى
او كله ان لم يكبر شيئاً ولا يأتي به في الثانية ولو أدرك الإمام وقد كبر بعض التكبيرات تابعه
وقضى ما فاته في الحال ثم تابع امامه وان أدركه وقد شرع في القراءة كبر تكبيرة الافتتاح واتى
بالزوائد برأى نفسه لانه مسبوق ولو أدركه قائماً ولم يكبر حتى ركع لا يكبر على ما رخصه في المحيط
وان أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع لم يكبر اتفاقاً ولو ركع الإمام قبل ان يكبر كبراً كعاً
ولا يعود الى القيام ليكبر في ظاهر الرواية ولو عاد لا تنفسد كما في شرح السعيد (قوله لنم ترك

ابن أبي طاب فكان أولى وهو مخصص لقولهم المسبوق يقضى اول صلاته في حق الاذكار وان أدرك الإمام را كعاً حرم
قائماً وكبر تكبيرات الزوائد قائماً ايضاً ان أمن فوت الركعة بمشاركته الإمام في الركوع والايكبر للاحرام قائماً
يركع مشارداً للإمام في الركوع ويكبر للزوائد منخبا بالرفع يدلان الفاتت من الذكر يقضى قبل فراغ الإمام بخلاف القول
والرفع حينئذ سنة في غير محله ويقوت السنة التي في محلها وهي وضع اليدين على الركبتين وان رفع الإمام رأسه سقط عن
المقتدي ما بقى من التكبيرات لانه ان أتى به في الركوع لنم ترك

المتابعة المقرضة للواجب وان أدركه بعد رفع رأسه قائما لا يأتي بالتكبير لانه يقتضي الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح القدير
(ثم يخطب الامام بعد الصلاة خطبتين) اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (يعلم فيهما احكام صدقة الفطر) لان الخطبة
سرعت لاجله فيذكر من تحب ٣٥٠ عليه وان تحب ومحب ومقدار الواجب ووقت الوجوب ويجلس بين الخطبتين

جالسة خفيفة ويكبر في
خطبة العيدين وليس
لذلك عدد في ظاهر الرواية
لكن لا ينبغي أن يجعل
اكثر الخطبة التكبير ويكبر
في خطبة عيد الاضحي اكثر
عما يكبر في خطبة الفطر كذا
في قاضي خان ويبدأ الخطيب
بالحمد في الجمعة وغيرها
ويبدأ بالتكبير في خطبة
العيدين ويستحب أن
يستفتح الاولى بتسبيح تترى
والثانية بسبع قال عبد
الله بن مسعود هو السنة ويكبر
القوم معه ويصلون على
الذي صلى الله عليه وسلم
في أنفسهم امتثالاً لأمر
وسنة الانصات (ومن فاتته
الصلاة) فلم يدركها (مع
الامام لا يقضيها) لانهم
تعرف قرية الاشراف لا تتم
بدون الامام اي السلطان
او أموره فان شاء انصرف
وان شاء صلى نفلا والافضل
أربع فيكون له صلاة الضحى
لما روى عن ابن مسعود
رضي الله عنه انه قال من فاتته
صلاة العيد صلى أربع
ركعات يقرأ في الاولى بسبح
اسم ربك الاعلى وفي الثانية
والشمس وضحاها وفي

المتابعة المقرضة) فيه ان المتابعة هنا واجبة (قوله بعد الصلاة) هذا بيان الافضلية (قوله
يعلم فيهما احكام صدقة الفطر) أي في احكامها وهي الاولى وهذا في خطبة الفطر وسأني بيان
الاضحية وكذا كل حكم احتج اليه (قوله لان الخطبة سرعت لاجله) أي لاجل التعليم قال
صاحب البحر بحثا وينبغي للخطيب ان يعلمهم الاحكام في جمعة قبل العيد لان المندوب في صدقة
الفطر أدواؤها قبل الخروج الى المصلي وابتداء تكبير التشرية من فجر يوم عرفة فلا يقيد هنا
التعليم اه قال والعلم أمانة في عنق العلماء ويقوى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر انه صلى
الله عليه وسلم كان يخطب قبل العيد يومين خطبة يبين فيها احكام صدقة الفطر اه (قوله من
تحب عليه) وهو الحر المسلم المالك للذئب ولو غير تام (قوله وان تحب) هو مصرف الزكاة (قوله
ومحب) من البر وسويقه ودقيقه والشعر كذلك والقروا الزيب وما سواها بالقيمة (قوله
ومقدار الواجب) هو نصف صاع من بر او صاع من غر او شعير او زبيب (قوله ووقت الوجوب)
هو طلوع الفجر من يوم الفطر (قوله ويجلس بين الخطبتين) لاقبلها ما عندنا كذا في الدرر (قوله
وليس لذلك) أي للتكبير الواقع في اثناء الخطبة عدد فلا ينافي قوله بعد ويستحب ان يستفتح الخ
(قوله وغيرها) هذا يعم خطب الحج الثلاث مع انه يبدأ بها بالتكبير الا أن التي بمكة وعرفة يبدأ
فيهما بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كما ذكره في الدرر (قوله تترى) أي متتابعات ويكبر قبل
النزول اربعة عشر كذا في الشرح (قوله في أنفسهم) المراد انهم يسرون به كاتقدم والظاهر
أنه متعلق بالتكبير والصلاة لانه يجب الانصات لجمعهما وقوله سنة الانصات الاولى أن يقول
وواجب الانصات (قوله ومن فاتته الصلاة مع الامام) او بخروج وقتها سواء كان له ذمام لا
الا انه يأثم في الثاني دون الاول وكما اذا لم يشرع اصلا او شرع ثم افسده اتفاقا على الاصح وفيها
يلغز أي رجل افسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه ولو قدر بعد الفوات مع الامام على
ادراكها مع غيره فعل للاتفاق على جواز تعددها (قوله لا تتم بدون الامام أي السلطان او
أموره) أي وقد صلاها الامام او أموره فان كان مأمورا بآفاته انه ان يقمها (قوله وان شاء
صلى نفلا) لعله محمول على الصلاة في غير المصلي لما تقدم من كراهة الصلاة فيه بعدها (قوله
فيكون) أي ما صلاة الضحى قال في العناية فان قيل هي قائمة مقام صلاة الضحى
ولهذا تكرر صلاة الضحى قبل صلاة العيد فاذا هجر عنها بصير الى الاصل كجمعة اذا فاتت فانه
يصير الى الظهر واجيب بأننا سلمنا ذلك لا يضرنا لكن صلاة الضحى غير واجبة فيختار بخلاف
الظهر في الجمعة فانه فرض فيلزم ادائها ويلزم على ما ذكره انه لا يأتي بالضحى اذا صلى العيد
لعدم الجمع بين العوض والمعرض وليس كذلك (قوله وروى في ذلك) بصيغة القاعل وتضمير
لابن مسعود (قوله وثواب جزيل) في القهستان عن المسعودية يعطى ثوابا بعد كل ما ثبت
في هذه السنة اه (قوله كان غم الهلال الخ) وكالمطر ونحوه كافي السراج وكما لو صلى بالناس
على غير طهارة ولم يعلم الابد الزوال كافي الخاتمة (قوله وشهد وابعد الزوال) أو قبله بحيث

الثالثة والليل اذا غشي وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدا جليلا وثوابا لا
جزيل (وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بعد ذكر كان غم الهلال وشهد وابعد الزوال او صلوا في غيم فظهر انما كانت بعد الزوال

لا يمكن اجتماع الناس برهان قال السيد وفي كونهم اقضاء او اداء قولان حكاهما القهستاني
 ونفسه أي يقضي صلاته كما اشار اليه الكرماني والجلابي والهداية وغيرها أو يؤدي كما
 في الصفة اه (قوله الى الغد) ووقتها من الثاني كالأول فاذا السيد (قوله واحكام
 الاضحية) أي من الشروط والمندوبات هي احكام الفطر ولا حاجة الى تعداد الموافق وانما
 يحتاج الى عدد المخالف فاذا السيد (قوله يؤخر الاكل عن الصلاة) وكذا كل ما ينافي الصوم
 من حبه الى أن يصلي وقد تواردت الاخبار عن الصحابة رضي الله عنهم في منع الصبيان عن
 الاكل والاطفال عن الرضاع فعادة الاضحية كما في الزاهدي وفيه رمز الى أن هذا الأساليب
 ليس بصوم ولذا لم يشترط له النية والى أنه مندوب في حق المصربين فقط كما في تقسيم المأمور به
 من الكشف قهستاني (قوله فان قدمه لا يكره في المختار) قال الحوي المتني كراهة التحريم
 اذ لا بد من الكراهة بترك السنة وادنى مراتبها التنزيه اه (قوله كان لا يطعم) بفتح الداء أي
 لا يأكل (قوله فيأكل من ارضيته) وفي لفظ البيهقي فيأكل من كبدا ارضيته قال في غاية
 البيان لان الناس ارضيات الله تعالى في هذا اليوم فيستحب أن يكون تناولهم من لحوم
 الاضحية هي التي ضيافة الله تعالى (قوله فلذا قيل الخ) أي لهذا الحديث قيل الخ قال السيد
 وهو ظاهر في ترجيح الاطلاق لحكاية التفصيل بقيل اه وقيل في غاية البيان بالمصري أما
 القروي فانه يذوق من حين يصبح ولا يمسك كما في عيد الفطر لان الاضحية تذبح في القرى من
 الصباح بخلاف المصر حيث لا تذبح فيه قبل الصلاة اه وقوله فانه يذوق من حين يصبح أي من
 اضاحيمه بدليل التعميل بقوله لان الاضحية الخ والاعمال بعدم الصلاة عليهم (قوله ويكبر في
 الطريق جهرا) أشاء بذكر الطريق الى ما في المبسوط وشرح الطحاوي انه يقطعها اذا انتهى
 الى الجبلانة وفي رواية حتى يشرع الامام فيها وعمل الناس على هذه الرواية ويكبر كلما في جمعا
 او علا شرفا او هبطا واديا كما التلبية ولا يسن التكبير جهرا في غير هذه الايام الا باذاعة عدو
 او لوصف قيل وكذا الحريق والمخاوف كلها كما في الزاهدي (قوله من يجب عليه) هو المسلم
 العاقل الحر المالك للثياب ولو غير تام (قوله ومم يجب) فجب من الأنواع الثلاثة الابل والبقر
 والغنم (قوله وسن الواجب) هو الثني من هذه الأنواع وهو ماتم له سنة من الغنم وطعن
 في الثانية ومن البقر ماتم له سنتان وطعن في الثالثة ومن الابل ماتم له أربعة وطعن في الخامسة
 ويجزى الجوزع من الضأن وهو ماتم له نصف جمل او أكثر كما بين في عمله (قوله ووقت ذبحه)
 هو يوم العيد ويومان بعده (قوله والذابح) هو صاحب الاضحية ان كان يحسن الذبح
 والا فأي امر فيه ويشهد الذبح فانه يغفر له باقل قطرة من دمها كما قاله رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لسيدة نساء العالمين بنته فاطمة رضي الله عنها (قوله وحكم الاكل والتصدق) هما
 بالثلث ويهدي ثلثا ويذبح ثلثا ان لم يكن صاحب هبال والا فصرفه الى عياله اولى من صرفه
 الى الصدقة والهدية (قوله ويعلم تكبير التشريق) هو في اللغة تقديم اللحم بالقائمة في المشرفة
 أي الشمس وقد جرت عادتهم بتشريق لحوم الاضحية في اليوم الحادي عشر والثاني عشر
 والثالث عشر فسميت هذه الثلاثة أيام التشريق واما يوم النحر الثلاثة أيضا يوم النحر وهو العاشر من
 ذي الحجة ويومان بعده فالجموع أربعة الاول منها الحرة فقط والرابع تشريق فقط والمتوسطان

فتؤخر (الى الغد فقط)
 لان الاصل فيها أن لا تقضي
 كالمجعة الا أن تتركها بما
 رويتنا من انه عليه السلام
 اخرها الى الغد بعد زولم يرو
 أنه اخرها الى ما بعده فبقى
 على الاصل وقيل العذر
 للجواز لانني الكراهة فاذا
 لم يكن عذرا لا تصح في الغد
 (واحكام) عيد (الاضحية
 كالقطر) وقد علمنا (لكنه
 في الاضحية يؤخر الاكل عن
 الصلاة) استحبابا فان قدمه
 لا يكره في المختار لانه عليه
 السلام كان لا يطعم في يوم
 الاضحية حتى يرجع فيأكل من
 ارضيته فلذا قيل لا يستحب
 تاخير الاكل الى يوم
 الاكل منها اولا (ويكبر في
 الطريق) ذاهبا الى المصلي
 (جهرا) استحبابا كما فعل
 النبي صلى الله عليه وسلم
 (ويعلم الاضحية) فيبين
 من يجب عليه ومم يجب وسن
 الواجب ووقت ذبحه
 والذابح وحكم الاكل
 والتصدق والهدية والادخار
 (ويعلم) تكبير التشريق
 من اضافة الخاص الى العام
 (في الخطبة) لان الخطبة

فحرو وتشرىق وعلى هذا المعنى اعترضت الاضافة بأن المعنى حينئذ تكبير ايام التشريق ولا يصح
 لانه يؤتى به في غيرها وأجيب بانه لما كان أكثر ايامه ايام التشريق نزل الاكثر منزلة
 الكل وبأن لفظ التشريق كما يطلق على ما تقدم يطلق ايضا على رفع الصوت بالتكبير في هذه
 الايام المخصوصة كما قاله ائمة اللغة وحينئذ فالاضافة من قبيل اضافة البيان أى التكبير الذى
 هو التشريق وهذا الثانى هو الذى أشار اليه المؤلف بقوله من اضافة الخاص أى الذى هو
 التشريق بالمعنى الثانى الى العام وهو مطلق تكبير وهذه انما تنشى على أن اول المتضامين
 مضاف اليه فهو واحد أقوال ثلاثة وقيل بالعكس وهو المشهور وقيل كل يطلق على كل (قوله
 شرعت له) أى لاجل التعليم المأخوذ من يعلم (قوله وينبئ) البعث لصاحب البحر (قوله
 لانها موقنة بوقت الاضحية) وذلك لان التضحية قربت بتوقيت أيام النحر وهى ثلاثة فكذا
 الصلاة لانها صلاة الاضحية ولو أخرت صلاة العيد في اليوم الاول أخرت التضحية الى الزوال
 ولا تجزئهم الا بعده وكذا في اليوم الثانى لا تجزئهم قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلى
 الامام حينئذ تجزئهم (قوله فيما بين الخ) كالاستدراك على ما قبله يعنى الصلاة وان وقت بوقت
 الاضحية نظرا الى الايام الثلاثة لكنها تقيدها بين الارتفاع الى الزوال ولا تصح بعدها
 (قوله وهو التشبيه بالواقفين) هذا هو المراد هنا ويطلق على التطيب بذى عرف أى ريح طيبة
 وانشاد الاضالة والوقوف بعرفات أى تشبيه الناس أنفسهم بالواقفين بعرفات والاولى التشبيه
 (قوله بل يكره في الصحيح) وظاهر كلامهم انها تحريمية لان الوقوف عهد قربة يمكن مخصوص
 فلم يجز فعله في غيره كالطواف ومحوه الا ترى أنه لا يجوز الطواف حول مسجد او بيت سوى
 الكعبة تشبها كما في غاية البيان وفي الكافي من طاف بمسجد سوى الكعبة يخشى عليه الكفر
 اه (قوله لانه اختراع في الدين) اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضوان الله
 تعالى عليهم وماتقل عن ابن عباس أنه فعل ذلك بالبصرة يحمل على انه خرج للاستسقاء ومحوه
 لالتشبيه بأهل عرفات قال عطاء الخراساني ان استطعت ان تخلو بفسك عشية عرفة فافعل اه
 (قوله رعا) قال في القاموس الرعا كصاحب الاحداث والطعام وكسحابة النعامة ومن
 لا فؤاده ولا عقل اه وقال في مادة حدث والاحداث امطار اول السنة ورجل حدث السن
 وحديثها بين الحداثة والحداثة قتي والحديث الجديد والخبر اه والمناسب هنا هو ارادة من
 لا فؤاده ولا عقل وعليه فالمناسب أن يقول رعاة العامة أى من لا عقل لهم منهم والمراد
 بالاحداث هنا الفتان أى الشبان (قوله ودرة المفسدة مقدم) أى دفع المفسدة مقدم على
 جلب المصلحة قال في الشرح بعد ذكر هذه العبارة وحسم ذلك واجب اه (قوله ويجب
 تكبير التشريق) وكذا يجب الجهر به وقيل ليس انفاذه القهستاني (قوله في اختيار الاكثر)
 وقيل بسن وبه عبر حائط الدين في الكنز واول بيان السنة تطلق على الواجب نظرا الى معناها
 اللغوى وهو الطريقة (قوله لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات) انما لم يكن فرضا
 بهذه الآية لما قيل ان المراد به ذكر الله تعالى عند رمي الجمار بدليل أن تعجل في يومين الآية فلم
 يكن الكتاب قطعي الدلالة فيه بل الوجوب لا الاقتراض وقد واظب عليه النبي صلى الله عليه
 وسلم من غير ترك وكذا الخلقاء الراشدون والصحاب اجمعون (قوله من بعد صلاة فجر عرفة الخ) هو

شرعت له وينبئ للخطيب
 التنبية عليهم في خطبة الجمعة
 التي يليها العيد (ونؤخر)
 صلاة عيد الاضحية (بعد)
 انفي الكراهة وبلا عذر مع
 الكراهة لخالفه المأثور
 (الى ثلاثة أيام) لانها موقنة
 بوقت الاضحية فيما بين
 الارتفاع الى الزوال ولا
 تصح بعدها (والتعريف)
 وهو التشبيه بالواقفين
 بعرفات (ليس بشئ) معتبر
 فلا يسنح بل يكره في الصحيح
 لانه اختراع في الدين ولا
 يحق ما يحصل من رعا
 العامة باجتماعهم واختلاطهم
 بالنساء والاحداث في هذا
 الزمان ودرة المفسدة مقدم
 (ويجب تكبير التشريق)
 في اختيار الاكثر لقوله تعالى
 واذكروا الله في ايام
 معدودات (من بعد) صلاة
 فجر عرفة

الى عقب (عصر العبد) لان عقاد الاجماع على الاقل وبأقبحه (مرة) بشرط أن يكون (فور كل) صلاة (فرض) مثل الجمعة
وخرج النقل والوتر وصلاة الجنازة والعبد اذا كان الفرض (أدى) ٢٥٢ أى ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها

وهي الثمانية (بجماعة)
خرج به المنفرد لما عن ابن
مسعود رضى الله عنه ليس
التكبير ايام التشريق على
الواحد والاثنين التكبير
على من صلى بجماعة
(مستحب) خرج به جماعة
النساء فيجب (على امام
مقيم عصر) لا مسافر ومقيم
بقربة (و) يجب التكبير
على (من اقتدى به) أى
بالامام المقيم (ولو كان)
المقتدى (مسافرا أو قريبا
أو أجنبي) تبسلا للامام والمرأة
تحتضن صوتها دون الرجال
لانه عورة وعلى المسبوق
التكبير لانه مقتد تحريمه
فيكبر بعد فراغه ولو تابع
الامام ناسيا لم نفسه صلته
وفي التلبية نفسا ويبدأ
الحرم بالتكبير ثم بالتلبية ولا
يفتقر التكبير للطهارة
وتكبير الامام (عند ابي
حنيفة رحمه الله) لما رويناه
(وقالا) اى ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله (يجب) التكبير
(فور كل فرض على من
صلاه ولو) كان (منفردا
او مسافرا او قريبا) لانه
تبع للمكتوبة من غير عرفة
(الى) عقب (عصر) اليوم
(انما من من يوم عرفة)
فيكون الى آخر ايام

قول ابن مسعود ابتداء وانتهاء ولذا أخذ به الامام رضى الله عنه لقوله عليه الصلاة والسلام
اختار لامي ما اختاره ابن ام عبد وقيل ابتداء من بعد صلاة الظهر من أول يوم الحرب
أخذ مالك والشافعي وهو رواية عن أبي يوسف (قوله الى عقب) انما زاد عقب للتخصيص
على البعدي ولو حذف اتهم ان الغاية غير داخله (قوله ويأتى به مرة) وما زاد فهو مستحب
قاله البدر العيني في شرح التختة واقرب في الدرر في الحوى عن القراء حصارى الايمان به مرتين
خلاف السنة وفي مجمع الانهر ان زاد فقد خالف السنة اه ولعل محله ما اذا أتى به على انه سنة
وأما اذا أتى به على انه ذكر مطلق فلا ويحرم (قوله فور كل صلاة فرض) لانه من خصائص الصلاة
فيؤدى في حرمته من غير فاصل يمنع البناء كقهقهة وحدث عند وكلام مطلقا وخروج من المسجد
ومجاورة الصقوف في العصر وان لم يخرج منه ولم يجاوزها يكبر لان حرمة الصلاة باقية كما في
حاشية المؤلف فان فصل بشئ من هذه الاشياء سقط عنه لانها تقطع حرمة الصلاة لكنه ان فعل
المنافى عمدا ثم ولو سبقه حدث بعد السلام ان شاء كبر في الحال لبقاء حرمة الصلاة ولا يشترط
له الطهارة كما سيأتى لانه لا يؤدى في تحريم الصلاة واختاره السرخسي وان شاء توضأ وأتى
به وصححه الزبلي (قوله ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها الخ) خرج به ثلاث صور
الاولى فائتة غير هاهنا الثانية فائتة في غير هذه الايام الثالثة فائتة اقضاها في أيامها من العام
القابل وفي هذه الاخرة خلاف أبي يوسف والعصم انه لا تكبير لها (قوله وهي الثمانية)
الضمير الى الثرائض (قوله والاثنين) انه محمول على المنفردين والا فالجماعة تحقق بهم ما في غير
الجمعة الا انه على هذا المعنى يرجع الى المنفرد لان كلامهم ما منفردا وأنه يعد الاثنين غير جماعة
اعتبار التبادر من لفظها (قوله خرج به جماعة النساء) أى والعراة (قوله على امام مقيم)
هو امام توطن المصر او نوى فيها اقامة خمسة عشر يوما أو من نوى اقامة ما دون ذلك لا يجب
عليه على ما يفهم من كلامه (قوله اى بالامام المقيم) هو الاصح وقيل يجب على المقيم المقتدى
بالمسافر وجرى عليه صاحب الدرر افاده السيد (قوله أو قريبا) الاولى حذفه كما فعل في التنوير
لانه يوم الخلاف وليس فيه خلاف (قوله والمرأة تحتضن صوتها) بحيث تسمع نفسها والتعليل
يقيد الوجوب (قوله لانه عورة) هذا غير معتد والعصم أنه يؤدى الى الفتنة افاده السيد وقد
سبق والمراد بالعورة معناه اللغوي وهو العيب (قوله وفي التلبية نفسا) لانها كلام اجنبى
وفي البصر والكافي يبدأ بسجود الدم ولو جوبه في تحريمه انتم بالتكبير لو جوبه في حرمته انتم
بالتلبية لو محر ما لدمها ولو بدأ بها سقط السجود والتكبير لانها كلام فيقطع الوصل ولو بدأ
بالتكبير يجب دلالة لا يتأني الصلاة بخلاف التلبية اه (قوله وتكبير الامام) بالجر عطف على
طهارة (قوله لما رويناه) أى من أثر ابن مسعود السابق وهو انما يدل على اشتراط الجماعة فقط
فهو أخص من المذهب والامام دلائل أخر على ما رآه (قوله الى آخر ايام التشريق) الاولى
حذفه والاستغناء عما قبله لما فيه من ايهام أنه يكبر بعد المغرب لانها آخر ايامه فتأمل (قوله)
و به يعمل لعليه القنوى هذا بناء على انه اذا اختلف الامام وصاحبا فاعبره لقوة الدليل
على ما في آخر الحوى القدسي أو هو مبنى على أن قوله ما في كل مسألة مروى عنه كاذ كره في

التشريع (وبه) أى بقوله ما يعمل وعليه القنوى اذ هو الاحتياط

لأن الأتيان بما ليس عليه
أولى من ترك ما قيل أنه عليه
للا مريد كذا في الأيام
المعلومات والمعدودات
وعدم وجدان ذكر سوى
التكبيرات في أيام
التشريق والوسطان منها
من المعلومات والمعدودات
لأن المعلومات عشر الحجة
والمعدودات أيام التشريق
قبل المعلومات أيام النحر
والمعدودات سميت
معدودات لقولها وهكذا
روى عن أبي يوسف أنه قال
اليوم الأول من المعلومات
واليومان الاوسطان من
المعلومات والمعدودات
(ولا بأس بالتكبير عقب
صلاة العبدین) كذا في
مبسوط أبي الليث لتوارث
المسلمين ذلك وكذا في
الاسواق وغيرها
(والتكبير) هو (أن يقول
الله أكبر الله أكبر)

الحاوي أيضا والافكيف يفتي بقول غير صاحب المذهب كذا في البحر قال وجه هذا يدفع
ما في الفتوح من ترجيح قوله ورد فتوى المشايخ بقوله ما ولو نسي الامام التكبير أتى به المؤتم
وجوابا كسمع السجدة مع نالها قال محمد قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة فـهوت
أن **أ** تكبيرا بوجهة ويعقوب هو اسم نبي يوسف القاضي صاحب الامام الاعظم وهو
يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة الجبلي استغفر سبعين يوما أحد ونزل
الكوفة ومات بها وصلى عليه زيد بن أرقم وكبر خـا ووفى أبو يوسف سنة اثنين وثمانين
ومائة في خلافة هرون الرشيد وقد تضمنت هذه الحكاية من الثوائد الحكيمة هذه المسئلة
ومن العرفية جـ لالة قدر أبي يوسف عند الامام حيث قدمه وعظم منزلة الامام في قلبه حيث
نسى ما لا ينسى عادة لعلمه بانه خلفه وذلك أن العادة انما هو نسيان التكبير الاول وهو
السكان عقب فجر يوم عرفة فاما بعد فوالى ثلاث اوقات يكبر فيها فلا ومنها أن تعظم الامام
في طاعته لا في عيادته طاعة لانه تقدم بأمر الامام كما هو القاعدة المشهورة أن الامثال
خير من الادب ومنها أنه ينبغي للاسـ تاذ اذا تقرر في بعض أصحابه الخير أن يقدمه ويعظمه عند
الناس حتى يعظموه ومنها ان التلمذ لا ينبغي له ان ينسى حرمة أسناده وان قدمه وعظمه لا ترى
أن أبا يوسف شغله ذلك عن التكبير حتى سها كذا في البحر (قوله لان الأتيان بما ليس عليه الخ)
ولان فيه الاخذ بالاكثري في العبادات خصوصاً في الامور باكتنازه وهذا في مقابلة ما ذكر
في دليل الامام من أن الاجماع انعقد على الاول (قوله للا مريد كذا في البحر) علة قوله انه عليه
وفي الشرح ولا مريد فيكون عطفاً على قوله لان الأتيان الخ (قوله في الأيام المعلومات) وهو
قوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات (قوله والمعدودات) وهو قوله تعالى واذكروا
الله في أيام معدودات (قوله وعدم) بالترفع على مدخول اللام وهو جواب عن سؤال كانه
قيل له لماذا لم تحمله على غير هذا التكبير وحاصل الجواب ان الامور به ذكر حادث في هذه
الايام وليس بمحدث فيها الا هو (قوله والوسطان الخ) كذا يوجد في بعض النسخ لكن
التعديل بقوله لان المعلومات الخ لا يناسبه لان الاوسطين العاشر والحادي عشر وأما الثاني
عشر فليس من المعلومات بل هو من المعدودات وأما الحادي عشر والثاني عشر فكلاهما
ليس من المعلومات فالنسخ التي حذف منها هذه العبارة هي الصواب (قوله انه قال) يدل من
ضمير روى لكن لا يلاقيه في المعنى والاولى أن يجعل تعليلاً على حذف اللام (قوله اليوم الاول
من المعلومات) ان أراد به يوم عرفة فهو ليس من المعلومات ولا من المعدودات أما الاول فلانه
لا ينجر فيه وأما الثاني فلانه ليس من أيام التشريق اللهم الا اذا أريد به ما يقع فيه التكبير
التشريق فيكون من المعدودات (قوله واليومان الاوسطان الخ) بل ثلاثة معلومة ومعدودة
وهي أيام النحر أما الرابع معدود فقط وأما اذا أريد به أيام التشريق الايام الثلاثة التي بعد
أيام النحر فالمراد بالاول يوم النحر وهو معلوم والوسطان الحادي عشر والثاني عشر معلومان
ومعدودان والاخير معدود لا غير وهو المتبادر (قوله ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العبدین
الخ) في الظاهرية عن الفقيه أبي جعفر قال سمعت أن مشايخنا كانوا يرون التكبير في الاسواق
في أيام العشر كذا في البحر وفي الدراية عن جميع الفقهاء يفتي لاهل الكوفة

فهما مرتان (لا اله الا الله
والله أكبر الله أكبر
والله الحمد) لما روى أنه
صلى الله عليه وسلم صلى
صلاة الغداة يوم عرفة
ثم أقبل على أصحابه بوجهه
فقال خير مقلنا وقالت
الانبياء قبلنا في يومنا هذا
الله أكبر الله أكبر لا اله
الا الله والله أكبر الله أكبر
والله الحمد ومن جعل
التكبيرات ثلاثا في الاول
لا ثبت له وزيد على هذا
ان شاء الله تعالى الله أكبر
كبيرا والحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصيلا
لا اله الا الله وحده صدق
وعده ونصر عبده وأعز
جنته وهزم الأحزاب
وحده لا اله الا الله ولا نعبد
الاياه مخلصين له الدين
ولو كره الكافرون اللهم
صلى على محمد وعلى آل محمد
وعلى أصحاب محمد وعلى
أزواج محمد وسلم تسليما
كذا في جميع الروايات شرح
القدوري
• (باب صلاة الكسوف)
والخسوف

وغيرها أن يكبروا أيام النسر يقي في المساجد والأسواق قال نعم وذ كر أبو الميث كان إبراهيم بن
يوسف يفتي بالتكبير في الأسواق أيام العشر ١٥ (قوله فهما مرتان) وكذا التكبير الا في
مثلها فالجمل فيه ست (قوله لما روى الخ) الدليل أن من المدعى اتقيي بده بقوله في يومنا
هذا والاولى الاستدلال بما رواه ابن أبي شيبة بسند جيد عن الأسود قال كان عبد الله بن
ابن مسعود يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يقول الله أكبر الخ
وكذا روى عن علي بن بل عن الصحابة كلهم لما رواه ابن أبي شيبة حدثنا جبرير عن منصور عن
إبراهيم قال كانوا يكبرون يوم عرفة وأحد هم مستقبل القبلة في دبر الصلاة الله أكبر الخ
(قوله ومن جعل التكبيرات ثلاثا الخ) أشار به الى من قال بذلك كالثاقبي رضي الله عنه
(قوله ويزيد على هذا الخ) وما يفيد التعبير به الى أنه لا يزيد في الصيغة المقدمة كأن يجعل
التكبير ثلاثا وانما يزيد عليها ويدل عليه قوله فيقول الخ (قوله كبيرا) حال مؤكدة
(قوله كثيرا) صفة لمصدر محذوف أي حمدا كثيرا أي اتخى على الله تعالى وأذ كره بغير
ذكر كثيرا (قوله بكرة وأصيلا) البكرة أول النهار والأصيل آخره والمقصود الاعتراف
بالتنزيه لله تعالى في جميع الاوقات وهما منصوبان على الظرفية (قوله وحده) حال لازمة
(قوله ونصر عبده) محمد صلى الله عليه وسلم عطف تفسير على قوله صدق وعده ويدل عليه
ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر اللهم أنجز لي ما وعدتني وأخص ان أريد بالاول
الاعتراف بأن كل ما وعد به الحق تعالى صدق (قوله وأعز جنته) المسكين الا ان حارب الله هم
الغالبون أو المراد الصحابة في مغازيهم (قوله وهزم الأحزاب وحده) في وقعة الخندق فانهم
هزموا من غير محاربة فتحض الهزم لله تعالى من غير شهادة سبب أو المراد الهزم مطلقة فان
الفعل لله وحده والمشهد من الاسباب أمور عادية (قوله مخلصين له الدين) أي الطاعة (قوله
ولو كره الكافرون) الواو للحال (قوله اللهم صلى على محمد) المندوب السيادة كما قالوا في الصلاة
(قوله وعلى آل محمد) المراد بهم مطلق الاتباع وعطف الاصحاب من عطف الخاص للاهتمام
بسبب الشرف • (تمة) ذكر في الكشف أن الخليل لما اراد الذبح ونزل جبريل بالفداء
خاف عليه الجبل فنادى من الهوا الله أكبر الله أكبر فسمعه الذبيح فقال لا اله الا الله والله
أكبر فقال الخليل الله أكبر والله الحمد اهـ لكن لم يثبت ذلك عند أهل الحديث والخمارة أن الذبيح
احمى عليه السلام وفي القاموس انه لا يصح قال ومعناه مطيع الله در والمسئلة خلافة
سلفا وخلقاً فمنهم من قال به ومنهم من قال بأنه اسحق عليه السلام قال في البحر والحنفية ما تلون
الى الاول والحاصل كما قال السيوطي أن الخلاف فيه مشهور بين الصلابة في بعدهم
ورجح كل من القولين كما في الزرقاني على المواهب والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب صلاة الكسوف) •

ذكر هذا الباب بعد صلاة العيد وقبل الاستسقاء لأن كلا منهما صلاة نهائية بجماعة مخصوصة
من غير أذان ولا إقامة الا أن صلاة العيد واجبة وقيل يفرض كفاية وصلاة الكسوف سنة
عند الجمهور وقيل واجبة وصلاة الاستسقاء تختلف في سنتها فانما ترتب الابواب كذا في
الفتح يقال كسف الله الشمس كسفا من باب ضرب فهو منه سد وكسفت الشمس كسوفاً من

قوله الغالبون التساوية
المقطون ١٥

باب جاسم فهو لازم وما قيل في الكسوف يقال في الخسوف وهما بمعنى واحد وهو ذهاب الضوء
 من كل منهما قاله ابن فارس والزهري والموهري وزاد في القاموس الخسوف ذهاب بعضهم
 والكسوف ذهاب كلهما والاضافة في صلاة الكسوف للتعريف وهي من اضافة الشيء الى
 سببه لان سببها الكسوف روى الكمال أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال ان اناس يزعمون أن
 الشمس والقمر لا ينكسنان الا موت عظيم من العظاما وليس كذلك ان الشمس والقمر
 لا ينكسفان لموت أحد ولا لحمايته ولكنهما آيتان من آيات الله ان الله اذا بدا الشيء من خلقه
 خشع له فاذا رأيت ذلك فصلوا كما حدث صلاة صليتها من المكتوبة اه والمراد بالا حدث
 الاقرب وكانت الصبح فان الكسوف كان عند ارتقاءها قدر ربعين والفتة في الحديث ان
 أهل الجاهلية كانوا يزعمون ان ذلك يوجب حدوث تغير في العالم كما يعتقده أهل النجوم من
 أن هذه الأجسام السفلية مرتبطة بالنجوم وأن لها تأثيرا في ذلك وان العالم كرى الشكل
 والكسوف حيلولة الارض بين الشمس وبين الابصار فهو أمر عادي لا يتقدم ولا يتأخر
 فاخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم لم أن اعتقادهم هذا باطل وأن الشمس والقمر آيتان من آيات
 الله تعالى يريهما عباده ليعلموا أنهم ما صخران بامرهم ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قوة الدفع
 عن أنفسهما فلا يستحقان أن يعبدوا وأن هذا من أثر الارادة القدسية وفعل القاعل المختار
 فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب وفي الفزع الى الصلاة والسجود لله
 تعالى والتضرع اليه عند ذلك تحقيق اضافة الحوادث كلها اليه تعالى ونفي لهما عما سواه وفي
 هذا دليل أيضا على أن الصلاة مستحبة عند حدوث كل آية من الآيات كالزلازل والريح الشديدة
 والظلمة ونحوها كما في غاية البيان وقال تعالى وما ترسل بالآيات الا تخويفا والتخويف بهم ما لما
 فيهم ما من تبدل نعممة النور بظلمة لاسم الكسوف فتتزعزع القلوب لذلك طبعاف كانا من
 الآيات المخوفة والله تعالى يخوف عباده لئلا يتركوا المعاصي ويرجعوا اليه بالطاعة والاستغفار
 (قوله والافزع) كالزلازل والريح الشديدة والظلمة (قوله سن ركعتان الخ) بيان لاقول
 مقداره وان شاء صلى اربعا أو أكثر كل شفع تسليمة أو كل شفعين كما في الصرعن المجتبى
 والافضل أربع كذا في المحوى عن النهاية (قوله كهينة النزل) في عدم الاذان والاقامة
 وعدم الجواز في الاوقات المكروهة وفي اطالة القيام بالقراءة والادعية التي هي من خصائص
 النقل وقيل يخفف القراءة ان شاء لان المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خفف
 أحدهما طول الآخر وقيل يقرأ فيه ما أحب كالصلاة المكتوبة وأما الركوع والسجود
 فان شاء قصرهما وان شاء طولهما كما في شرح السيد (قوله من غير زيادة) مرتبط بقوله كهينة
 النقل أي من غير زيادة ركوع ثان (قوله فلا يركع ركوعين في كل ركعة) وقال مالك والشافعي
 وأحمد في المختار عند في كل ركعة ركوعان لخبر ابن عباس وعائشة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم ركع ركوعين في كل ركعة متفق عليه ولنا أدلة كثيرة قال الكمال بعد ذكرها فلهذه
 الاحاديث منها الصحيح ومنها الحسن قد دارت على ثلاثة أمور منها ما فيه أنه صلى ركعتين
 ومنها الامر بان يجزئها كما حدث ما صلوا من المكتوبة وهي الصحيح ومنها ما فصل فأفاد تفصيله
 انها ركوع واحد وما ذهبنا اليه رواه كبار الصحابة فالأخذه أولى لسكون رواه وصحة

والافزع * (سن ركعتان
 كهينة النقل للكسوف)
 من غير زيادة فلا يركع
 ركوعين في كل ركعة

بل ذكره واحد لما رواه ابو داود انه عليه السلام صلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف وانجلت الشمس فقال انه
هذه الآيات يخوف الله تعالى به عباده فإذا رأيتوها فلو كانت صلاة صليتها من المكتوبة قال الكمال وهي الصبح
فان كسوف الشمس كان عند ارتقاءها فيسدر رحمتين وفي السنة انها ٣٥٧ ركوع واحد في كل ركعة للكسوف

واحاديته وموافقة الامم وللمهودة لانهم يجذون في شيء من الصلوات الاركوعا واحدا فيجب
ان تكون صلاة الكسوف كذلك قال الامام محمد وتاويل ما روى من الركوعين انه صلى الله
عليه وسلم لما طال الركوع ورفع بعض الصفوف رؤسهم فظنوا انه صلى الله عليه وسلم رفع رأسه
من الركوع فرفع من خلفهم فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم راكعا ركعوا فركع من
خلفهم فمن كان خلفا ظن انه صلى الله عليه وسلم صلى باكثر من ركوع فزوى على حسب ما عنده
من الاشتباه (قوله بل ركوع واحد) الاولى ركوعا واحدا بالنصب (قوله كحدث صلاة) اي
أقرب صلاة (قوله وهي) اي أحدث صلاة (قوله الا بالامام الجمعة) اي امام تصح به اقامة الجمعة
وفيه اشارة الى أنه لا بد لها من شرائط الجمعة وهو كذلك. وفي الخطبة كافي السراج والمعنى
في ذلك تحصيل كمال السنة على الظاهر كافي النهر وفي السند عن البحر قال العلامة الاسيحياني
يستحب في كسوف الشمس ثلاثة أشياء: ايام الامام والوقت والموضع أما الامام فالسلطان
أو القاضي ومن له ولاية الجمعة والعديد وأما الوقت فهو الذي يباح فيه التطوع وأما الموضع
فهو الذي يصلي فيه صلاة العيد أو المسجد الجامع ولو صلوا في موضع آخر أجزأهم والاول أفضل
ولو صلوا وحدها أتاني منازلهم جاز ويكره أن يجتمع في كل ناحية اه يعني لكرامة النقل
بجماعة على التداخي الاما خص بدليل الا اذا أذن الامام لامام كل مسجد أن يقيمها كافي ابن
أمر حاج وفي الظهيرية اذا أمر امام الجمعة القوم بالصلاة جاز أن يصلوا بالجماعة في مساجدهم
يَوْمهم فيها امام حميم جوى عن البرجندی وفيه أيضا وكذا النساء يصلين صلاة الكسوف
فرادى (قوله عنده خلافا لهما) الصحيح قول الامام كافي المضمرات لما رواه أصحاب السنن
وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم عن مرة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف
الشمس لانسمع له صوتا وما رواه أحمد عن ابن عباس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم
الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفا وتاويل ما رواه من الجهر أنه جهر بالآيتين (قوله
ولا خطبة) وخطبته صلى الله عليه وسلم يوم مات سيدنا ابراهيم ابنه ايسا اللرد على من توهم
أنهم اكسفت لونه لأنهم اشرعوا له ولذا خطب بعد الانجلاء ولو كانت سنة له لخطب قبله
كالمصلاة والدعاء (قوله بل ينادي) بالبناء للمفعول (قوله الصلاة جامعة) بالنصب على
الاغراء اي احضروا الصلاة ويصح الرفع فيها على الابتداء والخبر (قوله بنحو سورة البقرة)
المعنى انه يقرأ في الاولى الفاتحة وسورة البقرة ان كان يحفظها أو ما بعد لها من غيرها ان لم
يحفظها جوهر (قوله ولو خففها الخ) ليس من كلام الكمال بل ذكر في الفتح ما حصله أن الحق
أن السنة تطويل الصلاة والندوب مجرد استيهاب الوقت بمجموع الامر من مطلقا اه وأفاد
شارح المشكاة أن محل هذا اذا كان في غير وقت كراهة والاقتصر على الدعاء فقط اه (قوله
لان السنة تأخير) علمه الاتيان بتم المعبدة للتراخي عن المتقدم (قوله وهو أحسن من استقبال
القبلة) لعلمه لان السنة في الاجتماع هذا كما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم عند الموعظة

الجمعة أو امامور السلطان
دفعاً للقنينة فيصليهم
(بلا اذان ولا اقامة ولا
جهر) في القراءة فيهما عند
خلافهما (ولا خطبة)
باجماع أصحابنا لعدم أمره
صلى الله عليه وسلم بالخطبة
(بل ينادي الصلاة جامعة)
ليجتمعوا (وسن تطويلها
بنحو سورة البقرة قال
الكمال وهذا مستثنى من
كراهة تطويل الامام
الصلاة ولو خففها جاز
ولا يكون مخالفا لسنة لان
المسنون استيهاب الوقت
بالصلاة والدعاء فاذا خفف
أحدهما طول الاخرى
يسبق على الخشوع والخوف
الى الجلاء الشمس (وسن
تطويل ركوعهما
ويجوزهما) لما روى أن
الشمس انكسفت على عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقام فلم يكدير ركع
ثم ركع فلم يكدير رفع ثم رفع
فلم يكدير سجدة ثم سجدة فلم
يكدير رفع وفعل في الركعة
الاخرى مثل ذلك أخرجه
الحاكم وصححه (ثم يدعو

الامام) لان السنة تأخير عن الصلاة (جالسا مستقبل القبلة ان شاء أو يدعو) قائما مستقبل الناس قال شمس الاثمة
الحلواني (وهو أحسن) من استقبال القبلة

ويستقرون كذلك (حتى يكمل الخلاء الشمس) كما ورد (وان لم يحضر الامام صلوا) أي الناس (فرادى) ركعتين أو أربعين منازلهم (ك) أداء صلاة (المسوف) فرادى لان القمر خفف مرارا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل اليها أنه صلى الله عليه وسلم جمع الناس له دفعا للفتنة وكسوف القمر ذهاب ضوته والخسوف ذهاب دائرته والحكم أعم (و) كالصلاة فرادى لحصول (الظلمة الهائلة) نهارا والريح الشديدة ليلا كان أوفها (والفزع) بالزلزل والصواعق وانتشار الكواكب والنوء الهائل ليل والنجم والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزع والاهوال لانها آيات مخوفة للعباد ليترهبوا المعاصي ويرجعوا الى طاعة الله تعالى التي بها فوزهم وصلاحهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة تسأل الله من فضله العفو والعافية بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

وذكر الاحكام أولان فيه مزيد الاستحضار والابتهاال للقوم اذا راوه داعيا رافعا كفيه مبتدلا (قوله كان أيضا حسنا) لانه ربما يطول المجلس فيه فيبذل ذلك يحصل له ارتفاق (قوله ولا يخرج) أي المنبر الا على عدم ذكره للاستغناء عنه بما قبله لانه اذا كان لا يصعد ولا يخرج (قوله حتى يكمل الخلاء الشمس) لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأى نحوه افاد هو او صلوا حتى ينكشف ما بينكم وفي السراج وان لم يصل الكسوف حتى انجلت لم يصل وان انجلت بعضها جاز أن يندى الصلاة فان استرها أصحاب أو حائل وهي كاسفة صلى الكسوف لان الاصل بقاؤه وان غربت كاسفة أمسك عن الدعاء واشتغل بصلاة المغرب (قوله في منازلهم) كذا في شرح الطحاوي ركعتين أو أربعين أو ما هو الافضل مبسوط وفي مساجدهم فمستأنى وعن الامام أن لكل امام أن يصلي بجماعة فيه فلا يشترط المصير ولا السلطان مبسوط والصحيح الاول وهو ظاهر الرواية لان هذه الصلاة بجماعة عرفت باقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يقيها الا من هو قائم مقامه ونص مشايخنا أنها متعلقة بالمصير (قوله دفعا للفتنة) الحاصلة باجتماع الناس ليل الامن السرقة والفسق (قوله والحكم أعم) وهو استئذان الصلاة فانما تطالب لا يعم ما وقع (قوله وعموم الامراض) كلتهم متفقة على أنهم يصلون فرادى ويدعون في عموم الوباء والامراض قال في التمر وهو شامل للطاعون لان الوباء اسم لكل مرض عام طاعونا كان أو غيره ولا ينعكس وان الدعاء برفعه كما يفعله الناس في الجبل مشروع وليس هذا دعاء برفع الشهادة لانها أثره لا عينه يعني فصار كإقامة العدو وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم سأل العافية منها اه قال وعلى هذا أقامه ابن حجر من أن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة أي حسنة فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين يتولى بهما رفعه قال وهذه المسئلة من حوادث الفتوى ١١ وغمامه في الاشياء وذكر الطحاوي في مشكل الآثار في تأويل حديث الطاهون أرسل على طائفة من بني اسرائيل فاذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا عنه فقال ان كان بحال لودخل وابتلى به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج فخرج فخرج عنده أنه نجس بخروجه لا يدخل ولا يخرج صيانة لا عتقها فما اذا كان يعلم أن كل شيء بقدر الله تعالى وأنه لا يصيبه الا ما كتب الله عليه فلا بأس بان يدخل ويخرج اه وقيل المنع من الخروج خوفا من تعطل المرضى الذين في تلك الارض لان الناس اذا فرغوا عنهم تعطلت أحوالهم وأحوال من يموت منهم وقيل جبر الخاطر الفقير الذي لا يجد ما يمينه على الخروج وقيل غير ذلك (قوله التي بها فوزهم) أي نجاتهم من المهالك وطفرتهم بالمقاصد (قوله وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة) لانها صلة بينه وبين ربه ولانها عماد الدين ولانها أفضل اعمال العبد (قوله العفو) مما وقع من الجناية (قوله والعافية) اسم عام لدفع كل مكروه (قوله بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) ختم به لما ورد توسلوا بجاهي فان جاهي عند الله عظيم وليكون مصليا عليه صلى الله عليه وسلم في الدعاء وهو من محققات الاجابة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الاستسقاء) •

مناسبتة للكسوف أنهم ما يؤذي حال الخوف جوهره (قوله هو طلب السقيا الخ) هذا

التعريف لمعناه الشرعي فالسيف والتاء للطلب والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله
والسقية بالاضم الماء وذكر بعضهم أنه في اللغة طلب الماء مطلقا وغلب في الشرع على طلب
المطر من الله تعالى على وجه مخصوص وهو مستنون عند الحاجة اليه في موضع لا يكون لاهله
أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم وذرورهم أو كان لهم ذلك لكن لا يكفيم
فان كان كافيا لا يستسقون كذا في القهستاني وقوله على طلب المطر من الله تعالى الاولى أن
يقال طلب الماء لم يطلب زيادة الاثم اربان له لم لا يكفيه كالنيل اذا كان لا يكفي وفي المطالع
سقاء وأسقاء بمعنى واحد وقيل سقاء ناوله وأسقاء جعل له سقيا وقيل سقاء لشقيه وأسقاء
لماشيته وأرضه أو دله عليه (قوله بالاستغفار) الباء بمعنى مع وليس صلة للطلب لان الوارد
الطلب بفصول اللهم اسقنا غيثا مغيثا الى آخر ما ياتي ويحتمل أن الطلب يكون بالاستغفار لان الله
تعالى رتب ارسال السماء عليه فقال تعالى استغفروا ربكم الآية ولما روي أن عمر استسقى
فلم يزد على الاستغفار (قوله وشرع بالكتاب) وهو قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام
فقات استغفروا ربكم الآية روي أن قوم نوح لما كذبوه بعد طول تكريره الدعوة حبس عنهم
القطر وأعمق أرحام نسائهم اربعين سنة وقيل سبعين سنة ووعدهم انهم ان آمنوا وزفهم الله
الخصب ورفع عنهم ما كانوا عليه وشرع من قبلنا شرع لنا اذا قمعه الله ورسوله من غير انكار
وهذا كذلك كذا في الشرح (قوله والسنة) صح في كثير من الآثار أنه صلى الله عليه وسلم
استسقى وكذا الخلفاء بعده وقد استسقى به صلى الله عليه وسلم وهو صغير أخرجه ابن عساکر
عن عرفة بن الربيع الأزدي رضي الله عنه قال قدمت مكة وهم في خطب فقلت قريش يا أبا
طالب أخط الوادي وأجذب الهمال فهل قاستسقى فخرج أبو طالب ومعه غلام كانه شمس فجلبت
عنه حياة فقام وحوله أعيلة فاخذه أبو طالب وألقى ظهره بالكعبة ولذا الغلام بأصبعه ومافي
السماء قزعة فاقبل السحاب من ههنا وههنا وأغدق وأغدق وانفجر له الوادي وأخصب
النادي والبادي وفي ذلك يقول أبو طالب

• وأيض يستسقى الغمام بوجهه • غمال البتاي عصمة للارامل

(قوله والاجاع) أجمعت عليه الامم سلفا وخلفا من غير تكبر كذا في البحر (قوله جائزة
بلا كراهة وليست سنة) روي أنه صلى الله عليه وسلم لما سقى اليه القطر رفع يديه يستسقى
ولم يذكر فيه صلاة ولا قلب داء فلم يدل على السنة اذ لم توجد المواظبة في أغاب
الاحوال فالامام مخير ان شاء فعلها وان شاء تركها كذا في غاية البيان عن شرح مختصر
الطحاوي (قوله حين استسقى) روي عنه رضي الله عنه أنه خرج يستسقى فلما زاد على
الاستغفار (قوله لانه كان أشد الناس اتباها رسول الله صلى الله عليه وسلم) علة للعلة والمعنى
لانه كان كذلك بعد الصديق رضي الله عنهم أجمعين (قوله ولم يتركها عمر) المناسب زيادة
ولا أنكرها عليه ليناسب قوله وتركه لم يتركها عليه وواو الحال (قوله وقد ورد شاذ
صلاته صلى الله عليه وسلم للاستسقاء) ذكر الشهيد في الكافي الذي هو جمع كلام محمد قال
لا صلاة في الاستسقاء انما فيه الدعاء بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج ودعا بلفظنا
عمر أنه بعد المنبر فدعا واستسقى ولم يبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلاة الا حديث

أي طلب العباد السنسقي
من الله تعالى بالاستغفار
والحمد والثناء وشرع
بالكتاب والسنة والاجاع
(له صلاة) جائزة بلا كراهة
وليست سنة لعدم فعل عمر
رضي الله تعالى عنه لها
حين استسقى لانه كان
أشد الناس اتباها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وقد استسقى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بجميع
الحياة ولو ثبت صلاته فيها
لاشهرت له اشتهارها واسعا
ولم يتركها عمر رضي الله
تعالى عنه ويتركه لم يتركها
عليه وقد ورد شاذ اصلاته
صلى الله عليه وسلم
للاستسقاء فقلنا يجوزها
(من غير جماعة) عند الامام
كما قال ان صلواتا وحدا
فلا بأس به

وقال أبو يوسف ومحمد صلى الله عليه وسلم في ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كالعيد في الركعة الأولى والركعة الثانية كالعيد في الركعة الثانية قال شيخ الإسلام في دليل على الجواز وعندنا يجوز لولا الجماعة لكن ٣٦٠ ليس بسنة (وله استغفار) لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا

يرسل السماء عليكم مدرارا (ويستحب الخروج له) أى الاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات ولم ينقل أكثر منها ويخرجون (مشاة) في ثياب خلقة غسيلة (غير مرقعة) (أو مرقعة) وهو أولى اظهار الصفه كونهم (متدلين متواضعين خاشعين) لله تعالى ناكسين رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم) ويحسدون التسوية ويستغفرون للمسلمين ويردون المظالم (ويستحب اخراج الدواب) بأولادها ويشتون بينها ليحصل ظهور الضميج بالحاجات (و) خروج (الشيوخ الكبار والاطفال) لان نزول الرحمة بهم قال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم ورواه البخاري وفي خبر لولا شباب خضع وبهائم رقع وشيوخ ركع وأطفال رضع لص عليكم العذاب مبالا (ويخرجون للصراة الا في مكة ويت المقدسة) انهم (في المسجد الحرام والمسجد الاقصى

واحد شاذ لا يؤخذ به اه ولم تشمر رواية الصلاة في الصدر الاول بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في كيفيةها والحاصل لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصلح به اثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسنيتها ولا يلزم من عدم قوله بسنيتها قوله بانها بدعة كما نقله عنه بعض المشغين بالتعصب بل هو قائل بالجواز كذا في الحلبي (قوله كالعيد) الا أنه ليس فيها تكبيرات من لا مسكين ثم يحط بحد الصلاة لكن عند محمد خطبتين يجلس بينهما وقال أبو يوسف خطبة واحدة بغير جلسة ثم يستقبل القبلة ويقرب رداءه ويدعو بدعاء الاستسقاء (قوله في الجهر الخ) أى لاف التكبيرات (قوله قال شيخ الإسلام الخ) ذكر ابن أمير حاج لولا الجماعة هل يكرهه عند الامام فذكر الحاشي الشهد في باب صلاة الكسوف من الكافي ما يفيد الكراهة حيث قال يكره التطوع بجماعة ما خلا قيام رمضان والكسوف لكن كلام شيخ الإسلام في هذا المقام يفيد الجواز بدونها وهو متعبه نظر الدليل فليكن عليه التعويل (قوله يرسل السماء عليكم مدرارا) قال في المضمرات السماء المطر والمدرار كثير الدر اه (قوله ويستحب الخروج له ثلاثة أيام) الى العصر والاتباع ولانه أقرب الى التواضع وأوسع للجمع ولا نهم به ألون المطر فينبغي أن يكون حيث يصيهم وفي المجتبى والاولى أن يخرج الامام بالناس وان لم يخرج بنفسه وأمرهم بالخروج جازوا نخرجوا بغير اذنه جاز أيضا وفي الخلاصة اذا غارت الانهار واقطعت الامطار يستحب للاطام أن يأمر الناس أولا بصيام ثلاثة أيام وما طاقوا من الصلاة والخروج عن المظالم والتوبة من المعاصي ثم يخرجهم في اليوم الرابع وفي الجوى عن النظام الهاملى اذا سقوا قبل الخروج وقد كانوا تهموا له نذب أن يخرجوا شكر الله تعالى ويستزيدون من فضله ورجته اه قال ويحبني ما قبل يخرجوا ليستسقوا فقاتلهم قفوا * دمعي ينوب لكم عن الانواء قالوا صدقت في دموعك مقنع * لكتمها عزم وجهه بدماء

(قوله وهو أولى) أى كونه امرقة (قوله متدلين الخ) ألفاظ قرينة المعنى (قوله ويردون المظالم) هو من تمة التوبة (قوله ويستحب اخراج الدواب) في ابن ماجه عن عرائه صلى الله عليه وسلم قال لم ينقص قوم الميكال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان ولولا البهائم لم يطرروا (قوله ليحصل ظهور الضميج) أى من البهائم برفع أصوات الامهات على أولادها والاولاد على الامهات كما ظهر الضميج بدعاء بنى آدم وقوله بالحاجات أى بسبب الحاجات (قوله لان نزول الرحمة بهم) أى بالشيوخ والاطفال اضعفهم فظهر الاستدلال بما بعد (قوله لولا شباب خضع الخ) أى لولا وجود من ذكر الخ فان وجود هؤلاء واحتياجهم سبب في نزول الرحمة (قوله وبهائم رقع) قال الشارح فيها يأتى رعت الماشية أكلت ماشيات (قوله ولا شك) أى في ذلك الشرف وزيادة نزول الرحمة وقول المصنف ويظهر في ذلك

يجتمعون) اقتداء بالسلف والخلف ولشرف الخلو وزيادة نزول الرحمة به ولا شك (وينبغي ذلك) أى الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوى (أيضا لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) وهذا أمر جلي اذا لا يستغاث وتستغاث في مدينة المدينة المنورة بغير حضرته ومشاهدته في حادثة للمسلمين أيضا

وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وهو الشفع في المذنبين فيتوسل اليه بصاحبيه ويتوسل بالجميع الى الله فلا مانع من الاجتماع
عند حضرته وإيقاف الدواب بباب المسجد لشفاعته (ويقوم الامام ٣٦١ مستقبل القبلة) حاله دعاته (رافعا يديه)

لما روى عن عمر رضي الله
عنه أنه رأى النبي صلى
الله عليه وسلم يستسقي عند
أحجار الزيت فريسان
الزوراء قائما رافعا يديه قبل
وجهه لا يجاوز به مآرسه
اتهى ولم يزل يجافي في الرفع
حتى بدا يبايض ابطنيه ثم
حول الى الناس ظهره
(والناس قعود مستقبلين
القبلة يؤمنون على دعائه)
بما ورد عن النبي صلى الله
عليه وسلم ومنه ما نص عليه
بان (يقول اللهم اسقنا غيثا)
أى مطرا (مقبيا) بضم أوله
أى منقذا من الشدة
(غيثا) بالمد والهمز أى
لا ينقصه شئ أو يغني الحيوان
من غير ضرر (مريثا) بفتح
أوله وبالمد والهمز أى محمود
العاقبية والهنى النافع
ظاهرا والرى النافع باطنا
(مريثا) بضم الميم
وبالتخية أى آتيا بالربيع
وهو الزيادة من المراجعة وهي
الخصب بكسر أوله ويجوز
فتح الميم هنا أى ذاربع أى
غناء أو بالوحدة من اربع
البعير أى كل الريع أو
الفوقية من رعت الماشية
أكات ماشيات والمقصود
واحد (غذا) أى كثير
الماء والخير أو قطره كبار
(بجلا) بكسر اللام أى سائر بالافق له ومعه

أيضا لأهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم استسقى فيه كذا في ابن أمير حاج وما في البصر من أن عدم استثنائه في هذا كراضيقه غير ظاهر
لأن من هو مقبى بالمدينة لا يبلغ قدر الحاجة وعند اجتماع جلتهم يشاهد اتساع المسجد
الشريف في أطرافه وانما شدة الزحام في الروضة الشريفة وما قاربها الرغبة في زيادة النفل
والقرب من المصطفى صلى الله عليه وسلم كذا في النمرح (قوله وما أرسلناك إلا رحمة)
أى راحما أو ذارحة وفي التعبير عنه بالرحمة ما لا يخفى من عظيم اتصافه صلى الله عليه وسلم بها
وشمل العالمين الكفار في الدنيا فنع عنهم الخسف والمسخ أو عن غالبهم وأصاب جبريل من هذه
الرحمة شئ فقد آمن به من الساب وخص العالمين لشرفهم والافرحته عمت البهائم والأشجار
والأحجار (قوله فيتوسل اليه بصاحبيه) ذكر بعض العارفين أن الأدب في التوسل أن يتوسل
بالصالحين الى الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم ثم به الى حضرة الحق جل جلاله وتعالاه
أسماءه فإن مراعاة الواسطة عليهم أمدار قضاء الحاجات (قوله فلا مانع) تقرير على قوله إذ
لا يستغاث الخ والاولى فينبغي كما ذكره في المتن (قوله وإيقاف) عطف على الاجتماع (قوله
ويقوم الامام) أى على الأرض ليرام القوم ويسمعوا كلامه ويجوز إخراج المنبر لها ثم إذا صلى
فعد الامام الدعاء بعد الصلاة وعندهما يصلى ثم يخطف فاذا مضى صدر من خطبته قلب رداءه
ودعا قائما مستقبلا للقبلة جوهره (قوله مستقبل القبلة) لأنه أفضل وأقرب الى الاجابة قال
النووي ويلحق بالدعاء جميع الاذكار وسائر الطاعات الا ما خص بدليل كالخطبة (قوله رافعا
يديه) ولم يرفع صلى الله عليه وسلم يديه الى الرفع البليغ بحيث يرى يبايض ابطنيه الا في الاستسقاء
وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب المستسقي اذا رفع العبد يديه أن يردعه ما صغرا يعنى
فارتعتين خائبتين ثم السنة في كل دعاء لسؤال شئ وتخصيله أن يجعل بطون كفيه نحو السماء
ولرفع يلاه كالقنطريش بطونهما الى الأرض وذلك معنى قوله تعالى ويدعوتن رغباً ورهباً كذا
في شرح البهرايع على الصحيح وفي التحفة والمحيط الرضوى والتجريدان رفع يديه نحو السماء
محسن وان لم يفعل وأشار بأصبعه السبابة من يده اليمنى فحسن وذكره في المبسوط والبدائع
وغيرهما عن أبي يوسف لكن من غير تقييد الا أصبح بالسبابة قال ابن أمير حاج وقد ورد السكك
في السنة اه (قوله فريسان الزوراء) هي دار عالية البناء كان يؤذن عليها بلال (قوله ولم
يزل يجافي في الرفع) يشير به الى أن ما ذكر في حديث عمر من قوله لا يجاوز به مآرسه كان في
ابتداء الرفع (قوله بما ورد) متعلق بدعائه (قوله أى منقذا من الشدة) فيغيثهم ويرد بهم
ويشبعهم (قوله أى محمود العاقبة) اما بان ينفع الاحشاء واما بان يكون قوة على الطاعة
واما باخراج فضلاته سهلة غير ضارة وقولى بأن ينفع الاحشاء أى أحشاء كل من تناول وقولى
بأن يكون قوة على الطاعة أى من المكلف وما تناوله غيره كالبهائم يرجع اليه وقولى واما
باخراج الخ لا مانع من تعميمه للمكلف وغيره (قوله أو بالوحدة) مع ضم الميم (قوله
أو الفوقية) أى مع ضم الميم من أرتع المطر اذا أثبت ما يرتع فيه (قوله غدا) ضد الطل
قاله السيد (قوله أى سائر بالافق) الاولى التعميم باللام كما في الشرح وهو كذلك في نسخ

(قوله أنت الله الغنى في
نسخة أنت الله لا اله الا أنت
الغنى اه

اول الارض بالنبات بكل
القرس (ههنا يفتح السين
المهملة وتشديد الحاء أى
شديد الوقع بالارض من مع
جرى (طبعا) يفتح أوله أى
يطبق الارض حتى يعمها
(دائما) الى انتهاء الحاجة
اليه (و) يدعو أيضا بكل
(ما شبهه) أى اشبه الذى
كرناه مما يناسب المقام (سر
أوجهرا) وثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم لم اللهم
اسقنا غيثا مغنيا لنا غير
ضار عاجلا غير آجل اللهم
اسق عبادك وعبادك وانشر
رحمتك وأحى بلدك الميت
اللهم أنت الله لا اله الا أنت
الغنى ونحن الفقراء أنزل
غياثنا الغيث واجعل ما
انزلنا قسوة وبلاغا الى
حين فإذا أمطرنا قالوا
استجبنا اللهم صيبا نافعا
واذا طلب رفعه عن
الاما كن قالوا اللهم
حوالنا ولا علينا اللهم على
الأكام والظراب

على أن سترته على نفسه (قوله أول الارض بالنبات) أو هو الذى يخال الارض بالمطر أى
يعملها فأفاده السيدون بسبب التجليل بالنبات اليه من النسبة الى السبب (قوله أى شديد
الوقع بالارض) فى شرح السيد أى سائل من فوق اه وفى القاموس كلاما معنيين فانه قال
السخ الصب والسيلان من فوق ثم قال والشديد من المطر اه ولا شك أن الشديد منه يرجع
الى قول المصنف أى شديد الوقع بالارض (قوله الى انتهاء الحاجة) أشار به الى أن الدوام
فى الحديث مقيد فان المطلق مهلك (قوله اللهم اسقنا غيثا مغنيا) زاد فى حديث جابر مريضا
مريضا (قوله وانشر رحمتك) أى عم انعامك (قوله وأحى بلدك الميت) بعدم الانبات
بالمطر اه (قوله اللهم أنت الله الخ) روى أبو داود عن عائشة رضى الله عنها شك الناس
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخطو المطر فامر بنير فوضع له فى المصلى ووعده الناس يوما
يخرجون فيه قالت عائشة فخرج صلى الله عليه وسلم لم حين بدا حاجب الشمس فقام على المنبر
فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتكم جدب دياركم واستنجدوا المطر عن ابان زمانه عنكم
وقد أمركم الله سبحانه وتعالى أن تدعوه ووعدهم أن يسحب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم ما لك يوم الدين لا اله الا الله يقول ما يريد اللهم أنت الله الغنى ونحن الفقراء أنزل
غياثنا الغيث واجعل ما أنزلنا بلاغا الى خير ثم رفع يديه فلم يزل فى الرفع حتى بدا يابض
ابطيه ثم حوّل الى الناس ظهره وقاب أو حوّل رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس
ونزل فصلى ركعتين فأثنى الله تعالى بحسبته فوعدت وبرقت ثم أمطرت باذن الله تعالى فلم يأت
صلى الله عليه وسلم مسجد حدى سالت السبول فلما رأى سرعتهم الى الكن فحك حتى بدت
نواجذه وقال أشهد أن الله على كل شى قدير وإنى عبده ورسوله (قوله الى حين) الرواية بالحاء
المجسمة والياء المثناة من تحت والراء المهملة ضد النحر (قوله اللهم صيبا) منصوب بفعلى
محذوف أى اجعله صيبا والصيب المطر وهو يتشديد الياء وفى رواية النسائي اللهم اجعله صيبا
نافعا يفتح السين المهملة وسكون الياء قال الخطابي أى نافعا وفى رواية النسائي صيبا هنيئا
فيجمع بين الروايات كلها ويقول مطرنا بفضل الله ورحمته لا ينوء كذا انتهى عنه ويستحب الدعاء
عند نزول الغيث لما ورد من استجابة الدعاء عنده وان يكشف عن غير عورته ليصيبه ويتطهر
منه ويحمد الله تعالى لما عن أنمر أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسر
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه
حديث عهد بربه اه أى تكوينه وتنزيله وعن ابن عباس كان اذا جاء المطر يامر عبدا له أن
يخرج فراشه الى المطر فقليل له فى ذلك فقال أما قرأت وأتران من السماء ما ميمبار كافأحب أن
ينالني من بركته ويستحب لمن سمع الرعد أن يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من
خيفته فان من قاله عوفى من الرعد كما ورد عن عمر وقال ابن عباس من سمع صوت الرعد فقال
ذلك وزاد وهو على كل شى قدير فان أصابته صاعقة فقل ديت (قوله واذا طاب) بالبناء
للمجهر ولوالاوى أن يقول طلبوا بالناسب قوله قالوا (قوله اللهم حوالينا) يفتح اللام أى
اجعله حوالينا وفسره بقوله على الاكام أى اجعله على الاكام كى لا يضرها المطر لاعلى
الابنية والطرق (قوله ولا علينا) أى ولا تجعله علينا (قوله اللهم على الاكام) بكسر الهمزة

كامام وبقتهم مع المذبح أكمة بقتات وهو التراب المجمع والظراب بكسر الظاء المثالة آخره ياء وحدثه مع ظرب بفتح فسكون وهو الجبل الصغير وروهم من قاله باضاد قال في الشرح وفيه إرشاد لعلنا لا بد في هذا الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لأنه يحتاج إليه مستورا بالنسبة لبعض الأودية والمزارع إلى حصول الكفاية التي يطلبها الله فطلب منع ضرره وبقاء نفعه وفيه إعلام بأنه إذا قارن النعمة عارض لا يتسخط منه فيسأل الله تعالى رفع العارض وبقاء النعمة والدعاء برفع العارض لا ينافي التوكل والتقويض (قوله ويطون الأودية) لأنه باجتماع الماء فيها يحصل ارتفاق بالسقي منها وشرب البهائم والطيور (قوله وليس فيه قلب رداء) لعدم فعل الصواب له كعدم غيره ولم يذكر الامام التحويل الوارد في الأحاديث بل أنكر كونه من السنة (قوله وأبي يوسف في رواية عنه) وفي رواية أخرى أنه مع محمد وهو الأصح كما في ابن أمير حاج عن البدائع والاحسن في صفة التحويل ما قاله في المحيط أن أمكنه أن يجعل أعلاه أسفله جعله والاحسن جعل عينه يساره لكن قوله يجعل أعلاه أسفله صادق بان يراد به جعل ما يلي البدن إلى السماء وجعل ما يلي الرجل إلى الرأس وكل منهما ما جاز كما في المحلى وهذا في حق الامام وأما القوم فلا يقامون أرويتهم عند عامة العلماء (قوله محمول على التناول) أي بأن الحال يتغير أي وهذا لا يلزمه السنية (قوله ولا جماعة عنه) أي مطلوبة (قوله انتهى عمر) ولأن المقصود بالخروج استئصال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة وان جاز أن يقال يستجاب دعاء الكافر كما في الغفانية والخاصل أن علة منعهم من الحضور ليس عدم استجابة دعاء الكافر كما نهمه الجوى فجزم بأنهم لا يمنعون من الحضور حيث كانت الفتوى على جواز استجابة دعاء الكافر استدلالا بقوله تعالى حكاية عن إبليس قال رب انظرني إلى يوم يبعثون قال أنك من المنظرين بل علة المنع انما هي خوف أن يضل بضعفاء العقول إذا سقوا بدهائمهم فتحصل أنه لا ينبغي تمكينهم من الخروج للاستسقاء أصلا ولا وحدهم لئلا يفتتن بضعفاء العقول ولا مع المسلمين لأنه يكره أن يجمع جمعهم إلى جمع المسلمين (قوله فقد يفتتن الخ) القاء للتعليل والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب صلاة الخوف)

من إضافة الشيء إلى شرطه باعتبار عدم جوازها بدونه أو إلى سببه باعتبار الترخيص وفي شرح المسيد عن حاشية المؤلف أنها من إضافة الشيء إلى شرطه نظر إلى الكيفية المخصوصة لأن هذه الصفة شرطها العدوق ومن قال إن سببها الخوف نظر إلى أن سبب أصل الصلاة الخوف اه ثم إن الشرط حضور العدو ولو بدون خوف وهو قول العامة لأن المعتبر في تعلق الرخصة هو السبب الظاهر دون الحقيقة فترأت حضرة العدو ومثله الخوف لأن سببه كما نزل السقر منزلة المشقة في تغيير الأحكام قال في التحفة سبب جواز صلاة الخوف نفس قرب العدو من غير اشتراط الخوف والأشهاد كافي العناية وغيرها وما في الكنز كالهداية من اشتراط ذلك قول البعض اه والمناسبة بينه وبين الاستسقاء أن كلا منهما شرع أمارض وقد تم الاستسقاء لائق العارض فيه عارض وهو انقطاع المطر وهما من قبيل العباد ولأن أثر العارض نعمة في نفس الصلاة وهما في وصفة ما كان ذلك أقوى كافي الغنى (قوله أي صلته بالصلاة الآتية) أفاد لهم من إضافة الشيء

ويطون الأودية ومنابت
الشجر (وليس فيه) أي
الاستسقاء (قلب رداء)
عنه أي خيفة وأبي
يوسف في رواية عنه وما
رواه محمد محمول على
التناول ولا يخطب عنه
أي خيفة لأنهم أتبع للصلاة
بالجماعة ولا جماعة عنه
وعنه ما يخطب لكن
عنه أي يوسف خطبة
واحدة وعند محمد خطبتين
(ولا يحضره) أي الاستسقاء
(ذم) انتهى عمر رضى الله
عنه ولا يمكنون من فعله
وحدهم أيضا لا احتمال أن
يسقوا فقد يفتتن بضعفاء
العوام

(باب)

(صلاة الخوف) أي صلته
بالصفة الآتية

(جائزة بحضور عدو) لوجود المبحج وان لم يشهد الخوف (وبخوف غرق) من سبيل (أو حرق) من نار (واذا تنازع القوم في الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين) و يقيم (احدة بازاء) أى مقابل (العدو) للحراسة (ويصلى) الامام (ب) الطائفة (الانحرى ركعة من) الصلاة ٣٦٤ (الثانية) الصبح والمقصورة بالسفر (و) صلى بالاولى المذكورة

(ركعتين من الرباعية أو المغرب) لان الشفع شرط لشرطها فلو صلى بهار ركعة وبالثانية فتبين بطلت صلاتهما لانصراف كل في غيراوانه (وتعفى هذه) الطائفة (الى) جهة (العدو) مشاة) فان ركبوا أو مشوا لغير جهة الاصطاف بمقابلته العدو بطأت (وجاءت تلك) الطائفة التي كانت في الحراسة فاحرموا مع الامام (فصلى بهم ما بقى) من الصلاة (وسلم) الامام (وحده) لتمام صلاته (فذهبوا الى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت) الطائفة (الاولى) ان شاؤا (و) ان أرادوا (أنوا) في مكانهم (بلاقراءة) لانهم لاحقون فهم خاف الامام حكا لا يقرؤن (وسلموا ومضوا) الى العدو (ثم جاءت) الطائفة الاخرى (ان شاؤا) صلوا ما بقى (في مكانهم) لفرار الامام ويقضون (بقراءة) لانهم مسبوقون لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة

الى شرطه حيث اعتبر الصفة وان الجواز انما هو بالنظر الى الصفة والا فالاصل فرض وأفاد البدر العيني في شرح البخارى أن البعض اشترط أن يخشى خروج الوقت وفي الجوهر الشرط أن يكون بحيث لو اشتغلوا بالصلاة جميعا يحمل عليهم العدو اه (قوله جائزة) أى من حيث الكيفية سفر أو حضرا كما في العيني على البخارى وفيه ايضا لافرق بين ان تكون احدى الطائفتين أكثر عددا من الاخرى وتساويا لان الطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة جاز لا حدهم ان يصلى بواحد ويحرم واحد ثم يصلى بالآخر وهو اقل ما يتصور في صلاة الخوف (قوله بحضور عدو) العدو يطلق على الواحد المذكور والمؤت والمجموع كما في المصباح وسواء في ذلك المسلم الباغي او الكافر الطاغى كما في مجمع الانهر وافاد المصنف انه اذا حصل الخوف قبل حضور العدو ولا يجوز صلاته كما في البرجندى (قوله وبخوف غرق) اشار به الى انه لافرق بينه اى الادى وغيره كسبيع وحية عظيمة ولا فرق بين ما اذا كان العدو بازاء القبلة ولا (قوله واذا تنازع الخ) فان لم يحصل تنازع فالافضل أن يصلى بكل طائفة امام على حدة ذكره في الفتح وسيأتى آخر الباب (قوله فيجعلهم طائفتين) عم كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاثا بلاقراءة ان كان من الاولى وبقراءة ان كان من الثانية والمسبوق ان أدرك ركعة من الشفع فهو من اهل الاولى والاخرى الثانية نهر واعلم ان الطائفة التي صلت مع الامام انما تعفى للعدو في الثاني بعد ما رفع راسه من السجدة الثانية وفي غير الثاني اذا قام الامام من التشهد الاول الى الثانية ذكره السيد (قوله من الصلاة الثانية) منها الجمعة والعيد در (قوله لان الشفع شرط الخ) اى لان صلاة الاولى الشفع من الثلاث والرابعة شرط اى شرط صحة لشرطها اى تجزئتها بين الطائفتين لان تنصيف الركعة الواحدة غير ممكن وكانت الطائفة الاولى اولى بهم للسبق (قوله لانصراف كل في غيراوانه) اما الاولى فظاهر واما الثانية فلانهم لما ادركوا الركعة الثانية صاروا من الطائفة الاولى لا درا كههم الشفع الاول وقد انصرفوا في وان رجوعهم فتبطل كذا في الشرح (قوله بمقابلته العدو) متعلق بالاصطاف (قوله ومضوا الى العدو) وفيه أنهم في مكانهم لم يبرحوا عنه فالاولى أن يقول وتوجهوا الى العدو اذا كان في غير جهة القبلة ولعله متعلق بالمصنف في حديثه لا بقوله ان شاؤا (قوله وقد ورد الخ) قال في زاد المعاد أصواتها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا كلاما رواة في قصة جعلوا ذلك وجهان من فعله صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال في فتح الباري وهذا هو المعقد اه وفي الدرر صرح أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في أربع ذات الرقاع وبطن فخل وعثمان وذى قرد (قوله والاقرب من ظاهر القرآن) هو قوله تعالى واذا كنت فيهم فأقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلىوا فليصلوا معك ووجه الاقربية أن قوله تعالى فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم يفيد انصراف الاولى بعد السجود واثبات الطائفة الثانية التي لم تصل وهي في الفعل

الخوف روايات كثيرة وأصحها ست عشرة رواية مختلفة وصلها النبي صلى الله عليه وسلم أربع وعشرين مرة كالاولى وكل ذلك جائز والاولى والاقرب من ظاهر القرآن هو الوجه الذي ذكرناه (وان اشتد الخوف) فلم يتمكنوا بالصجوم

لاختلاف المكان الآن
يكون رديفا لمامه (ولم
يقبل) صلاة الخوف (بلا
حضور عدو) حتى لو ظنوا
سوادا وعدوا وتبين بخلافه
أعادوها دون الامام
(ويستحب حمل السلاح
في الصلاة عند الخوف)
وقال الامام مالك والشافعي
رحمهما الله تعالى بوجوبه
للامر قلنا هو للنسب لانه
ليس من أعمال الصلاة
(وان لم يتنازعا) أي القوم
(في الصلاة) خاف امام
واحد فالأفضل صلاة كل
طائفة (مقتدين بامام)
واحد فتذهب الاولى بعد
تمامها ثم تجزى الاخرى
فتصلي بامام آخر (مثل حالة
الامن) للنفق عن المشي
وتحويه كذا في فتح القدير
وهو حسي ونعم الوكيل
(باب أحكام الجنائز)
جمع جنازة بالفتح والكسر
للميت والسرير وقال
الزهري ولا تنسى جنازة
حتى يشد الميت عليه مكفنا
(يسن توجيه المحتضر) أي
من قريب من الموت

٣ قوله في صحة الاقتداء
وعدمه لعل الاولى وعدمها
أي العدة انتهى معصمه

كالاولى وهذا عين الصفة المذكورة (تنبيه) قال في المجتبى ويسجد للسهو في صلاة الخوف
أعموم الحديث ويتابعه من خلفه ويسجد لللاحق في آخر صلاته وليست مشروعة للعاصي في
السفر فلا تصح من البغاة لأن العاصي في السفر عدو الله وهي مشروعة لغيره عند حضوره أفاده
السيد (قوله صلوات بكانا) بالاعياء أو رجالا واقفين كذلك أي إلى أي جهة قدروا والاصل فيه
قوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركباناً والصلاة ركباناً انما تكون في غير المصر لأن التنقل في المصر
را بكانا يصح فالغرض اولى وان كان لضرورة كافي التبيين ويجمع الأنهر وفي التنوير والساج
في البحران أمه ~~كنه~~ أنه أن يرسل أعضائه ساعة صلى بالاعياء والالتصم (قوله لضرورة) أي
لضرورة الخوف والاولى أن يقول للضرورة بلا معين (قوله وفرادي) جمع فرد على غير قياس
وهو حال كما أن ركباناً كذلك من الاحوال المتداخلة أو المترادفة أفاده السيد (قوله اذ لا يصح
الاقتداء) وقال محمد يجوز قال في الهداية وایس بصحيح لعدم اتحاد المكان اه وفيه أن
الاكثر نصهما اعتبارا للاشتباه وعدمه في صحة الاقتداء وعدمه ٣ (قوله ولم تجز صلاة الخوف)
أي صلاة القوم الا اذا تبين للطائفة الاولى غير ما ظنوه قبل أن تجاوز الصفوف فان لهم البناء
استحسانا أما صلاة الامام فصحيحة بكل حال لعدم المفسد في حقه كذا في الشرح (قوله للامر)
هو قوله تعالى وایاخذوا أسلحتهم (قوله لانه ليس من أعمال الصلاة) أي فلا يجب فيها كافي
البرهان وفيه أنه يرد هذا على القول بالنسب وان الوجوب لعارض وهو خوف هجوم العدو ولا
يرد هذا الا اذا جعلناه من واجبات الصلاة (قوله للنفق عن المشي) هذه العلة تشعر
بالوجوب لا بالافضلية ويمكن أن يقال انما لم تجز صلاة كل خلف امام مستعمل لوجود أصل
العذر (قوله ونعم الوكيل) الذي في الشرح ونعم النصير وهو الانسب بالصحيح والله سبحانه
ونعم الي أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب أحكام الجنائز)

من اضافة الشيء الى سببه فان وجوب جميع ما يتعلق بالميت بسبب الميت ولا بد من حضوره
ووجه المناسبة بينهما وبين الخوف أن الخوف قد يفضي الى الموت ومنه يفهم وجه تأخير
الجنائز ووجه أيضا بأن صلاة الخوف حق خالص لله تعالى وهذا فيه مدخل للعبد وحرمة الحق
مكرمة صاحبه وأيضا ان صلاة الجنائز ليست صلاة من كل وجه وهي أيضا متعلقة بعارض هو
آخر ما يعرض للحق في دار التكليف وكل منها يقتضي التأخير عن أنواع الصلاة فكيف وقد
اجتمعت (قوله للميت والسرير) أي هما ألها وقيل بالكسر الميت نفسه وبالفتح السرير وقيل
بالعكس وقيل بالكسر للسرير مع الميت وكل ما أثقل على قوم واعتموا به فهو جنازة من جنات الشيء
يجتزؤه من باب ضرب اذا ستره وجهه كافي القاموس والمصباح وغيرهما سميت بذلك لانها مجموعة
مهيئة كافي مسكين والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدم الحياة عن شأن الحياة
كافي التلويح (قوله يسن توجيه المحتضر) أي للقبلة والمحتضر اسم مفعول أي من حضرته
ملائكة الموت على الحقيقة أو من حضره الموت وحل به وعلاماته استرخاء قدميه واعوجاج
مخضره وانخفاف صدغه وغبغي لجل مكلف الاكثر من ذكر الموت والاستعداد له بالتوبة
وردة الظالم لاسيما المريض وطلب الدعاء منه محبوب ذكره ابن أمير حاج والمرجوم لا يوجه (قوله

(على عينه) لانه السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره لانه أيسر لمعالجته (و) لكن (ترفع رأسه قليلا) ليصير وجهه الى القبلة دون السجدة (و) يسن أن (يلقن) ٣٦٦ وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة عنده) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا

الله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا فحتمه من النار وقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة أى مع الفائزين والافضل مسلم ولو ناسقنا موت على الايمان يدخل الجنة ولو بعد طول العذاب رائعا اقتصرنا على ذكر الشهادة نسعا للحديث الصحيح ولذا قال في المستصفي وغيره ويلقن الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله معللا بأن الاولى لا تقبل بدون الثانية لانه ليس الا في حق الكافر فكلامنا في تلقين المؤمن واهذا قال شيخ الاسلام ابن حجر وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضا لان القصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بهما مردود بأنه مسلم وانما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب وأما الكافر فيلقن ما قطعنا مع أشهد لوجوبه اذا يصير مسلما الا بهما انتهى فتذكر الشهادة عند المسلم المختصر (من غير الحاح) لان الحال صعب عليه فاذا قال الهامة

على عينه) وهو السنة في النوم والمجد وهو مقيد بما ذالم يشق عليه فان شق عليه تركه على حاله خير وينظر حكمه من يقتل بالسيف قصاصا مدلى بوجه أم لا حموى واظهارهم لان خبر الجاهل ما استقبل به القبلة فالقوله عليه أدلى (قوله وجاز الاستلقاء) ويوضح هكذا في القفل والصلاة قال في شرح الطحاوى وهو العرف بين الناس قال في الزاد والاول أفضل لانه السنة كذا في المضمرات (قوله لانه أيسر لمعالجته) من تغميضه وشد عليه وأمنع من تقوس أعضائه فهو من اضافة المصدر الى مفعوله أو ما جلة الميت طالع الروح فهو من اضافته الى فاعله وفي التنوير وقيل يوضح كما تبسر على الاصح (قوله يسن أن يلقن) قال في النور وهذا التلقين مستحب بالاجماع ومحمدا عند النزاع قبل الفرقة وما في القنية الواجب على اخوانه واصدقائه ان يلقنوه تجوزاه والتلقين التفهيم والتذكير اي يذكر ويذنب ان يكون الملقن غيره ثم بالمسرة بونه وان يكون ممن يعتقد فيه الخير فيذكرها عنده جهرا عساه ان يأتي به التكون آخر كلامه (قوله لقنوا موتاكم) الجهور وعلى ان المراد من هذا الحديث مجازة أى من قرب وتلا الميت حقيقة كقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا وله سلمه ويدل عليه قوله بعد فانه ليس مسلم يقولها الخ (قوله الا فحتمه من النار) اي فلا يذنبها ابد الا ذكلك مؤمن لا يدوان ينجون منها ولو بعد دخولها (قوله يدخل الجنة) وان لم يقلها عند الموت وحده فلاقطع ظهر للحديث مرة الا بما قلنا (قوله ولذا قال في المستصفي) الاولى ما في الشرح وان قال في المستصفي الخ وهو كذلك في نسخ (قوله لانه ليس الا في حق الكافر) علما لما استفيد من اولوية ما فله المصنف المأخوذة من قوله تعالى الحديث الصحيح (قوله فكلامنا) الاولى التعبير بالواو وهو في نسخ كذلك (قوله ذلك الثواب) وهو دخول الجنة مع الفائزين (قوله فيلقن ما قطعنا مع أشهد) هذا على مقتضى مذهبه ولا يشترط ذلك عندنا (قوله من غير الحاح) اي اكثار (قوله لان الحال صعب عليه) فيكره الحاح خوف أن يتضجر (قوله حصل المراد) وهو ختم كلامه بها (قوله فلا يقال له قل) ذكر في جنائز المضمرات عن السراجية لو قال المسلم قل لا اله الا الله فلم يقل كفر بالله تعالى وان اعتقد الايمان اه فينبغي التصرع عنه حتى للاحياء وان كان هذا الكلام ليس على اطلاقه لما في القيمة لو قيل لمسلم قل لا اله الا الله فقال لا أقول بلانية حضرت أو على نية التأيد كفر ولو نوى الآن لا يكره فعل هذا القول لا أقول بقولك أو لا في معلوم الاسلام لا يكفر كما أقاده الملا على في شرح البدر الرشيد وفي الفتاوى الهندية عن خزانة المقتنين لو قيل له صل فقال لا أصلي يحتمل أربعة أوجه أحدها لا أصلي لاني صليت والثاني لا أصلي بأمر فقد أمرني من هو خير منك والثالث فسقا ومجانة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لا أصلي اذ ليس يجب على الصلاة أو لم أمر بها يكثر اه (قوله جوابا لغير الآخر) بالتدويمه وذلك لانه يرى ما لا يرى الحاضرون (قوله خلاف الخير) وهو الكفر (قوله لا يحكم بكفره) فيعامل معاملة متوفى المسلمين (قوله واختار بعضهم الخ) يتأمل في هذا الاختيار مع عدم الوقوف على حقيقة حال الميت وان أريد به أنه يقتصر ما وقع منه ويعامل معاملة متوفى المسلمين رجوع الى ما قبله (قوله

ولم يتكلم بعدها حصل المراد (ولا يؤمر بها) فلا يقال له قل لانه يكون في شدة فربما يقول لا جوابا لغير الآخر فليظن خلاف لهذا الخير وقالوا انه اذا ظهر منه ما يوجب الكفر لا يحكم بكفره محلا على انه زال عقله واختار بعضهم زوال عقله عند موته

الغضب الذي لا اله الا هو
الحق القيوم وأتوب اليه
سبحانه لا اله الا هو الحق
القيوم لانه قد يستظهر
بذكر ما يشعر أنه مختصر
وأما الكافر فيؤمن بما
لما روى البخاري عن أنس
رضي الله عنه قال كان غلام
يهودي يخدم النبي صلى الله
عليه وسلم فرض فاتاه النبي
صلى الله عليه وسلم يسوده
فتهمد عنده رأسه فقال أسلم
فنظر الى أبيه فقال له أطع
أبا القاسم فألم فخرج النبي
صلى الله عليه وسلم وهو
يقول الحمد لله الذي أنقذه
من النار (وتأقنيه) بعد
ما وضع (في القبر مشروع)
لحقيقة قوله صلى الله عليه
وسلم لقنوا موتاكم شهادة
أن لا اله الا الله أخرجه
الجماعة الا البخاري ونسب
الى أهل السنة والجماعة
(وقيل لا يلقن) في القبر
ونسب الى المعتزلة (وقيل
لا يؤمر به ولا ينهى عنه)
وكيفيته أن يقال يا فلان
ابن فلان اذ كر دينك الذي
كنت عليه في دار الدنيا
بشهادة أن لا اله الا الله
وأن محمدا رسول الله ولا شك
أن اللفظ لا يجوز أخرجه
عن حقيقة الابدان
فيجب تعيينه بقوله وتناكم
حقيقة ونفي صاحب الكافي

لهذا الخوف) أي الخوف وهو الحكم بالكفر المعلوم من المقام (قوله وما ينبغي أن يقال
الخ) أي ويكفي عن التأقن لقوله في الشرح فيشمل التأقن بطرف (قوله على وجه الاستتابة)
يتأين أي طلب التوبة وهي لا تشرع بالاحتضار لانها واجبة فور كل ذنب ولو صغيرا واختار
قبول توبة اليائس دون إيمانه لاطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده بخلاف
الكافر لعدم الإيمان بالغيب لانه قد شاهد ملائكة العذاب فيكون الإيمان منه قهرا بسبب
المعينة والمطلوب الإيمان بالغيب ويكره تنفي الموت فان كان ولا بد فليقل أحسن ما دامت
الحياة خيرا لي وتوفي إذا كانت الوفاة خيرا لي (قوله قد يستظهر) السين والتايزان أو
للضرورة (قوله وأما الكافر) أي ولو مختصر فيؤمن بما أي بالشهادتين فهو مخاف للمختصر
المؤمن حيث لا يؤمر (قوله فاتاه النبي صلى الله عليه وسلم يسوده) أخذ منه جواز عبادة أهل
الذمة لاسيما إذا كان يرجو اسلامه (قوله الذي أنقذه من النار) أي فلا يدخلها أبدا لان
الاسلام يجب ما قبله هذا ما ظهر (قوله وتأقنيه به ما وضع في القبر مشروع) قال في المنهاج
التأقن على ثلاثة أوجه في المختصر لا خلاف في حسنه وما به انتضاء الدفن لا خلاف في عدم
حسنه والثالث اختلافه وفيه وهو ما إذا لم يتم دفنه اه حوى (قوله لقنوا موتاكم الخ) فان
الميت حقيقة فيمن حل به الموت لا فيمن قرب منه (قوله ونسب الى المعتزلة) كذا في الفتح وفي
شرح السديد وهو ظاهر الرواية نهر إذا المراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت زباني اه
وهو في الجواهر مثل القاضي محمد **رحمته** رمانى عنه فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
حسن كذا في التهستاني وكيف لا يفعل مع أنه لا ضرر فيه بل فيه نفع للميت لانه يستأنس
بالذكر على ما ورد في بعض الآثار في صحيح مسلم عن عمرو بن العاص قال إذا دفنوني أقموا
عند قبري قدر ما ينصرف حروري ويقسم لهما حتى أستأنس بكم وأنظر ماذا أراجع رسل ربى وعن
عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا الله
لاخبيكم واسألوا الله التثبيت فإنه الآن يستل رواه أبو داود والبيهقي بأسناد حسن ذكره
الحلي (قوله يا فلان بن فلان) أو يا عبد الله بن عبد الله وفي النهر عن الحواشي قيل يا رسول الله
فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى حواء ومن لا يستل ينبغي أن لا يلقن والاصح أن الانبياء عليهم
السلام لا يستلون وكذا أطفال المؤمنين واختلف في أطفال المشركين ودخولهم الجنة وفي
الجوهرة والطفل يلقنه الملك فيقول من ربك ثم يقول للطفل قل الله ربى وقيل يلهمه الله تعالى
كلهام عيسى عليه السلام في المهد اه وفي شرح العلامة العيني على البخاري قال النووي
الصحيح المختار الذي ذهب اليه المحققون أن أطفال المشركين في الجنة لقوله تعالى وما كنا
معذبين حتى نبعث رسولا وإذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم تبلغه الدعوة فغير العاقل اطلق اه
والاشهر أن السؤال حين يدفن وقبل في بيته تنطبق عليه الارض كالقبر وفي البرازية السؤال
فما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جهل في تابوت أياما لنقله الى مكان
آخر لا يستل ما لم يدفن كذا في حاشية الدرر والامعان (قوله بشهادة أن لا اله الا الله) الباء
للتصوير (قوله ولا تشك أن اللفظ) أي وهو موتاكم قال البرهان الحلي ولا مانع من الجمع بين
الحقيقة والجازي في مثل هذا اه (قوله فيجب تعيينه) أي تعيين اللفظ باعتبار المعنى أو تعيين

فأنته مطلقا ممنوع ثم الفائدة الأصلية منتقمة ويحتاج اليه التثبيت الجنان للسؤال في القبر قال الحق ابن الهمام
وحمل أ كثر ما يجناياه على الجواز أي من قرب من الموت مبناه على أن الميت لا يسمع عندهم وأورد عليهم قوله صلى الله عليه
وسلم في أهل القلب ما أنتم بأسمع منهم وأجابوا قارة بأنه مردود من عائشة رضي الله عنها وتارة بأنه خصوصية له
وتارة بأنه من ضرب المثل ٣٦٨ وبشكل عليهم ما في مسلم أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا ونعاه به بفتح القدير

قلت يمكن الجمع فيلقن
عند الاحتضار لصريح
قوله فانه ليس مسلم يقولها
عند الموت الأتجسته من
النار وعلا بحقيقة موتكم
لتثبته للسؤال في القبر
لما روى سعيد بن منصور
وسمرة بن حبيب وحكيم بن
عمير قالوا إذا سوي على
الميت قبره وانصرف الناس
كانوا يستحبون أن يقال
للميت عند قبره يا فلان قل
لا اله الا الله ثلاث مرات
يا فلان قل ربى الله ودينى
الاسلام ونبي محمد صلى الله
عليه وسلم اللهم انى أوتسل
اليك بجهنم المصطفى أن
ترحمه فاقى

وأجيب أيضا من طرف
المثبت بأنه لا مانع من إبقاء
السمع على حقيقته لانه
تعلق قوى أرواح هؤلاء
الكفار بأجسادهم بحيث
صاروا أحياء كحياتهم في
الدنيا لغرض المذكور
والسمع المنسقى في هذه
الآية ونحوها والنافع
وقد أشار إلى ذلك الجلال

هذا القيل وهو مشروعية التلقين في القبر وقوله حقيقة منصوب على التفسير (قوله فأنته)
بالنصب مفعول نفي وذلك لان العبرة بحال النزع فان كان مسلما فهو مثبت وان كان كافرا
لا ينتهه هذا التلقين وقوله مطا لقال من فأنته يعنى أنه لا فائدة فيه أصلا (قوله ممنوع) بأن
فيه فائدة التثبيت للجنان (قوله نعم الفائدة الأصلية) وهى تحصيل الايمان في هذا الوقت
(قوله وحمل أ كثر ما يجناياه) مفعول القول وهو مبتدأ خبره قوله مبناه (قوله مبناه على أن
الميت لا يسمع عندهم) على ما صرحوا به في كتاب الايمان لو حاق لا يكلمه فكلمه ميتا لا يجنب
لانها تنفعه على من يفهمه والميت ليس كذلك لعدم السماع قال تعالى وما انت بسمع من فى
القبور انك لاتسمع الموتى وهذا التشبيه لحال الكفار فى عدم ادعائهم للحق بحال الموتى وهو
يفيد تحقيق عدم سماع الموتى اذ هو فرعه (قوله فى أهل القلب) قلب يدرو وهو حفرة رُميت
فيها جيف كفار قرين نخطبهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل
وجدتم ما وعد ربكم حقا فقال عمر ما معناه انك تتخاطب أجساما اجيقت فأجابه بما ذكر
(قوله بأنه مردود من عائشة) فانها قالت كيف يقول صلى الله عليه وسلم ذلك رداعلى الراوى
والله تعالى يقول وما أنت بسمع من فى القبور اى فلم يقله (قوله وتارة بأنه) اى اسماع الكفار
خصوصية له صلى الله عليه وسلم معجزة وزيادة حشرة على الكفار وأن ذلك كان وقت المسئلة
فانهم احياء يسمعون وأمور الآخرة لاتدخل تحت حصر فقد ورد أن ارواح السعداء تطلع على
قبورهم قالوا وأ كثر ما يكون منها ليلة الجمعة ويومها وليلة السبت الى طلوع الشمس قبل واذا
كانوا على قبورهم يسمعون من يسلم عليهم ولو أذن لهم لردوا السلام (قوله وتارة بأنه من ضرب
المثل) يعنى انه مثل صلى الله عليه وسلم حاله وحال أهل القلب بحال أهل الجنة وقت استقرارهم
فيها وأهل النار حيث ينادى أهل الجنة أهل النار فيقولون انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فهل
وجدتم الآية وفيه أنه لا يلائم آخر الحديث (قوله وبشكل عليهم) أى على الجيبين بهذه
الاجوبة (قوله ونعاه بفتح القدير) حاصل ما قبله أنه مخصوص بأول الوضع فى القبر مقدمة
للسؤال بها بينه وبين الآيتين وايضا فان السماع يستلزم الحياة وهى مفقودة وانما تجبى عند
السؤال ونعاه فى الشرح (قوله يمكن الجمع) أى بين التلقين حال النزع والتلقين بعد الموت
(قوله وعلا بحقيقة موتكم) المناسب زيادة ويلقن بعد الوضع فى القبر الخ (قوله اللهم انى
أوتسل اليك الخ) قال السكال والعبدا الضعيف بمواف الكلمات فوض أمره الى الرب العسى
الكريم متوكلا عليه طالبا منه جلت عظمته أن يرحم عظيم فاقى بالموت على الايمان والايقان
ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اه لفظه وكذا أقول كما
قال وعلى الله الكريم اعقادى فى كل حال كذا فى الشرح وكذا أقول كما قال فانه المرحول لكل

نظما فقال سماع موتى كلام الخلق قد وردت حقا وجاها به الا تبار فى الكتب وآية الننى معناه سماع هدى عظيم
لا يقبلون ولا يصغون للادب اه لانه تعالى شبه الكفار الاحياء بالاموات فى أنهم لا ينتفعون بالاسلام النافع اه

بالموت على الاسلام والايمان وأن تشفع فينا نبيك عليه افضل الصلوة والسلام (ويستحب لأقرباء المحتضر) وأصدقائه (وجيرانه) الدخول عليه) للقيام بحقه وتذكيره وتجزيته وسقيه الماء لان العطش يغلب لشدة النزح حينئذ ولذلك يأتي الشيطان كما ورد به زلال وبقول قل لا اله غيري حتى أسقيك نهوضا بالله منه ويذكرون فضل الله ٣٦٩ وسعة كرمه ويحسنون ظنه بالله تعالى خير مسلم لا يموتن أحدكم

الا وهو يحسن الظن بالله أنه يرجع ويعفو عنه وخبر الصحبين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي (ويتلون عنده سورة يس) للأمر به وفي خبر مامن مريض يقرأ عنده يس إلا مات ريانا وأدخل قبره ريانا (واستحسن) بعض المتأخرين قراءة (سورة الرعد) لقول جابر رضي الله عنه فأنها تهون عليه خروج روحه (واخذوا في اخراج الحائض والنفساء) والجنب (من عنده) وجه الاخراج امتناع حضور الملائكة مع الابه حائض أو نفساء كما ورد ويحضر عنده طبيب (فاذا مات شد لحياه) بعصابة عريضة تعهدها وتربط فوق رأسه تحسبنا وحفظا لقمه (وغض عيناه) للأمر به في السنة (ويقول مغمضه بسم الله وعلى مله رسول الله) صلى الله عليه وسلم (اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه باقائك واجعل ما خرج اليه خيرا ما خرج عنه) قاله الكمال ثم يسبح بثوث (ويوضع على بطنه حديد مثلا

عظيم ولا يغفر الذنب العظيم الا الرب العظيم (قوله بالموت على الاسلام والايمان) متعلق بترحم والموت على الاسلام بأن يحافظ على أعماله الظاهرة الى قرب النزح والموت على الايمان بلزوم قلبه بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما علم بحجته به حال خروج روحه (قوله للقيام بحقه) ومن حق المسلم على المسلم أن يعود ما دام مرض وان يوجهه القبلة ان أمكن (قوله وتذكيره) أي بتلقينه وبالوصية ونحو ذلك وعطقه على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله وسقيه الماء) عطف تفسير (قوله حينئذ) أي حين النزح والاولى حذفه (قوله ولذلك) أي غلبة العطش في هذا الحال (قوله بغير زلال) أي بارد (قوله لا يموتن أحدكم الخ) أخذ منه أنه يقدم حالة الرجاء في المرض وأما في حالة العدة فية - ثم الخوف (قوله أنا عند ظن عبدي بي) أي ان جزائي لعبدي يكون على حسب ظنه بي من خير أو شر (قوله للأمر به) وهو أقرؤا على موتاكم يس والحكمة في قراءتها أن أحوال القيامة والبعث مدكورة فيها فجدد له بذكرها والايمان بها من يداها من الشرح (قوله فأنتم أتهمون) بدل من قول جابر (قوله وجهه الاخراج الخ) اخراجهم على سبيل الاولوية اذا كان عن حضورهم غنى فلا يشافي ما ذكره الكاكي من انه لا يمنع حضور الجنب والحائض وقت الاحتضار ووجه عدم الاخراج انه قد لا يمكن الاخراج للشفقة أو للاحتياج اليهن ونص بعضهم على اخراج الكافر أيضا وهو حسن (قوله فاذا مات الخ) ويقال عنده حينئذ سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا فليعمل العالمون وعد غير مكذوب كما في ابن امير حاج (قوله شد لحياه) تضيقة على بالقص منبت اللحية بالكسر من الاسنان وغيره والعظم الذي عليه الاسنان (قوله وحفظا لقمه) من الهوام ومن دخول الماء عند غسله (قوله وغض) بالبناء للمجهول والتفهمض والانعاض بمعنى كافي الصحاح وهو طباق الحفن الاعلى على الاسفل (قوله للأمر به في السنة) هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا حضرتم موتا ثم فأغضوا البصر فان البصر يبيع الروح وقولوا خيرا فان الملائكة تؤمن على ما يقول أهل الميت وروى أنه صلى الله عليه وسلم لما أغض أباسلة قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهدين واخلفه في عقبه في الفائزين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافصح له في قبره ونور له فيه قال في المجتبى فبني أن يحفظه كل مسلم فبعد عوبه عند الحاجة (قوله ما خرج اليه) أي من الدار الاخرى وقوله خيرا مما خرج عنه بأن يبدله دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من زوجه (قوله ثم يسبح بثوب) بالتشديد أي يغطي لما روى أن أبا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسجى ببرد حبرة فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقوله ثم بكى وفي التهديد لما توفي عثمان يعني ابن مظعون كشف النبي صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل بين عينيه فلما رفع على السرير قال طوبى لثي عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها (قوله ويوضع على بطنه حديدة) أو مرآة كافي الحوى وتنكير الحديدة يفيد أنه يكنى فيه القليل منه (قوله لانه صانع أهل الكتاب) أي وقد أمرنا بمجانبة الفتن وتعبير المصنف لا يجوز فيه

ط ينتفخ وهو مروي عن الشعبي والحديد يدفع النفخ لمرتبته وان لم يوجد فيوضع على بطنه شيء ثقيل وروى البيهقي ان انساأ مريض وضع حديد على بطنه ولما مات (ويوضع يده بيمينه) إشارة لتسليمه الأمر له (ولا يجوز وضعه ما على صدره) لانه صانع أهل الكتاب وتلين مفاصله واصابعه بأن يرتد ساعده لعضده وساقه لفخذيه وخذله لبطنه ويرد هامه لينة يسهل غسله وادراجه في الكفن

(وتكرمه قراءة القرآن عنده حتى يغسل) تنزيها للقرآن عن نجاسة الحدث بالموت والنجس فانه يزول عن المسلم بالغسل تكريرا بخلاف الكافر (ولا بأس بأعلام الناس بموته) بل يستحب لتكثير المصلين عليه لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم نعى لأصحابه النجاسة في اليوم الذي مات فيه وأنه نعى جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن واحة وقال في النهاية أن كان عالما أو زاهدا أو محبا يتبرك به فقد استحسن بعض المتأخرين النجاسة في الأسواق لجنازته وهو الأصح انتهى وكثير من المشايخ لم يروا بأسا بان يؤذن بالجنازة ليؤدى أقابيه وأصدقاؤه - فله ~~مكن~~ لا على جهة التفضيم والافراط في المدح (و) إذا تبين موته (يعمل بنجسته) أكرامه لما في الحديث

قوله بارئنا هكذا في الأصل وصوابه برئنا لأن فعله ثلاثي كما يعلم من جملة المصباح وغيره اهـ معصمه

الحرمة (قوله وتكرمه قراءة القرآن) ولو آية كافي شرح السيد وقوله عنده أي بقربه (قوله عن نجاسة الحدث) هذا يشافي ما في الشرح من أنه على القول بأن نجاسة الميت نجاسة حدث ينبغي أن تحوز القراءة كما لو قرأها الحدث وفي السيد ما يفيد أن في الكراهة على هذا القول خلافا قد دمج في النهاية الكراهة والحاصل أنهم اختلفوا في نجاسة الميت فقيل نجاسة خبيث وقيل حدث ويشهد لذلك ما روينا من تقبيله صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت قبل الغسل اذ لو كان نجسا لما وضع فاه الشريف على جسده ولا ينافي ذلك ما ذكره من أنه لو حمله انسان قبل الغسل فصلى به لا تصح صلاته وكذا كراهة القراءة عنده قبل الغسل لجواز أن يكون ذلك لعدم خلوه عن نجاسة غالبها والغالب كالحق وروى البخاري تعليقا عن ابن عباس المسلم لا ينحس حيا ولا ميتا ووصله الحاكم في المستدرج عن ابن عباس أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنحسوا موتاكم فان المؤمن لا ينحس حيا ولا ميتا قال العيني في شرح البخاري والنووي في شرح مسلم هذا أصل عظيم في طهارة المسلم حيا وميتا أما الحى فبالاجماع حتى الجنين إذا ألقته أمه وعليه وطوبة قرحها فهو طاهر بالاجماع المسلمين وأما الميت ففيه خلاف العلماء قال البدر العيني فان قلت على هذا ينبغي أن لا يغسل الميت لانه طاهر قلنا المرجح اتباع الوارد واختلاف الصحابة في سبب غسله فقيل حدث يحل به لانه نجاسة لانه لا آدمي لا ينحس بالموت كرامة له اذ لو تنحس لما طهر بالغسل كسائر الحيوانات وكان الواجب الاقتصاد على أعضاء الوضوء كما في حال الحياة لكن ذلك انما كان تقبيل للعرج فيما يتكرر كل يوم والحدث بسبب الموت لا يتكرر فكان كالجنازة فبقى على الاصل وهو وجوب غسل البدن كله لعدم الخرج وقال العراقيون ينحس بالموت لا تنحس بالدم فيه كسائر الحيوانات والجملة عليهم ما روينا قال والكافر كالمسلم في هذه الاحكام كما هو مذهب الجاهل سلفا وخلفا وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان لان الله تعالى أباح ذكاح الكليات ومعلوم أن عرقهن يصيب جميعهن غالبا ولم يجب غسله اذ لا فرق بين النساء والرجال اهـ (قوله فانه يزول) الاولى يزول وفي نسخة وانه يزول بالواو وهي للعال (قوله بخلاف الكافر) هذا من المؤلف كآخر كلام البدر العيني بناء على القول بنجاسة الخبيث أما على القول بنجاسة الحدث فلا فرق بينهما (قوله لتكثير المصلين عليه) والمستغفرين له وللاخذ في الاستعداد للصلاة عليه ونشيعه (قوله نعى) أي أخبر بموته (قوله بان يؤذن) أي يعلم وقوله بالجنازة أي مطلقا (قوله لكن لا على جهة التفضيم والافراط في المدح) فينبغي أن يكون نحو مات القبر قبر الى الله تعالى فلان بن فلان وقال في التجميع والمزيد يكره الافراط في مدح الميت لاسباب عند جنازته لانه صنيع الجاهلية وقد قال صلى الله عليه وسلم من تغزى بعزاء الجاهلية فأعضوه على هن آيسه ولا تنكثوا ولا بأس بارتداء الميت بشعر أو غيره ما لم يفرط في سدته ولا يكره البكاء عليه بإرسال الدعاء برفع صوت ولا يباح ولا شق ثوب وضرب خد ونحو ذلك وسواء في ذلك قبل الموت وبعده على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم بكى على ابنه ابراهيم فقال له عبد الرحمن بن عوف وأنت يا رسول الله تبكي فقال يا ابن عوف انهم ارحمة وقال ابن العيينة تدمع والقاب يحزن ولا تقول الا ما يرضى وبنواؤنا بقرائك يا ابراهيم لهز وفون أخرجه الشيخان

وعجلوا به فانه لا ينبغي لجيفة
مسلم أن تجلس بين ظهراني
أهله والادراف عن وجوب
التجمل الاحتياط قال
بعض الأطباء ان كثيرين
من يموت بالسكنة ظاهرا
يدفنون احياء لانه يصير
ادراك الموت الحقيقي بها
الاعلى أفضل الأطباء
فيتعين التأخير فيها الى ظهور
البقيز بنحو التغير ودموات
النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الاثنين ضحوة ودفن في
جوف الليل من ليلة الاربعاء
(فيوضع كمامات) الكاف
للماء فاجابة اذا تبين موته
(على سرير مجر) اي مجر
اخفاء الكريه الرائحة
وتغطي المميت ويكون (وترا)
ثلاثا أو خسا ولا يزداد عليه
قاله الزيلعي وفي الكافي
والنهاية أو سبعا ولا يزداد
وكيفيته أن يدار بالمجمر
حول السرير (ويوضع)
الميت (كيف اتفق على
الاصح) قاله شمس الأئمة
السرخسي وقيل عرضا
وقيل الى القبلة (ويستر
عورته) ما بين سرته الى ركبته
قاله الزيلعي والنهاية هو
الصحيح وفي الهداية يكتفى
بستر العورة الغليظة هو
الصحيح تبسرا وهو ظاهر
الرواية

وفي حديث الاتسمعون ان الله لا يعذب بدفع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بـ هذا وأشار
الى لسانه أو يرحم رواه الشيخان ايضا وأما ما ورد ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه فاجمعوا على
أنه محمول على البكاء بصوت ونيابة لا بمجرد الدمع وحده عامة أهل العلم على ما اذا أوصى بذلك
وأما من بكوا عليه وناحوا من غير وصية فلا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وهذا هو
الصحيح من أوجه الحمل وأوجب داود ومن تبعه الوصية بترك البكاء والنوح عليه وقيل المراد
بالعذاب أن يتأذى الميت بذلك اذ لا شك في تأذى الارواح بما تنأذى به الاشباح قال في شرح
المشكاة والحاصل أن الميت اذا كان له تسبب في هذه المصيبة فالعذاب على حقيقته ويعذب
بفعل نفسه حيث تسبب في ذلك لا بفعله غيره والا فمحمول على تألمه سواء عند نزعه أو موته
ويستوى فيه الكافر والمؤمن وبهذا يحصل الجمع بين قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى
وبين الاحاديث المطابقة في هذه البلية الكبرى اه (قوله بين ظهراني أهله) اي ظهرا له
قال في القاموس وهو بين ظهرهم وظهرا نهم ولا تكسر النون وبين أظهرهم اي وسطهم اه
(قوله الاحتياط) اي في أمر المريض فانه يحتمل أن الذي به داء السكنة (قوله قال بعض
الأطباء) أتق به دليلا للاحتياط ولو جعل الدليل أول تأخر دفن النبي صلى الله عليه وسلم لكان
أنسب (قوله من يموت بالسكنة) اي يظنون أنهم موفى واليه أشار بقوله ظاهرا (قوله
بها) اي بسبب السكنة فالمتى لا يشتبه الا فمين فيه هذا الداء (قوله فيتعين التأخير الخ)
ظاهرها هذا وجوب التأخير وهو ينافي التجمل المطلوب الا ان يحمل ذلك الوجوب على من به
داء السكنة واصل هذا الداء يحدث من اكل الاوزا لا ييض والمؤخسة وتقلباتها من ويكثر
هذا الداء ثمان ساعات وظاهر كلامهم أن التأخير مطلوب مطلقا لما رواه من الحديث والمراد
لما تأخير الى تبين الموت فانه ربما عرض عليه هذا الداء وقد يقال كيف يتأق مع وجود العلامات
الدالة عليه ويستحب تجمل خمسة أشياء جمعت في هذه الايات وهي

وخسة قد رأوا تجملها حسنا * وفي سواها تافى واسع المهمل
مزويج كفء وميت هالك ثالثها * دفع الديون وتب لله من زال
والخامس الضيف اذ يأتيك في نزل * فقم له بجثيث الجثد واحتفل

(قوله فيوضع كمامات) للتأخير عند اوداع الارض وقيد القدر الذي يما اذا أراد واغسله وهو الذي
عليه العمل اليوم اه ولا بأس بالتأخير طارضا كافي ابن أمير حاج (قوله على سرير) هو
الغث الذي يغسل عليه فان لم يوجد فعلى لوح أو حجر مرتفع ليتمكن غسله وتغلبه كافي العيني
(قوله مجر أي مجر) فهو عود ثم المتبادر أن فعل ذلك قبل وضعه عليه وقيل عند ارادة
غسله اخفاء الرائحة الكريهة عني وظاهر كلام المؤلف الثاني (قوله وقيل عرضا) اي كما
يوضع في القبر (قوله وقيل الى القبلة) فتكون رجلاه اليها كالمريض اذا أراد الصلاة
بأيامه وفي القهستاني عن الحميط وغيره انه السنة (قوله ويستر عورته) وجوب الحرمه النظر
اليها كمورة الحى (قوله والنهاية) الاولى وفي النهاية (قوله هو الصحيح) صححه في التبيين
وغاية البيان لقوله صلى الله عليه وسلم اه لا تكشف فذلك ولا تنظر الى نفسه حتى ولا ميت
اخرجه أبو داود (قوله هو الصحيح) كذا صححه في المجتبى وجرم به مسكين والعيني ومصاحب

التنوير (قوله وابلان الشهوة) عطف على تبسرا وفيه نظر فانه يقتضي عدم التبرأصلا
 (قوله جرد عن ثيابه) ليكنهم التنظيف وتغسلهم صلى الله عليه وسلم في قبضه خصوصية له
 ويستحب أن يستتر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه الا الغاسل ومن يعينه سراج وغسله
 فرض كفاية بالاجماع كالمصلاة عليه وتجهيزه ودفنه حتى لو اجتمع أهل بلدة على ترك ذلك قوتلوا
 بجرؤهم (قوله ان لم يكن خنثى) والابان كان خنثى يم وقيل يغسل في ثيابه (قوله وتغسل
 عورته بخرقه ملفوفة الخ) تحترأ عن مسه لانه حرام كالنظر كذا في البحر (قوله وبعده
 وضئ) لم يذكر الاستنجاء وذكره رضي الدين في المحيط فقال انه يستحب عنده ما لان موضع
 الاستنجاء لا يتخلو عن نجاسة فلا بد من ازالته اعتبارا بحال الحياة وصورته أن يلف على يده
 خرقه فيغسل حتى يطهر الموضع لان مس العورة حرام وعند أبي يوسف لا يستحب ومشي عليه
 صاحب الخلاصة لان المسكة قد زالت والاستنجاء بما يزيد الاسترخاء فخرج نجاسة أخرى
 فيمكن في وصول الماء اليه من التبيين لمخصا (قوله يبدأ بوجهه) لانه لم يشر ذلك بنفسه
 فلا يحتاج لغسل يديه أو لا بخلاف الخ ولا يؤخر غسل رجليه لانه ليس في مستقع الماء (قوله
 فلا يوضأ) لانه لم يكن من أهل الصلاة قاله الحلواني وهذا يقتضي أن من بلغ مجنونا لا يوضأ
 ايضا ولم أره لهم وانه لا يوضأ الا من بلغ سبعة الا انه الذي يؤمر بالصلاة كذا في النهر لكن قال الحلبي
 وهذا التوجيه ليس بقوى اذ يقال هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا يتعلق بكون
 الميت بحيث يصلح أولا كما في المجنون اه (قوله ويمسح فيه وأنفه) قال في الفتح وغيره استحباب
 بعض العلماء أن يلف الغاسل على اصبعه خرقه ويمسح به اسنانه ولهائه وشفتيه ومخبره وسرته
 كما عليه عمل الناس اليوم (قوله الا أن يكون جنباً) هذا ما ذكره الحلواني وهو غريب
 مخالف لعامة الكتب كما في الشلبي على الكثر والذي في التبيين أن الجنب كغيره وما في شرح
 السبب من أن ما ذكره الحلواني مخالفا لغيره مخرج على خلاف آخر في الشبهة اذا كان جنباً فانه
 يغسل عند الامام وما ذكره غيره مخرج على قول الصاحبين وهو الذي في عامة الكتب فيه نظر
 لان الكلام هنا في المضمضة والاستنشاق لا في الغسل والفرق أنه لا يخرج فيه بخلافه ما وقد
 عرفنا غسل الشهيد الجنب بالنص وهو تغسيل الملائكة - حفظه بن الزاهد حين استشهده وهو
 جنب فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت الملائكة تغسل - حفظه بن أبي عامر بين السماء
 والارض بماء المزن في صحائف الفضة ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق فانصرف الى المعهود
 في غسل الميت وهو الغسل بدونهما فتأمل أفاده بعض الافاضل (قوله أو حائضاً أو نفساء)
 هذا بحث للمصنف كما تقدمه عبارته في الشرح قياسا لها على الجنب للاشتراك في اقتراض
 المضمضة والاستنشاق فيما بينهم وقد علمت رده في الجنب والكلام فيما كالكلام فيه (قوله
 صب عليه ماء) والاولى أن يكون حلوا لانه أبلغ في ازالة الوسخ لاسيما اذا كان يغسل بالصابون
 افاده بعضهم (قوله مغلي) من اغليت الماء اغلاه لامن الغلي والغليان لان ماء صدران
 للآزم واللازم لا يبيح منه اسم المفعول على المشهور ودل كلامه على أن الحار افضل مطلقا
 سواء كان عليه وسخ أم لا نهر واصل مغلي مغلي تحركت المياه وانفتح ما قبلها فقلت ألقاها حذفت
 لالتقاء الساكنين (قوله بسدر) هو ورق النبق ويطلق على نفس الشبر وعلى القاسول

وابطلان الشهوة (ثم) بعد
 ستر عورته بادخال الساتر
 من تحت الثياب (جرد عن
 ثيابه) ان لم يكن خنثى
 وتغسل عورته بخرقه
 ملفوفة تحت الساتر أو من
 فوقه ان لم توجد خرقه
 (و) بعده (وضئ) يبدأ
 بوجهه ويمسح رأسه (في
 الصبيح) الا أن يكون صغيرا
 لا يغسل الصلاة فلا يوضأ
 (ب) المضمضة واستنشاق
 للتيسر ويمسح فيه وأنفه
 بخرقه عليه عمل الناس
 (الا أن يكون جنباً) أو
 حائضاً أو نفساء فيكلف غسل
 فيه وأنفه تقيما لطهارته
 (و) بعد الوضوء (صب
 عليه ماء مغلي) قد خرج

(يسدراً وحرص) أشنان غير مطعون مباغلة في التنظيف وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل يديه والمحرم الذي

وقصته دابته بجمه وسدر

(والا) أي وان لم يوجد

(فا) لغسل بالقرح وهو الماء

الخالص) كاف ويسخن ان

تيسر لانه أبلغ في التنظيف

(ويغسل رأسه) أي شعره

رأسه (و) شعره (لحيته

بالخطمي) نبت بالعراق طيب

الرائحة يعمل عمل الصابون

في التنظيف وان لم يكن

فالصابون وان لم يكن به شعر

لا يتكاف لهذا (ثم) بعد

تنظيف الشعر والبشرة

(يضجع) الميت (على يساره

فيغسل) شقه الايمن ابتداء

لأن البداية باليسار سنة

(حتى يصل الماء الى ما) أي

الجنب الذي (يلي الخت)

بالخاء المجرة (منه) أي الميت

(ثم) يضجع (على يمينه)

فيغسل (كذلك) حتى يصل

الماء الى سائر جسده (ثم

أجلس) الميت (مسنده اليه)

لثلاثي سقط (ومسح بطنه)

مسحارفه فيخرج فضله

(وماخرج منه غسله) فقط

تنظيفاً (ولم يعد غسله) ولا

وضوءه لانه ليس بناقض في

حقه (ثم يشف بشوب)

كياتبتل كفاؤه والنية في

تغسله لاسقاط الفرض

عنا حتى انه اذا وجد غريقاً

يمر في الماء بنية غسله

لهذا لا لصلة الصلاة عليه

واذا يمفق الماء ثم وجد بعد

كافي النهر (قوله أوحرض) بضم الحاء المهملة ويجوز في الرأ السكون والضم (قوله
أشنان غير مطعون) تبخ فيه صاحب الجوهره وكتب اللغة خالصة عن هذا التقييد وأوهنا
للتصغير فيكني حصول أحدهما وفيه يقال انما ذكره لكونه الانسب للمقام لأنه تفسير لاه معنى
الغوى (قوله الذي وقصته دابته) أي ألقته فدفقت عنقه (قوله وان لم يوجد) أي
السدر أو الحرض والاولى افراد الضمير لان العطف بأو أو يكون الضمير للماء المغلى بأحدهذين
الشئين (قوله فالغسل بالقرح) القراح كسحاب (قوله وهو الماء الخالص) الذي
لم يخالطه شيء كافي القاموس (قوله كاف) خبر للمبتدأ المحذوف (قوله بالخطمي)
مشدد الياء وكسر الخاء أكثر من الفتح مصباح (قوله وان لم يكن به شعر) أي بالميت سواء
اتقى من الحلين أو أحدهما فلا يتكاف للخطمي فيبالشعر فيه (قوله ثم بعد تنظيف الشعر
والبشرة) اشار بهم الى أن ما سبق من قوله وصب عليه ماء مغلى الخ وقوله وغسل رأسه يغسل
قبل الترتيب الآتي ليمتل ما عليه من الدرن (قوله مسنداً) بصيغة اسم الفاعل والمنفعل
حال من الغاسل أو المغسول (قوله رفقاً) بالفاء أي لطيفاً والمصنف لم يذكر الاغسلتين
الاولى بقوله واضجع على يساره والثانية بقوله ثم على يمينه كذلك وأما الثالثة فبعد اقعاده
يضجعه على شقه الايسر ويغسله لأن ثلث الغسلات مسنون ريسن أن يصب الماء عليه عند
كل اقعاده ثلاثاً والزيادة على الثلاث جائزة للحاجة والا ينبغي أن يكون اسرافاً كحال الحياة افاده
السند (قوله ولم يعد غسله) بالبناء للمجهول والغسل بالضم لا غير قبل وبالفتح ايضاً وقبل
ان أضيف الى المغسول كما هنا فتح والى غيره كغسل الجمعة ضم وفي المضمرات عن الخزانة اذا
كفن في كفن نجس لا تجوز الصلاة عليه بخلاف ما لو تمس بجاسة الميت لأن فيه ضرورة
وبلوى ولا كذلك الكفن النجس ابتداء اهـ (قوله ثم يشف بشوب) أي يؤخذ ماؤه بشوب
حتى يحف من نشف الماء أخذه بخرقة من باب ضرب ومنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقة
يشف بها اذا توضأ وفي الصحاح نشف الثوب العرق بالهـ كسر ونشف الحوض الماء ينشفه
نشفاً شرب اهـ ولا يخالف بينهما فان كان بمعنى أخذ فبقصهما من حد ضرب وان كان بمعنى
شرب فيكسر الشين من حد علم كافي الصحاح قاله السيد (قوله يحرك في الماء) ثلاثاً في قول
أبي يوسف كافي الفتح وعن محمد ان نوى الغسل عند الانحراج من الماء يغسل مرتين يعني على
وجه السنة والفرض قد سقط بالنية عند الانحراج (قوله ثم وجد) أي الماء (قوله وصلى
عليه ثانياً) في قول أبي يوسف وعنه يغسل ولا تعداد الصلاة عليه بجنب تيمم وصلى ثم وجد الماء
كافي البرهان (قوله والا فأهل الامانة والورع) والافضل أن يغسله مجاًئاً وان ابغى
الغاسل أجزاها ان كان غة غيره والا لالتعينة عليه واختلفوا في أجرة خياطة كفن وحمل
وحفار وتكون من رأس المال كافي الجواهر والشرعية لا يبغي أن يكون مثل الاول لان
ذلك من فروض الكفاية كافي السراج والضياء (تنبيه) * الاصل في مشروعية الغسل
تغسيل الملائكة آدم عليه السلام أخرجه الحاكم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم لم أنه قال كان
آدم رجلاً أشقر طوالاً كأنه نخلة مهوق فلما حضره الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفننه من
الجنة فلما مات عليه الصلاة والسلام غسلوه بالماء والسدر ثلاثاً ووجهوا في الثالثة كافوراً

الصلاة عليه بالتيمم غسل وصلى عليه ثانياً والمنتهى الذي تذر منه يصب عليه الماء ويغسله اقرب الناس اليه والاماهل الامانة والورع

وبستر مالا ينبغي اظهاره
ويكره ان يكون جنباً او
حيض ويندب الغسل من
تغسله وتقدم (و) بعد
تثنية يلبس القميص ثم
تلبس الاكفان (و) يجعل
الحنوط وهو عطر مركب
من اشياء طيبة ولا بأس
بساتر انواعه غير الزعفران
والورس للرجال (على رأسه
ولحيته) روى ذلك عن علي
وأنس وابن عمر رضي الله
تعالى عنهم (و) يجعل
(الكافور على مساجده)
سواء فيه المحرم وغيره فيطيب
ويغطي رأسه ليطرد الدود
عنها وهي الجبهة وانه ويداه
وركبتيه وقدماه روى ذلك
عن ابن مسعود رضي الله
عنه فتخص بزيادة اكرام
(وليس في الغسل استعمال
القطن في الروايات الظاهرة)
وقال الزياهي لا بأس بان
يجعل القطن على وجهه
وان يحشى به مخارقه كالدر
والقيل والاذنين والانف
والفم انتهى وفي الظهيرة
واستقبح عامة المشايخ جعله
في دبره أو قبله (ولا يقص
خلفه) اي الميت (و) لا
(شعره ولا يستر شعره)
اي شعر رأسه (ولحيته) لانه
للزينة وقد استفتى عنها
(والمرأة تغسل زوجها)
ولو معتدة من رجعي أو
ظهار منها في الاظهر

وكفونه في وتر من الثياب وحفر والحداد وصلوا عليه وقالوا يا بني آدم هذه سنتكم من بعده
فكذاكم فافعلوا (قوله) وبستر مالا ينبغي اظهاره في الاظهار قال العلماء اذا رأى الغاسل من
الميت ما يحبه كاستنارة وجهه وطيب ريحه وسرعة انقلابه على المغتسل استحسب أن يتحدث به
وان رأى ما يكره كتنقه وسواد وجهه وبدنه أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به كذا في شرح
المشكاة قبل الا أن يكون مبتدعاً يظهر البدعة أو مجاهر بالفسق والظلم فيذكر ذلك زجراً
لامثاله كذا في ابن أمير حاج وعن ابن عمر رضي الله عنهما ما قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم ثم أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن
حبان قال هبة الاسلام غيبة الميت أشد من الحي لان عفو الخلق واستحلاله ممكن ومتوقع في
الدنيا بخلاف الميت وروى البيهقي في المعرفة والحاكم في المستدرک وقال علي شرط مسلم من
غسل ميتاً فكم عليه غفرله أربعون كبيرة ومن كفنه كساء الله من السندس والاستبرق ومن
حفر له قبراً حتى يجنحه فكانت اسكنه مسكاً حتى يبعث وفي الجنائز لابن شاهين يا علي غسل الموتى
فانه من غسل ميتاً غفر له سبعون مغفرة لو قسمت مغفرة منها على جميع الخلائق لوسعتهم قلت
ما يقول من يغسل قال يقول غفرانك يا رحمن حتى يفرغ من الغسل (قوله) وبستر مالا
يكون جنباً) وتغسل الكافر أشد كراهة الا اذا لم يوجد غيره ذكر في حق المسلم أو اتى في حق
المسلمة كما في ابن أمير حاج (قوله) ويجعل الحنوط بفتح الحاء المهملة ويقال له الحنط بكسر
الحاء (قوله) مركب من اشياء طيبة) ويدخل فيه المسك في قول الاكثر خلافاً لعطاء (قوله
للرجال) فيكره ان لهم دون النساء اعتباراً بمجال الحياء فجعله ما في كفن الرجال جهل كما في
الشمي والسراج وغيرهما والورس الكرم (قوله) على رأسه ولحيته) وسائر جسده كما في
الجوهرة بعد أن يوضع على الازار كما في القهستاني (قوله) ويجعل الكافور) هو شجر عظيم
بالهند والصين قهستاني (قوله) سواء فيه المحرم وغيره) لان الاحرام ينقطع بالموت عندنا
خلاف الشافعي (قوله) ليطرد الدود عنها) هذه حكمة تخصيص الكافور وهو عله لقوله
ويجعل الكافور على مساجده (قوله) فتخص بزيادة اكرام) اي لما كانت هذه الاعضاء
يحدث بها خصلت بزيادة اكرام صيانة لها عن سرعة الفساد (قوله) كالابر الخ) الكاف
للاستقاء وللتنظيف وتدخل حينئذ في الجراح المفتوحة (قوله) واستقبح عامة المشايخ
جعله في دبره أو قبله) ظاهر تقييدهم ما أنهم ليستقبحوه في غيرهما فيكون لا بأس به في غيرهما
(قوله) ولا يقص ظفروه) الا أن يكون مكسوراً فلا بأس بأخذه ورميه روى ذلك عن الامام
والشافعي كما في البحر وغيره وفي القهستاني عن العتابة فلو قطع شعره أو ظفره أدرج معه في
السكن وقال الامام الشافعي رضي الله عنه يقصر شاربه وظفروه ويرال من شعره ما حقه الازالة
كذا في مسكين (قوله) ولا يستر شعره) ظاهر القنية أنها تحرمة حيث قال أما التزيين
بعد موتها والامتناع وقطاع الشعر فلا يجوز نهر (قوله) ولحيته) انما ذكرها بعد الشعر اعدام
تسار الذهن عند اطلاق الشعر اليها لكونها مخصوصة باسم أو من عطف الخاص على العام
(قوله) ولو معتدة من رجعي) اي ولو كانت المرأة معتدة من رجعي فان معتدة زوجته يحل
قربانها ومحتززه صريح في الشرح بعد (قوله) وأظهار منها في الاظهر) الاولى أن يقول

ولوم ظاهرهما في الاظهر وهذا في ما قاله في الشرح وفي المظاهر منها روايتان الاظهر
 أن لا يحل لها تغسيله فجعل الاظهر عدم الحل (قوله أو الى ما لا يحل مسه والنظر اليه ببقاء
 العدة) لعل في العبارة تحريضا من الناسخ وصوابها أو لا يحل مسه والنظر اليه ببقاء العدة
 قال في الشرح والايلاء لا يحترم وطأها فغسله اه فهذا يقتضي عطف الايلاء على ما قبله
 لما ذكرته في الحكم وقال ايضا والمرأة تغسل زوجها الحل مسه والنظر اليه ببقاء العدة اه
 وهذا يقتضي التعليل لقوله تغسله فتأمل (قوله فلو ولدت) اي امرأته التي توفي عنها
 هو محترز قوله معتدة (قوله أو كانت مبانة) محترز قوله ولوم معتدة من رجعي (قوله أو رضاع)
 بان ارضعت ضرمتها الصغيرة (قوله أو صهرية) كأن مست ابنه أو اباه بشهوة والاصل
 في تغسيل الزوجة زوجها ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو استقبلنا من أمرنا
 ما استدبرنا ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤه ومعنى ذلك أنهم لم تكن عالمة وقت
 وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم باباحه غسل المرأة زوجها ثم علمت بعد ذلك وروى أن ابا بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه أوصى الى امرأته انما بنت عميس أن تغسله بعد وفاته وهكذا
 فعل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ولان اباحه الغسل مستفادة بالنكاح فتبقى ما بقى النكاح
 والنكاح باق بعد الموت الى انقضاء العدة (قوله فانه لا يغسل زوجته) وكذا لا يغسلها
 ولا يمنع من النظر اليها في الاصح تنوير (قوله لا تقطع النكاح) بانعدام حله فصار الزوج
 اجنبيا واعتبر بذلك المين حيث لا ينتق عن المحل بموت المالك ويبطل بموت المحل فكذلك هذا
 وقالت الائمة الثلاثة يجوز لان عليا غسل فاطمة رضي الله عنها قلنا وروى أنها اغسلتها أم أيمن
 ولو ثبت ان عليا غسلها فهو محمول على بقاء الزوجية اذ لو صلى الله عليه وسلم كل سبب ونسب
 ينقطع بالموت الاسمي ونسبي مع أن ابن مسعود رضي الله عنه أنكرك عليه فقال له أما علمت أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والاخرة فدعوا له لخصوصية
 دليل على أنه كان مهورا فيهم أن الرجل لا يغسل زوجته (قوله ييمها) اي زوجها (قوله
 بخلاف الاجنبي) اي فانه ياف يد بخزقة وييمها مع كف بصره عن ذراعيها الا أن تكون امة
 فلا تحتاج الى حائل (قوله وهو كأم الولد) لا تغسله ولا يغسلها وكذا المكتبة لزوالم ملكه
 عن الامتعة المكتبة الى الورثة وبطلانه في ام الولد والمدة مرة لاعتقها بالموت فان قيل ام الولد
 تعتمد منه فينبغي أن تلحق بالزوجة قلنا نعمتة لم تجب قضاء لحقه بل لتعرف عن براءة الرحم فان
 قيل هلا اكتفى بحقيقة كفاي استبراء الامة قلنا نعمتة ام الولد وجبت بزوال القراش فأشبهت
 عدة النكاح (قوله المحارم) الاولى حذفه للتصريح به في قوله بعد وان وجد ذورحم محرم
 (قوله ييموها) فعمل ما مضى وفي نسخة بالمضارع والمناسب عليها اثبات النون (قوله وكن
 محارمه) الاولى غير محارمه (قوله بخزقة) راجع الى الصورتين الا أن تكون المرأة امة
 فلا تحتاج الى حائل (قوله كما انظر) اي يجوز النظر اليها اي الى أعضاء التيمم منها اي
 الكائنة منها وقوله متعلق بالجواز اقدر (قوله وكذا الخنثى المشكل) اي ولو مراعاها
 والافه وكغيره فيغسله الرجال والنساء (قوله لم يشتمها) قال في الدرر شروط الصلاة عن
 السراج لا عورة للصغير جدا ثم ما دام لم يشتمه فقبل ودبر ثم تغاظ الى عشر سنين ثم يكالغ وفي

أولى ما لا يحل مسه والنظر
 اليه ببقاء العدة فلو ولدت
 عقب موته وانقضت عدتها
 من رجعي أو كانت مبانة أو
 حرمت بردة أو رضاع أو
 صهرية لا تغسله (بخلافه)
 اي الرجل فانه لا يغسل
 زوجته لانقطاع النكاح
 واذ لم توجد امرأة لتغسلها
 ييمها وليس عليه غض
 بصره عن ذراعيها بخلاف
 الاجنبي وهو (كأم الولد)
 والمدة والقتنة (لا تغسل
 سيدها) وتيممه بخزقة (ولو
 ماتت امرأة مع الرجال)
 المحارم وغيرهم (ييموها
 كعكسه) وهو موت رجل
 بين النساء وكن محارمه
 ييمنه (بخزقة) تلف على يد
 ايمم الاجنبي حتى لا يس
 الجسد ويفض بصره عن
 ذراعي المرأة ولو يجوز
 (وان وجد ذورحم محرم ييم)
 الميت ذكر كان أو أنثى
 (بلا خزقة) لجواز مس
 أعضاء التيمم للغيرم بلا
 شهوة كالنظر اليها منهالة
 (وكذا الخنثى المشكل ييم في
 ظاهر الرواية) وقبل يجعل
 في قبض لا يمنع وصول الماء
 اليه (ويجوز للرجل والمرأة
 تغسل صبي وصبيبة لم يشتمها)
 لانه ليس لأعضائها حكم
 العورة

وعن أبي يوسف أنه قال
أكره أن يغسلهما الاجنبي
والمحبوب كالقفل (ولا بأس
بتقبيل الميت) للعفة والتبرك
فوديعا خاصة عن محظور
(وعلى الرجل تجهيز امرأته)
أي تكفينها ودفنها عند أبي
يوسف لو كانت معسرة وهذا
التخصيص مختار صاحب
المغنى والمحيط والظاهرية
انتهى ويلزمه أبو يوسف
بالتجهيز مطلقا (ولو)
كان الزوج (معسرا) وهي
معسرة (في الأصح) وعليه
الفتوى وقال محمد ليس عليه
تكفينها لا انقطاع الزوجية
من كل وجهه (ومن) مات
ولا مال له فكفنه على من
تلمزه نفقته من أقاربه
وإذا تعدد من وجبت عليه
النفقة فالكفن على قدر
ميراثهم كالنفقة ولو كان له
مولى وحالة فعلى معتقه وقال
محمد على حاله (وان لم يوجد
من يجب عليه نفقته ففي
بيت المال) تكفينه وتجهيزه
من أموال التركة التي
لا وارث لهما (فان لم يعط)
بيت المال (عجزا) فليؤتمن
الأموال (أو ظلم) بمنعه
صرف الحق لمستحقه وجهه

الاشياء يدخل على النساء إلى خمس عشرة سنة (قوله والمحبوب كالقفل) فليس له تغسيل
امرأة اجنبية إلا أن تكون من محارمه فيمهما بخرقة قاله السيداي ولا يعطى حكم النساء
بسبب الحب وكذا إذا ماتت بين النساء يمما بخرقة أو دونها على التفصيل وكذلك أن يغسل
الصبي والصبيبة اللذين لم يشتميا فالحاصل أنه في حكم الرجل من كل وجهه (قوله ولا بأس
بتقبيل الميت) لما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت أقبل أبو بكر على فرسه من
مسكنه بالبحر حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة فقيم النبي صلى الله
عليه وسلم وهو مسجى يردد سورة فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقبله ثم بكى ولم يفعل ذلك
الأقدوسه صلى الله عليه وسلم لما روى أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم معجمهم عن عائشة
رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عثمان بن مظعون وهو ميت فأكب
عليه وقبله ثم بكى حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه وفي التهذيب لما توفي عثمان كشف النبي
صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل بين عينيه فلما رجع على السرير قال
طوبى لك يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها اه (قوله والتبرك) الواو بمعنى أوفان تقبيله
صلى الله عليه وسلم عثمان للمحبة وتقبيل أبي بكر الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم لهما معا
(قوله خاصة عن محظور) هذا قيد في الجواز ما إذا كانت الشهوة فحرام ولو زوجة فيما
يظهر أقولهم إن النكاح انقطع بموتها لذهاب محله (قوله ودفنها) أي مؤنته إن لم يتبرع به
(قوله لو كانت معسرة) هذا أحد وجهين لأبي يوسف والاولى تأخير عن قوله ولو معسرا
ويجعله مقابلا له (قوله وهذا التخصيص) أي تخصيص وجوب التجهيز على الزوج بما إذا
كانت معسرة (قوله ويلزمه أبو يوسف) في نسخة باو وهي الحكاية الخلاف عن أبي يوسف
وهي الصواب قال في الجرح قد اختلف النقل عن أبي يوسف لكن الظاهر ترجيح ما في الخاتمة
لأنه كالكسوة فيلزمه على كل حال اه قال قولان أن كوران عن أبي يوسف وليس للامام
في عبارة الشرح ذكر وجه قوله أنه لو لم يجب عليه لوجب على الأجانب وهو قد كان أولى
بإيجاب الكسوة عليه حال حياته فارجح على سائر الأجانب ولأن الغرم بالغنم اه (قوله وقال
محمد الخ) ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يقم بها مانع يمنع الوجوب حالة الموت من نشوز
أو غرم كبير ونحو ذلك وانما إذا ماتت في العدة منه وهي عن تلمزه نفقته أو كسوته أن
يجب عليه تجهيزها كذا بجهته ابن أمير حاج قال ولم أره مصرحاً به (قوله لا انقطاع الزوجية)
فصار الزوج كالاجنبي (قوله ولا مال له) قيد به لأنه لو كان له مال فإنه يجب فيه ويقدم على الدين
والوصية والارث إلى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض
والعبد الخاني قاله السيد (قوله على من تلمزه نفقته من أقاربه) أي الذين هم ذوو رحم
محرم منه نسبا (قوله وإذا تعدد من وجبت عليه النفقة) كأخ وأخت (قوله فالكفن
على قدر ميراثهم) فنشاء على الأخ وثلاثة على الأخت (قوله فعلى معتقه) وجه هذا القول
أنه وارثه (قوله وقال محمد في حالته) لأنما رحم محرم منه (قوله وان لم يوجد من يجب
عليه نفقته) أو وجد إلا أنه معسر (قوله من أموال التركات) أي لامن غيرها كبيت
الخارج والخمس والركاز ولا حدهما الاستقراض من الآخر كما وضع في محله (قوله وجهه)

(فعلى الناس) القادرين
 (و) يجب أن (يسأل) أى
 للميت (التجهيز من) علم به
 وهو (لا يقدر عليه) أى
 التجهيز (غيره) من القادرين
 بخلاف الحي إذا هرب
 لا يجب السؤال له بل يسأل
 بنفسه ثوباً بقدرته عليه وإذا
 فضل عنه شئ صرف المال له
 وإن لم يعرف كفن به آخر
 ولا تصدق به ولا يجب على
 من له ثوب فقط التكفين ميت
 ليس عنده غيره وإذا اكمل
 الميت سبع فالتكفين لمن
 تبرع به لا وارث الميت وإذا
 وجد أكثر البدن أو أوصفه
 مع الرأس غسل وصلى عليه
 والا لا والتكفين فرض وأما
 عدد آثوابه فهي ثلاثة أقسام
 سنة وكفاية وضرورة الأولى
 (و) هو (كفن الرجل سنة)
 ثلاثة آثواب (قيص) من
 أصل العنق إلى القدمين
 بلا ذخير يص ويكن (وازار)
 من القرن إلى القدم
 (و) الثالث (الفاقة) تزيد
 على ما فوق القرن والقدم
 ليلف فيها الميت وتربط من
 أعلاه واسفله ويؤخذ التكفين
 (عما) كان (يلبسه) الرجل
 (في حياته)

من عطف السبب أو من عطف المغاير بأن كان يدفع إلى غير من يستحق جهلاً أو في نهضة وجهته
 وهو من عطف المرادف (قوله فعلى الناس القادرين) أى فيفترض على سائر الناس
 العالمين به أن يجيزوه ويكفونه (قوله غيره) بالنصب مفعول بسأل وظاهر ما في المجتبى
 حيث قال فإن عجزوا سألوا له ثوباً أنه لا يجب عليهم الأسؤال كفن الضرورة لا الكفاية وذلك لأن
 لم يوجد من يكفن غسل وجعل عليه الأذخر ودفن وصلى على قبره وسأل متعدياً إلى مفعولين هنا
 أو التجهيز مفعول له وفيه أنه لم يتخذ فاعله مع فاعل الفعل (قوله لا يجب السؤال) نفي الوجوب
 وأما الجواز فالظاهر جوازه لأنه من الاعانة على البر (قوله ولا يجب على من له ثوب فقط الخ)
 أى إذا لم يكن عند الميت إلا رجل واحد وليس له إلا ثوب واحد ولا شئ للميت فصاحبه أحق به
 ولا يكفن به الميت قلت الظاهر أنه إذا كان عند الميت رجال كثيرون وكل واحد له ثوب فقط
 فالحكم كذلك وإذا دونه إذا كان له ثوبان يكفنه في أحدهما (قوله أو نصفه مع الرأس) قيد
 به لأنه لو وجد النصف بدون رأس لا يغسل ولا يصلى عليه بل يدفن وهذا مستفاد من قوله والألا
 والبدن اسم للماء على الأطراف (قوله والتكفين فرض) أى كفاية بالنظر لعامة المسلمين
 لأن خص بلزومه كفاي حاشية المؤلف على الدرر (قوله وأما عدد آثوابه) الأولى أنواعه
 (قوله وهو كفن الرجل) أى البالغ ومثله المراهق ومن لم يراهق فالأحسن فيه كذلك وإن
 كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتاً لقان في خرقة من غير مراعاة وجهه التكفن
 كالمضمون الميت لأنه ليس له محرمه كاملة لأن الشرع انما ورد بتكفين الميت وأما الميت
 لا ينطاق عليهما كما لا ينطق على بعض الميت كذا في الخانية وغيرها (قوله ثلاثة آثواب) لما
 روى أنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة آثواب ولأنها غاية ما يتجمل به الرجل في حياته فكذا
 بعد موته برهان وتكره الزيادة كما في المجتبى لأن يوصى بالأكثر فلا يكره بخلاف ما إذا أوصى
 أن يكفن في ثوبين فإنه يكفن في ثلاثة آثواب ولا يراعى شرطه لأنه خلاف السنة وفي غاية البيان
 لا بأس بالزيادة على الثلاث في كفن الرجل وذكر ابن أمير حاج عن الذخيرة أن الزيادة في كفن
 الرجل إلى خمسة غير مكروهة ولا بأس بها وحينئذ فالأقتصار على الثلاث لنفي كون الأقل
 مستوفياً كما في الحاوى يعنى لأن الزيادة عليه مكروهة (قوله قيص) هو والدرع سواء كما في
 الحاوى لكن التمييز بالقيص أظهر لأن الدرع مشترك بينه وبين درع الحديد آلة الحرب
 (قوله بلا ذخير يص ويكن) مكررمع ما يأتي في المصنف (قوله وازار) هو الرداء والفاقة
 يعنى واحد وهو ثوب طويل عريض يستر البدن من القرن إلى القدم كما في ابن أمير حاج عن
 الحاوى القدسي وفي هذا التفسير بحث لمولانا الكمال رحمه الله تعالى فراجع ان شئت (قوله
 من القرن إلى القدم) هذا هو المشهور وكما في القهستاني وفي بعض نسخ المختار من المنسكب
 إلى القدم (قوله والثالث الفاقة) بالهمزة ما يلف به عبي وتسمى رداء قهستاني وهي
 ما تبسط على الأرض أو لا حوى ولا اشكال في انها من القرن إلى القدم فتح (قوله تزيد الخ)
 ظاهراً أن الزيادة انما تكون في الفاقة فقط وهو غير ما يعطيه كلامه الآتي (قوله وتربط)
 عطف على يلف فهو منصوب (قوله عما كان يلبسه الرجل في حياته) أفاد بطريق المتطوق
 جواز تكفينه في كل ما جاز لبسه له وهو حى من ككل جنس كما في البحر فيكفن بالبرد والقميص

والسكان والقطن كما في الفتح والقهستاني والقصب بالحريث ثياب ناعمة من كان الواحد قصب
قاموس ومنع بالمفهوم ما لا يجوز لبسه في حال حياته تكرير ونحوه اعتياد ارجال الحياة الا اذا لم
يوجد غيره لكن لا يزداد على ثوب واحد لان الضرورة تندفع به ويجوز ذلك للنساء كزعر
ومعصفر كما في مجمع الانهر (قوله يوم الجمعة والعبدن) واهاما كانت تلبسه في زيادة الاوير
وقيل كفن المثل ما يلبس غالباً - ما (قوله ويحسن) بالبناء للمجهول اي الكفن (قوله
للحديث حسنوا الخ) أخرج ابن عدي أحسنوا كذا. وتاكم فانهم يتزاوون في قبورهم
وأخرج مسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كنهه يعني فليختر من الثياب أنظفها وأتمها
وأيضا على ما رويته السنة ولم يرد به ما يفعله المبدزون اسرافا ورياء ومعة من الثياب الرقيقة
النظيفة فانه منهي عنه بأصل الشرع لاضاعة المال كذا في شرح المشكاة وغيره وفي شرح
الصدور بشرح حال الموق في القبور للعافظ السيوطي أخرج ابن عساكر عن ابن عباس رضي
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات ل أحدكم الميت فأحسنوا كنفه وبعجلوا انجازه
وصيته وأعدوا له في قبره وجنبوه جارا له وقبره قبرا يارسل الله وحله ينفع الجار الصالح في
الآخرة قال هل ينفع في الدنيا قالوا نعم قال كذلك ينفع في الآخرة والحاصل أن الحد الوسط في
الكفن هو المستحب المستحسن (قوله فانهم يتزاوون فيما بينهم) أي تزور الابرار بعضهم
بعضا تطلع على كسوة الجسم (قوله ويتفاحرون الخ) أي أنهم يسرون بذلك لا كفاخر الدنيا
(قوله ولا يغالي فيه) حتى لو أوصى ان يكفن بألف درهم كفن كذا وسطا كذا في الصرع
الروضة ويكون الباقي مما أوصى به ميراثا كما في الجوى عن الخفاف وفي شريعة الاسلام زمن
السنة أن يحسن كفن الميت فيخذ من أطيب الثياب وأشدها باضاً ولا يتخذ من الثياب
الفاخرة فانه يسلب سلباً اه (قوله لا تغالوا) بحذف إحدى التامين (قوله فانه يسلب
سريعاً) قال الطيبي استعمل السلب بلى الثوب مبالغته في السرعة أي يبلى سريعاً اه (قوله
في ثلاثة أبواب يضر) من كسوف كآراء الجماعة عن عائشة والكسوف القطن (قوله
يفتح السنين) هو المشهور (قوله والثاني كفن كفاية) أي ما يكفي به حال الاختيار بدون
كراهية وهو القدر الواجب وفي الفتح ويكره الاقتصار على ثوب واحد حال الاختيار كما تذكره
الصلاة فيه حال الاختيار اه (قوله في الأصح) وقبل قبض ولقافة وفي جوامع النقب ليس
لصاحب الدين أن يمنع من كفن السنة اه قال الحنفي وهو يشمل السنة من حيث العدد ومن
حيث القيمة اه (قوله مع قلة المال) حال من قوله هو أولى أي كفن الكفاية أولى حال
كون المال قليلاً والورثة كثيراً فلهذا كذا في الخاتمة والخلاصة ونقل مثله غير الاسلام في
شرح الجامع الصغير عن الجصاص قال وهذا الحسن عندنا من الجنازة لم يرد ذلك عن السلف
كما في الفتح والبحر والحاوي وابن أمير طاج وغيرها (قوله من القطن) تخصيص القطن على وجه
الافضلية والا فالظاهر العموم لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها
من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم ومن خير أحوالكم الا قد فانه يفتب الشعر ويجلو البصر
رواه أبو داود والترمذي بسند صحيح (قوله لما روينا) من أنه صلى الله عليه وسلم كفن في
ثلاثة أبواب يضر أي من القطن (قوله وانما القفسيل والجدي فيه سواء) لما عن عائشة

يوم الجمعة والعبدن ويحسن
للحديث حسنوا كفن
الموق فانهم يتزاوون فيما
بينهم ويتفاحرون بحسن
أكفانهم ولا يغالي فيه
لقوله صلى الله عليه وسلم
لا تغالوا في الكفن فانه
يسلب سريعاً وكفن صلى
الله عليه وسلم في ثلاثة
أبواب يضر سهولة بفتح
السين وبالضم قرية باليمن
(و) الثاني كفن (كفاية)
للرجل (أزار ولقافة) في
الأصح مع قلة المال وكثرة
الورثة هو أولى وعلى القاب
كفن السنة أولى (وفضل
البياض من القطن) لما
روينا وانما القفسيل والجدي
فيه سواء (وكل من الأزار

واللصافة) للميت يكون (من القرن) يعني شعر الرأس (الى القدم) مع الزيادة لربط (ولا يجعل قميصه كم) لانه الحاجة الحلي (ولادخر يص) لا يفعل الا الحلي ليتسع الاسفل للمشي فيه (ولاجيب) وهو الشق ٣٧٩ النازل على الصدر لانه الحاجة الحلي ولو

كفن في قميص حتى قطع جيبه وابنته وبنيه (ولا تكف أطرافه) لعدم الحاجة اليه (وتكره العمامة في الاصح) لانهم لم تكن في كفن النبي صلى الله عليه وسلم واستحسنها بعضهم لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يعممه ويجعل العذبة على وجهه (و) تبسط اللقافة ثم الازار فوقها ثم يوضع الميت مقمصا ثم يعطف عليه الا زار (واف) الا زار (من) جهة (يساره) ثم من جهة (يمينه) ليكون المين أعلى ثم فعل باللقافة كذلك اعتبارا بجحالة الحياطة (وعقد) الكفن (ان خيف انتشاره) صيانة للميت عن الكشف (وتزاد المرأة) على ما ذكرناه للرجل (في) كفنها على جهة (السنة) خمار الوجهها (ورأسها) (وخرقه) عرضها ما بين الشدى الى السرة وقيل الى الركبة كي لا يتشتر الكفن بالفخذ وقت المشي بها (لتربط ثديها) فسنه كفنها ادع واذا روي خرقه ولقافة (و) تزاد المرأة (في) كفن (الكفاية) على كفن الرجل (خمارا) فيكون ثلاثة خمار ولقافة واذا روي ويجعل شعرها خضرين (وفوضها) على

رضي الله عنها قالت قال أبو بكر اشويه للذين كان عرض فيهما اغسلوهما وكفنوني فيهما فقالت عائشة ألا نستري لك جديدا قال الحلي أخرج الى الجسد من الميت كذا في الشرح (قوله من القرن) وفي نسخة من الفرق (قوله لا يفعل) في مقام التعليل لما قبله (قوله وهو الشق النازل على الصدر) فيكتفي بقدر ما يدخل منه الرأس وهو حسن لاسيما في حق المرأة لما فيه من زيادة الستر وبعضهم فسر الجيب بالخزانة التي تكون في الشق كقعر الاسلام في شرح الجامع الصغير ورضي الدين في محيطه وحافظ الدين في الكافي (قوله قطع جيبه) هذا الغما يظهر على تفسير الجيب بما قاله غير الاسلام ومن ذكر معه (قوله ولبنته) بكسر اللام وسكون الواو وحده وفتح النون ما يجعل في قبة الثوب من ديباج ونحوه وفي نسخة وبنيه فقطع حيث بدأ البناء للفاعل (قوله ولا تكف أطرافه) ولو كفت جاز بلا كراهة على الصحيح أفاده القهستاني (قوله لعدم الحاجة اليه) لان ذلك لصيغته ولا حاجة اليها (قوله وتكره العمامة في الاصح) كذا في المجتبى لانهم لم تكن في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلاها في البدائع بأن الوفاة اصابها الكفن شفعها والسنة أن يكون وثرا (قوله واستحسنها بعضهم) وهم المتأخرون وخصه في الظهيرية بالعلماء والاشراف دون الاوساط كما في النهر وغيره (قوله واف الخ) عطف تفسير على قوله ثم يعطف عليه الا زار (قوله ان خيف انتشاره) والابان كان المدفن قريبا لا يخشى انتشاره فلا يعقد (قوله وتزاد المرأة) ولو أمة كما في الحلي (قوله وقبل الى الركبة) وقيل الى الفخذ وخير الامور واساطها نهر اى فاحسن الاقوال القول بالستر الى الفخذ (قوله كي لا ينتشر) علة للقول الثاني وقوله بالفخذ وقع في نسخة من الشرح في الفخذ والمعنى انما أمر يكون الخرقه الى الركبة خوف انتشار الكفن عن الفخذ وقت المشي بالخفازة (قوله لتربط ثديها) اى وبطنها كما في الجامع الصغير وتربط بالبناء للفاعل وضميره يرجع الى الخرقه وفي نسخة لربط (قوله فيكون ثلاثة) وما دونها كفن ضرورة في حقها كما في التبيين (قوله تحت اللقافة) هذا بيان الترتيب في كفن الكفاية أما في كفن السنة فيكون الخمار تحت الازار ثم تربط الخرقه فوقه ثم تعطف اللقافة (قوله ثم تربط الخرقه فوقها) اى فوق اللقافة والظاهر أن هذا الترتيب مسنون لا واجب (قوله وتجمر الا كفان) جمع نظر الى تعدد الاثواب أو تعدد الموتى يقال جمر ثوبه واجمره تجميرا واجارها تجمره والمراد أنها تطيب بالجر وهو ما يجزبه الثوب من عود ونحوه ويقال للشئ الذي يوقد فيه ذلك جمره وما قيل ان المراد بالتجمر جمع الا كفان قيل الفصل لانه يقال تجمر القوم اذا تجمعو واجر شعره جمعه لا يخفى بعده كما في النهر (قوله تجمر او ترا) أشار بتقدير تجمير الى أن وثرا صفة لمصدر محذوف (قوله فاجر او ترا) وفي رواية لها كم اذا جرتم الميت فأجره وثلاثا ولفظ الميم في جر وا كفن الميت ثلاثا وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاثة مواضع عند خروج روحه وعند غسله وعند تكفينه (قوله ولا يزاد على خمس) ليس من الحديث وتبع فيه الزيلعي وزاد من لا مسكين قوله أو سبعا أفاده السيد (قوله ولا تتبع الجنائز بصوت ولا نار) كذا في حديث أبي داود

صدرها فوق القميص ثم يوضع (الخمار) على رأسها ووجهها (فوقه) اى القميص فيكون (تحت اللقافة) ثم تربط (الخرقة فوقها) لئلا تتشتر الا كفان وتغطف من اليسار ثم من المين (وتجمر الا كفان) للرجل والمرأة جميعا تجميرا (وترا قيل أن يدرج) الميت (فيها) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أجمرت الميت فأجره او ترا ولا يزاد على خمس ولا تتبع الجنائز بصوت ولا نار ويكره تجمير القبر

وزاد في رواية ولا يمشي بين يديه قال محمد و بهذا أنا أخذوه و قول أبي حنيفة قال في البدائع لانه
 فعل اهل الكتاب فيكره التشبه بهم اي ولان فيه تشاؤلا رديا قالوا والخلفي المشكل في التكفين
 كالمرأة لانه يجنب الحرور والمعصفر والمزعر احتياطوا والامسة كالحرمة والمرأه كالبالغ
 والمرأه كالبالغة وكذا هو الاحسن اصغير واصغيرة وأدنى ما يكتفى للصغير ثوب والصغيرة ثوبان
 والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت والمحرم كالخلال وفي السيد عن البصر ولو كفته الوارث
 ليرجع على الغائب ليس له رجوع اذا فعل بغير اذن القاضي = العبد أو الزرع أو الخلل بين
 شريكين أنفق احدهما ليرجع على الغائب اذا فعل بغير اذن القاضي ٨١ (قوله يكتفى فيه
 بكل ما يوجد) لما روى أن حمزة رضي الله عنه كف في ثوب واحد وصعب بن هير لم يوجد له شيء
 يكفن فيه الا غرة اي كساء فيه خطوط بيض وسود كما في المغرب فكانت اذا وضعت على رأسه
 بدت رجلاه واذا وضعت على رجله خرج رأسه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يغطي رأسه
 ويجعل على رجله شيء من الاذخر وهذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكتفى خلافا لما شافني
 كذا في الشرح عن الزيلعي الا زيادة تفسير الفقرة عن السيد (قوله حتى يجنبه) اي يستتره من
 أجناسه حتى ستره فاذا في القاموس انه يأتي ثلاثا ورباعيا والختم محركة القبر وهـ هذا الحديث
 رواه الحاكم في المستدرک وقال انه على شرط مسلم وفيه التصريح بان هذا الفعل يكفر الكافر
 والظاهر أن محله ان كان بغير أجر وقوله فكتم عليه اي ستر عليه في الازهار قال العلماء اذا رأى
 الفاسل من الميت ما يهجه كاستنارة وجهه وطيب ريحه وسرعة انقلابه على المغسل استحب
 أن يتحدث به وان رأى ما يكره كتنه وسواد وجهه وبدنه أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به
 كذا في شرح المشكاة قيل الا أن يكون مبدءا يظهر البدعة أو مجاهر بالفسق والظلم فيه ذكر
 ذلك زبرا لامثاله كما في ابن امير حاج وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فغسل
 ومن حله فليتوضأ رواه الامام أحمد والصحاح السنن الا النسائي والاهم فيه للندب وصرفه عن
 الوجوب حديث ابن عباس المصريح فيه بعدم الوجوب قال محمد وناخذنا لا وضوءه على من
 غسل جناته ولا على من غسل ميتا أو كفته أو غسله وهو قول أبي حنيفة كذا في الاثر قال
 شارحه المنال على وما ورد من الامر بذلك محمول على الاحتياط أو على من لا تكون له طهارة
 ليكون مستعدا للصلاة فلا يفوته شيء منها اهـ وقبل الحكمة في ذلك أن مباشر الميت يحصل له
 فتور والوضوء والغسل ينشطه (قوله غفر له سبعون مرة) المراد التكثير كما قيل به في
 نظائره والمراد أن لا يبقى عليه من الذنوب شيء وذلك دليل رضا الله تعالى على فاعله (قوله قال
 يقول الخ) فيه دليل على أن ذكر الله حال الغسل لا يكره والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر
 الله العظيم

• (فصل) • هو بالتثنية ما فرغ من الغسل والكفن شرع في الصلاة عليه اذا شرط بتقديم
 على الشروط (قوله فرض كفاية) بالاجماع فيكفر منكره لان تكفيره الاجماع كذا في البدائع
 والقضية والاصل فيه قوله تعالى وصل عليهم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر
 وانما كانت فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم ولو كانت فرض عين
 مآثر كها ولان في الايجاب اي العمى على الجميع استحالة وجوبا كفى بالبعث حموى والجماعة

(وكفن الضرورة) للمرأة
 والرجل يكتفى فيه بكل
 (ما يوجد) روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم من
 غسل ميتا فكتم عليه غفر
 الله له أربعين كبيرة ومن
 كفته كساء الله من السندس
 والاستبرق ومن حفر له قبرا
 حتى يجنبه فكأنما أسكنه
 مسكا - حتى يبعث وورد
 يا علي - غسل الموتى فانه من
 غسل ميتا غفر له سبعون
 مرة فلو قسمت مغمورة منها
 على جميع الخلائق لوسعتهم
 قلت ما يقول من يغسل ميتا
 قال يقول غفرانك يا رحمن
 - حتى يفرغ من الغسل
 • (فصل) • الصلاة عليه
 ككفته ودفنه وتجهيزه
 (فرض كفاية)

ففيها ليست بشرط والصلاة على الكبير أفضل منها على الصغير فهو ستاني ويصح التذرع بالانها
 قرية مقصودة بخلاف التكبير وتشيع الحنابلة بحرقيل هي من خصائص هذه الامة كالوصية
 بالثلاث ورد بها أخرجه الحاكم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم لم أنه قال كان آدم رجلا أشقر
 طوالا كانه فخله يحرق فلما حضر الموت نزلت الملائكة بمحيطه وكفنه من الجنة فلما مات
 عليه الصلاة والسلام لام غسلوه بالماء والسدر ثلاثا ووجهه لوجه النائمة كافر واكفوه في وتر من
 الثياب وحفرو له لحدا وصلوا عليه وقالوا لولده هذه سنة لمن بعده فان صح ما يدل على الخصوصية
 تعين حله على أنه بالنسبة لجرد التكبير والكيفية قال الواقدي لم تكن شرعت يوم موت خديجة
 وموتها رضي الله عنها بعد النبوة بعشرين سنين على الأصح وقوله وخفروا له لحدا أي بمكة عند
 حواء عليها السلام كما ذكره ابن العماد وهو أحد أقوال وكان جبريل هو الامام بالملائكة كذا
 في النهاية وجزم ابن العماد بانه ثبت ويمكن الجمع كما ذكره بعض الأفاضل بان شيئا كان امام
 البشر وجبريل امام الملائكة أو أن جبريل كان مبلغا والملائكة مقتدون به وقد يؤيد كلام ابن
 العماد بان شيئا كان لا يعلم الكيفية فالظاهر أن الامام جبريل لم يعلم الكيفية ثبت منه كما وقع
 للنبي صلى الله عليه وسلم في أول صلاة فرض به افتراض الخمس (قوله مع عدم الانفراد
 بالخطاب) فلما انفرد واحد بان لم يحضره الا هو تعين عليه تكفينه ودفعه كما في الضياء والشمس
 والبرهان (قوله والقيام) فلا تصح قاعدة أو أركبا من غير عذر كذا في الدرر لانها صلاة من
 وجه لوجود التصرية وكذا يشترط للصلاة ولو تعذر النزول عن الدابة اطين ونحوه جاز أن يصلي
 عليها راكبا استحسنانا (قوله لكن التكبيرة الاولى الخ) اعلم أن السكال قال ان التكبيرة
 الاولى شرط لانها تكبيرة احرام ولذا اختصت برفع اليدين وتقبه في البحر والنهر بما في المحيط
 من أنه لا يجوز بنبه صلاة جنازة على تحريمة أخرى ولو كانت شرطاً لحاز ذلك في الغاية أن
 الأربع تكبيرات قائمة مقام الأربع ركعات وهذا يقتضي أنها ركن فيجمع المصنف بينهما هذا
 الجمع ويؤيد هذا الجمع ما في الكافي حيث قال إلا أن أبا يوسف يقول في التكبيرة الاولى معنيان
 معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح يترجح فيها ولهذا اختصت برفع اليدين اه
 ثم في ثمة الشيخين للكمال تأمل لانه لا يجوز بناء الفرض على تحريمة النقل أو فرض آخر مع
 انها شرط لاركن وفي السيد نقل عن حاشية المؤلف أفضل صفوفها آخرها وفي غيرها أولها
 اظهارا للتواضع لتكون شفاعته أسمى الى القبول اه ومثله في القنية ونقله ابن مالك في شرح
 الوقاية عن الكرماني اه قلت وينظر فيه باطلاق ما صح في مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم
 خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها واظهارا للتواضع لا يتوقف على التأخر لان كونها
 اقرب الى الاجابة انما هو بالتحقق بالتواضع وانخفاض وذلك بالتمتع بالركعة الربانية لا بالتأخر قطعاً
 فيعمل بالاطلاق ما لم يوجد له شخص صحيح كذا بحشمه بعض الأذكياء وقد علمت مانته اهل
 المذهب على أنه قد يقال ان الظاهر عنوان الباطن (قوله أولها اسلام الميت) اما بنفسه
 أو بسلام احد ابويه أو بقبعة الدار واذا استوصف البالغ الاسلام ولم يصف ومات لا يصلي
 عليه جرى كذا في شرح السيد (قوله لانها شقاعة الخ) ولقوله تعالى ولا تصل على أحد
 منهم مات أبدا كذا في الشرح (قوله والثاني طهارته) عن نجاسة حكمية وحقيقية في

مع عدم الانفراد بالخطاب
 بها ولو امرأة (واركانها
 التكبيرات والقيام) لكن
 التكبيرة الاولى شرط باعتبار
 الشروع بهاركن باعتبار
 قيامها مقام ركعة كما في
 التكبيرات كما في المحيط
 (وشرائطها) ستة أولها
 (اسلام الميت) لانها شقاعة
 وليست لكافر (و) الثاني
 (طهارته)

البدن فلا تصح على من لم يغسل ولا على من عليه نجاسة وهذا الشرط عند الامكان فلو دفن بلا
غسل ولم يمكن اخراجه الا بالنبش سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل للضرورة بخلاف ما اذا لم
يحل عليه التراب بعد فاته يخرج ويغسل ولو صلى عليه بلا غسل جهلا أو نسيانا ثم دفن ولا يخرج
الا بالنبش اعيدت على قبره استغسانا لفساد الاولى ويشترط طهارة الكفن الا اذا شق ذلك لما
في الخزانة أنه ان تجبس الكفن بنجاسة الميت لا يضردفعه للعرج بخلاف الكفن المتجسس
ابتداء اه (قوله وطهارة مكانه) قال في القنية الطهارة من النجاسة في الثوب والبدن
والمكان وسائر العورة شرط في حق الامام يعني المصلي والميت جميعا اه وفي السيد وأما مكانه
اي اذا كان نجسا فان كان الميت على الجنائز تجوز الصلاة وان كان على الارض ففي الفوائد
يجوز وجوز في القنية بعدمه اه نهر وجهه ليلو ان الكفن حائل بين الميت والنجاسة ووجه
عدمه أن المكفن تابع فلا يمتدحائل ان المراد بالمكان الذي يشترط طهارته اما الجنائز أو الارض
ان لم يكن جنائز والحاصل أن طهارة الارض انما تشترط على ما في القنية اذا وضع الميت بدون
جنائز أما بما فعدم اشتراط طهارة الارض متفق عليه ولو صلى الامام بلا طهارة والقوم بها
أعيدت اعدم انعقاد الصلاة للجميع وبعبكسه لا سقوط القرص بصلاة الامام ولو أم فيها صبي
ينبغي ان لا يجوز كما في جامع احكام الصغار بخلاف ما لو ردت السلام فانه يسقط عن الباقي عند
البعض ولو أحدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح ولو افتش نعليه وقام عليه ما جاز فلا
يضر بنجاسة ما تحتمل لكن لا بد من طهارة نعليه عما يلي الرجل لا عما يلي الارض ووقتها وقت
حضورها ولذا اقدمت على سنة المغرب ولو صلوا الفريضة ان يتحرصت ولو وضعوا الرأس موضع
الرجلين صحت لاستجماع شرائط الجواز وأما وان تعدد والتغييرهم السنة المتواترة كما في
البدائع (قوله والثالث تقدمه) أمام القوم) الاولى تقديمه لان الخطاب به الاحياء وهم
فاعلموا ان تقديمه فلو خلفهم لا تصح لانه كالامام من وجه لا من كل وجه بدليل صحتها على الصبي
اه من السيد وموضعا (قوله والصلاة على النجاشي) بفتح النون وكسرهما واقصر السيد
في شرحه على الفتح لقب الملك الحبشة واسمه احمد ومعه بالهرية عطية الله (قوله كانت
بشهادة) اي بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم اي يمكن رآه وشاهده فيه صلى الله عليه وسلم
فرفع له سريره حتى رآه بحضوره فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه الامام دون المأمومين
وهذا غير مانع من الاقتداء وانها خصوصية للنجاشي وان المراد بالصلاة الدعاء لا الصلاة
الخصوصية ومثل ما ذكر يقال في صلاته صلى الله عليه وسلم على زيد بن حارثة وجهه من أبي
طالب حين استشهد بعثة قال في البحر وقد ثبت كلامنا من الاولين بالدليل الكمال في الفتح واخرج
الطبراني وابن سعد في الطبقات ان جبريل عليه السلام نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقبوله فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية مات بالمدينة أتحب ان أطوى لك الارض فتصلي
عليه قال نعم فضرب بجناحه على الارض فرفع له سريره فصلى عليه وخلقه صفقان من الملائكة
في كل صف سبعون الف ملائكة ثم رجع فقال صلى الله عليه وسلم لجبريل بم أدرك هذا قال بجمه
سورة قل هو الله أحد وقرأت اياها جاثيا وذا هيا وقاعدا وعلى كل حال اه وفي القهستاني
والبعد عن الامام غير مفسد كالبعد بالنهر وفيه خلاف كما في المنية (قوله بلا عذر) اما

وطهارة مكانه لانه كالامام
(و) الثالث (تقدمه) أمام
القوم (و) الرابع (حضوره
أو حضورا كثيره أو نطقه
مع رأسه) والله - لالة على
النجاشي كانت بمشاهدة
كرامة له ومهجزة للنبي صلى
الله عليه وسلم (و) الخامس
(كون المصلي عليها غير
راكب) وغير قاعد (بلا
عذر) لان القيام فيها ركن
فلا يترك بلا عذر

بالعذر فتصح كما إذا كان مريضاً ولو أماً فصلى قاعداً والناس خلفه قياماً بغيره عندهما لا عند
محمد بناء على الخلاف في صحة اقتداء القائم بالقاعد وعدمها ولا فرق في المصلي قاعداً بعذرين
كونه ولياً أو لئلاً كون الولي له حق التقدم لا يمنع سقوط القرض بغيره ولو بدون أذنه وإنما
الولي له حق الاعادة وحينئذ لا فرق في سقوط القرض بصلاة غيره أو لئلاً أن يكون قائماً
أو قاعداً العذر أقاده بعض الخذاق راداً على السيد فيما ذكره (قوله والسادس كون الميت
موضوعاً على الأرض) الظاهر أن اشتراط وضعه بالنسبة للمدرك الذي لم يفته شيء من
التكبير خالف الإمام أما المسبوق ففي كون الوضع شرطاً له أيضاً خلاف ولهذا قالوا إذا رفعت
قبل أن يقضى ما عليه من التكبير فإنه يأتي به ما لم يتباعد على قول ذكره السيد وعلى المشهور أنه
يأتي به تتراباً لا دعاءً ان خشي رفع الميت على الاعتناق كما يأتي للمصنف (قوله الأمن عذر)
كان كان بالأرض وحل لا يأتي وضع الميت عليها (تنبيه) قال في الدرر بقاء من الشروط
بلوغ الإمام اه وبقي منها أن يحاذي الإمام جزءاً من الميت كما في القهستاني والسراج قلت
الظاهر أن هذا فيما إذا لم تكثر الموقد عند كثرتهم يجوز أن يجعلها صفاً واحداً ويقوم عند
أفضلهم وبقي من الشروط استعورته فقط وإن كان القرض في الكفن ستر جميع البدن لأن
هذا من حيث الصلاة عليه وذلك من حيث تكريمه وإدماحه كذا قاله بعض الأفاضل (قوله
وسنمها أربع الخ) الأولى أن يذكر الواجب قبل السنن وهو التسليم مرتين بعد الرابعة كما
ذكره بعد (قوله بجذاه صدر الميت) هو المختار وقيل يقوم للرجل بجذاه رأسه لأنه معدن
العقل وقيل يقوم بجذاه الوسط منهما (قوله ذكره كان الميت أوتقى) فيه إشارة إلى أنه لا فرق
فيما ذكر بين الصغير والكبير كما في السيد (قوله ونورا لايمان) بالجزأى وموضع نورا لايمان
وعبارة الشرح أولى حيث قال لأن الصدر موضع القلب وفيه نورا لايمان فيكون القيام عنده
إشارة إلى الشفاعة لا إيمانه وهذا ظاهر الرواية وهو بيان الاستحباب كما سبق فلو وقف في غيره
أجزأه كذا في البحر عن كافي الحاكم اه والافضل أن تكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانوا ستة
اصطف ثلاثة ثم اثنان ثم واحد قال صلى الله عليه وسلم من اصطف عليه ثلاثة صفوف من
المسلمين غفر له اه من السيد فقد جعل الواحد صفواً وهل الحكم كذلك فيما إذا كانوا ثلاثة
فيجعل لكل واحد صفاً بجزء وسيأتي ما ذكره السيد للمؤلف (قوله وهو سبحانه اللهم
وبصمك الخ) قال في سكب الانهر والأولى تركه وجعل تناولاً في صلاة الجنائز اه (قوله
وفي البخاري عن ابن عباس الخ) قال في شرح المشكاة ليس هذا من قبيل قول الصحابي من
السنة كذا فيكون في حكم المرفوع كما توهمه ابن حجر اه وفي العيني على البخاري واجب عنه
الطحاوي بأن قراءة الفاتحة من العصابة لها كانت على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة وقد
قال مالك قراءة الفاتحة ليس معه ولا يها في بلدنا في صلاة الجنائز اه (قوله وقد قال أئمتنا بأن
مراعاة الخلاف مستحبة الخ) فيه نظر اذ ما ذكره من استحباب مراعاة الخلاف ليس على
إطلاق بل مقيد بما إذا لم يلزم عليه ارتكاب مكروه مذهب في مكان الاعتقاد على ما هو مصرح به
في كتب المذهب كالحيط والتجسس والولوا الجبهة وغيرهما من أن قراءتها بخفية لا يجوز
مع الإلزام على الدعاء دون القراءة كذا في السيد مختصراً (قوله فلا مانع من قصد القرآنية

(و) السادس (كون الميت)
موضوعاً (على الأرض)
ليكونه الإمام من وجه (فان
كان على دابة أو أیدی
الناص لم تجز الصلاة على
المختار الا) ان كان (من
عذر) كما في التبيين (وسنمها
أربع) الأولى (قيام الإمام
بجذاه صدر الميت ذكره
كان الميت) (أوتقى) لانه
موضع القلب ونورا لايمان
(و) الثانية (النساء بعد
التكبير الأولى) وهو
سبحانك اللهم وبحمدك الى
آخره وجاز قراءة الفاتحة
بقصد النشاء كذا نص عليه
عندنا وفي البخاري عن ابن
عباس رضي الله عنهما أنه
صلى على جنازة فقراً بفاتحة
الكتاب وقال لتعلموا أنه من
السنة وصححه الترمذي وقد
قال أئمتنا بأن مراعاة الخلاف
مستحبة وهي فرض عند
الشافعي رحمه الله فلا مانع
من قصد القرآنية به خروجاً
من الخلاف

وحق الميت (و) الثالثة الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم
(بعد) التكبيرة (الثانية)
اللهم صل على محمد وعلى آل
محمد إلى آخره (و) الرابع
من السنن (الدعاء للميت)
ولنفسه وجماعة المساكين
(بعد) التكبيرة (الثالثة)
ولا يعينه (أي الدعاء) (شي)
سوى كونه بأمر الآخرة
(و) لكن (أن دعا بالمأثور)
بن النبي صلى الله عليه
وسلم (فهو أحسن وأبلغ)
لرجاء قبوله (ومنه ما حفظ
عوف) بن مالك (من دعاء
النبي صلى الله عليه وسلم) لما
صلى معه على جنازة (اللهم
اغفر له وارحمه وعافه واعف
عنه وأكرم نزله ووسع مدخله
واغسله بالماء والثلج والبرد
ونقه من الخطايا كما ينقى
الثوب الأبيض من الدنس
وأبدله داراً خيراً من داره
وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً
خيراً من زوجته وأدخله الجنة
وأعذه من عذاب القبر
وعذاب النار) قال عوف
رضي الله عنه حتى تمت
أن اكون أنا ذلك الميت
رواه مسلم والترمذي
والنسائي

(الخ) فيه أنهم صرحوا بعدم الجواز فتكون مكرمة وتحريراً ولا تتأدى به السنة فكيف
يطلب منه تلاوتها بقصد القرآنية (فائدة) روى أنه صلى الله عليه وسلم لما غسل وكفن
ورضع على السرير دخل أبو بكر وعمر وهما في الصف حيال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومعهما نفر من المهاجرين والأنصار بقدر ما يسع البيت فقالا السلام عليك أيها النبي ورحمة
الله وبركاته وسلم المهاجرون والأنصار كما سلم أبو بكر وعمر ثم قال اللهم اننا نشهد أنه بلغ ما أنزل
إليه ونصح لآلته وجاهد في سبيل الله حتى أعز الله دينه وتمت كلمته وأومن به وحده لا شريك له
فاجعلنا الهنا من يتبع القول الذي معه واجمع بيننا وبينه حتى تعترف بنا وتعترفنا به فانه كان
بالمؤمنين رؤفاً رحيماً لا يتغنى بالإيمان بدلاً ولا يشترى به ثمناً أبداً والناس يقولون آمين ويخرجون
ويدخل آخرون حتى صلى الرجال والنساء ثم الصبيان وقد قيل أنهم صلوا من بعد الزوال يوم
الاثنين إلى مثله من يوم الثلاثاء وقيل أنهم مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو
صلاتهم عليه فرادى لم يؤتمم أحداً من جمع عليه لا خلاف فيه اهـ من السيد عن الخصائص
(قوله وحق الميت) قد يقال إن حق الميت في الدعاء لا في القراءة (قوله اللهم صل على محمد
(الخ) يعني صلاة التشهد وهو أولى مما في الجلابي أنه يصلى بما يحضره والاولى أنه يصلى بهـ
الدعاء أيضاً فقد أخرج أحمد والبخاري وأبو يعلى والبيهقي في الشعب عن جابر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني كقدح الراكب فإن الراكب يعلق قدحه ثم يضعه ويرفع متاعه
فإن احتاج إلى شربة شربه أو الوضوء توضأ به والأهراقه وأمكن جعلوني في أول الدعاء
وأوسطه وآخره وما في السيد عن الجوهرة ومثله في السراج من حديث الأعمال موقوفة
والدعوات مجبوسة حتى يصلى على أول وآخر اهـ قال بعض الفضلاء لم يوجد هذا اللفظ في
المرفوع ومعناه صحيح لما ذكر من الحديث السابق (قوله ولنفسه) ولوالديه المؤمنين كما في
النهر ولكنه يقدم نفسه على الميت لأن من سنة الدعاء أن يبدأ بنفسه ثم يذبحه كما نطق به القرآن في
عدة مواضع كذا في السراج وقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك الحديث وليس الدعاء
من أركانها على التحقيق (قوله ولايته من له شيء) لأن التعيين يذهب رقة القلب كذا
في التبيين (قوله سوى كونه بأمر الآخرة) فلودعا بأمر الدنيا كان مما يستحيل طلبه
لأنفسه إلا أنه لا يكون اتباعاً لسنة وإن لم يستحل أفسدها كما تقتضيه القواعد (قوله بالمأثور)
أي المنقول (قوله فهو أحسن) أي لما فيه من الاتباع (قوله وعافه) أي من العذاب
ونحوه (قوله وعاف عنه) أي ما ارتكبه من الذنوب (قوله وأكرم نزله) النزل ما يهبها
للضيف أي جعل نزله كريماً أي عظيماً وهو يرجع إلى تكثير الثواب أو إلى نعيم القبر وفي نسخة
منزله (قوله مدخله) أي قبره (قوله واغسله بالماء) هذا كناية عن تطهيره من الذنوب
بالكلية والاحسان إليه بما يذهب عنه هم الدنيا وما اقترفته فيها وفي الكلام استعارة بالكناية
حيث شبه الميت بثوب يغسل وطوى أركان التشبيه ما عدا المشبه وكر الغسل تخييل والماء
والبرد والثلج ترسيخ ويحتمل أنه استعارة تشبيهية فيها هيئة تطهير الميت من الذنوب تطهيراً
بالماء يذهب عنه هم الدنيا وما اقترفته فيها وفي التركيب الموضوع للمشبه
في المشبه (قوله ونقه من الخطايا) يرجع إلى ما قبله والمقام للدعاء فبطاب فيه بسط القول

(قوله وأهل أخير من أهل) ان كان المراد بالاهل الزوج فالعطف للتفسير وان كان المراد به ملائكة الرحمة أو المجاورين له من أموات المسلمين أو من سكان الجنة فالعطف للمغايرة (قوله وفي الاصل روايات أخر) منها ما رواه أبو حنيفة في مسنده من حديث أبي هريرة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وذكرنا وانثانا وصغيرنا وكبيرنا وزاد أحمد وأصحاب السنن إلا التماسي اللهم من أحبيته منا فأحبه على الاسلام ومن توفيته منا فموفقه على الايمان وفي رواية اللهم ان كان محمد - منافذ في احسانه وان كان مسيقا فجاوز عن سيئاته اللهم لا تضر منا اجره ولا تقتنا بعده اه قلت وان جمع بين ذلك كله فحسن وفي الشرح ادعية أخرى غير ما ذكر ونخص الايمان بالموت لان الاسلام وهو الانقياد الظاهري غير موجود فيه وقوله وصغيرنا أي الصغير من الذنوب والكبير منها أو ان المفقرة لا تقتضى سبق ذنب وقال في السراج ومن لا يحسن الدعاء يقول اللهم اغفر لنا وله وللمؤمنين والمؤمنات أو يقول ما يسر عليه وفي مجمع الأنهر وان كان الميت مؤثنا أنت الضمائر الراجعة اليه اه (قوله وينوي بالتسليم الميت مع القوم) وجزم في الظهيرة بأنه لا ينوي الميت ومنه له لقاضيان وفي الجوهره قال في البحر وهو الظاهر لان الميت لا يخاطب بالسلام لانه ليس اهلا للخطاب قال بعض الفضلاء وفيه نظر لانه ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يسلم على اهل القبور اه على ان المقصود منه الدعاء لا الخطاب (قوله ولا ينبغي أن يرفع صوته بالتسليم فيها) قال الزيلعي ويخافت في الكل الا في التكبير ومشايخ بلخ قالوا السنة أن يسمع كل صف الصف الذي بعده وعن أبي يوسف انه لا يجهر بكل الجهر ولا يسر كل الاسرار جوى عن الظهيرة كذا في السيد وروى الامام محمد في موطئه عن مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان اذا صلى على جنازة سلم حتى يسمع من يليه قال محمد وبه اذا أخذ في سلم عن يمينه ويساره ويسمع من يليه وهو قول أبي حنيفة قال شارحه المنلا على فقول الشمني غير رافع بهم صوته ليس في محله أو محمول على غير الامام أو على المباعدة اه (قوله في ظاهر الرواية) وهو الصحيح نهر عن المبسوط لما روى الدارقطني عن ابن عباس وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود ولان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة وغير الركعة الاولى لا يرفع فيها كذا تكبيرات الجنازة وقالوا يفسدها ما يفسد الصلاة وتكره في الاوقات المكرهة فلو صلوها فيها ارتكبوا النسي ولا إعادة عليهم كما في الفتح والبحر وتكره وقت الخطبة كما في المصنوعات ويكره تأخيرها الى ذلك الوقت ليجتمع عليه الناس كذا في ابن أمير حاج (قوله كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما) الرواية عنه مضطربة فانه روى عنه وعن علي أنهم قالوا لا يرفع الا عند تكبيرة الافتتاح واثن صحت فلا تعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم كما في الفتح والبيان والخلعي والشمي (قوله لانه منسوخ) ولا متابعة في المنسوخ كقنوت الفجر لان التكبير أربعاء آخر فله صلى الله عليه وسلم واستقر عليه اجاع الصعابة (قوله ولكن ينتظر سلامه في المختار) لان البقاء في حرمه الصلاة بعد الفراغ منها ليس بخطا انما الخطأ في المتابعة نهر بخلاف العميد اذا زاد على ثلاث تكبيرات فانه يفسد لانه يجتهد فيه ولو جاز حذر الاجتهاد لا يتابع والخلاف فيها اذا سمع التكبير من الامام فلو من المبلغ تابعه اجاعا جوى وينوي الافتتاح بكل تكبيرة تزيد على الاربع كما في

وفي الاصل روايات أخر
(ويسلم) وجوبا (بعدة)
التكبير (الرابعة من غير
دعاء) بدها (في ظاهر
الرواية) واستحسن بعض
المنابع أن يقول ربنا آتانا
في الدنيا حسنة الخ أو ربنا
لا تزغ قلوبنا الخ وينوي
بالتسليم الميت مع القوم
كما ينوي الامام ولا ينبغي
أن يرفع صوته بالتسليم فيها
كما يرفع في سائر الصلوات
ويخافت بالدعاء ويجهر
بالتكبير (ولا يرفع يديه في
غير التكبير الاولى) في ظاهر
الرواية وكثير من مشايخ بلخ
اختاروا الرفع في كل تكبيرة
كما كان يفعل ابن عمر رضي
الله عنهما (ولو كبر الامام
خسالم يتبع) لانه منسوخ
(ولكن ينتظر سلامه في
المختار) ليس معه في الاصح

اليمين ثم لا يحفل شروعه قبل الامام اه من السيد مختصا (قوله كما كبر) استعمال الكاف
في المفاجأة اي يكبر اذا انتقل امامه الى الزائدة وبالأول يبقى (قوله كبر) اي الامام الرابعة
ويسلم ولم يبينوا هل يجب عليه سجود السهو ويحتمل أن الضمير راجع الى المأموم وهو بعيد لان
الامام اذا اقتصر على ثلاثة فسدت فيما يظهر واذا فسدت على الامام فسدت على المأموم وترك
ركن من أركانها (قوله ولا يستغفر لمخنون) قال البرهان الحلبي ينبغي أن يقيد بالأصل لا لم
يكاف بخلاف العارض فانه قد كف وعروض الجنون لا يجمع وما قبله بل هو كسائر الامراض
اه ويدل عليه تعليل الشرح بقوله اذ لا ذنب لهما (قوله ويقول في الدعاء الخ) اي بعد تمام
قوله ومن توفيقه مناقضه على الايمان كما في الحلبي والتنوير وغيرهما (قوله اي أجزا متقدما)
تبع فيه مسكينوا العبي وغيرهما وردة في البحر بلزوم التكرار في قوله واجعله لنا اجرا فالاولى
كما في السراج أن يقال سابقا مهنيما صالحا في الجنة وهو دعاء للصبي ايضا بتقديمه في الخير
لا سيما وقد قالوا حسنات الصبي له لا لآبويه بل لهما ثواب التعليم قلت تهمة المصالح في الجنة من
الاجر المتقدم والتكرار لا يضر لان المقام يطلب فيه ذلك كما هو نظيره في دعاء عوف بن مالك ثم
ان جعل الصبي فرط الكل المصلين لا يظهر لانه انما هو فرط لوالديه ونحوهم فقط وكذلك يقال
في جعله اجرا واجيب بان هذا مطلوب من الوالدان حق التقدم له ورد بان هذا الدعاء مطلوب
من كل مصل وقد يكون الوالدان لا يتقدم أو ميتا على أن رتبة الوالدين متأخرة عن غيرهما
من الولاية وقد يقال ان المصلي بسعيه وصلاته وتزنيته يكتب له اجر فجعل الصبي اجرا اي سببا
في الاجر ظاهر لكل مصل واذا كان الفرط بمعنى الاجر فالامر ظاهر اذ يقال في القرطاج ما قيل في
الاجر وان كان الفرط هو المتقدم المهني للمصالح لا يقيد الوالدين يكون ظاهرا ايضا (قوله
اي ثوابا) اخذ ان الاجر والثواب مترادفان وقيل الثواب هو الحاصل بأصول الشرع والاجر
هو الحاصل بالمكملات لان الثواب لغة بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة للعين ولا يتكرر
اطلاق أحدهما على الآخر (قوله الذخيرة) هي ما اعتلقت الحاجة وتمرر عن قولهم في
تفسيرها خير باقيا (قوله واجعله لنا شافعا) اسم فاعل من شفع الثلاثي وهو الذي يشفع
لغيره (قوله مشفعا) بتشديد الفاء المفتوحة اسم مفعول من شفع المضعف المين (قوله
مقبول الشفاعة) وفي المعنى هو الذي يجعل شفعيا ولا شك أن اذنه تعالى بالشفاعة يستلزم
قبولها وفي المقيد عدو لوالديه أي والذي الصغير وقبل يقول اللهم ثقل به موازينهم وأعظم به
أجورهم اللهم اجعله في كفالة ابراهيم وألحقه بصالحى المؤمنين قال في البحر ولم أر من صرح
بأنه يدعى لسيد العبد الميت وينبغي أن يدعى لها فيها كما يدعى للميت وفي ابن أمير حاج عن المبتغى
بالهبة ويستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بهذا صوره ثم يكبر رابعة اه وفي تخرج الهداية
روى اصحاب السنن عن المغيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السقط يصل عليه ويدعى
لوالديه بالمغفرة وفي رواية بالعافية والرحمة الحديث وصححه الترمذي والطحاكم وقالوا ان الالم
بالتم والهم والحسرة والوحشة والضغطة تم الاطفال وغيرهم والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر
الله العظيم

وفي رواية يسلم المأموم كما
كبر امامه الزائدة ولو سلم
الامام بعد الثلاثة فاصحيا
كبر الرابعة ويسلم (ولا يستغفر
لمخنون وصبي) اذ لا ذنب
لهما (ويقول في الدعاء
اللهم اجعله فرطاً) الفرط
يقصصين الذي يتقدم
الانسان من ولده اي اجرا
متقدما (واجعله لنا اجرا)
اي ثوابا (وذخرا) بضم الذال
المهية وسكون الخاء المهية
الذخيرة (واجعله لنا شافعا
مشفعا) بفتح الشافع مقبول
الشفاعة
(فصل) السلطان احق
بصلاته

(فصل) بالتنوين (قوله السلطان احق بصلاته) المراد بالسلطان الخليفة (قوله

لواجب تعظيمه) أي لتعظيمه الواجب لأن في تقديم غيره عليه اهاتته (قوله ثم نائبه) أي نائب الخليفة في احكام السياسة وهو أمير البلدة كما في الدرر ويجب تقديمه ولا ينافيه قوله لانه السنة لأن المراد به في كلامه الطريقة المعهودة في الدين (قوله لانه السنة) أي لأن تقديم النائب هو السنة أي علم منها فقد قدم الحسين سعيد بن العاص ليصلي على جنازة أخيه الحسن وكان سعيد حينئذ والياً على المدينة فقال له الحسين تقدم ولولا السنة ما قد صحت أخاذه في الشرح (قوله لولايته) لانه نائب الخليفة أيضاً في الاحكام الشرعية وولايته عامة كما في مجمع الانهر (قوله ثم صاحب الشرط) قال في الدرر من باب الجمعة الشرط بفتح الشين والراء بمعنى العلامة وهو معنى صاحب الشرط الذي يقال له الشخصية معنى بذلك لانه علامة تعينه اه (قوله ثم خليفة الوالي) قال في النهر وزاد الزيلعي عن نص الامام كما هو رواية الحسن عنه بعد صاحب الشرط خليفة الوالي ثم خليفة القاضي وجرم به في الفتح والحاصل أن تقديم الولاية واجب وتقديم امام الحلي مندوب فقط اه وفي مجمع الانهر عن الاصلاح تقديم السلطان واجب اذا حضر وتقديم الباقي بطريق الافضلية اه وهذا يخالف ما تقدم الا أن يحمل السلطان على من له سلطنة وولاية عامة كما ذكرنا ويراد بالباقي امام المسجد الجامع وامام الحلي أخاذه بعض الاذكياء (قوله ثم خليفة القاضي) لانه يقوم مقام القاضي كما أن خليفة الوالي وهو صاحب الشرط فيما يظهر قائم مقامه (قوله ثم امام الحلي) المراد به امام مسجد محله لكن بشرط أن يكون افضل من الوالي والا فالولي أولى منه كما في النهر وفي الشرح والصلاة في الاصل حق الاولياء اقربهم الا أن الامام والسلطان يتقدمان لعارض الامامة العظمى والسلطنة فان في التقدم عليهما ازدراء وفساد أمر المسلمين فيتجاشى عن ذلك الفساد فيجب تقديم من له حكم عام واما امام الحلي فيستحب تقديمه على طريق الافضلية وليس بواجب كما في المستصفي (قوله لانه رضى عليه الخ) قال البرهان الحلي على هذا لوعلم أنه كان غير راض به حال حياته ينبغي أن لا يستحب تقديمه اه (قوله في الصحيح) وقال ابو يوسف ولي الميت أولى لان هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح ذكره السيد (قوله الولي) على من دونه لان الولاية في الحقيقة كفسله وتكافئها اذ هو اقرب الناس اليه والمعتبر في تقديم الاولياء ترتيب عسوبة الانكاح فتقدم البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة برهان وتقدم بنو الاعيان على بنو العائلات كما في الشنقي والى ذلك أشار المؤلف بقوله كترتيبهم في النكاح (قوله ولكن يقدم الاب على الابن) أي وجوباً كما أخذ السيد من تعليل القدوري بأن في تقديم الابن استخفافاً بالاب (قوله على الصحيح) وقيل هو قول محمد وعندهما الابن أولى وعلى غير الصحيح جرى محمد على الاصل والفرق لهما بين الانكاح وصلاة الجنازة أن الاب افضلية على الابن والفضيلة تعتبر ترجيحاً في استحقاق الامامة كما في سائر الصلوات كذا في التبيين واليه ولو كان لها زوج وابن بالغ منه فالولاية لابن الا أنه ينبغي أن يقدم أباه تعظيماً ويكره أن يتقدم عليه كما في الجوهرة (قوله لفضله) فلو كان الاب جاهلاً ولا ابن عالماً فيجب تقديم الابن كما في النهر وجرم به في الدرر ولومات ابن وله أب وجد فالولاية لايه ولكنه يقدم أباه جد الميت تعظيماً اه (قوله رضى الله تعالى) أي رضى الله تعالى

لواجب تعظيمه (ثم نائبه)
لانه السنة (ثم القاضي)
لولايته ثم صاحب الشرط
ثم خليفة الوالي ثم خليفة
القاضي (ثم امام الحلي) لانه
رضيه في حياته فهو أولى
من الولي في الصحيح (ثم الولي
الذكر) المكلف فلاحق
للرأة والصغير والمعتوه
ويقدم الاقرب فالاقرب
كترتيبهم في النكاح ولكن
يقدم الاب على الابن في
قول الكل على الصحيح
فضله وقال شيخ مشايخي
العلامة نور الدين على
المقدس رضى الله تعالى
لتقديم الاب ووجه حسن

هو أن المقصود الدعاء للميت
ودعوته مستجابة روى أبو
هريرة رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ثلاث دعوات مستجابات
دعوة المظلوم ودعوة المسافر
ودعوة الوالد لولده رواه
الطحايسى والسيد اولى من
قريب عبده على الصحيح
والقريب مقدم على المعتق
فان لم يكن ولي فالزوج ثم
البحران (ولن له حق التقدم
ان يأذن لغيره) لان له
ابطال حقه وان تعدد
فلا شأى المنع والذي يقدمه
الا كبر اولى من الذى قدمه
الاصغر (فان صلى غيره) أى
غير من له حق التقدم بلا
أذن ولم يقتد به (اعادها)
هو (ان شاء) لعدم سقوط
حقه وان تأدى الفرض
بها (ولا يعيد معه) أى
مع من له حق التقدم (من
صلى مع غيره) لان التنقل
بها غير مشروع كما لا يصلى
احد عليها بعده وان صلى
وحده (ومن له ولاية التقدم
فيها الحق) بالصلاة عليها
(عن اوصى له الميت بالصلاة
عليه) لان الوصية باطلة
(على المفق به) فانه المصدر
النهي

والمراد شيعته وهو المقدسى وفى نسخة رحمه الله تعالى بالافراد (قوله هو أن المقصود) أى من
الصلاة على الميت (قوله روى) أى به دليلا على قوله ودعوته مستجابة (قوله دعوة المظلوم)
ولو كان كافرا فانها مستجابة ولو بعد حين (قوله ودعوة المسافر) أى سفر طاعة (قوله
والسيد اولى من قريب عبده) لانه مالك له (قوله والقريب مقدم على المعتق) لانه قد خرج
من ملكه فتعتبر القرابة وهى مقدمة هنا على عصوبة النسب (قوله فالزوج) لما بينهما من
المودة والرحمة (قوله ثم البحرين) أى من بعد في العرف جارا وفى الحديث الجار الى أربعين
دارا وذلك لما بينهما من مزيد الحقوق المأمور بهما شرعا دون غيرهم من الاجانب (قوله ولن له
حق التقدم) واليا كان أو غيره (قوله ان يأذن لغيره) وكذلك ان يأذن فى الانصراف بعدها
قبل الدفن اذ هو بدون الاذن مكروه أفاده السيد أخرج المحاملى فى أماليه والبخارى وابن عديم
والديلى كلهم عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه رفعه أميران وابسا بأمرين المرأة فتج مع
القوم فخصم قبل أن تطوف طواف الزيارة فليس لأصحابها أن ينقروا حتى يستأصروها
والرجل يتبع الجنائز فيصلى عليها فليس له أن يرجع حتى يستأصراها وفى سكب الانهر
لو انصرف بدون اذن الولي قيل يكره وقيل لا وهو الاوجه وفى الصحيحين من تبع جنازة مسلم
حتى يصلى عليها فله قيراط من الاجر ومن اتبعها حتى تدفن فله قيراطان والقيراط مثل أحد
(قوله وان تعدد فلا شأى المنع) أى وان تعددت وتبتم ما قال فى التنوير وشرحه وله الاذن لغيره لانه
حقه فذلك ابطاله الا أنه ان كان هناك من يساويه فله أى لذلك المساوى ولو اصرغرسنا المنع
لمشاركته فى الحق أما البعيد فليس له المنع قال فى الشرح واذا كان له وليان فاذن أحدهما
اجنبيا فلا تخومعه وان قدم كل منهما رجلا فالذى قدمه الا كبر اولى لانها ماضيا بسقوط
حقه ما واكبرهما سنا اولى بالصلاة عليه فيكون اولى بالتقديم كذا فى التارخية اه والمراد
بالاصغر الاصغر سنا وان كان بالغالا لانه لا ولاية للصبي (قوله فان صلى غيره الخ) مثل ما اذا صلى
عليه ولي القرابة وأراد السلطان أن يصلى عليه فله ذلك لانه مقدم عليه كما فى الجوهرية يعنى اذا
كان حاضرا وقت الصلاة ولم يصل مع الولي ولم يأذن لاتفاق كلمتهم على انه لاحق للسلطان عند
عدم حضوره نهر (قوله بلا اذن ولم يقتد به) أما اذا أذن له أو لم يأذن ولكن صلى خلفه فليس له
ان يعيد لانه سقط حقه بالاذن أو بالصلاة مرة وهى لا تكرر ولو صلى عليه الولى ولم يمت
أولياء آخرون بمنزلة ابس لهم أن يعيد والان ولاية الذى صلى متكاملة (قوله أعادها) ولو
على قبره كذا فى الدرر (قوله هو) انما ذكر الضمير لانه لو حذفه لتوهم عود الضمير فى أعادها على
الغير (قوله ان شاء) أى فالاعادة ليست بواجبة (قوله وان تأدى الفرض بها) أى بصلاة
غيره اشارة وبالتصغير الى ضعف ما فى التوهم من أنه لو صلى غير ذى الحق كانت الصلاة باقية
على ذى الحق والى رد ما فى التقنان من أن الامر موقوف ان أعاد ذى الحق تبين أن الفرض
ما صلى والاسقط بالاولى (قوله لان التنقل بها غير مشروع) ولعدم حقه (قوله كما لا يصلى
احد عليها بعده وان صلى وحده) وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على من دفن بعد الصلاة عليه
عليه لحق تقدمه مطلقا وصلاة الصحابة عليه صلى الله عليه وسلم أفواجا خاصة وصية كما أن تأخير
دفنه من يوم الاثنين الى ايلة الاربعاء كان كذلك لانه مكروه فى حق غيره بالاجماع أو لانها

(صلى على قبره وان لم يغسل)
لسقوط شرط طهارته لحرمته
نبشه وتماد لوصلي عليه
قبل الدفن بلا غسل لقساد
الاولى بالقدرة على نفسه
قبيل الدفن وقيل تنقلب
حصىة لتحقق الهزل ولم
يحل التراب يخرج فيغسل
ويصلي عليه (مالم يتفسخ)
والمعتبر فيه اكبر الراي
على الصحيح لاختلافه
 باختلاف الزمان والانسان
واذا كان القوم سبعة يقدم
واحد اماما وثلاثة بعده
واثنان بعدهم وواحد
بعدهما لان في الحديث من
صلى عليه ثلاث صفوف
غفر له وخبرها آخرها لانه
ادعى الاجابة بالتواضع
(واذا اجتمعت الجنائز
فالافراد بالصلاة لكل منها
اولى) وهو ظاهر (ويقدم
الافضل فالافضل) ان لم يكن
سبق (وان اجتمع) ولو مع
السبق (وصلى مرة) واحدة
صح وان شاء جعلهم صفوا
عريضا ويقوم عند افضلهم
وان شاء (جعلها) أي الجنائز
(مقاطو يلاهم الى القبلة
بحيث يكون صدر كل)
واحد منهم (قدام الامام)
مخاضا له وقال ابن ابي عبيد
يصل رأس كل واحد اسفل
من رأس صاحبه كذا

كانت فرض عين على الصحابة لعظيم حقه صلى الله عليه وسلم عليم لا تغلبها والا يصلي على
قبره الشريف الى يوم القيامة لبقائه صلى الله عليه وسلم كما دفن طريبا لروحى برزق ويتنم
بساتر الملاذ والعبادات وكذا سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقد اجتمعت الامة على
تركها كما في السراج والحلي والشرح (قوله وفي نوادر ابن رستم) قال في القاموس رستم
بضم الراء وقع المنة فوق وقد تضمن اسم جماعة محدثين والرسقيون جماعة اه (قوله الوصية
بآخرة) أي ومع ذلك يقدم من له حق التقدم (قوله واهل عليه التراب) قال في الوقع هذا اذا
اهل عليه التراب لانه صار مسلما لما له تعالى وخرج من ايدينا فلا يتعريض له بخلاف ما اذا لم
يحل عليه فانه يخرج ويصلي عليه اه اه كن في الخلاصة عن الجامع الصغير لما كم
عبد الرحمن ولودفن قبل الغسل أو قبل الصلاة لا يغيب فان دفنوا ولم يهيلوا عليه حتى عاوا أنه
لم يغسل لكنهم سوا اللبن لا ينش أيضا اه أي ويصلى على قبره ثانيا اذا صلى عليه أولا كما
أفاده السيد في حاشية مسكين (قوله لاهل اقتضى ذلك) من نسيان وغيره والاولى حذفه
لايمامه أنه اذا كان له هل يخرج ويصلى عليه وليس كذلك لان الله تعالى (قوله صلى على
قبره) اقامة للواجب بقدر الامكان كذا في التبيين (قوله وان لم يغسل) على المعتمد وهو
الاستئذان وصح في غاية البيان منع الصلاة في هذه الحالة لانهم لم يشرع بدون غسل ولو وضع
الميت اقبر القبلة او على شقه الا يسرا وجعل رأسه في موضع رجليه واهل عليه التراب لم ينش
ولو سوى عليه اللبن ولم يهيلوا عليه التراب ينزع اللبن وترعى السنة كذا في التبيين وهذا يؤيد
تقييد السكال باهالة التراب ويرد ما في الخلاصة (قوله لتحقق الهزل) أي الشرعى لا العقل
(قوله مالم يتفسخ) أي تتفرق اعضاؤه فان تفسخ لا يصلي عليه مطلقا لانما اشترعت على البدن
ولا وجوده مع التفسخ وأما صلواته صلى الله عليه وسلم على شهداء واحد بعد ثمان سنين على
ما رواه البخاري عن عتبة بن عامر فحمل على الدعاء اولانهم لم يتفسخوا فان معاوية لما أراد
فحوى لهم ليجري اهلين التي بأحد عند قبر الشهداء وجدهم كما دفنوا حتى ان المشاهدة اصاب
اصبح حزة رضى الله عنه فافطرت دما فترتهم او هو خصوصية له صلى الله عليه وسلم وقامه
في شرح المشكاة (قوله والمعتبر فيه) أي في التفسخ (قوله اكبر الراي) فلو شك في نفسه
لا يصلي عليه كما في النهر عن محمد وكأنه تقديم للمانع سيد عن الدت (قوله باختلاف الزمان)
بردا وحرا والمكان رخاوة وصلابة (قوله والانسان) أي الميت ومنها وهذا لا اه سيد عن
مسكين (قوله وثلاثة بعده) اه لكون على المقدم اكثر لكون المعهود في الصلاة خيرا
ومقتضى كون الاخير افضل ان تكون الثلاثة آخر الاسماء ودعاهم ادعى للاجابة (قوله غفر
له) أي صفاء رذوبه وهذا لا يظهر الا اذا كان الميت مكلفا مع ان غير المكلف مثله (قوله لانه
ادعى للاجابة) أي اقرب للاجابة وقوله بالتواضع أي بسببه وقد مر ما فيه (قوله ان لم يكن
سبق) يفيد انه ان وجد سبق يعتبر السابق (قوله وصلى مرة واحدة صح) ويكتفى اهل الدعاء
واحد كما يحسن بعضهم ويؤيده ان الضمائر ضمائر جمع في قوله اللهم اغفر لجنابنا الخ بقى ما اذا
كان فيهم مكفون وصغار والظاهر انه يأتي بدعاء الصغار بعد دعاء المكلفين كما مر (قوله وان
شاء جعلهم صفوا عريضا) عن عين القبلة ويسارها (قوله بحيث يكون صدر كل واحد منهم
دراجا) وقال ابو حنيفة هو حسن لان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه دفنوا هكذا

والوضع للصلاة كذلك قال وان وضعوا برأس كل واحد بجذء رأس الآخر لحسن وهذا كله عند التقاوت في الفضل فان لم يكن ينبغي ان لا يعذل عن الجنازة ٣٩٠

الصبيان بعدهم) اي بعد الرجال (ثم الختان ثم النساء) ثم المراهقات ولو كان السكل رجالا روى الحسن عن ابي حنيفة يوضع افضلهم واسمهم عما يلي الامام وهو قول ابي يوسف والحق مقدم على العبد وفي رواية الحسن اذا كان العبد اصلي قدم (ولو دفنوا بقبر واحد) لضرورة (وضعا) فيه (على عكس هذا) الترتيب فيقدم الافضل فالافضل الى القبلة والا كثر قرأنا وعلمنا كما فعل في شهداء احد (ولا يقتدى بالامام من) سبق ببعض التكبيرات و (وجده بين تكبيرتين) حين حضر (بل ينتظر تكبير الامام) فيدخل معه اذا كبر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر ويحسب له وعندهما يقضى الجميع ولا يحسب له تكبير احرامه كالمسبوق بركعات (وبوافقه) اي المسبوق امامه (في دعائه) لوعله بسماعه على ما قاله مشايخ بلخ ان السنة ان يسمع كل صف ما يليه (ثم يقضى) المسبوق (ما فاته) من التكبيرات (قبل رفع الجنازة) مع الدعاء ان امن رفع الجنازة والا كبر

قدام الامام) هذا جواب ظاهر الرواية عن الامام لان السنة ان يقوم بهذا الملب وهو يحصل على الثاني دون الاول (قوله والوضع للصلاة كذلك) اي يحسن على هذه الكيفية (قوله نحن الخ) فالامام اسحق الصفتين (قوله وهذا) اي التخيير بين الكيفيات (قوله فلذا) اي لكون الكلام موضوعا في تفاوت المراتب وفيه ان هذا ترتيب غير ترتيب الفضل لان ترتيب الفضل يجري في الذكور والصين والامانات الخالصات وفي حال الاختلاط (قوله وراعى الترتيب) انظر ما حكم هذا الترتيب وما حكم الصلاة اذا خولف (قوله وهو قول ابي يوسف) فانه قال احسن ذلك عندي ان يكون اهل الفضل عما يلي الامام (قوله والا كثر قرأنا وعلمنا) عطفه على ما قبله عطفا مرادف اي يعتبر في الرجال تقدما الى القبلة اكثرهم قرأنا وعلمنا وظاهره انه لا يجري هنا ما ذكر من المراتب في الامامة وحرره نقلا (قوله من سبق ببعض التكبيرات) انما ذكره لدفع ايهام قوله الا في بين تكبيرتين لان ظاهره يفيد انه سبق بتكبير واحدة ولذا قال السيد في شرحه الاولى ان يقول مما سبق ببعض التكبيرات اه وفيه انه لو اقتصر على قوله ببعض التكبيرات ان لم يفد انه وجده بين تكبيرتين وقد سبق باكثر من تكبيرة يصدق عليه انه وجده بين تكبيرتين (قوله عند ابي حنيفة ومحمد) اهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يتدنى بما فاته قبل تسليم الامام فلولم ينتظر تكبير الامام يصير قاضيا ما فاته قبل اداء ما ادرك مع الامام وهو منسوخ وعماه في الشرح وما ذكرهنا عنهم اهو ظاهر الرواية كما في النهر وهو الصحيح قال الحلبي وظاهر السكاكي ترجيح قول ابي يوسف قال في الدر وعليه الفتوى (قوله وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر) لان الاولى للافتتاح والمسبوق بان يه فصار كن كان حاضرا وقت تحريمة الامام كذا في الشرح (قوله ويحسب له) فاذا لم يقم غير تكبيرة يسلم مع الامام وهكذا الواسق بتكبيرتين او ثلاث يحسب له اني احرم به اعنده ويقضى ما عداها كذا في الشرح (قوله ولا يحسب له الخ) ولو كبر المسبوق كما حضر ولم ينتظر لا تفسد عندهما لكن ما اذا غير معتبرا فاذا سلم امامه قضى ما فاته مع التكبير التي فعلها حال شروعه فتلك التكبيرة معتبرة من حيث صحة الشروع به الامن حيث الاكتفاء حتى لو اعتد به او لم يعتد به فافراغ الامام فسدت صلاته عندهما لا عنده ونظيره من ادرك الامام في السجود صح شروعه مع انه لا يعتبر ما اذا من السجود مع الامام كما ذكره المحوى (قوله كالمسبوق بركعات) اي فانه يقضى الجميع بعد فراغ الامام (قوله اي المسبوق امامه) الاول تقسيم لضمير الفاعل والثاني لضمير المفعول (قوله لوعله بسماعه) هذا بانسبة لمن لم يكن حاضرا وقت شروع الامام لان من كان حاضرا يحصل له العلم بدونه افاده بعض الافاضل رحمه الله تعالى ونبه عليه السيد ولم أر حكم ما اذا لم يعلم هل ينبغي على غلبة الظن أو يستكت به يمرر (قوله على ما قاله مشايخ بلخ) اي حال كون العلم آتيا على ما قاله مشايخ بلخ (قوله مع الدعاء) المراد به ما يقرأ في الصلاة وقال غيرهم الجمهور مكروه وروى عن ابي يوسف انه قال لا يصح كل الجهر ولا يصر كل السر وينبغي ان يكون بين ذلك افاده الشرح قلت وهو قريب من الاول (قوله والا كبر قبل وضعها على الا كف) قال في الشرح والحاصل انه مادامت الجنازة

على الارض فالسبوق ياتي بالتكبيرات فاذا رفعت الجنائز على الاكاف لاياتي بالتكبيرات
واذا رفعت بالايدي ولم توضع على الاكاف ذكر في ظاهر الرواية أنه ياتي بالتكبيرات وعن محمد
اذا كانت الايدي الى الارض اقرب فكانت على الارض وان كانت الى الاكاف اقرب
فكانت على الاكاف فلا يكبر كذا في التارخانية وقيل لا يقطع حتى يبعد كذا في الفتح
والبرهان اهـ (قوله من حضر تحريمته) ولم يحرم معه لفعله أو تردد في النية أطلقه فعمل ما اذا
كبر الامام الثانية اولم يكبر كما في البصر على ما يفيد ظاهر الخاتمة حيث قال وان لم يكبر مع
الامام حتى كبر الامام اربعا كبره ولا افتتاح قبل أن يسلم الامام ثم كبره لا يابعد فراخه وأما
اللاحق فيها فكلاهما في سائر المسائل قال في الوقفات لو كبر مع الامام الاولى ولم يكبر
الثانية والثالثة كبرهما أولا ثم يكبر مع الامام ما بقي كذا في البصر (قوله ومن حضر بعد
التكبير الرابعة) انما قيد بحضوره بعد الرابعة لانه لو كان حاضرا اولها كبر وقضى ثلاثا بعد
فراخ الامام وهو ظاهر كلام الخاتمة وغاية البيان ونص الذخيرة فان كبر الامام اربعا والرجل
حاضر يكبر الرابعة ما لم يسلم الامام ويقضى الثلاث بعد سلام الامام لانه كما ذكرنا للتكبير
حكمنا وعن الحسن عن الامام أنه لا يدخل معه (قوله عندهما) أي عند الامام ومحمد في إحدى
الروايتين عنه ومقابل قواه ما قول أبي يوسف (قوله لانه لا وجه الى أن يكبر وحده) الاولى
الاتيان باللام يدل الى أي لانه لو كبر لكان آتيا بما هو بمنزلة ركعة وحده ولا يجوز ذلك (قوله
فقد اختلف الصحيح كما ترى) الا ان ما عليه الفتوى مقدم على غيره كما ذكرنا في من التسهيل
في تحصيل العبادة (قوله ونكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة) قيدناه الوافي بما اذا لم يكن
معتادا فان اعتاد اهل بلدة الصلاة عليه في المسجد لم يكره لان اباي المسجد علم بذلك وهذا
على ان العلة ان المسجد لم يبن له اما على ان العلة خوف التلوين فلا وقيد بمسجد الجماعة لانها
لا تكرر في مسجد اعتادها وكذا في مدرسة ومصلى عياله لانه ليس لها حكم المسجد في الاصح الا
في جواز الاقتداء وان لم تتصل الصفوف كذا في ابن أمير حاج والخلقي وفي شرح موطا الامام
محمد بن المنذر على وينبغي أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام فانه موضع للجماعات والجمعة
والعبدن والكسوفين والاستسقاء وسلاة الجنائز قال وهذا احد وجوه اطلاق المساجد
عليه بصيغة الجمع في قوله تعالى انما يعمر مساجد الله وقيل اعظمته ظاهرا وباطنا اولانه
قبلة المساجد اولان جهاته كلها مساجد اهـ وفي البدائع وغيرها قال ابو حنيفة لا ينبغي أن
يصل على ميت بين القبور وكان على ابن عباس يكبره ان ذلك وان صلوا اجزأهم لما روى انهم
صلوا على عائشة وام سلمة بين مقابر البقيع والامام ابو هريرة وفيهم ابن عمر رضي الله عنهم ثم
محل الكراهة اذا لم يكن جديرا فان كان فلا كراهة اتفاقا فانه اعتكاف المصلي كما في المبسوط
ومنه المظهر كما في الخاتمة واما ما رواه مسلم وأبو داود أن عائشة لما توفي سعد بن أبي وقاص قالت
ادخلوا به المسجد حتى اصلي عليه وأنهم لما انكروا ذلك عليها قالت والله لقد صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ابي يضاء في المسجد سهيل واخيه فيجاب عنه بأنه منسوخ والامام
انكرت عليها الصحابة او محمول على عذر كطراو على الخصوصية أو على بيان الجواز وعملوا
بالافضل في حق سعد والاولو كان هو الافضل كما قال بعض الشافعية لكان اكثر صلواته صلى الله

من حضر تحريمته) فيكبر
ويكون مدركا ويسلم مع
الامام (ومن حضر بعد
التكبير الرابعة قبل
السلام فاتته الصلاة)
عندهما (في الصحيح) لانه
لا وجه الى أن يكبر وحده كما
في النزاهة وفي غيرها وعن
محمد أنه يكبر كما قال
ابو يوسف ثم يكبر ثلاثا بعد
سلام الامام قبل رفع الجنائز
وعليه الفتوى كذا في
الخاتمة وغيرها فقد
اختلف الصحيح كما ترى
(ونكره الصلاة عليه في
مسجد الجماعة وهو) أي
الميت (فيه) كراهة تنزيه
في رواية

ورجعه الحق ابن الهمام
وتحريم في اخرى والعلة
فيه ان مكان خشية
التلويت فهو تحريمية وان
كان شغل المسجد بمالم بين
له فتزهيبة والمروي قوله
صلى الله عليه وسلم من صلى
على جنازة في المسجد فلا
تثي له وفي رواية فلا يجره
(او) كان الميت (خارجة)
اي المسجد مع بعض القوم
(و) كان (بعض الناس في
المسجد) او عكسه ولومع
الامام (على المختار) كافي
القتاوى الصغرى خلافا
لما اوردته النسفي من ان
الامام اذا كان خارج
المسجد مع بعض القوم
لا يكره بالاتفاق لما علمت من
الكراهة على المختار
(تبييه) تكره صلاة
الجنازة في الشارع وارضى
الناس (ومن استعمل) ان
وجد منه حال ولادته حياة
بحركة او صوت وقد خرج
اكثره وصدره ان نزل برأسه
مستقيما وسرته ان خرج
برجليه منكوسا (مهي
وغسل) وكفن كما علمته
(وصلى عليه) ويرث ويورث
لما عن جابر بن سمرة الطقل
لا يصلى عليه ولا يرث ولا
يورث حتى يستعمل بشهادة
رجلين او رجل واحد اثنين
عند الامام

عليه وسلم في المسجد لما امتنع جل العصابة وضوان الله تعالى عليهم عنه والواقع خلافه (قوله)
ورجعه الحق ابن الهمام) لظاهر اطلاق المروي والاولى ذكره ليحسن قوله بعد والمروي قوله
الح (قوله والعلة فيه ان كان خشية التلويت فهي تحريمية) الاولى نائية الضمير في كان
الاولى والثانية فلو كان الميت في غيره والجماعة فيه لم يكره وكلام شمس الائمة السرخسي يقيده
ان هذا هو المذهب حيث قال وعندنا ان كانت الجنازة خارج المسجد لم يكره ان يصلى عليه في
المسجد انما الكراهة في ادخال الجنازة في المسجد اه فلو امن التلويت لم تكره على سائر
الوجوه والى ذلك مال في المبسوط وفي المحيط وعليه العمل وهو المختار اه ونقل في الدراية
عن ابى يوسف انه لا تكره صلاة الجنازة في المسجد اذا لم يحض خروج شيء ياتو المسجد وهو
يؤيد ما قبله وينبغي تقييد الكراهة بظن التلويت فاما قوله اه وشك فلا تثبت به الكراهة
(قوله وان كان شغل المسجد بمالم بين له فتزهيبة) فلو كان الميت موضوعا في المسجد والناس
خارجة لا تكره وبالعكس تكره كما في الجوهرة لان المسجد انما يبنى للمكتوبة وتوابعها
كالنوافل والذكر والتدريس وفيه ان الميت يشغل المسجد بقدر جنازته (قوله والمروي)
اي الدال على كراهة الصلاة في المسجد تنزيها (قوله وفي رواية فلا يجره) ورواه ابن ابي شيبة
في مصنفه بلفظ فلا صلاة له قال ابن عبيد البر رواية فلا يجره خطأ فاحش والصحيح فلا شيء له
كافي البرهان (قوله او كان الميت خارجة) هذا الاطلاق الذي في كلامه انما ياتي على ان
الكراهة فيه لكون المسجد لم بين له (قوله أو عكسه) يفي عنه صدر كلام المصنف (قوله ولو
مع الامام) مرتبط بقوله او كان الميت خارجة ومقابل ما اوردته النسفي (قوله على المختار) قد
علمت ما ذكره شمس الائمة وهو ان الكراهة انما هي في ادخال الجنازة المسجد فهو ما قولان
مصححان (قوله تكره صلاة الجنازة) لشغل - في العامة في الاول وحق المالك في الثاني
(قوله ومن استعمل) من واقعة على جنين كافي الشرح والاولى ان تفسر بولود واستعمل
بالبناء للفاعل وأصل الاستعمال في اللغة رفع الصوت قال في المغرب يقال استعملوا الهلال اذا
رفعوا اصواتهم عند رؤيته واستعمل اي الهلال بالبناء لانه فعل اذا أبصر اه ولا ينبغي ان
المناسب هنا المعنى الاول الا أن خصوص رفع الصوت ليس بشرط بل المراد منه ان يرفع ويصرخ وهو
ما ذكره بقوله ان وجد الخ والاولى ان يقول أي بدل ان تفسر بالاستعمال (قوله بحركة
او صوت) كهطاس وتماؤب مما يدل على حياة متحركة فلا عبرة بجزء قبض يد وبسطها لان
هذه الحركة مذبوح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فبات أبوه وهو يتحرك لم يرثه المذبوح ولا عبرة
بالحركة لانه في هذه الحالة في حكم الميت جوهرة (قوله وقد خرج اكثره) الواو الحال وفيه
لانه لو خرج رأسه وهو يصيح فبات لم يرث ولم يصلى عليه كذا في الشرح وهو متعين دعما اذا
انفصل بنفسه اما اذا انفصل بفعل بان ضرب بطنها فالت جنينا ميتا فانه يرث ويورث لاق
الشارع لما اوجب الفزة على الضارب فقد حكم بحياة من (قوله وصدره الخ) عطف
تفسير على قوله اكثره كما يقيده الشرح والاولى وهو صدره (قوله مستقيما) جعله في
هذه الحالة مستقيما كما جعله في مقابلته منكوسا تبعا للعادة الغالبة (قوله كما علمته) راجع الى
الفصل والكفن يعني انهما يجري فيهما على السنة السابقة (قوله حتى يستعمل) بالبناء

للفاعل وهو آخر الحديث والضمير في يردعه يرجع الى ما اى يستند الى النبي صلى الله عليه وسلم
وقد اخرج الترمذى وروى عن علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في السقط
لا يصل عليه حتى يستهل فاذا استهل صلى عليه وعقل وورث وان لم يستهل لم يصل عليه ولم يرث
ولم يعقل رواه ابن عدى في الكامل (قوله يقبل قول النساء) اى جنس النساء الصادق
بالواحد والعقل والام في كل حال كغيرها الا في الميراث فلا يقبل قولها للتممة ويقبل قول غيرها
فيه (قوله لانه لا يشهد الرجال) يوضحه قول غيره اهل ما ان صوته يقع عند الولادة وعند ما لا يحضر
الرجال فصار كنفس الولادة وبه قالت الثلاثة وهو ارجح فالجاءل انها يقبل ان شهادة
النساء حتى في الميراث مقبولة الا الاثم للتممة وقولها ما الراجح (قوله وامه كالمقابلة) اى في حق
الصلاة عليه ونحوها (قوله يشق) قيده في الدرر الجانب اليسر ولو بالعكس وخيف على الام
قطع وأخرج ولو اتبع مال غيره ومات لا يشق بطنه على قول محمد وروى الجرجاني عن أصحابنا
انه يشق قال السكال وهو اولى معللا بان احترامه سقط بتعديده والاختلاف في شقه مقيد بما
اذا لم يترك ما لا والا لا يشق اتفاقا قاله السيد (قوله لا يسع الا ذلك) الا اسم بمعنى غير اى لا يسع
غير ذلك أحد ويحتمل أن فاعل يسع ضمير يرجع الى معلوم من المقام اى لا يسع الحال غير ذلك
(قوله وان لم يستهل) مثله ما اذا استهل فمات قبل خروج الكثر وأما الاستهلال في البطن فغير
معتبر بالاولى (قوله وان لم يتم خلقه) فيجوز وان لم يراع فيه السنة وهذا يجمع بين من
اثبت غسله وبين من نفاه في اثبته أراد الغسل في الجملة ومن نفاه أراد الغسل المارعى فيه وجه
السنة والمبادر منه أنه ظهر فيه بعض خلق وأما اذا لم يظهر فيه خلق أصلا فإظهاره لا يغسل
ولا يسمى لعدم حشره وحرره (قوله في المختار) وظاهر الرواية منع السكك وكذا لا يرث ولا يرث
اتفاقا لانه بكسر الحى كفى الزبلى والجوى وحاصل ما فى المصنف أنه بالنظر لكونه نفسا من
وجه يغسل ويصل عليه وبالنظر لكونه جزءا أدى لا ولا فاعلمة الشبهين فقلنا يغسل عملا بالاول
ولا يصل عليه عملا بالثاني ووجهنا خلاف ظاهر الرواية (قوله لانه نفس من وجه) الاول ما فى
ملحق البحار حيث قال اكرام البنى آدم وانما كان نفسا لانه يهت وان لم ينفخ فيه الروح على
احد القولين (قوله وسمى) اى وان لم يتم خلقه كفى الشرح عن الطحاوى (قوله ويحشر
ان بان بعض خلقه) هو الذى يقتضيه مذهب أصحابنا لانه يثبت له حرمة بنى آدم بدليل ثبوت
الاحكام الشرعية له كاستيلاذ واثقضاء علة نهر وقد قالوا ان السقط يحيا فى الآخرة وترجى
شفاعته واستدلوا بما روى أبو عبيدة مرفوعا ان السقط ليقف محببنا على باب الجنة فيقول
لا ادخل حتى يدخل ابواى وقوله محببنا يروى بغير همز وبهمز فعلى الاول معناه المستغضب
المستبطن للشئ وعلى الثانى معناه العظيم البطن المنتفخ يعنى يقضب وينفخ بطنه من الغضب
حتى يدخل ابواه الجنة وروى ابن ماجة من حديث على رضى الله عنه ان السقط ليرغم ربه
اذا دخل ابواه النار فيقال أيم السقط المراغم ربه ادخل ابويك الجنة فيجرهما ما يسره حتى
يدخلهما الجنة اه والسرر بفتح السين وبكسر الهمزة فى السرير بالضم وهو ما تقطعه المقابلة من
سرة الصبي ويحشر على مامات عليه كغيره من اهل الموقف ثم عند دخول الجنة يصيرون طولا
واحدا فى الحديث الصحيح يهت كل عبد على مامات عليه وفيه فى صفة الجنة أنهم على صورة

وقال لا يقبل قول النسائية
الا لام في الميراث اجماعا
لانه لا يشهد الرجال وقول
القابلة مقبول في حق
المصلاة عليه وامه كالقابلة
اذا اتصفت بالعدالة وفي
الظهيرية ماتت واضطرب
الولد في بطنها يشق ويخرج
لا يبع الا ذلك كذا في شرح
المقدس (وان لم يتم غسل
غسل) وان لم يتم خاقه (في
المختار) لانه نفس من وجه
(وادرج في خرقة) ومهي
(ودفن ولم يصل عليه)
ويحشر ان بان بعض خاقه

آدم طول كل واحد منهم ستون ذراعا زاد أحد وغيره في عرض سبعة أذرع وهم أبناء ثلاث
وثلاثين (فائدة) روى الامام احمد من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما من مسلمين يتوفى لهما ثلاثة أي من الولد الا ادخلهما الله الجنة بفضل رحمته اياهما
فقالوا يا رسول الله أو اثنان قال أو اثنان قالوا أو واحد قال أو واحد ثم قال والذي نفسي بيده
ان السقط ليبرأ منه يسره الى الجنة اذا احتسبته اه (قوله وذ كرفي المبسوط قولاً آخر الخ)
بحث بعض الفضلاء أنه المتبادر ولا يلزم من ثبوت بعض الاحكام له في الدنيا ثبوت أحكام
الآخرة وروى هذا القول عن الحلبي والقرطبي (قوله مع أحد ابويه) أي الكافرين وتركه
استغناء بلفظ السبي كما في النهر أي لا يصل عليه لانه تبع له ما تبعه ولادة وهي اقوى التبعيات
لانها سبب لوجوده الا اذا عقل واعتقد ديناً غير دين ابويه فلا يصير تبعاً لهما وتمامه في البصر
(قوله لتبعيته له في احكام الدنيا) فلا يصل عليه كما لا يصل عليه وليس تابعاً لهما في العقبي فلا
يحكم بأن اطفالهم في النار البتة بل فيه خلاف قيل هم خدم اهل الجنة وقيل ان كانوا قالوا
بلى في عالم الذر عن اعتقاد في الجنة والافني النار (قوله وتوقف الامام في أولاد اهل الشرك)
في المسألة ترد فيهم أبو حنيفة وغيره ووردت فيهم أخبار متعارضة فالسبيل تفويض امرهم
الى الله تعالى وانما قيد بأولاد اهل الشرك لما في الكافي أولاد المسلمين اذا ماتوا في صغرهم
كانوا في الجنة والتوقف فيهم المروى عن الامام مردود على الراوى قال الحموي لان محمد اروى
في آثار الامام أنه يقال في الصلاة على اطفال المسلمين اللهم اجعله لنا فرطاً وهذا قضاء منه
باسلامهم فأين ينسب اليه خلافه (قوله لا يعذب أحد ابغض ذنب) أي ولا ذنب على هؤلاء فلا
يعذبون (قوله الا أن يسلم أحدهما) أي أحد ابويه أيهما كان ولو كان غير المبغض كما هو
مقتضى الاطلاق (قوله اذا كان يعقله) أي الاسلام وذلك بأن يعقل الصفة المذكورة في
حديث جبريل وهي ان يؤمن بالله أي بوجوده وربوبيته لكل شئ وملائكته أي بوجود
ملائكته وكتبه أي انزالها ورسله عليهم الصلاة والسلام أي ارسالهم واليوم الآخر أي البعث
بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى بمر ويكفي عنه الاتيان بالشهادتين لان ظهور ما ذكر
تحت ويدل عليه ما في انفع الوسائل حيث قال فان قلت يجب أن لا يحكم باسمهم اليهودي
والنصراني وان اقر رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وتبرأ عن دينه ودخل في دين الاسلام
مالم يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبقرب البعث وبالقدر خيره وشره من الله تعالى قلنا
الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصاً فقد وجد دلالة لانه لما أقر بدخوله في دين الاسلام فقد
التزم بجميع ما كان شرطاً للصحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالصرح يثبت بالدلالة اه فحديث
جبريل مصرح بها وحديث أمرت أن أقابل الناس الخ أقاد ان قول لا اله الا الله اقرار بها
دلالة فيستفاد من مجموع الحديثين أن الشرط الاقرار بها امانتها وامداد لالة اقادة السيد
وقيل المراد بقوله ان كان يعقله أي يعقل المنافع والمضار وان الاسلام هدى واتباعه خير له
واقول سن يعتبر فيه التمييز سبع سنين (قوله او صدق بوصف الايمان له) الاولى أو تصديقه أو هو
عطف على اقراره بتأويله باذ اقراره بالو تزوج امرأه واشترى جارية فاستوصفها الاسلام فلم
تعرفه لا تكون مسلمة والمراد من عدم المعرفة قيام الجهل بالباطن لا ما يظهر من التوقف في

وذ كرفي المبسوط قولاً آخر
ان نفخ فيه الروح حشر والا
فلا كذا في شرح المقدمي
(كسبي) او مجنون بالغ
(سبي) أي اسر (مع أحد
ابويه) من دار الحرب ثم
مات لتبعيته له في احكام
الدنيا وتوقف الامام في اولاد
اهل الشرك وعن محمد أنه
قال فيهم اني اعلم ان الله
لا يعذب أحد ابغض ذنب (الا
ان يسلم أحدهما) للحكم
باسلامه بالتبعية له (او) يسلم
(هو) أي الصبي اذا كان
يعقله لان اسلامه صحيح
باقراره بالوحدانية والرسالة
او صدق بوصف الايمان له
ولا يشترط ابتداء الوصف
من نفسه اذ لا يعرفه الا
الخواص (او لم يسب
أحدهما) أي أحد ابويه
(معه) للحكم باسلامه

جواب ما الاسلام كما يكون من بعض العوام فاننا نسمع من يقول لا اعرف ودون التوحيد
والخوف بمكان كما في الفتح قال في النهرو على هذا فلا ينبغي ان يستل العا من الاسلام بل
يدكر عنده حقيقة وما يجب الايمان به ثم يقال له أنت مصدق بهذا فان قال نعم اكتب به اه
(قوله تبعية السابي اودار الاسلام) اختلف في أقوى التبعية بعد تبعية الابوين في
الهداية وغيرهما تبعية الدار وفي المحيط تبعية البدق في الفتح وله اولى فان من وقع
في سهمه صبي من الغنمة في دار الحرب مات يصلي عليه ويجعل مسلما تبعا لصاحب اليد
فلو كانت تبعية الدار أقوى تمنع ذلك اه وتعقبه في البحر بان تبعية البدق في هذه الحالة
محقق عليها ادم صلاحية الدار لها على انه يرد عليه ما في كنف الاسرار ولو سرق ذمي صبيها
وأخرجه الى دار الاسلام مات يصلي عليه ولا اعتبار بالاخذ حتى وجب تخليصه من يده ولم يحك
فيه خلافا اه وذكر الحلبي ما يصلح جمع بين القواين بانه تبعية للسابي ان كان مسلما وللداران
كان ذميا اه أي فيسددور مع الاسلام أي بمقتضى كلامه على هذا فقوله تبعية
السابي أي ان كان مسلما اودار الاسلام ان لم يكن السابي مسلما (قوله يجب تخليصه من يده
أي بالقيمة) تخليصا للمسلم من ولاية الكفر قال تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا كما لو اسلم أو اشتراه مسلما يجبر على اخراجه من ملكه يده كذا في الشرح مزيدا (قوله
وان كان كافرا) أي لميت كافرا (قوله قريب مسلم) أطلقه فمثل ما اذا كان له قريب غيره
كافر أو لا غير أنه ان كان فالاولى للمسلم تجنبه ككراهية السراج وشمل القريب ذوى
الارحام كذا في البحر فقوله ولاولى له كافر انما هو شرط للاولى (قوله غسله المسلم) وليس
ذلك واجبا عليه لان من شرط الوجوب اسلام الميت حتى عن البدائع (قوله لا يراعى
فيه سنة) أي التفسير من وضوء وبداءة بالميا من والاصل فيه ما رواه أبو داود وغيره عن علي
رضي الله عنه قال لما مات أبو طالب انطلقت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك
الشيخ الضال قدم مات قال اذهب فوارأ بالك ثم لا تحدث شيئا حتى تأتيني فذهبت فوارأته فبغته
فأمرني فاعتسلت ودعاني وفي حديث الواقدي عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل
يستغفره أياما ولا يخرج من بيته حتى نزل عليه جبريل بهذه الآيات ما كان للنبي والذين آمنوا
أن يستغفروا اللهم شركين الآية كذا في الإبرهان (قوله ليكون هبة عليه) أهل وجهه أن يشال
أمر غيرك بتطهيرك ففعل وأمرت بتطهير نفسك فلم تفعل (قوله حتى لو وقع في ماء نجسه) هذا
مبني على القول بأن نجاسة الميت نجاسة خبت والمسلم يطهر بالغسل تكريما وأما على القول
بأن نجاسته نجاسة حدث فلا نجاسة حيث كان بدنه نظيفا (قوله من غير مراعاة كفن السنة)
أي فلا يبر فيه عدولا يجعل فيه حنوط ولا يجر (قوله والقاه في حفرة) أي بدون حديد
ولا توسعة ويلقيه طرعا كالقيمة لا وضعا (قوله وفيه إشارة) أي في قوله أهل ملته أي فانه
يفيد أنه كافر أصلي (قوله لا يمكن منه أحد) فلا يدفع الى من ارتد الى ملته م كذا في الشرح
(قوله والى ان الكافر الخ) هذا يستفاد من قوله وان كان لكافر الخ فان هذه عكسها (قوله
لا يمكن من قريبه المسلم) لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مع أبي بكر وعمر فأتوا
على يهودى وقد نشر التوراة بقرأه عزى نفسه عن ابن له غصن من أحسن القتيان وأجملهم

تبعية السابي اودار الاسلام
حتى لو سرق ذمي صغيرا
فأخرجه اودار الاسلام ثم
مات يصلي عليه وان بقي
حيا يجب تخليصه من يده
أي بالقيمة (وان كان لكافر
قريب مسلم) حاضر ولا
ولي له كافر (غسله) المسلم
(كفيل خرقه نجسة)
لا يراعى فيه سنة عامة في بي
آدم ليكون هبة عليه
لا تطهره حتى لو وقع في
ماء نجسه (وكفنه في خرقه)
من غير مراعاة كفن السنة
(والقاه في حفرة) من غير
وضع كالقيمة مراعاة لحق
القربة (أو دفعه) القريب
(الى أهل ملته) ويتبع
جنازته من بعده وفيه
إشارة الى ان المرتد لا يمكن
منه أحد لغسله لانه لا ملته له
فيلقى بحفرة كالب في حفرة
والى أن الكافر لا يمكن من
قريبه المسلم

لأنه فرض على المسلمين كفاية ٣٩٦ ولا يدخل قبره لأن الكافر تنزل عليه العنة والمسلم محتاج إلى الرحمة خصوصاً في هذه

الساعة (ولا يصلي على باغ) اتفاقاً وان كان مسلماً
(و) لا على (قاطع طريق) إذا (قتل) كل منهم (حالة) (المحاربة) ولا يغسل لأن علياً رضي الله عنه لم يغسل البغاة وأما إذا قتلوا بعد ثبوت الإمام عليهم فأنهم يغسلون ويصلى عليهم (و) لا يصلى على (قاتل بالخنق غيلة) بالكسر الاغتيل يقال قتله غيلة وهو أن يضده فيذهب به إلى موضع فيقتله والمراد هم كما لو خنقه في منزل لسمعته في الأرض بالفساد (و) لا على (مكابر في المصر ليلاً بالسلاح) إذا قتل في تلك الحالة (و) لا يصلى على (مقتول عصية) أهانة لهم وزجر الفيرهم (وان غسلا) كالْبغاة على إحدى الروايتين لا يصلى عليهم وان غسلا (وقاتل نفسه) عدا لا لشدة وجع (يغسل ويصلى عليه) عند أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح لأنه مؤمن مذبذب وقال أبو يوسف لا يصلى عليه وكان القاضي الإمام على السفي يقول الأصح عندى أنه لا يصلى عليه وان كان خطأ أو لوجع يصلى عليه اتفاقاً وقاتل نفسه أعظم وزراً

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنشدك بالذي أنزل التوراة هل تجد في كتابك ذام فتى ومخرجى فأشار برأسه لا فقال ابنه المحتضراي والذي أنزل التوراة أنا لجد في كتابنا صفتك ومخرجك وأشهد أن لا إله الا الله وأنت رسول الله فقال أقبوا اليهودي عن أخيك ثم ولي الصلاة عليه فلم يمكن اليهودي منه وتولى أمره المسلمون أفاده في الشرح (قوله لأنه فرض على المسلمين كفاية) فلو تركوه للكافرين أو لعدم قيام أحد من المسلمين بفرض الكفاية (قوله ولا يصلى على باغ) البغاة المسلمون الخارجون عن طاعة الإمام كذا في الشرح (قوله كل منهم) أي الباغي وقاطع الطريق وجمع باعتبار تعدد أفراد كل (قوله ولا يغسل) وقيل يغسل الباغي وقاطع الطريق ولا يصلى عليهما للفرق بينهما وبين الشهداء كذا في الشرح وسيشير إليه بعد في قوله وان غسلا كالْبغاة على إحدى الروايتين اه وفيه أن الفرق حاصل بعدم الصلاة عليه (قوله لم يغسل البغاة) ولم ينكر عليه فكان إجماعاً وقطاع الطريق بمنزلة هم كما في البصر أفاده في الشرح (قوله وأما إذا قتلوا) مفهوم قوله في المتن حالة المحاربة (قوله بعد ثبوت الإمام) أي يد الإمام وجهه صريح في الشرح قال في الشرح وهـ ذاته فصل حسن أخذه البكارين المشايخ كذا قال الزيلعي (قوله فأنهم يغسلون) لأن القتل حينئذ حد وأخصاص در (قوله بالخنق) بالنون (قوله بالكسر) أي في الغيظ (قوله الاغتيل) في القاموس الغيلة المرأة السجينة وبالکسر موضع والشقيقة والسديعة والاغتيل وقتله غيلة خدعه فذهب به إلى موضع فقتله وغاله أهلكه كإغاله واخذه من حيث لا يدري والغول أي بالفتح الصداع والكرو بعد المسافة اه فلا وجه لقوله يقال والاولى حذفها كما فعله السيد في الشرح وقد حذفها في الشرح أيضاً (قوله في منزل) أي منزل الخائني والمخنوق أو غيرهما وقيد بان يكون خنق غير مرة (قوله لسمعته في الأرض بالفساد) علة أقوله ولا يصلى (قوله في المصر ليلاً بالسلاح) لم يأت بالمحترقات وحزرها (قوله ولا يصلى على مقتول عصية) أي للعصب والحمية كـ هـ ودوران باقاهم مصر وقيس وعين في غيره قال أبو يوسف لا يصلى على كل من قتل على متاع يأخذه وهذا صريح في أن الشخص إذا قتل بسبب أخذه الثوب لا يصلى عليه (قوله وان غسلا) عبارة مسكين تقيده أن أهل العصبية لا يغسلون وكذا عبارة التنوير مع شرح تقيده عدم غسله كالسكاس (قوله لا يصلى عليهم) الاولى زيادة أي (قوله لأنه مؤمن مذبذب) فصار كغيره من أصحاب البكار كذا في الشرح وفيه أن هذه الآية تظهر فيما سبق (قوله وقال أبو يوسف لا يصلى عليه) قال في القاية وهو الأصح ويؤيد بما ورد أنه صلى الله عليه وسلم أتى له برجل قتل نفسه بمشقص فلم يصلى عليه (قوله أو لوجع) ذكره في القاية من غير ذكر خلافه والله لأنه في الظاهر رجاء به مذكور (قوله أعظم وزراً وانما من قاتل غيره) لأنه أساء إلى أقرب الأشياء إليه ولأنه لم يرض بقضاء الله له ظاهراً حيث استعمل الموت وهطف الأثم على الوزر من عطف المرادف (قوله عدا) أخرج عنه فهمه انطماً فانه يغسل ويصلى عليه وقوله ظلماً أخرج به من قتل أباه الحربى أو الباغي والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم (فصل في جملها ودفعها) لا يخفى حسن مناسبة تأخير هذا جملها واعلم أن أصل الحل والدفن فرض كفاية وإذا لا يجوز أخذ الاجرة على ذلك إذا تعينوا قهستاني وجمل الجنان

قريظة ٨١ معصية
يسن لحملها) حمل (اربعة
رجال) نكركم بحملها وتخصيها
وتداسيا عن تشبيهه بحمل
الامعة ويكره حملها على
ظهور دابة بلا عذر والصغير
يحملها واحد على يديه
ويتداوله الناس كذلك
بايديهم (و ينبغي) لكل
واحد (حملها) أربعين
خطوة يسداً) الحامل
(بمقدمها الايمن) فيضعه
(على يمينه) أي على عاتقه
الايمن ويمينه أي الجنائز
ما كان جهة يسار الحامل
لان الميت يلقى على ظهره
ثم يضع مؤخرها الايمن عليه
أي على عاتقه الايمن (ثم)
يضع (مقدمها الايسر
على يساره) أي على عاتقه
الايسر (ثم يخطمها) الجانب
(الايسر) يحملها (عليه)
أي على عاتقه الايسر
فيكون من كل جانب عشر
خطوات لقوله صلى الله
عليه وسلم من حمل جنازة
أربعين خطوة كفر عنه
أربعين كبيرة ولقول أبي
ريزة رضي الله عنه من حمل
الجنازة بجوانبها الأربع
فقد قضى الذي عليه
(ويستحب الاسراع بها)
لقوله صلى الله عليه وسلم
أمره بالجنازة أي مادون

عبادة فينبغي لكل احد أن يبادر إليها فقد حمل الجنائز سيد المرسلين فانه حمل جنازة سعد بن
عبادة ٢ قوله السيد عن ابنة هرة (قوله حملها) اللام بمعنى في وحمل نائب فاعل يسن والمعنى أن
السنة في حملها ان يحملها رجال اربعة (قوله اربعة رجال) اخرج به النساء وذلك لما اخرج به
أبو يعلى عن انس رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأى
نسوة فقال الله لهن قلن لا قال أتعرفنه قالن لا قال فاربعن ما زرات غير ما جورات ولأن
الرجال أقوى على ذلك والنساء ضعيفات ومظنة الفتنة والانكشاف لا إذا لم يوجد رجل
كذا في شرح البدو العتيق على البخاري (قوله تكريمها) لان فيه اعتنا به (قوله وتخصيها)
أي على الحاملين (قوله وتداسيا) أي تداعا عن تشبيهه بحمل الامعة هذا انما يثبت كراهة
حمل الواحد له لما فوقه مما عدا الاربعة (قوله ويكره الخ) الاولى عبارة الشرح حيث قال
ولذا يكره على الظهر والدابة أي للتشبيه بحمل الامعة يكره الخ وعبارة بعض الافاضل
بعد ذلك رجل الاربعة فيكره أن يكون الحامل أقل من ذلك أو أن يحمل على الدابة أو الظهر لعدم
الاعرام الا اذا كان رضيها أو فطما أو فوق ذلك قليلا فلا بأس أن يحملها واحد على يديه أو في
طبق راكبا أو لافهوا كالبالغ اه (قوله بلا عذر) اما اذا كان عذرا بأن كان الحمل به يسدي شي
حمل الرجال له اولم يكن الحامل الا واحد احملة على ظهره فلا كراهة اذن (قوله كذلك) الاولى
حذفه او حذف قوله بايديهم فان مؤداهما واحد (قوله بمقدمها) أي مقدم الجنائز أي الميت
الايمن وهو يسار السرير كذا في القهستاني فيجعل عاتقه وكفقه الايسر خارج مقدم الجنائز
(قوله فيضعه على يمينه) ايثار اليمين (قوله ما كان جهة يسار الحامل) اذا وقف مستديرا
أما أي فيجعل يساره خارج عود الجنائز ويجعله على عاتقه الايمن (قوله أي على عاتقه الايسر)
وعتقه وكفقه الايمن خارج الجنائز والمقدم والمؤخر بالفتح والكسر فيهما والكسر افصح (قوله
ثم يخطمها الجانب الايسر) الاولى زيادة المؤخر وبالحتم بالآخر يقع الفراغ خلف الجنائز فيمشي
خلفها كما في البحر والنهر والدر (قوله فيكون الخ) تفريع على قول المصنف يبدأ الخ (قوله
كفرت عنه أربعين كبيرة) كبرت بالبناء المعلوم له صب أربعين أي كفرت الجنائز أي حملها
قاله السيد والذي نقله بعض الافاضل عن عبارة الحلبي أربعون بالواو فيكون بالبناء للجوهول
وأربعون نائب فاعل وهو كذلك في الشرح وفي الحديث التصريح بأن الكفارة تكفر به هذا
الفعل ولا يثبتك مثل خير (قوله فقد قضى الذي عليه) أي فقد أدى الذي عليه من حق
أخيه المسلم ولعل المراد أنه أدى معظمه فان المطلوب منه ان يذهب معه الى القبر ولا ينصرف
حتى يقبر الا أن يأذن له الولي (قوله غير تقدمونها اليه) ولا يقدم على خير الامن كان من
الاخير وقوله غير أي ثواب تقدمون الجنائز اليه أي الخير الذي اسلفه أي فيناسب الاسراع
به ايثاره ويستبشر به ولم يقل في الثاني فشرقة مؤنثها اليه لانه لا ينبغي لاحد أن يذهب بشخص
الى الشرف فلا عن ان يسرع به وانما المقصود مقارنته وهذا الاينافي حصول الثواب في حمله
وايضاف ان الفضل عظيم فيمكن ان يقابل الميت وان كان من أهلي العصيان بالعفو (قوله وان
تلك غير ذلك) أي حاصية وان لم يذكره استنبجا فانه ذكره وتلك مجزوم بسكون النون المهدونة
تخصيها (قوله عن رقابكم) أي عنكم فأراد بالرقاب الذوات لان الحمل ليس على الرقاب (قوله

الطلب كافي رواية ابن مسعود فان تلك صالحة غير تقدمونها اليه وان تلك غير ذلك فشر تضعونها عن رقابكم

وكذا يستحب الاسراع بجهيزه كله (بلا خيب) بخامهجه وموحدتين مفتوحات ضرب من العدو دون العنق والعنق خطو
فسبح فيمشون به دون مادون العنق ٣٩٨ (وهو ما يؤدى الى اضطراب الميت) فيكره للازدرايه واتعاب المتبهر (والمشي

خلفها أفضل من المشي
أمامها كفضل صلاة
الفرس على النقل) لقول
علي والذي بعث محمد بالحق
ان فضل الماشي خلفها
على الماشي أمامها كفضل
المكتوبة على التطوع
فقال ابو سعيد الخدرى
أبرأيتك تقول أم شئ سمعته
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم ففضب وقال لا والله
يل سمعته غير مرة ولا اثنين
ولا ثلاث حتى عد سبعاً
فقال ابو سعيد انى رأيت
أبا بكر وعمر عيشان أمامها
فقال على رضى الله عنه
بغير الله له ما القدسه اذ لك
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما سمعته وانما والله
خير هذه الامه واكنهم ما
كرها أن يجتمع مع الناس
ويتضايقوا فاحببوا أن يسهلا
على الناس ولقول ابى أمامه
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم مشى خلف جنازة ابى
ابراهيم حافياً ويكره أن
يتقدم الكل عليها أو يتقدم
مقدمها ولا بأس بالركوب
خلفها من غير اضرار غيره
وفي السنن قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الراكب
يسير خلف الجنازة والماشي
أمامها فرياً منها عن يمينها
أو عن يسارها (ويكره رفع
الصوت بالذكر) والقرآن

وكذا يستحب الاسراع بجهيزه كله) اي من حين - وتنه فلو جهز الميت صبيحة يوم الجمعة يكره
تأخير الصلاة عليه الى عليه الجمع العظيم بعد صلاة الجمعة ولو خاف فوت الجمعة بسبب دفعه
يؤخر الدفن اهـ من السيد (قوله مفتوحات) الاولى أن يقول مفتوحاتين أى الخلاء والبراء
الاولى وقد يجاب بأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد وفي نسخة مفتوحتان والاولى مفتوحتين
(قوله من لا يدور) بسكون الدال وتحقيق الواو المشي (قوله والعنق خطو فسبح) العنق
بفتحين (قوله فيمشون به دون مادون العنق) ومادون العنق هو الخلب فيمشون دون الخلب
(قوله وهو ما يؤدى الى اضطراب الميت) الاولى ما فى الصريح قال وحد الاسراع المستنون
بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة ويحتمل أنه واجع الى الخلب المتقدم فى كلامه (قوله
للازدرايه) أى للاحتقار بالميت (قوله واتعاب المتبهرين) جمع تبهر (قوله أم شئ سمعته)
عبارة البرهان أم شئ بالباء وعلى حذف هاءه وخبر محذوف يعنى أم هذا شئ سمعته ويحتمل جزء
عطف على برأيتك (قوله حتى عد سبعاً) يعنى سبعاً أكثر من سبع (قوله وانما والله خير هذه
الامه) هذا من قبيل الاحتراس عن توهم المخالفة للحديث (قوله خير هذه الامه) الخير جمع
الاخير وانما لم يثن لأنه أفضل تفضيل اضيف الى معرفة ويجوز فيه المطابقة وعدمها (قوله
واكنهم ما كرها أن يجتمع مع الناس ويتضايقوا فاحببوا ان يسهلا للناس) الذين خلفه وقال
الزيلى وفى المشي أمامها فضيلة أيضاً وقال محمد بن الحسن فى موطنه المشي أمامها حسن وقيد
فى الصريح بما اذا لم يتباعد عنها أو تقدم السكل فيكره لانه ربما يحتاج للمعاونة اهـ قال فى الاختيار
وهذا كاه اذا لم يكن خلفها نساء فان كان كما فى زماننا كان المشي أمامها أحسن كذا فى النهر
وهذا أولى مما فى السيد عن الموافق من قوله وان كان معها فائحة زجرت فان لم تنزجر فلا بأس
بالمشي معها ولا تترك السنة بما اقترن به من البدعة انتهى وسيد كره المؤلف قرياً فانه يقتضى
ان الاحسن المشي خلفها اقامة للسنة وفى الشرح قال الحاكم فى المنتقى وجسدت فى بعض
الروايات ان ابا حنيفة قال لا بأس بالمشي أمام الجنازة وخلفها ويحسب ويسرة اهـ (قوله
حافياً) نواضها والسنة المشي حافياً فى بعض الاحيان (قوله أو يتقدم مقدمها) أى نقطعها من
القوم وهو مروي عن ابى يوسف (قوله ولا بأس بالركوب خلفها) ويكره أن يتقدمها
الراكب قال الحلبي لانه يسير الراكب أمامها يتضرر الناس باثارة الغبار اهـ وأشار بلا بأس
الى ان المشي أفضل لانه اقرب الى التواضع واليقى بحال الشقيع وعن جابر بن سمرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشياً ورجع راكباً على فرسه رواه
الترمذى وقال حديث حسن (قوله وفى السنن) أى الاربعة لابي داود والترمذى والنسائى
وابن ماجه (قوله ويكره رفع الصوت) قبل يكره تحريماً كما فى القهستانى عن القنية وفى
الشرح عن الظهير بفتحان أراد ان يذكر الله تعالى فى نفسه أى سر بحيث يسمع نفسه وفى
المراج ويسحب لمن اتبع الجنازة أن يكون مشغولاً بذكر الله تعالى والتفكير فيما يلقاه
الميت وأن هذا عاقبة اهل الدنيا وليذكر عما لا فائدة فيه من الكلام فان هذا وقت ذكر وموعظة
فتتبع فيه الغفلة فان لم يذكر الله تعالى فليذكر الصمت ولا يرفع صوته بالقراءة ولا بالذكر ولا يفتقر

٢٩٨ قول الحنفى أن يفسح للناس الذى فى الشرح أن يسلم على الناس اهـ بكثرة

بكثر من يفعل ذلك وما يفعله الجهال في القراءة على الجنائز من رفع الصوت والتقطيط فيه فلا يجوز بالاجماع ولا يسع أحدا يقدر على انكاره ان يسكت عنه ولا يشكر عليه اه (قوله وعليهم الصمت) مبتدأ وخبر ٣ (قوله وهو ذلك) كالاذكار المتعارفة (قوله بدعة) اي قبيحة كالسمي بالكفارة ذكر ابن الحاج في المدخل في الجزء الثاني ان من البدع القبيحة ما يصح من امام الجنائز من الخبز والخرفان ويسهون ذلك عشاء القبر فاذا وصلوا اليه ذهبوا ذلك بعد الدفن وقفوه مع الخبز وذكروه مثل المناوي في شرح الاربعين في حديث من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد قال ويسمون ذلك بالكفارة فانه بدعة مذمومة اه قال ابن أمير حاج ولو تصدق بذلك في البيت سر الكان عملا صالحا لو سلم من البدعة أعني أن يصدق ذلك سنة أو عادة لانه لم يكن من فعل من مضى يعني السلف والخير كله في اتباعهم وفي السراج ويستحب لمن مرت عليه جنازة أو رآها أن يقول سبحان الذي لا يموت لا اله الا هو الحي القيوم ويدعو للميت بالخير والتثبيت اه وفي شرعة الاسلام اذا رآها يقول هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما ويكثر من التسبيح والتهليل خلف الجنائز ولا يتكلم بشئ من كلام الدنيا ولا ينظر عيننا ولا شهنا الا فان ذلك يقسى القلب اه ولا ينبغي أن يرجع من يتبع الجنائز حتى يصلح بحر (قوله ويكره اتباع النساء الجنائز) أي تنهين عما كافي الدر (قوله وان لم تنزير نائمة الخ) قال في السراج وقد أجبت الامة على تحريم النوح والدعوى بدعوى الجاهلية وفي البصر عن المجتبي اذا استقع باكية ليرق قلبه ويبكي فلا بأس به اذا أمن الوقوع في الفتنة لاستماعه صلى الله عليه وسلم لبوا كى حزة اه (قوله فلا بأس بالمشي معها) أفاد أنه بخلاف الاولى (قوله ولا بأس بالبكا) بالقصر لان المراد خروج الدمع (قوله بدمع) اي لا بصوت فانه مكروه (قوله في منزل الميت) ليس بقيد فيما يظهر (قوله ويكره النوح) أي يحرم ما تقدم عن السراج (قوله ولا يقوم الخ) فهو مكروه كما في القهستاني (قوله ولم يرد) بضم الياء وكسر الراء والواو للعمال (قوله قبل وضعها) أي عن أعناق الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع وفي الجلوس قبل وضعها الزدرا بها اه من الشرح ويكره القيام بعده كما في الدر لما روى عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في اللحد فكان قائما مع أصحابه على رأس قبر فقال يهودى هكذا نصنع في موتانا فجلس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم يعني في القيام بعده ووضعه عن الأعناق فلذا كره كذا في البصر (قوله ويحفر القبر نصف قامة) في الحجة روى الحسن بن زياد عن الامام رحمه الله تعالى قال طول القبر على قدر طول الانسان وعرضه قدر نصف قامة كذا في الشرح عن التواريخ (قوله لانه أبلغ في الحفظ) أي حفظ الميت من السباع وحفظ الرائحة من الظهور (قوله ويهد) يقال لحد القبر أي جعل فيه طدا أو لحد الميت وضعه في اللحد بفتح اللام كتمس وبضعها كقفل وجمع الاول لحد والثاني الحد وهو حفرة تجعل في جانب القبلة من القبر يوضع فيها الميت وينصب عليها اللبن قهستاني والسنة أن يدنل الميت فيه بالسوا ولا يدخل فيه من كوسا على رأسه لخافة السنة ولانه قد تنزل المواد الى فيه وأتفه ولان فيه تشاؤما تراه أول منزل من منازل الآخرة من كوسا على رأسه ذكره

قوله مبتدأ وخبر في بعض النسخ مانصه قوله وعليهم الصمت عليهم اسم فعل يعني ليسزموا والصمت منصوب على الاغراء والمراد أنهم يصمتون عما كان من الدنيا اه

وعليهم الصمت وقوله هم كل حي سيوت وهو ذلك خلاف الجنائز بدعة ويكره اتباع النساء الجنائز وان لم تنزير نائمة فلا بأس بالمشي معها وبشكره بقلبه ولا بأس بالبكا بدمع في منزل الميت ويكره النوح والاصباح وشق الجيوب ولا يقوم من مرت به جنازة ولم يرد المشي معها والا صر به منسوخ (و) يكره الجلوس قبل وضعها لقوله عليه السلام من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع (ويحفر القبر نصف قامة او الى الصدر وان يزد كان حسنا) لانه أبلغ في الحفظ (ويهد) في أرض صلبة من جانب القبلة

(ولا يشق) بتخفيرة في وسط القبر يوضع فيها ٤٠٠ الميث (الافى ارض رخوة) فلا باس به فيها ولا باتخاذ التابوت ولو من حديد

ويقرش فيه التراب لقوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا ويدخل الميت في القبر (من قبل القبلة) كما أدخل النبي صلى الله عليه وسلم أن أمكن فموضع الجنائزة على القبر من جهة القبلة ويجعله الاخذ مستقبلا حال الاخذ ويضعه في اللحد لشرف القبلة وهو أولى من السهل لانه يكون ابتداء بالرأس أو يكون بالرجلين (ويقول واضعه) في قبره كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقوله إذا أدخل الميت القبر (بسم الله وعلى مله رسول الله) قال شمس الأئمة السر خسي أي بسم الله وضعد النوع على مله رسول الله سلمناك وفي الظهيرة إذا وضعهوه قالوا باسم الله وبالله وفي الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يضر دخول وتر أو شفع في القبر بقدر الكفاية والسنة الوتر وأن يكونوا أقوياء أمناء صلحاء وذو الرحم المحرم أولى بإدخال المرأة ثم ذو الرحم غير المحرم ثم الصالح من مشايخ جيرانها ثم الشبان الصلحاء ولا يدخل أحد من النساء القبر ولا يضر جهن الرجال ولو كانوا أجنبيا لأن من

ابن الحاج في المدخل (قوله يوضع فيها الميت) بعد أن يبنى حائطه بالبن أو غيره ثم يوضع الميت بينهما ويبقى عليه بالبن أو الخشب ولا يمس السقف الميت وأوصى كثير من الصحابة أن يرصدوا في التراب من غير لحد ولا شق وقال ابن أبي عمير (قوله ولا باتخاذ التابوت ولو من حديد) ويكون من رأس المال إذا كانت الأرض رخوة أو ندية ويكره التابوت في غيرها بإجماع العلماء (قوله ويقرش فيه التراب) ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضربة أو محذرة أو حصيرة أو نحو ذلك وفي كتب الشافعية والحنابلة ويجعل تحت رأس الميت لبنة أو حجر قال السروجي ولم أقف عليه لأصحابنا وذكروا ابن الحاج في المدخل أنه ينبغي أن يجنب ما أحدثه بعضهم من أنهم يأتون بجاء الورد فيه لونه على الميت في قبره فان ذلك لم يرو عن السلف رضى الله عنهم فهو بدعة قال ويكفيه من الطيب ما غسل له وهو في البيت فحين متبعون لا مبتدعون فحيث وقف سلفنا وقفنا أه (قوله والشق لغيرنا) أي لغير المسلمين (قوله ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة) أي نذبا (قوله ان أمكن) والافحسب الامكان (قوله اشرف القبلة) على لقوله ويدخل وقوله مستقبلا (قوله وهو أولى من السهل) ورد أنه صلى الله عليه وسلم سئل سالا وحمل على حالة الضرورة لضيق المكان أو الخوف أن ينهار اللحد رخاوة الأرض على أنه لا تعارض لانه فعل بعض الصحابة وما تقدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم والسل أن توضع الجنائزة على عيني القبلة من مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بأزمام موضع قدميه من القبر فيسلكه الواقف إلى القبر من جهة رأسه (قوله ويقول واضعه الخ) أي نذبا كما في الدرر (قوله وكان يقوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين (قوله وعلى مله رسول الله الخ) قال الامام الماتريدي هذا ليس بدعاه لانه لا تبدل عن الذي مات عليه غير أن المؤمنين شهداء الله في الأرض يشهدون بوفاته على الايمان وبهجرت السنة كذا في البحر (قوله قالوا باسم الله وبالله الخ) أي وضعناك متبركين باسم الله وبه آمنا وفي رضاء وغبنا ونحن في ذلك كله على ملته ودينه ثم ستاني (قوله ولا يضر دخول وتر) في الحاي عن الذخيرة ولا يهين عدد الواضعين لان المعية حصول الكفاية ودخل قبره صلى الله عليه وسلم أربعة على والعباس وابنه الفضل واختلف في الرابع هل هو صهيب أو المغيرة أو أبو رافع أو صالح (قوله وأن يكونوا أقوياء) أي على الحل (قوله أمناء) أي بحيث لو اطلعوا على شيء أخفوه وقوله صلحاء أي فلا تتخالطهم شهوة (قوله ثم ذو الرحم غير المحرم) المحرم غير ذي الرحم بمصاهرة أو رضاع. قدم عليه (قوله من مشايخ جيرانها) قبل الشيخ من بلغ الثلاثين إلى الخمسين (قوله ثم الشبان) هم من لم يبلغ السن المذكور (قوله ولا يدخل أحد من النساء القبر) ولا كافرو ولو كانوا قريبين للميت ذكره ابن أمير حاج وفي نسخة ينصب أحد ولا وجه له إلا أن يجعل الفاعل ضميرا يعود على الولي مثلا (قوله ولا يخرجهن إلا الرجال) كذا في نسخة أي لا يخرجهن من الجنائزة إلى القبر وكذا من المغتسل إلى السرير وفي نسخة ولا يخرجن والمعنى ولا يخرجن إلى التشييع وتقدم ما فيه (قوله عند الضرورة) كالدواة (قوله ويوجه إلى القبلة) وجوبا كما في الدرر أو استقانا كما في ابن أمير حاج عن الامام فلو وضع لغير القبلة أو على يساره ثم تذكروا قال الامام ان كان بعد تسريح البن قبل أن ينهال التراب عليه

بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث أبي داود البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا (وتحل العقدة) لأمر النبي صلى الله عليه وسلم سيرة وقد مات ابن أطلق عقد رأسه وعقد رجله ولأنه آمن من الانتشار (ويسوى اللبن) يكسر الباء الموحدة واحدة أئمة بوزن كلمة الطوب الخ (عليه) أي على اللحد اتقاء لوجهه من التراب لما روى أنه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره اللبن وروى طن من قصب بضم الطاء المهملة الحزمة ولا منافاة لما كان الجمع ٤٠١ بوضع اللبن منه وبأنه أكمل بالقصب

وقال محمد في الجامع الصغير (و) يستحب (القصب) واللبن وقال في الأصل اللبن والقصب فدل المذكور في الجامع على أنه لا بأس بالجمع بينهما واختلاف في القصب المنسوج وبكره القاء الحصى في القبر وهذا عند الوجدان وفي محل لا يوجد إلا الحصى فلا كراهة فيه فقوله (وكره) وضع (الآجر) بالمد الحرق من اللبن (والخشب) محمول على وجود اللبن بلا كراهة والا فقد يكون الخشب والآجر موجودين ويقدم اللبن لأن الكراهة لكونهما للأحكام والزينة ولذا قال بعض مشايخنا ما غمايكره الآجر إذا أريد به الزينة أما إذا أريد به دفع أذى السباع أو شيء آخر لا يكره وما قيل أنه ليس النار فليس بصحيح (و) يستحب (أن يسجي) أي يستر (قبرها) أي المرأة سترها إلى أن يسوى عليها اللحد (لا) يسجي (قبره) لأن عليا رضي الله عنه صر بقوم قد

أزالوا ذلك ووجه اليها على عينه وإن أهالوا التراب لا ينش القبر لأن ذلك سنة والنش حرام اه (قوله بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم) عليا لما مات رجل من بني عبد المطلب فقال يا علي استقبل به القبلة استقبلا لا تقولوا جميعا باسم الله وعلى ملة رسول الله وضعوه لجنبه ولا تكبوه على وجهه ولا تلقوه على ظهره كذا في الجوهرية وفي الحاشي ويسند الميت من ورأه فهو تراب لتلاين قلب اه (قوله وتحل العقدة) ويقول الحال اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده (قوله أطلق عقد رأسه) به مزة قطع مفتوحة وعقد الظاهر أنه يفتح العين وسكون القاف على صيغة المصدر لا صيغة الجمع (قوله ويسوى اللبن) بفتح اللام فيه وفي مفردة وبكسر الباء فيهما ومن العرب من يكسر اللام فيهما مع سكون الباء مثل لبدة ولبدو وهو كما في الصحاح ما يعمل من الطين مربعة أو يبنى به (قوله جعل على قبره اللبن) وكان عدد لبنات لده صلى الله عليه وسلم تسعا (قوله ثم أكمل بالقصب) خوف نزول التراب من الشقوق قال أبو بري يستحب اللبن والقصب والخشيش في اللحد فقيم اللبن عليه من جهة القبر ويستشقوقه لتلاين قلب التراب منها على الميت اه (قوله وقال في الأصل) أي الميسوط وتأليفه قبل تأليف الجامع الصغير وكلاهما للإمام محمد رضي الله عنه (قوله على أنه لا بأس بالجمع) الأولى أن يقول على إباحة الجمع (قوله في التنصيص المنسوج) أي المجموع بعضها إلى بعض فهو جبل كالذي يفعله الخصاصون في بولاق وكالحصر (قوله وهذا) أي استحباب اللبن والقصب (قوله إلا الحصى) أي أو الآجر (قوله والافتقد يكون الخ) أي وإن لم تحمل كراهة الآجر والخشب على حال وجود اللبن بل قائما بالكراهة مطلقا يكون حرجا لأنه قد يكون اللبن معدوما ويوجدان والتكليف به حينئذ فيه حرج عظيم (قوله لأن الكراهة الخ) أنه لم يذوق أي فلا يكرهه حينئذ لأن الكراهة لكونهما للأحكام والزينة وهذا إنما يكون غالبا عند وجود غيرهما أما عند العدم فاستعملهما للضرورة (قوله ولذا قال بعض مشايخنا) قال في الخاتمة بكره الآجر إذا كان مما يلي الميت أما فيما وراء ذلك فلا بأس وفي الحاشي وقد نص اسمعيل الزاهد بالآجر خلف اللبن على اللحد وأوصى به كذا في الشرح (قوله أو شيء آخر) كقطع الزائحة أو كانت البلاد كثيرة المطر فيذهب اللبن وهو مرفوع عطف على دفع (قوله فليس بصحيح) لأن الكفن معته النار ويغسل الميت بالماء الحار وأوجب بأن النار لم تمس الماء بخلاف الآجر كما هو ظاهر جوى وبأن الآجر به أثر النار فيكره في القبر للتشائم بخلاف الغسل بالماء الحار فإنه يقع في البيت فلا يكره كما لا يكره الأجر فيه بخلاف القبر ومثل ما ذكر يجاب عن الكفن (قوله أن يسجي) بتشديد الجيم مصباح (قوله إلى أن يسوى عليها اللحد) وفي المحيط إذا وضعت في اللحد استغنى عن التسمية فتهتاف (قوله لا يسجي قبره) في الجسلاي عبارة أهمياني في تسجيته قبره مختلفة منها ما يدل على الجواز ومنها ما يدل على الكراهة فهتاف (قوله إنما يمنع هذا النساء) هو آخر الآثار (قوله في حال التراب) في القبر بالأيدي

دفنوا ميتا وبسطوا على قبره ثوبا فجذبوه وقال إنما يصنع هذا بالنساء إلا إذا كان لضرورة دفع مطر أو نيل من الداخلين في القبر فلا بأس به (في حال التراب) ستره ويستحب أن يحشى ثلاثا لما أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فحشي عليه التراب من قبل رأسه ثلاثا

(ويسمى القبر) ويكره أن يزيد فيه ٤٠٢ على التراب الذي خرج منه ويجعله مرتفعاً عن الأرض قد وشبها أو كثر

بقليل ولا بأس برش الماء
حفظاً له (ولا يربع) ولا
يحصص انتهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن تربيع
القبور وتخصيصها (ويحرم
البناء عليه لآلئنا) لما روينا
(ويكره) البناء عليه (للاحكام
بعد الدفن) لانه للبقاء والقبر
للقائه وأما قبل الدفن فلا بأس
بقرع وفي النوازل لا بأس
بتطينته وفي القباينة وعليه
ألفتمى (ولا بأس) أيضاً
(بالكتابة) في حجر ص يذبه
القبر ووضع (عليه أملاً
يذهب الاثر) فيحترم للعالم
بصاحبه (ولا يمتن) وعن
أبي يوسف أنه كره أن يكتب
عليه وإذا خربت القبور
فلا بأس بتطينتها إلا رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بقبر ابنه إبراهيم فرأى فيه
جهرافسته وقال من عمل
عَمَلًا فَلْيَمْتَقِنْهُ عَنْ أَنَسٍ عَنْ
الذبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال خفف الرياح وقطر
الامطار وعلى قبر المؤمن
كفارة لذنوبه (ويكره الدفن
في البيوت لاختصاصه بالانبياء
عليهم الصلاة والسلام) قال
الكمال لا يدفن صغير ولا كبير
في البيت الذي مات فيه فان
ذلك خاص بالانبياء عليهم
السلام بل يدفن في مقابر
المسلمين (ويكره الدفن في)
الاماكن التي تسمى (القناني)

وبالاساحى وبكل ما أمكن (قوله ويسحب) أي إن شـهد دفن الميت أن يمضى في قبره ثلاث
حبات يسديه بجماع من قبل رأسه ويقول في الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعيدكم وفي
الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (قوله ويسمى القبر) نذبا وقيل وجوبا والاولى وهو أن
يرفع غير مسطح كذا في المغرب وقوله بعد ويجعله مرتفعاً الاولى تقديمه على قوله ويكره أن يزيد
الخ وقوله قد رشبه وظاهر الرواية وقيل قد رابع أصابع وتباح الزيادة على قدر شبر في رواية
كما في القهـمـتـالـ (قوله ويكره أن يزيد فيه على التراب الذي خرج منه) لأنها بمنزلة البناء بحره وهو
رواية الحسن عن الامام وعن محمد لا بأس بها (قوله ولا بأس برش الماء) بل ينبغي أن يكون مندوبا
لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله بقبر سيد وقبر ولده إبراهيم وأمر به في قبر عثمان ابن مظعون
وفي كتاب النورين من أخذ من تراب القبر بيده وقرأ عليه سورة اقدر سبعاً وتركه في القبر لم يعذب
صاحب القبر ذكره السيد (قوله ولا يربع) به قال الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور
وقال الشافعي التريبع أفضل روى أن من شاهد قبره الشريف قال انه مـسـمـ (قوله ولا
يحصص) به قالت الثلاثة لقول جابر بن سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور
وان يكتب عليها وأن يبنى عليها رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه وزادوا أن توطأ (قوله
لنهي النبي صلى الله عليه وسلم) يفيد أن ما ذكره مكروه وتحريماً (قوله لما روينا) من النهي
عن التخصيص والتريبع فانه من البناء (قوله ويكره البناء عليه) ظاهر اطلاقه الكراهة أنها
تحريمية قال في غريب الخطابي نهى عن تخصيص القبور وتكليفها انتهى القصة
التخصيص والتكليف بناء الكلال وهي القباب والصوامع التي تبني على القبر (قوله وأما قبل
الدفن الخ) أي فلا يكره الدفن في مكان بني فيه كذا في البرهان قال في الشرح وقد اعتاد أهل مصر
وضع الاحجار حفظاً للقبور عن الانداس والنسب ولا بأس به وفي الدر ولا يجحـص ولا يطين ولا
يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به هو المختار اهـ (قوله وفي النوازل لا بأس بتطينته) وفي التخبين
والمزيد لا بأس بتطينته القبور خلافاً لما في مختصر الكرخي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مر بقبر ابنه إبراهيم فرأى فيه جهرافسته فاستمره وقال من عمل عَمَلًا فَلْيَمْتَقِنْهُ وروى البخاري
أنه صلى الله عليه وسلم رفع قبر ابنه إبراهيم ثم رطبه بطين أحر اهـ (قوله ولا بأس أيضاً
بالكتابة) قال في البحر الحديث المتقدم يمنع الكتابة فليكن هو الموقول عليه لكن قبل في الهيـط
فقال ان احتيج الى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولا يمتن به جازت فاما الكتابة من غير مذكراً اهـ
(قوله رأى جهرافسته) أي سقط (قوله أنه قال خفف الرياح) كذا في مآرأيته من نسخ الصغير بالبناء
وفي الكبير صفق بالصاد وهو الذي رأته في تحريمه بعض الافاضل عازياً الى كفاية الشيء قال
في القاموس صفت الريح الاثجار حركتها وفيه خفت الريح تخفف وتتحقق خفة وخفة فانا
محركة اضطربت وتحركت وخوافق السماء التي تخرج منها الرياح الاربعة اهـ فكل يلقى بمعنى
التحريك والمعنى أن تحريك الرياح على قبره كفارة لذنوبه (قوله ويكره الدفن في البيوت) الا
لضرورة مضمرات (قوله ويكره الدفن في القناني) من وجوه الاول عدم الحمد الثاني دفن
الجماعة لغير ضرورة الثالث اختلاط الرجال بالنساء من غير حاجز كما هو الواقع في كثير من الرابع
تخصيصها والبناء عليها قال السيد الآن في نحو قرأته مصر لا يتأتى الحمد ودفن الجماعة لتحقيق

وهو كيت معقود بالبناء يسع جماعة قياماً ونحوه لخالفها السنة (ولا بأس بدفن أكثر من واحد في قبر واحد) الضميمة

الضرورة وأما البناء فقد تقدم الاختلاف فيه وأما الاختلاف فلا ضرورة فاذا فعل الحاضر
بين الاموات فلا كراهة وصرح المصنف بعد يجوز دفن المتعدين في قبر واحد للضرورة
(قوله للضرورة) فان وجدت جازت الزيادة عليه فيقدم الافضل فالأفضل الى جهة القبلة فيما
إذا اُخذ الجنس والا فالرجل ثم الغلام ثم المخنث ثم الأنثى كما في البدائع ومن الضرورة المبيحة
لجمع ميتين فصاعدا في قبر واحد ابتداء على ما ذكره ابن أبي رباح قوله الدافنين أو ضعفهم أو
اشتغالهم بما هو أهم وليس منه دفن الرجل مع الرجل قريبه ولا ضيق محل الدفن في تلك المقبرة مع
وجود غيرها وان كانت تلك المقبرة مما يتبرك بالدفن فيها المجاورة للصالحين فضلا عن هذه الامور
لما فيه من هتك حرمة الميت الاقل وتفريق اجزائه فيمنع من ذلك اه (قوله ويجوز بين كل
اثنين بالترايب) ندبان أمكن كما في ابن أبي رباح ليكون في حكم قبرين كما في العيني على البخاري
(قوله هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الغزوات) قال بعض الافاضل لم أجده
فيما علمت وانما هو قول العلماء حتى ان أشهر صاحب مالكة أنكره وقال لا معنى له الا التصديق
على ما نقله عنه البدر العيني في شرح البخاري (قوله جاز دفن غيره في قبره) وزعمه وانبناء عليه
كد في التبيين (قوله ولو كان ذميا) في التتارخانية مقابر أهل الفتنة لا تنبش وان طال الزمن
لانهم اتباع المسلمين احياء وأمواتا بخلاف أهل الحرب اذا احتجج الى نبشهم فلا بأس به اه
وسئل أبو بكر الاسكافي عن المرأة تقبر في قبر الرجل فقال ان كان الرجل قد بلى ولم يبق له لحم ولا
عظم جاز وكذا العكس والافان كانوا لا يجدون بدا يحملون عظام الاول في موضع وليجعلوا بينهم
حاجزا بالصعيد اه قال في الشرح ولا يخفى أن ضم عظام المسلم يحصل به اخلال ولا تخلو به عن
كسر بسبب التحويل خصوصا الآن كما اعتاده الحفاريون من اتلاف القبور التي لا تزار الا قليلا
ولا يعمدها أهلها ونقل عظام الموتى أو طمسها وجمعها في حفرة واحدة ام أن المحل لم يكن به ميت
فلا يقال تضم أرجل عظام الاول في موضع دفن للضرر عن موتى المسلمين اه وفي البرهان
ويكره الدفن ليلا بلا عذر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدفنوا موتاكم بالليل الا أن تضطر وادواه
ابن ماجه وفي الجوهره لا بأس بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم دفن ليلة الاربعاء وعثمان
وفاطمة وعائشة رضي الله تعالى عنهم دفنوا بالليل ولكنه بالنهار افضل لانه أمكن اه (قوله
وخيف الضرر به) أي التغير أما اذا لم يخف عليه التغير ولو بعد البر أو كان البر قريبا أو أمكن
خروجه فلا يرى كما يقيد مفهومه والظاهر عليه حرمة رميه وحرقه نقلا (قوله وأني في البحر)
مستقبل القبلة على شقه الايمن ويشد عليه كفنه وقوله ليرسب أي انثبت في قعر البحر وفي
القماموس رسب في الماء كنهروكرم رسوبا ذهب سقلا (قوله وعن الشافعية الخ) نقله بعض
الافاضل عن اهل مذهبنا أيضا (قوله فيدفن) أي يدفنه المسلمون الذين يجدونه بساحل البحر
(قوله في مقبرة محل مات به) انظر حكم ما اذا تعددت المقابر في محل وأبج الدفن في كلها اولا في
كل قبر هل يكون الدفن في القبري اولى او يعتبر الجيران الصالحون بجزر (قوله لما روى عن
عائشة الخ) ولانه اشتغال بما لا يقيد اذا الارض كلها كفات مع ما فيه من تأخير دفنه وكفى
بذلك راحة (قوله حين زارت قبر أخيها عبد الرحمن) أي بمكة (قوله فان نقل قبل الدفن الخ)
في البرهان لا بأس بنقله قبل تسوية اللبن فهو ميل أو ميلين اه أي وأما بعد التسوية قبل اهالة

(للضرورة) قاله قاضي خان
(ويجوز بين كل اثنين بالترايب)
هكذا أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم في بعض
الغزوات ولولبي الميت وصار
ترايا جاز دفن غيره في قبره ولا
يجوز كسر عظامه ولا
تحويلها ولو كان ذميا ولا
ينبش وان طال الزمان وأما
أهل الحرب فلا بأس بنبشهم
ان احتجج اليه (ومن مات
في سفينة وكان البر بعيدا
وخيف الضرر به) غسل
وكفن) وصلى عليه (والتي
في البحر) وعن الامام أحمد
ابن حنبل رحمه الله ينقل
ليرسب وعن الشافعية كذلك
ان كان قريبا من دار الحرب
والاشد بين لوحين ليدفنه
البحر فيدفن (ويستحب
الدفن في مقبرة) محل مات
به أو قتل (لما روى عن
عائشة رضي الله عنها أنها
قالت حين زارت قبر أخيها
عبد الرحمن وكان مات بالشام
وحمل منها لو كان الامر فيك
الى ما نقلتك ولدفنتك حيث
مت) فان نقل قبل الدفن
قد رتبيل أو ميلين

ونحو ذلك (لابايرية) لان المسافة ٤٠٤ الى المقابر قد تبلغ هذا المقدار (وكره نقله لا كثر منه) اي اكثر من الميدين كذا

في الظهيرية وقال شمس
الائمة السرخسي وقول محمد
في الكتاب لا بأس أن ينقل
الميت قدرييل أو ميلين بيان
أن النقل من بلد الى بلد
مكروه قاله قاضي خان وقد
قال قبله لومات في غير بلده
يستحب تركه فان نقل الى
مصر آخر لا بأس به لما روي
أن يعقوب صلوات الله عليه
مات بمصر ونقل الى الشام
وسعد بن أبي وقاص مات
في ضبعة على أربعة فراسخ
من المدينة ونقل على أعناق
الرجال الى المدينة قلت يمكن
الجمع بأن الزيادة مكروهة
في تدفير النجاسة أو خشيتها
وتنتفي باتفاقها لمن هو مثل
يعقوب عليه السلام أو
سعد رضي الله عنه لانها
من أحياء الدارين (ولا يجوز
نقله) اي الميت (بعد دفنه)
بأن أهيل عليه التراب وأما
قبله فيخرج (بالاجماع) بين
أئمتنا طالت مدة دفنه أو
قصرته فلهنسي عن نبشه
والنيس حرام حقا لله تعالى
(الا أن تكون الارض
مقصوية) فيخرج سابق
صاحبها ان طلبه وان شاء
سواه بالارض واتق بها
زراعة أو غيرها (أو أخذت)
الارض (بالشفعة) بأن دفن
فيها بعد الشراء ثم أخذت
بالشفعة لحق الشفيع فيخير
كما قلنا (وان دفن في قبر غير لغيره) من الأحياء بارض ليست بمأوى كذا (ضمن قيمة الحفر) من تركه والا فليت المال (قوله

التراب فلا كما في البرازية والخلاصة عن الجامع الصغير للما كرم عبد الرحمن وظاهر ذلك ولو لغير
ضرورة وسبق عن الزيلعي والمنبج جواز نقله قبل الاهالة ولو بعد التسوية وعليه مشي
الشرح فيما يأتي والظاهر اعتماده اذ ما في الشرح مقدم على ما في الفتاوى (قوله ونحو ذلك)
اي قرييما من الميدين (قوله لان المسافة الخ) اي واذا جاز النقل في هذه الصورة مع إمكان دفنه
في أولها من لا جاز نقله وهذا التعديل لا يظهر الا فيما قبل الدفن لا فيما بعد التسوية قبل الاهالة
(قوله اي اكثر من الميدين) كثرة فاحشة أما الزيادة عليهم ما بقدر يسير فلا تضر فلا ينافي قوله
قبل ونحو ذلك (قوله بيان أن النقل من بلد الى بلد مكروه) اي تحريما لان قدر الميدين فيه
ضرورة ولا ضرورة في النقل الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك الى ما دون مدة السفر وقيل في مدة
السفر أيضا كذا في الحلبي وفيه أن كلام محمد مطلق عن قيد الضرورة وأيضا لا تظهر الكراهة
في نقله من بلد الى بلد الا اذا كانت المسافة أكثر من ميدين (قوله وقد قال قبله) اي قاضي خان
قيل نقله عبارة شمس الائمة السرخسي (قوله فان نقل الى مصر آخر لا بأس به) وظاهره عدم
كراهة النقل من بلد الى بلد مطلقا (قوله لما روي أن يعقوب الخ) وموسى عليه السلام نقل
تاوت يوسف عليه السلام من مصر الى الشام بعد زمان (قوله قلت الخ) أصله للسكالك فانه قال في
رده كلام صاحب الهداية في التجنيس انه لا اثم في النقل من بلد الى بلد لما نقل أن يعقوب الخ
مانعه ان ذلك شرع من قبلنا ولم تتوفر فيه شروط كونه من شرعنا ولان أجساد الانبياء عليهم
السلام أطيب ما يكون حال الموت كالحياة والشهداء كسعد رضي الله عنه ليسوا كغيرهم عن
جيفة تم أشد تنام من جيفة البهائم فلا يلحق بهم اه (قوله وأما قبله) اي قبل ما ذكر من اهالة
التراب عليه وظاهره أنه يخرج ولو بعد تسوية الابن قبل الاهالة وهو الذي في الزيلعي والمنبج وقد
تقدم عن البرازية والخلاصة ما يخالفه (قوله للهنسي عن نبشه) فلو دفن ولدها بغير بلدها وهي
لا تصبر وارادت نبشه ونقله الى بلدها لا يساح لها ذلك فتجوز بعض المتأخرين لا يلتفت اليه
ولا يساح نبشه بعد الدفن أصلا كذا في الفتح وغيره (قوله الا أن تكون الارض مقصوية)
في المضمرات النقل بعد الدفن على ثلاثة أوجه في وجه يجوز باتفاق وفي وجه لا يجوز باتفاق
وفي وجه اختلاف أما الاول فهو اذا دفن في أرض مقصوبة أو كفن في ثوب مقصوب يعلم برض
صاحبه الا ينقله عن ملكه أو نزاع ثوبه جاز أن يخرج منه باتفاق وأما الثاني فكالأول اذا أرادت
أن تنظر الى وجه ولدها أو نقله الى مقبرة أخرى لا يجوز باتفاق وأما الثالث اذا غلب الماء على القبر
فقيل يجوز نحوه لما روي أن صالح بن عبيد الله روى في المنام وهو يقول حوّلوني عن قبري فقد
آذاني الماء ثلاثا فنظروا فإذا شقه الذي يلي الماء قد أصابه الماء فأنتى ابن عباس رضي الله
عنه ما بهوي له وقال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك أيضا ثم رجع ومنع (قوله فيخرج لحق صاحبها)
لانه علك ظاهرها وباطنها (قوله كما قلنا) في الارض المقصوبة من اخراجها أو اتنازع المالكات بها
زراعة وغيرها وصورة الشفعة أن يشتري المتوفى قبل موته أرضا من بائع له شريك فيها أو جاز
ثم دفن فيها بعد موته فعلم من له الشفعة فطلبها فأخذها بالشفعة وكذا لو اشتراها الوارث
أو غيره (قوله ليست بمأوى كذا) أما اذا كانت مأوى كذا فهي مقصوبة وحكمها سابق
(قوله ضمن قيمة الحفر) بالبناء للجهول والضامن اما الوارث أو بيت المال أو أغنياء المسلمين

كما قلنا (وان دفن في قبر غير لغيره) من الأحياء بارض ليست بمأوى كذا (ضمن قيمة الحفر) من تركه والا فليت المال (قوله

او المسلمين كما قدمناه فان كانت المقبرة واسعة يكره ذلك لان صاحب القبر يستوحش ٥٠ بذلك وان كانت الارض ضيقة جاز

اي بلا كراهة قال الفقيه ابو
اللبث رحمه الله لان احدا
من الناس لا يدري بأي ارض
يموت وهذا كمن بسط بساطا
او صلى اي سجادة في المسجد
او المجلس فان كان المكان
واسعا لا يصلي ولا يجلس عليه
غيره وان كان المكان ضيقا
جاز لغيره ان يرفع البساط
ويصلي في ذلك المكان او
يجلس ومن حفر قبر نفسه
قبل موته فلا بأس به ويؤجر
عليه هكذا هل عمر بن عبد
العزيز والربيع بن خثيم
وغيرهما (ولا يخرج منه)
لان الحق صاره وحرمة
مقدمة (وبئس) القبر
(للمتاع) كنوب ودرهم (سقط
فيه) وقيل لا ينش بل يحضر
من جهة المتاع ويخرج
(و) ينش (لكن مفسوب)
لم يرص صاحبه الا بأخذ
(ومال مع الميت) لان النبي
صلى الله عليه وسلم اباح ينش
قبري رغال لذلك (ولا يتنش)
الميت (بوضعه لغير القبلة
او) وضعه (على يساره) أو
جعل رأسه موضع رجله
ولو سوى اللين عليه ولم يمل
التراب نزع اللين وراحي
السنة (سنة) قال كثير
من متأخري أئمتنا رحمهم الله
يكروه الاجتماع عند صاحب
الميت حتى ياتي اليه من

(قوله أو المسلمين) اي إن لم يكن في بيت المال شيء أو كان وظلم (قوله يستوحش)
اي يغمز ويحزن (قوله لان احدا من الناس الخ) اي فيمكن أنه لا يدفن حافره فيه فلم ينصم له
حق فيه (قوله أو المجلس) اي كجلس أهل العلم (قوله أن يرفع البساط) اي ينحبه ولا يرفعه
بيده لتلايدخل في ضمانه اذا ضاع كما تقدم في السيرة (قوله هكذا هل عمر بن عبد العزيز)
وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه رأى رجلا عنده مسهاة يريد أن يحفر لنفسه قبرا فقال لا تعدد
لنفسك قبرا واعد دفنك للقبر قال البرهان الحلبي والذي ينبغي أنه لا يكره تهينة نحو الكفن
لان الحاجة اليه تتحقق غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدري نفس بأي ارض تموت
والظاهر أن الانبعاث وعدمه هنا بمعنى الاولى وعدمه لا الوجوب وعدمه (قوله لذلك) اي لئلا
وهو قضيب ذهب وضع معه (قوله تمت الخ) مما يلحق بذلك أنهم اذا فرغوا من دفنه يستحب
الجلوس عند قبره بقدر ما يضر جزو ويقسم له يتلون القرآن ويدعون للميت فقد ورد أنه
يستأنس بهم وميتهم به وعن عثمان رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفر والاخيكم وسأله التثنية فانه الا أن يسأل رواء
أبو داود وثلقينه بعد الدفن حسن واستحبه الشافعية لما عن أبي امامة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ملئت أحدكم فسق يتم عليه التراب فليقم أحدكم على رأس القبر
ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فانه يسمع ولا يجيب ثم ليقل يا فلان يا ابن فلانة فانه يستوي قاعدا ثم
ليقل يا فلان يا ابن فلانة فانه يقول أرشدنا ربك الله تعالى ولكنكم لا تسمعون فيقول اذكر
ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك رضيت بالله ربا
وبالاسلام ديننا وبمحمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكرا ونكيرا يتأخر كل واحد منهما ويقول
انطلق بنا ما بقدها عند هذا وقد لقن حجة ويكون الله يجيبهما عنه فقال رجل يا رسول الله
فان لم يعرف امه قال ينسبها الى امه حواء واه الطبراني في الكبير وهو وان كان ضعيف
الاسناد كما ذكره الحافظان لكن قال ابن الصلاح وغيره اعتضد بعمل اهل الشام قديما كما
في السراج وابن امير حاج وقد تقدم ما فيه والسؤال بعد الدفن في عمل لا يخرج منه ابد الا
لضرورة وعليه فلو وضع في قبره لدوام ثم تحول اليه الماء فنقل للضرورة يكون السؤال في الاول
فلو جعل في تابوت او موضع آخر لنقل لم يسأل فيه كذا في الخلاصة والبرازية والاشهر أنه حين
يدفن وقيل في يمينه تنطبق عليه الارض كالقبر ولا بد منه ولو في بطن سبع او في بحر والحق انه
يسأل كل احد بلسانه كما قاله اللقائي واختلف في سؤال الانبياء عليهم السلام والاطفال ورج
عدمه في الاول دون الثاني لكن يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقول له قل الله ربي وهكذا
الخ وقيل يلهمه الله تعالى فيصيب كما ألهم غيبي عليه السلام في المهد وحكمة السؤال اظهار
شرف المؤمن وخذلان الكافر واستغنى بعض كبار اهل السنة بجاعة فلا يسألون منهم
المقتول في معركة الكفار والمرايط والمطعون ومن مات في زمن الطاعون والمبطون والمجنون
وأهل الفترة والميت اليه الجمعة ويومها والقارئ كل ليلة ضرورة الملك وطالب العلم لقوله صلى
الله عليه وسلم من جاءه أجله وهو يطلب العلم اتي الله ولم يكن بينه وبين النبيين الا درجة النبوة
كذا في جواهر الكلام والحديث رواء الطبراني والدارقطني والسفي بلفظ من جاءه ملك

يهرى بل اذا رجع الناس من الدفن فليقر قبرا ويستقرا بأمرهم وصاحب الميت بأمره

الموت وهو يطلب العلم ليجي به الاسلام فينبه بين النبوة درجة واحدة في الجنة كما في تخرج
 الاحياء والمقاصد الحسنة وفي الميت في اتباع جنازة الغريب أو الجار الصالح أفضل من
 النوافل والافهي أفضل اه وفي شرعة الاسلام والسنة أن يتصدق ولي الميت قبل مضى
 الليلة الاولى بنسب مما تيسر له فان لم يجد شيئا فليصل ركعتين ثم يهدنوا به ماله قال ويستحب أن
 يتصدق على الميت بعد الدفن الى سبعة أيام كل يوم بنسب مما تيسر اه (قوله ويكره الجلوس على
 باب الدار) قال في شرح السيد ولا بأس بالجلوس لها الى ثلاثة أيام من غير ارتكاب محظور ومن
 فرش البسط والاطعمة من أهل الميت اه فان حمل قول المصنف ويكره الجلوس الخ على ما اذا
 كان محظورا رتبة المخالفة ويدل عليه ما في النهر عن التميمي لا بأس بالجلوس لها ثلاثة أيام
 وكونه على باب الدار مع فرش بسط على قوارع الطريق من اقبح القبائح (قوله وتكره في
 المسجد) قال في الدرر لا بأس بالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة أيام (قوله وتكره الضيافة من أهل
 الميت الخ) قال في البرازية يكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل
 الطعام الى المقبرة في المواسم واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقرآن للضم أو لقراءة
 سورة الانعام أو الاخلاص اه قال البرهان الحلي ولا يخلو عن نظر لانه لا دليل على الكراهة
 الاحديث جرير المتقدم وهو ما رواه الامام أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح عن جرير بن عبد الله
 كانهذا الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام من الشياحة اه يعني وهو فعل الجاهلية وانما
 يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط عني أنه قد عارضه ما رواه الامام أحمد أيضا بسند صحيح
 وأبو داود عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في جنازة فلما رجع استقبله داعي امرأته فجاء وحي بالطعام فوضع يده ووضع القوم
 فأكوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يلوذ القمة في فيه الحديث فهذا يدل على اباحة صنع
 أهل الميت الطعام والدعوة اليه بل ذكر في البرازية أيضا من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما
 للفقراء كان حسنا اه وفي استحسان الخيرية وان اتخذ ولي الميت طعاما للفقراء كان حسنا الا
 أن يكون في الورثة صغير فلا يتخذ ذلك من التركة اه وقد علمت ما ذكره صاحب الشريعة (قوله
 لا عقر في الاسلام) بفتح العين قال ابن الاثير هذا في إعادة الجاهلية وتحذير منها فانهم كانوا
 ينحرون الابل على قبور الموتى ويقولون انه كان يقرها للضياف في حياته فيكافأ بذلك بعد
 موته (قوله بقرة) بالرفع بدل من الذي (قوله يشبعهم يومهم وابلهم) اي لا يشتغلهم بالحزن
 هذه المنة (قوله لان الحزن) بضم الحاء وسكون الراء وبقصصهما (قوله والله ملهم الصبر الخ)
 هذا تعليم من المؤلف ان هيا الطعام أن يقول ألفاظا لأهل الميت تسليمة لهم (قوله وتسحب
 التعزية الخ) ويستحب أن يعمهم اجمع أطراب الميت الا أن تكون امرأة شابة وهو المشار اليه
 بقوله اللاتي لا يفتن وهو البناء للقاهر ولا يجر في لفظ التعزية ومن أحسن ما ورد في ذلك ما روى
 من تعزية صلى الله عليه وسلم لاجدى بنائه وقد مات لها اولاد فقال ان الله ما أخذولة ما أعطى
 وكل شئ عندي بأجل معي أو يقول عظم الله أجرك وأحب من عزاك وعزيتك أو نحو ذلك
 وقد سمع من قائل يوم موته صلى الله عليه وسلم ولم ير شخصه قيل انه انظر عابه السلام يقول
 معزى بالاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ان في الله سبحانه عزامن كل مصيبة وخلفا من كل

ويكره الجلوس على
 باب الدار للمصيبة فان
 ذلك عمل أهل الجاهلية
 ونهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك وتكره في
 المسجد وتكره الضيافة من
 أهل الميت لانهم ائتمروا في
 السرور ولا في الشور وروى
 بدعة مستقيمة وقال عليه
 السلام لا عقر في الاسلام
 وهو الذي كان يعقر عند القبر
 بقرة أو شاة ويستحب لغيران
 الميت والاباعد من أقاربه
 يشبعهم طعاما لأهل الميت
 يشبعهم يومهم وابلهم اقوله
 صلى الله عليه وسلم اصنعوا
 لآل جعفر طعاما فقد جاءهم
 ما يسفلهم ويلج عليهم في
 الاكل لان الحزن يئسهم
 فيصنعونهم والله ملهم الصبر
 ومعوض الاجر وتسحب
 التعزية للرجال والنساء
 اللاتي لا يفتن لقوله صلى الله
 عليه وسلم من عزى أخاه
 بمصيبة كساه الله

هالك ودركا من كل فائت فبالله تعالى فئة واياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب زواه
 الشافعي في الاموذ كره غيره أيضا وفيه دليل على أن المصطفى وهو قول الاكثر كره السكال
 عن السروجي والعزائم المصبر أو حسنه وعزى بهزى من باب تعب صبر على ما نابه وعزى به
 تهزئة قلت له أحسن الله تعالى عزاءك أي رزقك الصبر الحسن كما في القاموس والمصباح ووقتها
 من حين يموت الى ثلاثة أيام وأولها أفضل وتكره بعد الانتم تجدوا الحزن وهو خلاف المقصود
 منها لأن المقصود منها ذكر ما يسلى صاحب الميت ويخفف حزنه ويحضره على الصبر كما ينبغي
 الشارع على هذا المقصود في غير ما حديث (قوله من حلال الكرامة) أي الله تعالى تذكريم
 الله تعالى إياه وقد حدث الشارع المصاب على الصبر والاستحاب وغالب الخلف عما تالف فروى
 مالك في الموطأ عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصابه مصيبة فقال كما أمره
 الله تعالى أنا لله وأنا إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى وابعثني خيرا منها إلا فعل الله تعالى
 ذلك به وأجرني بسكون الهمزة والجيم فيها الضم والكسر وقد عتد الهمزة مع كسر الجيم والمسلم
 إلا أخلفه الله تعالى خيرا منها فينبغي أن كل مصاب أن يفرغ الى ذلك وظاهر الأحاديث أن
 المأمور به قول ذلك مرة واحدة فور القوله صلى الله عليه وسلم إنما الصبر عند الصدمة الأولى
 رواه البخاري وخبر ولو ذكرها ولو بعد أربعين عاما فاسترجع كان له أجرها يوم وقوعها زيادة
 فضل لا تنافي الاستحباب فور وقوع المصيبة كما ذكره الزرقاني في شرح الموطأ وروى الطبراني
 وغيره إذا أصاب أحدكم مصيبة فليذكر مصيبتيه في قائم من أعظم المصائب وفي لفظ ابن ماجه
 فليذكر مصيبتيه في قائم من أمضى ان يصاب بمصيبة بعد أشد عليه من مصيبتى ولله در القائل
 اصبر لكل مصيبة وتجد * واعلم بأن المرء غير محدد
 وإذا ذكرت مصيبة تساوها * فاذكر مصائبك بالنبي محمد
 وأنشدت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بعد موت أبيها صلى الله عليه وسلم
 ماذا على من شئت تربة أحد * أن لا يشم مدى الزمان غواليها
 صبت على مصائب لو أنها * صبت على الأيام عدن ليلها
 (قوله من عزى شكلى) في القاموس الشكل بالضم الموت والهالك وفقدان الحبيب أو الولد
 ويقال ثاكل وشكول وشكلانة قليل المراد منه فاشكلى فاقدة الولد أو الحبيب والبرد بالضم
 نوب مخطط والجمع أبراد وأبرد وبرود وهي كسبة ياتحف بها والمراد بكسى من ثياب الجنة
 الفضلة (قوله ولا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى أخرى) وتكره عند القبر وهي بعد الدفن أفضل
 لأنهم قبله مشغولون بالتجهيز ووحشتهم بعد الدفن أكثر لا إذا رأى منهم جرحا شديدا قبله
 لتسكينهم والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في زيارة القبور)

(قوله نذب زيارتها) القوله صلى الله عليه وسلم زوروا القبور تذكروا الموت وروى ثذ كرا لاخرة
 وروى كنتنم يتسكنم عن زيارة القبور فزوروها وأوجه لوازياركم لها صلاة عليهم واستغفار
 لهم وعن محمد بن النعمان يرفعه من زار قبر أبيه أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب برارواه
 البيهقي وأخرج ابن أبي الدنيا والبيهقي في الشعب عن محمد بن واسع قال بلغني أن الموتى يعلمون

من حلال الكرامة يوم القيامة
 وقوله صلى الله عليه وسلم من
 عزى مصابا فله مثل أجره
 وقوله صلى الله عليه وسلم من
 عزى شكلى كسى بردين في
 الجنة ولا ينبغي لمن عزى مرة
 ان يعزى أخرى
 * (فصل في زيارة القبور)
 (نذب زيارتها)

بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده وقال ابن القيم الاحاديث والا تاتردل على أن الزائر
 متى جاء علم به المزور وسمع سلامه وأنس به ورد عليه وهذاعام في حق الشهيد او غيرهم وأنه
 لا توقيت في ذلك قال وهو أصح من أنرا انحصار الدال على التوقيت (قوله من غير أن يطأ
 القبور) في شرعة الاسلام ومن السنة أن لا يطأ القبور في فعله ويستحب أن يمشى على القبور
 حافيا ويدعو الله تعالى لهم قال شارحها الظاهر من هذا أنه يجوز الوطء على المقابر إذا كان
 حافيا غير متعل وهو يدعوا لاهلها ويوافقه ما في الخزانة حيث نقل عن بعضهم أنه لا بأس أن يمر
 على المقبرة أو يطأها وهو قارئ القرآن أو مسبح أو داع لهم أه وفي شرح المشكاة والوطء الحاجة
 كدفن الميت لا يكره وفي السراج فان لم يكن له طريق الا على القبر جاز له المشي عليه للضرورة
 ولا يكره المشي في المقابر بالنعلين عندنا وكرهه أحد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم وأنه ليسمع
 خفق نعالهم إذا انصرفوا ويكره الميت في المقابر لما فيه من الوحشة والاهوال وسأقي تمامه
 ان شاء الله تعالى (قوله للرجال) ويقصدون بزيارتها وجه الله تعالى واصلاح القلوب ونفع
 الميت بما ياتي عنده من القرآن ولايمس القبر ولا يقبله فانه من عادة أهل الكتاب ولم يعهده
 الاسلام الا للبحر الاسود والركن اليماني خاصة وتماه في الحلي (قوله وقيل تحرم على
 النساء) وسئل القاضي عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا تسأل عن الجواز والفساد
 في مثل هذا وانما تسأل عن مقدار ما يلحقها من اللعن فيه واعلم بأنها كلما قصدت الخروج
 كانت في لعنة الله وملائكته واذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب واذا أتت القبور
 تلعن ارواح الميت واذا رجعت كانت في لعنة الله كذا في التمرح عن التارخانية قال البدر
 العيني في شرح البخاري وحاصل الكلام أنها تكرر للنساء بل تحرم في هذا الزمان لاسيما النساء
 مصر لان تجروهن على وجهه فيه فساد وقتنه اه وفي السراج وأما النساء اذا أردن زيارة
 القبور ان كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والتسبب كما جرت به عادة تهن فلا تجوز لهن الزيارة
 وعليه يحمل الحديث الصحيح لعن الله زائرات القبور وان كان للإعتبار والرحم والتبرك
 بزيارة قبور الصالحين من غير ما يخالف الشرع فلا بأس به اذا كن بهاتين زوكره ذلك للشابات
 كحضورهن في المساجد للجماعات اه وحاصله أن محل الرخصة لهن اذا كانت الزيارة على وجه
 ليس فيه فتنة والاصح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء لان السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها
 كانت تزور قبر حمزة كل جمعة وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها تزور قبر أخيه ابي عبد الرحمن بمكة
 كذا ذكره البدر العيني في شرح البخاري (قوله والسنة زيارتها قائما) قال في شرح المشكاة
 ينبغي ألا يدنوا من القبر قائما وقاعد بحسب ما كان يصنع لوزاره في حياته اه وكذا ذكره غيره
 وفي القهستاني ويقوم بهذا وجهه قربا وبعدا مثل ما في الحياة قال في الاحياء والمستحب
 في زيارة القبور أن يقف مستديرا القبلة مستقبلا وجه الميت وان يسلم ولا يمسح القبر ولا يقبله
 ولا يمسسه فان ذلك من عادة النصارى كذا في شرح الشرعة قال في شرح المشكاة بعد كلام
 وحديت ما نه فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون لوجهه وأن
 يستقر كذلك في الدعاء أيضا وعليه عمل عامة المسلمين خلافا لما قاله ابن حجر (قوله السلام
 عليكم دار قوم الخ) ورد سلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وهذا يدل على ان في

من غير أن يطأ القبور (للرجال
 والنساء) وقيل تحرم على
 النساء والاصح أن الرخصة
 ثابتة للرجال والنساء فتسبب
 اللعن أيضا (على الاصح) والسنة
 زيارتها قائما والدعاء عندها
 قائما كما كان يفعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الخروج
 الى البقيع ويقول السلام
 عليكم دار قوم مؤمنين وأنا
 ان شاء الله بكم

لاحقون أسأل الله لي ولكم العافية (ويستحب) للزائر (قراءة) سورة (يس) لما ورد عن أنس رضي الله عنه (أنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من دخل المقابر فقرأ سورة (يس) يعني وأهدى ثوابها ٤٠٩ الاموات (خفف الله عنهم يومئذ)

العذاب ورفعهم وكذا يوم الجمعة يرفع فيه العذاب عن أهل البرزخ ثم لا يعود على المسلمين (وكان له) أي للقاري (بعدد ما فيها) رواية الزيلعي من فروع من الاموات (حسنات) وعن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أنا تصدق عن موتانا ونفج عنهم ونعولهم فهل يصل ذلك إليهم فقال نعم انه يصل ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدى اليه رواه أبو خنيس العكري فلانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة للقرآن أو الأذى كرا أو غير ذلك من أنواع البر ويصل ذلك إلى الميت وينفعه قاله الزيلعي في باب الحج عن الغير وعن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر فقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب اجرها للاموات اعطى من الاجر بعدد الاموات رواه الدررقي وخرج ابن أبي شيبة عن الحسن انه قال من دخل المقابر فقال اللهم رب

الكلام مضافاً محذوفاً تقديره اهل دار وروى الحديث بالفاظ مختلفة واخرج ابن عبد البر في الاستذكار والقهيدي بسند صحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من احد يمر بقبر اخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورده عليه السلام (قوله لاحقون) أي على أتم الحالات فصح ذكر المشيئة والا فالعاق بهم لا يخصص عنه (قوله أسأل الله لي ولكم العافية) أي من خطا الله ومكروهات الآخرة (قوله ويستحب للزائر قراءة سورة يس) بعد أن يقع على تأدية القرآن على الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر والاتعاظ وفي السراج ويستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها اه (قوله من دخل) ظاهره أن الثواب المذكور لا يحصل الا لمن دخل المقبرة وقرأ السورة فيها (قوله ورفعهم) أي العذاب لاهل الواو بمعنى أو (قوله ثم لا يعود على المسلمين) لم يصح فيه حديث كما ذكره من لا على في بعض كتب وأخذ من ذلك جواز القراءة على القبر والمسئلة ذات خلاف قال الامام تكملة لان أهلها جيفة ولم يصح فيها شيء عنده عنه صلى الله عليه وسلم وقال محمد بن سنان لورود الآثار وهو المذهب المختار كما صرحوا به في كتاب الاستحسان (قوله بعدد ما فيها) ما يعني من أو هو على حد قوله تعالى فانكم وما اطاب لكم فلو حفظ فيها الصفة وهو الموت (قوله كما يفرح أحدكم بالطبق) هو الذي يؤكل عليه كما في القاموس فهو من اطلاق المثل واردة الحال فيه (قوله فلانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة) سواء كان المجهول له حياً أو ميتاً من غير أن ينقص من أجره شيء وأخرج الطبراني والبيهقي في الشعب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تصدق أحدكم بصدقة تطوعاً فليجعلها عن أبيه فيكون له ما اجرها ولا ينقص من اجره شيء وقالت المعتزلة ليس للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره لقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى والجواب عنه من ثمانية اوجه الاول انها منسوخة اليكم بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعهم ذرّيتهم بإيمان الآية فانما ثبت دخول الابناء الجنة بصلاح الآباء قاله ابن عباس الثاني أنها خاصة بقوم ابراهيم وموسى واما هذه الامة فلم يسمهم وماسعى لهم قاله عكرمة الثالث المراد بالانسان الكافر فله ماسعى فقط ويخفف عنه بسببه عذاب غير الكفار وينتاب عليه في الدنيا فلا يبقى له في الآخرة شيء قاله الربيع بن انس والشعبي الرابع ليس للانسان الا ما سعى من طريق العدل فاما من طريق الفضل فإثران يزيد الله تعالى ما شاء قاله الحسين بن الفضل الخامس ان معنى ماسعى نوى قاله ابو بكر الوراق السادس ان اللام عطف على كافي قوله تعالى وإهم الامنة السابع انه ليس له الا سعيه غير ان الاسباب مختلفة فتارة يكون سعيه في تحصيل الخير بنفسه وتارة يكون في تحصيل سببه مثل سعيه في تحصيل قرابة وولد يترحم عليه ومصدق يستغفر له وقد يسعى في خدمة الدين فيكتسب محبة اهل فيكون ذلك سبباً حصل بسببه حكاية ابو الزرج عن شيبه الزعفراني الثامن ان الحصر قد يكون في معظم المقصود بالحصر لا في كله كافي العيني علي الجاري (قوله او غير ذلك) كالا عتكاف (قوله بعدد الاموات) أي الاموات الموهوب لهم وهو المتبادر (قوله والعظام النخرة) النخرة بالي المتفتت والنخرة من العظام البالية قاموس (قوله وهي بك مؤمنة) واره للعال (قوله روحاً منك) بفتح الراء هو الراس والرحمة

استغفره كل مؤمن مات منذ خلق الله ٤١٠ آدم واخرج ابن ابي الدنيا بلفظ كتب له بعد من مات من ولد آدم الى ان تقوم

الساعة - سنات (ولا يكره الجلوس للتراث على القبر في المختار) اتادية القراءة بالسكينة والتدبر والانتعاظ (وكره القعود على القبور لغير قراءة) لقوله عليه السلام لان يجلس أحدكم على قبر فحرق ثيابه فخلص الى جلدته خير له من أن يجلس على قبر (و) كره (وطؤها) بالاقدام لمافيه من عدم الاحترام وأخبرني شيخني العلامة محمد بن أحمد الحوي الحنفي رحمه الله بأنهم يتأذون بخفق الزغال انتهى وقال السكال حينئذ ثيابا يصنع الناس ممن دفنت آثار به ثم دفنت - واليهم خاق من وطء تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكرره اه وقال قاضيان ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن انه طريق أحدته لا يمشي في ذلك وان لم يقع في ضمه لا بأس بأن يمشي فيه (و) كره (النوم) على القبور (و) كره تحريما (قضاء الحاجة) أي البول والتغوط (عليها) بل وقريبا منها وكذا كل ما لم يعمد من غير فعل السنة (و) كره (قلع الحشيش) الرطب (و) كذا (الشجر من المقبرة) لانه مادام رطبا يسجد الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بكرا لله تعالى الرحمة (ولا بأس بقلع اليابس منها) أي الحشيش والشجر

ونسيم الریح قاموس (قوله استغفره كل مؤمن) أي ومؤمنه والمراد ارواحهم (قوله بعد من مات) ولو كافرا (قوله حسنات) نائب فاعل كتب (قوله اتادية) على لثني الكراهة وهذا بيان لا كحل (قوله وكره القعود على القبور لغير قراءة) وروى الامام مالك في الموطأ أن عليا رضي الله عنه كان يتوسد القبور ويضطجع عليها وفي البخاري تعليقا قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور ووصله الطحاوي قال مالك وما ورد من النهي عن القعود على القبور رأى من نحو وما ذكره المؤلف المراد به الجلوس لقضاء الحاجة أي بدليل فعل على وابن عمر وثبت مرفوعا عن زيد بن ثابت قال انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور لحديث أو بول أو غائط أخرجه الطحاوي برجال ثقة قال الطحاوي به - كلام وقد ثبت بذلك أن الجلوس المنهي عنه في آثاره هو الجلوس للغائط أو البول وأما الجلوس لغير ذلك فلم يدخل في ذلك النهي وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال العيني في شرح البخاري فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فان الطحاوي هو أعلم الناس بذهب العلماء لا سيما مذهب أبي حنيفة اه بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه - قول مالك كما نقله عنهم الطحاوي وقال من لا على القاري في شرح موطأ الامام محمد حاصله أن النهي للتنزيه وعمل على وابن عمر محمول على الرحمة اذ لم يكن على وجه المهانة اه (قوله فحرق) بالنصب عطفا على يجلس وهو بالبناء للمجهول وثيابه نائب الفاعل (قوله تخلص) بضم اللام قال في القاموس تخلص خلوصا وخاصة صار خالصا واليه خلوصا وصل اه والمضارع كيكتب فان قاعدته أنه اذا ذكر الماضي ولم يذكر الا في منه فانه يكون من باب كتب الالمانع (قوله وكره وطؤها بالاقدام) قد علمت ما فيه (قوله مكرره) أي تنزيها كما قاله المنذرا على (قوله أنه طريق أحدته) أي وقته الاموات كما قيد به بعضهم (قوله وكره تحريما قضاء الحاجة) تقييده بالتحريم هنا يفيد أن المكروه غير تنزيهي (قوله وكذا كل ما لم يعمد من غير فعل السنة) كالمس والتقبيل وقوله من غير بيان لما (قوله لانه مادام رطبا يسجد الله تعالى) ومن هذا قالوا لا يستحب قطع الحشيش الرطب مطاقا أي ولو من غير جبانة من غير حاجة أفاده في الشرح عن قاضيان وورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم شق جريدة نصفين ووضع على كل قبر نصفها وكانا قبرين يذهب صاحباهما وقال اني لارجو أن يخفف عنهم ما لم ييبسا اي لانهم ما يسبحان مادام رطبين وباتنزل الرحمة وفيه في الجريد ماء فربطوبة من اي شجر كان واستفيد منه انه ليس لليابس تسبيح وقوله تعالى وان من شيء الا يسجد بحمده اي شيء حي وحياة كل شيء بحسبه فالشجر وشجره حي ما لم ييبس والجريد ما لم يقطع من معدنه وهو قول ابن عباس وكثير من المفسرين والحققة على العموم اذ العقل لا يحيل عليه ويمكن ان يقال تسبيح الاقل بلسان المقال والثاني بلسان الحال اي باعتبار دلالة على وجود الصانع جل شأنه وانه مستزك في شروح البخاري وغيرها وفي شرح المشكاة وقد اتفق بعض الأئمة من متأخري أصحابنا بأن ما اعتد من وضع الریحان والجريد سنة لهذا الحديث واذا كان يرعى التخفيف عن الميت بتسبيح الجريد فتلاوة القرآن اعظم بركة اه - فرع - يكره تمسك الموت لغضب اوضيق عيش اوضر نزل به لان فيه نوع اعتراض على القدر المتهتم وقد روى البخاري في كتاب المرضى عن انس قال النبي صلى

الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بكرا لله تعالى الرحمة (ولا بأس بقلع اليابس منها) أي الحشيش والشجر

الله عليه وسلم لا يتبين احدكم الموت من ضراصا به فان كان لا بد فاعلا فليقل اللهم احبني ما كانت
الحياة خيرا لي وتوفني ما كنت الوفاة خيرا لي (قوله لنزال المقصود) اي وهو التسليم وقد
علمت ما فيه وقد انتهت ما رأيته من كتابة العلامة المرحوم عبد الرحمن افندي خلوات فانه كتب
متنا لنفسه وشرحه شرحا واسعا احتوى على فوائد وفرائد ونقول غريبة وقد رأيت مضمونا
وخفت على ما فيه من الضياع لعدم اقبال الناس عليه مع شدة الاحتياج الى ما فيه فاحسبت أن
أقتطف بعضا من أزهاره على هذا الشرح المتداول بين الناس لأجل أن ينتفع به المسلمون ولا
يضيع سعيه فانه مكث المدة المديدة في تحريره وتنقيحه جزاء الله أحسن الجزاء ووالى عليه
جزيل الرحمت فمن كان داعيا الى ومترجما على فليدع له ويترحم عليه وعلى المؤلف والسيد أولا
وبالأصالة ثم يذكرني بعدهم بالتبعية والطفالة فانه ليس لي في هذه التقييدات الا ما كان خطأ
وأما ما كان من صواب فنحن المنقولات وأسأل الله تعالى أن يغفر لنا العثرات انه يبد الخيرو وهو
على كل شيء قدير والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب احكام الشهيد)

(قوله لانه مشهود له بالجنة) حاصل ما قبل فيه انه بمعنى فاعل لشهوده أي حضوره يرزق عند ربه
على المعنى الذي يصح أولان عليه شاهد يشهد له وهو دمه وجرحه وشبهه أولان روحه شهدت
دار السلام وروح غيره لا تشهد لها الا يوم القيامة او لقيامه بشهادة الحق حين قتل اولانه يشهد
عند خروج روحه ماله من الثواب او بمعنى مفعول لما أنه مشهود له بالجنة أولان الملائكة
تشهدوا كراماله كذا في حاشية الدرر عن النهر (قوله لم يبق من اجله) بفتح الهمزة وهو تفسير لما قبله
ولولم يقتل لاحتمل أن يموت وأن يبقى وقالت المعتزلة ان القتال قطع على المقتول اجله وانه لو لم
يقتل لبقى حيا (قوله والشهيد شرعا الخ) أما لغة فقال في القاموس الشهيد وتكسر شينه
الشاهد والامين في شهادته والذي لا يغيب عن علمه شيء والقتيل في سبيل الله لان ملائكة الرحمة
تشهد له أولان الله تعالى وملائكته مشهود له بالجنة أولانه ممن يستشهد يوم القيامة على الامم
الخالية أو لسقوطه على الشاهدة أي الارض أولانه حي عند ربه حاضر اولانه يشهد ملكوت
الله وملكه اه وقد ذكر بعض المعاني الشرعية مع اللغوية (قوله هو من قتل اهل الحرب)
هو حقيقة عرفية في كافر لم يدخل تحت أمنا وأمانا بالنظر للمعنى اللغوي فكل من حارب اهل
حرب (قوله أو تسمييا) بأن ألغوا الحجار الى طريق المسلمين فلهلكوا بها أو أرسلوا ماء فأغرقوهم
به (قوله ولو عا الخ) مثله ملووظت دابتهم مسلما وتقر وادابة مسلم قرمة اوره ودمه من السور
أو ألغوا عليه حائط (قوله أو اهل البقي) مباشرة وتسمييا ايضا كقتل اهل الحرب لانه لما كان
القتال مع البغلة وقطاع الطريق ما مورا به ألحق بقتال اهل الحرب نعمت الآلة كماحت هناك
معراج وأما قتل اهل البقي بعضهم - بعضهم وكذا قطاع الطريق فقال يعقوب باشا لا يعد أن يعد
المقتول منهم شهيدا كذا في الحاشية (قوله بأى آلة كانت) راجع الى اهل البقي وقطاع
الطريق (قوله ليلا ولو بمنقل) قال في البحر ولو نزل عليه الصومع ليلا في المصر فتقتل بسلاح أو
غيره أو قتله قطاع الطريق خارج المصر بسلاح أو غيره فهو شهيد لان القتل لم يختلف في هذه
المواضع بل هو ماله (قوله أو من الخ) أي بسلاح كما تقدم في الشرح (قوله بخرج الخ)

لنزال المقصود

(باب احكام الشهيد)

سعى به لانه مشهود له بالجنة
(المقتول) بأى سبب كان
(ميت) بانقضاء اجله لم يبق
من (اجله) ولا رزقه شيء
(عندنا) معاشر اهل السنة
والجماعة قاله في العناية
(والشهيد) شرعا هو (من
قتله اهل الحرب) مباشرة أو
تسمييا بأى آلة كانت ولو
بماء أو نار أو موهاب بين المسلمين
(أو) قتله (أهل البقي أو)
قتله (قطاع الطريق) بأى
آلة كانت (أو) قتله
(الصومع في منزله ليلا ولو
بمنقل) أو نهارا (أو وجد
في المعركة) سواء كانت
معركة اهل الحرب أو البقي
أو قطاع الطريق (وبه أثر)
بخرج وكسر وحرق وخروج
دم من أذن أو عين

لامن فم وانف ومخرج (أو قتله مسلم ظلماً) لا بجدة وقود (عمداً) لا خيلاً (مجدد) خرج به للمقتول شبه عمد بمقتل وشمل من قتله أبوه
أو سيده (وكان) المقتول (مسلياً بالافاخاليان من حبس ونقص وجناية ولم يرث) أي ماصار خلقاً في الشهادة كالثوب الخلق
بوجود رفق من مرافق الحياة (بعد ٤٨٢ انقضاء الحرب) فيلحق بشهداء أحد في الحكم (فيكن بدمه) أي مع دمه من غير

تفصيل لقوله صلى الله عليه وسلم زكواهم بدمائهم فإنه ليس بكلمة تكلم في سبيل الله الاتاني يوم القيامة تدعى لونه لون الدم والريح ريح المسك (و) يكفن مع (نسيابه) للأمر به في شهادة أحد (ويصلى عليه) أي الشهيد (بلا غسل) نص عليه تأكيذاً وإن علم مما سبق لأن النبي صلى الله عليه وسلم وضع حزة رضى الله عنه ورجى برجل من الأنصار فوضع إلى جنبه فصلى عليه ثم رفع وتر الحزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة كما في مسند أحمد وصلى النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى بدر والصلاة على الميت لاظهار كرامته حتى اختص بها المسلم وحرم المنافق والشهيد أولى بهذه الكرامة (وينزع عنه) أي عن الشهيد (ما ليس صالحاً للكفن) كالقرو والحشو (و) ينزع (السلاح والدرع) لمافي أبي داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلي أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن

وكذا لو كان به أثر كدم أو صدم جوى أو أثر ضرب أو خنق كذا في حاشية السيد على مسكين (قوله لامن فم وانف ومخرج) لأن الدم يخرج من هذه الخارج من غير ضرب عادة فإن الإنسان يتلى بالرعاف والجبان يول دماً أحياناً وصاحب الباسو يخرج الدم من دبره (قوله أو قتله مسلم) قيد بالقتل لأنه لو تردى من موضع أو احترق بالنار أو مات بهدم أو غرق فإنه لا يكون شهيداً في حكم الدنيا وهو شهيد الآخرة بجر وقوله ظلماً أدخل فيه المقتول مدافعاً عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة ٨١ درة متقى (قوله لا بجدة وقود) محتزاً للقييد بالظلم والضابط في قتل من يكون شهيداً أن لا يجب بنفس القتل مال أو الوقت مسلم خطأ أو عمد بالثقل فليس بشهيد ولو جوب الدية بقتله وكذا الوجود مذبحاً ولم يعلم قاتله أو وجد في محله مقتولاً ولم يعلم قاتله لأنه لا يدري أقتل ظلماً أو مظلوماً عمدًا أو خطأ بجر (قوله وشمل من قتله أبوه أو سيده) لأن نفس القتل موجب للقصاص وانما سقط لعارض (قوله وكان المقتول مسلماً الخ) أي مقتول من كرم أهل الحرب وغيرهم (قوله كالثوب الخلق) قال في البحر هو في اللغة من الرث وهو الشيء البالي وسمى من ثلثه صار خلقاً في حكم الشهادة والمرث شرعاً من خرج عن صفة القتلى وصار إلى حال الدنيا بأن جرى عليه شيء من أحكامها أو وصل إليه شيء من منافعها وهو شهيد في حكم الآخرة فينال الثواب الموعود للشهداء (قوله بوجود رفق) متعلق بيرث والرفق الاتفاق (قوله بعد انقضاء الحرب) ولو فيه لا يصير من ثابته شيء كما ذكره درة (قوله فيلحق بشهداء أحد في الحكم) أي فيلحق من ذكر من مقتول أهل الحرب والبغى وقطاع الطريق والمقتول ظلماً وبين حكم شهادة أحد بقوله فيكن بدمه الخ (قوله أي مع دمه) فالبراءة للمصاحبة (قوله زكواهم بدمائهم) التزويل للثوب (قوله فإنه ليس كلمة) أي جرحه وهي بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الميم (قوله تكلم) تجرح أي يجرح صاحبها (قوله تدعى) أي يخرج منها الدم بفتح الميم من دعى للآدم ومنه الحديث أن أنت الاصبغ دميت (قوله لونه) أي لون الخارج المذموم من قوله تدعى (قوله ويكفن مع ثيابه) ويكره نزع ثيابه وتجديد الكفن غير (قوله وإن علم مما سبق) أي من قوله بدمه وثيابه (قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويصلى عليه وما قيل من أنهم أحياء والحق لا يصل على عليه فدفع بأنه حكمهم أخروي لا دنيوي به دليل ثبوت أحكام الموتى لهم من قسمة تركاتهم وبينونة نسائهم إلى غير ذلك وما قيل أنهم الاستغفار وهم مغفورا لهم قسمة تقضى بالنبي صلى الله عليه وسلم والصبي بجر عن الهداية (قوله فصل على) أي مع حزة كما هو المتبادر (قوله والصلاة على الميت لاظهار كرامته) أي لا تمصيل المغفرة (قوله وحرم المنافق) الضمير محذوف أي وحرمها المنافق (قوله كالقرو) أدخلت الكاف الخلف والقلنسوة بجر والاشبه أن لا تنزع عنه السر أو يلبس ثيابه (قوله إن وجد غيره) والا كفن به للضرورة هذا ما يعطيه موهوم (قوله توفرة على الورثة) له لقوله وينقص (قوله أو المسلمين) أي فيرث لبيت مالهم أن لم يكن له ورثة (قوله أخرى) أي أثر الشهيد

يدفعه أو بدمائهم وثيابهم (ويزاد) أن نقص ما عليه من كفن السنة ليمت (وينقص) أن زاد العدد (في ثيابه) على كفن وهو السنة توفرة على الورثة أو المسلمين (وكره نزع جميعها) أي ثيابه التي قبل فيها يلبس عليه أثره (ويغسل) الشهيد

الملائكة تغسل حنظلة بن
أبي عامر بين السماء والارض
بماء المزن في مصاتف الفضة
قال ابو اسيد فذهبا ونظرا
السبه فاذا برأسه يقطر ماء
فارس النبي صلى الله عليه
وسلم الى امرأته فاخبرته
أنه خرج وهو جنب (أو
صبيا ومجنونا) لان السيف
كفى عن التمسيل فيمن
يوصف بجنب ولا ذنب لهما
فلم يكونا في معني شهداء
أحد (أو) قتل (حائضا أو
نفساء) سواء كان بهذا قطع
الدم أو قبل استقراره في
الحيض ثلاثة أيام في الصحيح
والمعنى فيهما كالجنب (أو
ارث) بالبناء للجهول أى
حمل من المعركة رثينا أى
جرى حيا وبه رمق كذا في
الصحيح وسعى مرتنا لانه
صار خلقا في حكم الشهادة
بما كلف به من أحكام الدنيا
أو وصل اليه من منافعها
(بعد انقضاء الحرب) فسقط
حكم الدنيا وهو ترك الغسل
فيصل وهو شهيد في حكم
الآخرة له الثواب الموهود
للسهداء ولوارثه (بأن
أكل أو شرب أو نام) ولو
قليلا (أو تدأوى) لرفق
الحياة (أو مضى عليه وقت
الصلاة وهو يعقل) ويقدر

وهو الدم (قوله عند الامام) أى خلا فالهما (قوله بماء المزن) أى السحاب جمع مزنه كقاف
الجلالين وفي الصحاح المزنة السحابة البيضاء ولم يمد صلى الله عليه وسلم غسله لحصوله بغسل
الملائكة تبادل قصة آدم ذر (قوله أو صبيا) هذا عند الامام وعندهما لا يغسل ومثله المجنون
والجنب لان ما وجب بالجناية سقط بالموت والصبي احرق بهذه الكرامة وهى سقوط الغسل فان
سقوطه لا يقاء أثر كونه مظلوما وغير المكلف اولى بهذه الكرامة لان مظلوميته اشد حتى قال
أصحابنا خصوصية البهيمية يوم القيامة أشد من خصوصية المسلم كذا في الشرح وقد ذكر المصنف
دليل الامام (قوله أو قبل استقراره في الحيض ثلاثة أيام) فيه أنه اذا لم يستمر ثلاثا لا يكون حائضا
الا أن الغالب فيه ذلك فثبتوا الحكم عليه وقيد بقوله في الحيض لان النفاس لا أحد لا قله
(قوله والمعنى فيهما كالجنب) أى فالنص الوارد في الجنب يشملهما لان كلامهم ما حدثا كبر
بل هما أغلظ من الجناية اذا يرتفعان بالغسل (قوله وبه رمق) أى ببقية الحياة قاموس (قوله
بما كلف به من أحكام الدنيا) كوجوب الصلاة فيما اذا مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل وهو
متعلق بقوله صار خلقا (قوله أو وصل اليه من منافعها) ككل وشرب (قوله وهو شهيد
في حكم الآخرة) عند السيوطي في التثنية شهداء الآخرة فقال من مات بالبطن واختلاف فيه
هل المراد الاستسقاء والاسهال قولان ولا مانع من الشهور والفرق والهدم أو بالجنب وهى
قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب أو بالجمع قال صلى الله عليه وسلم أيما
امرأت ماتت بجمع فهي شهيدة والجمع بالضم بمعنى المجموع كالذخيرة بمعنى المذخور والمعنى أنها
ماتت من سبب مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكارة أو بالصل وهو داء يصيب الرثة ويأخذ
البدن منه في النقصان والاصفرار وفي الغربية أو بالصرع أو بالحمى أو دون أهل أو ماله أو دمه
أو مظلمة أو بالعشق مع العقاف والسكران كان سببه حراما أو بالشرق أو بافتراس السبع أو
بجبر سلطان ظالما أو بالضرب أو متواريا أو لدغته هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذنا
محتسبا أو تاجرا أو مدوقا ومن سعى على امرأته وولده وما ملكتة يمينا يقيم فيهم أم أمر الله تعالى
ويطعمهم من حلال كان حقا على الله تعالى أن يجدهم مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة
والماثي في البحر الذى حصل له غشيان والذي يصيبه القى له اجر شهيد أى ومات من ذلك ومن
مات صابرة على الغيرة لها اجر شهيد ومن قال كل يوم خمسا وعشرين مرة اللهم بارك لي في الموت
وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله اجر شهيد ومن صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل
شهر ولم يترك الوتر سفرا ولا حضرا كتب له اجر شهيد والمتمسك بسنق عند فساد أمق له اجر شهيد
ومن قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا أنت سبحانك الى كفت من الظالمين اعطى اجر شهيد
وان برئ برئ مفعور الله قال وحذفت أدلة ذلك طلبا للاختصار اه ملخصا (قوله له الثواب
الموهود) بيان لحكم الآخرة (قوله أو تدأوى لرفق الحياة) الأولى ينله شيئا من مرافق الحياة
كفى الشرح في الكلام حذف مضاف (قوله ويقدر على أدائها) أما اذا لم يقدر على أداء
الصلاة مع العقل فلا يصير مرتنا اذا يلزمه الصلاة بموته حيث لا يملك بالاداء الامع
القدرة على الفعل ولو بالايما وهو منعدم ولم تحصل له حياة ليقتضى ما مضى مع العقل والجزع على
طريق من ألزمه القضاء بمجرد العقل واما على طريق من شرط القدرة مع العقل فذلك ظاهر

على أدائها اذا يلزمه بدون قدرة ففج العجز لا يغسل

(أونقل من المعركة) تحيا ليرض ٤١٤ (لأنكوف وطه الخليل) أو لا وب فانه هذا لا يكون مرتنا (أو أوصى) عاف على قوله

أكل سواء أوصى بأمر الدنيا والآخرة عند أبي يوسف وقال محمد لا يكون مرتنا بوصيته بأمر الآخرة وقيل الخلاف في أمور الدنيا وقال القمي أبو جعفر إنما يكون مرتنا إذا زادت الوصية على كلمتين أما بالكلمة أو الكلمتين فلا تبطل الشهادة (أو باع وأشترى) أو تكلم بكلام كثير) بخلاف القليل فإن من شهد أحدا من تكلم كسعد ابن الربيع وهذا كله إذا كان بعد انقضاء الحرب (وان وجد ما ذكر) من الأكل ونحوه مع الجراحة وكان (قبل انقضاء الحرب لا يكون) الشهيد (مرتنا) بذلك كذا قاله الكمال وإذا اختلط قتلى المسلمين بقتلى الكفار أو موتاهم بموتاهم فإن كان المسلمون أكثر صلى عليهم وينوي المسلمين والأفلا الأمن عرف أنه من السابق ويتخذ لهم مقبرة على حدة كذمية ماتت حبلى بمسلم

• (كتاب الصوم) •

أما كان عبادة بدنية كالصلاة ذكره عقبها

٢ (قوله وقيل لا خلاف) لا وجود لذلك في الشرح الذي بالهامش كما ترى وإنما الموجود فيه وقيل الخلاف

في أمور الدنيا فله محرف عما أثبتته المحشى أو ما أثبتته المحشى محذوف من نسخة الشرح التي طبع منها وإيجزاه

في عدم كونه مرتنا (قوله أونقل من المعركة) سواء وصى لى إلى يمينه حيا ومات قبله ولو أنقل بنفسه يكون مرتنا بالاولى قاله السيد (قوله ليرض) اعلم ان بعضهم كصاحب البدافع جعل العلة في ارتثائه أن نقله من المعركة يزيد ضعفه ويوجب حدوثا لم يكن النقل مشاركا للجراحة في إثارة الموت فلم يمت بسبب الجراحة بقتل فلا يسطر النفس بالشرائط وحده ثم فلا فرق بين أن ينقل ليرض أو لنكوف وطه الحيوان وبعضهم جعل العلة في الارتثاء نيل شئ من مرافق الدنيا فعلى هذا يظهر وجه الفرق بين ما لو حمل للتداوى أو للتخوف من وطء الحيوان أفاده السيد ٢ (قوله وقيل لا خلاف) قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف بخواب أبي يوسف بأن يكون مرتنا فيما إذا كان بأمر الدنيا وجواب محمد به سده فيما إذا كان بأمر الآخرة فيوصى بما يمكن به ويخص رقبته ويبرئ دجاره من النار ويدخر لنفسه ذخيرة الآخرة (قوله كسعد بن الربيع) هو كافي رواه يزيد بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد اطالب سعد بن الربيع وقال الله رأيته فأقرته منى السلام وقوله كيف تجدك قال فأصبته وهو في آخره وقوله سبعة من ضربة ما بين طعنة برمح وضربة بسيف ورمية بسهم فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أنظر في الأحياء أنت أم في الأموات فقال اني في الأموات فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى السلام وقل ان سعد بن الربيع يقول جرتك الله عنا خير ما جزى فيها عن أمته وقل اني أجدهم في الجنة وأبلغ قومك عنى السلام وقل لهم ان سعد بن الربيع يقول لكم لا عذر لكم عند الله تعالى ان خاصر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكروه ومنكم عين تطرف ثم لم يبرح أن مات بخا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبره قال في القاموس وقرأ عليه السلام أبلغه كآقرأ ولا يقال أقرأه إلا إذا كان السلام مكتوبا (قوله مع الجراحة) أى مثلا فلا فالشهادة لا تخصها (قوله لا يكون الشهيد مرتنا) في أول الكلام غنى عنه (قوله صلى عليهم) أى بغير تفصيل في القتلى وبعد التفصيل في الموقى وذلك لأن الحكم للغالب الأمن عرف أنه كافر (قوله الأمن عرف أنه من المسلمين) أى بالمسما وهي اقلتان والحضاب ولبس السواد وان استويا يصل عليهم لان الصلاة على الكفار منهي عنها ويجوز ترك الصلاة على بعض المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما اجتمع الحرام والحلال في شئ الا غلب الحرام الحلال كذا في الشرح (قوله ويتخذ لهم مقبرة على حدة) نقله في الشرح عن بعض المشايخ وجعل محله فيما إذا لم يصل عليهم اه وهو فيما إذا غلب الكفار وقساويا وظاهر هذا التقييد أنهم إذا صلى عليهم يدفنون في مقابر المسلمين (قوله كذمية الخ) هذه المسئلة اختلف فيها انصباة رجع بعضهم جانب الولد فقال تدفن في مقابر المسلمين وبعضهم جانبها فان الولد في حكم جرحها مادام في بطنها فتدفن في مقابر المشركين وقال عقبه بن عاصر يتخذ لهم مقبرة على حدة أفاده في الشرح أى ويجعل ظهرها إلى القبلة لأن وجه الولد إليه والخلاف في الموقى المختلطين أصله اختلاف في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب الصوم) •

(قوله ذكره) إلى الصوم عقبه كثير من المؤلفين ذكر الزكاة بعد الصلاة وآخر الصوم ووجهه اقتران الزكاة مع الصلاة في آيات كثيرة من الكتاب العزيز ولما في القهستانى أقضل الأجمال

في أمور الدنيا فله محرف عما أثبتته المحشى أو ما أثبتته المحشى محذوف من نسخة الشرح التي طبع منها وإيجزاه

بعد الزكاة الصوم وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف وفي الاجهوري بعد مضي ليلتين من شعبان المذكور (قوله ويحتاج لمعرفة الخ) قد ذكر ذلك من هنا الى آخر الفصل فلا يحتاج الى التنبيه عليه ويحتاج بالبناء للمجهول اي يحتاج المكلف (قوله فعناء لغة الامساك الخ) ظاهره انه حقيقة لغوية في ذلك وهي ما تنقيد عبارة الصحاح وفي المغرب هو امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن مجازة صام القرس اذا لم يعتق وقول النابتة خيل صيام وخيل غير صائغة نهر (قوله هو الامساك النهارا) انما عبر به دون ترك لان الماء وره فعل المكلف وهو الامساك بحر (قوله النهارضة اليسل) قال في الشرح النهار عبارة عن زمان تمتد من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس وهو قول أصحاب الفقه واللفظة (قوله الى الغروب) هو أول زمان بعد غيبوبة تمام حرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة المشرق وفي البخاري عنه صلى الله عليه وسلم اذا أقبل الليل من ههنا فقد أفطر الصائم أي اذا وجد الظلمة حسا في جهة المشرق فقد دخل وقت الفطر أو صار مفطرا في الحكم لان الليل ليس ظرفا للصوم فهو متناهي ولذا كره الوصال من (قوله سواء كان يؤكل عادة أو غيره) أي في حكم الافطار وان اختلف الحكم من جهة وجوب الكفارة وعدمه وقوله أو غيره بالنصب عطف على جملة يؤكل وقوله وكونه بالجر عطف على الادخال (قوله يخرج النفسان) أي يخرج الادخال ناسيا كن أكل أو شرب ناسيا فانه لا يفسد صومه ومثل ذلك من جامع ناسيا (قوله فهو كالعمد) أي في الفساد لا في وجوب الكفارة (قوله سواء أدخله الخ) الأولى حذفه ويجعل قوله بطننا مقبول لقوله ادخل شئ (قوله من القم) متعلق بأدخله ومثل ما ذكرنا اذا أدخله في دبره وأفطر في أحليله وأذنه (قوله تسمى الجائفة) فهي جراحة وصلت الى الجوف (قوله الآمة) بالمد وتشديد الميم جراحة وصلت الى ام الدماغ (قوله والانزال بعث) فانه يفسد وان لم تجب به كفارة والمراد بالجماع الجماع المعهود (قوله لقتاز العبادة) وهي الامساك عن المنطرات بنية العبادة وقوله عن العادة وهي الامساك عن الاكل على جرى عادته ومثلها الامساك حمية (قوله من أهله) هو الشخص المخصوص بالجمع فيه شروط الصحة الثلاث وهي الاسلام والطهارة من الحيض والنفاس والنية والعلم بالوجوب ان كان بدار الحرب أو الكون بدارنا وان لم يعلم بالوجوب فالاسلام والطهارة شرطان وجوب وصحة والعلم بالوجوب أو الكون في دارنا شرط الوجوب فقط وأما البلوغ والاطاقة فليسا من شروط الصحة أصحة صوم الصبي ويثاب عليه وأصح صوم من جن أو أنعم عليه بعد النية وانما لم يصح صومه ما في الغد لعدم النية (قوله احتراز عن الحائض والنفساء) أي ما دام عليهما الحيض والنفاس أما اذا طهرتا منهما صح صومه ما وان لم تغتسل منهما بحر (قوله امساك عن المنطرات) احتراز بلزوم الدبر في هذا التعريف اذا المنطرات مفسدات للصوم فتوقف معرفتها على معرفة الصوم لتوقف معرفتها عليها فتناهي وأجيب بأن المراد بالمنطرات الماء كولات ونحوها (قوله باذنه) يخرج به ما أخرجه قوله من أهله وقوله في وقته هو النهار المذكور في التعريف المطول (قوله وسبب وجوب رمضان) هو في الاصل من رمض اذا احترق سمى به لان الذنوب تحترق فيه وهو غير منصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وحادي غير

ويحتاج لمعرفة لغة وشريعة وسببه ونبرطه وحكمه وركنه وحكمة شرعيته وصفته فعناء لغة الامساك عن الفعل والقول وشرعا (هو الامساك نهارا) النهارضة الليل من الفجر الصادق الى الغروب (عن ادخال شئ) سواء كان يؤكل عادة أو غيره وقيد الادخال يخرج الدخول لغبار وكونه (عمدا أو خطأ) يخرج النسيان والخطي من سببه ماء المضخضة الى حاقه فهو كالعمد سواء أدخله (بطنا) من القم أو الانف او من جراحة في الباطن تسمى الجائفة (أو) أدخله في (ماله حكم الباطن) وهو الدماغ كدواء الآمة (و) الامساك نهارا (عن شهوة الفرج) شمل الجماع والانزال بعث (بنية) لقتاز العبادة عن العادة من أهله احتراز عن الحائض والنفساء والكافر والخمور واختصار هذا الحديث الصحيح امساك عن المنطرات منوى لله تعالى باذنه في وقته (وسبب وجوب رمضان)

منصرف لاف التأنيث المقصورة ويصرف غيرهما وفيه أن شعبان كرمضان قال الجوهري
يجمع على أرمضاء ورمضانات ورماضين كسلاطين منحيزا وأطبقوا على أن العلم في ثلاثة
أشهر مجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان وريبع الأول والاخر حذف شهرهما من قبيل
حذف بعض الكلمة لأنهم جوزوه لأنهم أجزوا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف إليه
حيث أعربوا الجزأين نهر عن الكشف والسعد في شرح المشارق لابن ملك ربيع بالتونين
والأول صدقة وضافته إلى الأول غلط اه سيد (قوله يعني افتراض صومه) أشار به إلى أن
الوجوب بمعنى الافتراض وإلى أن في العبارة مضافا محذوفا (قوله شهود جزاء صالح) اعترض
بأن الصبي الذي بلغ أثناء الشهر شهود جزاء صومه فوجب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ
وأجيب بأنه لم يوجد شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بحر وحاصل ما ذكره المصنف أنهم
اتفقوا على أن رمضان انما يجب بشهود جزاء صومه واختلقوا بعد فذهب السرخسي إلى أن
السبب مطلق شهود جزاء من الشهر حتى استمر في الأيام والليالي وذهب نحر الاسلام ومن
وافقه إلى أنه الجزء الذي يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم كافي للدر وهو ما كان من طلوع
الفجر الصادق إلى قبيل الضحوة الكبرى فما بعده إلى الفجر لا يلزم بشهوده شيء وعثرة الخلاف
تظهر في أن أفاق أول ليلة من الشهر ثم قبل الفجر جميع الشهر ثم أفاق بعده أو أفاق في ليلة
منه أو فيما بعد الزوال من يوم منه ثم عاوده الجنون قبل الفجر يلزم القضاء على قول شمس الأئمة
لا على قول غيره وصح في المغني قول نحر الاسلام وموافقيه وعليه الفتوى كافي المجتبى والنهر
عن الدراية وصححه غير واحد وهو الحق كافي الغاية واختار في الخبازية الأول فهما قولان
مصححان الآن الفتوى واكثر التصحيح على قول نحر الاسلام وقوله صالح منه أي صالح لانشاء
الصوم فيه وهو من طلوع الفجر إلى قبيل الضحوة الكبرى (قوله مطلق الوقت في الشهر)
الأولى فانه قال السبب مطلق الوقت في الشهر (قوله وكل يوم منه) أي الجزء الأول الذي يمكن
فيه انشاء الصوم من كل يوم لا كله والابلزم أن يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزء المطلق
والالوجب صوم يوم بلغ فيه الصبي بعد الزوال كذا في صحيفة الاخبار وهو عطف تفسير على قوله
شهود جزاء صالح فالمصنف اعتمد كلام نحر الاسلام ولم يذكركلام شمس الأئمة وانما ذكره الشرح
بقوله خلاف شمس الأئمة (قوله اتفرق الأيام) قال في الشرح لان صيام الأيام عبادة متفرقة
كتفرق الصلاة في الاوقات بل أشد لتخلل زمان لا يصح للصوم أصلا وهو الليل اه أي فيكون
ذلك التخلل مانعا من ان يهاب جزاء اليوم على ما بعده (قوله لا ما مضى) أي اتناقا لعدم شرط
الوجوب فيما مضى وهو الاسلام والبلوغ (قوله ولا منافاة بالجمع بين السببين) قال في الشرح
وتبعنا الهداية في الجمع بين السببين لانه لا منافاة فشهود جزاء شخص من الشهر سبب اكمله
ثم كل يوم سبب لصومه غاية الأمر أنه تكرر بسبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه
ودخوله في ضمن غيره قاله السكال وفيه أنه كيف يتأتى هذا الجمع وهما قولان متباينان والمقرع
على أحدهما لا يتأتى تفريعه على الآخر وأيضا اذا كان السبب المجموع فكل منهما سبب
لاسبب مستقل والالترتب المسبب على كل بافتراده وأيضا أي حاجة للسبب العام مع الاستغناء
عنه بالخاص فان شهود جزاء من اليوم فيه جزاء من الشهر على أن المصنف لم يجمع بينهما عليه

يعني افتراض صومه (شهود
جزاء صالح للصوم) منه أي
من رمضان خرج الدليل وما
بعد الزوال على ما قاله نحر
الاسلام ومن وافقه خلافا
لشمس الأئمة ان السبب
مطلق الوقت في الشهر (وكل
يوم منه) أي من رمضان
(سبب لادائه) أي لوجوب
ادائه ذلك اليوم لتفرق الأيام
فمن بلغ أو اسلم يلزمه ما بقي
منه لا ما مضى ولا منافاة بالجمع
بين السببين ونقلت السببية

من المجموع للجزء الاول رعاية للمعيارية (وهو) اى صوم رمضان (فرض) عين ٤١٧ (اداء وقضاء على من اجتمع فيه اربعة

اشياء) هي شروط لاقتراضه
واخطاب به وتسمى شروط
وجوب احدها (الاسلام)
لانه شرط للخطاب بفسر
الشريعة (و) ثانيها
(العقل) اذ لا خطاب بدونه
(و) ثالثها (البالوغ) اذ
لا تمكليف الا به (و) رابعها
(العلم بالوجوب) وهو شرط
(لمن اسلم بدار الحرب) وانما
يحصل له العلم الموجب
باخبار رجلين عدلين او
رجل وامرأتين مستورين
او واحد عدل وعندهما
لا تشترط العدالة ولا البلوغ
والحرية وقوله (او الكون)
شرط لمن نشأ (بدار الاسلام)
فانه لا عذر له بالجهل (ويشترط
لوجوب ادائه) الذى هو
عبارة عن تفرغ الذمة في
وقته (الصحة من مرض)
اقوله تعالى فمن كان منكم
مريضا لا آية (و) الصحة
اى الخلق عن (حيض
ونفاس) لما قدمناه
(والاقامة) لما تلواناه
(ويشترط لصحة ادائه) اى
فعله ليكون اعم من الاداء
والقضاء (ثلاثة) شرائط
(النية) في وقت الكل يوم
(والخلق عاينافيه) اى
ينافى صحة فعله (من حيض
ونفاس) لما فاتهما (و) الخلق
(هما يفسده) بطرقه عليه
الازالة (ولا يشترط) لصحة (الخلق عن الجناية) لقدرته على

وانما اعتد قول نحر الاسلام فليتامل (قوله من المجموع) اى مجموع السهر (قوله للجزء
الاول) حيث قلنا انه يجوز نية اداء الفرض من الليلة الاولى مع عدم جواز النية قبل سبب
الوجوب كما اذ انوى صوم الغد قبل غروب الشمس كذا فى الشرح والاولى التعبير بالى بدل الام
(قوله رعاية للمعيارية) اى نظرا الى كونه معيارا لا يحتمل غيره فزمانه كالشئ الواحد فمشاهد
أوله كمشاهد مقامه وكان الفعل شاغل له من اوله الى آخره قال فى الشرح وثالثها يلزم تقديم
الشئ على سببه اى لوجهنا السبب المجموع والواجب الصوم قبل تحقق المجموع للزم تقديم
الصوم على سببه (تنبيه) لم يستوف المصنف بقية أسباب الصوم وقد ذكرها فى الشرح فقال
فى المنذور والنذور فى صوم الكفارات الحنث فى العيى والجناية فى القتل والاحرام والافطار
والعزم على الوطء فى الظهار والسروع فى النفل وسبب القضاء سبب وجوب الاداء واذا نذر
صوم يوم الخميس او رجب فصام الاثنين او ربه الاقل صح عن نذره لوجود سببه وانما تعيىن
اليوم والشهر لان صحة النذر ولزومه بقاءه يكون المنذور عبادة والمحقق لذلك الصوم لخصوص
الزمن ولا باعتبار كذا فى الفتح ولعل هذا فيما اذا لم يكن النذر معلقا على شرط يراى كونه كان
شئ الله مريض لا صوم من شهر ~~كذا~~ فانهم نصوا على تعيين الزمن فى مثله (قوله لانه شرط
للخطاب بفسر الشريعة) هذا أحد أقوال ثلاثة والاصح أن الكفار مخاطبون بفسر
الشريعة لقوله تعالى لم نك من المصلين الاية فيعذبون على تركها عذابا زائدا على عذاب الكافر
(قوله وانما يحصل له العلم الموجب) اى للخطاب (قوله مستورين) الظاهر أنه بصيغة الجمع
وغلب جانب الرجل فذكر (قوله او واحد عدل) قال فى النبايع العدل من لم يطعن عليه
فى بطن ولا فرج ومنه الكذب ناروجه من البطن اه در من الشهادة وذكر فى مسائل شتى
من القضاء أنه يشترط فى اخبار المسلم الذى لم يجر بالشرائع أحد شطرى الشهادة اى اما العدد
واما العدالة من غير ذلك خلاف وظاهر كلام المؤلف أن الامام يشترط البلوغ والحرية فى الخبر
ويحرم (قوله وعندهما لا تشترط العدالة) اى فى الخبر اى ولو واحد او افاذ أنه لا بد من العلم
اتفاقا فاذا لم يعلم على اختلاف القولين ثم علم باقتراض الصوم ليس عليه قضاء ماضى اذ
لا تمكليف بدون العلم له عذر كذا فى الشرح (قوله أو الكون) اى الحلول وهو عطف على
العلم افاذ فى الشرح (قوله شرط لمن نشأ) الاولى أن يؤخر عن قوله بدار الاسلام ويقول وهو
شرط لمن نشأ بها (قوله عن تفرغ الذمة) اى ذمة المكلف عن الواجب فى وقته المعين له (قوله
الاية) تمامها أو على سفر فقدم من أيام آخر (قوله اى الخلق) انما أوله بذلك لان دم الحيض
والنفاس دم صحة لا مرض (قوله لما قدمناه) اى من أنهما ليسا أهلا للصوم (قوله لما تلواناه)
اى بقوله الاية وقد ذكرنا تمامها والاولى للشرح ذكرها لئلا يترام (قوله فى وقتها) الوقت
بالنسبة لاداء رمضان بعد الغروب الى قبيل الفصحة فى أى جزء منه وجدت صح وبالنسبة
لقضائه الليل كله ولا تجزى النية بعد طلوع الجز (قوله اى بنا فى صحة فعله) الاظهر حذف صحة
(قوله من حيض ونفاس) فالخلق عنهما من شروط الوجوب اى وجوب الاداء وشروط الصحة
(قوله لما فاتهما) الاولى زيادة اياه (قوله بطرقه عليه) متعلق بفسده (قوله لقدرته على
الازالة) اى بخلاف الحيض والنفاس (قوله وضرورة حصولها) اى واضرورة حصولها
(ولا يشترط) لصحة (الخلق عن الجناية) لقدرته على

وطرق النهار وليس العقل والافامة من شروط الصفة فان الجنون اذا طرأ وبقي الى الغروب صح صومه (وركنه) اي الصيام
(الكف) اي الامساك (عن قضاء شهوتي البطن والفرج و) ع (ما) الحق بهما مما سئذ كره (وحكمه سقوط الواجب) أي
اللازم فرضا كالأوغريه ٤١٨ (عن الذمة) بايجاب الله والعبد (والثواب) تكترما من الله (في الآخرة) ان لم يكن

منها عنه فان كان منها
كصوم النحر فحكمه الصفة
والخروج عن الهدية والاثم
بالاعراض عن ضيافة الله
تعالى وحكمة مشروعية
الصوم منها أن به سكون
النفس الامارة باعراضها
عن الفضول لانها اذا جاءت
شبعت جميع الاعضاء
فتنقبض اليسد والرجل
والعز وباقى الجوارح عن
حركاتها واذا شبعت
النفس جاءت الجوارح
بمعنى قويت على البطش
والنظر وفعل ما لا ينبغي
في انقباضها يصفوا القلب
وتحصل المراقبة ومنها
العطف على المساكين
بالاحساس وألم الجوع
لمن هو وصفه ابدأ فيحسن
اليه ولذا لا ينبغي الاقراط
في السحور لمنعه الحكمة
المقصودة والاتصاف بصفة
الملائكة ولا يدخل الرياء
في صوم القرض

٣ قوله وهو متلبس بها
يوجد هنا في بعض النسخ
زيادة نصها وقرئ بسين
الحصول والتحصيل فان

يعني أن الانسان قد يضطر اليه البلا ويطرأ عليه النهار أي يطلع عليه الفجر أي من غير
تمكن من الغسل وليس القصد التقييد بالضرورة أي بل المراد أن ذلك قد يحصل فلم يعتبر
الشارع ذلك مفسدا وان حصل بغير ضرورة كما اعتبر السفر من خصاوان لم يكن فيه مشقة
نظرا للشأن والاولى الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان يصوم صائما وهو
جنب (قوله حصولها) أي الجنابة (قوله وطرق النهار) أي مع طرق النهار فان الانسان
قد لا يتمكن من الغسل ليل الظاهر النهار أي اليوم وهو متلبس بها (قوله اذا طرأ) أي بعد
النية والاولى ذكر السفر مع الجنون (قوله وعما الحق بهما) من نحو الدواء (قوله وحكمه)
أي الصوم من حيث هو (قوله أو العبد) واجبا به نذره أو الشروع فيه وهذا في حق صوم
واجب أو نفل (قوله تكترما من الله) أي حال كون الثواب تكترما من الله لا بطريق الايجاب
ولا بطريق الوجوب (قوله والاثم بالاعراض عن ضيافة الله تعالى) فيه أن الاثم من جهة لا
ينافي حصول الثواب من جهة أخرى وهو معنى ما قاله صاحب التمر من أن التهيؤ له في مجاور لا
ينافي حصول الثواب كالملاحة في الارض المفصولة اه (قوله وحكمة مشروعية الصوم)
الاولى زيادة قوله كثيرة (قوله سكون النفس) أي عن التحرك فيما لا يرضى (قوله الامارة) أي
بالسوء وقوله باعراضها متعلق بسكون والباء للسببية (قوله عن الفضول) أي عن الامور
الزائدة التي لا تعني المكلف الحاصلة من الجوارح (قوله شبعت جميع الاعضاء) أي انكفت
عن التحرك فيما لا يرضى فان قلت ان الجوع يكثرها عن التحرك في الطاعات أيضا اجيب بأنه ليس
المراد بالجوع الجوع المفرط المؤدى الى ذلك (قوله عن حركاتها) أي السيئة (قوله بمعنى قويت)
فالمراد بالجوع هنا الطلب فدفع بهذا التفسير ما يوهم من أن الجوع يقتضي الانكفاف (قوله
وفعل ما لا ينبغي) من عطف العام (قوله في انقباضها يصفوا القلب) فان الواجب لك دوراته
فضول الجوارح فاذا حبست عنها صفا وبه تنبأ الدراجات العلى كذا في الشرح (قوله وتحصل
المراقبة) أي المحافظة على أوامر الله تعالى ونواهيه (قوله ومنها العطف على المساكين) قال
في الشرح فان الصائم لما ذاق ألم الجوع في بعض الاوقات تذكروا من هذا حاله في عوم الاوقات
فيسارع اليه بالبرقة والرحمة وحقيقة تماني حق الانسان نوع ألم باطن فينال بذلك ما عند الله
تعالى من حسن الجزاء ومنها موافقته الفقراء بتحمل ما يتحملون احيانا وفي ذلك رفع حاله عند
الله (قوله لمن هو وصفه ابدأ) اللام بمعنى على ومصدوق من المساكين والاولى حذفه للاستغناء
عنه بقوله على المساكين (قوله ولذا) أي لما ذكر من الحكم (قوله في السحور) بالضم الفعل
أي الاكل (قوله والاتصاف) بالرفع عطف على قوله العطف وهو صريح ٣ ما في الشرح (قوله
بصفة الملائكة) فانهم لا يأكلون ولا يشربون وهم متلبسون بالعبادة (قوله ولا يدخل الرياء
في صوم القرض) وفي سائر الطاعات يدخل لان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال يقول الله تعالى
الصوم لي وأنا اجزي به نبي شره القبر وهذا الميز كفي سائر الطاعات كذا في الشرح وفيه

أن الفرائض كلها لاريا فهم قال في الدرقبيل باب صفة الصلاة ولا رياء في الفرائض في حق اسقاط الواجب وكذا ذكره آخر الحظر فلا خصوصية للصوم أما إذا كان أحسنها بين الناس وكان بحيث لو كان في الخلو لا يحسن فليس له ثواب الا حسان ثم الحديث عام للصوم الفرض والنفل لأن اما كذا في خلوه انما هو لله تعالى وقيل في معنى الحديث ان الحسنات تؤخذ في المظالم الا للصوم وقيل انه لم يعبد به غيره وقيل غير ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في صفة الصوم وتقسيمه) * الصفة هو كونه فرضا أو واجبا الخ والتقسيم باعتبارها (قوله يتقسم الصوم الى ستة أقسام) أي اجالا وبال تفصيل هي ثمانية لان الفرض امامعين وهو صوم رمضان اداء وغير معين وهو صومه قضاء والواجب كذلك فالمعين كالنذر المعين وغير المعين كالنذر المطلق أفاده في الدرر (قوله ذكرنا) أي الاقسام مجمله أي لم يبين فيها الأفراد ثم مفصلة ببيان أفرادها (قوله اكونه أوقع في النفس) أي لكون التفصيل المفهوم من قوله مفصلة وذلك لذكره بعد الاشتياق الى البيان (قوله وصوم الكفارات) لكنه فرض عملا لا اعتقادا ولذا لا يكفر جاحده (قوله الظهار) أي كفارة الظهار الخ وقوله والقتل أي الخطا ومثله كفارة الافطار وانما لم يذكرها لانها مثلهما وأما صوم المنعة والقران فليس من صوم الكفارات وان كان فرضا فسد قطعا في السيد (قوله وفدية الاذى) كما اذا حلق أو لبس بعد رقاؤه بخير بين الذبح والاطعام والصيام فاذا اختار الصوم كان فرضا (قوله لثبوت هذه بالقاطع) علة لكونها فرضا الآن الاجماع لم ينعقد على فرضية الكفارات فلذا كان عملها فيها كما في سكب الانهر والقاطع هو القران فالظهار في الجحادة والقتل في النساء والعين في المائدة وكذا جزاء الصيد وفدية الاذى في البقرة في قوله فمن كان منكم مريضا أو به اذى من رأسه الآية (قوله سندا) أي رجالا والمراد بقطعية السندا أن رجاله نقات وبقطعية المتن أي اللفظ أنه لم ينسخ بغيره ولم يعارضه ما هو أقوى منه مما يدل عليه (قوله والاجماع عليها) قد علمت ما ذكره في سكب الانهر من أن الاجماع لم ينعقد على فرضية الكفارات حتى عند صاحب الملتقى صوم الكفارات من الواجب (قوله فهو فرض في الاظهر) أي فرض على لأن مطاق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي ذكر وقيل انه واجب لانه خص من آية وليوفو اندورهم النذر بما ليس من جنسه واجب كعمادة المريض فلم يبق قطعا وصار كخبر الواحد وبمثلث ثبت الوجوب لا القرض كذا في الشرح والحاصل أن القولين مرجحان **(تنبيه)** * الصوم اللازم ثلاثة عشر قسما سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة العين وكفارة الظهار وكفارة الافطار في رمضان والنذر المعين وغير المعين اذا التزم فيه التتابع أو نواه الا ان صوم كفارة القتل والظهار والافطار والعين والنذر المطلق اذا ذكر فيه التتابع أو نواه اذا أفطر في خلاله استقبله واستأنفه وصوم رمضان والنذر المعين لا يلزم فيه الاستئناف بقطع التتابع وستة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المنعة وصوم كفارة الحلق وصوم جزاء الصيد وصوم النذر المطلق عن ذكر التتابع اذ فيه وصوم العين بان قال والله لا صوم من شهر هذا حصل ما في شرح السيد (قوله فهو قضاء ما افسده) وكذا التمام بعد

(فصل في صفة الصوم وتقسيمه)

يتقسم الصوم الى ستة اقسام ذكرنا مجمله ثم مفصلة لكونه أوقع في النفس (فرض) معين (وواجب) ومسنون ومنسوب ونفل (ومكروه أما) القسم الاول وهو (الفرض فهو صوم) شهر (رمضان اداء وقضاء وصوم الكفارات) الظهار والقتل والعين وجزاء الصيد وفدية الاذى في الاحرام لثبوت هذه بالقاطع من الادلة سند او متنا والاجماع عليها (و) من هذا القسم الصوم (المندور) فهو فرض (في الاظهر) لقوله تعالى وليوفو اندورهم (وأما) القسم الثاني وهو (الواجب) فهو قضاء ما افسده من صوم (نفل) لوجوبه بالشروع وصوم الاعتكاف المندور (وأما) القسم الثالث وهو (المسنون فهو صوم عاشوراء)

فانه يكفر السنة الماضية (مع صوم التاسع) صومه صلى الله عليه وسلم العاشر وقال لئن بقيت الى قابل لا صوم من التاسع (وأما) القسم الرابع وهو (المدوب فهو صوم ثلاثة ايام) (من كل شهر) يكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها (ويندب كونها) أي الثلاثة (الايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها ٤٢٠ لما في أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة

الشروع فيه أفاده السيد (قوله فانه يكفر السنة الماضية) والمراد الصغائر وأما صوم يوم عرفة فيكفر ذنوب سنتين الماضية والآتية لانه شرع محمدى بخلاف الاقل فانه شرع موسى وعة صامب الدر صوم عرفة من المندوب (قوله مع صوم التاسع) أي أو الحادى عشر لما يأتى للمصنف فتنتى الكراهة بضم يوم قبله أو بعده (قوله لئن بقيت الى قابل) أي الى عام قابل ولم يبق صلى الله عليه وسلم اليه (قوله من جاء) أتى به دليلا على قوله كصيام جميعه كانه قال لقوله تعالى من جاء (قوله ويندب كونها الايام البيض) أفاد أن صوم ثلاثة أيام من الشهر أيا كانت مندوب وكونها خصوص هذه الايام مندوب آخر في صام غير هاتمه أتى باحد المندوبين (قوله بذلك) أي بالبيض (قوله لتكامل ضوء الهلال) فالمراد بياض ايلها فالاولى أن يقول أيام البيض أي ايام اللبالي البيض (قوله أن نصوم البيض) أي ايام البيض وقوله ثلاث بالتدكير في المفردات وتأنيت عشرة في الكل بدل من البيض ومصدوقه اللبالي (قوله قال) أي الراوى (قوله وقال) أي النبى صلى الله عليه وسلم (قوله أي كصيام الدهر) لان كل يوم بعشرة فكانه صام الشهر كله ومن اعتاده فكا تمام الدهر كله (قوله صوم يوم الاثنين ويوم الخميس) ولو الحاج لا يضعفه الصوم قاله السيد (قوله تعرض الاعمال) أي يعرضها الحفظة على بعضهم فما كان من خيرا أو شرأ ثبتوه وما كان من مباح أزالوه (قوله ومنه صوم ست من شهر شوال) قال في البحر الست من شوال صومها مكروه عند الامام متفرقة أو متتابعة لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا اهـ (قوله كان كصيام الدهر) لان جملة ما صامه برمضان ستة وثلاثون يوما كل يوم بعشرة فهي ثمانمائة وستون يوما وهي عدد أيام السنة والمراد أنه يحصل له ثواب عظيم وان اختلفت الكيفية فانه لا شك ان ثواب الصائم بالفعل أكثر لان صوم كل يوم بعشرة فهو يزيد على ما ذكر بأضعاف كثيرة (قوله اظاهر قوله فاتبعه) أي والوصل فيه تحقيق تمام المتابعة (قوله وقيل تفريقها) قال في التنوير وشرحه رندب تفريق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافا لثاني حاوى (قوله في التشبيه) الاولى حذفه ويقول في الزيادة ويكون متعلقا بالخاتمة (قوله واحبه) أي أكثره ثوبا (قوله كان تمام الخ) في نسخة بواو وفي نسخ بجذفه وهو الذي في السيد والشرح (قوله وينام سدسه) ليقوم الصلاة الفجر بنشاط ويقوم بوظائف الاذكار بعده (قوله وكان يفطر يوما ويصوم يوما) لثلاثة اذ النفس على الصيام فيصير طبعها (قوله ولا تخصيصه) أي ولا

واربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كهية الدهر أي كصيام الدهر (و) من هذا القسم (صوم) يوم (الاثنين و) يوم (الخميس) لقوله صلى الله عليه وسلم تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس) فأحب أن يعرض على وأما صائم (و) منه (صوم ست من) شهر (شوال) لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فأتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر (ثم قيل الافضل وصلها) اظاهر قوله فاتبعه (وقيل تفريقها) اظاهر الخاتمة أهل السكاب في التشبيه بالزيادة على المفروض (و) منه (كل صوم ثبت طلبه والوعده عليه بالسنة) الشريفة (كصوم داود عليه) الصلاة و(السلام وهو أفضل الصيام واحبه الى الله تعالى) لقول النبى صلى الله عليه وسلم أحب الصيام الى الله صيام داود

واحب الصلاة الى الله صلاة داود كل يوم ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوما ويصوم يوما طلب رواه أبو داود وغيره (وأما) القسم الخامس وهو (التفريق فيه ما سوى ذلك) الذي ينه (عما) أي صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراهيته) ولا تخصيصه بوقت (وأما) القسم السادس وهو (المكروه فهو قسمان مكروه تنزيها ومكروه تحريما الاقل) الذي كره تنزيها (كصوم) يوم (عاشوراء منقدا عن التاسع) أو عن الحادى عشر (والثاني) الذي كره تحريما (صوم العبدن) افطروا ونصروا للاعراض عن ضيافة الله ومخالفة الاهل

(و) منه صوم (أيام التشریق) لورود النبی من صیامها وهذا التقسیم ذکره الحق السکال بن الهمام رحمه الله وقد صرح بحرمه صوم العیدین وأيام التشریق فی البرهان (و ذکره افراد یوم الجمعة) بالصوم اقله صلى الله علیه وسلم لا تخصوا اليلة الجمعة بقیام من بین الثیالی ولا تخصوا یوم الجمعة بصیام من بین الایام الا ان یکون فی صوم یصومه احدکم رواه سلم (و) ذکره (افراد یوم السبت) به اقله صلى الله علیه وسلم لا تصوموا یوم السبت الا فیما افترض علیکم ٤٢١ فان لم یجد أحدکم الاطعمة غنیه او عود

شجرة فلیضغه رواه أحمد وأصحاب السنن الا القسانی (و) ذکره افراد (یوم النیروز) أصله نوروز لکن لما ینبکی فی اوزان العرب فوعول أبدلوا الواو یاء وهو یوم فی طرف الریبع (أو) أفراد یوم (المهرجان) معرب مهر کان وهو یوم فی طرف الخریف لان فیہ تعظیم ایام نبینا عن تعظیمها (الا ان یوافق) ذلک الیوم (عادته) اقنوات غلة الکراهة بصوم معتاده (و ذکره صوم الوصال ولو) واصل بین (یومین) فقط لانی عنہ (وهو) ای الوصال (ان لا یطر بعد الغروب اصلا حتی یتصل صوم الغد بالامس) و ذکره صوم الصمت وهو ان یصوم ولا یتکلم بشئ فلیعلم ان یتکلم بخیر وبجاجة دعت الیه (و ذکره صوم الدهز) لانه یضعفه او یصیر طبعه ومبني العبادة علی مخالفة العادة ولا تصوم المرأة تقلا بغير رضا زوجها وله ان یطرها لقیام حقہ

طلب صومه مخصوصا وقت (قوله ومنه صوم أيام التشریق) هی ثلاثة بعد یوم النحر (قوله و ذکره افراد یوم الجمعة) الا ان یضم الیه یوما قبله أو بعده کما فی الحدیث واعلم انه ثبت بالسنة طلب صومه والنهی عنه والاخیر منهما النهی کما وضعه شرح الجامع الصغیر للسبوطی وذلك لان فیہ وظائف فاعله اذا صامه ضعف عن فعلها وعد فی الدر صومه من المندوب والمعتد ما هنا (قوله لا تخصوا اليلة الجمعة) النهی للتزیه والمعنی النهی عن الاستعداد لها بخصوصها أما اذا کان اتفاقا فلا ومع التعمد لا ینتفی الثواب (قوله الا ان یکون فی صوم) أى مع صوم قبله أو بعده (قوله و ذکره افراد یوم السبت) للتشبه بالیهود بحج (قوله الا فیما افترض علیکم) مثله ما اذا ضم الیه غیره (قوله الاطعمة غنیه) أى قشر غنیه (قوله فلیضغه) بفتح الیاء والاضاد المجهمة (قوله أصله نوروز) ومعناه الیوم الجدید فتوزع فی الجدید وروز یعنی الیوم (قوله وهو یوم فی طرف الریبع) هو الیوم الذی تحل فیہ الشمس برج الحمل (قوله وهو یوم فی طرف الخریف) المراد منه أول حلول الشمس فی المیزان وهذا الیوم والذی قبله عیدان للفرس (قوله الا ان یوافق ذلک الیوم) أى الصادق بالیومین قبله واستثنی فی عهدة اتقاوی من کراهة صوم النیروز والمهرجان ما اذا صام یوما قبله ما فلا یکره کما فی یوم الشکاه وقید کراهة صومهم ما فی الدر بما اذا تعمدہ (قوله و ذکره صوم الوصال) أى لغيره صلى الله علیه وسلم أما هو فلا یکره له (قوله ولا یتکلم بشئ) أى معتقدا ان ذلک قربة أما اذا سکت بالعادة فلا کراهة (قوله ولا تصوم المرأة تقلا) أما الفرض ولو عملا فلا یتوقف علی رضاه لان ترکہ معصية ولا طاعة لخالق فی معصية الخالق وفي الدر ولا تصوم المرأة تقلا الا باذن الزوج الا عند عدم الضرورة ولو فطرها وجب القضاء باذنه أو بعد البیتوته والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظیم

فصل فیما لا یشرط تبیت النية وتعیینہا فیہ وما یشرط فیہ ذلک * انما قدم ذکر ما لا یشرط فیہ علی ما یشرط وان كانت الواو لا تقید ترتیباً لقله اقسامه ولا فضایته لان فیها ذکر رمضان أداءه وافراد اسم الاشارة باعتبار المذکور (قوله تبیین النية) من اضافة المصدر الی مفعوله کقوله ولا تبیتها (قوله واداء النذر المعین زمانه) أم قضاء النذر المعین ولا یكون الا فی نذر معلق علی شرط یراد کونه فلا بد فیہ من التعیین والتبیت (قوله الی ما قبل نصف النهار) أى ولو بشئ یسیر لان الاکثر وجد مصاحبها (قوله وخروجہ) أى بصومه (قوله واداء النفل) المراد بالنفل ما عدا الفرض والواجب أعم من ان یکون سنة او عند وباومکروها کما فی البحر (قوله من اللیل) فلا تصح قبل الغروب ولا عندہ در (قوله قصده عازما بقلبه) ای قصد المكلف جازما بقلبه فان نوى أنه یفطر غدا

واحتمیاجه والله الموفق * فصل فیما لا یشرط تبیت النية وتعیینہا فیہ وما یشرط فیہ ذلک (اما القسم الذی لا یشرط فیہ تبیین النية) لما یصومه (ولا تبیتها) ای النية فیہ (فهو اداء رمضان و) اداء (النذر المعین زمانه) کقوله الله علی تصوم یوم الخمیس من هذه الجمعة فاذا اطلق النية لیلته وانما یراه الی ما قبل نصف النهار صح وخروجہ عن عهدة المذکور (و) اداء (النفل فیصح) کل من عهده الثلاثة (نية) معینة مبینة (من اللیل) وهو الافضل وحقیقة النية قصده عازما بقلبه صوم غد

ولا يجزئ مسلم عن هذا في
ليالي شهر رمضان الاماندر
وليس النطق باللسان
شرطا ونفي صيام من لم
يبيت النية نفي كمال فتصح
النية ولو نهارا (الى ما قبل
نصف النهار) لان الشرط
وجود النية في أكثر
النهار احتياطا وبه توجد
في كماله كمالا أكثر وخص
هذا بالصوم فخرج الحج
والصلاة لانهما اركان
فيشترط قرانها بالعقد على
أدائها ابتداء والا خلا
بعض الاركان عنها فلم
يقع عبادة والصوم ركن
واحد وقد وجدت فيه
وانما قلنا الى ما قبل نصف
النهار تبع الجامع الصغير
(على الاصح) احتراز عن
ظاهر عبارة القادري
وانما قال (ونصف النهار
من) ابتداء (طلوع الفجر
الى) قبيل (وقت الضحوة
الكبرى) لا عندها لان
النهار قد يطلق على ما عند
طلوع الشمس الى غروبها
لغة وعند الزوال نصفه
فيقتضيه شرط صحة النية
بوجودها قبيل

ان دعي الى دعوة وان لم يدع يصم لا يصير صائما - هذه النية فان اصبح في رمضان لا ينوي
صوما ولا فطرا وهو يعلم أنه رمضان الاظهر أنه لا يصير صائما ومن تكسرها كبر الراي ان
الفجر لم يطلع لا بأس به اذا كان الرجل لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان من يخفى عليه فسيبيله
أن يدع الاكل ولا يجوز الا فطار بالتحري في ظاهر الرواية وان اذ ان يعتمد في التمسك على
صباح الحديث أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد جرت به مرارا وظهر
أنه يصيب الوقت هندية (قوله ولا يجزئ مسلم عن هذا) أي عن قصد الصوم عازما بالقلب وقالوا
التصريح في رمضان نية (قوله الاماندر) كأن كان فاسقا ما جذا أو نائما من وقت الغروب أو
قبله الى طلوع الفجر أو مغمى عليه كذلك (قوله وليس النطق باللسان شرطا) الا أن التلفظ
بمأسنة كما في الحدادي أي سنه المشايخ كما في تحفة الاخيار (قوله ونفي صيام من لم يبيت
النية) أي في قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ويعزم (قوله نفي
كمال) يدل له ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لما شهد عنده أعرابي بربوية الهلال قال رجل أذن في
الناس من اكل فليصك بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم (قوله ولو نهارا الى ما قبل نصف
النهار) المراد انه من الليل الى هذا الوقت طرف النية فني حصلت في جزء من هذا الزمان صح
الصوم لما ذكره المصنف وان نوى الصوم من النهار ينوي انه صائم من أوله حتى لو نوى قبل
الزوال انه صائم من حين نوى لا من أول النهار لا يصير صائما سوى وانما تجوز قبل الضحوة اذا
لم يوجد قبلها ما ينافي الصوم كاكل وشرب وجماع ولو ناسيا فان وجد ذلك بعد طلوع الفجر
لا تجوز هندية عن شرح الطحاوي (قوله احتياطا) أي انما اشترط وجود النية في أكثر النهار
ولم تكف اذا وجدت في نصفه للاحتياط في امر العبادة (قوله وبه) أي بوجود النية في أكثر
النهار (قوله لا أكثر) الأولى حذفه (قوله وخص هذا بالصوم) أي خص اجزاء النية اذا
وجدت في الأكثر (قوله لانها اركان) أي متعددة (قوله بالعقد على ادائها) فيه أن العقد
هو النية فالأولى أن يقول فيشترط قرانها بالابتداء والضمير في قرانها يرجع الى النية ويحتمل
ان الباء لتصوير قران النية لا ابتداء الصلاة والحج (قوله لم يقع عبادة) الضمير يرجع الى
الحال عن النية المفهوم من قوله والا خلاي العبادة ذات الاركان وهي لا تجزأ حتى يكون
البعض عبادة والبعض غير عبادة (قوله احتراز عن ظاهر عبارة القادري) وهي قوله ما بينه
أي طلوع الفجر وبين الزوال اه فان ظاهرها فيبدأ أنها اذا وجدت قبل الزوال ربيعد
الضحوة الكبرى ان تصح وليس كذلك وانما زاد قوله ظاهرا عبارة الخ لان المراد منها من
الزوال الى الضحوة الكبرى فتصح النية قبلها فاذا لا خلافا والأولى نصب احتراز ليكون
عنه لقوله قلنا (قوله من ابتداء طلوع الفجر) ويكون من أول استطارة الضوء في أفق
المشرق الى غروب الشمس ومثله اليوم أي ان النصف يعتبر من طلوع الفجر لا من طلوع
الشمس (قوله لا عندها) لان النية حينئذ لم توجد في الأكثر (قوله لان النهار الخ)
جعل في غاية البيان أول النهار من طلوع الفجر لغة وفقها (قوله على ما عند) أي على زمن
كأن عند طلوع الشمس الخ (قوله فيقتضيه الخ) أي لو اعتبرنا النهار لغة على ما قال وقلنا ان النية
تصح قبل نصفه انما شرط الصحة وهو وجود النية في أكثر اليوم (قوله بوجودها قبيل

الزوال (ويصح أيضا) كل من أداء رمضان والنذر المعين والنفل (بمطلق النية) من غير تقييد بوصف للمعيارية والنذر معتبر
 بإيجاب الله تعالى (وبنية النفل) أيضا (ولو كان) الذي نواه (مسافرا أو) كان (مريضيا في الأصح) من الزوايتين وهو اختيار غير
 الإسلام وشمس الأئمة وجمع وتلغى زيادة النقلة لانهما المتاحملا المشقة الصفا ٤٢٣ بمن لا عذر له نظرا لهما (ويصح أداءه
 ورمضان بنية واجب آخر)

هذا (من كان صحيحا مقبلا)
 لما انه معيار فيصاب بالخطا
 في الوصف كطلاق النية
 (بخلاف المسافر فانه) اذا
 نوى واجبا آخر (يقع عما
 نواه من) ذلك (الواجب)
 رواية واحدة عن أبي
 حنيفة لانه صرفه الى
 ما عليه وقال يقص من
 رمضان (واختلف الجميع
 في) صوم (المريض اذا نوى
 واجبا آخر) بصومه (في)
 شهر (رمضان) روى الحسن
 انه هما نوى واختاره
 صاحب الهداية وأكث
 مناج بخارى لهجزه
 المقدور وقال نفل الاسلام
 وشمس الأئمة الصحيح انه
 يقع صومه عن رمضان وفي
 البرهان وهو الأصح (ولا
 يصح) أي لا يسقط المنذور
 المعين زمانه بصومه (بنية
 واجب غيره بل يقع عما
 نواه) (الناذر) (من الواجب)
 المغاير للمنذور في الروايات
 كلها ويبقى المنذور بنفسه
 ويقضيه وقيدنا بواجب
 آخر لانه لو نوى نفلا وقع
 عن المنذور المعين كاطلاق
 النية وروى عن أبي حنيفة

الزوال) لانه يصدق بوجود النية قبيل الزوال بعد الضحوة الكبرى والى ذلك أشار بقوله
 قبيل بالتصغير والحاصل أنا نقسم الزمان من ابتداء طلوع الفجر الى الغروب بالساعات فإذا
 وجدت النية في أكثر من هذه الثلاثة والأفلا (قوله بطلاق النية) أي بانية المطلقة عن
 تقييد بوصف مخصوص فهو من إضافة الصفة الى الموصوف (قوله للمعيارية) أي لان
 رمضان معيار لم يشرع فيه صوم آخر فكان متعينا للقرض والمعين لا يحتاج الى التعيين
 (قوله والنذر معتبر بإيجاب الله تعالى) أي فيجبر حكمه فيه أي والنفل يحصل بالنية
 المطلقة لعدم احتياج فيه الى تخصيص (قوله وبنية النفل) أي في رمضان والنذر
 المعين ولا يلزم من نية النفل في رمضان الكفر كما قاله الاكمل في تقريره لانه لا ملازمة بين نية
 النفل واعتقاده عدم القرصية او ظنه فقد يكون معتقدا للقرصية ومع ذلك ينوى النفل
 أما اذا انضم الى نية النفل اعتقاد ان رمضان نفل أو ظنه فيكفر فأداه صاحب الجرح (قوله
 أو مريضيا في الأصح) اعترضه الاكمل في التقرير بأن المريض الذي لا يضطر الصوم غير
 مريض له الفطر عند أئمة الفقه كما شهد به كتبهم فمن لا يضطر الصوم صحيح أي فيعين
 عليه صوم رمضان وليس الكلام فيه وفيه انه قد يحصل بالصوم ازدياد المرض أو بطلان البرء
 فيباح له حينئذ الفطر فلو صامه ولم يبال بذلك يقال انه صام من غير تعيين عليه ومقابل الأصح
 أنه يقع نفلا لانه لما جازا خلاؤه عن الصوم جاز له شمله بالراجح في فطره كاليوم الخارج عن
 رمضان واختاره جمع كذا في الشرح فالروايتان معصتان (قوله نظرا لهما) أي لانا
 لو اوفعناه نفلا لزم عليه ما قضا ما افطراه ووجاز كاه فيعاقبان عليه اذا أدركا عشرة من أيام
 أخر فكان النظر والمصلحة في ايقاعه عن القرض (قوله لما انه معيار) لتعيينه بتعيين الشارع
 قال صلى الله عليه وسلم اذا نسلخ شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فاعاجل بولاية
 الناذر وله ابطال صلاحية ما له من (قوله فيصاب بالخطا) المراد انه يصاب ولو قصد غيره وليس
 المراد بالخطا ما قابل العمد (قوله كطلاق النية) أي كما يصاب بطلاق النية (قوله لانه
 صرفه الى ما عليه) فقد شغل الوقت بالاهم ورمضان في حقه كشعبان في حق المقيم (قوله
 لهجزه المقدور) قال في الشرح لان رخصته متعلقة بخوف ازدياد المرض لا بحقيقة العجز
 فكان كالسافر في تعلق الرخصة في حقه بهجزه مقدرا اه وقد علمت ما قاله الاكمل وفي الدرر
 عن الاشباه الصحيح وقوع السك عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن
 السكال (قوله ولا يصح المنذور الخ) قد تقدم عن المخ ما يفيد الفرق بين رمضان والنذر المعين
 (قوله وروى عن أبي حنيفة انه يكون عما نواه) أي من النفل (قوله وهو ما يشترط له تعيين
 النية) عما يبتنى على اشتراط التعيين انه لو نوى المكافاة والقضاء جميعا لم يكن شارعا في واحد
 منهما ويكون متفلا وقال أبو يوسف انه يكون قاضيا كذا في سكب الانهر (قوله وتبيينها)
 في لو نوى تلك الصيامات ثم ارا كان تطوعا وانما هو مستحب ولا قضاء بافطاره والتبديت في الاصل

انه يكون عما نواه (فيه) أي الزمن المعين (وأما القسم الثاني وهو ما يشترط له تعيين النية وتبيينها) لبتأدي به ويسقط عن
 المكلف (فهو قضاء رمضان وقضاهما أفسد من نفل وصوم الكفارات بأنواعها) ككفارة المعين

وصوم التمتع والقران (والسدر المطلق) عن تقسيمه من زمان وهو ما معلق بشرط وجود (كقوله ان شئ الله مريضى فعلى صوم يوم غصن الشفاء) ٤٢٤ أو مطلق كقوله الله على صوم يوم لانم اليس لها وقت معين فلم تتأتى الابنية مخصوصة

كل فعل دبر ليلاقه ستانى (قوله وصوم التمتع والقران) بالرفع مطلقا على قوله قضاءه رمضان وذلك لان الصوم يدل عن الدم الواجب فيه ما هو دم شكر للتوفيق لاداء التمسكين (قوله ووجد) اى الشرط (قوله أو مطلق) أى عن التعليق (قوله لانم اليس لها وقت معين) اى وانما اشترط التعيين والتبويب فيها لان تلك الصيامات ليس لها وقت معين لان الواجب ثابت فى الزمة وكل زمان صالح لادائه وللتفعل لم يقع عما فى ذمته الابالتعيين وليس وقتها معيار الها فاشترط فيه التبيين (قوله فلم تتأتى) المناسب حذف الالف الجازم (قوله وهو الاصل) اى المقارنة هى الاصل فى النية وانما ذكر باعتبار الخبر (قوله للضرورة) لان تحرى وقت الفجر مما يشق والخرج مدفوع (قوله فلورجع عما نوى ليله لا يصير صائما) قال فى الهندية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صرح برجوعه فى الصيامات كلها (قوله ولو أفطر) اى فى اداء رمضان بعد رجوعه عن نية الصوم ليله (قوله فلا كفارة عليه فى رمضان) لشبهة خلاف من اشترط التبيين (قوله الا أن يعود الى تجديد النية) استثناء من قوله لانقطاع النية بالرجوع اى فاذا جدها صرح برجوعه (قوله ويحصل مضيه فيه) أى فى الصوم يتبينه وتمام أى النية بعد الفجر الى قبيل الضحوة الكبرى وقوله تجديد الها أى للنية أى بحصولها لان الاولى غير معتبرة بسبب الرجوع عنها (قوله ولا تبطل النية بقوله أصوم غدا ان شاء الله) لان المشيئة انما تبطل باللفظ والنية فعل القلب بحر ولا يبطل النية ليله أكله أو شربه أو جماعه بعدها كذا فى حاشية السيد عن العلامة مسكين والتعليل يفيد ان المشيئة لا تبطل مطلقا ولو قصد حقيقةه لكن امكلام المؤلف وجهه وهو انه اذا قصد التعليق **ان غير جازم** بالنية وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم (فصل فيما ثبت به الهلال) أى هلال رمضان وغيره (قوله وغيره) كصوم يومين من آخر الشهر (قوله يجب) الظاهر منه الافتراض لانه يتوصل به الى الفرض وكذا يجب التماس هلال شوال فى غروب التاسع والعشرين من رمضان (قوله التماس الهلال) أى طلب رؤيته قال فى الشرح وتكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته لانه فعل الجاهلية وفى هذا اشارة الى انه لا عبرة بقول النجمين فلا يثبت به الهلال (قوله فان غم عليكم) اى أخفى عليكم (قوله فلذا) اى لقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث فان غم عليكم الخ (قوله وغيره) كظلمة مانعة أوضوه كذلك أودخان (قوله هو ما يلى التاسع والعشرين) قال فى الهندية هو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسماء مستغمة أو شهدوا حد فرددت شهادته أو شاهدان فاسقان فرددت شهادتهما اه وفى شرح المختار ان يتحدث الناس بالرؤية ولا تثبت وظاهر التقييد بأنه ما يلى التاسع والعشرين انه لا يكره صوم التاسع من ذى الحجة عند الشك فى أنه يوم فجر وظاهر الكراهة ويحذر (قوله وقد استوى فيه الخ) بيان لوجه اضافة اليوم الى الشك (قوله بحقيقة الحال) متعلق بالجهل وحذف من العلم نظيره أو متعلق بالعلم وحذف من الجهل نظيره (قوله بأن غم الهلال) الباء السببية (قوله ما حتم) بالنسبة للجهل اى احتمل الحال (قوله وخفى ابهامه)

صوم يوم غصن الشفاء) ٤٢٤ أو مطلق كقوله الله على صوم يوم لانم اليس لها وقت معين فلم تتأتى الابنية مخصوصة

(فصل فيما ثبت به الهلال وفى صوم) يوم (الشك وغيره) يجب كفاية التماس الهلال ليلة الثلاثين من شعبان لانه قد يكون ناقصا و (ثبت به رمضان برؤية هلاله) لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين فلذا قال (أو بعد شعبان ثلاثين يوما) (ان غم الهلال) بغيره وغبار وغيره بالاجماع (ويوم الشك هو ما يلى التاسع والعشرين من شعبان

وقد استوى فيه طرف العلم والجهل) بحقيقة الحال (بأن غم الهلال) أى هلال رمضان فاحتمل كمال شعبان لم وتقصاه نظرا الى قوله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وهكذا وفى المرة الثالثة يعنى تسعة وعشرين

وقوله وهكذا وهكذا اي
من غير خفس يعني ثلاثين
فالشك بوجوده كقيم
في الثلاثين من رمضان هو
أو من شعبان أو يغم من
رجب (وكره فيه) اي يوم
الشك (كل صوم) من
فرض وواجب وصوم ردد
فيه بين فضل وواجب
(الصوم) نقل جزم به بلا
ترديد بينه وبين صوم آخر
فانه لا يكره لحديث السرا
إذا كان على وجه لا يهـ لم
المـ وام ذلك ليعتادوا
صومه فلما منهم زيادته على
الفرض واذا وافق معتاده
فهو مـه افضل اتفقا
واختافا في الافضل اذا لم
يوافق معتاده قبل الافضل
الفتا حترار الظاهر انتهى
وقيل الصوم اقتداء بهلى
وعائشة رضى الله عنهما
فانهما كانا يصوماه (وان
ظهرانه) من رمضان أجراً
عنه) اي عن رمضان
(ماصامه) بأى نية كانت
الأن يـكون مسافراً
ونواه عن واجب آخر كما
نقدم وان ظهر من شعبان
ونواه فلا كان غير مضمون
لدخول الاسقاط في عزيمته
من وجه

لم يبين انه ايهام الينى او اليسرى (قوله وقوله) بالجر عطف على قوله الاول قال ابن جرير وتواب
الناقص كالكمال في الفضل المترتب على رمضان أما ما يترتب على صوم يوم الثلاثين من تواب
واجبه اي فرضه ومندوبه عند صورته وفطوره فهو زيادة يفوق بها الناقص فله رمضان فضل من
حيث هو بقطع النظر عن مجموع أيامه كغفرة الذنوب لمن صامه ايماناً واحتساباً والدخول من
باب الجنة المعتدلساعة وغير ذلك من التكريم وهذا الفرق فيه بين كونه ناقصاً أو تاماً وأما
التواب المترتب على كل يوم بخصوصه فأمر آخر قد دلت للكمال بسببه ما لا يثبت للناقص
وتظم العارف بالله تعالى الاجهوى أشهر الصوم التامة والناقصة في حياته صلى الله تعالى
عليه وسلم فقال

وفرض الصيام ثلثي الهجرة • فصام تسعة نبي الرحمة
فأربعاً تسعة وعشرين وما • زاد على ذلك الكمال اتساعاً
كذلك بعضهم وقال الهيمى • ما صام كامل ولاوى شهر راعلم
ولاد مبرى أنه شهر ران • وناقص سواء خذ بياني

اه من شرح السيد لمختصاً (قوله أو يغم من رجب) الضمير في يغم يعود الى شعبان اي أو يغم
هلال شعبان من رجب فأكلت عدته فاذا لم ير هلال رمضان يتبع الشك في الثلاثين من شعبان
أهل الثلاثون فيكون رجب كاملاً أو الحادى والثلاثون فيكون رجب ناقصاً واليوم الا فى
اقل رمضان (قوله لحديث السرا) فانه يدل على استحباب صوم آخر شعبان وهو قوله
صلى الله عليه وسلم لرجل هل صمت من سرار شعبان قال لا قال فاذا أفطرت فصم يوماً مكانه وفيه
ان فعله في آخر شعبان الحق ويوم الشك يحتمل انه من رمضان (قوله اذا كان على وجه الخ)
شرط في قوله لا يكره (قوله ذلك) اي الصوم (قوله ليعتادوا) علة لانه في وهو قوله يعلم اي
فانهم اذا علموا اعتادوا ولو قال لثلاثا يعتادوا الخ اي انما شرطنا ذلك لثلاثا يعتادوا المكان أو وضع
(قوله ظنا منهم) علة لقوله ليعتادوا (قوله زيادته) اي صوم يوم الشك (قوله لظاهر النهى)
هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا أن يوافق صوما كان
يصومه أحدكم وفى الشرح الكبير عن ظاهر النهى وهو الاولى (قوله وقيل الصوم الخ)
هو الذى جزم به المصنف فيدل على انه صحيح والكلام الا فى يدل على انه افضل فى حق الخواص
فقط وفى عبارة التنوير وشرحه والاصومه الخواص ويفطر غيرهم بعد الزوال به يقى نقياً
لثمة النهى اه فاذا اختلف فى افضلية صومه للخواص قال فى شرح السيد ومنه اي من
قوله الاصوم نقل المقتضى عدم الكراهة يعلم ان ما استفيد من كلام المصنف من أن صوم
يوم الشك نقل لا يكره مطلقاً سواء وافق صوماً يعتاده أم لا وسواء صامه بانفراده أم لا بان
ضم اليه غيره وسواء كان ماضيه اليه يوماً أو اسد ام لا بان كان يومين فأكثر لم لا غبار عليه
ولا يتأق به ما بقى من قوله وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان لانه مقيد بما اذا كان التقدم
على قصد ان يكون من رمضان اه (قوله الا ان يكون مسافراً) هو مذهب الامام كما سبق
(قوله لدخول الاسقاط فى عزيمته) أى فى نية صومه من وجه وهو ما اذا ظهر انه من رمضان
فانه يجزى عنه فكان لم يشرع ملتزماً بل مسقطاً من هذا الوجه فلا قضاء عليه لو أسده (قوله

التشبه وأما كراهة النقل مع التريفة فلا ناول للفرض من وجبه وهو أن يقول ان كان غدا من رمضان فعنه والافتتاح (وان ردد) الشخص (فيه) أى في يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله ان كان من رمضان فصائم والافتتاح (لا يكون صائما) لانه لم يجزم بعزيمته فان ظهرت رمضان بته قضاه ثم شرع في بيان تقديم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقال (وذكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر يوم ولا يومين الا رجلا كان يصوم صوما فيه ومه متفق عليه والمراد به التقديم على قصد أن يكون من رمضان لان التقديم بالشئ على الشئ أن ينوي به قبل حينه وأوانه ووقته وزمانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدما عليه من فوائد شـخص العلامة شمس الدين محمد الهجر رحمة الله (لا يكره) صوم (ما فوقه) ما أى اليومين كالثلاثة فما فوقها من آخر شعبان كما في الهداية (و) المختار

وكراهة الواجب الخ) الاولى ما قبله في الشرح حيث قال أما كراهة صومه على أنه من رمضان فلقوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وفيه تشبه باهل الكتاب في زيادة مدة الصوم فان ظهرت رمضان بته أجزأه وان أفطره فظهر أنه من شعبان لم يقضه كالمظنون لشروعه مسقطا وأما كراهة الواجب الخ والفرق بين ظهور الجمعة الذي يصلى بنية الشك في صحة الجمعة حيث ينوي فيه الفرض وبين صوم الشك حيث لا ينوي فيه الفرض أن نية التمييز في الصلاة لازمة لتكون وقتها طرفا لبعثها وغير هاتين خلاف الصوم فظهر الجمعة لا يصح ولو في وقتها الا ان نوا على التمييز بخلاف وقت الصوم فانه معيار لا يسع غيره سبيل من الجوى وهذا انما يريد على مذهب أبي يوسف لا على المعتمد بقى ان ما ذكره المصنف من حديث من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم لا أصل له كما قاله الزيلعي (قوله لصورة النهي) أى المنهي عنه يعنى ان صورة الواجب كمصورة الفرض للقرب بينهما ما قلنا كره ولو ظهرت رمضان بته في هذه الصورة أجزأه لو بقيما ولو سافر اثنان الواجب عند الامام ولو ظهر من شعبان فعـ مانوى في الصحيح كذا في الشرح (قوله كصلاته في أرض الغير) فان الكراهة هنا للعارض الجاور وهو الاداء في ملك الغير بلارضاء كما كره الواجب للعارض وهو تصوره بصورة المنهي عنه (قوله لعدم التشبه) أى باهل الكتاب في الزيادة على مقدار الصوم وبقي ما لورد بين واجب ونفل ومكره وتزبيها ولو تردد بين فرض وواجب كره فان ظهر أنه من شعبان لم يجز عن الواجب لان الجهة لم تثبت للتردد فيها وأصل النية لا يكفيه ويكون فرضا غير مضمون بالقضاء اذا كان غير رمضان لشروعه فيه مسقطا (قوله لا يكون صائما) كما انه ليس بصائم لو نوى انه ان لم يجز غدا فصائم والافتتاح تنوير (قوله والمراد به التقديم الخ) فيه تأمل اذ ليس ذلك بالازم لان العلة المعقولة توهم الزيادة ولو من بعض الناس وهذه تصحى بتقديم الصوم ولو على أنه من شعبان ومعنى الحديث لا تصوموا قبل رمضان الخ وعما يدل على ما ذكرنا قوله لا تقدموا الشهر أى شهر الصيام المفروض بغيره وكذا ذكر في التحفة ونصها الصوم قبل رمضان يوم أو يومين مكره أى صوم كان وما ذكره الهجر أخذه في الفوائد وأفاده في العناية ومنه في الايضاح ونه لا بأس بصوم يوم أو يومين أو ثلاثة قبل رمضان لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برضوان والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الحديث استقبال الشهر بصوم منه ومنه في الدراية قال السكال وما في التحفة أوجه فالخامس ان اذا صام يومين أو يوما هل يكره بعضهم كصاحب التحفة قال بالكرامة مطلقا وبهضم وهو الاكثر قيد بما ادانوى ان ذلك من رمضان وما عليه الا كثره هو الذى ذكره في الهداية (قوله لان التقديم بالشئ على الشئ ان ينوي الخ) فيه نظر ظاهر فان تقدم الشئ على الشئ لا يلزم فيه ما ذكره وأجيب بأن الشئ أعيد معرفة فيكون عينا والتقديم هنا انما هو لو وصف الفرض (قوله لا يكره صوم ما فوقه) وقال الامام الشافعي اذا انتصف شعبان فلا صيام الا ورمضان الحديث ورد فيه واورد ان التقديم بنية صوم الفرض لا يخص اليومين بل الحكيم الكراهة فيما زاد حيث نوى الفرض وأجيب بأنهم نهوا الكراهة باليوم واليومين لدفع توهم ان القليل عفو كما عفى في كثير من الاحكام أى فيه هم حكم الكثير بالاولى وبأنه لما كان يقسح النقص في

أن (بأمر المفتي العامة) باظهار النداء (بالتلوم) أي بالانتظار إلى نية صوم في ابتداء (يوم الشك) حفاظاً على إمكان أدائه
الفرض بإنشاء النية بظهور الحال في وقتها (ثم) بأمر العامة (بالإفطار إذا ذهب وقت) ٤٢٧ إنشاء (النية) وهو عند مجيء

الشم ورفيتهم متوهم وقوع النقص في رجب وفي شعبان معافي صوم يومين قبل الرؤية بناء
منه على هذا التوهم من غير تحقيق تأمل وراجع الشرح (قوله أن بأمر المفتي) فما كان
الأمر المفتي لا القاضي لأن الصوم لا يدخل تحت القضاء الاتباعي بأمر القاضي على أنه
افتاء لا حكم (قوله باظهار النداء) الباء فيه كناية في كبت بالقلم ويظهر النداء في الأسواق
والمنادات كما في الشرح (قوله بالتلوم) الباء لاتعدية (قوله بإنشاء النية) متعلق باداء
(قوله بظهور الحال) الباء بمعنى مع أي مع ظهور الحال أنه من رمضان (قوله في وقتها) أي
النية متعلق بظهور (قوله ثم بأمر العامة) بالنصب عطف على يأمر الأول (قوله الحديث
السري) يأتي ذكره قريباً (قوله يتم بالعصيان) علة لقوله سراً قال في الشرح فإن افتاءهم
بالإفطار بعد التلوم فإذا خاف إلى الصوم أنهم موافقون له صفة كما منهم بما يروى من صام يوم

الشك فقد عصى أبا القاسم وهو مشهور بين العوام اهـ (قوله بارتكاب) الباء للنية
متعلق بالعصيان وقوله بما يروى الباء بمعنى اللام وتعبيره في الصغير والكبير يروى وبقوله في
الكبير وهو مشهور بين العوام يشير إلى أنه لا أصل له وهو كذلك كما مر عن الزيلعي والدليل
على أن القاضي يصومه ما حكاه أسد بن عمرو قال أتيت باب الرشيد فأقبل أبو يوسف القاضي
وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخف أسود وراكب على فرس أسود وماعليه شيء من
البياض الأبيض البضاء وهو يوم الشك فأتى الناس بالإفطار فقلت له أمقطرت أنت فقال ادن إلى
فدنوت منه فقال في أدنى أني صائم اهـ والسواد شعار العباسية (قوله مخالفاً) حال من فاعل
المصدر المحذوف الذي هو ارتكاب إذ تقديره بارتكابه الصوم مخالفاً لما أمر به من الإفطار وأمر
بالبناء للمعلوم والمفعول محذوف وهو العامة (قوله من كان الخ) أي من كان من الخواص
في هذا المقام (قوله وعن ملاحظة) من عطف الخواص (قوله فصح يوماً مكانه) الأمر يحمل
على الذنب (قوله وسرار الشهر بالفتح والكسر) قال في القاموس السرار كسحاب السحاب
ومن الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره وقال قبله السر مستهل الشهر وأخوه واستدل الإمام
أحمد على وجوب صوم يوم الشك بهذا الحديث كما في الشرح (قوله سمي به) أي بالسرار الذي
يدل على الخفاء (قوله لأنه لما كان الخ) علة لتدب صومه للمفتي والقاضي ومن كان من
الخواص (قوله حمل التقدم) أي المنهي عنه (قوله على نية الفرض) أي على ما إذا قدم
الصوم على رمضان ناوياً منه (قوله وحديث السرر) أي الحديث الدال على طاب صوم
السرر (قوله ختم شعبان) خبر أن (قوله ذلك) أي انختم بعبادة الصوم (قوله ورد قوله)
فإن لم يرتصاه بالاولى (قوله لزومه الصيام) وكذا يلزم صدق قوله إذا أخبر به رؤيته أن
صدق ولا يفطرون أفطاراً كفاية عليه به (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم صومكم الخ)
دليل المسئلة الثانية (قوله يوم تظفرون) بفتح التاء بدل الإفطار ولو كان بعضهم قالوا فافطاركم
وفي القاموس فطر الصائم أكل وشرب كافتروه فطرته مخففة ومشدة أو أفطرت اهـ وأورد أن

(ومن رأى هلال رمضان) وحده (أو) هلال (الفطر وحده ورد قوله) أي رده القاضي (لزمه الصيام) لقوله تعالى فمن شهد منكم
الشهر فليصمه وقد رآه ظاهراً ولقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تظفرون والناس لم يظفروا فوجب
أن لا يفطروا لفرق بين كون السماء يعللها فلم يقبل لنفسه أو ردت بصحوا لانتفاده

وفيه إشارة إلى لزوم صيامه وإن لم يشهد عند القاضي ولا فرق بين كونه من مرض الناس أو الأمام فلا يباي الناس بالصوم ولا بالقطر إذا وآه وحده ويصوم هو ٤٢٨ (ولا يجوز له القطر بيقينه هلال شوال) برؤيته من فرد الماروي ساكذافي الفتح والتمخانية

الحديث يقيدان الصوم يوم صوم الناس ومن رأى هلال رمضان وحده ورد قوله وجب عليه صومه مع ان الناس لم يصوموا وأوجب بأن الصوم ثبت بدليل خاص وهو الآية المتقدمة (قوله وفيه إشارة الخ) وجهها أنه إذا الزمه الصيام بمسدر قوله يلزمه إذا لم يشهد ولم يرد بالأولى والصوم المراد منه حقيقته لا الامسالك على المعتمد في صورة رؤيته هلال القطر وهل يجب أو يندب قولان والمعتمد الأول والمراد بالوجوب الافتراض كما قاله صاحب تحفة الأخبار (قوله من عرض الناس) بالضم أي عامتهم كما في القاموس (قوله إذا وآه) أي هلال الصوم أو هلال القطر على التوزيع (قوله ولا يجوز له القطر) جعل كلام المصنف محرم بطلان ما قبله من مسألة الأمام فأخرج المتن عن العموم (قوله وفي الجوهرية) ومثله في الهندية عن السراج (قوله قال) أي صاحب الجوهرية (قوله برؤيته) أي برؤية هلال رمضان (قوله ولا يصلي بهم العيد) أي إذا رأى هلال شوال كما أفصح عنه في السراج وكذا يقال فيما بعد (قوله فأخذ) أي أخذ من قال به هذا التفصيل (قوله في الهام) ما رؤيته هلال رمضان بالصوم ورؤية القطر بالصوم أيضا لا احتمال الغلط في الرؤية (قوله قال صاحب الكتاب) يحتمل أنه القدوري (قوله إذا استيقن) أي الأمام (قوله لأنه ثابت بالشرع) أي برؤية الأمام (قوله لما تلونا) أي من قوله تعالى فنشهد منكم الشهر فليصمه وقال في الشرح ولما روينا أي من قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الخ وفي نسخ من الصغير وروينا (قوله لأنه يوم عيد عنده) هذا تعليل لعدم الكفارة في الانقطاع برؤية هلال القطر (قوله وبرد شهادته) متعلق بقوله صار مكذبا وهو تعليل للانقطاع برؤية هلال رمضان (قوله وبذلك) أي بما ذكر من التهيل (قوله يوم تصومون) أي والناس لم يصوموا عند رؤيته هلال رمضان وهذا مع الاستغناء عنه بقوله وبذلك لا كذارة عليه إنما يظهر في هلال رمضان وأما العلة في القطر فلأنه يوم عيد عنده أي للرؤية المتحققة عنده (قوله في القطر) أي في رؤيته هلال القطر أي فانه أظفر والناس صائمون فتجب الكفارة (قوله وللمعينة التي عنده) أي للرؤية المحققة عنده في رمضان إذا أظفر وجبت عليه الكفارة (قوله كضباب) قال في القاموس واليوم صار ضبابا بالفتح أي ندى كافيهم أو صاحب رقيق كالخان اه فذكره ينتدلا فائدة فيه لان كلام من القسم والندى مذكور (قوله وندى) بالقصر هو كما في القاموس الثرى والشهم والمطر والبلل والطلا وثق يطيب به كالجذور اه والمناسب هنا المطر والبزل ولكنهما لا يملان السماء (قوله بجملة) قال في التنوير وشرحه وقيل بلا دعوى وبلا لفظ أشهد وبلا حكم وجملة قضاء الخ فذكر المجلس اتفاقا (قوله خبر واحد عدل) يلزم ان يكون مسلما عاقلا بالغابجروفي الهندية لا تقبل شهادة المراهق (قوله هو الذي الخ) هو أدنى وصف العدالة وهو الشرط (قوله والمرواة) قال في القاموس مرؤ ككرم مرواة فهو مرؤ أي ذو مرواة وإنسية اه (قوله في الصحيح) مقابلة لظاهر الرواية انه لا يقبل خبر المستور (قوله ويلزم العدل) أما القاسق ان علم ان الحاكم يعمل بقول الطحاوي وهو قبول شهادة القاسق

عن المخط والخلاصة وفي الجوهرية خلافه قال الأمام بأمرهم بالصوم برؤيته وحده ولا يصلي بهم العيد ولا يفطر لاسرا ولا جهورا انتهى فأخذ بالاحتياط في الهام وفي الخة قال صاحب الكتاب إذا استيقن بالهلال يصح ويصلي العيد ويفطر لانه ثابت بالشرع وقد يتيقن كذا في الترخانية (وان افطر) من رأى الهلال وحده (في الوقتين) رمضان وشوال (قضى) لما تلونا (ولا كفارة عليه) ولا على صديق للرأي ان شهد عنده هلال القطر وصدقه فافطر لانه يوم عيد عنده فيكون شبهة وبرد شهادته في رمضان صار مكذبا شرعا (و بذلك لا كفارة عليه) ولو كان فطره قبل ما رده القاضي في الصحيح) لقيام الشبهة وهي قوله صلى الله عليه وسلم لم يصوم يوم تصومون وقيل تجب الكفارة فيهما للظاهر بين الناس في القطر وللحقيقة التي عنده في رمضان (وإذا كان بالسماحة من غيم أو غبار أو نحوه) كضباب وندى (قبل) أي القاضي بجملة (خبر واحد عدل)

هو الذي حسنته أكثر من سبائه والعدالة ملزمة تحمل على ملازمة التقوي والمرواة (أو) خبر (مستور) هو مجهول في الحال لم يظهره فسق ولا هداة يقبل قوله (في الصحيح) ويلزم العدل أن يشهد عند الحاكم في ليله رؤيته كيلا يصير أم فطر ين

والله خذرة أن تشهد بغير إذن وليها لأنه من فروض العين (و) يقبل خبره لو (شهد على شهادة واحد مثله) لأن العدد في الأصول
ليس بشرط فكذا في الفروع (و) يقبل خبره ولو كان أنى أو رقيقاً أو معدوداً في قذف (٤٢٩) وقد (تاب) في ظاهر الرواية أثباته

(لرمضان) لأنه امر دية
وخبر العدل فيه مقبول
فأشبهه رواية الاخبار
(و) لهذا (لا يشترط لفظ
الشهادة ولا) تقدم
(الدعوى) كما لا يشترط
في سائر الاخبار وأطلق
القبول كما في الهداية
وقال كان الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الفضل إنما
يقبل شهادة الواحد إذا
فسر فقال رأيت في وقت
يدخل في الصباح ثم يجلي
لأن الرؤية في مثل هذا تنفق
في زمان قليل فجاز أن يتفرد
هو به ما يدون هذا التفسير
لا تقبل لمكان التهمة انتهى
كذا في التجميع (تنبيه) *
لما كان قول الحساب
مختلفاً فيه نظمه ابن وهبان
فقال

وقول أولى التوقيت ليس
بموجب * وقبل نم وبالمعنى
ان كان يكثر وقال ابن
الشحنة بعد نقل الخلاف
فأذن اتفق أصحاب أبي
حنيفة الا النادر والشافعي
انه لا اعتماد على قول
المجتهدين في هذا (وشرط
الاهلال القطر) أي لثبوت
وثبوت غيره من الاله (إذا
كان بالساعة) لفظ
(الشهادة) الحاصلة (من
حرين) مسلمين مكاهين غير محدودين في قذف (أو حر حرقين) لكن (بلا) اشتراط تقدم

في رؤية الهلال وان كان مؤولاً بالمستور ينبغي له ان يشهد كذا في الشرح عن التواريخ
وشرح الديري وفي الدراية لا يقبل خبر القاسق اتفاقاً وفي البحر قول القاسق في البيانات
التي يمكن تلقيها من العدول غير مقبول كالهلال ورواية الاخبار ولو تعدد كقاسقين فأكثر اه
(قوله وللخندرة) ولورقيقة كما أفاده في الدرر (قوله لأنه من فروض العين) يؤخذ منه أن محله
إذا تمهنت للشهادة والاحرم عليها (قوله لو شهد على شهادة واحد مثله) بخلاف الشهادتين على
الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل شاهد رجلان أو رجل
واحد أنان وقوله على مثله بل ولو على غير عاتله كزعمه عبدود كروا (قوله في ظاهر الرواية)
لقبول رواية أبي بكر بعد ما تاب وكان قد حذفت في قذف بحر ومقابل ظاهر الرواية ما عن الامام
لا تقبل شهادة المحدث وبجدة القذف (قوله ولهذا الخ) أي لكونه امر ادنيا (قوله لا يشترط
لفظ الشهادة) على الصحيح خلافاً للشيخ الاسلام فلا يشترط الحكم حتى لو شهد عند الحاكم
وسمع رجل شهادته عنده وهو ظاهر العدالة وجب على السامع ان يصوم ولا يحتاج الى حكم
الحاكم هندية وإذا ثبت رمنان بقول الواحد يتبعه في الثبوت ما يتعلق به كالطلاق المعلق
والعتق والايان وحلول الاجال وغيرها ضعفاً وان كان شيء من ذلك لا يثبت بخبر الواحد
قصداً كذا في شرح السيد (قوله ولا تقدم الدعوى) قال في الظهيرية هذا على قولهما
أما على قول الامام رضي الله عنه فينبغي ان يشترط الدعوى اه (قوله في سائر الاخبار)
كرواية الاخبار والاخبار عن طهارة الماء ونجاسته (قوله وأطلق القبول) أي ولم يقبده
بالتفسير (قوله فقال) عطف تفسير ومثله إذا قال رأيت خارج الباب في الصحراء (قوله
لأن الرؤية) محله لقبول خبر الواحد إذا بين (قوله لمكان التهمة) أي لوجود التهمة بالخطأ في
الرؤية (قوله قول الحساب) أي الموقنين (قوله ليس بموجب) شرعاً فطراً ولا صوماً ولو لا نقصهم
قال في الهندية ولا يجوز للمجتهدين ان يعمل بحساب نفسه كما في معراج الدراية (قوله وقيل
نعم) يعمل به مطلقاً أو كثيراً (قوله البعض ان كان يكثر) أي قال بعض المشايخ وهو محمد
ابن سلمة باعتبار ان كان يسألهم ويعتمد على قولهم بعد ان يتفق على ذلك جماعة منهم (قوله
والشافعي) عطف على أصحابه ولبعض متأخري الشافعية وهو الامام تقي الدين السبكي
تصنيف في هذه المسئلة مال فيه الى اعتقاد قول المجتهدين لأن الحساب قطعي وتصدق الموقت
في هذا ليس مكفراً لأن المراد بالكاهن والعراف في قوله صلى الله عليه وسلم من أتى كاهناً أو
عرافاً فصدقه فيما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد من يخبر بالغيب أو من يدعي معرفته فما كان
هذا سبيله لا يجوز ويكون تصديقه كفراً أما أمر الالهة فليس من هذا القبيل اذ معقدهم فيه
الحساب القطعي فليس من الاخبار عن الغيب أو دعوى معرفته في شيء ألا ترى الى قوله تعالى
وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب أفاده في تحفة الاخبار (قوله وثبوت غيره
من الالهة) مكررمع ما يأتي متناً (قوله لفظ الشهادة الخ) قال في البحر لانه يتعلق به نفع العباد
وهو الفعالي فاشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها من العدالة والحزنية والعدد وعدم
الخط في قذف ولفظ الشهادة والدعوى على خلاف فيه اه (قوله لكن بلا اشتراط تقدم

(دعوى) على الشهادة كعتق الامة وطلاق الزوجة واذا رأى الهلال فى الرستاق وليس هناك وال ولا قاض فان كان ثقة يصوم الناس بقوله وفى الفطر ان اخبر عدلان برؤية الهلال وبالسما علة لا بأس بأن يقطروا بلا دعوى ولا حكم للضرورة (واذا لم يكن بالسما علة فلا بد) للثبوت (من) شهادة (جمع عظيم لرمضان والقطر) وغيرهما لان المطاع متحد فى ذلك المهل والوانع مستقيمة والابصار سليمة والهم فى طلب رؤية الهلال مستقيمة فالتقرب فى مثل هذه الحالة يؤهم الغلط فوجب التوقف فى رؤية القليل حتى يراه الجمع الكثير لافرق فى ظاهرا الرواية بين اهل المصر ومن وود من خارج المصر (ومقدار) عدد (الجمع) العظيم قبيل اهل المحلة وعن أبي يوسف خمسون كالتقسامة وعن خلف خمسة مائة ببلغ قليل وقال الباقرى "الالف بخارى قليل وقال السكال الحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أن العبرة بتواتر الخبر ومجيئه من كل جانب انتهى وفى التجنيس عن محمد بن اصر القلة والكثرة (مقوض الى رأى الامام) ٤٣٠ وهو الصحيح وفى البرهان (فى الاصح) لان ذلك يختلف باختلاف الاوقات

والاما كن وتفاوت الناس صدقا (واذا تم العدد) أى عدد رمضان ثلاثين (بشهادة فرد) برؤيته (ولم يره لال الفطرو) ذلك و (السما معصية لا يحل الفطر) اتفاقا على ما ذكره شمس الأئمة ويعز ذلك الشاهد كذا فى الدرر وفى التجنيس اذا لم يره لال شسوال لا يقطرون حتى يصوموا يوما آخر وقال الزيلعى والاشبه أن يقال ان كانت السماء معصية لا يقطرون لظهور غلطه وان كانت متغية يقطرون لعدم ظهور الغلط (واختلف الترجيح) فى حل الفطر (فما اذا كان) ثبوت

(دعوى) أى على قولها فاذا كرو من الدعوى لاثبات رمضان انما يحتاج اليه على مذهب الامام أفاده السيد (قوله كعتق الامة وطلاق الزوجة) أى فعلى الشاهد ان يشهد بهما عند القاضي وان لم تدع الامة والزوجة أما عتق العبد الذى كره فشرط فيه الدعوى (قوله فى الرستاق أى القرى) (قوله يصوم الناس بقوله) أى افتراضا قال فى المنع وعليهم أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا اه ومحمدا اذا كان بالسما علة (قوله لا بأس الخ) كذا عبرى فى المنع والهندي وظاهر التعبير به عدم وجوب الفطر (قوله للضرورة) أى انما فعلوا ذلك استقلا لا للضرورة وهى عدم الحاكم والظاهر ان ذلك يجزى فيما اذا كان الحكم بعيدا عنها (قوله وغيرهما) أى من بقية الالهة (قوله والابصار سليمة) أى غالبا (قوله مستقيمة) أى متوفرة فمستقيمة (قوله يؤهم الغلط) كذا فى الشرح وفى نسخ لتوهم الغلط ولا وجه له (قوله مقوض الى رأى الامام) من غير تقدير بعدد كما فى التنوير (قوله وتفاوت الناس صدقا) أى من جهة الصدق أى فيمكن أن يغلب صدق بعض الناس عنده فيقبله (قوله وذلك والسماء) خبر اسم الإشارة محذوف أى وذلك كائن (قوله بمنزلة العيان) بكسر العين المشاهدة (قوله اتفاقا على التحقيق) يرجع الى شهادة الفرد العدل ومقابل التحقيق أن حل الفطر بشهادة الفرد قول محمد (قوله لما تعلق به من نفع العباد) علة لقوله فلا بد من نصاب الشهادة فكان كحقوقهم (قوله ويشترط فى الثبوت الخ) لو قال المصنف بدل قوله وهلال الاضحي كالقار وجميع الالهة كالقار لاستغنى عن هذه الجملة (قوله ومطلع قطرها) الاولى أن يقول واذا ثبت الهلال فى مطلع قطر الخ (قوله لزم سائر الناس) فى سائر اقطار الدنيا اذا ثبتت عندهم الرؤية بطريق موجب كائن بحمل اثنان الشهادة ويشهد على حكم القاضي أو يستقيض الخبر بخلاف ما اذا أخبر أن أهل بلدة كذا

رمضان (بشهادة عدلين) وتم العدد ولم يره لال شسوال مع الصحو صحح فى الدراية والخلاصة والبرازية حل الفطر وأوه لان شهادة الشاهدين اذا قبلت كانت بمنزلة العيان وفى مجموع النوازل لا يقطرون وصححه كذلك السيد الامام الاجل باصر الدين لان عدم الرؤية مع الصحو ليس الغلط فتقبل شهادتهما (ولا خلاف فى حل الفطر اذا) تم العدد و (كان بالسما علة ولو) وصليته (ثبت رمضان بشهادة المفرد) العدل كالعدين اتفاقا على التحقيق (وهلال الاضحي) فى الحكم (كالقار) فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصحو على ظاهر الرواية وهو الاصح لما تعلق به من نفع العباد خلافا لما يروى عن أبي حنيفة أنه كهل لال رمضان وهى رواية النوادر وصحها فى الصفة والمذهب ظاهر الرواية (ويشترط) فى الثبوت (لبقية الالهة) اذا كان بالسما علة (شهادة رجائين عديين أو) شهادة (حسنيين غير محددين فى قذف) والالجمع عظيم (واذا ثبت) الهلال (فى) بلدة و (مطلع قطر) ها (لزم سائر الناس فى ظاهر المذهب وعليه الفتوى) وهو قول أكثر المشايخ فيلزم قضاء يوم على أهل بلدة صاموا تسعة وعشرين بن يومه العموم الخطاب

كما اذا زالت الشمس عند قوم
وغربت عند غيرهم فالظهور
على الاوabin لا المغرب لعدم
انقضاء السبب في حقهم
نتيجه ثبوت رمضان
وشوال بالدهوى بنحو وكالة
معلقة به فيسكن المدعى
عليه فيشهد الشهود
بالرؤية فيقضى عليه
ويثبت محيي رمضان ضمنا
لان اثبات محيي الشهر
مجردا لا يدخل تحت الحكم
وان لم الصوم بمجرد الاخبار
ولا يستلزم الا سلام في
اخبار الجمع العظيم لان
التواتر لا يسأل فيه بكفر
الناسقين فضلا عن فسقهم
أو ضعفهم ذكره السكال
(ولا عبرة برؤية الهلال
نهارا سواء كان) قد روى
(قبل الزوال أو) روى
(بعدم وهو الليلة المستقبلية)
أقوله صلى الله عليه وسلم
صوم الرؤية فوجب
سبق الرؤية على الصوم
والفطر والفهوم المتبادر
منه الرؤية عند عشية كل
شهر عند الصحابة والتابعين
ومن بعدهم (في المختار)
من المذهب

أولاً لانه حكاية اه (قوله صوم الرؤية) بدل من الخطاب فانه علق الصوم بطلاق الرؤية وهي
حاصلة برؤية قوم فثبت عموم الحكم احتياطاً (قوله واختاره صاحب التجريد) وهو الاشبه
وان كان الاول أصح كذا في السبب (قوله كما اذا زالت الخ) قال في شرح السبيل ان انفصال
الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وخروجه حتى اذا
زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما
تحررت درجة ذلك طلوع الفجر لقوم وطلوع الشمس لا آخرين وغروب البعض ونصف الليل
لا آخرين وهذا ثبت في علم الافلاك والهيئة عيني وقل ما يختلف فيه المطالع مسيرة شهر كما
في الجواهر اعتباراً بقصة سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام فانه قد انتقل كل غدق وروح
من اقليم الى اقليم وبين كل منهم مسيرة شهر قهستاني وفتة الغدق هي السير من أول النهار الى
الزوال والروح السير من الزوال الى الغروب اه (قوله ثبوت رمضان وشوال بالدهوى) انما
يحتاج لهذا على مذهب الامام وفيه خلاف عنه واما على مذهب ما فلا حاجة الى هذا التكلف
اقبول الشهادة عندهما وان لم تقدم الدعوى وقوله ثبوت الخ مبتدا وقوله بنحو وكالة معلقة
خبر أي ثبوت رمضان المقيد بالدعوى يكون بنحو وكالة (قوله بنحو وكالة معلقة) بأن يدعى
شخص على مديون شخص آخر ان الدائن قال لي اذا جاء رمضان أو شوال فقد وكلتك بقبض
الدين الذي لي على فلان فيقر المديون بثبوت الدين بدمته وبالوكالة ويشكر دخول رمضان أو
شوال ثم ان كانت هذه حقا فالامر ظاهر وان كانت كذبا فيكون المسوق لها اثبات حق
الشارع في رمضان أو انطلق في الفطر (قوله لا يدخل تحت الحكم) لانه من الديانات (قوله
وان لم الصوم بمجرد الاخبار) حتى لو اخبر رجل عدل القاضي بحجي رمضان يقبل لفهم ونحوه
ويأمر الناس بالصوم كذا في الشرح والظاهر أن فيه التقاطعا الى مذهب الصحابين القائمين
بعدم اشتراط تقدم الدعوى (قوله في اخبار الجمع العظيم) المراد به ناس كثيرين أخبروا بنحو
رؤية الهلال مثلا وليس المراد الاثنان اذا رأى القاضي ذلك (قوله ولا عبرة برؤية الهلال نهارا)
أي لا عبرة به من الليلة الماضية بل لليلة المستقبلية (قوله منه) أي من الحديث (قوله عند
عشية كل شهر) يعني اذا رأى عند عشية الليلة فالليلة الا تبيته منه وهذا لا ينتج انه لها اذا رأى
قبل الزوال وقد ذكر في الدعوى (قوله في المختار من المذهب) ويجعل أبو يوسف الهلال
المرفق قبل الزوال للماضية في الصوم والفطر وهناك أقوال أخر مذكورة في الشرح والله
سبحانه وتعالى اعلم وأستعقر الله العظيم

(باب في بيان ما لا يفسد الصوم)

الفساد والبطلان في العبادة - بيان (قوله بالمرّة) يحتمل تعلقه بقوله لا يفسد أي لا يفسد بفعل
شيء منها بمفهومه أنه يفسد اذا اجتمع أو بعضها وليس كذلك ويحتمل تعلقه بقوله لا يفسد اذا
أي ليس هذا المدد مطوعاً به بحيث لا يزيد والاولى حذف هذه العبارة اذا لا كبير فائدة لها على
ان ادخال آل على مرّة موله (قوله ناسيا) النسيان عدم استحضار الشيء عند الحاجة كذا في
الشرح وقد بدلت النسيان للاحة از عن الخطي وهو اذا كرر الصوم غير القاصد للفطر بان لم يقصد
الاكل ولا الشرب بل قصد المضغ أو اختبار طعم الماء كقول من سبق مني الى جوفه أو باثر

*(باب) في بيان (ما لا يفسد
الصوم وهو أربعة وعشرون
شياً)

تقريرا لا تحديدا بالمرقمها
(ما لا أكل) الصائم (أو شرب)
(أو جامع) أو جمع بينهما (ناسيا)

لصومه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اكل الصائم ناسيا فاعمه ورزق ساقه الله اليه فلا قضاء عليه والجماع في معناهما فان تذكر نزع من فور فان مكث بعده فسد صومه فان حرل نفسه ولم ينزع أو نزع ثم أوج لزمته الكفارة ولو نزع خشية طلوع الفجر فأمنى بعد الفجر والتزع ليس عليه ٤٣٢ شئ لعدم الجماع صورة ومعنى (وان كان للناسى قدرة على) اتمام (الصوم) الى

الليل بلا مشقة ظاهرة كشاب قوى (يذكر به من رآه يأكل و) ان تركه (كره) عدم تذكيره في المختار كذا في الفتح وقبل من رأى خبره في رمضان يأكل ناسيا لا يخبره لان باكله هذا لا يفسد صومه واذا ذكر الناسى وهو يا كل فقبل له انك صائم فلم يتذكر بيلزمه القضاء في المختار (وان لم يكن له قوة فالاولى عدم تذكيره) لما فيه من قطع الرزق والالطف به سواء كان شيخا أو شابا (أو أنزل ينظر) الى فرج امرأته يفسد (أو فكر وان أدام النظر والفكر) حتى أنزل لانه لم يوجد منه صورة الجماع ولا معناه وهو الانزال عن مباشرة ولا يلزم من الحرمة الافطار وقيل للمراةين بل الانزال منهن ما لا يفسد أذا هن لم يفسد صومهما كما لو اغتسل ووجد برد الماء في كبده (أو اكحل ولو وجد طعمه) اى طعم الكحل (في حلقه) اولونه في بزايقه او فحاميته في الاصم وهو قول الاكثر وسواء كان مطبعا او غيره

مباشرة فاحشة فتوارت حششته فانه يفسد والمكره والتائم كالحطى كذا في شرح السيد (قوله لصومه) لانه ينافيه لانه منذ كراهه وشربه وجماعه كذا في الشرح وليس النسيان عذر في حقوق العباد حتى لو أودع ودعة أو استعار شيئا فوضعه في محل ونسيه لزمه ضمانه (قوله والجماع في معناهما) لانه من شهوة البطن كالاكل والشرب وأخرج الحاك من حديث ابى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من افطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة اه وهو عام في الاكل والشرب والجماع نهر (قوله نزع من فور) اى اقتراضا (قوله فسد صومه) اى من غير كفارة (قوله فان حرل نفسه الخ) جزم فيه بوجوب الكفارة وهو الذى في الدرر الذى في التهر عن الخلاصة ككاتبه بقل وهو الذى في الفتح أيضا (قوله لزمته الكفارة) أنزل ام لا (قوله والتزع) لاحاجة الى الذكركه (قوله لعدم الجماع صورة ومعنى) لان الموجب ودحال الصوم الانزال خارج المحل (قوله يذكره) اى لزوما كما قال الولوالجى قال في تحفة الاخبار ومثله التائم عن الوقت لكن الناسى أو الناسى غير قادر فسد الاثم عنهما ووجب على من لم يعلم حاله ما تذكر الناسى وايضا التائم الا فى حق الضعيف مرحلة اه اما اذا علم حاله فقيه التذصيل (قوله كره) أى تحريما (قوله لا يخبره) اى مطلعا (قوله لان باكله) فيه حذف اسم ان (قوله فلم يتذكر) اى بل استقر ثم تذكر بيلزمه القضاء عند الشيخين وهو الصحيح لما انه اخبر بأن الاكل حرام وخبر الواحد حجة في الديانات ثم روي له اذا سمع ولم يقع في قلبه صدق اخباره اما اذا لم يسمع فهو في حكم الناسى فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم الكفارة والظاهر عدم وجوبها لعدم تفاحش الجناية بعدم التذكر ولان ابتداء الاكل كان ناسيا وحزره نقلا (قوله فالاولى عدم تذكيره) عبارة الفتح وسعه ان لا يخبره (قوله لما فيه) اى في التذكير (قوله والالطف) عطف على الرزق (قوله أو أنزل بنظر) قيد بالنظر لان الانزال بالمس ولو بجائل توجد معه الحرارة فسد ولو استغنى بكفه فعامة المشايخ أفتوا بفساد الصوم وهو المختار كما في القهستاني وفي الخلاصة لا كفارة عليه ولا يجزى هذا الفعل خارج رمضان أيضا ان قصد قضاء الشهوة كذا في الكفاية عن الواقعات اه من الشرح (قوله وهو الانزال) الضمير الى المعنى (قوله ولا يلزم من الحرمة) أى حرمة استدانة النظر والفكر (قوله وفعل المرأتين) أى حقاهاهما بلا انزال أما بالانزال ففسد وعابهما القضاء (قوله لم يفسد صومه) لعدم المنافي له والداخل من المسام لا ينافيه كذا في الشرح (قوله كما لو اغتسل الخ) وانما كره الامام رضى الله عنه الدخول في الماء والتلف بالثوب المبازل لما فيه من اظهار الضمير في اقامة العباداة لانه قريب من الافطار منخ (قوله أو اكحل الخ) لما روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم اكحل وهو صائم وليس بين العين والدماغ مسلك والدمع يخرج بالرشح كالعرق والداخل من المسام لا ينافيه اه من الشرح (قوله أو فحاميته) مثلث

النون

قوله ان قصد قضاء الشهوة يوجد هذا في بعض النسخ زيادة نصها (وان قصد تسكينها ارجوان لا يكون عليه وبال اه وبأثم اذا اوم عليه وسب مثل الامام عن ذلك الفعل فقال يا سائرأس وقيل يؤجر ان اخاف الشهوة كذا في الكفاية الخ) اه

وتفيد مسئلة الا كمال ودهن الشارب الاتية انه لا يكره الصائم شم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهر امتصلا كاللحان فانهم قالوا لا يكره الا كمال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب ولو وضع في عينه لبناء او دمع الدهن فوجد طعمه في حلقه لا يفسد صومه اذ لا عبرة بما يكون ٤٣٣ من المسام ولو ابتلع نحو غنية من بوطه

بخطب ثم أخرجه لم يفسد او ادخل اصبعه في فرجه ولم يكن مبلولا بما أو دهن لم يفسد على المختار (او احتجم) لم يفسد لانه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم (او اغتتاب) وحديث افطر الحاجم والمحجوم بذهاب الاجر (او نوى الفطر ولم يفسد) لعدم الفعل (أو دخل حلقه دخان بلا صومه) لعدم قدرته على الامتناع عنه فصار كبليل بقي في نفسه بعد المضغ لدخوله من الانف اذا أطبق الفم وفيما ذكرنا اشارة الى أنه من ادخل بضمه دخانا حلقه بأي صورة كان الادخال ففسد صومه سواء كان دخان غيره او عودا وغيره ما احتج من تجزئ بظهور فاء الى نفسه وانتم دخانه ذاكرا لصومه افطر لا مكان الضرر عن ادخال المفطر جوفه ودماغه وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس فينتبه له ولا يتوههم انه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هواه تطيب بريح

النون (قوله وتفيد الخ) ما ذكره لا يفيد ذلك لانه انما في فيها الفساد وهو لا ينافي الكراهة نعم قوله فانهم قالوا الخ يفيد عدم الكراهة (قوله ودهن الشارب الاتية) أي في باب ما يجب به الكفارة (قوله كاللحان) تمثيل للمنفق وهو ما يكون جوهر (قوله فانهم قالوا) علمه اقوله وتفيد الخ وحاصله انه تعالى باطلاقهم الا كمال والادهان (قوله وكذا دهن الشارب) أي لم يخصوه بنوع من الدهن (قوله مع الدهن) الاولى مع الكحل (قوله ولو ابتلع نحو غنية) من كل ما كثر لم يفتت منه شيء (قوله أو ادخل اصبعه في فرجه) عبارة الشرح وكذا اذا ادخل اصبعه في استه أو المرأة في فرجها على المختار الا ان تكون مبتسلة بالماء أو الدهن اه وهي الاولى وأراد بالفرج في كلامه كل منفرج (قوله واحتجم وهو صائم) رواه البخاري وقال الامام احمد بافطاره وتكره الحجام للصائم اذا كانت تضعفه عن الصوم اما اذا كان لا يخافه فلا بأس به بجر (قوله اغتتاب) قال السيد في شرحه الغيبة ان تذكر اكل بما يكره قيل ارأيت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبية وان لم يكن فيه ما تقول فقد كذبت والحاصل ان من تكلم خلف انسان مستورا بما يفسده لوسمعه ان كان مدقا يسمى غيبة وان كان كذبا يسمى بئانا وما المتجاهرة لا غيبة له نوح افندي (قوله وحديث افطر الحاجم والمحجوم) الاولى تقديمه (قوله او نوى الفطر ولم يفسد) ولا اثم عليه ايضا الا اذا عزم وتظم بعض مراتب القصد فقال

مراتب القصد خمس حاجس ذكرها * فخطر فحديث النفس فاسقها
يايه هم فعزم كلها رفعت * سوى الاخيرة فيه الاخذ قد وقعا

فاله اجس هو الذي يمر على القلب ولا يكت والباطر الذي يتردد تردد اما وحديث النفس ما تسكلم به والهم الاودة والعزم التعصيم والذي يكتب في العزم على السيئة اثم العزم لا فعل المعصية والعلامة للملازمة على العزم على المسئنة رائحة طيبة وعلى السيئة رائحة خبيثة أفاده بعض المشايخ (قوله لدخوله من الانف الخ) علمه اقوله لعدم قدرته (قوله مما يغفل) بضم الذاء (قوله وسند كرا الكفارة بشربه) أي في الباب الذي بعده هذا (قوله أو دخل حلقه غبار الخ) به عرف حكم من صناعته القربلة أو الاشياء التي يلزها الغبار وهو عدم فساد الصوم وفي سكب الانهر عن المواقف لو وجد بها من تعاطى ما يدخل غباره في حلقه أفسد ولو فعل اه ويدل عليه التعليل بعدم امكان الاحتراز (قوله وهو ذاكرا صومه) يشير الى انه لو كان ناسيا لصومه لا يفسد بالطريق الاولى من الامساكين اما لو دخل حلقه دموعه أو عرقه أو دم وعاقه أو مطرا وتلج فسد صومه ليس شرط بقفه وقفه أحيانا مع الاحتراز عن الدخول واذا ابتلعه عدا لزمته الكفارة بجر وهذا الاطلاق في الدمع والعرق محمول على ما اذا كان يجرد ملوحتة في حلقه زياحي والتقييد بدخول الاحتراز عن الادخال والها صرحوا بأن الاستواء على المضرة

المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله وسند كرا الكفارة بشربه (أو دخل حلقه غبار ولو) كان (غبار) دقيق من (الطاحون أو) دخل حلقه (ذباب أو) دخل (أثر طعم الادوية فيه) أي في حلقه لانه لا يمكن الاحتراز عنه ما فلا يفسد الصوم بدخولها (وهو ذاكرا صومه)

لماذا كرنا (أو أصبح اجنبيا ولو استقر) على حالته (يوما) أو أياما (بالجنابة) لقوله تعالى فالآن باشروهن لاستمتاعكم جوارا المباشرة الى قبيل الفجر وقوع الغسل بعده ضرورة وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصيام واعتسل واصوم (أوصب في أحليه ماء أودهن) لا يطر عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف فيما إذا وصل الى المائة أماما دام في قصبة الذكر لا يفسد بالاتفاق ومبني الخلاف على منفذ الجوف من المائة وعنده والظاهر أنه لا منفذ له وانما يجتمع البول في المائة بالترشح كذا نقوله الاطباء قاله الزيلعي (أو خاض ثم رافد دخل الماء أذنه) لا يفسد للضرورة (أو حك أذنه بعد وخرج عليه مدرن) مما في الصماخ (ثم أدخله) أي العود (مرارا الى أذنه) لا يفسد صومه بالإجماع كما في البرازية لعدم وصول المقطر الى الدماغ (أو دخل) يعني نزل من رأسه ووصل (أنفه مخاط فاستنشقه عدا وابتلعه) لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فمه فأدخله وابتلعه ان كان لم يقطع من نفسه بل متصل كالخيط ٤٣٤ فسد الى الذقن فاستنثر به لم يفسد وان انقطع فأخذه واعاده افطر كذا في الفتح

وقال أبو جعفر إذا خرج البراق على شفته ثم ابتلعه فسد صومه وفي الخمانية ترطب شفاه ببراقه عند الكلام ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه وفي الخمانية سئل إبراهيم عن ابتلع باغما قال ان كان أقل من مل فيه لا ينقض إجماعا وان كان مل فيه ينقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض (وينبغي القضاء التمامة حتى لا يفسد صومه على قول الامام الشافعي) كتابه عليه العلامة ابن الشحنة ليكون صومه صحيحا بالاتفاق لقد رنه على مجها (أو ذرعه) أي سبقه وغلبه (التي) ولو ملا فاه لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء عدافه قبض (ر) كذا لا يطر ولو (عاد) ماذرعه (بغير صنعه ولو ملا) التي (ففي الصحيح) وهذا عند محمد لا يوجب صورة الفطر وهو الابتلاع ولا مئاة لانه لا يغذي به عادة (أو استقاء) أي نعمدا اخرابه وكان (أقل من مل) فله على الصحيح وهذا عند أبي يوسف وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية (ولو أعاده في الصحيح) لا يفسد عند أبي يوسف كما في المحيط لعدم الخروج حكما ولا يشق القضاء الطهارة وقال السكال وهو المختار عند بعضهم لعدم الخروج شرعا وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية ورأى عن أبي يوسف لا يفسد لاطلاق ما روينا (أو أكل ما بين أسنانه) مما بقي فيه

من
فليس عليه القضاء وان استقاء عدافه قبض (ر) كذا لا يطر ولو (عاد) ماذرعه (بغير صنعه ولو ملا) التي (ففي الصحيح) وهذا عند محمد لا يوجب صورة الفطر وهو الابتلاع ولا مئاة لانه لا يغذي به عادة (أو استقاء) أي نعمدا اخرابه وكان (أقل من مل) فله على الصحيح وهذا عند أبي يوسف وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية (ولو أعاده في الصحيح) لا يفسد عند أبي يوسف كما في المحيط لعدم الخروج حكما ولا يشق القضاء الطهارة وقال السكال وهو المختار عند بعضهم لعدم الخروج شرعا وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية ورأى عن أبي يوسف لا يفسد لاطلاق ما روينا (أو أكل ما بين أسنانه) مما بقي فيه

من سحوره (وكان دون الحصة) لانه تبس لبقه وهذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة ويتعسر وقال الكمال من المشايخ
من جعل الفاصل بين القليل والكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة ٤٣٥ بالريق ولا يحتاج الاول

قليل والثاني كثير وهو حسن لان المتع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك مما يجري بنفسه مع الريق لا فيما يتعمد في ادخاله لانه غير مضطر فيه انتهى (أو مضغ مثل سمسة) اي قدرها وقد تناولها (من خارج فله حتى ثلاث ولم يعمدها طعمها في حلقه) كذا في الكافي وقال الكمال وهذا حسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مضغه انتهى

(باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء)

(وهو اثنان وعشرون شياً) تقريباً (اذ اهل) المكلف (الصائم) ميتا النية في أداء رمضان ولم يطرأ ما يبيح الفطر بعده كمرض أو قبله كسفر وكان فعله (شياً منها) اي المقسدرات (طائفاً) احترازاً عن المكروه ولو أكرهه زوجته في الاصح كما في الجوهره وبه يفتي فلا كفارة ولو حصلت الطواغية في اثناء الجماع لانها بعد

من سحوره) بفتح السين (قوله وكان دون الحصة) سواء ابتلعه او مضغه وسواء قصده ابتلاعه أم لا كما في النهر وهذا هو المشهور وفي خزانة الاكل المفسد ما يزيد على قدر الحصة نقاه السيد والحصة بكسر الهاء وتشديد الميم مقتوحة ومكسورة (قوله الاول قليل) كذا في الشرح والصواب عكس العبارة ويدل عليه ما في شرح السيد حيث قال وقال الدوسي هذا للتقريب والتحقيق ان الكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالريق واستحسنه في الفتح اه ونحوه في النهر (قوله وذلك) اي عدم سهولة الاحتراز (قوله مما يجري بنفسه) كذا في الشرح وعبارة صاحب النهر والسيد في شرحه فيما يجري وهو الاولى لئلا يفتن في ادخاله في الصائم في ادخاله بحيث يحتاج الى معين فيه (قوله أرمضغ مثل سمسة) قيل بالمضغ لانه لو ابتلعهما يفسد صومه وفي وجوب الكفارة قولان صحيحان ذكره السيد (قوله وهذا) اي اعتبار وجود الطعم في الحلق وعدمه (قوله فليكن) أي وجود الطعم في الحلق وعدمه الاصل اي الضابط في كل قليل مضغه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة)

الاولى ان يذكر هنا ما يفطر ولا تجب به الكفارة فيكون صديقه على سبيل الترتي كما فعله في التنوير (قوله ميتا النية) فان نوى نهاراً ثم افطر فلا كفارة اشبهه خلاف الشافعي رضي الله عنه فانه لا يجوز الصوم بنية من النهار ويشترط أيضاً التعمين فان الامام الشافعي شرطه كذا في تحفة الاختيار وقال ان نوى نهاراً و افطر فعليه الكفارة أفاده السيد (قوله كمرض) أي بغير فعله واختلاف فيما لو مرض بغير نفسه أو سقوره مكرها والمعدة لزومها واختلاف في المعتاد حتى وحيضا والمتيقن قتال عدو أو افطر ولم يحصل العذر والمعدة سقطها ولو نكر فطره ولم يكفر للاول تكفيه واحدة ولو في رمضان عند محمد وعليه الاعتقاد بزازيه ويجتبي وغيرهما واختار بعضهم للفتوى ان الفطر ان كان بغير الجماع تدخلت والا لولا كل عدا شربة بلا عذر يقتل وعقابه في شرح الوهبانية كذا في الدر (قوله أو قبله كسفر) بأن سافر فأفطر أم لا أو فطر ثم سافر طائفاً فانفتحت الروايات على عدم سقوطها (قوله لانها) اي الطواغية والمرأة كالرجل في وجوب الكفارة فاذا وطئها مطاوعة عدو اوجب على كل منهما القضاء والكفارة مطلقاً ولا يتصلها الزوج أفاده السيد (قوله احتزبه عن الناس) أي فانه لا يفطر أصلاً وقوله والخطي أي فانه يقضي ولا كفارة عليه (قوله استدراكا) السين والتاء زائدتان وقوله للمصلحة القائمة هي الصوم (قوله لئلا الجنانية) اي في فطره عدو من غير عذر في الصوم الذي عين الله تعالى له زماناً وأطلق المصنف في الكفارة فم السلطان وتفسيره قال في البرازية اذا زمت الكفارة السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه تبعه لاحد يفتي باعتناق الرقبة وقال أبو نصر محمد ابن سلام يفتي بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار ويسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة ولا يحصل الزجر بغير الكفارة عند ابراهيم النخعي صوم ثلاثة آلاف يوم وعند

الافطاره كرها في الابتداء (متعمدا) احتزبه عن الناسي والخطي (غير مضطر) اذا مضطرا لا كفارة عليه (لزمه القضاء) استدراكا للمصلحة القائمة (و) لزمه (الكفارة) لئلا الجنانية (وهي الجماع في أحد السيلين) اي سبيل

آدمي حي (على الفاعل)
 إن لم ينزل (و) على (المفعول
 به) والدير كالقبل في الاصح
 لكمال الجنابة بخلاف الحد
 لأنه ليس زنا حقيقة (و) كذا
 (الاكل والشرب) وان
 قل (سواء فيه) أي المقطر
 (ما يتغذى) أي يربي ويقام
 البدن (به) الفذاء وهو
 بالعين والذال المجهتين
 اسم للذات المأكولة غذاء
 قال في الجوهرية واختاروا
 في معنى التغذي قال بعضهم
 إن يميل الطبع إلى أكله
 وتنقض شهوة البطن به
 وقال بعضهم هو ما يعود
 نفعه إلى إصلاح البدن
 وفائدته فيما إذا مضغ لقمة
 ثم أخرجه ثم ابتلعها فعلى
 القول الثاني يجب الكفارة
 وعلى الأول لا يجب وهذا
 هو الأصح لأنه بأخراجها
 نفاها النفس كما في المحيط
 وعلى هذا الورق الحبشي
 والحشيشة والقطاط إذا
 أكله فعلى القول الثاني
 لا يجب الكفارة لأنه لا نفع
 فيه للبدن وربما يضره
 وينقض عقله وعلى القول
 الأول يجب لأن الطبع يميل
 إليه وتنقض به شهوة
 البطن انتهى قلت وعلى
 هذا البدعة التي ظهرت
 الآن وهو الدخان إذا شربه

بعضهم لا يخرج عن العهدة ولو سلم الدهر كله أفاده القهستاني وذهب الاقطار محمد الارتفاع
 بالتوبة بل لا بد من التكفير هداية فهو بخيانة السرقة والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة
 بل بالحد وهذا يقتضي عدم الارتفاع ظاهراً وفيما بينه وبين الله تعالى يرتفع بمجرد التوبة أما
 القاضي بعد ما رفع إليه الزاني لا يقبل منه التوبة ويقسم عليه الحد بحد قبول التوبة عن
 الزاني بجر المكالمة بما إذا لم يكن للمزني به زوج فان كان فلا بد من اعلامه بكونه حق عبس
 ولا بد من إقراره عنه قال السيد في شرحه وليس المراد اعلامه بخصوص قوله اني فعلت
 بزواجك كذا بل ان يذكر له كلاماً آخر توطئة لأن يجعله في حل قال وينبغي هداية الاكتفاء بذلك
 تصرح بهم بأن الأبرار عن المجهول صحيح (قوله آدمي) أي غير نفسه أما إذا كان جنسياً أو جامع
 نفسه فلا كفارة وكذا لو كان الجامع بهيمة ولا بد أن يكون مشتهياً فلا تجب الكفارة بجماع
 صغيرة وفا على الأوجه نهر (قوله وان لم ينزل) لأن أحكام الجامع كالحدا والغتسال وغيرهما
 تتعلق بالنقاء الختانين وفساد الصوم ووجوب الكفارة منها زيلعي (قوله لكمال الجنابة)
 أي بقطره عمداً من غير عمد إلى آخر ما قدمنا ولا بد من وجوب الكفارة بوجود الشهوة لأنه
 لا شهوة في المفعول فيه بديره (قوله بخلاف الحد) هذا صريح بتطهيره من المقام تقديره
 والدير كالقبل في وجوب الكفارة بخلاف الحد (قوله لأنه ليس زناً) لأن الزنا عبارة عن الجماع
 في القرح المخصوص كذا في الشرح (قوله وهو بالفين) أي المكسورة وأما الفداء بفتحها
 وبالذال المهملة ما يؤكل بكثرة النهار (قوله واختاروا في معنى التغذي الخ) جعل صاحب النهر
 الاختلاف في المقطر لافي التغذي لأن التفسير الثاني وهو قوله ما يعود نفعه إلى صلاح البدن
 إذا جعلناه تفسيراً للتغذي يغني عن قوله أو يتداوى به فان الدواء يعود نفعه إلى البدن فيلزم
 في كلامهم التكرار (قوله ان يميل الخ) فعلى التغذي على هذا انقضت شهوة البطن بالشئ
 مع الميل إليه (قوله هو ما يعود نفعه الخ) هذا تفسير للفذاء لا للتغذي فيحتاج إلى تقدير
 مضاف أي تناول ما يعود نفعه (قوله إلى إصلاح البدن) أي وان لم يميل إليه الطبع (قوله
 وفائدته) أي هذا الاختلاف (قوله فعلى القول الثاني يجب الكفارة) أي لأن فيه صلاح
 البدن وفيه أنه إذا كانت النفس تعاف بذلك ربما يكون سبباً في مرضها فلا صلاح فيه والظاهر
 أن هذا يختلف باختلاف الأشخاص فالبعض يعافه فيكون لا صلاح فيه والبعض لا يعافه
 صلاح بدنه (قوله وهذا هو الأصح) أي القول الأول (قوله وعلى هذا) أي الاختلاف
 (قوله الورق الحبشي) لأنه هو والقطاط وفي نسخة القطاط من النبات المسكر (قوله وعلى
 هذا البدعة) مبتدأ وخبر والاشارة إلى الخلاف (قوله وهو الدخان) في الاشياء في قاعدة
 الأصل الإباحة والتوقف ويظهر أثره فيما أشكل حاله كالحيوان المشكل أمره والنبات
 المجهول سميته اه قلت فيهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا المسمي بالتنقيب وقد
 كرهه الشيخ العمادى الحاقه بالثوم والبصل بالأولى فتدبر اه من الدرر من كتاب الاشربة
 ونقل قبله عن النجم القزى الشافعي أن حدوته بدمشق سنة خمس عشرة بعد الألف يدعى شارب
 أنه لا يسكر وان سلم فانه مقترح هو سرام لحديث أحمد عن أم سلمة قالت نهي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن كل مسكر ومفتقر قال وليس من البكار تناول المرة والمترين ومع نهي ولي الأمر

في لزوم الكفارة تسأل الله العفو والعافية انتهى وبأكل ورق كرم وقشر بطيخ طري وكافور ومسل تجيب الكفارة وإذا صار ورق الكرم غليظا لا تجيب (أو يتداوى به) كالاشربة والطباع السليمة تدعو لتناول الدواء لإصلاح البدن فشرع الزجر عنه (و) منه (ابتلاع مطر) ويلج وبرد (دخل إلى فيه) لا مكان التحرز عنه يسير طبق الفم (و) منه (أكل اللحم النقي) ولو من مستقر (الا إذا قد) لخروجه به عن الغذائبة (و) منه (أكل الشحم في) المختار كذا في التجنيس وهو (اختيار الفقيه أبي الليث) رحمه الله ولا خلاف في قديده كذا في الفتح (و) كذا (قديد اللحم بالانفاق) للعادة بأكله (و) منه ٤٣٧ (أكل) حب (الحنطة وقضهها)

لماذا كرنا (الأن يصفق قضة) أو قدرها من جنس ما يوجب الكفارة (قتلاشت) واستهلكك بالمضغ فلم يجد لها طعما فلا كفارة ولا فساد لصومه كما قدمناه (و) من موجب الكفارة (ابتلاع) حبة حنطة أو ابتلاع (مسمومة أو) ابتلاع (نحوها) وقد تناولها (من خارج) فيه (ولزوم الكفارة بهذا) في المختار (لأنها مما يتغذى به) والشعر المقل أو الأخضر المستخرج من سنبله إذا ابتلعه عليه الكفارة لا الجاف (و) منه (أكل الطين الارمني مطلقا) أي سواء اعتاد أكله أو لم يعتده لأنه يؤكل للدواء فكان افطارا كاملا (و) منه (أكل) (الطين غير الارمني) (كالطين المسمى بالطقل) ان اعتاد أكله (لا على من لم يعتده) (و) منه (أكل قليل الملح) (لا الكثير) (في المختار) وأنه من الأمصليات بالجواب وإذا أكل كعوب

عنه يحرم قطعاً على أن استعمال مثله ربما اضرب بالبدن نعم الأصوار عليه كبيرة كسائر الصغائر اه ونقل أن جوزة الطيب تحرم لكن دون حزمة الحشيشة وصرح ابن حجر المكي بتحريم جوزة الطيب بإجماع الأئمة الأربعة اه وأعمل كتابية الإجماع محمولة على حالة السكر أما القليل منها فمن كل مسكر ماء هذا الخروجه فتعاطيه لا يحرم عند الامام والثاني إذا لم يسكر (قوله في لزوم الكفارة) حال من البدعة أي البدعة التي حدثت في لزوم الكفارة على هذا الاختلاف في قال ان التغذى ما يعيل الطبع اليه وتنقض به شهوة البطن الزهية الكفارة وعلى التفسير الثاني لا (قوله والعافية) أي من شره وغيره لان العافية تم العافية من الأمراض والمعاصي والفقر والعذاب الديني والآخرى (قوله طري) يرجع إلى ورق الكرم أيضا كذا في الشرح (قوله لا تجيب) أي الكفارة لأنه لا يؤكل عادة وعليه القضاء (قوله يسير طبق الفم) أي يطبق الفم اليسير أي فلا حرج في الأمر به (قوله ومنه أكل اللحم النقي) فيه أنهم اعتبروا في وجوب الكفارة بأكل ورق الانتجار الاعتبار ودعوه بعدمه فقطضاء ان يعتبر الاعتبار في هذه الاشياء أيضا لوجوب الكفارة والافنا الفرق أفاده السيد (قوله ولو من ميتة) فيه ان تعاطي لحمها لا يعيل الطبع ولا تنقض شهوة البطن به وليس فيه صلاح البدن فكيف يوجب الكفارة ولم يوجد فيه الضابط على كلا القولين كما قدمناه تريبا قيل الباب (قوله ولا خلاف في قديده) أي الشحم في وجوب الكفارة (قوله وقضهها) في القاموس قضم كسمع أكل باطراف أسنانه أو أكل يابسا اه (قوله لماذا كرنا) من جرى المعتاد به (قوله ولزوم الكفارة بهذا) أي الابتلاع في المختار اشارة إلى ان الخلاف في وجوب الكفارة فلا خلاف في افساد الصوم (قوله لا الجاف) لعدم اعتياد أكله (قوله وأكل الطين الارمني) هو معلوم عند الطائرين (قوله وأنه من الامتناعات) أي ذكرت ذلك والحال الخ) فالأولى وهو أي هومن المسائل التي يتكهن بها السائل المحجب ليقف على ما عنده من علمها أوجهها وقوله بالجواب الباء للتعدي أي يتكهن ويختبر جوابه هل يصيب أو يخطئ (قوله لأنه يتلذذ به) أي وتنقض به الشهوة (قوله لأنه يعافه) أي ولا صلاح للبدن فيه (قوله في غيبته) وكذا في حضرته (قوله لان الحديث) الذي في كبيره والحديث من غير تعليل وهو أولى (قوله بخلاف حديث الحجة) قال بعضهم ان فعل الغيبة والحجامة سواء في الوجوه كلها وعامة العلماء قالوا عليه الكفارة على كل حال اه (قوله قبله بشهوة

قوائم الذرة لا رواية لهذه المسئلة قال الرندويستي عليه القضاء مع الكفارة (و) منه (ابتلاع براق زوجته أو) براق (صديقه) لأنه يتلذذ به (لا) تلزمه الكفارة براق (غيرها) لأنه يعافه (و) مما يوجب الكفارة (أكله بعد غيبته) وهي ذكره أخاه بما يكرهه في غيبته سواء بالله الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تقضر الصائم أو لم يبلغه عرف تأويله أو لم يعرفه اقتناه مفت أو يفتنه لان القطر بالغيبة يخالف القياس لان الحديث موقوف بالإجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الحجامة فان بعض العلماء أخذ بظاهره من أن الأوزاعي وأحمد (أو) بعد (حجامة أو) أكله بعد (مس أو) أكله بعد (قبله بشهوة)

فاحشة (من غير انزال) ظاناً انه أفطر بالمس والقبله لزمته الكفارة الا اذا تأول حديثاً واستفتى فقيهاً فأنظر فلا كفارة عليه وان أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة قاله الكمال عن البدائع (أو) كما بعد (دهن شارب) ظاناً انه أفطر بذلك) لانه متعمد ولم يستند ظنه الى دليل شرعي فليزمت الكفارة وان استفتى فقيهاً فاقناه بالقطر يدهن الشارب أو تأول حديثاً لانه لا يمتد بفتوى الفقيه ولا بتأويله الحديث هنا لان هذا مما لا يشتبه على من له سجة من الفقه نقله الكمال عن البدائع ٤٣٨

متعمداً عليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً فاستفتى فافتى له بالفطر فثبتت لا تليزمه الكفارة انتهى فعلى هذا يكون قولنا (الا اذا اقناه فقيه) شاملاً لمسألة دهن الشارب والمراد بالفقهاء متبع المجتهدين كالحنابلة وبعض اهل الحديث ممن يرى الحجامة مفطرة فلا كفارة عليه لان الواجب على العاقل الاخذ بقول المفتي فتصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطأ في حقها كذا في البرهان (أو) الا اذا (سمع) المجتهد او الحاجم (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم (ولم يعرف تأويله على المذهب) لان قول الرسول لا يكون أدنى درجة من قول المفتي فهو أولى باثبات العذر لمن لم يعرف التأويل (ولذا) ان عرف تأويله وجبت عليه

فاحشة) هي مائة دم في فواقض الوضوء (قوله من غير انزال) تقييده يفيد انه ان أفطر بعد الانزال بما ذكر لا كفارة عليه (قوله الا اذا تأول حديثاً) أي سمع حديثاً الا على فطر من فعل ذلك فافطر مائة دمه وان لم يكن الحديث ثابتاً (قوله لان ظاهر الفتوى والحديث الخ) فيه انهم اعتبروا هنا ظاهر الحديث وان لم يثبت ولم يعتبروا بظاهر الحديث في الغيبة مع وروده قطعاً وعلى القول بالتسوية بين الحجامة والغيبة فالامر بظاهر (قوله يصير شبهة) أي في اسقاط الكفارة (قوله وان استفتى فقيهاً) وصليته (قوله على من له سجة) أي صفة ولو قليلة (قوله الا اذا اقناه فقيه) قال في البحر ويشترط في المفتي ان يكون عن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البادية وحينئذ نصير فتواه شبهة ولا يعتبر بغيره اه وفيه اثبات لم يترجم صحة فتواه وانما اعتبر شبهة مسقطه للكفارة وهذا يقضي بعدم التقييد بما ذكره (قوله ممن يرى الحجامة مفطرة) الاولى عدم التخصيص بالحجامة لانه شامل لمسألة الحجامة وما بعدها ثم ان قوله ممن يرى الحجامة مفطرة لا يلزم بل ولو كان الفقيه مخطئاً كما تقدم وصرح به بعد (قوله او الا اذا سمع المجتهد او الحاجم الحديث) الاولى عدم تقييده بهما لعدم الاستثناء (قوله ولم يعرف تأويله) أي من ان المراد به نقص الثواب (قوله لا يكون أدنى درجة من قول المفتي) أي وقول المفتي صلح عذراً فقول الرسول أولى (قوله ولذا) أي لتقييد عدم وجوب الكفارة بما اذا لم يعرف التأويل قلنا انه ان عرف الحج (قوله لا نفس الوقاع) فلا يقال انه لا وقاع منها بل منه فلا كفارة عليها وأيضاً لو اعتبر الوقاع لوجب عليه اذ هو موجود منه (قوله كما لو علمت) التنظير في وجوب الكفارة عليها لا عليه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في الكفارة وما يستقطها) كفارة الافطار ثبت بالحديث روى أبو هريرة ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو سائمة بن صخر البياضي الانصاري فقال هلكك يا رسول الله قال وما هلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ثم جلس نأى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بالعن المهمة مكث يسع خمسة عشر صاعاً فيه عرق قال تصدق بهم هذا فقال أعلني أفقر مننا فما بين لابقها أهل بيت أحوج من أهل بيتي فضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنياباه فقال اذهب فاطعمهم أهلك نخس الاعرابي يجوز الاطعام مع القدرة على

الكفارة) لا انتفاء الشبهة (وجوب الكفارة على من طأعت) رجلاً (مكرهاً) على وطئ الان سبب الكفارة الصيام جناية افساد الصوم لان نفس الوقاع وقد تحققت من جانبها بالتحكيك من الفعل كما لو علمت بطلوع الفجر فكنت زوجها وهو غير عالم به (فصل في الكفارة وما يستقطها من الذمة) بعد الوجوب (تسقط الكفارة) التي وجبت بارتكاب مقتضيا (بطر وحيض او نفاس او طرو) (مرض مبيح للطهر) بأن يكون بغير صنع من وجبت عليه قبل وجود العذر (في يومه) أي يوم الافساد الموجب للكفارة لانها انما تجب في صوم مستحق

وهو لا يتجزأ ثبوتاً وسقوطاً فتكثفت الشبهة في عدم استحقاقه من أوله بعروض العذر في آخره وأما إذا كان المرض بمنزلة
كان جرح نفسه أو إلقاءها من جبل أو سطح فالتحتمل أنها لا تسقط الكفارة عنه قاله السكال وفي جمع العلوم اتعب نفسه في شيء
أو عمل حتى أجهد العطش فأفطر كفراً لأنه لا يفسد ولا يمرض وقيل بخلافه وبه أخذ البقال (ولأنه سقط عن
سوفه كرها) كما لو سافر باختباره (بعد لزومه عليه ٤٣٩ في ظاهر الرواية) لأن العذر

لم يجز من قبل صاحب الحق
(والكفارة تحرير رقبته)
ليس بها عيب فوات منفعة
البطش والمشى والكلام
والنظر والعقل (ولو كانت
غير مؤمنة) لا تطلق النص
(فإن عجز عنه) أي التحرير
بعدم ملكها وملك غيرها
(صام شهرين متتابعين ليس
فيها يوم عيد ولا) بعض
(أيام التشريق) للنهي عن
صيامها (فإن لم يستطع
الصوم) لمرض أو كبر
(أطعم ستين مسكيناً) أو فقيراً
ولا يشترط اجتماعهم
والشرط أن (يغدهم) بم
وبعشهم غداً وعشاء
مشبعين) وهذا هو العدل
لدفع حاجة اليوم بحملته
(أو) يغدهم بم (غداً) من
يومين (أو) بعشهم
(عشاء) من ليلتين (أو)
عشاء وسحوراً بشرط أن
يكون الذين أطعمهم ثانياً
هم الذين أطعمهم أولاً حتى
لو غدى ستين ثم أطعم ستين
غيرهم لم يجز حتى يغدهم
الأطعام لاحتداد الفريقين

الصيام وصرفه إلى نفسه والاكتفاء بخمسة عشر صاعاً عيني وقوله لا أستطيع صوم شهرين
متتابعين أي بغير وفاء فيها نارا أفاده السيد في الحاشية (قوله وهو لا يتجزأ) أي استحقاق
الصوم في يوم واحد لا يتجزأ ثبوتاً وسقوطاً فلا يكون بعضه ثابتاً وبعضه ساقطاً (قوله في عدم
استحقاقه) أي صوم اليوم الذي أفطر فيه وقوله بعروض متعلق بتكثفت وفي نسخة فتكثرت
ويجوز التذكير والتأنيث في مثل هذا (قوله فالتحتمل أنها لا تسقط الكفارة) لأنها بفعل العباد
فلا يؤثر في إسقاط حق التسرع ولأن المرض من الجرح أن وجد يكون مقصوراً على الحال فلا
يؤثر في الماضي (قوله أتعب نفسه في شيء) أي أتعب الحراخ قال في الوهبانية

وان أجهد الإنسان بالشغل نفسه فافطر في التكفير قوانين سطوراً

قال المؤلف في شرحها صورتها صائم أتعب نفسه في عمل حتى أجهد العطش فأفطر لزمته
الكفارة وقيل لا تلمزمه وبه أفق البقال وهذا بخلاف الأمة إذا أجهدت نفسها لأنها
معدودة تحت قهر المولى ولها أن تستع من ذلك وكذا العبد كذا في تحفة الاختيار (قوله عن
سوفه كرها) أي وقد أفطر قبل سفره أما إذا أفطر بعد سفره مطلقاً فلا خلاف في سقوط
الكفارة (قوله صاحب الحق) هو الله تعالى (قوله تحرير رقبته) بنية الكفارة ولو صغيراً
رضياً أو مريضاً أو أبقاً سمات حياته أو مجنوناً أو خصياً أو أعوراً ومقطوعاً إحدى يديه أو
أحدى رجله أو قريه وقد اشتراط بنية الكفارة وتعامه معين في كفارة الظهار من الدر
(قوله ليس بها عيب فوات الخ) الإضافة للبيان وانما تفوت منفعة البطش بقطع البدن معاً
ومنفعة المشى بقطع الرجلين معاً (قوله والكلام) كالآخر (قوله والنظر) كفاقد عينيه
معاً (قول) وانعقل) كالجنون الذي لا يفتق فن يفتق يجوز في حال إفاقته (قوله لا تطلق النص)
أي الحديث (قوله وملك غيرها) أي بالو أو ليفيد أنه لا يكون عاجزاً إلا إذا عجز عنهما وبالقدرة
على أحدهما بعد قادراً (قوله صام شهرين متتابعين) ولو غداً وخمسين يوماً ولو بالهلال
والأفستين يوماً ولو قدر على التحرير آخر الأخير لزمه العتق وأتم يومه ندباً ولا قضاء لو أفطر فإن
أفطر ولو به ذر غير الحيض استأنف ويلزمها الوصل بعد طهرها من الحيض حتى لو لم تصل
تستأنف ذكره السيد (قوله أو فقيراً) ولا يجزئ أطعام غير المراهق در عن البدائع (قوله أن
يغدهم وبعشهم الخ) أو يغدهم ويعطيم قيمة العشاء أو عكسه در (قوله أو بهطلى كل فقير
لهم صاع) وقد رصف الصاع بقدر سدس بالمصري فالربع المصري يكنى عن ثلاثة مع
زيادة فيه (قوله من غيره) أي غير البر (قوله من غير المنصوص عليه) متعلق يعطى (قوله

ولو أطعم فقيراً ستين يوماً لأنه يتجدد الحاجة بكل يوم يصير غزلة فقيراً آخر والشرط إذا أباح الطعام أن يشبعهم ولو
بجوز البر من غير آدم والشعر لا بد من آدم معه لشؤنته وأكل السبعان لا يكتفى ولو استوعب مثل الجائع (أو بهطلى كل فقير
نصف صاع من بر أو) من (دقيقه أو) من (سويقه) أي البر (أو) بهطلى كل فقير (صاع ثراً) صاع (شعير) أو زبيب (أو) يعطى
(قيمه) أي قيمة النصف من البر أو الصاع من غيره من غير المنصوص عليه

ولو في أوقات متفرقة لحصول الواجب (وكفت كفارة واحدة عن جناح وأكل) عدد (متعدد في أيام) كثيرة (ولم يخله) أي
الجماع أو الأكل عدد (تكفير) لأن الكفارة لا تزجر بواحدة يحصل (ولو) كانت الأيام (من رمضان على الصحيح) للتداخل
يقدر الامكان (فان تداخل) التكفير ٤٤٠ بين الوطنين أو الأكلتين (لا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية) لعدم حصول
الزجر بهوده

• (باب ما يفسد الصوم) •

ويوجب القضاء

(من غير كفارة) لقصور
معناه أو مذر وهو سبعة
وخمسون شيئاً تقريباً وهي
(إذا أكل الصائم) في أداء
رمضان (أرذا) نيأ (أو عينا
أو دقيقاً) على الصحيح إذا لم
يخطئ بسمين أو دبس أو لم
يبل بسكر دقيق حنطة
وشعير فان كان به لزومه
الكفارة (أو) أكل (ملحاً
كثيراً دفعة أو) أكل (طيناً
غير رصني) و (لم يعتد
أكله) لأنه ليس دواء (أو)
كل (نواة أو قطناً) أو ابتلع
ريقه متغيراً بخضرة أو
صفرة من عمل الأبريسم
ونحوه وهو ذا كر لصومه
(أو) أكل (كاغدا) ونحوه
بما لا يؤكل عادة (أو
سفرجل) أو نحوه من
الثمار التي لا تؤكل قبل
النضج (ولم يطبخ) ولم يعلج
(أو جوزة رطبة) ليس لها
لب وابتلع اليابسة بلبها
لا كفارة عليه ولو ابتلع
لوزة رطبة تلزمه الكفارة
لأنها تؤكل عادة مع القشر
وبعض اليابسة مع قشرها

ولو في أوقات متفرقة فلا يشترط اتحاد الوقت ولو أباح واحد كل الطعام في يوم واحد دفعة
أجزأ عن يومه ذلك فقط اتفاقاً وكذا إذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الأصح ذكره
الزيلعي لا فقد التعددية وحكما اه من الدر (قوله على الصحيح) وعليه الاعتماد برأيه
وفي ظاهر الرواية تعدد واختار بعضهم لا فتوى أن كان الفطر يفر الجماع تداخلت والألا وقد
تقدم (قوله بهوده) بأوه السببية أي أن الزجر لم يحصل بسبب أنه عادي بعد التكفير وعلمه في
البرهان بأن التداخل انما يتحقق قبل الاداء لا بعده والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله
العظيم

• (باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء) •

عطف لازم (قوله من غير كفارة) ضابط ما يفسد ولا كفارة فيه أن ما ليس فيه غذائية
ولامعناها أوفيه ولكن محبة عذو شرعى أو قصور أو وصله إلى جوفه أو دمانه وما ليس به كمال
شهوة الفرج لا كفارة فيه وعليه القضاء (قوله لقصوره معناه) كما إذا أعاد اللقمة المضوغة
المستخرجة وابتلعها فانه افطار قاصر في الغذائية لأن النفوس تعافه (قوله أو لعذر) كطرق
فحوصيض (قوله أو عينا) عند أبي يوسف وبه أخذ الفقيه أبو الليث خلافاً لمحمد فانه يلزمه
الكفارة وإذا كان أكل هذه المذكورات انما يوجب القضاء فكيف يوجب الكفارة أكل
لحم الميتة (قوله أو دبس) بالكسرو وبكسرتين غسل القرموش (قوله دقيق
حنطة وشعير) قال في الشرح دقيق الذرة إذا التمه بالسمن والدبس يجب به الكفارة وأما أن
دقيق الجاروس والأرز تلزم به الكفارة اه فتقييده هنا بدقيق الحنطة والشعير اتفاقاً (قوله
فان كان به) أي فان وجد الدقيق ملتبساً بما تقدم من خايط السمن أو الدبس أو بلبه بكر
(قوله دفعة) أما إذا أكله بدفعات فبأول دفعة فليله يجب القضاء والكفارة (قوله ولم يعتد
أكله) أما إذا اعتاده أو كان الطين أرمنياً ألزمت الكفارة مطلقاً (قوله أو ابتلع ريقه متغيراً
بخضرة أو صفرة) أي لأنه ابتلع الصبيغ (قوله الأبريسم) بفتح السين وضمها الحرير قاموس
(قوله وهو ذا كر لصومه) الأولى حذفه لأنه الموضوع في كل مسائل الباب (قوله ولم يطبخ
ولم يعلج) أما إذا وجد أحدهما تلزم الكفارة كما يؤخذ من مفهومه لأنه مما يؤكل عادة (قوله
أو جوزة رطبة ليس لها لب) أما إذا كان لها لب ومضعها فقد نزل المصنف في الشرح اتفاقاً عن
صاحب الجنيح مانعه قال مشايخنا أن وصل القشر أو لا إلى حلقة لا كفارة عليه وإن وصل
اللب أو لا فعليه الكفارة لأن في الوجه الأول الفطر حصل بالقشر وفي الفصل الثاني حصل باللب
(قوله ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة) اه إذا كان لها لب فان لم يكن لها لب عليه
القضاء دون الكفارة الرطب واليابس فيه سواء ذكره في الشرح أنفاً (قوله أخاف في لزوم
الكفارة) فعن محمد وأبي يوسف يجب مطلقاً من غير تنصيص ومقابل الإطلاق تفصيل المشايخ
المتقدم قريباً (قوله ولو زمردا) بأهمال الدال وأجسامها كما في القاموس وانما خصه لأنه

يتداوى

ووصل الموضوع إلى جوفه اختلاف في لزوم الكفارة (أو ابتلع حصاة أو حديداً) أو فحماً أو ذهباً أو فضة

(أو تراباً أو حجراً) ولو زمردا لم تلزمه الكفارة لقصور الجناية وعليه القضاء لصورة الفطر (أو أحقن أو استعط)

الرواية بالفتح فيها الحقنة صب الدواء في الدبر والسعوط صبه في الأنف (أو أو جر) وفستره قوله (بصب شيء في حلقه) وقوله (على الأصح) متعلق بالاحتقان وما بعده وهو احتراز عن قول أبي يوسف بوجوب الكفارة وجه الصحيح أن الكفارة موجب الانطار صورة ومعنى والصورة الابتلاع كافي الكافي وهي منعمة والنفع المجرد عنها ٤٤١ يوجب القضاء فقط (أو أقطر في أذنه دهنًا) اتفاقًا (أو)

أقطر في أذنه (ماء في الأصح) لوصول المقطر دماغه بقلعه فلا عبرة بصلاح البدن وعنده ما قاله قاضيان وحققه الكمال وفي المحيط الصحيح أنه لا يقطر لأن الماء يضر الدماغ فانهدم المقطر صورة ومعنى (أو دأوى جائفة) هي جراحة في البطن (أو آمة) جراحة في الرأس (بدواء) سواه كان رطبًا أو يابسًا (ووصل إلى جوفه) في الجائفة (أو دماغه) في الآمة على الصحيح (أو دخل حلقه مطر أو تلج في الأصح ولم يتلعه بصنعه) وانما سبق إلى حلقه بذاته (أو أقطر خطأ بسبق ماء المضغضة) أو الاستنشاق (إلى جوفه) أو دماغه لوصول المقطر حلقه والرفوع في الخطأ الآخر (أو أقطر مكرها ولو بالجماع) من زوجته على الصحيح وبه يفتي وانتشار الآلة لا يدل على الطواعية (أو أكرهت على) تمكثها من (الجماع) لا كفارة عليها وعليه الفتوى ولو طأ وعنه بعد

يتداوى برادته (قوله الرواية بالفتح فيها) فهما بالبناء للفاعل ولا يصح بناؤهما للمفعول نهر (قوله والسعوط) بضم السين لفتحها ما ينسحب به (قوله صبه) أي الدواء في الأنف هذا معناه الغصة والحكم لا يخص صب الدواء بل لو استنشق الماء فوصل إلى دماغه أنطار فاده السيد (قوله وفسره الخ) أي فسر الأبحار الذي هو المصدر وأفاد أن الباء في قوله بصب شيء للتصوير (قوله موجب) بفتح الجيم (قوله المجرد عنها) أي عن الصورة التي هي الابتلاع (قوله أو أقطر في أذنه ماء في الأصح) الحاصل أنه لا خلاف في انطاره باقطار الدهن وأما الماء فاختار في الهداية وشروحه والوالمحي عدم الانطار مطلقا دخل بنفسه أو أدخله وفصل قاضيان بين الإدخال قصدًا ففسده الصوم والدخول فلم يفسد قال في الجرويه مذايهم حكم الغسل وهو صائم إذا أدخل الماء في أذنه وقدم (قوله فانهدم المقطر صورة) وهو الابتلاع ومعنى بالانتفاع (قوله أو آمة) بالمدية قال ضربت بالعصا أم رأسه وهي الجلدة التي هي مجمع الرأس وقيل للشجة آمة على معنى ذات أم كعيشة واضية نهر (قوله ووصل) أي حقيقة أما إذا شكت في الوصول وعنده ما كان الدواء رطبًا فعند الإمام يقطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يطر بالشك بخلاف ما إذا كان الدواء يابسًا فلا نطار اتفاقًا فتح (قوله أو دماغه) أي وإذا وصل دماغه وصل جوفه لأن التحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعدة منهذا أصليًا فغني وصل إلى جوف الرأس يصل إلى جوف البطن (قوله أو دخل حلقه مطر الخ) أما نحو الغبار فكان في الهندية قد دخل حلقه غبار الطاحونة أو طم الأدوية أو غبار العرس وأشباهه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو بجواف الدواب وأشبه ذلك لم يقطر اه (قوله ولم يتلعه بصنعه) أما إذا ابتلعه بصنعه وجبت الكفارة وقدم (قوله والرفوع في الخطأ الآخر) أشار به إلى الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فان ظاهره يقتضي عدم الانطار بالخطأ وأوجب بان الرفع في الحديث مترجه على الائتم لا على رفع الصورة المتعمدة حسا ولا على رفع الحكم بالانطار (قوله من زوجته) من مدخول المبالغة أي ولو كان الإكراه من زوجته كذا تعطيه عبارة الشرح وقدم (قوله لا يدل على الطواعية) لوجوده حالة النوم ومن الرضيع كذا في الشرح (قوله لانه بعد الفساد) أي لأن الطواع الوقع منها انما صدر به فساد صومها مكرهه (قوله خوفًا على نفسها) أي خوفًا رتق الغلبة الظن وليس المراد مجرد التوهم (قوله آمة كانت أو منكوبة) والآمة أن تمتنع من الائتم بأمر المولى إذا كان يعجزها عن أداء الفرائض لأنها مبقاة على أصل الحرية في حق الفرائض اه من الشرح وإذا علم الحكم في الآمة يعلم الحكم في الحرمة بالاولى (قوله أو صب إحدى جوفه ماء وهو نائم) انما ذكر لدفع توهم أن النائم كالناسي ولا انطار فيه (قوله وليس كالناسي) أي وليس النائم كالناسي في الحكم حتى لا يقطر لأن الناسي

ط ٥٦ الإيلاج لانه بعد الفساد (أو أقطرت) المرأة (خوفًا على نفسها من أن تعرض من الخدمة آمة كانت أو منكوبة) كافي التنازل لانه أقطرت به نذر (أو صب إحدى جوفه ماء وهو) أي الصائم (نائم) لوصول المقطر إلى الجوف كالوشرب وهو نائم وليس كالناسي لانه نائم لا يترك ذبيحته وذاهب العقل والنائم لا يؤكل ذبيحته ما

(أو كل عدا بعد ذلك ناسيا) لقيام الشبهة الشرعية تطرأ الى فطره قياسا باكله ناسيا ولم تنقش الشبهة (ولو علم الخبر) وهو قوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه (على الأصح) لأنه خبر واحد لا يوجب العلم فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة في ظاهر الرواية وصححه قاضي خان (أو جامع ناسيا ثم جامع عامدا) أو كل عدا بعد الجامع ناسيا لما ذكرناه (أو أكل) وشرب وجامع عدا (بعد ما نوى) منشأ فيه (نسيارا) كده بقوله (ولم يبت فيه) عند الامام قال النسي لا يجب

٤٤٢

للتسمية فحل ذبيحته لان الشارع نزه منزلة الدار بخلاف الجنون والنامي اي حيث ثبت فرق بينهما في بعض الاحكام فلا يجزى حكم احدهما على الآخر لا بدليل ولم يوجد (قوله أو أكل) اي أو شرب منع (قوله اقيام الشبهة) تعليل لسقوط الكفارة المعلوم من المقام (قوله نظرا) اي بالنظر وهو تعليل لقوله قيام (قوله بأكله ناسيا) متعلق بقوله فطره اي ان الاشتباه استند الى القياس أي دليل القياس لان القياس فطره بأكله ناسيا والنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم فليتم صومه مخالف للقياس فوجدت الشبهة الشرعية بالنظر للقياس قال قيس بن عبيد الله الصوم فلم يبق الصوم حتى يفسد بالافطار (قوله ولم تنقش الشبهة) دخول على قوله ولو علم الخبر أي لا تلزمه الكفارة ولا تكون الشبهة زائلة بعلم الخبر (قوله وهو القضاء) أي العمل الذي وجب بالنسبة للقضاء لانه أمر بالانعام فاذا لم يتم وجب القضاء أي ولو كان متواترا أو مشهورا لا وجب العلم والعمل فكان يفترض على المكلف اعتقاد عدم فطره ويجب اتمام الصوم ولو اوجب العلم لانتفت الشبهة ولزمت الكفارة (قوله في ظاهر الرواية) وفي رواية يجب الكفارة كما في الفتح اهـ من الترح (قوله ثم جامع عامدا) سواء ظن أن جأه الاقل يفطره أم لا على المعتمد (قوله لما ذكرناه) أي من قيام الشبهة نظرا الى فطره قياسا على العلة لاسقاط الكفارة (قوله وشرب وجامع) الواو فيه ما يعني أو (قوله لشبهة عدم صيامه) فكانه أفطر وهو غير صائم أي لرمضان اما النقل فيصح بنية من التمارعنده (قوله وكان تدفوي الصوم ليلا) فاذا لم ينو فعدم الكفارة حينئذ اولى وكذا يقال في قوله ولم يقض عزيمته (قوله فنوى الاقامة ثم أكل) وبالأولى اذا أكل ثم نوى الاقامة (قوله ناويا من الليل) يقال فيه ما تقدم (قوله وجامع) الواو يعني أو (قوله لشبهة السفر) علة لسقوط الكفارة في صورتين (قوله لاتتقاض السفر بالرجوع) هذا تعليل للاولى ويغني أن يزادوا عدم تحقق السفر ليكون تعليل للثانية (قوله يوما كاملا) نص على المتوهم واما اذا لم يمكك بقية يومه فوجب القضاء ظاهر (قوله لفقده شرط العصاة) اي وهو النية وبفقد الشرط يفقد المشروط والكفارة انما تجب على شخص أفطر بعد ان كان صائما ولم يوجد الصيام هنا أصلا (قوله بفتح السين اسم لما كول) وبضمها اسم للفعل اي الاكل (قوله للشبهة) اي الدائرة للكفارة لانه بنى الامر على الاصل فلم تكمل الجناية وذكر القهس تاني أنه يتحصر بقول عدل وكذا بضرب الطبول واختلت في الديك واما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل المثنى وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان عدلا كما في الزاهدى ولو افسار اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثين ظاهرا انه يوم العيد وهو غير لم يكفروا كما في المنيب اهـ (قوله مع الشك) اي عند الشك (قوله

هذه الشبهة رحمه الله
ويغني على هذا اذا لم يبين
المفروض فيما بالا) أو أصبح
مستافرا) وكان قد تدفوي
الصوم اي لا ولم يقض
عزمته (فنوى الاقامة ثم
أكل) لا تلزمه الكفارة
وان حرم أكله (أو سافر)
أي أنشأ السفر (بفتح
ما أصبح مقبلا) ناويا من
الليل (فأكل) في حالة السفر
وجامع عدم الشبهة السفر
وان لم يحصل له الفطار فان
رجع الى وطنه لم يلزمه
نسيها فأكلا في منزله عدا أو
قبل انفصاله عن العمران
لزمته الكفارة لاتتقاض
السفر بالرجوع (أو
أمسك) يوما كاملا (بلا
نية صوم ولا نية فطر) أفقد
شرط العصاة (أو نصهر)
أي كل السحور بفتح
السين اسم لما كول في
السحور وهو السحور الاخير
من الليل (أو جامع شاك في
طلوع الفجر) قيد في
الصورتين (وهو) أي

والحال أن الفجر (طالع) لا كفارة عليه للشبهة لان الاصل بقاء الليل ويأنى ان ترك التثبت مع الشك لاثم جنابة
مقوله كما في الفتح اهـ من الترح يوجد في بعض النسخ هذا زيادة نصها (ولا فرق في عدم وجوب الكفارة بين ما اذا ظن أن الاكل
ناسيا يفطره أم لم يظن خلافا لما ذكره من عدمه لا يمكن تحت شرط ذلك ذكره السيد ومفلا يمكن تبين في ذلك صاحب الهداية اهـ

جناية الاقطار واذ لم يتبين له شيء لا يجب عليه القضاء أيضا بالشك وروى عن أبي حنيفة أنه قال إساءة بالكل منع الشك اذا كان
يصير عمله أو كافت الليلة مقمرة أو متغية أو كان في مـ كان لا يتبين فيه الفجر اقوله عليه السلام دع ما يربك الى ما لا يربك
(أو افطر بطن الغروب) أي غلبة الظن لا مجرد الشك لان الاصل بقاء النهار فلا يصح في الشك لا يسقط الكفارة على احدي
الروايتين بخلاف الشك في طلوع الفجر لا بالأصل في كل محل (و) كانت (الشمس) حال فطره ٤٤٣ (بلقية) لا كفارة عليه لما ذكرنا

وأما الشك في الغروب ولم
يتبين له شيء ففي لزوم الكفارة
روايتان ومجتاه الفقيه
أبي جعفر لزومه واذا احتجب
على ظنه أنه لم تغرب فافطر
عليه الكفارة سواء تبين
أنه أكل قبل الغروب أو لم
يتبين له شيء لان الاصل
بقاء النهار وغلبة الظن
كاليقين (أو أنزل بوطء ميتة)
أو بميتة لقصور الجناية
(أو) أنزل (بتفخيز) أو
بتطيينا وعت بالكفر أو
أنزل من (قبلة أولس) لا
كفارة عليه لما ذكرنا (أو)
افسد صوم غير أداء رمضان
جميعا أو غيره أهدم هتك
حرمة الشهر (أو وطئت
وهي نائمة) أو به طرق
الجنون عليها وقد نوت لإل
فسد الصوم ولا كفارة عليها
لعدم جناية الحق لو لم يوجد
مفسد يصح صومه ذلك
اليوم لان الجنون الطارئ
يسفسد الصوم (أو أقطرت
في فرجهما على الأصح) لشبهه
بالهقنة (أو أدخل أصبعه
مبلولة بدهن في دبره)
أو استنص فرس الماء الى

جناية الاقطار (الإضافة للبيان) (قوله واذ لم يتبين له شيء) مقابل قول المصنف هو طالع (قوله)
إساءة بالكل مع الشك اذا كان الخ) هذا الإتيان في ما قبله لاحتمال جعل الإثم فيها تقدم اذا فقدت
هذه الإساءة لان الشك لا موجب له وانما قيد بذلك لان الفجر لا يتبين فيها (قوله دع ما يربك
بفتح اليم وظاهر استدلال الامام أن الامر للندب) (قوله أي غلبة الظن) ذكر السيد أنه لا يشترط
في سقوط الكفارة غلبة الظن أي بلى الظن فقط نعم حل الفطر مقيدها اذا غلب على ظنه الغروب
أما اذا لم يغلب لا يفطر وإن أذن المؤذن اهـ بزيادة قولي أي بلى الظن فقط وفي الاشياء آخر قاعدة
اليقين لا يزول بالشك مانعه ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين
وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على ألف
في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبتغي عليه الاحكام
يعرف ذلك من تصحيح كلامهم وفي الأبواب صرحوا في نواقض الوضوء بأن الغياب كالتحقق
وصرحوا في الطلاق بأنه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع اهـ (قوله بخلاف الشك
في طلوع الفجر) أي فانه يسقط الكفارة لان الاصل بقاء الليل (قوله لما ذكرنا) أي من الشبهة
وهو أنه بنى الامر على دخول الليل فلم تكمل الجناية (قوله ولم يتبين الخ) ولزوم الكفارة عند
التبين بالارثي وافاد الشرح في قوله فلا يكتفى بالشك لا بسقاط الكفارة على احدي الروايتين أن
فيه روايتين أيضا (قوله سواء تبين الخ) مفهومه أنه اذا تبين وجود الليل لشيء عليه من قضاء
وكفارة لانه لا عبرة بالظن البين خطؤه وانما تركه القتب ثابت في الجميع (قوله لقصور الجناية)
أي لانه جامع قاصر فلا يوجب الكفارة ويوجب القضاء كذا في الشرح (قوله لما ذكرنا) أي
من قصور الجناية وعليه القضاء بوجود معنى الجماع ولو قبلت زوجها فأنقضت فسد الصوم وإن
امضى أو أتمدت لا يفسد كما في الظهيرة والتجشيس كذا في الشرح (قوله له أهدم هتك حرمة
الشهر) أي وهي انما وجبت اهتك حرمة (قوله وقد نوت لبلا) قيده لانها اذا لم تنو لبلا وجبت
نحو الا كفارة بالاولى (قوله على الأصح) أفاد السيد أنه لا خلاف في ذلك على الأصح (قوله)
أو أدخل أصبعه مبلولة الخ) فلزم تكن مبلولة لا يجب القضاء أفاده السيد والظاهر أن
الدخول لا يفسد الا اذا وصل الى محل الهقنة (قوله والحد الفاصل) أي في الاقطار بالواصل
الى الدبر (قوله قدر الهقنة) أي قدر ما تأخذ من المهل الذي تصل اليه (قوله ولما يكون ذلك)
ويورث داء عظيما (قوله ولو خرج سمره) في القاموس السرم بالضم مخرج الثقل وهو طرف المه
المستقيم (قوله لزوال الماء الذي اتصل به) لان الماء اتصل بظاهره ثم زال قبل ان يصل الى الباطن
كذا في الشرح (قوله مبلولة بدهن) وإن لم تكن مبتلة لا يفسد صومها (قوله لما ذكرنا)
أي من شبهة الهقنة كما (قوله بخلاف ما لو بقي طرفة خالجا) ولو في الفرج الخارج (قوله)

دأخل دبره أو فرجها الداخل بالمبالغة فيه والحد الفاصل الذي يتعلق بالوصول اليه الفـ اذا قدر الهقنة ولما يكون ذلك ولو خرج
سرمه تغلب له ان أنشفه قبل ان يقوم ويرجع فله لا يفسد صومه لزوال الماء الذي اتصل به (أو ادخلته) أي أصبعه مبلولة بدهن
أو دهن (في فرجها الداخل في المختار) لما ذكرنا (أو ادخل قطنة) أو خرقة أو خشيعة أو غيرها (في دبره أو) ادخلته (في فرجها
الداخل وغيبها) لانه تم الدخول بخلاف ما لو بقي طرفة خارجا لان عدم تمام الدخول كعدم دخول شيء بالمرة

(او ادخل دخانا بصدقة) متعمدا الى جوفه او ذماعة لوجود القطر وهذا في دخان غير العنبر والعود وفيهما لا يبعد لزوم الكفارة ايضا للنفع والتداوى وكذا الدخان الحادث شرهه وابتدع بهذا الزمان كما قدمناه (او استقاء) اى تعمدا خراجه (ولودون مل) القم في ظاهر الرواية لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم من استقاء عدا فليقض (وشروط ابو يوسف رحمه الله) ان يكون (مل) القم وهو الصحيح لان مادونه كالمدم حكما حتى لا ينقض الوضوء (او أعاد) بصدقه (ما ذرعه) أى غلبه (من القى) وكان مل القم) وفي الأقل منه روايتان في الفطار ٤٤٤ وعدمه باعادته (وهوذا كر) لصومه اذ لو كان ناسيا لم يقطر لما تقدم

او اكل ما) بنى من صومه
(بين اسنانه وكان قدر
الحصة) لا مكان الاحتراز
عنه بلا كفارة (أو نوى الصوم
نهارا بعد ما اكل ناسيا قبل
ايجاد نية) الصوم (من النهار)
بما ذكرته في حاشيتي على الدرر
والفرر (او اغشى عليه) لانه
نوع مرض (ولو) استوعب
(جميع الشهر) يقضى بمنزلة
النوم بخلاف الجنون (الا انه
لا يقضى اليوم الذي حدث
فيه الانحاء أو حدث في ليلته)
لوجود شرط الصوم وهو النية
حتى لو تيقن عدمها لزمه
الأقل أيضا (او جن) جنونا
(غير عمد) جميع الشهر
بأن افاق في وقت النية نهارا
لانه لا خرج في قضاء مادون
شهر (و) ان استوعبه شهرا
(لا يلزمه قضاؤه) ولو حكما
(بافاقته ليللا) نقط (او نهارا
بعد فوات وقت النية في
الصحيح) وعليه الفتوى لان
الليل لا يصام فيه ولا فيما بعد
الزوال كما في مجموع النوازل

بصدقه) بخلاف ما لو كان بغير صدقه (قوله وهذا في دخان غير العنبر والعود) اى ونحوه - ما
كلما وى والمصطكى (قوله ولودون مل) القم) مبالغة في لزوم القضاء (قوله ومن استقاء عدا
فليقض) لفظ الحديث كما قدمه من ذرعه الى وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء عدا
فليقض (قوله وفي الأقل منه روايتان) احصهما عدم الفساد در عن المحيط (قوله باعادته)
لا حاجة اليه لانه الموضوع (قوله قبل ايجاد نية) اما الاكل ناسيا بعد ما افلاشى عليه به الحديث
(قوله بمنزلة النوم) اى وامتداد فادرو الاحكام انما تبقى على الغالب (قوله حتى لو تيقن
عدمها) كما لو كان مسافرا او مريضا او ممتكيا بعد ما اكل في رمضان كذا في الشرح (قوله
بأن افاق في وقت النية) اى ولم ينو (قوله لانه لا خرج الخ) لا يظهر لانه اذا كان يفتق كل يوم
في الوقت الصالح يلزمه قضاءه (قوله ولو حكما) اى ولو كان الاستيعاب حكما والباء في قوله
بافاقته لاسيما وتصور بالافاقه (تمة) * كل ما اتقى فيه وجوب الكفارة محله ما اذا لم يقع
منه مرة بعد أخرى لاجل قصده مصيبة فساد الصوم فان فعل وجبت على ما عليه الفتوى
نهر والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
* (فصل يجب الامساك) أى تشبه القضاء حتى الوقت (قوله ولو لم يذرم زال) كقتال عدو
وحى زالا (قوله وعلى حائض ونفساء طهرتا) وأما في حالة تحقق الحيض والنفساء فيحرم
الامساك لان الصوم منتهى ما حرام والتشبه بالحرام حرام وكذلك لا يجب الامساك على المريض
والمسافر لان رخصة الافطار في حقهما باعتبار الحرج ولو أئز منها التشبه لعاد الشيء على
موضوعه بالنقض ولكن لا يابا كون جهرا بل سرا كذا في الشرح (قوله لحزمة الوقت) علة
لوجوب الامساك في الجميع (قوله لعدم الخطاب عند طلوع الفجر) أى الذى هو اقل وقت
الامساك فانه تمت الاهلية فيه فلم يجب عليهم ما وهذا بخلاف الصلاة حيث يجب قضاؤها اذا
بلغ او اسلم في بعض الوقت لان سبب وجوب الصلاة الجزء الذى يتصل به الاداء وقد وجدت
الاهلية عند ذلك الجزء أفاده السيد وفيه أن المجنون اذا افاق بعد طلوع الفجر في الوقت الصالح
يلزمه قضاؤه مع عدم الخطاب عليه أو لا فان أحجب عنه بأن السبب شهود الجزء الصالح ينقض
لانه موجود فيهما (قوله وعلمت الخلاف في افاقه المجنون) اى أنه هل يشترط في لزوم القضاء
افاقته في وقت يصلح لانشاء الصوم وهو من طلوع الفجر الى قبيل المضيئة او المعتبر افاقته في
اى وقت منه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
* (فصل فيما يكره للصائم) * ظاهرة اطلاق الكراهة يفيد أن المراد به التصريمية (قوله

والجتي والنهاية وغيرها وهو مختار من الائمة وفي الفتح يلزمه قضاءه باقضاله فيه مطلقا * (فصل يجب) * ذوق
على الصحيح وقيل يستحب (الامساك بقية اليوم على من فسد صومه) ولو لم يذرم زال (وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع
الفجر) ومسافر أقام ومريض برئ ومجنون افاق (وعلى صبي بالغ وكافر اسلم) طهرة الوقت بالقدر الممكن (وعليه الصوم القضاء الا
الاخيرين) الصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم لعدم الخطاب عند طلوع الفجر عليهم ما وعلمت الخلاف في افاقه المجنون
* (فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب) له

(كره للصائم سبعة أشياء مذوق
 شيء) لمخافه من تعريض
 الصوم للقساد ولونقلا على
 المذهب (و) كره (مضغه بلا
 عذر) كالمراة اذا وجدت
 من مضغ الطعام أصبها
 كقطرة لحيض أما اذا لم تجد
 بدا منه فلا بأس بمضغها
 أصيانة الولد واختلف فيما
 اذا مضغ الفلين لشراء
 ما كولى مذاق وللمراة ذوق
 الطعام اذا كان زوجها
 سبي الخلق لتعلم ملوحته
 وأن كان حسن الخلق فلا
 يحل لها وكذا الأمانة قلت
 كذا الاجير (و) كره (مضغ
 العلك) الذى لا يصل منه
 شيء الى الجوف مع الريق
 العلك هو المصطكى وقيل
 اللبان الذى هو الكندر لانه
 يتم بالافطار بمضغه سواء
 المراة والرجل قال الامام
 على رضى الله عنه اياك وما
 يسبق الى القول انكاره
 وان كان عندك اعتذاره
 وفي غير الصوم يستحب
 للنساء وكراهة للرجال الا فى خلوة
 وقيل يباح لهم (و) كرهه
 (القبلة والمباشرة) الفاحشة
 وغيرها

ذوق شيء) مثله فساؤه واضراره في الماء وصوم المراة تطوعا بغير اذن زوجها الا أن يكون مريضا
 او صائما او محرما بجماع او عورة وليس له منع الزوجة في هذه الحال وليس للعبد والأمة ان يصوما
 تطوعا الا باذن المولى ولم يمنعهما ولو مريضا او صائما أو محرما وللزوج أن ينظر المراة والمولى
 أن ينظر العبد والأمة وتقضى المراة اذا أذن لها زوجها او بانت ويقضى العبد اذا أذن
 له المولى او اعتق ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمة
 وان كان لا يضربه فله أن يصوم بغير اذنه وأما بنت الرجل وامه واخته فميتة تطوعا بغير اذنه
 وظاهر اطلاق الكراهة التحريم (قوله لمخافه من تعريض الصوم للقساد) لان الجاذبة قوية
 فلا يؤمن أن تجذب منه شيئا الى الباطن عنانية (قوله ولو نفعه لاهلى المذهب) ومن قبله بالقرض
 كشمس الأمانة الحلواني ونفى كراهة الذوق في النفل انما هو على رواية جواز الافطار في النفل
 بلا عذر كذا في الشرح (قوله من مضغ) بفتح الضاد المججمة (قوله واختاف فيما اذا مضغ الفلين
 الخ) منهم من كرهه ومن المشايخ من قال في صوم القرض انما يكره لذوق شيء اذا كان له منه
 بدأ ما اذا لم يكن له بان احتاج الى شراءه أو كرهه وخاف أنه لم يذقه بغير قبضه ولا يوافقه لا يكره
 أي فالنفل كذلك بالاولى (قوله سبي الخلق) أي فيما يتعلق بذلك ولذا قال في الشرح سبي الخلق
 يضايقه في ملوحة الطعام وقوله لمخه أما لو كان سبي الخلق في غير ذلك لا يباح لها (قوله فلا يحل
 لها) يفيد أن الكراهة تحريمية وقد مر (قوله كذا الاجير) أي للطبخ (قوله الذى لا يصل
 منه شيء) أما اذا كان يصل منه شيء بان كان اشود مطلقا مضغ او لالان الاسود يذوب بالمضغ
 او كان أبيض غير مضغ أو كان مضغاً وهو غير ملتصق فانه يفسد وما يشتم منه رائحة البول
 بسبب مضغ اللبان فهو من الرائحة لا من الجسم فان الرائحة الكريهة تفسدون النفس
 والورد اذا وضع في ماء غير ريحه ولم ينفصل من جوهره شيء (قوله لانه يتم بالافطار) علة
 الكراهة أي ولا يجوز الوقوف مواقف التهمة قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فلا يققن مواقف التهمة (قوله اياك الخ) أي احذر فعله (قوله وان كان
 عندك اعتذاره) أي الاعتذار عنه (قوله يستحب للنساء) اقيامه مقام السؤال في حقهن
 اضغف بيتهن فقد لا تحتمل السؤال فيخشى على اللثة والسنن منه كما في الفتح وظاهره أنه
 يقوم مقام السؤال ولو استعمل في غير حالة الوضوء والظاهر أنه لا يحصل له الثواب الموعود
 على السؤال الا بالنسبة كما أنه في السؤال كذلك (قوله وكراهة للرجال) وظاهره في الفتح انها
 كراهة تحريم وعبارته والاولى الكراهة للرجال الاحتجاج لان الدليل أعنى التشبيه بالنساء
 يقتضيها في حقهم خاليا عن المعارضة (قوله الا في خلوة) زاد في الدرر بعد ذلك كراهة لا تقتنى
 الابقيدين الخلوة والعذر وهو كسهيل ربح وقتليل بغيره (قوله وقيل يباح لهم) قاله
 نهر الاسلام قال ولكن يستحب للرجال تركه (قوله وكراهة القبلة الخ) التفصيل في غير القبلة
 الفاحشة أما هي وهي أن يصنفتم افكره على الاطلاق والجماع فيما دون الفرج كالقبلة
 في ظاهر الرواية هندية والمراد بالجماع المباشرة والمعانقة يجري فيها التفصيل على المشهور نهر
 (قوله والمباشرة الفاحشة) هي أن يتعانقا وهم مجردان وليس فرجهما وظهره أنهما على
 هذا التفصيل وفي الهندية الصحيح أن المباشرة الفاحشة تكره وان من بل نفل عن المحيط

(ان لم يأت من فيه ما على نفسه الانزال أو الجامع في ظاهر الرواية) لما فيه من تعريض الصوم على الفساد بعاقبة الفعل ويكره التقبيل
القاحش عن غشغشتها كافي الظهيرة ٤٤٦ (و) كرهه (جمع الزيق في اللقم) قصد (ثم ابتلاعه) فحاشيا عن الشبهة (و) كرهه فعل

عدم الخلاف في كراهتها (قوله الانزال أو الجامع) فلا بد من الاثن من حاجتي قتي الكراهة
فان خشي أحداهما ثبتت الكراهة فله السيد في الحاشية (قوله لم يأت) أي فيما ذكر من
القبلة والمباشرة (قوله بعاقبة الفعل) متعلق بالفساد (قوله بمضغ ثقتما) متعلق بالذات
والباء للسببية والاولى بحس والمراد به الاخذ باطراف الاستئذان فحاشيا عن الشبهة أي شبهة
المقتر كالماء (قوله لم يأت من تعريض الافساد) عبارة الشرح لم يأت من تعريضه للفساد
والضمير للصوم وهو من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله للدليل) أي لاجل ذكر الدليل عليها
(قوله على الصحيح) وتقدم عدم الخلاف في كراهتها (قوله ر بضمها على اقامة اسم العين مقام
المصدر) لوجه يظهر اهذه الاقامة وانما يكون الكلام حينئذ على حذف المضاف أي
استعمال مثلاً وانما يباح اذا لم يقصد به الزينة او تطويل اللحية اذا كانت بقدر المستنون وهو
القبضة والاخذ من اللحية وهو دون ذلك كما يفعله بعض المفاربة ومحنة الرجال لم يصبه أحد
واخذ كله افضل يهود الهند ومجوس الاعاجم فتح وحدث الاكتمال يوم عاشوراء ضعيف
لاموضوع كما زعم ابن عبد العزيز وحدث التوسعة في يوم العيال صحيح اه رأى فانه
ورداً نعم وسع على عياله فيه وسع الله تعالى عليه سائر عامه (قوله لانه الخ) علة لعدم الكراهة
(قوله والكحل) أي اذا لم يقصد به الزينة فان قصدها كرمه رواه علم أنه لا تلازم بين قصد الجمال
وقصد الزينة فالتقصير الاول لدفع الشين واقامه ما به الوقار واطهار النعمة شكر الاغوار وهو
أثر ادب النفس وشهامتها واثاني أثر ضعة هاتوا بالانصاب وردت السنة ولم يكن يقصد
الزينة ثم بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره اذا لم يكن
مطلقاً اليه بحسب عن الكمال (فرع) ليس الثياب الجميلة يباح اذا لم يتكبر به والاحرم
وعدم التكبر ان يكون بها كما كان قبلها وفي الكحل الضبطان السابقان في ذهن (قوله
والجمامة التي لا تضعفه عن الصوم) وينبغي له أن لا يفرها الى وقت الغروب كذا في الشرح
(قوله ولا يكرهه السؤال آخر النهار) وكرهه الشافعي بعد الزوال لقوله صلى الله عليه وسلم
تلخوف قم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك الاذ فرولنا ما ذكره المصنف وليس فيما روى
دلالة على أنه لا يستأنه ومدحه صلى الله عليه وسلم للخوف لانهم كانوا يخرجون عن الكلام
معه لتخفيفهم فنعهم عن ذلك بذكر شأنه زيلني وهذا لا يقتضي أفضليته على السؤال والخوف
بضم الخاء المعجمة وهو الصواب وقيل المشهور بغير المشهور والفتح وهو ما تخلف بعد الطعام
من راحة كريمة بخلاء المعدة من الطعام ذكره السيد في الحاشية عن العلامة فوح ومعنى
كون الخوف عند الله أطيب انه يثاب الصائم عليه أكثر مما يثاب على التطيب بالمسك في
المواضع التي يطالب فيها التطيب بالروائح الطيبة كيوم الجمعة واليدين وقيل معناه أطيب
عند الله من ريح المسك عندكم والمراد الاقرب منه أي انه يقرب من الله تعالى أي من رحمة
ونوابه كما أن التطيب مقرب عندكم او على تقدير مضاف أي عند ملائكة الله فانهم يدركونه
شما أطيب من ريح المسك (قوله صلاة بسؤال أفضل من سبعين صلاة بالأسوال) وتصح
الفضيلة هذه بالسؤال عند الوضوء ولو تكررت ثلاث بدونه (قوله وهي عامة الخ) قال

(ما ظن أنه يضعفه) عن
الصوم (كأن قصد والجمامة)
والعمل الشاق لم يأت من
تعريض الافساد (وتسعة
أشياء لا تذكر للصائم) وهي
وان علت بالمفهوم صاغ
ذكرها للدليل (القبلة
والمباشرة مع الامن) من
الانزال والوقوع لما روى
عن عائشة رضي الله عنها
أنه عليه الصلاة والسلام
كان يقبل ويباشر وهو صائم
رواه الشيخان وهذا ظاهر
الرواية وعن محمد أنه كره
القاحشة وهي رواية الحسن
عن الامام لانها لا تخلو عن ثنية
وفي الجوهر وقيل ان المباشرة
تكره وان آمن على الصحيح
وهي أن يمس فرجه فرجها
(ودهن الشارب) يفتح الدال
على أنه مصدر ويضعها على
اقامة اسم العين مقام المصدر
لانه ليس فيه شيء ينافي الصوم
(والكحل) لانه عليه الصلاة
والسلام اكحل وهو صائم
والجمامة) التي لا تضعفه عن
الصوم (والقصد) كالجمامة
وذكر شيخ الاسلام أن شرط
الكراهة ضعف يحتاج
فنه الى القمار (و) لا يكره
له (السؤال آخر النهار بل
هو سنة كأوله) لقوله عليه
الصلاة والسلام من خير خلال
الصائم السؤال وفي الكفاية
كان النبي صلى الله عليه وسلم
يستأكل اول النهار وآخره وهو صائم وفي الجامع الصغير لا يوطى السؤال سنة فاستأكلوا أي وقت شتم ولقوله

صلى الله عليه وسلم صلاة بسؤال أفضل من سبعين صلاة بالأسوال وهي عامة لوصفها بصفة عامة تصدق بصبر الصائم كافي الفتح

(و) لا يكره (لو كان رطبا) الأخضر (أو جلا بالماء) لا إطلاقا ما روينا (و) لا يكره (المضمضة والاستنشاق) وقد فعلهما (الغزير) وضوء (لا) الاغتسال (ولا) التلطف بشرب مبتل (قد) ذلك (للتبوء) ودفع الحر ٤٤٧ (على التقية) وهو قول أبي يوسف

لان النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبل الثوب ويلقه عليه وهو صائم ولان يذهب عونا على العبادة ودفعما للضجر الطبيخي وكرها أبو حنيفة لما فيه من إظهار الضجر في إقامة العبادة (ويستحب له ثلاثة أشياء السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان في السجود بركة حصول التقوى به وزيادة الثواب ولا يكره منه لاختلافه عن المراد كما يشهد المتفرهون (و) يستحب (تأخير) لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث من أخلاق المرسلين تجميل الإفطار وتأخير السجود ووضع اليمن على الشمال في الصلاة (وتجميل القنطرة من غير يوم غيم) وفي الغيم يحتاط حفظا للصوم عن الافساد والتجميل المستحب قبل استقبال الصوم ذكره قاضيخان والبركة ولو بالماء قال صلى الله عليه وسلم السجود بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين رواه أحمد رحمه الله

في التشرع فهذه التسمية وان كانت في الاثبات نعم لوصفها بصفة عامة فيصدق على عصر الصائم اذا اشتاك فيه أنما صلاة أفضل من شربه كما يصدق على عصر المفطر كما في الفتح ٥١ (قوله أو جلا بالماء) وقيل يكره به بالماء ولا وجه له لانه يتضمض بالماء فكيف يكره له استسقاء مال الفود الرطب وليس فيه من الماء قد صاب في قه من البيل من أثر المضمضة وفي الهندية عن الخليفة أن السواك بالرطب الأخضر لا بأس به عند الكل ٥١ (قوله لا إطلاقا ما روينا) أي من الأحاديث السابقة (قوله لما فيه من إظهار الضجر الخ) وأجيب بأن فيه إظهار ضعف بنيتة ويهين بشريته فان الانسان خالق ضعيفا وليس المقصد إظهار الضجر في أمر العبادة (قوله حصول التقوى به) خبر لم يدا محمد في أي والبركة حصول التقوى بالسجود والتقوى بفتح التاء المشددة وفتح القاف وتشديد الواو والمكسورة ولانه إباحة في الكل والشرب للذين حرما صدر الاسلام بعد النجوم فشرعه بعدنا خالف ذلك فيدل فعله على البركة والاتقاع للصائم ولو قوعه في الوقت الذي يستحب فيه الدعاء أي فاذا قام وتسحر وعاد دعوات فيستجاب له ولما يقع من المتسحرين من الذكر والاعتقاد بالسجود بركة هو الاصل صرا والمأ كقول يسمى بصور ابتغى السبي وفي شرح المنتقى السجود بالنجس ما يؤكل في السادس الاخير من البيل وبالضم جمع صحر (قوله لا خلافة عن المراد) وهو ذوق مرارة بعض الجوع ليرحم المساكين وليكون أجرا على قدومه شفته (قوله كما يفعله المتفرهون) أي المتعمهون (قوله وتأخير السجود) ويكره تأخيرها الى وقت يقع فيه الشك حندية (قوله وتجميل القنطرة) ويستحب الإفطار قبل الصلاة وفي البحر التجميل المستحب التجميل قبل اشتباك الصوم ومن السنة عند الإفطار أن يقول اللهم لك صمت ولك أمنت وعليك تركت وعلى رزقك أفطرت وصوم القدر من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت (قوله قبل استعمال النجوم) أي ظهورها وتبين كل نجم بانقراذه وهو بالقاموس والمهملة ويقال له سهل فحل لاعتزاله النجوم كالقفل فانه اذا قرع المبل اعتزلها أفاده في القاموس (قوله ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء) قال في القاموس الجرعة مثله من الماء حنونة منه أو بالفتح وبالصم الاسم من جرع الماء كسمع وضع باعة وبالصم ما اجترعت ٥١ (قوله يصلون على المتسحرين) أي الله يرحم والملائكة تستغفرونهم أو يراد بها العطف وهو في كل ما يناسبه واقفه سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في العوارض) هي جدية بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استعمل ومنه عارض عطرنا وهو السحاب والعارض الباب والحد وعارض أي آفة من كبر أو مرض كذا في ضياء الظلم ولما كان افساد الصوم بغيره يوجب انما يوجب لا يوجب احتيج الى بيان الاضرار المسقطه نهر (قوله والسفر) فيه أنه لا يبيح الإفطار وانما يبيح عدم الشروع في الصوم اذ لو كان السفر يبيح القنطرة لما لم أصبح مقبلا ثم سافر القنطرة مع أنه لا يجوز وحديثا فالمراد بالعارض هنا ما يبيح عدم الصوم لطرد في الكل أفاده السبب وكذا يراد بالقدر في قوله بما يباح الإفطار ما أباح عدم الصوم سواء أباحه عن آوله أو بعد الشروع فيه

(فصل في العوارض) جمع عارض المرض والسفر والاكراه والحمل والرشاع والجوع والعطش والهرم بما يباح القنطرة

فجوز (إن خاف) وهو مريض (زيادة المرض) بكم أو كيف أو صام والمرض معنى يوجب تقصير الطبيعة إلى القساد ويحدث
أولا في الباطن ثم يظهر أثره وسواء ٤٤٨ كان لوجع عين أو برائحة أو صداع أو غيره (أو) خاف (بطء البرء) بالصوم جازله

القطر لانه قد ينضى إلى الهلاك فيجب الاحتراز عنه والغاى إذا كان يعلم يقينا أو بقلبية الظن القتال بكونه بازاء العدو ويخاف الضعف عن القتال وليس مسافرا له الفطر قبل الحرب ومن له نوية حى أو عادة حيض لأبأس بفطره على ظن وجوده فإن لم يوجد اختلف في لزوم الكفارة والأصح عدم لزومها عليهم ما وكذا أهل الرستاق لو هو الطبل يوم الثلاثين فقاموه عيدا فأفطروا ثم تبين أنه لغيره لا كفارة عليهم (و) يجوز الفطر (لحامل ومريض خافت) على نفسها (نقصان العقل أو الهلاك أو المرض) سواء كان على نفسها أو ولدها نسبا كان أو رضاعا وأما شرب الدواء إذا أخبر الطبيب أنه ينفع استطلاق بطن الرضيع وتقطر هذا العذر أقوله صلى الله عليه وسلم إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحبل والمرضع الصوم ومن قيد بالمستأجرة للارضاع فهو مردود (والخوف لمعتبر) لإباحة الفطر طريق معرفته أصرا إن أحدهما

(قوله وهو مريض) أفاد أن الصحيح الذي غلب على ظنه المرض بصومه ليس به أن يفطروا أفاد السيد أن في ذلك خلافا فالزاي على إباحة الفطر له والعلامة مسكين على عدمه وقد تبين فيه صاحب الذخيرة ويرى على إباحة الفطر في الدروز كفى انقضاء أن المريض ملحق بالمريض (قوله بكم) المراد بالكم أن ينشأ بالصوم مرض آخر وليس المراد به زيادة الأيام والاعتكاف مع قوله أو خاف بطء البرء (قوله أو كيف) بأن يحدث بالصوم اشتداد في المرض القائم (قوله والمرض معنى الخ) قال في القاموس المرض الظلام الطبيعية واضطرارهم بعد صفاتها واعتدالها اه ويقال في اسم الفاعل مريض ومريض ومريض اه (قوله ويحدث أولا في الباطن الخ) قال في القاموس المرض بالفتح للقلب خاصة وبالتحريك أو كلاهما الشك والنفاق والقصور والظلمة والنقصان (قوله أو غيره) كفساد العضو (قوله فيجب الاحتراز عنه) هذا يقتضى وجوب الإفطار وهو ينافي التعبير باللام في قوله لمن خاف ويمكن الجمع بأن الجواز عند عدم تحقق الهلاك والوجوب عند تحققه وسيأتى في المسافر نظيره (قوله بكونه) أى بسبب وجوده بمقابلة العدو (قوله ويخاف الضعف عن القتال) أى بالصوم (قوله وليس مسافرا) أما المسافر فيجوز له الفطر بغير عذر (قوله ومن له الخ) يوم الذكروا لا في ذكركم في له نظير اللفظ من (قوله لأبأس بفطره) أفاد أن الأولى أن لا يفطرا حتى يتحققا وعلل في الشرح جواز الإفطار بأن ما ذكر بحكم الغلبة كالسكات (قوله والأصح عدم لزومها عليهم) وكذا هو المعقد في الغاى كما في الدرر (قوله وكذا أهل الرستاق) أى القرى إذا سمعوا صوت طبل أمير مدينة ذلك الرستاق على ما جرت به عادتهم أنهم يضربونه يوم العيد (قوله أنه لغيره) أى أن ضرب الطبل لغير العيد كأن كان لفرح (قوله لا كفارة عليهم) لأنهم لم يقصدوا الجنابة (قوله ويجوز الفطر للحامل) هى التى في بطنها حمل بفتح الحاء أى ولدها والحامل التى على رأسها أو ظهرها حمل بكسر الحاء (قوله ومريض) هى التى شأنها الارضاع فتسمى به ولو في غير حال المباشرة والمرضة التى هى فى حال الارضاع ملقمة تديم الصبي ذكره صاحب الكشف (قوله خافت نقصان العقل) خاص بها وأما خوف الهلاك والمرض فيتحقق فيها وفي الولد (قوله نسبا كان أو رضاعا) أما الظن فلا لأنه واجب عليها بالعقد ولو كان العقد في رمضان كما في البرجندى خلافا لما في صدر الشريعة من تقييد حل الإفطار إذا صدرت الإجارة قبل رمضان وأما الأم فلوجوبه عليها ديانة مطلقا وقضاء إذا كان الأب معسرا أو كان الولد لا يرضع من غيرها وأما إذا كره على الإفطار به لاله فلا يجوز له لأن العذر في الإكراه جاء من فعل من ليس له الحق فلا يعذر رصانة نفس غيره بخلاف الحامل والمرضع كذا في البحر (قوله وتقطر هذا العذر) أعاده وان ذهب عما تقدم ليستدل عليه ويحتمل أنه راجع إلى ما قبله فقط وقوله أقوله الخ علة للمصنف (قوله فهو مردود) بالحدوث السابق وبأن الارضاع واجب على الأم ديانة لاسيما إذا كان الأب معسرا كذا في الشرح (قوله بغيره) ولو كانت من غير المريض عند اتحاد المرض ذكر السيد في الحاشية وزاد في البحر غلبة الظن الصادرة بأماوة ظهرت له باجتهاد والاجتهاد غير مجرد الوهم اه (قوله مسلم) جرى على التمسك بالاسلام

ما كان (مستندا) فيه (لغلبة الظن) فانما يتزلة اليقين (بغيره) سابقة والثاني قوله (أو اختيار طبيب) مسلم

عند التمسك شرط (و) جازاً

القطر (من حصل له عطش شديد أو جوع مفرط يخاف منه الهلاك) أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس وكان ذلك لا يتعب نفسه اذ لو كان به تلزمه الكفارة وقيل لا (وللمسافر) الذي انشأ السفر قبل طلوع الفجر اذ لا يباح له القطر بانشاءه بعدما أصبح صائما بخلاف ما لو حل به مرض بعده فله (القطر) لقوله تعالى من كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وما رومناه (وصومه) أي المسافر (أحب ان لم يضمره) لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم (و) هذا اذا لم تكن عامة رفته مفطرين ولا مشتركين في النفقة فان كانوا مشتركين او مفطرين فالأفضل فطره) أي المسافر (موافقة للجماعة) كافي الجوهرة (ولا يجب الايصال بكفارة ما افامره) (على من مات قبل زوال عذره) بمرض وسفر ونحوه كما تقدم من الاعذار المبيحة للفطر لقوات ادر العدة من أيام اخر (و) ان ادرك العدة (فصوما ما قدر واعلى قضائه) وان لم يقضوا منهم الايصال (بقدر الإقامة) من السفر (والحصنة) من المريض

وزوال العذر اتفاقا على الصحيح والخلاف في نذر ان يصوم شهرا اذا برئ ثم برئ يوما يلزمه الايضاع بالطعام لجميع الشهر عندهما وعند محمد قضى ما صح ٤٥٠ فيه (ولا يشترط التتابع في القضاء) لاطلاق النص لـ

المستحب التتابع وعدم التأخير عن زمان القدرة مسارعة الى الخير وبرائة الذمة هتفيه أربعة متتابعة بالنص اذا رمضان وكفارة الظهار واقتل والممين والمخرفيه قضاء رمضان وفدية الحلق لازي برأس الحرم والمتعة والقران بجزء الصيد وثلاثة لم تذكر في القرآن وثبت بالاجار صوم كفارة الافطار عدا في رمضان وهو متتابع والتطوع متخير فيه والنذر وهو على اقسام امان نذر أيام متتابعة معينة أو غير معينة بخصوصها أو منه ما لم ينذر الا عن كفاف وهو متتابع وان لم ينص عليه الا ان يصرح بعدم التتابع في النذر (فان جاء رمضان آخر) ولم يقض الفائت (قدم) الاداء (على القضاء) شرعا حتى لو نواه عن القضاء لا يقع الاعن الاداء كما تقدم (ولا فدية بالتأخير اليه) لاطلاق النص (ويجوز الفطر لشيخ فان وجوز فانية) هي فانية لانه قرب الى القضاء أو فنية قوته وجوز من الاداء (وتلزمها الفدية وكذا

والاجنبى في جواز اتبع سواء ولو صام وليه عنه أو صلى لا يصح حديث لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد أفاده السيد (قوله وزوال العذر) عطف على الإقامة (قوله اتفاقا) أي بين الشيخين ومحمد (قوله والخلاف في الخ) مبتدأ أو خبر أي لا خلاف في المسئلة السابقة وانما الخلاف في صورة النذر (قوله ثم برئ يوما) حكم ما زاد على اليوم كالיום (قوله وعدم التأخير) أي بعد زوال العذر (قوله وبرائة الذمة) عطف على الخير (قوله واقتل) أي الخطأ (قوله والممين) انما اشترط فيه التتابع لان ابن مسعود قرأ فصيام ثلاثة أيام متتابعة وهي قراءة مشهورة يجوز بها الزيادة على الكتاب (قوله وفدية الحلق لازي برأس الحرم) أي حال كونه لازي حصل برأس الحرم قال تعالى ولا تعاقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فن كان منكم مريضا أو به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك (قوله والمتعة والقران) بالرفع عطف على قضاء أي وصوم التمتع والقران لمن لم يجب ددم الشكر فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (قوله وجزء الصيد) المقتول حال الاحرام أو في الحرم (قوله امان نذر أيام متتابعة) هو بكسر الذاو وضعها كما في القاموس وسيلاني لا شرح واما النذر الرابع فهو بمعنى اهل وحذر وخوف (قوله او غير معينة بخصوصها) يعني ان المدار على ذكر التتابع سواء عين كشهرو جب متتابعة مثلا او لم يعين كشهرو متتابع مثلا لكن ان افطر يوما في الاول قضاء بلا استقبال الا لا يقع كله في غير الوقت وفي الثاني يستقبل لانه اخذ بالوصف كما في التنوير وشرحه من عوارض الصوم وفي شرح السيد وقد منان كله كفارة شرع فيها الصق كان التتابع شرط في صومها او مالا فلا ولا خلاف في وجوب التتابع في كفارة ذان كما لا خلاف في نذر التتابع فيما لم يشترط فيه وهو صوم المتعة وكفارة الحلق وجزء الصيد وقضاء رمضان (قوله كما تقدم) من أنه معيار لا يصح غيره (قوله لاطلاق النص) وهو قوله تعالى نفية من أيام آخر (قوله لشيخ فان) هو الذي كل يوم في نقص الى أن يموت وانما لم يمت باعتبار شهاده الشهر وأجبه للعرج وأفاد القهستاني عن الكرماني أن المريض اذا فحقة البأس من العفة أي صحة يقدر معها على الصوم فعليه الفدية لكل يوم وان لم يقدر على الصوم اشدة الحر افطر ويقضيه في الشتاء كما في البصر (قوله لانه قرب الى القضاء) فقيه مجاز الاول (قوله أو فنية قوته) أي التي يتمكن بها من الصيام وعليه فهو حقيقة (قوله وتلزمها الفدية) ثم ان شاء أعطى في أول رمضان وان شاء أعطى في آخره ولا يشترط في المدفوع اليه العدد (قوله وكذا من عجز الخ) الاولى حذفه لان المصنف ذكره صريحا بعد رمهنا أنه عجز عن انتهاء الصوم الذي لزمه بنذر الابد (قوله لا يعبرهم من ذوى الاعذار) كالحامل والمرضع والمريض والمسافر فأنهم لا يقدرون لعدم ورود نص فيهم والاولى حذف اللام لان المعنى لا يلزم غيرهم (قوله لكل يوم نصف صاع) لو قال وتلزمها الفدية كالفطرة لكان أخصروا شمل (قوله بشرط دوام عجز الفاني والفانية) فتي قدرا قضيا (قوله ومات قبل الإقامة) اما اذا اقام فقتضى ما سبق التفصيل

لا تجب عليه القدية بظهوره في السفر (كن نذر صوم الابدقضع عنه) لاشتعاله بالمعيشة بطريقه في القديق بعدم قدرته على القضاء (فان لم يقدر) من تجوز له القدية (على القدية لمسيرة يستغفر الله سبحانه ويستقبله) أي يطلب منه العفو عن تقصيره في حقه (و) لا تجوز القدية لان صوم هو اصل بنفسه لا بدل عن غيره حتى (لو وجبت عليه كفارة عين أو قتل) أو ظهار أو افطار (فلم يهدم ما يكفر به من عتق) وإطعام وكسوة (وهو شيخ فان أولم يصم حال قدرته على الصوم حتى صار فانياً تجوز له القدية) لان الصوم هنا بدل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير الى الصوم الا عند الهز ٤٥١ عما يكفر به من المال فان أوصى بالتكفير بنقد من الثلث ويجوز في القدية الاباحة في الطعام **أكتان** مشبعان لليوم كما يجوز القليل بخلاف صدقة الفطر فانه لا بد فيه من القليل كالزكاة اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او الطعام يجوز فيه القليل والاباحة وما شرع بلفظ الايتاء او الاداء يشترط فيه القليل (ويجوز للمتطوع) بالصوم (الفطر بلاهذ في رواية) عن أبي يوسف قال الكمال واعتقادي أنها اوجه لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها انها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فنقلنا لا فقال الى اذن صائم ثم أتى في يوم آخر فنقلنا يا رسول الله اهدي البناحيس فقال أريته فلقد أصبحت صائماً فأكل وزاد النساء

ان اقام شهر او جبت عليه القدية بقدره وان اقام اقل منه وجبت بقدره (قوله لا تجب عليه القدية) لانه يصح ان يغير في التخييف لا في التغليب كذا في الشرح وقال في الدرر وجوب القدية على الفاني اذا الصوم اصل بنفسه وخو طيب بأدائه حتى لو لم يهدم الصوم لكفارة عين او قتل ثم يجوز التجزأ القدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كان ما افراقات قبل الاقامة لم يجب الا بقاء (قوله فضعف) وكذا لو افطرا ما مع القدرة فان القضاء غير متأت له فالتقسيد بالضعف اتفاق فيما يظهر (قوله اي يطلب منه العفو) اي يطلب منه الاقالة وهي ترك المؤاخذه وهو العفو (قوله هو اصل بنفسه) اي كالصورتين السابقتين (قوله لا بدل عن غيره) لان البدل لا يدل له (قوله او قتل) اي قتل نفس خطأ (قوله من عتق) عام للكفارات الاربع وقوله وإطعام وكسوة خاص بكفارة العين اما القتل فلا اطعام فيه كالا كسوة وأما الظهار ففيه الاطعام لكنه بعد الصيام وكذا الافطار (قوله أولم يصم) مقابل قوله وهو شيخ فان أي أنه لا فرق في عدم القدية في الصوم الذي ليس اصلا بين أن يجب عليه وهو قادر عليه ثم تراخي فيه حتى فني وبين أن يصدر موجه من ظهار أو عين مثلاً في حالة فناءه (قوله ولذا لا يجوز) اي ليكون الصوم هنا بدلاً (قوله اكتان مشبعان) بفتح الهمزة تنبيهاً كلة المرة الواحدة من الاكل لا باضم لانها الاقامة (قوله لليوم) اي لقدية كل يوم (قوله بلفظ الاطعام) ككفارة المظاهر والمغفر في رمضان (قوله او الطعام) وهو جزاء الصيد المقتول في الحرم أو الاحرام فان الله تعالى قال او كفارة طعام مساكين (قوله بلفظ الايتاء) كالزكاة فان الله تعالى قال وآتوا للزكاة (قوله أو الاداء) كما في زكاة الفطر فقد ورد أدواعن كل جر وعبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من شير (قوله فقال الى اذن صائم) صريح في صحة النية فيها في النفل كما هو المذهب (قوله اهدي البناحيس) هو غمر ينزع نواء ويدق مع الاقط ويجهتان بالسمن ثم يذلل باليد حتى يبق كالثريد وهو في الاصل مصدر يقال حاس الرجل حيساً اذا اتخذ ذلك قاله السيد في الحاشية عن المصباح والاقط مثلثة وتحرل وككتف ورجل وابل شيء يتخذ من الخبيض الغني والخبيض هو اللبن الذي اخذ زبد والمضارع مثلث الخاء فاموس (قوله فليدع) حله بعضهم على الصلاة الحقيقية لانها المرادة شرعاً وتحصل بركة الصلاة للمحل والناظرين (قوله مكروه) الظاهر من اطلاقهم أنها كراهة تحريم (قوله لان الدليل) وهو قوله تعالى ولا تطالوا اعمالكم (قوله ليس قطعي الدلالة) لاحتمال أن يكون المعنى والله

ولكن اصوم يوماً مكانه وصح هذه الزيادة ابو محمد عبد الحق وذكر الكرخي وأبو بكر انه ليس له ان يفطر الا من عذر وهو ظاهر الرواية لما روى الله عليه الصلاة والسلام قال اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطراً فليأكل وان كان صائماً فليصم اي فليدع قال القرطبي ثبت هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ولو كان الفطر جائزاً كان الافضل الفطر لا جباية الدعوة التي هي السنة وصح في المحيط اعلم ان افساد الصوم والصلاة بلا عذر بعد الشروع فيه مائة لا مكروه وليس بهرام لان الدليل ليس قطعي الدلالة وان لم يلزم القضاء واذا عرض عذراً بيج للمتطوع الفطر اتفاقاً

لاحد الابوين لا غيرهما
للتأكد ولو كانت شخص
بالطلاق ليطهرت فالاعتماد
على انه يفطر ولو بعد الزوال
ولا يحسنه لرعاية حق أخيه
(وله البشارة بهذه الفائدة
الجليلة) قال في التجنيس
والزيرد جل أصبح صائما
متطوعا قد دخل على أخ من
أخوانه فسأله ان يفطر
لابأس بأن يفطر لقول
الذي صلى الله عليه وسلم
من افطار لحق أخيه يكتب له
قواب صوم الف يوم وقضى
قضى يوما يكتب له قواب
صوم الف يوم ونقله أيضا في
التواخي والهيوط والمبسوط
(واذا افطر) المتطوع
(على أي حال كان)
(عليه القضاء) لا خلاف
بين أصحابنا في وجوبه صيانة
لما مضى عن البطالان (الا
اذا شرع متطوعا) بالاصح
(في خمسة أيام يومى العبدن
وأيام التشرى فلا يلزمه
قضاؤها بافادها في ظاهر
الرواية) عن أبي حنيفة
وجه الله لان صومه مأمور
بنية فيه ولم يجز انما له
بنفس التبرع ارتكبت
المنهي عنه لا اضرار عن
ضيافة الله فأمر بقطعه
وعن أبي يوسف ومحمد عليه
القضاء يعني وان وجب
النظر

تعالى أعلم ولا تمالوا ثواب اعمالكم بصورياتهم (قوله والاضافة عذره على الاظهر) لما
رواه الطبراني في كبريه عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم على أخيه المسلم فان
اراد أن يفطر فليطهر الا ان يكون صومه ذلك رمضان او قضا رمضان أو نذرا اه كذا في الجامع
الصغير للسيوطي (قوله على الاظهر) وقيل عذره طلقا وقيل ليس به عذر طلقا وقيل عذره
ان وثق من نفسه بالقضاء وان كان لا يثق لا يفطرون كان في ترك الافطار أذى أخيه المسلم
قال شمس الأئمة الحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب بغير قيد صاحب التنوير العذر
بما اذا كان صاحبها ممن لا يرضى بمجرد حضوره وينادي بترك الافطار والافلا قال في الدرر
عن الظهيرية وهو الصحيح من المذهب (قوله للضيف) يقال للواحد والجمع ويجمع على
اضيف وضيوف وضيفان (قوله والمضيف) يقع الميم اصله مضيوف وفي عبارة القاموس
ما يفيد انه يقال مضاف (قوله الا ان يكون في عدم فطره بعده عقوق لاحد الابوين) في فطر
بعده الى العصر لا بعده كذا في الدرر (قوله للتأكد) أي تاكد حق الوالدين وفي التمرح ما يفيد
انه علة لقوله لا بعده وعبارته ووجه الفرق ان الصوم في اول اليوم لا يتأكد كعادتنا اعرف انه
لا يتأكد على البدن ولا كذلك بعد الزوال اه يتصرف فان قوله ولا كذلك بعد الزوال أي
قانه يتأكد اه (قوله بالطلاق) اطلقه فم الرجعي وهل العتق مثله يحرر (قوله فالاعتماد
على انه يفطر) ولو كان صائما تنوير وشرحه (قوله ولو بعد الزوال) الذي يلوح من عبارة
صاحب النثر ان ذلك فيما اذا كان قبل الزوال لا بعده (قوله ولا يحسنه) استشكل بما هو
مصرح به من انه في الحلف على ما لا يملك بغير مجرد القول فيبر بقله افطروا ويمكن التوفيق بحمل
ما هنا مما يقتضي انه ان لم يفطر يحنث على ما اذا كان الحلف بطريق التعاسيق او بحمل على
ما اذا لم يامر بالافعل قاله السيد في حاشية الاشياء (قوله لرعاية حق أخيه) علة لقوله يفطر
(قوله قال في التجنيس) بيان للفائدة (قوله فسأله) ظاهره ولو كان السؤال بغير عيز وكذلك
قوله في الحديث لحق أخيه عام (قوله قواب صوم الف يوم) أي غير الالف السابقة (قوله
واذا افطر على أي حال كان) سواء كان الفطر اذرا ام لا وسواء افسده قصدا ام لا
وهذا اذا شرع قصدا فلو شرع فيه ظنا انه عليه فذكر أنه ليس عليه شيء فانظر فورا
فلا قضاء عليه أما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه بمضاهيها صار كأنه نوى في هذه الساعة أخاذه في
البحر والمراد بالساعة القطعة من الزمن وانظر ما لو ذكر أنه ليس عليه ونوى قطعه الا أنه لم
يعط مفعلا هل يكون شارعا ومقتضى قولهم انه نية الفطر لا يكون مفعلا أنه لا بعد افطارا
أو يكون مشروعا وحرره (قوله لا خلاف بين أصحابنا) الا في صائغة تطوعا عرض عليها الحيض
ففي القضاء خلاف والاصح الوجوب (قوله صيانة لمضى) أي من الشرع عن البطالان
قانه لما أعقب القضاء كان غير باطل بخلاف ما اذا أعقبه (قوله وعن أبي يوسف ومحمد عليه
القضاء) لأن الشروع ملزم كالنذر والشروع في الالة في الاوقات المذكورة ووجه الفرق
للامام أن القضاء بالشروع يقتضي على وجوب الاتمام وهو منتف لأن يتقضى الشروع يكون
من تكبيل الله فأمير بقطعه بخلاف النذر حيث لم يصير من تكبيل الله بمجرده والنذر لانه التزم
طاعة الله تعالى وانما المعصية بالفعل وبخلاف الشروع في الالة في الاوقات المذكورة حيث

وفيما ذكرنا إشارة إلى قضاء نفل الصلاة الذي قطع به بشره عند الطلوع كما تقدم في قوله تعالى (فإن الله لم يخلقنا عبثا بغير حكم) (باب ما يلزم الوفاة به) من منذور الصوم والصلاة ٤٥٣ وغيرهما (إذا نذر شيئا من القربات

(لزمه الوفاة به) لقوله تعالى
وليوفوا نذرهم وقوله
صلى الله عليه وسلم من نذر
أن يطيع الله فليطعه ومن
نذر أن يعصى الله فلا يعصه
رواه البخاري والإجماع
على وجوب الإيفاء به وبه
استدل القائلون باقتراضه

لم يصح تركه كالمنهي بمجرد الشروع وهذا لا يثبت به أن حلف لا يصلح ما لم يسجد والشروع
هو المرجح للقضاء دون الصلاة فصار كالنذر ولأنه يمكنه الأداء بذلك الشروع في الصلاة
لا على وجه المكراهة بأن يترك حتى يبيض الشمس زيلعي (قوله وفيما ذكرنا) أي من قوله لانه
بنفس الشروع ارتكبت المنهي عنه الخ فإنه لا يقال في الصلاة أنه بنفس الشروع فيه ارتكبت
المنهي عنه بل انما يكون ذلك بالسجود بدليل مسألة المين (قوله عند نحو الطلوع) هو
الاستواء والغروب والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب ما يلزم الوفاة به الخ) •

انما أخر الكلام على النذر تأخير الماء وجبه العبد على نفسه عما أوجب الحق جل وعلا عليه
(قوله وغيرهما) كالعتق والاعتكاف (قوله من القربات) خرج النذر بمعية فلا وفاء به بل
يحرم فعلها (قوله لزمه الوفاة به) أي على طريق الوجوب على قول وقدمه صاحب التنوير في
الصوم وقال لا اكمل وغیره هو فرض على الاظهر وأجاب الاول عن آية وليوفوا نذرهم بأنه
دخلها التخصيص كالنذر بميادة المريض ونحوه ليدل الوضوء لكل صلاة قال الزيلعي وبمثل
ثبت الوجوب لا الفرضية (قوله والإجماع على وجوب الإيفاء به) أي في غير نذر الباج فان
بعض الأئمة لا يوجب الإيفاء به واللجاج واللجاجة الخصومة فنسب إلى الامام أحمد رضي
الله عنه القول بعدم الوجوب مطلقا فليس بمصيب وهو يحتمل أن يكون مبتدأ وما بعده خبرا
أو مجرورا عطفا على لقوله (قوله ربه) أي بالإجماع (قوله باقتراضه) أعلم أن في وجوب
الآية ما افتراضه عملا قولين مرجحين ومرا (قوله وفي آفة قتل) النمرة تظهر في المضارع (قوله
أن يكون من جنسه واجب) أي فرض كما صرح به صاحب التنوير بعبارة الجهر والدر فإله
صاحب الدر في الإيمان (قوله لوصفه) أي العارض له وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى
(قوله لا غيره) يأتي محترز ذلك قريبا (قوله كالصوات الخمس) انظر ما لو نذر أن يؤتيها أول
أرقائها والظاهر عدم وجوب الإيفاء لأن الوجوب متحقق قبله وان كان موافقا (قوله
وقد زيد شرط رابع) وزيد أيضا أن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملكه أو مالا كالفيرة وفي
الفتية نذر التصديق على الاعتماء لم يصح ما لم ينو أشبه السبيل ولو نذر التسيحات دبر الصوات
لم تلزمه ولو نذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزمة وقبل لا اه در (قوله
أمس اليوم) الاولى حذف اليوم (قوله وكذا الوفاة اليوم أمس) الاولى حذف أمس (قوله
فلا يلزم الخ) لم يرتب في أخذ الله عززات (قوله ولا قراءة القرآن) كذا في كبريه وفيه أن
القراءة من جنسها فرض وواجب ونقصه لذاته وأبست واجبة قبل وعلى عدم الوجوب في
القهستانى بأن لزومها للصلاة لا إيمانها (قوله لكل الصلاة) أدخات الكاف من المصنف
(قوله ولا عبادة المريض) وكذا لا يصح بتكفين الميت والصلاة عليه لانهم من فروع الكفاية
وهو فوق الواجب كذا في السبيل وهو بناء منه على أن النذر واجب بالوجوب المصطلح عليه
وأنما يصح النذر بها لان النذر من شرطها (قوله معتبر بإيجاب الله تعالى) فما كان

ونذر من باب ضرب وفي لغة
قتل والمنذور يلزمه (إذا
اجتمع فيه) أي المنذور
(ثلاثة شروط) أحدها
(أن يكون من جنسه
واجب) بأصله وان حرم
ارتكابه لوصفه كصوم يوم
النحر (و) الثاني (أن يكون
مقصودا) لذاته لا لغيره
كالوضوء (و) الثالث أن
يكون (ليس واجبا) قبل
نذره بإيجاب الله تعالى
كالصوات الخمس والوضوء
وقد زيد شرط رابع أن
لا يكون المنذور محملا
كقوله على صوم أمس
اليوم اذ لا يلزمه وكذا الوفاة
اليوم أمس وكان قوله بعد
الزوال ثم قرع على ذلك
بقوله (فلا يلزم الوضوء
ينذر) ولا قراءة القرآن
لكون الوضوء ليس مقصودا
لذاته لانه شرع شرطاً لغيره
ككل الصلاة (ولا مصادرة
الصلاة) لانها واجبة

بإيجاب الشارع (ولا عبادة المريض) اذ ليس من جنسها واجب وإيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى اذ لا ابتداء

وهذا في ظاهر الرواية وفي رواية عن أبي حنيفة قال ان نذر ان يعود مرضا اليوم صح نذره وان نذر ان يعود فلا يلائمه شيء لان عبادة المريض قربة قال عليه ٤٥٤ السلام عائد المريض على مخاريف الجنة حتى يرجع وعبادة فلان بعينه

لا يكون معنى القربة فيه مقصودا للتأذير بل مراعاة حق فلان فلا يصح التزامه بالنذر وفي ظاهر الرواية عبادة المريض وتشجيع الجنائز وان كان فيه معنى حق الله تعالى فالمقصود حق المريض والميت والتأذير انما يلتزم بنذره ما يكون مشروعا حقا لله تعالى مقصودا (ولا) يصح نذر (الواجبات) لان ايجاب الواجب محال (بنذرها) لما ينبت (ويصح) النذر (بالعق) يعني الاعتاق لافتراس الضرر في المكافرات نصا (والاعتكاف) لان من جنسه واجبا وهو القعدة الاخيرة في الصلاة فاصل المكث بهذه الصفة تغلظ في الشرع والاعتكاف انتظار للصلاة فهو كالجالس في الصلاة فاذن صح نذره والحج ماشيا لان من قرب من مكة يلزمه ماشيا فالتمس بصفة مخصوصة تغلظ في الشرع ويصح نذر العبد والمرأة الاعتكاف والسيد والزوج المنع فيقضيانه بعد العتق والابانة وليس للمولى منع المكاتب (و) كذا يصح نذر (المسلاة غير المقرضة والصوم)

من جنسه عبادة او جباها الله تعالى صح نذره والا لا (قوله المريض) أي من حيث هو (قوله على مخاريف) بالقام جمع مخرفة بوزن مرحلة البستان أفاده في القاموس أي أنه فعل ما يوصله الى بسايتين الجنة (قوله بل مراعاة حق فلان) هو المقصود به (قوله فلا يصح التزامه) منه يؤخذ عدم صحة النذر للاموات قال في الدرر اعلم أن النذر الذي يقع للاموات من أكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها الى طرائف الاولياء الكرام تقربا اليهم فهو باطل وحرام ٥١ قال في البحر لو جوعه من ان نذر لخلق ولا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لخلق ومنها أن النذرة لميت والميت لا يملك ومنها أنه ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى كفر اللهم الا أن يقول يا الله اني نذرت لك ان شئت مريضى أو رددت غائبي او قضيت حاجتي أن أطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو الفقراء الذين يباب الامام الشافعي رضى الله عنه أو الامام الميت أو اشترى حصر المساجد أو زيتا لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها الى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو بيان لمحل صرف النذر لمحققه القاطنين برباطه أو مسجد به فيجوز بهذا الاعتبار ان يصرف النذر للفقراء وقد وجد ولا يجوز أن يصرف ذلك الى غنى غير محتاج اليه ولا اشريف منصب لانه لا يجعل له الاخذ ما لم يكن محتاجا فقيرا ولا لذي نسب لاجل نسبه ما لم يكن فقيرا ولا لذي علم لاجل علمه ما لم يكن فقيرا ولم ينبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينعقد ولا تشتغل به الذمة وانه حرام بل صحت ٥٢ (قوله ولا يصح نذر الواجبات) الاولى أن يقول ولا تلزم الواجبات وقول المصنف بعد بنذرها راجع الى ما قبله أيضا لانه يصدد تعدا ما لا يلزم بالنذر وان كان عدم الصحة يقيده (قوله لان ايجاب الواجب محال) ولان ايجاب العبد دون ايجاب الله تعالى فلا يظهر أثره معه كذا في الشرح (قوله لما ينبت) أي من الشروط والعمل المذكورة في كل (قوله وهو القعدة الاخيرة في الصلاة) لانها امت ومنهم من جعل جنس الواجب في الاعتكاف الوقوف بعرفة أفاده السيد ومنه يعلم أن المراد من قوله أن يكون من جنسه واجب الجنسية بسبب الاطلاق أي وان لم يصدد بصورة فان الاعتكاف لا يلزمه الجلووس بخلاف القعدة الاخيرة (قوله فاصل المكث) قد علمت ان الاعتكاف لا يلزمه المكث لكنه الغالب فيه اللهم الا أن يراد به الإقامة (قوله بهذه الصفة) أي بصفة الوجوب (قوله والاعتكاف انتظار للصلاة) أي أن ذلك من جملة ما يقصده كجاسيا أن شاء الله تعالى (قوله والحج ماشيا) بالجر عطف على قوله بالعق (قوله فالتمس بصفة مخصوصة) وهو المنذور في الحج (قوله فيقضيانه الخ) أي وبعد الرضا منهما (قوله وليس للمولى منع المكاتب) أي من الاعتكاف لانه في نصرقاته كالحرة (قوله والتصدق بالمال) أي بقدر ما في يده وهو ماله كما مر (قوله والذبح) قال في التنوير وشرحه ولو قال ان برئت من مرضي هذا ذهبت شاة أو على شاة أذبحها فبرئ لا يلزمه شيء لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالاضحية فلا يصح الا اذا زاد أو تصدق بغيرها فيلزمه لان الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتح وجب ٥٣ فكل كلام

أظهروا جنسها مثل الإحصية (فإن نذر) مكنت (نذرا) بشئ مما يصح نذره ٤٥٥ وكان (مطلقا) غير مقيد بوجوده
كقوله لله على أو نذر لله على

صلاة ركعتين (أو مطلقا)
بشرط يريد كونه كقوله
أن رزقي الله غلاما فـلى
اطعام عشرة مساكين
(ووجد) الشرط (لزمه)
الوفاء به) لما تلونا وروينا
وأما إذا علق النذر
بما لا يريد كونه كقوله أن
كلمت زيدا فله على عتي
رقبة ثم كلمه فانه يتخير بين
الوفاء بما نذر من العتيق
وبين كفارة عتيق على الصحيح
وهو المقتضى بقوله صلى الله
عليه وسلم كفارة النذر
كفارة اليمين وحمل على
ما ذكرناه (وضوح نذر صوم)
يومي (العبدن وأيام
التشريق) لأن النهي عن
صومها يحقق تصور الصوم
منها ضرورة والنهي لغيره
لا يتنافى المشروعية فصح
نذره (في المختار) وفي
رواية لا يصح لأنه نذر عصة
قلنا المعصية لعنى الاعراض
عن ضيافة الله تعالى فلا
يمنع العصة من حيث ذاته
(و) لذلك (يجب فطرها)
امتثال الأمر لا يصير
بصومها معرضا عن ضيافة
الكرام (و) يجب (قضائها)
لعصاة النذر باعتبار الأصل

المستنف على إطلاقه ليس بما ينبغي (قوله لظهور جنسها) الأولى لزوم جنسها (قوله يريد
كونه) أى حصوله ووجوده (قوله لما تلونا) أى من الآية (قوله وروينا) أى من الحديث
وقد ذكرهما أول الباب (قوله أقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولأنه نذر بظاهره يمين بمعناه لأن
مراده المنع بخير ضرورة قال في البحر بعد نقله اعلم أن هذا التفصيل وإن كان قول الحقيقة ليس
له أصل في الرواية لأن المذکور في ظاهر الرواية لزوم الوفاء بالنذر من جنس أو مطلقا وفي رواية
النوادر يتخير فيما بين كفارة اليمين وبين الوفاء قال في الخلاصة وبه يفتى فتجسس أن الفتوى
على التحريم مطلقا كذا انبسط بعض الفضلاء نقله أبو السعود في حاشية الأشباه وأما قوله أن
التحريم بالنسبة لما لو كان صحيح أو صوم أو صدقة يعنى أما إذا كان بخير وتعلق بطلاق وعتي وإيلاء
فيقع المعلق فقط ولا تحجير (قوله وحمل على ما ذكرناه) أى من النذر المعلق على شرط لا يريد كونه
(قوله يحقق تصور الصوم منها ضرورة) وذلك لأنه إذا كان المنهى عنه لا يتصور من الشخص
لا يكون للنهي عنه وجه لأنه ليس في مقدوره فلا يقال للعجبوب لا تزن ولا لا عني لا تبصر لهدم
تأني الفعل المنهى عنه منهما (قوله والنهي لغيره) المنهى مصدر بمعنى اسم المفعول ومصدوقه
هنا الصوم في هذه الأيام ومصدوق الغير الاعراض عن الضيافة والمعنى والمنهى عنه لغيره أى
لأذاته لا يتنافى مشروعية ذلك المنهى (قوله لا يتنافى المشروعية) أى لا يمنع العصاة كالمبيع عند
الاذان الأول يوم الجمعة فانه منى عنه لا لخلال بالسعى ومع ذلك إذا علقه يكون صحيحا وليس
المراد بالمشروعية أنه مطلوب شرعا فإن الصوم هنا منى عنه ولا يلزم من عصاة النذر كونه
عبادة يتأب عليها فانه يصح بالعتيق وهو ليس بعبادة وضعا بديل محتمه من الكافر والمشرط في
عصاة النذر كونه بغير عصة ولا يلزمه الثواب ويحتمل أن المراد بالمشروعية كونه مطلوبا شرعا
في ثواب عليه ويكون صوم هذه الأيام له جهتان جهة امتثال الأمر في قوله تعالى وليوفوا
بذورهم وهو من هذه الحبيبية عبادة يتأب عليها وجهه إيقاعه في هذه الأيام اللزوم منه
الاعراض وهو من هذه الحبيبية يكون حراما ونظيره الصلاة في الأرض المغصوبة وقد تقدم
لصاحب النهر ما يقتضيه ذلك وقول الشرح بعد قلنا المعصية لعنى الاعراض عن ضيافة الله
تعالى فلا يمنع العصاة يرشد إلى المعنى الأول (قوله فصح نذره) أى نذر الصوم في هذه الأيام وهو
مصدر مضاف إلى مفعوله (قوله وفي رواية) هى رواية ابن المبارك عن الإمام وبها قال زفر
(قوله لا يصح لأنه نذر عصة) التفت في هذه الرواية إلى العارض الذى أوجب النهي
والتفت في ظاهر الرواية إلى أصله لتحكم بالعصاة (قوله لعنى الاعراض) الإضافة للبيان (قوله
ولذلك) أى لكون صومها معصية لعنى الاعراض الخ (قوله امتثال الأمر) أى المأثور من
أنهى فإن النهي عن الشئ أمر بضده على ما فيه من الخلاف وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن صيامين صوم يوم الإفصى وصوم يوم الفطر كما في الصحيح وفي مجمع الطرقات عن ابن عباس
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل أياما في صائها يصح أن لا تصوموا هذه الأيام قائم أيام
أكل وشرب وبغال أى وقاع للنساء (قوله لئلا يصير صومها الخ) أنه لوجوب الإفطار ويستغنى
عنه بقوله ولا لك (قوله عن ضيافة الكرم) أى ولا عذران تلغونها بخلاف ضيافة البخل

(أَنَّ صَامَهَا أَجْرَاهُ) الصَّيَامُ مِنَ الذَّنْدَرِ (مَعَ الْحَرَمَةِ) الْحَاصِلَةُ بِالْأَعْرَاضِ عَنْ ضِيَاغَةِ اللَّهِ تَعَالَى (وَالْغِنَى الْغَنَاءُ بَيْنَ الزَّمَانِ وَتَعْيِينِ) (الْمَكَانِ وَ) (الْمَرْهَمِ) تَعْيِينِ (الْفَقِيرِ) لِأَنَّ الذَّنْدَرَ بِإِجَابِ الْقَهْلِ فِي الذَّمَّةِ مِنْ حَيْثُ هُوَ قَرِيبٌ إِلَى الْإِعْتِبَارِ وَقَوْعُهُ فِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَفَقِيرٌ وَتَعْيِينُهُ لِلتَّنْدِيرِ بِهِ أَوَّلُ التَّاجِيلِ إِلَيْهِ (فَيَجْزِيهِ صَوْمُ) شَهْرٍ (رَجَبٍ عَنْ نَذْرِهِ صَوْمُ شَعْبَانَ) لَوْ جُودَ السَّبَبُ وَهُوَ الذَّنْدَرُ وَالْقَرِيبَةُ لِقَهْرِ النَّفْسِ لَا بِقَوْعِهِ فِي شَهْرٍ بَعِيْنِهِ وَفِي تَجْهِيلِهِ نَفْعُهُ بِتَحْصِيلِ ثَوَابٍ قَدِيمَةٍ وَهُوَ أَوْطَرُ وَمَانِعٌ قَبْلَ حُجِيِّ الْوَقْتِ وَإِنْ كَانَ بِإِضَافَتِهِ قَصْدُ التَّخْفِيفِ حَتَّى لَوْ مَاتَ قَبْلَ حُجِيِّ ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ فَأَعْطَيْنَاهُ مَقْصُودَهُ (وَيَجْزِيهِ صَلَاةُ كَعْتَبِينَ) فَكَثْرَ إِذَا صَلَّى الْمُنْذَرُ (بَعَصْرٍ) مِنْهَا وَقَدْ كَانَ (نَذْرًا دَاهِمًا) أَيْ صَلَاتِهِمَا (بِمَكَّةَ) أَوِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ أَوِ الْآخِصِيِّ لِأَنَّ الْعَصَةَ بِإِعْتِبَارِ الْقَرِيبَةِ لَا الْمَكَانَ لِأَنَّ صَلَاةَ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى بِجَمِيعِ الْبَدَنِ فِي هَذَا الْمَعْنَى الْإِمْكَنَةُ كُلُّهَا سَوَاءٌ وَانْ تَفَاوَتْ الْفَضْلُ (وَيَجْزِيهِ) (التَّصَدُّقُ بِدَرْهَمٍ) لَمْ يَعْثُرْهُ (وَعَنْ ٤٥٦) دَرْهَمٍ عَيْنَهُ (أَيْ التَّصَدُّقُ الْمُنْذَرُ) (وَيَجْزِيهِ) (الصَّرْفُ لَزِيدِ)

فَإِنَّ قَدِيمَاتِي عَنْهَا لَأَرْطَعَامُ الْجَبِيلِ دَاءُ (قَوْلُهُ أَجْرَاهُ مَعَ الْحَرَمَةِ) أَنْ تَنْظُرَ هَلْ يَنْبَغِي عَلَى صَوْمِهَا فَيَكُونُ لِلْقَهْلِ جَهْتَانِ أَوْ لَا يَنْبَغِي أَصْلًا نَظَرًا لِلْعَارِضِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ وَلَا فَرْقَ فِي الْحَكْمِ الْمَذْكُورَيْنِ أَنْ يُصْرَحَ بِذِكْرِ الْمَنْهَى بِأَنْ قَالَ نَذَرْتُ صَوْمَ النَّصْرَاءِ وَلَا كَانَ قَالَ عَلَى صَوْمِ غَدَفٍ وَفَاقَ يَوْمَ النَّصْرِ وَلَوْ نَذَرْتُ صَوْمَ الْأَصْحَى وَأَنْظَرْتُ قَضَى صَحَّ زَاهِدِي وَلَوْ صَامَ فِيهَا مِنْ وَاجِبٍ آخَرَ كَالْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ مَا فِي الذَّمَّةِ كَامِلٌ أَذَاهُ نَاقَصٌ أَتَقَلُّهُ السَّيِّدُ (قَوْلُهُ وَالْغِنَى تَعْيِينُ الزَّمَانِ الْخ) قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ وَالنَّذْرُ مِنْ اعْتِكَافٍ أَوْ حُجٍّ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ صِيَامٍ أَوْ غَيْرِهَا مَعْلُوقٌ وَلَوْ مَعْنَى لَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ وَمَكَانٍ وَدَرْهَمٍ وَفَقِيرٍ فَلَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِمَكَّةَ بِهَذَا الدَّرْهَمِ عَلَى فُلَانٍ نَخَالَفَ جَاوِزَ وَكَذَلِكَ الْوَجْهَ قَبْلَهُ فَلَوْ عَيْنَ شَهْرًا لِلْإِعْتِكَافِ أَوْ لِلصَّوْمِ فَجَعَلَ قَبْلَهُ عَنْهُ صَحَّ كَذَا وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَحْجَّ سَنَةً كَذَا الْخُجَّ سَنَةً قَبْلَهَا صَحَّ أَوْ صَلَاةً يَوْمَ كَذَا فَصَلَّاهَا قَبْلَهُ لِأَنَّهُ تَجْهِيلٌ بِهِ وَجُودُ السَّبَبِ وَهُوَ الذَّنْدَرُ فَلَوْ تَعْيِينُ شَرْبِ اللَّابَةِ فَلْيَحْفَظْ بِخِلَافِ الذَّنْدَرِ الْمَعْلُوقِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَجْهِيلُهُ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ (قَوْلُهُ فِي الذَّمَّةِ) مُتَعَلِّقٌ بِإِجَابِ (قَوْلُهُ وَتَعْيِينُهُ) أَيْ الزَّمَانِ وَبِقَاسِ عَلَيْهِ بِأَقْبَاهَا (قَوْلُهُ) فَيَجْزِيهِ صَوْمُ شَهْرٍ وَجِبَ الْخُذْ كَرُصُورَةُ التَّقْدِيمِ وَلَمْ يَذْكُرْ صُورَةَ التَّأْخِيرِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَا لَمْ يَأْخُذْ بِتَعْيِينِ أَوْ لَا تَأْخُذْ (قَوْلُهُ أَوْ طَرَقَ مَانِعٌ) كَرُصُورَةُ وَكَبَرُ سُنِّ (قَوْلُهُ) وَإِنْ كَانَ بِإِضَافَتِهِ قَصْدُ التَّخْفِيفِ (أَيْ فَيُعْتَبَرُ قَصْدُهُ مِنْ حَيْثُ التَّخْفِيفُ وَإِنْ كَانَ لَوْ قَدَّمَ صَحَّ) (قَوْلُهُ) أَوْ أَخْرَاجَ مَا يَجْرِي بِهِ الشَّيْءُ (وَهُوَ الْأَمْوَالُ) (قَوْلُهُ) تَعْدُلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ (فَهُوَ) بِأَلْفِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي بَقِيَّةِ الْمَسَاجِدِ (قَوْلُهُ) بِأَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ) بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ (قَوْلُهُ) كَذَا فِي تَرْتِيبِ الْمُتَمَادِّ الْحَسَنَةِ (قَالَ فِيهِ) يَفْدُ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ وَأَسَاقِيتُ أَخْرَدَ الدَّالَّةَ عَلَى أَنَّ الْفَضِيلَةَ تَحْصُلُ فِي الزَّائِدِ مُنَاصَّةً وَبِالْجُمْلَةِ لَيْسَ فِيهَا مَا نَقُومُ بِهِ الْجُمْلَةُ بِلَوْلَا تَقْوَمُ بِجَمْعِهَا وَلِذَا صَحَّ النَّوْزُ اخْتِصَاصُ التَّخْفِيفِ بِمَسْجِدِهِ الشَّرِيفِ لَا بِالْإِشَارَةِ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَعَلِّقِ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَاةً فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (قَوْلُهُ صَلَاةً فِي مَسْجِدِي هَذَا) ظَاهِرُهُ يَمَعُ النُّقْلَ وَالْمِثْلَةَ خِلَافَتُهُ (قَوْلُهُ فَإِنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِ) أَيْ فَإِنَّ صَلَاةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ

الْفَقِيرُ بِنَذْرِهِ) أَيْ مَعَ نَذْرِهِ
الصَّرْفُ لَعَمْرٍو لِأَنَّ مَعْنَى
عِبَادَةِ الصَّدَقَةِ سَدَّ خَلَّةِ
الْحَتَّاجِ أَوْ أَخْرَاجَ مَا يَجْرِي
بِهِ الشَّيْءُ عَنْ مِلْكِهِ ابْتِغَاءً
وَجْهَ اللَّهِ وَهَذَا الْمَعْنَى
حَاصِلٌ بِدُونِ مَرَاعَاةِ زَمَانٍ
وَمَكَانٍ وَشَخْصٍ خِلَافًا
لِزَفَرٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِالتَّعْيِينِ
(تَعْيِينُهُ) قَالَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً
فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ تَعْدُلُ أَلْفَ
صَلَاةٍ فِي سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ
سِوَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
وَمَسْجِدِي هَذَا وَصَلَاةً فِي
مَسْجِدِي هَذَا تَعْدُلُ أَلْفَ
صَلَاةٍ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ
وَصَلَاةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
تَعْدُلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي
هَذَا قُلْتُ وَلَا يَخْتَصُّ الْفَضْلُ
بِالْبَقْعَةِ الَّتِي كَانَتْ مَسْجِدًا

فِي زَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ صَلَاةً فِي مَسْجِدِي هَذَا وَلَوْ مَدَّ إِلَى صَنْعَاءَ بِأَلْفِ صَلَاةٍ فِي سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ قَالَهُ النَّسَائِيُّ
فِي أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ كَذَا فِي تَرْتِيبِ الْمُتَمَادِّ الْحَسَنَةِ لِلْمُضَاوَاةِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَوَى الْبَزَارِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ صَلَاةً فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَإِنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِ مِائَةَ أَلْفِ صَلَاةٍ وَفِي
حَدِيثٍ وَشَهْرٍ رَمَضَانَ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ رَمَضَانَ فِي سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَهَذَا دَلِيلُ
لَا هَلْ السَّنَةُ وَالْجَمَاعَةُ

ان لبعض الامكنة فضيلة على البعض فكذا الازمنة ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن افضل صلاة المرأة فقال
في أشد مكان من يتهاطلمة فهي هذا يعني انها اذا التزمت ٤٥٧ الصلاة في المسجد الحرام بالنذر

فصلت في أشد مكان
من يتهاطلمة تخرج عن
موجب نذرها على ما يقوله
زفر وجه الله (وان علق)
النذر (النذر بشرط)
كقوله ان قدم زيد فقله على
أن اصدق بكذا (لا يجوز به
عنه ما قبله قبل وجود
شرطه) لان المعلق بالشرط
عدم قبل وجوده وانما
يجوز الاداء بعد وجود
السبب الذي علق النذر به
والله المنان بفضل

• (باب الاعتكاف) •

هو لغة اللبس والدوام على
الشيء وهو متعمد مقصود
المكث ولان مقصوده
العكوف فالمتعمد به في
الحبس والمنع ومنه قوله
تعالى والهـدى معكوفاً
ومنه الاعتكاف في المسجد
لانه حبس النفس ومنهها
واللازم الاقبال على الشيء
بطريق المواظبة ومنه قوله
تعالى هم مكفون على أصنام
اهم وشرا (هو الاقامة بنية)
أي بنية الاعتكاف (في
مسجد تقام فيه الجماعة
بالفعل لا الصلاة الخس)
لقول علي وحذيفة رضي
الله عنهما لا اعتكاف الا
في مسجد جماعة

عليه وسلم بمائة ألف صلاة منضمة الى الالف التي بسبب الصلاة فيه (قوله ان لبعض الامكنة
فضيلة) أي من حيث ترتب كثرة الثواب على العمل فيها (قوله فعلى هذا الخ) لا يظهر الا في
النذر المعلق أما غير المعلق لا يختص مكان كما قدمه قريباً (قوله من موجب) بفتح الجيم (قوله
على ما يقوله زفر) أما على قول غيره فيخرج عنه بصلاته في أي مكان كان وفيه أن زفر يقول
بالتميم من غير نظر لكثرة الثواب كما هو المتبادر عنه (قوله لا يجوز به عنه ما قبله قبل وجود
شرطه) بقی ما لو وجد الشرط هل يمين الزمان والمكان والفقير والمدرهم والظاهر نعم لما في
التنوير ثم ان علقه بشرط يريده كان قد غاب يوفى ان وجد اهـ فانه لا يكون وفيه الا اذا
كان على الوجه المذكور في نذره • (تتمة) • النذر لا يدخل تحت الحكم ولو بعقوبة في ما كره
نذر أن يذبح ولده فعليه شاة لقصة الخليل عليه السلام نذر أن يصعد بعشرة دراهم من الخبز
فتصدق بغيره جازان ساوى العشرة كتمتدقه بتمته قال على نذر ولم يزد عليه ولا يثله فعليه كفارة
يمين فان وصل به المشيئة بطل لانها تبطل كل ما علق بالقول عبادة ومعامله قال ان ذهبت هذه
العلة فعلى كذا فذهبت ثم عادت لا يلزمه شيء اهـ من التنوير وشرحه من الايمان وفيهما من
عوارض الصوم واعلم أن صيغة النذر تحتل اليمين فلماذا كانت صورتها بقره بقوله فان
لم ينو نذر الصوم شيئاً أو نوى النذر فقط أي من غير تعرض لليمين أو نوى النذر ونوى أن
لا يكون يميناً كان في هذه الصور نذراً فقط اجماعاً على الصيغة وان نوى اليمين وأن لا يكون
نذراً كان يميناً اجماعاً وعليه كفارة يمين ان أفطروا نواها أو نوى اليمين من غير تعرض للنذر
كان نذراً ويميناً حتى لو أفطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليمين • (باب الاعتكاف) •

• (باب الاعتكاف) •

وجه المناسبة للصوم والتأخير عنه اشتراط الصوم في بعضه والطلب الاكيد في العشر الاخير
من رمضان وهو من اشترائع القديمة اقوله تعالى أن تطهروا بيوتكم للطائفتين والعاكفين قاله السيد
(قوله هو لغة اللبس) بفتح اللام ونضم المكث اهـ درر (قوله وهو) أي الاعتكاف في حد
ذاته لا بالمعنى المتقدم لانه يناسب اللزوم والمعنى أن فعله ياتى لازماً ومتعمداً (قوله متعمد)
فيكون من باب ضرب ولازم فيكون من باب طلب ذكره السيد (قوله والهـدى معكوفاً) أي
محبوساً أي حبسه ومنعه الكفارة سنة في الحدية عن أن يبالغ محله وهو الحرم (قوله لانه
حبس النفس) أي على طاعة الله تعالى وبلازمة يمينه وقوله ومنعه أي عن الخروج عن المسجد
وعن المعاصي (قوله وشرا هو الاقامة) هي اقامة في اللزوم وقد جعل الاعتكاف في المسجد من
المتعمد والظاهر انه ان اعتبر فيه حبس النفس ياتى من المتعمد وان اعتبر فيه اللبس والاقامة
يكون من اللزوم (قوله بنية) أي أن النية شرطه فلا يحصل له نوايه ولا يخرج عن واجبه
بدونها (قوله بالفعل) ظاهره ولو يكون المقيم لها المعتكف وعبارة التنوير مع شرحه هو اثبت
ذكر في مسجد وماله امام ومؤذن أدلت الخمس فيه أو لا وعن الامام اشتراط أداء الخمس فيه

ولانه انتظار الصلاة على اكل الوجوه بالجماعة (فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلاة) في الاوقات الخمس (على المختار)
وعن أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنقل يجوز وهذا في حق الرجال (وللمرأة الاعتكاف
في مسجد بيتها وهو محل عينه) المرأة ٤٥٨ (للصلاة فيه) فان لم تبين لها محلا لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن

حضور المساجد والركن
البيت والشروط المسجد
المخصوص والنية والصوم
في المذنب والاسلام والعقل
لا البلوغ والطهارة من
حيض ونفاس في المذنب
لاشترط الصوم له ولا تشترط
الطهارة من الجنابة للصحة
الصوم معها ولو في المذنب
وسببه النذر في المذنب
والنشاط الداعي الى طلب
الثواب في النقل وحكمه
سقوط الواجب وينيل
الثواب ان كان واجبا والا
فالتأني وسنذكر محاسنه
وأما صفته فقد بينا بقوله
(والاعتكاف) المطلوب
شرعا (على ثلاثة أقسام
واجب في المذنب) تحيزا
أو تعلقا (وسنة) كفاية
(مؤكدة في العشر الاخير
من رمضان) لاعتكافه صلى
الله عليه وسلم العشر الاخر
من رمضان حتى توفاه الله
ثم اعتكف أزواجه بعده
لانه صلى الله عليه وسلم لما
اعتكف العشر الاوسط
أتاه جبريل عليه السلام
فقال ان الذي تطالب امامك
يعني ليلة القدر فاعتكف

وصحبه بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد وصحبه السروجي وأما الجامع فيصح فيه مطلقا
اتفاقا اه فاذكره المؤلف أحد قولين عن الامام (قوله ولانه انتظار الصلاة الخ) أي فيختص
بمكان يصلي فيه بالجماعة كذا في الشرح (قوله على اكل الوجوه) متعلق بمحذوف صفة
الصلاة وقوله بالجماعة تصوير لا اكل الوجوه (قوله على المختار) هذا مذهب الامام وقال لا يصح
في كل مسجد وصحبه السروجي (قوله وعن أبي يوسف الخ) وجهه ظاهر فان الواجب لا بد
فيه من إقامة الصلاة في المسجد فاشترط الجماعة له وجهه وأما النقل فينتهي بالخروج ولا يلزمه
صلاة في المسجد فلا وجه لاشترط الجماعة فيه (قوله وللمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها)
ولا يخرج منه اذا اعتكفت فلو خرجت لغير عذر يفسد واجبه وينتهي نقله ولو اعتكفت
في المسجد فظاهر ما في النهاية أنه يكره تنزيها وينبغي على قياس ما صرحوا به من أن المختار
منعه من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في منعه من الاعتكاف في المسجد قاله
السيد * (تنبيه) * أفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم
ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع ثم وعلم ان المسجد يتعين بالشروع فيه فليس له أن ينتقل الى
مسجد آخر من غير عذر سيد عن الجوى (قوله وهي ممنوعة عن حضور المساجد) يؤيد ما ذكره
السيد سابقا (قوله المسجد المخصوص) وهو ما تقدم فيه الجماعات عند الامام (قوله لا البلوغ)
فيصح اعتكاف الصبي العاقل ولا تشترط الحرية فيصح من العبد. وكذا المرأة باذن الزوج
والمولى مخ ولو أذن لها لم يكن له الرجوع لكونه ملكها منافع الاستمتاع بنفسها وهي من أهل
المالك بخلاف المملوك لانه ليس من أهله وقد أعارده منافع وللمعبر الرجوع لكنه يكره لخلف
الوعد بحرقه وكذا لو أذن لها في صوم شهر بعينه وصامت فيه متتابعة ليس له منعها لانه أذن لها
في التتابع كذا في كفاية الدرر (قوله والطهارة الخ) عطف على قوله المسجد المخصوص فهي
شرط صحة وأما النقل بناء على أنه لا يشترط له الصوم وهو المعتمد فهي شرط الحل كجانبه عليه
صاحب النهر (قوله ولا تشترط الطهارة من الجنابة) أي لعصته بل لحله (قوله تحيزا) كقوله
الله على أن اعتكف كذا (قوله أو تعلقا) كقوله ان شئت الله مريض فلا فاعتكف كقوله كذا
(قوله وسنة كفاية) قال الزاهد يجهل الناس كيف تركوا الاعتكاف وقد كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يفعل الشيء ويتركه ولم يترك الاعتكاف منذ دخل المدينة الى أن مات فهذه
المواظبة المقرونة بعدم الترك حرة لما اقتربت بعدم الانكاره الى من لم يفعله من العصابة كانت
دليل السنية أي على الكفاية والا كانت دليل الوجوب على الاعيان (قوله لانه صلى الله
عليه وسلم) لانه له (قوله وعن هذا) أي عن قول جبريل أي لاجله (قوله وعن أبي حنيفة)
رضي الله عنه أي في غير المشهور وعنه (قوله وعندهما كذلك) أي في رمضان وفائدة الخلاف
لوقال لعله أنت سر ليلة القدر وتأن أول ليلة من رمضان فلا يعتق عنده حتى يمضي رمضان

العشر الاخير وعن هذا ذهب الاكثر الى أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فتم من قال
في ليلة احدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح التسوها في العشر الاواخر والتسوها كل ورز وعن أبي حنيفة
أنها في رمضان ولا يدرى أي ليلة هي وقد تقدم وقد تأخر وعندهما كذلك الا انها معينة لا تتقدم ولا تأخر

والشهور عن الامام انه اتمد دور في السنة كما قدمناه في احياء البالي وذكرت هنا طلبا للثواب وقيل في اول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقال زيد بن ثابت ليلة أربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الأدلة المتقدمة لتكون في العشر الاواخر بأن المراد في ذلك رمضان الذي القسم عليه السلام فيه ومن علامتها انها ليلة ساكنة لا حارة ولا باردة تطلع الشمس ببعضها بلا شعاع كأنها طشت وانما اخفيت ليثبت في طلبها فينال

٤٥٩

بذلك أجزأ المجهود في العبادة كما أخفى الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيامها بغتة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) القسم الثالث (مستحب فيها سواء) أي في أي وقت شاء سوى العشر الاخير ولم يكن مندورا (والصوم شرط لصحة) الاعتكاف (المنذور) ولا نذرا لا بالنطق لانه من متعلقات اللسان بخلاف النية فان محلها القلب (فقط) وليس شرطا في النقل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه ويبنى النقل على المساهلة وروى الحسن أنه يلزم الصوم تقديره عليها باليوم كأنه نذور أقل يوم للصوم (و) لكن المعتقدان (أقله نفلا مدية يسيرة) غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان) الذي نواه (ماشيا) أي مازا غير جالس في المسجد ولولا لادوه وحيلة من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حق لا يجعله طريقا فانه لا يجوز

الا في كراهة لاحتمال أنها في رمضان السابق كانت أول ليلة منه وفي الثاني في آخره وعندهما يستحق بعض ليلة من رمضان الا في لانها ان كانت في الاولى دائما فقد جاءت وان كانت في غيرها من البالي بعد هاقدة صلها برضوان السابق (قوله والمشهور عن الامام) وقد روى عن غيره أيضا قال في المحيط والفتوى على قول الامام لكن قيد به يكون الخالف فقيه يعرف الاختلاف والافهى ليلة السابع والعشرين اه (قوله وذكرت هنا) أي وانما ذكرتها هنا مع تقديم الكلام عليها في احياء البالي طلبا للثواب أي لاجل طلبة الثواب بسبب التنبيه عليها بالاعادة (قوله في ذلك رمضان) أل للضرورة أي رمضان الحاضر الذي امر جبريل فيه النبي صلى الله عليه وسلم أن يلتصقها في عشره الاخير (قوله انها ليلة) أي مشرقة منيرة وفي القاموس رجل يلج طاق الوجه بسكون اللام واظهار أن ليلة هنا بالاسكون لا بالكسر (قوله ولا فارة) أي باردة بل متوسطة (قوله تطلع الشمس الخ) ذكرنا أن الدعاء ليلتها ويومها مستجاب فان فاتته ليلتها أدركه يومها (قوله كأنها طشت) بالشين المعجمة والسين بفتح الطاء وكسرها فيهما وقد تبدل التامسينا وتندغم في السين المهملة مع فتح الطاء وكسرها فهي ست لغات (قوله وانما اخفيت الخ) كما اخفيت ساعة الاجابة يوم الجمعة ليثبت في جميعه بالعبادة وكما أخفى الولي في الخلق ليحسن الظن بكل مسلم ويتبرك به (قوله ليثبت) بالياء للفعل أي المكلف مثلا لقوله بعد فينال (قوله سوى العشر الاخير) أي من رمضان فانه فيه سنة وهو على حذف أي تفسير للضمير في سواء (قوله والصوم شرط لصحة الاعتكاف المنذور) فلوقال لله على أن اعتكف شهر اربعين يوم عليه أن يعتكف ويصوم بحر (قوله لانه من متعلقات اللسان) بكسر اللام أي لان النذر عما يتعلق باللسان أي بنطقه فلا يتحقق الا به (قوله الا أن يجعله الخ) أي يوجب بالندب (قوله لتقديره) أي النقل (قوله عليها) أي على رواية الحسن المأخوذة من روى (قوله غير محدودة) دفع بذلك توهم الساعة الفلكية (قوله أي مازا غير جالس الخ) لانه لا بد فيه من لبث ولو قلبه لا بين الخطوات (قوله وهو) أي الاعتكاف كاف بنيته بجسلة الخ (قوله فانه لا يجوز) أي يجعله طريقا (قوله لانه متبرع) لله لقول المصنف أقله نفلا مدة يسيرة (قوله والعديدن) فيه أن العديدن يكره صومه ما تحريرا واجيب بأن الواجب عليه عدم الصوم فبقضيه في غيرها وليس كنه لو صام خرج عن العهدة فاذا خرج حينئذ لم يذرا ليقصد (قوله فيخرج في وقت يمكنه ادراكها مع صلاة سنم اقبلها) يصح في ذلك رأيهم ويستثنى بعدها أربعة أو سعا على الخلاف ذكر (قوله وكره) فالرجوع الى الاول أفضل لان الاعتماد في محل واحد أشق على النفس نهر أي فالثواب فيه أكثر وتبعه الجوى وفيه مخالفة لما قدمه عن البرجندى من أن المسجد يهين بالشروع فيه

(على المفق) لانه متبرع وليس الصوم من شرطه وكل جزء من الميث عبادة مع النية بلا انضمام الى آخره لانه يلزم النقل فيه بالشروع لانها بالانفراج (ولا يخرج منه) ممن معتكفه فيشمل المرأة المعتكفة بمسجد بيتها (الالحاجة شرعية) كالجدة والعديدن فيخرج في وقت يمكنه ادراكها مع صلاة سنم اقبلها ثم يعود وان أتم اعتكافه في الجامع صح وكره

لا يخرج من معتكفه الا
لحاجة الانسان (أو) حاجة
(ضرورية كأنه دام المسجد)
وإذا شهدته تعينت عليه
(وأخرج ظالم كرهارة فرق
أهل) لقوات ما هو المقصود
منه (وخوف على نفسه
أو سمعه من المكابرين
فيدخل مسجدا غيره من
ساعته) يريد أن لا يكون
خروجه الا معتكف في
غيره ولا يشتغل الا بالذهاب
الى المسجد الآخر (فإن
خرج ساعة بلا عذر)
معتبر (فسد الواجب) ولا
انتم عليه به ويبطل بالاغما
والجنون اذا دام اياما لا
اليوم الاول اذا بقي واقعه
في المسجد ويقضى ما عداه
بعد زوال الجنون والاغما
وان طال الجنون استحسننا
وقالا ان خرج اكثر اليوم
فسد والا فلا (وانتم هي به)
اي بالخروج (غيره) اي غير
الواجب وهو النفل اذ ليس
له حد (واكل المعتكف
وشربه ونومه وعقده البيع
لما يحتاجه لنفسه او عياله)
لا تكون الا (في المسجد)
لضرورة الاعتكاف حتى
لو خرج لهذه الاشياء
يقصد اعتكافه وفي
الطهيرية

فليس له أن يتقل الى مسجد آخر من غير عذر اه الا أن يقال خروجه للصلاة الجمعة هو
العذر المخرج للانتقال الى غيره كذا في حاشية السيد (قوله أو حاجة طبيعية) أي يدعو اليها طبع
الانسان ولو ذهب بعد أن خرج اليها لعبادة من يرض أو صلاة جنازة من غير أن يكون لذلك
قصد اجاز بخلاف ما اذا خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فراغه فانه يقتض اعتكافه عند
الامام بحر (قوله واغتسل من جنابة باستلام) أما جنابة الوطء ففسدة وفيه أن الغسل
من الخوانج الشرعية واهل عدم اياه من الطبيعية باعتبار سببه كذا في كاية الدرر والي
التنار خاتمة عن الحاجة لشرط وقت البذر أن يخرج لعبادة المريض وصلاة الجنازة وحضور
مجلس علم جاز ذلك فليحفظ اه در (قوله أو حاجة ضرورية الخ) قال السيد في شرحه اعلم
أن ما ذكره المصنف من عدم فساد الاعتكاف بالخروج لاجل انعدام المسجد وما بعده من
الاعتذار التي ذكرها هو مذهب الصاحبين وأما عند الامام فيفسد لان العذر في هذه المسائل
عما لا يقبل وقوعه اه وفي الدر المختار وأما ما لا يقبل كأنها غريق وانعدام مسجد ففسد
للايم لا للطلان والالكان النسيان أولى بعدم الفساد كما حققه السكال خلافا لما فصله الزبلي
وغيره لكن في التهر وغيره جعل عدم الفساد لانعدامه وبطلان جماعته وانخراجه كرها
استحسانا اه (قوله وإذا شهدته تعينت عليه) فيه ان هذا من الخوانج الشرعية (قوله
لقوات ما هو المقصود منه) علة لعدم الفساد في هذه المسائل يعني انما يفسد اعتكافه بل
يخرج الى غيره لان المقصود للمعتكف كبره هو اداء الصلاة في ذلك المسجد على اكل الوجوه قد
فات (قوله من المكابرين) اي المتجبرين من الكبراء يعني التجبر (قوله يريد أن لا يكون الخ)
أي وليس المراد ارادة الساعة حقيقة لاحتمال بعد المسافة بين المسجدين (قوله بلا عذر
معتبر) أي في عدم الفساد ولو خرج لجنازة محرمة أو زوجته فسد لانه وان كان عذرا الا انه
لم يعتبر في عدم الفساد (قوله ولا انتم عليه به) اي بالعدراي وأما بغير العذر فيانتم اقوله تعالى ولا
تبطلوا اعمالكم (قوله اذا دام) أي كل منهما (قوله واقعه في المسجد) اما اذا خرج منه فعليه
فضاؤه أيضا لعدم وجود الركن (قوله ويقضى ما عداه بعد زوال الخ) اي بالصوم عند القدرة
جبر المماقاة غير ان المذخور ان كان اعتكاف شهر بعينه يتضى قدر ما فسد لا غير ولا يلزمه
الاستقبال كما في صوم رمضان وان كان اعتكاف شهر بعينه يلزمه الاستقبال لانه يلزمه
متابعة افعاله فيه صفة التتابع وعنايه في البحر (قوله وقال ان خرج اكثر اليوم الخ) قالوا
وهو الاستحسان فيقتضى ترجيح قوله سماجرو بحث فيه السكال ويرجح قوله لان الضرورة التي
يناط بها التخفيف اللازمة والغالبة وليس هنا كذلك اه أي فيكون من المواضع التي يعمل
فيها بالقياس كذا في تحفة الاخبار (قوله واكل المعتكف الخ) وله غسل رأسه في المسجد اذا
لم يلوثه بالماء المستعمل فان كان بحيث يتلوث يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب ولو تضاف
المسجد في اناء فهو على هذا التفصيل اه بخلاف غير المعتكف فانه يكره التوضؤ في المسجد
ولو في اناء الا أن يكون في موضع اعتكافه لا يصل فيه وفي القم خصال لا تقضي في المسجد لا يفتد
طريقا ولا يشهر فيه سلاح ولا يقبض فيه بقوس ولا يثر فيه نبل ولا يمر فيه بطمق ولا يضرب
فيه حدولا يفتد سوطا رواه ابن ماجه في السنن عنه صلى الله عليه وسلم (قوله يفسد اعتكافه)

لان المسجد محرم عن حقوق

العباد فلا يجعله كالا كان
(وكره عقدها كان للتجارة)
لانه منقطع الى الله تعالى
فلا يشغل بأمر الدنيا
ولهذا كره الخياطة وضوحها
فيه وكره لغير المعتكف
المبيع مطلقا (وكره الصمت
ان اعتقده قرية) لانه منهي
عنه لانه صوم اهل الكتاب
وتدنيح واما اذا لم يعتقده
قرية فيه ولكنه حفظ لسانه
عن النطق بما لا يبيح فلا
باس به ولكنه يلزم قراءة
القرآن والذكر والحديث
والعلم ودراسته وسير النبي
صلى الله عليه وسلم وقصص
الانبياء عليهم السلام
وحكايات الصالحين وكاتبه
امور الدين واما التكلم
بغير خير فلا يجوز لغير
المعتكف والكلام المباح
مكروه يا كل الحسنات كما
تاكل النار الحطب اذا
جلس في المسجد لذلك ابتداء
(وحرم الوطء ودواعيه)
اقوله تعالى ولا تبشروهن
وانتم عاكفون في المساجد
فالتحق به اللبس والقبلة
لان الجماع محظور فيه
فيتعدى الى دواعيه كافي
الاحرام والظهار والاستبراء
بخلاف الصوم لان الكف
عن الجماع هو الركن فيه
والظهار يثبت ضمنا كى لا

لعدم الضرورة ذكر وقيدت هذه الاشياء بالمعتكف لان غيره يكرهه المبايعه فيه مطلقا والا كل
والنوم قيل الاغريب كافي الاشياء وفي المجتبى واغبر المعتكف ان يتم في المسجد مقبها كان
او غير ما ضلجما أو متكنا زجلاه الى القبلة أو الى غيرها فالمعتكف أولى اه اكن قوله
رجلاه الى القبلة محل نظر لما نصوا عليه من كراهة مد الرجل اليها فالحاصل ان في تعاطي هذه
الاشياء في المسجد لغير المعتكف قولين والحمد لله الذي جعل دين الاسلام سهلا لا حرج فيه
(قوله وقيل يخرج بعد الغروب للاكل والشرب) قال في البصر فيجب حمله على ما اذا لم يجد من
يأتي له فيثبت يكون من الحوائج الضرورية اه (قوله وكره احضار المبيع فيه) اى يخرجها
لانهم محل اطلاقهم يخرج (قوله لان المسجد محرم) اى محض وفي نسخة بالزاي آخره اى
محفوظ ولان فيه شغله وهذا قالوا لا يجوز غرس الاشجار فيه قلت والظاهر انه لا يكره احضار
المأكول لانه يتناول فيه ومثله المشروب فحمله الكراهة على ما لا يحتاجه لنفسه فيه وفي
الحوى عن البرجندى احضار الثمن او المبيع الذي لا يشغل في المسجد جائز (قوله وكره عقده
ما كان للتجارة) وان لم يحضر المبيع فيه (قوله ولهذا كره الخياطة ونحوها) كببيع وشراء
وتعليم كتابة بأجر وكل شئ يكره فيه يكره في سطحه كذا في البحر (قوله مطلقا) اى سواء حضر
المبيع أم لا احتاج اليه ام لا كان للتجارة ام لا كما يفاد من البحر (قوله وكره الصمت الخ) سئل
الامام عن بيانه فقال ان يصوم ولا يكلم احدا ولم يبق صوم الصمت قرية في شريعتنا فانه منهي
عنه (قوله فلا بأس به) المراد به انه مطلوب شرعا ولما كان يتوهم منه انه مسأول لغيره من القراءة
ونحوها قال ولكنه يلزم والمراد ان يكون يلزم ذلك غالب اوقاته (قوله والذكر) هو وما بعده
بالنصب (قوله وسير النبي صلى الله عليه وسلم) اى ذكر مغازيه واحواله صلى الله عليه وسلم (قوله
واما التكلم بغير خير فلا يجوز لغير المعتكف) اى فاما المعتكف أولى وورد في الحديث رحم الله امرأ
تتكلم فغتم او سكنت فسلم فيكره التكلم الا بخير قال في النهر والظاهر ان المباح عند الحاجة اليه
خير لا عند عدمها اه (قوله اذا جلس في المسجد لذلك) اى للكلام المباح ابتداء اى قصدا
فاما اذا دخل للصلاة ثم تكلم فلا وبغضهم اطلق (قوله وحرم الوطء) ورد انهم كانوا يخرجون
ويقننون حاجتهم في الجماع ثم يفتسلون ويرجعون الى معتكفيهم فنزل قوله تعالى
ولا تبشروهن الآية ويتصور الوطء من المعتكف بان يخرج لثو حاجة ضرورية فيجماع
فيحرم عليه لان اسم المعتكف لا يزول عنه بذلك الخروج وليس المراد حرمة الوطء لكونها في
المسجد فانها لا تخص المعتكف ويحتمل ان تكون الزوجة معتكفة في بيتها لا الزوج فيمكن
الوطء في غير المسجد ويثبت بطل اعتكاف الزوجة حوى عن البرجندى (قوله فالتحق به
اللبس والقبلة) وجه ذلك ان حرمة الوطء ملها ثبتت بصريح النص فثبتت الى الدواعي
بخلاف الخيض والصوم حيث لا تحرم الدواعي فيها لان حرمة الوطء لم تثبت بصريح النهي
واكثره الوقوع فلو حرمت الدواعي لزم الحرج وهو مدفوع (قوله لان الجماع محظور فيه)
اى نصا والاولى زيادته والضمير في فيه الى الاعتكاف وقوله فيتعدى الى دواعيه لانه سببه
وسببه المحرم محرم (قوله والمحظور) اى المنع عن الجماع يثبت ضمنا اى لزوما واندر ارجا لتحقيق
الركن (قوله لان ما ثبت بالضرورة) وهو الجماع الثابت لاجل تحقيق الركن وقوله يتعدى

يقوت الركن فلم يتعد الى دواعيه لان ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها

(وبطل) الاعتكاف (بوطئه وبالاتزال بدواعيه) سواء كان عامدا أو ناسيا أو مكروها لا يؤمن بالان له حالة مذكرة كالصلاة والجمع بخلاف الصوم ولوامنى ٤٦٢ بالتفكير أو بالنظر لا يفسد اعتكافه (ولزمته الليالي أيضا) أى كالمزمنة الايام

(ينذر اعتكاف ايام) لان ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل فيها ما يابا منها من الليالي ويدخل الليالي الاولى فيدخل المسجد قبل الغروب من اول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من آخر ايامه (ولزمته الايام ينذر الليالي متتابعة وان لم يشترط التتابع في ظاهر الرواية) لان معنى الاعتكاف على التتابع وتأثيره أن ما كان متفرقا في نفسه لا يجب الوصل فيه الا بالانصيص وما كان متصل الاجزاء لا يجوز تفرقه الا بالانصيص (ولزمته ليلتان ينذرومين) فيدخل عند الغروب كما ذكرنا لان المثنى في معنى الجمع فيلحق به هنا احتياطا (وصحنية النهر) جمع نهار (خاصة) بالاعتكاف اذا نوى تخصيصه بالايام (دون الليالي) اذا نذر اعتكاف دون شهر لانه نوى حقيقة كلامه فتعطل فتنه كقوله نذرت اعتكاف عشرين يوما ونوى بياض النهار خاصة منها صحت نيته (وان نذر اعتكاف شهر) معين او غير معين (ونوى الشهر خاصة أو الليالي خاصة لا تعمل نيته الا ان يصرح بالاستثناء) ايها قالان الشهر اسم لمقدريه يشترط على الايام والليالي وليس باسم عام كالعشرة بقوله

بقدرها فلا يعمد الى الدواعى لانه يكفي في تحقق الركن الكف عن الجماع فقط (قوله وبطل بوطئه) مطلقا في قبل ودبر (قوله أو ناسيا) بخلاف ما لو اكل ناسيا حيث لا يفسد اعتكافه لبقاء الصوم والاصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه السهو والعمد والليل والنهار كالجماع وكذا الخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار كالاكل والشرب نقله السيد عن حاشية المؤلف والجماع وان منع منه لاجل الصوم لكن لا كالتنع للاعتكاف فانه يخص النهار (قوله أو مكروها الخ) الاولى أو مكروها (قوله لانه حالة مذكرة) وهى كونه في المسجد وقوله كالصلاة المذكرة فيها كونه محرما قارنا مستقبلا والمذكور في الحج التجرد عن اللباس وتجنب الطيب (قوله والحج) فانه يطل احرامه بالوطء وبالاتزال بدواعيه ولو كان ناسيا بخلاف الصوم فانه لا يطل بفعل ذلك ناسيا لعدم المذكر (قوله ولزمته الليالي الخ) وذلك لان ذكر أحد اللفظين بلفظ الجمع يدخل ما يابا منها من الاخر قال تعالى ثلاثة ايام الارض اوقال تعالى ثلاث اياما سرنا والقصة واحدة فعبير عنها نارة بالايام ونارة بالليالي فعمل أن ذكر احدهما بلفظ الجمع يتناول الآخر وحاصله أنه اما ان ياتي باللفظ المفرد او المثنى او المجموع ~~و~~ كل منها اما ان يكون في الايام او الليالي فهى ستة وفي كل منها اما ان ينوى الحقيقة او المجاز او ينويها اولم تكن له نية فهى اربعة وعشرون وحكم الجميع مذكور في البحر (قوله متتابعة) حال من الايام وحذف نظيره من الجملة السابقة (قوله وتأثيره) ليقال وضابطه لكان اوضح وتوضيحه ما في السيد عن البحر حيث قال لان الاطلاق في الاعتكاف كانه صريح بالتتابع بخلاف الاطلاق في نذر الصوم والفرق ان الاعتكاف يدوم بالليل والنهار بخلاف الصوم فانه لا يوجد ليله اه فالتفرق في نفسه الصوم لانه يتخلل فيه زمن ليس محلا له وهو الليل والمتصل الاجزاء هو الاعتكاف لانه يعم الليل والنهار (قوله كما ذكرنا) أى في الجمع (قوله لان المثنى في معنى الجمع) وعن أبي يوسف في التثنية والجمع لا تزمه الليالي الاولى لان الاعتكاف بالليل لا يكون الاتية لضرورة الوصل بين الايام ولا حاجة لادخال الليلة الاولى لتحقيق الوصل بدونها ومنهم من جعل خلاف أبي يوسف في التثنية فقط زيلحى (قوله وصحنية النهر) أى فيما اذا ذكر الايام فقط وهو جواب قوله اذا نوى تخصيصه بالايام (قوله اذا نذر اعتكاف دون شهر) مفهوما صرح به المصنف بعد (قوله لانه نوى حقيقة كلامه) اعترض بأن اللفظ كالايام مثلا ينصرف الى الحقيقة بدون قرينة أو نية فاجابه هذا التعليل قلت كانه اختار ما ذكره البعض من ان اليوم مشترك بين بياض النهار ومطلق الوقت وأحد معنى المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة لان نقص الدلالة وتعمدها في العناية بقى لو ذكر الايام ونوى الليالي لانصح التثنية ويلزمه كلاما ~~كما~~ في التنوير وشرحه (قوله الا أن يصرح بالاستثناء) مراده به ما يعم التقييد ليعلم ما لو قال شهر بالنهار دون الليالي (قوله لان الشهر اسم المقدرا الخ) أى فهو خاص وهو كل لفظ وضع لمعنى على الانفراد (قوله وليس باسم عام كالعشرة) فيه ان العشرة من اسماء العدد وهى من الخواص قال في شرح المنار كما صاحب البحر والمراد

على مجموع الاتحاد فلا يخلق على ما دون ذلك العدد أصلا كما لا تطلق العشرة على الخمسة مثلا حقيقة ولا مجازا أما لو قال شهرا بالهر دون الليالي لزمه كما قال وهو ظاهر واستثنى فقال إلا الليالي لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية كما أنه قال ثلاثين شهرا ولو استثنى الأيام لا يجب عليه شيء لأن الباقي الليالي المجردة ولا يصح فيها المناقاة ٤٦٣ شرطا وهو الصوم هذا من فتح

القدير بعناية المولى الصغير
(والاعتكاف مشروع
بالكتاب) لما تلوينا من قوله
تعالى ولا تبشروهن وأنتم
عاكفون في المساجد فلاضافة
الى المساجد المختصة بالقرب
وترك الوطء المباح لاجله دليل
على انه قربة (والسنة) لما
روى ابو هريرة وعائشة رضى
الله عنهم أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يعتكف في
العشر الاواخر من رمضان
منهذ قد قدم المدينة الى ان
توفاه الله تعالى وقال الزهري
رضي الله عنه عجايب الناس
كيف تركوا الاعتكاف
ورسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يفعل الشيء ويتركه وما
ترك الاعتكاف حتى قبض
واشار الى ثبوته بضرب
من المعقول فقال (وهو من
اشرف الاعمال اذا كان
عن اخلاص) لله تعالى لانه
منتظر للصلاة وهو كالصلى
وهي حالة قرب وانقطاع
ومحاسنها لا تحصى (ومن
محاسنها أن فيه تقرب القلب
من امور الدنيا) بشغله
بالاقبال على العبادة متجردا
(ها) (وتسليم النفس الى المولى)

بقوله أى في تعريف الخاص على الانفراد ان لا يكون لذلك المعنى الواحد افراد سواء كان له
أجزاء أو لم يكن قد دخل التثنية كما في التلويح واسم العدد تحت الخاص كالمائة فان الواضع
وضعه لمجموع وحدان الكثير من حيث هو مجموع فيكون كل من الوحدان جزءا من اجزائه
فيكون موضوعا لو احدهما النوع كالرجل والفرس بخلاف العام فانه موضوع لاهي يشترك فيه
وحدان الكثير فيكون كل من الوحدان جزءا من جزئياته وبخلاف المشترك فان كلاما من
الوحدان نفس الموضوع له كما في التلويح لكن ظاهر ما في التوضيح والتلويح والتحرير ان
العدد موضوع لكثير كالعام فالمسمى متعدد فيه - ما لكن الاول محصور والثاني لا اه قات
ويمكن الجمع بأن اسم العدد كالعشرة بالنظر الى كونه لا يشمل الزائد عنها والناقص خاص
وبالنظر الى كونه يصدر على كل عشرة عام فتأمل (قوله على مجموع الاتحاد) فيه أن شهرا
اسم لمجموع الليال والنهار في المدة المعينة فهـ ما سواء ويدل له قوله كما لا تطلق العشرة الخ
(قوله ولا مجازا) فيه ان يقال ما المانع من اطلاق الشهر مثلا على النهار مجازا من اطلاق اسم
الكل على جزئه (قوله بعد التثنية) أى الاستثناء والمراد بعد المستثنى (قوله الليالي المجردة)
خبر ان (قوله هذا من فتح القدير) أو ادان هذا الكلام منقول من الفتح والعناية وأراد المعنى
الغوى أيضا (قوله فلاضافة الى المساجد) مرادها بالاضافة ايقاعها فيها (قوله المختصة)
صفة المساجد (قوله وترك) بالرفع عطف على الاضافة (قوله لاجله) أى الاعتكاف فان حرمة
المباشرة مقيدة به في الآية (قوله والسنة) تقدم أنه سنة كفاية وهي مؤكدة على المعتمد ولا
تناقض بين تأكيد كدها وكونها على الكفاية وقيل انه مستحب في العشر الاخير (قوله هجبا) معقول
مطلق لمحدوف أى هجبت عجايبا (قوله وما ترك الاعتكاف) أى في العشر الاواخر حتى قبض
أى الاله عز وجل اروي انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاخير من رمضان فرأى خياما وقبابا
في المسجد مضروبة فقال لمن هذا قالوا هذه العائشة وهذا الحفصة وهذا السوداء فغضب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال أترون أبرهه هذا فامر بأن تنزع قبيته فنزعته ولم يعتكف فيه ثم قضى
في شؤله (قوله بضرب) أى بنوع وقوله من المعقول أى من الدليل المعقول (قوله وهو
كلامى) أى يعطى المتظار ثواب المصلى كما ورد به الخبر (قوله وهي) أى الصلاة (قوله
وانقطاع) أى عن ملاهى الدنيا (قوله ومحاسنها لا تحصى) أى الصلاة والخلاصة (قوله بشغله)
متعلق بتفريغ والباء للسببية (قوله متجردا لها) خال مؤسسة فاذا لم يتجرد لها لا يتفرغ قلبه
(قوله بتفويض امرها) الباء للتصوير (قوله الى عزيز جنابه) الجناب الفناء والرحل
والناحية وجبـ لـ وعلم لحدث افاده في الكلام (قوله والوقوف ببابه) فيه استعارة تمثيلية
(قوله وملازمة عبادة) يعنى عظمه قوله يشغله بالاقبال الخ (قوله والتقرب اليه) بالجر
عطف على عبادته وبالوصف عطف على تفريغ والمراد التقرب اليه بالعبادة (قوله في حديث

بتفويض أمرها الى عزيز جنابه والاعتماد على كرمه والوقوف ببابه (وملازمة عبادته) والتقرب اليه ليقترب من رحمته كما اشار
اليه في حديث من تقرب وملازمة القرار (في بيته) سبحانه وتعالى واللائق بمالك المنزل اكرام نزله تفضلا ورحمة واحسانا منه
ومنه قوله وهي أى الصلاة في نسخة وهي أى الاعتكاف وانتظار الخبر اه

للالتجاء اليه (والتمس بخصه) فلا يصل اليه عدوه بكيد وقهره وقوة سلطان الله وقهره وعز ترأيه ونصره ترى الرعايا يحبسون
انفسهم على باب سلطانهم وهو فرد منهم ويجهدون في خدمته والقيام اذلة بين يديه لقضاء ما ربههم فيه عطف عليهم باحسانه ويجمعهم
من عدوهم بعزة قدرته وقوة سلطانه ٤٦٤ وقد نبه على حصول المراد وازال حجاب الوهم واما ط الغطاء واظهر الحق

بفيض العطاء بما اشار اليه
بقوله (وقال) الاستاذ
المعارف بالله تعالى الامام
المجتهد (عطاء) بن ابي رباح
التابعي تلميذ ابن عباس رضي
الله عنهما أحد مشايخ
الامام الاعظم رحمه الله قال
ابو حنيفة ما رأيت افقه من
حماد ولا اجمع للعلوم من
عطاء بن ابي رباح اكثر
رواية الامام الاعظم ابي
حنيفة عن عطاء يسبح ابن
عباس وابن عمرو وابهريرة
واباهم يدوجابرا وعائشة
رضي الله عنهم توفي سنة
تسعين عشرة ومائة وهو ابن
ثمانين سنة كذا في اعلام
الاخير قال رحمه الله تعالى
ونقه نابركته ومده (مثل
المعتكف مثل رجل يختلف)
اي يتردد ويقف (على باب)
ملك أو وزير عظيم او امام
(عظيم الحاجة) يقدر على
قضاءها عادة (فالمعتكف
يقول) لسان حاله ان لم ينطق
بذلك لسان قاله (لا يرح)
فانما يبواب مولاي سائل امنه
جميع ما ربي وكشف ما نزل
بي من الكرب وصار مصاحبي
وتجنيبي لذلك اعز اخواني
يل عين قرايبي (حتى يغفر لي)

من تقرب) تمامه الى ذراعات قربت اليه باعوان انا في عيشي اتيت به روية (قوله لا التجاء) علة
لقوله اكرام نزيله وتفضلا وما بعده احوال (قوله والتمس) بالجر عطفا على الالتجاء وبالنصب
عطفا على تفرغ (قوله فلا يصل اليه عدوه) وهو الشيطان والدينا (قوله وعز ترأيه) أي
قوته قال في القاموس ايده تايده فهو مؤيد قويته (قوله ترى الرعايا الخ) أي فالحق أحق
بهذا المنصب (قوله وهو فرد منهم) أي لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا وهو جنة حالية (قوله
لقضاء ما ربههم) يحتمل الجمع والافراد والاول أنسب للفظ الرعايا (قوله بعزة قدرته) أي
السلطان والاولى حذف ذلك لان مثل هذا التعبير اغايلق بالله تعالى (قوله وقد نبه) أي
المصنف (قوله على حصول المراد) الاول حذف حصول أي على المراد من الاعتكاف
(قوله وازال حجاب الوهم) أي الوهم الذي كالجباب أي الوهم الناشئ من بعض الناس في غرة
الاعتكاف (قوله وأما ط الغطاء) عطف على نبيه والمراد بالغطاء الجباب الناشئ من الوهم
(قوله واظهر الحق) عطف لازم (قوله بفيض العطاء) أي بفيض ذي العطاء أو بالعطاء
الذي هو كالفيض (قوله المجتهد) أفاد أنه لم يقل اماما معينا من الاربعة اظهروهم بعده
(قوله اكثر رواية الامام) أي مروياته (قوله كذا في اعلام الاخير) بكسر هـ زنة
اعلام فيما يظهر (قوله قال) اعاده بعد الفعل الاول (قوله ببركته) أي بكثرة خيره (قوله
ومده) أي المدد المعطى له من الخيرات (قوله مثل) بالتحريك أي صفة (قوله أو امام)
يشمل العالم بخلاف ما قبله (قوله لسان قاله) أي قوله وهو من قبيل اضافة المثل الى الال
(قوله من الكرب) هو ما يخذ النفس من الغم والحزن (قوله وصار) اي الكرب الذي نزل
به وهو المقصود باسم الاشارة بعد (قوله بل عين قرايبي) اي اقربهم (قوله ونزول مصاحبي)
قال تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم ويعفو عن كثير (قوله عايلق)
بأهليته) فانه أهل التقوى وأهل المغفرة (قوله اكرام من التجا) أي يكرمه في اكراما كاكرام
من التجا وهذا من الشارح يعني به نفسه والافالمعتكف في منيع الحرز (قوله وحجاب حرمة)
اي التجا الى الحماية الماسة بسبب الحرم اولى حرمة ذي الحماية والمراد بالحرم ما يعتزم
لانصوص احد الحرم (قوله وهذه الخ) اشارة الى ما أدخله في خلال كلامه عطاء (قوله الى
أن العبد) أي المؤلف (قوله الجامع لهذه المسائل) متناوئها (قوله موقف) أي وقوف
العبد (قوله عاريا عن الاعمال الخ) أي متجردا عن وقوع الاعمال الصالحة منه وعاريا عن نسبة
الفضائل اليه (قوله بأعظم الوسائل) هو سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله أكف
الاقتدار الخ) الاضافة لادنى ملاسة أو أكف ذي الاقتدار والاقتدار بأبلغ من الفقر (قوله
مطابا لدعاء) الالتجاء بالدعاء مأوربه غير أنه لا يعتدى فيه ولا يسهط على الاجابة (قوله مطر حرا)
بطاء شدة (قوله على أعقاب باب الله تعالى) فيه استعارة تمثيلية (قوله مرتجيا شفاعة)

ذنوبي التي هي سبب بهدي ونزول مصاحبي ثم بفيض عنته على عايلق بأهليته وكرمه اكرام من التجا الى منيع حرزه اي
وحاية حرمة وهذه اشارة الى ان العبد الجامع لهذه المسائل واقف موقف العبد الدليل ياب مولاه عاريا عن الاعمال ونسبة الفضائل
متوجه الى سجيانه بأعظم الوسائل ماذا أكف الاقتدار لمطابا لدعاء والمسائل مطر حرا على اعتبار باب الله تعالى مرتجيا شفاعة

غذاؤه بما وعد به وهو كل خير كافل (وهذا ما تبسر) من انتخاب الشرح واختصاره اليه سيرا كتبسرا المتن وشرحه (لما جاز الحقير) ولم يكن الا (بمنابة مولاه القوي القدير الحذوق الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيا وعلى آله وصحبه وذريته ومن والاه) ونسأل الله سبحانه وتعالى (اليه بالنبي المصطفى الرحيم) (ان يجعله) وشرحه ومختصره هذا عملا (خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به) ٤٦٥ وبالشرح وبهذا المختص

منه للتيسير (النفع العميم ويجزله) وبهما (الثواب الجسيم) وان يمتنا بصرنا وسعنا وقوتنا وجميع حواسنا وان يحنمنا بالصالحات اعمالنا وان يغفر لنا ولوالدينا ومساخنا واحساننا واخواننا وذريتنا وان يستر عيوبنا ويرزقنا ما نقر به عيونا حالا وما لا آمين وكان ابتداء هذا المختصر من الشرح في اوخر جمادى الاخرى واختتامه بأوائل رجب الحرام سنة اربع وخمسين بعد الالف وكان ابتداء جمع الشرح الاصل في منتصف ربيع الاول سنة خمس واربعين وختم جمعه في المودة بختام شهر رجب الحرام بذلك العام وكان انتهاء تاليف منته في يوم الجمعة المبارك رابع عشرى جمادى الاولى سنة اربعين وثلاثين واقف وكان الفراغ من تبليغ الشرح المسمى بامداد القناح شرح نور الايضاح ونجاة الارواح في منتصف شهر ربيع الاول

اي شفاعته تعالى فانه ورد انه يشفع بعد انتهاء شقاعة الشافعين او الضعيف يرجع الى اعظم الوسائل (قوله غدا) هو يوم القيامة وانما عبر به لقربه (قوله بما وعد به) بقوله تعالى ويشر المؤمنين بان لهم من الله فضلا كبيرا او بقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اننا لانضيق اجرهم من احسن عملا (قوله وهو كل خير كافل) اي ضامن (قوله وهذا ما تبسر) الاشارة الى ما نقشه من الشرح او الى ما في الذهن ونزله منزلة المحسوس فاشار اليه (قوله من انتخاب) اي اختيار الشرح اي من المختار من الشرح الكبير (قوله اليسير) اي انه لم يحدف كثيرا من الشرح الكبير وفيه ان عدد الاوراق فيه ما يقضى بانه اختصار كبير (قوله كتيسير) اي تبسيرا كتيسير المتن والشرح الكبير (قوله الحقير) الحقير اللفظ كالحقيرة بالضم والحقارة مثلثة قاموس (قوله الذي هدانا) اي اوصلنا (قوله لهذا) اي للتأليف (قوله لولا ان هدانا الله) اي لولا هداية الله موجودة لنا ما كنا لنهتدي (قوله وذريته) ورد ان الله تعالى جعل ذريته في صلب علي و بطن فاطمة فنسب كل ابن اتى لايه الاما كان من فاطمة فله صلى الله عليه وسلم (قوله ومن والاه) اي نصره وتبعه في الخير (قوله الرحيم) قال تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم (قوله عملا) قدره ليفيد ان خالصا صفة للمصدر المحذوف (قوله لوجهه) اي لذاته هذا هو المناسب هنا (قوله للتيسير) علة لتوله المختص (قوله النفع العميم) قد ظهرت اشارة الاجابة واتفتح به الخالص والعام (قوله ويجزله) اي يكثر (قوله الجسيم) اي العظيم (قوله وان يمتنا) اي ينفعنا بذلك ويلزم من ذلك بقاؤها (قوله وجميع حواسنا) اي الظاهرة والباطنة (قوله ومساخنا) بالياء لا بالهمزة (قوله واخواننا) نسبنا ودينا (قوله ما تقر به عيونا) اي ما تسر به عيونا (قوله عملا وما لا) اي دينا واخرى (قوله آمين) اسم فعل مبني على الفتح بمعنى استجب وبطاب ختم الدعاء بها كافي الحديث وهي من خصوصيات هذه الامة (قوله وكان ابتداء الخ) افادانه لم يكتب فيه الايام اقلية لم يحدف فيها شهرا (قوله سنة اربع) راجع الى جمادى ورجب (قوله وختم جمعه الخ) فكث في تسويده اربعة اشهر ونصف (قوله وكان انتهاء تاليف منته الخ) لم يبين ابتداءه (قوله من تبليغ الشرح) مماي من المسودة (قوله في منتصف شهر ربيع الاول) اي في مثل ايام بدايته كاذ كره في الشرح فدة التبليغ ستة اشهر ونصف ابتداءها شعبان و آخرها نصف ربيع الاول وعلم ان بين انتهاء المتن والشرح الكبير اربعة عشر عاما وبين الكبير والصغير نحو من سبع سنوات ونصف (قوله وعدد اوراقه) اي بحسب نهضته وكذا يقال في عدد المختصر (قوله هي هذه المسودة المبيضة) افاد بذلك انه لم يجعل مسودة للشرح الصغير بل مسودة الكبير (قوله اذا حشره) ظرف للراجي (قوله قبوله) اي الرضا به ونزله

سنة ست واربعين والالف وعدد اوراقه ثلثة مائة وستون ورقة وبلغ عدد مختصره هذا مائة وخمسة واربعون ورقة هي هذه المسودة المبيضة بتوفيق الله عبيده الذليل الراجي فيضه الجزيل اذا حشره وعليه عرضة واسأله قبوله

الاعتراض عليه (قوله خدمة) أي حال كونه خدمة أي إذا خدمة أو هو الخدمة مبالغة أو هو
مفعول لأجله والمعنى أن القبول من جهة كونه خدمة لا من جهة كونه تأليفاً طاملاً (قوله
بما جعته) يدل من قوله بالحق يدل اشتغال والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الزكاة) •

خدمة الخداة حبيبه المصطفى
صلى الله وسلم عليه وزاده
فضلاً وشرفاً قال كانه
مؤلفه حسن الشريعة لاني
عفا الله عنه ثم اني اردت
اتمام العبادات الخمس
بالحق الزكاة والحج
بما جعته مختصراً نقلت

• (كتاب الزكاة) •

هي عليه مال مخصوص
لشخص مخصوص فرضت
على حرم سلم

فرضت في السنة الثانية من الهجرة كالصوم قبل فرضه وهي واجبة على الفور وعليه القتوى
فإن تأخيرها بالاعتذار وترد شهادته والاتباع لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله إنما
كانوا يشهدون أن ما في أيديهم ودائع بيد الله في إوان بذله ويعنعونه عن غيرهم ولأن الزكاة
أقامها طهريقن عساه أن يتدنس والاتباع مبرؤون من الدنس لعصمتهم ذكره السيد وهي طهيرة
أصحابها من الذنوب قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ولها معان
أخر وهي البركة يقال زكت الزكاة إذا بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه إذا مدحها والثناء
الجليل يقال زكى الشاهد إذا اتقى عليه وتسمى صدقة لاتباعه على صدق العبد في العبودية من
ورأى صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به قوما يسرحون كالابل على أقبالهم رفاع وعلى أديارهم
رفاع يسرحون كما تسرح الابل يأكلون الضريع وهو الشجر ذو الشوك والزقوم قيل أنه
لا يوجد في الدنيا وقيل شجر يوجد بهيمة تنال الریح ورضف جهنم أي حجارته المحمأة والحجارة
فسأل جبريل عنهم فقال هؤلاء الذين لا يؤدون زكاة أموالهم وقال الاجهوري قيل ورد أن
على مانع الزكاة سبعين لعنة وعلى اليهود واحدة وعلى النصارى واحدة وفي معراج القليوبي
ورد في الحديث الحسن انه ينزل من السماء كل يوم وليلة اثنتان وسبعون لعنة منها إحدى
وسبعون على مانع الزكاة وواحدة على اليهود ورواية عكس هذا خطأ وإذا مات صاحب المال
الذي لا يؤدى زكاته استمرت الملائكة تكتب عليه هذه اللعنات الى يوم القيامة وان وقع في يد
من يزككه وانما جوز واهب هذا الطعام وهذا الملبس لأنهم منعوا المال وصرفوه في الطعام
الطيب لتحصين بواطنهم والملابس الطيبة لتحصين ظواهرهم فحوزوا بضد ما فعلوا فله بعض
المشايع (قوله هي عليك مال) هو ما عليه الحققة ون من أهل الأصول لأنها وصفت بالوجوب
الذي هو من صفات الافعال وموضوع علم الفقه فعل المكلف حوى وإطلاقه على القدر
المخرج مجاز شرعى وقوله تعالى وآتوا الزكاة منه أو المراد إخراجها من العدم الى الوجود
كما في أقيموا الصلاة وفي حاشية السيد الأيتام أي الذي هو التملك معنى مصدرى والفرق بينه
وبين الحاصل بالمصدر أن المعنى المصدرى هو الإيقاع والمعنى الحاصل بالمصدر هو الهيئة
الموقعة اه وأخرج بالتملك الإباحة فلا تنكفي فيما أفلاو أطم يتيماناً وبابه الزكاة لا تجزیه الا اذا
دفع اليه المطعوم كالأوكساء بشرط أن يعقل القبض در المال ما يقول أو يدخر للحاجة وهو
خاص بالاعيان وخارج بالمال المنفعة فلأوسكن فقير ادراه سنة نواباً للزكاة لا يجزیه در (قوله
مخصوص) وهو ربع عشر النصاب أو ما يقوم مقامه من صدقات السوائم (قوله لشخص
مخصوص) هو ان يكون فقيراً أو نحو من بقية المصارف غير هاشي ولا ولا بشرط قطع المنفعة
عن المالك من كل وجه لله تعالى (قوله على حرم) خرج ان عبد وفضوه (قوله سلم) خرج
الكافر ولو من تدابره على أنه غير مخاطب بفروع الشريعة فلأوسلم المرتد لا يخاطب بشئ من

العبادات أيام رفته ولو ان بدد وجوبه اسقطت بجر (قوله مكاتب) أى بالغ عاقل فلا زكاة
على صبي وقال المؤلف في الحاشية لازكاة على المجنون اذا جن السنة كلها فاذا افاق بعض
الحول اختلفوا فيه والصحيح عند الامام اشتراط الافاقة أول السنة لانه عقد الحول وآخرها
ليخاطب بالاداء وتعامه فيها (قوله مالك لنصاب) دخل فيه ماملuke بسبب خيبت كقصوب
خلطه الا اذا كان له غيره منفصل عنه يوفى دينه دز ولا بد أن يكون الملك تاما فخرج ماملuke
المكاتب (قوله أو حليا) وهو ما يتعلق به من الذهب والفضة سواء كان مبلح الاستعمال أولا
ولو خاتم الفضة للرجل وسوار اليد للمرأة أفاده صاحب الدرر وفي الدرر أفاد وجوب الزكاة
في النقيدين ولو كانا للرجل أو لثلاثة قال لانهم ما خلقا أغنا فافزكهم ما كيف كانا (قوله
أو ما يساوى قيمته) الأولى أو ما يساوى قيمة والضمير يرجع الى النصاب لان النصاب يتقوم به
ولا يتقوم (قوله فارغ عن الدين) أى الذى له مطالب من جهة العباد سواء كان لله كنز كزكاة
وخراج أو للعبد ولو كفالة أو موقولا ولو صدق زوجته المؤجل بخلاف دين نذرو كفالة لعدم
المطالب وعروض الدين كالهلاك عند محمد ووجهه في البحر (قوله وعن حاجته الاصلية)
كتيابه المحتاج اليها للذبح الحز والبرد وكانه نفقة ودور السكنى وآلات الحرب والحرفة وأساس
المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فاذا كان عنده دراهم أعدت هذه الاشياء وحال
عليها الحول لا تجب فيها الزكاة وكتب العلم لغير اهلها ليست من الحوائج الاصلية وان كانت
الزكاة لا تجب على صاحبها بدونية التجارة بجر بتصرف وقوله وكالنفقة لازكاة فيها ولو حال
عليها الحول قال فيه وهو مخالف لما في المعراج والبدائع أن الزكاة تجب في النقد كيف
أصبحت للنفقة أو للثمن اه (قوله نام ولو تقدير) والتماء الحقيقي يكون بالتوالد والتناسل
والتجارات والتقديرى يكون بالتمكن من الاستئناء بأن يكون في يده أو يد نائبه در (قوله
وشرط وجوب أدائها) أى افتراضها (قوله حولان الحول) وهو فى ملكه أى وغنية المال
كالدراهم والدنانير والنوم أو نية التجارة فى العروض (قوله الى مجانسه) النقدان
فى الزكاة جنس واحد فاستفاد من أحدهما يضم الى ما عنده منهما وما استفاده من السائمة
يضم اليها الا لهما (قوله أو غيره) كهبة ووصية (قوله ولو جهل ذونصاب لسنين صح)
صريحه انه ثلثمائة درهم دفع منها مائة عن المائتين لعمشرين سنة جاز بشرط أن يكون عنده
النصاب الذى جهل عنه كما فى الصورة فلو كان فى ملكه أقل منه فجهل خمسة عن مائتين وتم الحول
والنصاب تام لا يجوز وأن لا ينقطع جميع النصاب أثناء الحول وأن يكون النصاب كاملا
فى آخر الحول وتعامه فى كتابة الدرر ولو جهل الفقير فأيسر قبل تمام الحول أو مات أو ارتد أجزأه
لان المعبر بكونه مصرفا وقت الصرف اليه لا بعده در (قوله أو وكيله) أى وكيل المولى فيصح
ولو دفع الوكيل بلانية أو دفعها لثمنى ليدفعها للفقير اجماع لان المعبر بنية الامر در (قوله
أو عزل ما وجب) كله أو بعضه ولا يخرج عن العهدة بالعزل بل بالاداء للفقراء در الا أنه
لا تشترط النية عند الدفع شرح (قوله كالدفع بلانية) ولو وضعها على كفة فاتها الفقراء
جاز (قوله والمال قائم) أى غير مستهلك وظاهره وان لم يكن الفقير حاضر بالجلس (قوله
ولا بشرط علم الفقير أنها زكاة) ولو دفعها الى صبيان أو ثمراته برسم عبدا أو الى مبشرا ومهدى

مكلف مالك لنصاب من نقد
ولو تبرأ أو حليا أو آنية أو ما
يساوى قيمته من عروض
تجارة فارغ عن الدين وعن
حاجته الاصلية نام ولو تقدير
وشرط وجوب أدائها
حولان الحول على النصاب
الاصلى وأما المستفاد
فى أثناء الحول فيضم الى
مجانسه ويتركى تمام الحول
الاصلى سواء استنفد
بتجارة أو ميراث أو غيره ولو
جهل ذونصاب لسنين صح
وشرط صحة أدائها نية
مقارنة لادائها للفقير أو
وكيله أو عزل ما وجب ولو
مقارنة حكمية كالدفع
بلانية ثم نوى والمال قائم
بيد الفقير ولا يشترط علم
الفقير أنها زكاة على الاصح
حتى لو أعطاه شيئا وسماه هبة
أو قرضا ونوى به الزكاة صح

ولو تصدق بجميع ماله ولم ينوال كاسة سقط عنه فرضها وزكاة الدين على أقسام فانه قوي ووسط وضعيف فالقوي وهو يدل
القرض ومال التجارة اذا قبضه وكان على مقر ٤٦٨ ولو مطلقا أو على جاحد عليه يئنه زكاة لم يلزمه ويتراخى وجوب الاداء

الى ان يقبض اربعين درهما
ففيها درهم لان مادون
الخمس من النصاب عفو
لا زكاة فيه صح وكذا فيما
زاد بحسابه والوسط وهو
يدل ما ليس للتجارة كثر
ثياب البذلة وعبد الخدمة
ودار السكنى لا تجب الزكاة
فيه مالم يقبض نصابا ويعتبر
لما مضى من الحول في صحيح
الرواية والضعيف وهو يدل
ما ليس بمال كالمهر والوصية
وبدل الخلع والصلح عن دم
العمد والدية وبذل السكينة
والسعاية لا تجب فيه الزكاة
مالم يقبض نصابا ويحول عليه
الحول بعد القبض وهذا
عند الامام وأوجبنا عن
المقبوض من الديون الثلاثة
بحسابه مطلقا واذا قبض
مال الضمان لا تجب زكاة
السنين الماضية وهو كآبق
ومفقود ومقصوب ليس
عليه يئنه ومال ساقط في
الجر ومدفون في مفاضة أو
دار عظيمة وقد نسي مكانه
وماخوذ مصادرة ومودع
عند من لا يعرفه ودين لا يئنه
عليه ولا يجزى عن الزكاة
دين أبرئ عنه فقير بينهما
وصح دفع عرض ومكبل
وموزون عن زكاة التقدين
بالقيمة وان أدى من حين
التقدين فالعنت بوزنهما
أداء كما اعتبر وجوبا وتضم

البا كورة جاز الا اذا نص على التفويض ولو دفعها المصلح الى خليفته ان كان بحيث يعمل له
ولو لم يعطه صح والا لا در (قوله ولم ينوال كاسة) ولا ندرا ولا واجبا آخر فاذا نوالها ما ضمن
الزكاة ولو تصدق به منه لم تسقط حصته عند الثاني خلافا لثالث واعلم أن أداء الدين عن المال
الذي عنده لا يصح والحيلة أن يعطى المدينون زكاة ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المدينون من
يده وأخذها لكونه ظفر بخمس حقه فان مانعه رفعه للقاضي (قوله أو على جاحد عليه يئنه)
تبع فيه العمى وفي التهر من الخالية والحقبة صحيح قول محمد بن عيسى الوجب فيه لان كل يئنه
لا تقبل ولا كل قاض يدل (قوله ففيها درهم) هذا انما يظهر اذا كان الماضي عاما واحدا
(قوله لان مادون الخ) علة لقوله ويتراخى وجوب الاداء الى أن يقبض اربعين درهما (قوله
وكذا فيما زاد بحسابه) ظاهره ولو دون اربعين والمذكور في زكاة المال أنه في كل خمس
بحسابه وما بين الخمس الى الخمس عفو وقال ما زاد بحسابه فيصير كل كلامه على الخمس (قوله
كثرت ثياب البذلة) اي اذا باع ثياب بذلته وصار غنما دينيا في ذمة المشتري حتى حال عليه
الحول فالحكم ما ذكره ومثله يقال فيما بده (قوله والوصية) اذا تأخرت عند الوارث مثلا
عاما (قوله وبذل الخلع) اذا تأخرت عند الزوجة: اما (قوله والصلح عن دم العمدة) اذا تأخر
بذله عند القاتل عاما مثلا (قوله والدية) اذا تأخرت عند العاقلة أو القاتل عاما مثلا ثم قبضها
ولي الدم (قوله والسعاية) كما اذا اعتق بعضه واستقامه في البعض الآخر وتأخر
بذل السعاية عند العبد عاما مثلا ثم قبضه (قوله لا تجب فيه الزكاة مالم يقبض نصابا ويحول
عليه الحول بعد القبض) اي الا اذا كان عنده ما يضم الى الضعيف در (قوله مطلقا)
قليل أو كثيرا الا دين السكينة والسعاية والدية في رواية بحر (قوله واذا قبض مال الضمان)
هو مال تذر الوصول اليه مع قيام الملك در (قوله كآبق ومفقود) اي وهما من عبيد
التجارة (قوله ومقصوب ليس عليه يئنه) فلو يئنه تجب للمضى در قال في تحفة الاخبار
ويغني أن يجري هنا ما يأتي معصعا عن محمد من أنه لا زكاة فيه لان اليئنه قد لا تقبل فيه
اه (قوله ومدفون في مفاضة) اما المدفون في حرس سواء كان داره أم دار غيره فجب لا مكان
التوصل اليه بالحفر كذا في سكب الانهر (قوله وقد نسي مكانه) اي ثم تذكره ويقال نظير ذلك
في كل مقام بما يناسبه (قوله وماخوذ مصادرة) اي ظلما بان يأمره الظالم باتيان ماله اي
ثم يدفعه اليه (قوله عند من لا يعرفه) اما ان كانت عند معارفه وجبت الزكاة لتقربطه
بالنسيان في غير محله بحر (قوله لا يئنه عليه) بل ولو كان عليه يئنه لان ما قد لا تقبل
(قوله ولا يجزى عن الزكاة دين) تقدم ذكر الحيلة في ذلك (قوله وموزون) اي غير
التقدين (قوله فالعنت بوزنهما أداء) اي وقت الاداء اي يعتبر الوزن في الواجب المؤدى
عندهما وقال زفر تعتبر القيمة وقان محمد يعتبر الاتفع للقرض حتى لو أدى خمسة مقيوفات عن خمسة
جياذ قيمتها اربعة جياذ عندهما خلافا لمحمد وزفر ولو أدى اربعة جياذ قيمتها خمسة
من خمسة رديشة لا يجوز الا عند زفر وتعلمه في كآبق الدر (قوله وتضم قيمة العروض الى
التمين) لان الكل للتجارة وضعا وجعلا در (قوله قيمة) عند الامام وعندنا بالاجزاء
فلوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة وأربعون فجب ستة عنده وخمسة عندها در (قوله

ان كل في طرفيه) بشرط كماله في الابتداء للاعتقاد في الانتهاء للوجوب ولو هلك كله
 بطل الحول وأما الدين فلا يقطع ولو استغفرنا (قوله لا يجب زكاة) لعدم كماله أول الحول
 (قوله ونصاب الذهب الخ) الذهب هو الحجر الأصفر الرزين مضروباً كان أو غيره وأما نحاسه به
 لسكونه ذاهباً بلا يقاؤه فمقتضى والمناسب تقديم الكلام على الفضة اقتداءً بكتب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولأنها أكثر تداولاً وأجلاً لا ترى أن المهر ونصاب السرقة وقسم
 المسبيلات تقدر بها وأعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً والدرهم المتعارف ستة
 عشر قيراطاً وإن زنة الريال بالدرهم المتعارف تسعة دراهم وقيراط واحد فتكون زنة الريال
 بالدرهم المتعارف مائة وخمسة وأربعين قيراطاً ويكون مقدار النصاب من الريال تسعة عشر
 ريالاً وثلاثة دراهم متعارفة الثلاثة قيراطاً ووزنه كل واحد من البندق والفندق والزنجير
 ثمانية عشر قيراطاً مقدار النصاب منها اثنان وعشرون ديناراً وتسعة دراهم ووزن المهر أربع
 عشر قيراطاً فيكون النصاب منها ثمانية وعشرين ديناراً ونصف دينار ونصف سبع دينار
 وهذا هو المشهور وقيل تعتبر في كل بلدة دراهمهم وأقي بذلك جماعة من المتأخرين قال في
 الفتح وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائتي درهم وعلى الأول مائة
 وخمسة وسبعين منها كذا حرمه بعض المشايخ (قوله التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل)
 أعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر رضي الله عنه مختلفة فمئة عشرة دراهم على وزن عشرة
 مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضي الله عنه من كل نوع
 ثلثاً كيلا تظهر النصوص في الأخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة أثنان وثلث
 الخمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون إحدى وعشرين فئات
 المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في الزكاة ونصاب السرقة
 والمهر وتقدير الديارات الخ (قوله وما غاب على الفس فكان الخالص) لأن الدراهم لا تخلو عن
 قليل غش لأنهم لا تطبع إلا به فخلنا الطبقة فاصلة ثم ومثلها الذهب وأما ما غاب عنه أن كان
 مختاراً بمجاعة يرب قيمته فإن بلغت نصاباً وجبت زكاته والالا وإن لم يكن مختاراً لم يجز أن يكون
 حكم الحررض أن نوى التجارة فيه وإن لم ينوها اعتبر بما يخلص منه فإن بلغ ما يخلص نصاباً
 وجبت والالا هكذا يستفاد من الزبلي والعيبي والنهر وغمام يانه في كتابة الدر واختلاف في
 الفس المساوي والمختار لزومها احتياطاً (قوله ولا زكاة في الجواهر واللا) قال في
 الدرر الأصل أن ما عدا الجواهر والسواك انما هي بنية التجارة عند العقد فلا نوى التجارة بعد
 العقد واشترى شيئاً للقيمة فأوياً أنه ان وجد ربحاً به فاعادته لازكاته عليه اه ملخصاً (قوله على مكمل
 أو موزون) أي للتجارة (قوله ورخص) هو ككرم والرخص بالضم طرفة العين لا بالفتح الشيء
 الناعم (قوله غير متلف) أو تلفه فانه يضمن لوجود التعدي واستبدال مال التجارة بمال
 التجارة بعد هلاكه أو بغير مال التجارة ما سواه كافتاده في الدر من باب زكاة الغنم (قوله يسقط
 الواجب) لعلقه بالعين لا بالقيمة (قوله وهلاك البعض حصته) أي يسقط هلاك البعض
 حصته اه لا (قوله ولا من تركه) أي لعدم النية (قوله فتكون من ثلثه) إلا أن تجز
 الأولية لمن الكل ويعتبر حوله بالاله فهو مكرى لا يمسى (قوله ويجز أبو يوسف القليلة الخ)

ان كل في طرفيه فان تلك
 عرضاً بنية التجارة وهو
 لا يساوي نصاباً وليس له
 غيره ثم بلغت قيمته نصاباً في
 آخر الحول لا يجب زكاة
 لذلك الحول ونصاب الذهب
 عشرون مثقالاً ونصاب
 الفضة مائتا درهم من
 الدراهم التي كل عشرة منها
 وزن سبعة مثاقيل وما
 زاد على نصاب وبلغ خساً
 زكاه بحسابه وما غلب
 على الفس فكان الخالص من
 النقدين ولا زكاة في
 الجواهر واللا في الآن
 يتملكها بنية التجارة
 كسائر القروض ولو تم
 الحول على مكمل أو موزون
 فعلا سعره ورخص فآدى
 من عينه ربع عشرة أجراً
 وإن آدى من قيمته يعتبر يوم
 الوجوب وهو تمام الحول
 عند الامام وقال يوم الاداء
 لمصرفها ولا يضمن الزكاة
 مفترط غير متلف فهلاك
 المال بعد الحول يسقط
 الواجب وهلاك البعض
 حصته ويصرف الهالك
 الى العفو فان لم يجزونه
 فالواجب على حاله ولا تؤخذ
 الزكاة جبراً ولا من تركه
 إلا أن يوصى بها فتكون
 من ثلثه ويجز أبو يوسف
 بالحيلة تدفع وجوب الزكاة
 وكرهاً محمد رجعها الله تعالى

قال في الجراء لم أنه لو وهب النصاب في خلال الحول ثم تم الحول وهو عند الموهوب له ثم رجع
لأه بذهب بعد الحول بقضاء أو بغيره فلا زكاة على واحد منهما كافي الخائفة وهي من حيل
اسقاط الزكاة قبل الوجوب وفي المعراج ولو باع السوائم قبل تمام الحول يوم فرار عن
الوجوب قال محمد يكره وقال أبو يوسف لا يكره وهو الأصح ولو باعها للثقة لا يكره بالاجماع
ولو احتال لاسقاط الواجب يكره بالاجماع ولو فر من الوجوب بخلافه لا تأثم يكره بالاجماع والله
سبحانه وتعالى أعلم رَأْسُ فُقْرَاءِ اللَّهِ الْعَظِيمِ

(باب المصرف)

هو في اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجددوا عن نصرته فأى معد لا يجر عن ضياء الحلو وعرفه
القهستاني اصطلاحاً بقوله هو مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة إليه فالمصرف اسم مكان
أه (قوله وهو من يملك ما لا يبلغ نصاباً) أو يملكه وهو مستغرق في حاجته فنحن في تحقيقه هـ ذاً أو
هذا فهو فقير ومن له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى الثقة يجوز له أن يأخذ من الزكاة
قدر كفايته إلى حلول الأجل وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عليه الدين معسراً يجوز له
أخذ الزكاة في أصح الأقاويل لأنه بمنزلة ابن السبيل وإن كان المدين مؤسراً معترفاً لا يجهل له
أخذ الزكاة (قوله ولو وهبها مكتسباً) الأولى عدم الأخذ لمن له سداده من عسر كذا في البدائع
(قوله والمسكين) من السكون فكأنه ساكن من الجهد غير مختزل وهو مفعل يستوى فيه
المذكور والمؤنث وقد يقال مسكينة أه قهستاني (قوله وهو من لا شيء له) أي على المذهب
لقوله تعالى أو مسكيناً ذامرة وآية السقينة لترحم ذو وقيل تعريفهما على عكس ما ذكرهنا
(قوله والمكاتب) هو مفعول في قوله تعالى وفي الرقاب عند أكثر أهل العلم ولا فرق بين الصنبر
والكبير خلافاً لتقييد الحدادي بالكبير كذا في حاشية السيد وكذا لا فرق بين مكاتب النسخ
والفقير على الصحيح ولا تدفع إلى مكاتب الهاشمي وليس للمكاتب صرف ما دفع إليه في غير
فكالك رقبته على ما يفهم من كلام صاحب البحر (قوله والمديون) هو المراد بالفارم وفي
الظهيرية الدفع للمديون أولى منه للفقير والمراد بالمديون غير الهاشمي (قوله وفي سبيل الله) أي
ولن في سبيل الله فإن المصرف الشخص (قوله وهو منقطع الغزاة) بفتح الطاء والغزاة جمع
الغزاة أي الذين همزوا عن الحقوق يجيش الإسلام لفقرهم بهلاك الثقة والداية وغيرهما
فتحل لهم الصدقة وإن كانوا كاسيين إذا كسب بقصد من الجهاد قهستاني وهم بالاستحقاق
أرسخ وأمرى لزيادة الحاجة بالفقر والانقطاع زيلعي وهذا التفسير اختياراً رأي يوسف قال في عاية
البيان وهو الأظهر (قوله أو الحاج) أي منقطع الحاج وهو قول محمد وقيل طلبية العلم وعليه
اقتصار في الظهيرية وقبل جملة القرآن الفقراء مضمرة والخلاف في التفسير لأن جواز الدفع
إلى الجميع بشرطه (قوله وابن السبيل) هو المسافر وأضافته لادنى ملائمة وكل من كان
مسافراً يسمى ابن السبيل كافي (قوله وهو من له مال في وطنه) ولوله ما يكفي لوطنه لا يجزئ
الدفع إليه وكذلك لو كان كسواً على ما روي عن أصحابنا كما نقله القهستاني عن الكرماني
والأولى أن يستقرض إذا قدر وإذا قدر على ما لا يلزمه التصديق بما فضل كالفقه إذا استثنى
والمكاتب إذا همز أي فإن السيد يجوز له أخذ ما يده من الصدقة كذا في سكب الأنهر (قوله

(باب المصرف)

هو الفقير وهو من يملك ما لا
يبلغ نصاباً ولا قيمته من أي
مال كان ولو وهبها مكتسباً
والمسكين وهو من لا شيء له
والمكاتب والمديون الذي
لا يملك نصاباً ولا قيمته فاضلاً
عن دينه وفي سبيل الله وهو
منقطع الغزاة أو الحاج وابن
السبيل وهو من له مال في
وطنه وليس معه مال

والعامل) أي إذا كان غير هاشمي مشتق من العمل وهو فعل الإنسان بقصد فهو أخص من
 العمل ولذا لم يستعمل في الحيوان قهستاني (قوله يعطى قدومه يسعه وأعوانه) بالوسط مدّة
 ذهابهم وإياهم مادام المال ياقبوا ولا يجوز له أن يتبع شهوة في المال كل والمشارب والملايس
 فهو سرام لكونه اسرافاً محضاً وعلى الإمام أن يبعث من يرضى بالوسط وإذا استفرقت كفايته
 الزكاة فلا يزداد على النصف لأن النصف عمن الانصاف بغير ويجوز للعامل الأخذ وإن كان
 غنياً لأنه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج إلى الكفاية قال في المنع وبهذا التعليل يقوى ما نسب
 لرواقعت من أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنياً إذا فرغ نفسه لا فائدة العلم واستفادته
 المجزء من الكسب والحاجة داعية إلى ما لا يتنزه اهـ وسكت المؤلف عن المؤلفات قلوبهم لأن
 الاعطاء لهم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذي آخر الأمر خذها من أغنيائهم وردّها في
 فقرائهم (قوله وله الاقتصاري واحد) لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه مال من
 الصدقة فأعطاه لله ولفه قلوبهم فأنام مال آخر فأعطاه للغارمين بغير وروى عن كثير من
 الصحابة عدم التعيين نهر (قوله ولا يصح دفعها للكافر) قال في التنوير وشرحه ولا تدفع لذي
 وجاز دفع غيرها وغير الغنم والخراج إليه ولو واجبا كنذور وكفارة وفطرة خلافاً للثاني وبه
 يفتى ولا يجوز الصدقات بأسرها الحرب ولو مستأمة ما وجزم الزبلي بجواز التطوع إليه (قوله
 وطفل غني) فذكر أن كان أو أتي في عياله أو لأعلى الأصح لأنه بعد غنياً يفتى أي به والمراد بالطفل
 الذي لم يبلغ بخلاف ولده الكبير ولو زماً وفي بنت الغني ذات الزوج خلاف والأصح الجواز
 وخارج طفل الغنية ولو أبوه ميتاً فجوز إليه لأنه لا بعد غنياً يفتى ولو أنماز إليها ويجوز الدفع
 لزوج الغني الفقيرة (قوله وبني هاشم) أطلق المنع فم كل الأزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم
 لبعض ودفع غيرهم لهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الإمام نهر (قوله
 واختار الطحاوي دفعها لبني هاشم) وكذا روى أبو عصمة عن الإمام أنه يجوز الدفع إلى بني
 هاشم في زمانه لأن عوضها وهو خمس الخمس لم يصل إليهم لاهمال الناس أمر الغنائم وإيصالها
 إلى غير مستحقها فإذا لم يصل إليهم العوض عاد وإلى المعوض وأقره القهستاني كذا في شرح
 المتقى وإنما حرمت على مواليتهم لقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم من أنفسهم وأنا لا تحل لنا
 الصدقة وجاز التطوعات من الصدقات وغلة الأوقاف لهم سواء سمّاهم الواقف أم لأعلى ما هو
 الحق كما أنه في الفتح وتقسيمه بما ذكره فيد أنه لا يجوز دفع الصدقة الواجبة ولو غير زكاة
 وفي السيد ولا فرق في المنع بين الزكاة وغيرها كالنذور والكفارات وجزاء الصيد الأخضر
 المزكاة فيجوز صرفه إليهم وسوى الزباني في المنع بين الواجبة والتطوع وأزواجه صلى الله عليه
 وسلم لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقة (قوله وأصل المزكي وفرعه) لأن الواجب عليه
 الأخراج عن ملكه رغبة ومنفعة ولم يوجد في الأصول والقروع الأخراج عن ملكه منفعة وإن
 وجد رغبة وهذا الحكم لا يخص المزكاة بل كل صدقة واجبة كالنذور والصدقة النظر
 والنذور ولا يجوز دفعها إليهم ومن يهوى ما ذكره يجوز الدفع إليهم كالأخوة والأخوات والأعمام
 والسمات والأخوال والخالات الفقراء بل هم أولى لما فيه من الصلة مع الصدقة ثم بعد ذلك
 الأقارب ثم البعيان بغير (قوله وفرجه) اتفاقاً ولا تدفع هي لزوجها عند الإمام وقال تدفع

والعامل عليه يعطى قدر
 ما يسعه وأعوانه ولا مزكي
 الدفع إلى كل الأصناف
 وله الاقتصاري واحد مع
 وجود باقي الأصناف ولا
 يصح دفعها للكافر وغني يملك
 نصيباً أو ما يساوي قيمته من
 أي مال كان فاضل عن
 حوائجه الأصلية وطفل
 غني وبني هاشم ومواليهم
 واختار الطحاوي دفعها لبني
 هاشم وأصل المزكي وفرعه
 وزوجه

اليه (قوله وعلموه مكاتبه ومعتق بهضه) أما في العبد ومثله المدبر فله دم القلب وأما في
 المكاتب ومثله معتق البعض فلا في كسبه - قافل يمت التملك (قوله وكفن ميت
 وقضاء دينه وعن قن يعق) قال في الدرر نقلا عن حيل الاشياء وسيلة التكفين بها التصديق على
 فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد وقال في باب المصروف وهل للفقير
 أن يخالف أمره لم أره والظاهر نعم (قوله أجزاء) لأنه إنما أتى بما في وسعه والزكاة حق الله تعالى
 والمعتبر فيها الوسع (قوله إلا أن يكون عبده أو مكاتبه) لأنه بالدفع اليه ما لم يخبر به عن ملكه
 والتمليك ركن أفتاده صاحب التنوير وقيد بما ذكره لأنه لو ظهر غناه أو كونه ذميا أو أنه أبوه أو
 ابنه أو امرأته أو هاتئى أجزاء (قوله وهو أن يفضل للفقير نصاب) وكما يكره ذلك يكره إعطاء
 ما به يكمل النصاب حتى لو كان له مائة وتسعة وتسعون درهما فأعطاه درهما يكره أيضا
 (تنبيه) نقل في البصر عن نحر الاسلام من أراد أن يتصدق بدراهم فاشترى به فلو سافر فترتها
 فقد تصرف في امر الصدقة لأن الجمع أولى من التفريق ولأن دفع الكثير أشبه بمسمل الكرام
 فكان أولى قال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يحب معالي الأمور ويبيغض سفاسفها وقد ذم
 الله تعالى على إعطاء القليل فقال تعالى أفرأيت الذي تولى وأعطى تلبلاوا كدى اه (قوله
 ونذب اغناؤه عن السؤال) وينبغي أن ينظر إلى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال أو حاجة
 كدين وثوب قال في النهر واقتضى كلامه أن الكثير لو أحد أولى من توزيعه على جماعة اه
 وفي التنوير وشرحه ولا يحل أن يسأل شيئا من القوت من له قوت يومه بالقول أو بالقوة كالصحيح
 المكتسب ويأثم معطيه أن علم بحاله لا عاتقه على المحرم ولو سأل للكسوة ولا اشتغاله عن الكسب
 بالجهاد أو طلب العلم جاز لو محتاجا اه (قوله وكره نقلها) أي تحريمها ولو إلى ما دون مسافة القصر
 (قوله بعد تمام الحول) أما المجلة ولو لفقير غير حوج ومديون فتنفى الكراهة فيها بجر ولا
 ينبغي دفعها لمن علم أنه ينفقها في سرف أو معصية وقال أبو حنيفة الكبير أنه لا يصرفها إن
 لا يصلح إلا أحيانا وإن أجزاء كذا في سكب الانهر (قوله لغير قريب) أما نقلها للقريب فلا
 كراهة فيه لأن الدفع إلى الفقير منهم فيه صلة وصدقة (قوله وأحوج) لأن المقصود منها إسقة
 خلة المحتاج فمن كان أحوج كان أولى بجر (قوله وانفع للمسلمين بتعليم) قال في المعراج التصديق
 على العالم الفقير أفضل اه أي من الجاهل الفقير فهستافى ولا يكره نقلها من دار الحرب إلى
 دار الاسلام أي ولو مع وجود المصروف هناك (قوله والأفضل صرفها للأقرب فالأقرب الخ)
 قال في النهر والأولى صرفها إلى أخوته الفقراء ثم أولادهم ثم أعمالهم الفقراء ثم أخوالهم
 ذوى الارحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل ربه اه (قوله لا تقبل صدقة الرجل) أي لا يناب
 عليها وإن سقط القرض ومثل الرجل المرأة كذا في كتاب الدرر (تنبيه) المعسر في الزكاة
 فقرا مكان المال وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المؤدى عند محمد وهو الأصح لأن
 رؤسهم تسع رأسه و الله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب صدقة الفطر) •

الفطر لفظ إسلامي والفطرة مولد واهرب في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان
 صلى الله عليه وسلم يخطب قبل الفطري يومين يأمر باخراجها ولا تسقط بمسألة المال بعد

وعلموه مكاتبه ومعتق بهضه ومعتق
 بعضه وكفن ميت
 وقضاء دينه وعن قن يعق ولو
 دفع بصر لمن ظنه مفسر فافظه
 بخلافه أجزاء إلا أن يكون
 عبده أو مكاتبه وكره الاغناء
 وهو أن يفضل للفقير نصاب
 بعد قضاء دينه وبعد إعطاء
 كل فرد من عياله دون
 نصاب من المدفوع اليه
 والألف لا يكره ونذب اغناؤه
 عن السؤال وكره نقلها
 بعد تمام الحول لبلد آخر
 لغير قريب وأحوج وأورع
 وأنفع للمسلمين بتعليم
 والأفضل صرفها للأقرب
 فالأقرب من كل ذي رحم
 محرم منه ثم جيرانه ثم لاهل
 محله ثم لاهل حرفته ثم لاهل
 بلده وقال الشيخ أبو
 حنيفة الكبير رحمه الله
 لا تقبل صدقة الرجل
 وقرابته محاربه حتى يبدأ
 بهم فيسدد حاجتهم

• (باب صدقة الفطر) •

الوجوب بخلاف الزكاة (قوله يجب على حر مسلم) انما وجبت لقوله صلى الله عليه وسلم في خطبته ادوا عن كل سرور بعد صغره او كبير نصف صاع من بر او صاعا من شعير او صاعا من تمر آخرجه ابوداود ويجب وسعافى العمر عند اعيانها وهو الصبي بحر كالزكاة وقيل مضيقا في يوم الفطر عينافيه مده تكون نضاء واختاره الكمال في بحر يره ووجهه في تنوير البصائر (قوله مالا لنصاب) اعلم ان النصب ثلاثه نصاب يشترط فيه الغناء وتعلق به الزكاة وسائر الاسكام المتعلقة بالمطل النامي ونصاب يجب به اسكام أربعة حرمة الصدقة وجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة الاقارب ولا يشترط فيه النوب للتجارة ولا حولان الحول ونصاب تثبت به حرمة السؤال وهو ما اذا كان عنده قوت يومه عند بعض وقال بعضهم هو انك خسين درهم ما ذكره العلامة نوح (قوله عند طلوع فجر يوم الفطر) فمن مات قبله او ولد بعده أو أسلم لا تجب عليه كإسباقي (قوله ولم يكن للتجارة) أى وان لم يكن للتجارة (قوله والمعة برفها) أى فى حوائجه وحوائج عياله (قوله وأثائه) الاثا متاع البيت قاموس (قوله وان كانوا أغنياء بخرجهما من مالهم) عندهما وقال محمد لا تجب على الصغير الغنى ومثل ما قيل فى الصغير الغنى يقال فى الجنون الكبير أغنى والمعتوه كفى الهنديه وفطرة رقيق الصغير كالصغير وفى البحر ونفقة الطفل الغنى فى ماله اهـ ولولم يخرج ولوى الصغير والجنون الغنيين عنهم ما وجب الاداء عليهم ما بهد البلوغ والافاقة (قوله واختير ان الجدة كالأب) اعلم أنهم جعلوا ما سبب فى وجوب صدقة الفطر رأسا يونه ويلى عليه ولاية مطلقة كما يأتى القنبية عليه فأورد عليه الجدة اذا كانت نوافله صغارا فى عياله لموت الأب أو فقره حيث لا يجب عليه الاخراج فى ظاهر الرواية فقد تحققت السبب ولم تجب وما قيل فى دفع الاراد من انتفاء السبب لان الولاية غير نامة لا تنقأها له من الأب فكانت كولاية الوصى غير سيد اذا الوصى لا يونه من ماله بخلاف الجد اذا لم يكن له مال فكالأب قال الكمال ولا يخلص عن الاراد الا بترجيح رواية الحسن من انهما على الجد فصحت السببية كما ذكره واختارها فى الاختيار وجرى عليها فى الدرر (قوله لاعن مكاتبه) اهدم الولاية ولا تجب على المكاتب لان ما فى يده مولاة درر (قوله ولا ولده الكبير) أى الفقير وان كان فى عياله لا نهى ادم الولاية ولو أتى عنه بغير اذنه فالقيام عدم الاجراء كان الزكاة وفى الاستحسان الاجراء اثبتت الاذن عادة ذكره العلامة نوح (قوله وزوجته) لعدم الولاية الكاملة عليهم او لو أدى عنها بلا اذن جاز استحسانا لا الاذن عادة كالولد الكبير وان كان فى عياله وقيد به اشارة الى أنه لو دفع عن الزوجة النافذة والصغيرة التى لم تزف وعن الابن الكبير الذى لم يكن فى عياله لا يجوز عنهم الابا لامر كما يفيد القهستانى وهل حكم الاجنبى اذا كان فى عياله حكم الولد الكبير ومقتضى ما فى البحر عن الظهيرية الجواز كذا فى كتابه الدرر (قوله وقن مشترك الخ) لقصور الولاية والموتة فى حق كل واحد منهم ما هو هذا عند الامام وقال لا تجب فى العبيد المشتركة على كل من اشترى يكتف فطرة ما يحضه من الرؤس دون الاشقا صنفه فلو كانت العبيد متممة فجب عندهما فى غمائية فقط كذا فى سكب الانهر (قوله و كذا المقصوب والمأسور) فلا تجب على سبدهما الا بعد عودهما فجب لما مضى كما فى التنوير (قوله اوزيب) جهن الزيب كالمقروا هو وهو رواية عن الامام وجماعة فى كفاى السبرهان والرواية الاخرى

يجب على حر مسلم مكاف مالا لنصاب أو قيمته وان لم يحل عليه الحول عند طلوع فجر يوم الفطر ولم يكن للتجارة فارغ عن الدين وحاجته الاصلية وحوائج عياله والمعتبر فيها الكفاية لا التقدير وهى مسكنه وأثائه وثيابه وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء وان كانوا أغنياء يخرجها من مالهم ولا يجب على الجد فى ظاهر الرواية واختير ان الجد كالأب عند فقده أو فقره وعن مالك للخدمة ومدرسه وام ولده ولو كذا راعن مكانه ولا ولده الكبير وزوجته وقن مشترك وآبق الا بعد عودته وكذا المقصوب والمأسور وهى نصف صاع من بر أو دقيقه او سويقه او صاع تمر أو زبيب او شعير

عن الامام أنه كابر (قوله وهو ثمانية ارطال بالعراق) والارطل العراقي مائة وثلاثون درهما
 فالصاع ما يسع ألفا وأربعمائة درهمين درهما وقول أبي يوسف الصاع ما يسع خمسة ارطال وثلاثمائة
 بالارطل رطل المدينة وهو ثلاثون استاراً وورطل العراق عشرون استاراً فيكون المجموع على
 القولين مائة وستين استاراً والاستار ستة دراهم ونصف وبهضهم جعل اختلاف حقيقياً وحالماً
 ينس عليه كذرة وخبر تعتبر فيه القيمة وصدة الفطر كالزكاة في المصارف ولا تجوز لاذمته على
 المفتي به رهل يعتبر الصاع أو نصفه بالوزن أو الكيل طريقتان ذكرهما الزياهي (قوله ويجوز
 دفع القيمة) قال في التنوير ويجوز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر وكفارة غير
 الاعتساف (قوله عند وجدان ما يحتاجه) أي الفقير أي من هذه الاصناف التي تخرج
 منها الفطرة بأن كان الزمن زمن خصب (قوله اقضاء حاجة الفقير) أي وحاجة الفقير متنوعة
 (قوله وما يؤكل) أي ولو من غير هذه الاعيان بأن يدفع عنها بالقيمة (قوله قبل الخروج الى
 المصلى) بعد طلوع فجر الفطر مما لا بأس به وفعله صلى الله عليه وسلم ذكر (قوله وصح لو قدم أي
 ولو قبل رمضان على ما عليه عامة المتنون والشيوخ وصححه غير واحد ورجه في الترمذي عن
 الولولجية أنه ظاهر الرواية فكان هو المذهب در (قوله أو آخر) فوقتها موسع لا يضيق الا في
 آخر الشهر وهو قول أصحابنا وبه قالت العامة بدائع (قوله واختلاف في جواز تفريق فطرة
 واحدة على أكثر من فقير) وعلى الجواز لا كثر وبه جزم في الولولجية والخصائية والبديائع
 والمحيط وتبعهم الزياهي في الظاهر من غير ذكر خلاف وصححه في البرهان فكان هو المذهب
 والامر في حديث أغنوههم للندب فيعيد الاولوية در (فرع) من سقط عنه الصوم بعد نذر
 لم تسقط فطرته وقالوا في اخراجها لقبول الصوم والنجاح والذلاح والنجاة من سكرات الموت
 وعذاب القبر والنسيه فيها عند الدفع ويكتفي بوجودها عند العزل على الظاهر كما في الزكاة والله
 سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب الحج) •

بفتح الحاء وكسر هاء الفة القصد الى معظم ما مطلق القصد كما ظنه بعضهم منه واختلف هل كان في
 شريعة من قبلنا واجباً أم لا والعصم أنه لم يجب الاعلى هذه الامة وفي حاشية العلامة نوح
 اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والمناسك ورايها سنة ست وهو الصحيح وقيل سنة خمس
 وقيل سنة تسع وصححه القاضي عياض وقيل فرض قبل الهجرة وهو بعيد وأبعد منه قول
 بعضهم انه فرض سنة عشر أخرج البخاري عن زيد بن ارم أن النبي صلى الله عليه وسلم حج بعد
 ما هاجر حجة واحدة وأخرج الدارقطني عن جابر بن عبد الله قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثلاث حجج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن به أميرة وكانت حجة بعد ما هاجر سنة عشر وحج أبو
 بكر الصديق في السنة التي قبلها سنة تسع وأما سنة ثمان وهي عام الفتح فحج بالناس قبلها اعتبار
 ابن أسيد اه وهو الذي ولده النبي صلى الله عليه وسلم أميراً بمكة به الفتح وذكر من لا على أنه صلى
 الله عليه وسلم حج قبل أن يهاجر حجاً لا يعلم عددها وقال ابن الاثير كان يحج كل سنة قبل أن يهاجر
 يعني الآن منع منه مانع وينبغي لمريد الحج أو الفزوان يستأذن أبو به فان خرج بدون إذن منع
 الاحتياج اليه للخدمة ثم وقيل بذكره والجداد والجدات كالاويين عند نقدهما والاب منه

وهو ثمانية ارطال بالعراق
 ويجوز دفع القيمة وهي
 أفضل عند وجدان ما يحتاجه
 لأنها اسرع لقضاء حاجة
 الفقير وان كان زمن شدة
 الحاجة والشعب وما يؤكل
 أفضل من الدراهم ووقت
 الوجوب عند طلوع فجر يوم
 الفطر فمن مات أو افتقر قبله
 أو أسلم أو اغتقى أو ولد بعده
 لا تلزمه ويستحب اخراجها
 قبل الخروج الى المصلى
 وصح لو قدم أو أخر والتأخير
 مكروه ويدفع كل شخص
 فطرته لفقير واحد واختلف
 في جواز تفريق فطرة
 واحدة على أكثر من فقير
 ويجوز دفع ما على جماعة
 لو ائده على الصحيح والله
 الموفق للصواب

• (كتاب الحج) •

إذا كان صبيح الوجه حتى يلجى وإن استغنى عن خدمته كذا يستفاد من النوازل وفي الفتاوى
 الإسلام إذا كان صبيح الوجه لا يخرج الأب من بيته وإن كان بالغاً كما لا يخرج بنته لأن
 البنت يشتمها الرجال فقط والأمردان كان صبيح الوجه يشتمه الرجال والقسام معا فالفتنة
 فيه من الجانبين وينبغي أن يستأذن رب الدين والكفيل ويستخير في هل يشتري أو يكتري وهل
 يسافر بتر أو بجراوه هل يرافقه فلا نالنا الاستخارة في الواجب والمكروه والحرام
 لا يحمل لها نهر ويبدأ بالتوبة صراعيها شر وطها من رد المظالم إلى أهلها عند الامكان وقضاء
 ما قصر فيه من العبادات والتسليم على تفرير بطمو العزم على أن لا يعود والاستحلال من ذوى
 الخصومات والمعاملات اه من السيد ملخصاً (قوله بقاع مخصوصة) هي الكعبة وعرفات
 (قوله بفعل مخصوص) بأن يكون محرماً بنية الحج سابقاً وطاقاً في زمن من ابتداء طلوع فجر
 النحر ويمتد إلى آخر العصر واقفاً في زمن من زوال يوم عرفه إلى طلوع فجر النحر (قوله وهي
 شوال الحج) فائدة التوقيت بها أنه لو فعل شيئاً من أفعال الحج خارجاً لا يجزيه وأنه يكره الاحرام
 قبلها وإن أمن على نفسه من المحذور واشبهه بالركن واطلاقها يفيد التحريم در (قوله وذو
 النعمة) بفتح القاف وكسر هاء در (قوله فرض مرة على الفور) عند أبي يوسف وفي العمر عند
 محمد اه اعلم أن وقت الحج في اصطلاح الاصوليين يسمى مشكلاً لأن فيه جهة المعيارية والظرفية
 فن قال بالفور لا يقول بأن من أخره عن الهام الاول يكون فعلاً قضاء ومن قال بالتأخير لا يقول
 بأن من أخره لا يأثم أصلاً كما إذا أتم الصلاة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية راجعة عند
 التسائل بالفور حتى أن من أخر يفسق وترد شهادته لكن إذا حج بالآخره كان أداء القضاء
 وجهة الظرفية راجعة عند القائل بخلافه حتى إذا أداء بعد الهام الاول لا يأثم بالتأخير لكن لو
 مات ولم يحج أثم أيضاً عند در (قوله الاسلام) فلا يجب على الكافر حتى لو ملك ما به
 الاستطاعة ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملك مسلم فلم
 يحج - حتى افتقر حيث يتقرر وجوبه ديناً في ذمته ذكره العلامة نوح عن الفتح وهذا على أن
 الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة وقال العراقيون بخطابهم فيكون على قواهم من شرائط
 النعمة (قوله والعقل والبوغ والحزبة) انما اشترطت هذه لما روى عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أجماعى حج ثم بلغ الخنث فعليه أن يحج حجة أخرى وأجماعى حج
 ثم أخر فعليه أن يحج حجة أخرى وأجماعى حج ثم اعتق فعليه أن يحج حجة أخرى واعلم أنه لا يجب
 عليه وإن أذن له مولاه فلو حج بأذن مولاه أو بغيره لا يقع عن حجة الاسلام أفاده العلامة نوح
 (قوله والوقت) أي وقت الطواف والوقوف ويحتمل أن المراد الوقت الذي يحصل فيه الحج
 وهو يختلف باختلاف البلدان (قوله والقدرة على الزاد) الذي يصح به بدنه فالمعتاد للحج ونحوه
 إذا قدر على خبز وجبن لا يعتد إذا در (قوله بنفقة وسط) أي من غير اسراف ولا تقتير (قوله
 على راحلة مختصة به) فإن لم يقدر على ركوب المقتب اشترط القدرة على الهاربة قال صاحب البحر
 عند ذكر راحلة أنه لو قدر على غير راحلة من بغل أو حمار لم يجب ولم أرى وانما صرحوا
 بالكرامة قال أبو السعود في حاشية الاشياء تصرح بهم بالكرامة يدل على عدم الوجوب إذ لو
 كان واجباً لما كرهه لأن الواجب لا يتصف بالكرامة وتماه فيها (قوله لا الإباحة) فلو وجب له

هو زيارة بقاع مخصوصه
 بفعل مخصوص في اشهره
 وهي شوال وذو القعدة وعشر
 ذى الحجة فرض مرة على
 الفور في الاصح وشروط
 فرضيته ثمانية على الاصح
 الاسلام والعقل والبوغ
 والحزبة والوقت والقدرة
 على الزاد ولو بمكة بنفقة
 وسط والقدرة على راحلة
 مختصة به او على شئ محمل
 بالملك او الاجارة لا الإباحة
 والاعادة

لفي أهل مكة ومن حولهم إذا أمكنهم المشي بالقدم والقوة بلا مشقة والافلايد من الراحة مطلقا وتلك القدرة فاضلة عن نفقته ونفقة عياله الى حين عودته وعمل ابدته ٤٧٦ كالمزول وأثائه وآلات المحترفين وقضاء الدين ويشترط العلم بفرضية الحج لمن أسلم بدار الحرب أو الكون بدار

الاسلام (وشترط وجوب الاداء) خمسة على الاصح (صحة البدن وزوال المانع) الحسى (عن الذهاب للبحر وأمن الطريق وعدم قيام العدة وخروج محرم) ولو من رضاع أو مصاهرة (مسلم مأمون عاقل بالغ أو زوج لامرأة في سفر) والعبرة بغلبة السلامة بزا وبحرا على المقضى به ويصح اداءه فرض الحج بأربعة أشياء للحج الاحرام والاسلام وهما مشرطان ثم الاتيان بركنيه وهما الوقوف محرما بعرفات لحظة من زوال يوم التاسع الى فجر يوم النحر بشرط عدم الجماع قبله محرما والركن الثاني هو أكثر طواف الافاضة في وقته وهو ما بعد طلوع فجر النحر وهو واجبات الحج انشاء الاحرام من الميقات ومدة الوقوف بعرفات الى الغروب والوقوف بالمزدلفة فيما بعد فجر يوم النحر وقبل طلوع الشمس ورمى الجمار وذبح القارن والمتنع والخلق وتخصيصه بالحرم وأيام النحر وتقديم الرمي على الخلق وقهر القارن والمتنع بينهما وإيقاع طواف الزيارة في أيام

ايهما لا يوجب به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها (قوله لغير أهل مكة) مرتبط بقوله والقدرة على راحته (قوله إذا أمكنهم المشي) فيجب عليهم اشبهه بالسعي الى الجمعة (قوله الى حين عودته) وقيل بعده يوم وقيل بشهر در (قوله كالمزول) أي وممرته ولا يلزم يسع ما استغنى عنه من بعض منزله ليحج به نعم هو الافضل وكذا لا يلزمه لو كان عنده مال واشترى به مسكا وخادما لا يفي بعده ما يكفي للحج كافي الخلاصة وقالوا لو لم يحج حتى أنفق ماله وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله بذلك أي لو نأى وأقامه إذا قدر كما قدمه به في الظهيرية (قوله أو الكون بدار الاسلام) وان لم يعلم فيكون وجوده في دار الاسلام علما وحكما سواء نشأ على الاسلام أولا ذكره السيد (قوله صحة البدن) أي مع البصر (قوله وزوال المانع الحسى عن الذهاب) كالحبس وكذا يشترط أن لا يكون خائفا من سلطان يمنع منه (قوله وأمن الطريق) بأن يكون الغالب السلامة ولو بالرشوة وقتل بعض الحاج عذر (قوله وعدم قيام العدة) من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة لقوله تعالى لا تتزوجوهن من يتوفىن والحج يمكن أدائه في وقت آخر غاية البيان (قوله وخروج محرم) ولو عبدا أو ذميا لامرأة ولو محمورا وتجب نفقة المحرم عليها لانه محبوس عليها وليس لزوجه ما منعها عن حجة الاسلام ولو حجت بلا محرم جازع الكراهة در (قوله مسلم) الاول أن يقول غير محموس كافي التوفير لما تراه أنه يكفي الذي (قوله مأمون) خرج الفاسق فانه لا يحتفظ كالجحوش (قوله بالغ) المراهق كالبالغ جوهره (قوله أو زوج لامرأة في سفر) اختلف في أن الزوج أو المحرم شرط الوجوب أو شرط الاداء على حسب اختلافهم في أمن الطريق وتظهر غيرة الخلاف في وجوب الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وراحته إذا أتى أن يحج معها بالازاد منها والراحلة وفي وجوب التزوج عليها ليحج بها ان لم تجد محرما فن قال هو شرط الوجوب وصححه في البسداق قال لا يجب عليها شيء لان شروط الوجوب لا يجب تحصيلها ولذا لو أبيع له المال كان له الامتناع من القبول حتى لا يجب الحج عليه ومن قال انه شرط الاداء أوجب عليها جميع ذلك (قوله وهما مشرطان) أي للصحة (قوله بشرط عدم الجماع قبله محرما) فان فعل ذلك فسد حجه وعليه أنه يضي فيه كالعصم وأن يقضى من قابل (قوله طواف الافاضة) وهو أربعة أشواط والثلاثة الباقية واجبة يجبر تركها بالدم (قوله وهو ما بعد طلوع فجر النحر) الى آخر العمر والواجب فعله أيام النحر (قوله الى الغروب) الغاية داخله في المقيلا لان الواجب ادراك اللحظة من الليل ان وقف نهرا (قوله والخلق) أي والتقصير (قوله وتخصيصه) أي الخلق (قوله وتقديم الرمي) أي عند الامام (قوله بينهما) أي بين الرمي والخلق فهو على ترتيب حروف ر ذ ح (قوله وحصوله) أي السعي (قوله وبداية السعي من الصفا) فلويبدأ بالمروة لا يقف بها لاشوط الاول في الاصح (قوله وطواف الوداع) أي لا يفتي (قوله بداية كل طواف بالبيت من الحجر الاسود) قبل فرض للمواظبة وقبل سنة (قوله والطهارة من الحدثين) على المذهب قبيل والخبيثة من نوب وبدن مكان طواف والاكثر على أنها سنة مؤكدة (قوله

النحر والسعي بين الصفا والمروة في أشهر الحج وحصوله بعد طواف هديه والمشي فيه لمن لا هتافه وبداية السعي من الصفا وطواف الوداع وبداية كل طواف بالبيت من الحجر الاسود والتيامن فيه والمشي فيه لمن لا عذيره والطهارة من الحدثين

وستر العورة وأقل الاشواط بعد فعل الاكثر من طواف الزيارة وترك المحظورات كلبس الرجل الخيط والمرأة وجهها والرفث والغسوق والجذال وقتل الصيد والاشارة اليه والدلالة عليه ٤٧٧

وستر العورة ويكشف ربيع العضو كترتيب الدم ومن الواجب صلاة ركعتين لكل اسبوع من اى طواف كان فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيوصى به ومنه كون الطواف وراء الخطيم (قوله وترك المحظورات الخ) الضابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب (قوله كلبس الرجل الخيط) وبجاء للمرأة (قوله وستر رأسه) هو وما بعده بالجزء العطف على لبس (قوله والرفث) ذكر الجماع بمحضرة النساء (قوله والغسوق) اى الخروج عن طاعة الله فانه من الحرم أشنع (قوله والجذال) اى المخاصمة مع المكابرين والرفقة (قوله والاشارة) اى فى الحاضر (قوله والدلالة عليه) اى فى الغائب (قوله ولولحائض ونفساء) فهو ولطهارة والتيمم له عند الحجر ليس عسرفوع ينوى به الاحرام ليحصل الاجرا التام وشرط انيل السنة أن يحرم وهو على طهارة وهو أفضل من الوضوء (قوله وليس ازار ورياء) أولهما ستر العورة وثانيهما الستر الكتفين فان الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة منلأعلى (قوله جديدين) تشبيهاً بكتف الميت وهما أفضل من الغسيلين وقوله أبيضين هو أفضل من لون آخر وهذا بيان للسنة والافستر العورة كاف (قوله والتطيب) اى ابذنه لا ثوبه وله أن يتطيب بما تبقى عينه بعد الاحرام خلافاً لمحمد (قوله وصلاة ركعتين) ينوى فيه ما سنة الاحرام ليحضر فضيلة السنة بقرأ فيه ما بالكافرون والاخلاص الحديث ورد بذلك وما فيه مله من البراءة عن الشرك وتحقيق التوحيد ويقول بعد الصلاة اللهم انى أريد الحج أو العمرة أو الحج والعمرة فبسرهما الى وتقبلهما منى وفى الافراد يقررد (قوله رافعا بصوته) اى رافعا وسطا (قوله وتكبر بها) اى ثلاثا وقوله كلما أخذ فيها اى شرع فيها (قوله والصلاة) عطف على التلبية (قوله وصحبة الابرار) اى فى الجنة النعيم (قوله ودخولها من باب المعلاة) اى من ثنية كداء بالفتح والمدة الثنية العليا بأعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف للعلمية والتأنيث وتسمى تلك الجهة المعلى اه مصباح ذكره السعيد وفى نسخ المعلى وهى الاولى وترك الحاج ذلك فى هذه الايام (قوله والتكبير والتلهيل) اى حين مشاهدة البيت المبكروم ومعناه الله أكبر من الكعبة والتوحيد لثلاث يقع نوع شرك در (قوله وطواف القدوم) اى لادقاقى (قوله والاضطباع) هو أن يجعله قبل شروعه فيه رداه تحت إبطه الايمن ملقيا طرفه على كتفه الايسر وهو سنة (قوله والرمل) هو المشى بسرعة مع تقارب الخطا وهما الكتفين فى السلالة الاول استئنافا فلو تركه أو نسبه فى الثلاثة الاول لم يرمل فى الباقي ولو زجه الياق وقف حتى يجد فرجة (قوله ان سعى بعده) ظاهره أنه لا يطلب الرمل فى طواف القدوم الا ان أواد السعى بعده وسيأتى ذلك فى الفصل الآتى (قوله الملبين الاخضرين) المتخذين فى جدار البيت (قوله للرجال) راجع الى الرمل والهرولة (قوله وهو أفضل الخ) وعكسه للمقيم بالحرم زمن الوشم وفى غيره الافضل له الطواف أيضا ذكره صاحب البحر (قوله والخطبة) الخطب تخص الإمام أو نائبه (قوله بعد صلاة الظهر) ذكره قبله در (قوله والخروج) عطف على السنن (قوله يوم التروية) هو ثامن ذى الحجة (قوله الى عرفات) من طريق صب (قوله مجموعة) حال من العصر (قوله

يوم التروية من مكة لى والمبيت بها ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة الى عرفات فيضطب الامام بعد الزوال قبل صلاة الظهر والعصر مجموعة جمع تقديم مع الظهر

يوم التروية من مكة لى والمبيت بها ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة الى عرفات فيضطب الامام بعد الزوال قبل صلاة الظهر والعصر مجموعة جمع تقديم مع الظهر

خطبتين يجلس بينهما والاجتماع في التضرع والخشوع والبكاء بالموع والدعاء للنفس والوالدين والاخوان المؤمنين بما
شأنهم أهل الدارين في الجمعين والدفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات والنزول بمزدلفة من ارتفاع بطن الوادي
بقرب جبل قزح والمبيت بها ليلة النحر والمبيت بمنايا من يوم النحر حتى يجمع أمته وكرة تقديم نعله الى مكة اذ ذاك وجعل منى عن
عنه ومكة عن يساره حالة الوقوف لرى الجمار وكونه راكبا حالة رى جرة العقبة في كل الايام وما شيا في الجرة الاولى التي تلي
المسجد والوسطى والقيام في بطن الوادي حالة الرمي وكون الرمي في اليوم الاول فيما بين طلوع الشمس وزوالها وهما بين الزوال
وغروب الشمس في باقي الايام وكرة الرمي في اليوم الاول والرابع فيما بين طلوع النحر والشمس وكرة في الباقي الثلاث وصح لان
الباقي كلها تابعة لما بعدهما من الايام الا ليلة التي تلي عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة الابد وليالي الرمي الثلاث
فانها تابعة لما قبلها والمباح من اوقات ٤٧٨ الرمي ما بعد الزوال الى غروب الشمس من اليوم الاول وبهذا علمت

اوقات الرمي كلها جوازاً
وكراهة واستحباً ومن
السنة هدى المفرد بالحج
والاكل منه ومن هدى
التطوع والمتعة والقران
فقط ومن السنة الخطبة
يوم النحر مثل الاولى يعلم فيها
بقية المناسك وهي ثلاثة
خطب الحج وتجييل النحر
اذا اراده من منى قبل
غروب الشمس من اليوم
الثاني عشر وان اقام بها
حتى غربت الشمس من
اليوم الثاني عشر فلا شيء
عليه وقد أساء وان اقام بمنايا
الى طلوع فجر اليوم الرابع
لزمه رميه ومن السنة
النزول بالمحصب ساعة بعد
ارتجاله من منى وشرب
ماء زمزم والتضلع منه
واستقبال البيت والنظر اليه
قائماً والصب منه على رأسه
وسائر جسده وهو لما شرب

خطبتين) يعلم فيها المناسك التي هي الى الخطبة الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة
والاقاضة منها وري جرة العقبة يوم النحر والذبح وطواف الزيارة والحق (قوله في الجمعين)
متعلق بقوله والاجتهاد الخ (قوله والنزول بمزدلفة) وكما هو موقف الابطن محسر وهو معلوم
(قوله بقرب جبل قزح) بضم ففتح لا ينصرف للعلية والعدل عن قارح بمعنى من ارتفاع والاصح
انه المشعر الحرام (قوله وكرة تقديم نعله) بفختين مناعه وخدمه وكذا يكره للمصلي جعل
نحو نعله خلفه اشغل قلبه وهذا اذا أمن في ابقائه في منى والا فلا كراهة اي في تقديمه (قوله
اذ ذاك) اي ايام الرمي والمبيت بها وظاهر كلامهم أن كراهة التقديم تحريرية لان عمر أذب عليه
ولا يؤذ ب على المكروه تنزيها اه ذكره السيد (قوله التي تلي المسجد) اي مسجد الخيف
(قوله التي تلي عرفة) اي تأتي بعد يوم عرفة (قوله والمتعة والقران) اي الاكل منهما (قوله
فقط) اما هدى الجنائيات فلا يأكل منه (قوله لزمه رميه) وان قدم الرمي فيه على الزوال جاز فان
وقت الرمي فيه من الفجر الى الغروب وأما في الثاني والثالث في الزوال الى طلوع الشمس در
(قوله بالمحصب) بضم ففتحين لا يطح وليست المقبرة منه وهو موضع يقرب مكة يقال له
الابطح ذو حصي والمحصب النزول فيه وذكر في المبسوط أنه سنة عندنا حتى لو تركه يصير مبيتاً
من لا مسكين (قوله والتضلع) اي الامتلاء منه فانه علامة الايمان (قوله واستقبال البيت
والنظر اليه) اي حال الشرب (قوله التزام المتزيم) وهو ما بين الحجر باب البيت (قوله والتشبت)
اي التعلق بالاستار كالمستجير المتشفع بها والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في كيفية تركيب أفعال الحج)

(قوله كرايخ) هو بكسر الموحدة واديين الحزتين قريب من البحر وهو قبل الحقة بشي قليل
على يساره اذ اذهب الى مكة (قوله ولو مطبياً) ولا يضرب بقاء أثر الطيب بعد (قوله ولا يزره) اي
بأزراره وقوله ولا يبعده بان يعقد طرفه يعضهما وقوله ولا يخله بنحو يحيط به خلاه
(قوله تنوي به الحج) بيان للاكل والافصح الحج بطلاق النية ولو بقلبه بشرط مقارنتها

له من أمور الدنيا والآخرة ومن السنة التزام المتزيم وهو أن يضع صدره ووجهه عليه والتشبت بالاستار ساعة داعياً لذكر
بما أحب وتقيل عتبة البيت ودخوله بالادب والتعظيم ثم يليق عليه الأعظم القربات وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه فينبو عند خروجه من مكة من باب ميكة من الثنية السفلى وسند كرايخ لزيارة فاعلى حديثه ان شاء الله تعالى

(فصل في كيفية تركيب أفعال الحج) اذا اراد الدخول في الحج أحرم من الميقات كرايخ فيغتسل أو يتوضأ والغسل وهو أحب
للتنظيف فتغتسل المرأة الحائض والنفساء اذا لم يضرها ويستحب كمال النظافة بقص الظفر والشارب وتنف الابط وحلق العانة
وجماع الاهل والذهن ولو مطبياً ويلبس الرجل ازاراً ووداء جديدين أو غسيلين والجديد الايض أفضل ولا يزره ولا يبعده ولا
تخله فان فعل كره ولا شيء عليه وتطيب وصل ركعتين وقل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني واسد بئر صلاتك تنوي به الحج

وهي لبنيك اللهم لبنيك لا شريك لك ان الحمد والنعمة والمال لك لا شريك لك ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئا وزد فيك لبنيك وسعديك وانظر كماله بين يديك لبنيك والرغبي اليك والزيادة سنة فاذا البيت نارا يافقد اسمرت فائق الرفث وهو الجاع وقيل ذكره بحضرة النساء والكلام الفاضل والفسوق والمعاصي والجدال مع الرفقاء والخدم وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه وليس الخط والعمامة والخفين وتغطية الرأس والوجه ومن الطب وحلق الرأس والشعر ويجوز الاعتسال والاستطال بالحنطة والمجل وغيرهما وشدة الهيمان في الوسط واكثر التلبية متى صليت أو علوت عرفاً وهبطت رادياً واقمت ربك وبالاصحار رافعا صوتك بلا جهد مضرب واذا وصلت الى مكة يستحب أن تغتسل وتدخلها من باب المعلى لتسكن مستقبلاً في دخولك باب البيت الشريف تعظيماً ويستحب أن تسكن ملبياً في دخولك حتى تأتي ٤٧٩ باب السلام فتدخل المسجد الحرام منه متواضعا خاشعا ملبياً

ملاحظا بحالة المكان
مكبراً مهلاً مصلياً على النبي
صلى الله عليه وسلم متلطفاً
بالزحام داعياً بما أحبت
فانه مستجاب عند رؤية
البيت المكرم ثم استقبل
الحجر الاسود مكبراً مهلاً
رافعاً يديك كما في الصلاة
وضعهما على الحجر وقبله بلا
صوت فمن هجر عن ذلك الا
باذنه تركه ومن الحجر بشئ
وقبله أو أشار اليه من بعيد
مكبراً مهلاً حامداً مصلياً
على النبي صلى الله عليه وسلم
ثم طف أخذاً عن يمينهما
الى الباب مضطجعا وهو
أن يجعل الرء تحت الابط
الايمن وتلقى طرفيه على
اليسر سبعة أشواط داعياً
فيها بما شئت وطف وراء
الحطيم وان اردت ان تسعي

لذكر مقصده التعظيم كسبح وتحميل ولو بالقارسية وان أحسن العربية والتلبية على المذهب
در (قوله وهي لبنيك) أي أقت يبابك اقامة بعد أخرى وأجبت نداء المزمرة بعد أخرى من لا على
والتنبيه للتكرير واتصافه بشئ مضمراً مأخوذاً من ألب بالمكان واب اذا أقام به (قوله ان
الحمد) بكسر الهمزة وفتح در (قوله ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئاً) فانه مكروه ويكون
مستتاباً كهاو بترك رفع الصوت بها (قوله وسعديك) أي أطيعك اطاعة بعد اطاعة (قوله
والرغبي اليك) أي الضراعة والمسئلة فاموس (قوله والزيادة سنة) في النهر أنهما مندوبة فان
أريد بالسنة مطلقها فالأثنان في افاده السيد (قوله والمعاصي) عطف تفسير (قوله والخفين)
الان لا يجدن في قطعهما أسفل من الكعبين عند معدة الشراك (قوله بالحنطة والمجل) من
غير اصابة لوجهه ورأسه فلو اصاب احدهما كره (قوله وشدة الهيمان) بكسر الهاء ما توضع
فيه الدراهم ومثله المنطقة والسيف والسيح والخنم والاحمال بغير مطيب والختان والفضد
والجامة (قوله متى صليت) ولو نفلاً (قوله واقمت ربك) أو مشاة (قوله فانه مستجاب عند
رؤية) عن عطاء انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى البيت يقول اعوذ برب البيت من الدين
والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر زباني وفي الفتح من أهم الادعية طلب دخول الجنة
بلا حساب اوضى الامام رجلا ان يدعو عند مشاهدة البيت باستجابة دعائه بصير مستجاب
الدعوة (قوله ثم طف الخ) لانه تحية المسجد الحرام (قوله أخذاً عن يمينك) فتسكن السكبة
عن يسارك وجوبا (قوله في مقام ابراهيم) هو حجر كان يقوم عليه عند نزوله عن الابل وركوبه
عند اتيانه هاجر وولده ظهر فيه أثر قدميه (قوله فاستلم الحجر) واستلام الركن الايمن حسن ولا
يسن في ظاهر الرواية ولا يستلم غيرهما من العراقي والشامي (قوله ثم تخرج الى الصفا) من أي
باب شئت وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بنى مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه
أقرب الابواب الى الصفا لانه سنة (قوله على هيئة) الهيئة بكسر الهاء من الهون بفتح الهاء
وهو السكينة فأصلها هونة قلبت الواو بالسين كوضاوانكسار ما قبلها ذكره العلامة نوح (قوله

بين الصفا والمروة عقب الطواف فارمل في الثلاثة الاشواط الاول وهو المنى بسرعة مع هراكتين كلما رزيت حتى بين
الصفتين فان زجه الناس وقف فاذا هجر جرد فرجة رمل لانه لا بد له منه فيقف حتى يقيه على الوجه المستوي بخلاف استلام
الحجر الاسود لان له بدلا وهو استقباله ويستلم الحجر كلما تر به ويختم الطواف به وبركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام
أو حيث تيسر من المسجد ثم عاد فاستلم الحجر وهذا طواف القدوم وهو سنة الا فاقى ثم تخرج الى الصفا فتصعد وتقوم
عليها حتى ترى البيت فتستقبله مكبراً مهلاً مصلياً داعياً وترفع يديك بمسوطتين ثم تخط نحو المروة على هيئة فاذا
وصل بطن الوادي سعي بين الملتين الاخضر بن سها حنيثاً فاذا تجاوز بطن الوادي مشى على هيئة حتى يأتي المروة فيصعد
عليها ويفعل كما فعل على الصفا

يستقبل البيت مكبراً مهلاً لا ملجأ له إلا ما يطأ به نحو السماء وهذا شوط ثم يعود فاصداً الصفا فإذا وصل إلى الميادين الأخضرين سعى ثم مشى على هيئة حتى يأتي الصفا فيصعد عليه أو يفعل كما فعل أولاً وهذا شوط ثان فطوف سبعة أشواط يتبدى بالصفا ويحترق بالمرّة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط منها ثم يقيم بمكة محرماً يطوف بالبيت كلما بداه وهو أفضل من الصلاة ثلاثاً لا تفتاق فإذا صلى الفجر بمكة ثمان ذى الحجة تأهب للفروج إلى متى فيخرج منها بعد طلوع الشمس ويستحب أن يصلي الظهر عني ولا يترك التلبية في أحواله إلا في الطواف ويمكث حتى إلى أن يصلي الفجر بها بغلس وينزل بقرب مسجد الخيف ثم بعد طلوع الشمس يذهب إلى عرفات فيقيم بها فإذا زالت الشمس يأتي مسجد غرة فيصلي مع الإمام الأعظم أو نائبه الظهر والعصر بعد ما يخطب خطبتين يجلس بينهما ويصلي القرصين بأذان وإقامتين ولا يجتمع بينهما إلا بشرطين الأحرام والإمام الأعظم ولا يفصل بين الصلاتين بشافة وإن لم يدرك الإمام الأعظم صلى كل واحدة في وقتها المعتاد فإذا صلى مع الإمام توجه إلى الموقف وعرقات كلها موقف ٤٨٠ البطن عرنة ويفتعل بعد الزوال في عرفات الوقوف ويقف بقرب جبل

الرحمة مستقبلاً سكباً مهلاً لا ملجأ له إلا ما يطأ به كالاستطعم ويجهت في الدعاء لنفسه ووالديه وأخوانه ويجهت على أن يخرج من عينيه قطرات من الدمع فإنه دليل القبول ويلج في الدعاء مع قوة رجاء الإجابة ولا يقصر في هذا اليوم إذا لم يمكنه تداركه سيما إذا كان من الأتاق والوقوف على الراحلة أفضل والقائم على الأرض أفضل من القاعد فإذا غربت الشمس أقاض الإمام والناس معه على هيئةهم وإذا وجد فرجة يسرع من غير أن يؤذي أحداً ويحترق ما يفعله

يستقبل البيت) هذا باعتبار ما كان والافتقد حال البناء بين المروة والبيت الآن لكنه يقف مستقبلاً (قوله) يطوف بالبيت كلما بداه) من غير مل وسعى (قوله) فيصلي مع الإمام الأعظم أو نائبه الخ) هو شرط عند الإمام لا عندهما اتفاقاً لا يشترط الصحة جمع الظهر والعصر إلا الأحرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر برهان (قوله) ولا يفصل بين الصلاتين بشافة) أي غير سنة الظهر كما في من لا ملجأ له إلا ما يطأ به والكميات وهو يتأني إطلاقهم التطوق والإطلاق ظاهر الرواية أفاده في النهروك إذا لا يتنقل بعد صلاة العصر (قوله) وإن لم يدرك الإمام) هذا عند الإمام (قوله) البطن عرنة) فلا يجزئ الوقوف فيه وهو واجب هذا عرفات عن يسار الموقف وقد رأى صلى الله عليه وسلم الشيطان فيه وأمر أن لا يقف فيه أحد (قوله) كالاستطعم) أي كالذي يطلب الطعام وهيئته كالذاعي (قوله) ما لم يطلع الفجر) فان طلع عادت إلى الجواز (قوله) محسر) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد السين المكسورة سمي به لأن القبيل محسر وأعيافه فلا يجوز الوقوف فيه (قوله) كما أتته أسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) أي دعاهم بغير أن الدماء والمظالم لأمته (قوله) مثل حصاة الخنزير) بالزاي المجهمة كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون نغزراً قاموس والذي في التنوير ورمى جرة العقبة من بطن الوادي سيما حذفاً قال في القاموس الحذف بالذال المجهمة كالضرب رميها بحصاة أو نواة ونحوهما تأنيذ بين سبائكك تحذف به والمراد الرمي برؤس الأصابع كما في الدرر وسيد كره المصنف (قوله) ويكره من الذي عند الجرة) لأنهم امرؤود حديث من قبلت حجته رفعت جرة در (قوله) أكثر أهنة للشيطان) لأنه لم يلدنفت إليه حيث لم يرمه بكل يده بل حقره ولم يعتن به حتى رماء بأطراف أصابعه (قوله) ويضع الحصى

الجبل من الاشتداد في السير والازدحام والأيذاء فإنه سراح حتى يأتي مزدلفة فينزل بقرب جبل قروح الخ ويرتفع عن بطن الوادي قوساً للمارين ويصلي بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامة واحدة ولو تطوع بينهما أو تشاغل أعاد الإقامة ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة وعليه أعادته ما لم يطالع الفجر ويسن المبيت بالمزدلفة فإذا طلع الفجر صلى الإمام بالناس الفجر بغلس ثم يقف والناس معه والمزدلفة كلها موقف إلا البطن محسر ويقف مجتهد في دعائه ويدعو الله أن يتم مراده وسوؤه في هذا الموقف كما أتته أسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فإذا أسفر جذاً أقاض الإمام والناس قبل طلوع الشمس فيأتي إلى متى وينزل بها ثم يأتي جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصاة الخنزير ويستحب أخذ الجمار من المزدلفة أو من الطريق ويكره من الذي عند الجرة ويكره الرمي من أعلى العقبة لآيذائه للناس ويتركها التقاطاً ولا يكسر حجراً جباراً ويفسدها ليتقن طهارتها فإنها إقامتها قرينة ويؤرمي بخمسة أجزاء وكره ويقطع التلبية مع أول حصاة يرميها وكيفيه الرمي أن يأخذ الحصى بطرف إبهامه وسببته في الأصح لأنه أيسر وأكثر أهنة للشيطان والمسنون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصى على ظهر إبهامه ويستعين بالمسحاة ويكون بين الرامي وموضع السوط خذلة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو محل وثبت أعادها

وان سقطت على سننها ذلك اجزاء وكبر بكل حصاة ثم يذبح المفرد بالحج ان احببه ثم يحلق او يقصر والحلق افضل ويكنى فيه رباع
 الرأس والتقصير ان يأخذ من رؤوس شعره مقدار الاغلة وقد حل له كل شيء الا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك او من الغد أو بعده
 فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط وحلت له النساء وافضل هذه الايام اولها وان اخره عنها الزمة شاة لتأخير الواجب
 ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام النحر رعى الجمار الثلاث يبدأ بالحجرة التي تلى مسجد الخيف
 فيرميها بسبع حصيات ماشيا يكبر بكل حصاة ثم يقف عندها داعيا عابدا بحمد الله تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويرفع يديه في الدعاء ويستغفر لوالديه واخوانه المؤمنين ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك ويقف عندها داعيا ثم يرمي بحجرة
 العقبة راكبا ولا يقف عندها فاذا كان اليوم الثالث من ايام النحر رعى الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك واذا اراد ان يتجمل
 نقر الى مكة قبل غروب الشمس وان اقام الى الغروب كره وليس عليه شيء وان طلع الفجر وهو بمنى في الرابع لزمه الرمي وجاز قبل
 الزوال والا فضل بعده وكره طلوع الشمس وكل رمي بعده رمي ترميه ماشيا التمتع بعده والا راكبا تذهب عقبه بالدعاء وكره
 المبيت بغير منى اي الى الرمي ثم اذا رحل الى مكة نزل بالمحصب ساعة ثم يدخل مكة ٤٨١ ويطوف بالبيت سبعة اشواط بلا رمل

وسمي ان قدمهما وهذا
 طواف الوداع ويسمى
 ايضا طواف الصدر وهذا
 واجب الاعلى اهل مكة
 ومن اقام بها ويصلي بعده
 ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب
 من مائها ويستخرج الماء
 منها بنفسه ان قدر ويستقبل
 البيت وتضلع منه ويتنفس
 فيه هرايرا ويرفع بصره كل
 مرة ينظر الى البيت ويصب
 على جسده ان تيسر والا
 يمسح به وجهه ورأسه ويتنوى
 بشربه ماشيا وكان ابن
 عباس رضي الله عنهما اذا
 شربه يقول اللهم اني أسألك

الحج هذه كيفية اخرى في الرمي (قوله وان سقطت على سننها ذلك اجزاء) ان وقعت بقرب
 الحجرة والا لا وثلاثة اذرع بعيد وما دونها قريب جوهرة (قوله ثم يأتي مكة من يومه ذلك الحج)
 اي وجوبا وموسعا (قوله ويسمى ايضا طواف الصدر) يفتح الدال الرجوع ومثله الصدر
 بسكون الدال (قوله ويتنفس فيه) اي حال الشرب (قوله ماء زمزم لما شرب له) فينبغي
 ان يشرب فيه قطعة ظمأ يوم العطش الا كبر كما نقله بعضهم (قوله وهي خمسة عشر موضعا
 نقلها السكال بن الهمام الحج) وقد ذكرها نظام العلامة العصامي هي ثمانية اربع ساعات مخصوصة
 وزاد فيها بعض مواطن لم تذكر في تلك الرسالة فقال موافقا لما ذكره النقاش في مناسكه

قد صرح النقاش في المناسك * وهي احدى عشرة سنة للناسك
 أن الدعاء في خمسة وعشر * يقبل حقا صاح من ذكره
 وهي المطاف مطلقا والملتزم * ينصف ليل فهو شرط ملتزم
 وداخل البيت بوقت العصر * بين يدي خدعيه فلتستقر
 وتحت ميزاب له وقت السحر * وهكذا خلف المقام المقنن
 ثم لدى الجمار والمزدلفه * عند طلوع الشمس ثم عرفة
 ثم الصفا ومروة والمناسك * بوقت عصر فهو قيد يرمي

٦١ ط علما نالعا ورزقا واسعا وشقاء من كل داء وقل صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له ويستحب بعد شربه أن يأتي باب
 الكعبة ويقبل العتبة ثم يأتي الى الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود والباب فيضع صدره ووجهه عليه ويقبض بأستار الكعبة
 ساعة يتضرع الى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركاً وهدى للعالمين اللهم
 كما هديتني له فقبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين والملتزم من
 الا ما كن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة المشرفة وهي خمسة عشر موضعا نقلها السكال بن الهمام عن رسالة الحسن بن البصري
 رحمه الله بقوله في الطواف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى المروة وفي السهي
 وفي عرفات وفي منى وعند الجمرات انتهى والجمرات ترمى في اربعة ايام يوم النحر وثلاثة بعده كما تقدم ذكرنا استجابته أيضا عند
 رؤية البيت المكرم ويستحب دخول البيت الشريف المبارك ان لم يؤذأ احدًا فينبغي أن يقصد مصلي النبي صلى الله عليه وسلم
 فيه وهو قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة اذرع ثم يصلي فاذا صلى
 الى الجدار يرضع خدته عليه ويسبغ فمعه الله ويحمد ثم يأتي الاركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الادب
 بما استطاع بظاهره وباطنه ولا يستأجل الاطراف الخضر التي بين العمودين مصلي النبي صلى الله عليه وسلم

وما تقول العامة من ان العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل لها والمسلم الذي في وسط البيت يسمونه
سرة الدنيا يكشف أحدهم عورته وسرته ويضعها عليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم كما قاله الكمال وإذا أراد العود إلى أهله
يفتحي أن ينصرف بعد طوافه للوداع وهو يمشي إلى ورائه ووجهه إلى البيت باكما أو متباكما متحسرا على فراق البيت حتى يخرج
من المسجد ويخرج من مكة من باب بني شبيكة من الثنية السفلى والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها
وتسدل على وجهها شيئا تحتها عدا كالثنية تمنع مسه بالغطاء ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تهزول في انسعي بين الميئين
الاخضرين بل تمشي على هين في جميع السبي بين الصفا والمروة ولا تحلق وتقص وتلبس الخيط ولا تراحم الرجال في استلام
الحجر وهذا تمام حج المفرد وهو دون المتمتع في الفضل والقران افضل من المتمتع * (فصل) * القران هو أن يجمع بين احرام الحج
والعمرة فيقول بعد صلاة ركعتي ٤٨٢ الاحرام اللهم اني اريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلبى

فاذا دخل مكة بدأ بطواف
العمرة سبعة أشواط يرمي
في الثلاثة الاول فقط ثم
يصلي ركعتي الطواف
ثم يخرج إلى الصفا ويقوم
عليه داعيا مكبرا مهلا
مليها مصليا على النبي
صلى الله عليه وسلم ثم يهبط
نحو المروة ويسعي بين الميئين
فيتسبعة أشواط وهذه
أفعال العمرة والعمرة سنة
ثم يطوف طواف القدوم
للحج ثم يتم أفعال الحج كما
تقدم فاذا رمى يوم النحر
جرة العقبة وجب عليه
ذبح شاة أو سبع بدنة فاذا
لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل
حجتي يوم النحر من أشهر
الحج وسبعة أيام بعد الفراغ
من الحج ولو بمكة بعد مضى
أيام التشريق ولو فرقتها
جاز

بصكذامني في ليلة البدر اذا * يستنصف الليل فخذما يحتمذي
وعند بز زمزم شرب الفعول * اذا دنت شمس النهار لا فوول
بوقف عند مغيب الشمس قل * ثم لدى السدرة ظهرا وكل
وقد روى هذا الوقوف طرا * من غير تقييد بما قدمنا
بحر العلوم الحسن البصري عن * خير الورى ذاتا ووصفا وستن
صلى عليه الله ثم سألما * وآله والصحب ما غيبت همي

(قوله من ان العروة الوثقى الخ) الاولى حذف ان او حذف الواو من قوله وهو موضع (قوله او متباكما) اي متشبه بالبا كما (قوله ولا ترفع صوتها) بل تسمع نفسها للفتنة (قوله وتلبس الخيط) والخنثين والحلي وحديثها لا يمنع نسكا الا الطواف والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل)

القران هو مصدر قرن بين الحج والعمرة اذا جاع بينهما (قوله ثم يطوف الخ) فان أتى بطوافين
متواليين ثم سعى سعيين لهما جاز وأساء ولادم عليه فان وقف القارن بعرفة قبل أكثر الطواف
لها بطلت عمرته وقضيت ووجب دم الرض وسقط دم القران (قوله فصيام ثلاثة أيام) آخرها
يوم عرفة فان فاتت الثلاثة تعين الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل)

التمتع هو من المتاع والمتعة لانه يتمتع اي يرتفق بارتفاقات الحلال بين العمرة والحج (قوله
هو أن يحرم بالعمرة) ويطوف ولو أكثر أشواطها في أشهر الحج (قوله وان ساق الهدي) أي
هدي المتعة معه وقوله لا يتحلل من هجرته اي الابعاد الفراغ من الحج (قوله يحرم بالحج) أي
في سفر واحد حقيقة او حكما بأن يلبس بأهله المأماغيه ويحج واجرامه يكون يوم التروية وقبله
أفضل (قوله لزمه ذبح شاة) شكر المأانم الله تعالى عليه حيث وفق لاداء التسكين (قوله
صام ثلاثة أيام) بعد احرامها في أشهر الحج وتأخيرها بحيث يكون آخرها يوم عرفة افضل رجاء

*(فصل) * المتمتع هو ان يحرم بالعمرة من الميقات فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني اريد العمرة وجود
فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلبى حتى يدخل مكة فيطوف لهما ويقطع التلبية بأول طوافه ويرمل فيه ثم يصلي ركعتي الطواف ثم
يسعي بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة أشواط ثم يحلق رأسه أو يقصر اذا لم يسق الهدي وحل له كل شيء
من الجماع وغيره ويسقر حلالا وان ساق الهدي لا يتحلل من هجرته فاذا جاز يوم التروية يحرم بالحج من الحرم ويخرج إلى منى فاذا
رمى جرة العقبة يوم النحر لزمه ذبح شاة أو سبع بدنة فان لم يجد فصام ثلاثة أيام قبل حجتي يوم النحر وسبعة اذ ارجع كالقارن
فان لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة ولا يحجز به صوم ولا صدقة

• (فصل) • العمر سنة ونصف في جميع السنة وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام ٤٨٣ التبريق وكيفيتها أن يحرم لها

وجود الهدى والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل) •

العمر سنة) أي مؤكدة على المذهب وصح في الجوهر وجوبها وهي أحرأموطواف وسعى وحلق أو تقصير فالأحرأموطواف ومعظم الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار ويقع على فيها كقبيل الحاج (قوله وتكره يوم عرفة) وجازت في غير ما ذكر وتكره في رمضان (قوله وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة) وهو يفقر لكل من الواقفين بغير واسطة (قوله إدم القيام بحق البيت والحرم) فمن يثق من نفسه بالقيام بالحقوق فلا كراهة عليه والمجاورة بالمدينة كالمجاورة بمكة (قوله ونفى الكراهة صاحباه) في شرح السيد عن العلامة نوح وقال المجاورة بهم استحبة وعليه الفتوى وجب الغنى أفضل من حج الفقير وجب الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل وبناء الرابطة أفضل من حج النفل واختلف في الصدقة ورجح في البرازية أفضلية الحج لمنه في المال والبدن جميعا قال وفيه أفتى أبو حنيفة حين حج وعرف المشقة ولا يجوز شراء الكسوة من بخشية بل من الإمام أو نائبه وله لبسها ولوجبا أو طائفا ولا يقتل في الحرم إلا إذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ويكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال ولا حرم للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على الرابع إلا ما مضى اعفاه صلى الله عليه وسلم فانه أفضل حتى من الكعبة والعرش والكرسي اهـ من الدر المختار آخر الكتاب

• (باب الجنائيات) •

جمع بنائية وهي ما يجنيه من شيء أي يحدته إلا أنه خص بما يحرم من الفعل وأصله من جنى الثمر وهو أخذ من الشجر وهو مصدر وأريد به الحاصل بالمصدر بدليل جمعها والمصدر لا يجمع مثلا مسكين والمراد هنا خاص منه وهي ما تكون حرمته بسبب الأحرأموطواف أو الحرم ثم قال السيد (قوله منها ما يوجب دما) وقد يجب بها دمان بخناية القارن والدما حيث أطلق يراد به الشاة وهي تجزئ في كل شيء إلا في وضعتين الأولى إذا جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق والثاني إذا طاف للزيارة جتبا أو طائفا ونقضاء فان الواجب في هذين الموضعين البدنة (قوله هي نصف صاع من بر) كل صدقة في الأحرأموطواف غير مقدرة فهي نصف صاع إلا ما يجب بقتل القمل والجراد فانه يطعم ما شاء ذكره السيد وأشار إلى ذلك بقوله ومنها ما يوجب دون ذلك (قوله ويتعد الجزاء بتعدد القاتلين المحرمين) قال في التنوير وشرحه ولو قتل محرمان صيد تعدد الجزاء لتعدد الفعل ولو حلالا لأن صيد الحرم لا لاتحاد أهل اهـ (قوله هي مالو طبيب محرم بالغ عضوا) ولو ناسبا أو جاهلا أو مكرها وشمل العضو أقيم ولو بأكل طبيب كثير وما يبلغ عضوا ولو جمع والبدن كله كعضوا وحدان اتحاد المجلس والافسك طبيب كفارة ولو ذبح ولم يزل له دم آخر لتركه أو ما الثوب الطيب أكثره في شرط لازم الدم دوا لمسه يوما وأخرج بالبالغ المصبى فلا شيء عليه والطيب كل جسم له رائحة طيبة مستمدة ويتخذ منه الطيب كالسك والكاפור والعنبر والعود والغالية وهي المجموع من هذه الإربعة وأخرج بالحرم الحلال لأن الحلال لو طيب عضو أو ثم مكان آخر من بدنه فلا شيء عليه اتفاقا

• (باب الجنائيات) •

هي على قسمين جنائية على الأحرأموطواف وبنائية على الحرم والثانية لا تختص بالحرم وبنائية الحرم على أقسام منها ما يوجب دما ومنها ما يوجب صدقة هي نصف صاع من بر ومنها ما يوجب دون ذلك ومنها ما يوجب

القيمة وهي جزاء الصيد ويتعدد الجزاء بتعدد القاتلين المحرمين فالتى توجب دما هي مالو طبيب محرم بالغ عضوا

أو خضب رأسه بخناء أو أدهن بزيت ونحوه أو لبس غيطا أو ستر رأسه يوما كاملا أو خلق ربيع رأسه أو حجه أو أحدها بطيه أو عاتته أو رقبته أو قص أظفار يديه ورجليه بحبس أو يدا أو رجلا أو ترك واجبا عما تقدم بيانه وفي أخذ شاربه حكومة
والتي توجب الصدقة بنصف صاع ٤٨٤ من براوقيته هي ما لو طيب أقل من عضو أو لبس غيطا أو غطى رأسه أقل من يوم

أو خلق أقل من ربيع رأسه أو قص ظفرا وكذا لكل غرة نصف صاع إلا أن يبلغ المجموع دما فينقص ما شاء منه كخمسة متفرقة أو طاف للقدوم أو الصدر محدثا أو شاة ولوطاف جنبيا أو ترك شوطا من طواف الصدر وكذا لكل شوط من أقله أو حصة من إحدى البحار وكذا لكل حصة في عالم يبلغ ربي يوم إلا أن يبلغ دما فينقص ما شاء أو خلق رأس غيره أو قص أظفاره وإن تطيب أو لبس أو حلق بعذر فخير بين الذبح أو التصديق بثلاثة أصوع على ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام والتي توجب أقل من نصف صاع فهي ما لو قتل قلة أو جراد فبصدق بما شاء والتي توجب القيمة فهي ما لو قتل صيدا فيقومه عدلان في مقتله أو قريب منه فإن بلغت هدياقه الخيل أو أن شاة اشتراه وذبحه أو اشترى طعاما ونصقه لكل فقير نصف صاع أو صام عن طعام كل مسكين يوما

وقيد بالعضولان تطيب مادونه فيه صدقة (قوله أو خضب رأسه بخناء) رفيق أما المتلبد ففيه دمان در (قوله ونحوه) كشيرج وإن كان خالصا (قوله أو لبس غيطا) أي لبسا معتادا فلا تزريه أو وضعه على كتفيه فلا شيء عليه (قوله أو ستر رأسه) أي بعتة أو فلو ستره بحمل اجانة أو عدل فلا شيء عليه (قوله يوما كاملا) أي أوليله كاملة الزائد على اليوم كاليوم وإن نزعها إلا وأعادها ما لم يعزم على ترك لبسه عند التزع فإن عزم عليه ثم لبس تعدد الجزء كقول الأقرع أولا (قوله أو خلق ربيع رأسه الخ) أي أزال ربيع رأسه أو ربيع لحيته (قوله أو حجه) عطف على ربيع أي واحتجم والافصدقة در (قوله وفي أخذ شاربه حكومة) أي حكومة عدل كذا في السيد والذي في التنوير أن فيه صدقة ولعل مراده بالحكومة أن ينظر العدل ما مقداره من ربيع الحبة فيؤخذ من الدم بحسابه (قوله بنصف صاع) الباء للتصوير والصدقة بمعنى التصديق والباء للتعدي (قوله أو طاف للقدوم أو الصدر محدثا) وفي الفتح ولوطاف للعمرة جنبيا أو محدثا عليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة (قوله أو ترك شوطا من طواف الصدر) عطف على ما يجب فيه صدقة (قوله وكذا لكل شوط من أقله) أي الصدر وكذا لكل شوط من السج (قوله في عالم يبلغ ربي يوم) أما إذا بلغه أو أكثره ففيه دم (قوله أو خلق رأس غيره) محرما كان ذلك الغير أو حلالا وهذا بخلاف ما لو طيب عضو غيره أو لبسه غيطا فإنه لا شيء عليه إجماعا (قوله فهي ما لو قتل قلة) من بدنه أو ألقاها أو التي توبه في الشمس لقوت ويجب في الكثير منه وهو ما زاد على ثلاثة نصف صاع ويجب الجزء في القمل بالدلالة عليه كالصيد (قوله وذبحه) أي في الحرم (قوله وتصدقه) أي أين شاء (قوله لكل فقير نصف صاع) حكمه كالفطرة (قوله أو صام عن طعام كل مسكين يوما) ولو متفرقا (قوله أو صام يوما) كذا لو كان الواجب أقل من الصدقة ابتداء (قوله ويجب قيمة مائة قص بفتق ريشه) فيقوم الصيد صليما ويربها فيغرم ما بين القيمتين وهذا إذا برئ وبقي أثره والأفلا يضمن لزال الموبب (قوله وفتق ريشه) أي الذي يخرج به من حيز الامتناع (قوله وكسر ريشه) أي غير المذر (قوله بفتق السبع) المراد به حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا أو فبلا (قوله النابت بنفسه) لكن إن كان ذلك في غير ذلك وجبت قيمة واحدة والأفقيتان قيمة لما لكه وأخرى لحق الشرع وتجب القيمة الأفيما جف أو انكسر أو ذهب بحفر كانون أو ضرب فسطاط در وأعلم أن شجر الحرم أربعة أنواع ثلاثة منها يحل قطعها والارتفاع بها بالأجزاء واحدة منها لا يحل قطعها ولا الارتفاع بها بدون الجزء أما الثلاثة الأولى فكل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما ينبته الناس وكل شجرة أنبتة الناس وهو ليس من جنس ما ينبته الناس وكل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبته الناس وأما الواحدة فهي كل شجرة نبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبته الناس ذكره السيد (قوله

وليس وإن فضل أقل من نصف صاع تصدقه أو صام يوما وما وجب قيمة مائة قص بفتق ريشه الذي لا يباير به وشعره وقطع عضو لا يمنع الامتناع به ويجب القيمة بقطع بعض قوائمه وفتق ريشه وكسر ريشه ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع وإن مال لا شيء يقتله ولا يجزى اليوم بقتل الحلال صيد الحرم ولا يقطع حشيش الحرم وشجره النابت بنفسه

وليس مما ينبت به الناس بل القيمة وحرم رمي شيش الحرم وقطعه الا الاخير والكافة (فصل) ولا شيء يقتل غراب وحداثة وعقرب وفأرة ونحبة وكلب عتور وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسلحفاة ٤٨٥ وما ليس بصيد (فصل)

الهدى اذناه شاة وهو من الابل والبقر والغنم وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا والشاة تجوز في كل شيء الا في طواف الركن جنباً ووطء بعد الوقوف قبل الحلق ففي كل منها بدنة وخص هدى المتعة والقران يوم النحر فقط وخص ذبح كل هدى بالحرم الا ان يكون تطوعاً وتعيب في الطريق فينحر في محله ولا يأكاه بهي وفقر الحرم وغيره سواء وتقل بدنة التطوع والمتعة والقران فقط ويتصدق بجسالة وخطامه ولا يعط اجر الجزار منه ولا يركبه بلا ضرورة ولا يحلب لبنه الا ان بعد الحمل فيتصدق به وينضح ضرعه ان قرب الحسن بالنفاح ولونذر بها ماشياً لزمه ولا يركب حتى يطوف للركن فان ركب اراق دمًا وفضل المشي على الركوب للقادري عليه وفقنا الله تعالى بفضلته ومن علينا بالعود على احسن حال اليه بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

(فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم) على سبيل الاختصار تبعاً لما

وليس مما ينبت به الناس) فلو كان من جنسه فلا شيء عليه (قوله وحرم رمي شيش الحرم) اي بدابة (قوله وقطعه) اي ينجو من قبل (قوله والكافة) لانها كالشجر الجاف والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل)

(قوله ولا شيء يقتل غراب) الا العقق در (قوله وحداثة) بكسر ففتحين (قوله ونمل) لكن لا يحل قتل ما لا يؤذى وقالوا لا يحل قتل الكلب الا على اذ لم يؤذ ولا من يقتل الكلاب منسوخ (قوله وسلحفاة) بضم فسكون (قوله وما ليس بصيد) فليس يقتل جميع هوام الارض شيء لانها ليست بصيد ولا متولدة من البعدن ومثله القراش والذباب والوزغ والزبور والقنفذ والصرصر والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل الهدى)

وفي اللغة والشرع ما يهدي الى الحرم (قوله اذناه شاة) بنت سنة (قوله وهو من الابل) ويكون مما مضى عليه خمس سنين ومن البقر مما مضى عليه سنتان ولو قال واعلاه ابل وبقر اسكان اولى (قوله وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا) فكل ما يشترط في الضحايا من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كاعور والعرج يشترط هنا ذكره المصنف (قوله يوم النحر فقط) اي وقت النحر وهو الايام الثلاثة در (قوله بالحرم) ولا يشترط له منى (قوله ولا يأكاه بهي) لان حل الاكل من هدى التطوع مشروط بسلامة محله (قوله وفقر الحرم وغيره سواء) لكن فقيره افضل وغيره بالحرم (قوله وتقل بدنة التطوع) ندبا ومثله بدنة النذر وقيدنا بالبدنة لان الشاة لا تقلد (قوله والمتعة والقران فقط) لان الاشهار بالعبادة ابقى والستر بغيرها احق (قوله وخطامه) اي زمامه (قوله ولا يعط اجر الجزار منه) فلما اعطاه ضمنه املوا تصدق عليه جاز (قوله ولا يركبه بلا ضرورة) فان دعت الضرورة اليه ونقص ضمن مائة من بر كويه وجل متاعه وتصدق به على الفقراء در (قوله فيتصدق به) عطف على محذوف اي قديما به ويتصدق به (قوله وينضح ضرعه) في القاموس نضح البيت ينضحه رشه وقاعدته انه اذا ذكر الا تقييد فهو على مثال ضرب (قوله بالنفاح) بالنفاه المجهمة بوزن غراب الماء البارد والهدب الصافي قاموس والمراد الاول (قوله لزمه) لان من جنسه واجبا وهو مشي المكي الفقير القادر على المشي والشي في الطواف والسعي الى الجمعة ثم قيل يمشي من حين يحرم وقيل من بيته وهو الاصح زيلعي (قوله فان ركب) اي في كل الطريق او اكثره اراق دمًا ولو ركب في نفسه او اقله فحسابه من الدم (قوله للقادري عليه) اي على المشي وقيل الافضل الركوب لانه احفظ لنفسه وابعده عن السأمة (قوله اليه) اي الى الحج والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم)

قال في الاختيار لما كانت زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من افضل القرب وحسن المستحبات بل تقرب من درجة ما لزم من الواجبات فانه صلى الله عليه وسلم

حرض عليها وبالغ في الذنب اليها فقال من وجد سعة ولم يرزني فقد جفائي وقال صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي
وقال صلى الله عليه وسلم من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي الى غير ذلك من الاحاديث وعما هو مقرر عند المحققين
انه صلى الله عليه وسلم يحيى برزقي ممتع ٤٨٦ بجميع الملاذ والعبادات غير انه يحجب عن ابصار القاصرين عن شريف المقامات

ولما رأينا كثر الناس غافلين عن اداء حق زيارته وما ينسب للزائرين من الكليات والجزئيات احببنا ان نذكر بعد المناسك وادائها ما فيه نبتة من الآداب تقيها لفائدة الكتاب فنعول ينبغي لمن قصد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ان يكثر الصلاة عليه فانه يسمعها وتبلغ اليه وفضلها اشهر من ان يذكرها فاذا عاين حيطان المدينة المنورة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم هذا حرم نبيك ومهبط وحيتك فامنن علي بالدخول فيه واجعله وقاية لي من النار وامانا من العذاب واجعلني من الفائزين بشفاعة المصطفى يوم الحساب ويقبض قبلي الدخول او بعده قبل التوجه للزيارة ان أمكنه ويتطيب ويلبس احسن ثيابه تعظما للقدوم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدخل المدينة المنورة ماشيا ان أمكنه بلا ضرورة بعد وضع ركبه واطمئنانه على حشمه وأمتعته متواضعا بالسكينة والوقار مع الاحاطة بالمكان فائلا بسبم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم رب ادخاني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق

قالوا ان كان الحج فرضا قدمه عليها والاختيار والاولى في الزيارة تجريد النية لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وقيل ينوي زيارة المسجد أيضا نهرا لانه من المساجد الثلاث التي تشد اليها الرحال (قوله حرض) اي حث عليها حال في القاموس حرضه تضرعه تضرعا حشا منه وقوله وبالغ عطف مغاير (قوله الذنب اليها) اي في طلبها المبالغة بذكر الوعيد على الترتيب والوعيد على القصر (قوله من زارني بعد مماتي) بفتح السين وروى كسرت وفي حديث ذكره القاري من حج البيت ولم يرزني الله جنتي رواه ابن عدي بسند حسن (قوله وجبت له شفاعتي) اي ثبتت له شفاعتي والمراد شفاعته غير شفاعته المقام المحمود فانها عامة (قوله فكأنما زارني في حياتي) المراد ان له اجرا كاجر من زارني حيا والمشيء لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله الى غير ذلك) اي واعدا وانته الى غير ذلك (قوله ممتع) اي منتهق (قوله عن شريف المقامات) متعلق بالقاصرين (قوله من الكليات) اي الامور المشتركة بينهما وبين غيرنا كتحية المسجد (قوله والجزئيات) اي الخاصة بالزيارة كهيئة الوقوف المذكورة فيما يأتي (قوله بعد المناسك) اي بعد ذكر المناسك وقوله وادائها الاولى حذفه اذ قد تكون الزيارة قبل الاداء (قوله نبتة) اي شئ يسير قليل هاموس (قوله فانه يسمعها) اي اذا كانت بالقرب منه صلى الله عليه وسلم (قوله وتبلغ اليه) اي يبلغها الملك اليه اذا كان المصلي بعيدا (قوله وفضلها اشهر من ان يذكر) فتم اما ذكر العارفة بالله سنان أفندي رحمه الله تعالى في تعيين المحارم قال صلى الله عليه وسلم من قال جزى الله عنا محمد ا ما هو أهله أتعب سبعين ذاتا ألف صباح ورواه الطبراني وقال صلى الله عليه وسلم من صلى على عشر مرات صلى الله عليه مائة مرة ومن صلى على مائة مرة كتب بين عيني براءة من النفاق وبرائة من النار وأسكنه الله يوم القيامة مع الشهداء ورواه الطبراني أيضا وقال صلى الله عليه وسلم من صلى على في يوم ألف مرة لم يمت حتى يرى مقعده من الجنة ورواه ابن شاهين وفي رواية من صلى على كل يوم ثلاث مرات وكل ليلة ثلاث مرات حيا وشوقا الى كان حقا على الله ان يغفر له ذنوب تلك الليلة وذلك اليوم ورواه الطبراني اه (قوله المنورة) اي بسا كنهها صلى الله عليه وسلم ولها اسماء كثيرة تدل على شرفها (قوله هذا حرم نبيك) اي مسجده او ما يحترق لاجله وقالوا المدينة لا حرم لها (قوله واجعله وقاية) اي حفظا اي سببا لذلك (قوله يوم الحساب) اي المرجع اليه تعالى (قوله بعد وضع ركبه) اي بعد استقرا من معه من الركاب ليعرف محلهم في العود (قوله واطمئنانه على حشمه) الحشم محركة للواحد والجمع وهو الاعمال والقرابة وخاصة الذين يغضبون له من أهل اوعبيد او جيرة أفاده في القاموس والمراد الاول (قوله جلالة المكان) اي عن حله من النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه (قوله فائلا) اي حال الدخول (قوله بسبم الله) اي دخلت (قوله وعلى مله رسول الله) اي عقدت نيتي على اتباعها (قوله رب ادخني) اي المدينة (قوله مدخل صدق) اي ادخلا امرضيا لا أرى فيه ما أكره (قوله وأخرجني مخرج صدق) اي

واجعل لي من ذلك سلماً يا نصير اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد الى آخره واغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك وفضلك
ثم يدخل المسجد الشريف فيصلي بجمعة عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر الشريف بهذا عنقه الايمن فهو موقفاً
التي صلى الله عليه وسلم وما بين قبره ومنبره روضة من رياض الجنة كما أخبر به صلى الله عليه وسلم وقال منبري على حوضي فتسجد
شكراً لله تعالى بأداء ركعتين غرضه المسجود شكر المأوف فك الله تعالى ومن عليك بالوصول اليه ثم تدعو بما شئت ثم تنهض
متوجهاً الى القبر الشريف فتقف بمقدار أربعة أذرع بعيداً عن المقصورة الشريفة بقاية الادب مستدير القبله محاذي رأس
التي صلى الله عليه وسلم ووجهه الاكبر ملاحظاً نظره السعيد اليك وسماعه كلامك ٤٨٧ وردت عليك سلامك وتأمينه

على دعائك وتقول السلام
عليك يا سيدي يا رسول الله
السلام عليك يا نبي الله
السلام عليك يا حبيب الله
السلام عليك يا نبي الرحمة
السلام عليك يا شفيع الامم
السلام عليك يا سيد المرسلين
السلام عليك يا خاتم
النبيين السلام عليك
يا منزل السلام عليك
يا مقرر السلام عليك وعلى
اصولك الطيبين واهل
بيتك الطاهرين الذين
اذهب الله عنهم الرجس
وطهرهم تطهيراً اجزائهم الله
عنا افضل ما جرى نبياهم
قومه ورسولاً عن امته اشهد
انك رسول الله قد بلغت
الرسالة وأديت الامانة
ونصحت الامة وأوضحت
الحجة وجاهدت في سبيل الله
حق جهاده واقت الدين
حتى أتاك اليقين صلى الله
عليك وسلم وعلى أشرف

اخر اجامر ضيالك بحيث لا يكون على فيه مؤاخذه (قوله من ذلك) قوله
سلطاناً نصيراً اي قوة تنصرني بها على اعدائك (قوله الخ) اي الى آخر صلاة التشهد (قوله
وافتح لي ابواب رحمتك) اي هي لي الاسباب المقضية للرحمة والاحسان (قوله روضة من
رياض الجنة) اي انه يصير كذلك يوم القيامة وانه لما يحصل فيه من الثواب الاجر كانه كذلك
اولاً انه يوصل اليها (قوله وقال منبري على حوضي) لا مانع من حمله على الحقيقة (قوله شكر الما
وفقت) بدل من شكر الاول (قوله ثم تنهض) اي تقوم بالادب والمراد انه لا يتراخى وان كان
بالتأني والقول (قوله مستدير القبله) اي كما هو السنة في زيارة المموات (قوله ملاحظاً نظره
السعيد اليك) اي تلاحظانه ناظر اليك (قوله يا منزل) اصله المتزمل أدغمت التاء في الزاي اي
المتلطف بنبيايه حين مجي الوحي له خوفاً منه اهيبته جلالين ومثله المتدثر أصلاً ومعنى (قوله
وعلى أصولك) يم الذكور والانات (قوله الرجس) اي الاثم (قوله وأديت الامانة) اي
الصلاة وغيرها مما في فعله ثواب وتركه عقاب اي بافت ذلك (قوله وأوضحت الحجة) هي بالضم
البرهان قاموس (قوله حق جهاده) اي جهاده الحق وأعظم جهاده (قوله حتى أتاك
اليقين) اي الموت (قوله بعلم الله) متعلق بكون وحذف من كان نظيره (قوله لا مدها) بفتح
الميم القاية والمنتهى قاموس (قوله نحن وفقتك) اي الوافدون والواردون عليك (قوله
شاسعة) اي بعيدة يقال شبع المنزل كنع شبعوا وشبعوا عابده فهو شاسع قاموس (قوله السهل
هر من الارض ضد الحزن (قوله والوعر) ضد السهل كالوعر والواعر والوعير (قوله الى
ما ترك) جمع مأثرة وهي المكربة المتواترة (قوله ومعاهدك) جمع معاهد المنزل المعهود به الشيء
(قوله قدمت) القصم الكسر مع الابانة وعدمها (قوله كواهلنا) جمع كاهل الحارث او قدمت
أعلى الظاهر على العنق وهو التلث الاعلى وفيه ست فقرات وما بين الكتفين او مرسل العنق في
الصلب قاموس (قوله المشفع) اي مقبول الشفاعة (قوله والمقام المحمود) عطف مرادف
(قوله والوسيلة) هي منزلة في الجنة لا تكون الا صلى الله عليه وسلم (قوله واستغفر لهم
الرسول) فيه التفات عن الخطاب تفخيم الشأنه صلى الله عليه وسلم (قوله على سنتك) اي على
موافقة طريقته (قوله في زمرك) اي فوجك وجماعتك (قوله بكأسك) الكأس الاناء

مكان تشرف بحلول جسمك الكريم فيه صلاة وسلاماً داعين من رب العالمين عدداً كان وعدداً يكون بعلم الله صلاة لا انقضاء
لامدها يا رسول الله نحن وفقتك وتشرفنا بالحل بين يديك وقد جئناك من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة نقطع الجبل
والوعر بقصد زيارتك لنقوز بشفاعتك والنظر الى ما ترك ومعاهدك والقيام بقضاء بعض حقك والاستشفاع بك الى ربنا
فان الخطايا قد قصمت ظهورنا والاوزار قد أثقلت كواهلنا وانت الشافع المشفع الموعود بالشفاعة العظمى والمقام المحمود
والوسيلة وقد قال الله تعالى ولولا انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً وقد
جئناك ظالمين لانفسنا مستغفرين لذنوبنا فاشفع لنا الى ربك واسأله ان يمتنعنا على سنتك وان يحشرنا في زمرك وان يورثنا
حوضك وان يسقينا بكأسك غير خزايا ولا ندامى

الشفاعة الشفاعة الشفاعة يا رسول الله يقولها ثلاثا ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وتبلغه سلام من أوصالك فتقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يشفع بك الى ربك فاشفع له وللمسلمين ثم تصلي عليه وتدعو بما شئت عند وجه الكريم مستدبر القبلة ثم تحول قدر ذراع حتى تحاذي رأس الصديق ابي بكر رضي الله تعالى عنه وتقول السلام عليك يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك يا صاحب رسول الله وأنبىه في الغار ورفيقه في الاسفار وأمينه في الاستار جزاء الله عنا افضل ما جرى اماما عن امة نبيه فلم يدخلته بأحسن خاف وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك وقالت اهل الردة والبدع ومهدت الاسلام وشيدت اركانه فكنت خيرا امام ووصلت الارحام ولم تزل داعيا بالحق ناصر الدين ولا اله حتى اتاك اليقين سل الله سبحانه لنادوام حبك والخير مع حزبك وقبول زيارتنا السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم تحول مثل ذلك حتى تحاذي رأس امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فتقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام

الذي يشرب فيه أو مادام الشراب فيه والمراد كؤوس حوضك (قوله الشفاعة) أي تطلب منك الشفاعة (قوله غلا) أي حقدًا (قوله وتبلغه سلام من أوصالك) ذكرنا أن تبليغ السلام واجب لانه من اداء الامانة (قوله مستدبر القبلة) قدمه وانما ذكره هنا اشارة الى انه يستمر على الحال الاول من الاستدبار (قوله ابي بكر) هو عبد الله بن عثمان أسلم أبوه وصارت له محبة وتأخر بعد موت الصديق ولم يسجد الصديق لصنم أصلا (قوله فلم يدخلته) أي كنت خليفة له وبقيت بعده (قوله بأحسن خلف) يقال هو خلف صدق من أي يسه اذا قام مقامه أي فقامت بعده بأحسن قيام (قوله مسلك) أي سلوك (قوله وشيدت أركانه) أي رفعتها شبه الاسلام بيته له أركان (قوله ووصلت الارحام) أي أرحامه صلى الله عليه وسلم وهذا رد على من أنبت عداوة بين فاطمة والصديق فهاشاهما الله من ذلك (قوله مثل ذلك) أي قدر ذراع (قوله وكفلت الايتام) أي علمتهم وواليتهم (قوله وقوى بك الاسلام) فقد كان صلى الله عليه وسلم يصلي تحت قنبره ومن أسلم معه في دار الارقم حتى أسلم عمر فصلي في الحرم (قوله يهاديا) في ذاتك مهديا لغيرك أو هداك الله له ثم يرجع قدر نصف ذراع فيكون متوسطا بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وعن سائر الصحابة (قوله يا ضيبي رسول الله) أي رفيقه في مدفنه (قوله ووزيره) الوزير المعين فمطاف ما بعده عليه عطف تشييع (قوله سعيها) أي عملها (قوله على ملتبه) أي على اتباعها (قوله وقد جئتني) أي يابا لله أي فالخطاب بها أو لا أي فيما تقدم لحضرة الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم وثانيا لحضرة الحق سبحانه وتعالى (قوله لا باتنا وأمهاتنا) أي جميع أصولنا ذكرنا أو أباؤنا (قوله ويتوب الى الله) أي فعسى الله ان يقبل توبته كما قبل توبة أبي ابيابة (قوله ويأتى الروضة) أي ثانيا

وفتحت معظم البلاد بعد سيد المرسلين وكفلت الايتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مرضيا وهاديا مهديا جعت شملهم واعنت فقيرهم وجبرت كسرهم الاسلام عليك يا ضيبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيره ومشيره والمعاونين له على القيام بالدين والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزا كما الله احسن الجزاء جئنا كما تنوسل بكما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا ويسأل الله ربنا ان يقبل سعيها ويحبينا على ملتبه ويعتقنا عليها

ويحشرنا في زمرة من يدعون لنفسه ولوالديه ولن اوصاه بالدعاء لجميع المسلمين ثم يوقف عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولو أنهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئناك سامعين قولك طائعين امرنا مستشعنين بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولا باتنا وأمهاتنا واخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد ما شاء ويذهب ما حضر ويوفق له بفضل الله ثم يأتي اسطوانة ابي لبابة التي ربط بها نية سعيه حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر ويصلي ما شاء من صلاة ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ويأتى الروضة فيصلي ما شاء ويدعو بما يحب ويكثر من التضرع والتهليل والثناء والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده

في احياء الاله الى مدة اقامته واغنام مشاهدة

٤٨٩

على الرمانة التي كانت به تبركا بآثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريفه اذا خطب لئلا ينال بر كته صلى الله عليه وسلم
ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ثم يأتي الاسطوانة الخشبية وهي التي فيها بقية الخدع الذي من الى النبي صلى الله عليه وسلم
تبعين تركه رخطب على المنبر حتى نزل فاحتضنه فسكن ويتبرك بما بقي من الاثار النبوية والا ما كن الشريفه ويحمد
الحضرة النبوية وزيارته

في هجوم الاوقات ويستحب

ان يخرج الحرم البقيع

فيأتي المشاهد والمزارات

خصوصا قبر سيد الشهداء

حزوة رضى الله عنه ثم الى

البقيع الاخر فيزور

العباس والحسن بن علي

وبقية آل الرسول رضى

الله عنهم ويزور امير

المؤمنين عثمان بن عفان

رضي الله عنه وابراهيم

ابن النبي صلى الله عليه

وسلم وأزواج النبي صلى الله

عليه وسلم وعنه منية

والأصباة والتابعين رضى

الله عنهم ويزور شهداء

احدوان تيسر يوم الخميس

فهو أحسن ويقول سلام

عليكم بما صبرتم فتم عقبي

الدار ويقرأ آية الكرسي

والاخلاص إحدى عشرة

مرة وسورة يس ان تيسر

ويجدي ثواب ذلك للجميع

الشهداء ومن يجوارهم

من المؤمنين ويستحب

ان يأتي مسجد قبة يوم

السبت او غيره ويصلي

فيه ويقول بعد دعائه بما

(قوله على الرمانة) لأثرها اليوم (قوله حتى نزل) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله

فسكن) اي لما ضمن له أن يفرس في الجنة تأكل منه اواباؤه تعالى فيها (قوله في عموم

الاوقات) المراد به في غالب الاوقات (قوله فيأتي المشاهد والمزارات) قبل انه مات بالمدينة

المنورة من العصابة رضى الله تعالى عنهم عشرة آلاف غير ان غالبيتهم لا يعرف مكانه بالخصوص

(قوله وابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم) وفي مشهده رقية بنته صلى الله عليه وسلم

وعثمان بن مظعون وهو الاخ الرضاعي للنبي صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف وسعد

ابن أبي وقاص كلاهما من العشرة المبشرين بالجنة وعبد الله بن مسعود وهو من أجمل

العصابة وأقربهم بعد الاربعة (قوله والاخلاص إحدى عشرة مرة) قد تقدم بيان فضيلة

ذلك في الجنائز كسورة يس (قوله مسجد قباء) بضم القاف مدودا هو أفضل المساجد

بعد المساجد الثلاثة اي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى (قوله يا صريح

الخ) الصريح والصارخ المغيث والمستغيث فقاموس المراد الاول والمستصرخين جمع

مستصرخ طالب الاغاثة (قوله يا غياث) هو اسم علي تاريل مغيث اودى غوث (قوله

في هذا المقام) اي الخل فان أول قدومه من الهجرة نزل هناك (قوله يا حنان) هو الرحيم

والذي يقبل على من أعرض عنه قاموس (قوله يا منان) هو المعطي ابتداء قال تعالى وان لك

لاجر غير ممنون أي غير محسوب ولا مقطوع (قوله يا رحيم الرحمن) روى الحاكم عن أبي

هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله ملككم وكلايتم يقول يا رحيم الرحمن فن قالها

ثلاثا قال له الملك ان ارحم الراحمين قد أقبل عليك فسل وروى الحاكم عن أبي هريرة بضاعت

النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل العباداة الدعاء فابسطوا الكف الذل راغبين وفيما عند

ربكم طامعين وادعوا المصنف دعاء ما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما ابتداء بها قال

بعض الأئمة ان الله تعالى يقبل الصلاة وهو أكرم من أن يرد ما يهنه ما والله سبحانه وتعالى

أعلم وأسأل الله تعالى ان يصلي على نبيه محمد وآله وأن يثبتنا على الايمان ويرحم فائق بذلك وان

يسعدني ببقائه وأن يتفضل هذه الحاشية وينفع بها عباد الله

المؤمنين ويغفر لي ما فرط مني فيها وفي غيرها انه

على كل شيء قدير وصلى الله على

سعدنا محمد وعلى

وصحبه وسلم

آمين

تم

٦٢ ط احب يا صريح المستغثين يا مفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطرين صل على

سعدنا محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك خزنة وكرهه في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف

والغافر يا ذا الجلال والإكرام صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما دائما يا رب العالمين آمين

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

بعد حداثته على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول أسير الأوزار إبراهيم عليه
الغفار خادم قلم التصحيح بدار الطباعة أعانه الله على مشاق هذه الصناعة تم بمعون غافر
المساوي طبع حاشية السلامة الطبع مطاوي على شرح مرآي الإصلاح الكافل اسمان
أتمه بالتصاح على ذمة ذى القدر والاعتبار حضرة محمد أفندي مختار بالمطبعة العاصرية
الزاهية الزاهر المتوفرة دواهي مجدها المشرفة كواكب سعادتها في ظل من تعطرت
بنائاته الأنداء وباع من كل وصف جميل منتهى سيد الأمرام والحكام بهجة الليالي والأيام
سلافة الصراة الصناديد وأرض المثلث الأماجد الرافى بهممه إلى كل مقام معتلى خديوى
مصر اسمعيل بن إبراهيم بن محمد على لآلات الأيام بأهمة بوجوده والازام متممة بكرمه وجوده
ولا برحمة بما أنجاده الكرام وأشباه الفخام وكان طبعه الميمون وقنبله المصور مشغولا
بإدارة من خاطبته المعالي بآياك أعفى سعادة حسين بك حسنى وتطارة وكيله السالك
جادة سبيله من عليه أخلاقه ثنى حضرة محمد أفندي حسنى ولا حظية ذى
الرأى المستد حضرة أبى العينين أفندي احمد فى أو آخر أخرى

الجماديين من سنة تسعين وألف ومائتين من هجرته

عليه الصلاة والسلام وعلى آله

وأصحابه البررة الأعلام

ماذر شارق وابع

بارق

To: www.al-mostafa.com